

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإسلامية

حاشية تفسير ذي الجلالين لأبي يعقوب المصنعي

(ت: 1187هـ / 1773م)

المقدمة وسورة البقرة

دراسة وتحقيق

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية تخصص: الكتاب والسنة

إعداد الطالب:

عمر بن سعيد دجال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	<input type="checkbox"/> الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
<input type="checkbox"/> حمو الشيهاني	<input type="checkbox"/> أستاذ	<input type="checkbox"/> جامعة غرداية	<input type="checkbox"/> رئيسا
محمد حدبون	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
<input type="checkbox"/> ليلي معاش	<input type="checkbox"/> أستاذ محاضر أ	<input type="checkbox"/> جامعة غرداية	<input type="checkbox"/> ممتحنا
<input type="checkbox"/> ميلود ربيعي	<input type="checkbox"/> أستاذ	<input type="checkbox"/> م.ج. النعامة	<input type="checkbox"/> ممتحنا
<input type="checkbox"/> عمر حيدوسي	<input type="checkbox"/> أستاذ	<input type="checkbox"/> جامعة باتنة 1	<input type="checkbox"/> ممتحنا
<input type="checkbox"/> عبد الرحمن معاشي	<input type="checkbox"/> أستاذ	<input type="checkbox"/> جامعة باتنة 1	<input type="checkbox"/> ممتحنا

الموسم الجامعي: 1442-1443هـ / 2021-2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإسلامية

حاشية تفسير ذي الجلالين لأبي يعقوب المصنعي

(ت: 1187هـ / 1773م)

المقدمة وسورة البقرة

دراسة وتحقيق

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية

تخصُّص: الكتاب والسنة

إشراف:

أ.د محمد بن قاسم حدبون

إعداد الطالب:

عمر بن سعيد دجال

الموسم الجامعي: 1442-1443هـ / 2021-2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

يتمزج دمع الفرح بمداد القلم وهو يرصف عبارات الوفاء لمن يتوجّب عليّ شكرهم والاعتراف بفضلهم.

✚ فأول الإهداء إلى روح العالم والمفسّر أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي الجزائري.

✚ وإلى روح شَيْخِي الأديب الفقيه أحمد بن عمر أوبكة - طيّب الله ثراه -، وإلى أبي الروحي العلامة الحاج عمر بن صالح الشيخ صالح - متّعنا الله بحياته -

✚ إلى روح جدّتي التي حبّبت إليّ القرآن الكريم، وحفظتني -صغيراً- أولى آياته.

✚ إلى والديّ العزيزين اللذين يسّر لي أسباب طلب العلم، شكر الله سعيهما، وجعل فضلهما

في ميزان حسناتهما، وبارك في عمرهما على عمل صالح ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي

صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 24].

✚ إلى كل من استنهض همّتي وآزرني من: المشايخ الأجلاء، والأساتذة الفضلاء، والإخوة

الأوفياء.

✚ إلى التي رزقني الله حبّها، وصفاء نفسها، وتفانيها، زوجتي الوفية.

✚ إلى أبنائي الأعزاء: حفصة، ومحمد، وسندس، وأيمن، وضياء الدين.

✚ إلى أصدقائي ورفاقي.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي باكورة عملي

شكرو عرفان

بعد أن انتظمت معالم هذا البناء، تثنأثر كلمات الثناء والعرفان على صحائف الأوراق،
ممتنةً لأهل الفضل بفضلهم:

فأحمد الله ﷻ وأثنى عليه الخير كله، إذ أفاض عليّ من نعم العافية والتوفيق والتسخير،
ويسرّ لي أسباب إتمام هذا البحث، ضارعا إليه ﷻ أن يتقبله مني بقبول حسن، وأن يجعله
خالصا لوجهه الكريم.

كما أتوجه بالشكر بعد الله ﷻ لكلّ من كان لي سنداّ ودعماّ في إعداد هذا البحث،
وأخصّ بالذكر:

✚ قسم العلوم الإسلامية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، التي
احتضنتني في رحابها طالبا باحثا، وأتاحت لطلابها الجو العلمي الملائم للتكوين.

✚ أستاذي المشرف الدكتور محمد بن قاسم حدبون -حفظه الله ورعاه- الذي تكرم
بقبوله الإشراف على بحثي، وتعهّدني بنصحه الصادق وتوجيهه السديد، فأسال الله ﷻ أن
يبارك في علمه، ويمدّه بروح منه، ويجعل الجنة مثواه.

✚ أساتذتي الأكارم، وزملائي الباحثين، ممن مدّوا إلي يد المساعدة، وآزروني
بتشجيعهم ودعمهم العلمي.

✚ كما أتوجه بالشكر إلى القائمين على المكتبات بغرداية، التي وفّرت لي الكثير من
الكتب والدراسات. وفي مقدمتها: مكتبة جمعية الشيخ أبي إسحاق اطفيش لخدمة التراث،
مكتبة مؤسسة الشيخ عمي سعيد، مركز "تاغرمّا" للبحث العلمي، المكتبة البارونية بجزيرة.

داعيا الله ﷻ أن يوفّي الجميع أجرا جزيلًا.

الرموز المستعملة في البحث:

الرمز	شرحه
ت	توفي
ق	القرن
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ط	طبعة
دط	دون إثبات رقم الطبعة
دنا	دون ناشر/ دون ناسخ
دم	دون مكان الطبع
دت	دون تاريخ النشر
مخ	مخطوط
ت ن	تاريخ النسخ
ع	عدد
و	وجه الورقة من المخطوط
ظ	ظهر الورقة من المخطوط
(... /...)	(الجزء/ الصفحة)

مقدمة

أنزل الله ﷻ القرآن الكريم وحيا مباركا، وحثَّ على تدبُّر آياته، وفهم معانيه، فقال ﷻ: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص:29].

وقد حظي علم التفسير بمقام جليل بين العلوم الشرعية، فتهيأ لخدمته عبر تاريخ الإسلام علماء صرفوا في سبيله جهودا مباركة، تجلَّت في مصنَّفات وتآليف، كشفوا فيها عن معاني النص القرآني ومقاصده في العقيدة والتشريع.

أسهم علماء الإباضية -كغيرهم من مفسري المدارس الإسلامية- في خدمة القرآن إسهاما كبيرا، غير أن ما لديهم من مصنَّفات في علم التفسير لا تزال نسبة معتبرة منها حبيسة الرفوف ومرتعا للأرضة، تنتظر يدَ صبورٍ يحفظها من الضياع، ويُشيع في الخلق نفعها.

ولا شك أن الوفاء لجهود هؤلاء الأعلام وترسُّم خطاهم، والتعريف بتراثهم، يعدُّ أولوية علمية، وضرورة حضارية؛ للاستمرار في أداء واجب مدارس كتاب الله تعالى، ومداومة النظر في آياته، ولربط الماضي بالحاضر، وصياغة فكر متجدد متَّصل بالجزور.

من أجل هذا جاءت رغبتني في تحقيق جزء من هذا الإرث النفيس، وإحيائه وإخراجه للناس محققا، وتمكين الباحثين من الاقتراب أكثر من النصوص التفسيرية الإباضية.

ومن جملة نفاثات التراث التفسيري الإباضي "حاشية تفسير ذي الجلالين"، لأبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي (ت: 1187هـ/1773م) رحمه الله تعالى.

■ أهمية الموضوع:

وقع اختياري على مخطوط "حاشية تفسير ذي الجلالين" أثناء قيامي بفهرسة شاملة لمصنَّفات الإباضية في التفسير وعلوم القرآن، في إطار مشروع "معجم تأليف الإباضية" الذي تنجزه جمعية الشيخ أبي إسحاق اطفيش لخدمة التراث، بغرداية، وقد لفت نظري حينها تكرار إحالة الباحث فرحات الجعبري على "حاشية تفسير ذي الجلالين" في كتابه "البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية"؛ بما يؤشِّر عما أودعه المصعبي في تفسيره من مادة علمية أصيلة؛ وبخاصة في الجانب العقدي.

ويمكن الوقوف على أهمية مخطوط "حاشية تفسير ذي الجلالين" من خلال ما يأتي:

- منزلة تفسير "الجلالين": فهو أحد كتب التفسير النفيسة؛ إذ لقي قبولا حسنا، وحظي بعناية كبيرة من العلماء وطلبة العلم، يعبؤون من معينه، وينهلون من مورده، وقد تتابعت عليه حواشٍ، وطُبع طبعات متعددة، وعرف إقبال طلبة العلم عليه على اختلاف مذاهبهم.

- منزلة "حاشية تفسير ذي الجلالين": أُرْجَت كتب التراجم على "حاشية تفسير ذي الجلالين" أوصافا تنبئ عن قيمتها العلمية، حيث تجاوز فيها المصعبي دائرة المذهب، بما يخدم تضييق شقّة الخلاف بين طوائف المسلمين، ويعزّز وحدة الكلمة، على مبدأ المعرفة والتعارف والاعتراف. أضف إلى ذلك أن الحاشية استوعبت تفسير "الجلالين"، حيث يقول المصعبي في خاتمتها -مصرّحا بأهداف تأليفها-: «فاستخرت الله تعالى، وجمعت عليه حاشية... لثلاث فوائد؛ إحداها: أن يكون الدرك عليهم في التفسير. وثانيها: ليرجع إليها عند حصول التحريف مني أو من النساخ. وثالثها: الاستغناء بالحاشية عن هذه التفاسير»⁽¹⁾.

■ أسباب اختيار الموضوع:

إضافة إلى أهمية "حاشية تفسير ذي الجلالين"، فقد دفعني إلى دراستها وتحقيق جزء منها جملة دوافع وأسباب، هي:

دوافع ذاتية:

- وعيي بأهمية حفظ التراث وصيانتته، وضرورة تصنيف تحقيق النصوص؛ بخاصة الشرعية منها على رأس أولويات البحث في العلوم الشرعية؛ ذلك لأن التراث جزء من شخصية الأمة وذاكرتها، وفي تحقيقه حفظ للذات الحضارية لها.

- ميلّي إلى الدراسات التحقيقية، وإدراكي لأهمية اكتساب الدربة في هذا المجال، ورغبتني في أن أحوز شرف تحقيق كتاب من كتب تفسير القرآن الكريم، محتسبا ذخرا لهذا الجهد عند الله ﷻ.

أسباب موضوعية:

- يمثّل أبو يعقوب يوسف بن محمد المصعبي (ت: 1187هـ/ 1773م) أحد أبرز علماء الإباضية الجزائريين خلال القرن الثاني عشر الهجري، فهو المصعبي مولدا، الجربي -التونسي- منشأ ومقاما، فكان بذلك حلقة وصل علمية وثقافية بين مواطن الإباضية، من خلال مؤلفاته وتلاميذه؛ ما دفعنا إلى توسيع الدراسة عن هذه الحلقة، وبيان دورها في امتداد الإشعاع العلمي. ناهيك عن إسهامه في الحركة العلمية من خلال مؤلفاته الغزيرة التي قاربت عشرين مؤلفا، وأغلبها حواشٍ؛ ما يتيح الكشف عن جوانب النضج العلمي في هذا الفن.

- رغبتني في إبراز جهود علماء الإباضية الجزائريين في خدمة علم التفسير، خاصة وأنّ المؤلفات الإباضية في التفسير قليلة، فتحقيق "حاشية تفسير ذي الجلالين" سيُمكن من الكشف عن نموذج من

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662ظ/أ.

الجهود التفسيرية عند الإباضية.

- أما عن اختيار مخطوط: "حاشية تفسير ذي الجلالين"؛ فلِكَونه المؤلف الوحيد للمصعبي في التفسير، وهو رغم أهميته لا يزال مخطوطاً، كما أن نسخه نادرة؛ حيث لم أعثر إلّا على نسختين. ولعلّي بهذا أحقق أمل الباحثين في إخراج هذا الكنز الدفين، بخاصة منهم الباحث عبد الغاني عيساوي، فقد أفاد من "حاشية تفسير ذي الجلالين" في بحثه، وتحدّث عن قيمتها العلمية الكبيرة، ثم قال متحسراً: «وهي بعد هذا بحق ثلثة كبيرة في تاريخ الجزائر العلمي التفسيري إن استمرت الأرضة في نهش لوحات هذا المخطوط، خاصة أن نسختها المعتمدة وحيدة في مكتبة البارونية بتونس»¹.

■ حدود الدراسة:

يتحدّد الجزء الذي سأقوم بتحقيقه في المقدمة وسورة البقرة، وهذا لكبر حجم المخطوط، فكان لا بد من الاقتصار على حجم يتناسب مع متطلبات أطروحة الدكتوراه، راجياً من الله ﷻ العون مستقبلاً لإكمال باقي الكتاب.

■ الإشكالية:

تنطلق الدراسة من الإشكالية العامة الآتية:

- ما هو منهج المصعبي في "حاشية تفسير ذي الجلالين"؟

تتفرّع عن الإشكالية العامة أسئلة فرعية، هي:

- ما الخصائص التي ميّزت "حاشية تفسير ذي الجلالين" من حيث الأسلوب وطريقة التأليف؟
- وما القيمة العلمية للحاشية؟ وما هي مصادرها؟ وما منهج المصعبي في التعامل معها؟
- وما مدى إسهام المصعبي العلمي والمنهجي في تفسير كلام الله العزيز؟
- وما هي مزايا "حاشية تفسير ذي الجلالين"؟ وما مآخذها؟

■ الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستقصاء وسؤال أهل الاختصاص، لم أعثر على أي أثرٍ لتحقيق مخطوط "حاشية تفسير ذي الجلالين"، كما لم أقف - في حدود علمي - على بحث أكاديميٍ اختصّ ببيان منهج المصعبي في حاشيته؛ باستثناء ما كتبه عدد من الباحثين في معرض تحقيقهم لتراث المصعبي، أو في دراساتٍ مستقلةٍ مسّت جانباً من شخصية المصعبي العلمية وجهوده في التفسير، وصنّفها كالاتي:

أولاً- دراسات حققت بعض تراث المصعبي:

1 - عبد الغاني عيساوي: جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص 191.

1. دراسة علمية للباحث هو بن عيسى الشيهاني، موسومة بـ: "حاشية أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي على رسالة أصول الدين لـ: تبغورين"، أصلها: بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية، في السنة الجامعية: 1415-1416هـ/1994-1995م.

2. دراسة علمية للباحث بشير بن موسى الحاج موسى، عنوانها: "شرح نظم مسائل الذرائع لأبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي الجزائري نزيل جربة، دراسة وتحقيق مع تطبيقات على نماذج من صيغ التمويل الإسلامي المعاصر"، وأصلها بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، من جامعة أريس، الولايات المتحدة الأمريكية، في السنة الجامعية: 1438-1439هـ/2017-2018م.

ثانياً- دراسات أشارت إلى جهود المصعبي في التفسير:

1. دراسة علمية للباحث سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، موسومة بـ: "الإنتاج الإباضي في علم التفسير، من القرن السابع الهجري إلى القرن الرابع عشر (دراسة توثيقية)"، وأصله بحث تخرج من معهد العلوم الشرعية، بسلطنة عمان، في السنة الجامعية: 1421-1422هـ/2000-2001م.

أفدت من البحوث العلمية السابقة في دراسة عصر المصعبي وحياته وحصر مؤلفاته، وكذا ملامح عامة عن منهجه في التأليف.

2. دراسة علمية للباحث عبد الله بن سليمان الكندي، بعنوان: "جهود علماء الإباضية في التفسير من القرن السابع حتى أوائل القرن الخامس عشر الهجري"، وأصل البحث: رسالة ماجستير بكلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الأردن، في السنة الجامعية: 1424-1425هـ/2003-2004م.

أفرد الباحث ضمن دراسته فصلاً، تناول فيه وصف الحاشية، ورصد جملة من السمات الظاهرة فيها، كأسلوب العرض والمنهج، واللغة والإعراب، وغيرها.

3. دراسة علمية للباحث عبد الغاني عيساوي، عنوانها: "جهود علماء الجزائر في علم التفسير زمن العهد العثماني"، وأصلها أطروحة دكتوراه من كلية العلوم الإسلامية، بجامعة باتنة 01، في السنة الجامعية: 1436-1437هـ/2015-2016م.

وقَفَ الباحث في معرض حديثه عن التراث التفسيري وأعلامه زمن العثمانيين في القرن الثاني عشر الهجري عند إسهامات المصعبي في التفسير، حيث وضع ترجمة موجزة له، ثم وقف على معالم منهجه التفسيري، وأشار إلى بعض مميزات "حاشية تفسير ذي الجلالين".

رغم إحاطة الدراستين الأخيرتين بجوانب من شخصية المصعبي التفسيرية، إلا أنهما اقتصرتا على

نماذج مختارة، وتبقى الحاجة ماسة إلى استقراء الحاشية؛ حتى تكتمل الملامح العامة لمنهج المصعبي في التفسير، ويتحدّد مدى إفادته من السابقين، وإضافاته عليهم.

وبالجملة: فقد أفدت من الدراسات السابقة سواء في الترجمة لشخصية المصعبي، أم في الكشف عن الملامح العامة لمنهجه في التأليف، كما كان لها فضل وصولنا إلى عدد من المصادر.

ومن هنا يترجّح لنا أن مخطوط "حاشية تفسير ذي الجلالين" لأبي يعقوب المصعبي لم يحظ بتحقيق، أو دراسة معمّقة لمنهج مؤلّفه فيه.

■ أهداف البحث:

- خدمة "حاشية تفسير ذي الجلالين" في القسم الذي سأقوم بتحقيقه؛ بضبط نصّها، وتخرّيج قراءاتها وأحاديثها وآثارها، وتوثيق مصادرها.

- دراسة "حاشية تفسير ذي الجلالين" دراسة علمية تبرز منهج المصعبي في التعامل مع متن "الجلالين"، وتعرّف على مصادره، وتعرض مزايا الحاشية ومآخذها، ومدى إفادة المصعبي من السابقين وإضافاته عليهم.

- التعريف بعلم من أعلام الجزائر في علم التفسير، لم يوفّق حقه من الدراسة، وبيان مكانته العلمية في أوساط العلماء عامة، والمفسّرين خاصة.

- الإسهام في خدمة علم التفسير؛ بتحقيق جزء من "حاشية تفسير ذي الجلالين"، وإثراء المكتبة الإباضية والإسلامية بمصدر أصيل من مصادرها التفسيرية النفيسة.

■ خطة البحث:

تشكّل خطة البحث من مقدّمة، وقسم الدراسة، وخاتمة، وقسم التحقيق، وتفصيلها كالاتي:

المقدّمة: بيّنت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وحدود الدراسة، والإشكالية، وعرضت فيه الدراسات السابقة، وأهداف البحث، وخطته، والمناهج المعتمدة، والمنهجية المتّبعة، ثم صعوبات البحث.

- **قسم الدراسة:** تناولت فيه لمحة عن علم التفسير عند الإباضية، ودراسة "حاشية تفسير ذي الجلالين"، وذلك في أربعة فصول.

كان **الفصل الأول** عن التفسير عند الإباضية تأليفاً وأصولاً، وذلك في ثلاثة مباحث: تناولت في **المبحث الأول** نشأة المذهب الإباضي وأصوله الفكرية، وفي **المبحث الثاني** تتبعت مؤلّفات التفسير عند الإباضية حتى عهد المصعبي، وأما **المبحث الثالث** فوقفت فيه على أصول التفسير عند الإباضية.

وأما **الفصل الثاني** فكان عن شخصية المصعبي، والتعريف بحاشية تفسير ذي الجلالين، وذلك في

مبحثين: تناولت في المبحث الأول عصر أبي يعقوب المصعبي، وحياته الأسرية والعلمية، وآثاره، وفي المبحث الثاني عرّفت بمتن "الجلالين" وحاشية المصعبي عليه.

وأما الفصل الثالث فدرست فيه منهج المصعبي في "حاشية تفسير ذي الجلالين"، وذلك في مبحثين: تناولت في المبحث الأول أسلوب المصعبي ومصطلحاته وصيغته في الترجيح، وأما المبحث الثاني ففصلت فيه طريقة المصعبي في التأليف.

وأما الفصل الرابع فكان عن مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين"، ومزاياها ومآخذها، وذلك في مبحثين: كشفت في المبحث الأول عن مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين" ومنهج المصعبي في التعامل معها، وفي المبحث الثاني وقفت على مزايا الحاشية ومآخذها.

وأما الخاتمة فضممتها ما توصلت إليه من نتائج، معززةً بجملة من المقترحات.

- قسم التحقيق: بسطت فيه النصّ المحقق لحاشية تفسير ذي الجلالين، بما يقتضيه من ضبط الفروق بين النسخ، والترجيح بينها، وتوثيق المصادر، والتخریجات المطلوبة.

■ المناهج المعتمدة:

سلكت في هذا البحث جملة من المناهج، هي:

- المنهج التاريخي: اعتمدته في الحديث عن نشأة المذهب الإباضي، وتتبع مؤلفات التفسير عند الإباضية حتى عهد المصعبي، وكذا في دراسة عصر المصعبي، وحياته الشخصية والعلمية، وآثاره.

- المنهج الوصفي: وظفته في عرض "حاشية تفسير ذي الجلالين"، ووصف أسلوبها وطريقة المصعبي في التأليف.

- المنهج الاستقرائي: وذلك اعتماداً على قراءة المقدمة وتفسير سورة البقرة من "حاشية تفسير ذي الجلالين"؛ بتتبع النصوص والأمثلة التي بها تتحدّد القضايا الأساسية في قسم الدراسة، وانتخاب أمثلة أخرى من باقي السور.

- المنهج التحليلي: اعتمدته في تصنيف نتائج استقراء أمثلة الحاشية، ودراستها؛ لاستنباط معالم منهج المصعبي ومصادره في الحاشية، كما وظفته في الوقوف على مزايا الحاشية ومآخذها، وكذا في التعقيب على بعض المسائل العقدية والفقهية واللغوية في قسم التحقيق.

وأما في منهجية التحقيق فقد أفدّت من منهج المدرسة الرمضانية⁽¹⁾؛ القائم على الاستقصاء في جمع النسخ، والمقابلة بينها، وخدمة المتن بأكبر قدر من مصادر التخریج، متّبعا الخطوات الآتية:

(1) رمضان عبد التواب: مناهج تحقيق التراث، ص 170.

أ. ضبط النص: وذلك وفق التفصيل الآتي:

- بعد الحصول على نسختي المخطوط، قمت بالمقابلة بينهما، وذلك بإثبات النص من النسخة (أ) في المتن وفق قواعد الإملاء الحديثة، وتوثيق الفروق مع النسخة (ب) في الهامش، إلا إذا كان الخطأ في الأصل واضحاً، وكان ما في (ب) هو الأصح والأضبط، فأثبتته في المتن بين معقوفتين [...]. وأشار في الهامش إلى ما وجدته في الأصل.

- بيان ما سقط من النسختين (أ) و(ب) في الهامش.

- أثبت في الهامش ما وجدته في (أ) بخط المؤلف في حواشي الورقات بما يدل على أنها توسع وشروح. وأما ما كان من زيادات في (ب)، مما يستقيم بها المعنى: فأثبتتها في المتن وأضعها بين معقوفتين [] وأشار إلى ذلك في الهامش، وأما ما تخلل أسطر المتن من ألفاظ وجمل، أو حواشي الورقات الخالية من رمز التصحيح أو علامة الخروج، وكذا ما لا ينسجم مع السياق والمعنى، فأعتبرها تعليقات وطروراً، وأضعها في الهامش.

- عند عدم توافق متن نسخة "الجلالين" المطبوعة مع الحاشية، أثبت كلا منهما كما ورد، إلا إن كان خطأ واضحاً؛ فهنا أعمد إلى إثبات التصحيح في المتن، مستأنساً بالنسخة المطبوعة للجلالين.

- كتابة نص "الجلالين" بخط غليظ وترقيمه؛ وإثبات نفس الرقم بعد العبارة في متن "الجلالين"؛ لتسهيل العودة إليها، واستيعاب معناها ضمن سياقها الذي وردت فيه، وكذا تغليظ لفظة "قوله" وما شابهها كعبارات: "فإن قلت"، "وهنا أربع مسائل"، التي كتبت بالمداد الأحمر في النسخة (أ).

- أفادني النسخة (ب) في إتمام مواضع السقط من النسخة الأم في أولها، وبعد الورقة: 01 ظ، وبعد الورقة 46 ظ، حيث أشير إلى بداية الحزم ونهايته مستعملاً معقوفتين مضاعفتين [[]]. وأما ما وقفت عليه من التصحيف والتحريف في النسخة (ب)، فكنت أثبت الصواب في النص بين معقوفتين []، وأشار إلى الخطأ في الهامش، عدا بعض المواضع التي تكرّر فيها الخطأ في اللفظة الواحدة حتى غدا أشبه بالظاهرة، فأثبت عليه عند أول ذكر، واكتفي بعد ذلك بإثبات الرسم الصحيح للكلمة؛ حتى لا يُثقل الهامش بما لا طائل منه.

- حصرت ما أضفته مما يقتضيه النص إصلاحاً وزيادة بين معقوفتين: []، وأشارت إلى ذلك في الهامش، مستأنساً بالمصادر؛ فإن أفدت منها التصويب وثقت به بعبارة: «والصواب ما أثبتته»، وإن كان من فهمي وثقت به بعبارة: «ولعل الصواب ما قدرته»، عدا التصحيح الذي يقتضيه الإعراب، فإني أصوبه في المتن دون الإشارة إليه.

- بناءً على ما لاحظته من فراغات في محل: "قوله" في معظم النسخة (ب) مقارنة بالنسخة (أ)،

ولعل الناسخ أراد استدراكها بقلم أحمر - كما في النسخة (أ) - بعد تمام النسخ، ولم يتهيأ له ذلك، فإنني اجتهدت في تقديرها مقارنة بالنسخة (أ) في لفظة: "أقول" دون لفظة "قوله" الواضحة من متن "الجلالين"، ووضعتها بين معقوفتين، وهذا في المواضع التي كانت فيها النسخة (أ) مخرومة.

- تصحيح الآيات دون الإشارة إلى ذلك تخفيفاً على الهوامش، في حال لم تشملها قراءة من القراءات.

- توثيق مواضع ما طمس من كلمات في الهامش، فما كان فيه طمس أو سقط من (أ)، فأتمه من (ب)، وأضعه بين معقوفتين [...]. وإن كان فيه طمس أيضاً في (ب) فأضع مكانه في المتن لفظة [كذا] بين معقوفتين، ما لم أهدئ إليه إن كان اقتباساً من مصدر. وأما إن كان في حروف بعض الكلمات آثار حبر، فأثبتها من أوضح النسختين ولا أحيل عليها.

- تقديم بعض المواضع من الحاشية أو تأخيرها، حسب ورود عباراتها في متن "الجلالين"، مميّزاً الرقم بعلامة (*); وهذا حفاظاً على ترتيب تفسير الآيات، والانسجام مع متن "الجلالين"، واستئناساً بتوجيه المؤلف إلى ذلك حين تأخير ما حقه التقديم سهواً⁽¹⁾.

- الإضافات والتوضيحات التي تكون وسط النصوص المنقولة، والتي تدل على أنها من المؤلف، أو نقلها من مصدر آخر؛ قصد التوضيح، دون أن يشير إليها، أو تُنق لها في الهامش، بعبارة: «شرح من المؤلف»، مع الإشارة إلى مظانها.

- الإشارة إلى بداية صفحات النسخة الأم، بوضع رقم الصفحة والحرف الذي يرمز إلى النسخة المعتمدة بين معقوفين وبين عارضتين: [...]/، مثل: /20ظ/أ/، /67و/ب/

ب. خدمة النص: اجتهدت في خدمة النص من خلال ما يأتي:

- رسم الآيات القرآنية على رواية حفص عن عاصم، إلا في مواضع ضبطها المؤلف على قراءات أخرى، فيتم رسمها كذلك، مع إثبات السورة ورقم الآية ضمن النص.

- تخريج القراءات التي ورد ذكرها أو الإشارة إليها في النص.

- تخريج الأحاديث والآثار متحريراً في ذلك اللفظ الأقرب إلى المتن، معتمداً مصادرها الأصلية؛ فإن كان الحديث في الصحيحين وجامع الربيع بن حبيب اكتفيت به، وإن وجدته في أحدها، توسّعت إلى كتب السنن الأربعة، ومسند أحمد بن حنبل، وموطأ الإمام مالك، وسنن الدارمي، وما لم أجده فيما تقدّم من

(1) ينبّه المؤلف إلى تقديم بعض المواضع في الحاشية أو تأخيرها؛ بسبب سهوه؛ ومثال ذلك قوله: في 41/و: «وهذه القولة محلها قبل "قوله: غير مذلة"؛ وسبب إثباتها هنا السهو، فليتبّه». وكذا في 42/ظ، حيث يقول: «وهذه القولة حقها أن تكون قبل التي قبلها». تنظر مواضع أخرى من الحاشية: المصعب: حاشية تفسير ذي الجلالين، 63/و، 97/أ، 100/و.

الكتب خرَّجته من غيرها، معتمدا تاريخ الوفاة في الترتيب؛ دون أن أورد متن الروايات الطويلة في الهامش؛ تخفيفا، ثم أعلِّق على صحَّة الحديث إن كان به ضعف، مستفيدا في ذلك من كتب التَّخريج المعتمدة.

- توثيق النصوص التي اقتبسها المؤلف أو أشار إليها، وكذا الأقوال والآراء المتضمنة داخل النص بوضع علامة الإحالة فوق اسم العَلَم.

- تخريج الشواهد الشعرية من الدواوين ومصادر اللغة، وعزوها إلى أصحابها.

- لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في ثنايا البحث؛ تخفيفا لهوامش البحث.

- خدمة نص "حاشية تفسير ذي الجلالين" بشرح الغريب، وبيان معاني بعض المصطلحات، والتعليق على بعض المسائل التي بدا لي ضرورة توضيحها، وقد اكتفي في بعضها بإيراد مصادر استوفت المسألة بحثا.

- تذييل البحث بفهارس موضوعية تُيسِّر الوصول لمضامين النص، والإفادة منه.

■ المنهجية المتبعة

إضافة إلى اعتماد القواعد المنهجية المعروفة في كتابة البحث العلمي، فقد التزمت بما يأتي:

- آثرت أن أطلق على أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي في هذا البحث لقب المصعبي الذي اشتهر به، وكذا بالنسبة لمؤلفه في التفسير؛ فحيث ذكر لفظ "الحاشية" مطلقا، فالمراد به "حاشية تفسير ذي الجلالين".

- اقتصررت في الإحالة على المصادر على ذكر اسم المؤلف والعنوان، دون باقي البيانات الببليوغرافية، مكتفيا بإيرادها في قائمة المصادر والمراجع، التي ربَّبتها حسب الفنون.

■ صعوبات البحث

لم تعترضني بحمد الله تعالى خلال مساري مع "حاشية تفسير ذي الجلالين" عقبات مثبِّطة، غير بعض الصعوبات التي لا يخلو منها عمل علمي، منها:

- ما يستدعيه التحقيق من تفرُّغ، ووقت كبيرين؛ وكذا الدربة والتمرُّس على تحقيق النصوص.

- تعدُّد مواضع الحرم والطمس في النسخة الأم، وتعدُّد مواضع التصحيف والتحريف في النسخة (ب)، أضف إلى ذلك غزارة المادة العلمية التي ضمَّنها المصعبي في حاشيته، وتنوُّع فنونها، وتوسُّعه في عرضها، ما يستوجب الاستعانة بالمصادر؛ وأحيانا بأهل الاختصاص.

وبتيسير من الله ﷻ وما أكرمني به من أطاف وتوفيق وعناية، تمكَّنت من تجاوز هذه الصعوبات، مستذكرا أفضال أساتذة أفاض، وإخوة كرام كلِّ باسمه، مقرأً بجميلهم، فلم يألوا جهدا في توجيهي

وتشجيعي، فإليهم أزجي أسنى التحايا، وأوفى عبارات الشكر والامتنان.

رجائي أن أكون قد وفقتُ في محاولتي العلمية هذه، مُعبراً عن خجلي من التقصير في خدمة كلام الله ﷻ، متمنياً أن أكون قد أسهمت في خدمة التراث الإسلامي، ضارعا إلى المولى ﷻ أن يوفقني ويسدّد خطاي، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:88]، والحمد لله رب العالمين.

أولا- قسم الدراسة

الفصل الأول:

لمحة عن علم التفسير عند الإباضية

المبحث الأول: نشأة المذهب الإباضي وأصوله الفكرية

المبحث الثاني: مؤلفات التفسير عند الإباضية حتى

عهد المصعبي

المبحث الثالث: أصول التفسير عند الإباضية

المبحث الأول: نشأة المذهب الإباضي وأصوله الفكرية

المطلب الأول: نشأة المذهب الإباضي

تعود نشأة الحركة الإباضية إلى واقعة صيفين سنة: 37هـ، التي برزَ على إثرها فرقة المحكِّمة التي أنكرت على الإمام علي بن أبي طالب ﷺ قبول التحكيم، وتنازله عن الواجب الذي أناطته به الأمة، وألزمته به البيعة⁽¹⁾.

ولما تأكَّد لهم رضوخه للتحكيم، حلُّوا بيعته من أعناقهم، واعتزلوا جيشه، وركنوا إلى حروراء، وانتخبوا عبد الله بن وهب الراسبي إماماً لهم، ونادوا بقية المسلمين للانضمام إليهم⁽²⁾.

فكرَّ الإمام علي بمعاودة الكرَّة على معاوية وإخضاعه، غير أنَّ بعض أصحابه أشاروا عليه بمحاربة الإمام الجديد عبد الله بن وهب الراسبي، فكانت رحي معركة النهروان، وما خلَّفته من قتل وتشريد، وتمزيق لوحدتهم، وتشتيتٍ لصفِّهم.

توجَّه بعد ذلك فريق من المحكِّمة برئاسة أبي بلال مرداس بن حُدَيْر إلى البصرة، حيث قبيلته تميم، وفي ظلِّ الحماية التي لقيها من قبيلته وزعيمها الأحنف بن قيس، نشط لنشر دعوته مؤثراً طريق الإقناع والمناقشة، والدعوة بالحسنى، في غير استكانة أو خور، ومنكرا قتل المخالفين، أو إرهابهم بالحرب أو العنف⁽³⁾.

جمعت بين أبي بلال وجابر بن زيد علاقة حميمة، حيث توثَّق كتب السير رحلاتهما معا لطلب العلم من الصحابة -رضوان الله عليهم- كعبد الله بن عباس وعائشة⁽⁴⁾، كما كان أبو بلال وإدراكا منه لمكانة جابر العلمية والسياسية يستشيريه في خططه، ويأتمر برأيه.

كان مجالس أبي بلال ومسلكه الحكيم في إقناع الناس أثره في انضمام جماعات من الناس إليه، وتزايد عدد أتباعه، ما جعل والي العراق زياد بن أبيه، ثم بعده عبيد الله بن زياد يتوجَّسان منهم، فنكلاً

(1) الشَّمَاخي: السير، (48/1). علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، نشأة المذهب الإباضي، ص20. عوض خليفات: الأصول التاريخية للفرقة الإباضية، ص5.

(2) البرَّادي: الجواهر المنتقاة، ص135. الشَّمَاخي: السير، (48/1، 50، 51). بكير أعوش: أضواء إسلامية على المعالم الإباضية، ص10.

(3) عوض خليفات: الأصول التاريخية للفرقة الإباضية، ص6.

(4) الدرجيني: طبقات المشايخ، (206/2). محمد ناصر: منهج الدعوة عند الإباضية، ص104.

بهم، وهدد زياد بن أبيه قبائل البصرة بإجلائها وقطع عطاؤها إن تسترت عنهم، أو تهاونت في قتالهم⁽¹⁾، وحتى بعد ارتحال أبي بلال من البصرة؛ بحثًا عن موطن آمن لدعوته، لاحقه ابن زياد بجيشه، فأباده سنة 61هـ⁽²⁾.

نتج عن مقتل أبي بلال وما لحق أتباعه من اضطهاد، انقسامهم حول الخروج وحرب الولاة الأمويين إلى فريقين:

- فريق مال إلى التطرف، فأثبت الشرك لأهل التوحيد، وأوجب الخروج عليهم، وسفك دمائهم، واستحلال أموالهم، وقد عرفوا بعد ذلك بالخوارج، وهم: الأزارقة، والنجادات، والصفيرية⁽³⁾. يقول الوارجلاني: «زلة الخوارج نافع بن الأزرق وذويه حين تأولوا قول الله تعالى ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 121] فأثبتوا الشرك لأهل التوحيد حين أتوا من المعاصي ما أتوا، ولو أصغرها»⁽⁴⁾.

- وفريق أثر القعود والاعتدال، والوفاء لمنهج أبي بلال في الدعوة بالإقناع، وعدم مهاجمة الناس أو ترويعهم⁽⁵⁾، فكان هذا الفريق نواة الإباضية.

تذكر المصادر -غير الإباضية- أن تسمية الإباضية نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي، وتعدّه مؤسس المذهب الإباضي. بينما تتفق المصادر الإباضية على أن إمام المذهب هو التابعي جابر بن زيد الأزدي⁽⁶⁾، ومن هنا فنسبتهم إلى عبد الله بن إباض نسبة غير قياسية⁽⁷⁾.

اشتغل جابر بن زيد بإرساء أسس المذهب، وتدوين الفقه، والحرص على تكوين الطلبة، ما منعه ذلك من الاشتغال بالسياسة، فكلف بذلك عبد الله بن إباض⁽⁸⁾، حيث يذكر الشماخي أن عبد الله بن إباض كان يصدر في أمره عن جابر بن زيد⁽⁹⁾.

(1) المبرّد: الكامل في اللغة والأدب، (3/ 180-182). عوض خليفات: نشأة الحركة الإباضية، ص 64. محمد ناصر: منهج الدعوة عند الإباضية، ص 82.

(2) المبرّد: الكامل في اللغة والأدب، (3/ 186). الشماخي: السير، (1/ 64). عوض خليفات: الأصول التاريخية للفرقة الإباضية، ص 8. محمد ناصر: منهج الدعوة عند الإباضية، ص 89.

(3) بكير أعوش: أعضاء إسلامية على المعالم الإباضية، ص 11.

(4) الوارجلاني: الدليل والبرهان، (1/ 17).

(5) عوض خليفات: الأصول التاريخية للفرقة الإباضية، ص 9.

(6) علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، نشأة المذهب الإباضي، ص 59.

(7) علي يحيى معمر: الإباضية دراسة مركزية في أصولهم وتاريخهم، ص 34.

(8) محمد ناصر: منهج الدعوة عند الإباضية، ص 101.

(9) الشماخي: السير، (1/ 77).

أوتي عبد الله بن إباض شخصية قوية وحنكة سياسية أهلتته ليكون المسؤول عن الدعوة والدعاة، لذا سمي برئيس القعدة في البصرة وغيرها من الأمصار⁽¹⁾. فقد اشتهر بمواقف سياسية وكلامية، تجلّت في شدّته إزاء آراء الخوارج الذين استحلّوا الدماء بغير حق، وتحذير الناس منها، ورسائله إلى عبد الملك بن مروان، ونقده لانحراف الأمويين عن منهج الخلافة الراشدة⁽²⁾، ودعوتهم إلى الاعتدال أو اعتزال أمور المسلمين، فكان لهذا البروز أثره في نسبة بعض ولاية الدولة الأموية المذهب إليه⁽³⁾.

كان لسعة علم الإمام جابر بن زيد وفضله، وتقواه وورعه، أثره في ثقة الناس بعلمه، يلتفون حوله، ويستفتونه فيما يجدّ لهم من أفضية، ويرجعون إليه فيما يتتاب قلوبهم وعقائدهم من تصورات، كما كان لنشاطه العلمي والدعوي دوره في تخريج أفواج من الطلبة، ينهجون نهجه، ويقنعون بحججه وبراهينه، ويسرون بها في الناس، ومن هؤلاء كبير تلامذته أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، الذي يعدّ من أكبر دعاة الإباضية وأئمّتهم، فقد واصل نهج أستاذه جابر بن زيد في تنظيم شؤون أهل الدعوة بالبصرة، واستطاع بما أوتي من سداد رأي وحنكة سياسية وحسن تدبير، أن ينشر دعوته، ويبلغ بها المشرق والمغرب من خلال حملة العلم، فأثمرت مدرسته انتشارا للإباضية في عمان وحضر موت والحجاز والمغرب الإسلامي⁽⁴⁾.

(1) عوض خليفات: نشأة الحركة الإباضية، ص 80.

(2) الشماخي: السير، (1/77). أبو إسحاق اطفيش: الفرق بين الإباضية والخوارج، ص 22.

(3) علي يحيى معمر: الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، ص 34. محمد ناصر: منهج الدعوة عند الإباضية، ص 114.

(4) الدرجيني: طبقات المشايخ، (2/20، 238). الشماخي: السير، (1/20، 86، 124). علي يحيى معمر: الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، ص 35.

المطلب الثاني: الأصول الفكرية

نشأ المذهب الإباضي في فترة متقدّمة مقارنة بغيره من المذاهب، هذا من الناحية التاريخية⁽¹⁾، أما من ناحية مكان النشأة فكان بالعراق، حيث ساد طابع الرأي في التفكير، والذي يبرز من خلال الأصل العام في العقيدة عند الإباضية وهو التنزيه المطلق لله ﷻ⁽²⁾؛ فكلُّ ما أوهم التشبيه من الآيات والأحاديث النبوية، يجب تأويله بما يليق بمقام الله تعالى، ولا يؤدي إلى التشبيه⁽³⁾، يقول القطب اطفيش في معرض ذكره لشروط المفسّر: «ويعمل بحكمه، ويؤمن بمتشابهه مع التنزيه عما يوهمه ظاهره»⁽⁴⁾.

كما أن الدفاع عن مبادئ المذهب ومعتقداته فرض على أتباعه أن ينهجوا أسلوب الجدل الذي يعتمد العقل، ودحض حجج المخالف، والإحاطة بمسائل الخلاف⁽⁵⁾.

لا يعني ما سبق أن الإباضية أهملت النصوص والآثار، وغلّبت العقل على الشرع؛ فإمام المذهب جابر بن زيد كان محدثاً، وفضيهاً، وممن روى الحديث عن عبد الله بن عباس وعائشة رضي الله عنهما وعدد من الصحابة⁽⁶⁾، فهو أثريٌّ، ملتزمٌ بالكتاب والسنة، لا يجحد عنهما⁽⁷⁾، ومما يؤكد هذا ما استفاده من توجيه أستاذه الصحابي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين لقيه بالطواف فقال له: «يا أبا الشعثاء إنك من فقهاء البصرة، فلا تُفْتِ إِلا بِقِرْآنِ ناطق، أو سنة ماضية، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلك»⁽⁸⁾. فجابر بن زيد وإن نشأ في بيئة العراق، غير أن رحلاته لطلب العلم عن الصحابة، جعلته يصطبغ بصبغة المدرسة الأثرية بالحجاز، وعلى نهجه سلك تلامذته ومن أتى بعدهم من أعلام المذهب.

ومن أمارات ذلك ما نجده في رسالة عبد الله بن إباض إلى عبد الملك بن مروان، حيث ضمّن رسالته الرد والاحتجاج بآيات القرآن⁽⁹⁾، ثم دعا عبد الملك بن مروان أن يسوق له الأدلة من القرآن والبيئة

(1) علي يحيى معمر: الإباضية دراسة مركزية في أصولهم وتاريخهم، ص82. ابن خلفون: أجوبة ابن خلفون، (مقدّمة النامي)، ص10.

(2) فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (309/1).

(3) علي يحيى معمر: الإباضية دراسة مركزية في أصولهم وتاريخهم، ص57.

(4) احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (179/16).

(5) محمد عكي علواني: اطفيش ومنهجيته في تفسيره التيسير، ص07.

(6) ابن خلفون: أجوبة ابن خلفون، (مقدّمة النامي)، ص9.

(7) يحيى بكوش: فقه الإمام جابر بن زيد، ص80.

(8) سنن الدارمي، كتاب العلم، باب الفتيا وما فيه من الشدة، رقم:176، (1/134). أبو نعيم: حلية الأولياء، (3/86).

(9) أبو عمار: الموجز، (ملحق كتب الإباضية للبرادي)، (2/283).

منه⁽¹⁾.

على هذا المنحى نهج تلامذة إمام المذهب جابر بن زيد، بل إن بعضهم كان أكثر تشدداً في مورد النص، فهذا كبير تلامذته أبو عبيدة مسلم كان «متأثراً بالحديث، يعارض اللجوء إلى الرأي»⁽²⁾، يدلُّ على ذلك تعقيبه على ما بلغه من أهل عمان أنهم يلجأون إلى الرأي، فقال: «ما نجوا من الفروج والدماء»⁽³⁾. من خلال ما سبق نجد أن علماء الإباضية حافظوا في اجتهاداتهم على الإفادة من الآثار، والحذر من الرأي أو القياس الذي لا يستند إلى نص.

وإذا تجاوزنا القرون الأولى إلى القرن السادس نجد أبا يعقوب الوارجلاني يعدُّ حكم فنون الرأي: فأحدها: «سائغ مأمور به مأجور عليه»، وذكر منها: تفسير القرآن⁽⁴⁾. كما نجد في موضع آخر من كتابه يقرُّ أسبقية الشرع على العقل حيث يقول: «وأما العقل فلا حظَّ له في جواز الإذن إلا بعد ما ورد به الشرع»⁽⁵⁾.

حاول الإباضية التوفيق بين مدرسة الرأي بالعراق ومدرسة الأثر بالحجاز، فلئن تأثر علماءه بمدرسة العراق فأعملوا القياس والرأي، غير أن وضع أسسه كان على يد التابعي المحدث جابر بن زيد، ما جعل فقه المذهب يصطبغ بمنهجه الأثري، فحدَّ بذلك من تأثير مدرسة الرأي⁽⁶⁾.

وبانتشار المذهب في بلاد المغرب، واختلاف البيئة والعادات عما هو مألوف في البيئة العربية، وجد العلماء أنفسهم أمام أفضية في الأعراف والتقاليد والمعاملات لم تكن معروفة في زمن التشريع، فاقضى منهم ذلك نظراً واجتهاداً وإعمالاً للمقاصد؛ ما جعل الفقه يصطبغ فيها بصبغة العقل والرأي المسترشد بالنصوص⁽⁷⁾.

ومن هنا، فالإباضية سلكوا مسلكاً وسطاً بين مدرستي الأثر والرأي في مجال الاجتهاد⁽⁸⁾، فما هي مؤلفاتهم في التفسير؟ وما هي أصولهم في فهم نصوص القرآن الكريم؟

(1) تنظر رسالة عبد الله بن إباض إلى عبد الملك بن مروان، في: البرادي الجواهر المتقاة، ص 175 - 185.

(2) عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 98.

(3) المرجع نفسه، ص 98.

(4) الوارجلاني: الدليل والبرهان، (91/2).

(5) المرجع نفسه، (74/2).

(6) ابن خلفون: أجوبة ابن خلفون، (مقدمة النامي)، ص 10.

(7) محمد الشيخ بالحاج: الاجتهاد في المذهب الإباضي، ص 30.

(8) المرجع نفسه، ص 29. محمد عكي علواني: اطفئش ومنهجيته في تفسيره التيسير، ص 09.

المبحث الثاني: مؤلفات التفسير عند الإباضية حتى عهد المصعبي

اهتمَّ الإباضية بمختلف فنون العلم الشرعي، وأثروا المكتبة الإسلامية بصنوف من التأليف، يقول أبو زكرياء -صاحب كتاب السَّير- واصفا العلوم التي اهتم بها الرستميون: «وكان بيت الرستميين بيت العلوم في فنونه؛ من الأصول، والفقه، والتفسير، وعلم اختلاف الناس، وعلم النحو والإعراب والفصاحة، وعلم النجوم»⁽¹⁾.

سنحاول في هذا المبحث أن نتبَّع أهم المفسرين الذين ذكرتهم المصادر الإباضية، سواء من لا تزال آثارهم التفسيرية موجودة، أم من تُسجَّل تفاسيرهم ضمن المفقودات، وكذا من اشتهر بالتفسير، وإن لم يُؤثر عنه مؤلف في هذا.

المطلب الأول: تفاسير مفقودة

ففاتحة المفسرين في القرن الأول الهجري إمام المذهب جابر بن زيد، أحد علماء التابعين بالقرآن⁽²⁾، فهو تلميذ مدرسة ابن عباس التي تتربَّع على قمة المدارس في علوم التفسير، وقد أفاد جابر بن زيد من تتلمذه على حبر الأمة وترجمان القرآن، وروايته عنه، حتى صار ذا معرفة واسعة بالقرآن، وأحد أئمة⁽³⁾، غير أن المصادر تذكر أنه لم يُنقل إلينا أن جابر بن زيد كتبَ في التفسير كتاباً خاصة⁽⁴⁾؛ تماشياً وطريقة التأليف وقتئذ، بحيث لم تتمايز العلوم الشرعية، وينفصل بعضها عن بعض⁽⁵⁾.

وإذا نظرنا في كتب التفسير نجد أنها تحفظ لنا كثيراً من مروياته وآرائه التفسيرية، وتحتجُّ بها، كتفسير الطبري وابن أبي حاتم والخصائص الحنفي⁽⁶⁾ وغيرهم. وهي بهذا تمثل النواة الأولى لآراء الإباضية في

(1) أبو زكرياء: كتاب سيرة الأئمة وأخبارهم، ص 65. الدرَجيني: طبقات المشايخ، (56/1).

(2) الألوسي: روح المعاني، (128/15).

(3) عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 77، 121، 163. مصطفى باجو: منهج الاجتهاد عند الإباضية، ص 91.

(4) يحيى بكوش: فقه الإمام جابر بن زيد، ص 40.

(5) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسرُوه، ص 34.

(6) تنظر نماذج من آراء الإمام جابر بن زيد التفسيرية في التفاسير الآتية: هود بن محم: تفسير كتاب الله العزيز، (261/1)، (371/4).

الطبري: جامع البيان، رقم: 2636، (387/3)، رقم: 4814، (558/4). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، (25/1)، (313/1).

الخصائص: أحكام القرآن، (133/1)، (86/4). الماوردي: النكت والعيون، (232/1)، (121/4). البغوي: معالم التنزيل،

(191/2)، (276/2). ابن عطية: المحرر الوجيز، (248/1)، (323/1). ابن العربي: أحكام القرآن، (317/1). ابن الجوزي:

زاد المسير، (327/1)، (519/1). القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (325/2)، (177/3). الخازن: لباب التأويل، (360/1)،

التفسير.

تشير المصادر الإباضية إلى أن جابر بن زيد قد ألف كتابا اسمه الديوان⁽¹⁾، ورغم ضياعه، فإنه يحتمل أن يكون قد حوى آراء تفسيرية، سواء مرويات رواها عن ابن عباس وغيره، أم ما كان من اجتهاداته في فهم معاني القرآن⁽²⁾. ويحتمل محمد الشيخ بالحاج أن مصيره مصير أغلب التراث الإسلامي الذي ضاع حين غزا التتار والمغول البلاد الإسلامية⁽³⁾.

من أعلام التفسير في عهد تأسيس المذهب الإمام الثاني للمذهب: أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، فهو من التابعين، وممن كان ضليعا بالتفسير، وراويا للحديث⁽⁴⁾، وقد كان التفسير وقتئذ بابا من الأبواب التي اشتمل عليها الحديث.

يرز تمكن أبي عبيدة في التفسير من خلال أثره العلمي في تلاميذه، فهو شيخ المفسر عبد الرحمن بن رستم، ولا بد أنه قد أفاد منه التفسير رواية ودراية.

ومما يؤكد غزارة علم أبي عبيدة بالتفسير ما نلجده من روايات الربيع بن حبيب عنه في مسنده في مباحث علوم القرآن؛ ككيفية نزول الوحي، والقراءات، وغيرها⁽⁵⁾.

تحفظ لنا المؤلفات الإباضية - إضافة إلى روايات المسند - آراء أبي عبيدة في التفسير؛ حيث نلجدها مبثوثة في كتاب "المدونة الكبرى" لأبي غانم، و"المصنف" لأحمد الكندي، وقد جمع مبارك الراشدي نماذج منها في بحثه: "أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي وفقهه"⁽⁶⁾.

وإذا أتينا إلى القرن الثاني الهجري، ومع نشاط حركة تدوين العلوم، واستقرار الإباضية في بلاد المغرب، وتأسيسهم للدولة الرستمية، فإننا نجد مفسرا آخر هو الإمام عبد الرحمن بن رستم، المعدود في

(1/419). أبو حيان: البحر المحيط، (2/459)، (2/548). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (1/286)، (7/544). السيوطي:

الدر المنثور، (1/404)، (1/511). الشوكاني: فتح القدير، (1/194)، (1/287). الألوسي: روح المعاني، (3/157).

(1) أبو زكرياء: كتاب سيرة الأئمة وأخبارهم، ص 4. الحاج خليفة: كشف الظنون، (1/781). عبد الله السالمي: اللمعة المرضية، ص 12.

(2) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسرؤه، 33-35. مبارك الراشدي: نشأة التدوين للفقهاء، ص 49.

(3) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسرؤه، ص 35.

(4) مبارك الراشدي: الإمام أبو عبيدة مسلم وفقهه، ص 326.

(5) ينظر: الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب في ابتداء الوحي، رقم: 2، (1/6)، باب في ذكر القرآن، رقم: 14، (1/10)، رقم: 15،

(1/10-11).

(6) ينظر: مبارك الراشدي: الإمام أبو عبيدة مسلم وفقهه، ص 328-331.

طبقة تابعي التابعين⁽¹⁾، حيث تتفق المصادر الإباضية أنه كان لعبد الرحمن بن رستم تفسير لكتاب الله العزيز⁽²⁾، ولكن لم يُعثر عليه⁽³⁾، ويَعُدُّه أحمد الخليلي من بواكير التفسير في الإسلام⁽⁴⁾.

يُرجع الدرجيني سبب ضياع تفسير عبد الرحمن بن رستم إلى تسابق الناس إلى شرائه لشدة التنافس بين الوهبة والنكّار عليه، واستثثار الذي حازه بإخفائه⁽⁵⁾، وهو ما رجّحه يحيى بوتردين، مخالفاً في ذلك ما ذهب إليه سليمان داود ابن يوسف مستدلاً على ترجيحه بسرعة اختفائه، مستنداً في ذلك إلى قول البرّادي عنه: «وكتاب عبد الرحمن في تفسير القرآن يذكرونه ولم ير»⁽⁶⁾⁽⁷⁾. كما احتمل إسماعيل الأغبري أن العبيديين قد أحرقوا هذا التفسير حين خربوا تيهرت، وأتلفوا مكتبة المعصومة⁽⁸⁾.

ومن هنا فإن ضياع هذا التفسير في وقت مبكر، وعدم ذكره في المؤلفات التفسيرية بعده، لا يتيح لنا الإشارة إلى وصفه، أو بيان طريقة مؤلفه في التفسير.

ومن مفسري عهد الرستمين أبو المنيب محمد بن يانس النفوسي، تلميذ حملة العلم إلى بلاد المغرب، فقد ذكر الدرجيني تمكّنه في التفسير⁽⁹⁾، وتطوّعه لمناظرة المعتزلة حين استقدمه الإمام عبد الوهاب الرستمي إلى تيهرت لهذا الغرض، فقال له: «سأُفِيك أمر التفسير»⁽¹⁰⁾.

المتنبّع للمصادر الإباضية لا يجدها تذكر تفسيراً لمحمد بن يانس النفوسي، كما لا نجد استشهاداً بأرائه في كتب التفسير اللاحقة، وقد احتمل محمد الشيخ بالحاج أن يكون الكتاب هو الآخر طعماً للنيران

(1) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (35/1).

(2) الدرجيني: طبقات المشايخ، ص 360. الشماخي: السير، (189/1). تاديوس ليفيتسكي: المؤرّخون الإباضيون، ص 38. عبد الرحمن الجليلي: تاريخ الجزائر العام، (222/1). عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 114. محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسّروه، ص 36. أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (35/1).

(3) أبو عمار: الموجز، (ملحق كتب الإباضية للبرادي)، (289/2). علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، (138/1). محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسّروه، ص 36.

(4) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (35/1).

(5) الدرجيني: طبقات المشايخ، (471/2).

(6) أبو عمار: الموجز، (ملحق كتب الإباضية للبرادي)، (287/2).

(7) يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 133.

(8) سليمان ابن يوسف: حلقات من تاريخ المغرب الإسلامي، ص 157. إسماعيل الأغبري: المدخل إلى الفقه الإباضي، ص 126.

(9) الدرجيني: طبقات المشايخ، (58/1).

(10) الشماخي: السير، (155/1).

مع التراث الفكري الذي حوته مكتبة المعصومة، حين أحرقها العبيديون⁽¹⁾، غير أن عدم ذكره في المصنّفات بعد ذلك، أو الاستشهاد به يجعل هذا الاحتمال بعيداً، ويبقى الاحتمال الراجح هو عدم تأليف محمد بن يانس لكتاب خاص بالتفسير، واكتفائه بالتفسير الشفوي، خاصة وأن نفوسة كانت موطن البربر، فكان شرح القرآن الكريم والسنة النبوية باللسان البربري المحلي⁽²⁾.

وإذا انتقلنا إلى القرن السادس الهجري نجد كتب السير تحفظ لنا ذكر تفسير أبي يعقوب الوراقلاني⁽³⁾، أحد كبار علماء الإباضية، وصاحب التصنيفات الكثيرة، منها تفسيره الذي هو من المفقودات⁽⁴⁾، ولعل ضياعه كلية كان بعد القرن العاشر، فقد ذكر الشماخي أنه رأى جزءاً من هذا التفسير، ويبدو أنه طالع بعضه، ما جعله يحدّد أدوات التفسير التي اعتمدها الوراقلاني حيث يقول: «ورأيت له بعض تفسير كتاب الله أودعه أنواع العلم؛ من القراءة واللغة والنحو والتصريف والحجج وغيرها»⁽⁵⁾. ويحتمل أبو إسحاق اطفيش أنه تلاشى مع الفتن الداخلية التي أصابت المسلمين حيناً من الدهر⁽⁶⁾.

وقد ذكر بالحاج شريفي أن مجهودات كبيرة بذلت في البحث عنه في مكتبات عالمية مختلفة⁽⁷⁾⁽⁸⁾. ومن هنا فلا يمكن الحديث عن هذا التفسير إلا من خلال الصورة التي رسمها البرّادي عنه، بقوله: «... وله في تفسير القرآن كتاب عجيب، رأيت منه في بلاد أريغ سفراً كبيراً لم أر ولا رأيت قطُّ سفراً أضخم منه، ولا أكبر منه، وحزرت أنه يجاوز سبعمائة ورقة، أو أقلّ أو أكثر، فيه تفسير الفاتحة والبقرة وآل عمران، وحزرت أنه فسّر القرآن في ثمانية أسفار...»⁽⁹⁾.

(1) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسّره، ص 37.

(2) يحيى بوتردين: اطفيش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 135.

(3) الشماخي: السير، (2/135). علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، (1/230، 232).

(4) تاديوس ليفيتسكي: المؤرّخون الإباضيون، ص 130.

(5) الشماخي: السير، (2/135).

(6) أبو إسحاق اطفيش: الدعاية إلى سبيل المؤمنين، ص 26.

(7) يحيى بوتردين: اطفيش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 136؛ نقلاً عن: بالحاج شريفي: التفسير ومناهجه، ص 9.

(8) ذكر سليمان داود ابن يوسف أن نسخة من هذا التفسير موجودة بالمكتبة الوطنية بمدينة "ليزيك" بألمانيا الشرقية، وهو ما احتمله علي يحيى معمر ومحمد الشيخ بالحاج أيضاً، وذكر عبد الرحمن الجليلي أن نسخة منه بإحدى خزائن روما بإيطاليا، دون أن يوردوا معلومات تفصيلية عن بياناتها. ينظر: علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، (1/231). عبد الرحمن الجليلي: تاريخ الجزائر العام، (1/416). سليمان ابن يوسف: مساهمة علماء الإباضية، ص 27؛ حلقات من تاريخ المغرب الإسلامي، ص 162. محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسّره، ص 38.

(9) البرّادي: الجواهر المنتقاة، ص 238.

ومن مفسري القرن الثاني عشر الهجري: سرحان بن سعيد السرحني الإزكوي العماني، حيث تذكر المصادر المشرقية أن له تفسيراً للقرآن الكريم واسمه "نور البيان" وهو في يد أحفاد المؤلف⁽¹⁾، وقد ذكر الشيباني أنه سأل يوسف السرحني أحد أحفاد المؤلف، فقال: إنه يسمع به، ولم يعثر على شيء منه⁽²⁾، وهو ما أكدّه الأخير في كتابه "قطوف إسلامية"⁽³⁾.

المطلب الثاني: تفاسير موجودة

وهي على نوعين:

- ما كان تفاسير مستقلة؛ من إنشاء المفسر، وتأليفه الخاص.
- ما كان حواشي على تفاسير سابقة.

الفرع الأول: التفاسير المستقلة

يأتي في طليعة تفاسير الإباضية تفسير هود بن محكم الهواري⁽⁴⁾، من علماء القرن الثالث الهجري، حيث ذكر صالح باجيّه أنه معتمد الإباضية في التفسير⁽⁵⁾، وأكد محققه بالحاج شريفني أنه أقدم تفسير جزائري وصل إلينا كاملاً⁽⁶⁾، وهو مطبوع في أربعة أجزاء.

وقد لاحظ محقق الكتاب أن الهواري اعتمد اعتماداً كبيراً على تفسير ابن سلام البصري، حيث يقول: «ولو جاز لي أن أضع للكتاب عنواناً غير الذي وجدته في المخطوطات، لكان العنوان هكذا: "تفسير الشيخ هود الهواري" (مختصر تفسير ابن سلام البصري)؛ لأن تفسير ابن سلام أصل لتفسير الشيخ هود الهواري»⁽⁷⁾.

ومن مفسري الإباضية خلال القرن الثالث والرابع الهجريين: أبو الحواري محمد أبو الحواري العماني، حيث ذكر البرادي هذا التفسير في الجواهر المنتقاة مجملًا بعبارة: «وكتاب تفسير الخمس مائة

(1) محمد الخصبني: الزمرد الفائق، (285/3).

(2) سلطان الشيباني: الإنتاج الإباضي في علم التفسير، ص 5.

(3) يوسف السرحني: قطوف إسلامية، ص 23.

(4) الدرجيني: السير، (281/1)، (77/2). البرادي: الجواهر المنتقاة، ص 237. علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، (138/1).

(5) صالح باجيّه: الإباضية بالجريد، ص 55. إبراهيم بجاز: الدولة الرستمية، ص 361.

(6) هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (مقدمة المحقق)، (6/1).

(7) المصدر نفسه، (مقدمة المحقق)، (24/1).

سيفر⁽¹⁾، أما في قائمة البرادي التي ألحقها عمار طالي بكتاب "الموجز" فأورده بعنوان: «كتاب تفسير الخمسمائة آية في الحلال والحرام»⁽²⁾. وعنوان تفسيره: «الدراية وكنز الغاية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم»، وقد طبع طبعين، الأولى من تحقيق: محمد محمد زناتي عبد الرحمن، وأما الثانية، فمن تحقيق: وليد عوجان، وتُقه بعنوان: «الدراية وكنز الغاية في منتهى الغاية...». ويذهب بالحاج شريفي إلى أن هذا ليس العنوان الأصلي للكتاب، ولعله من وضع النسخ المولعين بالسجع⁽³⁾.

اختلف الدارسون في نسبة هذا الكتاب لأبي الحواري، حيث يرى بالحاج شريفي ومبارك الراشدي أن أبا الحواري رواه عن شيخه أبي المؤثر الصلت⁽⁴⁾، وهو ما نجده في قائمة البرادي التي ألحقها عمار طالي بكتاب "الموجز"، فقد ذكر عنوان الكتاب، ونسبه إلى أبي المؤثر الصلت⁽⁵⁾، كما نجد المصعبي في "حاشية تفسير ذي الجلالين" يستشهد بنصوص من هذا الكتاب، وينسبها إلى أبي المؤثر أيضا، ومثاله قوله: «قال الصلت بن خميس رحمه الله في تفسير هذه الآية»⁽⁶⁾. أو قوله في موضع آخر: «وفي كتاب أبي المؤثر الصلت بن خميس رحمه الله أن هذه الآية منسوخة»⁽⁷⁾.

وقد نحا عمرو النامي هذا المنحى، فسبب التفسير إلى أبي المؤثر، دون أن يشير إلى رواية أبي الحواري عنه، حيث يقول: «أما الآيات التي تتناول المسائل الشرعية فمعالجة في عمل خاص للشيخ أبي المؤثر الصلت بن خميس... وعنوان مؤلفه: "تفسير آيات الأحكام"، أو "تفسير الخمسمائة آية"⁽⁸⁾.

ويرى يحيى بوتردين أن هذا التفسير يشمل بين دفتيه كتابين؛ أحدهما كتاب أبي المؤثر، والثاني كتاب أبي الحواري، وقد قام بجمعهما طرف ثالث، مستتجا ذلك من ورود عبارة "قال أبو الحواري" عقب بعض النصوص التفسيرية، بما يدل على أن ما سبقها لغير أبي الحواري⁽⁹⁾.

(1) البرادي: الجواهر المتقاة، ص 237.

(2) أبو عمار: الموجز، (ملحق كتب الإباضية للبرادي)، (286/2).

(3) يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 151؛ نقلا عن: بالحاج شريفي: التفسير ومنهجه، ص 6.

(4) يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 151-152؛ نقلا عن: بالحاج شريفي: التفسير ومنهجه، ص 6. مبارك الراشدي، نشأة التدوين للفقهاء، ص 129.

(5) أبو عمار: الموجز، (ملحق كتب الإباضية للبرادي)، (286/2).

(6) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 81/ب.

(7) المصدر نفسه، 63/ظ.أ.

(8) عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 122.

(9) يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 152.

تناول أبو الحواري في تفسيره بيانَ خمسمائة آية؛ ففصّل أحكامها وفق منهج التفسير الفقهي، ليغدو بعد ذلك مرجعا أساسا لكثير من الكتب الإباضية التي أتت بعده، كالجامع للبيسي، وجامع ابن جعفر⁽¹⁾.

الفرع الثاني: حواش على تفاسير سابقة

لم تسجّل لنا المصادر خلال العشرة قرون الأولى تفاسير إباضية، تابعت مصنّفات تفسيرية سابقة للإباضية، أو غيرهم من المذاهب الإسلامية الأخرى حتى القرن الحادي عشر، حيث نجد في طليعة هذه الأعمال حاشية أبي ستة على تفسير هود بن محكم الهواري⁽²⁾، وهي حاشية غير كاملة، فقد أدركته المنية، وقد بلغ بها إلى قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238]⁽³⁾. وهي بهذا من أواخر ما ألف المحشي أبي ستة، ولا بد أنه كان عازما على إتمامها، غير أن الأجل حال دون ذلك⁽⁴⁾، ولا تزال هذه الحاشية مخطوطة، وعسى الله يقبض من أهل العلم من يتولى تحقيقها؛ لينكشف لنا بذلك جانبا من إسهامات الإباضية في التفسير ومنهجهم فيه.

كما نجد من الإسهامات في التفسير أيضا رسالة باحمد أو أيوب على تفسير الزمخشري، حيث عثر أبو اليقظان على نسخة من تفسير الكشاف بخط باحمد أو أيوب، ذيلها برسالة ضمّنها «التنزيه المطلق للمولى ﷺ»، وساق الحجج القطعية على نفي رؤية الباري ﷻ⁽⁵⁾. ولعل من اهتمامه بالتفسير ما ذكره أبو اليقظان أيضا من أنه وجد له نسخة من تفسير هود بن محكم الهواري بخطّ يده⁽⁶⁾.

عرف القرن الحادي عشر الهجري فما بعده اهتماما أكثر بالتأليف في التفسير، وتنوعا في ألوانه، تماشيا وتطور حركة التأليف في علم التفسير.

إضافة إلى ما سبق، فإن المصادر الإباضية حفظت لنا أسماء كثيرة لعلماء برعوا في التفسير، واشتغلوا به تدريسا في المساجد وحلق العلم، فكانوا يفردون وقتا خاصا لحصة التفسير، من هؤلاء أبو زكرياء يحيى بن زكرياء؛ حيث يصف الشماخي برناجه في التدريس فيقول: «... فإذا صلى الصبح أخذ في قراءة القرآن

(1) أبو الحواري: الدراية، (مقدمة وليد عوجان)، ص 10.

(2) فرحات الجعبري: نظام العزابة، ص 273.

(3) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 79. فرحات الجعبري: نظام العزابة، ص 273.

(4) عبد الله الكندي: جهود علماء الإباضية في التفسير، ص 34.

(5) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/49). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 106.

(6) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/49). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 106.

مع الطلبة إلى أحوال الطلوع، ثم يبتدىء بالتفسير حتى يرتفع النهار ارتفاعاً تاماً، ثم ينصرف إلى أهله⁽¹⁾. ولا شك أن هذا الاهتمام بالتفسير كان سمة عامة عند الإباضية، ولا تزال جهود الدرس التفسيري الشفوي قائمة إلى الآن في مختلف مواطن الإباضية⁽²⁾.

(1) الشماخي: السير، (256/2).

(2) تنظر بعض أسماء علماء مزاب الذين فسروا القرآن الكريم شفويًا وبصورة منتظمة في: بشير الحاج موسى: جهود علماء وادي مزاب في خدمة القرآن، ص 7.

المبحث الثالث: أصول التفسير عند الإباضية

لم يفرد الإباضية تأليف مستقلة لبيان أصول التفسير ومناهجه عندهم، رغم أن مدرستهم أسبق المدارس، فإمام المذهب جابر بن زيد التابعي تلميذ مدرسة ابن عباس بمكة، وكذا نتاجهم التفسيري المشرقي والمغربي، خاصة في القرون المتأخرة التي عرف فيها نشاطا وغماء.

ولعل هذا لا يقتصر على علم التفسير فقط، فقد تأخر التدوين الأصولي أيضا عند الإباضية، إذ كانت عنايتهم بالفروع الفقهية أكثر، فلم يكونوا من المكثرين في التأليف الأصولي⁽¹⁾.

ثم إن الإباضية لم يختلفوا في هذا عن باقي الجهود المؤلفة في علم التفسير عامة، فما حوته المكتبة القرآنية من التفاسير على المستوى التطبيقي يفوق النتاج النظري الذي يضبط العملية التفسيرية ويقتننها.

وقد نبه إلى هذا سليمان الطوفي البغدادي، بقوله: «فإنه لم يزل يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير، وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أر أحدا منهم كشفه فيما ألفه، ولا نحاه فيما نحاه، فتقاضيتي النفس الطالبة للتحقيق، الناكبة عن جمر الطريق، لوضع قانون يعول عليه، ويصار في هذا الفن إليه»⁽²⁾، وبقي الإشكال ذاته يثيره العلماء عبر القرون عن غفلة أهل الفن والصناعة على كثرتهم واختلاف عصورهم عن استنباط قواعد التفسير، مع شدة الحاجة إليها وخطر الخلط في فهمها⁽³⁾.

إن ما سبق لا يعني أن الإباضية لم يهتموا بقواعد التفسير، أو أنهم تعاملوا مع نصوص القرآن تعاملًا سطحيًا، بعيدًا عن أهداف القرآن وأسراره، ومصادره التي وضعها العلماء، وفق تقدير محمد حسين الذهبي حين حديثه عن فهم الخوارج لنصوص القرآن، وقد عدّ منهم الإباضية⁽⁴⁾.

فما موقف الإباضية من قضايا علم التفسير؟ وما طريقتهم في التفسير؟ وما مصادرهم فيها؟

المطلب الأول: قضايا علم التفسير في المؤلفات الإباضية

تأتي في طليعة المؤلفات التي تناولت إشارات إلى قضايا التفسير وعلوم القرآن "مسند الربيع بن حبيب"، حيث روى فيه الربيع أحاديث متعلقة ببدء الوحي، وأسباب النزول، والقراءات، والمكي

(1) مصطفى باجو: منهج الاجتهاد عند الإباضية، ص 89-90.

(2) الطوفي: الإكسير في علم التفسير، ص 27.

(3) مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص 27.

(4) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (2/229).

والمدني⁽¹⁾.

ثم يأتي بعد ذلك "جامع ابن بركة" الذي ذكر في مقدّمة كتابه بعض المسائل المتعلقة بالقرآن، مثل الرد على من يدعي الزيادة والنقصان في القرآن، ونزول القرآن بالأحرف السبعة، والقول في تكرير القصص والألفاظ في القرآن⁽²⁾، إضافة إلى جملة من المباحث المشتركة بين التفسير وأصول الفقه؛ كالنسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والمطلق والمقيّد⁽³⁾.

وإذا أتينا إلى عصر الوراقلاني فما بعده، فإننا يمكن أن نعتبر ما ألفه الإباضية في علم أصول الفقه مادة مساعدة على فهم النص القرآني، فالوراقلاني ضمّن كتابه "العدل والإنصاف" قضايا التفسير وقواعده⁽⁴⁾، مثل: المجمل والمفصل، وبيان القرآن، والخاص والعام، وحمل المطلق على المقيّد، والنسخ والمنسوخ⁽⁵⁾. وقد اعتبر يحيى بوتردين أن كتاب الوراقلاني من أهم الوثائق التي يمكن اعتمادها لمعرفة منهج الإباضية في هذه الأبواب⁽⁶⁾.

هذا، ونجد ضمن مؤلّفات القرن الثامن كتاب "قناطر الخيرات" لإسماعيل الجيطالي، والذي خصّ باباً من جزئه الثالث في فضل القرآن وآداب تلاوته، وبيان جواز التفسير بالرأي، والرد على أدلة المانعين وتوجيهها⁽⁷⁾.

ولما كانت مؤلّفات الوراقلاني من أكمل الكتب الأصولية الإباضية، فقد تتابعت عليها أعمال؛ توسيعاً لمباحثه وتتميماً لفوائده، أبرزها "مختصر العدل والإنصاف" للشماخي وشرحه، الذي حاول فيه «إعادة ترتيب مسائل كتاب الوراقلاني مع إضافة فوائد من كتب أصولية أخرى، وكذا تنقيحه من المسائل الكلامية، إلا ما كان وثيق الصلة بأصول الفقه»⁽⁸⁾، فكان للقضايا المشتركة بين علم أصول الفقه وعلوم

(1) ينظر: الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب في ابتداء الوحي، رقم: 2، (6/1)، باب في ذكر القرآن، رقم: 14، (10/1)، رقم: 15، (11-10/1).

(2) ابن بركة: كتاب الجامع، (129/1)، (154/1)، (158/1). إسماعيل الأغبري: المدخل إلى الفقه الإباضي، ص 120.

(3) ابن بركة: كتاب الجامع، (81/1)، (121/1)، (184/1). يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 108.

(4) يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 107.

(5) الوراقلاني: العدل والإنصاف، (44/1)، (47/1)، (114/1)، (125/1)، (161/1).

(6) يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 107.

(7) ينظر: الجيطالي: قناطر الخيرات، (386-363/3). يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 108.

(8) عيسى مصباح: الشماخي وآراؤه الأصولية، ص 66.

القرآن حظاً معتبراً من التفصيل؛ كالمجمل والمبين، والعام والخاص، والنسخ، وغيرها⁽¹⁾.

وإذا أتينا إلى القرون المتأخرة، فإننا نجد المفسر القطب اطفيش يورد في مؤلفاته الأصولية وغيرها إشارات هامة إلى قضايا التفسير؛ من ذلك شرحه لشرح مختصر العدل والإنصاف للشماخي، والذي يعدُّ موسوعة في أصول الفقه المقارن، وقد حققت منه أبواب، والباقي لا يزال مخطوطاً.

كما يسعنا القطب أيضاً في كتابه "شامل الأصل والفرع" بيان مباحث في علوم القرآن⁽²⁾، مثل ترتيب السور، وجمع القرآن والأحرف السبعة، والمحكم والمتشابه⁽³⁾، إضافة إلى ما ساقه من إشارات حول شروط المفسر في كتابه "شرح كتاب النيل"⁽⁴⁾.

ومن علماء الإباضية المتأخرين الذين استوفوا مسائل أصول الفقه بحثاً وتحقيقاً عبد الله السالمي في كتابه "طلعة الشمس"، حيث أوفى القول في مسائل أصول الفقه، فكان بعضها مما يندرج ضمن قضايا علوم القرآن؛ كالقراءات، والعام والخاص والمطلق والمقيد، ومباحث السنة⁽⁵⁾، وغيرها.

وتعدُّ مقدّمة تفسير "القول الوجيز في تفسير كلام الله العزيز" لصالح بن عمر لعلي افتتاحية نظرية هامة في علم التفسير، تناول فيها بيان جملة من قضايا علوم القرآن⁽⁶⁾. فقد قسّمها إلى سبع فوائد، هي: تعريف القرآن وإعجازه، القراءات والقراء، عدد آي القرآن وحروفه، بيان قيمة القرآن وفضل تلاوته، والأدلة على استحباب تلاوته جماعة، تعريف التفسير والتأويل والفرق بينهما، وأما الفائدة السادسة والسابعة فأفردها لمسألة حكم الاستعاذة قبل البسملة وقراءة القرآن⁽⁷⁾.

هذا، كما نجد إبراهيم حفار في رسالته "شروط المفسر"، قد استوفى البحث في أصل من أصول التفسير، حيث عرض فيها وعيد تفسير القرآن بغير علم، ثم فصل في شروط المفسر، وكشف الفرق بين المتأهل لتفسير القرآن والسنة وغير المتأهل؛ مستنتجاً ذلك من تعريف أبي حيان والزرکشي لعلم التفسير،

(1) ينظر: الشماخي: كتاب مختصر العدل والإنصاف، ص 173، 216، 259.

(2) يحيى بوتردين: اطفيش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 109.

(3) احمد اطفيش: شامل الأصل والفرع، (1/36-51).

(4) ينظر: احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (14/367)، (16/179).

(5) ينظر: عبد الله السالمي: طلعة الشمس، (1/109)، (1/118)، (1/244)، (1/197)، (2/05).

(6) يحيى بوتردين: اطفيش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 161.

(7) الحاج أحمد كروم: تفسير الشيخ صالح بن عمر لعلي "القول الوجيز"، (قسم التحقيق)، ص 84-96. يحيى بوتردين: اطفيش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 161.

ثم ختم رسالته ببيان العلاقة بين القرآن والسنة⁽¹⁾.

من خلال عرض الكتب السابقة التي تناولت قضايا التفسير وعلوم القرآن، يتأكد لنا أن الإباضية يصدرون في تفسيرهم عن أصول وقواعد وظفوها في الدرس التفسيري، ولا بد أن مصنفاتهم في التفسير قد تضمنت الإشارة إلى هذه الأصول، التي استندوا إليها في بيان معاني القرآن.

(1) إبراهيم حفار: رسالة شروط المفسر، ص 46، 53، 66، 69.

المطلب الثاني: موقف الإباضية من التفسير بالمأثور والرأي

درجت المصادر الإسلامية على تقسيم التفسير إلى ضربين: تفسير بالمأثور، وتفسير بالرأي.

أما التفسير بالمأثور فيعرفه محمد حسين الذهبي بأنه «ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم»⁽¹⁾. وأما التفسير بالرأي فيعرفه أيضا بأنه «عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفة للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانتها في ذلك بالشعر الجاهلي، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفة بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر»⁽²⁾، وهو في هذا يجمع بين التعريف والشروط⁽³⁾.

وقد اختلف العلماء منذ القديم في جواز التفسير بالرأي إلى موقفين متعارضين: فريق شدد النكير وحكم بعدم جواز تفسير القرآن إلا بما روي عن النبي ﷺ أو عن الصحابة ممن شهدوا التنزيل، أو عن التابعين الذين أخذوا عنهم. وفريق آخر أجاز التفسير بالرأي لمن أوتي ملكة اللغة والأدب⁽⁴⁾.

ساق محمد حسين الذهبي الرأيين، وخلص إلى أن الخلاف بينهما لفظي، حيث يُحمل احتراز المانعين للتفسير بالرأي على ما كان غير جار على قوانين العربية، ولا موافق للأدلة الشرعية، ولا مستوف لشروط المفسر، فإن سلم من هذه المحاذير، فلا خلاف في جوازه⁽⁵⁾.

فهل اقتصر الإباضية في تفاسيرهم على المأثور؟ أم جاوزوه إلى الرأي؟ وما هي الشروط التي وضعوها للمفسر؟

تتناول المصادر الإباضية إشارات عن موقف الإباضية من التفسير، حيث نجدتها تجمع بين المأثور والرأي مع شروطه، وهذا تماشيا وإجازتهم للاجتهاد وإعمال العقل المستنير بنصوص الوحي، وهم بهذا يوافقون ما ذهب إليه عديد المذاهب الإسلامية في ما اصطلح عليه محمد حسين الذهبي بالتفسير بالرأي

(1) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (1/112).

(2) المصدر نفسه، (1/183).

(3) مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص133.

(4) تفسير الراغب الأصفهاني، (1/37).

(5) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (1/188). مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص139.

الجائز⁽¹⁾، أو الزرقاني بالتفسير بالرأي المحمود⁽²⁾.

ويحسن بنا في هذا المقام أن نقف على ملامح توفيق الإباضية بين الرواية والدراية من خلال تفاسير علمائهم:

فإمام المذهب جابر بن زيد عُرف عنه جنوحه إلى المأثور المروي عن ابن عباس⁽³⁾، إضافة إلى كونه من أصحاب القراءات، حيث ثبت له كتب التفسير قراءات متعدّدة⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وقد اعتمد برهان الدين الجعبري في منظومته التي سمّاها: "تقريب المأمول في ترتيب النزول" على رواية الإمام جابر في ترتيب نزول السور المكية ونزول السور المدنية⁽⁶⁾، وجرى عليها بعض المفسرين⁽⁷⁾؛ كابن عاشور في تفسيره⁽⁸⁾.

وإذا أتينا إلى كتاب "تفسير كتاب الله العزيز" نجد الشيخ هود نفسه قد حدّد منهجه في التفسير حين ساق في مقدّمة تفسيره مجموع روايات عن ابن عباس، تحدّر من اتباع الرأي في تفسير القرآن⁽⁹⁾. وقد وصف الشماخي منهج الشيخ هود في تفسيره بقوله: «هود بن محكم الهواري عالم متفنّن غائص، وهو صاحب "التفسير"، وهو كتاب جليل في تفسير كتاب الله، لم يتعرّض فيه للنحو والإعراب بل على طريقة المتقدّمين»⁽¹⁰⁾.

يستفاد من عبارة الشماخي أن هود بن محكم اهتمّ في تفسيره بالرواية أكثر، معتمداً منهج أهل النقل، من توضيح المعاني وتفسير الألفاظ وبيان الأحكام بتفسير القرآن بالقرآن، وبالسنّة، وبأسباب

(1) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (1/205).

(2) الزرقاني: مناهل العرفان، (2/34).

(3) يحيى بكوش: فقه الإمام جابر بن زيد، ص42.

(4) المرجع نفسه، ص42.

(5) تنظر نماذج من أوجه قراءات جابر بن زيد في التفاسير الآتية: الثعلبي: الكشف والبيان، (1/267). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/534).

الرازي: مفاتيح الغيب، (9/410). القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (2/97).

(6) السيوطي: الإتقان، (1/97). يحيى بكوش: فقه الإمام جابر بن زيد، ص42.

(7) تنظر بعض روايات جابر بن زيد في ترتيب نزول السور في التفاسير الآتية: البقاعي: نظم الدرر، (16/364). الألوسي: روح المعاني،

(7/332)، (15/399).

(8) ابن عاشور: التحرير والتنوير، (1/90). يحيى بكوش: فقه الإمام جابر بن زيد، ص42.

(9) الشماخي: السير، (1/70).

(10) المرجع نفسه، (2/77).

النزول، وبأقوال الصحابة والتابعين⁽¹⁾، غير معتن بالناحية اللغوية⁽²⁾. ولذا اعتبر أحمد الخليلي أن طريقة هود بن محكم في التفسير قريبة من طريقة الطبري⁽³⁾.

وكأثر للتوسع في الروايات، لم يسلم تفسير الشيخ هود كغيره من بعض كتب التفسير بالمأثور من الروايات الإسرائيلية، حيث يسوقها دون أن يورد سندها، ودون أن يشير إلى ضعفها أو بطلانها⁽⁴⁾.

ومن اهتم بجانب من جوانب المأثور من مفسري الإباضية أبو الحواري، حيث يورد في تفسيره "الدراية وكنز الغناية..." روايات أسباب النزول، معتمدا في ذلك على الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين، مع ما يبسطه من الأحكام الفقهية المرتبطة بالآية، دون أن يهتم باللغة أو البلاغة أو القراءات، مركّزا على جمع الآيات المتضمنة لأحكام فقهية⁽⁵⁾، غير متّبع في تفسير الآيات ترتيب المصحف.

اعتمد المفسرون الإباضية إضافة إلى جانب المأثور الفهم والرأي؛ فقد احتمل محمد الشيخ بالحاج بناء على عناوين مؤلفات أبي يعقوب الوارجلاني، وبالتحديد كتابه "الدليل والبرهان" أنه اعتمد طريقة الدراية في التفسير، واستخلص يحيى بوتردين وتابعه في ذلك سليم العاصمي أنّ الوارجلاني كان يفسر القرآن على طريقة التوفيق بين الرأي والنقل⁽⁶⁾، وأنه يمكن اعتبار تفسيره بداية التفسير الحجاجي عند الإباضية⁽⁷⁾.

وإذا تصفّحنا كتاب "الدليل والبرهان" نجد الوارجلاني يميز التفسير بالرأي بشروطه، حيث يقول: «اعلم أن اجتهاد الرأي سائغ لهذه الأمة وله أمكنة،... الثاني مذاهبهم في التفسير: تفسير القرآن وسنة رسول الله ﷺ، فهذا كالأول سائغ لهم كلما ذهبوا إليه على الشرط المتقدم⁽⁸⁾»، وهو أن لا يكون لهم به عهد من كتاب الله ﷻ ولا سنة رسول الله ﷺ⁽⁹⁾.

ويؤكد هذا ما بيّنه البرّادي من أدوات التفسير التي يعتمدها الوارجلاني في تفسيره للقرآن الكريم،

(1) ينظر نماذج للشيخ هود في التفسير بالمأثور في: سعاد زغيشي: منهج هود بن محكم الهواري في التفسير، ص 109-137.

(2) علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، (1/138).

(3) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/35).

(4) سعاد زغيشي: منهج هود بن محكم الهواري في التفسير، ص 143.

(5) يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 154.

(6) المرجع نفسه، ص 137. سليم العاصمي: تفسير القرآن الكريم عند الإباضية، ص 192.

(7) يحيى بوتردين: اطفئش ومذهبه في تفسير القرآن، ص 137.

(8) الوارجلاني: الدليل والبرهان، (1/37).

(9) المرجع نفسه، (1/37).

فقد رأى هذا التفسير، وحفظ لنا أخباره، حيث يصف طريقة مؤلفه في التفسير بقوله: «أول ما يذكر إعراب الآية ويستقصيه، ثم يقول اللغة فيستقصي تصاريف الفعل من الكلمة، ثم الصحيح من حديث الرسول ﷺ، فيسوق الرواية من كتاب الربيع بن حبيب المعروف بالمسند ... ولعمري إن فيه لعلوما جمّة»⁽¹⁾. كما نجد الشماخي يؤكد جمع الوارجلاني بين الرواية والدراية بقوله: «ورأيت له بعض تفسير كتاب الله أودعه أنواع العلم من القراءة واللغة والنحو والتصريف والحجج، وغيرها»⁽²⁾.

وإذا أتينا إلى القرن الثامن فإننا نجد الجيطالي قد وضع معالم هامة في التفسير بالرأي، حيث خصّص في كتابه "قناطر الخيرات" الجزء الثالث، فصلا سماه بـ: «في فهم القرآن وتفسيره بالرأي من غير نقل»، جاء فيه: «فاعلم أن من زعم أن لا معنى للقرآن إلا ما ترجمه ظاهر التفسير فهو مصيب في الإخبار عن حدّ نفسه، ولكنه مخطئ في ردّ كافة الخلق إلى درجته، بل الأخبار والآثار تدلّ على أن معاني القرآن متّسعة لأرباب الفهم»⁽³⁾. استدلل الجيطالي بعد ذلك بتفسير ابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: 269] بأنه يعني الفهم في القرآن⁽⁴⁾⁽⁵⁾، ليؤكد ما قرّره سابقا بقوله: «فكل هذا يدلّ على أن في فهم القرآن مجالا متّسعا، وأن المنقول من ظاهر التفسير ليس منتهى الإدراك»⁽⁶⁾.

حاول الجيطالي توجيه الأحاديث والآثار الناهية عن تفسير القرآن بالرأي، ومناقشتها⁽⁷⁾، ليخلص بعدها إلى أن النهي محصور في أحد وجهين:

- أن يكون للمفسّر ميل، فيتأوّل القرآن وفق مراده؛ لتصحّ له بدعة.
 - أن يسارع إلى التفسير بظاهر العربية من غير سماع، ولا نقل في ما يتعلّق بغريب القرآن وما فيه من الألفاظ المبهمة، والحذف والإضمار والتقديم والتأخير، وغيرها⁽⁸⁾.
- هذا، ونجد ضمن المتأخرين القطب اطفيش الذي شدّد القول على من يتصدى للتفسير دون استيفاء

(1) البرادي: الجواهر المتقاة، ص 238. أبو عمار: الموجز، (ملحق كتب الإباضية للبرادي)، (2/ 293).

(2) الشماخي: السير، (2/ 135).

(3) الجيطالي: قناطر الخيرات، (3/ 385).

(4) المصدر نفسه، (3/ 385).

(5) ينظر: الطبري: جامع البيان، رقم: 6177، (5/ 576)، رقم: 6182، (5/ 577). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 2822،

(2/ 531). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/ 364).

(6) الجيطالي: قناطر الخيرات، (3/ 385-386).

(7) ينظر: المصدر نفسه، (3/ 386).

(8) ينظر: المصدر نفسه، (3/ 386-387).

شروطه فيقول: «ومن النصيحة للقرآن الإمساك عن تفسيره حتى تتهيأ له آلائه، ويدعو إلى جميع ذلك ويحض عليه، ويُرغَب الناس في مُسَابِقَتِهِمْ إِلَيْهِ»⁽¹⁾، كما نجد في موضع آخر يميز فهم المتشابه من القرآن بعد تحصيل جملة من العلوم، حيث يقول: «وأيضاً في المتشابه دعاء إلى تحصيل طرق التأويل والترجيح، وتحصيل علم النحو والفقه والمعاني والبيان وأصول الفقه ونحو ذلك»⁽²⁾. فمن عبارتي القطب السابقتين يُستنتج منها جواز التفسير بالرأي لمن استجمع أسبابه، وقد ذكر منها اللغة خاصة، كما يسعنا إبراهيم حفار تلميذ القطب اطفيش في رسالته حول شروط المفسر، باستشهاده بنص لأبي العباس الأزدي، يبين فيه أوجه النظر في القرآن، وشروط التفسير بالرأي⁽³⁾.

وإذا حاولنا أن نقف عند إحدى مصادر الإباضية المتأخرين، وهو كتاب "جواهر التفسير" لأحمد الخليلي، فإننا نجد قد استفاض في مسألة المأثور والرأي، وعرض أدلة كل فريق، ثم رجح بعدها جواز التفسير بالرأي بشروط ثلاثة، هي:

- أن يستوفي شروط المفسر.
- أن لا يصدر رأيه عن هوى، بل يكون ناتجاً عن نظر وتأمل في مصادر التفسير.
- أن يراعي في تفسيره الظرف الذي نزلت فيه الآية المفسرة⁽⁴⁾.

على ضوء ما سبق من النصوص، يتأكد لنا أن الإباضية يعتمدون الجمع بين المنقول والمعقول؛ فيوسعون معاني القرآن موظفين أداة اللغة والفهم، دون أن يهملوا الآثار الصحيحة، يقول محمد الشيخ بالحاج: «وهنا تصدّى بعض النبغاء في تلك العلوم، وعلى ضوئها وقواعد فهم القرآن وتفسيره بالرأي والدراية العقلية، غير تاركين الآثار الصحيحة، بل مستنيرين بها غير مكتفين بها، ولا مقتصرين عليها»⁽⁵⁾. وقد اعتبر مصطفى باجو - في معرض حديثه عن تفسير الوارجلاني - أن هذا مسلك محمود في مناهج المفسرين⁽⁶⁾.



(1) احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (16/179).

(2) احمد اطفيش: شامل الأصل والفرع، (1/50-51).

(3) إبراهيم حفار: رسالة شروط المفسر، ص 59.

(4) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/29).

(5) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسرّوه، ص 25-26.

(6) مصطفى باجو: أبو يعقوب الوارجلاني وفكره الأصولي، ص 118.

المطلب الثالث: مصادر التفسير وشروط المفسر

الفرع الأول: مصادر التفسير

تتبعاً لمصادر التفسير من علم أصول التفسير مرتبة مصادر التشريع من علم أصول الفقه، وقد عرفها مولاي بن حماد بأنها «الأدلة التي يستنبط منها المفسر تفسيره»⁽¹⁾. ويمكن بيان هذه الأدلة في ما يأتي:

أولاً- تفسير القرآن بالقرآن:

تأسس مسألة تفسير القرآن بالقرآن من أسلوب القرآن الذي جرى على سنن أساليب اللغة العربية من إطناب وإيجاز، وإطلاق وتقييد، فلا معنى لئن يكون عربي الألفاظ أعجمي الأسلوب⁽²⁾، ومن هنا فقد اتفق العلماء على أن أهم مصدر للتفسير هو القرآن الكريم، بل أحسن طرقه كما بين ابن تيمية، حيث يقول: «فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن»⁽³⁾، فلا يعدل عنه إلى غيره، وهو ما نجد الإشارة إليه في تفاسير الإباضية، يقول القطب اطفيش في معرض تفسيره لأول سورة الطور، وبعد ذكر أقوال تفسيرية، قال: «وتفسير القرآن بالقرآن أولى»⁽⁴⁾. كما نجد الشيخ بيوض يصرح باعتماده هذا الأصل بقوله: «وكما نقول دائماً: إن طريقتنا مع كلام الله: تفسير القرآن بالقرآن»⁽⁵⁾.

ذكر العلماء والمفسرون أوجها عديدة لتفسير القرآن بالقرآن، منها: تفصيل المجمل، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتقديم المعنى والفهم الذي له شاهد قرآني⁽⁶⁾، ومقابلة الآيات ذات الموضوع الواحد إظهاراً للمعاني وكشفاً لأسرار الآيات، يقول الشيخ بيوض: «فلا نطلب تفسيراً للكلمات في غير القرآن، وهكذا مواضع القرآن لا يُكتفى فيها بآية واحدة ترد في سورة معينة، وإنما لابد من جمع كل ما ورد في القرآن حتى يبين بعضه بعضاً، ويفسر بعضه بعضاً»⁽⁷⁾.

(1) مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص 63.

(2) المصدر نفسه، ص 68.

(3) ابن تيمية: مقدّمة في أصول التفسير، ص 39.

(4) احمد اطفيش: تيسير التفسير، (14/95).

(5) إبراهيم بيوض: في رحاب القرآن، (17/205).

(6) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/20). مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص 74.

(7) إبراهيم بيوض: في رحاب القرآن، (15/225).

ثانياً - تفسير القرآن بالسنة:

تعدُّ السنة النبوية المصدر الثاني للتفسير بعد القرآن الكريم، فالنبي ﷺ أعلم الناس بمقاصد التنزيل ومسالك التأويل⁽¹⁾، يقول ابن تيمية بعد أن ذكر المصدر الأول: «فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له»⁽²⁾.

وبالعودة إلى كتاب المعبر لأبي سعيد الكدمي نجده يسوق عدداً من الآيات على ثبوت السنة من كتاب الله، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 07]، وقوله ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، ليقرّر بعدها أن كثيراً «من الآي من كتاب الله -تبارك وتعالى- يشهد بمثل هذا ويدلُّ عليه، ولا ينكر ذلك معنا أحد من أهل القبلة»⁽³⁾.

أما ابن بركة في "الجامع" فيؤكد على أن السنة مأخوذة من الكتاب، ثم يسوق عدداً من الآيات الموجبة لطاعة النبي ﷺ، ليخلص إلى أن السنة علّمت بكتاب الله، وبه وجب اتباعها⁽⁴⁾.

فإذا تقرّر هذا، كانت السنة مصدراً لفهم القرآن الكريم كما تذكر كتب التفسير⁽⁵⁾؛ فأحرى أن لا يستغنى عن بيانها لأي القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44].

والمتمتّب لتفاسير الإباضية يجدها قد أولت عناية خاصة بالسنة، حيث تحفل هذه التفاسير بأحاديث النبي ﷺ، سواء ما كان منها تفسيراً مباشراً من النبي للآية، أو ما كان رواية تؤيد معنى الآية، يقول القطب اطفيش: «وإذا صحّ تفسير عنه ﷺ وقّف معه ولم يتجاوز، إلا إن كان حديثاً آخر، فيجمع بينهما، أو شيء يفهم من الحديث»⁽⁶⁾.

ويؤكد محمد الشيخ بالحاج على أن البيان النبوي لا يقلُّ أصالة وشرعية عن البيان القرآني للقرآن،

(1) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (20/1).

(2) ابن تيمية: مقدّمة في أصول التفسير، ص 39.

(3) الكدمي: المعبر، (15/1).

(4) ابن بركة: كتاب الجامع، (415/1).

(5) ينظر: الطبري: جامع البيان، (399/5). ابن عطية: المحرر الوجيز، (231/1). ابن العربي: أحكام القرآن، (113/3). ابن جزي:

التسهيل، (19/1). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (94/12). الشوكاني: فتح القدير، (14/1). الألوسي: روح المعاني،

(307-306/4).

(6) احمد اطفيش: تيسير التفسير، (255/14).

ما دام الكل وحياً من عند الله ﷻ، يقول تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:3-4] (1).

ونظراً لقيمة هذا المصدر التفسيري ينبّه أحمد الخليلي على ضابط تمحيص الروايات والنظر في أسانيدھا؛ تمييزاً للصحيح عن غيره (2).

ولبيان السنة للقرآن أوجه عديدة، منها: تأكيد ما شرعه القرآن، وتفصيل الجمل، وتوضيح المشكل، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وترجيح القول الذي تأيّد بخبر عن النبي ﷺ وتقديمه على غيره.

ثالثاً - تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين:

يأتي هذا المصدر في الترتيب الثالث لمصادر التفسير، وقد علّل ابن تيمية اعتبار أقوال الصحابة من مصادر التفسير بقوله: «إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن، والأحوال التي اقتصوا بها، ولِمَا لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح» (3)، فالصحابه عاصروا نزول الوحي، وشهدوا قرائن التنزيل، وتمرسوا على أسرار اللغة العربية وأساليبها، كما أنهم الأعراف بعادات العرب وأحوالهم (4).

وأما التابعون فيأتي تفسيرهم بعد تفسير الصحابة (5)، لأنهم رووا عنهم، سواء ما رواه الصحابة من تفسير النبي ﷺ، أم ما كان من تفسير الصحابة أنفسهم، إضافة إلى ما أخذوه من أهل الكتاب، أو بما يفتح الله عليهم من طريق الاجتهاد في كتاب الله تعالى (6).

تحفظ لنا كتب السنة والتفسير عناية الصحابة والتابعين من بعدهم بالقرآن الكريم حفظاً وتفسيراً وعلوماً، فهذا عبد الله بن مسعود ؓ يُبرز تمكُّنه في المكّي والمدني بقوله: «والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت. ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو

(1) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسرّوه، ص 59.

(2) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، ص 20.

(3) ابن تيمية: مقدّمة في أصول التفسير، ص 40.

(4) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/21). مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص 100.

(5) ابن تيمية: مقدّمة في أصول التفسير، ص 40.

(6) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (1/71).

أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه»⁽¹⁾.

تكشف لنا هذه الرواية جانباً من غزارة علم الصحابة في المكي والمدني، فليس ابن مسعود الوحيد الذي وسع هذا العلم، وقد جلس كثير من الصحابة إلى النبي ﷺ، وشهدوا التنزيل زماناً ومكاناً وأسباباً⁽²⁾.

ولما كان الصحابة بهذه المنزلة، فقد ذهب جمهور العلماء إلى أن تفسيرهم له حكم المرفوع إذا كان متعلقاً بأسباب النزول، وما ليس للرأي فيه مجال، أما ما لم يرفعه وكان فيه جانب من الرأي فله حكم الموقوف⁽³⁾، خلاف بعض العلماء كالزركشي الذين يوجبون الأخذ به؛ كونهم أهل اللسان، وبما شاهدوه من الأسباب والقرائن⁽⁴⁾. وهو الرأي الذي مال إليه محمد حسين الذهبي⁽⁵⁾.

وقد نبه أحمد الخليلي إلى أهمية تفتن المفسر للصيغة المحتملة للسببية؛ كأن يقول الراوي: نزلت الآية في كذا، فقد يراد بها سبب النزول، وقد يراد بها أن ما ذكر داخل في مدلول الآية، وأن قصد الراوي أن يستشهد بالآية لحكم معين، لا على أنها سبب لنزول الآية⁽⁶⁾، فالبخاري وابن الصلاح يعطيانها حكم المرفوع، أما أحمد وغيره من أئمة الحديث فيعتبرونها جارية مجرى التفسير⁽⁷⁾، يقول الزركشي: «وقد عُرِفَ من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها»⁽⁸⁾.

وأما قول التابعي فيُعطى حكم المرفوع، إذا اعتضد بمرسَل آخر رواه أحد أئمة التفسير، الذين ثبت

(1) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عبد الله بن مسعود موقوفاً. صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، رقم: 5002، (6/187). صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: 115(2463)، (4/1913).

(2) صبحي صالح: مباحث في علوم القرآن، ص 178.

(3) الزركشي: البرهان، (2/157). السيوطي: الإتيان، (4/208). الزرقاني: مناهل العرفان، (1/114). أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/21). مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص 347.

(4) الزركشي: البرهان، (2/172). السيوطي: الإتيان، (4/221).

(5) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (1/72).

(6) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/21-22).

(7) ابن تيمية: مقدّمة في أصول التفسير، ص 16. الزركشي: البرهان، (1/32). مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص 86. خالد السبت: قواعد التفسير، (1/54-55).

(8) الزركشي: البرهان، (1/31-32). السيوطي: الإتيان، (1/116).

تلقيهم عن الصحابة، كسعيد بن المسيّب ومجاهد والحسن البصري وغيرهم⁽¹⁾.

تميّزت كتب التفسير الإباضية باهتمامها بآراء الصحابة والتابعين، ومثال ذلك "تفسير كتاب الله العزيز"، حيث نجد لهم منزلة خاصة في تفسير هود بن محكم الهواري، ففي مقدّمة تفسيره تحدّث عنهم، واعتبر عبد الله بن عباس هو المقدم فيهم، بقوله: «ذكروا أن جملة التفسير جاء عن ابن عباس والحسن، وأن تفسير مجاهد، وسعيد بن جبير، والضحاك بن مزاحم والكلبي عن أبي صالح كله عن ابن عباس. وكل المفسّرين إنما يدورون على ابن عباس والحسن»⁽²⁾. كما نجد أن القطب اطفيش يتخذ من ابن عباس مرجعه الأساس⁽³⁾، ويؤكد أحمد الخليلي أن تفسير ابن عباس هو الأجدر بالاعتبار عند اختلاف الصحابة⁽⁴⁾، يقول القطب: «ولا ينبغي قول عالم في التفسير مع الرواية عن ابن عباس إذا صحّت، إلا لدليل قوي، وقد سمي ترجمان القرآن»⁽⁵⁾.

تعدّد جوانب الإفادة من أقوال الصحابة والتابعين، حيث نجد كتب التفسير تفيد منها في جانب القراءات، والقصص والأخبار، والأحكام الفقهية، وتفسير المفردات والمعاني⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

رابعاً - تفسير القرآن باللغة:

لا يقلُّ هذا المصدر قيمة عن مصادر التفسير السابقة، فاللغة العربية وعاء القرآن، وسبيل كشف معاني الآيات معرفة اللغة وفهم أصولها⁽⁸⁾، وقد أخبر الله تعالى في آيات عديدة أن هذا القرآن عربي، منها: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقُرْآنُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فصلت:3] وقوله ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء:192-195] وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد:37].

ولما كان القرآن الكريم نزلَ بلسان عربي مبين، فهذا يقتضي فهم معانيه حسب قواعد اللغة العربية،

(1) السيوطي: الإبتقان، (1/115-116). الزرقاني: مناهل العرفان، (1/114). صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ص134.

(2) هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (1/71).

(3) محمد عكي علواني: اطفيش ومنهجيته في تفسيره التيسير، ص07.

(4) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/25).

(5) احمد اطفيش: تيسير التفسير، (13/312).

(6) سعاد زغيشي: منهج هود بن محكم الهواري في التفسير، ص124.

(7) تنظر نماذج لتفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين في تفاسير الإباضية الآتية: هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (1/91)،

(1/382)، (1/468). أبو الحواري: الدراية، ص62، 101، 289. احمد اطفيش: تيسير التفسير، (1/371)، (14/215).

(8) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/26).

يقول الرازي: «وإنما سمّاه عربيًّا؛ لكونه دالا على هذه المعاني المخصوصة بوضع العرب وباصطلاحاتهم، وذلك يدلُّ على أن دلالة هذه الألفاظ لم تحصل إلا على تلك المعاني المخصوصة، وأن ما سواه فهو باطل»⁽¹⁾.

أوتي العرب اللغة بالسجية والسليقة، فكانوا من السابقين إلى الاستدلال بها، بل إن من اعتبارات تقدّم الصحابة في التفسير معرفتهم بمقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم، كما أن شهرة ابن عباس في التفسير وتقدّمه إنما كان بمعرفته الكبيرة للغة العربية⁽²⁾.

اهتمت كتب علوم القرآن باللغة؛ كونها أداة أساسية للكشف عن معاني الآيات، وسبر أغوار ألفاظ القرآن وتراكيبه.

فالزركشي يبيّن اللغة الترتيب الثالث ضمن مأخذ التفسير⁽³⁾، أي مصادره. وفي أحد تعريفه للتفسير، يذكر استمداد التفسير من علم اللغة والنحو والتصريف والبيان، مع علوم أخرى كعلم أصول الفقه والقراءات وأسباب النزول وغيرها⁽⁴⁾. ثم إنه أفرد لها حيزا هاما من كتابه "البرهان"، وخصّ منها ستة عشر نوعا من سبعة وأربعين نوعا من علوم القرآن⁽⁵⁾، ثم نجد في موضع من كتابه يقرّر أنه «ليس لغير العالم بمقائيق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز، ولا يكفي في حقه تعلم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركا وهو يعلم أحد المعنيين»⁽⁶⁾.

ظُلِّ هذا الوعي الخاص بأهمية اللغة في عملية التفسير، يتناقله المفسرون ويؤكدون على أهميته وخطورة الغلط وسوء الفهم لمن لم يستجمع أدوات اللغة، يقول ابن عاشور: «إن القرآن كلام عربي، فكانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربي بالسليقة، ويعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان»⁽⁷⁾.

لم تختلف تفاسير الإباضية عن غيرها في اعتماد اللغة مصدرا أساسيا لسبر أغوار المفردة القرآنية،

(1) الرازي: مفاتيح الغيب، (539/27).

(2) مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص 127.

(3) الزركشي: البرهان، (160/2).

(4) المصدر نفسه، (13/1).

(5) مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص 126.

(6) الزركشي: البرهان، (165/2).

(7) ابن عاشور: التحرير والتنوير، (18/1).

وما تحفل به هذه التفاسير من أقوال علماء اللغة، فهود بن محكم الهواري في معرض حصره للعلوم التي ينبغي أن يُلَمَّ بها المفسر، ذكر منها اللغة، حيث يقول: «وإنه لا يعرف تفسير القرآن إلا من عرف اثنتي عشرة خصلة: المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والتقديم والتأخير، والمقطوع والموصول، والخاص والعام، والإضمار والعربية»⁽¹⁾. كما نجد بعض مصادر الإباضية تحذّر من الخوض في معاني الآيات قبل التمكن من لغة العرب ومناحيها في الخطاب، يقول الجيطالي في معرض تنبيهه على تعدّد المعاني للفظ الواحد في القرآن: «وأمثال هذا في القرآن لا ينحصر...؛ لأنه نزل بلغة العرب، فكان مشتملا على كلامهم من إيجاز وتطويل، وإضمار وحذف وإبدال وتقديم وتأخير؛ ليكون معجما لهم، ومعجزا في حقهم، فكل من اكتفى بفهم ظاهر العربية، فبادر إلى التفسير من غير نقل ولا إحكام لهذه المعاني، فهو داخل في زمرة من فسّر القرآن برأيه»⁽²⁾.

ورغم اتفاق مفسري الإباضية على أهمية اللغة كأداة لفهم القرآن الكريم، غير أن تفاسيرهم تتفاوت في ما بينها من حيث التوسّع في بيان المعاني والتفصيل في مباحث اللغة، فتفسير هود بن محكم الهواري، كان اعتماده على المأثور أكثر من غيره، ولذا فقد اعتبره علي يحيى معمر أثرا نفيسا من آثار السلف⁽³⁾، حيث اقتصر فيه هود على البيان اللغوي لألفاظ القرآن⁽⁴⁾، بخلاف تفاسير القطب مثلا، حيث كان اطفيش مولعا باللغة أكثر من أي علم آخر⁽⁵⁾، فظهر أثر ذلك في توسّعه في المباحث اللغوية والصرفية، ومحاولته تخريج الآية على كل الوجوه المحتملة في إعرابها.

الفرع الثاني: شروط المفسر

يُعدّ المفسر الدعامة الأساس لعملية التفسير، حيث تتفق المصادر على أنه لا يجوز الاشتغال بتفسير القرآن الكريم إلا بعد استكمال جملة شروط، حتى يسلم من الخطأ والتقوّل على الله تعالى بغير علم، ويحظى تفسيره بالقبول والاعتبار⁽⁶⁾. يقول القطب اطفيش: «ومن النصيحة للقرآن الإمساك عن تفسيره حتى تتهيأ له آلاته»⁽⁷⁾. ومن هنا فإن شروط المفسر في علم أصول التفسير هي بمنزلة شروط المجتهد في

(1) هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (71/1).

(2) الجيطالي: قناطر الخيرات، (390/3).

(3) علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، (138/1).

(4) سعاد زغيشي: منهج هود بن محكم الهواري في التفسير، ص196.

(5) محمد دُبوز: نهضة الجزائر الحديثة، (302/1).

(6) مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص195.

(7) احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (179/16).

علم أصول الفقه.

تتفق المصادر الإباضية في تحديدها لشروط المفسر مع ما ذكرته كتب التفسير وعلوم القرآن⁽¹⁾، إلا في العبارات والأقوال من التوسُّع والإيجاز. فحددها هود بن محكم الهواري في اثني عشرة خصلة، وأوردها موجزة في قوله: «وإنه لا يعرف تفسير القرآن إلا من عرف اثني عشرة خصلة: المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والتقديم والتأخير، والمقطوع والموصول، والخاص والعام، والإضمار والعربية»⁽²⁾.

كما نجد تفصيل هذه الشروط في كتابات بعض المتأخرين، حيث ألمح القطب اطفيش في "شامل الأصل والفرع" إلى التمكن في علوم بها يفهم متشابه القرآن⁽³⁾، وأشار إلى شروط أخرى في كتابه "شرح النيل"⁽⁴⁾.

ومن اهتمَّ ببيان شروط المفسر إبراهيم حفار في رسالة خاصة حول شروط المفسر، جاء فيها: «فصل في بيان العلوم التي يحتاجها المفسر إلى تفسيره، وهي خمسة عشر علماً»⁽⁵⁾، أما محمد الشيخ بالحاج في كتابه "القرآن تفسيره ومفسرؤه" فقد بلغ بها اثني عشر شرطاً، بخلاف أحمد الخليلي الذي حصرها في تسعة شروط، مفرعاً بعضها عن بعض.

يلاحظ مما سبق أن هذه المصادر تورد الشروط جملة دون اعتماد تقسيم معين، كما أن بعضها متداخل، بحيث يمكن اختصارها في اسم العلم دون مباحثه. ويمكن في هذا الإطار أن نقسمها إلى قسمين:

أولاً- الشروط العلمية:

يتفق هود بن محكم الهواري والقطب اطفيش، وإبراهيم حفار وأحمد الخليلي ومحمد الشيخ بالحاج على أن من أهم شروط تفسير القرآن الكريم: معرفة اللغة العربية وعلومها⁽⁶⁾، ونجد الإشارة إلى هذا

(1) ينظر تفصيل شروط المفسر في المصادر الآتية: أبو حيان: البحر المحيط، (14/1). الكافي: التيسير في قواعد علم التفسير، ص 27.

السيوطي: الإتقان، (200/4). مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص 197.

(2) هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (71/1).

(3) ينظر: أحمد اطفيش: شامل الأصل والفرع، (50/1).

(4) ينظر: أحمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (367/14)، (179/16).

(5) إبراهيم حفار: رسالة شروط المفسر، ص 53.

(6) هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (71/1). أحمد اطفيش: شامل الأصل والفرع، (50-51/1). أحمد الخليلي: جواهر التفسير،

(17-18/1). محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسرؤه، ص 46.

الشرط عند الجيطالي في قناطر الخيرات، حين حديثه عن أحد وجهي منع التفسير بالرأي⁽¹⁾، وقد فرّع إبراهيم حفّار وأحمد الخليلي من هذا الشرط العام مباحثه التفصيلية، كمعرفة الإعراب، والتصريف، والبلاغة⁽²⁾، إضافة إلى شروط أخرى، هي:

- معرفة أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ.
- معرفة تاريخ الرسالة، وتصوير الظروف التي صاحبت نزول القرآن.
- رسوخ عقيدة التوحيد في قلب المفسّر، ومعرفته معرفة صحيحة بأصول الدين.
- معرفة أصول الفقه والاستنباط⁽³⁾.

واختصّ إبراهيم حفّار وأحمد الخليلي بشرط آخر هو معرفة علم القراءات⁽⁴⁾، كما تفرّد محمد الشيخ بالحاج بشرطين آخرين، هما: حفظ القرآن الكريم، ومعرفة ما ثبت من تفسير النبي والصحابة للقرآن⁽⁵⁾. أما القطب اطفيش فقد ذكر ضمن الشروط تلاوة القرآن الكريم تلاوة خشوع وتدبّر⁽⁶⁾.

وتوسّع محمد الشيخ بالحاج في شروط المفسّر، فعدّها منها: الإلمام بتاريخ الأمم والشعوب الماضية مع رُسُلها وأنبيائها، معللاً ذلك بأنّ هذا يمكّن المفسّر من تناول قصص الأنبياء وقصص القرآن تناولاً يتناسب مع الاتعاظ والاعتبار⁽⁷⁾، ولعل هذا التوسّع قد يؤدّي إلى تساهل المفسّر في إيراد الإسرائليات، والتفصيل في مغيبات أجملها القرآن، ولا دليل عليها من السنة؛ بما يفوت البعد الهدائي للقرآن الكريم. أما إذا أتينا إلى شرطين آخرين تفرّد بهما محمد الشيخ بالحاج؛ أحدهما: الاطلاع والتفتّح على العلوم الكونية المعاصرة، وثانيهما: دراسة العلوم النفسية والتربوية والسيكولوجية للإنسان⁽⁸⁾؛ فيمكن أن نعتبر تحقّقهما في شخص المفسّر مع الشروط السابقة أمراً متعسّراً؛ خاصة مع اتساع العلوم وتخصّصها⁽⁹⁾.

(1) الجيطالي: قناطر الخيرات، (3/387).

(2) إبراهيم حفّار: رسالة شروط المفسّر، ص 53-56. أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/18).

(3) محمد اطفيش: شامل الأصل والفرع، (1/50). إبراهيم حفّار: رسالة شروط المفسّر، ص 56-57. أحمد الخليلي: جواهر التفسير،

(19/1). محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسّره، ص 46-47.

(4) أحمد الخليلي: جواهر التفسير، (1/19).

(5) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسّره، ص 45-46.

(6) محمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (16/179).

(7) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسّره، ص 48.

(8) المصدر نفسه، ص 48-49.

(9) محمد عكي علواني: اطفيش ومنهجيته في تفسيره التيسير، ص 10.

ثانياً- الشروط الذاتية: ويقصد بها ما يخص سيرة المفسر وأخلاقه، في ما اصطلح عليه القرآن الكريم في قصة موسى عليه السلام وإحدى البنتين بالأمانة من قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [الفصص:26]⁽¹⁾.

أدرج إبراهيم حفار ضمن شروط المفسر علم الموهبة، وذكر أنه علم يورثه الله لمن عمل بما علم، مستدلاً بحديث⁽²⁾.

وأما القطب اطفيش فقد عدّ من شروط تفسير القرآن أن يعتبر المفسر بمواعظه، ويتفكر في عجائبه⁽³⁾، كما نجد أن محمد الشيخ بالحاج قد افتتح شروط المفسر بشرط ذاتي إيماني هو إعظام المفسر لمقام الله تعالى وعظمة كلامه إلى حدّ الخشية والهيبية، ثم أعاد التذكير به في خاتمة الشروط، حيث يقول: «بعد أن يستكمل كل تلك الشروط، يقدم على ما يقدم عليه من تفسير كلام الله مستعينا به، مستهدياً إياه معتصماً به من الزلل والخطأ، واجف القلب مرتعد الفرائص أن يتقول على الله ما لم يقل، فيضل ويضل»⁽⁴⁾.

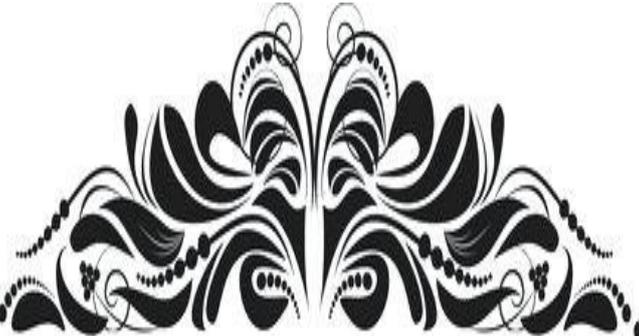
ومن هنا نخلص إلى أن الإباضية ساروا في تفاسيرهم وفق منهج أصيل كغيرهم من التفاسير التي تزخر بها المكتبة الإسلامية، حيث جمعوا بين المنقول والمعقول، من خلال توظيف مصادر التفسير التي تعارف عليها العلماء، كما أن المصادر والتفاسير الإباضية تتفق مع ما ورد في كتب التفسير وعلوم القرآن حول شروط المفسر؛ بقسميها: العلمية والذاتية.

(1) مولاي بن حماد: علم أصول التفسير، ص 209.

(2) إبراهيم حفار: رسالة شروط المفسر، ص 56-57.

(3) احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (16/179).

(4) محمد الشيخ بالحاج: القرآن تفسيره ومفسرؤه، ص 49.



□

الفصل الثاني:

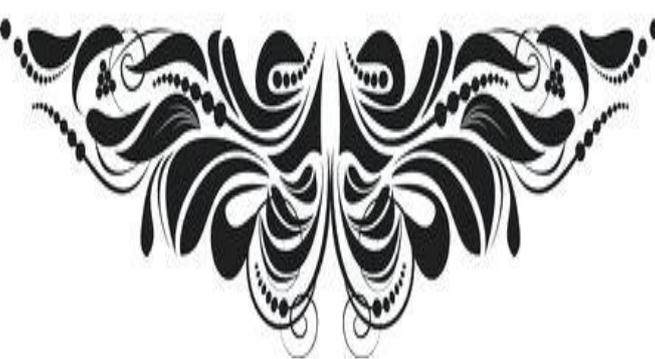
شخصية المصعب والتعريف بحاشية

تفسير ذي الجلالين

المبحث الأول: أبو يعقوب المصعب عصره وحياته الأسرية

والعلمية

المبحث الثاني: التعريف بحاشية تفسير ذي الجلالين



المبحث الأول: أبو يعقوب المصعبي عصره وحياته الشخصية والعلمية

يتناول هذا المبحث عصر أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي، وتفصيل ترجمته؛ بيان جوانب من حياته الشخصية والعلمية، والوقوف على آثاره.

المطلب الأول: عصر أبي يعقوب المصعبي

لا يمكن الحديث عن سيرة الأعلام دون الوقوف على العصر الذي عايشوه، وتفاعلوها مع أحداثه، تأثراً وتأثيراً.

ويتحدّد الإطار الزمني بالنسبة لشخصية المصعبي بالقرن الثاني عشر الهجري، يوافق القرن السابع عشر والثامن عشر ميلادي.

أما الإطار المكاني فهو وادي مزاب مسقط رأسه، ونشأته الأولى، ثم جزيرة جربة محط رحله، ومستقرّ نشاطه، وسنبحث ضمن هذا الإطار الزمني والمكاني الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية؛ بما يتيح لنا الكشف عن تأثير المصعبي بأحداث عصره، وتفاعله مع قضاياها.

الفرع الأول: الحياة السياسية

أولاً- الحياة السياسية بمزاب:

يحسن بنا قبل أن نقف على الأوضاع السياسية لمزاب أن نعرّف بهذه المنطقة، وأصل تسميتها.

يقع وادي مزاب على بعد 600 كلم جنوب الجزائر العاصمة، وتسميته مزاب نسبة إلى اسم سكانه الأصليين "بنو مزاب".

وأصل التسمية حسب ابن خلدون: مُصَاب، نسبة لبني مُصَاب من بني واسين، أما أصلهم العرقي فهو من قبيلة زَنَاطة البربرية⁽¹⁾.

وقد اعتنق السكان المحليون الإسلام على المذهب المعتزلي، ثم انتشر المذهب الإباضي مع بداية القرن الخامس الهجري، على يد الشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الفرسطائي⁽²⁾. ثم أقام المزابيون

(1) ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر، (80/7). محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (149/1). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص20. مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات الإباضية، (877/2).

(2) محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (159/1). إبراهيم طَلّاي: مزاب بلد كفاح، ص15. يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص20.

على رؤوس الجبال مدنا عديدة، بقيت منها سبعة⁽¹⁾، لا تزال عامرة بالسكان.

عرف القرن السابع عشر والثامن عشر امتداد وجود الحكم العثماني بشمال إفريقيا، غير أن منطقة وادي مزاب لم تكن لها صلة مباشرة بالعثمانيين، عدا تبعة اسمية واتصال لم يؤثر على النظم الداخلية للمجتمع.

حرص المزابيون على إيجاد شبه ترابط مع العثمانيين يضمن المصالح المتبادلة، ويتيح الأمن لقوافلهم التجارية نحو الشمال، نظير أتاوات يدفعونها من خلال ممثليهم لدى داي الجزائر، وكذا من خلال ما يسهمون به من خدمات وصناعات تحتاجها الدولة⁽²⁾.

كان لمشاركات المزابيين في صدّ الهجومات الأوروبية على الشمال الإفريقي دوره في توطيد العلاقات مع الحكم العثماني، فتمتّعوا بمعاملة خاصة، ومكّنهم ذلك من توسيع نشاطهم التجاري في مدن الشمال⁽³⁾.

هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فكان يشرف على تسيير شؤون قرى مزاب هيئة دينية واجتماعية هي حلقة العزابة⁽⁴⁾، وتجتمع حلقات عزابة القصور في مجلس أعلى يسمى بمجلس الشيخ عمي سعيد، دوره: البت في المشاكل الطارئة، والنظر في ما يصلح الحياة الاجتماعية⁽⁵⁾.

ثانياً - الحياة السياسية بجزيرة جربة.

تعدّ جربة واحدة من جزر البحر الأبيض المتوسط، ذات موقع تجاري هام⁽⁶⁾، وهي تابعة لدولة تونس. وأصل سكانها من البربر، حيث سكنتها قبائل أمازيغية، كقبيلة لواتة، وقبيلة هوارة، وقبيلة نفوسة⁽⁷⁾.

(1) هي: العطف (تاجنيئت)، بنورة (آت بنور)، غرداية (تغرذائت)، مليكة (آت مليشت)، بني يزجن (آت ازجن)، القرارة (لقرارة)،

بريان (بريان). ينظر تاريخ تأسيس القرى السبعة الحالية بوادي مزاب في المصادر الآتية: محمد ذبوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/161).

إبراهيم طلّاي: مزاب بلد كفاح، ص 19. يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 16-19.

(2) علي يحي معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، (2/352-353). إبراهيم طلّاي: مزاب بلد كفاح، ص 42.

(3) هو النوري: نبذة من حياة المزابيين، (1/201-202). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 68.

(4) إبراهيم طلّاي: مزاب بلد كفاح، ص 47.

(5) المصدر نفسه، ص 50. فرحات الجعبري: نظام العزابة، ص 90-91.

(6) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 29.

(7) المصدر نفسه، ص 56-57.

وقد دخل الإسلام جزيرة جربة سنة 47هـ على يد الصحابي رُوَيْفِع بن ثابت الأنصاري، ودخل فيه سكانها وأيدوه؛ لِمَا رأوا فيه من سماحة وعدل⁽¹⁾، أما المذهب الإباضي فقد بدأ ينتشر في تونس في مطلع القرن الثاني الهجري⁽²⁾.

يصنّف علي يحيى معمر جزيرة جربة في فترة ما قبل المصعبي تاريخياً بالعهد الثالث من تاريخ جربة، وهو الدخول تحت الخلافة العثمانية خلال الفترة الممتدة من 960هـ/1553م إلى 1298هـ/1880م⁽³⁾.

وقد ولىّ الحكم في جزيرة جربة خلال هذه الفترة أسرة ابن جلود، قاسى فيها سكانها متاعب وفتنا داخلية؛ بفعل الصراع داخل هذه الأسرة على الحكم، وكثرة الظلم، وسوء السيرة مع الرعية، وكذا شبح غارات الإفرنج⁽⁴⁾.

ولئن عرف وادي مزاب موطن المصعبي الأول هدوءاً واستقراراً، فإن جزيرة جربة التي ارتحلت إليها عائلته وهو حديث السن لم تنعم بذلك الاستقرار رغم تبعيتها لحكم طرابلس تارة، وحكم الحفصيين بتونس تارة أخرى.

الفرع الثاني: الحياة الاجتماعية

حرص المزابيون على بناء القرى وعمرانها، واعتنوا غاية الاعتناء بالطابع الإسلامي في مختلف مظاهر حياتهم الاجتماعية⁽⁵⁾، يعزّز ذلك روح التنظيم وانقياد الأفراد للمؤسسات الاجتماعية، وأعلىها هيئة العزابة التي أنشأها أبو عبد الله محمد بن بكر الفرستائي سنة: 409هـ/1018م⁽⁶⁾، وهو «نظام اجتماعي مبني على مراعاة الدين والمحافظة عليه، والقيام بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإرشاد الجهلة»⁽⁷⁾، وهو بهذا نظام يشرف على الحياة الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية⁽⁸⁾.

ويتكوّن هذا المجلس في القديم من اثني عشر عضواً، لكل منهم وظيفة معينة: فمنهم رئيس المجلس

(1) يوسف الباروني: جزيرة جربة، ص 13.

(2) علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ص 21.

(3) المصدر نفسه، ص 291.

(4) المصدر نفسه، ص 293، 307. يوسف الباروني: جزيرة جربة، ص 51.

(5) محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/193).

(6) الدرجميني: طبقات المشايخ، (8/1). صالح اسماوي: العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي، (1/294-297). مجموعة من الباحثين:

معجم مصطلحات الإباضية، (2/652-654).

(7) إبراهيم ظلّاي: مزاب بلد كفاح، ص 39.

(8) فرحات الجعبري: نظام العزابة، ص 64.

الذي يتولى الوعظ والتدريس في المسجد، والإمام، والمؤذن، والوكيل على أوقاف المسجد، ومعلمون لتعليم الصغار، وآخرون يتكفلون بتجهيز الموتى⁽¹⁾. وقد عرف مع مرور الزمن تطوراً في جانبه التنظيمي⁽²⁾.

عمر نظام العزابة قروناً في مختلف مواطن الإباضية، ولا يزال قائماً بوادي مزاب ووارجلان، غير أنه اندثر في غيرها من مناطق الإباضية كجبل نفوسة بليبيا، وجزيرة جربة في تونس، حيث يذكر فرحات الجعيري أنه بدأ ينخرم بعد وفاة الشيخ أحمد بن يوسف المصعبي، أي نهاية القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر ميلادي⁽³⁾.

يعود لنظام العزابة الفضل في تماسك المجتمع الإباضي، وتمسكه بالقيم والفضائل، وانتشار الثقافة الدينية، وتحت ظلاله الوارفة نشأ المصعبي بمزاب، ثم تدرج في سلم مسؤولياته حين استقر بجربة، وبلغ ذروته وهي مشيخة الحلقة.

الفرع الثالث: الحياة العلمية

من أعمال حلقة العزابة في مختلف مناطق الإباضية الاهتمام بالتربية ونشر العلم؛ لما لها من أثر في تنشئة الفتية على التربية الدينية، وحفظ الدعوة الإباضية، والإسهام في انتشارها⁽⁴⁾. وتذكر المصادر أن لكل مسجد في مزاب محضرتين أو ثلاثاً، يتلقى فيها أطفال القرية تعليمهم الابتدائي⁽⁵⁾، كما نجد سالم بن يعقوب يقسم مراحل التعليم إلى ثلاثة⁽⁶⁾:

- التعليم الابتدائي: ويكون في الكتاتيب، ويختص بحفظ القرآن ومبادئ الفقه الأولى.
 - التعليم الثانوي: ويكون في المساجد، والمدارس، ويتم فيه التوسع في العلوم الشرعية والأدبية.
 - التعليم العالي: والذي يتفرغ له المتخصصون في العلوم، والعقيدة والفقه خاصة.
- أما بالنسبة للكتب المعتمدة في التدريس بجوامع جربة ومدارسها؛ فمنها: عقيدة التوحيد في أصول

(1) إبراهيم طلّاي: مزاب بلد كفاح، ص 40-41.

(2) مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات الإباضية، (2/654).

(3) فرحات الجعيري: نظام العزابة، ص 232-233.

(4) محمد دُبوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/212). عوض خليفات: النظم الاجتماعية والتربوية عند الإباضية، ص 65.

(5) إبراهيم طلّاي: مزاب بلد كفاح، ص 81-82.

(6) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 116-117.

الدين لعمر بن جميع، وديوان العزابة في الفقه، وكتاب العدل والإنصاف للوارجلاني، وغيرها⁽¹⁾.

ولئن خفت الإشعاع العلمي بمزاب، فلم يبق «إلا كتاتيب بسيطة لا تزيد على تحفيظ القرآن الكريم، وخلقاً مزاب من العلماء الذين ينشرون العلم، ويصلحون المجتمع»⁽²⁾، فإن جزيرة جربة كانت قطب رحي الحركة العلمية، بما تزخر به من العلماء، حتى غدت مقصد طلبة العلم من مختلف أنحاء المغرب، ولم تكن جربة في ذلك مقصد الإباضية فقط، فقد كان المالكية والحنفية يؤمنونها، ويجدون في أهلها الترحيب والإكرام⁽³⁾. ومما يؤكد ازدهار المدارس العلمية بجربة ما جاء في رسالة كتبها عمر بن سعيد بن محمد بن زكريا الجربي إلى إمام عمان بلعرب بن سلطان يحثه فيها على ترغيب الرعية في عمارة المدارس، فيقول: «وأخبرك يا نعم السيد ببعض أحوال أهل جربة من أهل هذه الدعوة في زماننا هذا، مع ضعفهم وقتهم وسوء حالهم، ومعهم من مدارس العلم ما يزيد على العشرين، كل يعلم على قدر علمه؛ منهم من اقتصر على النحو واللغة وعلم الديانات، ومنهم من تبحر في النحو واللغة والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتوحيد وأصول الدين والفقه والحساب والفروض الشرعية والعروض الشعرية»⁽⁴⁾.

وقد أحصى فرحات الجعيري تعليقا على الكلام السابق عشرين مدرسة، وذكر أنها متفاوتة من حيث الاختصاص؛ فبعضها يتوفر على كل الدروس، وبعضها يختص بدرجة دون أخرى⁽⁵⁾، وإن ذكر أن تركّز الثقل العلمي كان بجنوب الجزيرة، بجومة سدويكش خاصة⁽⁶⁾.

وإذا أتينا لنكشف عن كتابات الإباضية خلال هذه الفترة، فإننا نجدهم قد اهتموا بالشروح والحواشي متأثرين بالسمة العامة للتأليف وقتئذ، كما نجد أن الكتابة عند علماء الإباضية ببلاد المغرب قد اتخذت أيضا شكل الردود على هجمات بعض أهل السنة على المذهب الإباضي، ورفض الاتهامات التي وجهها بعض شيوخ المالكية لأصول المدرسة الإباضية، وتفنيدها⁽⁷⁾.

ولم تخرج هذه الردود في غالبها عن بيان العقيدة الإباضية في عديد المسائل؛ كحقيقة الإيمان، وخلود

(1) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 118.

(2) محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/254).

(3) المرجع نفسه، (1/255-256). فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/179).

(4) عبد الله السالمي: تحفة الأعيان، (1/333).

(5) فرحات الجعيري: نظام العزابة، ص 240.

(6) فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/180).

(7) عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 234.

مرتكب الكبيرة في النار، والشفاعة، والرؤية، وغيرها⁽¹⁾.

تأثر أبو يعقوب المصعبي بهذا المنحى في التأليف؛ خاصة وأن والده محمد كانت له إسهامات ومواقف في هذا الجانب، فنحى منحاه، وتجلى ذلك في عديد الردود التي كتبها استجابة لطلب من إباضية جربة ونفوسة.

المطلب الثاني: حياة أبي يعقوب المصعبي الشخصية والعلمية

الفرع الأول: حياة المصعبي الشخصية

أولاً- اسم المصعبي ونسبه ومولده ووفاته:

أ. اسم المصعبي ونسبه: هو يوسف بن محمد بن أبي القاسم المصعبي، أبو يعقوب⁽²⁾، من عائلة آل ويرو، من قصر مليكة⁽³⁾، إحدى قصور وادي مزاب، وقد غلبت نسبه إلى جبال بني مصعب، فاشتهر بالمصعبي⁽⁴⁾. يقول ابن تعاريت: «الشيخ أبو يعقوب يوسف بن محمد المصعبي المليكي رحمه الله بلداً وأصلاً، الجربي مسكناً»⁽⁵⁾.

وقد ذكر محمد دُبُوز أن مؤسس قصر مليكة من عائلة آل ويرو، وأن هذه العائلة قَدِمَت من إحدى مواطن الإباضية، فاستوطنت مزاب، حيث يقول: «وكانت نشأتها في سنة: 750هـ، وقيل: إن أول من نزل بها هو أبو دحمان، ويرو بن سليمان»⁽⁶⁾.

أزجى المؤرخون الذين ترجحوا لحياة المصعبي نعوتاً تدلُّ على تمكُّنه العلمي، فهو "العلامة"⁽⁷⁾، وهو

(1) ينظر: عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 235.

(2) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (52/1). علي يحيى معمّر الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ص 199، 391. عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 237.

(3) أحمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (75/6). محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (256/1). فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (141/1).

(4) فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (141/1).

(5) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 101..

(6) محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (163/1).

(7) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (52/1). علي يحيى معمّر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ص 199. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 136.

"مجدد معالم الإسلام"⁽¹⁾، وهو "الشيخ والقدوة"⁽²⁾، وهو «العلامة الكبير، صاحب التأليف المفيدة والحواشي العديدة»⁽³⁾، وهو «عالم جرية، وزعيمها»⁽⁴⁾، وهو «شيخ مجدد النهضة العلمية بمزاب الشيخ يحيى بن صالح»⁽⁵⁾.

ب. مولد المصعبي ووفاته:

1. مولد المصعبي: صنّف أبو اليقظان أبا يعقوب المصعبي ضمن الخمسين الأولى من القرن الثاني عشر، وإن لم يحدّد تاريخ ميلاده⁽⁶⁾، وحين نتبّع المصادر نجدّها تتفق على أن ميلاده كان ببلدة مليكة - من قرى مزاب - سنة: 1079هـ / 1669م⁽⁷⁾. وأن ذكره بدأ يتردّد في الجزيرة سنة: 1103هـ / 1692م، وأثّه مثل الجزيرة في اجتماع علمي بنالوت بليبيا⁽⁸⁾. غير أنّ تعليقا بخط ابنه محمد بن يوسف المصعبي في آخر "حاشية تفسير ذي الجلالين"، يضعف هذه الرواية؛ حيث يورد محمد بن يوسف معلومات عن وفاة صنو أبي يعقوب وهو أخوه سليمان، وعن الفارق العمري بينهما فيقول: «وتوفي صنوه، وهو الفقيه سليمان بن محمد المصعبي صبيحة يوم الأربعاء، وقد خلا من شهر ربيع الأول نحو عشرين يوما من عام ثلاثة وتسعين ومائة وألف، وله من العمر مائة وثلاث سنين، وزاد على الوالد عشر سنين على ما أخبرني بذلك»⁽⁹⁾. وبطرح عمّر محمد بن سليمان المصعبي وهو مائة وثلاث سنين من سنة وفاته: 1193هـ، نجد أن ميلاده: 1090هـ، ولما كان العم سليمان زاد على أبي يعقوب عشر سنين، فيكون ميلاد أبي يعقوب المصعبي سنة: 1100هـ، وهو ما حققه بشير الحاج موسى⁽¹⁰⁾، وترجّح هذه الرواية على ما تذكره المصادر من أن تاريخ ميلاده هو سنة: 1079هـ.

كما نجد قرينة أخرى تؤيد ما رجّحناه، وهي أن المصعبي ذكر تاريخ إتمامه للحاشية بقوله: «وفرغت

(1) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/ 53). علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ص 200.

(2) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662ظ، (تعليق ابن المؤلف محمد بن يوسف).

(3) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 101..

(4) محمد دُبوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/ 256).

(5) عبد الرحمن بكّلي: كلمات خالدة للبكري، ص 336.

(6) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/ 51).

(7) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 136. يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 107. هو الشيهاني: حاشية المصعبي على

رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص 35. محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/ 491).

(8) فرحات الجعبري: نظام العزابة، ص 229.

(9) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، (تعليق ابن المؤلف محمد بن يوسف)، 662ظ.

(10) بشير الحاج موسى: شرح نظم مسائل الذرائع لأبي يعقوب المصعبي، (قسم الدراسة)، ص 82.

من تسويدها آخر شهر رمضان من سنة إحدى وثمانين بعد مائة وألف»⁽¹⁾، أي سنة: 1181هـ، ثم نجده في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل:70] يسوق عبارة للبيضاوي فيقول: «عبارة البيضاوي: يعني: الهرم الذي يشابه الطفولية في نقصان القوة والعقل، وقيل: تسعون سنة. وقيل: هو خمس وسبعون. انتهى». ثم يعقب عليها محمداً سنه وتثذ بقوله: «أقول على هذا القول الأخير قد بلغت وقت كتابتي على هذا المحل، وأرجو من الله حسن الخاتمة»⁽²⁾، أي: أن عمره وقت بلوغه تفسير سورة النحل هو خمس وسبعون سنة، بما يجعل تصديق رواية ميلاده سنة: 1100هـ، أقرب إلى منطق عُمر الإنسان من أن ميلاده سنة: 1079هـ، فيكون بذلك حسب التاريخ الأخير قد عاش مائة وثمان سنين، وهذا بعيد.

ولعل الاحتمال الذي ذكره بشير الحاج موسى من أن الشخصية التي حضرت اجتماع نالوت تحمل اسم أبي يعقوب نفسه، لكنها كانت متقدمة عليه، هو الاحتمال الأقرب إلى الصواب، خاصة وأنه قد وقف على مخطوطة لكتاب قواعد الإسلام، ناسخها هو يوسف بن محمد المصعبي، في ذي القعدة من سنة: 1076هـ⁽³⁾.

2. وفاة المصعبي:

كانت وفاة أبي يعقوب المصعبي بعد مسيرة حافلة من الإسهام العلمي، والإصلاح الديني، والاجتهاد الاجتماعي، حيث بقي ثابتاً على منهجه، مؤمناً برسالته كعالم عامل، فكان رحيله ثلماً لا تُسد، وقد رثاه كثيرون، منهم ابنه علي بقصيدة⁽⁴⁾.

وإذا أتينا إلى تاريخ الوفاة فإننا نجد أن المصادر مختلفة في ذلك، فقد ذكر ابن تعاريت وفرحات الجعبري ويوسف الحاج سعيد وغيرهم أنها سنة: 1188هـ⁽⁵⁾، بينما ذهب أبو اليقظان وآخرون إلى أنها

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 310و/أ.

(3) مؤسسة الشيخ عمي سعيد: فهرس مخطوطات خزانة البكري، رقم: 216، ص114. بشير الحاج موسى: شرح نظم مسائل الذرائع لأبي يعقوب المصعبي، (قسم الدراسة)، ص82.

(4) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص107.

(5) المصدر نفسه، ص107. فرحات الجعبري: نظام العزابة، ص230؛ البعد الحضاري، (1/143). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص108. الجناوني: كتاب الأحكام، (مقدمة المحقق)، ص20.

سنة: 1187هـ⁽¹⁾، وقد رجَّح هو الشيهاني التاريخ الأول، وساق قرائن لذلك⁽²⁾.

أما بشير الحاج موسى فقد رجَّح التاريخ الثاني، أي: 1187هـ⁽³⁾؛ وهو الأوفق لما جاء في تعقيب ابن المصعبي محمد بن يوسف في آخر "حاشية تفسير ذي الجلالين" حيث يقول: «وتوفي مؤلف هذه الحاشية الجليلة وهو والدنا وشيخنا وقدوتنا يوسف بن محمد المصعبي ضحوة يوم الأحد من شهر صفر من شهور سنة سبعة وثمانين ومائة وألف رحمة الله عليه»⁽⁴⁾، ويوافقه بالميلادي: أبريل أو ماي 1773م، فيكون المصعبي بذلك قد عمَّر سبعا وثمانين سنة، ودُفِن بروضة الجامع الكبير⁽⁵⁾، يقول يوسف الباروني: «وقبور المصعبين الشيخ احمد والشيخ يوسف وإخوانهم جميعهم في روضة الشيخ إسماعيل الجيطالي بالجامع الكبير طريق المطار»⁽⁶⁾.

ثانياً - نشأة المصعبي بمزاب وارتحاله إلى جربة.

تشحُّ المصادر التاريخية عن نشأة المصعبي وتفاصيل حياته الأولى بمزاب، ويسعفنا القطب في شرح كتاب النيل بأنَّ أبا يعقوب تلقَّى تعلُّمه على يد والده؛ حيث يقول في معرض حديثه عن تتلمذ الثميني على الأفضلي: «والمصنَّف لا يخلو من أشياخ ولكن المعتمد هو شيخه المذكور، ويحتمل أن يريد ما يشمل الشيخ بالواسطة، كالشيخ يوسف بن محمد نزيل جربة، فإنه شيخ للمؤلف بواسطة شيخه المذكور، وكذا شيخ هذا الشيخ وهو أبوه محمد»⁽⁷⁾.

ولابد أن المصعبي في نشأته الأولى قد تلقَّى فنون العلم التي يتلقاها أترابه في محاضر المساجد من تعلُّم مبادئ الكتابة واللغة، وحفظ القرآن الكريم.

ثبتت المصادر ارتحال عائلة المصعبي إلى جربة دون أن تكشف عن سبب هذا الارتحال، وقد تفرَّد فرحات الجعبيري في كتابه "نظام العزابة" ببيانه؛ وهو أنه لنشر العلم في جربة في طالع القرن 12هـ/18م⁽⁸⁾،

(1) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/53). محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/491).

(2) هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص36.

(3) بشير الحاج موسى: شرح نظم مسائل الذرائع لأبي يعقوب المصعبي، (قسم الدراسة)، ص106.

(4) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662ظ/أ، (تعليق ابن المؤلف محمد بن يوسف).

(5) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص107. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص145. يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب،

ص108. محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/492).

(6) يوسف الباروني: جزيرة جربة، ص55.

(7) احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (1/41).

(8) فرحات الجعبيري: نظام العزابة، ص291.

ولعل قصده ما كان من المصعبي من نبوغ بعد تكوينه، ودوره العلمي في الجزيرة بعد ذلك، حيث يقول في كتابه "البعد الحضاري": «ويُفدُّ على الجزيرة في أواخر القرن الحادي عشر الهجري يوسف المصعبي مُتَعَلِّمًا»⁽¹⁾. كما أن ما ذكره محمد دُبُوز من ازدهار الحركة العلمية بجزيرة، وأنها البيئة المناسبة للنبوغ، في ظلّ تراجع الأداء العلمي بمزاب؛ لدليل على أن رحلة المصعبي إلى جربة كانت للتحصيل والتكوين⁽²⁾، حيث يقول في موضع لاحق في هامش كتابه نهضة الجزائر مصرّحاً: «هاجر إلى جربة؛ لطلب العلم فاستوطنها، وساد فيها»⁽³⁾.

وتذكر المصادر أن ارتحال أبي يعقوب مع عائلته كان سنة: 1103هـ/1692م⁽⁴⁾، وأنه قد ورد ذكره في أحداث الجزيرة بدءاً من هذا التاريخ، فقد حضر في الاجتماع العلمي الذي وقع بنالوت، بمعية سبعة من علماء جربة⁽⁵⁾ إضافة إلى علماء نفوسة⁽⁶⁾، بل أكد فرحات الجعيري أن أبا يعقوب مثل الجزيرة في هذا الاجتماع⁽⁷⁾؛ بما يدل على أنه قد بلغ مرتبة في العلم، وذاع صيته في جربة، فقدّمه علماءها لهذه المهمة، وكل هذا إذا سايرنا رواية أن تاريخ ميلاد أبي يعقوب هو: 1079هـ/1669م.

وإذا استصحبنا أن تاريخ ميلاده هو 1100هـ كما رجّحناه سابقاً، فلا يعقل لفتى ذو ثلاث سنوات أن يحضر مجلساً فقهياً تناقش فيه مسائل متخصصة، ويبقى احتمال وجود شخصية أخرى تحمل الاسم ذاته، كما ذكرناه سابقاً، هو الراجح، فوقع التشابه بينهما.

ولما كان المصعبي قد ارتحل مع أسرته إلى جربة، واستطاب بها المقام، فإننا نجد أن المصادر لا تؤثّق لرحلات المصعبي في فترة لاحقة إلى مزاب مسقط رأسه، أو تردده عليه.

الفرع الثاني: حياة المصعبي العلمية

أولاً- تعلّم المصعبي بجزيرة جربة:

كان لعائلة المصعبي أثرها في تكوين شخصيته، فوالده محمد الذي تلقى منه العلم في مراحل تكوينه

(1) فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/180).

(2) محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/255). فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/179).

(3) محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/257).

(4) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 136.

(5) تنظر أسماؤهم في: ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 95. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 136.

(6) تنظر أسماؤهم في: سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 136.

(7) فرحات الجعيري: نظام العزابة، ص 229.

الأولى، كان ممن قاد مهمة الدفاع عن الإباضية ووضع عددًا من الردود في ذلك⁽¹⁾، بما يدل على أنه كان ذا حظ علمي وحضور اجتماعي.

تتجلى صورة تأثر الابن يوسف بمواقف والده محمد في الجوانب الآتية:

- اتّصافه بالجرأة والإقدام، حيث تذكر المصادر⁽²⁾ أنه كان مُهاب الجانب، يعظُ الأمراء وينصحهم.
- متابعته لمسلك والده في الدفاع عن آراء الإباضية، وإبطال دعاوى الوشاة والمغرضين. فقد كان للجانب العقدي من بيان أصول الإباضية وآرائهم حضور بَيِّن في مؤلفاته وردوده، يقول عمرو النامي: «والعقيدة كما وردت في جواب محمد المصعبي هي نفسها كما وردت في ردود ابنه يوسف بن محمد المصعبي»⁽³⁾.

أوتي أبو يعقوب نجابة وفطنة، جعلته يُقبَل على علماء جربة، ويُنهل من معينهم، كما أن لازدهار الحركة العلمية بجزيرة، دورها في تفتيح مواهبه، وتوجيهه نحو الاهتمام بالعلوم المختلفة، يقول فرحات الجعبيري: «ويُفدُ على الجزيرة في أواخر القرن الحادي عشر الهجري يوسف المصعبي مُتعلِّمًا، فيطيب له المناخ العلمي، ويستقرُّ بها إلى الوفاة»⁽⁴⁾.

تذكر المصادر أن المصعبي تلقى العلم على يد شيوخ، هم⁽⁵⁾:

- سعيد بن يحيى الجادوي: هو سعيد بن يحيى الجادوي الأجمي، أبو عثمان، حي بين: 1103-1147هـ/1692-1734م، أخذ العلم عن أبي الربيع سليمان بن أبي ستة، وبلغ مرتبة متقدِّمة في العلم، وتصدَّر للتعليم والتأليف وردُّ الشبه، وكان له حضور ونشاط في الجامع العلمية، من آثاره مجموعة فتاوى وأجوبة فقهية وقصائد⁽⁶⁾.

- سليمان بن محمد الباروني: لم نقف على تفصيل ترجمته، غير ما وصفه به ابن تعاريت بأنه الشيخ

(1) علي يحي معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ص 391. عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 237.

(2) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 106. فرحات الجعبيري: البعد الحضاري، (1/143). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 108.

(3) عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 238.

(4) فرحات الجعبيري: البعد الحضاري، (1/180).

(5) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/52). سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 136. فرحات الجعبيري: البعد الحضاري، (1/141). محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/186)، (2/309).

(6) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 97. محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/186)، رقم الترجمة:

الأكمل، وأنه علامة زمانه، وأن الشيخ عمر الثلاثي رثاه بقصيدة، واحتمل أنه تتلمذ عنده، وقد ذكره سالم بن يعقوب ضمن المدرّسين الذين تعاقبوا على مدرسة "تيفرّوجين"، وأنه ذلك كان في أوائل القرن الحادي عشر الهجري⁽¹⁾.

- عمر بن ويران السدويكشي: هو عمر بن علي بن ويران السدويكشي، (ق: 11/هـ 17م) من مشايخ جربة، درس في جبل نفوسة، وتخرّج على يديه عدد من العلماء، من آثاره: كتاب مناسك الحج⁽²⁾.

- عبد الله بن سعيد بن يحيى الجادوي: هو عبد الله بن سعيد بن يحيى الجادوي، وصفه ابن تعاريت بأنه علامة زمانه، أخذ العلم عن والده الشيخ سعيد بن يحيى، اشتغل بالتدريس بجامع بني ليمس، له أشعار وأجوبة وفتاوى فقهية⁽³⁾.

لا تذكر لنا المصادر صنوف العلوم التي تلقّاها المصعبي عن شيوخه، ولكن بتأمل ما كتّبه عنهم كتب التراجم وما نبغوا فيه، فيمكن أن نقول أن الشيخ سعيد الجادوي الذي وصفته المصادر بأنه: «الفائق في العلوم المعقولة والمنقولة»⁽⁴⁾، وذكر ابن تعاريت أنه كان شاعرا مجيدا⁽⁵⁾، قد أخذ عنه المصعبي العقائد وعلم الكلام، وعلم اللغة.

أما ابنه عبد الله بن سعيد بن يحيى الجادوي الذي كان بارعا في علم الأحكام⁽⁶⁾، فلا بد أن المصعبي قد أفاد منه هذا الجانب.

وأما عمر بن ويران السدويكشي الذي تكشف عناوين مؤلفاته عن تمكّنه الفقهي، وكذا سليمان بن محمد الباروني الذي ترك أجوبة في الأحكام وفتاوى⁽⁷⁾، فيتصور أن المصعبي قد نهّلَ منهما الفقه خاصة.

ثانياً - تعلم المصعبي خارج جزيرة جربة.

لم يكتف المصعبي بما تلقّاه عن شيوخه في جزيرة جربة، ورغبة منه في الاستزادة في التحصيل، قصد

(1) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 99. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 192.

(2) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/31). محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/309)، رقم الترجمة: 665.

(3) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 97. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 278.

(4) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 97. إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/68).

(5) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 97.

(6) المصدر نفسه، ص 97.

(7) المصدر نفسه، ص 99.

تونس، ثم عرّج بعدها إلى مصر؛ يفيد من دروس علمائها، ويحضر مجالس طلبتها.

أ. تعلم المصعبي في تونس:

ذكر سالم بن يعقوب سفر المصعبي إلى تونس؛ وقال إنه لأمر مهم، وحدّد تاريخ ذلك بيوم الأحد 15 من ذي القعدة من سنة 1112هـ⁽¹⁾، دون أن يكشف عن مدلول هذا الأمر، ويسعفنا معجم أعلام الإباضية ببيان هذا الأمر؛ وهو أنه للاستزادة من العلم⁽²⁾، وقد أكّد المصعبي هذا في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:3] حيث يقول: «وقد اتفق لي حين كنت بتونس أن اجتمعت ببعض الطلبة ببعض مساجدهم، فأخذوا في الكلام على إعراب الآية،...»⁽³⁾.

ب. تعلم المصعبي في مصر:

تتفق المصادر على أن المصعبي، واصل رحلته العلمية بعد تونس إلى مصر، لكنها لا تحدّد مدة الإقامة بها، فسالم بن يعقوب يذكر أن المصعبي كان بها سنة 1130هـ⁽⁴⁾، أما يوسف الحاج سعيد فيؤكد أنه انتقل إليها في تلك السنة⁽⁵⁾.

حضر المصعبي دروساً بالأزهر، وسكّن الوكالة المشهورة بوكالة البحار بالحي الطولوني، والتي تسمى كذلك وكالة الجاموس، وهي وقف لإيواء الطلبة الإباضية من جربة ونفوسة ومزاب⁽⁶⁾.

وقد أثبت المصعبي سفره إلى مصر، وطلبه العلم بها في بعض مؤلفاته، وبالعودة إلى "حاشيته على تفسير الجلالين" نجدّه يؤكّد إقامة بمصر وحضوره لدروس مشايخها في مواضع عديدة، منها قوله: «حكاية: تناسب المقام وهي أنه مما اتفق لي حين كنت بمصر، حضرت الدرس على الشيخ محمد المغربي...»⁽⁷⁾. وقوله في موضع آخر من الحاشية: «أقول مما اتفق لي بمصر أنني حضرت مجلس بعض علماء المغرب»⁽⁸⁾.

تكشف لنا النصوص السابقة مقدار جدية المصعبي واهتمامه بحضور دروس المشايخ ومجالس

(1) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص142.

(2) محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/491).

(3) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 225/و.أ.

(4) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص142.

(5) يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص108.

(6) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص142. فرحات الجعبري: نظام العزابة، ص258.

(7) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 623/ظ.أ.

(8) المصدر نفسه، 653/و.أ.

العلماء، كما تفيدنا في معرفة بعض أسماء مشايخه بمصر، حيث ذكر منهم: الشيخ محمد المغربي، وذكره في موضع آخر أثناء إعرابه لآية باسمه الكامل: الشيخ محمد بن عبد الله المغربي⁽¹⁾، ويبدو أن المصعبي تأثر بمعلمه هذا، خاصة في فن اللغة، كما نجده يذكر شيخين آخرين، حيث ذكر الأول بقوله: «فأخبره بذلك شيخنا البليدي»⁽²⁾. وأما الثاني فقال عنه: «وقد سمعت من شيخنا إبراهيم الدجللي»⁽³⁾.

تحفظ لنا الحاشية أيضا جانبا من مناقشات المصعبي العلمية مع زملائه الطلبة، بما يؤشر عن النشاط العلمي والمستوى الثقافي الذي كان يزخر به الأزهر، مثال ذلك قوله: «ومما اتفق لي حين كنت بمصر أن وقع لي كلام مع بعض طلبة الشافعية في شأن الصغائر، فقلت له أنها تغفر باجتنااب الكبائر بناء على ما هو مذكور عندنا، فقال لي إن هذا هو مذهب المعتزلة، فقلت له: قال الله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء:21]، واستمر على قوله ولم يجب عن الآية، والله أعلم»⁽⁴⁾.

ثالثاً - مَقُومَاتُ شَخْصِيَةِ الْمَصْعَبِيِّ.

من خلال آثار المصعبي، وما حفظته لنا كتب التراجم عن شخصيته، نحاول الوقوف على صفاته الخلقية والعلمية التي بلورت شخصيته كعالم عامل، وكان لها أثرها الكبير في تلاميذه، فتلقوا عنه العلم، واقتبسوا منه أنوار الهدى والفضيلة، وقد أبرز محمد دُبُوز بعضا من صفات أبي يعقوب، وبين أثرها في تلميذه أبي زكرياء الأفضلي حيث يقول: «فوجدت في الشيخ يوسف بن محمد هذه البغية، وقد أثر فيه شيخه هذا، فعوده أن يعمل لله، وأرهف شجاعته وإخلاصه، وقوى شخصيته الاجتماعية، وحصنه بالأخلاق القوية... وقد أعجب أبو زكرياء بشيخه، وأحبه فكان مثله الأعلى، يتأثر خطاه في الغيرة على الدين...»⁽⁵⁾.

ويمكن بسط الحديث في هذه الصفات الخلقية والعلمية في ما يأتي:

أ. قُوَّةُ الْحَافِظَةِ وَسَعَةُ الْإِطْلَاعِ: ذكر ابن تعاريت في ترجمة المصعبي أنه كان آية في العلوم⁽⁶⁾، كما تكشف لنا مؤلفاته وما حوته من مادة علمية غزيرة متنوعة عن حافظة قوية، وذكاء نادر، وبراعة في

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 182/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 182/و.أ.

(3) المصدر نفسه، 58/و.ب.

(4) المصدر نفسه، 187/ظ.أ.

(5) محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/257).

(6) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 100.

استحضار الشواهد، من ذلك قوله: «أقول: بقي في حفظي أن صاحب المواقف...»⁽¹⁾، أو قوله: «أقول: بقي من حفظي قديماً من كلام الشيخ إبراهيم الوارجلاني رحمه الله...»⁽²⁾.

ولعل ما يثبت سعة اطلاع المصعبي الحيزّ المعترف الذي شغله الجانب اللغوي والعقدي والفقهية في حاشيته، بما يؤكد هذا التمكن والرسوخ.

ومما يدلُّ على أهمية الحفظ في استحضار المادة العلمية عند المصعبي، حرصه في حاشيته على توجيه طلبته إلى ذلك، حيث يقول في معرض بيان مسألة نحوية ورد شاهدها في بيت شعري: «أقول: لا بأس بحكاية هذه الأبيات مرتبة لتُحفظ، وهما بيتان»⁽³⁾، ثم ذكرهما، كما نجد في مثال آخر ينقل فائدة عن التفتازاني؛ بغية حفظها فيقول: «فائدة ذكرها التفتازاني: تتعلّق بكُتُب الألف بعد واو الجمع لم أرها في غيره، ولا بأس بنقلها لتُحفظ ويُحافظَ عليها»⁽⁴⁾.

ب. المجاهدة: قال عنه ابن تعاريت: «وكان الشيخ أبو يعقوب يوسف بن محمد المصعبي الذي نحن بصدد التعريف به ذا علم وفضل وتقوى وورع...»⁽⁵⁾. ومما جاء في رسالة المصعبي إلى باي تونس حيث قال في معرض ردّه على المتجاسر على الإباضية، وبعد أن عدّد له فنون العلم الشرعي: «وهذه العلوم محطّ أنظار العلماء الذين يشتغلون بعيوب أنفسهم عن عيوب الناس»⁽⁶⁾.

وبتأمل "حاشية تفسير ذي الجلالين" نجد أثر ورع أبي يعقوب وروحانيته، وحرصه على الطاعات من خلال القيم الإيمانية والخلقية التي يبنيها في معرض التفسير، بما أضفى على حاشيته بُعداً هادياً وتربوياً قيماً، من ذلك تنبيهه - نقلاً عن البيضاوي - أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ الْآلَاءُ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 214] أن في الآية إشارة إلى أن الوصول إلى الله تعالى والفوز بالكرامة عنده برفض الهوى واللذات، ومكابدة الشدائد والرياضات»⁽⁷⁾.

ج. الجرأة والصدع بالحق: كان المصعبي مُهَاب الجانب، ذا شجاعة وإقدام، يَعِظُ الأمراء، وَيُسَدِّي

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 26/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 63/ظ.أ.

(3) المصدر نفسه، 108/و.أ.

(4) المصدر نفسه، 103/و.أ.

(5) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 106. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 145.

(6) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 140.

(7) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 75/و.ب.

لهم النصح دون أن يخشى في الله لومة لائم⁽¹⁾. ويذكر ابن تعاريت أن حُكَّام جربة كانوا يعظِّمونه، ويزورونه في الأعياد والمناسبات⁽²⁾.

ومنطلق المصعبي في هذا ما جاء في آيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفضلهما، ففي معرض تفسيره لقوله ﷺ: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:104] قال - نقلاً عن الكشاف -: «تنبهات ... الثاني: في فضيلتهما قال في الكشاف: وعن النبي ﷺ أنه سئل وهو على المنبر: عن خير الناس، قال: «أمرهم بالمعروف، وأنهاهم عن المنكر، وأتقاهم لله»⁽³⁾...»⁽⁴⁾.

تُجَلِّي الرسائل التي كان يبعثها المصعبي إلى الولاة؛ دفعا لشبهه، أو ردًّا على تلفيق وشاة، أو دعوة لرفع ظلم حلَّ بالناس، جانبَ شجاعة المصعبي وجرأته في الحق، وقوته في إيراد الأدلة والحجج، من ذلك رسالته إلى البايع علي باشا بن محمد تركي باي تونس والقضاة والعلماء إثر سبِّ رجل تونسي للمزايين والطعن في مذهبهم، بقوله: اليهود والنصارى أفضل منكم، فضمَّن المصعبي الرسالة بيان عقيدة الإباضية، وموجِّزا عن علماء المذهب، وأصولهم، وسيرتهم الحسنة، وردَّ هذا الافتراء بلغة شديدة، ومما جاء فيها: «فهذا بهتان عظيم، أَيْفُضَلُّ علينا اليهود والنصارى وهم لا يعتقدون برسالة محمد ﷺ»، ثم قال في آخرها: «فإن حاسبتهم يا سيدي هذا المتجاسر؛ لينزجر غيره فذلك المرجو من فضلكم، وأجركم على الله، وإن أعرضتم عنه وعن شكوانا، فقد فوّضنا الأمر لله يوم يحكم بين عباده، وحسبنا الله ونعم الوكيل»⁽⁵⁾.

تعرَّض المصعبي في سبيل دفاعه عن الدين، ودعوته للناس، وجهره بالحق لمحنة شديدة، فقد فرَّ إلى طرابلس مع شيخه سعيد الجادوي سنة: 1140هـ/1727م، خوفا على حياتهما، وذلك بعد أن أفتيا بإهدار دم أحد العصاة؛ بسبب طعنه في الدين، وتجنُّسه على المسلمين، فقتل، وأثَّهم المصعبي وشيخه الجادوي بالتحريض على قتله. وبقياً يدرِّسان في طرابلس سبع سنين. وما عادا إلى جربة إلا بعد استيلاء

(1) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص106. فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (1/143). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص108.

(2) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص106. إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/52).

(3) أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا وغيرهم بالفاظ متقاربة عن درة بنت أبي هب، ولفظه عند أحمد: قام رجل إلى النبي ﷺ وهو على المنبر فقال يا رسول الله أي الناس خير؟ فقال ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ أَقْرَبُهُمْ، وَأَتْقَاهُمْ، وَأَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَوْصَلُهُمْ لِلرَّحِمِ». مسند أحمد، رقم:27434، (421/45). مصنف ابن أبي شيبة، رقم:37580، (7/504). ابن أبي الدنيا: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم:22، (1/65).

(4) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 92/و.أ.

(5) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص103. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص141.

علي باشا بن حسين على تونس، وذلك سنة: 1147هـ/1734م⁽¹⁾.

ونجد في "حاشية تفسير ذي الجلالين" إشارتين إلى هذه المرحلة التي قضاها المصعبي في طرابلس، حيث يقول في موضع من الحاشية: «ومما اتفق لي أن وقع بيني وبين بعض فقهاء مدينة طرابلس الغرب حين كنت هناك...»⁽²⁾، ويقول في موضع آخر: «حكاية: تتعلق بمسألة العفو لأبأس بنقلها هنا، وذلك حين كنت بمدينة طرابلس...»⁽³⁾.

د.التحرر الفكري: المتأمل لتراث المصعبي يجده منفتحاً على مختلف المدارس الإسلامية، حيث يورد آراءها، ويُصنّفها، وقد اتخذ بعض مؤلفات غير الإباضية متناً لحواشيه، كحاشيته على تفسير الجلالين، والتي لا نجد فيها سوء أدب أو انتقاصاً لمن خالفه الرأي في بيان آية أو حكم مسألة.

أسهمت رحلات المصعبي العلمية من مزاب إلى جربة، ثم إلى تونس، وبعدها إلى مصر، ثم نفوسة، في إكسابه سعة اطلاع وتمكّن في العلوم الشرعية خاصة، من خلال مقابلة علماء مختلف المذاهب، والوقوف على مصادرها، إضافة إلى ما تتيحه الرحلات والأسفار من الاطلاع على أحوال أهل الدعوة، ومعرفة بأحوال الناس. يقول فرحات الجعيري بعد أن أجمل مضمون الرسالة التي كتبها المصعبي إلى والي طرابلس، يرد فيها على دعوى رد شهادة الإباضية: «أما بقية الرسالة فبيّنت سعة اطلاع المصعبي، وقدرته على اعتماد حجج من غير المصادر الإباضية تخدم قضيته وتُصنّف أصحابه»⁽⁴⁾.

الفرع الثالث: جهود المصعبي في الحركة العلمية والإصلاح الاجتماعي

أولاً- دور أبي يعقوب في الحركة العلمية:

لما حطّ المصعبي عصا الترحال، وقد بلغ من التمكن العلمي منزلة، تفرّغ للتدريس بالجامع الكبير، الذي يقع بجومة الحشان، وهو من أكبر مساجد الجزيرة⁽⁵⁾، فقد ذكره سالم بن يعقوب ضمن مدرّسي الجامع الكبير ومدرسته⁽⁶⁾، وإن امتد نشاطه في التدريس إلى كثير من المساجد الأخرى، غير أن المسجد

(1) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص100. فرحات الجعيري: نظام العزابة، ص229.

(2) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 179/ظ.أ.

(3) المصدر نفسه، 548/و.أ.

(4) فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/170).

(5) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص121.

(6) المصدر نفسه، ص121.

الكبير كان «محط رحله، وكبير المدرسين فيه»⁽¹⁾، وكان لهذا أثره في تحويل الثقل العلمي من جنوب الجزيرة بحومة سدويكش إلى شمالها⁽²⁾.

وإذا أتينا إلى الفنون التي كان يدرّسها المصعبي، فلا نجد المصادر تقرّر لنا شيئاً من هذا، لكن بالنظر في عناوين مؤلفاته، وتحليل مضامين "حاشية تفسير ذي الجلالين" خاصة، نستنتج أن المصعبي كان مهتماً بتدريس فنون شرعية مختلفة؛ كالتفسير والعقيدة والفقه والأصول، والفرائض، إضافة إلى اللغة. يعزّزه في هذا تفرّغه للتحصّل، وجديته في التكوين في مرحلة الطلب، ومما يؤكّد هذا ما جاء في رسالته إلى باي تونس مخاطباً فيها المتجاسر على الإباضية حيث يقول: «ولو عرفت أنّك من جملة الطلبة لسألتك عن مسائل التوحيد والتصريف والمعاني والبيان، وعن مسائل أصول الدين....، وعن مسائل أصول الفقه ومباحثه...، وعن علم الوقت، وعلم الحساب والجبر...»⁽³⁾. كما نجده في خاتمة حاشيته على متن الديانات يشير إلى تدارسه لهذا الكتاب فيقول: «وقد عرض لنا قراءتها مع بعض الإخوان في مسجد أبي كثير من مساجد جربة»⁽⁴⁾.

ثانياً - جهود المصعبي في الإصلاح الاجتماعي:

اهتمّ المصعبي بالجانب الديني والاجتماعي لإباضية جربة وذلك من خلال:

أ. تولية رئاسة مجلس العزابة ومجلس الحكم: يعدّ تسيير شؤون المجتمع السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية من أهم وظائف حلقة العزابة في مختلف مواطن الإباضية⁽⁵⁾، فكان لمنزلة أبي يعقوب العلمية، وجرأته وشجاعته دور في توليه مهمة شيخ الحلقة، كما كان مفتي الجزيرة وكبير علمائها، فإليه المرد في أفضية الناس ونوازلهم⁽⁶⁾.

إضافة إلى المسؤوليات السابقة، فقد ساق فرحات الجعيري بعض مواقف أبي يعقوب تدلّ على أنه مارس صلاحيات شيخ الحكم⁽⁷⁾.

(1) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 137.

(2) فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/180).

(3) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 139-140.

(4) المصعبي: حاشية الديانات، 138/ظ/أ.

(5) مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات الإباضية، (1/532).

(6) فرحات الجعيري: نظام العزابة، ص 229.

(7) المرجع نفسه، ص 230.

فبفضل أبي يعقوب وابنه محمد وجهودهما العلمية والدعوية امتدَّ عطاء نظام حلقة العزابة بجرية، ولولاهما لأفلَّ نجمه في القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي⁽¹⁾، إذ بوفاة ابنه محمد بن يوسف تراجع دوره، وآل إلى الاندثار.

ب. شجاعته في الحق، ودفاعه عن المذهب: اقتصر الإباضية منذ تأسيس نظام حلقة العزابة على الردِّ بالحجج والبراهين، والمناظرة على من يطعن في عقيدتهم أو آراء مذهبهم، ويرى علي يحيى معمر أنه بدءاً من القرن الحادي عشر بدأ الإباضية يلتجئون إلى الدولة أو الحاكم لرفع الظلم عنهم، أو توضيح آرائهم حول بعض ما يُلْفَقُه الوشاة عنهم من تُهم، وما يثيرونه من شُبُه⁽²⁾.

يُعتَبَر أبو يعقوب المصعبي - وهو صاحب الشخصية المهيبة - من أبرز العلماء الذين اتجهوا هذا الاتجاه، ووقفوا مواقف شجاعة أمام الحكام؛ دفاعاً عن المذهب وآرائه، ودحضا لشبه الوشاة، وتوضيحا بالدليل والبرهان لنصاعة مسلك الإباضية في مسائل مختلفة، وهو في هذا امتداد لمواقف والده محمد، وما كتبه من ردود.

لم يكن مسعى أبي يعقوب مقتصرًا على جزيرة جربة، بل كان ينتقل إلى طرابلس والجزائر، ويناقش حكامها، ويعظهم، وينصحهم، ملبياً النداء كلما طُلِبَ لذلك، حيث تسجَّل لنا المصادر جملة مواقف لأبي يعقوب في هذا الشأن، تمثَّلت في رسائل أوفدها إلى الولاة، يدافع فيها عن قضايا جربة، وغيرها من مواطن الإباضية. يقول علي يحيى معمر: «فقد أوتي الرجل من غزارة العلم وصحة الإدراك وقوة الإرادة والشجاعة ما جعله لا يخشى حاكماً، ولا يتوقف عن ردِّ عدوان عملي أو قولي، فكان لا يفتأ ينتقل بين طرابلس وتونس والجزائر، ويناقش قضاتها وحكامها، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، فما تصدَّر من أحد طعنة أو وشاية في الإباضية، حتى يتحرك أبو يعقوب للتحقيق عنها وردّها أو الرد عليها، وإبطال مفعولها»⁽³⁾.

ومن هنا فقد أُعتبر ممثلاً إباضية المغرب وزعيمهم في نظر الدولة العثمانية⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: آثار المصعبي

أقام المصعبي نشاطه العلمي على دعامين أساسيتين: التدريس والتأليف، فتخرَّج على يديه أجيال من الطلبة، تلقوا عنه مختلف العلوم، كما أثمر اهتمامه بالتأليف نتاجاً معرفياً غزيراً، أتبع في أغلبه منحى

(1) فرحات الجعبري: نظام العزابة، ص 291.

(2) علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ص 389.

(3) المصدر نفسه، ص 391.

(4) يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 108. محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/492).

أبي ستة المحشي، يقول فرحات الجعبري عن أبي يعقوب: «يسلك مسلك المحشي في تتبُّع النصوص الإباضية، وشرحه لأصول تبغورين هو أقرب ما يكون لما يسمى بالتحقيق العلمي الآن»⁽¹⁾.

الفرع الأول: تلاميذ المصعبي

كانت رحلة المصعبي في التدريس طويلة، إذ كان وفيًا لرسالته التربوية والدعوية، أثمر ذلك أفواجًا من الطلبة إباضية ومالكية، فقد أشار إلى ذلك في رسالته إلى باي تونس حيث يقول: «وذلك مما اتفق في عصرنا هذا أن واحدًا من علماء المغرب أقبل إلى بلادنا ومكث فيها نحو ثلاثة أشهر، ... ويحضر في دروس العلوم معنا»⁽²⁾.

عرّف ابن تعاريت بعدد من تلاميذ المصعبي في ثنايا رسالته حيث يقول: «وقد تخرّج عليه علماء كثيرون سيأتي التعريف بهم، وقرأ عليه طلبة من المالكية بجزيرة»⁽³⁾، كما وثّق سالم بن يعقوب أسماء تسعة من هؤلاء⁽⁴⁾؛ ولا بد أنهم كانوا أكثر من ذلك، إذ لم يُعرّف لأبي يعقوب اشتغال بغير التدريس والمهام الدينية بجزيرة جربة، ففي خاتمة حاشية المصعبي على الديانات يقول الناسخ: «انتهى كلام متممها وهو شيخنا أبو يعقوب يوسف بن محمد المصعبي...»⁽⁵⁾، بما دلّ على أن الناسخ أحد تلاميذه، كما ذكر القطب اطفيش واحدًا من هؤلاء، وهو ناسخ كتاب اللقط، فقال: «وكذا في اللقط بخط أبي بكر بن يوسف تلميذ أبي يعقوب بن محمد المصعبي من أهل مليكة من بني ويرو محشي فرائض الشيخ إسماعيل»⁽⁶⁾.

كان لعدد من تلاميذ أبي يعقوب دورٌ هامٌ في نشاط الحركة العلمية والإصلاح الاجتماعي، وامتدادها إلى خارج الجزيرة، ويمكن أن نقتصر على اثنين منهما:

- أولهما ابنه أبو عبد الله محمد، الجربي مولداً ومسكناً، تلقى العلم عن والده وغيره من شيوخ

(1) فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (1/180).

(2) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 141.

(3) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 106.

(4) منهم أبناء أبي يعقوب الأربعة، وهم: أبو عبد الله محمد، وأبو الحسن علي، ومهني، وأبو الربيع سليمان. وأما الخمسة الآخرون فهم: سليمان بن محمد الشماخي، وعيسى بن قاسم الباروني، وعمر الأول بن أحمد البغطوري، وسعيد بن أحمد البربوشي، وأبو زكرياء يحيى بن صالح البسجني المزابي. ينظر: سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 148.

(5) مؤسسة الشيخ عمي سعيد: فهرس مخطوطات خزنة الشيخ الحاج هو تامتلت، رقم: 29، ص 19.

(6) احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (6/75).

جربة، وخَلَفَ والده في أغلب وظائفه⁽¹⁾، يقول عنه ابن تعاريت: «كان رحمه الله من الأقطاب التي تدور عليه أمور وقته مجربة، تولى منصب والده في جميع الأمور؛ من رئاسة مجالس العلم والحكم والتدريس والفتيا بمدرسة الجامع الكبير، وكل أهل عصره يشهدون له بالعلم والتبريز فيه»⁽²⁾ (3).

- الثاني: أبو زكرياء يحيى بن صالح الأفضلي المزابي: تلقى مبادئ العلم بمسقط رأسه ببني يزقن، ثم قصدَ جربة، فلزم حلقات شيخه أبي يعقوب اثنتي عشرة سنة، ليتقل بعدها إلى مصر، ثم يعود إلى مزاب، وإليه يعود الفضل في بعث النهضة العلمية بوادي مزاب التي امتدَّ خيرها إلى الآن⁽⁴⁾. يقول أبو اليقظان: «وكفى به شرفاً أن تخرَّج على يديه تلميذه الشيخ أبو زكرياء يحيى بن صالح الذي أحيا وادي مزاب»⁽⁵⁾. وبهذا يكون الشيخ أبو يعقوب قد أسهم في النهضة العلمية الحديثة لمزاب مسقط رأسه، بما أكسب تلميذه الأفضلي من قيم خُلُقِيَّة، وعدَّة علمية. يقول محمد دُبُوز متحدثاً عن أبي زكرياء الأفضلي: «وأعجب به شيخه، فقرَّبَه، واعتنى به، وعلَّق فيه آماله، وأعدَّه لإحياء وطنه الذي يغار عليه؛ لأنه وطنه»⁽⁶⁾.

الفرع الثاني: مؤلفات المصعبي

أسهم أبو يعقوب في الحركة العلمية بجربة من خلال مصنَّفاتهِ الكثيرة في مختلف العلوم، ولزَم التأليف إلى آخريات أيامه، وقد أحصت المصادر مؤلَّفاته التي قاربت عشرين مؤلِّفاً، وأغلبها لا يزال مخطوطاً⁽⁷⁾، وأطلق عليه لقب المحشي الثاني بعد أبي ستة؛ لكثرة حواشيه، يقول ابن تعاريت: «للشيخ

(1) تنظر ترجمته في: ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 108. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 148. محمد بابا عمي وآخرون:

معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/406)، رقم الترجمة: 865. محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، (4/335).

(2) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 108.

(3) أورد القطب اطفيش بعض فتاويه في شرح كتاب النيل. ينظر: احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (8/626).

(4) تنظر ترجمته في: محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/254). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 110. محمد بابا عمي وآخرون:

معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/460)، رقم الترجمة: 1004.

(5) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/52).

(6) محمد دُبُوز: نهضة الجزائر الحديثة، (1/257).

(7) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105. إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/52). يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني

مزاب، ص 108. محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، (4/337). محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب،

(2/492).

يوسف رحمه الله مؤلفات كثيرة، يصحُّ أن يكون محشياً ثانياً بعد المحشي الشيخ محمد بن أبي ستة⁽¹⁾.

هذا من جانب العدد، أما من جانب قيمة مؤلفاته، وتنوع العلوم التي أَلَّفَ فيها؛ فإن المصادر تتفق على أن المصعبي ترك مؤلفات عظيمة النفع، غزيرة الفائدة، يقول البكري: «وللشيخ يوسف تأليف جمّة قيّمة في مختلف العلوم»⁽²⁾.

حصَرَ هو الشيهاني مؤلفات المصعبي في قسمين: الحواشي والرسائل⁽³⁾، ونقترح في هذا الإطار تقسيماً رباعياً، وذلك وفق التفصيل الآتي:

أولاً- الحواشي:

أ.التفسير:

- حاشية تفسير ذي الجلالين⁽⁴⁾.

ب.العقيدة:

- حاشية على أصول الدين لتبغورين بن عيسى الملسوطي⁽⁵⁾.

- حاشية على شرح الجهالات لأبي عمار عبد الكافي⁽⁶⁾.

- حاشية على شرح الويراني لنونية أبي نصر الملوثائي⁽⁷⁾.

(1) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص105.

(2) عبد الرحمن بكّلي: كلمات خالدة للبكري، ص336.

(3) هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص38.

(4) سيأتي التعريف بها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(5) حقّق الباحث هو الشيهاني حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين لتبغورين، وهي بحث مرقون مقدّم لنيل دبلوم الدراسات العليا، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، سنة: 1416هـ/1995م.

(6) يُنسب كتاب الجهالات لتبغورين بن عيسى الملسوطي، على اختلاف بين الدارسين، وقد وضع له أبو عمار عبد الكافي شرحاً، وجاء ثلاثة من علماء جربة فوضعوا حواشي عليه، وهم: محمد بن عمر أبو ستة المحشي، وسليمان بن أحمد أبو ستة، وأبو زيد بن أحمد بن أبي ستة. ثم جاء المصعبي فحشّاه، متّخذاً من الحواشي السابقة منطلقه في الشرح والتحليل. ينظر: سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص146. هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص39. خضير باباواعمر: الفكر العقدي الإباضي بالمغرب، ص100-101.

(7) شرح قاسم بن يحيى الويراني (ت:1073هـ) متن النونية، ثم وضع لها المصعبي حاشية على الشرح. ينظر: عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص233. أبو نصر: متن النونية، (مقدمة المحقق)، ص13. محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (347/2).

- حاشية على متن الديانات لعامر الشماخي⁽¹⁾.

ج. الفقه وأصوله:

- حاشية على شرح مختصر العدل والإنصاف للشماخي⁽²⁾.

- حاشية على كتاب الأحكام للجناوني⁽³⁾.

- حاشية على كتاب الفرائض للجيطالي⁽⁴⁾.

ثانياً - الرسائل:

أ. رسائل فقهية:

- رسالة في الوصايا والحقوق، أجاب بها على الشيخ شعبان القنوشي⁽⁵⁾، وهي تضم مسائل مختلفة، أهمها الكفارات التي تلزم المسلم عند التوبة.

- رسالة في تنجيس أبوالحيوانات المأكولة⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

ب. الردود:

(1) ذكر المصعبي أن أبا محمد عبد الله بن سعيد السديوكشي قد شرع في شرح متن الديانات، ولم يتمها، فعرض عليه بعض الإخوان أن ينهيها؛ لتكميل الفائدة، فاستجاب لذلك. ولها نُسخٌ في بعض خزائن المخطوطات بوادي مزاب. ينظر: المصعبي: حاشية على متن الديانات، ص 138 ظ. عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 233. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 146. مؤسسة الشيخ عمي سعيد: فهرس مخطوطات خزانة الشيخ الحاج هو تامتلت، رقم: 29، ص 19؛ فهرس مخطوطات خزانة دار التلاميذ، رقم: 102، ص 52.

(2) ذكر المصعبي في أول المخطوط بأن الحاشية اشترك في تأليفها ثلاثة مشايخ؛ أولهم الشيخ محمد بن أبي ستة السديوكشي الملقب بالحشي، حيث توقّف في مبحث الأمر، وأتمّ بعده الشيخ عمر وهو من بني عمه، -ولعله الشيخ عمر الورياني السديوكشي-، إلى مبحث التخصيص بالاستثناء، ثم واصل العمل بعدهما الشيخ أبو يعقوب المصعبي إلى نهاية الكتاب. ينظر: المصعبي: حاشية على شرح مختصر العدل والإنصاف، ص 02. ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105.

(3) وضَع المصعبي حاشية لكتاب الأحكام، للشيخ أبي زكرياء يحيى الجناوني (ق 5هـ)، وقد قام بتحقيقها الباحثان: الحاج أحمد كروم وعمر بازين، وهي مطبوعة.

(4) كتاب الفرائض، لإسماعيل الجيطالي (ت: 750هـ)، وقد ذكر القطب هذه الحاشية بقوله: «قال العلامة أبو يعقوب يوسف بن محمد المصعبي

من أهل مليكة محشي (فرائض) العلامة الشيخ إسماعيل». ينظر: احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (8/ 108).

(5) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 146.

(6) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 146.

(7) لا بد أن للمصعبي رسائل أخرى، كان يتبادلها مع مختلف مواطن الإباضية، فمثلا جاء في قصيدة الشيخ إبراهيم بن بحمان التي مدح فيها المصعبي، ما يدل على أنها جواب عن رسالة وردتهم من جربة، حيث يقول: «هذا، وإن كتابك الأثير بارك الله فيك وصلنا، وسرنا ما قلت فيه من بركة المذهب الأسنى، والطريقة الحسنى سرورا عظيماً». ينظر: ابن بحمان: ديوان ابن بحمان، ص 92.

- رسالة إلى باي تونس علي باشا بن محمد التركي⁽¹⁾.
- رسالة إلى أحمد باشا بن يوسف القرماني والي طرابلس⁽²⁾.
- رسالة لبعض حكام جربة من الجلوديين؛ لما ردُّوا حكم العزابة⁽³⁾.

ثالثاً - النظم والشرح:

- شرح على رسالة لبعض أصحابنا⁽⁴⁾.
- شرح منظومة الذرائع⁽⁵⁾.

رابعاً - فتاوى وأجوبة: ذكر ابن تعاريت أن المصعبي ترك أجوبة كثيرة، ومثَّل لبعضها⁽⁶⁾.

وبالجملة فإن شخصية المصعبي العلمية، وما تركته من آثار في تلاميذه تربية وتديسا، أو مصنفاته التي أحكم بناءها، قد امتدَّ نفعها، فجاوزت جربة إلى مواطن الإباضية الأخرى، فكانت بذلك صورة ناصعة من صور التواصل العلمي والثقافي، يقول ابن يَحْمَان في مقدِّمة قصيدته التي مدح فيها المصعبي: «فإلى من أشرق بضياء سنائه وجوه أرضنا، وانعكس بعض أشعة أنواره إلينا، ومن لا قرين له في إيضاح المعاني وكشف المهمات، ولا نظير له في إبراز المباني وزوال الملمات،...أخصُّ بهذا من شاع وذاع، وملاً الأذان والأسماع،...شيخنا وأستاذنا وجلدة ما بين عيوننا يوسف ضياء الدين ابن الشيخ محمد...»⁽⁷⁾.

- (1) ردُّ المصعبي في الرسالة على شتم أحد التونسيين للإباضية، يبيِّن فيها سيرة الإباضية وأصولهم، ودعاه إلى تأديب هذا المتجاسر، وقد حفظ لنا سالم بن يعقوب نص الرسالة في كتابه عن "تاريخ جزيرة جربة". ينظر نص الرسالة في: سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 137.
- (2) ردُّ المصعبي في الرسالة على طعن فقهاء طرابلس في شهادة جماعة من أهل جربة؛ كونهم غير مالكيين، وذلك سنة: 1169هـ/1756م، وقد أورد سالم بن يعقوب أجزاء من الرسالة في كتابه تاريخ جربة، ولها نسخة مخطوطة بخزانة دار التلاميذ بالعطف. ينظر: عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص 238. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 144. مؤسسة الشيخ عمي سعيد: فهرس مخطوطات خزانة دار التلاميذ، رقم: 127، ص 64.
- (3) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 146.
- (4) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 146.
- (5) النظم والشرح كلاهما للمصعبي، وقد ذكرها القطب في شرح النيل متحدثاً عن المصعبي: «وهو الذي نظم بيوع الذرائع وشرحها». ينظر: احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (8/108).
- حقَّق الشرح الباحث بشير الحاج موسى، وهو بحث مرقون مقدَّم لنيل درجة الماجستير، من جامعة أريس، الولايات المتحدة الأمريكية، في سنة: 1438-1439هـ/2017-2018م.
- (6) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 147.
- (7) ابن يَحْمَان: ديوان ابن يَحْمَان، ص 91-92.

المبحث الثاني: التعريف بحاشية تفسير ذي الجلالين

يختصُّ هذا المبحث بإيراد ترجمة موجزة لمؤلفي "الجلالين": المحلي والسيوطي، والتعريف بتفسيرهما، ثم تفصيل الحديث عن "حاشية تفسير ذي الجلالين"؛ بإثبات نسبة الحاشية وعنوانها، وتاريخ تأليفها، ووصف نسخها المخطوطة، وبيان قيمتها العلمية.

المطلب الأول: تفسير "الجلالين" لجلال الدين المحلي والسيوطي

الفرع الأول: التعريف بمؤلفي الكتاب

ألف تفسير "الجلالين" الإمامان الجليلان: جلال الدين المحلي، وأتمه تلميذه جلال الدين السيوطي. وقبل بيان محتوى الكتاب، ومنهجهما فيه، يحسن أن نورد لمحة موجزة عن سيرتهما.

أولاً - جلال الدين المحلي: أما أول الجلالين فهو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن

هاشم الجلال، أبو عبد الله الأنصاري، أما المحلي؛ فنسبة إلى المحلة الكبرى من الغربية، وهي مدينة بمصر⁽¹⁾. واشتهر لقبه في كتب التفسير والتراجم بالجلال المحلي، أو جلال الدين المحلي⁽²⁾.

ذكر تلميذه السخاوي أنه رأى بخط المحلي أن مولده بالقاهرة في مستهل شوال سنة: 791هـ/1389م⁽³⁾. وقد أخذ العلم عن البدر محمود الأقصري والبيجوري والعلاء البخاري وغيرهم⁽⁴⁾، حيث كان آية في الذكاء والفهم، متقدماً على أقرانه، متفنناً في العلوم العقلية والنقلية، نابغ في علوم كثيرة، منها: الأصول والفقه والنحو والكلام والمعاني والبيان والعروض⁽⁵⁾.

اشتغل المحلي بالتصنيف والتدريس والإقراء، فتولَّى التدريس بالمدرسة البرقوقية والمدرسة المؤيدية، فاشتهر ذكره، وذاع صيته، كواحد من علماء الشافعية في عصره، وارتحل إليه طلبة العلم، رغبة في تحصيل مؤلفاته وقراءتها وإقراءها⁽⁶⁾، فكان مقصد الطلبة والفضلاء والعامّة، وملاذمهم في الفقه والفتوى. كما عرف عنه ورعه وصلاحه، فقد عرض عليه القضاء، فاعتذر، وكان يقول لأصحابه: «إنه لا طاقة لي على

(1) السخاوي: الضوء اللامع، (39/7).

(2) السيوطي: حسن المحاضرة، (443/1).

(3) السخاوي: الضوء اللامع، (39/7). السيوطي: حسن المحاضرة، (443/1). الزركلي: الأعلام، (333/5).

(4) السيوطي: حسن المحاضرة، (443/1).

(5) السخاوي: الضوء اللامع، (40/7). الأدنه وي: طبقات المفسرين، ص 336.

(6) السخاوي: الضوء اللامع، (40/7).

النار»⁽¹⁾. كما أثر عنه حرصه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشدة نكيره على الظلمة من الحكام⁽²⁾.

تخرَّج على يديه تلامذة كثيرون، منهم⁽³⁾: جلال الدين السيوطي، شمس الدين السخاوي، نور الدين السمهودي، وقد أشاد الذين ترجموا له بتمكُّنه وغزارة علمه في شتى الفنون، فقد لقبه ابن العماد العكري بتفتازاني العرب⁽⁴⁾، ووصفَه تلميذه السخاوي بأنه: «كان إماماً، علامة، محققاً نظاراً مفرط الذكاء صحيح الذهن، ... حاد القريحة قوي المباحثة، ... اشتهر ذكره وبعُدَ صيته، وقصد بالفتاوى من الأماكن النائية»⁽⁵⁾.

تميّزت مؤلَّفات المحلي بالاختصار والتحرير والتنقيح وسلامة العبارة وحسن المزج⁽⁶⁾، منها: "جمع الجوامع في الأصول"، "شرح المنهاج في الفقه"، "شرح بردة المديح"، وكتاب "التفسير" الذي اعتبره الداوودي والأدنه وي من أجل كتبه التي لم تكتمل، حيث كتب فيه من أول الكهف إلى آخر القرآن⁽⁷⁾.

توفي الجلال المحلي بعد حياة حافلة بالتدريس والتأليف سنة: 864هـ/1459م⁽⁸⁾.

ثانياً - جلال الدين السيوطي: هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الشافعي، ولد

بمصر سنة: 849هـ/1445م⁽⁹⁾، من أسرة اشتهرت بالعلم، فقد كان والده عالماً، متقناً لفنون عديدة؛ كالفقه والأصول، والنحو⁽¹⁰⁾، غير أن السيوطي لم يدرك والده، فقد توفي وهو ابن ثماني سنين، لكن هذا لم يمنع السيوطي من الاقتراب من مجالس العلماء وهو صغير، فقد حضر رفقة والده وعمره ثلاث سنين مجلس ابن حجر مرة واحدة، وحضر مجلس زين الدين رضوان العتيبي، ودَّرَسَ سراج الدين عمر

(1) السخاوي: الضوء اللامع، (41/7).

(2) السيوطي: حسن المحاضرة، (443/1).

(3) السخاوي: الضوء اللامع، (5/8). السيوطي: حسن المحاضرة، (443/1). الشوكاني: البدر الطالع، (470/1).

(4) ابن العماد العكري: شذرات الذهب، (447/9).

(5) السخاوي: الضوء اللامع، (41/7).

(6) السيوطي: حسن المحاضرة، (444/1). الأدنه وي: طبقات المفسرين، ص336.

(7) الداوودي: طبقات المفسرين، (85/2). الأدنه وي: طبقات المفسرين، ص336.

(8) السخاوي: الضوء اللامع، (41/7). ابن العماد العكري: شذرات الذهب، (448/9). الزركلي: الأعلام، (333/5).

(9) السيوطي: كتاب التحدث بنعمة الله تعالى، ص16، 32. الزركلي: الأعلام، (301/3).

(10) السيوطي: كتاب التحدث بنعمة الله تعالى، ص5.

الوردي⁽¹⁾.

تلقَّى السيوطي العلم عن كبار علماء مصر، كعلم الدين البلقيني، والشريف المناوي، وتقي الدين الشبلي والجلال المحلي⁽²⁾، فعُرِفَ بالنباهة والذكاء والحافظة، حيث حفظ القرآن الكريم دون الثامنة، وأجيز في كتب كثيرة، منها: "عمدة الأحكام"، "منهاج النووي"، "ألفية ابن مالك"، وغيرها دون سن البلوغ⁽³⁾. وكان منهجه في التلقي أن يلازم عالماً، فيحوي ما عنده من العلم حتى إذا توفي، انتقل إلى غيره، وهكذا، فقد لازم محيي الدين الكافيجي أربعة عشر سنة، وواظب على مجلس تقي الدين الشبلي أربع سنوات⁽⁴⁾.

اشتغل السيوطي بالتدريس والإجازة، ولم ينقطع عن ذلك في حضر أو سفر، فتلقى عنه العلم خلق كثير، ذكر أن بعضهم كانوا أسنَّ منه بكثير، وتلك أمانة نجايته وقوة حفظه، فقد وصفه صاحب كشف الظنون بالشيخ المتبحر⁽⁵⁾.

ومما يدلُّ على المواهب الفذة التي رزقها السيوطي منذ صغره، ما ذكره في نهاية تفسير الإسراء أنه أَلَّفَ تكملة تفسير "الجلالين" في قدر ميعاد الكليم، أي: أربعين يوماً.

اشتهر السيوطي بالمؤلفات الجامعة والتصانيف المفيدة، التي بلغ عددها خمسمائة مصنَّف في مختلف الفنون⁽⁶⁾، فقد كان يؤلِّف حال إقامته بمصر، وفي أسفاره، ففي رحلته الحجازية مثلاً سنة: 869هـ: جمع فوائد هذه الرحلة وما أَلَّفَه أو طالعَه أو نَظَمَه، وما أخذه من شيوخ الرواية في تأليف سمَّاه: "النحلة الزكية في الرحلة المكية"⁽⁷⁾.

ذكر السيوطي في "حسن المحاضرة" قائمة لمؤلفاته؛ بغية الاستفادة منها⁽⁸⁾، وقد وصفها الشوكاني بقوله: «وتصانيفه في كل فن من الفنون مَقْبُولَةٌ، قد سَارَتْ في الأقطار مسير النَّهَارِ»⁽⁹⁾، نذكر منها⁽¹⁰⁾:

(1) العيدروس: النور السافر، ص52.

(2) السيوطي: التحدث بنعمة الله تعالى، ص44؛ حسن المحاضرة، (1/337).

(3) العيدروس: النور السافر، ص51.

(4) المرجع نفسه، ص51. ابن العماد العكري: شذرات الذهب، (10/75).

(5) الحاج خليفة: كشف الظنون، (1/445).

(6) ابن العماد العكري: شذرات الذهب، (10/76).

(7) السيوطي: حسن المحاضرة، (1/337-338).

(8) المصدر نفسه، (1/339).

(9) الشوكاني: البدر الطالع، (1/328).

(10) العيدروس: النور السافر، ص52. الأدنه وي: طبقات المفسرين، ص365.

"الإتقان في علوم القرآن"، "الدرُّ المنثور في التفسير بالمأثور"، و"تكملة تفسير جلال الدين المحلي".
توفي السيوطي بعد أن ملأ طباق الأرض علما سنة: 911هـ / 1505م⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التعريف بتفسير "الجلالين"

أولا - منزلة تفسير "الجلالين": يُصنّف الزرقاني ومحمد حسين الذهبي تفسير "الجلالين" ضمن كتب التفسير بالرأي الممدوح الجائز⁽²⁾، وقد نال هذا التفسير ثناء العلماء والدارسين، ولقي من القبول والانتشار بما لم تبلغه تفاسير أخرى. يقول ابن العماد في معرض ترجمته للمحلي: «وأجلُّ كتبه التي لم تكمل "تفسير القرآن" ... وهو ممزوج محرر في غاية الحسن»⁽³⁾.

رغم سمة الإيجاز التي طبعت تفسير "الجلالين"، وكونه صغير الحجم، فإنه كبير المعنى، قد حوى لبَّ لباب التفاسير كما يقول صاحب كشف الظنون⁽⁴⁾. ثم إن هذه الميزة كانت دافعا للمصعبي ليتخذ منه متنا لحاشيته، حيث يقول معددا مزايا تفسير "الجلالين": «واعلم أيها الواقف على هذه الحاشية أن تفسير "ذي الجلالين" من أجلّ التفاسير تحقيقا واختصارا وأسرع في الإيصال إلى الوقوف على فهم كتاب الله؛ بخلاف غيره من التفاسير، فإنها يُحتاج معها في الاطلاع على فهمه منها إلى الأعوام الكثيرة؛ خصوصا قراءتها بالحصص والدرس»⁽⁵⁾.

كان تفسير "الجلالين" منطلق المبتدئين في الدرس والتكوين، كما كان محط اهتمام المنتهين⁽⁶⁾⁽⁷⁾؛ لما وراء كلماته من معاني وقواعد في التفسير والأصول وعلوم القرآن واللغة، يقول الزرقاني: «والعجيب أن كثيرا من فطاحل العلماء كانوا يختارونه لأعلى دراسة عرفت في التفسير، كمادة أساسية يدورون حولها، ويستلهمون وحيها. حتى إن دروس التفسير الشهيرة؛ للعلامة المرحوم الشيخ محمد عبده، كانت

(1) الأذنه وي: طبقات المفسرين، ص 366. ابن العماد العكري: شذرات الذهب، (78/10). الزركلي: الأعلام، (301/3).

(2) الزرقاني: مناهل العرفان، (65/2). محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (237/1).

(3) ابن العماد العكري: شذرات الذهب، (448/9).

(4) الحاج خليفة: كشف الظنون، (445/1).

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662/ظأ.

(6) الزرقاني: مناهل العرفان، (66/2).

(7) تذكر كتب السير والتراجم بعضا من الأعلام الذين كان تفسير الجلالين مادة دراسية في تكوينهم، منهم: ابن فقيه فُصّة (ت: 1071هـ)، ومحمد بن عبد الخالق المنزلاوي (ت: 1082هـ). ينظر: المحيّي: خلاصة الأثر، (283/2)، (488/3). البيطار: حلية البشر، ص 171، 1384.

مادته فيها تفسير "الجلالين" على ما سمعت»⁽¹⁾.

فالمفسر محمد عبده - كما يروي تلميذه رشيد رضا - كان يعتمد تفسير "الجلالين" في بداية درسه، فيقرأ عبارته، ثم يتوسّع في معنى الآية، ويقف على ما تحويه من هدايات وعبر⁽²⁾.

وكثيراً ما كان تفسير "الجلالين" ملاذاً للدارسين حين لا يجدون وقتاً لمراجعة المطولات من التفاسير، فيفيدهم بمعاني الألفاظ، ويصل بهم إلى المراد من الآية دونما عناء⁽³⁾. يقول الزرقاني: «أما تفسير "الجلالين" فكتاب قيّم، سهّل المأخذ إلى حدّ ما، مختصر العبارة كثيراً، يكاد يكون أعظم التفاسير انتشاراً ونفعاً، وإن كان أصغرهما أو من أصغرهما شرحاً وحجماً، تداولته طبقات مختلفة من أهل العلم وغيرهم»⁽⁴⁾.

ثانياً - محتوى تفسير "الجلالين": أُلّف تفسير "الجلالين" الإمامان جلال الدين المحلي، وجمال الدين

السيوطي، وتنفق كتب السير والتراجم أن المحلي ابتداءً تفسيره من سورة الكهف إلى سورة الناس، ثم افتتحه بالفاتحة، فاخرتمته المنية قبل أن يُتمّه، فانبرى لما تبقى من سور القرآن، أي من سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء تلميذه جلال الدين السيوطي⁽⁵⁾، حيث ذكر في نهاية تفسير الإسراء أنه أُلّفه في قدر ميعاد الكليم⁽⁶⁾، أي أربعين يوماً. وهو خلاف ما ذهب إليه الحاج خليفة حين قال: «تفسير "الجلالين" من أوّله، إلى آخر سورة الإسراء للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي... ولما مات كمله: الشيخ المتبحر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي»⁽⁷⁾، ثم نجده في موضع قريب يقول: «وكان المحلي لم يفسر الفاتحة»⁽⁸⁾، وهو رأي لا تدعمه الأدلة⁽⁹⁾.

(1) الزرقاني: مناهل العرفان، (67/2).

(2) المصدر نفسه، (67/2). محمد كفاي وعبد الله الشريف: في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، ص 349.

(3) كاصد الزيدي: منهج الجلالين في تفسير القرآن، ص 143.

(4) الزرقاني: مناهل العرفان، (66/2).

(5) السيوطي: حسن المحاضرة، (444/1). الداوودي: طبقات المفسرين، (85/2). ابن العماد العكري: شذرات الذهب، (448/9).

(6) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 293.

(7) الحاج خليفة: كشف الظنون، (445/1).

(8) المرجع نفسه، (445/1).

(9) من أدلة صواب ما ذهب إليه كتب السير والتراجم، دياحة السيوطي للكتاب قبيل افتتاحه تفسير سورة البقرة، حيث يقول: «هذا ما اشتدّت إليه حاجة الراغبين، في تكملة تفسير القرآن الكريم، الذي أُلّفه الإمام المحقق جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي - رحمه الله - وتتميم ما فات، وهو من أوّل سورة "البقرة" إلى آخر "الإسراء"، وكذا ما استفاد من قول السيوطي في تكملة: في موضعين هما: «.. قاله الشيخ في سورة غافر»، «قاله الشيخ في سورة الكهف» بما يثبت أن القسم المفسر للمحلي من الكهف إلى الناس. وأما نسبة تفسير الفاتحة إلى المحلي، فنجد تأكيد ذلك في الفتوحات الإلهية للجمل سليمان بن عمر العجيلي حيث يقول: «وأما الفاتحة ففسرها

الفرع الثالث: لمحة عن منهج "الجلالين" في التفسير

أولاً- أسلوب "الجلالين": سلك المحلي في تفسيره منحى الإيجاز، مع دقة اللفظ وحسن العبارة، وتابعه في ذلك السيوطي، فألف التكملة على نمطه، حيث أشار إلى ذلك قبل تفسيره لسورة البقرة بقوله: «هذا ما اشتدَّت إليه حاجة الراغبين، في تكملة تفسير القرآن الكريم، ... وتتميم ما فاته، وهو من أول سورة البقرة إلى آخر الإسراء بتتمة على نمطه»⁽¹⁾.

كما أشار السيوطي أيضا إلى أنه استفاد من الجهد التفسيري للمحلي، واعتمد عليه كمصدر له، حيث يقول: «وهو في الحقيقة مستفاد من الكتاب المُكْمَل، وعليه في الآي المُشابهة الاعتماد والمُعَوَّل»⁽²⁾. واعتماد السيوطي على القسم المُفسَّر للمحلي قد يكون بالاقتران على ما أورده المحلي، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء:164] حيث يقول: «رُوي أنه تعالى بعث ثمانية آلاف نبيٍّ: أربعة آلاف من إسرائيل، وأربعة آلاف من سائر الناس. قاله الشيخ في سورة غافر»⁽³⁾، وقد يبرز اعتماد السيوطي على ما فسره المحلي؛ بذكر عدة أقوال تفسيرية وترجيح قول المحلي، ففي معرض تفسيره لقوله تعالى في فاتحة الأنعام: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام:1] نجده يقول: ﴿لِلَّهِ﴾: وهل المراد الإعلام بذلك للإيمان به، أو الثناء به، أو هما؟ احتمالاتٌ أفيدُها الثالث، قاله الشيخ في سورة الكهف»⁽⁴⁾.

إن متابعة السيوطي للمحلي في طريقة التأليف، تجعل القارئ لا يكاد يتلمس فروقا بين أسلوب المحلي والسيوطي، وقد يعجز غير العارف بتاريخ تأليف تفسير "الجلالين" عن تحديد بداية ونهاية ما ألفه كل منهما، فسيمّة التطابق تكاد تكون تامة، عدا مواضع قليلة⁽⁵⁾.

ثانياً- مصادر "الجلالين": من المتعارف عليه عند المؤلفين استفادة اللاحق من السابق، ولا بد أن الجلالين لم يخرجوا عن هذا المنحى في بناء هذا التفسير، خاصة وأن سمة الإيجاز كانت بارزة فيه، بما يدلُّ

المحلي، فجعلها السيوطي في آخر تفسير المحلي؛ لتكون متضمنة لتفسيره، وابتدأ هو من أول سورة البقرة. ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص2، 104، 128. الجمل سليمان بن عمر: الفتوحات الإلهية، (7/1).

(1) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص3.

(2) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص293.

(3) المصدر نفسه، ص104.

(4) المصدر نفسه، ص128.

(5) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (1/239).

على أنهما استوعبا الجهود التفسيرية السابقة، فاختصرا ما فيها من معان، واقتصرا على ما ترجح عندهما من آراء⁽¹⁾؛ وفاء للمنهج الذي سلكاه في التأليف.

المتصفح لهذا التفسير لا يكاد يقف على المصادر التي اعتمدها "الجلالين"، أو نسبة الآراء التفسيرية لأصحابها من المفسرين السابقين، عدا كتب الحديث في معرض تفسير القرآن بالسنة، ومدارهما على الكتب الستة خاصة، وبعض كتب الحديث المشهورة، كمستدرك الحاكم⁽²⁾، والمعجم الكبير للطبراني. أما غيرها من مصادر اللغة والفقه والعقيدة، فلا نجد لهما إشارة في ثنايا التفسير⁽³⁾، إلا ما ندر، ومثاله الموضوع الذي نسب فيه المحلي قولاً للزخشي في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ اللَّفْتَاتِ فِي الْعَقَدِ﴾ [العلق:4] حيث يقول: «(فِي الْعَقَدِ) التي تعقدها في الخيط، تنفخ فيها بشيء تقوله من غير ريق - وقال الزخشي: معه - كينات لبني المذكور»⁽⁴⁾. وقد استدرك السيوطي هذا في كتابه "بغية الوعاة" حيث أورد قائمة المصادر التي أفاد منها المحلي، وذكر أنه اعتمدها في تكملته مع مصادر تفسيرية أخرى، يقول في معرض ترجمته للكواشي موفق الدين: «وله التفسير الكبير، والصغير... قلت: وعليه اعتمد الشيخ جلال الدين المحلي في تفسيره، واعتمدت عليه أنا في تكملته مع الوجيز وتفسير البيضاوي وابن كثير»⁽⁵⁾.

ثالثاً - منهج "الجلالين" في التفسير: يصنف تفسير "الجلالين" ضمن كتب التفسير بالرأي الجائز، ويعرف محمد حسين الذهبي التفسير بالرأي بأنه «تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دالاتها، واستعانتة في ذلك بالشعر الجاهلي ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر»⁽⁶⁾.

وبتتبع تفسير "الجلالين" نجد أن المحلي لم يخص القسم الذي فسره بمقدمة يبرز فيها منهجه في التفسير، وقد استدرك السيوطي ذلك في فاتحة تفسير البقرة، ناهجا طريقة المحلي «من ذكر ما يفهم به كلام الله تعالى، والاعتماد على أرجح الأقوال، وإعراب ما يحتاج إليه، وتنبه على القراءات المختلفة المشهورة، على وجه لطيف وتعبير وجيز، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية وأعراب محلها كتب

(1) كاصد الزبيدي: منهج الجلالين في تفسير القرآن، ص 129.

(2) المرجع نفسه، ص 130.

(3) المرجع نفسه، ص 131.

(4) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 605.

(5) السيوطي: بغية الوعاة، (1/401). الداوودي: طبقات المفسرين، (1/101).

(6) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (1/183).

العربية»⁽¹⁾.

إن المعالم السابقة التي وضعها "الجلالين" تؤكد أنهما وفاقاً بشروط التفسير بالرأي الجائز، واستندا في تفسيره إلى المأثور من تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأثار الصحابة، وغيرها، أضف إلى ذلك تفسيره القرآن باللغة وقوة الفهم⁽²⁾.

الفرع الرابع: الأعمال التي تابعت على تفسير "الجلالين"

لما كان تفسير "الجلالين" لبُّ أبواب التفاسير كما يقول صاحب كشف الظنون⁽³⁾، رغم صغر حجمه، وسمة الاختصار الواضحة التي نهجها السيوطي والمحلي، فإنه حاز اهتمام العلماء، فأتبعوه شروحا وحواشي، منها:

- "قبس النيرين على تفسير الجلالين"، للعلقمي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت: 969هـ)⁽⁴⁾.
- "مجمع البحرين ومطلع البدرين"، للكرخي بدر الدين محمد بن محمد (ت: 1006هـ)⁽⁵⁾، وهي حاشية كبرى، تقع في أربعة مجلدات، وله حاشية صغرى، في مجلدين ضخمين.
- كتاب "الجمالين"، للقاري المملأ علي (ت: 1014هـ)، وهو حاشية على "الجلالين"، مطبوع، قد وصفها الحاج خليفة بأنها حاشية مفيدة⁽⁶⁾.
- "الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين بالدقائق الخفية"، للجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي (ت: 1204هـ)، وهي حاشية على تفسير الجلالين، مطبوعة في أربعة مجلدات⁽⁷⁾.
- "حاشية على تفسير الجلالين"، للصاوي أبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي (ت: 1241هـ)، وهي مطبوعة⁽⁸⁾.

(1) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص2.

(2) ينظر: كاصد الزبيدي: منهج الجلالين في تفسير القرآن، ص131-148.

(3) الحاج خليفة: كشف الظنون، (1/445).

(4) الحاج خليفة: كشف الظنون، (1/445). الزركلي: الأعلام، (6/195). عادل نويهض: معجم المفسرين، (2/550).

(5) المحي: خلاصة الأثر، (4/152). الحاج خليفة: كشف الظنون، (1/445). إسماعيل باشا: إيضاح المكنون، (3/304)، (4/433).

(6) الحاج خليفة: كشف الظنون، (1/445). الزركلي: الأعلام، (5/13). عادل نويهض: معجم المفسرين، (1/361).

(7) إسماعيل باشا: إيضاح المكنون، (3/304)، (4/177). الزركلي: الأعلام، (3/131). عادل نويهض: معجم المفسرين، (1/217).

(8) مخلوف: شجرة النور الزكية، (1/522). الزركلي: الأعلام، (1/246). عادل نويهض: معجم المفسرين، (1/77).

المطلب الثاني: "حاشية تفسير ذي الجلالين" للمصعبي

الفرع الأول: نسبة المخطوط وعنوانه وتاريخ تأليفه

أولاً- نسبة المخطوط:

يعدُّ إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف من أولى أعمال المحقق، فالحاشية التي بين أيدينا تتفق المصادر والمعاجم على نسبتها إلى أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي، ويمكن تفصيل ذلك من خلال ما يأتي:

- ما ذكره ابن المؤلف محمد بن يوسف في آخر المخطوطة (أ) مصرحاً فيه بأن الحاشية للمصعبي بحيث يقول: «وتوفي مؤلف هذه الحاشية الجليلية؛ وهو والدنا وشيخنا وقدوتنا يوسف بن محمد المصعبي»⁽¹⁾.

كما نجد إثبات نسبة الحاشية إلى المصعبي في بطن الجلدة الأولى من النسخة (ب) من خلال العنوان الآتي: «حاشية ذي الجلالين للشيخ يوسف».

- ما تثبته المصادر التي ترجمت لحياة المصعبي وكذا المعاجم من نسبة الحاشية لأبي يعقوب، فابن تعاريت - وهو من أقدم من ترجم للمصعبي - نجده في كتابه "رسالة في تاريخ جربة" يُورد ضمن قائمة مؤلفات المصعبي هذه الحاشية بقوله: «حاشية كبيرة على تفسير "ذي الجلالين" مفيدة»⁽²⁾. كما نجد كذلك هذا الإثبات عند سالم بن يعقوب - أحد مؤرخي جربة - في كتابه "تاريخ جزيرة جربة"، حيث يقول: «للشيخ أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي رحمه الله مؤلفات كثيرة»، وذكر منها: «حاشية فخمة في جزأين كبيرين على تفسير "الجلالين" للسيوطي والمحلي»⁽³⁾.

وإذا أتينا إلى مصادر إباضية أخرى لمؤلفين من غير أهل جزيرة جربة فنجدهم يثبتون نسبة الحاشية لأبي يعقوب، فعلي يحيى معمر نقلاً عن ملحق لسير الشماخي لأبي اليقظان يورد الحاشية على رأس قائمة مؤلفات المصعبي، فيقول: «وله تأليف كثيرة جزيلة النفع، عظيمة الفائدة، منها: حاشية ضخمة في جزأين على تفسير "الجلالين"»⁽⁴⁾. وهو ما أكدّه يوسف الحاج سعيد في كتابه "تاريخ بني مزاب" ⁽⁵⁾.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662/ظ.أ.

(2) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105.

(3) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 145.

(4) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (52/1). علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ص 199.

(5) يوسف الحاج سعيد: تاريخ بني مزاب، ص 109.

وأما المعاجم، سواء ما كان منها للأعلام أو المؤلفات، فتتفق كلها على نسبة الحاشية إلى المصعبي⁽¹⁾، وإن كان أغلبها قد أفاد هذه النسبة من المصادر السابقة.

- اشتهار نسبة الحاشية إلى المصعبي لدى الدارسين؛ ففرحات الجعبري وهو من أوائل من اهتم بمؤلفات المصعبي، يثبت هذه النسبة في مؤلفاته؛ بذكرها⁽²⁾، أو من خلال الإحالة عليها كما في كتابه "البعده الحضاري"⁽³⁾.

هذا، ونجد تأكيد نسبة الحاشية للمصعبي أيضا في عدد من الدراسات المعاصرة التي حققت بعض مؤلفات المصعبي، كتحقيق «حاشية المصعبي على رسالة "أصول الدين"» للباحث حمو الشيهاني، وتحقيق «شرح نظم مسائل الذرائع» للباحث بشير الحاج موسى⁽⁴⁾، وكذا بحوث أخرى اهتمت بالتفسير عند الإباضية تأليفاً ومنهجاً، كسلطان الشيباني، وعبد الله الكندي، وسعيد الوائلي⁽⁵⁾.

ثانياً - عنوان المخطوط: بعد إثبات نسبة الحاشية إلى أبي يعقوب يوسف المصعبي، تأتي مرحلة

تحديد عنوانها، الذي استنتجناه من خاتمة الحاشية، حيث يقول المصعبي: «واعلم أيها الواقف على هذه الحاشية أن تفسير "ذي الجلالين" من أجل التفاسير تحقيقاً واختصاراً»⁽⁶⁾، وبهذا يكون عنوان المخطوط: «حاشية تفسير ذي الجلالين». كما نجد في بطن الجلدة الأولى من النسخة (ب) من الحاشية العنوان الآتي: «حاشية ذي الجلالين للشيخ يوسف».

وإذا أتينا إلى المصادر فإننا نجدها تورد الحاشية بعنوان: «حاشية تفسير الجلالين»⁽⁷⁾، عدا ابن تعاريت

(1) ينظر: عبد الوهاب حسن حسني: العمر في المصنّفات والمؤلفين التونسيين، (1/779). محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين،

(337/4). محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/492). علي ضيائي: معجم مصادر الإباضية، ص 236.

أم. أتش. كاسترس: بيلوغرافيا الإباضية، (1/636-637). بشير ضيف: فهرست معلمة التراث الجزائري، (2/51). محمد بسكر:

أعلام الفكر الجزائري، (2/432). مركز الدراسات القرآنية: فهرست مصنّفات تفسير القرآن الكريم، 1/687.

(2) فرحات الجعبري: ملامح عن الحركة العلمية عند الإباضية بجزيرة، ص 15.

(3) ينظر: فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (1/332)، (1/380)، (1/330).

(4) حمو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص 38. بشير الحاج موسى: شرح نظم مسائل الذرائع لأبي

يعقوب المصعبي، (قسم الدراسة)، ص 98.

(5) سلطان الشيباني: الإنتاج الإباضي في علم التفسير، ص 24. عبد الله الكندي: جهود علماء الإباضية في التفسير، ص 36، 122. سعيد

الوائلي: البعد الحضاري لتفسير القرآن عند الإباضية، ص: د، 33.

(6) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662 ظ/أ.

(7) إبراهيم أبو اليقظان: ملحق لسير الشماخي، (1/52). سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 145.

الذي وسمها بـ "حاشية تفسير ذي الجلالين"⁽¹⁾، وهو بهذا يوافق إشارة المؤلف.

ولعل الباحث عبد الغاني عيساوي لم يتنبه لِمَا ورد في خاتمة الحاشية في النسخة (أ) من إشارة المؤلف إلى عنوانها، أو ما جاء من ذكر عنوانها في بطن الجريدة الأولى من النسخة (ب)، حين اعتبرها ذات قيمة علمية كبيرة، غير أنها لا تحمل عنوانا معيَّنا⁽²⁾.

وبالجملّة فالاختلاف في عنوان الحاشية يعود إلى اسم الأصل المراد التحشية عليه. والمصعبي في حواشيه إنما يذكر الحاشية تبعا لعنوان المؤلف الذي يريد أن يحشي عليه، وهو هنا تفسير "الجلالين". وبالعودة إلى فهرس المخطوطات بوادي مزاب نجد أن نسخ تفسير "الجلالين" ترد بالاسمين: "تفسير الجلالين"⁽³⁾، و"تفسير ذي الجلالين"⁽⁴⁾.

وأيّا كان الأمر، فإنّ هذا الاختلاف الطفيف في الاسم لا يغيّر من دلالة العنوان، وقد اخترت أن أحافظ على إشارة المؤلف، فيكون اسم المخطوط: "حاشية تفسير ذي الجلالين".

ثالثاً - تاريخ تأليف المخطوط: ذكر المصعبي في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل:70] أن عمره وقت بلوغه تفسير سورة النحل هو خمس وسبعون سنة⁽⁵⁾، ولما ترجّح لنا أن مولده سنة: 1100هـ، فيكون قد بلغ هذا الموضع سنة: 1175هـ، كما نجده ينص في خاتمة حاشيته على تفسير "الجلالين" على تاريخ الفراغ من تأليفها، بقوله: «وفرغت من تسويدها آخر شهر رمضان من سنة إحدى وثمانين بعد مائة وألف»⁽⁶⁾.

الفرع الثاني: دواعي تأليفه

اكتفى المصعبي في أول الحاشية بشرح مقدّمة "الجلالين"، دون أن يُخصّص تفسيره بمقدّمة مستقلة، يكشف فيها عن دواعي تأليفه للحاشية، ولعله استشعر ذلك، فاستدركه في خاتمة الحاشية، مبيناً الدواعي إلى تأليفها، وهي:

- قيمة تفسير "الجلالين"، وتكمن في أنه سهل المأخذ، مختصر العبارة، قد درج طلبه العلم على

(1) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص105.

(2) عبد الغاني عيساوي: جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص191.

(3) ينظر: مؤسسة الشيخ عمي سعيد: فهرس مخطوطات خزنة آل اشقب، رقم: 2، ص1.

(4) ينظر: مؤسسة الشيخ عمي سعيد: فهرس مخطوطات الخزنة العامة، رقم: 4، ص2.

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 310 و/أ.

(6) المصدر نفسه، 662 ظ/أ.

الابتداء به في الدرس والتكوين، حيث يقول المصعبي في هذا الشأن: «واعلم أيها الواقف على هذه الحاشية أن تفسير "ذي الجلالين" من أجل التفاسير تحقيقاً واختصاراً، وأسرع في الإيصال إلى الوقوف على فهم كتاب الله، بخلاف غيره من التفاسير، فإنها يحتاج معها في الاطلاع على فهمه منها إلى الأعوام الكثيرة خصوصاً بقراءتها بالخصص والدرس»⁽¹⁾.

- ما لاحظته المصعبي فيما وقف عليه من حواشي "الجلالين" أنها لا تنفي بالغرض، في شرح ما لم يتعرّض "الجلالين" لبيانها، يقول المصعبي: «ولم أرَ من حواشيتها ما يشفي الغليل في تفسير ما لم يتعرّض الشيخ لتفسيره؛ بناء على سهولة معناه عنده»⁽²⁾.

أبان المصعبي بعد ذلك عن الملامح العامة لمنهجه في تصنيف الحاشية؛ بما سيأتي تفصيله في الفصل الثالث، ثم صرّح بعدها بهدفه من الحاشية، وحصرتها في ثلاثة أهداف، اصطلاح عليها بالفوائد، هي:

- أن يكون الدرك عليهم في التفسير.

- الرجوع إليها عند حصول التحريف مني أو من النساخ.

- الاستغناء بالحاشية عن هذه التفاسير⁽³⁾.

ومن هنا يمكن أن نقول إجمالاً إن "حاشية تفسير ذي الجلالين" تندرج ضمن دافعه العام للتأليف في فنّ الحواشي، وهو الإفادة من مؤلفاته في التدريس، واتخاذها مقرّرات تعليمية لتلاميذه.

الفرع الثالث: وصف النسخ وأماكن وجودها

تعدّ "حاشية تفسير ذي الجلالين" حاشية كاملة لمتن "الجلالين"، ابتدأها المصعبي بشرح مقدّمة السيوطي، ثم شرّع في تفسير سورة البقرة مباشرة وحتى سورة الناس، ما يطرح تساؤلاً عن سبب عدم تفسيره للفتحة؛ ولعل ذلك يعود إلى النسق التصنيفي لنسخ "الجلالين" التي اعتمدها المصعبي، فمحقّق تفسير "الجلالين" فخر الدين قباوة وفي معرض وصفه لنسخ نادرة لمخطوط "الجلالين"، ذكر أن النسخة التي اعتمدها أصلاً للتحقيق قد نسخت سنة: 914هـ، وتبتدئ بمقدّمة السيوطي، ثم تفسير سورة البقرة فما بعدها حتى سورة الإسراء، ليأتي بعدها تصنيف المحلي بدءاً من سورة الكهف، وانتهاءً بتفسير الفتحة⁽⁴⁾.

ومسايرة لهذا الترتيب فقد تتبّعنا الورقات الأخيرة للحاشية والتي تحوي تفسير السور القصار، لعنا

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 662ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 662ظ/أ.

(4) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، (مقدمة المحقّق)، ص: ل.

نقف فيها على تفسير الفاتحة فلم نجد لها أثرا.

وفي غمرة هذا التتبع نقف على قول للمصعبي في معرض تفسيره لأول سورة الأنعام حيث يقول: «وهذه القولة تقدّم حاصلها في تفسير الفاتحة، والله تعالى أعلم»⁽¹⁾، بما يفسح المجال لاحتمالين:

- أن المصعبي قد فسّر الفاتحة قبْلُ، ولعلها ضمن الأوراق المخرومة من النسخة (أ).

- أن المصعبي أدمج تفسير بعض الفاتحة ضمن المقدمة، مقتصرًا على بيان معاني البسملة والحمدلة؛ بدليل ما ذكره في تفسير أول سورة الأنعام من بيان الفروق بين الحمد والمدح، ثم قال بعدها: «وهذه القولة تقدّم حاصلها في تفسير الفاتحة، والله تعالى أعلم»⁽²⁾، وهو ما نجده مفصّلًا في أجزاء من شرحه لمقدمة "الجلالين"⁽³⁾.

وإذا أتينا إلى تحديد أماكن وجود النسخ المخطوطة لحاشية تفسير ذي الجلالين نجد أن الدراسات تؤكّد أنّ "حاشية تفسير ذي الجلالين" كتاب مخطوط، ضمن مخطوطات المكتبة البارونية، بتونس⁽⁴⁾.

وانطلاقًا من المعلومات التي أفدتها من هذه الدراسات حول أماكن وجود نسخ المخطوط، وبعد البحث في فهارس مخطوطات مكتبات وادي مزاب إلكترونيًا عن طريق برنامج "البرادي"⁽⁵⁾، أو يدويا بتصفح فهارس المخطوطات المتاحة، وبعد سؤال أهل الاختصاص مقابلة أو مراسلة⁽⁶⁾، تأكّد لنا أن للمخطوط نسختين موجودتين في المكتبة البارونية، ولعل إنجاز فهارس لمكتبات أخرى بمزاب أو خارجه

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 173/ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 173/ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 01/ظ/ب.

(4) ينظر: فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (781/2). هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص38. عبد الله الكندي: جهود علماء الإباضية في التفسير، ص122. بشير الحاج موسى: شرح نظم مسائل الذرائع لأبي يعقوب المصعبي، (قسم الدراسة)، ص98. عبد الغاني عيساوي: جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص184.

(5) البرادي: برنامج إلكتروني لمعينة بيانات المخطوط، من إنجاز جمعية الشيخ أبي إسحاق اطفيش لخدمة التراث بگرداية. يحوي البرنامج أغلب فهارس مكتبات المخطوطات بوادي مزاب وعمّان، ويتيح للقارئ خدمة البحث داخل الفهارس بواسطة الكمبيوتر.

(6) أجريت عدة مقابلات متفرقة، منها مقابلة مع محمد بن أيوب الحاج سعيد الباحث في التراث الإباضي، ومحمد بن باحمد إمناسن رئيس جمعية الشيخ أبي إسحاق اطفيش لخدمة التراث، بتاريخ: 19 سبتمبر 2017م، وأخرى مع بشير بن موسى الحاج موسى رئيس قسم التراث والمكتبة بمؤسسة الشيخ عمي سعيد، ويحيى بن عيسى بوراس الباحث في الآثار والمشتغل بفهرسة خزانات المخطوطات بتاريخ: 04 أكتوبر 2017م، والثالثة مع الدكتور عمر لقمان سليمان بوعصابة الأستاذ بقسم التاريخ بجامعة وهران، بتاريخ: 01 جانفي 2018، كما راسلتُ عددا من الباحثين وبعض المؤسسات العلمية، وهم: الباحث علي بوجديدي التونسي، المهتم بتراث جربة، بتاريخ 22 أوت 2019م، والشيخ فرحات الجعيري في استشارة علمية، بتاريخ: 08 ماي 2017م. ومؤسسة نفوسة للتواصل الاجتماعي بليبيا بتاريخ 14 جوان 2020م، واتفقت كلمة هؤلاء جميعا على عدم وقوفهم على نسخ مخطوطة لحاشية تفسير ذي الجلالين لأبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي عدا ما في المكتبة البارونية.

مستقبلاً قد يكشف عن نسخ أخرى منسّية.

يطالعنا الباحث عبد الله الكندي ببشارة وجود نسخ للمخطوط بمكتبة الشيخ حمو بابا وموسى، بغرداية، ويذكر أرقامها، إضافة إلى وجود نسخة كاملة بمكتبة الشيخ فرحات الجعيري، بتونس⁽¹⁾. ولكن بالعودة إلى فهرس مخطوطات مكتبة الشيخ حمو بابا موسى، لم نجد أي أثر لما ذكره، بل إن رقم المخطوط الذي نصّ عليه في دراسته هو لنسخة من تفسير "هميان الزاد إلى دار المعاد" للقطب اطفيش⁽²⁾.

أما بالنسبة للنسخة الكاملة للحاشية بمكتبة الجعيري، وبعد تصفّحها، تأكّد لنا أنها نسخة مصوّرة عن نسخة البارونية. وأظن أنها النسخة التي اعتمدها الجعيري في كتابه "البعد الحضاري للعقدية عند الإباضية" حيث يقول: «حاشية على تفسير الجلالين، مخطوط بالبارونية،... تحصلنا منه على نسخة مصوّرة...»⁽³⁾.

ويمكن تفصيل بيانات كلتا النسختين من خلال ما يأتي⁽⁴⁾:

أولاً-النسخة الأولى: رمزت لها بحرف (أ)، وبياناتها كالتالي:

- مكان المخطوط: موجودة بالمكتبة البارونية، بجربة، تونس، تحت رقم: 01.
- عنوان المخطوط: دون عنوان.
- بداية المخطوط: «وجملة النفي خبر مبتدأه ذلك [سقط] للجنس على سبيل التنصيص، واسمها مبني على [سقط] على هذه القراءة...».
- نهاية المخطوط: «... وأن لا يؤاخذني بما زلت به القدم أو طغى به القلم، هذا وأستغفر الله العظيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين».
- عدد الأوراق: 662 ورقة.
- عدد الأسطر: 25 سطرا.
- المسطرة: 16.5×23 سم.
- الناسخ: المؤلف بالمقارنة، وهو خط مغربي مقروء. وفي النسخة استدراك نصوص من الحاشية في

(1) عبد الله الكندي: جهود علماء الإباضية في التفسير، ص122.

(2) ينظر: مؤسسة الشيخ عمي سعيد: فهرس مخطوطات خزانة الشيخ حمو بابا موسى، رقم13، ص6.

(3) فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (781/2).

(4) ينظر: جمعية أبي إسحاق اطفيش والمكتبة البارونية: فهرس مخطوطات المكتبة البارونية، ص63-64.

الهامش، مع إثبات علامة التصحيح بخط المؤلف، وحواشٍ وزيادات بخط ابن المؤلف محمد بن يوسف، وقد كُتبت بعد وفاة والده أبي يعقوب⁽¹⁾، إضافة إلى زيادات بخط مجهول.

- تاريخ النسخ: آخر رمضان 1181هـ.

- وضعية المخطوط: الحاشية للقرآن كله، عدا وجود مواضع للخرم في أول المخطوط، وفي وسطه في المواضع الآتية: الورقة 1، الورقة 46، الورقة 220.

ويلاحظ على هذه النسخة أن الأوراق مصقولة، غير مهذبة الحواف، بها علامات مائية، وفيها ثقب أيضا، أدت إلى طمس بعض الحواشي، كما نجد في الكراسين الأوليين أثر سائل طمس بعض الكتابة.

ثانياً-النسخة الثانية: رمزت لها بحرف (ب)، وبياناتها كالاتي:

- مكان المخطوط: المكتبة البارونية، بجربة، تونس، تحت رقم: 02.

- عنوان المخطوط: كُتِب في بطن الجلدة الأولى: «حاشية ذي الجلالين للشيخ يوسف».

- بداية المخطوط: «قول المفسر الحمد لله حمدا موافيا لنعمه إلخ؛ جمع بين البسملة والحمدلة، عملا بالحدِيثين المشهورين احتياطا، وإن أمكن...».

- نهاية المخطوط: «...من الضمير المستتر فيما قبلها انتهى. أقول: ما ذكره البيضاوي من أنه لم يعيش مولود لثمانية غيره، لعله غالبا وإلا فقد».

- تاريخ النسخ: بعد 1181هـ، وقبل 1187هـ.

- عدد الأوراق: 364 ورقة.

- عدد الأسطر: 25 سطرا.

- المسطرة: 23.5×16.5سم.

- النسخ: مجهول، وهي بخط مغربي مقروء. وفيها تصحيح بخط المؤلف، وحاشية بخط علي بن سعيد الباروني، وزيادات لمجهول، وتصحيحات للناسخ المشترك في النسخ، ومطالعة لمجهول، ومقابلة للناسخ مع نسخة المؤلف.

- تاريخ النسخ: بعد 1181هـ، وقبل 1187هـ.

- وضعية المخطوط: تشمل النسخة على نصف التفسير، فالمخطوط مخروم الآخر، حيث توقّف

(1) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 2/ظأ، 23/و، 171/و1.

الناسخ بعد صفحتين من تفسير سورة مريم.

ويلاحظ على هذه النسخة أن الأوراق غير مهذبة الحواف، بها علامات مائية، وفيها ثقب أيضا، أدت إلى سقوط بعض الكتابة.

ويمكن في هذا المقام أن أسجل بعض المقارنات بين النسختين، وهي:

- تصحيح بعض الكلمات في (أ) بعد نسخها، مع عدم تصحيحها في (ب)؛ بما يحتل أن النسخة (ب) قد تمّ نسخها من (أ) قبل أن يراجعها المصعبي، ومما يقوّي هذا تصحيح بعض المواضع والفقرات في (أ) بحذفها، إذ كُتِبَتْ خطأ؛ لتقدّمها عن موضعها في "الجلالين"، ثم تبّه المحشي لها بعد ذلك، لِنَجْدِهَا في (ب) بدون تصحيح.
- تميّزت النسخة (أ) بخلوها من تقسيم الكلمة بين آخر السطر وبداية السطر الموالي، بخلاف (ب) التي نلاحظ فيها تشطير الكلمة بين آخر السطر وبداية السطر الموالي.
- سلامة النسخة (أ) من السقط داخل الورقة، فهي نسخة المؤلف، بخلاف النسخة (ب) التي تكرّر السقط في مواضع عدة؛ وأرجع سبب هذا إلى انتقال النظر.

ثالثاً - أسباب اختيار النسخة الأم:

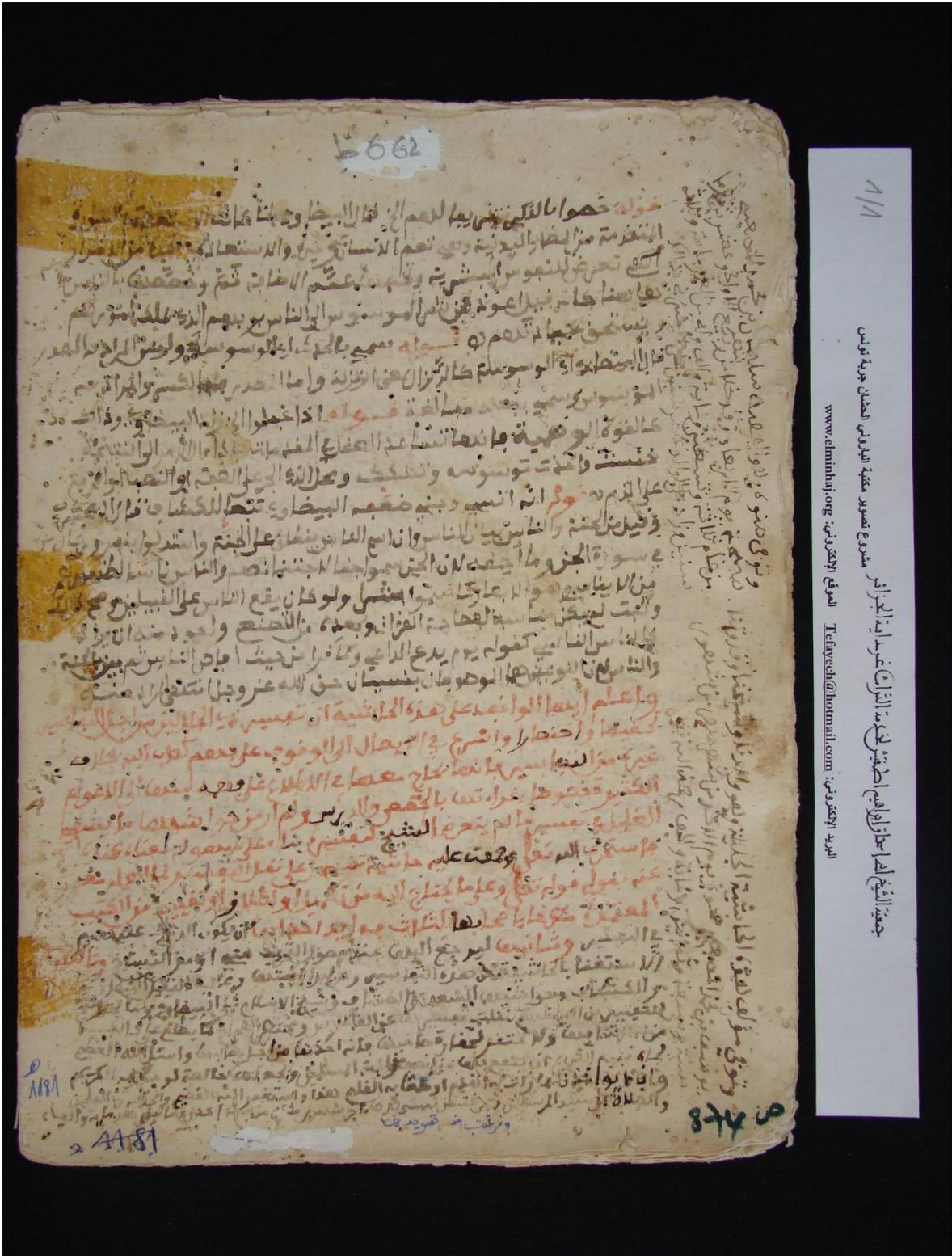
- تبعاً للبيانات التفصيلية السابقة عن النسختين، فقد اعتمدتُ النسخة (أ) نسخة أمّ، وأصلاً للتحقيق؛ للاعتبارات الآتية:
- كونها بخط المؤلف.
- كمال النسخة (أ)، واستيعابها كامل تفسير "الجلالين"، إلا في ما أثبتته سابقاً من مواضع محدّدة، وهذا مقارنة بالنسخة "ب" التي انتهت في بدايات سورة مريم.
- سلامة النسخة (أ) مقارنة بالنسخة (ب) التي تعدّدت مواضع التصحيف والتحريف فيها.

الصفحة الأولى من النسخة (أ)



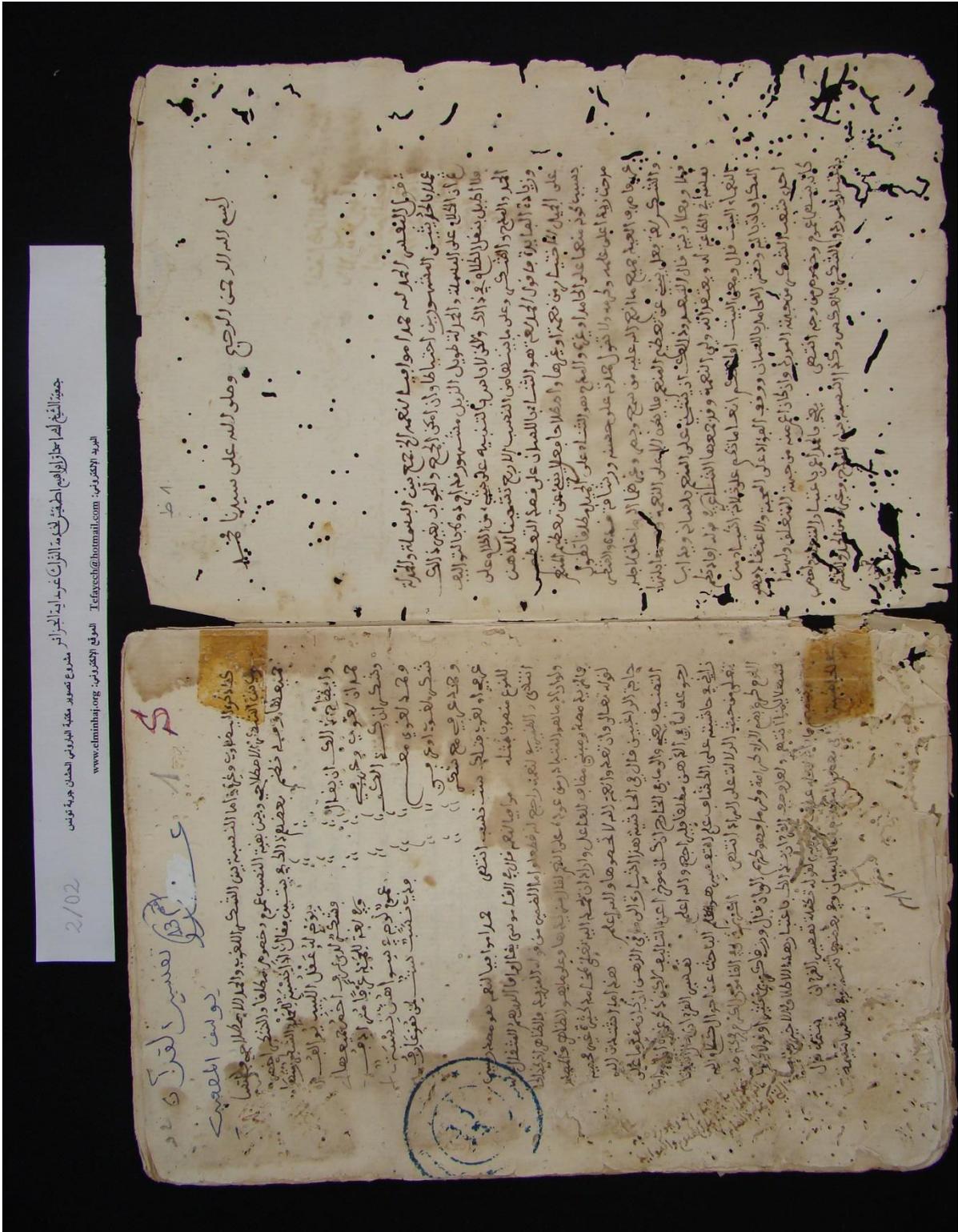
1/1
 مشروع تصوير مكتبة البراري الحضان جربة تونس
 الموقع الإلكتروني: www.elminhaj.org
 البريد الإلكتروني: Telavcedi@hotmail.com

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



1/1
 مشروع تصحيح مخطوطة البورقوية الحضانة جربة تونس
 الموقع الإلكتروني: www.echimhai.org
 البريد الإلكتروني: Telavach@home.com

الصفحتان الأولىان من النسخة (ب)



جمعة الشيخ لؤي المصعب تفسير التذكرة عبد الجبار الترمذ
 البريد الإلكتروني: Tefayeh@bomail.com الموقع الإلكتروني: www.edmnhaj.org
 مشروع تصحيح النسخة العربية الأولى

2/02

الفرع الرابع: القيمة العلمية لحاشية تفسير ذي الجلالين

اجتهد المصعبي في تحبير مؤلفه، وتحرير حاشيته، وتضمين صفحاتها خلاصة ما أوتي من علوم مختلفة، فقد اشتهر بمصنّفاته المتميزة في فنّ الشروح والحواشي، حيث يطلق عليه الإباضية لقب المحشي الثاني⁽¹⁾ بعد أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستّة الجربي؛ لمنزلته، ومتانة أسلوبه في التأليف في هذا الفن.

ولابد أن المصعبي قد أولى حاشيته عناية خاصة، فهي مؤلفه الوحيد في علم التفسير، وتظهر قيمته من خلال ثناء العلماء عليه، فقد أزجت كتب التراجم على حاشيته صفات تدلُّ على قيمتها العلمية، حيث يقول عنها ابن تعاريت: «للشيخ يوسف -رحمه الله- مؤلفات كثيرة... حاشية كبيرة على تفسير "الجلالين" مفيدة»⁽²⁾، ويؤكد هذا الوصف علي يحيى معمر بقوله: «وله تأليف كثيرة، جزيلة النفع، عظيمة الفائدة، منها: حاشية ضخمة في جزأين على تفسير "الجلالين"»⁽³⁾. أما سالم بن يعقوب فوصفها معجبا بأنها «حاشية فخمة في جزأين كبيرين على تفسير "الجلالين" للسيوطي والحلي»⁽⁴⁾.

ويمكن الوقوف على القيمة العلمية لهذا السفر من خلال المداخل الآتية:

أولاً- قيمة فن الحواشي: تبرز قيمة "حاشية تفسير ذي الجلالين" من خلال منزلة فن الحواشي عامة

كمسلك أصيل في التأليف، وتتجلى فائدته من ناحية التدرُّج في التحصيل العلمي؛ «المبتدئ يقنع بدراسة المتن ويتفهّم ما تضمّن من حقائق موجزة، ثم ينتقل إلى الشرح وهو أوسع وأوفى، ثم يرقى إلى الحاشية ليستوفي ما فيها من تمحيص وزيادات ليست في الشرح»⁽⁵⁾.

ولئن كانت سمة ما بعد منتصف القرن السابع التوجه نحو غزارة التأليف في فن الشروح والحواشي، فإن المصعبي قد تجاوز مع نمط التأليف في عصره، والتي لم تكن ظاهرة خاصة بالإباضية⁽⁶⁾.

ففنُّ تأليف الحواشي قد يغط بعض الناس قيمته، ويقلّلون من أهميته، غير أن المتأمل البصير

(1) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105. سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 145. محمد بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، (2/492).

(2) ابن تعاريت: رسالة في تاريخ جربة، ص 105.

(3) علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ص 199.

(4) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، ص 145.

(5) عبد الكريم الأسعد: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص 289.

(6) فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/181).

يجدها لا تقلُّ قيمة عن المؤلفات الأصلية، بما تُيسِّره للقارئ من الفهم، وتمكِّنه من شواهد شتى في الموضوع نفسه⁽¹⁾، أضف إلى ذلك فإنها فضاء لإبداع المؤلف، والتنبيه على ما غفَلَ عنه السابق وتكميله، فكم من مؤلِّفات ما عُرفت، ولا اشتهرت إلا من خلال شروحها وحواشيها.

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى "حاشية تفسير ذي الجلالين" على أنها تتجاوز مفهوم النقل والتكرار، بل هي استيعاب جيد لمتن "الجلالين"، وتوضيحٌ لمقاصده، وتوسيعٌ لمعانيه. ووضع مضامين "الجلالين" ضمن إطار مقارنة مع آراء باقي المفسرين، وهي بهذا تتيح للقارئ فرصة التحليل والاستنتاج والترجيح. يقول فرحات الجعبري: «فالشروح حينئذ توفّر بين يدي الباحث مجموعة من النصوص المتفرقة إلى جانب موقف الشارح، وهذا من شأنه أن ييسّر على القارئ القدرة على الاستيعاب والاستنتاج، وهؤلاء الشراح لا يكتفون بالإحالة على المصادر، بل في أغلب الأحيان ينقلون كامل النص المقصود»⁽²⁾.

ثانياً - قيمة تفسير "الجلالين": تستمدُّ "حاشية تفسير ذي الجلالين" قيمتها من قيمة تفسير "الجلالين"، الذي احتفى به العلماء، وتلقّوه بالإكبار، فهو مع كونه صغير الحجم، قد حوى لبَّ لباب التفاسير⁽³⁾. فخصّه المفسرون بالشروح والحواشي، وكان بميزاته دافعا ليأخذ المصعبي متنا لحاشيته، ومنطلقا لتفسيره.

ثالثاً - خدمة الحاشية لتفسير "الجلالين": المتأمل في تفسير "الجلالين" يجد فيه فوائد ونفائس، ولكن لِسِمَةِ الإيجاز فيه، فإنه يورد الإشارات النحوية والصرفية والبلاغية وغيرها دون أن ينبّه إلى قواعدها، وكذا ما يذكره من مواقف وأحكام في قضايا التفسير وعلوم القرآن والعقيدة والفقّه دون أن يبيّن أصولها، فكانت "حاشية تفسير ذي الجلالين" خير كاشف لهذه الأدوات التي وظّفها "الجلالين"، ودليلاً مرافقاً لقارئه، ومكملاً لإشاراته التي لا يستوعبها إلا أهل الاختصاص.

رابعاً - شخصية المصعبي التفسيرية: تكشف "حاشية تفسير ذي الجلالين" عن سعة علم المصعبي، واستكمالها لشروط المفسر، التي وضعها العلماء؛ فبالإضافة إلى خدمته لمتن "الجلالين" شرحاً وتكميلاً، فإنه لم يكن مجرد ناقل، بل كان لشخصيته العلمية حضور في عديد المسائل نقداً وتعقيماً، أو إثارة لإشكالات تعترى بعض الآراء والأحكام، يعزّز كل ذلك بنصوص يعرضها، مبيناً موقفه منها، مستفيداً كل ذلك من مكتبة ثرية حوت المصادر الإباضية وغير الإباضية.

(1) فرحات الجعبري: دور المدرسة الإباضية في الفقه والحضارة الإسلامية، ص 49.

(2) فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (1/181).

(3) الحاج خليفة: كشف الظنون، (1/445).

خامساً - منزلة الحاشية ضمن مؤلفات التفسير عند الإباضية: تعدُّ "حاشية تفسير ذي الجلالين"

لبنة هامة في مسار التأليف في علم التفسير في المدرسة الإباضية، فهي المؤلف الرابع من مؤلفات التفسير الموجودة عند الإباضية، والمؤلف الثاني الكامل بعد "تفسير كتاب الله العزيز" لهود بن محكم الهواري، إذا استثنينا كتاب أبي الحواري الخاص بآيات الأحكام، وحاشية أبي ستة غير الكاملة على تفسير هود بن محكم، وهي بهذا تمثل صلة بين المؤلفات الأولى والتفاسير المتأخّرة.

هذا من الناحية التاريخية، أما إذا أتينا إلى مضامين الحاشية، فإننا نجد لها قد حوت مادة علمية غزيرة، لم يقتصر فيها المصعبي على مجال التفسير، بل جاوزه إلى علوم أخرى، فكانت موسوعة تفسيرية جليلة القدر، ولعل هذا التوسّع كان سبباً في ضخامة الحاشية، حيث قارب حجم النسخة (أ) سبعمائة ورقة دون احتساب مواضع الحرم.

ثم إن مؤلف الحاشية عالم متمرّس على هذا الفن من التأليف، قد أطلق عليه أصحابنا لقب المحشي الثاني؛ لكثرة حواشيه، وبراعته فيها، وهي بهذا تصنّف ضمن أبرز الجهود التفسيرية في فنّ الحواشي عند الإباضية⁽¹⁾، يقول عبد الله الكندي مبيناً منزلة "حاشية تفسير ذي الجلالين": «ونجد المصعبي عالماً أليماً لا سيما في فنّ الحواشي والشروح ... وأظن كتابه هذا الموسوم بحاشية المصعبي على الجلالين يمثّل نضجاً علمياً في الجوانب التفسيرية، وفي فنّ الحواشي بالذات»⁽²⁾.

ويمكن تصنيف "حاشية تفسير ذي الجلالين" ضمن التفسير بالرأي المحمود، على غرار أغلب تفاسير الإباضية؛ حيث جمع بين المأثور والرأي بشروطه، وتبرز ملامح هذا التوفيق من خلال تفسيره القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة، وكذا اهتمامه بالقراءات وأسباب النزول، والتنبيه على المكي والمدني، والعناية بالناسخ والمنسوخ.

أضف إلى ذلك توظيفه للغة وقوة الفهم في العملية التفسيرية، وذلك من خلال عنايته بالمفردة القرآنية، وتوظيفه للنحو والصرف والأساليب البلاغية، مع الإشارة إلى عديد المسائل العقدية والفقهية. ومن هنا يمكن أن نصنّف "حاشية تفسير ذي الجلالين" ضمن التفاسير الموسّعة في المباحث اللغوية والصرفية والبلاغية، دون إهمال الآثار الصحيحة.

سادساً - كون الحاشية إضافة هامة إلى مؤلفات التفسير، بخاصة التفسير المقارن: تعدُّ الحاشية

إضافة نوعية إلى خدمة كتاب الله العزيز، وإضاءة لجانب من إسهامات علماء مزاب والجزائر في علم

(1) عبد الله الكندي: جهود علماء الإباضية في التفسير، ص 121.

(2) المرجع نفسه، ص 123.

التفسير، ولبنة قيمة تثري رصيد مؤلفات التفسير التي تزخر بها المكتبة الإسلامية، حيث يمكن تصنيفه ضمن منهج التفسير المقارن⁽¹⁾، وفق المقارنة التحليلية، إذ يقابل المصعبي بين آراء المفسرين وأقوالهم في تفسير الألفاظ والجمل، كالجلالين والزمخشري والبيضاوي وغيرهم، ثم يقارن بينها، ويناقشها ضمن منهجية علمية موضوعية، ثم يرجح ما يرجحه بعد ذلك استنادا إلى أدلة معتبرة.

تمكّن "حاشية تفسير ذي الجلالين" القارئ من معرفة قرآنية واسعة، وذلك من خلال الوقوف على إسهامات المفسرين، وتكوّن فيه ملكة الموازنة والمقارنة الموضوعية بين الاتجاهات المختلفة، والمشارب المتعدّدة، وتحديد سبب الخلاف بين المفسرين، كما تنمّي فيه مهارة الحجج وفنون المحاوره⁽²⁾.

لم يقتصر المصعبي حين المقارنة على الآراء التفسيرية عامة، بل اهتم أيضا بالمقارنة بين نصوص الإباضية وغيرهم.

وقد اعتبر فرحات الجعيري أن هذا المنحى عامّ في مؤلفات العلوم الإسلامية في ذلك العصر، وعلّل ذلك بأنّ الإباضية يشكّلون أقلية وسط أغلبية أشعرية، بما يفرض عليهم أن يكونوا على اطلاع بالمسائل الخلافية؛ ليحفظوا أصولهم، وقد أثمر هذا المنهج المقارن تمكين القارئ من الاطلاع الواسع على الآراء العقديّة والفقهية لمختلف المدارس الإسلامية، والوقوف على الكثير من النصوص خارج المدرسة الإباضية⁽³⁾.

ومن هنا يمكن أن نعتبر أن المصعبي من خلال حاشيته قد أسّس لتفسير مقارن بمفهومه الواسع؛ لجمعه بين آراء الإباضية وآراء المذاهب الإسلامية الأخرى، في ظل غياب - على الأقل إلى عصر المصعبي - لتفاسير مقارنة اعتبرت المذهب الإباضي، ووضعته في الحسبان.

سابعاً - دحض شبهة سطحية التفسير عند الإباضية: تكشف الحاشية عن مدى اعتماد الإباضية

على أصول التفسير وقواعده التي وظّفها العلماء للنظر في النص القرآني، وأنهم يوافقون غيرهم من المدارس الإسلامية في التعامل مع القرآن بعلمية، وهي بهذا تدحض دعوى محمد حسين الذهبي وغيره⁽⁴⁾

(1) تعدّدت تعريف التفسير المقارن، حيث عرّف بأنه «الموازنة بين آراء المفسرين في بيان الآيات القرآنية، والمقارنة بين مناهجهم، ومناقشة ذلك وفق منهجية علمية موضوعية». وينقسم التفسير المقارن إلى لونين: المقارنة التحليلية، المقارنة في المناهج والاتجاهات. ينظر: أحمد الكومي ومحمد القاسم: التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص 14. مصطفى المشني: التفسير المقارن دراسة تأصيلية، ص 148. محمد عمر فاروق وسمين أحمد: التفسير المقارن عند المفسرين، (2/262، 264).

(2) تنظر أهمية التفسير المقارن في: مصطفى المشني: التفسير المقارن دراسة تأصيلية، ص 189.

(3) ينظر: فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/182).

(4) إن بعضاً ممن جاؤوا بعد الذهبي لم يتكلّفوا عناء التحقيق في ما قاله عن الخوارج عموماً، فردّدوا ما قاله، فالباحث فهد الرومي مثلاً شدّد النكير عليهم، ووصف تفاسيرهم بالضلالة، منطلقهم في ذلك تبعاً للذهبي اتخاذ أهل السنة والجماعة معلماً فاصلاً للتمييز بين المقبول

حين اعتبر الخوارج - وعدَّ الإباضية منهم - أنهم «لا يتعمقون في التأويل، ولا يغوصون وراء المعاني الدقيقة، ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث عن أهداف القرآن وأسرارها، بل يقفون عند حرفية ألفاظه، وينظرون إلى الآيات نظرة سطحية»⁽¹⁾.

فالمصعبي في حاشيته اعتمد المأثور من تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة، إضافة إلى اهتمامه بأسباب النزول، والتنبيه على المكّي والمدني، والعناية بالناسخ والمنسوخ، مع حسن توظيف اللغة العربية الفصيحة، وقوة الفهم في العملية التفسيرية.

ثامناً - ما تضمّنّه الحاشية من قيم، وأخبار وسير: لم يقتصر المصعبي في حاشيته على الجانب العلمي من شرح متن "الجلالين"، أو تفسير آيات القرآن الكريم مما أغفله "الجلالين"، بل ضمّنّها قيماً خلقية عقب تفسيره لبعض الآيات، فقد كان حريصاً على تحقيق أثر الدرس التفسيري في نفوس طلبته؛ سلوكاً وتربية، وتسابقا للمعالي، وتحصيلاً للخيرات. وهو بهذا ينتقل بالتفسير من الجانب النظري إلى الحضور الميداني، بما يحققه من معاني التوجيه والهداية، ويلفت في وقت مبكر إلى البعد الهادي للدرس التفسيري.

كما كان للجانب الشخصي من حياة المصعبي، وسفره إلى مصر لطلب العلم حضور في الحاشية، حيث ذكر أسماء بعض شيوخه، وحلقات العلم بالمغرب، وبالآزهر، وما يجري فيها من نقاشات علمية. أضف إلى ذلك تفصيله لبعض سير مشايخ الإباضية وأخبارهم⁽²⁾.

تاسعاً - إفادة الأعمال العلمية اللاحقة من الحاشية: برغم من منزلة "حاشية تفسير ذي الجلالين"، فإننا لا نجد لها ذكراً في مؤلفات التفسير التي أتت بعده، وإن كان الأمر يحتاج إلى مزيد استقراء، خاصة بالنسبة لكتب التفسير التي لا تزال مخطوطة، ولكن على الأقل بالنسبة لمؤلفات القطب اطفيش التي اعتمد فيها مختلف مصادر التفسير، فلا نجده يذكر "حاشية تفسير ذي الجلالين"، وهذا يطرح تساؤلاً عن عدم ذكرها، أو الإحالة عليها، ولعل سبب ذلك ضياع نسخ الحاشية، أو عدم انتشارها وقتئذ.

ولئن لم نجد لحاشية تفسير ذي الجلالين ذكراً في المصنّفات التفسيرية، فإنها حظيت بعناية خاصة من

والمردود في التفسير، حيث يقول: «أما مناقشة آرائهم والردّ على ما يخالف عقيدة أهل السنة منها فإني أحيل القارئ إلى قراءة رأي أهل السنة في كل ما يعرض له من تفاسير ضالة سواء كان في المنهج الأباضي أو في غيره إذ جعلت منهج أهل السنة في أول المناهج؛ ليكون ميزاناً حقاً يوزن به ما يرد من أقوال وآراء لمذاهب أخرى تالية». ينظر: فهد الرومي: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، ص 354.

(1) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (2/229).

(2) تنظر نماذج من أخبار المصعبي، وسير مشايخ الإباضية في حاشيته في المواضع الآتية: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 182 و/أ،

560ظ/أ، 623ظ/أ، 653ظ/أ.

الباحثين، فقد كانت عمدة عدد من الدارسين في بحثوهم، ومرجعا هاما لهم.

وفيما يأتي وقوف على بعض الأعمال التي كانت الحاشية مصدرا أساسيا لها، وبيان لجوانب الاستفادة منها:

أ. الدراسة العلمية لفرحات الجعبري، والموسومة بـ: "البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية"، التي كانت حول تحليل ما يتعلّق بأصول الدين من التراث الإباضي بالمغرب في القرون التالية: 10 - 12هـ/ 16 - 18م⁽¹⁾، وقد أفاد الجعبري من الحاشية؛ كون المصعبي أحد أعلام الفترة، واستند إليها في تفسير آيات العقيدة، وإن اعتمد حواشيه الأخرى، حيث أحال عليها في خمس وثلاثين موضعا من كتابه.

ب. البحث العلمي للباحث عبد الله بن سليمان بن ماجد الكندي، وعنوانه: "جهود علماء الإباضية في التفسير من القرن السابع حتى أوائل القرن الخامس عشر هجري"، فحاشية المصعبي تدرج ضمن الإطار الزمني للبحث، وقد خصّها صاحب الدراسة بفصل، درس فيه الحاشية دراسة تحليلية من خلال وصف الكتاب، والسمات الظاهرة فيه، وإبرازه لوجهات نظر الإباضية⁽²⁾.

ج. الدراسة العلمية للباحث عبد الغاني عيساوي، الموسومة بـ: "جهود علماء الجزائر في علم التفسير في العهد العثماني"، فالمصعبي واحد من أعلام التفسير الجزائريين زمن العثمانيين، وقد خصّها لها الباحث مطلبا تناول فيه منهج المصعبي وأسلوبه في الحاشية⁽³⁾.

هذا، إضافة إلى دراسات أشارت إلى الحاشية في معرض ذكرها للإنتاج الإباضي في التفسير، كدراسة الباحث سلطان بن مبارك الشيباني، وعنوانه: "الإنتاج الإباضي في علم التفسير، من القرن السابع الهجري إلى القرن الرابع عشر"⁽⁴⁾، وأيضا دراسة الباحث سعيد الوائلي، وعنوانها: "البعد الحضاري لتفسير القرآن عند الإباضية"⁽⁵⁾.

(1) فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (3/1)

(2) عبد الله الكندي: جهود علماء الإباضية في التفسير، ص 121.

(3) ينظر: عبد الغاني عيساوي: جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص 184.

(4) ينظر: سلطان الشيباني: الإنتاج الإباضي في علم التفسير، ص 24.

(5) ينظر: سعيد الوائلي: البعد الحضاري لتفسير القرآن عند الإباضية، ص 33..



الفصل الثالث:

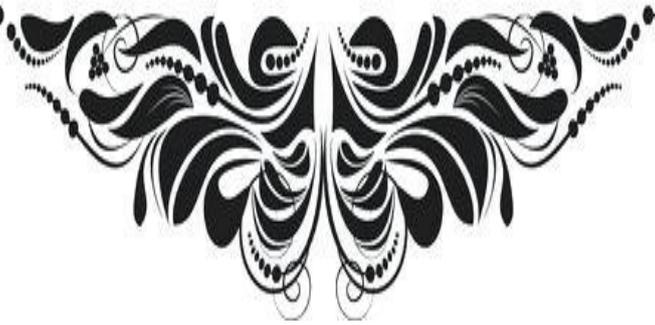
منهج المصعبي في "حاشية تفسير ذي الجلالين"

➤ المبحث الأول: أسلوب المصعبي في الحاشية

ومصطلحاته وصيغته في الترجيح

➤ المبحث الثاني: طريقة المصعبي في تأليف

"حاشية تفسير ذي الجلالين"



المبحث الأول: أسلوب المصعبي في الحاشية ومصطلحاته وصيغته في الترجيح

تنبؤاً لغة المؤلف في كتاباته، وكذا المصطلحات التي يستعملها، والصيغ التي يعتمدها في الترجيح منزلة هامة في تصوّر الملامح العامة عن أسلوبه في التأليف، فكيف كان أسلوب المصعبي في حاشيته؟ وما هي مصطلحاته التي وظّفها في التأليف، والصيغ التي اعتمدها في الترجيح؟

المطلب الأول: أسلوب المصعبي في الحاشية

المتصفح لحاشية تفسير ذي الجلالين يجد أنّ المصعبي قد أفاد من مصادر مختلف المدارس الإسلامية، وهذا ما أتاح له التمكن من ناصية الصناعة التأليفية، القائمة على إتقان اللغة العربية، ومعرفة مفرداتها، وحسن توظيف أساليبها، فقد كانت لغة الحاشية متينة، متسمة بسلامة الأسلوب، ووضوح العبارة، وانسيابية التعبير، رغم كون المصعبي بربري اللسان والمنشأ.

كما أن أسلوب المصعبي الرصين، جعله لا يعتني بتنميق الألفاظ والعبارات، فجاء أسلوبه خبرياً تقريرياً، خالياً من الصور البيانية المغمضة والمحسنات اللفظية المتكلفّة، ولعلّ مردّ هذا إلى اشتغاله بالتدريس ردحا من الزمن، فأثر ذلك على أسلوبه في التأليف، حيث تبدو السّمة التعليمية بارزة فيه.

وقد أسعفه في كل ذلك تفرغه للتحصيل سنين عدداً، وسعة اطلاعه، وقوة حافظته، ما مكّنه من حسن استحضار الشواهد وحفظ المظان⁽¹⁾، ومثاله قوله في موضع من تفسيره: «أقول: بقي من حفطي في تسمية زمزم بذلك؛ أن هاجر تركت ابنها اسماعيل وهو صغير في مكان زمزم ... وهذا بقي من حفطي ولم أراجع، وأظنه مذكوراً في كتاب الحج من الإيضاح، فليراجع»⁽²⁾.

سلك المصعبي في حاشيته منحى التوسّع، مع تمكّن واضح في مسائل العلوم التي تناولها، وكذا حذق ظاهر في ضبط مصطلحاتها، واستيعاب جيد لحدودها، وهذا خدمة لمهمة التدريس، وما تقتضيه من إيجاد مقرّرات تعليمية نافعة لتلاميذه.

وهذه السمات في أسلوب المصعبي من متانة الأسلوب وفصاحة اللغة، لا تقتصر على "حاشية تفسير ذي الجلالين"، بل نجدتها حاضرة في حواشيه الأخرى، بما يدلّ على أنه اتّبع أسلوباً موحدًا في مؤلفاته من غير تفاوت بينها في مستوى اللغة. يقول حمو الشيهاني معلقاً على أسلوب المصعبي في حاشيته على رسالة أصول الدين: «وهكذا امتاز أسلوب المصعبي بالسلاسة والوضوح، وجاء خالياً من الوحشة

(1) بشير الحاج موسى: شرح نظم مسائل الذرائع لأبي يعقوب المصعبي، (قسم الدراسة)، ص 98.

(2) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 291ظ/أ.

والتعقيد، إلا ما اعتراه من مصطلحات الفنون التي تطرَّق إليها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مصطلحات المصعبي في الحاشية

وظَّف المصعبي في حاشيته مصطلحات لها دلالات خاصة، بعضها متعلِّق بمذهبه الإباضي، وأخرى خاصة بالمذاهب الإسلامية الأخرى، ويمكن الوقوف عندها من خلال التصنيف الآتي:

الفرع الأول: مصطلحات إباضية

حرص المصعبي في "حاشية تفسير ذي الجلالين" على إيراد آراء مذهبه الإباضي، مستعملاً في ذلك مصطلحات، هي:

أولاً-مصطلحات دالة على لفظ: "الإباضية": لم يذكر المصعبي في كامل حاشيته مصطلح "الإباضية"، مكتفياً بنسبة القول إليهم بإطلاق مصطلحات دالة عليهم، مع ذكر المذاهب الأخرى، ولم يكن هذا مسلوكه في باقي مؤلفاته، فقد ذكره مثلاً في أكثر من موضع من حاشيته على رسالة أصول الدين⁽²⁾. أما في "حاشية تفسير ذي الجلالين" فيشير إلى المذهب الإباضي مستعملاً المصطلحات الآتية: «أصحابنا»⁽³⁾، «كتب الأصحاب»⁽⁴⁾، «مذهب أصحابنا»⁽⁵⁾، «مذهبنا»⁽⁶⁾، «عندنا»⁽⁷⁾، «المذهب عندنا»⁽⁸⁾، «العزابة»⁽⁹⁾، «أهل المغرب»⁽¹⁰⁾، «أهل الجبل»⁽¹¹⁾.

ثانياً- الذي جرى به العمل: كقوله «أقول: الذي جرى به العمل أن التي لم يفرض لها وطلقها قبل

(1) هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص 53.

(2) هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم التحقيق)، ص 171، 173، 191.

(3) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 17/و.أ.

(4) المصدر نفسه، 04/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 66/و.ب.

(6) المصدر نفسه، 57/و.ب.

(7) المصدر نفسه، 13/ظ.أ.

(8) المصدر نفسه، 66/و.ب.

(9) المصدر نفسه، 560/ظ.أ.

(10) المصدر نفسه، 247/ظ.أ.

(11) المصدر نفسه، 247/ظ.أ، 449/ظ.أ.

المس فالمتعة واجبة وغيرها مستحب، وقدرها ريال واحد أو ملاءة، ومرجعها إلى اجتهاد الحاكم أو جماعة المسلمين، والله تعالى أعلم⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مصطلحات خاصة بغير الإباضية

يقتصر المصعبي في بعض مواضع من حاشيته على عدم التصريح بأصحاب المذاهب غير الإباضية، مكتفياً في نسبة القول إليهم بإطلاق مصطلح: «قومنا»⁽²⁾، «القوم»⁽³⁾، «المخالفين»⁽⁴⁾.

كما نجد المصعبي في مواضع أخرى يخصّ المذاهب بمصطلحات دالة عليها، وهي: «المعتزلة»⁽⁵⁾، «الأشاعرة»⁽⁶⁾، «القدرية»⁽⁷⁾، «أهل السنة»⁽⁸⁾، «المالكية»⁽⁹⁾، «الشافعية»⁽¹⁰⁾، «الحنفية»⁽¹¹⁾، «الشيعة»⁽¹²⁾، «الحشوية»⁽¹³⁾، «الخوارج»⁽¹⁴⁾، «مجرة»⁽¹⁵⁾، «المرجئة»⁽¹⁶⁾، «مشبهة»⁽¹⁷⁾، «الروافض»⁽¹⁸⁾، «أصحاب

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 87 و/ب.

(2) المصدر نفسه، 54 و/ب.

(3) المصدر نفسه، 536 و/أ.

(4) المصدر نفسه، 272 ظ/أ.

(5) المصدر نفسه، 06 و/أ.

(6) المصدر نفسه، 06 و/أ.

(7) المصدر نفسه، 539 ظ/أ.

(8) المصدر نفسه، 128 و/أ.

(9) المصدر نفسه، 63 و/أ.

(10) المصدر نفسه، 67 و/أ.

(11) المصدر نفسه، 80 و/ب.

(12) المصدر نفسه، 163 و/أ.

(13) المصدر نفسه، 92 ظ/أ، 246 ظ/أ.

(14) المصدر نفسه، 92 ظ/أ، 159 و/أ.

(15) المصدر نفسه، 92 ظ/أ، 245 و/أ.

(16) المصدر نفسه، 92 ظ/أ.

(17) المصدر نفسه، 92 ظ/أ، 245 و/أ.

(18) المصدر نفسه، 92 ظ/أ.

الرأي»⁽¹⁾، «أصحاب الحديث»⁽²⁾، «أهل العراق»⁽³⁾، «أهل الحجاز»⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: صيغ المصعبي في الترجيح

المتأمل للحاشية يجد المصعبي بعد النظر في مواضع اختلاف المفسرين ووقوفه على أسبابها، يعتمد إلى الترجيح بينها.

وقد استعمل للدلالة على الأقوال الراجحة في تفسيره، وتمييزها عن الأقوال الضعيفة والمردودة صيغا كثيرة، يمكن تصنيفها باعتبار التصريح وعدمه إلى صنفين:

الفرع الأول: الصيغ الترجيحية الصريحة

أولاً- التنصيص على القول الراجح: حيث اعتمدها المصعبي وفق الصيغ الآتية:

أ. التصريح بتصحيح أحد الأقوال أو ترجيحه: بلفظي: «والصحيح»⁽⁵⁾، «والراجح»⁽⁶⁾.

ب. التنصيص على تحسين القول أو تفضيله على غيره: تعدُّ هذه الصيغة ظاهرة الدلالة على الترجيح، فهي تنصُّ على تقديم القول على سبيل الأولى، ومنها: «الظاهر»⁽⁷⁾، «الأولى»⁽⁸⁾، «أنسب»⁽⁹⁾،

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 570/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 570/و.أ.

(3) المصدر نفسه، 66/و.ب.

(4) المصدر نفسه، 66/و.ب.

(5) المصدر نفسه، 35/ظ.أ، 50/ظ.أ، 99/ظ.أ.

(6) المصدر نفسه، 96/ظ.أ، 308/و.أ.

(7) المصدر نفسه، 62/و.ب، 65/ظ.ب، 77/ظ.أ.

(8) المصدر نفسه، 03/ظ.ب.

(9) المصدر نفسه، 77/و.أ.

«المناسب»⁽¹⁾، «المتبادر»⁽²⁾، «المشهور»⁽³⁾، «المتبادر المشهور»⁽⁴⁾، «والتحقيق»⁽⁵⁾، «الأقرب»⁽⁶⁾، «محمّل»⁽⁷⁾.

ج. ذكر القول الراجع بأنه اختيار المذهب أو جمهور المفسرين: كقوله:

- «ومذهبنا»⁽⁸⁾.

- «لما هو عندنا»⁽⁹⁾، «لما هو المعتقد عندنا»⁽¹⁰⁾، «معلوم عندنا»⁽¹¹⁾، «المشهور عندنا ككل»⁽¹²⁾، «المشهور عندنا وعند القوم»⁽¹³⁾.

- «أصحابنا»⁽¹⁴⁾، «المعتمد عند أصحابنا»⁽¹⁵⁾، «هو الموافق لما فسّره به أصحابنا»⁽¹⁶⁾، «موافق لقول أصحابنا»⁽¹⁷⁾.

- «الجمهور»⁽¹⁸⁾.

د. تلخيص القول الراجع مع الإحالة إلى مصدره: وذلك بأن يورد المصعبي الأقوال التفسيرية

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 110 ظ/أ، 230 و/أ.

(2) المصدر نفسه، 66 و/ب، 110 ظ/أ، 138 و/أ.

(3) المصدر نفسه، 191 ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 77 و/أ.

(5) المصدر نفسه، 190 و/أ، 544 ظ/أ.

(6) المصدر نفسه، 206 ظ/أ.

(7) المصدر نفسه، 100 ظ/أ.

(8) المصدر نفسه، 57 و/ب، 137 ظ/أ، 408 و/أ.

(9) المصدر نفسه، 51 و/أ، 284 و/أ.

(10) المصدر نفسه، 13 ظ/أ، 24 و/أ، 24 ظ/أ.

(11) المصدر نفسه، 24 و/أ، 282 و/أ.

(12) المصدر نفسه، 115 و/أ.

(13) المصدر نفسه، 536 و/أ.

(14) المصدر نفسه، 02 و/أ، 66 و/ب، 123 ظ/أ.

(15) المصدر نفسه، 47 و/ب.

(16) المصدر نفسه، 17 و/أ.

(17) المصدر نفسه، 17 و/أ.

(18) المصدر نفسه، 67 ظ/أ.

المختلفة، ثم يذكر ملخص القول الراجح نقلا عن أحد المفسرين، ومثاله ما حكاه "الجلالين" أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتَلِكُ نَبُؤًا الْحُصَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: 21-22] من رواية افتتان النبي داود عليه السلام بزوجة أحد جنده، فقد رجح المصعبي بطلانها معتمدا على رد البيضاوي حيث يقول: «أقول: ما مشى عليه المفسر في حمل الكلام على ظاهره على ما هو المشهور في القصص، رده البيضاوي وغيره»⁽¹⁾.

ه. ذكر الترجيح ضمن نص مقتبس من غيره: جرت عادة المصعبي في حاشيته أنه يورد آراء مختلف المسائل، ثم يجتهد في بيان موافقتها لآراء مذهبه الإباضي، بخاصة مسائل العقيدة والفقه، ولكن إن تجاوزنا إلى غيرها فإننا نجده يكتفي بما يتضمّنه النص المستشهد به من ترجيح، فينسبه إلى مصدره، دون أن يعقب عليه، بما يدل على موافقته له، وتأييده لما ذهب إليه، ويمكن أن نعتبر هذا المسلك في الترجيح عند المصعبي، وكذا الذي قبله هو الأكثر ورودا في حاشيته، ومثاله ما جاء في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 46] حيث ساق المصعبي عبارة البيضاوي، ثم أرفده بتعليل زكريا الأنصاري لترجيح البيضاوي، فقال: «قال البيضاوي: يريد به تفضيل آبائهم الذين كانوا في عصر موسى وبعده، قبل أن يغيروا بما منحهم الله من العلم وبالإيمان والعمل الصالح، وجعلهم أنبياء وملوكا مقسطين. واستدل به على تفضيل البشر على الملك، وهو ضعيف. انتهى. قال محشيه زكريا في توجيه الضعف: لأن قوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ وإن كان عاما في العالمين لكنه مطلق في التفضيل، والمطلق تكفي في صدقه صورة واحدة. انتهى»⁽²⁾.

ثانياً- ذكر الأقوال، مع تضعيف أحدها أو بعضها: حيث يعرض المصعبي مختلف الأقوال في المسألة،

ثم يضعف بعضها، بما يبقى الصواب محصورا فيما عداها، يقول ابن عبد البر: «ولا خلاف بين أهل العلم والنظر أن المسألة إذا كان فيها وجهان، فقام الدليل على بطلان الوجه الواحد منهما أن الحق في الوجه الآخر، وأنه مستغن عن قيام الدليل على صحته بقيام الدليل على بطلان ضده»⁽³⁾.

ومن نماذج صيغ المصعبي في التضعيف ما يأتي:

أ. ما كان صريحا في الضعف: باستعمال صيغة "الضعيف"، أو ما تضمّن معنى بُعد القول أو إنكاره،

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 514/ظ.أ.

(2) المصدر نفسه، 33 و- 33/ظ.أ.

(3) ابن عبد البر: التمهيد، (200-199/20).

وهي: «وهو بعيد»⁽¹⁾، «هذا هو المنكر عليهم»⁽²⁾، «ولا يخفى ما فيه من التكلف»⁽³⁾، «ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف»⁽⁴⁾، «انظر لهذا التعسف»⁽⁵⁾، «زعم بعضهم»⁽⁶⁾، «وفي هذا الجواب نظر»⁽⁷⁾.

ب. نفي صحة القول: كقوله: «لا يلائم»⁽⁸⁾، «لا يناسب»⁽⁹⁾، «وليس بظاهر»⁽¹⁰⁾، «غير مستقيم»⁽¹¹⁾، «وليس كذلك»⁽¹²⁾.

الفرع الثاني: الصيغ غير الصريحة في الترجيح

اعتمد المصعبي في ترجيحه بين الأقوال التفسيرية صيغا غير صريحة، تفهم بالسياق، منها: الابتداء في سرد الأقوال بالقول الراجح، وتثنيته بلفظة "قيل"، أو "قال بعض"، أو غيرها، يقول القطب اطفيش مبيِّنا هذه الصيغة عند المصنِّفين: «فإنَّ القاعدة أنه إذا قال مصنِّفٌ مثلا: "إن كذا وكذا جائز"، أو قال: "غير جائز"، ولم ينسبه لأحد، ولا حكاه بقليل أو بقال بعض أو نحو ذلك، ثم قال بعد ذلك: "وقال بعض"، أو "قال فلان"، أو "قيل"، أو "ومنهم من قال؛ فإن اختياره هو ما ذكره أولا إذ جعله من نفس كلامه، إلا بدليل، وأما إذا ذكر أقوالا معبراً بنحو قيل أو قال بعض فلا يكون تصديره بواحد دليلا على اختياره، وربما غفل بعض العلماء فأخذ الترجيح من مجرد التصدير، وهو مظنة الترجيح لا جزم، كما يجزم به إذا عبَّر على تلك القاعدة»⁽¹³⁾. ومثال الصيغة غير الصريحة ما جاء في تفسير "الجلالين": «﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ﴾ [البقرة:24]: هَيْئَتُ ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾» حيث يقول المصعبي بعدها: «وأقول: مما

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 62/ظ/ب.

(2) المصدر نفسه، 305/و/أ.

(3) المصدر نفسه، 48/و/ب.

(4) المصدر نفسه، 04/و/أ.

(5) المصدر نفسه، 51/ظ/أ.

(6) المصدر نفسه، 114/و/أ.

(7) المصدر نفسه، 47/و/ب.

(8) المصدر نفسه، 11/و/أ، 24/و/أ، 74/و/ب.

(9) المصدر نفسه، 49/و/ب، 54/ظ/أ.

(10) المصدر نفسه، 291/ظ/أ.

(11) المصدر نفسه، 57/ظ/أ، 226/ظ/أ.

(12) المصدر نفسه، 05/و/أ.

(13) احمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (6/310).

استدلّ به أصحابنا على وجود النار هذه الآية، وقيل: لا، وقيل: بالتوقف كإخلاف في الجنة. والمراد بالتوقف: عدم الجزم بوجودهما الآن، مع اعتقاد أنه لا بد من وجودهما في الآخرة كما هو معلوم، والله أعلم⁽¹⁾.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 21/ظأ.

المبحث الثاني: طريقة المصعبي في تأليف "حاشية تفسير ذي الجلالين"

لم يضع المصعبي مقدّمة خاصة يكشف فيها منهجه العام في التأليف، كما هو في بعض حواشيه الأخرى، واكتفى بإشارات موجزة ذكرها في خاتمة الحاشية، حيث يقول: «وجمعت عليه حاشية تشتمل على نقل التفسير لما أهمله، مقدراً عنه بقوله: قوله تعالى، وعلى ما يحتاج إليه من تكميل أو إطلاق أو تقييد من الكتب المعتمدة، مصرّحاً بأصحابها»⁽¹⁾.

ولا تختلف طريقة تحشية المصعبي لتفسير "الجلالين" عن باقي حواشيه الأخرى، كما أنها لا تختلف عن الطريقة المعروفة لدى أصحاب الشروح والحواشي، والقصد منها؛ من إيضاح بعض عبارات الشروح، أو تكميل ما فيها من نقص.

تتبع المصعبي تفسير "الجلالين" من أوله إلى آخره، حيث يتدبّر بذكر اسم السورة كعنوان، ومكية هي أم مدنية، وعدد آياتها، وقد يشير إلى الاختلاف في ذلك، ثم يختمها بقوله: خاتمة، يورد فيها تفسير آخر آية في تلك السورة، أو سبب نزولها، أو يذكر أحاديث فضل السورة. وقد خصّ مقدّمة "الجلالين" بشرح بعض عباراتها، قبل أن يشرع في سورة البقرة، ودون أن يتعرّض لسورة الفاتحة.

أما إذا أتينا إلى تفصيله داخل السور، فإننا نجد سار على نسق منتظم، حيث يتدبّر الفقرات باختيار لفظ أو جملة من متن "الجلالين" تبدو له جملة المعنى، فيصدّرُها بعبارة «قوله»، ثم يشرع في شرحها، أو التعقيب عليها، مع تجاوزه لما بدا له واضحاً في متن "الجلالين"، وإذا كانت العبارة طويلة، فيقتصر على جزء منها ويكتب بعدها "الخ"، يقول المصعبي: «وجمعت عليه حاشية تشتمل على...، وعلى ما يحتاج إليه من تكميل أو إطلاق أو تقييد من الكتب المعتمدة، مصرّحاً بأصحابها»⁽²⁾.

وقد يعتمد المصعبي إلى لفظ قرآنية أو جزء من آية لم يقف عندها متن "الجلالين"، فيخصّصها بالشرح والبيان، ويصدّرُها بعبارة: «قوله تعالى»، وقد يذكر جزءاً من الآية ويردّها بلفظة: «الآية»، وإلى هذا المنحى يشير المصعبي بقوله: «وجمعت عليه حاشية تشتمل على نقل التفسير لما أهمله، مقدراً عنه بقوله: قوله تعالى»⁽³⁾.

ومن هنا يتّضح لنا أن منهج المصعبي في حاشيته يقوم على أساسين، أحدهما تابع للجلالين، والآخر مستقل، وهما:

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662/ظ.أ.

(2) المصدر نفسه، 662/ظ.أ.

(3) المصدر نفسه، 662/ظ.أ.

الأول: شرح كلام "الجلالين" وتكميله، والتعقيب عليه مستندا في ذلك إلى مصادر، مصرّح بأصحابها.

الثاني: تناول آيات القرآن بالإيضاح، لما أغفله "الجلالين".

إضافة إلى أساليب أخرى في التأليف سار عليها المصعبي، وإن لم يصرّح بها، ولكن يتم الكشف عنها بالملاحظة والاستقراء.

إن ما وظّفه المصعبي من أساليب في "حاشية تفسير ذي الجلالين" لا نجدّه يختلف كثيرا عما سلكه في حواشيه الأخرى، ففي حاشيته على رسالة أصول الدين مثلاً يقف محققها حمو الشيهاني على منهج المصعبي في حاشيته على رسالة أصول الدين، معدداً أساليبها، ومنها: توضيح إشارات المصنّف، تكميل ما أخلّ به المصنّف، إصلاح عبارات المصنّف، التعقيب على أدلة المصنّف، التعليق على منهج المصنّف، إصلاح بعض الآيات الواردة في المتن، وغيرها⁽¹⁾. بما يدلُّ على أن المصعبي سائر في حواشيه وفق منهج متقارب.

المطلب الأول: شرح كلام "الجلالين" وتكميله والتعقيب عليه

لما كان قصد المصعبي من حاشيته شرح متن "الجلالين"، لم يكن يعنى بالوقوف عند كل آية، وبسط معناها، بل كان يتخيّر من عبارة "الجلالين" ما يبدو له بحاجة إلى شرح أو تكميل أو تعقيب، والمتأمل في حاشيته يجده قد وفّى هذا المسلك من خلال المداخل الآتية:

الفرع الأول: تكميل عبارة "الجلالين": وذلك بأن يذكر المصعبي أقوال أخرى، أو أوجه إعرابية غير

ما أورده "الجلالين"، مشعرا بذلك بعبارات، كقوله: «زاد البيضاوي»⁽²⁾، «زاد في الكشاف»⁽³⁾، «زاد البيضاوي كالكشف حديثين آخرين»⁽⁴⁾، «ذكر المفسر للكرسي ثلاث معان، وزاد البيضاوي تبعا للكشاف رابعا»⁽⁵⁾، «اقتصر المفسر على ذلك، وزاد البيضاوي»⁽⁶⁾، «ولم يتعرّض المفسر للرزق»⁽⁷⁾، «لم يتعرض

(1) حمو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص 55-58.

(2) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 25/ظ، أ، 34/ظ، أ، 36/ظ، أ، 64/ظ، ب.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 25/ظ، أ، 34/ظ، أ، 36/ظ، أ، 64/ظ، ب.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 65/ظ، أ.

(5) المصدر نفسه، 52/و، أ.

(6) المصدر نفسه، 56/ظ، ب.

(7) المصدر نفسه، 05/و، ب.

لإعراب "كُفَّارًا"⁽¹⁾. ومثال ذلك كأن يقول:

- «قوله: بنيه؛ لم يتعرَّض لعدد بني إبراهيم ولا لأسمائهم ولا لبني يعقوب كذلك، وقد تعرَّض لذلك البيضاوي حيث قال: وبنوا إبراهيم كانوا أربعة: إسماعيل وإسحاق ومدّين ومدان. وقيل: ثمانية»⁽²⁾.

- «قوله: الشُّرك منهم؛ اقتصر على تفسير الفتنة بالشرك، وذكر البيضاوي في تفسيرها وجهين: أحدهما هذا، والثاني: المحنة التي يفتن بها الإنسان، كالإخراج من الوطن أصعب من القتل؛ لدوام تعبها، وتألُّم النفس بها»⁽³⁾.

وقد يتجاوز المصعبي عبارة "الجلالين" إلى تكميل عبارات تفسير الكشاف والبيضاوي؛ كونهما من المصادر الأساسية في "حاشيته على الجلالين"، ومثاله ما ذكره المصعبي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ [البقرة:154] حيث قال: «وقال البيضاوي كالكشف: والآية نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر. ولم يتعرضوا لأسمائهم، وقد تعرَّض لذلك زكريا، فقال هم: حارثة بن سراقه ... انتهى»⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: شرح عبارة "الجلالين": حيث يوضِّح المصعبي عبارات "الجلالين" من خلال:

أولاً- تفسير الألفاظ المفردة: أوّلَى المصعبي عناية خاصة لمفردات متن "الجلالين"، حيث يورد كلمة ذكرت في متن "الجلالين" ويشرحها، مستعينا في ذلك بكتب التفسير، كأن يقول: «قوله: مُسِنَّة؛ في تفسير ﴿فَارِضٌ﴾. قال البيضاوي: يقال: فَرَضْتُ البقرة فروضاً من الفَرَض وهو القطع، كأنها فرضتُ سنّها»⁽⁶⁾. وكثيرا ما استعان المصعبي بمعاجم اللغة، لبيان معاني المفردات، ومثاله: «قوله: مُوَأَفِيَا لِنِعْمِهِ؛ قال في القاموس: يقال: وَأَفَى الدرهمُ المِثْقَالَ: عدله»⁽⁷⁾. أو قوله أيضا: «قوله: بِالثَّمُويهِ؛ لعله من قولهم: مَوَّة

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 48/ظ.ب.

(2) المصدر نفسه، 53/ظ.ب.

(3) المصدر نفسه، 69/و.ب.

(4) المصدر نفسه، 58/ظ.ب.

(5) تنظر أمثلة أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 14/ظ.أ، 20/و.أ، 28/و.أ، 35/و.أ، 39/و.أ، 52/و.ب، 69/و.ب، 74/و.ب، 76/و.ب، 83/و.ب، 57/و.أ.

(6) المصدر نفسه، 40/و.أ.

(7) المصدر نفسه، 02/و.ب.

الخبر عليه أخبره بخلاف ما سأله عنه، أو الشيء طَلَّاه بفضة أو ذهب، وتحتة نحاس أو حديد، كما في القاموس، والله أعلم⁽¹⁾.

وقد يورد المصعبي كل المعاني المحتملة للفظة المشروحة، ومثاله قوله: «قوله: في سفح الجبل؛ قال في القاموس: السَّفْحُ: موضع وعَرْضُ الجَبَلِ المضطَّح، أو أصله، أو أسفله، أو الحَضِيضُ. انتهى. وكل من المعاني الأخيرة محتمل هنا، والله أعلم⁽²⁾.

حرص المصعبي إضافة إلى الوقوف على معنى الكلمة الاهتمام بضبط شكلها وتصريفها، كأن يقول: «قوله: بَمَلٍّ مَسْكِيها؛ هو بفتح الميم: الجلد، وأما بضم الميم: فهو ما يمسك رَمَقَ الإنسان من طعام أو غيره، كما يؤخذ من شرح النونية، والرَمَقُ بقية الحياة كما في القاموس، والله أعلم⁽³⁾. كما يبرز اهتمام المصعبي بضبط شكل المفردات حين ورودها بتصريفات مختلفة وكذا عنايته بضبط أسماء الأعلام، فمثال الأول قول المصعبي: «قوله: أبدأ؛ بلفظ المضارع المسند إلى ضمير المتكلم، وظني أن الرواية في كتب الأصحاب⁽⁴⁾: «أبدأوا» بصيغة الأمر مسنداً إلى ضمير الجماعة، فليراجع، والله أعلم⁽⁵⁾. وأما مثال الثاني فقوله: «قوله: شَمُوِيل؛ قال محشيه: بفتح الشين المعجمة وكسر الواو⁽⁶⁾. كما اهتم المصعبي أيضاً بمفرد الكلمة وجمعها، ومثاله قوله: «قوله: بالجوائح؛ قال محشيه: جمع جائحة، وهي الآفة التي تصيب الزرع⁽⁷⁾.

لا يقتصر المصعبي على شرح ألفاظ "الجلالين"، بل يتجاوزها إلى مفردات وردت في سياق نصوص استشهد بها، فيفصل في بيانها، ومثاله شرحه للفظة: «تعاذني» في معرض نص للكشاف جاء فيه ذكر قوله التعليق عند موته: «ما زالت أكلة خيبر تعادني، فهذا أوان قَطَعَتْ أَبْهَرِي⁽⁸⁾»، حيث قال: «وقوله: تعادني

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 73/ظ/ب.

(2) المصدر نفسه، 100/ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 41/ظ/أ.

(4) ينظر: ابن بركة: كتاب الجامع، (1/366). محمد الكندي: بيان الشرع، (8/76). أحمد الكندي: المصنّف، (4/43). أبو ستة: حاشية الترتيب، (2/241).

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 59/ظ/ب.

(6) المصدر نفسه، 48/و/أ.

(7) المصدر نفسه، 59/و/ب.

(8) أخرجه البخاري عن عائشة، وأبو داود وابن سعد والبخاري عن أبي هريرة، وغيرهم، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند البزار: قال رسول الله ﷺ: «مَا زَالَتْ أَكْلَةُ خَيْبَرٍ تُعَادِنِي، حَتَّى هَذَا أَوَانٌ قَطَعَتْ أَبْهَرِي». صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم: 4428، (6/9). سنن أبي داود، كتاب الديات، باب في من سقى رجلاً سما أو أطعمه فمات أيقاد منه؟ رقم: 4512، (6/568). ابن سعد: الطبقات الكبرى، (2/203). مسند البزار، رقم: 8007، (14/333).

وجدته في نسخة صحيحة من الكشاف مضبوطاً بالقلم بتشديد الدال ولم يظهر لي وجهه، قال في القاموس: عاده وتعوده وعاوذه مُعاوذةً وِعِوَادًا، واعتاده وأعادَه واستعادَه: جعله من عادته. وِعَوَدَه إِياه: جعله يَعْتَادُه ... إلى آخره، فليتأمل، والله أعلم. ثم ظهر أن الأصل تعادني، فقلبت التاء دالا بعد نقل حركتها لما قبلها، وأدغمت في الدال مع حذف الألف التي فيهما، كما قال في الخلاصة:

..... في ادَانٍ وازدد وادْكِر دالًا بقي»⁽¹⁾.

كما نجد يهتم بالألفاظ التي تحوي أكثر من معنى، محاولا الترجيح بينها، كأن يقول: «أقول: قوله: بشراشره أي: بكليته وجميع جسده، قال في القاموس: والشراشِرُ النَّفسُ والأثقالُ والمحبةُ وجميعُ الجَسَدِ. انتهى. والظاهر أن المناسب هنا هذا المعنى الأخير، والله أعلم»⁽²⁾.

هذا، ونلاحظ أن المصعبي - وإمعانا منه في الشرح والتوضيح - يدرج شروحا موجزة داخل النصوص التي يستشهد بها، والتي ميّزتها في قسم التحقيق كجملة اعتراضية، ونبّهت عليها في الهامش بعبارة: «شرح من المؤلف»، وقد لاحظت أن المصعبي أفاد بعضها من حواشي المصادر التي اعتمدها، دون أن يشير إلى ذلك أحيانا، وحين نتأملها، نجد أن المصعبي أراد منها:

- الإشارة إلى لفظ آية سبق ذكرها: ومثاله قوله: «لما تضمنته الآية الأولى، يعني قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ ... إلى آخره»⁽³⁾. أو ما نقله عن قول الطيبي: «فعلية كان الواجب أن يؤتى بالفاء»، ثم قال بعده: «أي: في "وَتَبَّتْ" و"أَنْصُرْنَا"»⁽⁴⁾.

- تحديد مرجع الضمير واسم الإشارة: كأن يقول: «ولأجلهما -يعني: الحديثين-»⁽⁵⁾. أو قوله: «ومن أنكر ذلك -أي: كونها معيّنة-»⁽⁶⁾.

- تعيين مشتبته: كقوله: «ويعضده ما روي: «أن أصحاب عبد الله -أي: ابن مسعود-»»⁽⁷⁾.

- شرح لفظة في جملة: كقوله بعد عبارة البيضاوي: «وتشقيق المعاش»: «يعني صعوبته. في القاموس:

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 44/ظ.أ.

(2) المصدر نفسه، 01/ظ.أ.

(3) المصدر نفسه، 13/ظ.أ.

(4) المصدر نفسه، 50/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 02/ظ.ب.

(6) المصدر نفسه، 40/و.أ.

(7) المصدر نفسه، 01/ظ.أ.

وشق عليه الأمر شقاً ومشقَّةً: صَعِبَ وعليه أوقَعَه في المشقَّة»⁽¹⁾.

- التنبيه على وزن البيت: كقوله: «أقول: قوله: "قليلٌ إذا عُدُّوا كثيرٌ إذا شدُّوا" هو عجز بيت من بحر الطويل، ووزنه: فعولن مفاعيلن أربع مرات»⁽²⁾، أو يكمل شطر البيت أو أن يذكر بيتا ثانيا من الشعر؛ تميما للذي قبله، فقد أردف المصعبي بعد بيت استشهاد به البيضاوي، وهو قوله:

إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الْأَنْسَابِ الْأَمْنِيْنَا

فقال المصعبي: «أقول وبعده:

فتذرهم شتى وقد كانوا جميعا وافرينا»⁽³⁾

- تحديد شكل الكلمة: كقوله: «وأقمعُ للخصم الألد، -يعني: بالدال المهملة أي: شديد الخصومة»⁽⁴⁾.

- إضافة معنى غير مذكور في العبارة: كقول البيضاوي: «روي أن عبد الله بن سوريا من أحبار فدك»، ثم أضاف المصعبي بعده: «وفي القاموس: أنه أسلم ثم كفر»⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

اهتمَّ المصعبي بشرح المصطلحات وإيراد التعاريف المتعلقة بالفاظ متن "الجلالين"، أو بما ورد من مصطلحات متضمنة في النصوص التي استشهاد بها، حيث لم يقتصر على حدود علم معين، فأورد بذلك تعاريف لمختلف العلوم، كالتفسير والقراءات وعلوم القرآن والأصول والفقه والبلاغة والأدب، وغيرها. ومن نماذج ذلك:

- تعريفه للتفسير بقوله: «قال التفتازاني في حاشيته على الكشاف: علم التفسير: هو العلم الباحث عن أحوال كلام الله تعالى من حيث الدلالة على المراد»⁽⁷⁾.

- قوله في تعريف التسهيل: «ومعنى التسهيل: جعل الهمزة بينها وبين حرف حركتها، فإن كانت مفتوحة فبين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فبين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فبين الهمزة

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 02/ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 24/ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 06/و/أ. ينظر أيضا: 28/و/أ.

(4) المصدر نفسه، 12/ظ/أ.

(5) المصدر نفسه، 46/و/أ.

(6) تنظر أمثلة أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 06/و/أ، 14/و/أ، 23/ظ/أ، 25/ظ/أ، 34/ظ/أ، 36/ظ/أ، 54/ظ/ب، 60/ظ/ب، 64/ظ/ب، 83/و/ب.

(7) المصدر نفسه، 02/و/ب.

والواو»⁽¹⁾.

- وقوله في تعريف السورة: «والسورة: الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات، وهي إن جُعِلت واوها أصلية منقولة من سُورِ المدينة؛ لأنها محيطة بطائفة من القرآن ...، أو من السورة التي هي الرتبة، ... لأن السُورَ كالمنازل والمراتب، يترقى فيها القارئ...»⁽²⁾.

- وعرفَّ النسخ بقوله: «قال الشيخ أحمد في مختصره الأصلي: قال المصنّف: النسخ على ثلاثة معان: الإزالة والإبطال والنقل ... وفي الاصطلاح: إزالة حكم شرعي بشرع متأخر، وخرج بالقيّد الأول المباح في الأصل ثم طرأ عليه حكم شرعي؛ لأنه ليس بنسخ، وبالقيّد الآخر الموت والجنون والنوم ونحوها؛ لأنها إزالة حكم شرعي لا بشرع»⁽³⁾.

- وثبّه إلى معنى مصطلح رواه الشيخان عند المحدثين، حيث قال: «يعني: مسلماً والبخاري».

- وشرح معنى الاعتكاف بقوله: «عرّفه صاحب القواعد -رحمه الله- بأنه: ملازمة المسجد على فعل العبادة. وعبارة البيضاوي: اللبث في المسجد بقصد القربة»⁽⁴⁾.

- ووقف على دلالة مصطلح السحر فقال: «قال زكريا: حقيقة السُّحر: علمٌ بكيفية استعداد تَقْتَدِر بها النفوس البشرية على ظهور التأثير في عالم العناصر»⁽⁵⁾.

- وضبط مصطلح المشاكلة في البلاغة بقوله: «قال زكريا: المشاكلة هي التعبير عن الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته، إما بطريق المقال: نحو ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: 116]، أو بطريق الحال كما هنا، أو بهما نحو: اغرس كما يغرس فلان؛ مشيراً إلى رجل يصطنع الكرام لنفسه»⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

ثانياً- إيراد أسباب النزول: حيث يُفصّل المصعبي ما أوجزه "الجلالين" من أسباب النزول، كقول

"الجلالين": «ونزل لما سأله أهل مكة أن يوسّعها، ويجعل الصفا ذهباً: ﴿أَمْ﴾: بل أُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 04/ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 04/ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 48/و/ب.

(4) المصدر نفسه، 68/و/ب.

(5) المصدر نفسه، 46/ظ/ب.

(6) المصدر نفسه، 55/و/ب.

(7) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 47/ظ/ب، 61/ظ/ب، 65/ظ/ب، 67/ظ/ب، 74/ظ/ب.

رَسُولَكُمْ كَمَا سِيلَ مُوسَى)» فقال المصعبي عقبه: «وقال البيضاوي: قيل: نزلت في أهل الكتاب حين سألو أن ينزل عليهم كتاباً من السماء⁽¹⁾. وقيل: في المشركين لما قالوا: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقَيْكَ حَتَّىٰ تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: 93]⁽²⁾. انتهى. فتحصل من كلامهما أن السبب في نزول الآية على القول بأنها في المشركين، قيل ما ذكره المفسر، وقيل: ما ذكره البيضاوي، والله أعلم⁽³⁾.

كما يورد المصعبي رواية سبب النزول ليؤيد بها المعنى الذي فسّر به "الجلالين" ألفاظ الآية، ومثاله تفسير "الجلالين" لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ بأن الهلاك الإمساك عن النفقة في الجهاد أو تركه، فساق له المصعبي رواية سبب النزول التي ذكرها البيضاوي، حيث يقول «ثم استدلل على ما اقتصر عليه المفسر بقوله: ويؤيده ما روي عن أبي أيوب الأنصاري أنه قال: لما أعز الله الإسلام وكثر أهله، رجعنا إلى أهلينا وأموالنا، نقيم فيها ونصلحها، فنزلت⁽⁴⁾»⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

ثالثاً - توظيف الإعراب والصرف والأساليب البلاغية: توسع المصعبي في توظيف الإعراب

والصرف ووجوه البلاغة؛ قصد توضيح المعنى، وبيان إشارات "الجلالين"، ومثاله عبارة "الجلالين": ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ﴿ذَلِكَ﴾ تفسيرا لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 259]، قال المصعبي: «قوله: ذلك؛ أشار إلى أن فاعل "تَبَيَّنَ" راجع إلى ما تقدم، وذكر فيه البيضاوي احتمالين، حيث قال: فاعل "تَبَيَّنَ" مضمَر، يفسره ما بعده، تقديره: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير". فحذف

(1) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن عبد الله بن عباس: «قال رافع بن حرملة ووهب بن زيد لرسول الله ﷺ: اثنتا بكتاب تنزله علينا من السماء نقرؤه، وفجر لنا أنهارا نتبعك ونصدقك! فأنزل الله في ذلك من قولهما: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سِيلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلِ﴾ الآية». الطبري: جامع البيان، رقم: 1777، (2/489). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1074، (1/202).

(2) لم أعثر على تخرجه.

(3) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 48/ب.

(4) أخرجه أبو داود والترمذي والطبري وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أبي أيوب الأنصاري، ولفظه عند أبي داود: «إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما نصر الله نبيه ﷺ، وأظهر الإسلام، قلنا: هلّم نقيم في أموالنا ونصلحها، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195] فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة: أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد». سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195]، رقم: 2512، (4/166). سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم: 2972، (5/212). مسند الطيالسي، رقم: 600، (1/491).

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 69/ب.

(6) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 50/ب، 56/ب، 68/ب، 52/ب، 58/ب، 59/ب.

الأول لدلالة الثاني عليه، أو يفسره ما قبله؛ أي: فلما تبين له ما أشكل عليه»⁽¹⁾.

ومثال اهتمامه بالصرف قول "الجلالين": «وَأَسْتَشْهِدُوا»: «أشهدوا على الدين»، قال المصعبي: «قوله: أشهدوا على الدين؛ أقول: أشار بذلك إلى أن استفعل بمعنى: أفعّل، وليست السين فيه للطلب. قال زكريا: في قول البيضاوي: "واطلبوا" ما نصّه: أشار به إلى أن السين للطلب، ويحتمل كما قال أبو حيان: أن يكون الفعل بمعنى: أفعّل، أي: واشهدوا كـ "استيقن"، بمعنى: أيقن، واستعجل بمعنى أعجل. انتهى»⁽²⁾.

وأما مثال توضيح إشارات "الجلالين" البلاغية فكأن يقول: «قوله: أي: أناملها؛ أي: فيكون مجازاً مرسلاً من إطلاق الكل وإرادة البعض؛ لعلاقة الكلية والبعضية للمبالغة. قال زكريا: أي: لما في ذلك من الإشعار بدخول أصابعهم فوق المعتاد فراراً من شدة الصوت»⁽³⁾ (4).

وأما مثال استخراج الأساليب البلاغية المتضمنة في الآية؛ فكقوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ حيث قال: «قوله: جُعِلَتْ في تفسير ﴿ضُرِبَتْ﴾؛ عبارة البيضاوي: أحيطت بهم إحاطة القبة بمن ضُربت عليه، أو ألصقت بهم، من ضَرَبَ الطين على الحائط مُجازاةً لهم على كُفران النعمة. قال زكريا: يعني: أن في الذلة استعارة بالكناية؛ حيث شُبّهت بالقبة أو بالطين، ﴿وَضُرِبَتْ﴾ استعارة تبعية تحقيقية بمعنى الإحاطة والشمول بهم، أو اللزوم واللصوق بهم، لا تخيلية. وعلى الوجهين فالكلام كناية عن كونهم أذلاء متصاغرين. ووجه الشبه في الأول الإحاطة، وفي الثاني الالتصاق. انتهى»⁽⁵⁾ (6).

رابعاً. إيضاح بعض مبهمات المتن: اعتنى المصعبي ببيان ما كان مُبهماً في عبارة متن "الجلالين"، وقد يتوسّع في ذلك حتى إلى العبارات التي يستشهد بها من تفسير الكشاف أو أنوار التنزيل، وذلك من خلال: أن نسبة الأقوال إلى أصحابها خاصة ما تعلّق بأوجه القراءات وإثباتها إلى القراء، كأن يقول: «قوله: وفي قراءة بالياء والتاء مبني للمجهول؛ يعني: قرأ نافع بالياء، وابن عامر بالتاء، كما نبّه على ذلك زكريا»⁽⁷⁾. أو كقوله: «قوله: وفي قراءة بفتح الحاء؛ قال البيضاوي: هي قراءة نافع وابن عامر بلفظ الماضي عطفاً على

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 55/أ.

(2) المصدر نفسه، 61/أ.

(3) المصدر نفسه، 15/أ.

(4) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 45/أ، 53/ب، 57/ب، 58/ب، 72/ب، 79/ب.

(5) المصدر نفسه، 37/ظ/أ.

(6) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 16/أ، 37/ظ/أ، 40/أ، 67/ظ/ب، 53/أ، 57/أ، 59/أ، 93/أ.

(7) المصدر نفسه، 36/ظ/أ.

جعلنا، وأي: واتخذ الناسُ مقامه الموسوم به، يعني الكعبة قبله»⁽¹⁾ (2).

ب. ردّ الروايات الحديثية إلى مصادرها، ومثاله قوله: «قوله: ما أيّين من حيّ؛ قال زكريا: رواه أبو داود والترمذي، وحسنه بلفظ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ»⁽³⁾ (4). أو كقوله: «قوله: وخصّ منها السمك والجراد؛ قال زكريا: عند قول البيضاوي: "واستثنى الشرع": أي: في خبر: «أحلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد، والكبد والطحال»⁽⁵⁾ رواه ابن ماجه والحاكم»⁽⁶⁾.

ج. التعريف بالأماكن والأعلام والفرق: حرص المصعبي على تعريف ما غمض من أسماء الأماكن والأعلام، مع عنايته بضبط هذه الأسماء، ومثال الأول قوله: «قوله: أو أريحا؛ قال زكريا: بفتح الهمزة وكسر الراء وبالحاء المهملة، قرية بالغور قريبة من بيت المقدس؛ قاله ابن الأثير. انتهى»⁽⁷⁾. وقد يتوسّع المصعبي فيحدد سبب التسمية أو النسبة، مستفيدا ذلك من مصادر مختلفة، كقوله: «قوله: نجران؛ قال في القاموس: هو موضع باليمن، فتح سنة عشر، سمي بنجران بن زيدان بن سبأ. وقال محشيه: موضع بين الحجاز والشام واليمن»⁽⁸⁾.

وأما مثال تعريفه بالأعلام فكأن يقول: «قوله: الأخنس بن شريق؛ قال محشيه: سمي به؛ لأنه خنس،

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 52/و/ب.

(2) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 51/ظ/ب، 57/ظ/ب، 72/ظ/ب، 73/و/ب، 47/و/أ.

(3) أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وغيره عن أبي واقد الليثي، وابن ماجه عن عبد الله بن عمر، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند أبي داود: قال النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهِيَ مَيْتَةٌ». سنن أبي داود، كتاب الصيد، أبواب الإجارة، باب في صيد قطع منه قطعة، رقم: 2858، (4/479). سنن الترمذي، أبواب الأطعمة، باب ما قطع من الحي فهو ميت، رقم: 1480، (4/74). سنن ابن ماجه، كتاب الصيد، باب ما قطع من البهيمه وهي حية، رقم: 3216، (2/1072). مسند أحمد، رقم: 21904، (36/235).

(4) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 62/و/ب.

(5) أخرجه الربيع عن عبد الله بن عباس، وابن ماجه وأحمد وغيرهما عن عبد الله بن عمر، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند ابن ماجه: أن رسول الله ﷺ قال: «أحلت لكم مَيْتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب الذبائح، رقم: 618، (1/164). سنن ابن ماجه، أبواب الأطعمة، باب الكبد والطحال، رقم: 3314، (2/1102). مسند أحمد، رقم: 5723، (10/15).

وأخرجه ابن حجر، وقال: «ابن ماجه وأحمد والشافعي وعبد بن حميد والدارقطني وابن عدي وابن مردويه من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر وإسناده ضعيف». ابن حجر: الدراية، رقم: 917، (2/212).

(6) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 62/و/ب.

(7) المصدر نفسه، 36/ظ/أ.

(8) المصدر نفسه، 49/و/ب.

أي: تأخر يوم بدر بثلاثمائة رجل من بني زُهرة عن قتال النبي ﷺ، وهو حليف بني زُهرة⁽¹⁾.

وحرصا من المصعبي على بيان ما أبهم من الأسماء، حتى وإن وردت في سياق ما يستشهد به من نصوص من تفاسير أخرى، فإنه يشير إليها، وينبئ عليها، ومثاله قوله: «قوله: فقاتلوا المشركين وقتلوا ابنَ الحضرمي»؛ قال البيضاوي: «روي أنه عليه الصلاة والسلام بعث عبد الله ابن جحش بن عمته على سرية في جمادى الأخيرة - قبل بدر بشهرين -؛ ليرصد عيرا لقريش فيهم عمرو بن عبد الله الحضرمي وثلاثة معه. قال التفتازاني: وهم: الحكم بن كيسان، وعثمان بن عبد الله المغيرة، ونوفل بن عبد الله⁽²⁾».

ومما اهتم به المصعبي أيضا تعريفه للفرق والأديان، حيث عرف أصل تسمية اليهود، والنصارى، والصابئين، وقد يستقصي في ذلك الأقوال، ومثاله: «قوله: هم اليهود؛ قال البيضاوي: يقال: هادَ وتهودَ إذا دخل في اليهودية، ويهود: إما عربي من هاد إذا تاب، سموا بذلك لَمَّا تابوا من عبادة العجل، وإما مُعَرَّبٌ يهوذا وكانهم سموا بذلك باسم أكبر أولاد يعقوب عليه الصلاة والسلام⁽³⁾». ثم قوله: «قوله تعالى: ﴿وَالنَّصْرَى﴾؛ قال البيضاوي: جمع نصراني كندامى، والياء في نصراني للمبالغة كما في أحمرى، سموا بذلك؛ لأنهم نصرروا المسيح ﷺ، أو لأنهم كانوا معه في قرية يقال لها نصران أو ناصرة فسموا باسمها، أو من اسمها. قال زكريا: "باسمها" على الأول، "أو من اسمها" على الثاني، وأراد بالأول نصران، وبالثاني ناصرة، والله أعلم⁽⁴⁾⁽⁵⁾».

د. إيراد الدليل والشاهد لكلام "الجلالين" والتعليل له: ومثاله قول المصعبي: «قوله: والجمل الثلاث

أحوال؛ أي: من قوله ﴿وَهُوَ رَبُّنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾⁽⁶⁾. وقد يذكر "الجلالين" إشارة إلى معنى، فيورد المصعبي الشاهد المقصود، ومثاله قوله: «قوله: كالعصا واليد... إلى آخره؛ قال البيضاوي: يعني الآيات التسع المذكورة في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: 101]»⁽⁷⁾.

وقد يُعَلَّل المصعبي عبارة "الجلالين"، ومثاله قول "الجلالين": ﴿كُلُّ لَهُ قَنِينُونَ﴾: مطيعون، كلُّ بما يراد منه، قال المصعبي: «قوله: كلُّ بما يراد منه؛ إنما احتاج لهذه الزيادة؛ لأن ما في السموات وما في

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 72/ب.

(2) المصدر نفسه، 75/ظ/ب.

(3) المصدر نفسه، 38/و/أ.

(4) المصدر نفسه، 38/و/أ.

(5) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 37/ظ/أ، 38/ظ/أ، 39/ظ/أ، 49/ظ/ب، 68/ظ/ب، 49/ظ/أ.

(6) المصدر نفسه، 55/ب.

(7) المصدر نفسه، 45/و/أ.

الأرض شامل لغير العاقل كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44] كما سيأتي، والله أعلم⁽¹⁾.

كما قد يبرر المصعبي اختياراً نحوياً للمصنّف مع الإشارة إلى مصدر داعم، كأن يقول في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾ [البقرة: 180]: «قوله: ومتعلق "إذا" إن كانت ظرفية؛ لعله إنما أجاز ذلك مع لزوم عمل المصدر مؤخراً إما لتقدمه رتبة، فإنه معمول لـ "كُتِبَ" المتقدم، وإما لأن الظرف يتوسّع فيه؛ لأنه إما زمان أو مكان، وكل حدث لا يخلو من ذلك كما نصّ على ذلك السعد في ترجمة المختصر⁽²⁾.

وقد يُنبّه المصعبي على الدليل الذي قصده البيضاوي في معرض استشهاد بنص من أنوار التنزيل، كقوله: «قوله: يطهركم من الشرك؛ قال البيضاوي: يحملكم على ما تصيرون به أذكياً، قدّمه باعتبار القصد وأخره في دعوة إبراهيم باعتبار الفعل. انتهى. وأراد بدعوة إبراهيم قوله تعالى: ﴿وَأَبَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: 129]»⁽³⁾.

الفرع الثالث: توضيح إشارات "الجلالين" وبيان مؤدّاها

اهتمّ المصعبي ببيان إشارات "الجلالين" وتوضيحها، مستعملاً في ذلك عبارة متكررة هي: «أشار إلى أن...»⁽⁴⁾، «أراد أن...»⁽⁵⁾، وقد يعبر بعبارات أخرى كقوله: «إيضاح ذلك وبيانه»⁽⁶⁾؛ «فالمناسب التعرض لذلك»⁽⁷⁾؛ «بيانه قول البيضاوي»⁽⁸⁾؛ «قال البيضاوي عقب ما ذكره المفسر»⁽⁹⁾.

والتأمل لتوضيحات المصعبي لإشارات "الجلالين" الموجزة، يلمس جانب تمكّنه اللغوي خاصة؛ إذ إنّ أغلبها إشارات إعرابية أو صرفية أو بلاغية، أو بيان لمعاني المفردات. فهو بهذا يفصل ما أجمله "الجلالين"، ويكشف عن القواعد التي تمّ اعتمادها في أمثلتهما وتطبيقاتهما. ومثال الإشارة الإعرابية قول

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 50/ب.

(2) المصدر نفسه، 65/ب.

(3) المصدر نفسه، 58/ب. ينظر أيضاً: 18/ظ.أ.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 15/و، 29/ظ.أ، 30/ظ.أ.

(5) المصدر نفسه، 74/ب، 70/ظ.أ.

(6) المصدر نفسه، 01/و.أ.

(7) المصدر نفسه، 25/و.أ.

(8) المصدر نفسه، 42/ظ.أ، 47/ظ.ب، 50/و.ب.

(9) المصدر نفسه، 55/و.ب.

المصعبي: «قوله: أَكَلَا رَغَدًا»؛ أشار إلى أن رغداً صفة مصدر محذوف»⁽¹⁾، أو كقوله في موضع آخر توضيحاً لعبارة "الجلالين": «﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ أي: بخير»: «أشار إلى أنه منصوب بنزع الخافض، ويجوز كونه صفة مصدر، أي: تطوعاً خيراً، أو مفعولاً بفعل محذوف، أي: أتى»⁽²⁾. أما الإشارة البلاغية فمثالها قوله: «قوله: وإسناد الجري إليه مجاز: أي عقلي، من إسناد ما للحال إلى المحل»⁽³⁾. ومثال بيان معاني المفردات كأن يقول عقب عبارة "الجلالين": «﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ باتّخاذه، لوضعكم العبادة في غير محلّها»: «قوله: لوضعكم العبادة في غير محلّها؛ أشار بذلك إلى أن الظلم لغة وضع الشيء في غير موضعه، كما في القاموس»⁽⁴⁾.

لم يقتصر المصعبي على توضيح إشارات "الجلالين" في مجال اللغة فقط، بل تعدّاها إلى غيرها من العلوم، مبيناً الأصول التي اعتمدها "الجلالين" في مختلف قضايا التفسير وعلوم القرآن والعقيدة والفقه، ومثاله قول المصعبي توضيحاً لإشارة "الجلالين": «﴿الْم﴾ الله أعلم بمُراده بذلك»: حيث يقول: «قوله: الله أعلم بمُراده به؛ المفسّر ماش على أن أوائل السور من المتشابه الذي استأثر الله به»⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾.

الفرع الرابع: المقارنة بين الرأي التفسيري للجلالين وغيره من التفسير

ركّز المصعبي في حاشيته على المقارنة بين رأي "الجلالين" وتفسير أخرى، على تفاوت بينها في الاعتماد، وقد شغل هذا حيزاً هاماً من حاشيته، حيث يُورد أولاً رأي "الجلالين"، ثم يقارنه بأقوال المفسرين، مكتفياً في أغلب المواضع بتفسير البيضاوي وتفسير الزمخشري، وقد يتوسّع إلى غيرهما، كحاشية زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي وحاشية التفتازاني على الكشاف.

ومثاله قول المصعبي إثر عبارة "الجلالين": «﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾: ألهتكم التي تعبدونها»: «قوله: أي ألهتكم التي تعبدونها؛ خصّ الشهداء بالآلهة وفسّره البيضاوي: بما هو أعم، حيث قال: والشهداء جمع شهيد، بمعنى الحاضر، أو القائم بالشهادة، أو الناصر، أو الإمام»⁽⁷⁾. أو كقول المصعبي بعد نص "الجلالين":

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 29/ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 59/ظ/ب.

(3) المصدر نفسه، 22/و/أ.

(4) المصدر نفسه، 35/و/أ.

(5) المصدر نفسه، 03/و/ب.

(6) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 15/و/أ، 39/و/أ، 40/و/أ، 50/و/ب، 66/و/ب، 67/ظ/ب، 68/و/ب، 72/و/ب،

74/و/ب، 47/ظ/أ.

(7) المصدر نفسه، 20/و/أ.

«وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ» أي: أصحابُ النبي: «قوله: أصحابُ النبي ﷺ؛ أشار بذلك إلى أن "ال" للعهد الذهني، وكأنه المختار عنده، وذكر البيضاوي فيها قولين، وقدم القول بالجنسية، ... وهو في ذلك مخالفٌ للكشاف، وما اعتمده المفسر موافق له»⁽¹⁾.

ومن جملة المسائل التي يعتمد فيها المصعبي المقارنة، ويتوسّع فيها، مسائل العقيدة والفقه واللغة والقراءات، حيث ينطلق من لفظة "الجلالين"، ليبسط مختلف الأقوال في المسألة، مستعينا بنصوص من كتب التفسير، وقد يزيكها تارة، وينقدها تارة أخرى، ومثال ذلك بسطه الآراء حول كون البسملة آية من كل سورة، ثم وقوفه على أدلة كل رأي، وكذا الاعتراضات الموجهة إليه، يقول المصعبي: «قوله: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ هي آية من أول كل سورة، كما أنها آية من الفاتحة. قال البيضاوي: وعليه قرأء مكة، والكوفة، وفقهاؤهما، وابن المبارك، والشافعي. وخالفهم قرأء المدينة، والبصرة، والشام، وفقهاؤهما، ومالك، والأوزاعي، ولم ينص أبو حنيفة فيه بشيء، فظن أنها ليست من السورة عنده. وسئل محمد بن الحسن عنها فقال: ما بين الدفتين كلام الله. قال: لنا أحاديث كثيرة: منها ما روى أبو هريرة أنه ﷺ قال: «فاتحة الكتاب سبع آيات، أو لاهن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»⁽²⁾، وقول أم سلمة: «قرأ رسول الله ﷺ الفاتحة وعدَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آية»⁽³⁾. ولأجلهما - يعني: الحديثين - اختلف في أنها آية برأسها أو بما بعدها، والإجماع على ما بين الدفتين كلام الله، والوفاق على إثباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريد القرآن حتى لم تكتب أمين. انتهى. زاد في الكشاف: وعن ابن عباس: «من تركها فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله»⁽⁴⁾. انتهى. ووجه ذلك ظاهر؛ لأنها من أول كل سورة. قال زكريا في

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 9/ظ09.

(2) أخرجه الطبراني والدارقطني والبيهقي بالفاظ متقاربة عن أبي هريرة، ولفظه عند البيهقي: قال رسول الله ﷺ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الفاتحة: 2] سَبْعَ آيَاتٍ أَوْلَهُنَّ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» [الفاتحة: 1] وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَهِيَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَهِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ. الطبراني: المعجم الأوسط، رقم: 5102، (208/5). سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، رقم: 1190، (86/2). البيهقي: شعب الإيمان، فصل في ابتداء السورة بالتسمية سوى سورة براءة، رقم: 2120، (16/4).

(3) أخرجه ابن خزيمة والدارقطني والحاكم وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أم سلمة، ولفظه عند الدارقطني: «أن النبي ﷺ قرأ في الصلاة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَعَدَّهَا آيَةً، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آيَتَيْنِ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» وجمع خمس أصابعه. صحيح ابن خزيمة، رقم: 493، (277/1). سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجمهور بها واختلاف الروايات في ذلك، رقم: 1191، (86/2). الحاكم: المستدرک، كتاب الطهارة، وأما حديث أنس، رقم: 848، (365/1). وأخرجه ابن حجر، وقال: «وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْدارقُطْنِي وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ هَارُونَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ نَحْوَهُ، وَعُمَرُ ضَعِيفٌ». ابن حجر: التلخيص الحبير، (421/1).

(4) أخرجه ابن الأعرابي والثعلبي وابن بشران وغيرهم عن طلحة بن عبيد الله مرفوعا، والبيهقي عن عبد الله بن عباس موقوفا، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند البيهقي: «مَنْ تَرَكَ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» [الفاتحة: 1] فَقَدْ تَرَكَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ». معجم ابن الأعرابي،

حاشية البيضاوي بعد الاستدلال المتقدم: فإن قلت لعلها تثبت للفصل، قلنا يلزم عليه اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا. فإن قلت القرآن إنما يثبت بالتواتر، قلنا هذا فيما يثبت قرآنا قطعا، أما ما يثبت قرآنا حكما فيكفي فيه الظن، كما يكفي في كل ظني، خلافا للقاضي أبي بكر الباقلاني، وأيضا إثباتها في المصحف بخطه من غير تكبير في معنى التواتر، على أن الشيء قد يتواتر عند قوم دون آخرين. فإن قلت: لو كان قرآنا لكفر جاحدها، قلت: ولو لم تكن قرآنا لكفر مثبتها، وأيضا التكفير لا يكون بالظنيات. قال: وقد أوضحت ذلك في شرحي البهجة والروض. انتهى⁽¹⁾.

ومثاله أيضا ما جاء في تفسير "الجلالين": ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ﴾: فداء ﴿فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾: صداقة تنفع ﴿وَلَا شَفَعَةٌ﴾ بغير إذنه، يقول بعدها المصعبي: «قوله: بغير إذنه؛ ومثله كلام البيضاوي، وأشارا بذلك لما هو عندهم من إثبات الشفاعة للعصاة، وأما صاحب الكشاف فقال: لأن الشفاعة ثم في زيادة الفضل لا غير. فيؤخذ منه أن المعتقد عندهم مساو لما هو عندنا من نفي الشفاعة في الكبائر، وتخصيصها برفع الدرجات كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: 28]، وغير ذلك كما هو معلوم، والله تعالى أعلم⁽²⁾.

وقد يشعر المصعبي بعد المقارنة بترجيح رأي "الجلالين" وتأييده، ومثاله قول المصعبي: «وما فسّر به المفسر قوله: ﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدِّيَهَا﴾ هو الظاهر لسلامته من التكلف، فلذلك اقتصر عليه⁽³⁾، أو كقوله - في معرض حديثه عن قصة البقرة -: «قوله: وقد قُتِلَ لَهُمْ قَتِيلٌ... إلى آخره؛ لم يعين القتل كما عينه غيره لما فيه من المنافاة الحاصلة في القصة⁽⁴⁾».

كما قد يخالف المصعبي اختيار "الجلالين"، ويورد الأدلة على ذلك، كقوله: «قوله: لأنه نام أول النهار فقبض، وأحيى عند الغروب؛ لعله قبل الغروب؛ ليتأتى قوله تعالى: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، والأظهر قول البيضاوي: وقيل: مات ضحى، وبعث بعد المائة قبيل الغروب، فقال قبل النظر إلى الشمس يوما، ثم التفت فرأى بقية منها، فقال: أو بعض يوم. انتهى⁽⁵⁾».

رقم: 775، (403/1). الثعلبي: الكشف والبيان، (104/1). أمالي ابن بشران، رقم: 151، (81/1). البيهقي: شعب الإيمان، فصل في

ابتداء السورة بالتسمية سوى سورة براءة، رقم: 2135، (24/4).

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 02/ظ ب.

(2) المصدر نفسه، 51/و أ.

(3) المصدر نفسه، 39/ظ أ.

(4) المصدر نفسه، 40/و أ.

(5) المصدر نفسه، 55/و أ.

رغم حرص المصعبي على المقارنة بين الأقوال التفسيرية، إلا أنه قد يقتصر في بعض المواضع من الحاشية على التنبيه على أن المسألة خلافية، مكتفياً بتلك الإشارة عن تفصيل الأقوال، كأن يقول: «قوله: كأصنامهم منها؛ المفسر ما ش في تفسير الحجارة على القول بالعموم فيها، وقد عرفت ما في ذلك من الخلاف»⁽¹⁾ (2).

الفرع الخامس: إصلاح عبارة "الجلالين"، وما استند عليه من مصادر

حرص المصعبي في حاشيته على ضبط عبارات "الجلالين" وغيره من المصادر التي يعتمد عليها، وأما ذلك اطلاعه مثلاً على أكثر من نسخة لتفسير البيضاوي، فكان يقارن بينها، وإن أعوزه ذلك استعان بمعجم اللغة، كقوله: «قوله: ولما تأقت نفسه ... إلى آخره؛ هكذا في النسخة التي بيدي بالمثلثة، والمذكور في المختصر والقاموس بالمثلثة فوق، وعبارة المختصر في مادة تواق: تأقت نفسه إلى الشيء اشتقاقاً إليه، وبابه قال: وتوقاً أيضاً. انتهى. ولم يذكر هو ولا صاحب القاموس لفظ "تاق" بالمثلثة، والله أعلم»⁽³⁾.

ومثاله أيضاً قول البيضاوي: «لأنه كتم له، و البلوغ آخره»، قال المصعبي: «في نسخة: أخراه»⁽⁴⁾. وقد يستشكل عبارة في نسخة، ويحتمل خطأها، دون أن يجزم به، ومثاله قوله نقلاً عن فتح الجليل: «وبعده»⁽⁵⁾:

والله لو لاقيته وحده لآب سيفانا مع الغالب

أي معي. انتهى. وقوله: "وحده" هكذا في النسخة التي بيدي بصيغة المفرد، ولعله "وحدهم"؛ ليرجع الضمير إلى الفتية، ويراد بالفتية أولاد الحارث بن همام»⁽⁶⁾.

كما نجد في مواضع أخرى يجزم بوجود تحريف في النسخ، ويحتمل لها الصواب، كقوله: «أقول: ظاهر قوله كناية واستعارة أنه من قبيل الاستعارة بالكناية، وليس بظاهر، ولعله: "أو استعارة"، ب "أو" لا بالواو»⁽⁷⁾.

وقد يثبت المصعبي صحة ما ورد في نسخة "الجلالين" التي بين يديه، خاصة إن تعلقت بأسماء أعلام،

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 21/ظ/أ.

(2) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 21/ظ/أ، 23/ظ/أ، 25/و/أ، 26/ظ/أ، 30/ظ/أ، 48/ظ/ب، 66/و/ب، 50/و/أ، 54/ظ/أ، 60/و/أ.

(3) المصدر نفسه، 79/ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 05/و/أ.

(5) أبو تمام: ديوان الحماسة، ص 26. المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، (1/110). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 7.

(6) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 02/ظ/أ.

(7) المصدر نفسه، 57/و/أ.

كأن يقول: «قوله: فأحيا عارز؛ أقول: الذي ثبت في النسخة التي بيدي بتقديم الراء على الزين، والغالب عليها الصحة»⁽¹⁾.

كما نجد لتمكّن المصعبي العلمي، وتمرّسه بأساليب اللغة دورا هاما في ضبط عبارات مصادره، وتصحيح الخطأ، أو تكميل السقط الذي قد يعترى بعض النسخ. ومثاله تنبّه المصعبي للسقط الموجود فيما بين يديه من نسخة "فتح الجليل"، فقال: «والظاهر أن في عبارته سقطا، فإن قوله: "لأن ما هنا ... إلى آخره" إنما يناسب أن يقول: "لأن ما هناك أي: في البقرة بدليل ما بعد، فليراجع»⁽²⁾. وإذا رجعنا إلى النسخة التي اعتمدها من "فتح الجليل" نجد تمام العبارة، كما نبّه عليه المصعبي⁽³⁾.

الفرع السادس: الاستدراك على "الجلالين"

حرص المصعبي على تتبّع عبارات "الجلالين"، ومحاولة استدراك ما غفلا عنه أو فاتتهما الإشارة إليه، ومثاله ما ذكره نقلا عن البيضاوي لمفرد لفظة "الإبكار" أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾، حيث قال: فنّبّه على مفرد الإبكار الذي فات المفسر التنبيه عليه، والله أعلم⁽⁴⁾.

ونجد المصعبي في موضع آخر من حاشيته يعمد إلى الربط بين أقوال المصنّف في مواضع مختلفة من تفسيره، فبعد أن أورد عبارة "الجلالين": «الصائرين إلى التقوى» تفسيراً لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلْكَتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:02]، ثم ساق نقولا من الكشاف وأنوار التنزيل، قال: «وأقول: سيأتي له في سورة آل عمران تفسيرها نقلا عن ابن مسعود رضي الله عنه بغير هذا؛ حيث قال: «هو أن يطاع فلا يعصى ويشكر فلا يكفر ويذكر فلا ينسى»⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

كما قد يأتي كلام "الجلالين" موهما للتناقض بين عبارة في موضع وأخرى في موضع ثان، فيعمد المصعبي إلى إزالة اللبس والاختلاف، وتبيين مقصود المصنّف، ومثاله تعليقه على قول "الجلالين" في

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 82/ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 88/و/أ.

(3) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 44/ظ/أ، 53/و/ب، 84/و/أ، 86/ظ/أ، 227/و/أ.

(4) المصدر نفسه، 80/و/أ.

(5) أخرجه ابن المبارك وعبد الرزاق وأبو عبيد وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن مسعود موقوفا، ولفظه عند ابن المبارك: «حَقُّ نُقَاتِهِ أَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعْصَى، وَأَنْ يُشْكَرَ فَلَا يُكْفَرُ، وَأَنْ يُذَكَرَ فَلَا يُنْسَى». ابن المبارك: الزهد والرفائق، باب التحضيض على طاعة الله تعالى، رقم: 22، (8/1). تفسير عبد الرزاق، رقم: 441، (1/407). أبو عبيد القاسم بن سلام: الناسخ والمنسوخ، باب التقوى وما فيها من النسخ، رقم: 475، (1/260).

(6) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 01/و/أ.

المقدّمة: «وإعراب ما يُحتاج إليه»، ثم قوله بعد ذلك: «وترك التطويل بذكر أقوال غير مرصّية وأعراب محلّها كتب العربية»، يقول المصعبي -موضحاً قصد المصنّف-: «قوله: وترك التطويل بذكر أقوال غير مرصّية وأعراب محلّها كتب العربية؛ لعل الأعراب التي تركها هي ما لا يحتاج إليها في فهم المعنى جمعا بين كلاميه»⁽¹⁾.

الفرع السابع: التعقيب على منهج المصنّف

لم يكن المصعبي في حاشيته مجرد ناقل، بل كان ناقلاً ناقداً، حيث ينقل عبارة "الجلالين"، وقد يورد اعتراضه عليها، مؤيداً ذلك بأدلة، كأن يقول: «قوله: وقد برأ منهما إبراهيم بقوله: "مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ" ... إلى آخره [آل عمران: 67]؛ فيه أن اليهود لا يصدّقون بالقرآن، فكان عليه أن يزيد ما زاده البيضاوي بقوله: واحتج عليه بقوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ ... إلى آخره [آل عمران: 65]»⁽²⁾. أو كقوله: «قوله: والإيمان بها لا يأمر بتكذيبه؛ أقول: قد يقال هذه المقدّمة في جانب المنع لهم، وذلك لأن الإيمان بها والعمل بها يقتضي ترك العمل بكثير مما جاء به القرآن ناسخاً لها وهم ينكرون النسخ، فالمناسب تقرير الآية بما قاله البيضاوي»⁽³⁾.

كما قد يتعقب المصعبي "الجلالين" في بعض ترجيحاته، ومثاله ما جاء في "الجلالين": «إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ» [المائدة: 112] «حيث قال: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾: أي من غير ملتكم»، قال بعده المصعبي: «جزم به وكأنه الرّاجح عنده، وإلا ففيه خلاف»⁽⁴⁾.

ومما يلحق بهذا اعتراضات المصعبي على النصوص التفسيرية التي يستشهد بها، خاصة ما كان من تفسير الكشاف، وتفسير البيضاوي، حيث يستعين بها على توضيح عبارة "الجلالين"، وقد يعقب عليها منبهاً على ذلك بلفظة: «أقول».

وإذا أتينا إلى تأمل اعتراضات المصعبي عامة، فإننا نجد أنها في غالبها متعلقة بمسائل عقدية وفقهية، ومثال ذلك تعقيبه على قول للبيضاوي في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: 05] حيث قال: «وهاهنا مسألتان: تتشوّف النفس لذكرهما عقب كلام البيضاوي؛

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 02/ظ/ب.

(2) المصدر نفسه، 55/و/ب.

(3) المصدر نفسه، 45/ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 171/و/أ.

تتميماً للفائدة... المسألة الثانية: ينبغي التنبه لقول البيضاوي في تفسير الآية الكريمة حيث قال: والإنزال: نقل الشيء من أعلى إلى أسفل، وهو إما يلحق المعاني... إلى آخره. فيقال هذا الكلام أدلُّ دليل على حدوث القرآن، وإلا فكيف يتصور في القديم الانتقال والحلول. ويمكن استنباط القياس من كلام البيضاوي، فيقال القرآن أي: معناه منزل على محمد ﷺ ومنتقل، وما كان منتقلاً فهو حادث، ينتج بعد حذف المكرر: القرآن حادث. فإن أجاب القائل بقدمه، فإن الحادث هو اللفظ المنزَّل، وليس النزاع فيه، فيقال له: إن أردت اللفظ وحده خالياً عن المعنى فممنوع ومصادم لكلام البيضاوي وغيره، وإن أردت اللفظ مع المعنى فمسلم ولا نعني بالقرآن سوى ذلك والله أعلم، فتأمله منصفاً⁽¹⁾.

وقد يعترض المصعبي بوجه عام على رأي "الجلالين" وغيرهما من المفسرين، ممن استشهد بنصوصهم التفسيرية؛ لبيان ألفاظ "الجلالين"، ومثاله ما جاء في تفسير "الجلالين": ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ أي: لم يعمل السحر؛ لأنه كُفِّرَ، ثم أورد بعده شرح محشيه القاري: «ومن كان نبياً كان معصوماً عنه. وقيل: عبّر عن السحر بالكفر تغليظاً. وقال الشيخ أبو منصور: القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ بل يجب البحث عن حقيقته»؛ ليعقب المصعبي على الآراء السابقة بقوله: «وأقول: هذا الإشكال على مذهب من يخصُّ الكفر بالشرك، وأما من يرى أن الكفر كفران: كفر نفاق وكفر شرك، وكذا عند من يثبت كفر النعمة إن حمل على ذلك فلا إشكال، والله أعلم»⁽²⁾ (3).

الفرع الثامن: ذكر مصادره ونسبة الأقوال لأصحابها غالباً

أولى المصعبي عناية خاصة بذكر المصادر التي يورد نصوصها؛ لتوضيح متن "الجلالين"؛ كما اهتم بنسبة الأقوال إلى أصحابها، بما يجعل مهمة معرفة مصادر معلوماته ميسرة. ومثاله قوله بعد أن ساق تعريف زكريا للإصرار، فقال: «وهو موافق لما هو المعتقد عندنا، إلا قوله في تفسير الإصرار بمعنى الإكثار منها، فغير موافق لما هو عندنا على ما رأيت في كلام الشيخ أبي يعقوب رحمه الله؛ من أن الإصرار هو أن يعتقد الموت على ذلك، فإنه أخصّ مما ذكره زكريا، فليراجع، والله أعلم»⁽⁴⁾. أو كقوله: «قلت: وفي كتاب أبي المؤثر الصلت بن خميس رحمه الله أن هذه الآية منسوخة كما نقل عن بعض أهل التفسير»⁽⁵⁾.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 02ظ - 03/و1.

(2) المصدر نفسه، 74/و ب.

(3) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 08ظ/أ، 05/و، 30ظ/أ، 45ظ/أ، 56ظ/ب، 72ظ/ب، 50ظ/ب، 62ظ/ب، 65ظ/ب.

(4) المصدر نفسه، 24ظ/أ.

(5) المصدر نفسه، 63ظ/أ.

وتختلف مصادر المصعبي في حاشيته باختلاف القضايا العلمية التي يقف عندها شرحا وتوضيحا، ففي شرح الألفاظ مثلا يحيل على معاجم اللغة، كقوله: «الشره في القاموس: شره كَفْرَحَ: غَلَبَ حرصه...»؛ وأما في بيان ما تضمنته الآية من معانٍ وأحكام، فكان معتمده تفسير الكشاف وأنوار التنزيل، كأن يقول: «وقال البيضاوي كالكشفاف: والمتقي: اسم فاعل، من قولهم: وقاه فاتقى. والوقاية: فرط الصيانة»⁽¹⁾. وهكذا في أغلب ما يورده من نقول وشواهد.

وقد يورد المصعبي عبارة "الجلالين"، ويشرحها معتمدا في ذلك على تفسير البيضاوي دون أن ينبه على ذلك، أو يورد بيانا لغويا للفظه من نص البيضاوي، دون أن يشير إلى مصدرها الذي هو "فتح الجليل"، وقد تكرر هذا في قسم التحقيق في مواضع محددة، ومثاله قوله: «قوله: يمنعك منه؛ أي: من عقابه، وهو جواب "لئن"»⁽²⁾، فعبارة الشرح مثبتة بلفظها في تفسير البيضاوي، دون أن يشير المصعبي إلى ذلك.

المطلب الثاني: تناول آيات القرآن بالإيضاح لما أغفله "الجلالين"

يكشف لنا هذا المطلب عن طريقة تفسير المصعبي لآيات القرآن الكريم، دون التقيّد بعبارة "الجلالين"، حيث يعمد إلى لفظة قرآنية، أو جزء من آية لم يقف عنده متن "الجلالين"، فيخصّها بالشرح والبيان، ويصدره بعبارة: «قوله تعالى»، مستعينا في ذلك بكتب التفسير، وإلى هذا المنحى يشير بقوله: «وجمعت عليه حاشية تشمل على نقل التفسير لما أهمله مقدر عنه بقوله: قوله تعالى»⁽³⁾.

إن ما رأيناه في المطلب السابق من شرح المصعبي لكلام "الجلالين" وتكميله والتعقيب عليه، لا يختلف عن المنحى الذي سلكه في إيضاح آيات القرآن؛ حيث وظّف أغلب تلك الأدوات التفسيرية؛ من اعتماد القراءات، وأسباب النزول، والجانب اللغوي، وغيرها. ويمكن أن نقتصر على بعض النماذج من خلال التمثيل لهذه الأدوات، كالآتي:

الفرع الأول: تفسير المفردة القرآنية

اهتم المصعبي في حاشيته ببيان المعنى اللغوي للمفردة القرآنية، ومثاله قوله: «قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾؛ قال البيضاوي: والعقل في الأصل الحبس، سمي به الإدراك الإنساني؛ لأنه يجسه عما يقبح، ويعقّله على ما يحسن، ثم القوة التي بها النفس تدرك هذا الإدراك»⁽⁴⁾. ويقول في موضع آخر: «قوله:

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 01/ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 51/و/ب.

(3) المصدر نفسه، 662/ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 32/و/أ.

﴿تُحْشَرُونَ﴾؛ إليه، قال البيضاوي: أصل الحشر: الجمع وضُمُّ المتفرّق⁽¹⁾.

وقد يتوسّع المصعبي في الأصل اللغوي للفظه؛ كشرحه للفظه "يُخَدِّعُونَ" من قوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ حيث قال: «قال البيضاوي: الخدع: أن تُوهِمَ غيرَكَ خلاف ما تُخفيه من المكروه؛ لتزله عن ما هو بصدده، من قولهم: خَدَعَ الضبُّ، إذ توارى في جحره، وضبُّ خادِعٌ وخَدَعٌ، إذا أوهَمَ الحارِشُ إقباله عليه، ثم خرج من باب آخر، وأصله الإخفاء، ومنه المخدَعُ للخزانة»⁽²⁾.

كما أولى المصعبي العناية بضبط حدود اللفظة القرآنية إضافة إلى بيان أصلها اللغوي، ففي معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة:132]؛ ساق تعريفا للفظه "وصى" فقال: «قال البيضاوي: التوصية هي التقدّم إلى الغير بفعل فيه صلاح وقُرْبَة، وأصلها الوصل، يقال: وصّاه إذا واصله، وقصّاه إذا فاصله، كأن الموصي يصل فعله بفعل الوصي»⁽³⁾. أو كتعريفه للفظه "الشفاعة" بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة:48] حيث أورد مفهومها بقوله: «أقول: عرفها بعضهم بأنها سؤال فعل الخير ودفع الضرر عن الغير»⁽⁴⁾. وقد ينبّه المصعبي إلى الدلالة الشرعية للفظه القرآنية؛ كصنيعه مع لفظي "الصلاة"، و"الزكاة" المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾؛ حيث قال نقلا عن البيضاوي: «يعني صلاة المسلمين وزكائهم، فإن غيرهما كلا صلاة ولا زكاة. أمرهم بفروع الإسلام بعد ما أمرهم بأصوله»⁽⁵⁾.

كما نجد المصعبي أيضا لا يغفل عن تعريف بعض المصطلحات والتي ضبّطها من اختصاص علماء الهيئة قديما، ومثاله تعريفه للفظه "النوم" في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:155]؛ حيث يقول -نقلا عن البيضاوي-: «النوم حال تُعْرِضُ للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الأبخرة المتصاعدة، بحيث تقف الحواس الظاهرة عن الإحساس رأسا»⁽⁶⁾.

حرص المصعبي - إمعانا منه في التوضيح - على بيان الأصل اللغوي لبعض الأسماء المذكورة في القرآن، والوقوف عند سبب تسميتها بذلك، ومثاله بيانه لأصل اسم المسيح في غير اللسان العربي حيث يقول: «قوله تعالى: ﴿أَسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: المسيح لقبه، وهو من الألقاب المشرفة

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 72/و.ب.

(2) المصدر نفسه، 06/و.أ.

(3) المصدر نفسه، 53/ظ.ب.

(4) المصدر نفسه، 33/ظ.أ.

(5) المصدر نفسه، 32/و.أ.

(6) المصدر نفسه، 52/و.أ.

كالصديق، وأصله بالعبرية مَشِيخًا، ومعناه: المبارك، وعيسى معرب اليسوع⁽¹⁾. أو كيبانه لأصل لفظة "النصارى"، وإيراده لمختلف الأقوال في سبب هذه التسمية؛ وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالنَّصْرَى وَالصَّبِيْنَ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة:62]، حيث يقول: «قال البيضاوي: جمع نصراني كندامي، والياء في نصراني للمبالغة كما في أحمرى، سموا بذلك لأنهم نصرروا المسيح ﷺ، أو لأنهم كانوا معه في قرية يقال لها نصران، أو ناصرة فسموا باسمها، أو من اسمها»⁽²⁾⁽³⁾.

الفرع الثاني: بيان المعنى الإجمالي للآية

يعتمد المصعبي بعد إيراده جزءاً من الآية أن يقف على معناها العام، ومثاله قوله في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة:134]: «قال البيضاوي: والمعنى: انتسابكم إليهم لا يوجب انتفاعكم بأعمالهم، وإنما تنتفعون بموافقتهم واتباعهم كما قال عليه الصلاة والسلام: «لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم»⁽⁴⁾»⁽⁵⁾. أو كقوله في بيان معنى قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:44]، حيث يقول: «والآية ناعية على من يعظ غيره، ولا تتعظ نفسه سوء صنيعه وخبث نفسه، وأن فعله فعل الجاهل بالشرع، أو الأحمق الخالي عن العقل، وأن الجامع بينهما تأبى عنه شكيمته؛ والمراد بها حث الواعظ على تزكية النفس، والإقبال عليها بالتكميل ليقوم فيقيم، لا منع الفاسق عن الوعظ؛ فإن الإخلال بأحد الأمرين المأمور بهما لا يوجب الإخلال بالآخر. انتهى»⁽⁶⁾

وقد يشير المصعبي إلى بعض الحكم التي تضمنتها الآية، ومثاله قوله عقب قوله ﷺ: ﴿فَأَصَابَهُ وَايْلُ فَرَكُهُ وَايْلُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:264]: «قال البيضاوي: وفيه تعريض

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 81/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 38/و.أ.

(3) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 03/و.ب، 27/ظ.أ، 28/ظ.أ، 33/ظ.أ، 44/و.أ، 51/و.ب، 61/و.ب، 47/ظ.أ، 50/و.أ، 79/و.أ.

(4) أخرجه البخاري وابن أبي عاصم وغيرهما عن أبي هريرة، والبخاري وغيره عن رفاعة بن رافع بن مالك، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند البخاري: أن رسول الله ﷺ قال «إِنَّ أَوْلِيَّيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُتَّقُونَ، وَإِنْ كَانَ نَسَبٌ أَقْرَبَ مِنْ نَسَبٍ، فَلَا يَأْتِيَنِي النَّاسُ بِالْأَعْمَالِ وَتَأْتُونَ بِالذُّنُوبِ تُحْمَلُونَ عَلَيْهَا عَلَى رِقَابِكُمْ، فَتَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ هَكَذَا وَهَكَذَا: لَأُ، وَأَعْرَضَ فِي كُلِّ عَطْفِيَةٍ. البخاري: الأدب المفرد، باب الحسب، رقم: 897، (1/309). مسند البزار، رقم: 3725، (9/176). ابن أبي عاصم: الزهد، رقم: 249، (1/124).

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 53/ظ.ب.

(6) المصدر نفسه، 32-33/ظ.أ.

بأنّ الرياء والمن والأذى على الإنفاق من صفة الكفار، ولا بد للمؤمن أن يجتنب عنها. هـ⁽¹⁾⁽²⁾.

الفرع الثالث: بيان الوجوه الإعرابية والصرفية والأساليب البلاغية

أولى المصعبي اللغة عناية خاصة، وأفرد لها حيزاً هاماً من حاشيته، ومن هنا فإنّه من النادر أن تخلو لفظة من آية خصّها المصعبي بالشرح، دون أن يكشف عن وجوه إعرابها وتصريفها، وما حوته من أساليب بلاغية، معتمداً في ذلك على تمرّسه في اللغة؛ فيفصل المسائل، ويناقشها، ويذكر اختلاف أهل اللغة فيها، مستعينا في ذلك بنصوص يقتبسها من كتب التفسير، وكتب إعراب القرآن. ومثاله إعرابه لـ "ما" من قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة:110]؛ قال المصعبي: «قوله: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا﴾؛ "ما" شرطية مبتدأ مبينة بخير، وهل خبرها هو شرطها أو جوابها وهو تجدوه أو مجموعهما في ذلك خلاف، وسمعت من بعض أشياخنا أنّ محلّ الخلاف إذا كان المبتدأ اسم شرط كما هنا، فلو كان غير اسم الشرط؛ فيتفق الجميع على أن الشرط والجزاء هو الخبر، ثم ظهر أن "ما" في موضع نصب بـ "تقدّموا"، و"عند" ظرف لـ "تجدوا"، أو حال من المفعول به، قاله أبو البقاء، والله أعلم⁽³⁾.

وقد يتوسّع المصعبي في إعراب اللفظة القرآنية، فيورد مختلف وجوه إعرابها، دون الترجيح بينها، ومثاله إعرابه لجملة "أَنْ يُذَكَّرَ" من قوله تعالى: ﴿أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [البقرة:114]؛ حيث ساق وجوه إعرابها في قوله: «اقتصر البيضاوي في إعرابه على كونه مفعولاً ثانياً لـ "مَنَعَ"، وجوّز فيه أبو البقاء وجهين آخرين: كونه بدلاً من "مساجد" بدل اشتغال، وكونه في موضع جرّ تقديره "مَنْ أَنْ يُذَكَّرَ"، وتعلّق "مَنْ" إذا ظهرت بـ "مَنَعَ" كقولك: منعته من كذا، وإذا حذف حرف الجر مع "أَنْ" بقي الجرّ. وقيل: يصير في موضع نصب انتهى. وزاد فيه زكريا وجهاً رابعاً وهو كونه مفعولاً له، والله أعلم⁽⁴⁾.

يمتدّ اهتمام المصعبي - بالإضافة إلى الجانب النحوي - إلى علم الصرف، حيث نجده في قوله تعالى: ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾ [البقرة:83]؛ يكشف عن البناء الصرفي للفظي "اليتامى" و"المساكين"؛ ف"يتامى": «جمع يتيم كنديم وندامى، وهو قليل. ومسكين مفعيل من السكون، كأن الفقر أسكنه»⁽⁵⁾. ومثاله أيضاً وقوفه على تصريف لفظة "عُرْضَةٌ" من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ حيث يقول: «قال البيضاوي: ...

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 56/أ.

(2) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 26/أ، 28/أ، 51/ب، 52/ب، 55/ب، 57/ب، 79/ب، 72/أ.

(3) المصدر نفسه، 49/ب.

(4) المصدر نفسه، 49/ب.

(5) المصدر نفسه، 43/أ.

والعُرْضَةُ فُعْلَةٌ؛ بمعنى: المفعول كالمقبضة، تطلق لما يعرض دون الشيء، وللمتعرض للأمر⁽¹⁾

وظَّفَ المصعبي الأساليب البلاغية لاستجلاء معاني آيات القرآن الكريم، حيث ضمَّن حاشيته مختلف الصور البلاغية؛ من تشبيه أو استعارة أو كناية، فعرف بها، واعتمد عليها في الكشف عن المعنى بوضوح، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالدِّينَ ءَامِنُونَ﴾؛ حيث يقف المصعبي على المعنى المجازي للفظ "يخادعون"، ويورد في ذلك احتمالات عدَّة فيقول: «قال البيضاوي: ... وخداعهم مع الله ليس على ظاهره؛ لأنه لا يخفى عليه خافية؛ ولأنهم لم يقصدوا خديعته، بل المراد إما مخادعةً رسولِه على حذف المضاف، أو على أنَّ معاملة الرسول معاملةً الله من حيث إنه خليفته كما قال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء:80]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح:10]، وإما أن صورةً صنيعهم مع الله من إظهار الإيمان واستبطان الكفر، وصنع الله معهم بإجراء أحكام المسلمين عليهم، وهم عنده أخبث الكفار وأهل الدرك الأسفل من النار، استدراجاً لهم، وامثال الرسول ﷺ والمؤمنين أمر الله في إخفاء حالهم، وإجراء حكم الإسلام عليهم، مجازةً لهم بمثل صنيعهم، صورةً صنع المتخادعين». لنجد بعدها المصعبي يلخص المسألة فيقول نقلاً عن زكريا: «حاصله كما قال السعد أن المراد بالخداع المعاملة به، فتكون استعارة تبعية تمثيلية»⁽²⁾.

كما نجد في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [آل عمران:106]؛ ينقل نوع الصورة البلاغية عن زكريا فيقول: «في "ذوقوا" استعارة تبعية تخيلية، وفي "العذاب" استعارة مكنية؛ حيث شبه العذاب بشيء يدرك بحاسة الأكل، فالذوق تصوير له بصورة ما يذاق وأثبت الذوق تخيلاً»⁽³⁾.

إن القارئ قد يستشعر عدم الحاجة إلى مثل هذه التفرعات، ويجد نفسه وكأنه أمام كتاب لغوي متخصص، غير أن حشد المصعبي لكل هذا الكم من المعارف، كان انطلاقة من مهمته التعليمية، وما يهدف من خلال التطبيقات اللغوية إلى إفادة تلاميذه، وتنبههم على التفرعات المختلفة في المسألة اللغوية الواحدة⁽⁴⁾.

الفرع الرابع: بيان ما تتضمنه الآية من أوجه القراءات

اعتنى المصعبي بالقراءات القرآنية، وحرص على الوقوف على أوجه القراءات التي تحملها الآية، ومثاله ما ذكره من أوجه قراءة لفظة "ويكفر" من قوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾: فقال نقلاً عن البيضاوي: «قراءة ابن عامر وعاصم في رواية حفص بالياء؛ أي: والله يكفر

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 79/ب.

(2) المصدر نفسه، 06/ظ.أ.

(3) المصدر نفسه، 93/و.أ.

(4) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 03/ظ.أ، 33/ظ.أ، 35/ظ.أ، 44/ظ.أ، 45/و.أ، 57/ب، 64/ظ.أ، 93/ظ.أ.

أو الإخفاء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عياش ويعقوب بالنون مرفوعاً... وقرئ بالتاء مرفوعاً ومجزوماً⁽¹⁾.

لم يقتصر المصعبي تبعاً للبيضاوي على ذكر القراءات السبع مع قراءة يعقوب الحضرمي، بل يذكر القراءات الشاذة، ولكن دون أن يشير إلى أصحابها، ففي المثال السابق قال: «وقرئ بالتاء مرفوعاً ومجزوماً»⁽²⁾؛ وهي قراءة عبد الله بن عباس وجماعة⁽³⁾. أو في لفظة "وقودها" من قوله تعالى: ﴿فَأَتَقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾؛ حيث قال: «قال البيضاوي: - بالفتح - ما يوقد به النار، وبالضم المصدر، وقد جاء المصدر بالفتح. قال سيبويه: وسمعنا من يقول وَقَدَّتْ النَّارُ وَقُودًا عَالِيًا، والاسم بالضم، ولعله مصدر سُمِّيَ به... وقد قرئ به»⁽⁴⁾ أي بضم الواو: ﴿وَقُودُهَا﴾، وهي قراءة الحسن البصري ومجاهد وطلحة بن مصرف وأبو حيوة وعيسى بن عمر الهمداني⁽⁵⁾.

خصَّ المصعبي رواية ورش بمزيد عناية، فكان ينبئه عليها أحيانا عقب ذكر أوجه القراءة عامة، ففي معرض تفسير لفظة "يرشدون" من قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَتِ حَيُّوًا لِي وَلَيُؤْمِنُونَ بِي لَعَلَّهُمْ يَرشُدُونَ﴾، نقل وجهها شاذاً لقراءة ﴿يَرشُدُونَ﴾، بفتح الشين وكسرها⁽⁶⁾، ثم قال: «يعني: وقراءة ورش وهي قراءتنا بضم الشين وفتح الياء»^{(7) (8)}.

الفرع الخامس: الاستعانة بأسباب النزول

اهتمَّ المصعبي كغيره من المفسرين بأسباب النزول؛ لما لها من أثر في فهم معنى الآية، والكشف عن الحكمة الباعثة على تشريع الحكم⁽⁹⁾، حيث يقتصر عليها أحيانا في بيان معنى الآية؛ بما يدل على أنها

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 93/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 93/و.أ.

(3) ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 24. الطبري: جامع البيان، (5/584). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/366).

(4) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 21/و.أ.

(5) ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 11. ابن جني: المحتسب، (1/143). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/107).

(6) قرأ الجمهور ﴿يَرشُدُونَ﴾ بفتح الياء وضم الشين. وقرأ أبو السمال: ﴿يَرشُدُونَ﴾ بفتح الراء والشين. وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة:

﴿يَرشُدُونَ﴾ بكسر الشين. ينظر: الأخفش: معاني القرآن، (1/172). ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 19. ابن عطية: المحرر

الوجيز، (1/256).

(7) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 67ظ/ب. ينظر أيضا: 236/و.أ.

(8) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 33ظ/أ، 49و/ب، 103ظ/أ، 106ظ/أ.

(9) ينظر: السيوطي: الإتقان، (1/107).

وسيلة هامة عنده لفهم معاني الآيات. ومثاله ما ذكره عن سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِدَلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾؛ فقال: نقلا عن الكشاف: «إن فنحاص بن عازوراء وزيد بن قيس ونفرا من اليهود، قالوا لحذيفة بن اليماني وعمار بن ياسر بعد وقعة أحد: ألم تروا ما أصابكم؟ ولو كنتم على الحق ما هزتم، فارجعوا إلى ديننا فهو خير لكم وأفضل، ونحن أهدى منكم سبيلا. فقال عمار: كيف نقض العهد فيكم؟ قالوا شديد. قال: فإني قد عاهدت أن لا أكفر بمحمد ما عشت. فقالت اليهود: أما هذا قد صبا. وقال حذيفة: وأما أنا فقد رضيت بالله رباً، وبمحمد نبياً، وبالقرآن إماماً، وبالكعبة قبله، وبالمؤمنين إخواناً. ثم أتيا رسول الله وأخبراه فقال: «أصبتما خيرا وأفلحتما»، فنزلت⁽¹⁾. انتهى»⁽²⁾.

لم يسر المصعبي في عرض أسباب النزول على نسق معين، فمرة يُفصّل فيها كما في سبب نزول آية الخمر في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: 219]⁽³⁾، وقد يوجز في مواضع أخرى كما في سبب نزول قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾؛ حيث قال: «قال البيضاوي تبعا للكشاف: «سأله معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم»⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وقد يورد المصعبي أكثر من رواية لسبب النزول دون أن يرجح بينها، حيث أورد سببين لنزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 224]؛ فقال: «قال البيضاوي: نزلت في الصديق رضي

(1) ذكره الثعلبي والبغوي، وأورده الواحدي عن عبد الله بن عباس. الثعلبي: الكشاف والبيان، (1/257). الواحدي: أسباب النزول، (1/35). البغوي: معالم التنزيل، (1/135).

وأخرجه ابن حجر، وقال: «لم أجده مسندا، وهو في تفسير الثعلبي كذلك بلا سند ولا راو». ابن حجر: الكافي الشاف، رقم: 67، ص 09.

(2) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 48/ظ ب.

(3) المصدر نفسه، 76/ظ ب.

(4) أخرجه أبو نعيم وابن عساكر عن عبد الله بن عباس، وذكره مقاتل بن سليمان، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند أبي نعيم: قَوْلُهُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ [البقرة: 189] قَالَ: نَزَلَتْ فِي مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَثُعْلَبَةَ بِنِ عَنَمَةَ، وَهُمَا رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَالُ الْأَهْلِ يَبْدُو أَوْ يَطْلُعُ ذَقِيقًا مِثْلَ الْخَيْطِ، ثُمَّ يَزِيدُ حَتَّى يَعْظُمَ وَيَسْتَوِي وَيَسْتَدِيرُ، ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْقُصُ وَيَبْدُقُ حَتَّى يَعُودَ كَمَا كَانَ، لَا يَكُونُ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ؟ فَتَزَلَّتْ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ فَلَمْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ [البقرة: 189] فِي حَلِّ دِينِهِمْ، وَلِصَوْمِهِمْ، وَلِغَطْرِهِمْ، وَعِدَّةِ نِسَائِهِمْ، وَالشُّرُوطِ الَّتِي بَيْنَهُمْ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. أبو نعيم: معرفة الصحابة، رقم: 1400، (1/493). ابن عساكر: تاريخ دمشق، (1/25). تفسير مقاتل بن سليمان، (1/165).

وأخرجه ابن حجر، وقال: «وأما أثر الكلبي فلعله في "تفسيره" الذي يرويه عن أبي صالح عن ابن عباس. وقد وجدت مثله في تفسير مقاتل بن سليمان بلفظه فلعله تلقاه عنه، وقد توارد من لا يد لهم في صناعة الحديث على الجزم بأن هذا كان سبب النزول مع وهاء السند فيه». ابن حجر: العجائب، (1/455).

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 68/ظ ب.

الله تعالى عنه لما حَلَفَ ألا ينفق على مِسْطَحَ لافترائه على عائشة -رضي الله عنها-⁽¹⁾، أو في عبد الله بن رواحة حَلَفَ أن لا يكلم خَتَنَهُ بشير بن النعمان، ولا يصلح بينه وبين أخته⁽²⁾ (3) (4).

الفرع السادس: بيان المناسبة بين الآيات

اهتم المصعبي بأوجه المناسبة بين الآيات، ووقف عليه في عدد من المواضع في حاشيته، ومثاله قوله في تفسير آية: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:6-7]؛ حيث قال نقلا عن البيضاوي: «لما ذكر خاصة عباده، وخاصة أوليائه بصفاتهم التي أهلتهم للهدى والفلاح، عقبهم بأضدادهم العتاة والمردة، الذين لا ينفع فيهم الهدى، ولا تغني عنهم الآيات والنذر، ولم يعطف قصتهم على قصة المؤمنين كما عطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار:13-14]؛ لتباينهما في الغرض، فإن الأولى سقت لذكر الكتاب وبيان شأنه، والأخرى مسوقة لشرح تمردهم، وانهماكهم في الضلال»⁽⁵⁾ (6).

المطلب الثالث: أساليب أخرى في التأليف

اعتمد المصعبي أساليب أخرى في حاشيته، لم يصرح بها، ولكن يمكن ملاحظة أمثلتها في ثنايا الحاشية، وهي:

الفرع الأول: ذكر قواعد وفوائد تدعم الشرح

المستقري لحاشية تفسير ذي الجلالين يجد أن المصعبي يعتمد ذكر قواعد، يستعين بها في الشرح، أو يدعم بها رأيا تفسيريا، وهذه القواعد متنوعة تنوع المسائل التي يستفيض المصعبي في بيانها، فبعضها متعلق بالعميقة، وأخرى بالأصول وعلوم القرآن، وغالبها باللغة والنحو، ومن نماذجها ما يأتي:

- (1) أخرجه الطبري عن ابن جريج، قال: «حَدَّثْتُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾، الآية، نزلت في أبي بكر، في شأن مِسْطَحَ». الطبري: جامع البيان، رقم: 4368، (4/423).
- (2) ذكره الواحدي عن الكلبي، وابن حجر عن ابن الكلبي دون إسناد. ينظر: الواحدي: أسباب النزول، ص78. ابن حجر: العجائب، (1/576).
- (3) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 79/ب.
- (4) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 10/و، 56/و، 88/ظ، 100/و، 222/و.أ.
- (5) المصدر نفسه، 04/و.أ.
- (6) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 17/و، 19/ظ، 20/ظ، 33/ظ، 51/ب.

- «لأن اعتبار الظن بما يتعلق بالعمل - يعني: لا بما يتعلّق بالعقائد-»⁽¹⁾.
- «وما قاله المفسّر من التقييد بالمؤمنة هو الموافق للقاعدة الأصولية من أنه إذا ورد مطلق ومقيّد يحمل المطلق على المقيّد كما هو معلوم والله أعلم»⁽²⁾.
- «أقول: المفسّر ماش على القاعدة المقدرة في الغالب من أنه متى قال: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فالمراد به أهل مكة، ومتى قال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فالمراد به أهل المدينة»⁽³⁾.
- «لأن المضاف يكتسب التذكير من المضاف إليه وبالعكس، كما هو معلوم، والله أعلم»⁽⁴⁾.
- «واتفاق أئمة التفسير والأصول والنحو على أن الحكم في مثل "الرجال فعلوا كذا" على كل فرد لا على كل جماعة»⁽⁵⁾.
- «لأن المضارع المقرون بالفاء في جواب الطلب يجوز فيه الرفع والنصب، كما لا يخفى بمن له معرفة بصناعة النحو»⁽⁶⁾.
- «فتأملت في مجيء فعيل بمعنى فاعل، فوجدته قليلا، والكثير هو فعيل، بمعنى مفعول؛ كقتيل، كما لا يخفى على من تعاطى علم النحو»⁽⁷⁾.
- «أقول: ينبني على الخلاف في نونه الخلاف في صرفه وعدمه، فعلى القول بزيادة نونه يُمنع، وعلى القول بأصالتها يصرف كما هو مشهور، وبقي في حفظي أن بعض العلماء سئل عن صرف شيطان وعدم صرفه فأجاب بقوله: إذا أبعدته صرفته وإذا حرقتة منعت صرفه، إشارة إلى ما قلنا، والله أعلم»⁽⁸⁾.
- حرص المصعبي -إضافة إلى القواعد- على إيراد فوائد مهمة، تفيد القارئ، وتجلّي عبارات "الجلالين"، ففي معرض بيانه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:26] يقول:

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 51 و/أ.

(2) المصدر نفسه، 167 ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 147 ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 02 ظ/ب.

(5) المصدر نفسه، 64 ظ/أ.

(6) المصدر نفسه، 50 ظ/ب.

(7) المصدر نفسه، 07 ظ/أ.

(8) المصدر نفسه، 10 ظ/أ.

«تعرّض المفسّر لبيان سبب نزول الآية ولإعرابها، ولا بأس بنقل عبارة البيضاوي لما فيها من الفوائد»⁽¹⁾.

يسوق المصعبي هذه الزيادات تحت مسمى "فائدة" والتي جاوزت في حاشيته مائة مرة، منها ستة عشر موضعا من المقدمة وسورة البقرة، وقد يسميها بـ "تنبيه"، وقد تكرّرت في حاشيته أربعاً وعشرين مرة، منها ست مرات في قسم التحقيق. كما يورد المصعبي أيضا هذه الفوائد في ثنايا الحاشية دون عنوان، مشعرا عنها بعبارات دالة، كقوله: «في الكشف زيادة أسقطها البيضاوي، وهي مفيدة»⁽²⁾.

وقد يستشعر المصعبي توسّعه في شرح عبارة "الجلالين"، معتمدا مصادر تفسيرية مختلفة، فيعلّل ذلك بقوله: «وإنما نقلته برّمته لما فيه من الفوائد»⁽³⁾. أو كقوله: «ولا بأس بنقل عبارة مع طولها لما فيها من الفوائد»⁽⁴⁾.

من خلال تتبّع عبارات المصعبي في الحاشية نجد أنه يهدف من التوسّع في الفوائد إلى:

- التخفيف على القارئ من تفاصيل الدرس التفسيري، وكذا ترغيبه إلى معرفة بعض الأحكام، وإن كانت معروفة، مبثوثة في المصادر، فبعد أن ساق عبارة "الجلالين": «﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾: أدوهما بحقوقهما»، قال: «قد تشوّف النفس إلى كيفية الإحرام بالحج والعمرة وإلى الفرق بينهما، وشروط التمتع وإن كان مشهورا في كتب الفروع، ولا بأس بنقل عبارة القواعد؛ لاختصارها وكثرة فوائدها»⁽⁵⁾.

- استشعاره بقلة التنبيه على بعضها، ومثال ذلك توسّعه في صورة الميسر، وذلك في معرض تفسيره لآية الخمر، فبعد أن ساق عبارة "الجلالين"، استفاض في النقل عن الكشاف، ثم تعقّب بنص طويل رآه في حاشية الحفيد على المطوّل، ليقول بعدها: «وإنما أطلت النقل في كيفية ذلك لتكرّر وقوع الميسر في القرآن، فتشوّف النفس لبيان كيفيته، مع قلة التنبيه عليه، والله أعلم»⁽⁶⁾.

- حرصه على تعزيز بعض القيم الإيمانية والخلقية؛ فقد يورد المصعبي جملة أحاديث، ثم يكرّرها في موضع لاحق؛ بغية تحقيق خلق الامثال لأوامر الله تعالى، كقوله: «وإنما نقلته برّمته وإن تقدّم نقل بعضه لما احتوت عليه من الفوائد للمُمْتَلِ، والله أعلم»⁽⁷⁾.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 23/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 53/ظ.ب.

(3) المصدر نفسه، 02/ظ.أ.

(4) المصدر نفسه، 82/و.ب. ينظر أيضا: 78/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 69/ظ.ب.

(6) المصدر نفسه، 77/و.ب.

(7) المصدر نفسه، 110/ظ.

وبتأمل هذه الفوائد والتنبيهات يمكن تصنيفها وفق المجالات الآتية:

أولاً- ضبط الحدود وبيان معاني بعض المفردات: كالتنبيه على ألفاظ: الحمد والمدح والشكر، وعلى ما بينها من السبب الأربع، وذلك في معرض قول "الجلالين" في المقدمة: «الحمد لله حمداً مؤافياً لنعمة»⁽¹⁾، أو كتعريفه للتكميل والتميم في البلاغة⁽²⁾، أو تعريفه لمصطلحات الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام وبيان ما بينها من فروق⁽³⁾، وذلك عقب تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَاءِ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة:101]. أو كقوله تعليقا على عبارة الكشف في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران:169] حين قال: «مقربون عنده ذوو زلفى»، فساق المصعبي بعد ذلك فائدة متعلقة برسم الألف بعد واو الجمع حيث يقول: «فائدة ذكرها التفتازاني تتعلق بكتب الألف بعد واو الجمع لم أرها في غيره، ولا بأس بنقلها لتُحفظ ويحافظ عليها»⁽⁴⁾.

ثانياً- الإشارة إلى بعض المسائل العقدية: كمسألة حدوث القرآن⁽⁵⁾، والاستدلال ببعض الآيات على إثبات وحدانية الله تعالى⁽⁶⁾.

ثالثاً- الإشارة إلى بعض المسائل الفقهية، وتعقبها ببيان الرأي المخالف، وتفصيل بعض آيات

الأحكام: ومثاله مسألة تعريف الكذب وحكمه⁽⁷⁾، ومسألة أيهما أفضل للمسافر الصوم أو الإفطار؟⁽⁸⁾، ومسألة اشتراط الطهارة من الحدث الأكبر في الصوم⁽⁹⁾، ومسألة الحكمة من التدرج في تحريم الخمر⁽¹⁰⁾،

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 04/ظ/ب.

(2) المصدر نفسه، 75/ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 170/ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 103/ظ/أ.

(5) المصدر نفسه، 48/و/ب.

(6) المصدر نفسه، 52/ظ/أ.

(7) المصدر نفسه، 08/و/أ.

(8) المصدر نفسه، 66/و/ب.

(9) المصدر نفسه، 68/و/ب.

(10) المصدر نفسه، 77/و/ب.

وكذا تفسير آية الفداء⁽¹⁾.

رابعاً- إيراد أسباب نزول بعض الآيات: ومثاله ما ذكره المصعبي من سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِذْ

قَالَ لَهُ رَبُّهُ وَأَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة:131]⁽²⁾. أو ما ساقه من سبب نزول قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ [البقرة:140]⁽³⁾.

خامساً- الإشارة إلى بعض النكت النحوية واللطائف البلاغية: ومثاله ما شرح به زكرياء قول

الشاعر:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُبُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوقٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ

فقال: «والبيت من تأكيد المدح بما يشبه الذم»، ليعلق عليه المصعبي بقوله: «تنبيه: حيث قلنا الاستثناء لنفي المبالغة في نفي الحجية، فظاهر التنظر بالبيت يشعر بأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم، وليس بظاهر، بل الظاهر العكس، وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح، وقد سمعت من شيخنا إبراهيم الدجللي أنه مثل لذلك بقول بعضهم⁽⁴⁾:

أُرْقِيكَ، أُرْقِيكَ بِاسْمِ اللَّهِ أُرْقِيكَ مِنْ بُخْلِ نَفْسِكَ عَلَّ اللَّهُ يَشْفِيكَ.

ولم أر من حمل الآية على ذلك، واستغفر الله تعالى، وهو العالم بمعنى كتابه⁽⁵⁾.

سادساً- الاستدلال بقواعد تفسير النصوص في شرح بعض الآيات: كتوظيف قواعد الإطلاق

والتقييد، والتخصيص والنسخ في شرح آيات قصة بقرة بني إسرائيل⁽⁶⁾.

سابعاً- تفصيل مجمل قصص السابقين الواردة في القرآن: كقوله في معرض تفسيره لقصة الذي حاج

إبراهيم في ربه: «فائدة: قال محشي المفسر: إن النمرود ملك الدنيا كلها ومكث في السلطنة أربع مائة سنة.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 82/و.ب.

(2) المصدر نفسه، 53/و.ب.

(3) المصدر نفسه، 47/ظ.ب.

(4) البيت لأبي العتاهية. ينظر: ديوان أبي العتاهية، ص466.

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 58/و.ب.

(6) المصدر نفسه، 40/و.أ.

(1) انتهى.

ثامناً - دفع ما يُوهم التعارض بين الآيات: ومثال ذلك ما أزاله المصعبي من التعارض الظاهري في

مسألة تحديد ليلة القدر بين قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: 185] وقوله ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ﴾ [الدخان: 03]⁽²⁾.

تاسعاً - الإشارة إلى القيم الإيمانية والخلقية المتضمنة في بعض الآيات: كتنبئيه - نقلا عن البيضاوي -

في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ الْآلَ إِنَّا نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 214] أن في الآية «إشارة إلى أن الوصول إلى الله تعالى والفوز بالكرامة عنده برفض الهوى واللذات، ومكابدة الشدائد والرياضات»⁽³⁾، أو إشارته إلى فضل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد تفسيره لقوله ﷺ: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104] حيث قال - اقتباساً من الكشاف -: «تنبيهات ... الثاني: في فضيلتهما قال في الكشاف: وعن النبي ﷺ أنه سئل وهو على المنبر: عن خير الناس، قال: «أمرهم بالمعروف، ونهاهم عن المنكر، وأتقاهم لله»⁽⁴⁾....⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

الفرع الثاني: التوسُّع والاستطراد

من الميزات الظاهرة في "حاشية تفسير ذي الجلالين" تفصيل المصعبي في بحث المسائل، وإطالة النَّفْس في عرضها، وإشباعها تحليلاً؛ حيث نلمح ذلك من خلال قوله: «وعبارة الكشاف مع زيادة نصها»⁽⁷⁾؛ «وإنما أظنبت في بيان هذه العبارة؛ ...»⁽⁸⁾. كما نجد أكثر من النقول في مسائل خارجة عن فنِّ التفسير،

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 54/و.أ.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 66/ظ.ب.

(3) المصدر نفسه، 75/و.ب.

(4) أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا وغيرهم بألفاظ متقاربة عن درة بنت أبي هب، ولفظه عند أحمد: قام رجل إلى النبي ﷺ وهو على المنبر فقال يا رسول الله أي الناس خير؟ فقال ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ أَقْرَبُهُمْ، وَأَتْقَاهُمْ، وَأَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَوْصَلُهُمْ لِلرَّحِمِ». مسند أحمد، رقم: 27434، (421/45). مصنف ابن أبي شيبة، رقم: 37580، (504/7). ابن أبي الدنيا: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم: 22، (65/1).

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 92/و.أ.

(6) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 02/ظ.أ، 05/ظ.أ، 69/ظ.ب، 83/و.ب، 85/ظ.ب، 55/ظ.أ، 97/ظ.أ، 106/و.أ.

(7) المصدر نفسه، 33/و.أ.

(8) المصدر نفسه، 44/و.أ.

يقول: «وهنا أربع مسائل تلائم المقام لا بأس بنقل الكلام عليها من القواعد؛ لتشوّف النفس إليها، وإن كان فيها خروج عن فن التفسير»⁽¹⁾.

وقد يشعر المصعبي بوجود مزيد توسّع في المسألة المشروحة، كأن يقول: «إلى آخر ما أطال في ذكر الحِكم، فليراجع»⁽²⁾، أو كقوله: «واختلف في جواز النسخ وفي وقوعه... إلى آخره. ما أطال في ذلك، والله أعلم»⁽³⁾. كما أنه يعبر أحيانا عن استحسانه لِمَا ورد في نصّ تفسيريّ من تفصيل، فينقله، كقوله: «وقد بسط صاحب الكشاف في تفسير هذه الآية الكلام بما يكفي ويشفي، ولا بأس بنقله برمته»⁽⁴⁾.

ويمكن تصنيف استطراداته في الجوانب الآتية:

أولاً- تفصيل الأقوال في قضايا تتعلق بفنون أخرى: تجاوز المصعبي في حاشيته بيان معاني الآيات،

وشرح عبارات "الجلالين"، إلى إيراد قضايا قد تكون صلتها بالتفسير جزئية، أو بعيدة، فيسوق لها الأقوال والأدلة، وأوجه الاعتراض عليها، ويستشهد لها بنصوص من مختلف المصادر، ومثاله استدراكه على تعريف البيضاوي للصيام حيث قال: «والصوم في اللغة: الإمساك عما تنازع إليه النفس. وفي الشرع: الإمساك عن المفطرات، فإنها معظم ما تشتهيه الأنفس. انتهى. وكان عليه أن يزيد: بنية من الليل فإنها واجبة عندنا وعندهم، إلا أن الشافعي يجوزها بعد الفجر في النفل، وأبا حنيفة ولو في الفرض، خلافاً لزفر؛ فإنه لا يوجب في الصوم نية، بناء على أنه معقول المعنى، وهو سبب الخلاف، وقد بسط الكلام في ذلك صاحب القواعد - رحمه الله - ومحلّه كتب الفروع، والله أعلم»⁽⁵⁾.

وفيما يأتي تقسيم القضايا التي توسّع فيها المصعبي حسب الفنون:

أ. قضايا في القراءات: كمسألة القراءات المتواترة⁽⁶⁾، ومسألة هل البسملة آية من أول كل سورة؟⁽⁷⁾، ومسألة الحروف في فواتح السور⁽⁸⁾، ومسألة إدغام الراء في اللام⁽⁹⁾.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 90/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 42/و.أ.

(3) المصدر نفسه، 48/و.ب.

(4) المصدر نفسه، 456/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 65/ظ.ب.

(6) المصدر نفسه، 02/ظ.ب.

(7) المصدر نفسه، 02/ظ.ب.

(8) المصدر نفسه، 03/و.ب.

(9) المصدر نفسه، 64/ظ.أ.

ب. قضايا علوم القرآن: كمسألة نزول القرآن⁽¹⁾، والحكمة من نزوله منجما⁽²⁾، ومسألة المكي والمدني⁽³⁾، ومسألة آخر ما نزل⁽⁴⁾، ومسألة حكمة تسوير القرآن⁽⁵⁾.

ج. القضايا العقدية: كمسألة هل مصطلح الرزق: يتناول الحلال والحرام أم يختص بالحلال؟⁽⁶⁾، ومسألة دلالة مصطلح الشيء⁽⁷⁾، ومسألة الفرق بين الإرادة والمشية⁽⁸⁾، ومسألة الشفاعة لأهل الكبائر⁽⁹⁾.

د. القضايا الأصولية: ومثاله مسألة ابتداء وضع اللغة⁽¹⁰⁾، ومسألة النسخ⁽¹¹⁾.

هـ. القضايا الفقهية وتفسير آيات الأحكام: كمسألة حكم دخول الكافر المسجد الحرام، وأي مسجد⁽¹²⁾، ومسألة المماثلة في القصاص⁽¹³⁾، ومسألة أحكام الإحصار في الحج⁽¹⁴⁾، ومسألة حكم الإشهاد في بيع الدين⁽¹⁵⁾، ومسألة اشتراط القبض في الرهن⁽¹⁶⁾، وكذا تفصيل أحكام آيات الطلاق⁽¹⁷⁾.

و. القضايا اللغوية: اهتم المصعبي اهتماما خاصا بمسائل النحو والصرف والبلاغة، حيث يبسط معاني المفردات، ويقلب اللفظ على مختلف وجوهه الإعرابية وصيغته الصرفية، ويكشف عن الأساليب البلاغية المتضمنة في الآيات، أو الأحاديث. ومثال اهتمامه بالأصل اللغوي للألفاظ ما أورده من

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 03 و/أ، 368 ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 66 ظ/أ، 414 ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 17 ظ-18 و/أ.

(4) المصدر نفسه، 60 و-60 ظ/أ.

(5) المصدر نفسه، 20 و/أ.

(6) المصدر نفسه، 02 و/أ، 62 و/ب.

(7) المصدر نفسه، 17 و/أ.

(8) المصدر نفسه، 24 و/أ.

(9) المصدر نفسه، 33 ظ/أ.

(10) المصدر نفسه، 27 ظ/أ.

(11) المصدر نفسه، 48 و/ب، 63 ظ/أ.

(12) المصدر نفسه، 50 و/ب.

(13) المصدر نفسه، 63 ظ/ب.

(14) المصدر نفسه، 70 و/ب.

(15) المصدر نفسه، 60 ظ/أ.

(16) المصدر نفسه، 62 ظ/أ.

(17) المصدر نفسه، 81 ظ/ب.

الاختلاف حول تسمية الصلاة بهذا اللفظ، حيث يقول: «اختلفوا في وجه تسمية الصلاة بهذا اللفظ على قولين: أحدهما أنها مأخوذة من صَلَّى إذا دعا؛ لأن معنى الصلاة في اللغة الدعاء، والثاني: أنها من صَلَّى حَرَكَ الصَّلَوَيْنِ؛ لأن المصلي يفعله في صلاته... قال زكريا عقب ذكر البيضاوي المعنيين ما نصّه: وهذا القول هو الذي اختاره الزمخشري... والمعتمد ما قاله المصنّف وهو ما عليه الجمهور. فالصلاة على الأول منقولة من الدعاء وعلى الثاني من الصلاة...»⁽¹⁾. وأما مثال إيراد مختلف الوجوه الإعرابية ما جاء في متن "الجلالين": «رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ» يشهدون» حيث قال المصعبي عقبه: «قوله: يشهدون؛ أشار بذلك إلى أنه خبرٌ لقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ﴾، وقدّر البيضاوي: فليشهد أو فالمُسْتَشْهَدُ، فعلى الأول فاعل بفعل محذوف، وعلى الثاني خبرٌ مبتدأ محذوف، واقتصر الكشاف على الأول من تقدير البيضاوي، واعترضه التفتازاني بأن الأنسب أن يقدر: فالشهيذان رجل وامرأتان، إذ المأمور هم المخاطبون لا الشهداء. وقدّر أبو حيان: فالشاهد، وقدّر بعضهم: فليكن، وهو مناسب لقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا﴾ انتهى، قاله زكريا، والله أعلم»⁽²⁾.

وقد لا يكتفي المصعبي بإشارات المفسرين للجوانب البلاغية المتضمنة في الآيات أو الأحاديث الواردة في نصوصهم، فيزيدها توضيحا وبيانا؛ استشعارا منه بالحاجة إلى ذلك، ومثاله ما نقله عن زكريا شرحا لألفاظ حديث النبي ﷺ: «ويل لمن قرأ هذه الآية فمَجَّ بها»⁽³⁾، ثم أفرد شرحا خاصا للصورة البلاغية الواردة في الحديث بقوله: «أقول: ذكر الاستعارة ولم يذكر كيفية تقريرها، والقواعد البيانية تقتضي أن تكون تبعية؛ بأن يشبه عدم التدبّر من التالي لهذه الآيات، فالمجّ بجامع عدم الوصول إلى المحلّ واستعير المجّ لعدم التدبّر، بقرينة استحالة المجّ بالآيات على الحقيقة، ويستعار الفعل بتبعية المصدر، والله تعالى أعلم»⁽⁴⁾.

ز. قضايا تاريخية وأعراف قديمة: ومثاله مسألة صفة الميسر وكيفيته، حيث أطال فيها المصعبي الكلام، فابتدأها بقول الكشاف: «فإن قلت: كيف صفة الميسر؟ قلت: كانت لهم عشرة أقداح، وهي: ...»، ليبسط كيفيته، ثم ينتقل بعدها إلى مقارنة مطوّلة بين ما نقله عن الكشاف وما وجدته في مصدر آخر فيقول: «ورأيت في حاشية الحفيد على المطوّل بعد ذكر الأقداح المذكورة ما يخالف ما ذكره الكشاف في بيان

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 05 و/ب.

(2) المصدر نفسه، 61 ظ/أ.

(3) هو جزء من حديث أخرجه عبد بن حميد وابن أبي الدنيا - كما في الدرّ المنثور - وابن المنذر وابن حبان وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عائشة، ولفظه عند ابن حبان: قال ﷺ: «لَقَدْ نَزَلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ آيَةٌ، وَبَلَّ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَّفَكَّرْ فِيهَا ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ الآية كُلُّهَا [آل عمران: 190]». ابن المنذر: كتاب تفسير القرآن، رقم: 1261، (2/532). صحيح ابن حبان، كتاب الرقائق، باب التوبة، رقم: 620، (2/386). السيوطي: الدرّ المنثور، (2/409).

(4) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 60 ظ/ب.

الكيفية، حيث قال: «...». وكان المصعبي استشعر توسُّعه في مسألة الميسر، فعلَّل ذلك بقوله: «وإنما أطلت النقل في كيفية ذلك لتكرّر وقوع الميسر في القرآن، فتتشوف النفس لبيان كيفيته مع قلة التنبيه عليه، والله أعلم»⁽¹⁾ (2).

ثانياً- إيراد الروايات الحديثية المتعددة: مع إمكانية الاكتفاء برواية حديثة واحدة، ففي معرض

تفسيره للفظ "الرعد" من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾، يورد المصعبي نقلاً عن البيضاوي أن صوت الرعد سببه اضطراب أجرام السحاب واصطكاكها، ثم يذكر قولاً ثانياً يعضده بأربع روايات حديثة، حيث يقول -نقلاً عن "فتح الجليل": «وإن أُطلق الرعد على المَلَك أيضاً، فهو مشترك بين الصوت المذكور والمَلَك الثابت في الأحاديث: «ففي بعضها أنه مَلَك يسوق السحاب، بيده مخراق من نار، يزجر به السحاب، يسوقه إلى حيث شاء الله، وصوته ما يُسمع»⁽³⁾، وفي بعضها: «أنه ملك ينعق بالغيث كما ينعق الراعي بغنمه»⁽⁴⁾، وفي بعضها: «أنه ملك يسوق السحاب بالتسيح، كما يسوق

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 77/و/ب.

(2) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 04/ظ/ب، 05/و/أ، 07/و/أ، 12/ظ/أ، 38/ظ/أ، 39/و/أ، 53/ظ/ب، 56/ظ/ب، 67/ظ/ب، 61/و/أ.

(3) أخرجه الترمذي وأحمد والنسائي وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس، ولفظه عند الترمذي: قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم: أخبرنا عن الرعد ما هو؟ قال: «مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، مُوَكَّلٌ بِالسَّحَابِ مَعَهُ مَخَارِيقٌ مِنْ نَارٍ يَسُوقُ بِهَا السَّحَابَ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ» فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: «زجره بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر». وقال: «هذا حديث حسن غريب». سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الرعد، رقم: 3117، (5/294). مسند أحمد، رقم: 2483، (4/284).

النسائي: السنن الكبرى، كتاب عشرة النساء، كيف تؤنث المرأة، وكيف يذكر الرجل، رقم: 9024، (8/218).

(4) أخرجه البخاري وابن أبي الدنيا والطبري عن عبد الله بن عباس موقوفاً: «إن الرعد مَلَكٌ ينعق بالغيث، كما ينعق الراعي بغنمه». البخاري: الأدب المفرد، باب إذا سمع الرعد، رقم: 722، (1/252). ابن أبي الدنيا: المطر والرعد والبرق، رقم: 94، (1/114). الطبري: جامع البيان، رقم: 436، (1/341).

الحادي الإبل بجدائه»⁽¹⁾، وفي بعضها: «أنه ملك مسمى به وهو الذي تسمعون صوته»⁽²⁾. انتهى»⁽³⁾.

ثالثاً - توظيف الروايات الإسرائيلية في شرح "الجلالين": لم تخل حاشية تفسير ذي الجلالين من إيراد

بعض الروايات الإسرائيلية تفصيلاً لما أجمله "الجلالين"، أو بيانا لإشارتهما، وإن كانت قليلة مقارنة بما حوته كتب تفسير أخرى، وقد يبدو المصعبي بادئ الأمر متحفّظاً من ذكر هذه الروايات، مؤيداً لما ذهب إليه "الجلالين" من الإجمال، غير أن منحى الشرح والتوسع الذي نحاه في حاشيته، ولعل كذلك رغبته في تقريب معاني الآيات المجردة، وبيانها بذكر القصة جعلته يوردها بعد ذلك، حيث يقول - في معرض حديثه عن قصة البقرة -: «قوله: وقد قُتل لهم قتيلٌ... إلى آخره؛ لم يعين القتل كما عينه غيره لما فيه من المنافاة الحاصلة في القصة»، ثم يورد تفاصيل القصة - نقلاً عن البيضاوي، ثم عن زكريا - فيقول: «قال البيضاوي: وقصته: أنه كان شيخ موسر...»، ليدكر في الأخير بموقفه المتحفّظ منها في إشارة إلى سلامة مسلك "الجلالين"، فيقول: «وحكى التفتازاني مثل ذلك في حاشيته على الكشاف، وعبارة المفسر سائلة من ذلك، والله أعلم»⁽⁴⁾.

ومن أمثلة الروايات والقصص التي ساقها المصعبي: قصة أصل الحجر الذي ضرب به موسى⁽⁵⁾، وقصة الفتى الذي اشترت منه البقرة⁽⁶⁾، وقصة النبي داود عليه السلام وقتله لجالوت⁽⁷⁾.

رغم توسع المصعبي في إيراد مختلف المسائل التي يضيء بها عبارات "الجلالين"، أو يزيد بها للآيات إيضاحاً، إلا أنه يجنح في بعض المواضع من حاشيته إلى تلخيص الأقوال، ومثاله ما جاء في متن "الجلالين": قوله تعالى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لِآيَاتٍ﴾: دلالات على وحدانيته - تعالى - حيث يقول

(1) أخرجه الطبري والخراطي والطبراني وغيرهم عن عبد الله بن عباس موقوفاً: «الرَّعْدُ مَلَكٌ يَسُوقُ السَّحَابَ بِالتَّسْبِيحِ كَمَا يَسُوقُ الْحَادِي

الْإِبِلَ بِحُدَايِهِ». الطبري: جامع البيان، رقم: 427، (1/340). الخراطي: مكارم الأخلاق، باب ما يستحب من القول عند صوت الرعد وما هو، رقم: 1017، (1/331). الطبراني: الدعاء، باب تفسير الرعد، رقم: 933، (1/306).

(2) أخرجه ابن أبي الدنيا والطبري وابن مردويه كما في الدر المنثور بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس موقوفاً، ولفظه عند الطبري: «الرَّعْدُ، مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِسْمُهُ الرَّعْدُ، وَهُوَ الَّذِي تَسْمَعُونَ صَوْتَهُ». ابن أبي الدنيا: المطر والرعد والبرق، رقم: 95، (1/114).

الطبري: جامع البيان، رقم: 424، (1/339). السيوطي: الدر المنثور، (4/621).

(3) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 15/أ.

(4) المصدر نفسه، 40/أ.

(5) المصدر نفسه، 37/أ.

(6) المصدر نفسه، 41/أ.

(7) المصدر نفسه، 50/أ.

موجزًا: «أقول: وجه دلالتها على الوحدانية مقرر في علم الكلام. وأطال البيضاوي في تقرير ذلك، وآخر عباراته كافية في ذلك، وحاصلها: ...»⁽¹⁾. أو ما قاله بيانا لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ حيث ذكر قولاً لأبي سته، ثم ساق ملخصاً له فقال: «أقول: ودلالة الآية على ما ذكر تسمى دلالة إشارة كما ذكره المحشي -رحمه الله- في "حاشية الوضع"، وأجاب عن هذه الشبهة بما حاصله: ...»⁽²⁾.

كما نجد أيضاً في بعض المواضع وتجنباً للتكرار، يُنبه القارئ على مسألة قد تمّ بحثها، مكتفياً بالإشارة إلى ذلك، ومثاله: بحثه الوافي لمسألة توثيق الديون والإشهاد عليها أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾، حيث يشير في موضع لاحق أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ إلى تقدّم بحث المسألة بقوله: «تقدّم ما في ذلك من الخلاف نقلاً عن الإيضاح، فليراجع»⁽³⁾.

الفرع الثالث: التصريح برأي المذهب في بعض المسائل الخلافية

حرص المصعبي عقب شرح عبارات "الجلالين" على بيان رأي مذهبه الإباضي، والتنصيص على القول المعتمد، مستشهداً لذلك من مختلف مؤلفات المذهب، وإن لم يكن هذا ديدنه في كامل الحاشية، فقد يكتفي بإيراد القول دون التعقيب عليه إن كان يوافق المدرسة الإباضية، ومثاله ما نقله عن الكشاف دون أن يعلّق عليه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَصِرُوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أُولَٰئِكَ جَزَاءُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [آل عمران: 135-136] حيث قال: «وفي هذه الآيات بيان قاطع أن الذين آمنوا على ثلاث طبقات: متّقون وتائبون ومصرّون، وأن الجنة للمتّقين والتائبين منهم، دون المصرّين. ومن خالف في ذلك فقد كابر عقله، وعاند ربه»⁽⁴⁾.

أتبع المصعبي في بيان رأي مذهبه الإباضي أسلوب الحوار والسؤال والجواب، وهي طريقة تعليمية شيّقة، تثير ذهن القارئ، وتتيح النفاذ بأقل مجهود إلى الفائدة العمليّة من المسألة المشروحة، معتمداً في ذلك عبارات كقوله: «فإن قلت: علمنا مذهب مالك والشافعي في المسألة فما حكم المسألة عندنا؟ قلت:

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 60 و/ب.

(2) المصدر نفسه، 68 و/ب.

(3) المصدر نفسه، 62 ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 97 ظ/أ.

«...»⁽¹⁾، «فإن قلت: ما الحكم عندنا في لحوم الهدى؟ قلت: ...»⁽²⁾، «فإن قلت: هل الحكم عندنا كذلك أم لا؟ فالجواب: ...»⁽³⁾. أو بذكر أحد المصادر المعتمدة عند الإباضية، كقوله: «أقول: تفسير بعضهم بانقطاع الدم هو الذي مشى عليه صاحب "الوضع" رحمه الله».

وبتتبع المسائل التي أبرز فيها المصعبي رأيه مذهبه الإباضي، يمكن تقسيمها وفق الآتي:

أولاً - مسائل عقديّة: منها: تعريف صفة القدرة⁽⁴⁾، ومسألة المُصرّر على الكبيرة⁽⁵⁾، ومسألة إحباط الأعمال بالردة⁽⁶⁾.

ثانياً - مسائل أصولية: كمسألة مجال النسخ⁽⁷⁾.

ثالثاً - مسائل فقهية: كمسألة كيفيات أداء الصلاة⁽⁸⁾، ومسألة مقدار طعام المسكين في الكفارات⁽⁹⁾، ومسألة النيابة في الحج⁽¹⁰⁾، ومسألة أحكام عدة المرأة المتوفى عنها زوجها⁽¹¹⁾، ومسألة أحكام شهادة النساء⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

الفرع الرابع: الاستدراك على غير "الجلالين"

لم يكتف المصعبي بالتعقيب على متن "الجلالين"، بل تجاوزه إلى نقد ما يورده من نصوص استشهد

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 64/و.ب.

(2) المصدر نفسه، 70/و.ب.

(3) المصدر نفسه، 84/ظ.ب.

(4) المصدر نفسه، 17/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 24/ظ.أ.

(6) المصدر نفسه، 76/و.ب.

(7) المصدر نفسه، 63/ظ.أ.

(8) المصدر نفسه، 87/ظ.ب.

(9) المصدر نفسه، 70/و.ب.

(10) المصدر نفسه، 90/و.أ.

(11) المصدر نفسه، 85/ظ.ب.

(12) المصدر نفسه، 61/ظ.أ.

(13) تنظر مسائل أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 37/ظ.أ، 52/و.ب، 64/و.ب، 75/و.ب.

بها، فيذكرها وقد يستدرك عليها أو يستشكل بعض المسائل التي تضمنتها، ومجالات تعقيب المصعبي متنوعة، فقد يكون تعقيباً على مسألة لغوية، أو فقهية، أو تاريخية، لاحظها المصعبي، مستندا في ذلك أحيانا إلى مصادر داعمة.

ومثال الاستدراك على مسألة لغوية ما جاء في متن "الجلالين": ﴿وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ﴾ مَصَالِحُ أُمُورِكُمْ - حال مقدرة» حيث شرحها المصعبي بقوله: «قال محشيه: جوزة أبو البقاء، وقال السفاقيسي فيه: إن المضارع الواقع حالاً لا يدخل عليه الواو. انتهى»، ليستدرك المصعبي على أبي البقاء مستدلاً بألفية ابن مالك حيث يقول: «أقول: ولأبي البقاء أن يجب بأنه على تقدير المبتدأ كما قال في الخلاصة:

وذات واو ب عدها ا نوب متدا له الم ضارع اجع لن م سندا

ومثله بقولهم: خرجت وأصك عينه، أي: وأنا أصك، والله أعلم»⁽¹⁾. أو كاستدراكه على زكريا أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة:55]، حيث قال: «ولم يتعرض لتقرير الاستعارة، ولا من أي نوع هي، والظاهر أنها تصريحية أصلية، بأن شبه الرؤية معاينة بالجر، واستعيرت الجهرة للمعاينة بجامع الكامل في كل، والله أعلم»⁽²⁾.

ومثال التعقيب على مسألة فقهية ما عرّف به البيضاوي الصوم فقال: «وفي الشرع: الإمساك عن المفطرات، فإنها معظم ما تشتهي النفس. انتهى». ليعقب عليه المصعبي بقوله: «وكان عليه أن يزيد: بنية من الليل فإنها واجبة عندنا وعندهم، إلا أن الشافعي يجوزها بعد الفجر في النفل...»⁽³⁾ (4).

الفرع الخامس: افتراض السؤال وبيان جوابه

اهتم المصعبي بهذه الطريقة في التأليف في مختلف حواشيه، ولعلها من آثار نزعه التعليمية⁽⁵⁾، حيث ينبّه إلى تضمّن عبارة "الجلالين" جواباً عن سؤال، ومثاله تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ [البقرة:143]، حيث جاء في عبارة "الجلالين": ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ عِلْمَ ظُهُورٍ، يقول المصعبي: «قوله: عِلْمَ ظُهُورٍ؛ هذا إشارة إلى جواب سؤال أورده البيضاوي كالكشف مع جوابه فقال: فإن قيل: كيف يكون علمه تعالى غاية الجعل وهو لم يزل عالمًا؟ قلت: هذا وأشباهه باعتبار التعلق

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 62/ظ.أ.

(2) المصدر نفسه، 36/و.أ.

(3) المصدر نفسه، 65/ظ.ب.

(4) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 11/و.أ، 40/ظ.أ، 47/و.ب، 60/و.ب، 65/ظ.ب، 74/و.ب.

(5) المصعبي: حاشية على أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص58.

الذي هو مناط الجزاء، والمعنى ليتعلق علمنا به موجوداً⁽¹⁾.

وقد يورد المصعبي عبارة "الجلالين" وشرحها، ثم يثير سؤالاً، ويحجب عنه، أو ينقل توضيحه من أحد المصادر، كقوله: «فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغْ فَلَکُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِکُمْ﴾ [البقرة: 279] هل المراد التوبة من الشرك أو من المعاملة بالربا؟ قلت: يفهم من الكشاف أن المراد من الشرك بدليل قول الكشاف: «...»⁽²⁾.

وقد يرغب المصعبي في التفريع على مسألة فيمهد لها بسؤال كقوله في معرض تفصيله لمسألة الشاهدين في آية الدين حيث استفسر قائلاً: «فإن قلت: كيف ساغ لملك ومن تبعه إجازة الشاهد الواحد مع اليمين بعد قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِکُمْ﴾ الآية. قلت: استدل بما روي...»⁽³⁾.

الفرع السادس: استعمال المنطق في الشرح والتوضيح

وظف المصعبي في الدرس التفسيري مختلفَ الفنون بغيةً تقريبه من القارئ، وتبسيط استيعابه، من ذلك علم المنطق، حيث قال عقب عبارة البيضاوي، والتي نصّها: «ولعل نمرد زعم أنه يقدر أن يفعل كل جنس يفعله الله، فنقضه إبراهيم بذلك»، فوضّح إشارات بقوله: «أقول: قول البيضاوي: "زعم أنه يقدر أن يفعل كل جنس... إلى آخره": أشار به إلى أن الجزئية إنما تناقض الكلية، فلو لم يعتقد الكلية الموجبة لم يكن قوله: "إن الله يأتي بالشمس من المشرق" ... إلى آخره، الذي هو في قوة الجزئية مناقضاً له»⁽⁴⁾.

الفرع السابع: الاجتهاد في فهم ألفاظ بعض الآيات والآثار

حرص المصعبي على الوقوف على ألفاظ بعض الآيات والآثار، التي بدا له أن المصادر قد غفلت عن بعض وجوه تفسيرها، فجلى معناها، مؤشراً على ذلك بعبارات، كقوله: «ولم أر من حمل الآية على ذلك، واستغفر الله تعالى، وهو العالم بمعنى كتابه»⁽⁵⁾، ومثاله قوله عقب حديث امرأة رفاعة لما قالت لرسول الله ﷺ: إن رفاعة طلقني فبتّ طلاقي، وإن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني، وإن ما معه مثل هدبة الثوب. فقال رسول الله ﷺ: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟» قالت: نعم، قال: «لا، حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 56/ب.

(2) المصدر نفسه، 59/ظ.أ.

(3) المصدر نفسه، 61/ظ.أ.

(4) المصدر نفسه، 54/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 58/ب.

ويذوق عُسَيْلَتَكَ»⁽¹⁾. فقال بعده المصعبي مستغربا: «وانظر ما معنى قولها: «وأن ما معه مثل هدبة الثوب» فإنني لم أرَ من تعرّض لتفسيره من الحواشي مع وجود هذا اللفظ في الكشاف أيضا»⁽²⁾.

الفرع الثامن: توظيف الخبرة الواقعية والإشارة إلى بعض الأعراف الاجتماعية

حرص المصعبي على ربط تفسيره بواقع الحياة، حيث ضمّن حاشيته آراء ومواقف تدلُّ على إلمامه ببيئته، واطلاعه على واقع الناس، ومثاله إنكاره على الزخشي قوله أن خبط الشيطان للإنسان وصرعه من زعمات العرب، حيث قال: «أقول: في كون خبط الشيطان للإنسان من زعمات العرب نظر، فإن إنكار ذلك من إنكار المحسوس؛ لمشاهدتنا لكلام الجنّ على لسان المصروع»⁽³⁾. غير أن المصعبي استدرك بعد ذلك، واحتمل أن الزخشي قد تبع في ذلك مذهب الأطباء في إنكار مسّ الجنّ، وأنه قد سمع ذلك من بعض من يدعي المعرفة بالطب⁽⁴⁾.

وأما مثال إشارة المصعبي إلى بعض الأعراف الاجتماعية، فكقوله تعقيبا على الرواية التي ذكرها أبو الحوارى حول أحقية المطلقة بولدها حتى يدرك، فيختار، حيث قال: «لكن قوله: "حتى يبلغ فيختار" مخالف لما عليه العمل في زماننا عند من أدركنا، من أنه إذا كان يلبس ثيابه وحده فالأب أولى به، والله تعالى أعلم، فليراجع»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بالفاظ متقاربة عن عائشة، ولفظه عند البخاري: جاءت امرأة رفاعَةَ القُرظِيّ النَّبِيّ ﷺ فقالت: "كُنْتُ عِنْدَ رِفاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَأَبَتْ طَلَّاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْبِرِ، إِمَّا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَيَّ رِفاعَةَ، لَأُحْتَمِلَ تَذَوِّقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذَوِّقَ عُسَيْلَتَكَ». صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب شهادة المخني، رقم: 2639، (3/168). صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره، رقم: 111(1433)، (2/1055).

(2) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 82/ظ/ب.

(3) المصدر نفسه، 59/و/أ.

(4) المصدر نفسه، 59/و/أ.

(5) المصدر نفسه، 84/ظ/ب. ينظر أيضا: 87/و/ب.

الفصل الرابع:

مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين"

ومزاياها وماخذها

➤ المبحث الأول: مصادر "حاشية تفسير ذي

الجلالين" ومنهج المصعب في التعامل معها

➤ المبحث الثاني: مزايا "حاشية تفسير ذي

الجلالين" وماخذها

المبحث الأول: مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين" ومنهج المصعبي في التعامل معها

يتناول هذا المبحث تتبُّع مصادر المصعبي في حاشيته، ثم الكشف عن منهجه في التعامل معها، سواء ما تعلَّق بالمصطلحات والأعلام، أم بالمصنِّفات.

المطلب الأول: مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين"

المتأمل لحاشية تفسير ذي الجلالين يجدها مليئة بأقوال علماء التفسير واللغة والعقيدة والفقهاء والحديث، وغيرها، مُكثِّراً من الاستشهاد بنصوص استقفاها من مختلف المصادر، ما يضيف على مادته التفسيرية تنوعاً وثراءً.

وقد نبَّه المصعبي في خاتمة حاشيته إلى التزامه بالتصريح بمصادره التي شرح بها كلام "الجلالين"، حيث يقول: «وجمعت عليه حاشية تشمل على نقل التفسير لما أهمله مقدِّر عنه بقوله: قوله تعالى، وعلى ما يحتاج إليه من تكميل أو إطلاق أو تقييد من الكتب المعتمدة، مصرِّحاً بأصحابها»⁽¹⁾.

والمستقري لحاشية تفسير ذي الجلالين يلاحظ أن المصعبي قد التزم إلى حد بعيد بالمنهج الذي رسمه في ذكر مصادره، فكان أميناً في نقله، متحرِّياً في توثيق ما ينقله عن المصادر، سواء ما تعلَّق بكتب مذهبه الإباضي أو بما كان من غيرها؛ مما اتخذ دعامة أساسية له في نتاجه التفسيري، حيث بلغ عدد المصادر التي عاد إليها خمسة وثلاثين مصدرًا.

ويمكن تصنيفها وفق ما يأتي:

الفرع الأول: مصادر غير إباضية: وهي التي أقام عليها المصعبي بناء حاشيته، وتوزَّع على فنون

مختلفة، هي:

أولاً- كتب التفسير: تعدُّ كتب التفسير المصادر الأكثر اعتماداً عليها في "حاشية تفسير ذي الجلالين"،

ولا غرؤ، فمؤلَّف المصعبي في علم التفسير، فكان لابد أن يفيد من جهود من سبقه، سواء ما تعلَّق منها بشرح عبارات "الجلالين"، أو محاولة وقوفه عند معاني بعض الآيات، غير أن هذه المصادر لم تكن بالدرجة نفسها من حيث الاستشهاد بنصوصها، وإن صرَّح بها المصعبي في خاتمة حاشيته حيث يقول: «وغالب القول من البيضاوي والكشاف وحواشيهما: السعد على الكشاف، وشيخ الإسلام على البيضاوي»⁽²⁾.

وبناء على تتبُّعنا لحاشية تفسير ذي الجلالين يمكن أن نقرّر أن مدار مصادر التفسير الأساسية لحاشية

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662/ظ.أ.

(2) المصدر نفسه، 662/ظ.أ.

تفسير ذي الجلالين - حسب تكرار ورودها - خمسة:

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي أبي سعيد ناصر الدين البيضاوي، مع حاشية زكريا الأنصاري عليه، المسماة: فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل.

- تفسير: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لمحمود بن عمر الزمخشري، وحاشية سعد الدين التفتازاني عليه.

- حاشية الملا علي القاري على "الجلالين"، المسماة: الجمالين للجلالين.

تعدُّ هذه المصادر منطلق المصعبي في الشرح والتحليل، ومستنده في بيان قضايا التفسير وعلوم القرآن؛ من القراءات وأسباب النزول، وغيرها، وكذا تخريج الأحاديث، وقضايا اللغة من النحو والصرف والبلاغة، أضف إليها مسائل الفقه والعقيدة.

ويتبوأ منها تفسير البيضاوي المصدر الأساس الأول، بحيث لا تخلو أي صفحة من حاشيته تقريباً من الاستشهاد بنصوص من البيضاوي، أو ذكر آرائه، فقد تكرر اسم البيضاوي في الحاشية ستة آلاف وثلاثمائة وأربعاً وتسعين مرة. يليه في الدرجة تفسير الكشاف مع حاشية التفتازاني، ثم حاشية الملا علي القاري على "الجلالين".

وثمة كتاب تفسير، كان اعتماد المصعبي عليه اعتماداً ثانوياً هو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي؛ حيث تكرر في موضعين من قسم التحقيق، وخمس عشرة مرة في باقي الحاشية.

ثانياً - معاجم اللغة: اعتمد المصعبي في تفسير ألفاظ متن "الجلالين"، ومفردات القرآن الكريم على عدد من معاجم اللغة، وإن صرَّح باثنين في خاتمة حاشيته هما⁽¹⁾:

- القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، وهو معتمد المصعبي في حاشيته، حيث اقتبس منه في ثلاثين موضعاً.

- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، والذي يورد المصعبي معجمه باسم "المختصر"⁽²⁾.

كما نجد المصعبي قد اعتمد أيضاً على "الصحاح"، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري.

(1) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 662/ظ أ.

(2) ينبغي الإشارة إلى أن هذه الملاحظة قد تنبَّه لها الباحث هو الشيهاني في تحقيقه لحاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، حين لاحظ أن المصعبي يميل إلى مختار الصحاح بلفظ: المختصر، لا ما ذهب إليه فرحات الجعبري من أنه يميل على مختصر العين. ينظر: فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (1/145). هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص 54، الهامش رقم: 14.

ثالثاً - كتب النحو وإعراب القرآن والبلاغة وعلوم القرآن: وقد أشار المصعبي في تفسيره إلى مصادره فيها، ومنها:

- الألفية، لابن مالك، حيث يوردها المصعبي تارة بنسبتها لابن مالك، وتارة باسم "الخلاصة"، وقد استشهد بها في اثني عشر موضعاً.

- مغني اللبيب، لابن هشام، حيث تكرر الاحتجاج برأيه في خمسة مواضع.

- حاشية على المطول، للحفيد أحمد بن يحيى التفتازاني، وقد اقتبس منه المصعبي مرة واحدة، حين تفصيله لصورة الميسر، في معرض تفسيره لآية الخمر من سورة البقرة.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري.

أما في جانب البلاغة وعلوم القرآن، فقد أفاد المصعبي من مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح) للسعد التفتازاني، وشرح عقود الجمان والإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، وقد اقتبس المصعبي منها في موضع واحد.

رابعاً - كتب الفقه وآيات الأحكام: وهي:

- منظومة تحفة الحكام، لابن عاصم أبي بكر محمد الغرناطي.

- الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام (شرح ميارة)، لميارة أبي عبد الله محمد بن أحمد الفاسي.

لم تكن إفادة المصعبي من المصادر السابقة بالدرجة نفسها، فكُتِبَ التفسير ومعاجم اللغة تعتبر العمدة الأساس للمصعبي في حاشيته، وأما غير ذلك من المصادر فقد كان الاعتماد عليها ثانوياً، إذ لم يتكرر ذكرها إلا قليلاً.

هذا عن النقل المباشر، أما عن ورود آراء المفسرين واللغويين وعباراتهم ضمن ما سبق من المصادر، فإنها كثيرة ومتنوعة؛ فمثلاً نصوص كتاب "فتح الجليل" في الحاشية، قد تضمنت التصريح بآراء عدد من هؤلاء ومؤلفاتهم سواء ما تعلق منها بالتفسير أو اللغة أو المصطلح، وهذه المؤلفات هي:

- معجم "الصحيح"، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري.

- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي.
 - الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي.
 - حاشية على الكشاف، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي.
 - المجيد في إعراب القرآن المجيد، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد القيسي الصفاقصي.
 - البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف أبي حيان.
 - اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل.
 - حاشية على الكشاف، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني.
 - شرح على مغني اللبيب، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني.
- إضافة إلى متون الأحاديث التي جاء ذكرها ضمن نصوص مقتبسة من البيضاوي وغيره، حيث اعتمد المصعبي في الإشارة إلى مظانها على فتح الجليل.

الفرع الثاني: مصادر إباضية

حرص المصعبي على بيان رأي مذهبه في مختلف المسائل، بخاصة العقديّة منها والفقهية، فكان لا بد أن يستمد مادتها العلمية من مصادرها، تارة بالنقل منها، وأخرى بالإحالة عليها، وعددها ثمانية عشر مصدرًا، وهي حسب الفنون كالاتي:

أولاً- في التفسير:

يعدُّ كتاب تفسير كتاب الله العزيز لهود بن محكم الهواري أول تفسير كامل موجود للإباضية، وقد تكرر ذكره في ثلاث وتسعين موضعاً من الحاشية، غير أن أول ذكر له كان في سورة التوبة⁽¹⁾، بما يثير إشكالا حول عدم اعتماد المصعبي له فيما سبق من الآيات، بخاصة ما له علاقة بآيات العقيدة، وبيان رأي مذهبه في تفسيرها.

ثانياً- في العقيدة: وهي:

- متن النونية، لأبي نصر فتح بن نوح الملوثائي.
- كتاب الدعائم، لابن النضر العماني أبي بكر أحمد بن سليمان.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 234/و1.

- الدليل والبرهان، لأبي يعقوب يوسف الوارجلاني.
- السؤالات، لأبي عمرو عثمان بن خليفة السوفي.
- الجهالات، المنسوب لتبغورين بن عيسى الملشوطي.
- شرح عقيدة التوحيد، لأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي.
- حاشية على شرح الجهالات، لأبي ستة أبي عبد الله محمد بن عمر القصي الجربي، وآخرين.

ثالثاً - في آيات الأحكام والفقه والأصول: وهي:

- الدراية وكنز الغناية ومنتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية، لأبي المؤثر الصلت بن خميس، كما ذهب إلى ذلك المصعبي، أو لتلميذه: أبي الحواري محمد بن الحواري العماني.
- الوضع مختصر في الأصول والفقه، لأبي زكرياء يحيى بن أبي الخير الجناوني.
- شرح النونية، وكتاب قواعد الإسلام، لأبي الطاهر إسماعيل بن موسى الجيطالي.
- الديوان، وقد ألفه عدد من الفقهاء⁽¹⁾.
- الإيضاح، لعامر بن علي الشماخي.
- مختصر العدل والإنصاف، وكتاب شرح مختصر العدل والإنصاف، لأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي، حيث يرد ذكر الأول في قوله: «قال الشيخ أحمد في مختصره الأصلي»⁽²⁾، وأما الثاني فيذكره في قوله: «قال الشيخ أحمد الشماخي رحمه الله في شرح مختصره الأصلي»⁽³⁾.
- حاشية كتاب النكاح، وكتاب حاشية الوضع، وكتاب حاشية الإيضاح، لأبي ستة أبي عبد الله

(1) الديوان: عمل موسوعي فقهي، تعاون في تأليفه عدد من العلماء، حيث تذكر المصادر الإباضية أن هناك ديوانيين، كان تأليفهما في القرن 11/5م، أحدهما يسمى "ديوان الأشياخ"، وقد ألف في غار أمجماج" بجزيرة جربة، ويقع في اثني عشر جزءاً، اشترك في تأليفه: أبو عمران موسى بن زكرياء المزاتي، وأبو محمد عبد الله بن مانوج اللماي، وأبو عمرو النميلي الزواغي، وأبو يحيى زكرياء بن جرنان النفوسي، وجابر بن سدرمام المزاتي، وكباب بن مصلح، وأبو مجر توزير بن مولية. وأما الثاني فهو ديوان العزابة، وتم تأليفه بوادي أريغ، بالجنوب الشرقي للجزائر، يقع في خمسة وعشرين كتاباً، تعاون على تأليفه: يخلفتن بن أيوب الزنزفي، ومحمد بن صالح المسناني النفوسي، ويوسف بن موسى القنطراي الدرجيني. وكثيراً ما تُذكر هذه الموسوعة بلفظ "الديوان" دون إضافتها للأشياخ أو العزابة، كما أن عدداً من المخطوطات ترد باسم "ديوان الأشياخ". ينظر: الدرجيني: طبقات المشايخ، (455/2). عمرو النامي: دراسات عن الإباضية، ص136. مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات الإباضية، (364/1).

(2) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 48/ب.

(3) المصدر نفسه، 27/ظ.أ.

محمد بن عمر القصي الجربي.

الفرع الثالث: مصادر غير الكتب

من مصادر المصعبي غير الكتب، ما رواه عن شيوخه سماعا، ومثاله قوله: «وسمعت من بعض أشياخنا أن محل الخلاف...»⁽¹⁾، أو قوله: «حكاية سمعتها من بعض أشياخي حين كنت بمصر تتعلق بهذا المقام...»⁽²⁾.

من خلال ما سبق يمكن أن نقوم بمصادر المصعبي في "حاشية تفسير ذي الجلالين" في النقاط الآتية:

- التزم المصعبي في حاشيته بتفسير البيضاوي، وفتح الجليل لذكريا الأنصاري، وبتفسير الكشاف للزخشري، وحاشية التفتازاني عليه، وبجاشية القاري على "الجلالين"، فلم يكن يتجاوز هذه المصادر غالبا إلا في توجيهات عقدية وفقهية تخص المدرسة الإباضية، أو ترجيحات لغوية.

- اعتمد المصعبي على مصادر المدرسة الإباضية في العقيدة والفقه والأصول، بخاصة المؤلفات المغربية منها.

- أصالة المصادر التي يستقي منها المصعبي مادته العلمية، حيث يعود في كل فن غالبا إلى أمهات المؤلفات فيه؛ ففي ضبط معاني المفردات يعود إلى معاجم اللغة كالقاموس المحيط، ومختار الصحاح، وفي المسائل الفقهية التي يوضح فيها رأيا فقهيا للمالكية مثلا فإنه يعود إلى تحفة الحكام لابن عاصم، وشرح ميارة له، بما ينبئ على أصالة المادة العلمية التي يوردها في الحاشية، والتي هي من أصالة المصادر المعتمدة.

- تنوع مصادر المصعبي أتاح له فرصة استيفاء بحث المسائل والمقارنة بين الآراء. كما يبرز ثراؤها من خلال ما حوته من آراء هؤلاء الأعلام، موزعة عبر كامل الحاشية.

- تأخر عصر المصعبي زمنيا، مكّنه من الاطلاع على المصادر وشروحها، فاستفاد مثلا من الكشاف وحاشيتي الطيبي والتفتازاني عليه، بما يحقق له تصوّرا شموليا للمسائل، واستيعابا ناضجا لها.

- بمقارنة مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين" بمصادر المصعبي في غيرها من حواشيه، منها: حاشيته على رسالة أصول الدين⁽³⁾، وحاشيته على كتاب الديانات⁽⁴⁾، نجد أنه يعتمد في الغالب نفس المصادر، سواء ما كان من كتب مذهبه الإباضي، أو من غيرها، وإن اختلفت نسبة الاعتماد عليها بين حاشية

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 49/و.ب.

(2) المصدر نفسه، 337/و.أ. ينظر أيضا: 281/ظ.أ، 653/ظ.أ.

(3) ينظر: هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص 54.

(4) فرحات الجعيري: البعد الحضاري، (1/144).

وأخرى.

المطلب الثاني: منهج المصعبي في التعامل مع المصادر

الفرع الأول: طريقة المصعبي في ذكر الأعلام

ضمّن المصعبي حاشيته أسماء كثيرة من الأعلام: كالأنبياء، والصحابة، وعلماء فنون مختلفة، منها: التفسير واللغة والعقيدة والفقه، ناهيك عن أسماء الملل والأقوام والقبائل. وسنقصر حديثنا على الأعلام الذين استشهد بنصوصهم ونقل من مؤلفاتهم.

لم يسلك المصعبي في ذكر الأعلام المستشهد بنصوصهم منحى معيناً، حيث يذكر "الجلالين" غالباً بلقب: "المفسر"، وتارة يذكره بلقب: المصنّف". وأما إن وردت لفظة "المصنّف" في كلام فتح الجليل فالمقصود به البيضاوي. وقد ينبّه المصعبي على ذلك حتى لا يلتبس بالجلالين، كقوله: «ثالثها - وهو الذي سلكه المصنّف - يعني: البيضاوي»⁽¹⁾.

كما نجد المصعبي يذكر صاحب فتح الجليل باسمه: "زكريا"، وذكره في موضع بلقب: "شيخ الإسلام". وكذلك الأمر بالنسبة لصاحب "مفاتيح الغيب، حيث يذكره بلقب: الإمام الرازي.

وأما التفتازاني، فتارة يذكره بلقبه، وتارة باسمه: السعد. وكذلك الصلت بن خميس، فمرة يكتبه أبي المؤثر ثم يذّله باسمه كاملاً: الصلت بن خميس، ومرة يقتصر على ذكره بابن خميس.

ومن الألقاب التي أطلقها المصعبي في تفسيره لقب: "محشي"، ويراد به اثنين من الأعلام:

- أولهما الملا علي القاري، حيث يذكره المصعبي بلقب: "محشيه" والهاء تعود على "الجلالين"؛ إشارة إلى حاشية القاري: الجمالين للجلالين. ومرة يطلق عليه لقب: الشارح، وقد ينبّه على مذهبه إذا كان في مقام المقارنة بين الآراء الفقهية، كقوله: «قال محشيه - وهو حنفي - : هذا عند الشافعي، وأما عندنا فيجري القصاص بين الحرّ وعبد غيره»⁽²⁾.

- وثانيهما أبو ستة، أبو عبد الله محمد بن عمر القصبي الجربي، وهو لقب اشتهر به في المصادر الإباضية؛ لكثرة حواشيه على أمهات الكتب الإباضية⁽³⁾. ونجد المصعبي يذكره في حاشيته معرفاً بـ "ال".

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 27/ظأ.

(2) المصدر نفسه، 64/و.ب.

(3) ينظر: فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (1/147)، (1/174).

الفرع الثاني: طريقة المصعبي في نقل المعلومات من المصادر

لم يكن المصعبي في حاشيته ناقلاً فقط، بل كان ينوع بين طرق التعامل مع المعلومات في مصادره؛ وهذا لاعتبارات متعدّدة، كالهذف من النص، وأهميته وقائله، وعلاقته بموضع التفسير. ويمكن بيان طرق المصعبي في نقل المعلومات من المصادر من خلال التفصيل الآتي:

أولاً- الاقتباس الحرفي: كان المصعبي أميناً في نقله، حريصاً على أن ينصّ على المصدر، ومن أمثلة العبارات التي تؤشّر على ذلك، قوله: "قال السعد"، "كما قاله البيضاوي؛" عبارة الكشاف"، "بيانه قول البيضاوي"، "قال البيضاوي تبعاً للكشاف". فقد يذكر المصعبي المصدر ثم ينقل النص، ومثاله قوله: «قال في القاموس: والحُدَيْبِيَّةُ، كدَوَيْبِيَّةٍ...»⁽¹⁾. وقد يورد النص ثم يذكر المؤلّف، كقوله: «قوله تعالى: ﴿يَا صَبْرٍ وَالصَّلَاةَ﴾؛ فالصبر عن المعاصي وحظوظ النفس... قاله البيضاوي»⁽²⁾. وقد يمهّد للنص المقتبس بما يدلُّ على استيعابه، ثم يورده، ومثاله قوله: «قد بين البيضاوي وجه تسمية الخلاف شقاق فقال: فإن كل واحد من المتخالفين في شقٍّ غير شقٍّ الآخر»⁽³⁾.

كما نجد في مواضع من الحاشية يقرّر قول المصدر ثم يستشهد له بالنص؛ كقوله: «وكلام البيضاوي صريح في أنه تشبيه لا استعارة، حيث قال: شبّه أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق وما يمتدّ معه من غبش الليل بخيطين أبيض وأسود»⁽⁴⁾. أو يذكر ملخّص النصّ مقارناً بغيره، ثم يورده، كأن يقول: «قال البيضاوي: عقب تفسير هذه الآية بما هو قريب من تفسير المصنّف ما نصّه: وقول علي: الحسنه في الدنيا المرأة الصالحة وفي الآخرة الحوراء، وعذاب النار امرأة السوء»⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

من خلال ما سبق، يتبين لنا مقدار دقة النقل عند المصعبي، حيث تتجلى في مظاهر، منها:

- الإشارة إلى بداية النقل بلفظ "قال"، ونهايته بعبارة: "انتهى"، "انتهى المراد منه"، أو حرف "ه".
- حرصه على تحديد عنوان المصدر إن كان للمؤلّف أكثر من كتاب، كقوله: «قال الشيخ أحمد

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 49/ظ.ب.

(2) المصدر نفسه، 58/ظ.ب.

(3) المصدر نفسه، 54/ظ.ب.

(4) المصدر نفسه، 67/ظ.ب.

(5) ذكره عدد من المفسرين عن علي بن أبي طالب، دون أن يوردوا سنده. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (2/432). نظام الدين النيسابوري: غرائب القرآن، (1/569). الخطيب الشربيني: السراج المنير، (1/133).

(6) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 71/ظ.ب.

الشماخي رحمه الله في شرح مختصره الأصلي: واختلفوا في ابتداء واضع اللغات...»⁽¹⁾.

- عنايته بتحديد موضع النص في المصدر؛ إضافة إلى ذكر المؤلف وعنوان الكتاب، قد يضيف عنوان الباب، كقوله: «قال في القاموس: وجيب القميص ونحوه، بالفتح: طوقه. وذكر في باب القاف فصل الطاء: ... وقال أيضا في باب العين فصل الدال: ...»⁽²⁾. أو بذكر الآية أو السورة، كقوله: «كما نبه على ذلك صاحب الكشاف في سورة فاطر، عند تفسير الآية»⁽³⁾.

- التنبيه على المصدر الأصلي للنص المستشهد به، كقوله بعد أن استشهد بنص من فتح الجليل: «أقول: هذه العبارة للسعد التفتازاني في حاشيته على الكشاف»⁽⁴⁾.

- الإشارة إلى أن عبارات النص المستشهد به مما بقي من حفظه، أو أنه ذكر الرواية بالمعنى، وهو تحرر من المصعبي في ضبط ألفاظ النص وعباراته، وكذلك تنبيه منه للقارئ بمسؤولية العودة إلى المصدر للتأكد والتدقيق، ومثاله قوله: «أقول: بقي من حفظي قديما من كلام الشيخ إبراهيم الوارجلاني رحمه الله رواية عن النبي ﷺ ما معناه...»⁽⁵⁾. أو قوله: «وهذه القصة حكيتها بمعناها، فليراجع»⁽⁶⁾.

تعد أمانة النقل السمة الغالبة للمصعبي في حاشيته، إلا أنه أحيانا يدمج بين كلامه وكلام البيضاوي، وقد يورد أحيانا نصوصا يوضح بها متن "الجلالين"، دون أن ينبه على مصدرها، وهي في الغالب إما من حاشية الملا علي القاري على "الجلالين"، أو من فتح الجليل لذكريا الأنصاري⁽⁷⁾.

ثانياً - التلخيص: المتأمل لحاشية تفسير ذي الجلالين يجد أن المصعبي يستعمل هذه الطريقة في تعاليقه

على النصوص التي يستشهد بها؛ فيعمد إلى إجمال معناها، وصياغة فكرتها في كلمات قليلة، كقوله بعد نص طويل نقله من البيضاوي: «فتحصّل من كلام البيضاوي أن للمرض في الآية ثلاث معان: الأولى منها حقيقي والأخيران مجازان كما هو ظاهر، والله أعلم»⁽⁸⁾.

وقد يعمد المصعبي إلى التلخيص بهدف إيراد المعنى من أكثر من مصدر، كقوله: «قوله: بملء مسكها؛

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 27ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 82و/أ.

(3) المصدر نفسه، 04و/أ.

(4) المصدر نفسه، 53ظ/أ.

(5) المصدر نفسه، 63ظ/أ.

(6) المصدر نفسه، 222ظ/أ.

(7) ينظر: المصدر نفسه، 06و/أ، 48ظ/ب، 61و/ب، 81و/ب، 81ظ/ب.

(8) المصدر نفسه، 07ظ/أ.

هو بفتح الميم: الجلد، وأما بضم الميم: فهو ما يمسك رمق الإنسان من طعام أو غيره، كما يؤخذ من شرح النونية، والرمق بقية الحياة كما في القاموس⁽¹⁾. كما يستعمل المصعبي هذه الطريقة أيضا بهدف المقارنة بين أكثر من مصدر، خاصة حين وقوفه عند رأي مذهبه الإباضي في المسائل العقديّة والفقهية، فمثلا بعد أن ساق قول البيضاوي حول متعة المطلقة، يُجمل رأي مذهبه الإباضي، فيقول ملخصًا: «أقول: تقدّم أن الحكم عندنا وجوب المتعة للتي طلقت قبل المس ولم يُسم لها صداق، ويُسنُّ لغيرها استحبابًا، ولا يجبر لها كما نصوا على ذلك في كتب الفروع، والله أعلم»⁽²⁾، ومثاله أيضا قوله في معرض بيانه لشروط الاستطاعة في الحج: «قلت: يؤخذ من كلام القواعد أن المعمول به عند أصحابنا أن الاستطاعة عبارة عن خمسة أشياء، وهي: الزاد والراحلة وأمان الطريق، ومرافقة الأصحاب، وصحة البدن، فتحصل أن مذهب أصحابنا رحمهم الله في الاستطاعة أخصّ من المذاهب الثلاث فيها؛ لزيادة الأمن والرفقة، والأخص ما زاد قيدها»⁽³⁾⁽⁴⁾.

ثالثاً- الإشارة إلى القول المذكور في المصدر: حيث يجمل المصعبي قولاً لغوياً أو رأياً عقدياً أو فقهيّاً، مكتفياً بالإشارة إليه، دون التفصيل بعبارات دالة؛ كقوله: «كما صرّح به صاحب السؤالات»⁽⁵⁾، ومثاله قوله: «أشار بذلك إلى أن الظلم لغة وضع الشيء في غير موضعه، كما في القاموس»⁽⁶⁾. أو قوله أيضا: «وأظن المحشي في كتاب النكاح حملهن على ذلك، والله أعلم»⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

رابعاً- الإحالة على المصادر؛ لمزيد التوسّع: وذلك بخدمة الشرح عن طريق الإحالة على مصادر

يجد فيها القارئ مزيد بيان، واستفاضة عرض المسائل ومناقشتها، وتعزيزها باستشهادات مكتملة، ويمثّل هذا المنحى إحدى وظائف الهوامش في الكتابة العلمية حديثاً، ومثاله قول المصعبي عقب مسألة عقديّة: «وقد بسط المحشي الكلام على ذلك في حاشية الترتيب، فليراجع، والله أعلم»⁽⁹⁾. وطلبنا منه للاختصار

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 41/ظ.أ.

(2) المصدر نفسه، 47/و.أ.

(3) المصدر نفسه، 90/و.أ.

(4) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 03/ظ.ب، 03/ظ.أ، 04/و.أ، 79/ظ.أ.

(5) المصدر نفسه، 52/ظ.أ.

(6) المصدر نفسه، 35/و.أ.

(7) المصدر نفسه، 64/و.ب.

(8) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 30/و.أ، 40/ظ.أ، 66/و.ب، 53/و.أ.

(9) المصدر نفسه، 76/ظ.ب.

فقد يحيل القارئ الذي يشد التفصيل إلى مؤلفاته الأخرى؛ كقوله في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:103]: «ومن أراد الاطلاع على الأدلة من الجانبين، وعلى الجواب عن أدلتهم، فعليه بما كتبناه على مقدمة الشيخ تبغورين في علم الكلام، وبما كتبناه على شرح النونية، ففي ذلك كفاية والله تعالى أعلم»⁽¹⁾⁽²⁾.

الفرع الثالث: طريقة المصعبي في ذكر عناوين المصادر ومؤلفيها

تبعاً لتنوع طريقة المصعبي في نقل المعلومات من المصادر، فقد تنوعت طرق ذكره لمؤلفيها وعناوينها، حيث لم يتبع منحى محددًا في ذلك، وتفصيل هذه الطرق فيما يأتي:

أولاً- ذكر الكتاب منسوباً إلى صاحبه: ومثاله قوله: «قال زكريا في حاشية البيضاوي»⁽³⁾، أو قوله: «كما صرح بذلك الأسيوطي في شرح منظومته المسماة بعقود الجمان في علم المعاني»⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

ثانياً- ذكر المؤلف مضافاً إلى كتابه: كأن يقول: «صاحب النونية»⁽⁶⁾، «صاحب الإيضاح»⁽⁷⁾، «صاحب الدعائم»⁽⁸⁾، ومثاله قوله: «أقول: أظن أن صاحب السؤالات ذكر ما هو قريب من هذا»⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

ثالثاً- الاكتفاء بذكر الكتاب دون المؤلف: كأن يقول: «كما في القاموس»⁽¹¹⁾، قال في الحاشية»⁽¹²⁾.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 186 ظ/أ.

(2) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 03 و/أ، 42 و/أ، 62 ظ/أ، 99 ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 02 ظ/ب.

(4) المصدر نفسه، 62 ظ/ب.

(5) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 27 ظ/أ، 38 و/أ، 40 ظ/أ، 68 و/ب، 63 و/أ.

(6) المصدر نفسه، 01 و/أ.

(7) المصدر نفسه، 60 ظ/أ.

(8) المصدر نفسه، 11 و/أ.

(9) المصدر نفسه، 29 و/أ.

(10) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 40 ظ/أ، 22 ظ/أ، 65 ظ/ب، 76 ب، 78 ظ/ب.

(11) المصدر نفسه، 37 ظ/أ.

(12) المصدر نفسه، 02 و/ب.

«كما قال في الخلاصة»⁽¹⁾، ومثاله قوله: «وما استأنس به لجوابه من كون إبليس من الملائكة على القول به فغير صحيح، بل قال في السؤالات: من زعم أنه من الملائكة فقد أشرك»⁽²⁾ (3).

رابعاً - الاختصار على ذكر المؤلف دون الكتاب: كقوله: «قال السعد»⁽⁴⁾، «قال الإمام الرازي»⁽⁵⁾، «قال زكريا»⁽⁶⁾، ومثاله قوله: «قلت: مذهب أبي حنيفة كمذهبنا في هذا الحكم على ما يفهم من كلام الصلت بن خميس»⁽⁷⁾ (8).

رغم حرص المصعبي على تحديد مصادره، إلا أنه يقتصر أحيانا على تحديد المجال المعرفي لمصادر المسألة التي بحثها، أو الإطار المذهبي للمصدر، فمثال الأول قوله بعد إيراده لمسألة الوعد والوعيد: «كما نصوا على ذلك في علم الكلام»⁽⁹⁾. ومثال الثاني تعقيبه على رواية حديثية بقوله: «وظني أن الرواية في كتب الأصحاب: «ابدأوا» بصيغة الأمر مسنداً إلى ضمير الجماعة»⁽¹⁰⁾ (11).

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 44/ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 47/و/ب.

(3) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 10/و/أ، 37/ظ/أ، 64/و/ب، 85/ظ/ب، 75/ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 01/ظ/ب.

(5) المصدر نفسه، 01/و/أ.

(6) المصدر نفسه، 03/و/أ.

(7) المصدر نفسه، 80/و/ب.

(8) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 02/و/أ، 07/و/أ، 49/ظ/ب، 63/ظ/أ، 88/ظ/أ.

(9) المصدر نفسه، 68/ظ/أ.

(10) المصدر نفسه، 59/ظ/ب.

(11) تنظر نماذج أخرى في المواضع الآتية: المصدر نفسه، 02/و/ب، 59/ظ/ب، 83/ظ/ب، 44/ظ/أ، 76/و/أ.

المبحث الثاني: مزايا "حاشية تفسير ذي الجلالين" وآخذها

يختصُّ هذا المبحث بتقويم منهج المصعبي في حاشيته على تفسير الجلالين، وذلك بإبراز سمات المصعبي ومزايا حاشيته، ثم الوقوف على بعض المآخذ عليها، كأى جهد بشري؛ إذ الكمال لله ﷻ وحده.

المطلب الأول: سمات "حاشية تفسير ذي الجلالين" ومزاياها

تنبؤاً "حاشية تفسير ذي الجلالين" منزلة عظيمة بين كتب التفسير عند الإباضية، بما نالت من إعجاب كتب التراجم، كما أنها لا تقلُّ منزلة عما كُتب على "الجلالين" من الحواشي، أو أُلّف في التفسير عامة، وذلك للمميزات الآتية:

أولاً- شخصية المصعبي التفسيرية: تتجلّى شخصية المصعبي التفسيرية من خلال مسيرته الحافلة مع القرآن الكريم، وما يقتضيه تفسير آياته من طول نفس، واستعدادات ذهنية ومعرفية عميقة. والمصعبي خلال هذه الرحلة المباركة كان حاضر الذهن، عارفاً بمظان مختلف الأقوال، حريصاً على إيرادها دون إلغاء، ثم المقارنة بينها، وترجيح ما يسانده الدليل، ومثال ذلك قوله عقب ذكر مسألة: هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، حيث قال: «أقول هذه المسألة مبسّطة في علمي الكلام والأصول بأدلة كل من القولين فليراجع، والله أعلم»⁽¹⁾.

ثانياً- خدمة متن "الجلالين": من مزايا المصعبي في حاشيته خدمته الجليلة لمتن "الجلالين"، وذلك من خلال شرح متنه، وإيضاح مجمله، والتعقيب عليه، وغيرها مما بسطناه في الفصل السابق.

ثالثاً- الجمع بين الأثر والرأي المحمود: تصنّف الحاشية ضمن التفسير بالرأي المحمود، حيث اعتمد المصعبي المنهج الذي سار عليه غيره من المفسّرين في اتباع أحسن طرق التفسير، من تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بآثار الصحابة والتابعين، إضافة إلى ما حوته حاشيته من علوم مختلفة؛ كالقراءات، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، واللغة، وغيرها، أحسن المصعبي الاستفادة منها فيما يبيّن معاني الآيات ويجلّيها.

رابعاً- توظيف المنهج المقارن في التفسير: أحسن المصعبي في حاشيته استخدام التفسير المقارن، من خلال ما أبرزه من أوجه التماثل والتمايز بين المفسّرين، وتنبهه إلى سبب الخلاف ومحلّه وأثره بينهم، أو

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 218/و1.

نقله عنهم، كأن يقول: «وهو سبب الخلاف»⁽¹⁾، «وسمعت من بعض أشياخنا أن محل الخلاف»⁽²⁾، «أقول: ينبنى على الخلاف في نونه الخلاف في صرفه وعدمه»⁽³⁾، «أقول: هذا التفسير مخالفٌ للتفسير المتقدم عن الشيخ هود، ومخالف أيضا لتفسير الكشاف والبيضاوي»⁽⁴⁾، «وقال في الكشاف: بعد نقل الخلاف في تفسير الحزن...»⁽⁵⁾.

ومثال مقارنة المصعبي بين الأقوال ومناقشتها وتحليلها ما ذكره من أقوال المفسرين حول اختلافهم في مسألة سجود الملائكة لآدم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة:34]؛ حيث يقول نقلا عن البيضاوي: «وفي الشرع: وَضَعُ الجبهة على الأرض على قصد العبادة. والمأمور به إما المعنى الشرعي، فالمسجود له بالحقيقة هو الله ﷻ، وجعل آدم قِبلة سجودهم تفخيماً لشأنه». ثم يستعرض بعد ذلك أقوالا أخرى، ويناقشها فيقول: «أقول: الذي مشى عليه صاحب السؤالات رحمه الله في معنى الآية بعد أن استشعر سؤالا في ذلك أن معناها: اسجدوا لي من أجل أن خلقت آدم، وعليه تكون اللام للتعليل، فليراجع، والله أعلم. وأما البيضاوي فذكر أن اللام فيه كاللام في قول حسان:

أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقَبْلَتِكُمْ
وَأَعْرَفَ النَّاسِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ

أو في قوله سبحانه: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء:78]. فذكر زكريا: أن اللام في البيت بمعنى "إلى"، وفي الآية بمعنى "من"، فالمعنى في ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾: اسجدوا من أجله لله، انتهى. فعلى الاحتمال الثاني يكون مساويا لما قاله صاحب السؤالات، والله أعلم»⁽⁶⁾.

وقد يُسهب المصعبي في نقل النص كاملا؛ تحقيقا لغرض الوقوف على مختلف الأقوال، كقوله: «ولابأس بنقل كلام الكشاف برمته؛ لِيَتَطَّلَعَ على ما فيه من الخلاف»⁽⁷⁾.

لا يقتصر المصعبي على المقارنة بين الإباضية وغيرهم، بل قد ينقل حكاية الخلاف داخل المذهب، كقوله: «فإن قلت: ما حكم هذه المسألة عند أصحابنا؟ قلت: ذكر الشيخ أحمد الشماخي رحمه الله الخلاف

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 65/ظ.ب.

(2) المصدر نفسه، 49/و.ب.

(3) المصدر نفسه، 10/ظ.أ.

(4) المصدر نفسه، 246/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 493/و.أ.

(6) المصدر نفسه، 28/ظ.أ.

(7) المصدر نفسه، 558/و.أ.

في ذلك، واختار الجواز والوقوع...»⁽¹⁾.

ومما يجلي شخصية المصعبي العلمية أيضا تمكنه في علوم اللغة والبلاغة والمنطق وأصول الدين والفقه، واطلاعه الواسع على التراث الإسلامي، ومعرفته بمصادرها، واعتزازه بالمدرسة الإباضية عقيدة وفروعا، وثباته القوي على أصولها، فقد أتاح لنا قسم التحقيق الوقوف على رأي المذهب في ست وعشرين مسألة عقديّة، وست وعشرين مسألة فقهية، وأربع عشرة قضية من قضايا علوم القرآن، ولا بد أن مقدارها ما من المسائل تحويه باقي الحاشية.

خامساً - موقفه من الإسرائيليات: يُعدُّ المصعبي من المقلِّين في إيراد الإسرائيليات، ويمكن الوقوف

على مظاهر نقاء "حاشية تفسير ذي الجلالين" من الإسرائيليات أو التقليل منها فيما يأتي:

- الاقتصاد على الإجمال وعدم تعيين ما أبهمه القرآن: ففي قول السيوطي: «الحِنْطَةُ أَوْ الْكَرْمُ أَوْ غَيْرُهُمَا» تحديدا للمقصود من الشجرة من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: 35]، قال المصعبي: «قوله: أَوْ الْكَرْمُ أَوْ غَيْرُهُمَا؛ قال البيضاوي: أَوْ التينة، أَوْ شجرةٌ مِنْ أَكَلِ مِنْهَا أَحْدَثَ. قال: والأوَّلَى أَنْ لَا تُعَيَّنَ مِنْ غَيْرِ قاطع كما لم تُعَيَّنَ فِي الآيَةِ؛ لعدم توقف ما هو المقصود عليه»⁽²⁾⁽³⁾.

- تحيُّر المصعبي في تفسير الآيات لما هو ملائم لشرف النبوة، حيث فسَّر صفة الحصور في النبي زكرياء بجبس النفس عن الشهوات والملاهي⁽⁴⁾، لا كما فسَّرها بعض المفسِّرين بتفاسير تزري بمنزلة من اصطفاهم الله واجتباهم، وجعلهم أطيب عباده خلقا، وأكرمهم فطرة.

- نقده لبعض الروايات التي يوردها بعض المفسِّرين، ومثاله نقده لتفصيل هود بن محكم الهواري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: 35] بما يتنافى وعصمة الأنبياء، حيث يقول المصعبي: «أقول أن الشيخ رحمه الله ينقل أقوال المخالفين غالبا من غير تفرقة بين الغث والسمين»⁽⁵⁾.

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 65/ظ ب.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/89).

(3) وهو ما رجَّحه الطبري وابن عطية والرازي وابن كثير، والأظهر عند أبي حيان. حيث ذهبوا إلى أن الله تعالى لم يضع لعباده دليلا ينص على اسم الشجرة من القرآن أو السنة، ويكفي فيها الاعتقاد أنها شجرة من أشجار الجنة دون تعيين. ينظر: الطبري: جامع البيان، (1/520). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/128). الرازي: مفاتيح الغيب، (3/454). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (1/235). أبو حيان: البحر المحيط، (1/256).

(4) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 79/و أ.

(5) المصدر نفسه، 272/ظ أ.

سادساً- أمانته في النقل والاستشهاد: أورد المصعبي في حاشيته آراء ونصوصا استقاها من مظانها، حيث بلغ عدد مصادره خمسة وثلاثين مصدرا، تميّز المصعبي في التعامل معها بالأمانة والضبط في النقل، ومبالغة منه في التحرز حين اقتباسه منها، فإنه ينبّه القارئ في بعض مواضع حاشيته على أن ذلك مما بقي في حفظه، وقد كان هذا منهج المصعبي في مختلف مؤلفاته، يقول هو الشيهاني في تقويمه لحاشية المصعبي على رسالة أصول الدين: «فمبدأ التثبت وعدم التقول بغير علم ديدن المصعبي في هذه الحاشية وغيرها، فقد تبناه ودعا إليه، وانتقد من يسلك غير سبيله»⁽¹⁾.

لم يقتصر جهد المصعبي على تنويع المصادر، بل كان أيضا حريصا على العودة في كل فن غالبا إلى أمهات المؤلفات فيه؛ سواء ما تعلّق باللغة، أو آراء الفرق، أو مسائل الفقه، أو غيرها؛ بما يقرب مظان المعلومات إلى الطالب، ويُعنيه عن البحث عن المصادر، وقد أشار المصعبي إلى هذا القصد في خاتمة حاشيته على الديانات بأنه «أمّته؛ ليستغني الطالب عن كدح خاطره في مراجعة المطولات؛ تلبية لرغبة الطلبة»⁽²⁾.

سابعاً- ضبط الحدود والاصطلاحات: لما كان المنهج العلمي يقتضي فهم المصطلح قبل استثماره ضمن نص؛ لأنه البنية الأساس التي ينبنى عليها فهم باقي النص⁽³⁾، فإن المصعبي كان مستوعبا لأهمية هذا التدرج من المرحلة الفهمية إلى المرحلة الوظيفية، متحكّما في استخدام هذا الضابط العلمي، حيث تزخر حاشيته بتعاريف لمصطلحات وردت في متن "الجلالين"، أو جاء ذكرها ضمن نصوص استشهد بها المصعبي، فبعضها متعلّق بالقراءات، وأخرى باللغة، وثالثها بالعقيدة والفقه، وغيرها. وإن بدت عنايته بصورة خاصة بمصطلحات العقيدة عند الإباضية، ومثاله ما نقله المصعبي من تعريف البيضاوي للفاسق حيث يقول: «والفاسقُ في الشرع: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة». أعقبه بتقييد زكريا للتعريف بقوله: «أي: ولو بالإصرار على الصغيرة بمعنى الإكثار منها». ليقارن بعدها المصعبي بين مفهوم الإصرار الذي ذكره زكريا والمعتمد في مذهبه الإباضي فيقول: «وهو موافق لما هو المعتقد عندنا، إلا قوله في تفسير الإصرار "بمعنى الإكثار منها"، فغير موافق لما هو عندنا على ما رأيت في كلام الشيخ أبي يعقوب رحمه الله؛ من أن الإصرار هو أن يعتقد الموت على ذلك، فإنه أخصُّ مما ذكره زكريا، فليراجع، والله أعلم»⁽⁴⁾.

ثامناً- تدقيقه في فهم المعاني وضبط الألفاظ ومراجعة ما يكتبه: اتّسم أسلوب المصعبي في الحاشية

(1) هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص 59.

(2) المصعبي: حاشية الديانات، 138 ظ. فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (1/153).

(3) فريد الأنصاري: أجديات البحث في العلوم الإسلامية، ص 33.

(4) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 24 ظ/أ.

بالتأني والتحليل، فلم يكن همه جمع الأقوال وترتيبها، بل كان يديم النظر، ويطيل التأمل، كأن يقول: «وإنما أظنبت في بيان هذه العبارة؛ لأنني توقفت في فهمها قديما ولم تتضح لي إلا بعد التأمل وكثرة المراجعة، والله تعالى أعلم»⁽¹⁾، أو قوله: «قلت: هذه المسألة وقع لي فيها تردد،...»⁽²⁾، وقوله: «أقول: هكذا في النسخة التي بيدي بكاف الخطاب، ولم يتضح لي معناه»⁽³⁾.

وقد يتجاوز المصعبي تدقيق المعاني إلى ضبط شكل الألفاظ، ويستعين في ذلك بمصادر؛ للتأكد، ومثاله ما جاء في تفسير "الجلالين": «﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: مؤلم»، قال بعدها المصعبي: «قوله: مؤلم؛ أي: بفتح اللام كما قاله محشيه، وذكر أنه وُصِفَ به العذاب مبالغة، إذ الألم في الحقيقة إنما هو للمُعَذَّب، وكنت قديما قد استشكلتُ ضبطه بالفتح نظراً إلى أن المؤلم بفتح اللام هو الشخص لا العذاب، حتى ظننت أنه خطأ من محشيه، حتى رأيت زكريا ضبطه كذلك بالفتح وأجاز الكسر، فتأملت في مجيء فعيل بمعنى فاعل، فوجدته قليلا، والكثير هو فعيل، بمعنى مفعول، كقتيل، كما لا يخفى على من تعاطى علم النحو، والله أعلم، فليراجع»⁽⁴⁾.

حَرَصَ المصعبي كذلك على مراجعة ما كتبه، وتصحيح ما فاته، والتنبيه على الخرم في المصدر حين عدم احتمال المعنى، وفي هذا دلالة على ممارسته التأليف، واستيعابه لما يكتبه، بما يعزز الثقة في مؤلفاته، ومثال ذلك قوله استدراكا على "الجلالين" في إعراب لفظة: «كما صرَّح بذلك البيضاوي، وجلَّ من لا يسهو، ولعل المفسر ذكر الوجهين وأسقط الكاتب بعض العبارة، فليراجع»⁽⁵⁾.

تاسعاً - الصبغة التعليمية في الحاشية: كان لجلوس المصعبي للتدريس أثره في حواشيه، منها: "حاشيته على الجلالين"، حيث يبرز في توضيحه لمتن "الجلالين" وتكميله النزعة التعليمية؛ وهذا من خلال ما يثيره من قضايا أصلية وأخرى تبعية تخدم التفسير، وبما يوسِّع فيه الشرح والاستطراد، كالمسائل النحوية والصرفية والبلاغية، أو ما يعمد إليه من افتراض السؤال، وبيان جوابه، مع التنبيه على مصدره، كقوله: «فإن قلت: عَلِمْنَا مذهب مالك والشافعي في المسألة فما حكم المسألة عندنا؟ قلت: الحكم عندنا كذلك. قال في القواعد: ...»⁽⁶⁾، إضافة إلى ما يبثه المصعبي في طلبته من حماسة وهمّة لفتح آفاق المطالعة والتحقيق

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 44/أ.

(2) المصدر نفسه، 64/ب.

(3) المصدر نفسه، 86/ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 07/ظ/أ.

(5) المصدر نفسه، 84/أ.

(6) المصدر نفسه، 64/ب.

في بعض المسائل، ومن أمثلة عباراته قوله: «فليحرر هذا المقام»⁽¹⁾، «فليراجع وليحرر، والله أعلم»⁽²⁾، «كذا ظهر لي، فليتأمل، والله أعلم»⁽³⁾، «فلينظر ما هو المطابق للواقع، والله أعلم»⁽⁴⁾.

أوتي المصعبي حافظة قوية تسعفه في ضبط المسائل واستحضار الشواهد، وقد كان حريصا في حاشيته على توجيه طلبته لأهمية الحفظ في تحصين المادة العلمية، حيث يقول في معرض بيان مسألة نحوية أوردَ شاهدها في بيت شعري: «أقول: لا بأس بحكاية هذه الأبيات مرتبةً لتُحفظَ وهما بيتان....»⁽⁵⁾.

إن هذا الأثر القيم الذي أحدثه التدريس في "حاشية تفسير ذي الجلالين"، أو جَدَّ في نصِّ الحاشية حيوية في بحث المسائل، وحرًا معرفيًا تتدافع فيه الآراء حول مختلف القضايا المعروضة.

عاشراً- تعزيز المواقف الإباضية من المسائل التي اختلفت فيه الأمة: حرص المصعبي في حاشيته

على بيان توافق الأقوال بين الإباضية وغيرهم في عديد المسائل، تضييقاً لشقة الخلاف، وتصحيحاً لتصورات مغلوطة، عزلت المدرسة الإباضية عن باقي المدارس الإسلامية، ومثاله قوله: «أقول: الظاهر إن القول بتخصيص الرزق بالحلال مما انفردت به المعتزلة؛ لاتفاق أصحابنا مع الأشاعرة على أنه سبحانه خالق الخير والشر، والله أعلم»⁽⁶⁾. ومثاله أيضاً قوله عقب تعريف البيضاوي لصفة القدرة: «أقول: هذا التفسير للقدرة موافق لقول أصحابنا»⁽⁷⁾.

هذه الميزة للمصعبي لم تكن خاصةً بحاشية تفسير ذي الجلالين، بل كانت أيضاً في حواشيه الأخرى، يقول هو الشيهاني عن حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين: «ويريد بذلك أيضاً التأكيد على تعزيز المواقف الإباضية من المسائل التي اختلفت فيها الأمة، فكان كثيراً ما يورد أقوال غير الإباضية إذا كانت تتوافق والموقف الإباضي»⁽⁸⁾.

حادي عشر- الروح النقدية لدى المصعبي: لم يكن أبو يعقوب في حاشيته مجرد ناقل، بل كان يعقب

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 06/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 61ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 573/و.أ.

(4) المصدر نفسه، 573/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 108/و.أ.

(6) المصدر نفسه، 02/و.أ.

(7) المصدر نفسه، 17/و.أ.

(8) هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم الدراسة)، ص 55.

على متن "الجلالين"، وينقد ما يستشهد به من نصوص تفسيرية من مختلف المصادر، ويثير بعض التساؤلات التي لم تتعرض لها كتب التفسير، ومثاله ما ذكره "الجلالين" في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ [القصص: 29] حيث قال: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ زوجته بإذن أبيها نحو مصر، قال المصعبى بعدها متسائلاً: «قوله: نحو مصر؛ أقول ليت شعري كيف تهباً السير لموسى ﷺ إلى بلد فرعون وهو قد فر منه، ولم يتنبأ حينئذ حتى يجعل له الأمن بالوحي كما وقع له بعد النبوءة، فإني بحثت عن السبب في الكشف ولم أجده، فليراجع، والله أعلم»⁽¹⁾.

تميز المصعبى في نقده بسمة الموضوعية، يتساوى في ذلك عنده أتباع المدرسة الإباضية وغيرهم، ويمكن أن تقتصر في هذا المقام على الأمثلة الآتية:

- ما أورده البيضاوي لمصطلح المفلح من قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾؛ حيث قال: «وتشبه به الوعيدية في خلود الفساق من أهل القبلة في العذاب، ورد بأن المراد بالمفلحين: الكاملون في الفلاح، ويلزمه عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم، لا عدم الفلاح له رأساً، انتهى». تعقب المصعبى البيضاوي إجمالاً بقوله: «ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف».

كما فصل في الرد على زكريا الأنصاري بعد أن ساق تأويله بقوله: «لكن ذكر زكريا عقب كلامه نظيراً لهذا التأويل، حيث قال: حاصله أن مطلق المفلح يصدق بالفاسق، وجاز كونه مفلحاً كما جاز كونه مصطفى في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ [فاطر: 32]، انتهى. وانظر هل يمكن الجواب عن هذا التنظير بالفرق بين المقامين، والظاهر نعم؛ وذلك أن الآية دلت على ثبوت الاصطفاء لمن أورث القرآن مطلقاً، ولا يلزم من الاصطفاء الفوز بدخول الجنة، فإن الاصطفاء من الأمور النسبية، فإن صدق بالقرآن وعمل به كان فائزاً بدخول الجنة. ومن صدق به ولم يمثل أوامره ونواهيته وإن دخل النار فلا يكون في طبقة المشركين، المنكرين للقرآن ومن نزل عليه، أو يحمل الظالم لنفسه على التائب من ظلمه؛ بقرينة التعميم في قوله: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: 33]. كما نبه على ذلك صاحب الكشف في سورة فاطر، عند تفسير الآية، هذا ما لاح للذهن الفاتر، ولم أره منصوصاً في كتب الأصحاب، وأستغفر الله تعالى، والله أعلم»⁽²⁾.

- ومثال الثاني اعتراض المصعبى على تأويل التفتازاني لعبارة الكشف في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: 105]؛ حيث قال الزمخشري: «وقيل: هم مبتدعوا هذه الأمة، وهم المجبرة والمشبهة والحشوية وأشباههم». قال

(1) المصعبى: حاشية تفسير ذي الجلالين، 445/و1أ.

(2) المصدر نفسه، 03/ظأ.

بعدها التفتازاني: «... والمجبرة»: القائلون بأن الله تعالى جبر العباد على الأفعال من غير تأثير منهم»، ليعقب عليه المصعبي بقوله: «أقول: ما فسّر به التفتازاني المجبرة غير مراد للزمنخشي؛ بدليل كلامه في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لَأَسْتَوِي الْخَيْثُ وَالطَّيْبُ﴾ الآية [المائدة:100] من قوله: «ومن حق هذه الآية أن يكفح بها وجوه المجبرة إذا افتخروا بالكثرة» فإنه أراد بالمجبرة القوم كما هو ظاهر؛ لقولهم بأن أفعال العباد مخلوقة لله كما هو الحق عندنا أيضا، والله أعلم»⁽¹⁾⁽²⁾.

- وأما الثالث ما لاحظته المصعبي على الشيخ هود بن محكم الهواري من عدم ذكره الترجيح فيما ينقله من آراء، حيث يقول: «وأما الشيخ هود رحمه الله فعلى عادته من نقل كلام العلماء من غير ترجيح»⁽³⁾، كما خالف الشيخ هود في مسائل، وتعبه بالنقد في أخرى، ومثاله ما أورده المصعبي من توسع الشيخ هود في رواية الإسرائيليات أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِءَ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف:24]؛ حيث يقول عنه: «أقول: أن الشيخ رحمه الله ينقل أقوال المخالفين غالبا من غير تفرقة بين الغث والسمين، وهذا القول قد شنع صاحب الكشاف على قائله، ولا بأس بنقل ما ارتضاه من التفسير أولا، ثم نقل ما رده ولم يرتضه ثانيا»⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

ثاني عشر - احترام العلماء وإنصافهم: تكشف مفردات المصعبي في حاشيته عن احترام المفسرين

والعلماء وتقديرهم، وبيان عمق فهمهم، دون تمييز بينهم باعتبار المذهب، فضلا عن أن نجد في حاشيته تجريحا أو انتقاصا لمن خالفه الرأي في بيان آية أو حكم مسألة، ومثال ذلك ثناؤه على فوائد ذكرها الصلت بن خميس في تفسيره، فيقول: «فائدة: في تفسير النشوز، وصورته من كلام الصلت بن خميس رحمه الله، وإن كان فيه طول لما فيه من الفوائد»⁽⁶⁾، وبالقدر نفسه من الأدب والإنصاف ينبه على قيمة تفسير البيضاوي بقوله: «ذكر البيضاوي في تفسير هذه الآية كلاما حسنا لا بأس بنقله مع طوله»⁽⁷⁾، كما نجده في موضع آخر يؤكد على طلبته أهمية حفظ الفروق بين مصطلحات عدة ذكرها زكريا، فيقول: «فهذه فائدة

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 92/ظ/أ.

(2) تنظر نماذج أخرى لنقد البيضاوي في المسائل الآتية: مسألة حدوث القرآن، مسألة نفي الشفاعة لأهل الكبائر، توجيه البيضاوي لمعنى الآية في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:264]. ينظر: المصدر نفسه، 03/و/أ، 56/و/أ، 57/ظ/أ.

(3) المصدر نفسه، 301/و/أ.

(4) المصدر نفسه، 272/ظ/أ.

(5) من أمثلة نقد المصعبي للشيخ هود: مسألة دعاء إبراهيم لأبيه. ينظر: المصدر نفسه، 239/ظ/أ، 291/ظ/أ.

(6) المصدر نفسه، 124/ظ/أ.

(7) المصدر نفسه، 131/ظ/أ.

نفيصة يجب على الطالب حفظها والمحافظة عليها، والله تعالى أعلم»⁽¹⁾.

ثالث عشر- تواضعه وتحرُّزه من الادعاء: نُجِّلِي صفحات الحاشية عن تأثر المصعبي بورع بعض

الصحابة والتابعين وإنصافهم، حيث يقول عقب حادثة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع المرأة التي اعترضت عليه تحديد الصداق، فقال: «أقول: هذا منه رضي الله عنه من شدة ورَعِه وإنصافه، وعِظَم نفسه، ورجوعه للحق حيث ما كان»⁽²⁾، كما نجده في موضع من الحاشية ينبِّه على خطر صفة الغرور، ويضرع إليه تعالى أن يمنَّ عليه بالغفران، فيقول: «أقول: بقي من حفظي نسبة مثل هذا الكلام لبعض أئمتنا وأظنه جابر بن زيد، فلا يَعْتَر أحد بعمله، ونسأل الله العفو والغفران، والله أعلم»⁽³⁾.

ومع حرص المصعبي على نقد الآراء، والبحث عن الدليل، والاحتكام إليه، فإننا نجده شديد التحرز، بعيداً عن الادعاء، حريصاً على أن يختم كلامه بعبارة: «والله أعلم»⁽⁴⁾، «والله أعلم بتأويل كتابه»⁽⁵⁾، «والله أعلم بتفسير كتابه»⁽⁶⁾، «والله أعلم، فتأمَّله منصفاً»⁽⁷⁾، «فليحرِّر هذا المقام، والله أعلم بحقيقة المرام»⁽⁸⁾.

ومثاله ما قاله عقب مسألة عقدية ذكرها ثم نقدها قائلاً: «ولكن لا حَظَّ للنظر مع ورود الأثر، ولعل لأصحابنا أدلة على ما قالوه، والله أعلم»⁽⁹⁾.

رابع عشر- البعد الهدائي والتربوي في الحاشية: رغم سمة التوسُّع الظاهرة في "حاشية تفسير ذي

الجلالين" حين تفسير الآيات، والكشف عن معانيها، إلا أنه لم يغفل عن روح الدرس التفسيري، وهو تحقيق الاهتداء بالقرآن، وإحياء معانيه في النفوس، والدعوة من خلاله إلى مكارم الأخلاق، واتخاذها منطلقاً لإصلاح واقع الناس، وامثالهم لشرع الله تعالى، فضمَّن حاشيته توجيهات إيمانية وإرشادات تربوية، في

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 170 ظ/أ.

(2) المصدر نفسه، 120 و/أ.

(3) المصدر نفسه، 526 ظ/أ.

(4) المصدر نفسه، 02 و/ب.

(5) المصدر نفسه، 64 ظ/ب.

(6) المصدر نفسه، 78 ظ/ب.

(7) المصدر نفسه، 03 و/أ.

(8) المصدر نفسه، 06 و/أ.

(9) المصدر نفسه، 352 و/أ.

وقت مبكر من ظهور الاتجاه الأدبي والإصلاحي في التفسير. ومن نماذج ذلك ما يأتي:

- تنبيهه على أهمية احتماء المؤمن بكنف الله ﷻ، وذلك عقب تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران:120] حيث قال نقلا عن الزمخشري: «وهذا تعليم من الله وإرشاد إلى أن يستعان على كيد العدو بالصبر والتقوى، وقد قال الحكماء: إذا أردت أن تكبت من يحسدك، فازدد فضلا في نفسك»، ثم أتبعها بشرح تربوي للتفتازاني، مما جاء فيه: «... وما في الآية أنك ببركة الصبر والتقوى لكونهما من محاسن الطاعات ومكارم الأخلاق، تكون في كنف من الله، وحماية من أن يضرك كيد العدو»⁽¹⁾.

- بيانه لفضل الجهاد، وتعميق حبه في قلب المؤمن، حيث يقول في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران:170]: «فإن قلت: ما ذكرته ونقلته عن أهل التفسير في شأن أرواح الشهداء، هل ذكره أحد من الأصحاب؟ قلت: ذكره الصلت بن خميس رحمه الله مع زيادة فيها، وسأنتقل عبارته؛ لتطلع عليها، وتزداد يقينا في حب الجهاد، وفيما أعد الله لأهله»⁽²⁾.

- حثه على الإكثار من الطاعات في ليلة القدر حيث يقول: «فائدة: أذكرُ فيها فضائل هذه الليلة نقلا عن الكشاف؛ تنشيطا لمن وفق للعمل فيها»⁽³⁾.

- ما ذكره في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ [القلم:10] حيث أورد حكاية وقعت له بمصر مع بعض شيوخه حول النهي عن التسرع في الحلف، ثم قال بعدها: «وإنما نقلت هذه الحكاية؛ لتنتقش على صحيفة خاطر من وفقه الله، فيكف نفسه عن كثرة اليمين بالله، عملا بهذه الآية وغيرها، والله تعالى أعلم»⁽⁴⁾.

خامس عشر- قِيم التسامح والانفتاح في الحاشية: حافظ المصعبي على قدمه الأولى ثابتة على

أصول مذهبه، الذي لم يُخفِ اعتزازه به، ومنافحته عنه، غير أن هذا لم يمنعه أن يتجول بالأخرى في تراث الأمة الإسلامية، منفتحا على مذاهبها المختلفة، ومشاربها المتعددة، فكان لقيم الانفتاح والتسامح حضور جلي في حاشيته، ويمكن الكشف عن بعض ملامحه من خلال ما يأتي:

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 95/ظ أ.

(2) المصدر نفسه، 104/و أ.

(3) المصدر نفسه، 557/و أ.

(4) المصدر نفسه، 623/ظ أ.

أ. تبرز قيمة الحاشية من خلال تأليفها في عصر الشروح والحواشي، فرغم أن سمة هذا العصر الجمود والتقليد، إلا أن المصعبي تجاوز دائرة المذهب، فلم يتحرّج من كون مؤلف متن "الجلالين" شافعي المذهب؛ ولعل هذا من آثار ارتحاله وطلبه العلم بمصر. وهي بهذا تعكس صورة مضيئة عن انفتاح المصعبي، وإفادته من مدارس إسلامية أخرى.

ب. اعتمد المصعبي في حاشيته على مصادر متنوّعة؛ فبالإضافة إلى اعتماده تفاسير الإباضية ومؤلفاتهم؛ كتفسير الشيخ هود بن محكم الهواري، وقواعد الإسلام لإسماعيل الجيطالي، فإنه اعتمد تفاسير أخرى من مختلف المذاهب الإسلامية، على غرار تفسير الزمخشري، والبيضاوي؛ بل اتخذها منطلقاً في الشرح والتفسير. أضف إلى ذلك ما تحفل به حاشيته من آراء الصحابة والتابعين، وأئمة المذاهب والفقهاء الموافقة والمخالفة. يقول عبد الغاني عيساوي: «بالرغم من تمذهب الإمام المصعبي بالمذهب الإباضي ومنافحته عنه، إلا أن ذلك لم يمنعه من اعتماد كتب المخالفين في حاشيته هاته على الجلالين... وهو دليل على عدم تعصُّبه»⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مأخذ "حاشية تفسير ذي الجلالين"

على الرغم من المنزلة الجليلة لحاشية تفسير ذي الجلالين، فإنها لم تسلم من ملاحظات لا بد من الوقوف عليها، نجملها في النقاط الآتية:

أولاً- التوسع وكثرة النقل: وهي ملاحظة بارزة، يتنبه لها كل قارئ لحاشية تفسير ذي الجلالين⁽²⁾، وإن برّرها المصعبي بقوله: «ليستغني الطالب عن كدح خاطره في مراجعة الأمهات»⁽³⁾.

يفصل المصعبي في بحث موضوعات تخرج بالحاشية عن دائرة التفسير، ولا يدخل إيرادها ضمن المعنى العام للآيات القرآنية، فهي مباحث متخصصة كبعض المسائل النحوية والكلامية والفقهية، إلا أن هذا التوسع لم يكن بنفس القدر، فتمكّنه في علوم اللغة، جعله يشتغل أحياناً بالقضايا اللغوية أكثر من قضايا التفسير وعلوم القرآن.

ولعل ولع المصعبي بالتوسع جعله يفصل أحياناً في شرح مفردة، رغم استشعاره عدم الحاجة إلى ذلك؛ لشهرة معناها، أو وجوه مفصلة في مصادرها، ومثال الأول قوله: «هذا، ولم يتعرّض المفسر ولا البيضاوي والكشاف لتفسير الأبرص؛ لكونه مشهوراً. قال زكريا: وأما الأبرص فهو الذي به برص،...»

(1) عبد الغاني عيساوي: جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص 185.

(2) المرجع نفسه، ص 188.

(3) المصعبي: حاشية الديانات، 138/ظ أ.

(1). أما الثاني فكقوله: «قد تشوّف النفس إلى كيفية الإحرام بالحج والعمرة وإلى الفرق بينهما، وشروط التمتع وإن كان مشهوراً في كتب الفروع»⁽²⁾.

ويبدو أن سمة التوسع عند المصعبي حين عرض آراء مذهبه الإباضي لم تكن خاصة بحاشية تفسير ذي الجلالين، بل هي سمة عامة في حواشيه الأخرى؛ يقول فرحات الجعبري مبيناً منهج المصعبي في حاشيته على الديانات لعامر الشماخي: «يعتمد المصعبي اعتماداً كلياً على الاستشهاد، فيدعم مواقف الإباضية من القضايا المطروحة بنقول طويلة قد تتجاوز الصفحتين مع ذكر المصادر ومؤلفيها»⁽³⁾.

ثانياً - الإشارة العامة إلى المصادر أحياناً: رغم ما أئسم به المصعبي من تحديد دقيق لمصادره في

أغلب حاشيته، فإنه أحياناً قد تكون عبارته عامة في تحديد المصدر، كقوله في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلَكِتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]: «لكن ذكر غيره أن الهدى على قسمين: ...»⁽⁴⁾، أي غير الزمخشري في الكشف، والمقصود به على الأقل: التفتازاني في حاشيته، والطبي في فتوح الغيب. أو قوله عقب مسألة عقدية: «كما نص ذلك بعض العلماء رحمهم الله»⁽⁵⁾، أو قوله حين تفصيله صورة الميسر: «أقول: جمعها بعضهم في بيتين فقال: ...»⁽⁶⁾.

ثالثاً - عدم الإشارة إلى بعض الفروق بين تفسيري "الكشاف" و"أنوار التنزيل" حين النقل منهما:

أكثر المصعبي في حاشيته من عبارة: «وقال البيضاوي كالكشف»، بما يدل على توافقهما في بيان مفردات الآيات ومعانيها، وخاصة وأن المحفوظ عند أهل التفسير أن البيضاوي اختصر تفسيره من الكشف⁽⁷⁾، غير أنه حين التأمل بين التفسيرين لا نجد دوماً تطابقاً في المعنى، خاصة في المسائل العقدية، ومثاله ما أورده المصعبي في تفسير لفظة "المتقين" من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلَكِتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]، حيث قال: «وقال البيضاوي كالكشف: والمتقي: اسم فاعل، من قولهم: وقاه فأتقى. والوقاية: فرط الصيانة. وهو في عرف الشرع اسم لمن يقى نفسه عن ما يضره في الآخرة، وله ثلاث مراتب: - الأولى: التوقّي عن

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 82/ظ.أ.

(2) المصدر نفسه، 69/ظ.ب.

(3) ينظر: فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (36/1).

(4) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 01/و.أ.

(5) المصدر نفسه، 08/و.أ.

(6) المصدر نفسه، 77/و.ب.

(7) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (211/1).

العذاب المخلد، بالتبرّي عن الشرك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح:26].

- والثانية: التجنبُ عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك، حتى الصغائرُ عند قوم، وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع، والمعنيُّ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [الأعراف:96].

- والثالثة: أن يتنزّه عما يشغل سره عن الحق، ويتبتل إليه بشرأشه، وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران:102]، وقد فسرها هنا على الأوجه الثلاثة، انتهى المراد منه⁽¹⁾.

وإذا عدنا إلى نص الكشاف فنجده يفسر لفظة "المتقين" بقوله: «المتقي في اللغة اسم فاعل، من قولهم: وقاه فاتقى. والوقاية: فرط الصيانة... وهو في الشريعة الذي بقي نفسه تعاطى ما يستحق به العقوبة من فعل أو ترك. واختلف في الصغائر، وقيل الصحيح أنه لا يتناولها، لأنها تقع مكفرة عن مجتنب الكبائر. وقيل: يطلق على الرجل اسم المؤمن لظاهر الحال، والمتقي لا يطلق إلا عن خبرة، كما لا يجوز إطلاق العدل إلا على المختبر»⁽²⁾.

لم تكن عبارة البيضاوي في تفسيره مطابقة لعبارة الزمخشري، فهما من مدرستين كلاميتين مختلفتين، الزمخشري معتزلي، والبيضاوي أشعري، وبينهما فرق في بناء مفهوم التقوى؛ نظرا لاختلافهما المدرسي، وأمارة ذلك ما ذكره البيضاوي من أن العذاب المخلد هو الشرك، وهو رأي الأشاعرة، بخلاف المعتزلة الذين يعتقدون الخلود في النار للموحد الذي مات على كبيرة من غير توبة⁽³⁾.

رابعا - تساهله في إيراد أحاديث فضائل السور: توسّع بعض المفسرين في إيراد أحاديث في فضائل

السور، مما لم تثبت صحته عنه ﷺ، وحكمَ عليها العلماء بالوضع⁽⁴⁾، وقد ساق المصعبي في حاشيته بعضا منها، وكان معتمده في ذلك تفسير "الكشاف" و"أنوار التنزيل"، دون أن يتعقب أغلبها بالنقد، أو يميّز بينها؛ صحة وضعها ووضعها. وإن ساق حكما عاما نقله عن زكريا الأنصاري في معرض ذكره لحديث فضل سورة النمل حيث يقول: «والأحاديث التي أوردها صاحب الكشاف عقب كل سورة وتبعه البيضاوي، ذكر زكريا أنها موضوعة»⁽⁵⁾. كما قد يكتفي المصعبي في خواتيم بعض السور بذكر المصدر الحديثي لها، دون أن يكلف نفسه عناء البحث عن حكمه، وما قال العلماء فيه، ومثاله قوله عقب إيراد

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 01/ظ أ.

(2) الزمخشري: الكشاف، (36/1).

(3) ينظر: عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص 367. الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 100.

(4) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، (2/103).

(5) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 441 و- 441/ظ أ.

لحديث فضل سورة الدخان: «قال زكرياء: رواه الترمذي»⁽¹⁾، أو عَقِبَ حديث فضل سورة الواقعة: «قال زكريا: رواه البيهقي وغيره، والله أعلم»⁽²⁾.

وقد ذَكَرَ المصعبي مستنده في إيراد أحاديث فضائل السور رغم معرفته ضعفها، كما ذكرنا سابقا حيث يقول: «فإن بعض أصحابنا نصَّ على أن أحاديث الترغيب يعمل بها ولا يشترط صحتها»⁽³⁾، وأكد على هذا في موضع لاحق من الحاشية فيقول: «وقد نصَّ أصحابنا أن الأحاديث الواردة في الرغائب لا بأس بالعمل بها وإن لم تكن صحيحة، والله تعالى أعلم»⁽⁴⁾.

ونقتصر في هذا المقام على إيراد نماذج لهذه الأحاديث، فمثال الصحيح: ما جاء في فضل قراءة أواخر سورة البقرة، حيث يقول: «وعنه عليه الصلاة والسلام: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

ومن نماذج الضعيف: ما أورده عن فضل قراءة الآيتين الأخيرتين من سورة البقرة: فيقول: «وعنه عليه الصلاة والسلام: «أنزل الله آيتين من كنوز الجنة، كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بألفي سنة، من قرأهما بعد العشاء الآخرة أجزأته عن قيام الليل»⁽⁷⁾»⁽⁸⁾.

ومن أمثلة الموضوع: ما ذكره في فضل سورة مريم، حيث يقول: «في فضل قراءة هذه السورة؛ قال البيضاوي: تبعاً للكشاف عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة مريم أعطي عشر حسنات بعدد من كذب

(1) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 561/و.أ.

(2) المصدر نفسه، 598/ظ.أ.

(3) المصدر نفسه، 396/ظ.أ.

(4) المصدر نفسه، 441/ظ.أ.

(5) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بالفاظ متقاربة عن أبي مسعود عقبة بن ثعلبة الأنصاري، ولفظه عند البخاري: قال النبي ﷺ: «مَنْ قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه». صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، رقم: 5009، (6/188). صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الفاتحة، رقم: 256(808)، (1/555).

(6) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 65/ظ.أ.

(7) أخرجه ابن عدي والسهمي بالفاظ متقاربة عن أبي مسعود الأنصاري، ولفظه عند السهمي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنزل الله الآيتين من كنوز الجنة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بألفي سنة فمن قرأهما بعد عشاء الآخرة مرّتين أجزأته عنه قيام ليلة». ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، (7/84). السهمي: تاريخ جرجان، رقم: 443، (1/268).

وفي إسناد الحديث: «الوليد بن عباد: وليس بالمعروف، عن أبان بن أبي سلمة عياش: وهو متروك الحديث». ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، (1/381).

(8) المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 65/ظ.أ.

زكريا وصدق به، ويحيى ومريم وعيسى وسائر الأنبياء المذكورين فيها، وبعدد من دعا الله في الدنيا ومن لم يدع الله». وقد نبّه الخطيب الشربيني في تفسيره إلى هذا الحديث بقوله: «والحديث الذي ذكره البيضاوي تبعاً للزمخشري وهو «من قرأ سورة مريم ..» حديث موضوع»⁽¹⁾، وقال عنه المناوي: «رواه الشعبي وابن مردويه من حديث أبيّ، وهو موضوع»⁽²⁾⁽³⁾.

وتبقى هتات المصعبي في حاشيته محدودة أمام قيمتها العلمية، فلا يحول ذلك عن سبر أغوارها، والإفادة من نفائسها.



(1) الخطيب الشربيني: السراج المنير، (2/ 447).

(2) المناوي: الفتح السماوي، (2/ 820).

(3) تنظر نماذج أخرى لأحاديث فضائل السور مما ذكره المصعبي، وقد حكم عليها العلماء بالضعف أو الوضع في المواضع الآتية: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 396ظ/أ، 561و/أ، 598ظ/أ.

الحاشية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة نبينا محمد ﷺ، وبعد. نال تفسير "الجلالين" ثناء العلماء والدارسين، وحاز اهتمامهم، فخصَّوه بشروح وحواش، منها: "حاشية تفسير ذي الجلالين"، وقد أتاح تحقيقها إخراج جزء من كتاب جليل القدر من رفوف الخزائن إلى عالم النور، وتيسير الإفادة منه للباحثين وعموم القراء، بعد أن كان العلم به فقط من خلال كتب المعاجم والفهارس. كما أبانت الحاشية عن معالم الدرس التفسيري عند المصعبي من خلال مصادره في التفسير، ومنهجه الذي جمع فيه بين الرواية والدراية.

وأفادنا قسم التحقيق في دراسة الكتاب؛ ببيان منهج المصعبي في حاشيته من حيث الأسلوب والمصطلحات، وكذا من خلال طريقته في التأليف، إضافة إلى الوقوف على مصادر المصعبي، والكشف عن مزايا حاشيته ومآخذها.

ويمكن تلخيص النتائج التي انتهت إليها فيما يأتي:

1. يُعدُّ أبو يعقوب المصعبي أحد علماء الإباضية في القرن الثاني عشر الهجري، وإليه يعود الفضل في توثيق عرى التواصل العلمي بين جربة ووداي مزاب، من خلال مؤلفاته وتلاميذه، ومنهم: أبو زكرياء الأفضلي باعث النهضة العلمية بمزاب.

2. أسهم أبو يعقوب في الحركة العلمية بجزيرة من خلال تفرُّغه للتدريس بالجامع الكبير، حيث تخرَّج على يديه أفواجا من الطلبة، وكذا تأليفه التي قاربت عشرين مؤلفا، أغلبها في فن الحواشي، حتى لُقِّب بالْحاشي الثاني بعد محمد بن أبي عمر أبي ستة.

3. كانت لأبي يعقوب المصعبي جهود مباركة في الإصلاح الاجتماعي بجزيرة، من خلال تولُّيه رئاسة مجلس العزابة، ومجلس الحكم، كما امتدَّ نشاطه إلى خارج الجزيرة من خلال مواصلته لنهج والده في الدفاع عن المذهب الإباضي، وتوضيح مسلك الإباضية، وقد برز ذلك في ردوده ورسائله التي أوفدها إلى الولاية، عتابا، أو نصحا ووعظا.

4. أولى المصعبي عناية خاصة بحاشية تفسير ذي الجلالين، فهي مؤلفه الوحيد في التفسير، ويمكن الوقوف على قيمتها العلمية من خلال مداخل عدة، منها:

- قيمة فن الحواشي كمسلك أصيل في التأليف، وذلك بما تُيسِّره للقارئ من الفهم، وتمكُّنه من شواهد شتى في الموضوع نفسه، وكذا التنبيه على ما غفل عنه صاحب المتن وتكميله.

- خدمة المصعبي لتفسير "الجلالين"، الذي سمته الاختصار والإيجاز؛ فكانت حاشيته خير كاشف

للأدوات التي وظّفها "الجلالين"، ودليلاً مرافقاً لقارئها، ومكملاً لإشاراته.

- كون الحاشية إضافة هامة إلى مؤلفات التفسير، بخاصة التفسير المقارن.

- دَحْضُ شُبْهَةِ سطحية التفسير عند الإباضية التي ذكرها محمد حسين الذهبي، وردّها غيره، حيث تكشف الحاشية عن إعمال المصعبي لأصول التفسير وقواعده التي وظّفها المفسّرون لفهم النص القرآني.

- ما تضمّنته الحاشية من قِيمٍ وأخبارٍ وسيَرٍ؛ حَرَصَ المصعبي من خلال إيرادها على تحقيق الأثر التربوي، وتعميق معاني الهداية والاستقامة، وهي لَفْتَةٌ مبكّرة من المصعبي في الكشف عن البعد الهدائي في القرآن الكريم.

5. تتفق المصادر والمعاجم التي بين أيدينا على نسبة "حاشية تفسير ذي الجلالين" لأبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي، ونجد الإشارة إلى عنوانها في خاتمة حاشية النسخة (أ)، وهو: "حاشية تفسير ذي الجلالين".

6. تمكّن المصعبي من ناصية الصناعة التأليفية، حيث اتّسمت حاشيته بسلامة الأسلوب، ووضوح العبارة، وانسيابية التعبير، فجاءت خالية من الصور البيانية المغمضة والمحسّنات اللفظية المتكلّفة؛ ولعل سبب ذلك اشتغال المصعبي بالتدريس؛ ما جعل الصبغة التعليمية تغلب عليه. ثم إنّ الاطلاع على تراث المصعبي المحقّق يؤكّد أنه سار بالأسلوب نفسه في مؤلفاته الأخرى أيضاً.

7. استعمل المصعبي في حاشيته مصطلحات تحمل دلالات خاصة، بعضها متعلّق بمذهبه الإباضي، وأخرى خاصة بالمذاهب الإسلامية الأخرى.

8. لم يقتصر المصعبي على إيراد أقوال المفسّرين، بل وظّف صيغاً ترجيحية كثيرة؛ للدلالة على الأقوال الراجحة في تفسيره، وتمييزها عن الأقوال الضعيفة والمردودة.

9. يقوم منهج المصعبي في تعامله مع متن "الجلالين" على ثلاثة أسس:

- الأول: شرح كلام الجلالين وتكميله، والمقارنة بينه وبين غيره من التفاسير، وكذا إصلاح عباراته، والتعقيب عليها مستنداً في ذلك إلى مصادر، منسوبة لأصحابها.

- الثاني: تناول آيات القرآن بالإيضاح، مُتمِّماً لما أغفله "الجلالين"، معتمداً في ذلك على جملة من الأدوات التفسيرية؛ كالقراءات وأسباب النزول واللغة، وغيرها.

- الثالث: توظيف أساليب أخرى في التأليف، وإن لم يصرّح بها، ولكن يمكن ملاحظة أمثلتها في ثنايا الحاشية.

10. اعتمد المصعبي في حاشيته على مصادر متنوّعة إباضية وغير إباضية، بلغ عددها خمسة وثلاثين

مصدرا، وتتوزع هذه المصادر على فنون مختلفة؛ غير أن مداره على ستة كتب في التفسير، هي: تفسير البيضاوي، مع حاشية زكريا الأنصاري عليه، وتفسير الكشاف مع حاشية سعد الدين التفتازاني عليه، وحاشية الملا علي القاري على الجلالين، وتفسير هود بن محكم الهواري.

11. تحظى "حاشية تفسير ذي الجلالين" بمنزلة جليلة بين كتب التفسير عند الإباضية، بما نالت من إعجاب كتب التراجم، فهي لا تقلُّ منزلة عما كُتِبَ على "الجلالين" من الحواشي، أو أُلِّفَ في التفسير عامة. إلا أنها كأبي عمل بشري لم تسلم من بعض الملاحظات على منهج المؤلف، كالتوسُّع وكثرة النقل، والتساهل في إيراد أحاديث ضعيفة في فضائل السور.

12. شغلت قضايا علوم القرآن حيزًا هامًا من "حاشية تفسير ذي الجلالين"، حيث وقفنا أثناء التحقيق على أربع عشرة قضية منها، وإن كان حديثه عن هذه القضايا في سياق تفسيري تطبيقي، فلم يؤلَّفَ فيها استقلالًا.

13. أتاح لنا قسم التحقيق الوقوف على رأي المذهب في ستٍّ وعشرين مسألة عقديّة، وستٍّ وعشرين مسألة فقهية.

مقترحات الدراسة:

- إتمام تحقيق ما تبقى من "حاشية تفسير ذي الجلالين" لأبي يعقوب المصعبي، ضارعا إليه ﷺ أن يمدّني بالعون والتوفيق لإنهاء ذلك قريبا، خاصة بعد تيسير رغن الحاشية كاملة بحمد الله تعالى.

- انطلاقا من العناية التي أولّاه المصعبي لقواعد الإعراب والصرف والبلاغة، وتوظيفها في بيان معاني الآيات أو شرح عبارات "الجلالين"، فأقترح أن يفرد هذا الجانب بدراسة لغوية، يكشف من خلالها عن الفكر اللغوي عند المصعبي.

- اهتمَّ المصعبي في تفسيره بمسائل العقيدة، وكشف عن موقف المدرسة الإباضية في فهم معاني بعض الآيات، كما استوفى جانب مقارنة هذه الآراء بغيرها من المدارس العقديّة؛ وهو ما يتيح مادة علمية ثرية لدراسة آرائه العقديّة.

- استعمل المصعبي صيغا كثيرة للدلالة على الأقوال الراجحة في تفسيره، وتمييزها عن الأقوال الضعيفة أو المدرودة، بما يصلح أن تخصَّص دراسة تكشف عن قواعده في التفسير والترجيح؛ وهو بعدُ إسهام في إعلاء لَبِنَةِ في علم أصول التفسير من خلال "حاشية تفسير ذي الجلالين"، على أمل إكمال باقي اللبّات، وهي: مصادر التفسير، شروط المفسّر، مقاصد النص المفسّر.

رجائي في الختام أن أكون قد أسهمت في خدمة التراث الإسلامي، ولو بالجهد المُقَلِّ، فيحظى عملي بشرف الانتساب إلى رافد من روافد النهضة الحضارية للأمة الإسلامية. وعسى الله أن يكتب لي

أجر إحياء هذ السفر النفيس، وحسيي أني قد استفرغت له الوسع، وبذلت فيه الجهد، ولا أدعي خلوه من النقائص، ضارعا إليه ﷺ أن يجعل هذا الجهد خالصا لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عن هفواتي وزلاتي. كما أسأله ﷺ أن يتقبل من أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي جهاده العلمي والدعوي، وأن يجازيه بخير ما يجازى به العلماء العاملون عن أمتهم.

والحمد لله رب العالمين.

ثانياً - قسم التحقيق:

[المقدمة]

[(1) / [01ظ/ب] / بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وصلى الله على سيدنا محمد

(1). يقول المفسر: الحمد لله حمداً موافياً لنعمه ... إلى آخره؛ جمع بين البسمة والحمدلة، عملاً بالحدِيثين المشهورين احتياطاً، وإن أمكن الجمع والجواب بغير ذلك.

ثم إنَّ الكلام على البسمة والحمدلة طويل الذيل مشهور، قد أفردوه بالتأليف، فلا أطيل بنقل الكلام في ذلك، ولكن لا بأس بالتنبيه على شيء من الكلام على الحمد والمدح والشكر، وعلى ما بينها من النَّسَبِ الأربع؛ تشحيثاً للذهن وزيادة الفائدة. فأقول: الحمد لغة: هو الثناء باللسان على قصد التعظيم على الجميل [الاختياري]⁽²⁾ من نعمة أو غيرها⁽³⁾. واصطلاحاً: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم؛ بسبب كونه مُنعمًا على الحامد أو غيره. والمدح: «هو الثناء على الجميل مطلقاً. تقول: مدحت زيداً على علمه وكرمه، ولا تقول: حمدته على حسنه ورشاقه قده»⁽⁴⁾. والشكر لغة: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم، فلا يكون إلا على النعمة، وهو مقابلتها قولاً وفعلًا ونية. قال السعد: «وذلك أن يثني على المنعم بلسانه، ويُدبِّب نفسه في الطاعة له، ويعتقد أنه ولي النعمة. وقد جمعها الشاعر في قوله⁽⁶⁾:

أفادتكم النعماء البيت.

قال: «ومعنى البيت أفادتكم إنعاماتكم على ثلاثة أشياء من: المكافأة باليد، ونشر المحامد باللسان، ووقف الفؤاد على المحبة والاعتقاد، فهو إحدى شعب الشكر من جهة المورد، وإن كان أعم منه من جهة المتعلق، ولهذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه»⁽⁷⁾. انتهى.

قوله: يعني: فالحمد أعم باعتبار المتعلق، وأخصّ باعتبار المورد، والشكر بالعكس، وكذا النسبة بين

(1) من هنا يبدأ الحرم في (1).

(2) في (ب): «الاختيار»، والصواب ما أثبتته، بدليل قوله في موضع لاحق: «وقوله بالجميل؛ أي: الاختياري». ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (12/1). المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 173ظ/أ.

(3) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (12/1).

(4) المصدر نفسه، (12/1)، بتصرف.

(5) في (ب): «العيد»، والظاهر أنه تصحيف، ولعل الصواب ما قدّرتُه.

(6) البيت بتمامه: أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المُحجَّب. وهذا البيت لم يذكر أصحاب الشواهد قائله. ينظر: الزحشري: الفائق، (314/1). شهاب الدين الخفاجي: عناية القاضي، (76/1). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 17.

(7) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (59/2)، بتصرف.

المدح وغيره من الحمد والشكر / [02و/ب] / كما ذكره البيضاوي وغيره⁽¹⁾، وأمّا النسبة بين الشكر اللغوي والحمد الاصطلاحي فالتساوي بين الشكر الاصطلاحي وبين بقية النسب عموم وخصوص مطلقا، والشكر أخصّ جميعها، وقد نظم بعضهم ذلك في بيتين فقال⁽²⁾:

إِذَا نَسَبَةٌ لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ زُمْتَهَا بَوَجْهِ لَهْ عَقْلُ اللَّيْبِ يُوَالِفُ
فَشُّكْرٌ لَدَى عُرْفٍ أَحْصُ جَمِيعَهَا وَفِي لَعْنَةٍ لِلْحَمْدِ عُرْفًا مُتْرَادِفُ
عُمُومٌ لَوَجْهِ فِي سِوَاهُنَّ نِسْبَةٌ فَذِي نَسَبٍ سِتٌّ لِمَنْ هُوَ عَارِفُ

وإيضاح ذلك أن يقال: حمدان: لغوي وعرفي، وشكران كذلك، وحمد لغوي مع شكر لغوي أو عرفي، وحمد عرفي مع شكر عرفي أو لغوي، فتلك سِتٌّ نَسَبٍ. انتهى.

قوله: **حمدًا موافيًا لنعمه**؛ هو مصدر مبيّن للنوع منصوب بمثله.

قوله: **موافيًا لنعمه**؛ قال في القاموس: «يقال: وافى الدرهم المثلقال: عدله»⁽³⁾ انتهى. والضمير في «لنعمه» راجع لله قطعاً، وأمّا الضمير من قوله: «[المزيدة]⁽⁴⁾ فالظاهر أنه كذلك، ولو أراد ما هو المتبادر من عوده على النعم لقال: مزيدها. وعلى ما هو الظاهر فالمصدر [المزيد]⁽⁵⁾ مصدرٌ مبني مضاف للفاعل، وأراد أن يحمد إليه تعالى لمحمد كثيرة غير محصية؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: 34] والله أعلم.

(02). قوله: **هذا ما اشتدت إليه حاجة الراغبين**؛ قال في الحاشية: «هذا إشارة إلى ما في الذهن إن كان مقدما على التصنيف»⁽⁶⁾ يعني: وإلى ما في الخارج إن كان مؤخرا عن التأليف، لكن ذكر غيره أن [كذا]⁽⁷⁾ رجوعه لما في الذهن مطلقا، فليراجع، والله أعلم.

(03). قوله: **تفسير القرآن قال التفتازاني في حاشيته على الكشاف: «علم التفسير: هو العلم الباحث عن أحوال كلام الله تعالى من حيث الدلالة على المراد»**⁽⁸⁾. انتهى.

(04). قوله: **الكريم وفي القاموس: «الكرم محرّكة: ضدُّ اللؤم، كرم بضم الراء كرامةً وكرمًا فهو**

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (12/1). زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 21. الألويسي: روح المعاني، (73/1).

(2) نظّمها علي الأجهوري المالكي. ينظر: البجيرمي: تحفة الحبيب، (32/1).

(3) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: وفي، ص 1343.

(4) في (ب): «المزيد»، ولعل الصواب ما قدرته؛ بدليل قوله قبله: «وأمّا الضمير من قوله».

(5) في (ب): «فالمزيد»، ولعل الصواب ما قدرته.

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 11.

(7) طمس في (ب) مقدار كلمة.

(8) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (23/2).

كريم». إلى أن قال: «و﴿رَزَقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب:31] : كثيرا، أو ﴿قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء:23]: سهلاً لينا»⁽¹⁾. انتهى. ولعل وصف القرآن بذلك باعتبار هذا الإطلاق الأخير.

(05). قوله: وتتميم ما فاته: [كذا]⁽²⁾ لقوله تكملة تفسير القرآن.

(06). قوله: بتتمة؛ قال في الحاشية: «كذا في بعض النسخ، فالباء للبيان، وفي بعضها تتمة، وفي بعضها تميمية / [02ظ/ب] / فهما مصدران منصوبان بـ "أعني"⁽³⁾.

(07). قوله: على نمطه؛ بفتحتين، أي: على طريقته، والضمير للشيخ المحلي، وقول: من ذكّر... إلى آخره بيان له⁽⁴⁾.

(08). قوله: المختلفة؛ قال في الحاشية: «الذي يظهر أن المراد بها السبعة» ثم كتب على قوله: "المشهور" فقال: «الصحيح أن القراءات السبع متواترة، وهي في رتبها فوق المشهورة عند الأصوليين، اللهم إلا أن يُحمل قوله على الشهرة اللغوية»⁽⁵⁾. انتهى. لكن ذكر في حاشية البيضاوي لذكرا أن المشهورة هي السبع مع قراءة يعقوب الحضرمي⁽⁶⁾، والله أعلم.

(09). قوله: وأعاريب محلها كتب العربية؛ لعل الأعاريب التي تركها هي ما لا يحتاج إليها في فهم المعنى جمعا بين كلاميه.

(10). قوله: النفع به؛ الضمير راجع إلى تفسير القرآن، ويحتمل رجوعه إلى تكملة؛ لأن المضاف يكتسب التذكير من المضاف إليه، وبالعكس كما هو معلوم، والله أعلم.

(1) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: كرم، ص1153-1154.

(2) طمس في (ب) مقدار ثلاث كلمات.

(3) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص12، بتصرف.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص12.

(5) المصدر نفسه، ص12.

(6) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص6.

[سورة البقرة]

(11). [قوله: وهي مائتان وست أو سبع وثمانون آية]⁽¹⁾؛ قال المحشي: «مبني على اختلاف الكوفي والبصري في رؤوس الآي»⁽²⁾.

(12). [قوله: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ هي آية من أول كل سورة، كما أنها آية من الفاتحة. قال البيضاوي: «وعليه قرأء مكة، والكوفة، وفقهاؤهما، وابن المبارك، والشافعي. وخالفهم قرأء المدينة، والبصرة، والشام، وفقهاؤهما، ومالك، والأوزاعي، ولم ينص أبو حنيفة فيه بشيء، فَظُنَّ أنها ليست من السورة عنده. وسُئِلَ محمد بن الحسن عنها فقال: ما بين الدفتين كلام الله. قال: لنا أحاديث كثيرة: منها ما روى أبو هريرة أنه ﷺ قال: «فاتحة الكتاب سبع آيات، أولاهن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»⁽³⁾، وقول أم سلمة: «قرأ رسول الله ﷺ الفاتحة وعدَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آية»⁽⁴⁾. ولأجلهما - يعني: الحديثين⁽⁵⁾ - اختلف في أنها آية برأسها أو بما بعدها، والإجماع على ما بين الدفتين كلام الله، والوفاق على إثباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريد القرآن حتى لم تكتب آمين»⁽⁶⁾. انتهى.

زاد في الكشاف: «وعن ابن عباس: «من تركها فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله»⁽⁷⁾»⁽⁸⁾. انتهى. ووجه ذلك ظاهر؛ لأنها من أول كل سورة. قال زكريا في حاشية البيضاوي بعد الاستدلال المتقدم: «فإن قلت لعلها ثبتت للفصل، قلنا يلزم عليه اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا. فإن [قلت القرآن]⁽⁹⁾ إنما يثبت بالتواتر، [قلنا هذا]⁽¹⁰⁾ فيما يثبت قرآنا قطعاً، أما ما يثبت قرآنا [حكما]⁽¹¹⁾ فيكفي فيه الظن، كما يكفي في كل / [و/ب] / ظني، خلافاً للقاضي أبي بكر الباقلاني، وأيضاً إثباتها في المصحف بخطه من غير

(1) في (ب): بياض، وما أثبتته من تفسير الجلالين؛ ويبدو أن الناسخ كان يعتمز أن يكتبه بلون مغاير. ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 02.

(2) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 13.

(3) سبق تخريجه.

(4) سبق تخريجه.

(5) «يعني: الحديثين»: شرح من المؤلف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/8-9)، بتصرف.

(7) سبق تخريجه.

(8) الزخشري: الكشاف، (1/1).

(9) «قلت القرآن»: طمس في (ب)، وما أثبتته من: «فتح الجليل». ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 10.

(10) «قلنا هذا»: طمس في (ب)، وما أثبتته من: «فتح الجليل». ينظر: المصدر نفسه، ص 10.

(11) «حكما»: طمس في (ب)، وما أثبتته من: «فتح الجليل». ينظر: المصدر نفسه، ص 10.

نكير في معنى التواتر، على أن الشيء قد يتواتر عند قوم دون آخرين. فإن قلت: لو كان قرآنا لكُفِّرَ جاحدُها، قلت: ولو لم تكن قرآنا لكفر مثبتها، وأيضا التكفير لا يكون بالظنيات». قال: «وقد أوضحت ذلك في شرحي البهجة والروض⁽¹⁾». انتهى.

(13). قوله: الله أعلم بمراده به؛ المفسر ما ش على أن أوائل السور من المتشابه الذي استأثر الله به. قال البيضاوي بعد أن ذكر أنها أسماء للسور لفظه: «قيل: هي أسماء للسور، وعليه إطباق الأكثر، سُمِّيَتْ بها إشعاراً بأنها كلمات معروفة التركيب، فلو لم تكن وحياً من الله تعالى لم تتساقط مقدرتهم دون معارضتها. واستدل عليه بأنها لو لم تكن مُفهِمَةً كان الخطابُ بها كالخطاب بالمهمَل، والتكلم بالزنجي مع العربي، ولم يكن القرآن بأسره بياناً وهدى، ولما أمكن التحدي به ... إلى آخره ما نصه⁽³⁾. وقيل: إنه سرُّ استأثر الله بعلمه. وقد روي عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة ما يقرب منهم، ولعلمهم أرادوا أنها أسرار بين الله تعالى ورسوله، ورموز لم يُقصد بها إفهام غيره، إذ يبعد الخطاب بما لا يفيد. فإن جعلتها أسماء الله تعالى والقرآن أو السور كان لها حظٌّ من الإعراب، إمَّا الرفعُ على الابتداء، أو الخبرُ، أو النصبُ بتقدير فعل القسم على طريقة "الله لأفعلن" بالنصب، أو غيره كما ذُكر، أو الجرُّ على إضمار حرف القسم، ويتأتى الإعراب لفظاً، والحكاية فيما كانت مفردة أو موازنة لمفرد ك "حم" فإنها كهابل، والحكاية ليست إلا فيما عدا ذلك، وسيعود إليك ذكره إن شاء الله ... إلى آخره⁽⁴⁾. والله أعلم.

(14). قوله: أي هذا ﴿الْكِتَابُ﴾ الذي يقرأه محمد ﷺ؛ أشار بـ "ذلك" إلى أن اللام في الكتاب للعهد الحضورى أو الذهني. وقال البيضاوي: «"ذلك" إشارة إلى "الم" إن أوَّلَ بالمؤلف من هذه الحروف، أو فُسر بالسورة أو القرآن، فإنه لِمَا تُكَلِّمُ به أو نقض، أو وصل من المرسل إلى المرسل إليه، أشير إليه بما يُشار للبعيد، وتذكيره - وأريد بـ "الم" السورة - بتذكير الكتاب، فإنه خبره أو صفته الذي هو هو، أو إلى الكتاب، فيكون صفته، وأراد به الكتاب الموعود إنزاله، [بنحو]⁽⁵⁾ قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [الزلزل: 5]، أو [في]⁽⁶⁾ الكتب المتقدمة. وهو مصدر [سمي]⁽⁷⁾ به المفعول للمبالغة. وقيل: فعال بُني

(1) ينظر: زكريا الأنصاري: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، (308/1).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص10، بتصرف.

(3) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «معمول ل: قال البيضاوي».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (26/1، 28)، بتصرف.

(5) «بنحو»: طمس في (ب)، وما أثبتته من: "أنوار التنزيل". ينظر: المصدر نفسه، (29/1).

(6) «في»: طمس في (ب)، وما أثبتته من: "أنوار التنزيل". ينظر: المصدر نفسه، (29/1).

(7) «سمي»: طمس في (ب)، وما أثبتته من: "أنوار التنزيل". ينظر: المصدر نفسه، (29/1).

للمفعول كاللباس»⁽¹⁾. وقال محشيه زكريا ما نصّه: «ردد بين كون "ذَلِكَ" إشارة إلى "آلَم" بشرطه [03ظ/ب] المذكور وإلى الكتاب الموعود به؛ فتكون اللام في "الكتاب" للعهد الذِّكْرِي أو الذَّهْنِي. والأولى أنها للعهد الحضورِي؛ لقول ابن عصفور⁽²⁾: كل لام واقعة بعد اسم الإشارة أو "أي" النداء أو "إذا" الفجائية فهي للعهد الحضورِي». قال: «لكن قد يقال: فيما قاله المصنّف بتقدير تفسير "آلَم" بالسورة نظر؛ لأنه حينئذ جزء من القرآن، والجزء لا يكون الكل. ويجب أن المراد بـ "ذلك الكتاب" جزء البعض أو الكلّ مبالغة، كما في أنت الرجل عِلْمًا»⁽³⁾. انتهى.

(15). قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ﴾؛ أي: شكّ.

(16). قوله: أقول في نفي الريب؛ أي: الشكّ في الكتاب على سبيل الاستغراق أشكال بحسب الظاهر لكثرة المرتابين فيه، وأجيب عنه بأجوبة، منها ما أجاب به محشيه بقوله: «يعني: أنها شهادة من الله أو لا شكّ عندي أيها النبي، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس:94] فقال ﷺ: «لا أشكّ ولا أسأل»⁽⁴⁾، أو معناه لا شكّ فيه لمن تأمل في مبانيه ومعانيه...»⁽⁵⁾ إلى آخره، منها ما أجاب عن ذلك التفتازاني⁽⁶⁾ في علم المعاني بأنها من باب تنزيل الشيء منزلة عدمه لوجود ما يزيله كما هو معلوم»⁽⁷⁾. [01و/أ]

(17). قوله: وجملة النفي خبر مبتدؤه "ذَلِكَ"؛ [إيضاح ذلك وبيانه: أن يقال "لا" نافية]⁽⁸⁾ للجنس على سبيل التنصيص، واسمها مبني على [الفتح لتضمينه معنى "من" الاستغراقية]⁽⁹⁾، على هذه القراءة

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (29/1)، بتصرف.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، (40/1)، (239/2).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص52، بتصرف.

(4) أخرجه عبد الرزاق والطبري عن قتادة بلاغا في قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس:94]، قال: بَلَعْنَا أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا أَشْكُّ، وَلَا أَسْأَلُ». مصنف عبد الرزاق، كتاب أهل الكتاب، هل يسأل أهل الكتاب عن شيء؟ رقم: 10211، (125/6). الطبري: جامع البيان، رقم: 17894، (202/15).

وأخرجه الزيلعي، وقال: «رواه عبد الرزاق في تفسيره... وكذلك رواه الطبري مثله سواء، وهو معضل». الزيلعي: تخريج الأحاديث والآثار، (140/2).

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص13.

(6) ينظر: التفتازاني: مختصر المعاني، ص37.

(7) نهاية الخرم في (1).

(8) «إيضاح ذلك... نافية»: طُمست في (1)، وما أثبتّه من (ب).

(9) «الفتح لتضمينه معنى "من" الاستغراقية»: طُمست في (1)، وما أثبتّه من (ب).

سورة البقرة

المشهوره، وأما على قراءة الرفع وهي قراءة أبي الشعثاء⁽¹⁾، فمرفوع بـ "لا" التي بمعنى "ليس"⁽²⁾. قال زكريا: «[الفرق بينها]⁽³⁾ وبين التي لنفي الجنس: أن تلك توجب الاستغراق، وهذه تجوزّه؛ قال الإمام الرازي⁽⁴⁾: لأنّ نفي الجنس نفي للماهية، وهو يقتضي نفي كل فرد من أفرادها، فلو بُتت فرداً من أفرادها بُتت الماهية، بخلاف ما بعد التي بمعنى "ليس"؛ فإنه وإن كان نكرة في سياق النفي، لكنه نقيض قولنا: رَبِّبَ فيه، فيحتمل أن يكون إثباتاً لفرد واحدٍ منها، ونفيه يفيد⁽⁵⁾ انتفاءه⁽⁶⁾. انتهى. وقال في الكشف: «وعن نافع وعاصم⁽⁷⁾ أنهما [وقفوا على "رَبِّبَ"]⁽⁸⁾، ولا بد للواقف من أن ينوي [خبراً، ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا صَيِّرُ﴾ [الشعراء:50]⁽⁹⁾، وقول العرب: لا بأس، وهي [كثيرة في لسان أهل الحجاز]⁽¹⁰⁾. [والتقدير:]⁽¹¹⁾ لا ريب فيه فيه هدى للمتقين»⁽¹²⁾ انتهى⁽¹³⁾.

(18). قوله: والإشارة فيه للتعظيم؛ هذا توجيه آخر لوضع الإشارة⁽¹⁴⁾ الموضوعه للبعيد مكان⁽¹⁵⁾

- (1) قرأ أبو الشعثاء سليم بن أسود المحاربي وزيد بن علي وزهير الفرقي: ﴿لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 10. الرازي: مفاتيح الغيب، (266 / 2). أبو حيان: البحر المحيط، (62 / 1).
- (2) ينظر: الزمخشري: الكشف، (35 / 1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (31 30 / 1).
- (3) «الفرق بينها»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).
- (4) الرازي: مفاتيح الغيب، (266 / 2).
- (5) في (ب): «يعيد».
- (6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 55.
- (7) ينظر: النسفي: مدارك التنزيل، (39 / 1). الشوكاني: فتح القدير، (39 / 1). الألوسي: روح المعاني، (110 / 1).
- (8) «وقفوا على "رَبِّبَ"»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).
- (9) «خبراً». ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا صَيِّرُ﴾: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب)، التي جاءت فيها لفظة: «نظيره» مسبوقة بـ «أو»، والصواب ما أثبتته. ينظر: الزمخشري: الكشف، (35 / 1).
- (10) «كثيرة في لسان أهل الحجاز»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).
- (11) «والتقدير»: غير واضحة في (أ)، وما أثبتته من (ب).
- (12) الزمخشري: الكشف، (35 / 1).
- (13) «للمتقين. انتهى»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).
- (14) «الإشارة»: طُمست في (ب).
- (15) «مكان»: طُمست في (ب).

القريب، وتقدم توجيهه [آخر عن] (1) البيضاوي (2). وقال زكريا: «وأحسن ما قيل في توجيهه "ذَلِكَ" قول صاحب المفتاح (3)؛ قال: " ذَلِكَ " الكتاب إشارة إلى بعده درجة» (4) ه. وهذا التوجيه ملزوم لتوجيه المفسر والله أعلم.

(19). قوله: هاد خير ثان؛ قال محشيه: «إشارة إلى أن "فيه" خبر "لا"، و"هدى" مصدر (5) بمعنى الفاعل، أو على حذف مضاف، أو أريد به المبالغة كرجل عدل، ومع هذا كله الأولى أن يقال: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو هدى، ونسبة الهداية إلى الكتاب مجاز» (6) يعني: مجازاً عقلياً من قبيل الإسناد إلى السبب. وقال في الكشف: «الهدى: مصدر على فَعَل كالسرى والبكى، وهو الدلالة الموصلة إلى البُعْية، بدليل وقوع الضلالة في مقابله. قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة:16]، وقال: ﴿لَعَلَّ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:24]» (7). لكن ذكر غيره (8) أن الهدى على قسمين: يكون بمعنى الإيصال، ويكون بمعنى البيان، وكل منهما واقع في القرآن، فلذا قال صاحب النونية رحمه الله:

وأما الهدى هدى بيان وعصمة البيت (9)

فليراجع والله أعلم.

(20). قوله: الصائرين إلى التقوى؛ هذا جواب عما يقال في وصف الكتاب بأنه هادٍ للمتقين، تحصيل الحاصل، فأجاب بأن وصفهم بذلك من قبيل مجاز الأول، على حد قوله تعالى: ﴿أَعَصِرْ خَمْراً﴾ [يوسف:36]. وعبارة الكشف: «فإن قلت: فلم قيل "هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ" والمتقون مهتدون، قلت: هو كقولك للعزیز المكرم: أعزك الله وأكرمك، تريد طلب الزيادة إلى ما هو ثابت واستدامته، كقوله: ﴿أَهْدِنَا / [01ظ/أ] / [الصِّرَاطَ

(1) «آخر عن»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(2) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (29/1).

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص184.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص52، بتصرف. وقد عزاه الأنصاري إلى الطيبي، بقوله: «قال الطيبي: وأحسن ما قيل في توجيهه "ذَلِكَ"». ينظر: الطيبي: فتوح الغيب، (44/2).

(5) «مصدر»: طُمست في (ب).

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص14.

(7) الزخشري: الكشف، (35/1).

(8) ينظر: الطيبي: فتوح الغيب (58-89). التفتازاني في حاشيته على الكشف، (114-115).

(9) قال أبو نصر فتح بن نوح الملوثائي: وأما الهدى هدى بيان وعصمة هدى عصمة للمؤمن المتيقن. ينظر: أبو نصر: متن النونية، ص42. الجيظالي: شرح النونية، (71/2).

سورة البقرة

الْمُسْتَقِيمَ ﴿الفاتحة:5﴾. ووجه آخر⁽¹⁾، وهو أنه سمَّاهم عند مشارفتهم لاكتساء⁽²⁾ [لباس التقوى: متقين، كقول رسول⁽³⁾ الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»⁽⁴⁾ ... إلى آخره⁽⁵⁾]. وقال البيضاوي كالكشف⁽⁶⁾: «والمتقي: اسم فاعل، من قولهم: وقاه فاتقى. والوقاية: فرط الصيانة. وهو في عرف الشرع اسم لمن يقى نفسه عن ما يضره في الآخرة، وله ثلاث مراتب:

- الأولى: التوقِّي عن العذاب المخلد، بالتبرِّي عن⁽⁷⁾ الشرك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح:26]. - والثانية: التجنبُ عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك، حتى الصغائر⁽⁸⁾ عند قوم، وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع، والمعنيُّ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا﴾ [الأعراف:96]. - والثالثة: أن يتنزَّه عما [يشغل]⁽⁹⁾ سره⁽¹⁰⁾ عن الحق، ويتبتل إليه بشراًشيره، وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى: ﴿أَتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران:102]، وقد فسرها هنا على الأوجه الثلاثة⁽¹¹⁾ انتهى المراد منه.

وأقول: سيأتي له في سورة آل عمران⁽¹²⁾ تفسيرها نقلاً عن ابن مسعود رضي الله عنه، بغير هذا، حيث قال:

(1) «الْصِرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» ووجه آخر: «طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(2) في (ب): «اللاكتساء».

(3) «لباس التقوى متقين كقول رسول: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(4) هو جزء من حديث أخرجه البخاري ومسلم والريبع وغيرهم عن أبي قتادة الأنصاري: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ». صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه، رقم: 3142، (4/92). صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب استحقات القاتل سلب القتييل، رقم: 1751، (3/1370). الريبع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب جامع الغزو في سبيل الله، رقم: 467، (1/126).

(5) الزخشي: الكشف، (1/35).

(6) ينظر: المصدر نفسه، (1/36).

(7) في (ب): «على».

(8) ينظر: الرازي: مفاتيح الغيب، (2/267).

(9) «يشغل»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(10) في (ب): «هذه».

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/30)، بتصرف.

(12) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 91/و1.

سورة البقرة

«هو أن يطاع⁽¹⁾ فلا يُعصى ويُشكر فلا يُكفر ويُذكر فلا يُنسى»⁽²⁾. وقيل: هو أن ينزه الطاعة عن الالتفات إليها وعن توقع المجازات عليها⁽³⁾ والله أعلم.

أقول: قوله: بشراشره؛ أي: بكليته وجميع جسده، قال في القاموس: «والشَّرَاشِرُ النَّفْسُ، والأثقال، والمحبة، وجميع الجسد»⁽⁴⁾. انتهى. والظاهر أن المناسب هنا هذا المعنى الأخير، والله أعلم.

(21). قوله: يُصَدِّقُونَ بِالْغَيْبِ؛ جعل الظرف صلة لقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، وكأنه الراجح عند المفسر، وذكر في الكشاف فيه وجهين مقدماً لهذا الوجه من الإعراب. وذكر ما يرجح الوجه الثاني حيث قال: «بالغيب» أي: يعترفون به، أو يثبتون أنه حق. ويجوز أن لا يكون «بالغيب» صلة للإيمان، وأن يكون في معنى الحال؛ أي: يؤمنون حال كونهم غائبين عن المؤمن به. وحقيقته: ملتبسين بالغيب، كقوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [الأنبياء: 49]، ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنُهِ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: 52]. ويعضده ما روي: «أن أصحاب عبد الله - أي: ابن مسعود»⁽⁵⁾ - ذكروا أصحاب رسول الله وإيمانهم، فقال [6] / [04ظ/ب] / ابن مسعود: إن أمر محمد كان بيننا لمن رآه، والذي لا إله غيره، ما إيمان مؤمن أفضل من إيمان الغيب، ثم قرأ هذه الآية»⁽⁷⁾ «(8). انتهى المراد. ثم فرق بين معنى الغيب إن جعل صلة، وبين معناه [حالا]»⁽⁹⁾؛ مما حاصله: إن جعل صلة كان بمعنى الغائب، تسمية للفاعل بالمصدر، وإن جعلته حالا [كان]»⁽¹⁰⁾ بمعنى الغيبة والخفاء⁽¹¹⁾. والله أعلم.

(1) «يطاع»: طُمت في (ب).

(2) سبق تخريجه.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (283/4).

(4) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: شرر، ص 415.

(5) «أي: ابن مسعود»: شرح من المؤلف.

(6) من هنا يبدأ الخرم في (أ).

(7) أخرجه ابن منده وسعيد بن منصور وابن أبي حاتم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن مسعود موقوفاً، ولفظه عند ابن أبي حاتم: «إن أمر محمد كان بيننا لمن رآه، والذي لا إله غيره ما آمن مؤمن أفضل من إيمان بعيب. ثم قرأ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إلى قوله: ﴿يُنْفِقُونَ﴾». ابن منده: الإيمان، ذكر صفة أصحاب رسول الله ﷺ ومنزلتهم من الإيمان، رقم: 209، (371/1). التفسير من سنن سعيد بن منصور، رقم: 180، (544/2). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 66، (36/1).

(8) الزخشي: الكشاف، (38/1)، بتصرف.

(9) طُمت في (ب) مقدار كلمة، وما أثبتته هو الراجح في تقديري.

(10) طُمت في (ب) مقدار كلمة، وما أثبتته هو الراجح في تقديري.

(11) ينظر: الزخشي: الكشاف، (38/1).

(22). قوله: أي يأتون بها بحقوقها؛ قال محشيه: «أي: بشرائطها، وأركانها، وترك مفسداتها، ومكروهاتها، وفعل واجباتها، وسننها، ومستحباتها، وآدابها من خشوعها، وكمالها من دوام حضورها، فهو أبلغ من يُصلُّون، ولهذا قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ الآية»⁽¹⁾. انتهى. ولم يتعرَّض لوجه إطلاق الإقامة على هذه المعاني. ودكرَ غيره⁽²⁾ أنه استعارة تبعية⁽³⁾، حين جعل تسوية الصلاة على ما ينبغي بمنزلة إقامة العود أو تقويمه وتسويته، واستعير الإقامة للتسوية، واشتق من الإقامة يقيمون، فَجَرَّت الاستعارة في الفعل بعد جريانها في المصدر، فظهر وجه تسميتها تبعية كما هو مشهور عند من له أدنى مماساة لفن البيان، والله تعالى أعلم.

- [أقول:] اختلفوا في وجه تسمية الصلاة بهذا اللفظ على قولين⁽⁴⁾: أحدهما أنها مأخوذة من [صَلَّى]⁽⁵⁾ إذا دعا؛ لأن معنى الصلاة في اللغة [الدعاء]⁽⁶⁾، والثاني: أنها من صَلَّى حَرَكَ الصَّلَوَيْنِ؛ لأن المصلي يفعلها في صلاته. قال زكريا عقبَ ذِكْرِ البيضاوي المعنيين⁽⁷⁾ ما نصَّه: «وفي / [05 و/ ب] / نسخة: "حَرَكَ الصَّلَوَيْنِ"، وهما العظمان النَّاتِيَانِ فِي أَعْلَى الْفَخْذَيْنِ؛ يقال: ضرب الفرسُ [صلويه]⁽⁸⁾ بَدَنِيهِ، أي: عن يمينه وشماله، وعلى هذا أخذت الصلاة من الصلويين؛ [لأن]⁽⁹⁾ أوَّلَ ما يُشَاهَدُ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ تَحْرِيكُ الصَّلَوَيْنِ لِلرُّكُوعِ، وهذا القول هو الذي اختاره الزخشي⁽¹⁰⁾». قال⁽¹¹⁾: «والمعتمد ما قاله

(1) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 14-15.

(2) منهم: الزخشي والبيضاوي، ينظر: الزخشي: الكشاف، (39/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (35/1). الفتازاني: حاشية على الكشاف، (124/2).

(3) «تبعية»: مكرَّر في (ب).

(4) ينظر: ابن قتيبة: غريب الحديث، (167/1). الجوهري: الصحاح، مادة: صلا، (2402/6). مرتضى الزبيدي: تاج العروس، مادة: صلي، (38/441-442).

(5) «صَلَّى»: طُمَسَ فِي (ب)، وما أثبتته من: "أنوار التنزيل". ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (35/1).

(6) «الدعاء»: طُمَسَ فِي (ب)، وما أثبتته من: "أنوار التنزيل". ينظر: المصدر نفسه، (35/1).

(7) ينظر: المصدر نفسه، (35/1).

(8) «صلويه»: طُمَسَ فِي (ب)، وما أثبتته من: "فتح الجليل". ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 59.

(9) «لأن»: طُمَسَ فِي (ب)، وما أثبتته من: "فتح الجليل". ينظر: المصدر نفسه، ص 60.

(10) ينظر: الزخشي: الكشاف، (40/1). النسفي: مدارك التنزيل، (42/1).

(11) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: زكريا».

المصنّف وهو ما عليه الجمهور⁽¹⁾. فالصلاة على الأول منقولة من الدعاء، وعلى الثاني من الصلاة⁽²⁾. وقال السعد في حاشيته على الكشاف: «قوله: "وحقيقة صلي"؛ يريد أن "صلي" حقيقة لغوية في تحريك الصلوتين؛ أي: طرفي الإليتين، مجاز لغوي في الأركان المخصوصة، استعارة في الدعاء؛ تشبيها للداعي بالراعي والساجد في التخشع». قال: «وهذا عكس ما اشتهر من أن الصلاة حقيقة في الدعاء، مجاز في الأركان المخصوصة؛ لاشتمالها على الدعاء»⁽³⁾. انتهى.

(23). قوله: أعطيناهم؛ قال محشيه: «ما" موصولة أو موصوفة، وقيل: "ما" مصدرية و"هم" ضمير مرفوع، وتقديره: و"ما رزقناهم ينفقون". وخُطّي بأنه مخالف للرسم العثماني من اتصال الضمير "برزقناهم"، ثم تقديم المعمول للاهتمام، أو محافظة لرؤوس الآي. و"من" تبعيضية؛ فإنهم ممدوحون بإنفاق البعض، فبإنفاق الكلّ أولى، مع أن إنفاق الكلّ غير متصور، فإنّ البعض من ضرورة معيشتهم وإحكام بنيتهم، والمراد بالبعض: إنفاق المحبوب، قال تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]، أو إنفاق الحلال، قال تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]»⁽⁴⁾. انتهى.

ولم يتعرّض المفسّر للرزق: هل يتناول الحلال والحرام أو يختص بالحلال؟ وتعرّض لذلك البيضاوي حيث قال: «الرزق في اللغة: الحظ، قال الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ﴾ [الواقعة: 82]. والعرف خصّصه بتخصيص الشيء بالحيوان وأمكنه من الانتفاع به. والمعتزلة لما استحالوا من الله أن يُمكن من الحرام؛ لأنه منَع من الانتفاع به وأمرنا بالزجر عنه. قال: الرزق لا يتناول الحرام؛ ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق إلى نفسه إيداناً بأنهم ينفقون الحلال المطلق، فإنّ إنفاق الحرام لا يوجب المدح، وذمّ المشركين على تحريم [بعض]⁽⁵⁾ ما رزقناهم بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ [يونس: 59]». قال: «وأصحابنا جعلوا الإسنادَ للتعظيم والتحريض على الإنفاق، والذمّ لتحريم ما لم [يُحرم]. واختصاص⁽⁶⁾ ما رزقناهم بالحلال للقرينة. وتمسّكوا الشمول للرزق له بقوله صلى [05ظ/ب] / الله عليه وسلم في حديث عمرو بن قرة: «لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ طَيِّبًا، فَاخْتَرْتَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ

(1) ينظر: الثعلبي: الكشاف والبيان، (148/1). البغوي: معالم التنزيل، (63/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (85/1). الرازي: مفاتيح الغيب، (275/2).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 59-60.

(3) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/127)، بتصرف.

(4) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 15.

(5) «بعض»: طمس في (ب)، وما أثبتته من "أنوار التنزيل". ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/35).

(6) «يُحرم». اختصاص: طمس في (ب)، وما أثبتته من: "أنوار التنزيل". ينظر: المصدر نفسه، (1/35).

سورة البقرة

مِنْ رِزْقِهِ، مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ مِنْ حَلَالِهِ⁽¹⁾. وبأنه لو لم يكن رزقاً لم يكن المتغذي به طولَ عمره مرزوقاً، وليس كذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:06].

وتفق الشيء وأنفقه أخوان، ولو استقرت الألفاظ وجدت ما يوافقها في الفاء والعين دالا على معنى الذهاب والخروج⁽²⁾، والظاهر من هذا الإنفاق صرفُ المال في سبيل الخير فرضا كان أو نفلا. ومن فسّر بالزكاة ذكر أفضل أنواعه والأصل فيه، أو خصّصه بها؛ لاقترانها بما هو شقيقها. وتقديمُ المفعول للاهتمام به والمحافظة⁽³⁾ [02/و/أ] / على رؤوس الآي. وإدخالُ "من" التبعية عليه للكف [عن الإسراف المنهي عنه]⁽⁴⁾ ... إلى آخره⁽⁵⁾. وقال السعد عند قول صاحب الكشاف: "وإسناد الرزق إلى نفسه للإعلام بأنهم ينفقون الحلال الطلق"⁽⁶⁾ ما نصّه: «لا خفاء في أنّ المراد بما رزقناهم هو الحلال، لكن عند المعتزلة من جهة أنّ الحرام ليس برزق؛ فالإسناد إلى الله تعالى يكون للإشعار بأنه لا يكون إلا حلالا؛ إذ القبائح لا تُسند إلى الله تعالى. وعندنا من جهة أنّ المدح والاتصاف بالتقوى إنما يكون في⁽⁷⁾ الإنفاق من الحلال، سيما عند التصريح بالإسناد إلى الله تعالى، فإنه ينصرف إلى الأفضل الأكمل؛ ففائدة الإسناد الإعلام بأنهم ينفقون من الحلال ما هو من عظام المنائح⁽⁸⁾. انتهى.

(1) هو جزء من حديث أخرجه ابن ماجة وابن الأعرابي والطبراني وغيرهم بألفاظ متقاربة عن صفوان بن أمية، ولفظه عند ابن ماجة: كنا عند رسول الله ﷺ، فجاءه عمرو بن قرّة فقال: يا رسول الله، إن الله قد كتب علي الشقوة، فما أراني أرزق إلا من دفي بكفي، فأذن لي في الغناء في غير فاحشة، فقال رسول الله ﷺ: «... لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ طَيِّبًا حَلَالًا، فَاخْتَرْتَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ، مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ﷻ لَكَ مِنْ حَلَالِهِ...». سنن ابن ماجة، كتاب الحدود، باب المختين، رقم: 2613، (2/871). معجم ابن الأعرابي، رقم: 1448، (2/712). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 7342، (8/51).

وأخرجه البوصيري، وفي سند الحديث بشر بن نمير ويحيى بن العلاء، قال عنهما: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ: بشر بن نمير البصري قَالَ فِيهِ يَحْيَى بن سعيد القُطَّانُ كَانَ رِكَانًا مِنَ الرِّكَانِ الكَذِبِ، وَقَالَ أَحْمَدُ تَرَكَ النَّاسَ حَدِيثَهُ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ... وَيَحْيَى بن الْعَلَاءِ قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي أَحَادِيثَهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَكُلُّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٌ...». البوصيري: مصباح الزجاجة، (3/119).

(2) ينظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة: نفق، (5/454)، مادة: نفد، (5/458). ابن منظور: لسان العرب، مادة: نفق، (10/358)، مادة: نفد، (3/424). الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: نفق، ص926.

(3) نهاية الحرم في (1).

(4) «عن الإسراف المنهي عنه»: طُمِسَتْ فِي (أ)، وما أثبتته من (ب).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/35-36)، بتصرف.

(6) ينظر: الزخشري: الكشاف، (1/40).

(7) في (ب): «من».

(8) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/128).

أقول: الظاهر أن القول بتخصيص الرزق [بالحلال مما] (1) انفردت به المعتزلة (2)؛ لاتفاق [أصحابنا مع الأشاعرة] (3) (4) على أنه سبحانه خالق الخير والشر [والله أعلم] (5).

(24). قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾؛ قال البيضاوي: «هم مؤمنو أهل الكتاب كعبد الله بن سلام وأضرابه، معطوفون على "الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْعَيْبِ"، داخلون معهم دخول أخصيين (6) تحت أعم (7)، إذ المراد بأولئك الذين آمنوا عن شرك وإنكار، وبهؤلاء مقابلوهم، فكانت الآيتان تفصيلاً (8) للمتقين، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه. أو على المتقين؛ فكأنه قال: هدى للمتقين عن الشرك، والذين آمنوا من أهل الملل. ويحتمل أن يراد بهم الأولون بأعيانهم، و (9) وَسَطُ العاطف كما وسط في قوله (10):

إلى الـ مَمْلِكِ الْقَرْمِ (11) وابنِ الْهَمَامِ وليثِ الْكَتِيْبَةِ (12) في الـ مَزْدَحِمِ (13)

- (1) «بالحلال مما»: مخرومة في (أ)، وما أثبتته من (ب).
- (2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (40/1). عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 787.
- (3) «أصحابنا مع الأشاعرة»: مخرومة في (أ)، وما أثبتته من (ب).
- (4) ينظر: الأشعري: الإبانة في أصول الديانة، ص 32، 205. الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 123. تبغورين: أصول الدين، ص 213. أبو ستة: حاشية أبي ستة، بذييل قواعد الإسلام، (5/1). الإيجي: المواقف، (12/1)، (243/3). هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم التحقيق)، ص 349. مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات الإباضية، (393/1).
- (5) «والله أعلم»: مخرومة في (أ)، وما أثبتته من (ب).
- (6) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «هو مؤمنوا أهل الكتاب».
- (7) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «هو قوله الذين يؤمنون».
- (8) «تفصيلاً»: غير واضحة في (ب).
- (9) «و»: سقطت من (ب).
- (10) ابن هشام: شرح قطر الندى، (295/1). البغدادي: خزنة الأدب، (451/1). حب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 262.
- (11) في (ب): «القدم».
- (12) «الكتيبة»: طُمست في (ب).
- (13) الْقَرْمُ: الفحل الذي يترك من الركوب والعمل ويودع للفحلة، والجمع قروم. ومنه قيل للسيد قَرْمٌ ومقرم، أي: هو فيهم بمنزلة الفحل في الإبل. ينظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة: قرم، (75/5). الرازي: مختار الصحاح، مادة: قرم، ص 560.

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ فَاإِ
صَابِحِ فَالْعَامِ فَالْأَيْبِ

على معنى أنهم الجامعون بين (3) الإيمان بما يدركه العقل جُملةً، والإتيان بما يُصدِّقه من العبادات البدنية (4) والمالية، وبين الإيمان بما لا طريق إليه غير السمع. وكرر الموصولَ تنبيهاً على تباين السبيلين - يعني الصفتين (5) -، أو طائفة منهم وهم مؤمنو أهل الكتاب، ذكرهم مخصّصين عن الجملة، كذكر جبريل وميكائيل بعد الملائكة إشادة (6) لذكرهم، يعني: رفعة لذكرهم وترغيباً لغيرهم». قال: «والإنزال: نقلُ الشيء من أعلى إلى أسفل، وهو إنما يلحق المعاني بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها، ولعل نزول الكتب الإلهية على الرسل بأن [يتلقفه] (7) الملكُ من الله تعالى تلقفاً روحانياً، أو يحفظه من اللوح المحفوظ فينزلُ به فيلقيه على الرسول. والمراد ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ القرآن بأسره والشريعة [02ظ/أ] / [عن آخرها] (8). وإنما عبّر به بلفظ الماضي، وإنما كان بعضه مترقّباً، [تغليياً] (9) للموجود على ما لم يوجد، أو تنزيلاً للمنتظر منزلة الواقع، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أَنْزَلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: 30]، فإنّ الجنّ لم يسمعوا جميعه ولم يكن الكتاب منزلاً كلّه، وبما ﴿أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ التوراة والإنجيل وغيرهما من سائر الكتب السابقة». قال (10): «والإيمانُ بهما جملة فرضٌ عين، وبالأول دون الثاني تفصيلاً من حيث إنا متعبدون بتفاصيله فرضٌ، ولكن على الكفاية؛ لأن (11) وجوبه على كل أحدٍ يوجبُ الحرجَ وتشقيقَ المعاش - يعني

(1) «قوله»: طُمست في (ب).

(2) أبو تمام: ديوان الحماسة، ص 26. المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، (109/1). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 7.

(3) «على معنى أنهم الجامعون بين»: طُمست في (ب).

(4) «البدنية»: طُمست في (ب).

(5) «يعني: الصفتين»: شرح من المؤلف.

(6) في (ب): «إشارة».

(7) «يتلقفه»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(8) «عن آخرها»: مخرومة في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(9) «تغليياً»: غير واضحة في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(10) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

(11) في (ب): «كأن».

صعوبته. في القاموس⁽¹⁾: وشَقَّ عليه الأمرُ شَقًّا ومشَقَّةً: صَعَبَ، وعليه أوقعه في المشَقَّة⁽²⁾ - (3) انتهى. وإنما نقلته برُمَّته لما فيه من الفوائد.

وهاهنا مسألتان: تشوِّف النفس لذكرهما عقب كلام البيضاوي؛ تتيما للفائدة:

- الأولى منهما: في تفسير البيتين المستشهد بهما، قال زكريا في حاشيته: «القرم⁽⁴⁾ - بفتح القاف -: الفحل المكرم الذي لا يُحمَل عليه، والهمام - بضم الهاء -: هو من أسماء الملوك؛ لعِظَم هِمَّتِهِمْ، أو لأنَّه إذا همُّوا بأمر فعلوه، والكتيبة: الجيش - كما مر⁽⁵⁾ -، والمزدحم: مكان الازدحام، وهو وقوع القوم بعضهم على بعض». وقال أيضا في بيان البيت الثاني: «زَيَابَة: أمُّ الشاعر، وقيل: أبوه. واسم أبيه على الأوَّل ذهل⁽⁶⁾، والشاعر على القولين: ابن زَيَابَة واسمه سلمة؛ قال ذلك جوابًا للحارث بن هَمَّام الشيباني⁽⁷⁾ حيث قال له⁽⁸⁾:

يا ابن زَيَابَةَ إِنْ تَلَقَّني لا تَلَقَّني في النَعَمِ العازِبِ⁽⁹⁾

أي: البعيدة عن المرعى. و"يا لهف" كلمة يُتَحَسَّرُ بها على ما فات، والصابح: المَغِير⁽¹⁰⁾ صباحًا، والآيب: الراجع. ومعنى البيت: أنه حسر أمه وأباه على أن لا يلحقه الحارث في بعض غاراته فيقتله أو يأسره، قال ذلك حقيقة على تقدير حصول تلك الأوصاف للحارث، وتهكمًا على تقدير عدم حصولها. وبعده:

والله لو لاقيته⁽¹¹⁾ وحده لأب سيفانا مع الغالب.

(1) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: شقق، ص 898.

(2) «يعني صعوبته. في القاموس ... المشَقَّة»: شرح من المؤلف.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/36-37)، بتصرف.

(4) في (ب): «القدم».

(5) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 53.

(6) في (ب): «أذهل».

(7) «الشيباني»: طُمست في (ب).

(8) أبو تمام: ديوان الحماسة، ص 26. المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، (1/109). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 7.

(9) «العازب»: طُمست في (ب).

(10) «المغير»: طُمست في (ب).

(11) «لو لاقيته»: غير واضحة في (ب).

أي معي»⁽¹⁾. انتهى.

وقوله: "وحده" هكذا في النسخة التي بيدي بصيغة المفرد، ولعله "وحدهم"⁽²⁾؛ ليرجع الضمير إلى الفتية، ويراد بالفتية أولاد الحارث بن همام، ولعل معنى البيت - حينئذ - : والله لولا مكث أولادك وحدهم بعدك، لقتلتك، وأرجع⁽³⁾ بسيفي وسيفك⁽⁴⁾، / [03و/أ] / والله أعلم.

- المسألة الثانية: ينبغي التنبه لقول البيضاوي في تفسير الآية الكريمة حيث قال: «والإنزال: نقل الشيء من أعلى إلى أسفل، وهو إنما يلحق المعاني ... إلى آخره»⁽⁵⁾، فيقال هذا الكلام أدل دليل على حدوث القرآن، وإلا فكيف يتصور في القديم الانتقال والحلول. ويمكن استنباط القياس من كلام البيضاوي، فيقال القرآن أي: معناه منزل على محمد ﷺ ومنتقل، وما كان منتقلا فهو حادث، ينتج بعد حذف المكرر: القرآن حادث. فإن أجاب القائل بقدمه، فإن الحادث هو اللفظ المنزّل، وليس النزاع فيه، فيقال له: إن أردت اللفظ وحده خاليا عن المعنى فممنوع ومصادم لكلام البيضاوي وغيره، وإن أردت اللفظ مع المعنى فمسلم، ولا نعني بالقرآن سوى ذلك والله أعلم فتأمله منصفًا.

(25). قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾؛ قال البيضاوي كالكشف⁽⁶⁾: «الآخرة تأنيث الآخر⁽⁷⁾ صفة الدار، بدليل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أَلْدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [القصص: 83]، فعُلبت كالدنيا»⁽⁸⁾ قال محشيه زكريا: «أي: صارت علمًا بالعبئة، والتغليب إما في الصفات كهتين، أو في الأسماء كالبيت على الكعبة، أو في المعاني كالخوض على الشروع في الباطل»⁽⁹⁾ انتهى.

(26). قوله: يعلمون؛ ظاهر تفسير ﴿يُوقِنُونَ﴾ بـ "يَعْلَمُونَ" أن العلم مساوٍ لليقين، وصريح البيضاوي

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 62-63.

(2) في (ب): «عدهم».

(3) في (ب): «راجع».

(4) عقّب ابن المؤلف محمد بن يوسف المصعبي في هامش (1)، لكن الورقة مخرومة، حيث بقيت منها كلمات غير متناسقة المعنى، وهي: «أقول: ما في حاشية البيضاوي .. من الناسخ وهو لو؟ أما في حاشية الكشاف لل... أي ضمير وحده. من كاتبه: ابن المصنف محمد بن يوسف المصعبي رحمه الله».

(5) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (37/1).

(6) ينظر: الزخشري: الكشاف، (43-42/1).

(7) في (ب): «الآخرة».

(8) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (37/1).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 64.

كالكشاف⁽¹⁾ أن اليقين أخص من العلم. قال البيضاوي: «أي: يوقنون إيقاناً⁽²⁾ زال معه ما كانوا عليه من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً أو نصارى، وأن النار لن⁽³⁾ تمسهم إلا أياماً معدودة»، إلى أن قال: «واليقين: إتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه، ولذلك لا يوصف⁽⁴⁾ به العلم القديم ولا العلوم الضرورية»⁽⁵⁾. قال زكريا: «حاصله ما عبّر عنه الإمام⁽⁶⁾ بقوله: إن اليقين هو العلم بالشيء⁽⁷⁾ بعد أن كان صاحبه شاكاً فيه». قال: «فلا يقال: تيقن الله بكذا، ولا: تيقنت أن الكل أعظم من الجزء، وأن السماء فوقي. ويقال: تيقنت منك ما تكلمت به»⁽⁸⁾. انتهى.

(27). قوله الموصوفون بما ذكر؛ ظاهره أن الإشارة لجميع الموصوفين من قوله: ﴿هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ إلى قوله ﴿هُم يُوقِنُونَ﴾، ثم إن الجملة إما خبر محلها الرفع إن جعل أحد الموصولين مفصلاً عن المتقين، وإلا فاستئناف لا محل لهما؛ إما بياني أو لغوي، كما أطال البيضاوي كالكشاف⁽⁹⁾ في تقرير ذلك فليراجع، والله أعلم. / [03/ظ/أ]

(28). قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾؛ قال البيضاوي: «ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ تمثيل تمكّنهم من الهدى واستقرارهم عليه، بحال من اعتلى الشيء وركبته... إلى آخره»⁽¹⁰⁾. قال زكريا في تقرير ذلك ما نصّه: «في كلمة "على" استعارة تبعية؛ حيث شبه تمسك المتقين بالهدى باستعلاء الراكب على مركوبه في التمكّن والاستقرار، فاستعير له الحرف الموضوع للاستعلاء، كما شبه في ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه:71] استعلاء المصلوب على الجذع باستقرار المظروف في الظرف؛ بجامع الثبات، فاستعير له الحرف الموضوع للظرفية. وإنما قال: "معنى الاستعلاء" دون معنى "على"؛ لأن الاستعارة في الحرف تقع أولاً في متعلق معناه كالاستعلاء والظرفية، ثم تسري إليه بتبعيته. وقوله: "تمثيل" أي: تصوير

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (42/1).

(2) في (ب): «إيماناً».

(3) في (ب): «لم».

(4) «يوصف»: طُمسَت في (ب).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (37-38/1)، بتصرف.

(6) الرازي: مفاتيح الغيب، (278/2).

(7) «بالشيء»: طُمسَت في (ب).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 64.

(9) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (43/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (38/1)، بتصرف.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (38/1).

سورة البقرة

المشبه بصورة المشبه به؛ إبرازاً لوجه⁽¹⁾ الشبه فيه بصورته في المشبه به⁽²⁾. انتهى.

أقول: يعني: وليس المراد من التمثيل الاستعارة التمثيلية كما صرح السعد⁽³⁾ بنفي ذلك أيضا والله أعلم.

(29). قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ قال في الكشاف: «هُم» فصل⁽⁴⁾: وفائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، أو مبتدأ و«الْمُفْلِحُونَ» خبره، والجملة خبر أولئك. ومعنى التعريف في «الْمُفْلِحُونَ»: الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين بلغك أنهم يفلحون في الآخرة». إلى أن قال: «فانظر كيف يجوز⁽⁵⁾ الله تعالى التنبيه على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد على طرق شتى، وهي: ذكر اسم الإشارة، وتكريره، وتعريف المفلحين، وتوسيط الفصل بينه وبين «أُولَئِكَ»؛ ليبصر كمراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا، وينشطك لتقديم ما قدموا، ويثبطك⁽⁶⁾ عن الطمع الفارغ، والرجاء الكاذب، والتمني على الله ما لا تقتضيه حكمته⁽⁷⁾، ولم تسبق كلمته. اللهم زينا بلباس التقوى، واحشرنا في زمرة من صدرت بهم⁽⁸⁾ سورة البقرة⁽⁹⁾. انتهى.

أقول: استشعر البيضاوي هذا الإيراد، وأجاب عنه⁽¹⁰⁾ حيث قال: «و[تشبث]⁽¹¹⁾ به الوعيدية⁽¹²⁾ في

(1) في (ب): «إبداء فالوجه».

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 65-66، بتصرف.

(3) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/139).

(4) في (ب): «فعل».

(5) في (ب): «جوز».

(6) «ما قدموا، ويثبطك»: طُمت في (ب).

(7) «حكمته»: طُمت في (ب).

(8) «بهم»: طُمت في (ب).

(9) الزمخشري: الكشاف، (1/46).

(10) «عنه». طُمت في (ب).

(11) في (أ) و (ب): «تشبث»، والظاهر أنه تصحيف، ولعل الصواب ما قدرته.

(12) يقصد به الإباضية والمعتزلة والزيدية الذين يعتقدون إنفاذ الوعيد على الموحّد المرتكب الكبيرة إن مات عليها دون توبة، فهو مخلّد في

النار: ينظر: عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص 367. الجناوني: كتاب الوضع، ص 37. الوارجلاني: الدليل والبرهان، (2/45). السوفي:

السؤالات، ص 376. الأمير الحسين: العقد الثمين، ص 57. الجيطالي: شرح النونية، (2/159). هو الشيهاني: حاشية المصعبي على

خلود الفساق من أهل القبلة في العذاب، ورد⁽¹⁾ بأن المراد بالمفلحين: الكاملون في الفلاح، ويلزمه [04/و] / عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم، لا عدم الفلاح له رأساً⁽²⁾. انتهى. ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف، لكن ذكر زكريا عقب كلامه نظيراً لهذا التأويل، حيث قال: «حاصله أن مطلق المفلح يصدق بالفاسق، وجاز كونه مفلحاً كما جاز كونه مصطفىً في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر:32]»⁽³⁾ انتهى. وانظر هل يمكن الجواب عن هذا التنظير بالفرق بين المقامين، والظاهر نعم؛ وذلك أن الآية دلّت على ثبوت الاصطفاء لمن أورث القرآن مطلقاً، ولا يلزم من الاصطفاء الفوز بدخول الجنة، فإن الاصطفاء من الأمور النسبية؛ فإن صدق بالقرآن وعمل به كان فائزاً بدخول الجنة، ومن صدق به ولم يمثل أوامره ونواهيه، وإن دخل النار فلا يكون في طبقة المشركين المنكرين للقرآن ومن نزل عليه، أو يحمل الظالم لنفسه على التائب من ظلمه⁽⁴⁾؛ [بقرينة]⁽⁵⁾ التعميم في قوله: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر:33] كما [نبه على ذلك]⁽⁶⁾ صاحب الكشاف⁽⁷⁾ في سورة فاطر، عند تفسير [الآية]⁽⁸⁾، هذا ما لاح للذهن الفاتر، ولم أره منصوصاً في كتب الأصحاب، وأستغفر الله تعالى والله أعلم.

(30). قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ قال البيضاوي: «لما ذكر خاصّة عباده، وخالصة أوليائه بصفاتهم التي أهلّتهم للهدى والفلاح، عقّبهم بأضدادهم العتاة⁽⁹⁾ والمردة، الذين لا ينفع فيهم الهدى، ولا تغني عنهم الآيات والنذر، ولم يعطف قصتهم على قصة المؤمنين كما عطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾⁽¹⁰⁾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار:13-14]؛ لتباينهما في الغرض، فإن الأولى سبقت لذكر الكتاب وبيان شأنه، والأخرى مسوقة لشرح تمردهم، وانهماكهم في الضلال». قال: «وإنّ» من الحروف التي

رسالة أصول الدين، (قسم التحقيق)، ص183. فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (2/528). خضير باباواعمر: الفكر العقدي الإباضي بالمغرب، ص365.

(1) ينظر: الرازي: مفاتيح الغيب، (2/280).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/39).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص68.

(4) «ظلمه»: طُمست في (ب).

(5) «بقرينة»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(6) «نبه على ذلك»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(7) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (3/613).

(8) «الآية»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(9) في (ب): «اللغات».

شابهت الفعل في عدد الحروف والبناء على الفتح، ولزوم الأسماء وإعطاء معانيه، والمتعدي خاصة في دخولها على اسمين، ولذلك أعملت عمل الفرعي، وهو نصبُ الجزء - أي: للفعل⁽¹⁾ - الأول، ورفعُ الثاني إيداناً بأنه فرع⁽²⁾ في العمل دخيل فيه». إلى أن قال: «وتعريفُ الموصول: إما للعهد؛ والمراد به أناس بأعيانهم كأبي لهب، وأبي جهل، والوليد بن المغيرة، / [04ظ/أ] / وأخبار اليهود. أو الجنس؛ متناولا مَنْ صمَّ على الكفر، وغيرهم ... إلى آخره»⁽³⁾. فعلم مما نقلناه عنه أن المفسر ما ش على أن "ال" للعهد لا للجنس والله أعلم.

(31). قوله: تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ قال البيضاوي: «خبر "إن"، و"سواء" اسمٌ بمعنى الاستواء، نُعتَ به كما نُعتَ بالمصادر، قال الله تعالى: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: 64]، رُفِعَ على أنه خبر "إن"، وما بعده مرتفع به على الفاعلية، كأنه قيل: إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه، أو بأنه خبر لما بعده، بمعنى: إنذارك وعدمه سيان عليهم. والفعلُ إنما يُمتنعُ الإخبار عنه إذا أريد به تمامٌ ما وضع له، أما لو أُطلق وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع، فهو كالاسم في الإضافة، والإسنادُ إليه ... إلى آخره»⁽⁴⁾.

(32). قوله: بتحقيق الهمزتين؛ قال محشيه: «للكوفيين، وابن ذكوان، وهشام بخلف عنه»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

(33). وقوله: وإبدال الثانية ألفاً؛ وجه لورش⁽⁷⁾.

(34). وقوله: وتسهيلها؛ أي الثانية، ومعنى⁽⁸⁾ التسهيل: جعل الهمزة بينها وبين حرف حركتها، فإن كانت مفتوحة فبين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فبين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فبين

(1) «أي: للفعل»: شرح من المؤلف.

(2) «بأنه فرع»: طُمست في (ب).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (39/1-40)، بتصرف.

(4) المصدر نفسه، (40/1)، بتصرف.

(5) قرأ عاصم وهمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وهشام من مشهور طرق الداجواني أبو بكر محمد وخلف وروح عن يعقوب:

﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (137/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (87/1). ابن الجزري: النشر،

(363/1).

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 15.

(7) هو وجه لورش من طريق الأزرق، وله وجه التسهيل أيضاً. ينظر: ابن البادش: الإقناع، (167/1). أبو حيان: البحر المحيط، (79/1).

ابن الجزري: النشر، (363/1).

(8) «ومعنى»: طُمست في (ب).

الهمزة والواو⁽¹⁾. قال محشيه: «فاحفظ هذه القاعدة فإنها كثيرة النفع»⁽²⁾.

(35). قوله: وإدخال ألف بين المُسهلة والأخرى؛ قال محشيه: «أي: المحققة، والأولى أن يقول بين المحققة والمسهلة»⁽³⁾ .

(36). قوله: وتركه؛ قال محشيه: «أي: الإدخال، والمراد بإدخال ألف فاصل بين الهمزتين. وحاصل كلامه أن التسهيل مع الإدخال لقالون، وأبي عمرو، وهشام في وجه، والتسهيل مع ترك الإدخال لابن كثير، وورش في وجه»⁽⁴⁾. قال: «وبقي وجه لهشام⁽⁵⁾ لم يخرج من هذه العبارة، وهو تحقيق الهمزتين مع الإدخال، فلو قال: وإدخال ألف بينهما وتركه، لكان أخصر وأتم». قال: «هذا، والشيخان الجليلان التزما ذكر هذه الهمزة في المواضع / [05و/أ] / المكررات، مع⁽⁶⁾ عدم إتيان العبارات المستوعبة خلاف مقتضى هذا التفسير، خصوصا في القراءات التي من قبيل الأداء، ولا⁽⁷⁾ تعلق لها بالمعنى، والإعراب⁽⁸⁾، والبناء، والله أعلم بنياتهما ... إلى آخره»⁽⁹⁾. والله أعلم.

(37). قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «جملة مفسرة لإجمال ما قبلها، فيما فيه الاستواء، فلا محل لها، أو حال مؤكدة، أو بدل عنه، أو خبر "إن"، والجملة قبلها اعتراض بما هو علة الحكم». قال: «والآية مما احتج به من جواز تكليف ما لا يُطاق، فإنه ﷺ أخبر عنهم بأنهم لا يؤمنون وأمرهم بالإيمان، فلو آمنوا انقلب خبره كذبا، وشمل إيمانهم الإيمان بأنهم لا يؤمنون، فيجتمع الضدان. والحق أن التكليف بالممتنع لذاته وإن جاز عقلا، من حيث إن الأحكام لا تستدعي غرضاً سيما الامتثال، لكنه غير واقع

(1) أخذ المصعب هذا الشرح من حاشية الملا علي القاري. ينظر: الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص15.

(2) المصدر نفسه، ص15.

(3) المصدر نفسه، ص15.

(4) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس عن يعقوب بتسهيل الهمزة الثانية، إلا أنهم اختلفوا في التسهيل: فأبو عمرو وأبو جعفر وهشام عن ابن عامر وقالون عن نافع، وورش عن نافع من طريق الأصبهاني: يسهلون ويدخلون بينهما ألفا. أما التسهيل مع ترك الإدخال فلا ابن كثير، ولورش عن نافع من طريق الأزرق: وجه الإبدال ألفا خالصة. واختلف عن هشام، فروى عنه الداجوني أبو بكر محمد التحقيق، وروى عنه الحلواني التسهيل مع إدخال الألف. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (1/136). ابن البادش: الإقناع، (1/167). ابن الجزري: النشر، (1/363).

(5) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (1/79). الشنار: المكرر، (1/34).

(6) «المكررات مع»: طُمست في (ب).

(7) «في القراءات التي من قبيل الأداء، ولا»: طُمست في (ب).

(8) «الإعراب»: طُمست في (ب).

(9) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص15، بتصرف.

للاستقراء»⁽¹⁾. قال زكريا: «حاصله أنّ التكليف بالمتنع لذاته جائز عقلا، غير واقع، بخلاف التكليف بالمتنع لغيره، كالذي تعلّق علم الله تعالى بعدم وقوعه؛ فإنه جائز، وواقع اتفاقاً»⁽²⁾ انتهى المراد منه.

(38). قوله: والإِنْذار: إعلام مع تخويف؛ قال البيضاوي: «وإنما اقتصصر عليه؛ لأنه أوقع في القلب، وأشدّ تأثيراً في النفس، من حيث إنّ دفع الضرر أهمّ من جلب النفع، فإذا لم ينفع فيهم كانت البشارة بعدم النفع أولى»⁽³⁾.

(39). قوله: طبعَ عليها ... إلى آخره؛ ظاهره أن الطبع والختم على حقيقتهما، وليس كذلك. قال البيضاوي عقب ذكر الآية ما لفظه: «تعليلٌ للحكم السابق، وبيان ما يقتضيه. والختم: الكتم، سميّ⁽⁴⁾ به الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه؛ لأنه كتم له، و⁽⁵⁾ البلوغ آخره⁽⁶⁾ - في نسخة: أخراه⁽⁷⁾ (8)-، نظراً إلى أنه آخرُ فعل يُفعل في إحرازه. والغشاوة: فعالة من غشاه إذا غطاه، بُنيت لما يشتمل على الشيء، كالعصابة والعمامة. ولا ختم ولا تغشية على الحقيقة ... إلى آخره»⁽⁹⁾. قال زكريا: «حاصله أن ذلك ليس حقيقة بل مجازاً، لا مرسلًا بل مجازاً علاقته المشابهة، وهو منحصر في نوعين: استعارة وتمثيل؛ لأن وجه الشبه إن انتزع من عدة أمور فتمثيل، وإلا فاستعارة، فوجه الاستعارة أنه شبه عدم نفوذ الحق في القلوب وتحقُّق بُبُوّ الأسماع عن قبوله بالختم / [05ظ/أ] / عليها، أي: بكونها محتوماً عليها، وشبه عدم اجتلاء الأبصار للآيات والأدلة بالتغشية عليها، أي: بكونها مغطى عليها، والجامع في كلّ منهما انتفاء القبول للمانع⁽¹⁰⁾، ثم استعمل لفظ المشبه به⁽¹¹⁾ في المشبه، واشتق من الختم "ختم"؛ فتكون الاستعارة فيه تصريحية

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (41/1).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص73.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (41/1)، بتصرف.

(4) «سمي»: طُمست في (ب).

(5) «له، و»: طُمست في (ب).

(6) «آخره»: سقطت من (ب).

(7) في (ب): «آخره».

(8) «في نسخة: أخراه»: شرح من المؤلف.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (41/1). ينظر: الزخشي: الكشاف، (48/1).

(10) في (ب): «المانع».

(11) «به»: طُمست في (ب).

تبعية⁽¹⁾، وفي "غَشَوَةٌ"⁽²⁾ تصريحية أصلية. ووجه التمثيل: أنه شبه حال القلوب والأسماع والأبصار بحال⁽³⁾ أشياء مخلوقة للانتفاع بها مع المنع من ذلك بطريق الختم والتغطية، ثم استعمل في المشبه اللفظ الدال على المشبه به، والجامع انتفاء الانتفاع لمانع⁽⁴⁾، وهو كما ترى أمر عقلي مركب من عدة أمور⁽⁵⁾. انتهى.

فائدة قال البيضاوي: «وَحَدَّ السَّمْعَ لِلأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ وَاعْتَبَارِ الأَصْلِ، فَإِنَّهُ مُصَدَّرٌ فِي أَصْلِهِ، وَالمُصَادِرُ لَا تُجْمَعُ. أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ مِثْلُ: وَعَلَى حَوَاسِّ سَمْعِهِمْ.

والأبصارُ: جَمْعُ بَصَرٍ، وَهُوَ إِدْرَاكُ العَيْنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ العَقْلُ وَالمَعْرِفَةُ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: 37]... إلى آخره⁽⁶⁾.

تنبيه: ما قرره زكريا من الاستعارة التمثيلية مخالف لما قرره البيضاوي نقلا عن الكشاف⁽⁷⁾؛ لأن المعتزلة يمنعون إسناد القبيح إلى الله⁽⁸⁾ ولو من جهة الخلق والأحداث، فلذلك أجابوا عن الآية بأوجه⁽⁹⁾، منها التمثيل؛ وهو تمثيل حال قلوبهم في عدم نفوذ الحق فيها بحال قلوب البهائم، ونظروه بقولهم: سال به الوادي، وطار به العنقاء، إذا طالت غيبته⁽¹⁰⁾. قال زكريا: «وسُمِّيت⁽¹¹⁾ عنقاء؛ لأنه كان في عنقها بياض كالطوق، أو لطول عنقها، أو عينها». قال: «وما أحسن الصَّفِي الحَلِّي⁽¹²⁾

لَمَّا رَأَيْتُ بَنِي الزَّمَانِ وَمَا بِهِمْ
خَلًّا وَفِيًّا، لِلشَّدَائِدِ أَصْطَفِي
أَيَقِنْتُ أَنَّ المَسْتَحِيلَ ثَلَاثَةٌ
العُؤْلُ وَالعَنْقَاءُ وَالحِلُّ الوَفِي»

(1) «تصريحية تبعية»: طُمت في (ب).

(2) «غشاة»: طُمت في (ب).

(3) «حال القلوب والأسماع والأبصار بحال»: طُمت في (ب).

(4) في (ب): «المانع».

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 73-74، بتصرف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (152/2).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (43/1)، بتصرف.

(7) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (49-48/1).

(8) ينظر: عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 316؛ فضل الاعتزال، ص 137. الزمخشري: الكشاف، (50/1).

(9) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (50/1). التفتازاني: حاشية على الكشاف، (154/2).

(10) الزمخشري: الكشاف، (50/1).

(11) «سميت»: طُمت في (ب).

(12) ديوان صفي الدين الحلبي، ص 669. الأبشيهي: المستطرف، (273/1).

قال: «والفرق - كما قال الطيبي⁽¹⁾ - بين هذا التمثيل وما مرَّ عن الأشاعرة أن الاستعارة ثمة واقعة في الختم فقط على سبيل التبعية، وهنا في الجملة برأسها⁽²⁾. انتهى.

قلت: يتأمل ما قدمه من تقرير الاستعارة التمثيلية في الآية مع ما نقله عن الطيبي، من أن الاستعارة عند الأشاعرة واقعة في الختم فقط، هل يحمل تمثيله للاستعارة التمثيلية مجازاً للبيضاوي في تقدير⁽³⁾ كلام الكشاف، فيكون التمثيل خاصاً بالمعتزلة في الآية، أو يصح تقدير⁽⁴⁾ [06و/أ] التمثيل فيها على غير قول من المعتزلة أيضاً، ولكن يفرق بينهما في كيفية التقدير⁽⁵⁾ لها، ويدل للاحتمال الأول ما نقله عن الطيبي من أن الاستعارة ثمة يعني عند الأشاعرة في الختم فقط على سبيل التبعية، ويدل للاحتمال الثاني تصويره للتمثيلية في الآية بلفظ مغاير لتصوير الكشاف، والله أعلم فليحرر هذا المقام، والله أعلم⁽⁶⁾ بحقيقة المرام.

(40). قوله: أي: مواضعه؛ إنما فسَّره بالمواضع؛ لأن السمع مصدر، والغشاوة إنما تناسب المحل، وجمع المواضع باعتبار الأفراد. قال البيضاوي: «وَوَحَّدَ السَّمْعَ لِلأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ، وَاعْتَبَارَ الأَصْلَ، فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ فِي أَصْلِهِ، وَالْمَصَادِرُ لَا تُجْمَعُ⁽⁷⁾. أو على تقديرٍ مضافٍ مثل: وعلى حواسِّ سمعهم.

والأبصارُ جمعُ بصرٍ وهو: إدراكُ العين، وقد يطلق مجازاً على القوة الباصرة وعلى العضو، وكذا السمعُ، ولعلَّ المراد بهما في الآية العضو؛ لأنه أشدُّ مناسبة للختم والتغطية، وبالقلب ما هو محلُّ العلم، وقد يطلق ويراد به العقلُ والمعرفة كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرًا لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: 37]»⁽⁸⁾ انتهى.

قلت: كأنه أراد به التعقل الناشئ عن تلك القوة، فيكون عطف المعرفة عليه للتفسير والله تعالى أعلم.

(41). قوله: قوي دائم؛ قال البيضاوي: «ومعنى التنكير في الآية أن على أبصارهم غشاوة ليس مما

(1) ينظر: الطيبي: فتوح الغيب، (2/130).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص75.

(3) في (ب): «تقرير».

(4) في (ب): «تقرير».

(5) في (ب): «تقرير».

(6) «أعلم»: طُمست في (ب).

(7) «تُجمع»: طُمست في (ب).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (43/1).

يتعارفه الناس، وهو التعامي عن الآيات، ولهم من الآلام العظام نوع لا يعلم كنهه إلا الله⁽¹⁾. قال زكريا: «وَدَكَرَ التَّعَامِي دُونَ الْعَمَى وَإِنْ طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ، إِشَارَةً إِلَى أَنْ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ اخْتِيَارِهِمْ وَشَوْمِ إِصْرَارِهِمْ»⁽²⁾.

(42). قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ قال البيضاوي: «والناس أصله أناس؛ لقولهم: إنسانٌ وإنسٌ وأناسي، فحذفت الهمزة حذفتها في لوقة⁽³⁾ - يعني: وهي الزبدة⁽⁴⁾ -، عوض عنها حرف التعريف، ولذلك لا يكاد يُجَمَع بينهما. وقوله⁽⁵⁾:

إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الْأَنْسِ الْأَمِينَا

- أقول وبعده:

فتذرهم⁽⁶⁾ شتى وقد كانوا جميعا وافرينا⁽⁷⁾

شاذ. وهو اسمٌ جمع كَرُخَالٍ، - أي: بضم الراء وكسرهما، اسم جمع لرخل، وهي⁽⁸⁾ الأنتى من الضأن⁽⁹⁾-. قال: «إذ لم يثبت فعال في أبنية الجمع، مأخوذ من أنس؛ لأنهم يَسْتَأْنِسُونَ / [06ظ/أ] / بأمثالهم. أو أنس - يعني: بمعنى أبصر⁽¹⁰⁾ -؛ لأنهم ظاهرون مُبْصِرُونَ، ولذلك سُمُوا بشرًا، كما سمي الجن جنًا؛ لاجتنائهم»⁽¹¹⁾ ه⁽¹²⁾. قال زكريا: «اقتصر على "أنسَ وأنسَ" بناء على ما قاله من أن أصل ناس أناس، لكن ذكر غيره مع ذلك أنه مأخوذ من النسيان، أو من ناسَ ينوسُ إذا تحرك؛ فلا حذف ولا همزة،

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (44/1)، بتصرف.

(2) الأنصاري: فتح الجليل، ص76. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (163/2).

(3) في (ب): «لومة».

(4) «يعني: وهي الزبدة»: شرح من المؤلف.

(5) البيت لذي جدن الحميري. ينظر: ابن جني: الخصائص، (151/3). أمالي ابن الشجري، (188/1). البغدادي: خزنة الأدب، (280/2).

(6) في (ب): «فتذرهم».

(7) «أقول وبعده: ... وافرينا»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص77.

(8) في (ب): «وهو».

(9) «أي: بضم الراء ... الضأن»: شرح من المؤلف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (165/2). زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص77.

(10) «يعني: بمعنى أبصر»: شرح من المؤلف.

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (44/1).

(12) في (ب): «به».

وعلى القول بأنه من النسيان أصله نسي؛ فُلبت اللام قبل العين فصارت "نيس"؛ تحركت الياء وانفتح ما⁽¹⁾ قبلها، فُلبت ألفا فصارت ناساً⁽²⁾ انتهى.

(43). قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ قال البيضاوي⁽³⁾: «اللام للجنس، و"من" موصوفة، إذ لا عهد، وكأنه قال: ومن الناس ناسٌ يقولون، أو للعهد، والمعهود؛ هم الذين كفروا، و"من" موصولة، يراد بها ابن أبي وأصحابه ونظراؤه». إلى⁽⁴⁾ أن قال: «والمراد باليوم الآخر من وقت الحشر إلى ما لا ينتهي، أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار؛ لأنه آخر الأوقات المحدودة»⁽⁵⁾ انتهى.

(44). قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ قال البيضاوي: «وكان أصله وما آمنوا؛ ليطابق قولهم في التصريح بشأن الفعل دون الفاعل، لكنه عكس تأكيداً، و مبالغة في التكذيب؛ لأن إخراج ذواتهم من عداد المؤمنين أبلغ من نفي الإيمان عنهم في ماضي الزمان، فلذلك أكد النفي بالباء»⁽⁶⁾ هـ.

(45). قوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالدِّينَ ءَامِنُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «الخدع: أن توهم غيرك خلاف ما تخفيه من المكروه؛ لتزله عن ما هو بصدده، من قولهم: خدع الضبُّ، إذ توارى في جحره، وضبُّ خادع وخدعٌ، إذا أوهم الحارث⁽⁷⁾ إقباله عليه، ثم خرج من باب آخر، وأصله الإخفاء، ومنه المخدع للخزانة⁽⁸⁾». إلى أن قال: «والمخادعة بين اثنين، وخداعهم مع الله ليس على ظاهره؛ لأنه لا يخفى عليه خافية؛ ولأنهم لم يقصدوا خديعته، بل المراد إما مخادعة رسوله على حذف المضاف، أو على أن معاملة الرسول معاملة الله من حيث إنه خليفته / [07 و/أ] / كما قال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80]، ﴿إِنَّ الدِّينَ يُبَايِعُكَ إِتْمَانًا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: 10]، وإما أن صورة صنيعهم مع الله من إظهار الإيمان واستبطان الكفر، وصنع الله معهم بإجراء أحكام المسلمين عليهم، وهم عنده أخبث الكفار وأهل الدرك الأسفل من النار،

(1) «ما»: طُمست في (ب).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 77.

(3) «البيضاوي»: طُمست في (ب).

(4) «إلى»: طُمست في (ب).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (45 44/1)، بتصرف.

(6) المصدر نفسه، (45/1)، بتصرف.

(7) أي: الصائد، وحرشت الضبُّ تحرشه حرشاً، وذلك أن تمسح جحره وتحرك يدك حتى يظن أنها حية فيخرج ذنبه فتأخذه. ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: ضبب، (167/1). ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة: حرش، (39/2). ابن منظور: لسان العرب، مادة: حرش، (280/6).

(8) ينظر: الخليل الفراهيدي: كتاب العين، مادة: خدع، (115/1). ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة: خدع، (161/2). ابن منظور: لسان العرب، مادة: حرش، (280/6).

استدراجاً لهم، وامثال الرسول ﷺ والمؤمنين أمر الله في إخفاءِ حالهم، وإجراءِ حكم الإسلام عليهم مجازاً لهم بمثل صنيعهم، صورةً صنَّع المتخادعين⁽¹⁾. قال زكريا: «حاصله كما قال السعد⁽²⁾ أن المراد بالخداع المعاملة به، فتكون استعارة تبعية تمثيلية»⁽³⁾. قال البيضاوي: «ويحتمل أن يُراد بـ "يخادعون" يخدعون؛ لأنه بيان ليقول، أو⁽⁴⁾ استئناف بذكر ما هو الغرض، إلا أنه أُخْرِجَ بَزْنَةً⁽⁵⁾ المفاعلة مبالغة، فإن الزَّئِنَةَ لَمَّا كَانَتْ لِلْمَغَالِبَةِ⁽⁶⁾؛ والفعلُ متى غولِبَ فيه، كان أبلغَ منه، إذا جاء بلا مقابلةٍ مُعَارِضٍ ومُبَارٍ؛ اسْتُصْحِبَ ذلك ... إلى آخره»⁽⁷⁾.

وقوله: «من إظهار الإيمان واستبطان الكفر»، مع قوله: «أخبت الكفار»، لا يخفى أنه على القول بأنَّ المنافقين مشركون، والخلاف في ذلك مشهور⁽⁸⁾ مذكور في كتب الكلام، والاستدلال على كل⁽⁹⁾، ووقع الخلاف⁽¹⁰⁾ فيهم بين الصحابة⁽¹¹⁾ قدما حتى نزل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء: 88]، كما نبّه على ذلك أبو يعقوب⁽¹²⁾ -رحمه الله-، والله أعلم.

(46). قوله: يعلمون: فسّر "يَشْعُرُونَ" بـ "يعلمون"⁽¹³⁾؛ لأنه المراد. وقال البيضاوي: «ولا يحسون بذلك؛ لتماذي غفلتهم»⁽¹⁴⁾. إلى أن قال: «والشعورُ: الإحساس، ومشاعرُ الإنسان حواسه»⁽¹⁵⁾. قال

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (46-45/1)، بتصرف.

(2) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (172/2).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 79، بتصرف.

(4) في (ب): «و»

(5) «بزنة»: طُمست في (ب).

(6) في (ب): «للمبالغة».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (46/1)، بتصرف.

(8) «مشهور»: طُمست في (ب).

(9) «كل»: طُمست في (ب).

(10) «الخلاف»: طُمست في (ب).

(11) «بين الصحابة»: طُمست في (ب).

(12) الوارجلاني: العدل والإنصاف، ص 382.

(13) في (ب): «يتعلمون».

(14) «غفلتهم»: طُمست في (ب).

(15) البيضاوي: أنوار التنزيل، (47 46/1)، بتصرف.

زكريا: «نَبَّهَ به على أن قوله "لا يشعرون" أبلغ من "لا يعلمون"»⁽¹⁾.

(47). قوله: **والمُخَادَعَةُ هُنَا مِنْ وَاحِدٍ**؛ قال البيضاوي: «أو أنهم في ذلك خدعوا أنفسهم لما غرُّوها بذلك، وخدعتهم أنفسهم حيث حدثتهم بالأمانى الفارغة، وحمَلَتْهم على مُخَادَعَةٍ مِنْ لَا تُخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ»⁽²⁾ انتهى. وعلى هذا الوجه فالمخادعة على بابها أيضا، وانظر كيف تُصَحِّحُ المُخَادَعَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَنْفُسِهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ غَيْرُ النَّفْسِ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثم رأيت زكريا قال عند قول البيضاوي: «والنفس ذات الشيء وحقيقته، ثم قيل للروح؛ لأن نفس⁽³⁾ الحي⁽⁴⁾ به، وللقلب ... إلى آخره»⁽⁵⁾ ما نصّه: «ظاهره كما قال السعد التفتازني⁽⁶⁾ وغيره أن لفظ النفس حقيقة في الذات مجازًا فيما عداها؛ لأنّ الذات تكون بالروح، وبالقلب، وبالدم، وبالماء»⁽⁷⁾ انتهى.

(48). قوله: **وَذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا تَحْسِينًا**؛ / [07ظ/أ] / قال محشيه: «أي: للكلام، أو لحال⁽⁹⁾ المؤمنين، حيث جعلوا كونهم مخادعين مشاركين لله، مع أنّ الخداع لم يقع إلا عليهم، وقيل: لزعمهم الفاسد يحسبون أنهم يخادعون الله، أو على حذف مضاف، أي: رسول الله»⁽¹⁰⁾ هـ.

(49). قوله: **شَكٌّ وَنِفَاقٌ**: حمله على المعنى المجازي من معنى المرض. وقال البيضاوي: «المرضُ حَقِيقَةٌ فِيمَا يَعْزِضُ لِلْبَدَنِ فَيُخْرِجُهُ عَنِ الْإِعْتِدَالِ الْخَاصِ بِهِ، وَيُوجِبُ الْخَلَلَ فِي أَعْمَالِهِ، وَمَجَازٌ فِي الْأَعْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ الَّتِي تُخَلُّ بِكَمَالِهَا: كَالْجَهْلِ، وَسُوءِ الْعَقِيدَةِ، وَالْحَسَدِ، وَالضَّغِينَةِ، وَحُبِّ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّهَا مَانِعَةٌ مِنْ نَيْلِ الْفَضَائِلِ، أَوْ مُؤَدِّيَةٌ إِلَى زَوَالِ الْحَيَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ الْأَبَدِيَّةِ، وَالآيَةُ تَحْتَمِلُهُمَا؛ -أي: الحقيقى والمجازي⁽¹¹⁾ -، فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ كَانَتْ مَتَأَلِّمَةً تَحَرُّقًا عَلَى مَا فَاتَ عَنْهُمْ مِنَ الرَّئِيسَةِ، وَحَسَدًا عَلَى مَا يَرُونَ مِنْ ثَبَاتِ أَمْرِ الرَّسُولِ

(1) الأنصاري: فتح الجليل، ص 80.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (45/1).

(3) في (ب): «النفس».

(4) في (ب): «أحيا».

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (46/1).

(6) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (177/2).

(7) الأنصاري: فتح الجليل، ص 80.

(8) في (ب): «ذكروا».

(9) في (ب): «الحال».

(10) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 17.

(11) «أي: الحقيقى والمجازي»: شرح من المؤلف.

واستعلاء شأنه يوماً فيوماً». إلى أن قال: «فزادهم بالطَّبْع، أو [بازدياداً]⁽¹⁾ التكاليف، وتكرير الوحي، وتضاعف النصر، وكان إسنادُ الزيادة إلى الله تعالى من حيث إنه مُسَبَّبٌ عن فعله، وإسنادُها إلى السورة في قوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة:125] لكونها سبباً». قال: «ويحتمل أن يراد بالمرض ما يدخل قلوبهم من الجُبْنِ والخَوَرِ، حين شاهدوا شوكة المسلمين وإمدادَ الله⁽²⁾ لهم بالملائكة، وقذفِ الرعب في قلوبهم... إلى آخره»⁽³⁾. لكن قوله: "وكان استنادُ الزيادة إلى الله من حيث إنه مسبب عن فعله" قال زكريا: «تبع فيه الكشف»⁽⁴⁾، وإلا فحَقُّهُ أن يقول: وإسناد⁽⁵⁾ الزيادة إلى الله تعالى من حيث إنه خلقها وأوجدها»⁽⁶⁾. انتهى. فتحصل من كلام البيضاوي أن للمرض في الآية ثلاثة معان: الأولى منها حقيقي والأخيران مجازان كما هو ظاهر والله أعلم.

(50). قوله: مؤلّم؛ أي: بفتح اللام كما قاله محشيه⁽⁷⁾، وذكر أنه وصف به العذاب مبالغة، إذ الألم في الحقيقة إنما هو للمعدّب، وكنت قدما قد استشكلتُ ضبطه بالفتح نظراً إلى أن المؤلّم بفتح اللام هو الشخص لا العذاب، حتى ظننت أنه خطأ من محشيه، حتى رأيت زكريا⁽⁸⁾ ضبطه كذلك بالفتح وأجاز الكسر، فتأملت في مجيء فعيل بمعنى فاعل، فوجدته قليلاً، والكثير هو فعيل، بمعنى مفعول، كقتيل، كما لا يخفى على من تعاطى علم النحو، / [08و/أ] / والله أعلم، فليراجع.

(51). قوله: بالتشديد أي نبي الله، وبالتخفيف أي: في قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾؛ أقول: فسره بالمعنيين بناء على تخصيص المنافع بمن يخفي الشرك⁽⁹⁾، وقد عرفت ما فيه من الخلاف، ومن فسره بما يقابل المشرك والمؤمن، وجعله منزلة بين المنزلتين، فيجيب عن قراءة التشديد⁽¹⁰⁾ بأنه من⁽¹¹⁾ "كذب الوحشي"، إذا جرى

(1) في (أ) و (ب): «بازياد»، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (47/1).

(2) «المسلمين وإمدادَ الله»: طُمست في (ب).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (47/1)، بتصرف.

(4) ينظر: الزمخشري: الكشف، (60/1).

(5) في (ب): «واستناد».

(6) الأنصاري: فتح الجليل، ص 80.

(7) ينظر: الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 17.

(8) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 80-81.

(9) «الشرك»: طُمست في (ب).

(10) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بضم الياء وتشديد الذال، وقرأ الباقون: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بفتح الياء وتخفيف الذال.

ابن مجاهد: السبعة، (143/1). ابن خالويه: الحجة، (68/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (92/1).

(11) «من»: مكررة في (أ).

سورة البقرة

شوطا ووقف لينظر ما وراءه، كما نصَّ ذلك بعض العلماء رحمهم الله، وذكره البيضاوي أيضا تبعا للكشاف⁽¹⁾، وأما القراءة بالتخفيف فوجهها ظاهر، والله أعلم.

فائدة: قال البيضاوي: «الكذب: هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به، وهو حرام كله؛ لأنه عُلِّلَ به استحقاقُ العذابِ حيث رُتِّبَ عليه. وما روي أن إبراهيم كَذَبَ ثلاثَ كَذِبَاتٍ⁽²⁾، فالمراد التعريض، ولكن لما شابه الكذبَ في صورته سُمِّيَ به»⁽³⁾ انتهى. قال زكريا: «تبع فيه الزمخشري، وهو مردود؛ لأن من الكذب ما هو مباح، وما هو مندوب⁽⁴⁾، وما هو واجب، كما هو مقررٌ في كتب الفقه، وسأذكر ضابط ذلك هنا. وفي حديث الطبراني في "الكبير": «كُلُّ الكَذِبِ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا ثَلَاثًا: الرَّجُلُ يَكْذِبُ فِي الْحَرْبِ، فَإِنَّ⁽⁵⁾ الْحَرْبَ خِدْعَةٌ، وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَيَرْضِيهَا، وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُصْلِحُ بَيْنَهُمَا»⁽⁶⁾، وفي حديثه في "الأوسط": «الكذبُ كُلُّهُ إِثْمٌ إِلَّا مَا نَفَعَهُ بِهِ، أَوْ دُفِعَ بِهِ عَنْ دِينٍ»⁽⁷⁾. قال: «وضابط ما يُباح منه وما لا يُباح أن الكلام وسيلة إلى المقصود؛ فكل مقصود محمود، إن أمكن التوصل

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (61/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (47/1).

(2) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بالفاظ متقاربة عن أبي هريرة، ولفظه عند البخاري: قال رسول الله ﷺ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثًا».

صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: 125]، رقم: 3357، (4/140). صحيح

مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم: 154 (2371)، (4/1840).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (48/1).

(4) «مندوب»: سقطت من (ب).

(5) «فإن»: سقطت من (ب).

(6) أخرجه أحمد وابن وهب وإسحاق بن راهويه وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أسماء بنت يزيد، ولفظه عند أحمد: أنها سمعت رسول الله ﷺ

يخطب يقول «أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا يَحْمِلُكُمْ عَلَى أَنْ تَتَابَعُوا فِي الْكُذْبِ كَمَا يَتَّبَعُ الْفَرَّاشُ فِي النَّارِ كُلُّ الْكُذْبِ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا

ثَلَاثَ خِصَالٍ: رَجُلٌ كَذَبَ امْرَأَتَهُ لِيَرْضِيَهَا، أَوْ رَجُلٌ كَذَبَ فِي خِدْيَةِ حَرْبٍ، أَوْ رَجُلٌ كَذَبَ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمَا». مسند

أحمد، رقم: 27570، (550/45). ابن وهب: الجامع، باب العزلة، رقم: 532، (628/1). مسند إسحاق بن راهويه، رقم: 2294،

(171/5).

وفي إسناده الحديث شهر بن حوشب، وقد نقل ابن عدي في الضعفاء أنهم تركوا حديثه. ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، (37/4).

(7) هو جزء من حديث أخرجه الروياني عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، والطبراني عن جابر بن عبد الله، وابن عساكر عن علي بن أبي

طالب، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبراني: خرج علينا رسول الله ﷺ، ونحن مجتمعون، فقال: «... وَالْكَذِبُ كُلُّهُ إِثْمٌ إِلَّا مَا نَفَعَتْ بِهِ

مُؤْمِنًا، وَدَفَعَتْ بِهِ عَنْ دِينٍ...». مسند الروياني، رقم: 630، (410/1). الطبراني: المعجم الأوسط، رقم: 5664، (18/6). ابن عساكر:

تاريخ دمشق، (82/18).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن كثير، عن جابر الجعفي، وكلاهما ضعيف جدا».

وتعقب المتقي الهندي رواية ابن عساكر بقوله: «ابن عساكر عن محمد بن أبي الفرات الجرمي... ومحمد كذبه أحمد وغيره، وقال أبو داود:

روى أحاديث موضوعة». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 13436، (148/8). المتقي الهندي: كنز العمال، رقم: 44052، (96/16).

إليه بالصدق فالكذب فيه حرام، وإن لم يمكن⁽¹⁾ إلا بالكذب فهو مباح إن كان المقصود⁽²⁾ مباحًا، وواجب إن كان المقصود واجبًا⁽³⁾. انتهى. وقال أيضا عند قوله: «وما روي أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كذب ثلاث كذبات» ما نصّه: «لما روى البخاري ومسلم في حديث الشفاعة: «فيقول إبراهيم: إني كذبت ثلاث كذبات⁽⁴⁾ وذكر قوله في الكوكب: «هَذَا رَبِّي»، وقوله: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا»، وقوله: «إِنِّي سَقِيمٌ»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

(52). قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾؛ قال البيضاوي: «عطفٌ على يُكذِّبون أو يقول. وما روي عن سلمان أن أهل هذه [08ظ/أ] لم يأتوا بعد⁽⁷⁾، فلعله أراد أن أهله ليس الذين كانوا فقط، بل وسيكون من بعد من حاله حالهم؛ لأن الآية متصلة بما قبلها بالضمير الذي فيها. والفساد: خروج الشيء عن الاعتدال. والصالح ضدّه، وكلاهما يعمّان كل ضارّ ونافع. وكان من فسادهم في الأرض تهيج الحروب والفتن بمخادعة المسلمين، وممالأة الكفار عليهم، بإفشاء الأسرار إليهم». إلى أن قال: «والقائل هو الله تعالى، أو الرسول، أو بعض المؤمنين»⁽⁸⁾. انتهى.

وقوله "وممالأة الكفار"؛ قال زكريا: «أي: معاونتهم الكفار المتمحّض كفرهم على المسلمين». قال: «وأشار بذلك إلى أن هيج الحروب والفتن يؤدي إلى الفساد؛ لأنه فساد؛ لأن الإفساد جعل الشيء فاسدًا، وصنيعهم لم يكن كذلك؛ فقوله: "لا تفسدوا" مجازٌ باعتبار المال، أي: لا تفعلوا ما يؤدي إلى الفساد»⁽⁹⁾.

(1) «حرام، وإن لم يمكن»: طُمست في (ب).

(2) «المقصود»: طُمست في (ب).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 81-82. ينظر: الغزالي: إحياء علوم الدين، (3/137).

(4) هو جزء من حديث أخرجه البخاري ومسلم بالفاظ متقاربة عن أبي هريرة، ولفظه عند البخاري: أن رسول الله ﷺ أتني بلحم فرغف إليه الذراع، وكانت تعجبه فنهش منها نهشة، ثم قال: «أنا سيّد الناس يوم القيامة وهل تذرّون ممّ ذلك؟ يجمعُ الله الناس... اذهبوا إلى إبراهيم، فيأتون إبراهيم... فيقول لهم... وإي قَدْ كُنْتُ كَذَّبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ...». صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبَدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: 3]، رقم: 4712، (6/84). صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: 327(194)، (1/184).

(5) سبق تخريجه.

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 82.

(7) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم بالفاظ متقاربة عن سلمان الفارسي موقوفا، ولفظه عند ابن أبي حاتم: «لم يجيء أهل هذه الآية بعد». الطبري: جامع البيان، رقم: 338، (1/288). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 123، (1/45).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/48).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 83.

انتهى.

(53). قوله: بالكفر والتعويق عن الإيمان؛ أقول: هذا التفسير إنما يلائم القول بأنهم مشركون، وقد عرفت ما فيه من الخلاف، بخلاف ما تقدم عن البيضاوي تبعاً للكشاف⁽¹⁾، فإنه يصدق على المناق بالمتفسيرين، والله أعلم.

(54). قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «جواب لـ "إذا"، ورد للناصح على سبيل المبالغة، والمعنى: أنه لا يصح مخاطبتنا بذلك، فإن شأننا⁽²⁾ ليس إلا الإصلاح، وإن حالتنا متمحضة عن شوائب الفساد؛ لأن "إنما" تفيد قصر ما دخله على ما بعده، مثل: إنما زيد منطلق، وإنما منطلق زيد، وإنما قالوا ذلك؛ لأنهم تصوّروا الفساد بصورة الإصلاح لما في قلوبهم من المرض كما قال: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: 8]»⁽³⁾ انتهى.

(55). قوله: للتنبيه؛ قال في الكشاف: «مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي؛ لإعطاء⁽⁴⁾ معنى التنبيه على تحقق ما بعدها»⁽⁵⁾ انتهى. فاستفيد منهم متعلق التنبيه⁽⁶⁾ ما هو. وقال البيضاوي عقب الآية: «ردّ لما ادّعوه أبلغ ردّ للاستئناف به وتصديره مجرّف⁽⁷⁾ التأكيد: "ألا"⁽⁸⁾ المنبهة على تحقيق ما بعدها، فإن همزة الاستفهام التي للإنكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقاً، ونظيره ﴿أَلَيْسَ﴾ [و/09] / ذَلِكْ بِقَدْرِ [القيامة: 40]، ولذلك⁽⁹⁾ لا تقع الجملة بعدها إلا مصدرية بما يتلقى به القسم، وأختها "أما" التي هي من طلائع القسم و"إن" المقررة⁽¹⁰⁾ للنسبة. وتعريف⁽¹¹⁾ الخبر وتوسيط الفصل؛ لردّ ما في قولهم "إنما نحن مصلحون" من التعريض للمؤمنين، والاستدراك بـ "لا يشعرون"⁽¹²⁾ انتهى. قال زكريا: «حاصله أنه

(1) ينظر: الزخشري: الكشاف، (61/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (47/1).

(2) في (ب): بياض في قوله: «إن شأننا».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (48/1)، بتصرف.

(4) في (ب): «لأعلى».

(5) الزخشري: الكشاف، (62/1).

(6) سقط من (ب) قوله: «على تحقق ... متعلق التنبيه»؛ ولعل سببه انتقال النظر.

(7) في (ب): «حرف».

(8) في (ب): «لا».

(9) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «بعد».

(10) في (ب): «المقدرة».

(11) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

(12) البيضاوي: أنوار التنزيل، (49 48/1)، بتصرف.

استدلَّ على أبلغية الردِّ بالاستئناف وما عطف عليه من التصدير بحرفي التأكيد⁽¹⁾ وتوسط الفصل والاستدراك، ووجهه في الاستئناف أن العدول إليه عن العطف يُقصد به تمكُّن الحكم في ذهن السامع فضل تمكُّن لحصوله بعد السؤال والطلب، وفي التصدير بحرفي⁽²⁾ التأكيد - وهما "ألاً" و "إنَّ" - ظاهر من كلامه، وفي تعريف الخبر وتوسط الفصل دلالتهما على ردِّ ما ادعوه، وردِّ التعريض للمؤمنين المفاد من الآية، وفي الاستدراك أنه يدل على أن كونهم مفسدين مما ظهر ظهوراً المحسوس لكن لا إحساس لهم ليدركوه. وقوله⁽³⁾: "ولذلك" أي: "ولكون" "ألاً" منبّهة على تحقيق ما بعدها "لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بما يُتلقَى به القسم". قال التفتازاني⁽⁴⁾: يعني "إن" والنفي لمشاركتها القسم في كونها للتأكيد. وقوله: "وأختها" أي: أخت "ألاً": "أماً"، جملة معترضة بين المتعاطفين - أعني: [ألاً]⁽⁵⁾ و "إنَّ" - وقوله: "من طلائع القسم" أي: مقدّماته. قال: «وبما قرَّرته قبل التوجيه في الاستدراك علم أنه: "ردِّ ما في قولهم"⁽⁶⁾ ... إلى آخره، معطوف بتقدير عاطف على "لما ادعوه" فكان حقه أن يقول: "ولردِّ ما ادعوه" أن يؤخره عن قوله: "والاستدراك بلا يشعرون" الذي هو آخر تعاليل أبلغية الرد. قال التفتازاني⁽⁷⁾ بعد ما ذكر ما يتعلق بالقصر: بقي هنا بحث، وهو أن ضمير الفصل وتعريف الخبر إنما يفيد كلُّ منهما قصرَ المسند على المسند عليه، نحو: إن الله هو الرزاق؛ أي: لا رازق سواه. فكيف يدل "ألاً" إنهم هم المفسدون" على أنهم مقصورون على صفة الإفساد؟»، قال: «وجوابه: أنه إذا كان في الكلام ما يفيد القصرَ فضمير الفصل إنما يفيد تأكيده، سواء كان قصر المسند على المسند إليه وبالعكس، وقد ذكر في "الفائق"⁽⁸⁾ أن تعريف المسند يفيد قصر المسند إليه على المسند. فيكون المعنى هنا أنهم هم المفسدون لا [ألاً] / المصلحون؛

(1) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

(2) في (ب): «بحرف».

(3) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: البيضاوي».

(4) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/186).

(5) في (أ) و (ب): «لا»، والصواب ما أثبتته. ينظر: الأنصاري: فتح الجليل، ص 84.

(6) في (ب): «قلوبهم».

(7) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/185).

(8) لم يذكر الزخشي قصر المسند إليه على المسند صراحة، بل أشار إليه في شرح الحديث الذي يقول: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر».

فقصر "الله" وهو المسند إليه على "الدهر" وهو المسند، بتوكيد ضمير الفصل "هو". ينظر: الزخشي: الفائق، (1/446-447). وينظر

تفصيل المسألة في: القونوي وابن التمجيد: حاشيتا القونوي وابن التمجيد على البيضاوي، (2/156).

فالوجه أن يُقال: تعريف الخبر قد يكون لقصر⁽¹⁾ المسند إليه، وقد يكون لقصر المسند بحسب المقام⁽²⁾ انتهى.

(56). قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ الآية⁽³⁾؛ قال البيضاوي: «من تمام النصح والإرشاد، فإنَّ كمال الإيمان بمجموع أمرين: الإعراضُ عما لا ينبغي وهو المقصود بقوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، والإتيان بما ينبغي وهو المطلوب بقوله: ﴿ءَامِنُوا﴾. ﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾⁽⁴⁾ في حيز النصب على المصدر، و"ما" مصدرية، أو كافةٌ مثلها في رُبما⁽⁵⁾.

(57). قوله: أصحابُ النبي ﷺ؛ أشار بذلك إلى أن "ال"⁽⁶⁾ للعهد الذهني، وكأنه المختار عنده، وذكر البيضاوي فيها قولين، وقدّم القول بالجنسية، حيث قال: «واللام في الناس للجنس، والمراد به الكاملون في الإنسانية العاملون بقضية العقل، فإنَّ اسم الجنس كما يُستعمل لمُسَمَّاه⁽⁷⁾ مطلقاً، يُستعمل لما يَسْتَجْمَع المعاني المخصوصة به، والمقصود منه، ولذلك يُسَلَّب عن غيره، فيقال: زيد ليس بإنسان، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ﴾ [البقرة: 18]، ونحوه، وقد جمعهما⁽⁸⁾ الشاعر في قوله:

إذ⁽⁹⁾ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمان⁽¹⁰⁾

أو للعهد، والمراد به الرسول ومن معه، أو مَنْ آمن من أهل بلدتهم كابنِ سلامٍ وأصحابه، والمعنى: آمنوا إيماناً مقروناً بالإخلاص، متمحّضاً من شوائب النفاق، مماثلاً لإيمانهم⁽¹¹⁾ انتهى المراد منه. فتراه

(1) «لقصر»: طُمست في (ب).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 83-84.

(3) في (ب) بياض في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ الآية، وقد كتبت في حاشية الورقة.

(4) في (ب) بياض في قوله: ﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾، وقد كتبت في حاشية الورقة.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (49/1).

(6) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: في الناس».

(7) في (ب): «لما يُستعمل مُسَمًّى».

(8) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: العهد والجنس».

(9) في (ب): «إذا».

(10) صدره: بلاد بها كَنَّا وكنا نَحْبُها، وأما عجزه فجاء ذكره على وجوه: ففي بعضها: إذ الناس ناس والبلاد بلاد. وفي آخر: إذ الناس ناس

والزمان زمان. وفي ثالث: إذ الناس ناس والديار ديار. ينظر: الأصفهاني: الأغاني، (4/314)، (10/105). ابن جني: الخصائص،

(337/3). أمالي ابن الشجري، (1/373).

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (49/1).

قدّم القول بالجنسية، وهو في ذلك مخالف للكشاف⁽¹⁾، وما اعتمده⁽²⁾ المفسر موافق له، وما استشهد به البيضاوي من قوله: «إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانٌ»، هو عجز بيت صدره: بلاذٌ بها كنا وكنا نجبها، فجمع الشاعر في البيت بين استعمال الجنس لمعناه، وللکامل⁽³⁾ منه. قال شيخ الإسلام: «إذ المراد بكل من الناس والزمان الأولين معناه الأول، وبكل من الثانيين الثاني»⁽⁴⁾. انتهى.

(58). قوله: الجُهال؛ في تفسير السفهاء، كأنه تفسير باللازم. قال في الكشاف: «السفه: خفة العقل وخفة الحلم»⁽⁵⁾، وقال البيضاوي في تفسير الآية: «الهمزة فيه للإنكار، واللام مشار»⁽⁶⁾ بها إلى الناس، أو الجنس بأسره، وهم مندرجون فيه على زعمهم؛ لاعتقادهم فساد رأيهم، أو لتحقير شأنهم، فإن أكثر المؤمنين كانوا فقراء ومنهم موال⁽⁷⁾: كصُهيب وبلال، أو [التجلد]⁽⁸⁾ وعدم المبالاة بمن آمن منهم إن فسّر الناسُ / [10 و/أ] / بعبد الله بن سلام وأشياعه⁽⁹⁾. قال محشيه زكريا: «ذكر لسفهم ثلاثة أسباب؛ الأولان منها على تقديري العهد والجنس في السفهاء، والثالث مختص بالعهد». قال: «والحاصل أنهم أرادوا بالسفهاء جميع المؤمنين، وسموهم بذلك تجلداً وتوقياً من الشماتة بهم، مع علمهم بأنهم عن السفه بمعزل»⁽¹⁰⁾. انتهى.

(59). قوله: حُدِّفَت الضمة للاستئقال؛ قال محشيه: «يعني: ثم ضم ما قبل الواو للمناسبة، والأحسن في الإعلال أن يقال: نقلت الضمة إلى ما قبلها بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء للالتقاء»⁽¹¹⁾»⁽¹²⁾ هـ.

(60). قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ قال في الكشاف: «وروي أن عبد الله بن أبي وأصحابه خرجوا ذات يوم فاستقبلهم نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال لهم عبد الله: انظروا كيف أردُّ هؤلاء

(1) ينظر: الزخشري: الكشاف، (64/1).

(2) شرحها الناسخ في (ب) في حاشية الورقة بقوله: «أي: من كون المراد بالناس أصحاب النبي».

(3) في (ب): «الكمال».

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 85.

(5) الزخشري: الكشاف، (64/1)، بتصرف.

(6) «مشار»: طُمست في (ب).

(7) شرحها الناسخ في (ب) في حاشية الورقة بقوله: «جمع مولى وهو العتيق».

(8) «التجلد»، طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (49/1)، بتصرف.

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 86، بتصرف.

(11) في (ب): «لالتقاء».

(12) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 17.

السفهاء عنكم، [وأخذ⁽¹⁾] بيد أبي بكر، فقال: مرحبا بالصدِّيق سيد بني تيم⁽²⁾، وشيخ الإسلام وثاني رسول الله في الغار، الباذل نفسه وماله، ثم أخذ بيد عمر، فقال: مرحباً بسيد بني عدِّي الفاروق القوي في دين الله، الباذل نفسه وماله لرسول الله، ثم أخذ بيد علي، فقال: مرحباً بابن عم رسول الله وختنه، سيد بني هاشم، ما خلا رسول الله. ثم افترقوا، فقال لأصحابه: كيف رأيتموني؟ فأثنوا عليه خيراً، فنزلت⁽³⁾ «⁽⁴⁾ انتهى المراد منه. قال زكريا: «خَتَنُ الرجل عند العرب كلُّ من كان من قِبَل المرأة، وعند العامة زوج ابنته، وكلٌّ منهما صحيح هنا»⁽⁵⁾ ه. ثم قال في الكشف أيضاً: «ويقال: لقيته ولاقيته إذا استقبلته قريباً منه». إلى أن قال: «وخلوت بفلان وإليه، إذا انفردت معه، ويجوز أن يكون من "خلا" بمعنى: مضى، وخلاك ذمٌّ: أي عداك ومضى عنك، ومنه: القرون الخالية»⁽⁶⁾ انتهى المراد. ولعلَّ قول المفسر خلوا منهم ورجعوا بهذا المعنى الأخير.

(61). قوله: رؤسائهم: أي رؤسا دينهم. قال زكريا: «فيه استعارة تصريحية، وقرينتها إضافة الشياطين إليهم»⁽⁷⁾. / [10ظ/أ] / وفي الكشف أيضاً: «وشياطينهم: الذين ماثلوا الشياطين في تمردهم. وقد جعل سيبويه⁽⁸⁾ نون الشيطان في موضع من كتابه أصلية، وفي آخر زائدة. والدليل على أصلتها قولهم: تشيطن، واشتقاقه من "شطن"، إذا بعد؛ لبُعده من الصلاح والخير. ومن "شاط" إذا بطل، إذا جعلت نونه زائدة. ومن أسمائه الباطل»⁽⁹⁾. انتهى.

أقول: ينبني على⁽¹⁰⁾ الخلاف في نونه الخلاف في صرفه وعدمه، فعلى القول بزيادة نونه يُمنع، وعلى القول بأصلتها يُصرف كما هو مشهور، وبقي في حظي أن بعض العلماء سئل عن صرف شيطان وعدم

(1) في (i) و (ب): «اتخذ»، والصواب ما أثبتته؛ لتكرار لفظ: «أخذ» بعده.

(2) في (ب): «تيم».

(3) أخرجه الثعلبي والواحدي عن عبد الله بن عباس. الثعلبي: الكشف والبيان، (1/155). الواحدي: أسباب النزول، ص22. وأخرجه السيوطي، وقال: «هذا الإسناد واه جداً، فإن السدي الصغير كذاب، وكذا الكلبي، وأبو صالح ضعيف». السيوطي: لباب النقول، (7/1).

(4) ينظر: الزمخشري: الكشف، (65/1)، بتصرف.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص87.

(6) الزمخشري: الكشف، (65/1).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص87.

(8) ينظر: سيبويه: الكتاب، (3/217-218). الحسن السيرافي: شرح كتاب سيبويه، (5/168، 217).

(9) الزمخشري: الكشف، (65/1).

(10) «على»: طُمست في (ب).

صرفه فأجاب بقوله: إذا أبعده صرفته وإذا حرقتة⁽¹⁾ منعت صرفه، إشارة إلى ما قلنا، والله أعلم.

(62). قوله: في الدين؛ قال البيضاوي تبعاً للكشاف: «خاطبوا⁽²⁾ المؤمنين بالجملة الفعلية، والشياطين بالجملة المؤكدة بـ "إن"؛ لأنهم قصدوا بالأولى دعوى إحداث الإيمان، وقصدوا بالثانية تحقيق ثباتهم على ما كانوا عليه؛ ولأنه لم يكن لهم باعث من عقيدة، وصدق رغبة فيما خاطبوا به المؤمنين، ولا توقع رواج ادعاء الكمال في الإيمان⁽³⁾ على المؤمنين من المهاجرين والأنصار بخلاف ما قالوه مع الكفار»⁽⁴⁾ هـ.

(63). قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «تأكيد لما قبله؛ لأن المستهزئ بالشيء، المستخف به، مُصِرٌّ على خلافه، أو بدل منه؛ لأن من حقر الإسلام فقد عظم الكفر. أو استئناف فكأن الشياطين قالوا لهم لما قالوا إنا معكم: إن صح ذلك فما بالكم توافقون المؤمنين وتدعون الإيمان، فأجابوا بذلك. والاستهزاء: السخرية والاستخفاف، يقال: هزئت واستهزأت، ... إلى آخره»⁽⁵⁾. قال زكريا في قوله "أو بدل": «قيل: ليس المراد به البديل الذي هو أحد التوابع الخمسة؛ فإن ذلك لا يكون في جملة، بل المراد به أن الجملة الثانية تحل محل الأولى وتسد مسدّها في المعنى». انتهى. قال: «والحق جواز ذلك في الجملة التي لها محل من الإعراب كما هنا؛ إذ محل "إِنَّمَا مَعَكُمْ" النصب»⁽⁶⁾ انتهى.

(64). قوله يُجَازِيهِمْ بِاسْتِهْزَائِهِمْ؛ قال البيضاوي: «سُمِّيَ جزاء الاستهزاء باسمه كما سمي جزاء السيئة سيئة، إما لمقابلة اللفظ باللفظ، أو لكونه مماثلاً له في القدر، أو يَرْجِعُ وبال الاستهزاء عليهم، فيكون كالمستهزئ بهم، أو يُنْزِلُ بهم الحقارة والهوان الذي هو لازم الاستهزاء والغرض منه، أو يُعَامِلُهُمْ / [11و/أ] / معاملة المستهزئ: أما في الدنيا فيأجروا أحكام المسلمين عليهم، واستدراجهم بالإمهال والزيادة في النعمة على التمادي في الطغيان، وأما في الآخرة: فبأن يفتح لهم - وهم في النار - باباً إلى الجنة فيسرعون نحوه، فإذا صاروا إليه سدّ عليهم الباب، وذلك قوله تعالى: ﴿قَالِیَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ

(1) «حرقتة»: طُمست في (ب).

(2) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «كذا» أبي وأصحابه.

(3) «الإيمان»: طُمست في (ب).

(4) الزخشي: الكشاف، (66/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (50/1).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (50/1).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 87، بتصرف.

سورة البقرة

يَضْحَكُونَ ﴿المطففين: 34﴾⁽¹⁾، ... إلى آخره⁽²⁾. لكن هذا التفسير للآية لا يلائم ما فسرها به صاحب الدعائم⁽³⁾، حيث قال رحمه الله:

وَضَحِكُ الَّذِينَ آمَنُوا فِي كِتَابِهِ مِنَ الْكَافِرِينَ الْفُلْحِ، وَالظَّفْرُ بِالنِّعَمِ
وَلَيْسَ بِهِمْ هُزْءٌ، وَلَا يَعْتَرِبُهُمْ لَهُ خِيفَةُ الْجَذْلَانِ فَهَقَّهُ أَوْ بَسَمَ
بل الضحك معناه السرور بفوزهم وما حُوِّلُوهُ فِي الْجَنَانِ مِنَ الْقِسَمِ

وقال زكريا في تقرير كلام البيضاوي المتقدم ما نصه: «سمي جزاء الاستهزاء باسمه ... إلى آخره، مثل هذا يُسَمَّى مشاكلة، "أو يرجع" مدخولٌ "أو" هنا وفيما يأتي عطف على "يجازيهم"، و "يرجع" متعدٍ إلى "وبال"، من "رجعه رجعا"، لا من "رجع رجوعا". وفي قوله: "أو"⁽⁴⁾ يُنزلُ بهم الحقارة والهوان" مجاز عما هو كالتغاية للاستهزاء؛ فيكون من باب إطلاق المسبب⁽⁵⁾ على السبب⁽⁶⁾، نظراً إلى التصور، وبالعكس نظراً إلى الوجود». قال: «وفي قوله: "أو يعاملهم معاملة المستهزئ ... إلى آخره" استعارة تبعية، حيث شبه صورة صنع الله؛ من إجراء أحكام المسلمين عليهم ظاهراً، ومن إدخال العذاب لهم، بصورة صنع الهازئ مع المهزوء به باطناً، فاستعير لها لفظ الاستهزاء»⁽⁷⁾. انتهى.

(65). قوله: يُمهِّلهم: أقول: ما فسّر به الآية بناء على أنه من المدّ في العُمُر، والإملاء والإمهال دون

(1) أخرجه البيهقي عن عبد الله بن عباس موقوفاً، وابن أبي الدنيا عن الحسن البصري مقطوعاً، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند البيهقي: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] فِي الْآخِرَةِ يُفْتَحُ لَهُمْ بَابٌ فِي جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: تَعَالَوْا، فَيَقْبَلُونَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ، وَالْمُؤْمِنُونَ عَلَى الْأَرَائِكِ وَهِيَ السُّرُرُ فِي الْحِجَالِ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِمْ، فَإِذَا انْتَهَوْا إِلَى الْبَابِ سُدَّ عَنْهُمْ فَيَضْحَكُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] فِي الْآخِرَةِ وَيَضْحَكُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْهُمْ حِينَ غُلِّقَتْ دُورُهُمُ الْأَبْوَابُ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿قَالِیَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ * عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ [المطففين: 34-35] عَلَى السُّرُرِ فِي الْحِجَالِ يَنْظُرُونَ إِلَى أَهْلِ النَّارِ ﴿هَلْ تُؤْتِي الْقُفَّارَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: 36]». ابن أبي الدنيا: الصمت وآداب اللسان، باب ما نهى عنه العباد أن يسخر بعضهم من بعض، (168/1)، رقم: 285. البيهقي: الأسماء والصفات، باب قول الله ﷻ: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾، رقم: 1018، (437/2).

ورواية البيهقي من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال عنها السيوطي: «وأوهى طرقة طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس». السيوطي: الإتقان، (239/4).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (50/1).

(3) ابن النضر العماني: الدعائم، ص 12. أحمد اطفيش: شرح الدعائم، (20/1).

(4) في (ب): «و».

(5) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «هو الحقارة والهوان».

(6) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «هو الاستهزاء».

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 87-88، بتصرف.

المدد، وهو خلاف ما مشى عليه صاحب الكشاف، حيث قال: «من مدَّ الجيشَ وأمدَّه إذا زاده وألحق به ما يُقوِّيه ويكثره، وكذلك مدَّ الدواء⁽¹⁾ وأمدَّها: زادها ما يصلحها، ومددت السراج والأرض: إذا استصلحتهما بالزيت والسماد». إلى أن قال: «فإن قلت: لم زعمت أنه من المدد دون المد في العمر والإملاء والإمطال، قلت: ⁽²⁾ كفاه دليلاً على أنه من المدد دون المد قراءة ابن كثير وابن مُحيصن: ﴿وَيُمِدُّهُمْ﴾⁽³⁾، وقراءة نافع: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يُمِدُّونَهُمْ﴾ [الأعراف:202]⁽⁴⁾، على أن الذي بمعنى أمهله إنما هو مد له مع اللام كأملى له»⁽⁵⁾ انتهى. وتبعه البيضاوي⁽⁶⁾ / [11ظ/أ] / على ذلك، والله تعالى أعلم.

(66). قوله: بتجاوزهم الحد في الكفر؛ قال البيضاوي: «والطغيان - بالضم والكسر - : كلتيان ولقيان؛ تجاوز الحد في العصيان، والغلو في الكفر، وأصله تجاوز الشيء عن مكانه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ﴾⁽⁷⁾ [الحاقة:11]. والعمه في البصيرة⁽⁸⁾ كالعمى في البصر، يقال: رجل عامه وعمه، وأرض عمها لا منار فيها، قال: أعمى الهدى بالجاهلین العمه⁽⁹⁾ انتهى. وقال زكريا في بيان كلامه: «ظاهره اختصاص العمه بالبصيرة والعمى بالبصر، وهو ما ذكره ابن عطية⁽¹⁰⁾؛ فبينهما تباين. وقال الإمام⁽¹¹⁾ وغيره⁽¹²⁾: العمه في البصيرة والعمى عام في البصر؛ فبينهما

(1) في (ب): «الدواء».

(2) سقط من (ب) قوله: «لم زعمت ... قلت:».

(3) قرأ ابن كثير وابن مُحيصن وشبل: ﴿وَيُمِدُّهُمْ﴾ بضم الياء. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص10. الثعلبي: الكشف والبيان، (158/1). أبو حيان: البحر المحيط، (116/1).

(4) قرأ نافع وأبو جعفر: ﴿يُمِدُّونَهُمْ﴾ بضم الياء وكسر الميم، من أمد، يمدُّ، فهو رباعي، وقرأ الباقر: ﴿يُمِدُّونَهُمْ﴾ بفتح الياء وضم الميم، وهو من، مدَّ، يمدُّ، فهو ثلاثي. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (301/1). ابن الباذش: الإقناع، (326/1). ابن الجزري: النشر، (275/2).

(5) الزخشي: الكشاف، (67/1-68).

(6) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (51/1).

(7) «الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ»: طُمست في (ب).

(8) في (ب): «البصير».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (51/1)، بتصرف.

(10) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (97/1).

(11) ينظر: الرازي: مفاتيح الغيب، (311/2).

(12) ينظر: الزخشي: الكشاف، (69/1). أبو حيان: البحر المحيط، (104/1). السمين الحلبي: الدر المصون، (150/1).

عموم مطلق»⁽¹⁾ ه. ثم قال عقب شطر البيت⁽²⁾ الذي أنشده البيضاوي ما نصّه: «قاله رؤبة⁽³⁾ يصف به مَنْ ضَلَّ بين المهامه، أي: المفازات. وصدرة:

وَمَهْمَهٍ⁽⁴⁾ أَطْرَافُهُ فِي مَهْمَهٍ

و"أعمى" قيل: فعل ماضٍ أي: أخفى طُرُقَ الهداية، وقيل: صفة⁽⁵⁾ من عَمِيَ عليه الأمر: التبس⁽⁶⁾. والعُمَّة جمع عِمةٍ وعامةٍ، أي: المهمة طريقه مشبهة على الغي؛ إذ ليس فيه منارٌ يهتدى به⁽⁷⁾ انتهى.

(67). قوله: تحييراً، حال؛ الظاهر والله أعلم أنه حال من مفعول "يَمُدُّهُمْ"، و"في" من قوله: "في طَغْيَانِهِمْ" للسببية كما أشار إليه بقوله: "بتجاوزهم الحد"، ويحتمل كونه حالاً من الضمير المضاف إليه في: "طغيانهم"؛ لوجود شرطه، وهو العمل، والله أعلم.

(68). قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾؛ قال المفسر: استبدلوها به. عبارة البيضاوي: «اختاروها عليه واستبدلوها به، وأصله بذل الثمن لتحصيل ما يُطلب من الأعيان، فإن كان أحد العوضين ناضاً⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾ تعين من حيث إنه لا يُطلب لعينه أن يكون ثمناً وبذله اشتراء، وإلا فأيّ العوضين تصورته بصورة الثمن فبإذله مشترٍ وآخذه بائع، ولذلك عدت الكلمتان من الأضداد، ثم استعير للإعراض عما في يده محصلاً به غيره، سواء كان من المعاني أو من الأعيان، ومنه⁽¹⁰⁾:

أَخَذْتُ بِالْجُمَةِ رَأْسًا أَزَعَرَا وبالثنائيا⁽¹¹⁾ الواضحات الدردرا

وبالطويل العمر عمراً حيدرًا كما اشترى المسلم إذ تنصراً

ثم اتسع فيه، فاستعمل للرجبة عن الشيء طمعاً في غيره». قال: «والمعنى: أنهم أخذوا بالهدى الذي

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 89.

(2) البيت هو: ومهمة أطرافه في مهمة. أعمى الهدى بالجاهلين العمه.

(3) ديوان رؤبة بن العجاج، ص 166. الجوهري: الصحاح، مادة: عمه، (6/2246). أبو عبيد البكري: سمط اللالي، (1/731).

(4) في (ب): «ومهمم».

(5) أي: على وزن "أفعل".

(6) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/198).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 89، بتصرف.

(8) في (ب): «ناضاً».

(9) النض والناض: اسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز. ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: نضض، (3/1107). الرازي: مختار الصحاح، مادة: نضض، ص 688.

(10) هو لأبي النجم العجلي. ينظر: ديوان أبي النجم، ص 178. محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 40.

(11) في (ب): «وبالشائك».

جعل الله لهم بالفطرة التي فطر الناس عليها محصّلين / [12 و/أ] الضلالة التي ذهبوا إليها؛ أو⁽¹⁾ اختاروها واستحبوها على الهدى⁽²⁾. انتهى. وتعرّض زكريا لتفسير البيتين حيث قال: «ومنه»: أي: من استعمال الاشتراء في الإعراض عن ما في يده محصّلا به غيره. «أخذت بالجملة»: بالضم، مجتمع شعر الرأس، والباء للبدل. «رأسا أزعرا»: أي: أصلح. «الدردرا»: بضم الدالين المهملتين، مغارز أسنان الصبي؛ قاله الجوهري⁽³⁾ وغيره. «كما اشترى»: «ما» مصدرية. «المسلم»: هو جبلة بن الأيهم من ملوك غسان. «إذ تنصرا»: ظرف لـ «اشترى» أي: كاشترى جبلة بعد إسلامه الكفر حين تنصّر⁽⁴⁾. انتهى المراد منه.

(69). قوله: أي: ما رجحوا فيها؛ أشار بذلك إلى أنه من قبيل التجوز في الإسناد. قال البيضاوي: «وإسنادها إلى التجارة وهي لأربابها على الاتساع؛ لتلبّسها بالفاعل، أو لمشابتها إياه من حيث إنها سبب الربح والخسران»⁽⁵⁾. وقال قبل ذلك: «﴿فَمَا رَبِحَتْ تَجَرَّتُهُمْ﴾: ترشيح للمجاز، لمّا استعمل الاشتراء في معاملتهم أتبعه ما يشاكله تمثيلا لخسارتهم، ونحوه»⁽⁶⁾:

ولمّا رأيت النسر عزّ ابن دأية وعشش في وكره⁽⁷⁾ جاش⁽⁸⁾ له صدري⁽⁹⁾

قال زكريا في تفسير مفردات هذا البيت: «النسر بفتح النون أشهر من ضمها وكسرهما، طائر استعير للشيب. «عز»: أي: غلب. «ابن دأية»: أي الغراب، استعير للشعر الأسود. «وعشش»: أي حلّ. «في وكره»: أي عشيه؛ استعير للحية والرأس. وللغراب وكران: وكر في الشتاء ووكر في الصيف. «جاش»: أي⁽¹⁰⁾: اضطرب. والتعشيش أخذ⁽¹¹⁾ العش، وعش الطير موضعه الذي يأخذه من رقاق العيدان وغيرها

(1) في (ب): «و».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (51/1-52)، بتصرف.

(3) الجوهري: الصحاح، مادة: درر، (2/657).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 89، بتصرف.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (52/1).

(6) البيت لـ الكميّ بن زيد الأسدي. ينظر: ديوان الكميّ بن زيد، ص 236. محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 108. محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 40.

(7) في (ب): «وكره».

(8) في (ب): «شاج».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (52/1).

(10) «أي»: سقطت من (ب).

(11) «أخذ»: طُمست في (ب).

للتفريخ وهو في أفنان الشجر، فإذا كان في جدار أو جبل ونحوهما فهو وكر⁽¹⁾. انتهى.

(70). قوله: فيما فعلوا؛ عبارة البيضاوي كالكشف⁽²⁾: «لطرق التجارة، فإن المقصود منها سلامة رأس المال والربح، وهؤلاء قد أضاعوا الطلّبتين؛ لأن رأس مالهم كان الفطرة السلمية والعقل الصّرف، فلما اعتقدوا هذه الضلالة بطل استعدادهم واختل عقلهم، ولم يبق لهم رأس مال يتوسّلون به إلى درك الحق ونيل الكمال»⁽³⁾. قال زكريا: «أفاد به أن رأس مالهم / [12ظ/أ] / الفطرة السليمة والعقل الصّرف وأن الربح درك الحق، ونيل الكمال، وقد أضاعوا الأمرين جميعا»⁽⁴⁾.

(71). قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾؛ قال البيضاوي: «لما جاء بحقيقة حالهم عقبها بضرب المثل، زيادة في التوضيح والتقرير، فإنه أوقع في القلب، وأقمع للخصم الألد، - يعني: بالدال المهملة أي: شديد الخصومة⁽⁵⁾ -؛ لأن المثل يُريك المتخيّل متحققاً والمعقول محسوساً، ولأمر ما أكثر الله في كتبه الأمثال، وفشت في كلام الأنبياء والحكماء. والمثّل في الأصل بمعنى النظر، يقال: مثّل ومثّل ومثّل كشيء وشبهه وشبيهه، ثم قيل للقول السائر المثل مَضْرِبُهُ بمورده، ولا يُضرب إلا بما فيه غرابة، ولذلك حوِّظ عليه من التغيير، ثم استعير لكل حال أو قصة أو صفة لها شأن وفيها غرابة، مثل قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [الرعد:35] وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل:60]. والمعنى: حالهم العجيبة الشأن كحال من استوقد ناراً. والذي: بمعنى الذين، ... إلى آخره»⁽⁷⁾. قال زكريا في قوله: "ولذلك حوِّظ عليه من التغيير" ما نصّه: «ظاهره أن عدم تغيير المثل لاشتماله على غرابة، والأظهر - كما في "المفتاح"⁽⁸⁾ - أن ذلك إنما هو لكونه استعارة، فيجب لذلك أن يكون هو بعينه لفظ المشبه به، فإن وقع تغيير لم يكن مثلاً، بل مأخوذ منه، وإشارة إليه، كما في قولك⁽⁹⁾: "بالصيف ضيعت اللبن"⁽¹⁰⁾ بصيغة التذكير»⁽¹¹⁾.

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص90، بتصرف. ينظر: الفتازاني: حاشية على الكشاف، (202/2).

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (71/1-72).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (52/1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص90.

(5) يعني: بالدال المهملة أي: شديد الخصومة: شرح من المؤلف.

(6) في (ب): «بقائل».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (52/1)، بتصرف.

(8) ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم، ص349.

(9) في (ب): «قوله».

(10) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال، (68/2). الزمخشري: المستقصى في أمثال العرب، (329/1).

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص91.

انتهى. ثم قال البيضاوي أيضا: «والذي: بمعنى الذين كما في قولهم: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: 69] إن جعل مرجع الضمير في: "يُنورهم"، وإنما جاز ذلك ولم يَجْزُ وضع القائم موضع القائمين؛ لأنه غير مقصود بالوصف، بل الجملة التي هي صلته وهو وُصلة إلى وصف المعرفة بها؛ لأنه ليس باسم تام، بل هو كالجُزء منه، فحقه أن لا يُجمَع كما لا يجمع أخواتها، ويستوي فيه الواحد والجمع، وليس الذين جَمَعه المصحح، بل ذو زيادة زيدت لزيادة المعنى، ولذلك جاء بالياء أبداً على اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل، ولكونه مستظلاً بصلته استحق التخفيف، ولذلك بولغ فيه فحذفت⁽¹⁾ ياءه، ثم كسرتَه، ثم اقتصر على اللام في أسماء الفاعلين والمفعولين، أو قُصِد به جنسُ المستوقد، أو الفوج الذي استوقد. والاستيقاد: [13و/أ] طلب الوقود، والسعي في تحصيله، وهو سطوع النار وارتفاع لهبها. واشتقاقه من: نار يَنُور نُوراً إذا نفر؛ لأن فيها حركةً واضطراباً⁽²⁾. انتهى. قال زكريا في قوله: "ثم اقتصر على اللام في أسماء الفاعلين ... إلى آخره": «رُدُّ بأن اللام لو كانت بقية "الذي" لكان لها موضع من الإعراب، ولما تخطأها العامل إلى الصلّة، ولجاز وصلها بالجملة كـ "الذي". قال السفاقي⁽³⁾: ويمكن أن يجاب بأنها أشبهت لام التعريف، فلهذا لم يكن لها موضع من الإعراب، وتخطأها العامل، ولم تدخل على [الجملة]⁽⁴⁾ كلام التعريف⁽⁵⁾. انتهى.

وقوله: "والاستيقاد طلب الوقود ... إلى آخره": يفيد كون السين على أصل معناها، بخلاف قول المفسر "أوقد"، فإنه جعل السين صلة وتوكيداً في الكلام كما هو ظاهر، لكن قال زكريا: «الأكثر⁽⁶⁾ على أن "استوقد" هنا بمعنى "أوقد" لا بمعنى طلب الوقود⁽⁷⁾. والله أعلم.

(72). قوله: «أنارت»؛ قال محشيه: «أشار إلى أن "أضاءت" متعد، والضمير للنار، ف"ما حوله" محلُّه النصب، وقيل: أضاء لازم؛ بمعنى استنارت، ف"ما حوله" مرفوعُ المحل على أنه فاعل، والتأنيث باعتبار الأماكن التي حوله⁽⁸⁾ انتهى. زاد البيضاوي عقب هذا الكلام: «وتأليف الحول للدوران، وقيل: للعام

(1) في (ب): «فحذف».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (52/1-53)، بتصرف.

(3) لم أعثر عليه في المطبوع من كتابه "المجيد في إعراب القرآن المجيد"، الذي اقتصر فيه محققه على إعراب البسملة والفاحة، وكذا في المخطوط الذي ابتداء من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97].

(4) في (أ): «الحمل»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته من (ب).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 92.

(6) ينظر: أبو الليث السمرقندي: بحر العلوم، (30/1). الثعلبي: الكشف والبيان، (160/1). البغوي: معالم التنزيل، (68/1). القرطبي:

الجامع لأحكام القرآن، (212/1). السيوطي: الدرُّ المشور، (81/1).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 92، بتصرف. ينظر أيضاً: زكريا الأنصاري: إعراب القرآن العظيم، ص 165.

(8) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 18.

حَوْلٌ؛ لَأَنَّهُ يَدُورُ»⁽¹⁾. والله أعلم.

(73). قوله: فأبصر... إلى آخره؛ أشار بالأمر الثلاثة إلى فائدة إيقاد النار.

(74). قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؛ قال البيضاوي: «جوابٌ لَمَّا»، والضمير للذي، وجمعه للحمل على المعنى، ولهذا قال: ﴿بِنُورِهِمْ﴾ ولم يقل: «بنارهم»؛ لأنه المراد من إيقادها. أو استئنافٌ أجيب به اعتراض سائل يقول: ما بالهم شُبِّهت حالهم بحال مستوقد انطفأت ناره؟ أو بدلٌ من جملة التمثيل على سبيل البيان»⁽²⁾. ه. قال زكريا: «وليس المراد بالبدل هنا البدل النحوي التابع للأول في إعرابه؛ لأن الجملة الأولى لا محل لها من الإعراب، بل المراد به أن تكون الجملة الثانية مفسرةً للأولى قائمة مقامها في المعنى موضحةً لها كما يفهمه كلامه»⁽³⁾ انتهى. قال في الكشاف: «فإن قلت: فما معنى إسناد الفعل إلى الله تعالى في قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قلت: إذا طفئت النار بسبب سماوي ریحٍ أو مطرٍ، فقد أطفأها الله وذهب بنور المستوقد. ووجه آخر وهو أن يكون المستوقد في هذا الوجه مستوقد نار لا يرضاها الله. ثم إما أن تكون نارًا مجازية كنار الفتنة والعداوة للإسلام، وتلك النار متقاصرة مدةً اشتعالها قليلة البقاء. ألا ترى إلى قوله: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: 64] / [13 ظ/أ]، وإما نارًا حقيقية»⁽⁴⁾ أوقدها الغواية؛ ليتوصلوا⁽⁵⁾ بالاستضاءة بها إلى بعض المعاصي، ويهتدوا بها في طرق العيث⁽⁶⁾، يعني: الفساد، فأطفأها الله وخيب أمانهم»⁽⁷⁾ ه.

(75). قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَّهُمْ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «ترك في الأصل بمعنى طرح وخلَّى، وله مفعول واحد فضمن معنى صيّر، فجرى مجرى أفعال القلوب، كقوله: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾»⁽⁸⁾. قال زكريا: «فالمفعول الأول على القول الأول بالتضمين "هم" والثاني "في ظلمات"، وعلى القول بعدم التضمين "هم" مفعول "ترك"، و "في ظلمات" حال»⁽⁹⁾ ه. واستشهد البيضاوي لكون "ترك" بمعنى صيّر بقول

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (53/1).

(2) المصدر نفسه، (53/1)، بتصرف.

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 93، بتصرف.

(4) في (ب): «حقيقة».

(5) في (ب): «ليتواصلوا».

(6) في (ب): «الغيث».

(7) الزخشري: الكشاف، (74/1).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (53/1)، بتصرف.

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 94.

فتركته جَزَرَ السَّبَاعِ يُنْشِنُهُ ما بين قُلة رَأْسِهِ والمِعْصَمِ

قال زكريا: «وجزر بفتحين، جمع جزره بمعنى مجزورة؛ وهي الشاة التي أُعدَّت للذبح، أي: قتلته فجعلته عرضةً للسباع تتناوله. قال التفتازاني⁽²⁾: والبيت نصٌّ في كون "تَرَكَ" بمعنى "طرح"، "وفي ظُلُمَاتٍ" "لَا يُبْصِرُونَ": حالين مترادفين أو متداخلين»⁽³⁾ انتهى. قال البيضاوي: «ظلماتهم: ظلمة الكفر، وظلمة النفاق، وظلمة يوم القيامة ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد:12]، أو ظلمة الضلال، وظلمة سَخَطِ الله، وظلمة العقاب السرمديّ... إلى آخره»⁽⁴⁾.

أقول: المناسب لتفسير المنافق لما هو المعتقد عندنا الاحتمال الثاني. إلى أن قال: «والآية مَثَلٌ ضربه الله لمن آتاه ضرباً من الهدى فأضاعه، ولم يتوصّل إلى نعيم الأبد، فبقي متحيراً متحسراً، تقريراً وتوضيحاً لما تضمنته الآية الأولى، -يعني قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾⁽⁵⁾... إلى آخره-»⁽⁶⁾. إلى أن قال: «أو مَثَلٌ لإيمانهم من حيثُ إنه يعود عليهم بحقن الدماء، وسلامة الأموال والأولاد، ومشاركة المسلمين في المغامر والأحكام بالنار الموقدة للاستضاءة. ولذهاب أثره وانطماس نوره بإهلاكهم»⁽⁷⁾. وإفشاء حالهم، بإطفاء الله تعالى إياها، وإذها به نورها»⁽⁸⁾ هـ.

(76). قوله: ﴿صُمٌّ﴾ عن الحقّ فلا يسمعون... إلى آخره؛ قال البيضاوي: في إيضاح معنى هذه الآية: «لما سدّوا مسامعهم عن الإصاحّة إلى الحق، وأبوا أن يُنطقوا به / [14و/أ] / ألسنتهم، ويتبصّروا الآيات بأبصارهم، جُعِلوا كأنها إيفتّ مشاعرهم وانتفتت قواهم كقوله»⁽⁹⁾:

(1) البيت لعنتره بن شداد العبسي. ينظر: الخطيب التبريزي: شرح ديوان عنتره، ص174؛ شرح القصائد العشر، ص203. محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص264. محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص110.

(2) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (212/2).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص9، بتصرف.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (53/1).

(5) ﴿نَارًا﴾: زيادة من (ب).

(6) «يعني قوله... إلى آخره»: شرح من المؤلف.

(7) علّق المؤلف في هامش (أ) بقوله: «متعلّق بـ "مَثَلٌ" المقدّر قبل: "لذهاب أثره"».

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (54/1).

(9) قاله: فَعَنَّبُ بن أم صاحب بن ضمرة. ينظر: المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، ص1013. الخطيب التبريزي: شرح ديوان الحماسة، (187/2). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص126.

صُمْ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أُذُنُوا⁽¹⁾.

قال زكريا: «وقبله:

ما بال قوم صديقٍ ثم ليسَ لهم عهدٌ وليسَ لهم دينٌ إذا ائتمنوا

وقوله: "إِنْفَت" بالبناء للمجهول أي: صارت مؤوفاة. "ومشاعرهم": هي الحواس الخمس. وقوله: "أذنوا" من أذنت الشيء أصغيت إليه⁽²⁾. قال⁽³⁾: «وإطلاقها: - أي: صم بكم عمي⁽⁴⁾ - عليهم على طريقة التمثيل لا الاستعارة؛ إذ من شرطها أن يطوى ذكر المستعار له، بحيث يمكن حمل الكلام على المستعار منه لولا القرينة، كقول زهير⁽⁵⁾:

لدى أسدٍ شاكي السلاحٍ مُقَدَّفٍ له ليدُ أظفاره لم تُقَلِّم.

قال: «ومن ثم ترى المُفْلِقِينَ السَّحَرَةَ يُضْرَبُونَ عن توهم التشبيه صفحًا، كما قال أبو تمام⁽⁶⁾:

ويصعدُ حتى يظنُّ الجهولُ بأنَّ له حاجةً في السماء⁽⁷⁾»

انتهى المراد منه. قال زكريا في بيان معنى كلامه: «المفلقين»: جمع مُفْلِقٍ، وهو الآتي بالفلق - بكسر الفاء - وهو: الأمر العجيب، والبيت من قصيدة يرثي بها الشاعرُ خالدَ بن يزيد الشيباني⁽⁸⁾. قال: «والصعود في البيت مستعار للعلو الرُّبِّي، وقد بنى عليه ما يُبنى على العلوِّ المكاني من حيث الحاجة في السماء.

وقد يُتناسى التشبيه مع التصريح بالطرفين كما في قوله⁽⁹⁾:

هيَّ الشَّمْسُ مَسَكْنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَزَّ الْفُؤَادَ عِزَاءً جَمِيلاً

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (50/1).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 95، بتصرف.

(3) أي: البيضاوي.

(4) «أي: صم بكم عمي»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 95.

(5) ديوان زهير بن أبي سلمى، ص 108. أبو العلاء المعري: اللامع العزيمي، ص 1229. محب الدين أفندي تنزيل الآيات، ص 265.

(6) جاء في ديوان أبي تمام بلفظ: «وَيَصْعَدُ حَتَّى لَظَنَّ الْجَهُولُ أَنَّ لَهُ مَنْزِلًا فِي السَّمَاءِ». ينظر: ديوان أبي تمام، (4/34). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 04. محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 03.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (54/1)، بتصرف.

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 96، بتصرف.

(9) البيتان للعباس بن الأحنف. ينظر: عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص 220. المستعصي: الدر الفريد، (11/87). أبو هلال

العسكري: ديوان المعاني، (269/1).

فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ التُّزُولَا» (1). انتهى

ولنرجع إلى نقل بقية كلام البيضاوي قال: «وهذا - أي: التقرير المذكور لآية ﴿مَثَلُهُمْ﴾⁽²⁾ - إذا جَعَلْتَ الضمير في ﴿بِنُورِهِمْ﴾ للمناققين، على أن الآية فَذَلِكَ التمثيل ونتيجته، وإن جعلته للمستوقدين، فهي على حقيقتها. والمعنى: أنهم لما أوقدوا ناراً ذهب⁽³⁾ الله بنورهم، وتركهم في ظلمات هائلة أدهشتهم؛ بحيث اختلت حواسهم وانتقصت قواهم». قال: «وثلاثتها قرئت بالنصب على الحال من مفعول ﴿تَرَكَهُمْ﴾. والصَّم: أصله صلابَةٌ من اكتناز الأجزاء، ومنه قيل: حجر [14ظ/أ] / أصم وقناة صماء، وصمام القارورة، سُمِّي به فُقدان حاسة السمع؛ لأن سببه أن يكون باطن الصَّماخ مُكْتَنَزًا، لا تجويفاً يشتمل على هواء يُسمع الصوت بتموُّجه. والبُكم: الخرس. والعمى: عدم البصر عما من شأنه أن يُبصر، وقد يقال لعدم البصيرة»⁽⁴⁾. انتهى. فقله على أن⁽⁵⁾ الآية فذلِكَ الحساب قال زكريا: «والفذلِكَ»⁽⁶⁾ - كما قال التفتازاني⁽⁷⁾ - ذُكِرَ الشَّيْءُ جملةً بعد ذُكْرِهِ مفصلاً بأن يقال: فَذَلِكَ كذا وكذا. وقوله: "أن يكون الصماخ" أي: خرق الأذن، "مكتنزا" أي: مجتمعاً⁽⁸⁾ انتهى.

(77). قوله: عن الضلالة؛ عبارة البيضاوي: «لا يعودون إلى الهدى الذي باعوه وضيعوه، أو عن الضلالة التي اشتروها ... إلى آخره»⁽⁹⁾.

(78). قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾؛ قال البيضاوي: «عطف على الذي استوقد ناراً، أي: كمثّل ذوي صيب، لقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾، و"أو" في الأصل للتساوي في الشك، ثم أٌشيع فيها، فأُطلقت للتساوي من غير شك، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُنَّهُمْ عَائِماً أَوْ كُفُوراً﴾ [الإنسان: 24]، فإنها تفيد التساوي في حُسن المجالسة ووجوب العِصيان، ومن ذلك قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾، ومعناه: أن قصة المنافقين مُشَبَّهَةٌ بهاتين القصتين، وأنهما سواء في صحة التشبيه بهما، وأنت خيّر في التمثيل

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 96، بتصرف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (218/2).

(2) «وهذا أي: ... ﴿مَثَلُهُمْ﴾»: شرح من المؤلف.

(3) في (ب): «أذهب».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (55/1)، بتصرف.

(5) في (ب): «عن».

(6) في (ب): «الفذلِكَ»، والظاهر أنه تصحيف.

(7) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (495/2).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 97.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (55/1).

بهما أو بأيهما شئت»⁽¹⁾ ه المراد.

(79). قوله: كأصحاب مطر؛ اقتصر على تفسير الصيب بالمطر؛ لأنه قول أكثر المفسرين⁽²⁾، وذكر البيضاوي أنه يقال للمطر والسحاب، والآية تحتملها، وذكر زكريا أن أكثر المفسرين على أن المراد به في الآية المطر⁽³⁾، والله أعلم. قال البيضاوي: «وقيل: المراد بالسماء السحاب لا هي نفسها، فاللام لتعريف الماهية»⁽⁴⁾. قال زكريا: «أي: ماهية السماء المراد بها السحاب. ويحتمل أن يراد بها هما معاً، بحملها على ما يعم الحقيقة والمجاز؛ لاجتماع السماء والسحاب في العلوّ ونزول الصيب منهما». قال: «وعلى القول الأول التعريف لاستغراق آفاق السماء»⁽⁵⁾ ه

(80). قوله: أي: السحاب؛ المفسر أعاد الضمير إلى السحاب، وفسر معنى الجمع في الظلمات [15و/أ] / بالتكاثف. وقال البيضاوي: «إن أريد بالصيب المطر، فظلماته ظلمة تكاثفه بتتابع القطر، وظلمة غمامه مع ظلمة الليل، وجعله مكانا للردع والبرق؛ لأنهما في أعلاه ومنحدره ملتبسين به. وإن أريد السحاب، فظلماته سحمته - سواده⁽⁶⁾ - وتطبيقه مع ظلمة الليل، وارتفاعه بالظرف وفاقاً؛ لأنه معتمد على موصوف»⁽⁷⁾.

(81). قوله: وقيل صوته؛ قال البيضاوي: «والمشهور أن سببه اضطراب أجرام السحاب واصطكاكها إذا حدثها الريح»⁽⁸⁾، يعني: ساققتها من الحدو، وهو سوق الإبل والغناء لها⁽⁹⁾. وقال زكريا عقب قول البيضاوي: «والرعد صوت يسمع من السحاب إلى آخره»، جرى عليه كالجوهري⁽¹⁰⁾ وغيره⁽¹¹⁾، وهو

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (55/1)، بتصرف.

(2) ينظر: الطبري: جامع البيان، (333/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (101/1). ابن الجوزي: زاد المسير، (39/1). الرازي: مفاتيح

الغيب، (315/2). القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (215/1). ابن جزي: التسهيل، (73/1). أبو حيان: البحر المحيط، (135/1).

(3) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص98.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (55/1).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص99.

(6) «سواده»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص99.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (55-56).

(8) المصدر نفسه، (56/1).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص100.

(10) الجوهري: الصحاح، مادة: رعد، (474/2).

(11) ينظر: الرازي: مختار الصحاح، مادة: رعد، ص267. ابن منظور: لسان العرب، مادة: رعد، (179/3). الفيروز آبادي: القاموس

المحيط، مادة: رعد، ص283.

المناسب هنا، وإن أُطلق الرعد على المَلَك أيضًا، فهو مشترك بين الصوت المذكور والمَلَك الثابت في الأحاديث: «ففي بعضها أنه مَلَك يسوق السحاب، بيده مخرق من نار، يزجر به السحاب، يسوقه إلى حيث شاء الله، وصوته ما يُسمع»⁽¹⁾، وفي بعضها: «أنه ملك يَنْعِقُ بالغيث كما يَنْعِقُ الراعي بغنمه»⁽²⁾، وفي بعضها: «أنه ملك يسوق السحاب بالتسييح، كما يسوق الحادي الإبل مُدائه»⁽³⁾، وفي بعضها: «أنه ملك مسمى به وهو الذي تسمعون صوته»⁽⁴⁾»⁽⁵⁾. انتهى.

(82). قوله: أي: أناملها؛ أي: فيكون مجازًا مرسلًا من إطلاق الكل وإرادة البعض؛ لعلاقة الكلية والبعضية للمبالغة. قال زكريا: «أي: لما في ذلك من الإشعار بدخول أصابعهم فوق المعتاد فرارًا من شدة الصوت»⁽⁶⁾.

(83). قوله: ﴿مِنْ﴾ أجل؛ أشار إلى أنّ "مِنْ" للتعليل، قال البيضاوي: «متعلق بـ ﴿يَجْعَلُونَ﴾، أي: من أجلها يجعلون، كقولهم: سقاه من العيمة»⁽⁷⁾، يعني: بفتح العين، وهي شهوة اللبن⁽⁸⁾.

(84). قوله: وهي شِدَّة صوت الرعد؛ قال البيضاوي: «الصاعقة قصفة رعدٍ هائل معها نارٌ، لا تمر بشيء إلا أتت عليه»⁽⁹⁾. قال زكريا: «وأصلُ القصفِ الكسرُ. وإطلاقُه - كالزخشري⁽¹⁰⁾ - الصاعقة على القصفة المصحوبة بالنار، كما ذكره عقبه مجازًا، حقيقتها - كما قال [15ظ/أ] / الجوهري⁽¹¹⁾ وغيره⁽¹²⁾ - نارٌ تسقط من السماء في رعد شديد، وعن بعضهم⁽¹³⁾ أن الصاعقة ثلاثة: الموت كقوله تعالى:

(1) سبق تخريجه.

(2) سبق تخريجه.

(3) سبق تخريجه.

(4) سبق تخريجه.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 99، بتصرف.

(6) المصدر نفسه، ص 100.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (56/1).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 100.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (56/1).

(10) ينظر: الزخشري: الكشاف، (85/1).

(11) الجوهري: الصحاح، مادة: صعق، (4/1506).

(12) ينظر: الرازي: مختار الصحاح، مادة: صعق، ص 375. ابن منظور: لسان العرب، مادة: صعق، (10/198).

(13) ذكر الراغب هذا القول، وعزاه إلى بعض أهل اللغة دون أن يسميهم. ينظر: الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، مادة: صعق، ص 485.

سورة البقرة

﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر:68]، والعذاب كقوله: ﴿أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت:13]، والنار كقوله: ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ﴾ [الرعد:13]. قال الطيبي⁽¹⁾: هذه الأشياء متولدة من الصاعقة؛ فإنها الصوت الشديد من الجو، ثم يكون منه نار أو [عذاب]⁽²⁾ أو موت، وهي في ذلك شيء واحد. وما ذكره بناء على أن الصاعقة الصوت، وقد عرفت ما فيه⁽³⁾. انتهى.

(85). قوله: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾؛ قال البيضاوي: «نُصِبَ عَلَى الْعِلَّةِ كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾ :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ»⁽⁵⁾.

(86). قوله: «وَالْمَوْتُ؛ زوال الحياة، وقيل: عَرَضٌ يَضَاهَا، لقوله: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك:02]، وَرَدُّ بَأَنَّ الْخَلْقَ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، وَالْأَعْدَامَ مَقْدَرَةً»⁽⁶⁾. قال زكريا: «ولو سَلَّمَ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْإِيْجَادِ، فَالْمَعْنَى خَلَقَ أَسْبَابَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ، وَبِذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَعْتَمَدُ، وَكَلَامُ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ طَافِحٌ بِهِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمَوْتَ مَفَارِقَةَ الرُّوحِ الْجَسَدِ. وَمَا وَرَدَ⁽⁷⁾ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ أَنَّهُ جَسْمٌ - حَيْثُ قِيلَ فِي بَعْضِهَا: إِنَّهُ كَبَشٌ أَمْلَحُ، وَفِي بَعْضِهَا: إِنَّهُ عَلَى صُورَةِ كَبَشٍ لَا يَمُرُّ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا مَاتَ - مَوْوَلٌ بِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدَ بِالْمَوْتِ فِيهَا حَقِيقَتُهُ، بَلْ قُصِدَ أَنَّهُ [يُصَوَّرُ]⁽⁸⁾ بِصُورَةِ كَبَشٍ كَمَا فِي خَبَرِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا⁽⁹⁾، أَنَّهُ يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ

(1) الطيبي: فتوح الغيب، (273/2).

(2) في (أ): «عذب»؛ ولعل سببه سقط الألف، والصواب ما أثبتته من (ب).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 100-101، بتصرف.

(4) تمامه: «وأعرض عن شتم اللثيم تَكْرُمًا». قاله حاتم الطائي، وقيل: للأحنف بن قيس. ينظر: ديوان حاتم الطائي، ص 45. المبرد: الكامل في اللغة والأدب، (952/2). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 265.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (56/1).

(6) المصدر نفسه، (56/1).

(7) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

(8) في (أ): «بصور»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته من (ب).

(9) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بالفاظ متقاربة عن أبي سعيد الخدري، ولفظه عند مسلم: قال رسول الله ﷺ: «يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَأَنَّهُ كَبَشٌ أَمْلَحٌ، زَادَ أَبُو كُرَيْبٍ: فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَائْتَقَا فِي بَاقِي الْحَدِيثِ فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَشْرَبُونَ، وَيَنْظُرُونَ، وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، قَالَ: وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالَ: فَيَشْرَبُونَ، وَيَنْظُرُونَ، وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، قَالَ: فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيَدْبَحُ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خَلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خَلُودٌ فَلَا مَوْتَ» قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَأَنْذَرُهُمْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مریم:39]، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الدُّنْيَا. صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَأَنْذَرُهُمْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ﴾ [مریم:39]، رقم: 4730، (93/6). صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: 40(2849)، (2188/4).

القيامة كأنه كبش أملح، فيوقف بين الجنة والنار ... إلى آخره»⁽¹⁾ انتهى.

(87). قوله: **عِلْمًا وَقُدْرَةً، فَلَا يَفُوتُونَهُ**؛ قال البيضاوي: «لا يفوتونه كما لا يفوت المحاط به المحيط»⁽²⁾. قال التفتازاني: «شَبَّهَ حَالَ قُدْرَتِهِ الْكَامِلَةِ الَّتِي لَا يَفُوتُهَا الْمَقْدُورُ الْبَتَّةَ بِإِحَاطَةِ الْوَحْيِ بِالْمُحَاطِ، بِمِثْلِ لَا تَفُوتُهُ؛ فَتَكُونُ الِاسْتِعَارَةُ تَبْعِيَّةً، جَارِيَةً فِي الْإِحَاطَةِ، وَهَذَا لَا يَنَافِي كَوْنُهَا تَمَثِيلِيَّةً لَمَّا فِي الطَّرْفَيْنِ مِنْ اعْتِبَارِ التَّرْكِيبِ»⁽³⁾ انتهى. قال زكريا: «ونازعه غيره في عدم المنافاة بين الاستعارتين»⁽⁴⁾ والله أعلم.

(88). قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يُخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «استئناف ثان، كأنه جواب لمن يقول: ما حالهم مع تلك الصواعق؟ و"كاد" من أفعال المقاربة، وُضِعَتْ لِمُقَابَرَةِ الْخَبْرِ مِنَ الْوُجُودِ لِعُرُوضِ سَبَبِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ، إِمَّا لِقُدْرَةِ شَرْطِ، أَوْ لِعُرُوضِ مَانِعٍ، وَ"عَسَى" مَوْضُوعَةٌ لِرَجَائِهِ»⁽⁵⁾، فهي خبر محض، ولذلك جاءت متصرفة، [16و/أ] / بخلاف "عسى"، وخبرها مشروط فيه أن يكون مضارعاً، تنبيهاً على أنه المقصود بالقرب من غير أن؛ لتوكيد القرب بالدلالة على الحال ... إلى آخره»⁽⁶⁾.

(89). قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «استئناف ثالث، كأنهم قيل: ما يفعلون في تارئب خوف البرق، [وخفيته]⁽⁷⁾؟ فأجيب بذلك. وأضاء إما متعدداً والمفعول بمعنى: كلما نور لهم ممشى أخذوه. أو لازم، بمعنى⁽⁸⁾: كلما لمع لهم مشوا في مطرح نوره. وكذلك أظلم جاء متعدداً منقولاً من ظلم الليل ... إلى آخره»⁽⁹⁾.

(90). قوله: **تَمَثِيلٌ لِإِزْعَاجِ مَا فِي الْقُرْآنِ ... إِلَى آخِرِهِ**؛ أي: استعارة تمثيلية مركبة، وذكر البيضاوي في ذلك احتمالين، حيث قال: «والظاهر أن التمثيلين من جملة التمثيلات المؤلفة، وهو أن يُشَبَّهَ كَيْفِيَّةً مَنزَعَةً مِنْ مَجْمُوعِ تَضَامَّتِ أَجْزَاؤُهُ وَتَلَاصَقَتْ حَتَّى صَارَتْ شَيْئًا وَاحِدًا بِآخَرِهَا مِثْلَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ الآية [الجمعة: 05]، فإنه شَبَّهَ حَالَ الْيَهُودِ فِي جَهْلِهِمْ مِمَّا مَعَهُمْ مِنَ التَّوْرَةِ، بِحَالِ الْحِمَارِ فِي جَهْلِهِ بِمَا يَحْمِلُ مِنْ أَسْفَارِ الْحِكْمَةِ. وَالْغَرَضُ مِنْهُمَا تَمَثِيلُ حَالِ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْحَيْرَةِ وَالشَّدَةِ بِمَا

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص102.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (56/1).

(3) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (234/2)، بتصرف.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص102.

(5) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: الخبر».

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (56/1-57)، بتصرف.

(7) في (أ): «وخفيته»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته من (ب).

(8) في (ب): «المعنى».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (57/1).

يكابد مَنْ طُفَّتْ نارُهُ بعد إيقاده في ظلمة، أو بحال من أخذته السماء في ليلة مظلمة مع رعد قاصف، وبرق خاطف، وخوف من الصواعق. ويمكن جعلهما من قبيل التمثيل في المفرد، وهو أن تأخذ أشياء فرادى فتشبهها بأمثالها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظُّلُّ وَلَا الخُرُورُ﴾ [فاطر: 19-21]، وقول امرئ القيس⁽¹⁾:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى وكرها العناب والحشف البالي

بأن يشبه في الأولى: ذوات المنافقين بالمستوقدين⁽²⁾، وإظهارهم الإيمان باستيقاد النار، وما انتفعوا به من حَقْنِ الدماء، وسلامة الأموال، والأولاد، وغير ذلك، بإضاءة النار ما حول المستوقدين، / [16ظ/أ] / وزوال ذلك عنهم على القرب بإهلاكهم، وإفشاء حالهم، وإبقائهم في الخسار الدائم، والعذاب السرمدى، بإطفاء نارهم والذهاب بنورهم.

وفي الثاني: أنفسهم بأصحاب الصيب، وإيمانهم المخالط بالكفر والخداع بصيب فيه ظلمات وبرق، من حيث إنه وإن كان نافعا في نفسه لكنه لما وجد في هذه الصورة عاد نفعه ضرا، ونفاقهم حذرا عن نكايات المؤمنين، وما يطرقون به مَنْ سواهم من الكفرة، يجعل الأصابع في الأذان من الصواعق حذر الموت، من حيث إنه لا يرُدُّ من قضاء الله شيئا، ولا يُخَلِّصُ مما يريد بهم من المضار، وتحيرهم بشدة الأمر، وجهلهم بما يأتون ويذرون، بأنهم كلما صادفوا من البرق خفقةً انتهزوها فرصة مع خوف أن يخطف أبصارهم، فخطوا خطى يسيرة، ثم إذا خفي وفتر لمعانه بقوا متقيدين لا حراك لهم⁽³⁾. ثم ذكر قولاً⁽⁴⁾ آخر في تقرير التمثيل فليراجع⁽⁵⁾.

(91). قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «أي: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم بقصيف الرعد، وأبصارهم بوميض البرق، لذهب بهما. فحذف المفعول للدلالة الجواب عليه⁽⁶⁾، ولقد تكاثر حذفه في "شاء" و"أراد" حتى لا يكاد يذكر إلا في الشيء المستغرب، كقوله⁽⁷⁾:

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَا لَبْكِيَتِهِ

(1) ديوان امرئ القيس، ص 139 الأصفهاني: الأغاني، (3/ 192). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 88.

(2) في (ب): «في المستوقدين».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (58/1).

(4) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

(5) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (58/1-59).

(6) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «هو: ﴿لَذَهَبَ﴾».

(7) تمامه: عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ. والبيت لأبي يعقوب الخُرَيْمِي. ينظر: المبرد: الكامل في اللغة والأدب، (3/4). المستعصي:

الدر الفريد، (5/ 307). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 68.

قال: «و "لو" من حروف الشرط، وظاهرها الدلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثاني، ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم»⁽¹⁾. قال محشيه زكريا: «هذا مذهب ابن الحاجب⁽²⁾، ومذهب⁽³⁾ الجمهور⁽⁴⁾ - وهو الأصح - أنها في الأصل لانتفاء الثاني لانتفاء الأول؛ فمعنى "لو جئني لأكرمك" أن انتفاء الإكram لانتفاء الجيء. وقيل: إنها مجرد الربط ك "إن". ومن ثم قال التفتازاني⁽⁵⁾: إن الظاهر أن "لو" هنا مجرد الربط بمنزلة "إن" لا بمعناه الأصلي من انتفاء الشيء لانتفاء غيره، ووافقته الشريف⁽⁶⁾، ثم قال: وقد يقال: إن "لو" باقية على أصلها، وقُصد بها التنبيه على أن مشقتهم بسبب الرعد والبرق وصلت غايتها، وقاربت إزالة الحواس، / [17و/أ] / بحيث لو تعلق به المشيئة لأزالته بلا حاجة إلى زيادة تقصف الرعد وضوء البرق». قال: «ولها استعمال آخر، وهو أن يُقصد بها بيان استمرار الشيء، فيربط بأبعد النقيضين عنه، كقوله: لو أهانني لأكرمه، وكقول عمر رضي الله عنه: «لو لم يخف الله لم يعصه»⁽⁷⁾، وقد بسطت الكلام عليه في "شرح اللب"⁽⁸⁾»⁽⁹⁾ انتهى.

(92). قوله: بمعنى أسماعهم؛ أي: بقرينة إضافته إلى ضمير الجماعة.

(93). قوله: شاءه؛ قال محشيه: «احترز عن المستحيل والممتنع، فإن ما لم⁽¹⁰⁾ تتعلق به المشيئة لم تتعلق

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (57/1).

(2) ينظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، (241/2).

(3) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

(4) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، (211/2). ابن هشام: مغني اللبيب، ص 347. ابن يعيش: شرح المفصل، (107/5).

(5) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (239/2).

(6) ينظر: الشريف الجرجاني: الحاشية على كتاب الكشاف، (222/1).

(7) أخرجه أبو نعيم والديلمي بالفاظ متقاربة عن عمر بن الخطاب، ولفظه عند الديلمي: «وإن سألما مؤلى أبي حذيفة شديد الحب لله، لو

لم يخف الله ما عصاه». أبو نعيم: حلية الأولياء، رقم: (177/1). الديلمي: الفردوس، رقم: 896، (234/1).

وأخرجه السخاوي، وقال: «وقد أخرج أبو نعيم في الحلية من طريق عبد الله بن الأرقم... وسنده ضعيف».

وأورده أبو عبيد القاسم بن سلام وابن قتيبة نقلا عن السخاوي ولم يسوقا إسناده، واشتهر في كلام الأصوليين والنحاة وذكر الزركشي وغيره أنه لم يقف له على أصل، يقول: «منهم من يجعله من كلام عمر وقد كثر السؤال عنه ولم أقف له على أصل، وسئل بعض شيوخنا الحفاظ

عنه، فلم يعرفه». أبو عبيد القاسم بن سلام: غريب بالحديث، رقم: 654، (284/4). الزركشي: اللآلئ المثورة، ص 169. السخاوي:

المقاصد الحسنة، ص 701. السيوطي: الدرر المنتثرة، ص 196. المتقي الهندي: كنز العمال، (437/13). العجلوني: كشف الحفاء،

(323/2).

(8) ينظر: زكريا الأنصاري: غاية الوصول، ص 62.

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 105، بتصرف.

(10) «ما»: سقطت من (ب).

به القدرة. قال أهل التفسير: الشيء في الأصل مصدر شاء، أطلق بمعنى شاء تارة، وحينئذ يتناول الباري ﷻ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام:19]، وبمعنى مشيء أخرى، أي مشيء وجوده، وما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:20]. قال: «فعلى هذا لا يحتاج إلى قيد شاءه»⁽¹⁾. ه. يعني على التفسير الأخير للشيء.

وقال البيضاوي بعد ذكر ما تقدم: «والمعتزلة لما قالوا: الشيء ما يصح أن يوجد وهو يعم الواجب والممكن، أو ما يصح أن يعلم ويُخبر عنه، فيعمّ المنتع أيضاً، لزمهم التخصيص بالممكن في الموضوعين بدليل العقل»⁽²⁾. وأراد بالموضوعين قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:20]، ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:62]؛ لكونه مثلَ بهما قبل⁽³⁾.

أقول: الذي نقله عن المعتزلة من أنه ما يصح أن يعلم ويُخبر عنه هو الموافق لما فسره به أصحابنا⁽⁴⁾ رحمهم الله، وقالوا إنه الموافق للغة، والله أعلم.

قال البيضاوي: «القدرة: هو التمكن من إيجاد الشيء. وقيل: صفة تقتضي التمكن، وقيل: قدرة الإنسان هيئة بها يتمكن من الفعل، وقدرة الله: عبارة عن نفي العجز عنه»⁽⁵⁾.

أقول: هذا التفسير للقدرة موافق لقول أصحابنا⁽⁶⁾: إن الصفات لنفي أضدادها، وليست زائدة على الذات، والله أعلم.

(94). قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾؛ قال البيضاوي: «لما عدد فرق المكلفين، وذكر خواصهم، [17ظ/أ] / ومصارف⁽⁷⁾ أمورهم، أقبل عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات، هزاً للسامع، وتنشيطاً له، واهتماماً بأمر العبادة، وتفخيماً لشأنها، وجبراً لكلفة العبادة بلذة المخاطبة. و "يا": حرف وضع لنداء البعيد، وقد يُنادى به القريب، تنزيلاً له منزلة البعيد؛ إما لعظمته، كقول الداعي: يا رب، ويا الله، وهو

(1) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص18-19.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (58/1).

(3) ينظر: المصدر نفسه، (57/1).

(4) ينظر: الجويني: كتاب الإرشاد، ص13. أبو عمار: الموجز، (13/2)؛ شرح الجهالات، ص154، 221، 222. الوارجلاني: العدل والإنصاف، (40/1). السوفي: السؤالات، ص134. الجيपालي: شرح النونية، (42/1 و)، (86/1 و). الإيجي: المواقف، (275/1). أبو ستة وآخرون: حاشية على شرح الجهالات، 62ظ. مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات الإباضية، (529/1).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (58/1).

(6) ينظر: الجنائوني: كتاب الوضع، ص25. الوارجلاني: الدليل والبرهان، (52/1). أبو عمار: الموجز، (187/2)؛ شرح الجهالات، ص65. الجيपालي: شرح النونية، (103/1 و). هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم التحقيق)، ص212.

(7) في (ب): «مصرف».

أقرب إليه من حبل الوريد. أو لغفلته وسوء فهمه. أو للاعتناء بالمدعو له، وزيادة الحث عليه. وهو مع المناذى جملة مفيدة؛ لأنها نائبة مناب فعل. وأيُّ جُعِلَ وُصَلَةٌ لنداء المعرف باللام، فإنَّ إدخال [يا] (1) عليه متعذر؛ لتعذر الجمع بين حرفي التعريف، فإنهما كَمَثَلَيْنِ، وأُعطي حُكْمَ المناذى وأجري عليه المقصود بالنداء وصفًا موضحًا له، والتزم رفعه إشعارًا بأنه المقصود، وأقحمت بينهما هاء التنييه تأكيدًا، أو تعويضًا عن ما يستحقه - أيُّ من المضاف إليه-». إلى أن قال: «وما روي عن علقمة والحسن: «أن كل شيء نزل فيه ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فمكي، و﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فمدني» (2)، إن صح رفعه فلا يوجب تخصيصه بالكفار، ولا أمرهم بالعبادة، فإن المأمور به هو المشترك بين بدء العبادة والزيادة فيها، والمواظبة عليها، فالمطلوب من الكفار هو الشروع فيها بعد الإتيان بما يجب تقديمه من المعرفة، والإقرار بالصانع، فإنَّ من لوازم وجوب الشيء وجوب ما لا يتم إلا به، ... إلى آخره» (3). قال زكريا: «ما روي عن علقمة والحسن ... إلى آخره»: جواب ما يقال: مقتضى ما رواه أن يكون الخطاب بـ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ مختصا بكفار مكة؛ لأنه مكي، ولا يمكن طلب الصلاة من المؤمنين؛ لأنه تحصيل الحاصل، فتعين الكفار، والآية نزلت بالمدينة فكيف تكون مكية؟ وقوله: «إن صحَّ رفعه»: توقَّف منه في صحة رفعه، والظاهر عدم رفعه فضلًا عن صحته، وهو وإن اشتهر عن ذكر. وعن ابن عباس، وابن مسعود -رضي الله عنهما- / [18 و/أ] / مُشكَل؛ لأن سورة البقرة والنساء والحجرات مدنيات بالاتفاق، وقد قال في كل منها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، وسورة الحج مكية سوى ما استثني وفيها من غيره: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا﴾، إلا أن يُقال: المراد بقولهم السورة مكية أو مدنية أن غالبها ذلك» (4) انتهى.

(95). قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾؛ أقول: المفسر حمل الخطاب في الناس للمشركين والعبادة على التوحيد، فيكون الوصف للتقيد (5). وذكر البيضاوي احتمالين، حيث قال: «صفة جرَّت عليه للتعظيم

(1) في (أ) و (ب): «ال»، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (59/1).

(2) أخرجه البزار والحاكم والبيهقي وغيرهم عن عبد الله بن مسعود موقوفًا، وابن الضريس وابن المنذر وغيرهم عن علقمة بن قيس النخعي مقطوعًا، ولفظه عند البزار: «كُلُّ شَيْءٍ نَزَلَ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فَهُوَ بِمَكَّةَ، وَكُلُّ شَيْءٍ نَزَلَ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فَهُوَ بِالْمَدِينَةِ». وقال: «وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرَوِيهِ غَيْرُ قَيْسٍ مُرْسَلًا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدُهُ إِلَّا قَيْسٌ». مسند البزار، رقم: 1531، (4/336). ابن الضريس: فضائل القرآن، باب فيما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالمدينة، رقم: 26، (1/38). ابن المنذر: كتاب تفسير القرآن، رقم: 1301، (2/546). الحاكم: المستدرک، كتاب الهجرة، رقم: 4295، (3/20). البيهقي: دلائل النبوة، باب ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة، (7/144). وأخرجه المناوي، وقال: «وأخرجه البزار من رواية قيس بن الربيع عن الأعمش موصولًا بذكر عبد الله بن مسعود فيه، وقال: لا نعلم أحدا أسنده إلا قيس. وأعرض بما رواه الحاكم، والبيهقي في الدلائل عنه». المناوي: الفتح السماوي، رقم: 38، (1/145).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (59/1)، بتصرف.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 107-108.

(5) في (ب): «التقيد»

والتعليل، ويُحتمل التقييد إن خصَّ الخطابَ بالمشركين، وأريدَ بالرَّبِّ أعمُّ من الربِّ الحقيقي، والآلهة التي يسمونها أرباباً». قال: «والخلقُ إيجادُ الشيء على تقدير واستواء ... إلى آخره»⁽¹⁾.

(96). قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «يتناول كل ما يتقدّم الإنسان بالذات أو الزمان. منصوبٌ معطوفٌ على الضمير المنصوب في ﴿خَلَقَكُمْ﴾، والجملةُ أخرجت مخرج المقرّر عندهم، إما لاعترافهم به كما قال: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: 87]، ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25]، أو لتمكّنهم من العلم به بأدنى نظر»⁽²⁾. انتهى. وقول البيضاوي: "يتناول كل ما يتقدّم الإنسان بالذات". قال محشيه زكريا: «كتقدم الجزء على الكل، والواحد على الاثنين»⁽³⁾.

(97). قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «حال عن الضمير في⁽⁴⁾ ﴿أَعْبُدُوا﴾، كأنه قال: اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح، المستوجبين لجوار الله تعالى. نبّه به على أن التقوى منتهى درجات السالكين، وهو التبري من كل شيء سوى الله تعالى إلى الله تعالى، وأنّ العابد ينبغي أن لا يغتر بعبادته، ويكون ذا خوفٍ ورجاءٍ كما قال الله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: 16] ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: 57]، أو من مفعول ﴿خَلَقَكُمْ﴾، والمعطوف عليه على معنى أنه خلقكم ومن قبلكم في صورة من يرجى منه التقوى؛ لترجّح أمره باجتماع أسبابه، وكثرة الدواعي إليه. وغلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهم جميعاً. وقيل تعليلٌ للخلق، أي: خلقكم لكي تتقوا ... إلى آخره»⁽⁵⁾.

(98). قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾؛ قال البيضاوي: «صفة ثانية، [18ظ/أ] / أو مدح منصوب، أو مرفوع، أو مبتدأ خبره ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾، وجعلَ من الأفعال العامة تحيي على ثلاثة أوجه: بمعنى: صار، وطقق فلا يتعدى كقوله⁽⁶⁾:

فَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبٌ

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (60/1)، بتصرف.

(2) المصدر نفسه، (60/1)، بتصرف.

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 108.

(4) في (ب): «أي».

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (60/1-61).

(6) البيت لرجل من بني بخت بن عتود. ينظر: المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، ص 226. الخطيب التبريزي: شرح ديوان الحماسة، ص 112. البغدادي: خزنة الأدب، (5/120)، (9/352)، (9/355).

وبمعنى: «أوجد، فيتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: 01]، وبمعنى صيّر، ويتعدى إلى مفعولين، كقوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: 22]، والتَّصْيِيرُ يكون بالفعل، ويكون بالقول أو العقد أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنَاءً﴾ [الزخرف: 19]، ومعنى جَعَلَهَا فِرَاشًا أَنْ جَعَلَ بعض جوانبها بارزاً عن الماء - مع ما في طبعه من الإحاطة بها -، وصيّرَها متوسطة بين الصلابة واللطافة واللين حتى صارت مهياًة لأن يقعدوا ويناموا عليها كالفراش المبسوط، وذلك لا يستدعي كونها مسطحة؛ لأن كُرْيَةَ شكلها مع عِظَم حجمها، واتساع جرمها لا يأبى الافتراش عليها⁽¹⁾. هـ. فظهر من كلامه معنى قول المفسر لا غاية في الصلابة، ... إلى آخره.

(99). قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾؛ قال البيضاوي: «قبة مضروبة عليكم. والسماء اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد، كالدينار والدرهم، وقيل: جمع سماء، والبناء مصدر، سُمِّيَ به المبنى بيتاً كان أو قبة أو خِباء، ومنه بنى على امرأته؛ لأنهم كانوا إذا تزوجوا ضربوا عليها خِباءً جديداً»⁽²⁾. هـ.

أقول: لعل تفسير البيضاوي البناء بالقبة بناءً على أنها كُرْيَةُ الشكل كما أشار إلى ذلك فيما تقدّم، والمفسر فسّر البناء بالبيت لعله بناءً على مقابلة. قال زكريا: «بيتاً كان»: كالبيت المبنى بطين ولبن، أو قبة: كالخيمة، أو خِباء: كالبيت المتخذ من وبر أو صوف»⁽³⁾ انتهى والله أعلم.

(100). قوله: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «عطف على ﴿جَعَلَ﴾، وخروج الثمار بقدره الله تعالى ومشيئته، ولكن جعل الماء الممزوج بالتراب سبباً في إخراجها، ومادة لها كالنطفة للحيوان، بأن أجرى⁽⁴⁾ عاداته بإضافة صورها وكيفياتها على المادة الممزوجة منهما، أو أبدع في الماء قوةً فاعلةً، وفي الأرض قوةً قابلةً يتولّد / [19و/أ] / من اجتماعهما⁽⁵⁾ أنواع الثمار، وهو قادر على أن يوجد الأشياء كلها بلا أسباب ومواد، كما أبدع نفوس الأسباب والمواد، ولكن له في إنشائها مُدرّجاً⁽⁶⁾ من حال إلى حال صنائع وحكم، يجدّد فيها لأولي الأبصار عِبَرًا وسكوناً إلى عظيم قدرته ليس ذلك في إيجادها دفعةً». قال: «و﴿مِنْ﴾ الأولى للابتداء؛ سواءً أريد بالسماء السحاب فإنّ ما علاك سماءً، أو الفلك فإنّ المطر يتدبّر من السماء إلى السحاب ومنه إلى الأرض على ما دلّت عليه الظواهر. أو من أسباب سماوية تثير الأجزاء الرطبة من أعماق الأرض إلى جوّ الهواء فينعدّد سحاباً ماطرًا

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (61/1).

(2) المصدر نفسه، (61-62).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 110.

(4) في (ب): «جرى».

(5) في (ب): «اجتماعها».

(6) في (ب): «متدرّجاً».

... إلى آخره»⁽¹⁾. قال زكريا في قوله: "على ما دلت عليه الظواهر": «أي كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة:19]، ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ وَيَنْبِيعُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر:21] وعن خالد بن معدان قال: «المطر ماء يخرج من تحت العرش، فينزل من سماء إلى سماء، حتى يجتمع في السماء الدنيا، فتجتمع في موضع، فتجيء السحاب السود فتدخله، فتشربه مثل شرب الإسفنجة، فيسوقها الله حيث يشاء»⁽²⁾»⁽³⁾. ثم قال البيضاوي: «و﴿لَكُمْ﴾ صفة "رزقاً"؛ إن أريد به المرزوق، ومفعوله إن أريد به المصدر، كأنه قال: "رزقاً إياكم"»⁽⁴⁾.

(101). قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾؛ قال البيضاوي: «متعلقٌ بـ ﴿أَعْبُدُوا﴾ على أنه نهيٌ معطوفٌ عليه، أو نفيٌ منصوبٌ بإضمار "أن" جواب له. أو بـ "لعل" على أن نصب ﴿تَجْعَلُوا﴾ نصبٌ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّيْ أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ ﴿١٠١﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾ [غافر:36-37]، إلحاقاً لها بالأشياء الستة؛ لا اشتراكها في أنها غير موجبة، والمعنى: إن تتقوا لا تجعلوا له أنداداً، أو بالذي جعل إن استأنفت به على أنه نهيٌ وقع خبراً على تأويل مقول فيه: ﴿لَا تَجْعَلُوا﴾، والفاء للسببية أدخلت عليه لتضمن المبتدأ معنى الشرط، والمعنى: من فضلكم بهذه النعم الجسام والآيات العظام ينبغي أن لا يُشرك به. والنَّدُ: المثل المساوي، قال جرير⁽⁵⁾:

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلِيَّ نِدًّا
وما تَيْمٌ لذي حَسَبٍ نَدِيدٌ

من نَدٌّ يَنْدُ نُدُودًا: إذا نفر، ونَادَدْتُ الرجلَ: خالفته، خُصَّ بالمخالف المماثل في الذات كما خُصَّ المساوي للمماثل في القدر، ... إلى آخره»⁽⁶⁾. قال زكريا في قوله: "والنَّدُ / [19ظ/أ] /: المثل": نَدُّ الشيء مشاركة في الجوهر، والمثل يُقال في أي مشاركة كانت؛ فكل نَدٌّ مثلٌ ولا عكس، كما يؤخذ من كلامه»⁽⁷⁾ انتهى.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (62/1)، بتصرف.

(2) أخرجه ابن أبي الدنيا وابن أبي حاتم والخراطي وغيرهم بألفاظ متقاربة عن خالد بن معدان مقطوعاً، ولفظه عند ابن أبي حاتم: «إنَّ الْمَطْرَ مَاءٌ يَخْرُجُ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ فَيَنْزَلُ مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، حَتَّى يَجْتَمِعَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقَعُ فِي شَيْءٍ يُقَالُ لَهُ: الْإِبْرَمُ، فَيَجْتَمِعُ فِيهِ ثُمَّ يَجِيءُ السَّحَابُ السُّودَاءُ فَتَدْخُلُهُ فَتَشْرَبُهُ مِثْلَ شُرْبِ الْإِسْفَنْجَةِ فَيَسُوقُهَا اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ». ابن أبي الدنيا: المطر والرعد والبرق، رقم:3، (52/1). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم:225، (61/1). الخراطي: مكارم الأخلاق، رقم:1034، (335/1).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص110، بتصرف.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (62/1).

(5) ديوان جرير، (333/1). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص71. محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص26.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (62/1-63)، بتصرف.

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص111.

(102). قوله: أنه الخالق؛ المفسر قدر المفعول لـ ﴿تَعَلَّمُونَ﴾، فيكون من المتعدي، ومفعوله منوي⁽¹⁾، وذكر البيضاوي فيه احتمالين مقدّمًا للقول بأنه مطرح، حيث قال: «وَأَنْتُمْ تَعَلَّمُونَ» حال من ضمير ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾، ومفعول ﴿تَعَلَّمُونَ﴾ مطرح، أي: وحالكم أنكم من أهل العلم والنظر وإصابة الرأي، فلو تأملتم أدنى تأمل اضطر عقلكم إلى إثبات موجدٍ [للممكنات]⁽²⁾، متفرد بوجود الذات، متعالٍ عن مشابهة المخلوقات، أو منوي وهو أنها لا ثمائله ولا تقدر على مثل ما يفعله، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّنْ شَيْءٌ﴾ [الروم:40]، وعلى هذا فالمقصود منه التوبيخ والتشريب، لا تقييد الحكم وقصره عليه، فإن العالمَ والجاهلَ المتمكّن من العلم سواءً في التكليف. واعلم أن مضمون الآيتين هو الأمر بعبادة الله تعالى، والنهي عن الإشراك به ... إلى آخره⁽³⁾.

(103). قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْآيَةِ﴾ قال البيضاوي: «لما قرّر وحدانيته تعالى وبيّن الطريق الموصل إلى العلم بها، ذكر عقبيه ما هو الحجة على نبوة محمد ﷺ، وهو القرآن المعجز بفصاحته، التي بدت فصاحة كل⁽⁴⁾ منطق، وإفحامه من طولب بمعارضته من مصاقع الخطباء من العرب العرباء مع كثرتهم، وإفراطهم في المضادة، وتهالكهم عن المعازة والمُعارة⁽⁵⁾. قال زكريا في بيان هذه المفردات: «بدت» بذال معجمة مشددة، أي: غلبت. «منطق» أي: بليغ. «إفحامه» بالجر عطف على «فصاحته». «وتهالكهم» أي: تساقطهم. «على المعازة» بتشديد الزاي، أي: المغالبة. «والمُعارة» بتشديد الراء، أي: المعاتبه⁽⁶⁾. ه. قال البيضاوي: «والسورة⁽⁷⁾: الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات، وهي إن جعلت وأوها أصلية منقولة من سور المدينة؛ لأنها محيطة بطائفة من القرآن مفرزة محرزة على حياها، ومحتوية على أنواع من العلم احتواء سور المدينة على ما فيها، أو من السورة التي هي الرتبة، قال⁽⁸⁾ [20و/أ]:

وَلِرَهْطِ حَرَّابٍ وَقَدْ سُوْرَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غَرَابُهَا بِمُطَارٍ

لأن السورَ كالمنازل والمراتب، يترقي فيها القارئ، ولها مراتب في الطول والقصر والفضل والشرف

(1) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «في: ﴿تَعَلَّمُونَ﴾، والأصل: تعلمونه».

(2) في (أ): «للممكنات»، والصواب ما أثبتته من (ب).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (63/1)، بتصرف.

(4) «كل»: طمست في (ب).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (64/1)، بتصرف.

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص112-113.

(7) في (ب): «في سورة».

(8) قاله النابغة الذبياني. ينظر: ديوان النابغة الذبياني، ص55. محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص109. محمد عليان المرزوقي: مشاهد

الإصناف، ص41.

وثواب القراءة. وإن جعلت مُبدلة من الهمزة فمن السور التي هي البقية، أو القطعة من الشيء. والحكمة في تقطيع القرآن سُوراً: أفراد الأنواع، وتلاحق الأشكال، وتجاوب النظم، وتنشيط القارئ، وتسهيل الحفظ، والترغيب فيه. فإنه إذا ختم سورة نفَس ذلك منه، كالمسافر إذا عَلِم أنه قطع ميلاً أو طوى بريداً، والحافظ متى حذَقها اعتقد أنه أخذ من القرآن حظاً تاماً، وفاز بطائفة محدودة مستقلة بنفسها، فعَظُم ذلك عنده وابتهج به، إلى غيرها من الفوائد⁽¹⁾ انتهى. قال زكريا في بيان ألفاظ البيت المستشهد به: «حَرَّابٌ» بجاء مهملة و[راء مشددة]⁽²⁾، «وقَدُّ» بفتح القاف وتشديد الدال المهملة، وقيل: معجمة، وهما رجلان من بني أسد. «سورة» أي: رُتِبَةٌ في المجد. «ليس غرابها بمُطار» أي: بطائر؛ قاله النابغة. وقوله: كثيرة الثمار، وهو قريب من قول مَنْ قال: إنه كناية عن كثرة الرُّهْطين ودوام المجد لهما؛ فإن النبات إذا كَثُر في موضع لا يطير غرابه؛ لأن الغراب إذا وقع في الموضع الخصب أصاب فيه ما لا يحتاج معه إلى أن ينتقل منه إلى مكان آخر⁽³⁾ انتهى.

(104). قوله: أي: المُنزَّل، و"من" للبيان؛ اقتصر على كونها للبيان، بتقدير إرجاع الضمير لـ "مَا نَزَّلْنَا"، وزاد البيضاوي كونها للتبويض أو زائدة عند الأخفش⁽⁴⁾، قال: «أو لعبدنا، و"من" لابتداء الغاية، أي: بسورة كائنة ممن هو على حاله من كونه بشراً أمياً لم يقرأ الكتاب ولم يتعلم العلوم، أو صلة فاتوا، والضمير للعبد، والردُّ إلى المنزَّل أوجَه؛ لأنه المطابق لقوله: ﴿فَأُتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ ولسائر آيات التحدي ... إلى آخره⁽⁵⁾.

(105). قوله: أي أهلكم التي تعبدونها؛ خَصَّ الشهداء بالآلهة وفسره البيضاوي: بما هو أعم، حيث قال: «والشهداء جمع شهيد، بمعنى الحاضر، أو القائم بالشهادة، أو الناصر، أو الإمام. وكأنه سمي به⁽⁶⁾؛ لأنه يَحْضُرُ⁽⁷⁾ النوادي وَيُبرِمُ بِمَحْضَرِهِ⁽⁸⁾ الأمور، إذ التركيب للحضور؛ إما بالذات أو بالتصور، ومنه قيل: للمقتول في سبيل الله شهيد؛ لأنه حضر ما كان يروحوه، أو للملائكة حضوره. ومعنى ﴿دُونَ﴾ أدنى مكان من الشيء، ومنه تدوين الكتب؛ لأنه أدنى البعض من البعض، ودونك هذا أي: خذه من أدنى مكان

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (64/1)، بتصرف.

(2) «راء مشددة»: طُمست في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 113. ينظر: التفنازي: حاشية على الكشاف، (256/2).

(4) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (64/1).

(5) المصدر نفسه، (64-65).

(6) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: اليهود، أي: بمعنى الحاضر ... إلى آخره».

(7) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: بمعنى الحضور».

(8) في (ب): «بمحضرة».

منك، ثم استعير للرُتب فقليل: زيد دون عمرو أي: في الشرف، ومنه الشيء الدون، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حدًّا إلى حد، وتخطي أمر إلى آخر، قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 28]، أي: لا يتجاوزون وولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين». إلى أن قال: «أو شهداءكم الذين اتخذتموهم / [20ظ/أ] / من دونه أولياءً أو آلهة، وزعمتم أنها تشهد لكم يوم القيامة ... إلى آخره»⁽¹⁾. والله أعلم.

(106). قوله: في أن محمداً قاله من عند نفسه؛ عبارة البيضاوي: «أنه من كلام البشر، وجوابه محذوف دلٌّ عليه ما قبله. والصدق: الإخبار المطابق، وقيل: مع اعتقاد المُخبر أنه كذلك عن دلالة أو أمانة؛ لأنه تعالى كذب المنافقين في قولهم: إنك لرسوله، لَمَّا لم يعلموا مطابقتها، وردَّ بصرفٍ للتكذيب إلى قولهم نشهد؛ لأن الشهادة إخبارٌ عن ما عَلِمَهُ وهم⁽²⁾ ما كانوا عالمين به»⁽³⁾. انتهى.

(107). قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ قال البيضاوي: «لما بين لهم ما يتعرفون به أمر الرسول وما جاء به، وتميز لهم الحق عن الباطل، رتب عليه ما هو كالفدلكة⁽⁴⁾ له، وهو أنكم إذا اجتهدتم في معارضته وعجزتم جميعاً عن الإتيان بما يساويه⁽⁵⁾ أو يدانيه، ظهر أنه معجز، والتصديق به واجب، فأمنوا به، واتقوا العذاب المُعدَّ لمن كذب، فعبر عن الإتيان بالفعل المكيف، - يعني: بما يساوي القرآن أو يدانيه⁽⁶⁾ - الذي يعمُّ الإتيان وغيره إيجازاً، ونزل لازم الجزء⁽⁷⁾ منزلته على سبيل الكناية، تقريراً للمكنى عنه، وتهويلاً لشأن العناد، وتصريحاً بالوعيد مع الإيجاز، وصدَّر لشرطيته بـ "إن" التي للشك، والحال يقتضي "إذا" الذي للوجوب، فإن القائل سبحانه لم يكن شاكاً في عجزهم، ولذلك نفى إتيانهم مُعْتَرِضاً بين الشرط والجزاء، تهكماً بهم، أو خطاباً معهم على حَسَبِ ظَنِّهم، فإن العجز قبل التأمل لم يكن مُحَقَّقاً عندهم. و "تَفْعَلُوا" جزم بـ "لم"؛ لأنها واجبة الأعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول؛ ولأنه لما صيرته ماضياً صارت كالجزء منه، وحرف الشرط كالدخول على المجموع، وكأنه قال: إن تركتم الفعل، ولذلك ساع اجتماعهما. و"الن" كـ "لا" في نفي المستقبل غير أنه أبلغ، وهو حرف مقتضبٌ عند سيبويه والخليل في إحدى الروايتين عنه، وفي الرواية الأخرى أصله لا أن، وعند الفراء "لا" فأبدلت ألفها نونا ...

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (65/1)، بتصرف.

(2) في (ب): «هو».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (66/1)، بتصرف.

(4) في (ب): «كالفدلكة».

(5) في (ب): «يتساويه».

(6) «يعني: بما يساوي القرآن أو يدانيه»: شرح من المؤلف.

(7) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

إلى آخره»⁽¹⁾. قال زكريا عند قوله: "ونزل لازم الجزاء منزلته" ما لفظه: «جواب ما يقال: حق الشرط أن يكون سببا للجزاء أو ملزوما له، وليس عدم الإتيان بالسورة سببا / [21و/أ] / لاتقاء النار ولا ملزوما، فكيف وقع جزاء له؟ وحاصله: أنه نُزلَ لازمُ الجزاء - وهو اتقاء النار - منزلة الجزاء - وهو تركُ العناد - على سبيل الكناية، وهو مشروط بعدم القدرة على الإتيان بالسورة ومُسبَّب عنه، وهذه الكناية - مع أنها في نفسها من شعب البلاغة وأبلغ من التصريح - تفيد كما قال المصنّف تقريراً للمكنى عنه - وهو ترك العناد - تهويلاً لبيان العناد بإقامة النار مقامه، بناءً على إنباء اتقاء النار مناب ترك العناد، وتصريحاً بالوعيد، وإيجازاً حيث طوى ذكر الوسائط، أعني قولنا: فإن لم تفعلوا فقد صحَّ عندكم صدقه، وإذا صحَّ كان لزومكم العناد وترككم الإيمان سببا لاستحقاقكم العقاب بالنار، فاتركوا ذلك واتقوا النار»⁽²⁾ انتهى.

(108). قوله: اعتراض؛ أي بين الشرط والجزاء.

قوله: ﴿وَقُودُهَا﴾؛ قال البيضاوي: «- بالفتح - ما يوقد به النار، وبالضم المصدر، وقد جاء المصدر بالفتح. قال سيبويه⁽³⁾: وسمعنا من يقول وَقَدَّتْ النار وقودًا عاليًا، والاسم بالضم، ولعله مصدر سُمِّيَ به، كما قيل: فلان فخر قومه وزَيْن بلده، وقد قرئ به⁽⁴⁾، والظاهر أن المراد به الاسم، وإن أريد به المصدر فعلى حذف مضاف، أي: وقودها احتراق الناس. والحجارة: وهي جمع حجر، كجمالة جمع جمل، وهو قليل غير مقيس، والمراد بها⁽⁵⁾ الأصنام التي نَحَتْوها وقرنوا بها أنفسهم وعبدوها طمعًا في شفاعتها، والانتفاع بها، واستدفاع المضارِّ لمكانتهم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: 78]. عُدُّوا بما هو منشأ جرْمهم كما عذب الكانزون بما كنزوه، أو بنقيض ما كانوا يتوقعون، زيادةً في تحسُّرهم. وقيل: الذهب والفضة التي كانوا يكتزونها ويغترون بها، وعلى هذا لم يكن لتخصيص أعداد هذا النوع من العذاب بالكفار وجهًا، وقيل: حجارة الكبريت⁽⁶⁾، وهو تخصيص بغير دليل، وإبطالٌ للمقصود، إذ الغرض تهويل شأنها وتفاقم لهيئها، بحيث تتقد بما لا يتقد به غيرها، والكبريت⁽⁷⁾ يتقد به

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (67-66/1).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 116-117. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/265).

(3) سيبويه: الكتاب، (4/42).

(4) قرأ الجمهور: ﴿وَقُودُهَا﴾ بفتح الواو، وقرأ الحسن البصري ومجاهد وطلحة بن مصرف وأبو حيوة وعيسى بن عمر الهمداني: ﴿وَقُودُهَا﴾

بضم الواو. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 11. ابن جني: المحتسب، (1/143). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/107).

(5) «بها»: سقطت من (ب).

(6) في (ب): «الكبيرة».

(7) في (ب): «الكبيرت»، وهو خطأ بين.

كل نار وإن ضَعُفت ... إلى آخره»⁽¹⁾. وتعبَّه زكريا فقال: «[21ظ/أ] / وهو تخصيص بغير دليل وإبطال للمقصود إلى آخره": تبع فيه الزمخشري⁽²⁾، وهما مردودان؛ الأوَّلُ: بأنه إنما خُصَّ بدليل وهو الأحاديث المصرحة [بذلك]⁽³⁾ في تفسير الآية عن ابن مسعود كما رواه عنه الطبراني والحاكم والبيهقي وغيرهم⁽⁴⁾، وعن ابن عباس كما رواه ابن جرير⁽⁵⁾ وغيره. مثل هذا التفسير الوارد عن الصحابي فيما يتعلق بأمر الآخرة له حكم الرفع، وما أوَّلَ به المصنف ذلك يُعدُّ خلافَ الظاهر بلا داعٍ. والثاني: بأنَّ حجارة الكبريت أشدُّ حرا، وأكثر التهابا، وتزيد على غيرها من الأحجار بسرعة الايقاد، ونشْنِ الرياح، وكثرة الدخان، وشدة الالتصاق بالأبدان. وقوله: "بجيث تتقد" أي: نار الآخرة، "بما يتقد به غيرهم"⁽⁶⁾ صوابه: "بما لا يتقد به غيرها" كما يؤخذ من كلام "الكشاف"⁽⁷⁾ المشتمل هنا على زيادة حسنة⁽⁸⁾ انتهى.

(110). قوله: كأصنامهم منها؛ المفسر ما ش في تفسير الحجارة على القول بالعموم فيها، وقد عرفت ما في ذلك من الخلاف⁽⁹⁾.

(111). قوله: هِيئتَ لِلْكَافِرِينَ؛ قال محشيه: «للكافرين أصالة وللفاجرين تبعاً»⁽¹⁰⁾.

وأقول: مما استدللَّ به أصحابنا على وجود النار هذه الآية، وقيل: لا، وقيل: بالتوقف كالخلاف في

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (67/1)، بتصرف.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (103/1).

(3) «بذلك»: طُمست في (1)، وما أثبتته من (ب).

(4) أخرجه ابن المبارك وهناد بن السري والطبراني وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن مسعود موقوفا، ولفظه عند ابن المبارك: «إنَّ الْحِجَارَةَ الَّتِي سَمَّى اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: 24] حِجَارَةً مِنْ كِبْرَيْتٍ، خَلَقَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ كَيْفَ شَاءَ، وَكَمَا شَاءَ». ابن المبارك: الزهد والرفائق، باب صفة النار، (87/2). هناد بن السري: الزهد، باب ما أعد الله لأهل النار من العذاب، رقم: 263، (179/1). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 9026، (210/9).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 11428، (127/7).

(5) أخرجه الطبري عن عبد الله بن عباس موقوفا، قال: «﴿أَتَقَوُّوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾، أَمَا الْحِجَارَةُ، فَهِيَ حِجَارَةٌ فِي النَّارِ مِنْ كِبْرَيْتٍ أَسْوَدَ، يُعَدُّبُونَ بِهَ مَعَ النَّارِ». الطبري: جامع البيان، رقم: 505، (382/1).

(6) في (ب): «غيرها».

(7) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (103/1).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 117-118.

(9) ينظر: هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (89/1). الطبري: جامع البيان، (381/1). الثعلبي: الكشف والبيان، (169/1).

ابن عطية: المحرر الوجيز، (107/1). ابن الجوزي: زاد المسير، (44/1). الرازي: مفاتيح الغيب، (352/2).

(10) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 19.

الجنة. والمراد بالتوقف: عدم الجزم بوجودهما الآن، مع اعتقاد أنه لابد من وجودهما في الآخرة كما هو معلوم، والله أعلم.

(112). قوله: أو حال؛ أي: من النار، لا من الضمير في ﴿وَقُودَهَا﴾ قاله البيضاوي⁽¹⁾. قال زكريا: «أي: والعامل في الحال "اتقوا"، واعترض كونه حالاً من النار بأن النار أعدت للكافرين اتقوها أولاً، بل قال التفتازاني⁽²⁾: "لا يحسن الاستئناف والحال، وعندني أنها صلة بعد صلة كما في الخبر والصفة". وقد يقال: إنها حال لازمة⁽³⁾ انتهى.

أقول: وما اختاره من أنها حال لازمة هو ما مشى عليه المفسر والله أعلم.

(113). قوله: أخير، قال محشيه: «لم يظهر وجه تفسير "بشّر" بأخبر، إلا أن يقال إن التبشير مخصوص بالخبر السار أولاً، وقد سبق البشارة في غير [22و/أ] هذه السورة؛ لأنها مدنية، فتكون إشارة إلى أن فيه التجريد. لكن التحقيق أن البشارة هذه ولو كانت مجازية في حق السابقين، لكنها حقيقة في حق اللاحقين». إلى أن قال: «والأظهر أن التبشير هو أخبار السرور كما أن الإنذار هو الخبر المخوف مع قطع النظر عن أن يكون أولاً وآخرًا. وأما قول الفقهاء في من قال: من بشرني بقدم زيد فهو حر، إنما يعتق عبيده جميعاً إذا بشره به معاً، وأما إذا بشره واحد بعد واحد فالأول هو المعتوق، فمبني على حقيقة معناه اللغوي من أن البشارة خبرٌ يظهر أثر سروره في البشرة، وهو في العرف لا يقع إلا في المرة الأولى⁽⁴⁾. انتهى.

(114). قوله: أي حدائق ذات شجر؛ قال البيضاوي: «الجنة: المرة من الجن، وهو مصدر جنه إذا ستره، ومدار التركيب على الستر، سمي بها الشجر المظل؛ لالتفاف أغصانه⁽⁵⁾؛ للمبالغة كأنه يستر⁽⁶⁾ ما تحته ستره واحدة». إلى أن قال: «وجمعها وتنكيرها؛ لأن الجنان على ما ذكره ابن عباس⁽⁷⁾ سبع: جنة الفردوس، وجنة عدن، وجنة النعيم، ودار الخلد، وجنة المأوى، ودار السلام، وعليون، وفي كل واحدة منها مراتب ودرجات على حسب تفاوت الأعمال والعمال، ... إلى آخره⁽⁸⁾».

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (67/1).

(2) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (270/2).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص118.

(4) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص19-20، بتصرف.

(5) في (أ): «أغصانه»، والصواب ما أثبتته من (ب).

(6) في (ب): «ستر».

(7) لم أعثر على تحريجه. قال المناوي: «لم أفق عليه». المناوي: الفتح السماوي، رقم:40، (148/1).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (69/1).

(115). قوله: وإسناد الجري إليه مجازٌ: أي عقلي، من إسناد ما للحال إلى المحل.

(116). قوله: يشبه بعضه لونا ويختلف طعما؛ قال البيضاوي: «كما حكى عن الحسن: «أن أحدهم يؤتى بالصَّحْفَةَ فيأكل، ثم يؤتى بأخرى فيراها مثل الأولى فيقول ذلك، فتقول الملائكة: كُلْ فاللون واحد والطعم مختلف ... إلى آخره»⁽¹⁾»⁽²⁾. وذكر قبل ذلك إعراب الآية، وهو أن ﴿كُلَّمَا﴾ نصب على الظرف، و﴿رَزَقًا﴾ مفعول به، و«من» الأولى⁽³⁾ والثانية⁽⁴⁾ للابتداء واقعتان موقع الحال، وتقدير الكلام ومعناه: / [22ظ/أ] كل حين رزقوا مرزوقاً مبتدأ من الجنات مبتدأ من ثمرة، فَيَدُ الرزق بكونه مبتدأ من الجنات، وابتدأؤه منها بابتدائه من ثمرة، فصاحب الحال الأولى رزقاً، وصاحب الحال الثانية ضميرُه المستكن في الحال ... إلى آخره»⁽⁵⁾.

(117). قوله: وكل قدر، عبارة البيضاوي: «كالخيش، والدُّرن، ودَسِ الطبعية، وسوء الخلق، فإن التطهير يستعمل في الأجسام والأخلاق والأفعال». إلى أن قال: «فإن قيل: فائدة المطعوم هو التغذي ودفع ألم الجوع، وفائدة المنكوح التولد وحفظ النوع، وهي مستغنى عنها في الجنة. قلت: مطاعم الجنة ومناكحها وسائر أحوالها إنما تشارك نظائرها الدنيوية في بعض الصفات والاعتبارات، وتسمى بأسمائها على سبيل الاستعارة والتمثيل، ولا تشاركها»⁽⁶⁾ في تمام حقيقتها حتى يستلزم جميع ما يلزمها ويفيد عين فائدتها»⁽⁷⁾ انتهى.

(118). قوله: ما كئون أبداً لا يفنون ولا يخرجون؛ قال البيضاوي: «والخُلْد والخلود في الأصل الثبات المديد دام أم»⁽⁸⁾ لَمْ يَدُمْ، ولذلك قيل للأثافي والأحجار خوالد، وللجزء الذي يبقى من الإنسان على حاله ما دام حياً خُلْدٌ، ولو كان وضعه للدوام كان التقييد بالتأبید في قوله: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: 57] لغواً،

(1) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم وأبو نعيم بالفاظ متقاربة عن يحيى بن أبي كثير الطائي مقطوعاً، ولفظه عند الطبري: «يؤتى أحدهم بالصَّحْفَةَ فيأكل منها، ثم يؤتى بأخرى فيقول: هَذَا الَّذِي أُتِينَا بِهِ مِنْ قَبْلُ. فَيَقُولُ الْمَلَكُ: كُلْ، فَاللون واحد والطعم مختلف». الطبري: جامع البيان، رقم: 518، (387/1). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 261، (67/1). أبو نعيم: صفة الجنة، ذكر ثمار الجنة وتشابه ألوانها وأجناسها، رقم: 353، (192/2).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (70/1).

(3) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

(4) شرحها الناسخ في (ب)، وهي غير واضحة.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (70/1)، بتصرف.

(6) في (ب): «يشاركها».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (71/1)، بتصرف.

(8) في (ب): «أو».

سورة البقرة

واستعماله حيث لا دوام كقولهم وَقَفَّ مُخَلَّدٌ، يوجب اشتراكاً أو مجازاً. والأصل ينفيهما، بخلاف ما لو وُضِعَ الخلود للأعم منه فاستعمل فيه بذلك الاعتبار، كإطلاق الجسم على الإنسان، لكن المراد به الدوام هاهنا عند الجمهور⁽¹⁾، لما يشهد له من الآيات والسُنن. إلى أن قال: «واعلم أنه لما كان معظم اللذات الحسية مقصوراً على: المساكن والمطاعم والمناكح - على ما دل عليه الاستقراء - وكان ملاك ذلك كله الثبات والدوام، فإن كل نعمة جليّة إذا قارنها خوفُ الزوال كانت منغصّة غير صافية من شوائب الألم، بشرّ المؤمنين بها ومثل ما أعد لهم في الآخرة بأبهى ما يُستلذُّ به منها، وأزال عنهم خوفَ الفوات بوعد الخلود ليدلّ على كمالهم في التنعم والسرور»⁽²⁾ انتهى. وقال صاحب الكشاف: / [23 و/أ] / «والخلد: الثبات الدائم والبقاء اللازم الذي لا ينقطع. قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: 34]. قال امرؤ القيس⁽³⁾:

ألا انعم⁽⁴⁾ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ البَالِي وهَلْ يَعمَنَ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الحَالِي
وهَلْ يَعمَنَ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الهُمُومِ مَا يَبِيْتُ بأَوْجَالِ⁽⁵⁾

انتهى.

(119). قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾؛ أقول: تعرّض المفسر لبيان سبب نزول الآية ولإعرابها، ولا بأس بنقل عبارة البيضاوي لما فيها من الفوائد، حيث قال: «لما كانت الآيات السابقة متضمنة لأنواع من⁽⁶⁾ التمثيل، عقب ذلك ببيان حسنه وما هو الحق له والشرط فيه، وهو أن⁽⁷⁾ يكون على وفق الممثل له من الجهة التي يتعلق بها التمثيل في العظم والصغر والخسة والشرف دون الممثل، فإن التمثيل إنما يُصار إليه لكشف المعنى الممثل له، ورفع الحجاب عنه، وإبرازه في صورة المشاهد المحسوس؛ لیساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه، فإن المعنى الصّرف إنما يدركه العقل في منازعة من الوهم؛ لأن من طبعه الميل إلى الحس وحب المحاكاة، ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلهية، وفشت في عبارات

(1) ينظر: الطبري: جامع البيان، (1/398). أبو الليث السمرقندي: بحر العلوم، (1/36). الثعلبي: الكشف والبيان، (1/172). البغوي:

معالم التنزيل، (1/74). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/110).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/72).

(3) ديوان امرئ القيس، ص 135. أمالي ابن الشعري، (1/419). البغدادي: خزنة الأدب، (10/78).

(4) علّق الناسخ في هامش (أ) بقوله: «قال شيخنا: صوابه ألا عم صباحاً... إلى آخره؛ للوزن. ه». ويبدو أنه خط ابن المؤلف محمد، وقد يقصد بشيخنا والده الشيخ يوسف، أو شيخ آخر، وخطه لا يبعد كثيراً عن خط والده. والهامش لتصحيح: «أنعم» في المتن.

(5) الزخشي: الكشاف، (1/110).

(6) «من»: طُمست في (ب).

(7) «أن»: سقطت من (ب).

البلغاء، وإشارات الحكماء، فيُمثَّل الحقيِرُ بالحقيِر كما يُمثَّلُ العَظِيمُ بالعَظِيم، وإن كان الممثَّل أعظمَ من كل عَظِيم، كما مُثِّل في الإنجيل غلُّ الصدر بالنُّخالة، والقلوبُ القاسية بالحِصاة، ومخاطبةُ السفهاء بإثارة الزناير⁽¹⁾. وجاء في كلام العرب: أَسْمَعُ من فُرَادٍ، وَأَطْيِشُ من فَرَاشَةٍ، وَأَعَزُّ من مُخِّ البَعُوضِ⁽²⁾ انتهى. قال زكريا في بيان النوع الأول: «ما نصُّه على ما حكى الإمام الرازي⁽³⁾ في الأول: "لا تكونوا كمنُخَل يخرج منه الدقيقُ الطيبُ ويُمسِكُ النُّخالة، كذلك أنتم تخرج الحكمة من أفواهكم وتُبْقون الغلَّ في صدوركم"، وفي الثاني: "قلوبكم كالحِصاة لا تطبخها النار ولا يُلَيِّنُها الماء ولا تنسفها الرياح"، وفي الثالث: "لا تثيروا الزناير فتلدغكم، فكذلك لا تخاطبوا السفهاء فيشتموكم". وقال في بيان النوع الثاني ما نصّه: «تزعّم العرب أنه يسمع صوت أخفاف الإبل من مسيرة يوم فيتحرك⁽⁴⁾ لها⁽⁵⁾، وقيل⁽⁶⁾: من مسيرة سبع ليالٍ⁽⁷⁾» انتهى. ثم قال البيضاوي أيضاً: «والحياء: انقباض النفس / [23ظ/أ] / عن القبيح مخافة الدم، وهو الوَسَطُ بين الوقاحة: التي هي الجرأة على القبائح وعدم المبالاة بها. والحجل: الذي هو المحصار النفس عن الفعل مطلقاً». إلى أن قال: «وإذا وصف به الباري تعالى كما جاء في الحديث: «إن الله يستحي من ذي الشيبة المسلم أن يُعذبه»⁽⁸⁾ «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا»⁽⁹⁾، فالمراد الترك⁽¹⁰⁾ اللازم للانقباض، كما أنّ المراد من رحمته وغضبه إصابة

(1) في (ب): «الزناير».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (72/1).

(3) الرازي: مفاتيح الغيب، (362/2-363).

(4) في (ب): «فتتحرك».

(5) ينظر: الميداني: جمع الأمثال، (531/1). أبو عبيد البكري: فصل المقال، ص492.

(6) ينظر: الزمخشري: المستقصى في أمثال العرب، (173/1).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص126، بتصرف.

(8) أخرجه ابن أبي الدنيا والحرث وأبو يعلى وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أنس بن مالك، ولفظه عند الحرث: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيْسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ وَأَمْتِهِ يَشِييانَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ يُعَدُّبُهُمَا». ابن أبي الدنيا: العمر والشيب، رقم:2، (47/1). مسند الحرث، رقم:1084، (976/2). مسند أبي يعلى، رقم:2764، (153/5).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه أبو يعلى، وفيه نوح بن ذكوان وغيره من الضعفاء». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم:8777، (159/5).

(9) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاملي وغيرهم بالفاظ متقاربة عن سلمان الفارسي، ولفظه عند الحاملي: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب». سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم:1488، (609/2). سنن الترمذي، أبواب الدعوات، باب، رقم:3556، (556/5).

سنن ابن ماجه، كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم:3865، (1271/2). أمالي الحاملي، رقم:433، (380/1).

(10) سقط من (ب) قوله: «العبد ... الترك».

سورة البقرة

المعروف والمكروه اللازمين لمعنييهما⁽¹⁾». إلى أن قال: «وإنما عُدِلَ به عن الترك؛ لما فيه من التمثيل والمبالغة». قال: «وتحتمل الآية خاصة - يعني⁽²⁾: دون الحديث⁽³⁾ - أن يكون مجيئه على المقابلة لما وقع في كلام الكفرة. وضرب المثل اعتماله من ضرب الخائم، ... إلى آخره⁽⁴⁾».

(120). قوله: أي: أكبر منها؛ فسّر الفوقية بالأكبر؛ يعني في الجثة، وذكر البيضاوي لذلك معنيين مقدّمًا لهذا الوجه، حيث قال: «﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ عطف على "بعوضة"، أو "ما" إن جعل اسمًا، ومعناه ما زاد عليها في الجثة كالذباب والعنكبوت، كأنه قصدَ به ردًّا ما استنكرُوه. والمعنى: أنه لا يستحيي من ضرب المثل بالبعوض فضلًا عن ما هو أكبر منه، أو في المعنى الذي جعلت فيه مثلًا، وهو الصغر والحقارة كجناحها فإنه عليه الصلاة والسلام ضربته⁽⁵⁾ مثلًا للدنيا⁽⁶⁾». قال: «ونظيره في الاحتمالين ما روى مسلم أن رجلا بمنى خرَّ على طُنب فُسطاط - أي: حبله⁽⁷⁾ -، فقالت عائشة - رضي الله عنها - سمعت رسول الله ﷺ قال: «ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها، إلا كتب له بها درجة، ومُحيت عنه بها خطيئة⁽⁸⁾». فإنه يحتمل ما يجاوز الشوكة في الألم كالخرور - يعني: السقوط⁽⁹⁾ - وما زاد عليها في القلة كخبة النملة؛

(1) في (ب): «بمعنيهما».

(2) «يعني»: طُمست في (ب)

(3) «يعني: دون الحديث»: شرح من المؤلف.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (72/1 - 74).

(5) علّق المؤلف في هامش (أ) بقوله: «تمام قوله هو: يسوّى عند الله جناح بعوضة ما نالها كافر، أو كما قال ما سقى كافرًا منها. ه. من خط المؤلف».

(6) أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن أبي عاصم وغيرهم بألفاظ متقاربة عن سهل بن سعد، ولفظه عند الترمذي: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ كَانَتْ الدُّنْيَا تُعْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بُعُوضَةٍ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ»، وقال: «هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه». سنن الترمذي، أبواب الزهد، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله ﷻ، رقم: 2320، (4/560). سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا، رقم: 4110، (2/1376). ابن أبي عاصم: الزهد، ما ذكر عن النبي ﷺ من هوان الدنيا، رقم: 128، (1/63).

(7) «أي: حبله»: شرح من المؤلف.

(8) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظ متقاربة عن عائشة، ولفظه عند مسلم: سمعت رسول الله ﷺ قال «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُشَاكُ شَوْكَةً، فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَمُحِيتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ». صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، رقم: 5640، (7/114). صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، رقم: 46(2572)، (4/1991).

(9) «يعني: السقوط»: شرح من المؤلف.

كقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أصاب المؤمن من مكروه فهو كفارة لخطايا حتى نخبة النملة»⁽¹⁾»⁽²⁾ انتهى.

(121). قوله: لما⁽³⁾ فيه من الحكيم؛ تقدم بيان الحكمة في التمثيل عن البيضاوي في قوله: «وإنما يصار إليه لكشف المعنى الممثل له ... إلى آخره»⁽⁴⁾.

(122). قوله: الثابت؛ عبارة البيضاوي: «وَأَلْحَقَّ الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، يعم الأعيان الثابتة، والأفعال الصائبة، والأقوال [24و/أ] الصادقة، من قولهم: حق الأمر، إذا ثبت»⁽⁵⁾ انتهى.

(123). قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «كان من حقه: وأما الذين كفروا فلا يعلمون، ليطابق قرينه ويقابل قسيمه، لكن لما كان قولهم هذا دليلاً واضحاً على كمال جهلهم عدل إليه على سبيل الكناية ليكون كالبرهان عليه»⁽⁶⁾.

(124). قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾؛ قال البيضاوي: «يَحْتَمِلُ⁽⁷⁾ وجهين: أن تكون ﴿مَا﴾ استفهامية، و﴿ذَا﴾ بمعنى الذي وما بعده صلته، والمجموع خبر "ما". وأن تكون ﴿مَا﴾ مع ﴿ذَا﴾ اسماً واحداً بمعنى: أي شيء، منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله. والأحسن في جوابه الرفع على الأول، والنصب على الثاني؛ ليطابق الجواب السؤال». قال: «والإرادة: نزوع النفس وميلها إلى الفعل بحيث يحمّلها عليه، ويقال للقوة التي هي مبدأ النزوع، والأول⁽⁸⁾ مع الفعل والثاني قبله، وكلا المعنيين غير متصورٍ اتصاف الباري تعالى به، ولذلك اختلف في معنى إرادته. فقيل: إرادته لأفعاله أنه غير ساهٍ ولا مكرهٍ فيها، ولأفعال غيره أمره بها. فعلى هذا لم تكن المعاصي بإرادته. وقيل: علمه باشمال الأمر على

(1) لم أعر عليه بهذا اللفظ. قال ابن حجر: «لم أجده». ابن حجر: الكافي الشاف، رقم: 38، ص 6.

وأخرج بمعناه البخاري -واللفظ له- ومسلم وغيرهما عن أبي سعيد الخدري: عن النبي ﷺ قال: «ما يصيب المسلم، من نصب ولا وصب، ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم، حتى الشوكة يشاكها، إلا كفر الله بها من خطاياها». صحيح البخاري، كتاب المرض، باب ما جاء في كفارة المرض، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، رقم: 5641، (7/114). صحيح مسلم، رقم: 52(2573)، (4/1992).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (75/1)، بتصرف.

(3) في (ب): «ولما».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (72/1).

(5) المصدر نفسه، (75/1).

(6) المصدر نفسه، (75/1).

(7) في (ب): «ويحتمل».

(8) «و»: سقطت من (ب).

النظام الأكمل، والوجه الأصح، فإنه يدعو القادر إلى تحصيله». قال: «والحق: أنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر، وتخصيصه بوجه دون وجه، أو معنى يوجب هذا الترجيح، وهو أعم من الاختيار، فإنه ميل مع تفضيل، وفي هذا استحقاق واستبدال. و﴿مَثَلًا﴾ نصبٌ على التمييز، أو الحال كقوله: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: 73]»⁽¹⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: «والحق»⁽²⁾ ... إلى آخره: «هو قول الأشاعرة»⁽³⁾؛ فهي صفة ذاتية قديمة زائدة على العلم يرجح أحد مقدوريه على الآخر. واحترز بقوله: «بوجه دون وجه» عن⁽⁴⁾ القدرة؛ فإنها لا تخصص الفعل ببعض الوجوه بل هي موحدة للفعل مطلقاً»⁽⁵⁾ انتهى.

قلت: الظاهر والله أعلم أن المناسب لما هو المعتقد عندنا هو الوجه الأول من تفاسيرها؛ لما هو معلوم عندنا من أن المراد من صفاته تعالى نفي أضدادها⁽⁶⁾، إلا أن قوله: «ولأفعال غيره أمره بها» لا يلائم ما هو المعتقد عندنا، بل هو مشهور عن المعتزلة⁽⁷⁾ كما هو ظاهر والله أعلم.

(125). قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾؛ قال البيضاوي: «جواب "ماذا"، أي: إضلالٌ كثير وإهداء كثير، وَضَعَ الفعل موضعَ المصدر للإشعار بالحدوث والتجدد. أو بيانٌ للجملتين المصدرتين [24ظ/أ] / بأمًا، وتسجيل بأن العلم بكونه حقاً هدى وبيان، وأن الجهل - بوجه إيراده والإنكار بحسن مورد - ضلالٌ وفسوق، وكثرة كل واحد من القبيلين بالنظر إلى أنفسهم لا بالقياس إلى مقابلهم، فإن المَهْدِينَ قليلون بالإضافة إلى أهل الضلال كما قال الله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: 24]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: 13]. ويُحتمل أن يكون كثرة الضالين من حيث العدد، وكثرة المهديين باعتبار الفضل والشرف كما قال⁽⁸⁾:

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (76/1)، بتصرف.

(2) «و»: سقطت من (ب).

(3) ينظر: الأشعري: الإبانة في أصول الديانة، ص 22. الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 11، 75. الإيجي: المواقف، (437/1).

(4) في (ب): «على».

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 131، بتصرف.

(6) ينظر: الجناوني: كتاب الوضع، ص 25. الوارجلاني: الدليل والبرهان، (52/1). أبو عمار: الموجز، (187/2)؛ شرح الجهالات،

ص 65. الجيطالي: شرح النونية، (1/103و). هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم التحقيق)، ص 212.

(7) ينظر: عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 301، 440. البغدادي: أصول الدين، ص 102. أبو عمار: الموجز، (73/2)؛ شرح

الجهالات، ص 136، 149. الإيجي: المواقف، (656/3). الجيطالي: شرح النونية، (1/99و-99ظ). المصعبي: حاشية تفسير ذي

الجلالين، 268ظ/أ؛ حاشية على أصول الدين، ص 259. خضير باباوا عمر: الفكر العقدي الإباضي بالمغرب، ص 414.

(8) جاء في ديوان المتنبّي وغيره بلفظ: «كثير إذا شدُّوا، قليل إذا عدُّوا». ينظر: ديوان أبي الطيب المتنبّي، ص 198. أبو العلاء المعري: اللامع

العزيمي، ص 352. المستعصمي: الدر الفريد، (5/466).

قليل إذا عدُّوا، كثير إذا شدُّوا

وقال⁽¹⁾:

إِنَّ الْكِرَامَ كَثِيرٌ فِي الْبِلَادِ وَإِنْ
قَلُّوا كَمَا غَيْرُهُمْ قُلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا⁽²⁾
انتهى.

أقول: قوله: "قليل إذا عدُّوا كثير إذا شدُّوا" هو عجز بيت من بحر الطويل، ووزنه: فعولن مفاعيلن أربع مرات. قال زكريا: «قاله المتنبي في مدح علي بن يسار، قال: وقبله

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا وَمَشَايخِ
كَأَنَّهُمْ مِنْ طَوْلِ مَا التَّمَّوْا مُرْدٌ
ثِقَالٍ إِذَا لَاقُوا خِفَافٍ إِذَا دُعُوا
.....

وقال في بيان قوله: "إن الكرام كثير" كرما، "وإن قلُّوا" عدداً، "كما غيرهم قلٌّ" بضم القاف وكسرهما، أي: قليل كرما "وإن كثروا" عدداً⁽³⁾ انتهى.

(126). قوله: الخارجين عن طاعته؛ قال البيضاوي: «من قولهم: فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ عَنْ قَشْرِهَا إِذَا خَرَجَتْ». إلى أن قال: «والفاسقُ في الشرع: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة»⁽⁴⁾. زاد زكريا: «أي: ولو بالإصرار على الصغيرة بمعنى الإكثار منها، وأما استحلال المعصية بمعنى اعتقاد حلها فكفر؛ صغيرة كانت أو كبيرة»⁽⁵⁾ انتهى، وهو موافق لما هو المعتقد عندنا⁽⁶⁾، إلا قوله في تفسير الإصرار بمعنى الإكثار منها، فغير موافق لما هو عندنا على ما رأيت في كلام الشيخ أبي يعقوب⁽⁷⁾ رحمه الله من أن الإصرار هو أن يعتقد الموت على ذلك، فإنه أخصّ مما ذكره زكريا، فليراجع، والله أعلم.

ثم لا يخفى تقرير الاستعارة والمجاز في إطلاق النقض على إبطال العهد، قال البيضاوي: «النقض:

- (1) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، (2/186). المستعصي: الدر الفريد، (4/441). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 110.
- (2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/76-77).
- (3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 132.
- (4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/77).
- (5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 132.
- (6) ينظر: الوارجلاني: الدليل والبرهان، (2/41). أبو عمار: شرح الجهالات، ص 114. السوفي: السؤالات، ص 378. أحمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (3/260)، (13/114). مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات الإباضية، (2/742).
- (7) ينظر معنى الإصرار في المصادر الآتية: أبو الربيع المزاتي: التحف المخزونة، ص 399. الوارجلاني: الدليل والبرهان، (2/57). السوفي: السؤالات، ص 400. (2/105)، (3/109). الجيطالي: شرح النونية، (2/50)، (2/148). فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (2/575).

فسخ التركيب، وأصله في طاقات الحبل، واستعماله في إبطال العهد من حيث إن العهد يُستعار له الحبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالآخر، فإن أُطلق مع لفظ الحبل كان ترشيحاً للمجاز، وإن ذُكر مع العهد كان رمزاً إلى ما هو من رواده وهو أن العهد حبلٌ / [25و/أ] / في ثبات الوصلة بين المتعاهدين، كقولك⁽¹⁾: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس، فإن فيه تنبيهاً⁽²⁾ على أنه أسدٌ في شجاعته بجرّ بالنظر إلى إفادته⁽³⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: "من حيث إن العهد يستعار له الحبل": ما نصّه: «أي: كما في قولهم: إن بيننا وبين القوم حبلاً، أي: عهداً». قال: «ففي ذلك - كما قال التفتازاني⁽⁴⁾ - استعارة بالكناية حيث سكت عن الحبل المستعار ونبه عليه بذكر النقص، والنقص استعارة تحقيقية تصريحية؛ حيث شبه إبطال العهد بإبطال تأليف الجسم، وأطلق اسم المشبه به على المشبه، لكنها إنما جازت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العهد بالحبل، فبهذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة الحبل للعهد». قال: «وبهذا ظهر أن الاستعارة بالكناية قد توجد بدون التخيلية، وأن قرينتها قد تكون استعارة تحقيقية»⁽⁵⁾ انتهى.

(127). قوله: توكيده عليهم؛ قال البيضاوي: «والميثاق: اسم لما يقع به الوثيقة وهي الاستحكام؛ والمراد به ما وثق الله به عهده من الآيات والكتب ... إلى آخره»⁽⁶⁾.

(128). قوله: من الإيمان بالنبى والرّحم وغير ذلك، أي: كالأعراض عن موالاتة المؤمنين، والتفرقة بين الأنبياء عليهم السلام، والكتب في التصديق، وترك الجماعات المفروضة، وسائر ما فيه رفضٌ خير أو تعاطي شر، فإنه يقطع الوصلة بين الله تعالى وبين العبد المقصودة بالذات قاله البيضاوي⁽⁷⁾.

(129). قوله: و: "أن" بدل من ضمير ﴿بِهِ﴾؛ عبارة البيضاوي: «و﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ يَحْتَمِلُ النَّصْبَ وَالْخَفْضَ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "مَا"، أَوْ ضَمِيرِهِ. وَالثَّانِي أَحْسَنُ لَفْظًا وَ(8) مَعْنَى (9) أَنْتَهَى. قَالَ زَكْرِيَا: «أَمَا لَفْظًا؛ فَلأنه أقرب، وأما معنى فلأنه صريح في المراد»⁽¹⁰⁾ هـ.

(1) في (ب): «كقوله».

(2) في (ب): «تنبيه».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (77/1).

(4) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (300/2).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 133، بتصرف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (78/1).

(7) المصدر نفسه، (78/1).

(8) في (ب): «أو».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (78/1).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 134.

(130). قوله: بالمعاصي والتعويق عن الإيمان؛ عبارة البيضاوي: «بالمعنى عن الإيمان، والاستهزاء بالحق، وقطع الوصل⁽¹⁾ التي بها نظام العالم وصلاحه»⁽²⁾.

(131). قوله: لمصيرهم إلى النار المؤبدة عليهم؛ ما ذكره المفسر علة للخسران، وقد عرفت أن الخسران كالربح فرع عن البيع والاستبدال، فالمناسب التعرض لذلك. قال البيضاوي: «خسروا - بإهمال العقل عن النظر واقتناص ما يفيدهم - الحياة الأبدية، واستبدال الإنكار والطعن في الآيات بالإيمان بها، والنظر في حقائقها، [25ظ/أ] والاقْتَباس من أنوارها، واشتراء النقض بالوفاء، والفساد بالصلاح، والعقاب بالثواب»⁽³⁾ انتهى.

(132). قوله: قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾؛ قال البيضاوي: «استخباراً فيه إنكار، وتعجباً بكفرهم بإنكار الحالة التي يقع عليها على الطريق البرهاني؛ لأن صدوره لا ينفك عن حال»⁽⁴⁾. قال زكريا: «قوله: "بإنكار الحال ... إلى آخره" جواب ما يقال: إن "كيف" سؤال عن الحال، فيكون إنكاراً لحال الكفر، والمطلوب إنما هو إنكار الكفر؟ وحاصله أن إنكار حال الكفر إنكار الكفر بطريق برهاني؛ لأن كل شيء يوجد لا ينفك عن حال، فالحال من لوازم الشيء، وإذا نفي اللازم انتفى الملزوم قطعاً، فهو كقولك: ليس بكثير الرماد، كناية عن: ليس بمضياف»⁽⁵⁾ انتهى. ثم قال البيضاوي أيضاً: «لَمَّا وَصَفَهُم بِالْكَفْرِ وَسُوءِ الْمَقَالِ وَخَبْثِ الْأَفْعَالِ، خَاطَبَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْتِفَاتِ، وَوَبَّخَهُمْ عَلَى كَفْرِهِمْ مَعَ عِلْمِهِمْ بِمَآلِهِمُ الْمُقْتَضِيَةَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَالْمَعْنَى: أَخْبَرُونِي عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكْفُرُونَ»⁽⁶⁾ انتهى.

(133). قوله: نُطْفَا فِي الْأَصْلَابِ؛ زاد البيضاوي: «ومضغاً مخلقة وغير مخلقة»⁽⁷⁾.

(134). قوله تعالى: ﴿فَأَحْيَيْكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «وإنما عطفه بالفاء؛ لأنه متصل بما عطف⁽⁹⁾ عليه،

(1) سقط من (ب) قوله: «وقطع الوصل».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (78/1).

(3) المصدر نفسه، (78/1).

(4) المصدر نفسه، (78/1)، بتصرف.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 134. ينظر: التفتازاني: حاشية التفتازاني، (304/2).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (78/1)، بتصرف.

(7) «مخلقة»: طُمست في (ب).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (78/1).

(9) «عطف»: طُمست في (ب).

غير متراخ عنه، بخلاف البواقي (1) «(2)».

(135). قوله: بالبعث؛ زاد البيضاوي: «أو السؤال (3) في القبور». إلى أن قال: «فإن قيل: إن علموا (4) أنهم كانوا أمواتاً فأحياهم ثم يميتهم، لم يعلموا أنه يحييهم ثم إليه يرجعون، قلت: تمكّنهم من العلم بهما - يعني: الإحياء والإرجاع (5) -، لِمَا نُصِبَ لَهُمْ مِنَ الْأَدْلَةِ مُنْزَلٌ مُنْزَلٌ عَلَيْهِمْ فِي إِزَاحَةِ الْعُذْرِ، سِيَمَا فِي الْآيَةِ تَنْبِيهِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِمَا، وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَدَرَ أَنْ أَحْيَاهُمْ أَوْ لَأَقْدَرُ عَلَى أَنْ يَحْيِيَهُمْ ثَانِيًا، فَإِنْ بَدَأَ الْخَلْقَ لَيْسَ بِأَهْوَنَ عَلَيْهِ مِنْ إِعَادَتِهِ. أَوْ مَعَ الْقَبِيلِينَ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ لَمَّا بَيَّنَّ دَلَائِلَ التَّوْحِيدِ وَالنَّبُوَّةِ، وَعَدَّهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ، وَأَوْعَدَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، أَكَّدَ ذَلِكَ بِأَنْ عَدَّدَ عَلَيْهِمُ النِّعَمَ الْعَامَّةَ وَالْخَاصَّةَ، وَاسْتَتَبَّحَ صُدُورَ الْكُفْرِ مِنْهُمْ وَاسْتَبْعَدَهُ عَنْهُمْ مَعَ تِلْكَ النِّعَمِ الْجَلِيلَةِ، فَإِنَّ عِظَمَ النِّعَمِ يُوجِبُ عِظَمَ مَعْصِيَةِ الْمُنْعَمِ ... إِلَى آخِرِهِ» (6)، والله أعلم.

(136). قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾؛ قال البيضاوي: «بيان نعمة أخرى مرتبة على الأولى، فإنه (7) خلقهم أحياء قادرين مرة بعد أخرى، وهذه خلق ما يتوقف عليه بقاؤهم ويتم به معاشهم. ومعنى ﴿لَكُمْ﴾ لأجلكم وانتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح أبدانكم - بوسط أو غير وسط -، أو (8) دينكم بالاستدلال والأغيار، والتعريف لما يلائمها من لذات الآخرة وآلامها، لا على وجه الغرض، / [26 و/أ] / فإن الفاعل لغرض مستكمل به، على أنه كالغرض من حيث إنه عاقبة الفعل ومؤداه، وهو يقتضي إباحة الأشياء النافعة، ولا يمنع اختصاص بعضها ببعض لأسباب عارضة، فإنه يدل على أنّ الكلّ للكل لا أنّ كلّ واحد لكل واحد (9)، وما يعم كلّ ما في الأرض - لا الأرض (10) -، إلا إذا أريد به جهة السُّفْل كما يراد بالسماء جهة العلو. وجميعًا: حال من الموصول الثاني (11) انتهى. وقوله:

(1) «البواقي»: طُمت في (ب).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (79/1).

(3) «السؤال»: طُمت في (ب).

(4) «قيل: إن علموا»: طُمت في (ب).

(5) «يعني: الإحياء والإرجاع»: شرح من المؤلف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (79/1)، بتصرف.

(7) في (ب): «فإنهم».

(8) في (ب): «و».

(9) سقط من (ب) قوله: «لكل واحد».

(10) «لا الأرض»: شرح من المؤلف.

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (79/1-80)، بتصرف.

"بوسَط" قال زكريا: «كالأدوية المركبة، و"بغير وسط" كالثمرة والأدوية المفردة»⁽¹⁾ هـ.

(137). قوله: أي: صيرها؛ كأنه فسرها بذلك، بدليل ما ذكره بعد. وقال البيضاوي: «عدَّهن وخلقهن مصونة من العوج والفطور. ﴿هِنَّ﴾ ضميرُ السماء إن فسرت بالأجرام؛ لأنه جمع، أو⁽²⁾ في معنى الجمع، وإلا فمبهم يفسره ما بعده كقولهم: رَبِّهِ رجلاً»⁽³⁾ انتهى.

(138). قوله تعالى: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾؛ على تفسير المصنّف يكون مفعولا ثانيا، وأما على تفسير البيضاوي لسواهن بعد لهن، فقال: «بدل أو تفسير». ثم قال: «فإن قيل: أليس إن أصحاب الأرصاء أثبتوا تسعة أفلاك؟»⁽⁴⁾ قال زكريا: «هي كُرَّة القمر، فِكْرَة عطارد، فِكْرَة الزهرة، فِكْرَة الشمس، فِكْرَة المريخ، فِكْرَة المشتري، فِكْرَة زحل، فالفلك الذي فيه الكواكب الثابتة»⁽⁵⁾، فالفلك الأعظم⁽⁶⁾، وهو يتحرك كل يوم وليلة على التقريب دَوْرَة واحدة»⁽⁷⁾. قال البيضاوي: «قلت: فيما ذكروه شكوك، وإن صحَّ فليس في الآية نفي الزائد مع أنه إن ضُمَّ إليها العرشُ والكرسي لم يبقَ خلاف»⁽⁸⁾ انتهى.

أقول: بقي في حظي أن صاحب المواقف⁽⁹⁾ كما ذكر أن الأفلاك تسعة واستشعر سؤالا وهو أن المذكور في القرآن سبع سموات وأجاب بأن الثامن والتاسع هو العرش والكرسي فلا منافاة، والله أعلم.

(139). قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ قال البيضاوي: «فيه تعليل كأنه قال: ولكونه عالِمًا بكنه الأشياء كلها، خلَقَ ما خلَقَ على هذا النمط الأكمل والوجه الأنفع، والاستدلال بأن من كان فعله على هذا النسق العجيب، والترتيب الأنيق، كان عليماً، فإن إتقان الأفعال وإحكامها وتخصيصها بالوجه الأنفع، لا يتصور إلا من عالم حكيم رحيم»⁽¹⁰⁾، إلى آخر ما أطال في ذلك فليراجع، والله أعلم.

(140). قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «تعداداً لنعمة ثلاثة تعم الناس

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 135، بتصرف.

(2) في (ب): «و».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (80/1)، بتصرف.

(4) المصدر نفسه، (80/1).

(5) «الكواكب الثابتة»: طمست في (ب).

(6) «الأعظم»: طمست في (ب).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 138.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (80/1).

(9) ينظر: الإيجي: المواقف، (400/2).

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (80/1)، بتصرف.

كلهم، فإن خلق آدم وإكرامه وتفضيله على [ملائكته]⁽¹⁾ بأن أمرهم بالسجود له، إنعامٌ يعمُّ ذريته. وإذ: ظرفٌ وُضِعَ لزمانِ نسبة ماضيةٍ وَقَعَ فيه أخرى، كما وُضِعَ إذا لزمانِ نسبةٍ مستقبلةٍ تقع فيه أخرى، ولذلك يجب إضافتها إلى الجُمْلِ كحيثُ في المكان، وبُنيتا تشبيهاً للموصولات، واستعملتا للتعليل والمجازاة، ومحلُّهما النصبُ أبداً بالظرفية فإنهما من الظروف الغير المتصرفة لما ذكرنا». إلى أن قال: / [26ظ/أ] / «والملائكةُ جمعُ مَلَأَكٍ على الأصل كالشمائل جمع شَمَّالٍ، والتاء لتأنيث الجمع، وهو مقلوبٌ مَأَلِكٍ من الألوكة، وهي: الرسالة؛ لأنهم وسائطٌ بين الله ﷻ وبين الناس، فيهم رسل الله ﷻ أو كالرسل إليهم. واخْتَلَفَتْ⁽²⁾ العقلاء في حقيقتهم بعد اتفاقهم على أنها ذواتٌ موجودة قائمة بأنفسها. فذهب أكثرُ المسلمين إلى أنها أجسام لطيفة قادرة على التشكُّل بأشكال مختلفة، مستدلِّين بأن الرسل كانوا يرونهم كذلك»⁽³⁾.

(141) قوله: ﴿خَلِيفَةٌ ط﴾ يَخْلَفُنِي فِي تَنْفِيزِ أَحْكَامِي فِيهَا؛ هذا التفسير للخليفة هو الذي صدرَ البيضاوي به وذكر له تفسيراً آخر⁽⁴⁾، حيث قال بعد ذكره: «أو خليفة⁽⁵⁾ مَنْ سَكَنَ الأرضَ قبله، أو هو وذريته؛ لأنهم يَخْلُفُونَ مَنْ قبلهم، أو يَخْلُفُ بعضهم بعضاً». إلى أن قال: «وفائدةُ قوله⁽⁶⁾ هذا للملائكة: تعليمُ المشاورة، وتعظيمُ شأنِ المَجْعُولِ، بأن بَشَرَ بوجوده سكانَ ملكوته، ولقَبَهُ بالخليفة قبل خلقه، وإظهار فضلِه الراجح على ما فيه من المفسادِ بسؤالهم وجوابه، وبيانُ أن الحكمة تقتضي إيجادَ ما يغلب خيره، فإنَّ تركَ الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير إلى غير ذلك»⁽⁷⁾ انتهى، والله أعلم.

(142) قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «تعجبُ أن يستخلف لعمارة الأرض وإصلاحها من يفسد فيها، أو يستخلف مكان أهل الطاعة أهل المعصية، أو استكشافٌ عما خفيَ عليهم من الحكمة التي بَهَرَتْ تلك المفسادِ وألفتها، واستخبارٌ عما يرشدُهم ويزيحُ شبهتهم كسؤال المتعلم معلّمه عن ما يَخْتَلِجُ في صدره، وليس باعتراض على الله ﷻ، ولا طعن في بني آدم على وجه الغيبة، فإنهم أعلى من أن يُظَنَّ بهم ذلك؛ لقوله ﷻ: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿١٧١﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأنبياء:

(1) في (f) و(ب): «ملكوته»، والصواب ما أثبتّه. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (81/1).

(2) في (ب): «واختلف».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (81/1-82)، بتصرف.

(4) «آخر»: سقطت من (ب).

(5) «خليفة»: طمست في (ب).

(6) «وفائدةُ قوله»: طمست في (ب).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (82/1)، بتصرف.

[27-26] وإنما عرفوا ذلك بإخبار من الله ﷻ، أو تلقى من اللوح -المحفوظ⁽¹⁾-، أو⁽²⁾ استنباط عن ما ركز في عقولهم أن العصمة من خواصهم، أو قياس لأحد الثقلين على الآخر⁽³⁾ انتهى المراد منه.

قوله: فأرسل الله إليهم الملائكة؛ عبارة البيضاوي: «فبعث إليهم إبليس في جند من الملائكة، فدمرهم وفرقهم في الجبال والجزائر⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

(144) قوله: متلبسين⁽⁶⁾ ﴿بِحَمْدِكَ﴾؛ يشير إلى أن الباء للملابسة، والجار والمجرور في موضع الحال من الضمير المستتر في ﴿تُسَبِّحُ﴾. قال البيضاوي: «حال مقررة لجهة الإشكال كقولك: أتحسن إلى أعدائك وأنا الصديق؟! والمعنى: أتستخلف عصاة ونحن معصومون [27/و/أ] / أحقاً بذلك؟ والمقصود منه الاستفسار عن ما رجحهم - مع ما هو متوقع منهم- على الملائكة المعصومين في الاستخلاف، لا العجب والتفاخر. وكأنهم علموا أن المجمعول خليفة ذو ثلاث قوى عليها [مدار]⁽⁷⁾ أمره: شهوية وغضبية تؤديان به إلى الفساد وسفك الدماء، وعقلية تدعوه إلى المعرفة والطاعة. ونظروا إليها مفردة وقالوا: ما الحكمة في استخلافه؟ وهو باعتبار تينك الحكمتين لا تقتضي الحكمة إيجاده فضلاً عن استخلافه، وأما باعتبار القوة العقلية فنحن نقيم ما يتوقع منها سليماً عن معارضة تلك المفاصد. وغفلوا عن فضيلة كل واحدة من القوتين إذا صارت مهذبة مطاعة للعقل، متمرنة على الخير؛ كالعفة والشجاعة⁽⁸⁾ ومجاهدة الهوى والإنصاف، ولم يعلموا⁽⁹⁾ أن التركيب يفيد ما تقصر عنه الأحاد، كالإحاطة بالجزئيات واستنباط الصناعات واستخراج منافع الكائنات من القوة إلى الفعل الذي هو المقصود من الاستخلاف، وإليه أشار تعالى إجمالاً بقوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁰⁾.

(145) قوله في تفسير ﴿تُسَبِّحُ﴾ أي: نقول سبحان الله، وفي تفسير ﴿وَتُقَدِّسُ﴾ ننزهك عما لا يليق بك؛ قال البيضاوي: «التسبيح تبعيد الله ﷻ عن السوء وكذلك التقديس، من سَبَّحَ في الأرض والماء،

(1) «المحفوظ»: شرح من المؤلف.

(2) في (ب): «و».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (83/1)، بتصرف.

(4) المراد بالجزائر الجزر، جاء في الصحاح: «الجزيرة: واحدة جزائر البحر». ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: جزر، (613/2).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (82/1)، بتصرف.

(6) في (ب): «متلبسين».

(7) «مدار»: زيادة من (ب).

(8) في (ب): «الشجاعة».

(9) «لم يعلموا»: طمست في (ب).

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (83/1)، بتصرف.

وقَدَسَ في الأرض - يعني: بالتخفيف فيهما⁽¹⁾ - إذا ذهب فيها وأبعد، ويقال قَدَسَ إذا طَهَّر؛ لأنَّ مطهر الشيء الشيء⁽²⁾ مَبْعُدُهُ عن الأقدار⁽³⁾. وعلى هذا فما نحن فيه الفعلان مأخوذان من المضعف وفسرهما بما يلزم معناهما اللغوي، والله أعلم.

(146). قوله: من جميع ألوانها؛ قال البيضاوي: «فلذلك يأتي بنوه أخياً - أي: مختلفة في الألوان والأشكال⁽⁴⁾». قال: «واشتقاقه من الأدمة، والأدمة - بالفتح - بمعنى الأسود، أو من أديم الأرض». إلى أن قال: «تَعَسَّفُ كاشتقاق إدريس من الدَّرْس، ويعقوب من العقب، وإبليس من الإبلان»⁽⁵⁾ انتهى. يعني لأن ذلك إنما يتأتى في الأسماء العربية، والعجمي لا اشتقاق له كما قاله زكريا⁽⁶⁾.

(147). قوله: أي: أسماء المسميات؛ قال البيضاوي: «حذف المضاف إليه لدلالة المضاف عليه وعود عنه اللام كقوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مریم: 04]؛ لأن الغرض السؤال عن أسماء المعروضات، فلا يكون المعروض نفس الأسماء، سيما إن أريد به الألفاظ». إلى أن قال: «وتذكيره؛ لتغليب ما اشتمل عليه من العقلاء»⁽⁷⁾ انتهى.

(148). قوله والفسوة والفسية؛ الظاهر أن الفسوة واحدة الفسوء الذي هو اسم للريح الخارج من الحيوان، قال في القاموس: «وَفَسًا فَسُوًّا وَفُسَاءً وَهُوَ فَسَاءٌ وَفَسُوٌّ كَثِيرُهُ»⁽⁸⁾ انتهى. وعليه تكون الفسية [27/ظ/أ] / تصغيرها كما أن القُصَيْعَةَ تصغيرُ قِصْعَةٍ، والله أعلم.

(149). قوله بأن ألقى في قلبه علمها؛ قال زكريا: «قد اختلف الناس فيما علّمه آدم على ثلاثة أوجه: أحدها - وهو قول ابن عباس⁽⁹⁾ - أنه علّم الألفاظ الموضوعية بإزاء الأعيان والمعاني لظاهر الآية. ثانيها - أنه علّم منافعها؛ فإن المزية في العلم إنما تحصل بمعرفة مقاصد المخلوقات ومنافعها لا بمعرفة

(1) «يعني: بالتخفيف فيهما»: شرح من المؤلف.

(2) «الشيء» الثانية: سقطت من (ب).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (83/1)، بتصرف.

(4) «أي: مختلفة في الألوان والأشكال»: شرح من المؤلف.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (84/1)، بتصرف.

(6) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 141.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (84-85/1)، بتصرف.

(8) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة: فسا، ص 1321.

(9) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس موقوفاً، ولفظه عند الطبري: «علّم الله آدم الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارف بها الناس: إنساناً ودابةً، وأرضٌ وسهلٌ وبحرٌ وجبلٌ وحمارٌ، وأشبه ذلك من الأمم وغيرها». الطبري: جامع البيان، رقم: 646، (482/1). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 336، (80/1).

أن أسماءها كذا وكذا.

ثالثها - وهو الذي سلكه المصنّف - يعني: البيضاوي⁽¹⁾ - كالكشاف⁽²⁾ أنه علّم الأمرين معا؛ جمعاً بين مقتضى اللفظ والمعنى.

وإن قلنا بالأوّل ففيه وجهان: أحدهما أنه علّمها موضوعاً بكل لغة وعلّمها أولاداً، فلما افرقوا في البلاد، وكثروا، اقتصر كل قوم على لغة - واحدة⁽³⁾ -، وهذا يقوّي القول بأن اللغات توقيفية. وثانيهما أنه علّم لغة واحدة؛ لأنّ الحاجة لم تدعُ إلا إليها، وأما بقية اللغات فبالوضع⁽⁴⁾ انتهى.

أقول: قال الشيخ أحمد الشماخي رحمه الله في شرح مختصره الأصلي: «واختلفوا في ابتداء واضع اللغات؛ فقال الأشعري ومن تبعه⁽⁵⁾: الواضع لها هو الله تعالى؛ إما بالوحي، أو بخلق أصوات تدل على ذلك، وإسماعها لواحد، أو لجماعة⁽⁶⁾، أو بخلق علم ضروري بها. وقال البهشمية⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾: وضعها البشر، واحداً أو جماعة، ثم تعلمها الغير منهم كالأطفال، أي: بالتكرار وقرينة الإشارة. وقال الإسفراييني⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾: الواضع للقدر المحتاج إليه توقيفي، والباقي محتمل للأمرين: ابتداءها اصطلاح، والباقي توقيفي». إلى أن قال: «وقال الباقلاني⁽¹¹⁾: الجميع ممكن عقلا ولا دليل قطعي بشيء من المذاهب، فوجب التوقف وهو المختار. وقال عباد بن سليمان⁽¹²⁾: دلالة الألفاظ لذواتها؛ لأن بين كل اسم ومعناه مناسبة⁽¹³⁾ انتهى.

(150). قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنبِيُّونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾؛ قال البيضاوي: «تبكيت لهم وتنبية على عجزهم

(1) «يعني: البيضاوي» شرح من المؤلف.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (126/1).

(3) «واحدة» شرح من المؤلف.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص142، بتصرف.

(5) ينظر: السبكي: الإبهاج، (197/1). الزركشي: البحر المحيط، (398/1). السيوطي: المزهري، (24/1).

(6) في (ب): «الجماعة».

(7) فرقة من المعتزلة، تتبع أبا هاشم عبد السلام بن محمد المعروف بالجبايي المعتزلي (ت: 321هـ/933م). تنظر بعض آرائها في: البغدادي:

الفرق بين الفرق، ص169. الشهرستاني: الملل والنحل، (78/1). عبد المنعم الحفني: موسوعة الفرق، ص112.

(8) ينظر: الأمدي: الإحكام، (74/1). ابن السبكي: رفع الحاجب، (440/1). الشوكاني: إرشاد الفحول، (41/1).

(9) في (ب): «الإسفراني».

(10) ينظر: الأمدي: الإحكام، (74/1). الرازي: المحصول، (182/1). الشوكاني: إرشاد الفحول، (41/1).

(11) الباقلاني: التقريب والإرشاد، (320/1). ينظر أيضاً: الجويني: البرهان، (130/1).

(12) ينظر: الرازي: المحصول، (181/1). السبكي: الإبهاج، (196/1). السيوطي: المزهري، (18/1).

(13) الشماخي: كتاب شرح مختصر العدل والإنصاف، ص212.

عن أمر الخلافة». إلى أن قال: «والإنباء: [28/و/أ] / إخبار فيه إعلام، ولذلك يجري مجرى كل واحد منهما»⁽¹⁾.

(151). قوله: في أني لا أخلق أعلم منكم، أو أنكم أحق بالخلافة؛ قال البيضاوي عقب مثل هذه العبارة: «وهو وإن لم يصرحوا به لكنه لازم مقالتهم. والتصديق كما يتطرق إلى الكلام باعتبار منطوقه قد يتطرق إليه لغرض ما يلزم مدلوله من الأخبار، وبهذا الاعتبار يعتري الإنشاءات»⁽²⁾. قال زكريا: «قوله: والتصديق كما يتطرق إلى الكلام ... إلى آخره» جواب ما يقال: قولهم ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾ إنشاء، فكيف يتعلق به الصدق؟! قال التفتازاني⁽³⁾: فإن قلت: هذا ينافي ما سبق - أي: المدعى⁽⁴⁾ - من أنهم عرفوا ذلك بإخبار من الله أو نحوه؛ فإنه صريح في كونهم صادقين؟! قلت: المراد بذلك - يعني بقولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾ ... إلى آخره - مجرد كون بني آدم ممن يصدر عنهم الفساد والقتل. فإن قلت: فما وجه ارتباط الأمر بالإنباء بهذا الشرط؟ وما معنى: إن كنتم صادقين فيما زعمتم فأنبئوني بأسماء هؤلاء؟ قلت: معناه: إن كنتم صادقين فيما زعمتم⁽⁶⁾ من خلوهم عن المنافع والأسباب الصالحة للاستخلاف، فقد ادعيتهم العلم بكثير من خفيات الأمور، فأنبئوني بهذه الأسماء، فإنها ليست في ذلك الخفاء»⁽⁷⁾ انتهى.

(152). قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «اعترافٌ بالعجز والقصور، وإشعارٌ بأن سؤالهم كان استفساراً ولم يكن اعتراضاً، وأنه قد بان لهم ما خفي عليهم من فضل الإنسان والحكمة في خلقه، وإظهارٌ لشكر نعمته بما عرفهم وكشف لهم ما اعتقل عليهم، ومراعاةٌ للأدب بتفويض العلم كله إليه ﷻ»⁽⁸⁾.

(153). قوله: تنزيها لك: قال البيضاوي: «سبحان: مصدرٌ كعُفْران، ولا يكاد يُستعمل إلا مضافاً منصوباً بإضمارِ فعله، كـ "معاذ الله". وقد أُجْرِيَ عَلَمًا للتسبيح، بمعنى التنزيه على الشذوذ في قوله»⁽⁹⁾.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (85/1).

(2) المصدر نفسه، (85/1).

(3) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (315/2).

(4) «أي: المدعى»: شرح من المؤلف.

(5) «أَتَجْعَلُ»: طُمست في (ب).

(6) سقط من (ب) قوله: «فأنبئوني ... زعمتم»؛ ولعل سببه انتقال النظر من "فيما زعمتم" الأولى إلى الثانية.

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 143، بتصرف.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (85/1)، بتصرف.

(9) ديوان الأعشى، ص 143. أمالي ابن الشجري، (107/2). البغدادي: خزانة الأدب، (185/1).

سُبْحَانَ مَنْ عُلِّمَهُ الْفَاحِشَ»⁽¹⁾.

.....

أقول: وصدره كما قاله في سورة الإسراء:

.....⁽²⁾.

"فَدَقُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

قال: «وتصدير الكلام به اعتذار عن الاستفسار والجهل بحقيقة الحال، ولذلك جعل مفتاح التوبة [28ظ/أ] / فقال موسى عليه السلام: ﴿سُبْحَانَكَ تَبَّتْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 143] وقال يونس عليه الصلاة والسلام: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: 87]»⁽³⁾ انتهى.

(154). قوله: ﴿أَنْتَ﴾⁽⁴⁾ تأكيد؛ اقتصر عليه، وقيل: ضمير فصل، وقيل: مبتدأ خبره ما بعده، والجملة خبر "إن"، ذكره جميع ذلك البيضاوي⁽⁵⁾.

(155). قوله تعالى: ﴿الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾؛ قال البيضاوي: ﴿الْعَلِيمُ﴾ الذي لا تخفى عليه خافية. ﴿الْحَكِيمُ﴾ لمبدعاته الذي لا يفعل إلا ما فيه حكمة بالغة»⁽⁶⁾ انتهى.

(156). قوله: تُظهِرُونَ مِنْ قَوْلِكُمْ .. إلى آخره؛ ذكر البيضاوي في تفسيرها قولين: أحدهما هذا، والثاني - وصدر به - حيث قال: «فإنه تعالى لما علم ما خفي عليهم من أمور السماوات والأرض، وما ظهر لهم من أحوالهم الظاهرة والباطنة، علم ما لا يعلمون». قال: «وفيه تعريضٌ بمعابرتهم على ترك الأولى، وهو أن يتوقفوا مترصدين؛ لأن⁽⁷⁾ بين لهم ... إلى آخره»⁽⁸⁾.

(157). قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾؛ قال البيضاوي: «لما أنبأهم بالأسماء وعلمهم ما لم يعلموا، أمرهم بالسجود له، اعترافاً بفضله، وأداءً لحقه، واعتذاراً عما قالوا فيه. وقيل⁽⁹⁾: أمرهم به قبل أن يسوي خلقه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: 29] امتحاناً لهم

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (85/1).

(2) المصدر نفسه، (289/15).

(3) المصدر نفسه، (85/1)، بتصرف.

(4) في (ب): «أنت».

(5) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (85/1).

(6) المصدر نفسه، (85/1)، بتصرف.

(7) في (ب): «لا».

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (86/1).

(9) في (ب): «قال».

وإظهاراً لفضله». إلى أن قال: «والسجود في الأصل تذلل مع تطأمن»⁽¹⁾، واستشهد له بيئتين من شعر، ثم قال: «وفي الشرع: وَضَعُ الجبهة على الأرض على قصد العبادة. والمأمور به إما المعنى الشرعي، فالسجود⁽²⁾ له بالحقيقة هو الله ﷻ، وجعل⁽³⁾ آدم قبلة سجودهم تفخيماً لشأنه»⁽⁴⁾.

أقول: الذي مشى عليه صاحب السؤالات⁽⁵⁾ رحمه الله في معنى الآية بعد أن استشعر سؤالا في ذلك أن معناها: اسجدوا لي من أجل أن خلقت آدم، وعليه تكون اللام للتعليل، فليراجع، والله أعلم. وأما البيضاوي فذكر أن اللام فيه كاللام في قول حسان⁽⁶⁾:

أَلَيْسَ / [29و/أ] / أَوْلُ مَنْ صَلَّى لِقَبْلَتِكُمْ وَأَعْرَفُ النَّاسِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ

أو في قوله سبحانه: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء:78]⁽⁷⁾. فذكر زكريا: «أن اللام في البيت بمعنى "إلى"، وفي الآية بمعنى "من"، فالمعنى في ﴿أَسْجُدُوا لِأَدَمَ﴾: اسجدوا من أجله لله»⁽⁸⁾ انتهى. فعلى الاحتمال الثاني يكون مساويا لما قاله صاحب السؤالات والله أعلم.

(158). قوله: امتنع، قال البيضاوي: «امتنع عما أمر به استكباراً من أن يتخذه وصلة في عبادة ربه، أو يُعظمه ويتلقاه بالتحية، أو يُخدمه ويسعى فيما فيه خيره وصلاحه. والإباء: امتناع باختيار. والتكبر: أن يرى الرجل نفسه أكبر من غيره. والاستكبار طلب ذلك بالتشيع»⁽⁹⁾ انتهى. وقوله: بالتشيع⁽¹⁰⁾: أي: التزين بأكثر مما عنده، يتكبر بذلك ويتزين بالباطل كما نقله زكريا⁽¹¹⁾ عن الجوهرى⁽¹²⁾، والله أعلم.

(159). قوله: في علم الله؛ زاد البيضاوي: «أو صار منهم، باستقباحه أمر الله إياه بالسجود لآدم،

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (86/1).

(2) في (ب): «فالسجود».

(3) «و»: سقطت من (ب).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (87/1).

(5) ينظر: السوفي: السؤالات، ص 113. وينظر أيضا: الجيطالي: شرح النونية، (1/333ظ).

(6) نُسب هذا البيت لحسان بن ثابت. ينظر: ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، (1/529). السيوطي: نواهد الأبيكار، (2/198). شهاب الدين الخفاجي: عناية القاضي، (2/249).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (87/1).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 144-145، بتصرف.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (87/1-88).

(10) سقطت من (ب) قوله: «انتهى». وقوله: بالتشيع».

(11) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 146.

(12) ينظر: الجوهرى: الصحاح، مادة: شيع، (3/1234).

اعتقادًا بأنه أفضل منه، والأفضل لا يَحْسُنُ أن يؤمر بالتخضع للمفضول والتوسل به كما أشعر به قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [الأعراف: 12] جوابًا لقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ اسْتَكَبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: 75]. لا بترك⁽¹⁾ الواجب وحده». ثم قال: «والآية تدل على أن آدم أفضل من الملائكة، ولو من وجه - أي: كالعالم⁽²⁾ -، وأن إبليس كان من الملائكة، وإلا لم يتناوله أمرهم ولم يصح استثناءه منهم، ولا يُرَدُّ على ذلك قوله ﷺ: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: 50]؛ لجواز أن يقال إنه كان من الجن فعلا ومن الملائكة نوعًا؛ ولأن ابن عباس - رضي الله عنهما - روى: «أن من الملائكة ضربًا يتوالدون يقال لهم الجن ومنهم إبليس»⁽³⁾. قال: «وليمَنُ زعم أنه لم يكن من الملائكة أن يقول: إنه كان جنياً نشأ بين أظهر الملائكة، وكان مغموراً بالألوف منهم فغلبوا عليه ... إلى آخره»⁽⁴⁾.

أقول: أظن أن صاحب السؤالات⁽⁵⁾ ذكر ما هو قريب من هذا، وهو أنه كان يتعبد مع الملائكة فشملة الأمر بالسجود فليراجع، والله أعلم.

(160). قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «السكنى⁽⁶⁾ من السكون؛ لأنها استقرار ولَبَثٌ، و﴿أَنْتَ﴾ تأكيد أكد به المستكن ليصح العطف عليه». قال: «وإنما لم يخاطبهما أولاً تبييناً على أنه المقصود بالحكم والمعطوف / [29ظ/أ] / عليه تبع له». قال: «والجنة دار الثواب؛ لأن اللام للعهد ولا معهود غيرها. ومن زعم أنها لم تُخلَقْ بعدُ قال: إنه بستان كان بأرض فلسطين، أو بين فارس وكرمان، خلقه الله تعالى امتحاناً لآدم، وحَمَلَ الإهباط على الانتقال منه إلى أرض الهند⁽⁷⁾ كما في قوله ﷺ: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: 61]»⁽⁸⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: "والمعطوف عليه تبع له": «حتى في الوجود؛ إذ⁽⁹⁾ لم يكن له مَنْ يُؤنسه في الجنة، فخلقت حواء من ضلعه الأقصر من جانبه الأيسر وهو نائم، فلما استقيظ ورآها

(1) في (ب): «يترك».

(2) «أي: كالعالم»: شرح من المؤلف.

(3) لم أعثر على تخرجه. قال المناوي: «لم أقف عليه». المناوي: الفتح السماوي، رقم: 50، (1/ 157).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (88/1)، بتصرف.

(5) السوفي: السؤالات، ص 111-112.

(6) في (ب): «السكن».

(7) هو قول أبي القاسم البلخي وأبي مسلم الأصفهاني والمعتزلة. وقد أورد الرازي وأبو حيان وجوه احتجاجهم بهذا القول. ينظر: الرازي:

مفاتيح الغيب، (3/ 452). أبو حيان: البحر المحيط، (1/ 253). الألوسي: روح المعاني، (1/ 234).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (89/1).

(9) في (ب): «إذا».

عنده قال: مَنْ أَنْتِ؟ قالت: زوجتك أسكنُ إليك وتسكنُ إلي⁽¹⁾»⁽²⁾. انتهى.

(161). قوله: أَكْلًا رَعْدًا؛ أشار إلى أن رعداً صفةٌ مصدرٍ محذوف. قال زكريا: «وقيل⁽³⁾: مصدر في موضع الحال»⁽⁴⁾.

(162). قوله تعالى: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾؛ قال البيضاوي: «أيُّ مكان من الجنة شئتما، وسَّع الأمر عليهما إزاحةً للعلة والعذر في تناول من الشجرة المنهي عنها من بين أشجارها الفائتة الحصر»⁽⁵⁾.

(163). قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾؛ قال البيضاوي: «فيه مبالغت؛ تعليقُ النهي بالقرب الذي هو من مقدمات تناول مبالغة في تحريمه - أي: تناول⁽⁶⁾ -، ووجوب الاجتناب عنه، وتبيينها على أن القرب من الشيء يُورثُ داعية وميلاً يأخذُ بمجامع القلب، ويلهيه عما هو مقتضى العقل والشرع، كما روي: «حبك الشيء يُعمي ويصمي»⁽⁷⁾، فينبغي أن لا يحوماً حول ما حرّم عليهما مخافة أن يقعا فيه، وجعله⁽⁸⁾ سبباً لأن تكونا من الظالمين الذين ظلموا أنفسهم بارتكاب المعاصي، أو بنقص حظهما بما نُحل بالكرامة والنعيم، فإن الفاء تفيد السببية سواء جعلت⁽⁹⁾ للعطف على النهي أو الجواب له»⁽¹⁰⁾. انتهى.

(1) هو جزء من حديث أخرجه الطبري والبيهقي وابن كثير عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وغيرهما موقوفاً: قال: «وَأَسْكِنَ أَدَمُ الْجَنَّةَ، فَكَانَ يَمْشِي فِيهَا وَحَشًا لَيْسَ لَهُ زَوْجٌ يَسْكُنُ إِلَيْهَا، فَتَامَ نَوْمُهُ فَاسْتَيْقَظَ، وَإِذَا عِنْدَ رَأْسِهِ امْرَأَةٌ قَاعِدَةٌ خَلَقَهَا اللَّهُ مِنْ ضِلْعِهِ، فَسَأَلَهَا: مَا أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: امْرَأَةٌ. قَالَ: وَلِمَ خُلِقْتِ؟ قَالَتْ: تَسْكُنُ إِلَيَّ». الطبري: جامع البيان، رقم: 710، (513/1). البيهقي: الأسماء والصفات، رقم: 820، (259/2). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (234/1).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 147.

(3) هو قول ابن كيسان. ينظر: النحاس: إعراب القرآن، (46/1). مكّي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، (87/1). العكبري: التبيان، (52/1). أبو حيان: البحر المحيط، (255/1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 147.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (89/1).

(6) «أي: تناول»: شرح من المؤلف.

(7) أخرجه أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة وغيرهم عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «حُبُّ الشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ». سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في الهوى، رقم: 5130، (448/7). مسند أحمد، رقم: 21694، (24/36). مسند ابن أبي شيبة، رقم: 49، (57/1). وأخرجه الحافظ العراقي، وقال: «أخرجه أبو داود من حديث أبي الدرداء بإسناد ضعيف». الحافظ العراقي: المغني عن حمل الأسفار، (910/1).

(8) علّق المؤلف في هامش (أ) بقوله: «عطف على تعليق».

(9) في (ب): «جعلته».

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (89/1).

قال زكريا عقب قوله: "حبك الشيء يُعمي" ما لفظه: «رواه أبو داود⁽¹⁾، أي: يُخفي عليك معائبه ويُصمُّ أذنيك عن سماع مساوئه»⁽²⁾ انتهى.

(164). قوله: أو الكرم أو غيرهما؛ قال البيضاوي: «أو التينة، أو شجرة من أكل منها أحدث». قال: «والأولى أن لا تُعَيَّن من غير قاطع كما لم تُعَيَّن في الآية؛ لعدم توقف ما هو المقصود عليه»⁽³⁾ انتهى.

(165). قوله بأن قال لهما... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «واختلف في أنه تمثّل لهما فقاوّلهما بذلك، أو ألقاه إليهما على طريق الوسوسة، وأنه كيف توصل إلى إزلالهما بعد ما قيل: ﴿فَأَخْرَجَ﴾ [30و/أ] مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر:34؛ ص:77]. فقيل: إنه مُنِع من الدخول على وجه التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة، ولم يُمنَع أن يدخل لوسوسته ابتلاء لآدم وحواء. وقيل: قام عند الباب فنادهما. وقيل: تمثّل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخزنة. وقيل: دخل في فم الحية حتى دخلت به. وقيل: أرسل بعض أتباعه فأزلهما، والعلم عند الله تعالى»⁽⁴⁾ انتهى.

(166). قوله: بما اشتملتما عليه من ذريتكما؛ قال البيضاوي: «وجمع الضمير لأنهما أصلا الإنس فكأنهما الجنس كلهم، أو هما وإبليس أُخْرِجَ منها ثانيًا بعد ما كان يدخلها للوسوسة، أو دخلها مُسارقة، أو من السماء»⁽⁵⁾ انتهى.

(167). قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾؛ قال البيضاوي: «حال استغني فيها عن الواو بالضمير، والمعنى مُتَعَادِينَ، يبغى بعضكم على بعض بتضليله»⁽⁶⁾ انتهى.

(168). قوله: ما تتمتعون به؛ فسره البيضاوي بالتمتع⁽⁷⁾. قال زكريا: «اقتصر على بعض معاني المتاع؛ لأنه المناسب، وإلا فهو يقال للمنفعة والسلعة والأداة وما يُتمتع به والعيش والقليل؛ قال تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا فِي الْأَخْرةِ إِلَّا مَتَاعٌ﴾ [الرعد:26]، أي قليل»⁽⁸⁾ انتهى.

(1) سبق تخريجه.

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 147-148.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (89/1).

(4) المصدر نفسه، (90/1).

(5) المصدر نفسه، (90/1)، بتصرف.

(6) المصدر نفسه، (90/1).

(7) ينظر: المصدر نفسه، (90/1).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 148-149.

(169). قوله: وقت انقضاء آجالكم؛ زاد البيضاوي: «أو القيامة»⁽¹⁾.

(170). قوله: وهي "رَبَّنَا ظَلَمْنَا"؛ زاد البيضاوي: «وقيل⁽²⁾: "سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، لا إله إلا أنت، ظلمت نفسي، فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت"». قال: «وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «يا رب ألم تخلقني بيدك؟ قال: بلى، قال: إني تبت وأصلحت أراجعي إلى الجنة؟ قال: نعم»⁽³⁾... إلى آخره»⁽⁴⁾ انتهى.

(171). قوله: قِيلَ تَوْبَتَهُ؛ قال البيضاوي: «واكتفى بذكر آدم؛ لأن حواء كانت تبعًا له في الحكم، ولذلك طوي ذكُرُ النساء في أكثر القرآن والسنن»⁽⁵⁾.

(172). قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾؛ قال البيضاوي: «الرَّجَّاعُ على عباده بالمغفرة، أو الذي يُكثِرُ إعانتهم على التوبة، وأصل التوبة: الرجوع، فإذا وصف بها العبد كان رجوعًا عن المعصية، وإذا وصف بها البارئ ﷻ أريد بها الرجوع عن العقوبة إلى المغفرة»⁽⁶⁾ انتهى.

(173). قوله: كرهه ليعطف عليه؛ قال البيضاوي: «أو لاختلاف المقصود، فإن الأول على أن هبوطهم إلى دار بلوة يتعادون فيها ولا يُخلدون، والثاني أشعر بأنهم أهبطوا للتكليف، فمن اهتدى الهدى نجا ومن ضلَّ هلك». [30ظ/أ] / إلى أن قال قائل⁽⁷⁾: «وقيل: الأول من الجنة إلى سماء الدنيا، والثاني منها إلى الأرض وهما كما ترى. وجميعًا حالًا في اللفظ تأكيدًا في المعنى، كأنه قيل: اهبطوا أنتم أجمعون،

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (90/1).

(2) في (ب): «وقال».

(3) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم والأجري وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس موقوفًا، ولفظه عند الطبري: «فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ» [البقرة: 37] قَالَ: «أَيُّ رَبِّ! أَلَمْ تُخَلِّقْنِي بِيَدِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، أَلَمْ تُنْفَخْ فِي مِنْ رُوحِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، أَلَمْ تُسَكِّنِي جَنَّاتٍ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: أَيُّ رَبِّ، أَلَمْ تُسَبِّحْ رَحْمَتَكَ غَضَبِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَنَا تُبْتُ وَأَصْلَحْتُ، أَرَأَيْتَ أَنْتَ إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهُوَ قَوْلُهُ «فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ»». الطبري: جامع البيان، رقم: 775، (542/1). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 401، (90/1). الأجري: الشريعة، كتاب الإيمان والتصديق بأن الله ﷻ كلَّم موسى ﷺ، باب الإيمان بأن الله ﷻ خلق آدم ﷻ، رقم: 755، (1181/3).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (90/1)، بتصرف.

(5) المصدر نفسه، (91/1).

(6) المصدر نفسه، (91/1).

(7) نسب ابن عطية والسمين الحلبي هذا القول إلى النقاش. ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (131/1). السمين الحلبي: الدر المصون، (297/1).

ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد⁽¹⁾. وقوله: "وهو كما ترى" إشارة إلى تضعيف هذا القيل. قال زكريا: «أتى بالقيل⁽²⁾ الدال على الضعف، ووجه ضعفه عدم استقامة المعنى مع جعلهم الاستقرار في الأرض»⁽³⁾ انتهى والله أعلم.

(174). قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي⁽⁴⁾ هُدًى﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «الشرط الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول، و"ما" مزيدة أكدّت به "إن"، ولذلك حسن تأكيد الفعل بالنون وإن لم يكن فيه معنى الطلب، والمعنى: إن يأتينكم مني هدى بإنزال أو إرسال، فمن تبعه منكم نجا وفاز. وإنما جيء بحرف الشك، وإتيان الهدى كائن؛ لأنه محتمل في نفسه غير واجب عقلاً. وكرر لفظ "الهدى" ولم يضمّر؛ لأنه أراد بالثاني أعم من الأول، وهو ما أتى به الرسل واقتضاه العقل، أي: فمن تبع ما أتاه مراعيًا فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم، فضلا من أن يحلّ بهم مكروه، ولا هم يفوت عنهم محبوب فيحزنوا، فالخوف، على المتوقع، والحزن على الواقع، نفى عنهم العقاب وأثبت لهم الثواب على أكد وجهه وأبلغه»⁽⁵⁾ انتهى.

(175). قوله أولاد⁽⁶⁾ يعقوب؛ أشار إلى أن إسرائيل هو يعقوب. قال البيضاوي: «والابن من البناء؛ لأنه مبني أبيه، ولذلك ينسب المصنوع إلى صانعه، فيقال: أبو الحرب و بنت فكر. وإسرائيل لقب يعقوب عليه الصلاة والسلام، ومعناه بالعبرية: صفوة الله، وقيل: عبد الله»⁽⁷⁾.

(176). قوله: أي على آبائكم؛ أنظر لِمَ⁽⁸⁾ حمل الآية على غير ظاهرها من الإنعام على المخاطبين أنفسهم مع أنه المتبادر؟ قال البيضاوي: «أَنعَمْتُ عَلَيْكُمْ» فالتفكر فيها والقيام بشكرها، وتقييد النعمة لهم؛ لأن الإنسان غيورٌ حسودٌ بالطبع، فإذا نظر إلى ما أنعم الله ﷻ على غيره حملَه حبُّ العيرة والحسد على الكفران والسخط. وقيل: أراد بها ما أنعم على آبائهم ... إلى آخره»⁽⁹⁾.

(177). قوله: الذي عهدته إليكم إلى قوله: ﴿أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ / [31و/أ] / الذي عهدته إليكم ... إلى آخره؛ المفسر جعل كلاً من العهدين مضافاً إلى الفاعل: أما الأول فظاهر، وأما الثاني فيؤخذ من حال

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (91/1)، بتصرف.

(2) «بالقيل»: سقطت من (ب).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 149-150، بتصرف.

(4) «مَنِّي»: سقطت من (ب).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (91/1-92)، بتصرف.

(6) في (ب): «أولا».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (93/1-94).

(8) في (ب): «لما».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (94/1)، بتصرف.

المفسر أن الأصل بعهدي إياكم، فحذف فاعل المصدر، وأقيم⁽¹⁾ ضمير المخاطب مقامه، فاتصل به. وقيل: بعهدكم كذا ظهر، والله أعلم، فليحزر. وذكر البيضاوي عكسه وصدر بالتفصيل؛ وهو أن الأول مضاف إلى الفاعل، والثاني مضاف المفعول، حيث قال: «والعهد يضاف إلى الْمُعَاهِدِ وَالْمُعَاهَدِ، ولعلّ الأول مضاف إلى الفاعل والثاني إلى المفعول، فإنه ﷻ عَهْدٌ إِلَيْهِم بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ بِنَصَبِ الدَّلَائِلِ وَإِنْزَالِ الْكُتُبِ، وَوَعْدَهُم بِالثَّوَابِ عَلَى حَسَنَاتِهِمْ، وَلِلْوَفَاءِ بِهَا عَرِيضٌ؛ فَأُولَٰئِكَ مَرَاتِبُ الْوَفَاءِ مِنْهُ هُوَ الْإِيمَانُ بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَمِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ حَقُّنُ الدَّمِ وَالْمَالِ، وَأَخْرَجْنَا مِنْهُ الْإِسْتِغْرَاقَ فِي بَحْرِ التَّوْحِيدِ، بِحَيْثُ يَغْفُلُ عَنْ نَفْسِهِ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ، وَمِنْ اللَّهِ ﷻ: الْفَوْزُ بِاللِّقَاءِ الدَّائِمِ». إلى أن قال: «وقيل: كلاهما مضاف إلى المفعول، والمعنى: أوفوا بما عاهدتموني من الإيمان والتزام الطاعة، أوف بما عاهدتكم من حسن الإثابة. وتفصيل العهدين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿جَنَّتْ﴾ [المائدة: 12]»⁽²⁾ انتهى. وقوله: عرض⁽³⁾ عريض: أي درجات كثيرة قاله زكريا⁽⁴⁾. وما ذكره من القول بإضافة العهدين إلى المفعول هو للمفهوم من تفسير الكشاف⁽⁵⁾ كما يعلم بالوقوف عليه، والله أعلم.

(178). قوله: دون غيري؛ أشار بذلك أن تقديم المعمول للحصر، قال البيضاوي: «وهو أكد في إفادة التخصيص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5]؛ لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول، والفاء الجزائية الدالة على تضمن الكلام معنى الشرط، كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبون. والرغبة: خوف معه تحرز». قال: «والآية متضمنة للوعد والوعيد، ودالة على وجوب الشكر والوفاء بالعهد، وأن المؤمن ينبغي أن لا يخاف أحداً إلا الله ﷻ»⁽⁶⁾. انتهى.

أقول: وجه كونه أكد ما قاله زكريا: "من أن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ثم منصوب بـ "نَعْبُدُ" فمجموعهما جملة واحدة، وهنا منصوب بـ "ارْهَبُونَ" مقدرًا لاستيفاء "فارهبون" مفعوله فيهما جملتان، والتقدير: إياي ارهبون فارهبون، فيكون الأمر بالرغبة متكررًا، ويقوي تكررها عطف الثانية بالفاء الدالة على التعقيب، فكأنه قال: ارهبوني رهبة بعد رهبة. وهذا المعنى مفقود في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. وإلى ذلك أشار بقوله: "لما فيه

(1) في (ب): «وأقسم».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (94/1)، بتصرف.

(3) في (ب): «عريض».

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 152.

(5) ينظر: الزخشري: الكشاف، (130-131/1). التفتازاني: حاشية على الكشاف، (322/2).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (94/1)، بتصرف.

مع التقديم " من تكرير المفعول (1) ... إلى آخره » (2) انتهى .

(179). قوله: / [31ظ/أ] / في التوحيد والنبوة؛ قال البيضاوي: «وتقييد المُنزَل بأنه مصدق لما معهم من الكتب الإلهية من حيث إنه نازلٌ حسب ما نُعتَ فيها، أو مطابقٌ لها في القصص، والمواعيد، والدعاء إلى التوحيد، والأمر بالعبادة، والعدل بين الناس، والنهي عن المعاصي، والفواحش ... إلى آخره» (3).

(180). قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾؛ قال البيضاوي: «﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ وقع خبراً عن ضمير الجمع بتقدير: أول فريق أو فوج، أو بتأويل لا يكن كل واحد منكم أولَ كافر به، كقولك: كسانا حُلَّةً. فإن قيل: كيف نُهوا عن التقدم في الكفر وقد سبقهم مشركو العرب؟ قلت: المراد به (4) التعريض لا الدلالة على ما نُطِقَ به الظاهر، كقولك: أما أنا فلستُ بجاهل، ... إلى آخره» (5).

(181). قوله: تستبدلوا؛ قال زكريا في مثل هذه العبارة: «جواب ما يقال: الباء إنما تدخل على الثمن، وهنا دخلت على المبيع. وحاصل الجواب أن الاشتراء بمعنى الاستبدال، والباء تدخل فيه على العوضين، والاشترَاء - كما قال التفتازاني (6) - استعارة تحقيقية مبنية على تشبيه استبدال الرياسة التي كانت لهم بآيات الله بالاشترَاء، وجرت في الفعل بالتبعية إلا أنه وقع التعبير عن المشتري بلفظ الثمن خلاف ما في الاشتراء الحقيقي، فلهذا جعل قرينة الاستعارة، ولو لم يكن الاشتراء استعارة للاستبدال لم يستقم؛ لأن الثمن لا يصلح مُشْتَرَى وإنما هو (7) مُشْتَرَى به في الاشتراء الحقيقي» (8) انتهى.

(182). قوله: خوف فوات ما تأخذونه من سفلتكم؛ قال البيضاوي: «قيل: كان - يعني الثمن (9) - رياسة في قومهم ورشوة وهدايا منهم، فخافوا عليها لو اتبعوا رسول الله ﷺ فاختاروها عليه ... إلى آخره» (10).

(1) في (ب): «المعول».

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 153، بتصرف.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (95/1).

(4) «به»: مكرّر في (ب).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (95/1).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف، (2/ 327-328).

(7) سقط من (ب) قوله: «مُشْتَرَى وإنما هو».

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 154.

(9) «يعني: الثمن»: شرح من المؤلف.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (95/1)، بتصرف.

(183). قوله **تخلطوا**؛ قال البيضاوي: «والمعنى لا تخلطوا الحق المنزل بالباطل الذي تخترعونه»⁽¹⁾ وتكتبونه حتى لا يميز بينهما، أو لا تجعلوا الحق ملتبساً بسبب خلط الباطل الذي تكتبونه في خلاله، أو تذكرونه في تأويله»⁽²⁾ انتهى. قال زكريا: «واللبس بالفتح مصدر "لبس" بفتح الباء، أي: خلط. وأما بالضم فمصدر "ليس" بكسرها، من ليس الثوب، وبالكسر اللباس؛ قاله الجوهري»⁽³⁾ انتهى.⁽⁴⁾

(184). قوله **تعالى: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾**؛ [32و/أ] قال البيضاوي: «جزم داخل تحت حكم النهي، كأنهم أمروا بالإيمان وترك الضلال، ونهوا عن الإضلال بالتلبس على من سمع الحق، والإخفاء على من لم يسمعه. أو نصب بإضمار أن على أن الواو للجمع، أي لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمانه ... إلى آخره»⁽⁵⁾.

(185) قوله: **أنه حق**؛ عبارة البيضاوي: «عالَمين بأنكم لا يسون كاتمون، فإنه أقبح، إذ الجاهل قد يُعذر»⁽⁶⁾ هـ.

(186). قوله **تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾**؛ قال البيضاوي: «يعني صلاة المسلمين وزكائهم، فإن غيرهما كلاً صلاة ولا زكاة. أمرهم بفروع الإسلام بعد ما أمرهم بأصوله»⁽⁷⁾.

(187). قوله: **صلوا مع المصلين**؛ عبارة البيضاوي: «أي: في جماعتهم، فإن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة»⁽⁸⁾؛ لما فيها من تظاهر النفوس، وعبر عن⁽⁹⁾ الصلاة بالركوع احترازاً عن صلاة اليهود. وقيل الركوع: الخضوع والانقياد لما يلزمهم، ... إلى آخره»⁽¹⁰⁾.

(188). قوله: **بالإيمان بمحمد**؛ قال البيضاوي: «والبر: التوسع في الخير، من البر وهو الفضاء الواسع

(1) في (ب): «تختدعونه».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (96/1).

(3) الجوهري: الصحاح، مادة: لبس، (973/3).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص154.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (96/1).

(6) المصدر نفسه، (96/1).

(7) المصدر نفسه، (96/1).

(8) أخرج البخاري -واللفظ له- ومسلم وغيرهما عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة». صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، رقم: 645، (1/131). صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، رقم: 249(650)، (1/450).

(9) في (ب): «أن».

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (96/1).

يتناول كل خير، ولذلك قيل البر ثلاثة: برٌّ في عبادة الله ﷻ، وبرٌّ في مراعاة الأقارب، وبرٌّ في معاملة الأجنب»⁽¹⁾ هـ.

(189). قوله: **تركونها**؛ قال زكريا في قول البيضاوي: «ويتركونها من البر كالمنسيات»⁽²⁾ ما نصّه: «أشار به - كما قال الطيبي⁽³⁾ وغيره - إلى أنّ المراد بـ "تنسون" تتركون، على الاستعارة التبعية المبنية على تشبيه تركهم⁽⁴⁾ أنفسهم من الخير بالنسيان في الغفلة والإهمال مبالغة؛ لأنّ أحداً لا ينسى نفسه، بل يُخرجها من الخير، ويتركها كما يترك الشيء المنسي؛ لعدم المبالاة والغفلة فيما ينبغي له أن يفعله»⁽⁵⁾ هـ.

(190). قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «والعقل في الأصل الحبس، سمي به الإدراك الإنساني؛ لأنه يجسه عما يقبح، ويعقله على ما يحسن، ثم القوة التي بها النفس تدرك هذا الإدراك». قال: «والآية ناعية على من يعظ غيره، ولا تتعظ نفسه سوء صنيعه وخُبث / [32ظ/أ] / [نفسه]⁽⁶⁾، وأنّ فعله فعل الجاهل بالشرع أو الأحق الخالي عن العقل، وأن الجامع بينهما تأبى عنه شكيمته، والمراد بها حثُّ الواعظ على تزكية النفس، والإقبال عليها بالتكميل ليقوم فيقيم، لا منع الفاسق عن الوعظ، فإنّ الإخلال بأحد⁽⁷⁾ الأمرين المأمور بهما لا يوجب الإخلال بالآخر⁽⁸⁾»⁽⁹⁾ انتهى. وقوله: "شكيمته"، قال زكريا: «أي: نفسه؛ بحيث لا تنقاد. قال الجوهري⁽¹⁰⁾: فلان شديد الشكيمة إذا كان شديد النفس، أنفأ أياً، وفلان ذو شكيمة لا ينقاد»⁽¹¹⁾ انتهى. وقال في قوله: «"يقوم" أي: نفسه، "فيقيم" أي: الواعظ غيره»⁽¹²⁾ انتهى، والله أعلم.

(191). قوله: **أي الحبس للنفس**؛ قال البيضاوي: «والمعنى: استعينوا على حوائجكم بانتظار النجح

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (96/1-97).

(2) ينظر: المصدر نفسه، (97/1).

(3) الطيبي: فتوح الغيب، (462/2).

(4) في (ب): «وتركهم».

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 155، بتصرف.

(6) «نفسه»: غير مثبتة في (أ) و (ب)، وهي زيادة يقتضيها السياق. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (97/1).

(7) في (ب): «ياحدى».

(8) في (ب): «الأخرى».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (97/1)، بتصرف.

(10) الجوهري: الصحاح، مادة: شكيم، (1961/5).

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 156.

(12) المصدر نفسه، ص 156.

سورة البقرة

والفرج توكلًا على الله ﷻ، أو بالصوم الذي هو صبر عن المفطرات لما فيه من كسر الشهوة، وتصفية النفس. والتوسل بالصلاة، والالتجاء إليها، فإنها جامعةٌ لأنواع العبادات النفسانية والبدنية من الطهارة، وستر العورة، وصرف المال فيهما، والتوجه إلى الكعبة، والعكوف للعبادة، وإظهار الخشوع بالجوارح، وإخلاص النية بالقلب، ومجاهدة الشيطان، ومناجاة الحق، وقراءة القرآن، والتكلم بالشهادتين، وكف النفس عن الأطينين - يعني: شهوتي الفرج والبطن⁽¹⁾ - ... إلى آخره⁽²⁾.

(192). قوله: حَزْبُهُ؛ قال زكريا: «بجاء مهملة وزاي وباء موحدّة: أهمّه ونزل به»⁽³⁾. الشره في القاموس: «شَرِه كَفَرِحَ: غَلَبَ حِرْصَهُ، فَهُوَ شَرِهٌ وَشَرِهَانٌ. وَإِهْيَا أَشْرُ إِهْيَا⁽⁴⁾، أَي: الْأَزْلِيُّ الَّذِي لَمْ يَزَلْ». قال: «وليس هذا موضعه، لكن لأن الناس يغلطون، ويقولون: إِهْيَا شَرَاهِيَا، وهو خطأ على ما يزعمه أحبار اليهود»⁽⁵⁾ ه.

(193). قوله: أَي: الصلاة؛ قال البيضاوي: «وأنها؛ أي الاستعانة بهما أو الصلاة. وتخصيصها بردّ الضمير إليها؛ لعظم شأنها واستجماعها ضرورًا من الصبر. أو جملة ما أمروا بها ونهوا عنها»⁽⁶⁾ انتهى. قال زكريا: «قوله ضرورًا من الصبر "أي: على مشاقها»⁽⁷⁾، وما يجب فيها من نحو إخلاص القلب، وحفظ النيات، ودفع الوسواس⁽⁸⁾، ومراعاة الآداب»⁽⁹⁾ انتهى.

(194). قوله: ثَقِيلَةٌ؛ عبارة البيضاوي: «لثقيلة شاقة، كقوله تعالى: ﴿كَبُرَ⁽¹⁰⁾ عَلَىٰ [33و/أ] / الْمُشْرِكِينَ﴾ [الشورى:13]»⁽¹¹⁾.

(1) «يعني: شهوتي الفرج والبطن»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 156.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (97/1).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 156.

(4) في (ب): «أشتر إهيا».

(5) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: شره، ص 1248.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (97/1).

(7) في (ب): «ما شاقها».

(8) في (ب): «الوسواس».

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 156-157.

(10) «كَبُرَ»: سقطت من (ب).

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (98/1).

(195). قوله: الساكنين⁽¹⁾ على الطاعة؛ قال البيضاوي: «والخشوعُ الإخباتُ، ومنه الخشعة⁽²⁾ للرملة المتطامنة. والخضوع اللين والانقياد، ولذلك يقال: الخشوع بالجوارح، والخضوع بالقلب»⁽³⁾. وقال زكريا: «الخشعة⁽⁴⁾ بالضم: القطعة من الأرض الغليظة، والأكمة اللاطئة بالأرض»⁽⁵⁾.

(196). قوله: بالبعث؛ قال البيضاوي: «يتوقعون لقاء الله ﷻ، ونيل ما عنده»⁽⁶⁾. قال زكريا: «لا خفاء أن ملاقاته الله على الحقيقة ممتنع، لكن الجوزون لرؤيته تعالى يفسرونها بالرؤية مجازاً، والمانعون لها يفسرونها بما يناسب المقام، كلقاء الثواب خاصة، والجزاء مطلقاً، والعلم المحقق الشبيه بالمشاهدة والمعينة. وعليه يحمل ظن الملاقاة على العلم بها الموافق لقراءة ابن مسعود: "يَعْلَمُونَ"⁽⁷⁾ بدل "يُظُنُّونَ"⁽⁸⁾ انتهى. ثم قال البيضاوي أيضاً: «وإنما لم تثقل عليهم - يعني: على الخاشعين⁽⁹⁾ - ثقلها على غيرهم، فإن نفوسهم مرتاضة بأمثالها، متوقّعة في مقابلتها ما تستحق⁽¹⁰⁾ لأجله مشاقها، ويُستلذ بسببه متاعها، ومن ثمة قال عليه الصلاة والسلام: «وجعلت قرّة عيني في الصلاة»⁽¹¹⁾»⁽¹²⁾ انتهى. وعبارة الكشاف مع زيادة نصها: «يعلمون أن لا بد من لقاء الجزاء فيعملون على حسب ذلك. ولذلك فسر "يظنون" "يتيقنون". وأما من لم يوقن بالجزاء ولم يرج الثواب، كانت عليه مشقة خالصة، فنقلت عليه، كالمنافقين والمرائين بأعمالهم. ومثاله من وعد على بعض الأعمال والصنائع أجرة زائدة على مقدار عمله، فتراه يزاوله برغبة ونشاط وانشراح صدر ومضاحكة لحاضريه، كأنه يستلذ مزاولته، بخلاف حال عامل يتسخره بعض الظلمة. ومن

(1) في (ب): «الساكنين».

(2) في (ب): «المخشعة».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (98/1).

(4) جاء في فتح الجليل: «قال في القاموس: الخشعة بالضم...». ينظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: خشع، ص 713.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 157.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (98/1).

(7) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (134/1). النسفي: مدارك التنزيل، (86/1). أبو حيان: البحر المحيط، (300/1).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 157. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (333/2).

(9) «يعني: على الخاشعين»: شرح من المؤلف.

(10) في (ب): «تستحق».

(11) أخرجه النسائي وأحمد والبخاري وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أنس بن مالك، ولفظه عند النسائي: قال رسول الله ﷺ: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءِ وَالطَّيِّبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ». سنن النسائي، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، رقم: 3939، (7/61).

مسند أحمد، رقم: 12294، (307/19). مسند البزار، رقم: 6878، (296/13).

(12) البيضاوي: أنوار التنزيل، (98/1)، بتصرف.

ثم قال رسول الله ﷺ: «وجعلت قرّة عيني في الصلاة»⁽¹⁾ وكان يقول: «يا بلال روّحنا»⁽²⁾»⁽³⁾.

(197). قوله تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾؛ هو عطف على نعمتي.

(198). قوله: عَالِمِي زَمَانِهِمْ؛ قال البيضاوي: «يريد به تفضيل آبائهم الذين كانوا في عصر [33ظ/أ] / موسى وبعده، قبل أن يغيروا بما منحهم الله من العلم وبالإيمان والعمل الصالح، وجعلهم أنبياء وملوكاً مقسطين. واستدل به على تفضيل البشر على المَلَك، وهو ضعيف»⁽⁴⁾ انتهى. قال محشيه زكريا في توجيه الضعف: «لأن قوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ وإن كان عاماً في العالمين لكنه مطلق في التفضيل، والمطلق يكفي في صدقه صورة واحدة»⁽⁵⁾ انتهى.

(199). قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾؛ قال البيضاوي: «شيئاً من الحقوق، أو شيئاً من الجزاء»⁽⁶⁾، فعلى الأوّل يكون مفعولاً به، وعلى الثاني مفعولاً مطلقاً.

(200). قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ الآية؛ قال البيضاوي في معنى الآية: «وكانه أريد بالآية نفي أن يدفع العذاب أحدّ عن أحد من كل وجه مُحْتَمَل، فإنه إما أن يكون قهراً أو غيره، والأول النصره، والثاني إما أن يكون مجازاً أو غيره. والأول أن يشفع له، والثاني إما بأداء ما كان عليه وهو أن يجزي عنه، أو بغيره وهو أن يعطي عنه عدلاً. والشفاعة من الشفّع كأن المشفوع له كان فرداً فجعله الشفيع شفعاً بضم نفسه إليه»⁽⁷⁾.

أقول: عرفها بعضهم⁽⁸⁾ بأنها سؤال فعل الخير ودفع الضرر عن الغير. قال البيضاوي: «وقد تمسكت المعتزلة بهذه على نفي الشفاعة لأهل الكبائر». قال: «وأجيب بأنها مخصوصة بالكفار للآيات». قال:

(1) سبق تخريجه.

(2) أخرجه أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة وغيره بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن محمد ابن الحنفية مرسلًا، ولفظه عند أبي داود: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قُمْ يَا بَلَالُ، فَأَرِحْنَا بِالصَّلَاةِ». سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، رقم: 4986، (7/339). مسند أحمد، رقم: 23088، (38/178). مسند ابن أبي شيبة، رقم: 939، (2/412).

(3) الزمخشري: الكشاف، (135-134/1).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (99-98/1)، بتصرف.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص158.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (99/1).

(7) المصدر نفسه، (99/1).

(8) أورد المصعب تعريف الشفاعة في حاشيته على أصول الدين، وعزاه إلى العلقمي محمد بن عبد الرحمن المصري الشافعي (ت: 969هـ)، حيث قال: «وأما الشفاعة فقال العلقمي: هو سؤال فعل الخير، وترك الضرر عن الغير، على سبيل التضرع». ينظر: هو الشيباني: حاشية المصعب على رسالة أصول الدين، (قسم التحقيق)، ص333.

«ويؤيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت ردًا لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم»⁽¹⁾ انتهى. ولا يخفى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، والله أعلم.

(201). قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (200)؛ قال البيضاوي: «تفصيل لما أجمله»⁽²⁾ في قوله: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ﴾، وعطف على «نِعْمَتِي» عطف جبريل وميكائيل على الملائكة، وقرئ «أنجيتكم»⁽³⁾. وأصل آل أهل؛ لأن تصغيره أهيل، وخص بالإنساء إلى أولي الخطر كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام والملوك. قال: «و فرعون لقب لمن ملك العمالة، ككسرى وقيصر للملكي الفرس والروم». إلى أن قال: «وكان اسم فرعون موسى، مصعب بن ريان. وقيل: اسمه وليد من بقايا عاد. و فرعون يوسف عليه الصلاة والسلام ريان، وكان بينهما أكثر من أربعمئة سنة»⁽⁴⁾ انتهى.

(202). قوله: «والجملة حال / [34و/أ] / من ضمير "نَجَّيْنَاكُمْ"؛ زاد البيضاوي: «أو من آل فرعون، أو منهما جميعًا؛ لأن فيها»⁽⁵⁾ ضمير كل واحد منهما»⁽⁶⁾ ه.

(203). قوله: «لقول بعض الكهنة؛ وقيل رأى في المنام ذلك، زاد البيضاوي: «فلم يرُدَّ اجتهادهم من قَدَرِ الله شيئًا»⁽⁷⁾. وقال زكريا: «روي»⁽⁸⁾ أنه رأى في منامه أن نارًا أقبلت من بيت المقدس حتى اشتملت على بيوت مصر، فأحرقت القبط وتركت بني إسرائيل، وأخرت بيوت مصر. فدعا السحرة والكهنة، فسألهم عن رؤياه، فقالوا: يخرج من هذا البلد الذي جاء بنو إسرائيل منه رجل يكون على وجهه هلاك مصر. فأمر بقتل الغلمان سنة وتركهم سنة، وولد هارون في سنة لا قتل فيها، وموسى في سنة فيها القتل»⁽⁹⁾.

(204). قوله: «ابتلاء أو إنعام؛ فيه لف ونشرٌ بالنسبة لمرجع الإشارة في ذلكم. قال البيضاوي: «محنة إن أشير بذلكم إلى صنيعهم، ونعمة إن أشير به إلى الإنجاء، وأصله الاختبار، ولكن لما كان اختبار الله تارة بالحنة وتارة بالمنة أطلق عليهما». قال: «وفي الآية تنبيه على أن ما يصيب العبد من خير أو شر اختبار من

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (99/1).

(2) في (ب): «لما أجمله».

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (311/1).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (99/1)، بتصرف.

(5) في (ب): «فيهما».

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (99/1).

(7) المصدر نفسه، (100/1).

(8) أخرجه الطبري عن السدي مقطوعا. الطبري: جامع البيان، رقم: 895، (43/2)، رقم: 506، (106/1).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 161.

الله ﷻ، فعليه أن يشكر على مساره ويصبر على بلائه؛ ليكون من خير المختبرين»⁽¹⁾ انتهى.

(205). قوله: بسببكم؛ اقتصر على كون الباء للسببية، وذكر البيضاوي لها ثلاثة معان، حيث قال: «سلوككم فيه، أو بسبب إنجائكم، أو ملتبساً بكم»⁽²⁾. قال زكريا: «بَيَّنَّ أَنَّ الْبَاءَ فِي "بِكُمْ" إِمَّا لِلِاسْتِعَانَةِ وَالتَّشْبِيهِ بِالْآلَةِ فَتَكُونُ اسْتِعَارَةً تَبْعِيَّةً، أَوْ لِلْسَّبَبِيَّةِ الْبَاعِثَةِ كَاللَّامِ، أَوْ لِلْمَصَاحَبَةِ؛ فَالظَّرْفُ - أَعْنِي: بِكُمْ - مُسْتَقَرٌّ عَلَى الْآخِرِ وَلِغَوْ عَلَى الْأُولَى. وَضَعَفَ الْأَوَّلَ بِأَنَّ آلَةَ التَّفْرِيقِ لِلْبَحْرِ هِيَ الْعَصَا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء:63]، وَيَجَابُ بِأَنَّ الْعَصَا لَيْسَتْ آلَةً مُسْتَقَلَّةً بَلْ هِيَ مَعَهُمْ»⁽³⁾ انتهى. وقوله ب: "أَنَّ آلَةَ التَّفْرِيقِ" لَعَلَّ التَّفْلِيْقَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاسْتَشْهَدَ الْبِيضَاوِي⁽⁴⁾ لَكُونَ الْبَاءَ لِلْمَلَابَسَةِ بِقَوْلِ الْمُتَنَبِّي⁽⁵⁾:

تَدُوْسُ بِنَا⁽⁶⁾ الْجَمَاجِمِ وَالتَّرِيَا.

قال زكريا: «صدره مع ما قبله: كَأَنَّ خِيَوْلَنَا كَانَتْ قَدِيمًا تُسْقَى فِي قُحُوفِهِمُ الْحَلِيْبَا

فَمَرَّتْ غَيْرَ نَافِرَةٍ عَلَيْهِمْ» / [34/ظ/أ] /

قال: «والتريب جمع تربية، وهي عظم الصدر. والعرب تسقي كرام خيولهم اللبن. يقول: كأن خيولنا كانت تُسقى اللبن في قحوف رؤوس الأعداء فألْفَتْهَا، فهي تطأ رؤوسهم وصدورهم وتجري عليها فلا تنفر. و"تُسْقَى" في البيت بفتح السين وتشديد القاف مفتوحة». قال: «والبيت على أن الباء للملابسة. وفرق بينها وبين باء الاستعانة والسببية بأن باء الاستعانة كالألة وأن البحر فُرِقَ بواسطتهم⁽⁷⁾، والسببية أذنت بأن الله تعالى فرقه بسببهم ولأجل إنجائه، لكن ليس فيه أنه فرقه بواسطتهم أو بشيء آخر، والملابسة ليس فيها نصوصية على شيء من الأمرين»⁽⁸⁾ انتهى.

(206). قوله: إلى انطباق البحر؛ زاد البيضاوي أربعة أحر، حيث قال: ﴿تَنْظُرُونَ﴾ ذلك، أو⁽⁹⁾

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (100/1)، بتصرف.

(2) المصدر نفسه، (100/1).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص161.

(4) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (100/1).

(5) ديوان أبي الطيب المتنبّي، ص193. العكبري: شرح ديوان المتنبّي، (138/1). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص13.

(6) «بنا»: سقطت من (ب).

(7) في (ب): «بواسطهم».

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص161-162.

(9) في (ب): «و».

سورة البقرة

غَرَقَهُمْ⁽¹⁾ وإطباقَ البحر عليهم، أو انفلاقَ البحر عن طرق يابسة مذللة، أو جُثَّتْهم التي قذفها البحر إلى الساحل، أو ينظر بعضهم بعضاً. «قال: «روي⁽²⁾ أنه ﷺ أمر موسى عليه الصلاة والسلام أن يسري ببني إسرائيل، فخرج بهم فصَبَّحهم فرعونُ وجنوده، وصادفوه على شاطئ البحر، فأوحى الله ﷻ إليه أن اضرب بعصاك البحر، فضربه فظهرت فيه اثنا عشر طريقاً يابساً فسلكوها فقالوا: يا موسى نخاف أن يَغْرَقَ بعضنا فلا نعلم، ففتح الله ﷻ فيها كُؤى فترأوا وتسامعوا حتى عَبَرُوا البحر، ثم لما وصل إليه فرعون ورآه منفليقاً اقتحم فيه هو وجنوده، فالتطم عليهم وأغرقتهم أجمعين»⁽³⁾.

(207). قوله: بِالْفِ ودونه؛ قال البيضاوي: «وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَعَدْنَا﴾⁽⁴⁾؛ لأنه ﷻ وَعَدَهُ الوحي. ووعدَه موسى المجيء للميقات إلى الطور»⁽⁵⁾. قال زكريا: «يَبِّنُ بذلك معنى المفاعلة، ويحتاج إلى تقدير معنى يشمل تعلق الفعل من الجانبين ليشمل الوحي والمجيء؛ إذ لا جائز أن يكون "أربعين" ظرفاً للفعل - أعني: واعدنا -؛ لأن المواعدة لم تقع في كل منها، ولا مفعولاً به⁽⁶⁾؛ لأنّ المواعدة إنما⁽⁷⁾ تتعلق بالأحداث لا بالجملة والأزمنة، فيُقَدَّرُ لذلك⁽⁸⁾ نحو الملاقاة ليشمل ما ذكرناه. والمعنى: / [35و/أ] / واعدناه الملاقاة عقب أربعين ليلة، واللقاء الموعود من الله لأجل الوحي ومن موسى لأجل المجيء لاستماعه. فنصب "الأربعين" - كما قال التفتازاني⁽⁹⁾ - في موضع المفعول به باعتبار المقدر»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(208). قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾؛ قال زكريا: «أصل "اتَّخَذْتُمْ"⁽¹¹⁾: "اتَّخَذْتُمْ"، ثم أبدلت الهمزة

(1) في (ب): «أغرقتهم».

(2) أخرجه الطبري في حديث طويل عن عبد الله بن عباس موقوفاً. ينظر: الطبري: جامع البيان، رقم: 909، (53/2).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (100/1)، بتصرف.

(4) قرأ الجمهور ﴿وَعَدْنَا﴾ بالألف من المواعدة، وقرأ أبو عمرو وأبو جعفر وأبو يعقوب: ﴿وَعَدْنَا﴾ بحذف الألف بعد الواو. من الوعد. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (155/1). ابن الباش: الإقناع، (298/1). ابن الجزري: النشر، (212/2).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (101/1).

(6) سقط من (ب) قوله: «لأنّ المواعدة ... ولا مفعولاً به».

(7) في (ب): «وإنما».

(8) في (ب): «في ذلك».

(9) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (346/2).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 162-163، بتصرف.

(11) في (ب): «أصل "اتَّخَذْتُمْ" ثم أبدلت "اتَّخَذْتُمْ"».

تاءً كما قالوا في "أثمن": أثمن، وكان القياس [إبدالها ياءً. وقيل: (1)] أبدلت الهمزة واوًا ثم الواو تاءً، وهو إبدال قياسي. وقيل: أصله "أوتخذ" أبدلت الواو تاءً على اللغة الفصحى؛ لأن فيه لغة قليلة أنه يقال: وخذ، فجاء هذا على القياس في البديل وإن بُني على لغة قليلة. وخرجه الفارسي (2) على أن التاء الأولى فيه أصلية؛ لأن العرب قالوا: "اتخذ" بكسر الخاء، بمعنى أخذ؛ قال تعالى: ﴿لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77] (3). وهو متعدُّ إلى مفعولين أحدهما محذوف وهو ما جرى عليه المصنّف (4) انتهى.

(209). قوله: أي: بعد ذهابه؛ عبارة البيضاوي: «بعد مضية» (5). قال زكريا: «أي: إلى الطور، وقدّر مضافا لموسى يليق بالبعديّة (6)؛ لأنها لا تليق بالذات، وقدّره بمضيه لا بمواعده المتقدمة؛ ليزول به التعارض بين مدلول "ثم" من التراخي عن المواعدة، ومدلول "من" الابتدائية من وقوع البعديّة عقب المواعدة؛ إذ المهلة واقعة بين المواعدة والاتخاذ، وبيان (7) الغاية واقع عقب المضي إلى الطور فلم يتواردا (8) على محل واحد» (9).

(210). قوله: لوضعكم العبادة في غير محلّها؛ أشار بذلك إلى أنّ الظلم لغة وضع الشيء في غير موضعه، كما في القاموس (10).

(211). قوله: مَحَوْنَا ذُنُوبَكُمْ؛ قال البيضاوي: «والعفو» (11): محو الجريمة، من عفا إذا دَرَسَ (12).

(212). قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «أي: لكي تشكروا» (13). قال زكريا: «فسرّ

(1) «إبدالها ياءً. وقيل:» غير مثبتة في (أ) و (ب)، وهي زيادة يقتضيها السياق. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 163.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، (68 / 2). أبو حيان: البحر المحيط، (317 / 1).

(3) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب البصريان: ﴿لَتَّخَذَتْ﴾ بتخفيف التاء وكسر الخاء من غير ألف وصل، وقرأ الباقون: ﴿لَتَّخَذَتْ﴾ بتشديد التاء وفتح الخاء وألف وصل. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (396 / 1). ابن خالويه: الحجة، (228 / 1). ابن الجزري: النشر، (314 / 2).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 163، بتصرف.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (101 / 1)، بتصرف.

(6) في (ب): «بالتعدية».

(7) في (ب): «وبين».

(8) في (ب): «يتوارد».

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 163.

(10) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: ظلم، ص 1134.

(11) في (ب): «العفو».

(12) البيضاوي: أنوار التنزيل، (101 / 1).

(13) المصدر نفسه، (101 / 1).

«لعل» بـ "كي" أخذًا⁽¹⁾ مما قيل⁽²⁾: إن "لعل" في القرآن بمعنى "كي" غير قوله في الشعراء: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: 129] فإنها بمعنى "كان"، أي: كأنكم تخلصون⁽³⁾ انتهى.

(213). قوله: عطف تفسير؛ زاد البيضاوي: «وقيل: أراد بالفرقان معجزاته الفارقة بين المحق والمبطل في الدعوى، أو بين الكفر والإيمان ... إلى آخره»⁽⁴⁾. قال زكريا: «ذكر لتفسير⁽⁵⁾ / [35ظ/أ] / الكتاب والفرقان ثلاثة أوجه: الأول أن المراد بهما التوراة الجامعة بين اتصافها بالكتاب والحجة، وأدخلت الواو بين الصفتين للإعلام باستقلال كل منهما. والثاني أن المراد بالكتاب التوراة وبالفرقان معجزاته المذكورة. والثالث المراد بالكتاب التوراة أيضًا وبالفرقان الشرع، أو النصر المذكور»⁽⁶⁾.

(214). قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «أي: لكي تهتدوا، بتدبر الكتاب والتفكير في الآيات»⁽⁷⁾ فعلم⁽⁸⁾ منه أن "لعل" هنا للتعليل.

(215). قوله: خالِقِكُمْ؛ قال البيضاوي: «فاعزموا على التوبة والرجوع إلى مَنْ خلقكم برياً من التفاوت، ومميزاً بعضها من بعض بصور وهيئات مختلفة، وأصل التركيب لخلوص الشيء عن غيره، إما على سبيل التفصي، كقولهم: برئ المريض من مرضه، والمديون من دينه، أو الإنشاء كقوله: برأ الله آدم من الطين»⁽⁹⁾ انتهى. والمفسر ماش على التفسير الأخير، والله أعلم.

(216). قوله: لِيَقْتُلَ الْبَرِيءُ مِنْكُمْ الْمُجْرِمَ؛ اقتصر على هذا القول، وصدّر البيضاوي بخلافه، حيث قال عقب قوله تعالى: ﴿فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: «تماماً لتوبتكم بالبخع، أو قطع الشهوات، كما قيل: من لم يُعذب نفسه لم يُنعمها، ومن لم يُقتلها لم يُحيها. وقيل: ... إلى آخره»⁽¹⁰⁾. وقال في الكشاف: «وروي⁽¹¹⁾

(1) في (ب): «أخذ».

(2) ينظر: الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، (2/340). ابن يعيش: شرح المفصل، (4/570).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 163.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/101).

(5) في (ب): «تفسير».

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 163، 174، بتصرف.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/101).

(8) في (ب): «بعلم».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/101).

(10) المصدر نفسه، (101/1-102).

(11) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم في حديث طويل بألفاظ متقاربة عن السدي مقطوعاً. الطبري: جامع البيان، رقم: 937، (2/74). ابن

أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 533، (1/111).

أن الرجل كان يبصر ولده ووالده وجاره وقرينه، فلم يمكنهم المضي إلى أمر الله، فأرسل ضباة وسحابة سوداء لا يتباصرون تحتها، وأمروا أن يجتمعوا بأفنية بيوتهم، ويأخذ الذين⁽¹⁾ لم يعبدوا العجل سيوفهم، وقيل لهم: اصبروا، فلعن الله من مدَّ طرفه، أو حل حبوته، أو اتقى بيد أو رجل، فيقولون: آمين، فقتلواهم إلى المساء، حتى دعا موسى وهارون وقالوا: يا رب، هلكت بنو إسرائيل، البقية البقية⁽²⁾، فكشفت السحابة ونزلت التوبة. وسقطت الشفار من أيديهم، وكانت القتلى سبعين ألفاً⁽³⁾ انتهى. وقوله بالبخع: قال زكريا: «بموحدة فمعجمة فمهملة. قال الجوهري⁽⁴⁾: يقال: بخع نفسه بخعاً، أي: قتلها غماً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بِنِعْمِ اللَّهِ قَتْلُكَ﴾ [الكهف:6]»⁽⁵⁾ انتهى. والقول الأول الذي اقتصر عليه المفسر هو الصحيح. قال زكريا: «إجماع المفسرين على أن المراد هنا القتل الحقيقي بأن يُسَلَّم مَنْ عبد العجل نفسه للبريء ليقتلها؛ فلا يرد عليه قول بعضهم: المفسرون مجمعون على أنهم ما قتلوا أنفسهم بأيديهم؛ إذ لو كانوا مأمورين بذلك لصاروا عصاةً بتركه»⁽⁶⁾ انتهى.

(217). قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «متعلق بمحذوف إن جعلته كلام موسى عليه الصلاة والسلام لهم، تقديره: إن فعلتم ما أمرتم به فقد تاب عليكم، أو عطف على محذوف، أي: إن جعلته خطاباً من الله لهم على طريقة الالتفات، كأنه⁽⁷⁾ قال: ففعلتم ما أمرتم به فتاب عليكم / [36و/أ] / بارؤكم. وذكر البارئ وترتيب الأمر عليه إشعاراً بأنهم بالغوا غاية الجهالة والغباوة، حتى تركوا عبادة خالقهم الحكيم إلى عبادة البقر، التي هي مثل في الغباوة، وأن من لم يعرف حق منعمه حقيق بأن يُسترد منه، ولذلك أمروا بالقتل وفك التركيب»⁽⁸⁾ هـ.

(218). قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْتَوَّابُ الرَّحِيمُ﴾؛ قال البيضاوي: «الذي يُكثر توفيق التوبة، أو قبولها من المذنبين، ويبالغ في الإنعام عليهم»⁽⁹⁾.

(1) في (ب): «الزمن».

(2) «البقية»: سقطت من (ب).

(3) الزمخشري: الكشاف، (140/1)، بتصرف.

(4) الجوهري: الصحاح، مادة: بخع، (123/1).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص174.

(6) المصدر نفسه، ص174، بتصرف.

(7) «كأنه»: سقط من (ب).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (102/1)، بتصرف.

(9) المصدر نفسه، (102/1).

(219). قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾؛ قال البيضاوي: «أي: لأجل قولك، أو لن نقر لك»⁽¹⁾.

(220). قوله: عيانا؛ قال البيضاوي: «وهي في الأصل⁽²⁾ مصدر قولك: جهرت بالقراءة، استُعيرت للمعانية، ونصبها على المصدر؛ لأنها نوع من الرؤية، أو حال عن الفاعل أو المفعول». إلى أن قال: «والمؤمنُ به: إن الله الذي أعطاك التوراة وكلمك، أو إنك نبي»⁽³⁾ ه. وقال زكريا في قوله: «استعيرت للمعانية» أي: حقيقتها القول المسموع للغير، ثم استعيرت للمعانية، وفائدتها كمال الرؤية⁽⁴⁾ انتهي⁽⁵⁾. ولم يتعرض لتقرير الاستعارة، ولا من أي نوع هي، والظاهر أنها تصريحية أصلية بأن شبه الرؤية معانية بالجهر واستعيرت الجهرة للمعانية بجامع الكامل في كل، والله أعلم.

(221). قوله: الصيحة؛ اقتصر عليها. قال البيضاوي: «قيل: جاءت نار من السماء فأحرقتهم. وقيل: صيحة. وقيل: جنود سمعوا بحسيسها، فخرجوا صعقين ميتين يوماً وليلة»⁽⁶⁾.

(222). قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَوْتِكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «وقيد البعث؛ لأنه قد يكون عن نوم أو إغماء»⁽⁷⁾ لقوله ﷻ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾ [الكهف: 12]«⁽⁸⁾ ه.

(223). قوله: والسَّمَانِي: بتخفيف الميم ... إلى آخره؛ قال زكريا: «بتخفيف الميم⁽⁹⁾ والقصر وألفه للإلحاق، جمع سمانات وهو الطائر المعروف، والسلوى جمع سلوات، وقدم عليه المنّ مع أنه غذاء والمنّ حلوى، والعادة تقديم الغذاء على الحلوى؛ لأن نزول المنّ من السماء مخالف للعادة، فقدّم لاستعظامه بخلاف الطيور المأكولة»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(224). قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾؛ قال البيضاوي: «فيه اختصار، وأصله فظلموا بأن كفروا هذه

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (102/1).

(2) في (ب): «صل»

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (102/1).

(4) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (349/2).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 175.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (102/1).

(7) في (ب): «غماء».

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (103/1).

(9) في (ب): «الماد»، أي حرف «ما».

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 175-176.

النعم وما ظلمونا، ... إلى آخره»⁽¹⁾. قال زكريا: «يريد أن الواو في [﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾]⁽²⁾ تستدعي معطوفاً عليه، وأن ما بعدها يدل على هذا المحذوف؛ لأنه نفي بأوله تعلق [36ظ/أ] / الظلم بمفعول، وأثبت بآخره تعلقه بمفعول آخر، فاقضى ذلك سابقة إثبات أصل الظلم»⁽³⁾ انتهى.

(225). قوله: أو أريحا؛ قال زكريا: «بفتح الهمزة وكسر الراء وبالحاء المهملة، قرية بالغور قريبة من بيت المقدس؛ قاله ابن الأثير»⁽⁴⁾ «⁽⁵⁾ انتهى.

(226). قوله: واسعاً؛ قال البيضاوي: «ونصبه على المصدر، أو الحال من الواو»⁽⁶⁾.

(227). قوله: بابها؛ أي: القرية.

(228). قوله: مسألنا ﴿حِطَّة﴾؛ زاد البيضاوي: «أو أمرٌك حِطَّة، وهي فعلة، من الحَطَّ كالجلسة»⁽⁷⁾، وقرئ بالنصب⁽⁸⁾ على الأصل، بمعنى: حط عنا ذنوبنا حطة، أو على أنه مفعول قولوا⁽⁹⁾ «⁽¹⁰⁾. قال زكريا: «أمرٌك حطة: أي شأنك حط الذنوب. وقال في قوله: أمرنا حطة ... إلى آخره: أي: شأننا أن نحط ونقيم في هذه القرية حتى ندخل الباب سجداً مع التواضع»⁽¹¹⁾ انتهى.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (103/1).

(2) في (أ) و (ب): «وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ»؛ وهكذا وجدناها في نسخة مخطوطة أخرى للأنصاري، ولعل المصعبي اعتمدها، فكما وجدناها نقلها، والظاهر أن الصواب قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾. ينظر: المصدر نفسه، (103/1).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 176. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/349).

(4) ابن الأثير أبو السعادات: النهاية، (1/91).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 176.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (103/1).

(7) في (ب): «الجلسة».

(8) قرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿حِطَّة﴾ بالنصب. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 13. ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/150). أبو حيان: البحر المحيط، (1/359).

(9) في (ب): «قوله».

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (103/1).

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 176.

(229). قوله: وفي قراءة بالياء والتاء مبني للمجهول⁽¹⁾؛ يعني: قرأ نافع بالياء وابن عامر بالتاء⁽²⁾ كما نبه على ذلك زكريا⁽³⁾. قال البيضاوي: «وخطايا أصله خطائي، فعند سيبويه أبدلت الياء الزائدة همزة؛ لوقوعها بعد الألف، واجتمعت همزتان، فأبدلت الثانية ياء، ثم قلبت ألفاً، وكانت الهمزة بين ألفين فأبدلت ياء. وعند الخليل قُدِّمت الهمزة على الياء، ثم فعل بهما ما ذكر»⁽⁴⁾. انتهى.

(230). قوله: ثواباً؛ عبارة الكشف: «أي: من كان محسناً منكم كانت تلك الكلمة سبباً في زيادة ثوابه، ومن كان مسيئاً كانت له توبة ومغفرة»⁽⁵⁾. انتهى.

(231). قوله: فقالوا حبة في شعرة؛ قال في الكشف: «يعني أنهم أمروا بقول معناه التوبة والاستغفار، فخالفوه إلى قول ليس معناه معنى ما أمروا به، ولم يمتثلوا أمر الله. وليس الغرض أنهم أمروا بلفظ بعينه، وهو لفظ الحطة فجاءوا بلفظ آخر؛ لأنهم لو جاءوا بلفظ آخر مستقل بمعنى ما أمروا به، لم يؤاخذوا به. كما لو قالوا مكان حطة: نستغفرك ونتوب إليك، أو اللهم اعف عنا وما أشبه ذلك»⁽⁶⁾. انتهى.

(232). قوله: أو أقل؛ قال البيضاوي: «أربعة وعشرون ألفاً»⁽⁷⁾ مقتصرًا عليه، زاد في الكشف: «وقيل: سبعون ألفاً عطشوا، فدعا لهم موسى [37/و/أ] بالسقيا، فقيل له: ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ﴾»⁽⁸⁾.

(233). قوله: ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ﴾؛ «واللام إما للعهد والإشارة إلى حجر معلوم، فقد روي⁽⁹⁾

(1) في (ب): «للمفعول».

(2) قرأ نافع وأبو جعفر ﴿يُعْفَرُ﴾ بياء مضمومة على التذكير مع فتح الفاء، وقرأ ابن عامر ﴿تُعْفَرُ﴾ بياء مضمومة على التأنيث مع فتح الفاء أيضاً، وقرأ الباقون ﴿تُعْفِرُ﴾ بالنون مفتوحة مع كسر الفاء. ينظر: ابن خالويه: الحجة، (1/79). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/150). ابن الجزري: النشر، (2/215).

(3) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 176.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/103).

(5) الزخشي: الكشف، (1/143).

(6) المصدر نفسه، (1/143).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/104).

(8) الزخشي: الكشف، (1/143-144)، بتصرف.

(9) أخرجه الطبري عن عبد الله بن عباس موقوفاً، وعبد بن حميد - كما في الدر المنثور - وابن أبي حاتم عن قتادة مقطوعاً، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبري: «ذلك في التيه؛ ظلل عليهم الغمام، وأنزل عليهم المن والسلوى، وجعل لهم ثياباً لا تبلى ولا تتسخ، وجعل بين ظهرانيهم حجر مربع، وأمر موسى فضرب بعصاه الحجر، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا في كل ناحية منه ثلاث عيون، لكل سبط عين؛ ولا يرحلون منقلة إلا وجدوا ذلك الحجر معهم بالمكان الذي كان به معهم في المنزل الأول». الطبري: جامع البيان، رقم: 1044، (2/120). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 601، (1/121). السيوطي: الدر المنثور، (1/175).

أنه حجر طورى حَمَلَهُ معه، وكان حجراً مربعاً له أربعة أوجه، كانت تنبُع من كل وجه ثلاثة أعين، لكل سبط عين تسيل في جدول إلى السبط الذي أمر أن يسقيهم، وكانوا ستمائة ألف، وسعة العسكر اثنا عشر⁽¹⁾ ميلاً. وقيل⁽²⁾: أهبطه آدم من الجنة فتوارثوه، حتى وقع إلى شعيب فدفعه إليه مع العصا. وقيل⁽³⁾: هو الحجر الذي وضع عليه ثوبه حين اغتسل، إذ رموه بالأذرة ففرَّ به، قال له جبريل يقول الله تعالى: ارفع هذا الحجر، فإنَّ لي فيه قدرة ولك فيه معجزة، فحمله في مخلاته. وإمّا للجنس، أي اضرب الشيء الذي يقال له الحجر». قال⁽⁴⁾: «وعن الحسن⁽⁵⁾: لم يأمره أن يضرب حجراً بعينه. قال: وهذا أظهر في الحجة وأبين في القدرة»⁽⁶⁾ إلى آخر ما أطال في القصة، وتبيَّن منه سبب فراره بالثوب. قال زكريا: «الأذرة بالضم: هي انتفاخ الخصية؛ يقال: رجل آدر، إذا انتفخت خصيته»⁽⁷⁾ انتهى، والله أعلم.

(234). قوله: موضع شربهم؛ عبارة البيضاوي: «عينهم التي يشربون منها»⁽⁸⁾.

(235). قوله تعالى: ﴿مِن رِّزْقِ اللَّهِ﴾؛ قال البيضاوي: «يريد به ما رزقهم من المن والسلوى وماء العيون. وقيل: الماء وحده؛ لأنه يُشرب ويُؤكل مما ينبت به»⁽⁹⁾ انتهى. قال زكريا: «فسر الرزق بالمرزوق، وفصله إلى المأكول نظراً إلى "كلوا"، وإلى الماء نظراً إلى "اشربوا". ثم قال في قوله: "وقيل الماء وحده... إلى آخره" ما نصّه: «فسره قائله بالماء وجعله مأكولاً نظراً إلى ما ينبت منه، ومشروباً نظراً إلى نفسه. وضَعَّف⁽¹⁰⁾ بأنَّ مأكولهم في التيه لم يكن من زروع ذلك الماء وثماره»⁽¹¹⁾ انتهى.

(1) في (ب): «اثني عشر».

(2) ذكره الثعلبي دون إسناد. ينظر: الثعلبي: الكشف والبيان، (203/1).

(3) ذكره الثعلبي والبغوي عن سعيد بن جبير. ينظر: الثعلبي: الكشف والبيان، (203/1). البغوي: معالم التنزيل، (100/1).

(4) في (ب): «وقال».

(5) ذكره الزخشي والرازي وابن كثير ونظام الدين النيسابوري عن الحسن البصري دون إسناد. ينظر: الزخشي: الكشف، (144/1).

الرازي: مفاتيح الغيب، (528/3). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (279/1). نظام الدين النيسابوري: غرائب القرآن، (298/1).

(6) الزخشي: الكشف، (144/1).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 177.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (105/1).

(9) المصدر نفسه، (105/1).

(10) تنظر أوجه تضعيف هذا القول في المصادر الآتية: أبو حيان: البحر المحيط، (372/1). التفتازاني: حاشية على الكشف، (352/2).

الألوسي: روح المعاني، (273/1).

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 177.

(236). قوله⁽¹⁾: حال مؤكدة؛ ما ذكره المفسر من أنها حال مؤكدة هو المشهور في تمثيل النحاة للحال المؤكدة لعاملها، وظاهر كلام البيضاوي أنها ليست مؤكدة، حيث قال: «لا تعتدوا حال إفسادكم وإنما قيده؛ لأنه وإن غلب في الفساد لكنه قد يكون منه ما ليس بفساد، كمقابلة الظالم المعتدي بفعله، ومنه ما يتضمن صلاحاً راجحاً، كقتل الخضر الغلام وخرقه السفينة». قال⁽²⁾: «ويقرّب منه: العوث⁽³⁾ غير أنه يغلب فيما يُدرك حساً. ومن أنكر أمثال هذه المعجزات فلغاية جهله بالله ﷻ، وقلة تدبره في عجائب صنعه، فإنه لما أمكن أن يكون من الأحجار ما يخلق⁽⁴⁾ الشعر وينفّر الخلل ويجذب الحديد، لم يمتنع أن يخلق الله حجراً يُسخره لجذب الماء من تحت الأرض، أو لجذب الهواء من الجوانب، ويصيّر ماء بقوة التبريد ونحو ذلك»⁽⁵⁾ انتهى.

(237). قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾؛ قال / [37ظ/أ] / المفسر: «أي: نوع منه، وهو المن والسلوى». قال البيضاوي: «يريد بوحده؛ لأنه لا يختلف ولا يتبدل، كقولهم: طعام مائدة الأمير واحد، يريدون أنه لا يتبدل ألوانه، ولذلك أجموا»⁽⁶⁾. قال زكريا: «بفتح الهمزة وكسر الجيم، أي: سئموا؛ يقال: أجمتُ الطعام، إذا كرهته وسئمتُ من المداومة عليه»⁽⁷⁾ انتهى.

(238). قوله: حنطتها؛ قال البيضاوي: «ويقال للخبز، ومنه فوموا لنا، وقيل: الثوم»⁽⁸⁾. قال في الكشف: «ويدل عليه قراءة ابن مسعود⁽⁹⁾: وثومها، وهو للبصل والعدس أوفق»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(239). قوله: انزلوا؛ قال البيضاوي: «انحدروا إليه من التيه، يقال: هبط الوادي إذا نزل به، وهبط منه إذا خرج»⁽¹¹⁾.

(1) «قوله»: مكرّر في (1).

(2) في (ب): «وقال».

(3) في (ب): «العوث».

(4) في (ب): «يلق».

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (105/1).

(6) المصدر نفسه، (105/1)، بتصرف.

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 177، بتصرف.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (106/1).

(9) قرأ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس: "وثومها" بالثاء. ينظر: الفراء: معاني القرآن، (41/1). الطبري: جامع البيان، (130/2). ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 14.

(10) الزخشي: الكشف، (145/1)، بتصرف.

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (106/1).

(240). قوله: ﴿مِصْرًا﴾ من الأمصار؛ قال في الكشاف: «ويحتمل أن يريد العلم، وإنما صرفه مع اجتماع السببين فيه وهما التعريف والتأنيث؛ لسكون وسطه، كقوله: ونوحا ولوطا. وفيهما العجمة والتعريف». وذكر قبل ذلك أنّ «بلاد التيه: ما بين بيت المقدس إلى قنسرين»⁽¹⁾، وهي اثنا عشر فرسخا في ثمانية فراسخ»⁽²⁾ انتهى. وقال في القاموس: «وقنسرين وقنسرُونَ، بالكسر فيهما: كورة بالشام، وتكسر نونهما»⁽³⁾ انتهى. والكورة المدينة كما في القاموس أيضا⁽⁵⁾، والله أعلم.

(241). قوله: جُعِلَتْ فِي تَفْسِيرِ ﴿ضُرِبَتْ﴾؛ عبارة البيضاوي: «أحيطت بهم إحاطة القبة بمن ضُربت عليه، أو ألصقت بهم، من ضَرَبَ الطين على الحائط مجازاً لهم على كفران النعمة»⁽⁶⁾. قال زكريا: «يعني: أن في الذلة استعارة بالكناية؛ حيث شُبّهت بالقبة أو بالطين، ﴿وَضُرِبَتْ﴾ استعارة تبعية لتحقيقية بمعنى الإحاطة والشمول بهم، أو اللزوم والالصق بهم، لا تحيلية. وعلى الوجهين فالكلام كناية عن كونهم أذلاء متصاغرين. ووجه الشبه في الأول الإحاطة، وفي الثاني الالتصاق»⁽⁷⁾ انتهى.

(242). قوله: فِيهِ لَازِمَةٌ لَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ؛ أقول: قد يقال بين كونهم أغنياء ولزوم أثر الفقر لهم منافاة، والجواب ما أشار إليه البيضاوي، حيث قال: «واليهود في غالب»⁽⁸⁾ الأمر أذلاء مساكين، إما [38و/أ] / على الحقيقة، أو على التكلّف؛ مخافة أن تضاعف عليهم الجزية»⁽⁹⁾.

(243). قوله: كَزَكَرِيَا وَيُحْيَى؛ أي: ⁽¹⁰⁾ وشعيبا وغيرهم. قال زكريا: «اعترضت الملاحظة بأن الله أخبر بقتل الأنبياء ونصر الرسل وذلك تناقض. وردّ بأن المحل مختلف؛ إذ الرسول غير النبي، وبأن المراد بالنصر العلية؛ بإظهار الحجج لا العصمة من القتل»⁽¹¹⁾ هـ.

(244). قوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾؛ قال في الكشاف: «فإن قلت قتل الأنبياء لا يكون إلا بغير الحق

(1) «قنسرين»: طمست في (ب).

(2) الزخشري: الكشاف، (145/1).

(3) في (ب): «نونها».

(4) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: قنسر، ص 466.

(5) ينظر: المصدر نفسه، مادة: الكور، ص 472.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (106/1).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 178. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (354/2).

(8) في (ب): «غلب».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (106/1)، بتصرف.

(10) «أي»: سقطت من (ب).

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 178، بتصرف.

فما فائدة ذكره؟ قلت معناه: أنهم قتلوهم بغير الحق عندهم؛ لأنهم لم يقتلوا ولا أفسدوا في الأرض فيقتلوا. وإنما نصحوهم ودعوهم إلى ما ينفعهم فقتلوهم، فلو سئلوا وأنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجها يستحقون به القتل عندهم»⁽¹⁾ انتهى.

أقول: سألت بعض فقهاء اليهود - قبهم الله - عن زكريا ويحيى لِمَ قتلوهم فاعترفوا بأنهم قتلوا ظلما ولم يكن قتلهم بإجماعهم، والله أعلم.

(245). قوله: بالأنبياء من قبل؛ كأنه حملة على ذلك دفعا للتكرار مع قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ ... إلى آخره، بأن حمل الأول على الأنبياء من قبل، والثاني في زمن نبينا، وحمله البيضاوي⁽²⁾ على المتدينين بدين محمد ﷺ، المخلصين منهم والمنافقين. قال: «وقيل: المنافقين؛ لانخراطهم في سلك الكفرة»⁽³⁾، وجزم صاحب الكشاف بهذا، حيث قال: «آمنوا بألستهم من غير مواطاة القلوب، وهم المنافقون»⁽⁴⁾.

ولا يخفى عدم مناسبة كل من التفسيرين لما هو المعتقد عندنا في معنى المنافق، ولا يقال يشكل على ما هو المعتقد قوله بعد ذلك ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ ... إلى آخره؛ لأننا نقول المختص بالموفي هو المؤمن، بخلاف آمن فعلا، فإنه يقال للموفي وغيره. كما نص على ذلك الشيخ أحمد رحمه الله في شرح العقيدة⁽⁵⁾، والله أعلم.

(246). قوله: هم اليهود؛ قال البيضاوي: «يقال: هاد وتهود إذا دخل في اليهودية، ويهود: إما عربي من هاد إذا تاب، سموا بذلك لِمَّا تابوا من عبادة العجل، وإما مُعَرَّبٌ يهوذا وكانهم سموا بذلك باسم أكبر أولاد يعقوب عليه الصلاة والسلام»⁽⁶⁾.

(247). قوله تعالى: ﴿وَالنَّصْرَى﴾؛ قال البيضاوي: «جمع نصراني كندامي، والياء في نصراني للمبالغة كما في أحمرى، سموا بذلك / [38ظ/أ] / لأنهم نصرروا المسيح ﷺ، أو لأنهم كانوا معه في قرية يقال لها نصران أو ناصرة فسموا باسمها، أو من اسمها»⁽⁷⁾. قال زكريا: «باسمها على الأول، أو من اسمها» على الثاني⁽⁸⁾، وأراد بالأول نصران، وبالثاني ناصرة، والله أعلم.

(1) الزخشري: الكشاف، (146/1).

(2) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (106/1).

(3) المصدر نفسه، (106/1).

(4) الزخشري: الكشاف، (146/1).

(5) الشماخي: شرح الشماخي، بذييل مقدمة التوحيد، ص 66، 83.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (106/1-107).

(7) المصدر نفسه، (107/1).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 179.

(248). قوله: في تفسير ﴿الصَّيِّئِينَ﴾ طائفة من اليهود أو النصارى؛ قال البيضاوي: «قوم بين النصارى والمجوس. وقيل: أصل دينهم دين نوح عليه الصلاة والسلام. وقيل: هم عبدة الملائكة. وقيل عبدة الكواكب، وهو إن كان عربياً فَمِنْ صَبَأٍ إِذَا خَرَجَ. وقرأ نافع وحده بالياء⁽¹⁾ إما لأنه خَفَّفَ الهمزة، أو لأنه من صبا إذا مال؛ لأنهم مالوا من سائر الأديان إلى دينهم، أو من الحق إلى الباطل»⁽²⁾ انتهى.

أقول: ذكر بعض أصحابنا⁽³⁾ أنهم سموا⁽⁴⁾ بذلك؛ لأنهم يصبون من دين إلى دين، فيكون مبنياً على الاحتمال الثاني على قراءة نافع، والله أعلم.

(249). قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ قال البيضاوي: «﴿مَنْ﴾ مبتدأ خبره ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ والجملة خبر إن، أو بدل من اسم إن وخبرها ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والفاء لتضمن المسند إليه معنى الشرط، وقد منع سيبويه دخولها في خبر إن من حيث إنها لا تدخل الشرطية، وردَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ... فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ [البروج:10]»⁽⁵⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: «﴿و﴿مَنْ﴾ مبتدأ ... إلى آخره»: ذكر له وجهين معروفين من كلامه، والرابط في الأول محذوف تقديره "من آمن منهم" أي: من المعطوفين على الذين آمنوا أو من الجميع، لكن المراد بالإيمان الثاني في حق من آمن المداومة عليه، وفي حق غيره الابتداء، غايته أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز، وهو جائز عند الشافعي⁽⁶⁾. قال التفتازاني⁽⁷⁾: وما ذكره من كون "مَنْ" مبتدأ خبره "فلهم" يشعر بأنه جعلها موصولة؛ إذ الشرطية خبرها الشرط مع الجزاء لا الجزاء وحده. وأعرّب⁽⁸⁾ غيره فقال: خبرها الفعل بعدها. ووحد في الآية "آمن" و"عمل" نظراً إلى لفظ "مَنْ"، وجمع فيها "فلهم" نظراً إلى معناها»⁽⁹⁾ انتهى.

(1) قرأ نافع قرأ نافع وأبو جعفر: ﴿وَالصَّيِّئِينَ﴾ بالياء، والباقون: ﴿وَالصَّيِّئِينَ﴾ بالهمزة بعد الباء. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (158/1). ابن خالويه: الحجة، (81/1). ابن الجزري: النشر، (215/2).

وأما قول البيضاوي: «وقرأ نافع وحده بالياء»: أي: من القراء السبع، وإلا فقد وافقه من العشرة أبو جعفر، وقد نبه إلى هذا زكريا الأنصاري. ينظر: ابن الجزري: النشر، (215/2). زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 179.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (107/1).

(3) ينظر: الجناوني: كتاب الوضع، ص 42. السوفي: السؤالات، ص 151. الشماخي: شرح الشماخي، بذييل مقدّمة التوحيد، ص 106.

(4) «سموا»: سقطت من (ب).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (107/1).

(6) ينظر: الأمدى: الإحكام، (243/2). الزركشي: البحر المحيط، (400-401/2).

(7) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (356/2).

(8) في (ب): «أقرب».

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 179-180.

(250). قوله: اقتلناه من أصله؛ قال البيضاوي: «روي أن موسى عليه الصلاة والسلام لما جاءهم بالتوراة فرأوا ما فيها من التكاليف الشاقة كبرت عليهم، وأبوا قبُولها، فأمر جبريل بقلع الطور، فظللهم فوقهم حتى قبِلوا»⁽¹⁾ ⁽²⁾ انتهى. / [39و/أ] / (251). قوله: بالعمل به؛ اقتصر على هذا المعنى في تفسير الذكر. وذكر البيضاوي فيه احتمالين حيث قال: «ادرسوه ولا تنسوه، أو تفكروا فيه، فإنه ذكرٌ بالقلب، أو⁽³⁾ اعملوا به»⁽⁴⁾. قال زكريا في قوله: «فإنه أي التفكير ذكرٌ بالقلب» كما أن الدرس ذكر باللسان»⁽⁵⁾، والله أعلم.

(252). قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «لكي تتقوا المعاصي، أو رجاءً منكم أن تكونوا متقين. ويجوز عند المعتزلة أن يتعلق بالقول المحذوف، أي: قلنا خذوا واذكروا، أو إرادة أن تتقوا»⁽⁶⁾ انتهى. قال زكريا: «حاصل ذلك - كما قال الطيبي⁽⁷⁾ - أن "لعلكم" إذا كان تعليلاً لـ "خذوا" و"اذكروا" كان على حقيقته؛ لأنه راجع إليهم، وإذا عُلّق بـ "قلنا" المقدر يكون تعليلاً لفعل الله؛ فيجب تأويله بالإرادة على مذهب المعتزلة؛ لأنها عندهم تابعة للأمر، فلا يستلزم وقوع المراد، وعندنا تابعة للعلم؛ فيستلزمه فلا يجوز أن يتعلق ما ذكره بالقول المحذوف»⁽⁸⁾ انتهى.

(253). قوله: عن الطاعة؛ متعلقٌ بأعرضتُمْ، وعبارة البيضاوي: «أعرضتُم عن الوفاء بالميثاق بعد أخذه»⁽⁹⁾.

(254). قوله: بالتوبة؛ أي: بتوفيقكم للتوبة. قال البيضاوي: «بتوفيقكم للتوبة، أو بمحمد ﷺ يدعوكم إلى الحق ويهديكم إليه». إلى أن قال: «و"لو" في الأصل لامتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا دخل على "لا"»

(1) هو جزء من حديث أخرجه النسائي وأبو يعلى بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس موقوفاً، ولفظه عند النسائي: «... فأمرهم بالذي أمر به أن يبلغهم من الوظائف، فثقل ذلك عليهم، وأبوا أن يقرأوا بها، فتق الله عليهم الجبل كأنه ظلة، ودنا منهم حتى خافوا أن يقع عليهم، فأخذوا الكتاب بأيمانهم وهم مصطفون ينظرون إلى الجبل والكتاب بأيديهم، وهو من وراء الجبل خافة أن يقع عليهم...». النسائي: السنن الكبرى، كتاب التفسير، قوله ﷺ: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾، رقم: 11263، (10/172). مسند أبي يعلى، رقم: 2618، (10/5).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (107/1).

(3) في (ب): «و».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (107/1).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 180.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (107/1-108)، بتصرف.

(7) ينظر: الطيبي: فتوح الغيب، (2/513).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 180.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1).

أفاد إثباتاً، وهو امتناع الشيء لثبوت غيره، والاسم الواقع بعده عند سيويه مبتدأ خبره واجب الحذف؛ للدلالة عليه وسد الجواب مسده، وعند الكوفيين فاعل فعل محذوف»⁽¹⁾.

(255). قوله تعالى: ﴿فِي السَّبْتِ﴾؛ قال البيضاوي: «والسبت مصدر سببت اليهود إذا عظمت يوم السبت، وأصله القطع، أمروا بأن يجردوه للعبادة، فاعتدى فيه ناس منهم في زمن داود عليه السلام واشتغلوا بالصيد، وذلك أنهم كانوا يسكنون قرية على الساحل يقال لها أيلة، وإذا كان يوم السبت لم يبق حوت في البحر إلا حضر هناك وأخرج خرطوم، فإذا مضى تفرقت، فحفروا حياضاً وشرعوا إليها الجداول، فكانت الحيتان تدخلها يوم السبت فيصطادونها يوم الأحد»⁽³⁾ انتهى. زاد في الكشاف: «فذلك الحبس في الحياض هو اعتداؤهم»⁽⁴⁾ انتهى. قال زكريا: «في قوله: "مصدر سببت اليهود" فسرته كالكشف»⁽⁵⁾ بالمصدر؛ لأن المنهي عنه الاعتداء فيه لا في شيء في يوم السبت، فمعناه أنهم / [39ظ/أ] / اعتدوا في التعظيم الذي أمروا به في ذلك اليوم، بأن جاوزوا حدّه واعتدى بعضهم في الصيد فيه كما ذكره بعد⁽⁶⁾، هـ. وقوله: "وأصله القطع" يقال: "سبت رأسه" إذا حلّقه وقطع شعره» قاله زكريا⁽⁸⁾.

(256). قوله: أهل أيله؛ قال في القاموس: «وأيله جبل بين مكة والمدينة قرب ينبع، وبلد بين ينبع ومصر، وعقبتهما معروفة»⁽⁹⁾ هـ. وظاهر أن المراد بها الثاني، والله أعلم.

(257). قوله: مُبْعَدِينَ تفسير لـ ﴿خَسِيبَ﴾؛ قال البيضاوي: «والخسوء هو الصغار والطرء، وجعل كلا منهما خبراً واحداً لـ "كونوا"؛ لتأويلهما بالجامعين بين صورة القردة والخسوء»⁽¹⁰⁾. قال زكريا: «قدّر خبري "كان" كالكشف»⁽¹¹⁾ بناء على أن خبر المبتدأ لا يجوز تعدّده بلا عاطف، فقدّره بذلك كنظيره في

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1)، بتصرف.

(2) «في»: سقط من (ب).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1)، بتصرف.

(4) الزخشي: الكشاف، (147/1).

(5) ينظر: المصدر نفسه، (147/1).

(6) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (357/2).

(7) في (ب): «قال».

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 180-181.

(9) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: إيل، ص 964، بتصرف.

(10) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1)، بتصرف.

(11) ينظر: الزخشي: الكشاف، (147/1).

قولهم: الرمان حلوا حامضاً، أي: مرٌّ. والأصح عند ابن مالك وغيره جواز ذلك⁽¹⁾ انتهى. أي⁽²⁾ لقول ابن مالك⁽³⁾:

وَأَخْبِرُوا⁽⁴⁾ بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنِّ وَاحِدٍ البيت

(258). قوله: تلك العقوبة؛ ردُّ الضمير للعقوبة المفهومة من المقام، زاد البيضاوي احتمال رجوعه للمسخة⁽⁵⁾، وقال زكريا: «أو الكينونة، وهو أنسب بـ "كُونُوا"⁽⁶⁾ انتهى.

(259). قوله: أي: للأمم التي في زمنها ... إلى آخره؛ قال زكريا: «بيان لـ "ما قبلها وما بعدها" على استعارتهما⁽⁷⁾ للزمان، وإيقاع "ما" موقع "مَنْ" تحقيراً لشأنهم في مقام العظمة والكبرياء، يعني بـ "ما قبلها"⁽⁸⁾ السابقون الذين مضوا، وكان⁽⁹⁾ في كتبهم أنه تكون تلك المسخة فاعتبروا بها، وصحَّ دخول الفاء على "جعلناها" لأنَّ جعلها للفريقين جميعاً إنما تتحقق بعد القول والمسح؛ نَبَّهَ على ذلك التفتازاني⁽¹⁰⁾»⁽¹¹⁾ انتهى. وما فسَّر به المفسر قوله: ﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيَّهَا﴾ هو الظاهر لسلامته من التكلف، فلذلك اقتصر عليه ذكر البيضاوي لتفسير ﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيَّهَا وَمَا خَلَفَهَا﴾ خمسة أوجه حيث قال: ﴿مَا بَيَّنَّ يَدَيَّهَا وَمَا خَلَفَهَا﴾ من الأمم إذا⁽¹²⁾ ذُكِرَتْ حَالُهُمْ فِي زَبْرِ الْأَوَّلِينَ، واشتهرت قصتهم في الآخرين، أو لمعاصريهم وَمَنْ بعدهم، أو لما يقربها من القرى وما يتباعد عنها، أو لأهل تلك القرية وما حولها، أو لأجل ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر⁽¹³⁾ انتهى.

(260). قوله: خصوا بالذكر ... إلى آخره؛ اقتصر على القول بالتعميم في المتقين، وصدَّر البيضاوي

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 181.

(2) «أي»: سقطت من (ب).

(3) تمامه: عَنِّ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شَعْرًا. ينظر: ابن مالك: الألفية، ص 18.

(4) في (ب): «وخبروا».

(5) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 181.

(7) في (ب): «استعارتها».

(8) في (ب): «لما قبلها».

(9) في (ب): «كانت».

(10) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (358/2).

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 181، بتصرف.

(12) علَّق المؤلف في هامش (أ) بقوله: «لعله إذ، بدليل قوله: وكان في كتبهم ... إلى آخره».

(13) البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1)، بتصرف.

القول بالمتقين من قومهم، قال: «أو لكل / [40و/أ] / مُتَّقٍ سَمِعَهَا»⁽¹⁾.

(261). قوله: وقد قُتِلَ لهم قَتِيلٌ ... إلى آخره؛ لم يعين القَتِيلَ كما عيَّنه غيره⁽²⁾ لما فيه من المنافاة الحاصلة في القصة، قال البيضاوي: «وقصته: أنه كان شيخ موسر، فقتل ابنه بنو أخيه طمَعًا في ميراثه»⁽³⁾ أي: ميراث الشيخ⁽⁴⁾. قال زكريا: «وقوله كالكشاف»⁽⁵⁾: بنو أخيه⁽⁶⁾ لا ينافيه قول غيرهما "بنو عمه"؛ لأن ضمير "أخيه" عائد إلى الأب لا إلى الابن، فسقط ما قيل: إن صوابه بنو عمه. ثم ما ذكرناه وهم بأن المقتول الأب لا الابن⁽⁷⁾؛ قال الطيبي⁽⁸⁾ وغيره⁽⁹⁾: ويدل له ما في القصة من قول حاكمه: ولم يُورَث قاتل بعد ذلك؛ لأنهم لم يقتلوا الموروث بل ابنه، ولأن قاتل الابن لا يُمنع الإرث من الأب بلا خلاف»⁽¹⁰⁾ انتهى. وحكى التفتازاني⁽¹¹⁾ مثل ذلك في حاشيته على الكشاف، وعبارة المفسر سالمة من ذلك، والله أعلم.

(262). قوله: مهزوءٌ؛ أشار إلى أنه مفعول ثانٍ لـ "تَتَّخِذْنَا" والأول ذات، فلا يصحُّ الإخبار عنه بالمعنى الذي هو المصدر، فاحتاج إلى تأويله باسم المفعول، ويجوز فيه غير ذلك كما في البيضاوي⁽¹²⁾، والله أعلم.

(263). قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾؛ قال البيضاوي: «نفى عن نفسه ما رُمي به على طريقة البرهان»⁽¹³⁾. قال زكريا: «أراد بطريقة البرهان الكناية، حيث نفى عن نفسه أن يكون داخلا

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1).

(2) ينظر: الطبري: جامع البيان، (2/183). الثعلبي: الكشف والبيان، (1/213). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/161). الرازي: مفاتيح الغيب، (3/543). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (1/294).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1).

(4) «أي: ميراث الشيخ»: شرح من المؤلف.

(5) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (1/147).

(6) سقط من (ب) قوله: «طمعًا ... بنو أخيه».

(7) «فسقط ما قيل ... الابن»: شرح من المؤلف.

(8) الطيبي: فتوح الغيب، (2/516).

(9) كشهاب الدين الحفاجي، والسيوطي نقلًا عن الطيبي. ينظر: شهاب الدين الحفاجي: عناية القاضي، (2/176). السيوطي: نواهد الأبيكار، (2/264).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 181.

(11) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/358-359).

(12) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (108/1).

(13) المصدر نفسه، (109/1).

في زمرة الجاهلين، ففيه مبالغة. وتَمَّها بالاستعاذة، أي: إن الهزء في مقام الإرشاد كاد أن يكون كفرًا، فصَحَّت الاستعاذة منه⁽¹⁾ انتهى.

(264). قوله: ما سُنُّها؟⁽²⁾؛ قال البيضاوي: «أي: ما حالها أو صفاتها، وكان حقُّه أن يقال: أيُّ بقرة هي؛ لأن "ما" يسأل به عن الجنس غالبًا، لكنهم لما رأوا ما أمرؤا به على حال لم يوجد لها شيء من جنسه أجزؤه مجرى ما لم يعرفوا حقيقته، ولم يروا مثله»⁽³⁾.

(265). قوله: مُسَيِّتَةٌ؛ في تفسير ﴿فَارِضٌ﴾. قال البيضاوي: «يقال: فرَضت البقرة فروضًا من الفرض وهو القطع، كأنها فرضت سنها، وتركيب البكر للأولية، ومنه: البكرة والباكورة»⁽⁴⁾ انتهى. أقول: الباكورة الثمرة والنخل الذي يدرك أولاً كما في القاموس⁽⁵⁾.

(266). قوله: المذكور من السُّنين: فسَّر الإشارة بالمذكور؛ لأن "بين" لا⁽⁶⁾ تضاف إلا لمتعدّد، والمذكور الفارض والبكر.

فائدة: قال البيضاوي: «إجراء تلك الصفات على بقرة يدل على أن المراد بها معيَّنة، ويلزمه تأخير البيان عن وقت الخطاب، ومَنْ أنكر ذلك - أي: / [40ظ/أ] / كونها معيَّنة⁽⁷⁾ - زعم أنها بقرة من شِقِّ البقر غير مخصوصة، انقلبت مخصوصةً بسؤالهم، ويلزمه النسخ قبل الفعل، فإن التخصيص إبطال للتخيير الثابت بالنص». قال: «والحقُّ جوازُهُما، ويؤيد الرأي الثاني ظاهر اللفظ المروي عنه التَّلِيَّة: «لو ذبحوا أيُّ بقرة أرادوا لأجزأئهم، ولكن شددوا على أنفسهم فشدَّد الله عليهم»⁽⁸⁾، وتقريعهم بالتمادي وزجرهم

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 182. صدَّر الأنصاري الشرح بقوله: «عنى كما قال الطيبي بطريقة البرهان...». ينظر: الطيبي: فتوح الغيب، (517/2).

(2) في (ب): «ما بينها».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (109/1)، بتصرف.

(4) المصدر نفسه، (109/1).

(5) ينظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: بكر، ص 354.

(6) في (ب): «إلا».

(7) «أي: كونها معيَّنة»: شرح من المؤلَّف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 182.

(8) أخرجه البزار وابن مردويه - كما في الدرِّ المنثور - عن أبي هريرة مرفوعاً، والطبري وابن أبي حاتم عن عبد الله بن عباس، وغيرهم موقوفاً، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند البزار: عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوُ أَخَذُوا أَدْنَى بَقْرَةٍ لَأَجْزَأْتُهُمْ أَوْ لَأَجْزَأَتْ عَنْهُمْ». مسند البزار، رقم: 9599، (71/17). الطبري: جامع البيان، رقم: 1246، (206/2). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 693، (137/1). السيوطي: الدرِّ المنثور، (189/1).

سورة البقرة

عن المراجعة بقوله: ﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾⁽¹⁾ انتهى.

(267). قوله: أي: تُعجبهم؛ قال البيضاوي: «والسرور أصله لذة في القلب عند حصول نفع أو توقُّعه»⁽²⁾.

(268). قوله: أسائمة هي أم عاملة؟⁽³⁾؛ المفسر عيّن السؤال عنه وكأنه أخذه من الجواب، والبيضاوي جعله تكريراً للسؤال، حيث قال: «ماهي» تكرير للسؤال عنه واستكشاف زائد، وقوله: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ اعتذاراً عنه، أي: إن البقر الموصوفَ بالتعوين والصُّفرة كثير فاشتبه علينا... إلى آخره»⁽⁴⁾.

(269). قوله: إليها؛ زاد البيضاوي: «أو إلى القتال»⁽⁵⁾. قال: «واحتج به أصحابنا على أن الحوادث بإرادة الله تعالى، وأن الأمر قد ينفك عن الإرادة، وإلا لم يكن للشرط بعد الأمر معنى. والمعتزلة والكرامية⁽⁶⁾ على حدوث الإرادة». قال: «وأجيب بأن التعليق باعتبار التعلُّق»⁽⁷⁾ انتهى. ووجه استدلالهم على حدوثها أنها وقعت شرطاً، والشرط أمرٌ مُحدثٌ في المستقبل قاله زكريا⁽⁸⁾.

(270)*. قوله: لو لم يستثنوا⁽⁹⁾... إلى آخره؛ قال زكريا: «سمى "إن شاء الله" استثناءً؛ لصرفه الكلام

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه البزار، وفيه عباد بن منصور، وهو ضعيف». وقال ابن كثير عن رواية ابن مردويه: «وهذا حديث غريب من هذا الوجه، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة». ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (300/1). الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 10833، (6/314).

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (109/1-110).

(2) المصدر نفسه، (110/1)، بتصرف.

(3) في (ب): «عائلة».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (110/1)، بتصرف.

(5) في (ب): «القتال».

(6) فرقة تتسب إلى أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني (ت: 255هـ/869م)، وتفرع عنها طوائف. تنظر بعض آرائها في: البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 202. الشهرستاني: الملل والنحل، (1/108). عبد المنعم الحفنى: موسوعة الفرق، ص 327.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (110/1).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 184.

(9) أخرجه ابن أبي حاتم وتمام عن أبي هريرة مرفوعاً، والطبري عن ابن جريج مرسلًا، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبري: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَمْرُوا بِأَدْنَى بَقْرَةٍ، وَلِكَيْتُمْ لَمَّا شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ شَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَثْنُوا لَمَّا بَيَّنَّتْ لَهُمْ آخِرَ الْأَبَدِ». الطبري: جامع البيان، رقم: 1242، (2/205). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 722، (1/141). فوائد تمام، رقم: 85، (42/1).

عن الجزم وعن الثبوت في الحال من حيث التعليق بما لا يعلمه إلا الله. و "آخر الأبد" بالنصب كناية عن المبالغة في التأبید، والمعنى: إلى الأبد الذي هو آخر الأزمنة، وإلا فالأبد⁽¹⁾ لا آخر له⁽²⁾ انتهى. وهذه القولة محلها قبل "قوله: غير مذلة" وسبب إثباتها هنا السهو فليتبَّه.

(271). قوله: قوله تعالى: ﴿لَا ذُلُّ لَآئِي﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «أي: لم تُذَلَّ للكراب وسقي الحروث»⁽³⁾. قال زكريا: «للكراب: أي لقلب الأرض للحرث»⁽⁴⁾. قال الجوهرى: «كربت الأرض قلبتها للحرث»⁽⁵⁾. قال البيضاوي: «و"لا" الثانية مزيدة لتأكيد⁽⁶⁾ الأولى»⁽⁷⁾. قال زكريا: «أي: لتأكيد النفي في الأولى، مع إفادة التصريح بعموم النفي؛ إذ بدون⁽⁸⁾ زيادتها ربما يُحمل اللفظ على نفي الاجتماع»⁽⁹⁾.

(272). قوله: غير مُذَلَّة بالعمل؛ بين به أن "لا" اسم بمعنى "غير"، لكن لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها، فهي بمنزلة "إلا" في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: 22] كما صرَّح به صاحب المغني⁽¹⁰⁾، والعجب من سعد التفتازاني في حاشيته على الكشاف حيث نفى القول باسميتها، فقال في "لا" هذه: «وتحتمل أن تكون حرفا كما تجعل "إلا" بمعنى غير في مثل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ﴾ مع أنها لا قائل باسميتها»⁽¹¹⁾ انتهى. ثم رأيت بها متن الحاشية الإعراض عليه، وجلَّ من لا يسهو، والله أعلم.

وأخرجه ابن حجر، وقال: «أخرجه ابن جرير من طريق ابن جريج مرفوعا، وهو معضل». وفي إسناد ابن أبي حاتم وتمام: عباد بن منصور، قال العقيلي عنه: «سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ». العقيلي: الضعفاء الكبير، (3/136). ابن حجر: الكافي الشاف، رقم: 54، ص 8.

(1) «وإلا ف»: سقطت من (ب).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 184.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (110/1)، بتصرف.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 184.

(5) الجوهرى: الصحاح، مادة كرب، (211/1).

(6) في (ب): «للتأكيد».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (110/1).

(8) في (ب): «إذ يرون».

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 184. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (364/2).

(10) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص 915.

(11) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (364/2).

(273). قوله: والجملة صفة "ذلول"؛ قال البيضاوي: «كأنه قيل: لا ذلول مثيرة وساقية»⁽¹⁾.

(274). قوله: من العيوب؛ قال البيضاوي: [41/و/أ] / «سلمها الله من العيوب، أو أهملها من

العمل، أو أخلص لونها، من سلم له كذا إذا أخلص له»⁽²⁾ انتهى.

(275). قوله: لا لَوْنٌ ﴿فِيهَا﴾ غيرُ لونها؛ قال البيضاوي: «وهي في الأصل مصدر، وشأه وشياً

وشية»⁽³⁾ إذا خلط بلونه لوناً آخر»⁽⁴⁾ انتهى.

(276). قوله: عند الفتى البار بأمه؛ قال محشيه: «والقصة في ذلك أنه كان في بني إسرائيل رجل صالح

له ابنٌ طفلٌ وله عجلة أتى بها إلى غيضة»⁽⁵⁾، وقال: اللهم إني استودعك هذه العجلة لابني حتى يكبر،

ومات الرجل فصارت العجلة في الغيضة عوانا، وكانت تهرب من كل من رآها، فلما كبر الابن، وكان

باراً بوالدته، وكان يقسم الليلة ثلاثة أثلاث: يصلي ثلثا، وينام ثلثا، ويجلس عند رأس أمه ثلثا، فإذا أصبح

انطلق فاحتطب على ظهره، فيأتي به السوق، فيبيعه بما شاء الله، ثم يتصدق بثلثه، ويأكل ثلثه، ويعطي

والدته ثلثه، فقالت له أمه يوما من الأيام: إن أباك ورثك عجلة استودعها الله في غيضة كذا فانطلق وادعو

الله إله إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب أن يردها عليك، وعلامتها أنك إذا نظرت إليها يُخيل إليك

أن شعاع الشمس يخرج من جلدها، وكانت تلك البقرة تسمى المذهبة؛ لحسنها وصفرتها، فأتى الفتى

الغيضة، فرآها ترعى فصاح بها وقال: أعزم عليك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، فأقبلت تسعى

حتى قامت بين يديه، فقبض على عنقها يقودها»⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾، فتكلمت البقرة بإذن الله تعالى، وقالت: أيها الفتى

البار بوالدته، اركبني، فإن ذلك أهون عليك، فقال الفتى: إن أمي لم تأمرني بذلك، ولكن قالت: خذ

بعنقها، فقالت البقرة: بإله بني إسرائيل لو ركبتني ما كنت تقدر علي أبداً، فانطلق فإنك لو أمرت الجبل

أن ينقل من أصله وينطلق معك لفعل؛ لبرك بأمك، [41/ظ/أ] / فسار الفتى بها إلى أمه فقالت له: إنك

فقير لا مال لك، ويشقُّ عليك الاحتطاب بالنهار والقيام بالليل، فانطلق فَبِعَ هذه البقرة، فقال: بكم أبيعها

؟ فقالت: بثلاثة دنانير، ولا تبِعْ بغير مشورتني، وكان ثمن البقرة ثلاثة دنانير، فانطلق بها السوق، فبعث

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (110/1).

(2) المصدر نفسه، (111/1)، بتصرف.

(3) في (ب): «وشيه».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (111/1).

(5) غِيْضَةٌ: جمعة: غياض، وهي الغابة الجامعة للأشجار. ينظر: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة: غيض، ص 650. مرتضى الزبيدي:

تاج العروس، مادة: غيض، (61/1)، (473/18).

(6) شرحها المؤلف في (أ) بقوله: «كذا».

(7) في (ب): «كذا يتردها».

الله ﷻ ملكاً يُرى⁽¹⁾ خلقه قدرته وليختبر الفتى كيف بره بوالدته وكان الله به خبيراً، فقال الملك له: بكم تباع هذه البقرة؟ فقال: بثلاثة دنانير وأشترط عليك رضا والدتي، فقال الملك له⁽²⁾: بستة دنانير ولا تستأمر والدتك، فقال الفتى: لو أعطيتني وزنها⁽³⁾ ذهباً لم آخذه إلا برضاها⁽⁴⁾، [فرجع إلى أمه فقالت له: فبعها]⁽⁵⁾ بستة دنانير على رضى مني، فانطلق بها إلى السوق فأتى الملك فقال: استأمرت أمك؟ فقال الفتى: إنها أمرتني أن لا أنقصها من ستة دنانير على أن أستأمرها، فقال الملك: إني أعطيك اثني عشر ديناراً على أن لا تشاورها، فأبى الفتى ورجع إلى أمه فأخبرها بذلك، فقالت: إن الذي يأتيك ملك يأتيك في صورة آدمي؛ ليجربك، فإذا أتاك فقل له: أتأمرني أن أبيع هذه البقرة أم لا؟ ففعل، فقال الملك له: اذهب إلى أمك وقل لها: امسكي هذه البقرة فإن موسى بن عمران يشتريها منك لقتيل قتل في بني إسرائيل فلا تبيعوها إلا بملاء مسكها دنانير، فأمسكوها وقدر الله تعالى على بني إسرائيل ذبح تلك البقرة بعينها، فما يزالون يستوصفون حتى وصفهم الله تعالى تلك البقرة مكافأة له على بره بوالدته، فضلاً منه ورحمة، كذا في تفسير البغوي⁽⁶⁾ انتهى⁽⁷⁾.

(277). قوله: **بِمَلءٍ مَسْكِيهَا**؛ هو بفتح الميم: الجلد، وأما بضم الميم: فهو ما يمسك رمق الإنسان من طعام أو غيره، كما يؤخذ من شرح النونية⁽⁸⁾، والرمق بقية الحياة كما في القاموس⁽⁹⁾، والله أعلم.

(278). قوله **تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾**؛ قال البيضاوي: «فيه اختصار، والتقدير: فحصلوا البقرة المنعوتة فذبحوها»⁽¹⁰⁾.

(279). قوله: **لغلاء⁽¹¹⁾ ثمنها**؛ زاد البيضاوي: «قيل: لتطويلهم وكثرة مراجعتهم، وقيل: لخوف الفضيحة في ظهور القاتل». إلى أن قال: «و"كاد" من أفعال المقاربة، وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ حصولاً، فإذا دخل

(1) في (ب): «يوري».

(2) «له»: سقطت من (ب).

(3) في (ب): «ونها».

(4) علّق المؤلف في هامش (أ) بقوله: «فيه سقط، والأصل مثلاً: فرجع إلى أمه وقالت له: فبعها ... إلى آخره».

(5) «فرجع ... فبعها»: زيادة من (ب).

(6) ينظر: البغوي: معالم التنزيل، (106/1).

(7) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 25-26، بتصرف.

(8) ينظر: الجيظالي: شرح النونية، (9/2). وينظر أيضاً: السوفي: السؤالات، ص 65.

(9) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: رمق، ص 888.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (111/1).

(11) في (ب): «بغلاء».

عليه النفي قيل: معناه الإثبات مطلقاً، وقيل: ماضياً، والصحيح كسائر الأفعال، ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قوله: ﴿فَدَبَّحُوا﴾؛ لاختلاف وقتيهما، إذ المعنى⁽¹⁾ أنهم ما كادوا أن يفعلوا حتى انتهت [42/و] / سؤالهم وانقطعت تعللاتهم، ففعلوا كالمضطر المُلجأ إلى الفعل⁽²⁾. انتهى.

(280). قوله: فيه إدغام التاء في الأصل في الدال؛ قال محشيّه: «أصله "تدارأتم"، فأبدلت التاء دالا، وسكنت، ثم أدغمت في الدال، ثم اجتلبت همزة الوصل»⁽³⁾.

(281). قوله: وهذا اعتراض؛ أي: بين المعطوف وهو "قلنا اضربوه"، وبين المعطوف عليه وهو "قتلتم نفساً".

(282). قوله: أو عجب؛ قال زكريا: «هو بإسكان الجيم: العظم بين الإليتين وأصل الذنب»⁽⁴⁾. ثم قال البيضاوي تبعا للكشاف: «ولعله تعالى إنما لم يجب ابتداءً وشرطاً فيه ما شرط لما فيه من التقرب، وأداء الواجب، ونفع اليتيم، والتنبيه على بركة التوكل، والشفقة على الأولاد، وأن حق الطالب أن يقدم قربة»⁽⁵⁾، إلى آخر ما أطال في ذكر الحكم، فليراجع.

(283). قوله: صلبت عن قبول الحق؛ قال زكريا في قول البيضاوي⁽⁶⁾: "وقساوة القلب مثل في بُوءه عن الاعتبار" ما نصّه: «أشار به إلى أن "قست" استعارة تبعية تمثيلية، تشبيهاً لحال القلوب في عدم الاعتبار والاتعاظ بالقسوة، ولاعتبار⁽⁷⁾ هذه الاستعارة حسنَ التفريع والتعقيب بقوله: "فهي كالحجارة"»⁽⁸⁾ انتهى.

(284). قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾؛ قال البيضاوي: «والمعنى أنها في القساوة مثل الحجارة، أو زائد⁽⁹⁾ عليها، أو أنها مثلها، أو مثل أشد منها قسوة كالحديد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه» إلى أن قال: «و (أَوْ) للتخيير، أو للترديد، بمعنى: من عرف حالها شبَّهها بالحجارة أو بما هو أقسى منها»⁽¹⁰⁾

(1) في (ب): «إذ معنى».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (111/1)، بتصرف.

(3) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 27.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 185.

(5) الزخشي: الكشاف، (154/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (111/1).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (111/1).

(7) في (ب): «والاعتبار».

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 185. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (370/2).

(9) في (ب): «زيد».

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (112/1)، بتصرف.

سورة البقرة

انتهى. قال زكريا: «راجع إلى التردّد، أي: الشكّ، وهو محال على الله تعالى، فدفعه⁽¹⁾ بأن⁽²⁾ الشكّ ليس راجعاً إليه تعالى، بل إلى من يعرف حالهم. واختار أبو حيان⁽³⁾ أنّ "أو" للتنويع، بمعنى أنّ قلوبهم على قسمين: قلوب كالحجارة قسوة، وقلوب أشد قسوة منها⁽⁴⁾».

(285). قوله: ينزل من علوّ إلى سفلى؛ زاد البيضاوي: «انقياد لما أمر الله به». قال: «والتفجّر التفتّح بسعة وكثرة، والخشية مجازٌ عن الانقياد»⁽⁵⁾. قال زكريا: «هو أحد القولين، والقول الآخر أنها حقيقة، والمعنى أنه تعالى خلق للحجارة حياة وتمييزاً؛ ذكره النسفي⁽⁶⁾ وغيره⁽⁷⁾، واختاره ابن عطية⁽⁸⁾. قال النسفي: وعليه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾ الآية [الحشر: 21]⁽⁹⁾»⁽¹⁰⁾.

(286). قوله: / [42ظ/أ] / فيه التفات عن الخطاب؛ أي: في قراءة التحتانية⁽¹¹⁾ التفات عن الخطاب من قوله: ﴿قُلُوبُكُمْ﴾ إلى الغيبة في قوله: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بالتحتية.

(287). قوله: أيها المؤمنون؛ قال البيضاوي: «الخطاب لرسول الله ﷺ والمؤمنين ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ أن يصدّقوكم، ويؤمنوا لأجل دعوتكم، يعني: اليهود»⁽¹²⁾ انتهى.

(288). قوله: يُغَيِّرُونَهُ؛ قال زكريا⁽¹³⁾: «كتغييرهم نعته حيث وجدوه في التوراة: "أكحل"⁽¹⁴⁾ عين،

(1) في (ب): «فرفعه».

(2) في (ب): «فإن».

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (423 / 1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 186، بتصرف.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (112/1). ينظر أيضاً: الزخشري: الكشاف، (155 / 1). ابن جزي: التسهيل، (87 / 1).

(6) ينظر: النسفي: مدارك التنزيل، (112/1).

(7) ينظر: البغوي: معالم التنزيل، (111/1). الرازي: مفاتيح الغيب، (557 / 3). أبو حيان: البحر المحيط، (429 / 1). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (305 / 1).

(8) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (112/1). وينظر أيضاً: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (465 / 1).

(9) النسفي: مدارك التنزيل، (112/1).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 186.

(11) قرأ ابن كثير: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، وقرأ الباقون: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالطاء. ينظر: ابن خالويه: الحجة، (82 / 1). ابن مجاهد: السبعة، (160 / 1). ابن الجزري: النشر، (217 / 2).

(12) البيضاوي: أنوار التنزيل، (112/1).

(13) «قال زكريا»: مكرّر في (ب).

(14) في (ب): «كحل».

سورة البقرة

ربعة⁽¹⁾، جَعَدَ الشعر، حَسَنَ الوجه، فكتبوه طويلاً أزرق سبط الشعر». قال: «وآية الرجم حيث بدلوه بالجلد⁽²⁾ وتحميم الوجه، أي: تسويده»⁽³⁾ (4) انتهى.

(289). قوله: فهموه؛ زاد البيضاوي: «بعقولهم ولم يبق لهم فيه ريبة»⁽⁵⁾. وما ذكر المفسر⁽⁶⁾ من أن هؤلاء طائفة من أحبارهم صدرَ به البيضاوي⁽⁷⁾، ثم قال: «وقيل: هؤلاء من السبعين المختارين الذين سمعوا كلام الله حين كَلَّمَ موسى بالطور، ثم قالوا سمعنا الله يقول في آخرها: إن استطعتم أن تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا»⁽⁸⁾، وإن شئتم فلا تفعلوا»⁽⁹⁾. قال زكريا: «وضُعب بأن سماع الكلام إنما خُصَّ به موسى، وإلا فأى مزية له عليهم؟! حتى قيل: إنه من الأحاديث التي رواها الكلبي⁽¹⁰⁾ (11)، وكان كذاباً»⁽¹²⁾.

(1) في (ب): «أربعة».

(2) في (ب): «الجلد».

(3) أخرج البخاري -واللفظ له- ومسلم والربيع وغيرهم عن عبد الله بن عمر أن اليهودَ، جاؤوا إلى رسول الله ﷺ، فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون، فقال عبد الله بن سلام: كذبتم إن فيها الرجم، فأثوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ، فرجما. صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب قوله تعالى: باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: 146]، رقم: 3635، (206/4). صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، رقم: 26(1699)، (3/1326). الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، باب في الرجم والحدود، رقم: 607، (1/160).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 186، بتصرف.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/113).

(6) ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 11.

(7) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/112).

(8) سقط من (ب) قوله: «هذه الأشياء فافعلوا».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/113)، بتصرف.

(10) في (ب): «الطبي».

(11) لم أعر عليه من طريق الكلبي، وأخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن ابن إسحاق مقطوعا، قال: «بلغني عن بعض أهل العلم...»، ثم ذكر القصة، وفيها: «أنهم قالوا لموسى: يا موسى، قد حيل بيننا وبين رؤية الله ﷻ، فاسمعنا كلامه حين يكلمك. فطلب ذلك موسى إلى ربه فقال: نعم، فمرهم فليطهروا، وليطهروا ثيابهم، ويصوموا. ففعلوا». الطبري: جامع البيان، رقم: 1334، (2/347). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 768، (1/148).

(12) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 187.

(290). قوله: فلهم سابقة في الكفر؛ بيانه قول البيضاوي: «ومعنى الآية أن أحبار هؤلاء ومقدميهم كانوا على هذه الحالة، فما طمعكم بسفلتكم وجهأهم، وأنهم إن كفروا وحرفوا فلهم سابقة في ذلك»⁽¹⁾ انتهى.

(291). قوله: - واللام للضرورة -؛ أي لا للعلة؛ لأنها الحاملة على الفعل وليس التحديث بذلك باعثاً لهم على الحاجة، ولكن يصير بها⁽²⁾ أمرهم لذلك كما هو ظاهر، والله أعلم.

(292). قوله: في الآخرة: نُظِرَ فيه البيضاوي بأن الإخفاء - أي: إخفاء ما بين لهم في التوراة - لا⁽³⁾ يدفع الحاجة يوم القيامة، حيث قال: «ليحتجوا عليكم بما أنزل ربكم في كتابه، جعلوا محاجتهم لكتاب الله وحكمه محاجة عنده، يقال: عند الله كذا، ويراد أنه في كتابه وحكمه. وقيل: عند ذكر ربكم، أو بما عند ربكم، أو بين يدي رسول الله ﷺ. وقيل: عند ربكم في القيامة، وفيه نظر، إذ الإخفاء لا يدفعها»⁽⁴⁾. قال زكريا: «أي: لا يدفع المحاجة يوم القيامة، أي في نفس الأمر وإن كان يدفعها في⁽⁵⁾ زعمهم»⁽⁶⁾.

(293). قوله: لكن أشار بذلك إلى أن الاستثناء من قوله ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ منقطع⁽⁷⁾؛ قال البيضاوي: «والأمني جمع أمنية، وهي في الأصل ما يُقَدَّرُ الإنسان في نفسه من مئى إذا قَدَّر، ولذلك تطلق على الكذب وعلى ما يتمنى وما يُقرأ، والمعنى: ولكن يعتقدون أكاذيب أخذوها [تقليداً]⁽⁸⁾ من المحرفين، أو مواعيد فارغة سمعوها منهم بأن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً، وأن النار لن تمسهم / [43و/أ] / إلا أياماً معدودة. وقيل: إلا ما يقرؤون قراءة عارية عن معرفة المعنى وتدبره من قوله⁽⁹⁾».

تَمَّتْ كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ
تَمَّتْ دَاوُدَ الزُّبُورَ عَلَى رِسْلِ

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (113/1)، بتصرف.

(2) «بها»: سقطت من (ب).

(3) في (ب): «ألا».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (113/1)، بتصرف.

(5) «في»: سقطت من (ب).

(6) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 187.

(7) لم أعر على هذه العبارة في متن الجلالين.

(8) في (f) و(ب): «تقديرًا»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (114/1).

(9) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، (294/15). السمين الحلبي: الدر المصون، (447/1). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف،

وهو لا يناسب وصفهم بأنهم أميون⁽¹⁾»⁽²⁾. قال زكريا: «كقوله "أي: قول الشاعر في مرثية عثمان بن عفان، وقوله: "على رسل": أي: على تؤدة وهنية»⁽³⁾ انتهى.

(294). قوله: شِدَّةٌ عذاب؛ فسره البيضاوي: بتحسُّرٍ وهَلَكٍ، قال: «ومن قال إنه وادٌّ أو جبلٌ في جهنم فمعناه: أن فيهما موضعًا يتبوء فيها من جعل له الويل، ولعل سماه بذلك مجازًا، وهو في الأصل مصدر لا فعل له، وإنما ساغ الابتداء به نكرة؛ لأنه دعاء»⁽⁴⁾ انتهى. قال زكريا: «إنما قيد بقوله نكرة احترازًا من جعله علمًا لوادٍ في جهنم، فإنه لا يحتاج إلى مُسَوِّغٍ»⁽⁵⁾، والله أعلم.

(295). قوله: من الرُّشَا قال زكريا: «بضمِّ الراء وكسرها، جمع رشوة بتثليثها، وهي ما يُدفع إلى الحاكم ليحكم بحق أو يمتنع من ظلم»⁽⁶⁾.

(296). قوله: نُصَيِّبُنَا قال البيضاوي: «المسُّ اتصال الشيء بالبشرة حيث تتأثر الحاسةُ به، واللمس كالطلب له، ولذلك يقال: أَلَسُّهُ فلا أجده»⁽⁷⁾ هـ.

(297). قوله: أربعين، مُدَّةٌ عِبَادَةِ آبَائِهِم العَجَلْ؛ زاد البيضاوي: «وقيل: مدة الدنيا سبعة آلاف سنة وإنما نُعَدِّبُ مكان كل ألف سنة يومًا»⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾ هـ.

(298). قوله تعالى: ﴿قَلَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾؛ قال البيضاوي: «جواب⁽¹⁰⁾ شرط مقدر، أي: إن اتخذتم عند الله عهدًا فلن يخلف الله عهده، وفيه دليل على أن⁽¹¹⁾ الخُلْفُ في حكم في خبره محال»⁽¹²⁾ هـ.

(299). قوله: أي شرك؛ فسّر الخطيئة بالشرك؛ لأجل ذكر الخلود، وهو عندهم خاص بالمشرك، وقال

(1) في (ب): «ميون».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (113-114).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 187، بتصرف. ينظر: الفتازاني: حاشية على الكشاف، (374/2).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (114/1).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 187، بتصرف.

(6) ينظر: المصدر نفسه، ص 187.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (114/1).

(8) أخرجه مجاهد في تفسيره، والطبري عن مجاهد مقطوعا بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبري: «كانت تقول: إنما الدنيا سبعة آلاف سنة،

وإنما نعذب مكان كل ألف سنة يوما». تفسير مجاهد، (208/1). الطبري: جامع البيان، رقم: 1412، (278/2).

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (114/1).

(10) في (ب): «وجواب».

(11) «أن»: سقطت من (ب).

(12) البيضاوي: أنوار التنزيل، (114/1).

في الكشاف: «من كسب سيئة من السيئات، يعني كبيرة من الكبائر، وأحاطت به خطيئته تلك، واستولت عليه كما يحيط العدو بعدوه ولم يتفصص»⁽¹⁾ (2) عنها بالتوبة». إلى أن قال: «وسأل رجل الحسن فقال: سبحان الله: ألا أراك ذا حلية وما تدري ما الخطيئة، أنظر في المصحف، فكل آية نهى فيها الله عنها، وأخبرك أنه من عمل بها أدخله النار فهي الخطيئة المحيطة»⁽³⁾ (4) انتهى. وما ذكره الكشاف هو الموافق لما عليه أصحابنا⁽⁵⁾ رحمهم الله كما هو معلوم، والله أعلم.

(300). قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «جرت عادته ﷺ أن يُشْفِعَ وعده بوعيده؛ لثُرَجِي رحمته ويُخْشَى عذابه». قال: «وعطف العمل على الإيمان يدل على خروجه عن مُسْمَاه»⁽⁶⁾ انتهى. أقول: والجواب ما تقدّم من التفرقة بين آمن فعلا والإيمان والمؤمن؛ لعموم الأول في الكامل وغيره، والله أعلم. وقوله: "أن يشفع" أي: يضم⁽⁷⁾. / [43ظ/أ]

(301). قوله: خبرٌ بمعنى النهي؛ قال البيضاوي: «كقوله: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة:282]، وهو أبلغ من صريح النهي؛ لما فيه من إيهام أن المنهي سارع إلى الانتهاء فهو مختبر عنه، ويعضد قوله: لا تُعْبَدُوا⁽⁸⁾، وعطف "قولوا"⁽⁹⁾ عليه ... إلى آخره»⁽¹⁰⁾، قال زكريا في قوله: "سارع إلى الانتهاء" ما نصّه: «بناء على أن حال بني إسرائيل المسارعة إلى الانتهاء، ومعلوم أنه ليس كذلك؛ فالمناسب أن يقال: لما فيه من الاعتناء بشأن المنهي عنه، وتأكيد طلب امتثاله، حتى كأنه امْتَثِل وأخبر عنه»⁽¹¹⁾ انتهى.

(302). قوله تعالى: ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾؛ قال البيضاوي: «ويتامى جمع يتيم كنديم وندامى، وهو

(1) في (ب) بياض في قوله: «ولم يتفصص».

(2) يتفصص: يتخلص، يقال: تَفَصَّصَ الإنسان، إذا تَخَلَّصَ من المضيق والبلية. ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: فصا، (6/2455). ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة: فصي، (4/506).

(3) ذكره الثعلبي عن الحسن البصري دون إسناد. الثعلبي: الكشف والبيان، (1/227).

(4) الزخشي: الكشاف، (1/158).

(5) ينظر: الوارجلاني: الدليل والبرهان، (2/54).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/115).

(7) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص188.

(8) قرأ أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود شاذًا: "لَا تُعْبَدُوا" بغير نون. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص15. ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/172). الزخشي: الكشاف، (1/159).

(9) في (ب): «قوله».

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/115).

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص188.

قليل. ومسكين مُفْعِل من السكون، كأن الفقر أسكنه»⁽¹⁾.

(303). قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «المراد بهما ما فُرِضَ عليهم في ملتهم»⁽²⁾.

(304). قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ قال في الكشاف: «قيل: هم الذين أسلموا منهم»⁽³⁾.

(305). قوله: ﴿مُعْرَضُونَ﴾ عنه كأبائكم؛ قال البيضاوي: «قوم عادتكم الإعراض عن الوفاء والطاعة. وأصل الإعراض الذهابُ عن المواجهة إلى جهد العَرَض»⁽⁴⁾.

(306). قوله: بقتل بعضكم بعضاً؛ قال البيضاوي تبعاً للكشاف: «وإنما جعل⁽⁵⁾ قتل الرجل غيره قاتلاً لنفسه؛ لاتصاله نسباً أو ديناً، أو لأنه يوجهه قصاصاً. وقيل: معناه لا تتركبوا قبيح سفك دمائكم وإخراجكم من دياركم ولا تفعلوا ما يُرْذِكُمْ⁽⁶⁾ ويصرفكم عن الحياة الأبدية، فإنه القتل على الحقيقة، ولا تقتربوا ما تُمنعون به من الجنة التي هي داركم، فإنه الجلاء الحقيقي»⁽⁷⁾.

(307). قوله: ﴿وَهُوَ﴾ أي: الشأن؛ قال البيضاوي: «الضمير للشأن، أو مُبْهَمٌ يفسره إخراجهم، أو راجع إلى ما دلَّ عليه تخرجون من المصدر. وإخراجهم تأكيد وبيان»⁽⁸⁾ انتهى. قال زكريا: «من المصدر: فهو ليس بضمير شأن ولا مُبْهَمٌ، بل هو كالضمير في قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8] وقال في قوله: "بدل أو بيان": أي على القول بأن الضمير راجع إلى ما دلَّ عليه "تُخْرِجُونَ"⁽⁹⁾ انتهى.

(308). قوله: وكانت قُرَيْظَةُ حَالِفُوا الْأَوْسَ ... إلى آخره؛ بيان هذه العبارة: أن قُرَيْظَةَ كجُهينة، والنضير كأمير، قبيلتان من يهود خيبر، والأوس والخزرج حيان من الأنصار حين كانوا مشركين، وكانت قُرَيْظَةُ حَالِفُوا الْأَوْسَ وعاهدوهم على المعاونة في القتال وغيره، وكانت النضير وهي الفرقة الثانية من اليهود حالفوا وعاهدوا الخزرج على المعاونة في القتال وغيره، «فكان كلّ فريق من اليهود يقاتل فريقاً

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (115/1).

(2) المصدر نفسه، (116/1).

(3) الزخشي: الكشاف، (159/1).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (116/1).

(5) في (ب): «فعل».

(6) في (ب): «يؤذِكُمْ».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (116/1). ينظر: الزخشي: الكشاف، (160/1).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (117/1)، بتصرف.

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 189-190.

سورة البقرة

آخر مع حلفائه ويُخرب ديارهم، فإذا أُسروا فدوهم - أي: جمعوا له المال حتى يفدوه⁽¹⁾، وكانوا إذا سئلوا لِمَ ثقاتلونهم وتغدوونهم؟» إلى آخر كلام المفسر⁽²⁾. وعبارة الكشاف: «فغيرتهم العرب وقالت: كيف ثقاتلونهم ثم تغدوونهم؟ فيقولون: أمرنا أن نُفديهم [44و/أ] / وحرّم علينا قتالهم، ولكننا نستحي أن يُذلّ حلفاؤنا»⁽³⁾ انتهى. وإنما أطنبت في بيان هذه العبارة؛ لأنني توقفت في فهمها قديما ولم تتضح لي إلا بعد التأمل وكثرة المراجعة، والله تعالى أعلم.

(309). قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾؛ قال البيضاوي: «تأكيد للوعيد، أي: الله ﷻ بالمرصاد لا يغفل عن أفعالهم ... إلى آخره»⁽⁴⁾.

(310). قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ﴾؛ قال البيضاوي: «بنقص الجزية في الدنيا، والتعذيب في الآخرة»⁽⁵⁾.

(311). قوله: أي: أتبعناهم ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «يقال قفاه إذا تبعه»⁽⁶⁾، وقفاه به إذا أتبعه من القفأ، نحو ذببه من الذئب»⁽⁷⁾ أي: بفتح النون أي: جعله ذئبا، والله أعلم.

(312). قوله تعالى: ﴿عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾؛ قال البيضاوي: «عيسى بالعربية أيشوع. ومريم بمعنى الخادم، وهو بالعربية من النساء كالزير من الرجال، قال رؤبة»⁽⁸⁾:

قُلْتُ لِزِيرٍ لَمْ تُصَلِّهِ مَرْيَمُهُ⁽⁹⁾

قال زكريا: «بعده - أي: بعد هذا الشطر»⁽¹¹⁾ - "ضليل" أهوى الصبي تندمه". والزير - بكسر الزاي وباهمز - من الرجال مَنْ يجب محادثة النساء ومجالستهن، والمريم من النساء مَنْ يُكثر زيارة الرجال

(1) «أي: جمعوا له المال حتى يفدوه»: شرح من المؤلف.

(2) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 13، بتصرف.

(3) الزخشي: الكشاف، (161/1).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (117/1).

(5) المصدر نفسه، (117/1).

(6) في (ب): «أتبعه».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (117/1).

(8) ديوان رؤبة بن العجاج، ص 149. محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 267. محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 144.

(9) في (ب): «مريمة».

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (117/1).

(11) «أي: بعد هذا الشطر»: شرح من المؤلف.

(12) في (ب): «ذليل».

ومجالستهم، وهو المراد في البيت. وهو لفظ عربي مأخوذ من رام يريم؛ إذا فارق وبرح. والضليل مبالغة الضال؛ صفة الزئر. والتندم: الندم، فاعل "ضليل" على المجاز الإسنادي نحو: نهاره صائم⁽¹⁾ انتهى. وقوله على المجاز الإسنادي لعله على الإسناد المجازي، ويمكن إبقاء العبارة على حالها على معنى وصف المجاز بالنسبة إلى الإسناد؛ لوقوعه فيه، والله أعلم.

(313). قوله: جبريل؛ اقتصر عليه، وزاد البيضاوي: «وقيل: روح عيسى وصفها به؛ لطهارته عن مسّ الشيطان، أو لكرامته على الله، ولذلك أضافها إلى نفسه». إلى أن قال: «أو لأنه لم تضمه الأصلاب والأرحام الطوامث، أو الإنجيل، أو اسم الله الأعظم الذي كان يحيي به الموتى ... إلى آخره»⁽²⁾. قال زكريا عند قوله: "لم تضمه الأصلاب ... إلى آخره": «أي الحَيْض، ومريم ممن لم تحض». قال: «هذا زده نظراً لكلامه هنا، وإلا فقد حكي في تفسير سورة مريم كغيره أنها تحيض»⁽³⁾، وعبر "الكشاف" هنا عما ذكر بصيغة "قيل" فقال: «وقيل: لأنه لم تضمه الأصلاب، ولا أرحام الطوامث، وهو أولى، مع أن الأصلاب ضمته أولاً أيضاً؛ ففي "الوسيط"⁽⁴⁾ و"اللباب"⁽⁵⁾ وغيرهما أن الله لما أخذ من ظهر آدم ذريته وأخرجهم من ظهره كالدّر وقال: ﴿أَلَسْتُ / [44ظ/أ] / بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف:172]. فلما أفرؤا رُدُّوا إلى ظهر آدم إلا روح عيسى لم يردّها بل حفظها إلى أن قدر أن تحمل مريم، فأرسل جبريل بروح عيسى، فنفخ فحملت»⁽⁶⁾ انتهى.

(314). قوله تعالى: ﴿أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «بما لا تحبه. يقال: هَوِيَ بالكسر هوىً إذا أحب، وهَوَى⁽⁷⁾ بالفتح، هوىً بالضم⁽⁸⁾ سقط. ووُسِّطت الهمزة بين الفاء وما تعلقت به تويحاً لهم على تعقيبهم ذاك بهذا، و⁽⁹⁾ تعجيباً من شأنهم، ويُحتمل أن يكون استثناءً، والفاء للعطف على مقدّر»⁽¹⁰⁾ انتهى. قال زكريا عند قوله: "ووُسِّطت الهمزة بين الفاء وما تعلقت به

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص190.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (117/1-118).

(3) ينظر: المصدر نفسه، (364/16).

(4) ينظر: الواحدي: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، (143/2).

(5) ينظر: ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، (233/5).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص190-191.

(7) في (ب): «هوى».

(8) في (ب): «بضم».

(9) في (ب): «أو».

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (118/1).

الفاء: " ما نصه من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا...﴾ [البقرة:87] إلى آخره، والمعنى: ولقد آتينا بني إسرائيل أنبياءكم ما آتيناهم، فكلما جاءكم رسول منهم استكبرتم عن الإيمان به. وقال في قوله: "توبيخاً" أي: وسطت الهمزة للتوبيخ. وفي قوله: "أو تعجبياً" أي: أو للتعجب، فتفيد التأكيد وتخرج عن أصلها من استحقاق الصدارة». قال: «والتوبيخ بالنظر للفاعلين، والتعجب بالنظر للسامعين، وعلى ذلك فالفاء عاطفة لجملة على جملة ﴿مُوسَىٰ أَلْكَلْتَبَ...﴾⁽¹⁾ ... إلى آخره»⁽²⁾ انتهى.

(315). قوله: لحكاية الحال؛ أقول: ذكروا لحكاية الحال معنيين؛ أحدهما: أن تقدر ما وقع في الماضي كأنه واقع الآن، والثاني: أن تقدر نفسك كأنك في الزمن الماضي، وزاد في الكشف حكمة أخرى غير حكاية الحال حيث قال: «وأن يراد: وفريقا تقتلونهم بعد؛ لأنكم ذرئتم حول قتل محمد، لولا أنني أعصمه منكم. ولذلك سحرتموه، وسممتم له الشاة. وقال عليه السلام عند موته: «ما زالت أكلة خبير تعادني، فهذا أو ان قَطَعْتُ أَبْهَرِي»⁽³⁾ انتهى. وقوله: تعادني وجدته في نسخة صحيحة من الكشف مضبوطاً بالقلم بتشديد الدال ولم يظهر لي وجهه، قال في القاموس: «عاده وتعوده وعاوده مُعَاوَدَةٌ وَعِوَادَةٌ، واعتاده وأعادته واستعادته: جعله من عادته. وعوده إياه: جعله يعتاده ... إلى آخره»⁽⁵⁾، فليتأمل، والله أعلم. ثم ظهر أن الأصل تعادني، فقلبت التاء دالا بعد نقل حركتها لما قبلها، وأدغمت في الدال مع حذف الألف التي فيهما، كما قال في الخلاصة:

«..... في أدانَ وازدد وادكر دالاً بقي»⁽⁶⁾

والله أعلم.

(316). قوله: أي: مُغشاةً بأغطية؛ هذا تفسير مراد، وإلا فالأغلف هو الذي لم يختن، قال في الكشف: «مستعارٌ من الأغلف الذي لم يختن، كقولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ﴾ [فصلت:05] ... إلى آخره»⁽⁷⁾، وما ذكره المفسر من أنه جمع أغلف. زاد البيضاوي: «وقيل: أصله غُلف جمع غلاف، فَخُفِّفَ، والمعنى: أنها أوعية لا تسمعُ علماً إلا وَعَثَتْ، ولا تعي ما تقول، أو نحن مستغنون بما فيها عن غيره»⁽⁸⁾

(1) أي: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ أَلْكَلْتَبَ﴾ [البقرة:87]، كما في حاشية التفتازاني. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشف، (381/2).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 191، بتصرف.

(3) سبق تخريجه.

(4) الزخشي: الكشف، (162/1-163)، بتصرف.

(5) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: العود، ص 303.

(6) ابن مالك: الألفية، ص 79.

(7) الزخشي: الكشف، (163/1-164).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (118/1).

انتهى.

(317). قوله: **أي: إيمانهم قليل جداً؛** قال في الكشاف: «وهو إيمانهم ببعض الكتاب». قال: «ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم»⁽¹⁾ انتهى.

(318). قوله: **دلّ عليه جواب الثانية؛** قال في الكشاف: «وجواب "لما" / [45و/أ] / محذوف، وهو نحو: كذبوا به، واستهانوا بمجيئه، وما أشبه ذلك»⁽²⁾ انتهى.

(319). قوله: **أي: حسداً؛** في تفسير ﴿بَعِيًّا﴾؛ قال البيضاوي: «طلباً لما ليس لهم وحسداً، وهو علة ﴿يَكْفُرُوا﴾ دون ﴿أَشْتَرُوا﴾ للفصل»⁽³⁾ انتهى. ولعل عطف الحسد على الطلب من عطف العلة على المعلول، فإن الباعث لهم على طلب ما ليس لهم هو الحسد كما هو⁽⁴⁾ ظاهر، والله أعلم.

(320). قوله **تعالى: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ﴾؛** هو على تقدير "اللام" أو "على"، كما في الكشاف⁽⁵⁾.

(321). قوله: **الواو للحال؛** قال البيضاوي: «حال عن الضمير في "قَالُوا"، ووراء في الأصل مصدرٌ جعل ظرفاً، ويضاف إلى الفاعل فيراد به ما يتوارى به وهو خلفه، وإلى المفعول فيراد به ما يواريه وهو قدامه، ولذلك عدّ من الأضداد». وقال في قوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾ «الضمير لما وراءه، والمراد به القرآن»⁽⁶⁾. قال زكريا عقبه: «لكن الأوجه أن المراد به ما عدا التوراة على استعمال لفظ "وراء" في معنييه ... إلى آخره»⁽⁷⁾. ولعله لذلك قدّم المفسر⁽⁸⁾ قوله: سواه، على قوله: أو⁽⁹⁾ القرآن؛ للإشارة إلى ترجيحه، والله أعلم.

(322). قوله **تعالى⁽¹⁰⁾: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾؛** قال البيضاوي: «الضمير لما وراءه، والمراد به القرآن»⁽¹¹⁾.

(1) الزخشي: الكشاف، (164/1).

(2) المصدر نفسه، (164/1).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (119/1).

(4) «هو»: سقطت من (ب).

(5) ينظر: الزخشي: الكشاف، (165/1).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (119/1).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 192.

(8) ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 14.

(9) في (ب): «و».

(10) «تعالى»: سقطت من (ب).

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (119/1).

(323). قوله: حال ثانية⁽¹⁾ مؤكدة؛ زاد البيضاوي: «تضمن رد مقالتهم⁽²⁾، فإنهم لما كفروا بما يوافق القرآن فقد كفروا بها»⁽³⁾ ه.

(324). قوله: كالعصا واليد ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «يعني الآيات التسع المذكورة في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: 101]»⁽⁴⁾.

(325). قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «حال، بمعنى أخذتم العجل ظالمين بعبادته، أو بالإخلال بآيات الله، واعتراض بمعنى وأنتم قوم عادتكم [الظلم]⁽⁵⁾. ومساق الآية أيضا لإبطال قولهم ﴿نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا﴾ والتنبيه على أن طريقتهم طريقة أسلافهم مع موسى عليه الصلاة والسلام، لا لتكرير القصة وكذا ما بعده»⁽⁶⁾ انتهى.

(326). قوله: سماع قبول؛ أقول: دفع به سؤالا واردا في المقام ذكره صاحب الكشاف وأجاب عنه بما ذكر، حيث قال: «فإن قلت: كيف طابق قوله جوابهم؟ قلت: طابقه من حيث إنه قال لهم: واسمعوا، وليكن سماعكم سماع تقبل وطاعة، قالوا: سمعنا، ولكن لا سماع طاعة»⁽⁷⁾.

(327)*. قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾⁽⁸⁾؛ قال زكريا: «إسناد الأمر إلى إيمانهم تهكم، وكذا إضافة الإيمان إليهم؛ أما الثاني فظاهر كما في قوله: ﴿إِنَّ رَسُولَ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 27] تحقير، أو دلالة على أن مثل هذا لا يليق أن يُسمى إيمانا إلا بالإضافة إليكم. وأما الأول فلأن الإيمان إنما يأمر ويدعو إلى عبادة ما هو غاية في العلم والحكمة، فالإخبار بأن إيمانهم يأمر بعبادة ما هو غاية في البلادة غاية التهكم والاستهزاء، سواء جعل يأمر به بمعنى يدعو إليه أم لا»⁽⁹⁾ انتهى.

(328). قوله: عبادة العجل؛ هذا المصدر هو المخصوص بالذم، وفاعل "بيس" مستتر وجوبا عائد إلى "ما" المنصوبة على التمييز، كما أشار إلى جميع ذلك حال المفسر للآية كما هو ظاهر. / [45ظ/أ] /

(1) «ثانية» سقطت من (ب).

(2) في (ب): «مقالهم».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (119/1). ينظر: الزخشري: الكشاف، (165/1).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (120/1).

(5) «الظلم»: غير مثبتة في (أ) و (ب)، وهي زيادة يقتضيها السياق. ينظر: المصدر نفسه، (120/1).

(6) المصدر نفسه، (120/1)، بتصرف.

(7) الزخشري: الكشاف، (166/1).

(8) فقرة «قوله: ﴿يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ ... انتهى»: مثبتة في / [45ظ/أ] /.

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 192-193، بتصرف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (385/2).

(329). قوله: والإيمان بها لا يأمر بتكذيبه؛ أقول: قد يقال هذه المقدمة في جانب المنع لهم؛ وذلك لأن الإيمان بها والعمل بها يقتضي ترك العمل بكثير مما جاء به القرآن ناسخا لها وهم ينكرون النسخ، فالمناسب تقرير الآية بما قاله البيضاوي ولفظه: «إن كنتم مؤمنين بها لم يأمركم بهذه القبائح، ولا يرخص لكم فيها إيمانكم بها، أو إن كنتم مؤمنين بها لبئس ما أمركم به إيمانكم بها؛ لأن المؤمن ينبغي أن لا يتعاطى إلا ما يقتضيه إيمانه، لكن الإيمان بها لا يأمر به، فإذا لستم بمؤمنين»⁽¹⁾ .هـ.

(330). قوله: ومن كانت له يُؤثرها؛ قال البيضاوي: «لأن من أيقن أنه من أهل الجنة اشتاقها وأحب التخلص إليها». إلى أن قال: «وقال عمار رضي الله عنه بصفين: «الآن ألقى الأحبة محمداً وحزبه»⁽²⁾. وقال حذيفة حين احتضِر: «جاء حبيب على فاقة، لا أفلح من قد ندم»⁽³⁾»⁽⁴⁾ انتهى. قال زكريا: «جاء حبيب»: أراد به الموت؛ «على فاقة»: أي وقت حاجتي. وقيل: بل أراد بالحبيب لقاء الله. وقال في قوله: «لا أفلح من قد ندم»: أراد به أنه كان يتمنى الموت، وما ندم على التمني حين جاءه الموت»⁽⁵⁾. انتهى.

(331). قوله تعالى: ﴿أَيَّدِيهِمْ﴾؛ قال البيضاوي: «ولما كانت اليد العاملة مختصة بالإنسان آلة لقدرته بها عامة صنائعه ومنها أكثر منافع عبّر عنها عن النفس تارة والقدرة أخرى»⁽⁶⁾، يعني: فالأول كما هنا، والثاني كما في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: 10].

(332). قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «من وجد بعقله الجاري مجرى علم، ومفعولاه هم وأحرص، وتنكير حياة؛ لأنه أريد فرداً من أفرادها، وهي: الحياة المتطاولة»⁽⁷⁾. انتهى.

(333). قوله: وأحرص ﴿مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾؛ أقول: هذا أحد الوجهين في حل الآية، والثاني

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (120/1).

(2) أخرجه ابن سعد والبخاري وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عمار بن ياسر موقوفاً، ولفظه عند البزار: «الْيَوْمَ أَلْقَى الْأَحِبَّةَ مُحَمَّدًا وَحَزْبَهُ». ابن سعد: الطبقات الكبرى، (3/258). مسند البزار، رقم: 1410، (4/243). الطبراني: المعجم الأوسط، رقم: 6471، (6/301). أبو نعيم الأصبهاني: حلية الأولياء، (1/141).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه البزار بنحوه بإسناد ضعيف». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 15608، (9/296).

(3) أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا وابن زبر الربيعي وغيرهم بالفاظ متقاربة عن حذيفة بن اليمان موقوفاً، ولفظه عند ابن أبي الدنيا: «حَيْبٌ جَاءَ عَلَيَّ فَاقَةً، لَأُفْلِحَ مِنْ نَدَمٍ». مصنف ابن أبي شيبة، رقم: 37203، (7/458). ابن أبي الدنيا: المحتضرين، رقم: 129، (1/111). ابن زبر الربيعي: وصايا العلماء، (1/53).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (120/1-121).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 193.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (121/1).

(7) المصدر نفسه، (121/1)، بتصرف.

[46/و/أ] / وقدمه فقال: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ محمول على المعنى، وكأنه قال: أحرص من الناس ومن الذين أشركوا. وإفراؤهم بالذكر للمبالغة؛ فإن حرصهم شديد، إذ لم يعرفوا إلا الحياة العاجلة، والزيادة في التوبيخ والتفريع. إلى أن قال: «ويجوز أن يُراد وأحرص من الذين أشركوا، فحدف أحرص؛ لدلالة الأول عليه، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف، صفتُهُ ﴿يَوَدُّ أَحَدَهُمْ﴾، على أنه أريد بالذين أشركوا اليهود؛ لأنهم قالوا: عزير ابن الله، أي: ومنهم ناس يودُّ أحدهم ... إلى آخره»⁽¹⁾. وقال زكريا في قوله: "ويجوز أن يراد أحرص من الذين أشركوا" ما نصّه: " ويفارق الوجه الأول من حيث المعنى، فإنه أبلغ القصد تكرير "أحرص"، ومن حيث اللفظ بأن العطف فيه على الناس، وفي الأول على "أحرص". قيل: وإنما دخلت "من" في المعطوف دون المعطوف عليه؛ لأن الأحرص فيه بعضٌ وهم اليهودُ بعضُ الناس، وإضافة "أفعل" لا يكون إلا كذلك؛ تقول: "الياقوت أفضل الحجارة"، ولا تقول: "أفضل الزجاج" بل "أفضل من الزجاج". وفي المعطوف ليسوا بعضُ المشركين - أي الذين لا كتاب لهم، وقيل: الجوس - فلذلك دخلت فيه "من" ⁽²⁾ انتهى.

(334). قوله: أي أحدهم؛ تفسير للضمير في قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمَرْحُومٍ﴾ وأجاز البيضاوي⁽³⁾ كالكشف فيه وجهين آخرين، قال في الكشف: «وقيل: الضمير لما دلّ عليه "يَعْمَرُ" من مصدره⁽⁴⁾، وأن يُعَمَّرَ بدل منه. ويجوز أن يكون "هو" مبهما⁽⁵⁾، و"أن يُعَمَّرَ" موضحة. والزحزحة التبعية والإنجاء»⁽⁶⁾. انتهى.

(335). قوله: ابن صوريا أو عمر؛ بيان القصة على ما ذكره في الكشف قال: «روي⁽⁷⁾ أن عبد الله

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (121/1)، بتصرف.

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 193-194، بتصرف.

(3) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (122/1).

(4) في (ب): «مقدره».

(5) في (ب): «منهما».

(6) الزخشي: الكشف، (168/1).

(7) ذكره الثعلبي والواحدي والبغوي بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس بلا سند. الثعلبي: الكشف والبيان، (238/1). الواحدي:

أسباب النزول، (30/1). البغوي: معالم التنزيل، (124/1).

وأخرجه الزيلعي، وقال: «حديث غريب، وذكره الثعلبي ثم البغوي والواحدي في أسباب النزول من غير سند». الزيلعي: تخريج الأحاديث والآثار، (76/1).

سورة البقرة

بن سوريا من أحبار فُدك - وفي القاموس⁽¹⁾: أنه أسلم ثم كفر⁽²⁾ - حاج⁽³⁾ رسول الله ﷺ، وسأله عمَّن يهبط عليه بالوحي؟ فقال: جبريل، فقال: ذاك⁽⁴⁾ عدوُّنا ولو كان غيره لآمنا بك، وقد عادانا مرارا، وأشدُّها أنه أنزل على نبينا أن بيت المقدس سيخربُه بخت نصر، بعثنا من يقتله فلقيه ببابل غلاما مسكينا⁽⁵⁾ فدفع عنه جبريل. وقال: إن كان ربكم أمره بهلاككم فإنه لا يسألكم عليه، وإن لم يكن إياه فعلى أي حق تقتلونه؟. وقيل: أمر الله أن يجعل النبوة فينا، فجعلها في غيرنا. وروي⁽⁶⁾ أنه كان لعمر ﷺ أرض بأعلى المدينة [46ظ/أ/] وكان ممره على مدارس اليهود، فكان يجلس إليهم ويسمع كلامهم، فقالوا: يا عمر، قد أحبيناك، وإنا لنطمع فيك، فقال: والله ما أجيئكم لحبكم، ولا أسألكم لأني شاك في ديني، وإنما أدخل⁽⁷⁾ عليكم لأزداد بصيرة في أمر محمد، وأرى آثاره في كتابكم، ثم سأهم عن جبريل، فقالوا: ذاك عدوُّنا يُطلع محمداً⁽⁸⁾ على أسرارنا، وهو صاحب كل خسف وعذاب، وإن ميكائيل يجيء بالخصب والسلام. فقال لهم: وما منزلتُهما من الله؟ قالوا: أقرب منزلة، جبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، وميكائيل عدوُّ لجبريل. فقال عمر: لئن كانا كما تقولون فما هما بعدوِّين، ولأنتم أكفر من الحمير، ومن كان عدوًّا لأحدهما كان عدوًّا لله. ثم رجع عمر فوجد جبريل قد سبقه بالوحي، فقال النبي ﷺ: «لقد وافقك ربك يا عمر»، قال عمر: لقد رأيتني في دين الله بعد ذلك أصلب من الحجر⁽⁹⁾ انتهى.

(336). قوله: فَلَيَمُتْ غِيظًا؛ أشار بذلك إلى أن جواب الشرط محذوف وليس هو ما بعد الفاء؛ لعدم استقامته. قال في الكشف: «إِن قَلتْ كَيْفَ اسْتِقَامَ قَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَيَّ قَلْبِكَ﴾ جزاء الشرط؟ قلت⁽¹⁰⁾: فيه وجهان: أحدهما إن عادى⁽¹¹⁾ جبريلَ أحدًا من أهل الكتاب فلا وجه لمعاداته، حيث نزل كتابا مُصدقا

(1) ينظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص 427.

(2) «وفي القاموس: أنه أسلم ثم كفر»: شرح من المؤلف.

(3) في (ب): «حاجه».

(4) في (ب): «ذلك».

(5) في (ب): «علامات مسكين».

(6) أخرجه الواحدي عن عمر بن الخطاب، وابن أبي شيبه عن عامر الشعبي، والطبري عن السدي، بالفاظ متقاربة. الطبري: جامع البيان،

رقم: 1613، (2/384). مصنف ابن أبي شيبه، رقم: 36540، (7/327). الواحدي: أسباب النزول، (1/30).

(7) في (ب): «دخل».

(8) في (ب): «محمد».

(9) الزخشي: الكشف، (1/169)، بتصرف.

(10) «قلت»: مكرَّر في (أ).

(11) في (ب): «عاد».

سورة البقرة

للكتب بين يديه، فلو أنصفوا لأحبوه، وشكروا له صنيعه في إنزاله ما ينفعهم، ويصحح المنزل عليهم. والثاني: إن عاداه أحدٌ فالسبب في عداوته أنه نزل عليك القرآن مصدقا لكتابهم، وموافقا له، وهم كارهون للقرآن، ولموافقته لكتابهم، ولذلك كانوا يجرّفونه، ويجحدون موافقته له، كقولك: إن عاداك فلان فقد أذيته وأسات إليه»⁽¹⁾.

أقول: وعلى كلام الكشاف فما بعد الفاء هو الجواب على ما قرره، وأجاز البيضاوي⁽²⁾ الوجهين، والله أعلم.

(337). قوله: **بيانا لحالهم؛ قال في الكشاف: «فجاء بالظاهر، ليدل على أنّ الله إنما عاداهم لكفرهم، وأن عداوة الملائكة كفر ... إلى آخره»**⁽³⁾.

(338). قوله: ﴿ **كفروا ... إلى آخره؛ أشار إلى أنّ العطفَ على مقدرٍ، قال في الكشاف: «الواو للعطف على محذوف؛ معناه: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا». إلى أن قال: «واليهود موسومون بالغدر ونقض العهود، وكم أخذ الله الميثاق منهم ومن آبائهم [46ظ/ب] / فنقضوا، وكم عاهدهم رسول الله ولم يفوا ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ﴾ [الأنفال:56]»**⁽⁵⁾ انتهى.

تنبیه: قال البيضاوي: «اعلم أنه ﷺ دلّ بالآيتين على أنّ جلّ اليهود أربع فرق: فرقة آمنوا بالتوراة، وقاموا بحقوقها كمؤمني أهل الكتاب، وهم الأقلون المدلول عليهم بقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:100]. وفرقة [جاهروا]⁽⁶⁾ بنذ عهودها، وتخطي حدودها، تمرّدًا وفسوقًا، وهم المعنيون بقوله: ﴿تَبَدَّهٗ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة:100]. وفريق لم يُجاهروا بنبذها ولكن نبذوا بجهلهم بها، وهم الأكثرون. وفرقة تمسكوا بها ظاهرًا، ونبذوها خفية، عالمين بالحال، بغيًا وعنادًا، وهم المتجاهلون»⁽⁷⁾ انتهى.

(339). قوله: **من السحر؛ قال زكريا: «حقيقة السحر: علمٌ بكيفية استعداد نُقُتَدِرُ بها النفوس البشرية على ظهور التأثير في عالم العناصر»**⁽⁸⁾. قال البيضاوي: «والمرادُ بالسحر ما يُستعان في تحصيله بالتقرب إلى

(1) الزخشري: الكشاف، (170/1).

(2) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (122/1).

(3) الزخشري: الكشاف، (170/1).

(4) من هنا يبدأ الحزم في (f).

(5) الزخشري: الكشاف، (171/1).

(6) في (ب): «جاهدوا»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (124/1).

(7) المصدر نفسه، (124/1)، بتصرف.

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص195.

الشیطان مما لا یستقیل به الإنسان، وذلك لا یستتبّ - أي: لا یستقیم ولا یتهیأ⁽¹⁾ - إلا لمن یناسبه فی الشّراة وخُبث النفس، فإنّ التّناسب شرط فی التّضامّ والتّعاون، وبهذا تَمیّز السّاحرُ علی النّبی والولی، وأما ما یتعجب منه كما⁽²⁾ یفعله أصحاب الحیل بمعونة الآلات والأدویة أو یدیه صاحبُ خفة ید فغیر مذموم، وتسمیته / [47و/ب] / سحرًا علی التّجوّز، أو لما فیهِ من الدّقة؛ لأنّه فی الأصل لما خفی بسببه⁽³⁾ انتهى. وما ذكره من أن ما یفعله أصحاب الحیل غیر مذموم قال زکریا: «مردود، بل هو مذموم، أي: حرام كما صرّح به النووی فی "الروضة"⁽⁴⁾ و"غیرها"⁽⁵⁾ انتهى.

(340). *قوله: لأنه كفر⁽⁶⁾؛ قال محشيّه: «ومن كان نبياً كان معصوماً عنه. وقيل: عبّر عن السحر بالكفر تغليظاً. وقال الشيخ أبو منصور: القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ، بل يجب البحث عن حقيقته، فإن كان في ذلك ردُّ ما لزم في شرطه الإيمان فهو كفر، وإلا فلا، كذا في المدارك⁽⁷⁾»⁽⁸⁾ انتهى.

وأقول: هذا الإشكال على مذهب من یخصّ الكفر بالشرك، وأما من يرى أن الكفر كفران: كفر نفاق وكفر شرك، وكذا عند من یثبت كفر النعمة إن حمل على ذلك فلا إشكال، والله أعلم.

(341). قوله: وقيل: ملكان... إلى آخره؛ هذا هو المعتمد عند أصحابنا⁽⁹⁾ رحمهم الله. قال البيضاوي: «ومنع صرفهما للعجمة والعلمية، ولو كانا من الهرت والمرت بمعنى الكسر لانصرفاً. ومن جعل "ما" نافية أبدلهما من الشياطين بدل البعض، وما بينهما اعتراض⁽¹⁰⁾». قال المحشي: «قوله: "وقيل: ملكان": ظاهره تضعيف هذا القول، وهو مخالف لظاهر القرآن، موافق لما في البيضاوي حيث قال: وما روي أنهما

(1) «أي: لا يستقیم ولا یتهیأ»: شرح من المؤلف. ينظر: زکریا الأنصاري: فتح الجليل، ص 195، بتصرف.

(2) «كما» مکرّر في (ب).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (124/1).

(4) ينظر: النووی: روضة الطالبين، (198/7).

(5) زکریا الأنصاري: فتح الجليل، ص 195.

(6) فقرة «قوله: لأنه كفر... وأقول: هذا»: مثبتة في آخر / [47و/ب] /، وأما تمة الفقرة فهي من الورقة الموالية.

(7) ينظر: النسفي: مدارك التنزيل، (116/1).

(8) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 32.

(9) ينظر: محمد الكندي: بيان الشرع، (371/3). السوفي: السؤالات، ص 164. الشقصي، خميس بن سعيد: منهج الطالبين، (606/1).

أبو ستة: حاشية أبي ستة، بذيل قواعد الإسلام، (75/1). سعيد الكندي: التفسير الميسر، (72/1).

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (125/1).

مَثَلًا [بشرين]⁽¹⁾ ورُكِّبَ فيهما الشهوة [فتعرَّضًا]⁽²⁾ [لامرأة]⁽³⁾ يقال لها زُهْرَةٌ، فحملتهما على المعاصي والشرك، ثم صعدت إلى السماء بما تعلمت منهما، فمحكي عن اليهود⁽⁴⁾ انتهى. قال: «والعَجَبُ من المصنِّف لإحاطته بطريق التفسير والحديث وهذه القصة ثابتة فيهما، على ما نقله البغوي⁽⁵⁾ عن ابن عباس⁽⁶⁾ والمفسرين، وقد ورد في الدرِّ المنثور⁽⁷⁾ من طرق كثيرة زادت على عشرين. وقال عماد الدين ابن كثير: وذهب كثيرون من السلف إلى أنهما كانا ملكين من السماء، وأنهما أنزلا إلى الأرض، فكان من أمرهما ما كان، وقد ورد في ذلك حديث مرفوع رواه الإمام أحمد في مسنده⁽⁸⁾». قال: «وعلى هذا فيكون الجمع بين هذا وبين ما ثبت من الدلائل على عصمة الملائكة أن هذين سبق في علم الله تعالى لهما هذا، فيكون تخصيصا لهما، فلا تعارض حينئذ، كما سبق في علمه من أمر إبليس ما سبق، على قول: إنه كان من الملائكة⁽⁹⁾، انتهى.

أقول: وفي هذا الجواب نظر؛ لأنه بمجرد خروج الواحد والاثنين من العصمة لا يصح إطلاق العصمة على الملائكة، كما أنه لو خرج واحد من الأنبياء من العصمة لم يصح إطلاق العصمة على الأنبياء، وما استأنس به لجوابه من كون إبليس من الملائكة على القول به فغير صحيح، بل قال في السؤالات: «من زعم أنه من الملائكة فقد أشرك⁽¹⁰⁾»، وفي ظني أنه استدلل له بقوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنَّ﴾ [الكهف:50]، وكان يتعبَّد مع الملائكة فشمله الأمر بالسجود، فلذلك استثنى منهم فليراجع⁽¹¹⁾، والله أعلم.

/[47ظ/ب]/

(1) في (ب): «بشرين»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (124/1).

(2) في (ب): «فتعرض»، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (124/1).

(3) في (ب): «لامرأة»، سقطت منه الهمزة، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (124/1).

(4) المصدر نفسه، (124-125).

(5) ينظر: البغوي: معالم التنزيل، (129-130).

(6) أخرجه ابن أبي الدنيا والطبري وابن أبي حاتم عن عبد الله بن عباس موقوفا. ابن أبي الدنيا: العقوبات، الملائكة عليهم السلام، رقم: 221، (145/1). الطبري: جامع البيان، رقم: 1682، (2/428). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1005، (1/189).

(7) ينظر: السيوطي: الدرُّ المنثور، (238-249).

(8) أخرجه أحمد وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا وغيرهم عن عبد الله بن عمر. مسند أحمد، رقم: 6178، (10/317). المنتخب من مسند عبد بن حميد، رقم: 785، (2/32). ابن أبي الدنيا: العقوبات، رقم: 222، (1/146).

(9) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 32-33.

(10) السوفي: السؤالات، ص 112، بتصرف.

(11) ينظر: المصدر نفسه، ص 111-112.

(342). قوله: **إلا تتعلم**؛ قال محشيه: «أي: تعلمه منهما، وفي بعض النسخ **إلا التعليم**، أي: تعليمهما إياه، قال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ جمع الضمير لما دلَّ عليه من أحد»⁽¹⁾.

(343). قوله: **معلقة لما قبلها**؛ التعليق إبطال العمل لفظا وإبقاؤه محلا؛ لمجيء ما له صدر الكلام وهو اللام.

(344). قوله: **اختاره**؛ قال محشيه: «أي: السحر، أو ما تتلو الشياطين»⁽²⁾.

(345). قوله: **شيئا**؛ وهو تفسير لها من قوله: **بئس ما** وأشار بذلك، إلا أنه تمييز، وفاعل "بئس" مستتر وجوبا، يفسره تمييزه، والمخصوص بالذم محذوف، وهو قول المفسر: أن تعلموه⁽³⁾، والله أعلم.

(346). قوله: **جواب "لو" محذوف**... إلى آخره؛ لعله إنما لم يجعل جملة المثوبة من عند الله جوابا لها؛ لعدم الرابط أو لكونها غير فعلية، لكن قال البيضاوي: ﴿لَمْ تُثَبِّتْ﴾ جواب "لو"، وأصله: لأثببوا مثوبة من الله خير مما شروا به أنفسهم، فحذف الفعل وركب الباقي جملة اسمية لتدل على إثبات المثوبة والجزم بخيريتها، وحذف المفضل عليه إحلالا للمفضل من أنه ينسب إليه، وتنكير المثوبة؛ لأن المعنى شيء من الثواب خير، وقيل: "لو" للتمني، و"لمثوبة" كلام مبتدأ⁽⁴⁾ انتهى. ثم رأيت زكريا تعقبه في جعله جواب "لو" حيث قال: «الأولى كما قال ابن هشام جعل الجواب محذوفا أو جعل "لو" للتمني؛ لأنه لم يعهد وقوع الجملة الاسمية جوابا لـ "لو"». وقال في قوله: "وقيل للتمني": «هو راجع إلى العباد، بمعنى أن من عرف حالهم قال ذلك متمنيا»⁽⁵⁾ انتهى.

(347). قوله: **أمر من المراجعة**؛ بيانه قول البيضاوي: «أي: راقبنا وتأن بنا فيما ثلقتنا حتى نفهمه، وسمعه اليهود فافترصوه - أي: اغتتموه⁽⁶⁾ - وخاطبوه به». إلى أن قال: «نسبته إلى الرعن⁽⁷⁾، وهو الهوج»⁽⁸⁾. قال زكريا: «بفتح الواو وهو الحماقة»⁽⁹⁾ انتهى. فظهر بما نقلناه وجه كونها للسبب، والله تعالى أعلم.

(1) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص33.

(2) المصدر نفسه، ص33.

(3) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص16.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/126)، بتصرف.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص197.

(6) «أي: اغتتموه»: شرح من المؤلف.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/126).

(8) المصدر نفسه، (1/126).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص197، بتصرف.

(348). قوله: أي: انظر إلينا؛ زاد البيضاوي: «وانتظرننا، من نظره إذا انتظره». قال: «وقرئ أنظرنا»⁽¹⁾ من الإنظار أي أمهلنا لنحفظ»⁽²⁾ انتهى.

(349). قوله: سماع قبول؛ زاد البيضاوي⁽³⁾ معنيين أحدهما: أحسنوا الاستماع، وثانيهما: واسمعوا ما أمرتم به بجد واجتهاد. قال زكريا عقب ذلك: «لما كان حصول السماع للاستماع ضروريا لا يؤمر به حمّله على أحد ثلاثة معان»⁽⁴⁾ انتهى.

تنبه: قال في الكشاف عقب تفسير هذه الآية بما ذكر: «وروي أن سعد بن معاذ سمعها منهم فقال: يا عداء الله، عليكم لعنة الله، [48و/ب] والذي نفسي بيده لئن سمعتها من رجل منكم يقولها لرسول الله ﷺ لأضربن عنقه". فقالوا: أو لستم تقولونها، فنزلت»⁽⁵⁾ «⁽⁶⁾ انتهى.

(350). قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرِينَ﴾؛ يؤخذ من البيضاوي كالكشف أن "ال" للكافرين للعهد لا للجنس، حيث قالوا: «يعني الذين تهاونوا بالرسول وسبوه»⁽⁷⁾.

(351). قوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «نزلت تكذيباً لجمع من اليهود يُظهرون مودة المؤمنين، ويزعمون أنهم يودون لهم الخير. والود: محبة الشيء مع تمنيئه، ولذلك يستعمل في كل فيهما، و"من" للتيين كما في قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: 01]»⁽⁸⁾ انتهى.

(352). قوله: ما شرطية؛ أي: جازمة لشرطها، منتصبة به على المفعولية⁽⁹⁾. قال زكريا: «حاصله أن كلا من "ما" و"نسخ" عامل في الآخر؛ إن اسم الشرط عامل في فعله باعتبار تضمنه حرف الشرط، وفعل

(1) قرأ الأعمش وغيره: ﴿أَنْظَرْنَا﴾ بقطع الألف وكسر الظاء. ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (189/1). أبو حيان: البحر المحيط، (543/1).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (126/1).

(3) ينظر: المصدر نفسه، (126/1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 197.

(5) أخرجه أبو نعيم كما في لباب النقول عن عبد الله بن عباس، وذكره الواحدي والثعلبي والبغوي. الثعلبي: الكشف والبيان، (251/1). الواحدي: أسباب النزول، (33/1). البغوي: معالم التنزيل، (132/1). السيوطي: لباب النقول، (14/1).

ورواية أبو نعيم من طريق السدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي. قال عنهما ابن حجر: «والسدي هذا الصغير متروك، وكذا شيخه». ابن حجر: الكافي الشاف، رقم: 66، ص 9.

(6) الزمخشري: الكشاف، (175/1).

(7) المصدر نفسه، (175/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (126/1).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (126/1)، بتصرف.

(9) ينظر: المصدر نفسه، (127/1).

الشرط عامل في اسمه باعتبار تعلقه»⁽¹⁾.

(353). قوله: أي: نُزِلَ حكمها؛ قال الشيخ أحمد في مختصره الأصلي قال المصنف: «النسخ على ثلاثة معان: الإزالة والإبطال والنقل، والصواب أن الإزالة تعمُّ الإبطال وغيره، تقول: نسخت الشمس الظل إذ أزالته وأبطلته، ... إلى آخره». إلى أن قال: «وفي الاصطلاح: إزالة حكم شرعي بشرع متأخر، وخرج بالقيد الأول المباح في الأصل ثم طرأ عليه حكم شرعي؛ لأنه ليس بنسخ وبالقيد الآخر الموت والجنون والنوم ونحوها؛ لأنها إزالة حكم شرعي لا بشرع». قال: «واختلف في جواز النسخ وفي وقوعه أكثر المسلمين على أنه جائز عقلاً، خلافاً لبعض اليهود، وسمعا خلافاً لبعضهم أيضاً ... إلى آخره»⁽²⁾ ما أطال في ذلك، والله أعلم.

فائدة: قال البيضاوي: «واحتجت به المعتزلة على حدوث القرآن، فإن التغيير والتفاوت من لوازمه»⁽³⁾. قال: «وأجيب بأنهما من عوارض الأمور المتعلقة بها المعنى القائم بالذات القديم»⁽⁴⁾ انتهى. ولا يخفى ما فيه من التكلف، إذ لا نعني بالقراءة سوى اللفظ المنزَّل على النبي ﷺ مع معناه المتصف بالتبديل والتغيير والإنزال وغير ذلك من سمات المحدث، والله أعلم.

(354). قوله: يحفظكم مع قوله في تفسير "النصير" يمنع عذابه عنكم؛ قال البيضاوي: «والفرق بين الولي والنصير: أن الولي قد يضعف عن النصر، والنصير قد يكون أجنبيًا عن المنصور، -يعني⁽⁵⁾- فيكون بينهما عموم -وخصوص⁽⁶⁾- من وجه»⁽⁷⁾، والله أعلم.

(355). قوله: أن يوسّعها، ويجعل الصفا ذهباً؛ وقال البيضاوي: «قيل⁽⁸⁾: نزلت في أهل الكتاب حين سألوا أن ينزل عليهم كتاباً من السماء. وقيل⁽⁹⁾: في المشركين لما قالوا: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزَّلَ عَلَيْنَا

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 198.

(2) الشماخي: كتاب مختصر العدل والإنصاف، ص 259، بتصرف؛ كتاب شرح مختصر العدل والإنصاف، ص 469. ينظر أيضاً: الوارجلاني:

العدل والإنصاف، (1/ 163-161). السوفي: السؤالات، ص 230.

(3) ينظر: عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 532.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/ 127)، بتصرف.

(5) «يعني»: شرح من المؤلف.

(6) «وخصوص»: شرح من المؤلف.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/ 127).

(8) سبق تخريجه.

(9) لم أعثر على تخريجه.

كَيْتَبًا / [48/ظ/ب] / تَقْرُؤُهُ ﴿ [الإسراء:93] ﴾⁽¹⁾ انتهى. فتحصل من كلامهما أن السبب في نزول الآية على القول بأنها في المشركين قيل ما ذكره المفسر، وقيل: ما ذكره البيضاوي، والله أعلم.

(356). قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَّبِدْ أَلْكُفْرَ بِأَلْإِيمَنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾؛ قال في الكشف: «إن فنحاص بن عازوراء وزيد بن قيس ونفراً من اليهود قالوا لحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر بعد وقعة أحد: ألم تروا ما أصابكم؟ ولو كنتم على الحق ما هزمتم، فارجعوا إلى ديننا فهو خير لكم وأفضل، ونحن أهدى منكم سيلاً. فقال عمار: كيف نقض العهد فيكم؟ قالوا شديد. قال: فإني قد عاهدت أن لا أكفر بمحمد ما عشت. فقالت اليهود: أما هذا قد صبا. وقال حذيفة: وأما أنا فقد رضيت بالله رباً، وبمحمد نبياً، وبالإسلام ديناً، وبالقرآن إماماً، وبالكعبة قبله، وبالمؤمنين إخواناً. ثم أتيا رسول الله وأخبراه فقال: «أصبتما خيراً وأفلحتما»، فنزلت⁽²⁾»⁽³⁾ انتهى.

(357). قوله: ﴿لَوْ﴾ مصدرية؛ ومثله كلام البيضاوي⁽⁴⁾، قال زكريا: «أي "لو" كـ "أن" فلا جواب لها، ومن أبقاها على أصلها جعل جوابها محذوفاً، أي: لسرّ أو نحوه»⁽⁵⁾ انتهى.

(358). قوله: ﴿حَسَدًا﴾ مفعول له؛ لم يتعرض لإعراب "كُفَّارًا"، أو أعربه البيضاوي حالاً من ضمير المخاطبين⁽⁶⁾. قال زكريا: «أي: حال لازمة، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لـ "يرد"؛ لأنه بمعنى "يصير"»⁽⁷⁾.

(359). قوله تعالى: ﴿مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾؛ قال البيضاوي: «يجوز أن يتعلق بـ"ود"، أي: تمنوا ذلك من عند أنفسهم وتشهّبهم، لا من قبيل التدئين والميل مع الحق. أو بحسد، أي: حسداً بالغاً منبعثاً من أصل نفوسهم»⁽⁸⁾. قال زكريا في قوله: «يجوز أن يتعلق بـ"ود"»: «أي يجعل "من" سببية، أي: بإغوائهم وتزينهم، لا تعدية؛ إذ "ود" لا تتعدى لـ "من"». قال: «ويجوز أن يتعلق ذلك بمحذوف يكون صفة لمصدر "ود"، أي: وداً كائناً من عند أنفسهم»⁽⁹⁾ انتهى.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/128).

(2) سبق تخريجه.

(3) الزخشري: الكشف، (1/176).

(4) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/128).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 199، بتصرف.

(6) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/128).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 199.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/128).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 199-200، بتصرف.

(360). قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ﴾؛ لم يذكر ما يتعلق به، والظاهر أن يتعلق بـ "ود"، أي: ودوا ذلك من بعد ما تبين الحق بالمعجزات والنعوت المذكورة في التوراة⁽¹⁾، والله أعلم.

(361). قوله: أي: اتركوهم في تفسير العفو، وقوله: وعرضوا في تفسير ﴿وَأَصْفَحُوا﴾؛ قال البيضاوي: «العفو ترك عقوبة المذنب، والصفح ترك تثريبه»⁽²⁾. قال زكريا: «الشريب: التعيير والاستقصاء في اللوم؛ قاله الجوهري⁽³⁾»⁽⁴⁾ انتهى. ولعل تفسير المفسر لهما باللازم الأعم، والله أعلم.

(362). قوله: من القتال؛ هو بيان لقوله: ﴿بِأَمْرِهِ﴾، والظاهر أن المراد بالقتال الإذن فيه، قال البيضاوي: «الذي هو الإذن لقتالهم، وضرب الجزية عليهم، أو قتل قريظة وإجلاء النضير». قال: «وعن ابن عباس [49/و/ب] أنه منسوخ بآية السيف، وفيه نظر، إذ الأمر غير مطلق»⁽⁵⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: "غير مطلق": «بل مقيد بإيتاء الأمر»⁽⁶⁾. يعني فلا يناسب نسخها بآية السيف إلا لو كان الأمر [بالصفح]⁽⁷⁾ مكلفا، والله أعلم.

(363). قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾؛ قال البيضاوي: «عطف على ﴿فَاعْفُوا﴾، كأنه أمرهم بالصبر والمخالفة والملجأ إلى الله بالعبادة والبر»⁽⁸⁾.

(364). قوله: ﴿وَمَا تَقَدَّمُوا﴾؛ ما شرطية مبتدأ مبينة بـ ﴿خَيْرٌ﴾، وهل خبرها هو شرطها أو جوابها؛ وهو تجدوه، [أو]⁽⁹⁾ مجموعهما، في ذلك خلاف، وسمعت من بعض أشياخنا أن محل الخلاف إذا كان المبتدأ اسم شرط كما هنا، فلو كان غير اسم الشرط فيتفق الجميع على أن الشرط والجزاء هو الخبر، ثم ظهر أن "ما" في موضع نصب بـ "تقدّموا"، و "عند" ظرف لـ "تجدوا"، أو حال من المفعول به، قاله أبو البقاء⁽¹⁰⁾، والله أعلم.

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (128/1).

(2) المصدر نفسه، (128/1).

(3) الجوهري: الصحاح، مادة: ثرب، (92/1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 200.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (128/1).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 200.

(7) في (ب): «بالصحح»، والظاهر أنه تحريف، ولعل الصواب ما قدرته.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (128/1).

(9) في (ب): «أ»؛ وسببه سقوط حرف الواو. ولعل الصواب ما قدرته.

(10) العكبري: التبيان، (105/1).

- (365). قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «وقرئ "بما يعملون" بالياء⁽¹⁾ فيكون وعيداً»⁽²⁾.
- (366). قوله: جمع هائد؛ قال البيضاوي: «كعائد وعود، وتوحيد الاسم المضمر، وجمع الخبر لاعتبار اللفظ والمعنى»⁽³⁾ انتهى. قال زكريا: «العود بالذال المعجمة؛ [قال]⁽⁴⁾ الجوهري⁽⁵⁾: الحدّثات: التّاج من الطّباء والخيل والإبل، واحدها عَائِدٌ، مثل: حائل وحول». قال: «و"توحيد الاسم المضمر ... إلى آخره" أي: وتوحيد اسم "كان" وجمع خبرها؛ لاعتبار اللفظ "مَنْ" ومعناها»⁽⁶⁾ انتهى.
- (367). قوله: مُجْرَانٌ؛ قال في القاموس: «هو موضع باليمن، فُتِحَ سنة عشرٍ، سمي بَنَجْرَانَ بن زَيْدَانَ بن سَبَّأ»⁽⁷⁾. وقال محشيهِ: «موضع بين الحجاز والشام واليمن»⁽⁸⁾.
- (368). قوله: أي: قال اليهود ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «لفّ بين قولي الفريقين كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة:135] ثقة بفهم السامع»⁽⁹⁾.
- (369). قوله: ﴿تِلْكَ﴾ القولة؛ قال البيضاوي: «إشارة إلى الأمانى المذكورة، وهي أن لا يُنزل على المؤمنين خيراً من ربهم، وأن يرُدُّوهم كفاراً، وأن لا يدخل الجنة غيرهم، أو إلى ما في الآية على حذف المضاف، أي: أمثال تلك الأمانة أمانيهم، والجملة اعتراض، والأمنية أفعولة من التمني كالأضحوة والأعجوبة»⁽¹⁰⁾ انتهى.
- (370)*. قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ﴾ الآية؛ [49ظ/ب] قال في الكشاف: «فإن قلت: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ﴾ كيف موقعه؟ - يعني: من الإعراب⁽¹¹⁾ - قلت: يجوز أن يكون "كَيْلًا" ردًّا لقولهم، ثم يقع "مَنْ أَسْلَمَ" مبتدأ، ويكون "مَنْ" متضمناً لمعنى الشرط، وجوابه "فَلَهُ أَجْرُهُ"، وأن يكون "مَنْ أَسْلَمَ" فاعلاً

(1) لم أعر عليها في كتب القراءات.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/129).

(3) المصدر نفسه، (1/129)، بتصرف.

(4) «قال»: غير مثبتة في (ب)، وهي زيادة يقتضيها السياق. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 200.

(5) الجوهري: الصحاح، مادة: عود، (2/567)، بتصرف.

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 200.

(7) ينظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص 479.

(8) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 36.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/129).

(10) المصدر نفسه، (1/129).

(11) «يعني: من الإعراب»: شرح من المؤلف.

سورة البقرة

لفعل محذوف، أي: بلى يدخلها من أسلم، ويكون قوله: "فَلَهُ أَجْرُهُ" كلاماً معطوفاً على يدخلها من أسلم⁽¹⁾.

(371). قوله: **مُوَحَّدٌ**⁽²⁾؛ في تفسير ﴿مُحْسِنٌ﴾، إنما فسره بذلك لكونه فسراً ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ﴾ بقوله: انقأ لأمره لا بالتوحيد⁽³⁾. وأما البيضاوي تبعاً للكشاف فإنه قال: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ﴾ «أخلص له نفسه»⁽⁴⁾، وحمله على التوحيد، وفسر "مُحْسِنًا" بما هو الظاهر صفة وهو الإحسان في العمل⁽⁵⁾، والله أعلم.

(372). قوله: **وَكَفَرْتُ بَعِيسَى ... إِلَى آخِرِهِ**؛ قال في الكشاف: «وروي⁽⁶⁾ أن وفد نجران لما قدموا على رسول الله ﷺ أتاهم أحبار اليهود فتناظروا حتى ارتفعت أصواتهم، فقالت اليهود: ما أنتم على شيء من الدين، وكفروا ببعيسى والإنجيل. وقالت النصارى نحوه، وكفروا بموسى والتوراة»⁽⁷⁾ انتهى.

(373). قوله **تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ﴾**؛ قال أبو البقاء: «الكاف في موضع نصب هنا صفة لمصدر محذوف منصوب، بـ "قال"؛ وهو مصدر مُقَدَّم على الفعل، التقدير: قولاً مثل قول اليهود والنصارى، قال الذين لا يعلمون؛ فعلى هذا الوجه يكون: "مِثْلَ قَوْلِهِمْ" منصوباً بـ "يَعْلَمُونَ" ... إلى آخره»⁽⁸⁾، والله أعلم.

(374). قوله: **أي: لا أجد أظلم؛ أشار إلى أن "مَنْ" [للاستفهام]**⁽⁹⁾ الإنكاري. قال البيضاوي: «عام

(1) الزخشي: الكشاف، (178/1).

(2) فقرة «قوله: موحد ... في العمل، والله أعلم»: مثبتة في [49و/ب]؛ وإنما أخرتها، وقدمت ما بعدها؛ حفاظاً على ترتيب تفسير الآيات، والانسجام مع متن الجلالين.

(3) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 17.

(4) الزخشي: الكشاف، (178/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (129/1).

(5) ينظر: الزخشي: الكشاف، (178/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (129/1).

(6) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن عبد الله بن عباس، وأورده ابن هشام عن ابن إسحاق، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبري: «لَمَّا قَدِمَ أَهْلُ نَجْرَانَ مِنَ النَّصَارَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتَتْهُمْ أَحْبَارُ يَهُودٍ، فَتَنَازَعُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَافِعُ بْنُ حَرِيمَلَةَ: مَا أَنتُمْ عَلَى شَيْءٍ، وَكَفَرَ بَعِيسَى وَبِالْإِنجِيلِ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ مِنَ النَّصَارَى: مَا أَنتُمْ عَلَى شَيْءٍ، وَجَحَدَ نُبُوَّةَ مُوسَى وَكَفَرَ بِالتَّوْرَةِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمَا: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾، إلى قوله: ﴿فِيَمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾». ابن هشام: السيرة النبوية، (549/1). الطبري: جامع البيان، رقم: 1811، (513/2). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1103، (208/1).

(7) الزخشي: الكشاف، (179/1).

(8) العكبري: التبيان، (106/1).

(9) في (ب): «لا استفهام»، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (130/1).

لكل من خرب مسجداً، أو سعى في تعطيل مكان مرشح للصلاة، وإن نزل في الروم لما نخزوا⁽¹⁾ بيت المقدس وخربوه وقتلوا أهله⁽²⁾، أو المشركين لما منعوا رسول الله ﷺ أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية⁽³⁾»⁽⁴⁾ انتهى. قال زكريا: «مرشح»: [بشين]⁽⁵⁾ معجمة مشددة وحاء مهملة، أي: مهياً ومؤهلاً؛ يقال: فلان ترشح للوزارة، أي: تربى وتهياً لها⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.

(375). قوله تعالى: ﴿أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾؛ اقتصر البيضاوي في إعرابه على كونه مفعولاً ثانياً لـ "مَنَعَ"⁽⁸⁾، وجوز فيه أبو البقاء وجهين آخرين: كونه «بدلاً من "مساجد" بدل اشتغال، وكونه في موضع جرٍ تقديره "من أن يُذَكَّرَ"، وتعلق من إذا ظهرت بـ "مَنَعَ": كقولك: منعتك من كذا، وإذا حذف حرف الجر مع "أن" بقي الجرُّ. وقيل: يصيرُ في موضع نصبٍ»⁽⁹⁾ انتهى. وزاد فيه زكريا وجهاً رابعاً وهو كونه مفعولاً له⁽¹⁰⁾، والله أعلم.

(376). قوله: الحديبية؛ قال في القاموس: «والحديبية، كدويهيّة، وقد تُشدَّد: بئرٌ قرب مكة، حرسها الله تعالى»⁽¹¹⁾.

(377). قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ﴾ ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «أي: المانعون»، وفي ما بعده:

(1) أي: غزوا. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (130/1).

(2) أخرجه عبد الرزاق عن قتادة، والطبري وابن أبي حاتم عن السدي، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبري: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا»، قال: الروم، كانوا ظاهروا بجنصر على خراب بيت المقدس، حتى خربه، وأمر به أن تطرح فيه الجيف، وإنما أعانه الروم على خرابه، من أجل أن بني إسرائيل قتلوا يحيى بن زكريا». تفسير عبد الرزاق، رقم: 109، (287/1). الطبري: جامع البيان، رقم: 1825، (521/2). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1113، (210/1).

(3) أخرجه ابن أبي حاتم عن عبد الله بن عباس، والطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبري: «هؤلاء المشركون، حين حالوا بين رسول الله ﷺ يوم الحديبية وبين أن يدخل مكة حتى نحر هديه بذى طوى وهادنهم، وقال لهم: "ما كان أحد يرد عن هذا البيت، وقد كان الرجل يلقى قاتل أبيه أو أخيه فيه فما يصد، وقالوا: لا يدخل علينا من قتل آباءنا يوم بدر وفينا باق!». الطبري: جامع البيان، رقم: 1826، (521/2). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1110، (210/1).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (130/1).

(5) في (ب): «بشين»، بيائين، والصواب ما أثبتته. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 201.

(6) المصدر نفسه، ص 201.

(7) ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: رشح، (365/1).

(8) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (130/1).

(9) العكبري: التبيان، (107/1).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 201.

(11) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص 73.

«ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها إلا بحشية وخشوع، [50و/ب] فضلا أن يجترئوا على تخريبها، أو ما كان الحق أن يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين أن يبطشوا بهم ... إلى آخره»⁽¹⁾. وذكر في الكشاف: «وقيل: نادى رسول الله ﷺ: «ألا لا يحجنّ بعد هذا العام مشرك، ولا يطوفنّ بالبيت عريان»⁽²⁾». قال: «وقد اختلف الفقهاء في دخول الكافر المسجد: فجوّزه أبو حنيفة⁽³⁾، ولم يجوّزه مالك⁽⁴⁾، وفرّق الشافعي⁽⁵⁾ بين المسجد الحرام وغيره»⁽⁶⁾ انتهى. قال زكريا: «فمنعه فيه - أي: في المسجد الحرام⁽⁷⁾ - مطلقا، وجوّزه في غيره بشرط إذن»⁽⁸⁾ انتهى، والله أعلم.

(378). قوله: هناك تفسير لـ "تَمَّ"؛ أشار بذلك إلى أن "تَمَّ" اسم إشارة للبعيد. قال أبو البقاء: «اسم للمكان البعيد عنك، وبني لتضمُّنه معنى حرف الإشارة؛ وقيل: بُنيَ لتضمُّنه معنى حرف الخطاب؛ لأنك تقول في الحاضر هنا، والغائب هناك. "تَمَّ" ناب عن "هناك»⁽⁹⁾ انتهى. وقوله: "حرف الإشارة": أي: الذي ينبغي أن يوضع فلم يوضع لما هو مشهور، والله أعلم.

(379). قوله: قبلته التي رضيها؛ بهذا جزم صاحب الكشاف⁽¹⁰⁾، وزاد البيضاوي جواز كون وجه الله بمعنى ذاته، قال: «أو ﴿فَتَمَّ﴾ ذاته: أي: عالم مُطَّلَع بما يفعل فيه»⁽¹¹⁾.

(380). قوله: يسع فضله كل شيء؛ قال في الكشاف: «يريد التوسعة على عباده، والتيسير عليهم،

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (130/1).

(2) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة. ولفظه عند البخاري: أن أبا بكر الصديق ﷺ بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس: «ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان». صحيح البخاري، كتاب الحج، باب لا يطوف بالبيت عريان، رقم: 1622، (2/153). صحيح مسلم، كتاب الحج، باب لا يحج البيت مشرك، رقم: 435 (1347)، (2/982).

(3) ينظر: الكاساني: بدائع الصنائع، (5/128). الزيلعي: تبين الحقائق، (4/178).

(4) ينظر: ابن رشد: البيان والتحصيل، (1/409). القرافي: الذخيرة، (1/315).

(5) ينظر: الشافعي: الأم، (1/71)، (5/306).

(6) الزخشي: الكشاف، (1/180).

(7) «أي: في المسجد الحرام»: شرح من المؤلف.

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 201، بتصرف.

(9) العكبري: التبيان، (1/108)، بتصرف.

(10) ينظر: الزخشي: الكشاف، (1/180).

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/130)، بتصرف.

عَلِيمٌ بِمِصَالِحِهِمْ». قال: «وعن ابن عمر نزلت في صلاة المسافر على الراحلة أينما توجَّهت⁽¹⁾. وعن عطاء: عميت القبلة على قوم فصلُّوا إلى أنحاء مختلفة، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم فعدروا⁽²⁾. وقيل: فأينما تولوا للدعاء والذكر ولم يرد الصلاة»⁽³⁾ انتهى.

(381). قوله: أي: اليهود والنصارى، ومن زعم ... إلى آخره؛ بيانه قول البيضاوي: «أنزلت لِمَا قال اليهود: عزيزُ ابنُ الله، والنصارى: المسيح ابنُ الله، ومشركو العرب: الملائكةُ بناتُ الله». قال: «وعطفُهُ على قالت اليهود، ومنع، أو منع، أو مفهوم قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ ... إلى آخره»⁽⁴⁾. قال زكريا في قوله: "أو مفهوم": «أي: أو عطفه على مفهوم قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ أي: على معناه، وكأنه قيل: لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله، ولا ممن قال: اتخذ الله ولدا، وإن كان الثاني أظلم من الأول»⁽⁵⁾.

(382). قوله: تنزيهاً له عنه! زاد البيضاوي في توجيه ذلك قوله: «فإنه يقتضي التشبيه وسرعة الفناء، ألا ترى أن الأجرام الفلكية - مع إمكانها وفنائها - لما كانت باقية ما دام العالم، لم تتخذ ما يكون لها كالولد كاتخاذ الحيوان والنبات اختياراً أو طبعاً»⁽⁶⁾.

(383). قوله: إذ الملكية تنافي الولادة؛ قال البيضاوي: «قوله تعالى: ﴿كُلُّ لَّهُ قَانُونَ﴾ [50/ظ/ب/] [منقادون]⁽⁷⁾، لا يمتنعون عن مشيئته وتكوينه، وكل ما كان بهذه الصفة لم يجانس مكوَّنه الواجب لذاته

(1) أخرجه مسلم والنسائي وأحمد وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عمر، ولفظه عند مسلم: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ قَالَ: وَفِيهِ نَزَلَتْ ﴿فَأَيْنَمَا تُولُو فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 115]. صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، رقم: 33(700)، (1/486). سنن النسائي، كتاب الصلاة، باب الحال التي يجوز فيها استقبال غير القبلة، رقم: 491، (1/244). مسند أحمد، رقم: 4714، (8/337).

(2) أخرجه الترمذي وابن ماجه وغيرهما عن عامر بن ربيعة، والحارث وغيره عن جابر بن عبد الله، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الحارث: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ أَوْ سَرِيَّةٍ: فَأَصَابَنَا غَيْمٌ فَتَحَرَّيْنَا فَاخْتَلَفْنَا فِي الْقِبْلَةِ، فَصَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا لِحَطِّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَتَعْلَمَ أَمْكِنْتُنَا فَلَمَّا أَصْبَحْنَا نَظَرْنَا فَإِذَا نَحْنُ قَدْ صَلَّيْنَا لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِإِعَادَةِ وَقَالَ: قَدْ أَجْرَأْتُ صَلَاتِكُمْ». سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، رقم: 2957، (5/205). سنن ابن ماجه، رقم: 1020، (1/326). مسند الحارث، رقم: 136، (1/258).

وأخرجه ابن حجر، وقال عن رواية عامر بن ربيعة: «وَفِي إِسْنَادِهِ أَشْعَثُ السَّمَانِ وَعَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُمَا ضَعِيفَانِ»، وقال عن رواية جابر بن عبد الله: «وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ». ابن حجر: الدراية، رقم: 136، (1/125).

(3) الزخشي: الكشاف، (1/180).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/131)، بتصرف.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 201.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/131)، بتصرف.

(7) في (ب): «منقادون»؛ ولعله سبق قلم من الناسخ، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (1/131).

فلا يكون له ولد؛ لأن من حق الولد أن يجانس والده». إلى أن قال: «والآية مشعرة على فساد ما قالوه من ثلاثة أوجه، فاحتج بها الفقهاء على أن من مَلَكَ وَلَدَهُ عَتِقَ عَلَيْهِ؛ لأن الله سبحانه نفى الولد بإثبات الملك، وذلك يقتضي تنافيهما»⁽¹⁾. قال زكريا مبيناً للأوجه الثلاثة: «أي: وهي التنزيه، والملك، وعدم المجانسة التي تضمنها بهذا الترتيب ﴿سُبْحٰنَهُ﴾ و﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ و﴿كُلُّ لَّهُ قٰنُوْنٌ﴾»⁽²⁾ انتهى.

(384). قوله: كلُّ بما يراد منه؛ إنما احتاج لهذه الزيادة؛ لأن ما في السموات وما في الأرض شامل لغير العاقل كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء:44] كما سيأتي⁽³⁾ والله أعلم.

(385). قوله: موجدتها لا على مثال سبق؛ أقول: صريح كلام المفسر أن فعيلًا بمعنى فاعل، وهو شاذ، واستشهد له البيضاوي بقوله⁽⁴⁾:

«أَمِنْ [رِيحَانَةٍ]»⁽⁵⁾ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُورْقِي [و]»⁽⁶⁾ أَصْحَابِي هُجُوعٌ»⁽⁷⁾

قال زكريا في بيان معاني البيت: «أي: يوقظني وأصحابي نيام. والبيت لعمر بن معد يكرب يشوق به أخته ريحانة وكان أسرها أبو دريد بن الصمة الجشمي. والداعي داعي التشوق، والسميع بمعنى المُسْمِع، وفيه الشاهد، ونظر فيه: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ بِمَعْنَى المُسْمِعِ؛ لجواز أن يريد أنه لخطبائه، فيكون بمعنى المُسَامِعِ؛ لأن داعي الشوق لما دعاه صار سامعًا لقوله، ولئن سلّم فهو شاذ؛ لأن فعيلًا بمعنى مُفْعِل شاذ»⁽⁸⁾ انتهى.

أقول: تقدّم التنبيه على ذلك أول السورة في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة:10]⁽⁹⁾، والله أعلم.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (131/1-132)، بتصرف.

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص202.

(3) ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص286. المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 323/ظأ.

(4) شعر عمرو بن مغدي، ص140. الأصفهاني: الأغاني، (199/15). أمالي ابن الشجري، (98/1). البغدادي: خزنة الأدب، (178/8).

(5) في (ب): «ريحانة»، والصواب ما أثبتته. ينظر: الأصفهاني: الأغاني، (199/15). البيضاوي: أنوار التنزيل، (132/1).

(6) حرف «و»: غير مثبت في (ب)، وهي زيادة يقتضيها السياق. ينظر: الأصفهاني: الأغاني، (199/15). البيضاوي: أنوار التنزيل، (132/1).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (132/1)، بتصرف.

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص202، بتصرف.

(9) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 07/ظأ.

(386). قوله: أراد؛ فسّر ﴿قَضَى﴾ بـ "أراد"، وهو يتصرف على [أوجه⁽¹⁾] كثيرة ذكرها صاحب السؤالات⁽²⁾، وذكر منها البيضاوي ثلاثة فقال: «وأصل القضاء إتمام الشيء قولاً؛ لقوله ﷺ: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾ [الإسراء:23]، أو فعلاً كقوله ﷺ: ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت:12]. وأُطْلِقَ على تعليق الإرادة الإلهية بوجود الشيء من حيث إنه مُوجِدُهُ. ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:47]... إلى آخره»⁽³⁾. أن⁽⁴⁾؛ لأن المضارع المقرون بالفاء في جواب الطلب يجوز فيه الرفع والنصب كما لا يخفى بمن له معرفة بصناعة النحو. قال البيضاوي إثر قوله ﴿فَيَكُونُ﴾: «مِنْ كَانَ التامة، أي: أُحْدِثَ فَيَحْدُثُ، وليس المراد به حقيقة أمر وامثال، بل تمثيل حصول ما تعلق به إرادته بلا مهلة بطاعة المأمور المطيع بلا توقف. وفيه تقرير لمعنى الإبداع، وإيماءً إلى حجة خامسة وهي: أن اتخاذ الولد يكون بأطوار ومهلة، - أي: بانتقال المادة من طور إلى طور⁽⁵⁾ - وفعله سبحانه يستغني عن [51و/ب] / ذلك... إلى آخره»⁽⁶⁾. وقوله: "أُحْدِثَ فَيَحْدُثُ" قال زكريا: «على بزنة "أنصُر"، ويَحْدُثُ: بزنة "يَنْصُرُ"⁽⁷⁾. «أو يوحى إلينا بأنك رسوله، ﴿أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ حجة على تصديقك، والأول استكباراً والثاني جحوداً أن ما آتاهم آياتٌ استهانةً به وعناداً»⁽⁸⁾.

(387). قوله تعالى: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾؛ قال في الكشاف: «أي: قلوب هؤلاء ومن قبلهم في العمى كقوله: ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ﴾ [الذاريات:53]»⁽⁹⁾.

(388). قوله: فيه تسلية؛ زاد في الكشاف: «لأنه يغتم ويضيق صدره لإصرارهم وتصميمهم على الكفر»⁽¹⁰⁾، وفي قراءة يُجْزَمُ "تَسَلُّ" نهياً، يعني: وهي قراءة نافع ويعقوب⁽¹¹⁾. قال البيضاوي: «على أنه نهى لرسول الله ﷺ عن السؤال عن حال أبيه، أو تعظيم لعقوبة الكفار كأنها لفظاعتها لا يُقدِر أن يُخبر

(1) في (ب): «وجه»، والظاهر أنه سهو؛ وسببه سقوط الهمزة؛ بقرينة لفظة «كثيرة» بعده، ولعل الصواب ما قدّرته.

(2) ينظر: السوفي: السؤالات، ص 272-273. الشماخي: شرح الشماخي، بذييل مقدّمة التوحيد، ص 24.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/132)، بتصرف.

(4) كذا في (ب)، والظاهر وجود سقط، تقديره حسب السياق: ﴿فَيَكُونُ﴾ منصوب بأن مضمرة، وجوبا بعد فاء السببية.

(5) «أي: بانتقال... طور»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 202.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/132)، بتصرف.

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 202، بتصرف.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/132-133)، بتصرف.

(9) الزخشي: الكشاف، (1/182).

(10) المصدر نفسه، (1/182)، بتصرف.

(11) قرأ نافع ويعقوب: ﴿تَسَلُّ﴾ بفتح التاء وجزم اللام على النهي. وقرأ الباقر: ﴿تَسَلُّ﴾ بضم التاء والرفع على الخبر. ينظر: ابن مجاهد:

السبعة، (1/169)، (1/200). ابن الباذش: الإقناع، (1/300). ابن الجزري: النشر، (2/221).

عنها، أو [السامع]⁽¹⁾ لا يقدر على استماع خبرها، فنهاه عن السؤال. والجحيم: المتأجج من النار⁽²⁾ انتهى. والمتأجج بجيمين⁽³⁾ أي: المتوقد، والله أعلم.

(389). قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «مبالغة في إقناط الرسول عن إسلامهم، فإنهم إذا لم يرضوا منه حتى يتبع ملتهم، فكيف يتبعون ملته؟! ولعلمهم قالوا مثل ذلك؛ فحكى الله عنهم، فلذلك قال: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾ تعليمًا للجواب⁽⁴⁾».

(390). قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «آراءهم الزائفة. والملة ما شرعه الله لعباده على لسان أنبيائه عليهم الصلاة والسلام، من أملت الكتاب إذا أملتته، والهوى: رأيٌ يتبع الشهوة⁽⁵⁾».

(391). قوله: ﴿يَمْنَعُكَ مِنْهُ﴾ أي: من عقابه، وهو جواب "لئن"⁽⁶⁾.

(392). قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ﴾ ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «يريد به مؤمني أهل الكتاب»⁽⁷⁾.

(393). قوله تعالى: ﴿يَبْنَئِي إِسْرَائِيلَ أَذْكَرُوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «لما صدر قصتهم - يعني: في قوله تعالى: ﴿يَبْنَئِي إِسْرَائِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ ... إلى آخره [البقرة:40]⁽⁸⁾ - بالأمر بذكر النعم والقيام بحقوقها والحذر عن إضاعتها والخوف من الساعة وأهوالها، كرر ذلك وختم به الكلام معهم؛ مبالغة في النصح، وإيداناً بأنه فذلكة القصة والمقصود منها⁽⁹⁾، والله أعلم.

(394). قوله: اختبر [تفسيرا]⁽¹⁰⁾ لـ "أَبْتَلَىٰ"؛ قال البيضاوي: «والابتلاء في الأصل التكليف بالأمر الشاق من البلاء، لكنه لما استلزم الاختبار بالنسبة إلى من يجهل العواقب ظنَّ ترادفهما، والضمير لإبراهيم، وحسن لتقدمه لفظاً وإن تأخر رتبة؛ لأن الشرط أحد المتقدمين». قال: «والكلمات قد تطلق على

(1) في (ب): «السمع»، ولعله سبق قلم من الناسخ، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (133/1).

(2) المصدر نفسه، (133/1)، بتصرف

(3) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص202.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (133/1).

(5) المصدر نفسه، (133/1).

(6) ينظر: المصدر نفسه، (133/1).

(7) المصدر نفسه، (133/1).

(8) «يعني: في قوله... إلى آخره»: شرح من المؤلف.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (134/1)، بتصرف.

(10) في (ب): «تفسراً»، ولعل الصواب ما قدرته.

المعاني، فلذلك فسرت بالخصال الثلاثين المحمودة المذكورة في قوله: ﴿الَّذِينَ الْعَبْدُونَ﴾ [التوبة:112]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ﴾ ... إلى آخر الآية [الأحزاب:35]، وقوله: [51ظ/ب] / ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون:01-10]»⁽¹⁾. قال زكريا عقب ذلك ما نصّه: «إذ كلّ من الآيات الثلاث عشر خصال؛ يعدّ الإيمان في الأولى، ويعدّه وعدّ الإرث والخلود والقيام بشهادتهم المذكور في "سأل"⁽²⁾ في الثالثة؛ فلو قال فيها بدل "إلى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾"، "إلى: ﴿فِيهَا خَلِيدُونَ﴾" وزاد فيها القيام بالشهادة كان وافيا بالعرض وبكلام "الكشاف"⁽³⁾. قال: «والمراد بالخصال المعاني القائمة بالذوات في الآيات الثلاث كالتوبة القائمة بالتائب»⁽⁴⁾. انتهى.

(395). قوله: وفي قراءة "إبراهام" قال البيضاوي: «وقرأ ابن عامر إبراهيم بالألف جميع ما في هذه السورة»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾. «وفي النساء ثلاثة أحرف وهي الأخيرة، وفي الأنعام الحرف الأخير، وفي التوبة الحرفان الأخيران، وفي إبراهيم حرف، وفي النحل حرفان، وفي مريم ثلاثة أحرف، وفي العنكبوت حرف، وفي الذاريات حرف، وفي النجم حرف، وفي الممتحنة الحرف الأول، وذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً»⁽⁷⁾ انتهى. قال زكريا عقب قوله: "ثلاثة وثلاثون حرفاً": «إنما يتم هذا بعدّ واحد في الشورى وواحد في الحديد، وقد أسقطهما»⁽⁸⁾ انتهى.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (134/1).

(2) يقصد الأنصاري قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ [المعارج:33].

(3) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (184/1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 203، بتصرف.

(5) قرأ ابن عامر وراويه هشام: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بفتح الهاء وألف بعدها، والباقون ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بكسر الهاء وياء بعدها. ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (205/1). أبو حيان: البحر المحيط، (599/1). ابن الجزري: النشر، (221/2).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (134/1).

(7) لم أعثر على هذا النص في المطبوع من "أنوار التنزيل". ووقفت عليه في مصادر أخرى، منها: الخطيب الشربيني: السراج المنير، (90/1). ينظر: أبو عمرو الداني: التيسير، ص 62. ابن الجزري: النشر، (221/2). ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، (444-445/2).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 203.

(396). قوله: وقيل: هي مناسك الحج⁽¹⁾؛ قال زكريا: «وهي فرائضه وسننه»⁽²⁾.

(397). قوله: فأذاهن تامات؛ أي: لقوله تعالى: ﴿وَابْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم:37].

(398). قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾؛ قال البيضاوي: «عطف على الكاف، أي: وبعض ذريتي، كما تقول: وزيدا، في جواب: سأكرمك»⁽³⁾. قال زكريا في قوله: "أي: وبعض ذريتي": «بجر "بعض" لفظاً وبنصبه معنى؛ إذ الإضافة اللفظية في تقدير الانفصال كما يأتي؛ ف "من ذريتي" محله جرٌّ أو نصب. وقوله: "كما تقول: وزيدا في جواب سأكرمك": نظير لذلك في العطف على الضمير لا يفيد كونه مجروراً؛ إذ هو هنا مجرور أو منصوب، وثمَّ منصوب. ومثل هذا العطف يُسمَّى عطف التلقين، وتقديره في النظر: "قُلْ"⁽⁴⁾: وزيدا؛ فقوله: "عطف على الكاف ... إلى آخره، جواب ما يقال: إن الجارَّ والمجرور لا يصلح مضافاً إليه فكيف يُعطف عليه؟ وإن العطف على الضمير المجرور صحَّ بدون إعادة الجار؟ وإنه كيف جاز كون المُعطف⁽⁵⁾ مقول قائل والمعطوف عليه مقول قائل آخر؟ فدفع الأولين بأن الإضافة اللفظية في تقدير الانفصال "وَمِنْ ذُرِّيَّتِي" في معنى بعض ذريتي، فكأنه قال: "وجاعلٌ بعض ذريتي" بالتثنية وهو صحيح، على أن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار جائز بقلة مع عدم الفصل، أي: كما في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء:01] على قراءة حمزة⁽⁶⁾، وبكثرة مع الفصل كما هنا. / [52و/ب] ورفع الثالث بأنه لعطف التلقين كما في المثال الذي ذكره آنفاً، ولم يجعله بتقدير أمر، أي: واجعل بعض ذريتي، احترازاً عن صورة الأمر، ودلالة على أنه واقع كائن البتة⁽⁷⁾ انتهى.

(399). قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَنْتَهِ عَهْدِي﴾ ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «إجابة إلى مُلْتَمَسِهِ، وتنبية على أنه قد يكون من ذريته ظلمة، وأنهم لا ينالون الإمامة؛ لأنها أمانة من الله ﷻ وعهد، والظالم لا

(1) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس موقوفاً، ولفظه عند الطبري، قال: في قوله: ﴿وَإِذْ أَبَتَّ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ وَيَكَلِّمَتْ فَأَتَمَّتْهُنَّ﴾: «سته في الإنسان، وأربعة في المشاعر. فالتى في الإنسان: حلق العانة، والختان، وشف الإبط، وتقليم الأظفار، وقص الشارب، والغسل يوم الجمعة. وأربعة في المشاعر: الطواف، والسعي بين الصفا والمروة، ورمي الجمار، والإفاضة». الطبري: جامع البيان، رقم: 1914، (10/2). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1168، (1/220).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 203.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/135).

(4) في (ب): «قبل»، والصواب ما أثبتته. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 204.

(5) أي: المعطوف. ينظر: المصدر نفسه، ص 204.

(6) قرأ حمزة: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بجرها، على معنى: وبالأرحام، وقرأ الباقر بالنصب. ينظر: ابن خالويه: الحجة، (1/118). ابن البادش: الإقناع، (1/313). ابن الجزري: النشر، (2/247).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 204-205، بتصرف. ينظر: الفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/408).

سورة البقرة

يصلح لها، وإنما ينالها البررة الأتقياء منهم ... إلى آخره»⁽¹⁾. وزاد في الكشاف: «وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته، ولا تجب طاعته، ولا يقبل خبره، ولا يقدم للصلاة ... إلى آخره»⁽²⁾، والله أعلم.

(400). قوله: الكعبة؛ قال البيضاوي: «غلب عليها كالنجم على الثريا»⁽³⁾.

(401). قوله: هو الحجر الذي قام عليه ... إلى آخره؛ قال في الكشاف: «وعن النبي ﷺ: «أنه أخذ بيد عمر فقال: هذا مقام إبراهيم»، فقال عمر [أفلا]⁽⁴⁾ نتخذ مصلى - يريد أفلا نؤثره لفضله بالصلاة تبركا به، وتيمنا بموطئ قدم إبراهيم - فقال: «لم أوامر بذلك»، فلم تغب الشمس حتى نزلت⁽⁵⁾»⁽⁶⁾ انتهى.

(402). قوله: هو الحجر الذي قام عليه ... إلى آخره؛ زاد البيضاوي: «والموضع الذي كان فيه»⁽⁷⁾. قال زكريا: «وكل منهما مجاز لغوي حقيقة عرفية؛ إذ الحقيقة اللغوية موضع قدميه. و"من" في ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾ للتبعيض. وقيل: بمعنى "في". وقيل: زائدة»⁽⁸⁾.

(403). قوله: وفي قراءة بفتح الخاء⁽⁹⁾ قال البيضاوي: «هي قراءة نافع وابن عامر بلفظ الماضي»⁽¹⁰⁾ عطفًا على جعلنا، أي: واتخذ الناس مقامه الموسوم به، يعني الكعبة قبله»⁽¹¹⁾. قال زكريا في قوله: «يعني الكعبة»: «فسر بها مقام إبراهيم يجعل "من" فيه زائدة، وفيه تجوز سلم منه قول "الكشاف"⁽¹²⁾: "أي: واتخذ

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (135/1).

(2) الزخشي: الكشاف، (184/1).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (135/1).

(4) في (ب): «فلا»، والظاهر أنه سهو، والصواب الموافق للرواية والمعنى ما أثبتته. ينظر: الزخشي: الكشاف، (185/1).

(5) أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عمر بن الخطاب، ولفظه عند البخاري: «... فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى؟ فَتَزَلْتُ: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]...». صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، رقم: 402، (89/1). سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم: 2960، (206/5). سنن ابن ماجه، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب القبلة، رقم: 1009، (140/2).

(6) الزخشي: الكشاف، (185/1).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (135/1)، بتصرف.

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 206، بتصرف.

(9) أي: بلفظ: «وَاتَّخَذُوا».

(10) قرأ نافع وابن عامر: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ بفتح الخاء على الخبر، وقرأ الباقر: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ بكسرها على الأمر. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (170/1). ابن البادش: الإقناع، (300/1). ابن الجزري: النشر، (222/2).

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (136/1)، بتصرف.

(12) ينظر: الزخشي: الكشاف، (185/1).

الناس من مكان إبراهيم الذي وسم به؛ لاهتمامه به، وإسكان ذريته عنده قبلةً يصلّون إليها⁽¹⁾. هذا ولم يتعرّض المفسّر للمعطوف عليه ما هو على القراءة بصيغة الأمر، وذكر البيضاوي احتمال كونه معطوفاً على مضمّر تقديره: توبوا إليه واتخذوا، على أن الخطاب لأمة محمد عليه الصلاة والسلام. قال: «وهو أمر استحباب»⁽²⁾ انتهى.

(404). قوله: أي: بأن؛ اقتصر على كونها مصدرية. وزاد البيضاوي: في احتمال كونها مفسرة⁽³⁾. وقال زكريا: «ذكر في "أن" أنها مصدرية؛ فتكون في محل جرّ أو نصب، أو تفسيرية فلا محل لها من الإعراب»⁽⁴⁾.

(405). قوله: من الأوثان؛ صدّر به البيضاوي، وزاد: «والأنجاس وما لا يليق به، أو أخْلِصاه»⁽⁵⁾.

(406). قوله: عطف على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾⁽⁶⁾؛ أي: فيكون من عطف التلقين كما تقدّم في قوله: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾⁽⁷⁾ قال في الكشف: «فإن قلت: / [52ظ/ب] / لم خصّ إبراهيم ﷺ المؤمنين حتى ردّ عليه؟ قلت: قاس الرزق على الإمامة، فعرف الفرق بينهما؛ لأنّ الاستخلاف استرعاء يختص بمن ينصح للمرعي، وأبعدُ الناس عن النصيحة الظالم، بخلاف الرزق فإنه قد يكون استدراجاً للمرزوق، وإلزاماً للحجة له. والمعنى: وأرزق من كفر فأمتّعه»⁽⁸⁾ انتهى. وأجاز البيضاوي كون "مَنْ كَفَرَ" مبتدأً ضمّن معنى الشرط، خبره "فأمتّعه"⁽⁹⁾. قال زكريا: «وأجاز بعضهم كونه اسم شرط، جوابه ما بعده»⁽¹⁰⁾ والله أعلم.

(407). قوله: مُدَّة حَيَاتِهِ؛ أشار إلى أن ﴿قَلِيلًا﴾ ظرف زمان، وأجاز البيضاوي كونه منصوباً على

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 206.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (135/1).

(3) ينظر: المصدر نفسه، (136/1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 206.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (136/1).

(6) لم أعرّض عليها في تفسير الجلالين. ولعل المؤلف أثبتها من حاشية الملا علي القاري على الجلالين. وهي بيان للفظ: ﴿وَأَرْزُقُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾. ينظر: الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 38.

(7) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 51ظ/ب.

(8) الزخشري: الكشف، (186/1).

(9) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (136/1).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 206، بتصرف.

المصدر⁽¹⁾. قال زكريا: «أي: صفة لأحدهما، تقدير: تمتيعا قليلا، أو زمانا قليلا»⁽²⁾.

(408). قوله: **أَجْتُهُ**؛ تفسير لـ ﴿أَصْطَرُّهُ﴾ قال في الكشاف: «فألزّه لزّ، إذا اضطر الذي لا يملك الامتناع مما اضطر إليه»⁽³⁾.

(409). قوله: **الأسُس أو الجُدُر**؛ جمع أساس وجدار. قال البيضاوي: «والقواعد جمع قاعدة، وهي الأسس، صفة غالبية من القعود بمعنى الثبات، ولعله مَجَاز من المقابل للقيام، ومنه: قَعَدَكَ اللهُ، ورفَعُها: البناءُ عليها، فإنه ينقلها عن هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع، ويُحتمل أن يُرادَ بها سافات البناء، - أي: كل صف منه⁽⁴⁾ -، فإن كل سافٍ قاعدة ما يوضع فوقه، ويرفعها بناؤها. وقيل: المراد رفع مكانته وإظهار شرفه بتعظيمه ودعاء الناس إلى حجه ... إلى آخره»⁽⁵⁾. وقوله: "قَعَدَكَ اللهُ" قال زكريا: «بفتح القاف وكسرهما، [وسكون]»⁽⁶⁾ العين ونصب الدال؛ يمين أو دعاء كنشك الله، وهما مصدران استعملا منصوبين بفعل مضمر، والمعنى: نشدتك الله لأفعلن كذا، أو أسأل الله أن يقعدك أي: يثبتك»⁽⁷⁾ انتهى، والله أعلم.

(400)*. قوله: ﴿وإِسْمَاعِيلُ﴾؛ قال البيضاوي: «كان يناولُه الحجارة، ولكنه لما كان له مدخل في البناء عَطَفَ عليه. وقيل: كانا بينيان في طرفين، أو على التناوب»⁽⁸⁾، انتهى.

(411). قوله: **يقولان**؛ أشار بذلك إلى أن الجملة حال منهما بتقدير القول كما قال في الخلاصة:

«..... فإن أتت فالقول أضمر تُصب»⁽⁹⁾.

(412). قوله: **مُنْقَادِينَ** ﴿لَكَ﴾ عبارة البيضاوي: «مخلصين لك من أسلم وجهه». إلى أن قال: «والمراد طلب الزيادة في الإخلاص»⁽¹⁰⁾. قال زكريا: قوله: "طلب الزيادة" ... إلى آخره: «لأن الأصل حاصل، وإنما لم يحمل الإسلام على الحقيقة - أعني إحداثة -؛ لأن الأنبياء معصومون عن الكفر قبل النبوة

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (136/1).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 206-207.

(3) الزخشري: الكشاف، (186/1)، بتصرف.

(4) «أي: كل صف منه»: شرح من المؤلف.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (137/1).

(6) في (ب): «وتكون»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتّه. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 207.

(7) المصدر نفسه، ص 207، بتصرف.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (137/1).

(9) ابن مالك: الألفية، ص 45.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (137/1).

وبعدها»⁽¹⁾ انتهى.

(413). قوله: [لتقدم] ⁽²⁾ قوله له "لَا يَتَأَلَّ" ... إلى آخره؛ زاد البيضاوي: «وعَلِمَا أَنَّ الْحِكْمَةَ الْإِلَهِيَّةَ لَا تَقْتَضِي / [53و/ب] / الاتِّفَاقَ عَلَى الْإِحْلَاصِ وَالْإِقْبَالَ الْكَلْبِيِّ عَلَى اللَّهِ ﷻ، فَإِنَّهُ مِمَّا يَشْوِشُ الْمَعَاشَ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَوْلَا الْحَمَقِيُّ لَخَرِبَتِ الدِّيَارُ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْأُمَّةِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ»⁽³⁾.

(414). قوله: "عَلَّمْنَا" فِي تَفْسِيرِ ﴿أَرِنَا﴾؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ "رَأَى"؛ بِدَلِيلِ تَعْدِيتهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَقَطْ، لَا مِنْ "أَرَى" الْمُتَعَدِيَّةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ. قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: «وَالتُّسْكُ فِي الْأَصْلِ غَايَةُ الْعِبَادَةِ، وَشَاعَ فِي الْحَجِّ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْكُلْفَةِ وَالْبَعْدِ عَنِ الْعَادَةِ ... إِلَى آخِرِهِ»⁽⁴⁾.

(415). قوله: وَقَدْ أَجَابَ اللَّهُ دَعَاءَهُ؛ قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: «كَمَا قَالَ: «أَنَا دَعَوْتُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، وَبَشَّرَ عَيْسَى، وَرَوَّيَا أُمِّي»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

(416). قوله: مَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: «مَا تَكْمَلُ بِهِ نَفْسُهُمْ مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْأَحْكَامِ»⁽⁷⁾. وَقَالَ زَكَرِيَّا: «فِي تَفْسِيرِ الْحِكْمَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى؛ إِذْ قِيلَ: إِنَّهَا السُّنَّةُ. وَقِيلَ: الْقُرْآنُ. وَقِيلَ: فَهْمُهُ. وَقِيلَ: الْفَقْهُ فِي الدِّينِ. وَقِيلَ: الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ بِهِ. وَقِيلَ: كُلُّ صَوَابٍ مِنَ الْقَوْلِ. وَقِيلَ: وَضْعُ الْأَشْيَاءِ مَوَاضِعَهَا»⁽⁸⁾ انتهى.

(417). قوله: أَوْ اسْتَخَفَّ بِهَا وَامْتَهَنَهَا؟؛ قَالَ الْبِيضَاوِيُّ عَقِبَ مَا ذَكَرَ: «قَالَ الْمُبَرِّدُ وَثَعْلَبُ⁽⁹⁾: [سَفِهَ]⁽¹⁰⁾ - بِالْكَسْرِ - مُتَعَدٌِّّ وَبِالضَّمِّ لَازِمٌ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الْكِبْرُ أَنْ تَسْفِهَ الْحَقَّ، وَتَغْمِضَ

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 207.

(2) في (ب): «التقدم»، والصواب ما أثبتته. ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 20.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (137/1).

(4) المصدر نفسه، (137/1).

(5) أخرجه أحمد والطيالسي وابن الجعد وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أبي أمامة، ولفظه عند أحمد: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا كَانَ أَوَّلُ بَدْءِ أَمْرِكَ؟ قَالَ: «دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، وَبَشْرَى عَيْسَى، وَرَأْتُ أُمِّي أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا نُورٌ أَضَاءَتْ مِنْهُ قُصُورُ الشَّامِ». مسند أحمد، رقم: 22261، (595/36). مسند الطيالسي، رقم: 1236، (2/458). مسند ابن الجعد، رقم: 3428، (1/492).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (138/1)، بتصرف.

(7) المصدر نفسه، (139/1).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 208.

(9) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/212). أبو حيان: البحر المحيط، (1/628). السمين الحلبي: الدر المصون، (2/120).

(10) في (ب): «سفة»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (139/1).

الناس»⁽¹⁾ «⁽²⁾. قال زكريا: «بميم مكسورة ومفتوحة، أي: يستصغروهم. قال الجوهري⁽³⁾: [اغْتَمَصَه]⁽⁴⁾ أي: استصغره ولم يره شيئاً. وفي نسخة: "ويغمطه" بطاء مهملة أي: يحقره. قال الجوهري⁽⁵⁾: غَمَطَهُ يَغْمِطُهُ - بالفتح والكسر فيهما - أي: بَطَرَهُ وَحَقَّرَهُ»⁽⁶⁾. وزاد في الكشاف عقب هذا: «وذلك إذا رغب عن ما لا يرغب عنه عاقل قط، فقد بالغ في إذالة نفسه وتعجيزها، حيث خالف بها كل نفس عاقلة»⁽⁷⁾ انتهى.

(418). قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «حجة وبيانٌ لذلك، فإن مَنْ كان صفوة العباد في الدنيا، مشهوداً له بالاستقامة والصلاح يوم القيامة، كان حقيقاً بالاتباع، لا يَرُغِبُ عنه إلا سفيه أو متسففه، أذلَّ نفسه بالجهل، والإعراض عن النظر»⁽⁸⁾ انتهى.

(419). قوله: اذكرُ قال البيضاوي: «"إنه" [ظرف]⁽⁹⁾ لاصطفيناه، أو تعليل له، أو منصوب بإضمار اذكر. كأنه قيل: اذكر ذلك الوقت لتعلم أنه اصطفى الصالح المستحق للإمامة والتقدم، وأنه نال ما نال بالمبادرة إلى الإذعان، وإخلاص السر حين دعاه ربه، وأخطر بياله دلائله المؤدية إلى المعرفة الداعية إلى الإسلام». قال: «روي أنه نزلت لما دعا عبد الله بن سلام ابني أخيه سلمة ومهاجراً إلى الإسلام، فأسلم سلمة وأبى مهاجر»⁽¹⁰⁾. / [53ظ/ب]

أقول: في الكشاف زيادة أسقطها البيضاوي، وهي مفيدة، ولفظه: «وروي أنّ عبد الله بن سلام دعا ابني أخيه سلمة ومهاجراً إلى الإسلام، فقال لهما: قد علمنا أنّ الله تعالى قال في التوراة: إني باعث من ولد إسماعيل نبيا اسمه أحمد، فمن آمن به فقد اهتدى ورشد، ومن لم يؤمن به فهو ملعون. فأسلم سلمة

(1) أخرجه أحمد عن عقبه بن عامر، ومعمّر بن راشد والبخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهم بألفاظ متقاربة، ولفظه عند البزار: قلت: يا رسول الله، أمن الكبر أن تكون لي حلة فألبسها؟ قال: «لا»، قلت: أمن الكبر أن تكون لي راحلة فأركبها؟ قال: «لا»، قلت: أمن الكبر أن أصنع طعاما فأدعو أصحابي؟ «لأ، الكبر أن تُسَمَّهَ الْحَقُّ، وَتَغْمِضَ النَّاسَ». مسند أحمد، رقم: 17369، (599/28). جامع معمر بن راشد، باب الشُّعْر، رقم: 20520، (271/11). مسند البزار، رقم: 2433، (407/6).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (139/1).

(3) الجوهري: الصحاح، مادة: غمص، (1047/3).

(4) في (ب): «اغْتَمَصَه»؛ ولعله سبق قلم من الناسخ، والصواب ما أثبتّه. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 208.

(5) الجوهري: الصحاح، مادة: غمط، (1147/3).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 208.

(7) الزخشي: الكشاف، (190/1).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (140-139/1).

(9) في (ب): «صرف»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتّه. ينظر: المصدر نفسه، (140/1).

(10) المصدر نفسه، (140/1)، بتصرف.

وأبى مهاجر أن يسلم، فنزلت⁽¹⁾ «⁽²⁾ انتهى.

(420). قوله تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ﴾؛ قال البيضاوي: «التوصية هي التقدم إلى [الغير]⁽³⁾ بفعل فيه صلاح وقربة، وأصلها الوصل، يقال: وصَّاه إذا واصله، وقصَّاه إذا فاصله، كأن الموصي يصل فعله بفعل الوصي. والضمير في "بها" للملة، أو لقوله "أسلمت" على تأويل الكلمة أو الجملة. وقرأ نافع وابن عامر: "أوصى" ⁽⁴⁾، والأول أبلغ»⁽⁵⁾ انتهى.

(421)*. قوله: بنيه؛ لم يتعرَّض لعدد بني إبراهيم ولا لأسمائهم ولا لبني يعقوب كذلك، وقد تعرَّض لذلك البيضاوي حيث قال: «وبنو إبراهيم كانوا أربعة: إسماعيل وإسحاق ومدّين ومدان. وقيل: ثمانية»⁽⁶⁾. قال زكريا: «أي: بزيادة بعشان، ورمزان، وأشيق، وشوخ»⁽⁷⁾. قال البيضاوي: «وقيل أربعة عشر»⁽⁸⁾. قال زكريا: «أي: بزيادة مادي، وشرجح، ونافس، وكيشان، وأمّيم، ولوط»⁽⁹⁾. ثم قال البيضاوي أيضاً: «وبنو يعقوب اثنا عشر: روبيل، وشمعون، ولاوي، ويهوذا، ويشسرخود، وربولون، وروني، ويفتونى، وكودا، وأشير، وبنيامين، ويوسف»⁽¹⁰⁾ ⁽¹¹⁾ انتهى.

(422). قوله: قال: ﴿يَبْتِئُ﴾؛ قال البيضاوي: «على إضمار القول عند البصريين، متعلّق بـ "وصى"»

(1) ذكره مقاتل بن سليمان والثعلبي والبغوي، وأورده السيوطي عن ابن عيينة. تفسير مقاتل بن سليمان، (1/139). الثعلبي: الكشف والبيان، (1/298). البغوي: معالم التنزيل، (1/152). السيوطي: اللباب، ص 18. وأخرجه المناوي، وقال نقلاً عن السيوطي: «لم أقف عليه في شيء من كتب الحديث ولا التفاسير المسندة». المناوي: الفتح السماوي، رقم: 79، (1/183).

(2) الزخشي: الكشف، (1/191).

(3) في (ب): «الضمير»، والصواب ما أثبتّه. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/140).

(4) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر: ﴿وَأَوْصَى﴾: بهمزة مفتوحة بين الواوين وتخفيف الصاد، وقرأ الباقون: ﴿وَوَصَّى﴾ بتشديد الصاد من غير همزة بين الواوين. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (1/171). ابن خالويه: الحجة، (1/89). ابن الجزري: النشر، (2/222).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/140)، بتصرف.

(6) المصدر نفسه، (1/140).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 209.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/140).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 209، بتصرف.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/140)، بتصرف.

(11) ثمة اختلافات عديدة بين المفسرين في ضبط تسميات أبناء إبراهيم وأبناء يعقوب. تنظر الفروق مثلاً في المصادر الآتية: الطبري: جامع البيان، (3/112). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/215). الثعلبي: الكشف والبيان، (1/280). السيوطي: الدر المنثور، (1/339).

عند الكوفيين؛ لأنه نوع منه. ونظيره⁽¹⁾:

رَجَلَانِ مِنْ [ضَبَّة] ⁽²⁾ أَخْبَرَانَا
إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عَرِيَانًا

بالكسر⁽³⁾. قال زكريا في قوله: "على إضمار" ... إلى آخره: «هذه قاعدة اختلف فيها البصريون والكوفيون، وهي أنه إذا وردت جملة مقولة فيه معنى القول دون حروفه؛ فالبصريون يخرجونها على حذف القول، والكوفيون يخرجونها على الحكاية بما فيه معنى القول⁽⁴⁾ انتهى. وقال أيضا في قوله: "رَجَلَانِ" «بإسكان الجيم مخففا من ضمها وقول البيضاوي بالكسر، أي بكسر الهمزة من "أَنَا رَأَيْنَا" على إضمار القول⁽⁵⁾، والله أعلم.

(423). قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «والمعنى: انتسابكم إليهم لا يوجب انتفاعكم بأعمالهم، وإنما تنتفعون بموافقتهم واتباعهم، كما [54و/ب] قال عليه الصلاة والسلام: «لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم»⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.

أقول: رأيت في بعض كتب قومنا زيادة: «ألا إنما أوليائي المتقون»⁽⁸⁾. وقال زكريا في معنى الحديث: «هو نفياً بمعنى النهي، والواو فيه للجمع كهي في قوله⁽⁹⁾:

لَا تُنَّهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ
.....⁽¹⁰⁾ انتهى.

(424)*. قوله: ﴿تَهْتَدُوا﴾؛ مجزوم في جواب الأمر⁽¹¹⁾.

(1) البيت لمجهول، و «ضبة» اسم قبيلة، وروي بدلها: «من مكة». ينظر: الفراء: معاني القرآن، (2/412). السيوطي: شرح شواهد المغني،

(2/833). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 137.

(2) في (ب): «ضبط»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/140).

(3) المصدر نفسه، (1/140).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 209.

(5) المصدر نفسه، ص 209، بتصرف.

(6) سبق تخريجه.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/142).

(8) ينظر تخريجه في الحديث السابق.

(9) عَجَزَ الْبَيْتُ: «عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا» وهو لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: ديوان أبي الأسود الدولي، ص 404. الأصفهاني: الأغاني،

(12/188). البغدادي: خزنة الأدب، (8/564).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 210.

(11) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/142).

(425). قوله: "أو": للتفصيل؛ عبارة البيضاوي: "و" أو" للتنويع، والمعنى مقالهم أحد هذين القولين. قالت اليهود كونوا هودا. وقالت النصارى ... إلى آخره»⁽¹⁾.

(426). قوله: حالٌ من إبراهيم؛ قال البيضاوي: «كقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ﴾ [الأعراف: 43]»⁽²⁾. أقول: ونظير في مجيء الحال من المضاف إليه، إلا أن المضاف فيما نحن فيه⁽³⁾ كالجزء في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، وفي الآية الثانية المضاف جزء من المضاف إليه حقيقة كما هو مشهور عند من مارس علم النحو⁽⁴⁾، والله أعلم.

(427). قوله: أولاده؛ لعلّ الضمير راجع إلى يعقوب فإنّ أولاده أسباط لإبراهيم، والسبط هو ولد الولد. قال البيضاوي: «والأسباط: جمع سبط وهو الحافد، يريد به حفدة يعقوب، أو أبناءه وذرائعهم، فإنهم حفدة إبراهيم وإسحاق»⁽⁵⁾.

(428). قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾؛ قال البيضاوي: «يعني التوراة والإنجيل، أفردهما بحكم أبلغ؛ لأن أمرهما بالإضافة إلى موسى وعيسى مغاير لما سبق، والنزاع وقع فيهما»⁽⁶⁾. قال زكريا: في قوله: "بحكم أبلغ": «أي: وهو الإتيان؛ أبلغ من الإنزال؛ لكونه مقصوداً منه»⁽⁷⁾ انتهى. يعني: أن المقصود من الإنزال هو الإتيان، والله أعلم.

(429). قوله تعالى: ﴿بَيْنَ أَحَدٍ﴾؛ قال البيضاوي: «و"أحدٍ" لوقوعه في سياق النفي عام، فساغ أن يضاف إليه "بين"»⁽⁸⁾. قال زكريا: «ما وجّه به التسويغ صحيح، ووجّه الكشاف بقوله: و"أحدٌ" في معنى الجماعة»⁽⁹⁾، وهو صحيح أيضاً، وعلله التفتازاني بقوله⁽¹⁰⁾: لأنه اسم لمن يصلح أن يُخاطب، يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث، ويُشترط أن يكون استعماله مع كلمة "كل" غير موجب، وهذا غير الأحد الذي هو أول العدد في مثل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 01]». قال: «وليس كونه في معنى

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (142/1).

(2) المصدر نفسه، (142/1).

(3) «فيما نحن فيه»: مكرّر في (ب).

(4) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، (81/1). العكبري: التبيان، (120/1). أبو حيان: البحر المحيط، (646/1).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (142/1).

(6) المصدر نفسه، (142/1)، بتصرف.

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 211.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (142/1)، بتصرف.

(9) الزخشري: الكشاف، (195/1).

(10) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (425/2)، بتصرف.

الجماعة من جهة كونه نكرة في سياق النفي على ما سبق إلى كثير من الأوهام، ألا ترى أنه لا يستقيم "لا نفرق بين رسول / [54ظ/ب] / من الرسل" إلا بتقدير عطف، أي: رسول ورسول ﴿لَسْتُكَ كَأَحَدٍ مِّنَ الْنِسَاءِ﴾ [الأحزاب:32] ليس في معنى: كامرأة منهن⁽¹⁾ انتهى.

(430). قوله: **بمثل: زائدة؛ حملها على الزيادة لما هو ظاهر، ووجه البيضاوي على أربعة أوجه، حيث قال: «من باب التعجيز والتبكيث، كقوله: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة:23]، إذ لا مثل لما آمن به المسلمون، ولا دين كدين الإسلام. وقيل: الباء للآلة دون التعدية، والمعنى: إن تحروا الإيمان بطريق يهدي إلى الحق مثل طريقكم، فإن وحدة المقصد لا يأبى تعدد الطرق، أو مزيدة للتأكيد كقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:27]. والمعنى: فإن آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به، أو المثل مقحم كما في قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف:10] أي عليه ... إلى آخره⁽²⁾. قال زكريا في قوله: "من باب التعجيز والتبكيث ... إلى آخره" ما نصّه: «لما كان ظاهر الكلام أن للدين الذي آمن به المؤمنون مثلاً وليس كذلك دفعه بأربعة: أحدها أن ذلك على سبيل الفرض والتقدير قصداً إلى التبكيث والإلزام، بمعنى إن حصلوا ديناً مثل دينكم في الاستقامة وآمنوا به فقد اهتدوا، ولكن ذلك منتفٍ؛ لأنَّ طريق الحق واحد. ثانيها: أن الباء ليست صلة "آمنوا" بل للاستعانة، و"آمنوا" بمعنى أوجدوا الإيمان الشرعي مثل شهادتكم قولاً واعتقاداً فقد اهتدوا. وثالثها ورابعها: ظاهران من كلامه، و"ما" على الثالث مصدرية وعلى البقية موصولة أو نكرة موصوفة⁽³⁾ انتهى.**

(431). قوله: **خلاف معكم في تفسير ﴿شِقَاقٍ﴾؛ قد بين البيضاوي وجه تسمية الخلاف شقاق فقال: «فإن كل واحد من المتخالفين في شقٍّ غير شق الآخر»⁽⁴⁾.**

(432). قوله: **كالصَّبغ في الثوب؛ جوِّز البيضاوي كالكشف⁽⁵⁾ كونه من باب المشاكلة، وعبرة الكشف: «والأصل فيه أن النصرى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم، وإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانياً حقاً، فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم: قولوا آمنا، وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا. أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغته ولم نُصبغ صبغتك. وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريقة المشاكلة،**

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص211، بتصرف.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (142/1-143).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص211-212، بتصرف. ينظر: الفتاواني: حاشية على الكشف، (2/426).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (143/1).

(5) ينظر: الزخشري: الكشف، (1/196). البيضاوي: أنوار التنزيل، (143/1).

كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس / [55و/ب] كما يغرس فلان، تريد رجلا يصطنع الكرام»⁽¹⁾ انتهى. قال زكريا: «المشاكلة هي التعبير عن الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته، إما بطريق المقال: نحو ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: 116]، أو بطريق الحال كما هنا، أو بهما نحو: اغرس كما يغرس فلان؛ مشيراً إلى رجل يصطنع الكرام لنفسه. وتقريرها هنا أنه سمى التطهير بالإيمان صبغة؛ لوقوعها في صحبة صبغة أهل الكتاب تقديراً». قال: «واختصاص الغمس في المعمودية بالنصارى المذكور بقوله: "فإن النصارى... إلى آخره"، الآية في صحة اعتبار المشاكلة في إيمان اليهود والنصارى؛ لأن ذلك كائن فيما بينهم في الجملة»⁽²⁾.

(433). قوله تعالى: ﴿وَتَحَنُّنٌ لَهُمْ عَلَيْهِمْ﴾؛ قال البيضاوي: «تعريض بهم، أي: لا نشرك به كشركم. وهو عطف على "آمننا"، وذلك يقتضي دخول قوله ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ في مفعول "قولوا"، ولَمَنْ نصبها على الإغراء أو البدل أن يُضمِر "قولوا" معطوفاً على "الزموا" أو "اتبعوا ملّة إبراهيم"، و"قولوا آمننا" بدل "اتبعوا"، حتى لا يلزم فك النظم وسوء الترتيب»⁽³⁾.

(434). قوله: فلا يبعد أن يكون في أعمالنا... إلى آخره؛ قال البيضاوي عقب ما ذكره المفسر ما نصّه: «كان ألزمهم على كل مذهب يتحلونه إفحاماً وتبكيثاً، فإن كرامة النبوة إما تفضيلٌ من الله ﷻ على من يشاء، والكل فيه سواء، وإما إفاضةٌ حقٌّ على المستعدين لها بالمواظبة على الطاعة والتحلي بالإخلاص، وكما أن لكم أعمالاً ربما يعتبرها الله في إعطائها، فلنا أيضاً أعمال. ﴿وَتَحَنُّنٌ لَهُمْ مُخْلِصُونَ﴾ موحدون، نخصه بالإيمان والطاعة دونكم»⁽⁴⁾ انتهى.

(435). قوله: والجمل الثلاث أحوال؛ أي: من قوله ﴿وَهُوَ رَبُّنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَتَحَنُّنٌ لَهُمْ مُخْلِصُونَ﴾.

(436). قوله: وقد برأ منهما إبراهيم بقوله: "مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ" ... إلى آخره [آل عمران: 67]؛ فيه أن اليهود لا يصدّقون بالقرآن، فكان عليه أن يزيد ما زاده البيضاوي بقوله: «واحتج عليه بقوله: ﴿وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ ... إلى آخره [آل عمران: 65]»⁽⁵⁾.

(437). قوله: بالحنيفية؛ زاد البيضاوي: «والبراءة عن اليهودية والنصرانية». إلى أن قال: «أو منأ لو كتمنا هذه الشهادة، وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله لمحمد ﷺ بالنبوة في كتبهم. و"من" للابتداء كما في

(1) الزخشري: الكشاف، (196/1)، بتصرف.

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص212، بتصرف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/426-427).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (143/1-144).

(4) المصدر نفسه، (144/1).

(5) المصدر نفسه، (144/1).

قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 01]»⁽¹⁾ انتهى.

(438). قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ إلى قوله: ﴿يَعْمَلُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «تكرير للمبالغة في التحذير والزجر عما استحکم في الطباع؛ من الافتخار بالآباء، / [55ظ/ب] / والاتكال عليهم. وقيل: الخطاب فيما سبق لهم وفي الآية لنا؛ تحذيراً عن الاقتداء بهم ... إلى آخره»⁽²⁾.

(439). قوله: من الإخبار بالغيب؛ قال البيضاوي: «وفائدة تقديم الإخبار به توطيئ النفس وإعداد الجواب»⁽³⁾. قال زكريا عقب ذلك: «هذا ما عليه أكثر المفسرين»⁽⁴⁾، وذهب قوم إلى أن الآية مقدمة في التلاوة متأخرة في النزول عن آية ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: 144]، وهو ما ذكره ابن عباس وغيره، فمعنى ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ أنهم مستمررون على هذا القول وإن كانوا قد قالوه، وحكمة الاستقبال أنهم كما قالوا ذلك في الماضي يقولونه في المستقبل»⁽⁵⁾.

(440). قوله: كما هديناكم إليه؛ قال البيضاوي: «إشارة إلى مفهوم الآية المتقدمة، أي: كما جعلناكم مهديين إلى الصراط المستقيم، أو جعلنا قبلتكم أفضل القبيل»⁽⁶⁾ انتهى. قال زكريا عقب ذلك: «بيّن به أن التشبيه والإشارة راجعان إلى ما قبله، لكن ضعّفه التفتازاني»⁽⁷⁾ حيث قال: الإشارة إلى مصدر الفعل المذكور بعده لا إلى جعل آخر، يقصد تشبيه هذا الجعل به على ما يتوهم من أن المعنى: ومثل جعل الكعبة قبله جعلناكم أمة وسطا، وإذا تحققت فالكاف مُقَحَّمٌ إقحاما كاللازم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام»⁽⁸⁾ انتهى، فليتأمل.

(441). قوله: خياراً عدولاً؛ عبارة البيضاوي كالكشفاف: «أو عدولاً»⁽⁹⁾. قال زكريا: «جمّع خير؛ وهم خلاف الأشرار، وقد يكون الخيار اسماً من الاختيار»⁽¹⁰⁾، ثم قال البيضاوي: «وهو في الأصل اسم»

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (144/1)، بتصرف.

(2) المصدر نفسه، (144/1)، بتصرف.

(3) المصدر نفسه، (145/2).

(4) ينظر: الرازي: مفاتيح الغيب، (79/4). النسفي: مدارك التنزيل، (136/1). أبو حيان: البحر المحيط، (9/2). نظام الدين النيسابوري: غرائب القرآن، (419/1). الخطيب الشربيني: السراج المنير، (99/1).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 214، بتصرف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (145/1).

(7) التفتازاني: حاشية على الكشفاف، (430/2).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 214، بتصرف.

(9) الزخشي: الكشفاف، (199/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (145/2).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 214. أخذه الشارح من حاشية التفتازاني. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشفاف، (430/2).

للمكان الذي يستوي إليه المساحة من الجوانب، ثم استُعير للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي إفراط وتفريط؛ كالجود بين الإسراف والبخل، والشجاعة بين التهور والجبن، ثم أُطلق على المتصف بها، مستويًا فيه الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث، كسائر الأسماء التي يوصف بها، و[استُدِل] ⁽¹⁾ به على أن الإجماع حجة، إذ لو كان فيما اتفقوا عليه باطل لانتُكمت به عدالتهم ⁽²⁾. قال زكريا: «بالمثلثة أي: لاختلت» ⁽³⁾.

(442). قوله تعالى: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾؛ قال البيضاوي: «علة للجعل، أي: لتعلموا بالتأمل فيما نصبَ لكم من الحجج، وأنزل عليكم من الكتاب أنه ﷺ ما بخل على أحد وما ظلم، بل أوضح السبل وأرسل الرسل، فبلغوا ونصحوا، ولكن الذين كفروا حملهم الشقاء على اتباع الشهوات، والإعراض عن الآيات، فتشهدون بذلك على [56و/ب] معاصريكم، وعلى الذين من قبلكم، وبعديكم. روي: «أن الأمم يوم القيامة يجحدون تبليغ الأنبياء، فيطالبهم الله ببينة التبليغ - وهو أعلم بهم - إقامة للحجة على المنكرين، فيؤتى بأمة محمد ﷺ فيشهدون، فتقول الأمم: من أين عرفتم؟ فيقولون: علمنا ذلك بإخبار الله ﷻ في كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق، فيؤتى بمحمد ﷺ فيسأل عن حال أمته، فيشهد بعدالتهم» ⁽⁴⁾. وهذه الشهادة وإن كانت لهم لكن لما كان الرسول ﷺ كالرقيب المهيمن على أمته عُدِّي بـ "على"، وقدّمت الصلة للدلالة على اختصاصهم بكون الرسول شهيدًا عليهم ⁽⁵⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: "وهذه الشهادة ... إلى آخره" ما نصّه: «والمراد بقوله: ﴿عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ أي: مُزَكُّ لكم، شاهدٌ بعدالتكم. والثاني: أن المراد به أنه حجة عليهم، لا يطالب بشهيد كما يطالب به سائر الأنبياء، ومعنى شهادتهم وشهادة الرسول عليهم اطلاعهم بنور التوحيد على حقيقة ⁽⁶⁾ الأديان، ومعرفتهم بحق

(1) في (ب): «استُدِل»، والصواب ما أثبتّه. البيضاوي: أنوار التنزيل، (145/1).

(2) المصدر نفسه، (145/1)، بتصرف.

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 214.

(4) أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه وغيرهم بألفاظ متقاربة عن أبي سعيد الخدري، ولفظه عند ابن ماجه: قال رسول الله ﷺ: «يحيى النبي ومعه الرجلان، ويحيى النبي ومعه الثلاثة، وأكثر من ذلك وأقل، فيقال له: هل بلغت قومك؟ فيقول: نعم، فيدعى قومه، فيقال: هل بلغكم؟ فيقولون: لا، فيقال: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته، فتدعى أمة محمد فيقال: هل بلغ هذا؟ فيقولون: نعم، فيقول: وما علمكم بذلك؟ فيقولون: أخبرنا نبينا بذلك أن الرسل قد بلغوا، فصدقناه، قال: فذلكم قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾. صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [نوح:1]، رقم: 3339، (134/4). سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم: 2961، (207/5). سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد ﷺ، رقم: 4284، (1432/2).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (145/2-146).

(6) في (ب): طرة في حاشية الورقة: «حقية».

أهل كل دين»⁽¹⁾.

(443). قوله: [عِلْمٌ]⁽²⁾ ظُهور؛ هذا إشارة إلى جواب سؤال أورده البيضاوي كالكشف مع جوابه فقال: «فإن قيل: كيف يكون علمه تعالى غاية الجعل وهو لم يزل عالماً؟ قلت: هذا وأشباهه باعتبار التعلق الذي هو مناط الجزاء، والمعنى ليتعلق علمنا به موجوداً. وقيل: ليعلم رسوله والمؤمنون، لكنه أسند إلى نفسه؛ لأنهم خواصه، أو لتمييز الثابت عن المتزلزل كقوله ﷺ: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْحَيِّثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: 37]، فَوَضَعَ الْعِلْمَ مَوْضِعَ التَّمْيِيزِ الْمَسْبُوبِ عَنْهُ، وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ "لِيُعْلَمَ"⁽³⁾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَالْعِلْمُ إِذَا بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ، أَوْ مَعْلُوقٌ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ، أَوْ مَفْعُولُهُ الثَّانِي ﴿مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾، أَي: لِنَعْلَمَ مِنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مَتَمِيزًا مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾⁽⁴⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: "فإن قيل ... إلى آخره": «حاصل السؤال أن قوله ﴿لِنُعْلَمَ﴾ يشعر بحدوث علم الله مع أن علمه أزلي، وأجاب بثلاثة أوجه: حاصل الأول: أن المراد علم مقيد بالحدث، فالحدوث راجع إلى القيد. وحاصل الثاني: التجوز بإطلاق بعض خواص الملك إليه، تبييناً على كرامة قريبهم، واختصاصهم به. وحاصل الثالث: التجوز بإطلاق السبب، وهو العلم على المسبب، وهو التمييز»⁽⁵⁾. وقال أيضاً في قوله: "والعلم / [56ظ/ب] / إما بمعنى المعرفة": «أي: فيتعدى إلى مفعول واحد وهو ﴿مَنْ يَتَّبِعْ﴾. قال التفتازاني⁽⁶⁾: فإن قيل: كيف يكون العلم بمعنى المعرفة والله لا يوصف بها؟ قلنا: ذلك لشيوعها فيما يكون مسبوقةً بالعدم، وليس العلم الذي بمعنى المعرفة كذلك، إذ المراد به الإدراك الذي لا يتعدى إلى مفعولين، انتهى». قال زكريا: «فالمنع محمول على الشق الأول، وهو ما قال فيه شارح المواقف⁽⁷⁾: الإجماع على أنه لا يطلق على علم الله معرفة. والجواب على الشق الثاني وهو ما قال فيه [العراقي]⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾: وقد وقع إطلاق المعرفة على الله تعالى في كلام النبي

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 214 215، بتصرف.

(2) في (ب): «أعلم»، والصواب ما أثبتته. ينظر: الحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 22.

(3) قرأ الزهري: "لِيُعْلَمَ" بالياء، على بناء الفعل للمفعول الذي لم يسم فاعله. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 17. ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/220). أبو حيان: البحر المحيط، (2/16).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/146)، بتصرف؛ ينظر: الزمخشري: الكشاف، (1/200).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 215، بتصرف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/432).

(6) التفتازاني: حاشية على الكشاف: (2/434).

(7) ينظر: الشريف الجرجاني: شرح الجرجاني على المواقف، (1/30).

(8) في (ب): «العراق»، والصواب ما أثبتته. ينظر: ابن إمام: تيسير الوصول، (1/294).

(9) ينظر: المصدر نفسه، (1/294).

سورة البقرة

ﷺ وأقوال الصحابة وكلام أهل اللغة ثم بسطه»⁽¹⁾ انتهى.

(444). قوله: **مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ** ... إلى آخره؛ زاد البيضاوي: «واللام هي الفاصلة. وقال الكوفيون هي النافية، واللام بمعنى "إلا"، والضمير لما دل عليه قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ من الجعلة، والتولية، أو التحويلة، أو للقبلة. وقرئ "لَكَبِيرَةً" بالرفع⁽²⁾ فتكون "كان" زائدة»⁽³⁾ انتهى. وتعقبه محشيه بأن "كان" الزائدة لا عمل لها، وهنا قد اتصل بها الضمير فعملت فيه. قال: «والذي ينبغي أن تجعل ﴿لَكَبِيرَةً﴾ خبر مبتدأ محذوف، والجمله خبر كان»⁽⁴⁾ انتهى.

(445). قوله: **أَي صلاتكم إلى بيت المقدس؛ اقتصر المفسر على ذلك، وزاد البيضاوي احتمالين آخرين، حيث قال: «أي: ثباتكم على الإيمان. وقيل: إيمانكم بالقبلة المنسوخة ... إلى آخره»**⁽⁵⁾.

(446). قوله: **السؤال عمّن مات؛ عبارة البيضاوي: «لما وجه إلى الكعبة قالوا: كيف بمن مات يا رسول الله قبل التحويل من إخواننا؟ فنزلت»**⁽⁶⁾ انتهى.

(447). قوله: **للتحقيق؛ أقول: فسرها البيضاوي بقوله: «ربما»**⁽⁸⁾. وقال زكريا: «زاد في الكشف»⁽⁹⁾:

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 215-216، بتصرف.

(2) قرأ البيدي: "لَكَبِيرَةً" بالرفع. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 17. ابن الباذش: الإقناع، (1/285). أبو حيان: البحر المحيط، (2/18).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/146).

(4) شهاب الدين الحفاجي: عناية القاضي، (2/251)، بتصرف. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (2/18).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/146-147).

(6) أخرجه البخاري وابن ماجه عن البراء بن عازب، وأبو داود والترمذي عن عبد الله بن عباس، وغيرهم، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند أبي داود: لما توجه النبي ﷺ إلى الكعبة قالوا: يا رسول الله ﷺ، فكيف الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة:143]. صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، رقم: 40، (1/17). سنن أبي داود، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، رقم: 4680، (7/69). سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم: 2964، (5/208). سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة، رقم: 1010، (1/322).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/147).

(8) المصدر نفسه، (2/147).

(9) الزخشري: الكشف، (1/201-202).

ومعناه كثرة الرؤية، كقوله⁽¹⁾:

قَدْ أَثْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

.....

والمراد أن "قد" في المضارع للتقليل، وقد استعيرت هنا للتكثير بقرينة ذكر التغلب بعد، و"ربما" تكون للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً⁽²⁾ انتهى. قال: «وقد لا تدل على شيء منهما إلا بقرينة»⁽³⁾ انتهى.

(448). قوله: لأنها قبلة إبراهيم... إلى آخره؛ قال البيضاوي بعد ذكر هذه العلة: «وذلك يدل على كمال أدبه، حيث انتظر ولم يسأله»⁽⁴⁾.

(449). قوله: تُحِبُّهَا؛ قال زكريا: «تجوز بالرضا عن المحبة»⁽⁵⁾. وزاد البيضاوي قوله: «لما قصد دينية»⁽⁶⁾. وقال محشيه زكريا: «أي: أن ميله إلى الكعبة لم يكن من جهة هوى النفس، وإجابة الله إياه لم تكن لمجرد ميله، بل لموافقته إراداته وحكمته»⁽⁷⁾.

(450). قوله: أي/[57و/ب]/ الكعبة؛ أنظر ما الحكمة في تفسير المسجد بالكعبة مع كونه خلاف الظاهر، ولعله تفسير مراد. قال زكريا عند قول البيضاوي: "والبعيد يكفيه مراعاة الجهة"⁽⁸⁾ ما نصّه: «هذا وجه، والأصح أنه لا يكفيه إلا مراعاة العين»⁽⁹⁾.

أقول: ولا يخفى ما في مذهب الشافعي⁽¹⁰⁾ من الحرج؛ [لعدم]⁽¹¹⁾ القدرة على ذلك للبعيد عنها،

(1) تمام البيت: «كَأَنَّ أَثْرَابَهُ مُجْتَبِرُ صَادٍ». للزهلي، وقيل: لعبيد بن الأبرص، واصفرار الأنامل كناية عن الموت، والفرصاد: التوت وهو أحمر. ينظر: ديوان عبید بن الأبرص، ص 56. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، (4/515). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 26.

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 216، بتصرف.

(3) المصدر نفسه، ص 217، بتصرف.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (147/2).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 217.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (147/2).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 217.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (147/2).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 217.

(10) ينظر: الشافعي: الأم، (1/114).

(11) في (ب): «لعدم»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما قدرته.

سورة البقرة

ومذهبنا⁽¹⁾ كمالك⁽²⁾؛ الواجب استقبال الجهة كما هو معلوم. وقال في الكشف: «و﴿شَطَرَ الْمَسْجِدِ﴾ نُصِبَ عَلَى الظرف، أي: اجعل تولية الوجه تلقاء المسجد، أي: في جهته وسمته؛ لأن استقبال عين القبلة فيه حرجٌ عظيم على البعيد. وذكر المسجد الحرام دون الكعبة دليل على أن الواجب مراعاة الجهة دون العين»⁽³⁾ انتهى. وذكر البيضاوي لوصف المسجد بالحرام وجهين، حيث قال: «أي: محرم فيه القتال، أو ممنوع عن الظلمة»⁽⁴⁾. قال في الكشف: «عن البراء بن عازب قَدِمَ النبي ﷺ المدينة فصلى نحو بيت المقدس نحو ستة عشر شهراً، ثم وجه إلى الكعبة»⁽⁵⁾. وقيل: كان ذلك في رجب بعد زوال الشمس قبل قتال بدر بشهرين، ورسول الله في مسجد بني سلمة وقد صلى بأصحابه ركعتين من صلاة الظهر، فتحوّل في الصلاة واستقبل الميزاب، وحوّل الرجال مكان النساء، والنساء مكان الرجال، فسمى المسجد مسجداً القبليتين⁽⁶⁾»⁽⁷⁾ انتهى.

(451). قوله: وبالعكس؛ قال محشيه: «فإن اليهود استقبلوا الصخرة، والنصارى مطلع الشمس»⁽⁸⁾.

(452). قوله: أشد؛ قال محشيه: «فقيل: لم؟ قال: لأنني لا أشك في محمد ﷺ أنه نبي، فأما ولدي فلعل والدته خانت، فقبل عمر ﷺ رأسه». قال: «كذا في المدارك»⁽⁹⁾»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(1) ينظر: البسيوي: جامع أبي الحسن البسيوي، (962/2). الجيظالي: قواعد الإسلام، (249/1).

(2) ينظر: ابن رشد: بداية المجتهد، (118/1). القرافي: الذخيرة، (130/2).

(3) الزخشي: الكشف، (203-202/1).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (147/2).

(5) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظ متقاربة عن البراء بن عازب، ولفظه عند البخاري: أن النبي ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ، أَوْ قَالَ: أَخْوَالِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ «صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ». صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، رقم: 40، (17/1). صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم: 12(525)، (374/1).

(6) أخرجه ابن سعد وابن سيد الناس عن عبد الله بن عباس، وابن أبي عاصم وابن أبي حاتم وغيرهما عن تويلة بنت أسلم، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند ابن سعد: «بَلْ زَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ بَشْرَ بِنِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ فِي بَيْتِ سَلْمَةَ، فَصَنَعَتْ لَهُ طَعَامًا، وَحَاطَتْ الظَّهْرَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَاسْتَدَارَ إِلَى الْكَعْبَةِ وَاسْتَقْبَلَ الْمِيزَابَ، فَسُمِّيَ الْمَسْجِدُ: مَسْجِدَ الْقِبْلَتَيْنِ». ابن سعد: الطبقات الكبرى، (241/1). ابن أبي عاصم: الأحاد والمثاني، رقم: 3461، (228/6). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 73، (37/1). ابن سيد الناس: عيون الأثر، (269/1).

(7) الزخشي: الكشف، (202/1).

(8) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 43.

(9) النسفي: مدارك التنزيل، (141/1).

(10) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 43.

(453). قوله: هذا الذي ... إلى آخره؛ قال محشيه: «اختار أن ﴿الْحَقُّ﴾ خبرٌ مبتدأٌ محذوف، و﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ حال مؤكدة، تقديره: حال كونه من ربك، أو خبر بعد خبر؛ وقيل: ﴿الْحَقُّ﴾ مبتدأٌ خبره ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، واللام للعهد، أو للجنس، وهذا أظهر»⁽¹⁾ انتهى.

(454). قوله: فهو أبلغ من "لا تُمتر"؛ قال محشيه: «لأنه كناية عن عدم الامتراء، والكناية أبلغ من التصريح». قال: «ولا يخفى أن الأبلغية على تقدير انتفاء النوعية، وإلا "فلا تُمتر" أبلغ من حيث إنه نهي عن الامتراء - باعتبار غلبة النوعية، وإلا "فلا تُمتر" أبلغ من حيث إنه نهي عن الامتراء⁽²⁾ - ولو مرة بخلاف الممترين فإنهم الموصوفون بالامتراء بطريق غلبة هذا الوصف عليهم أو المعتادون به». إلى أن قال: «فتحقق "أن لا تكن ممترًا" ليس أبلغ من "لا تُمتر". قال البيضاوي في الشعراء⁽³⁾: ﴿إِنِّي / [57ظ/ب] / لِعَمَلِكُمْ مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168]، وهو أبلغ من "لِعَمَلِكُمْ قَالٍ"؛ لدلالته على أنه معدودٌ في زميرتهم، مشهورٌ بأنه من جملةهم. انتهى»⁽⁴⁾.

(455). قوله: وَجْهَهُ؛ أقول: وجهه مفعول ثانٍ لـ ﴿مَوْلِيَهَا﴾ بناءً على أن "هُوَ" عائدٌ على ما أضيف إليه كلٌّ، ولكل قوم من المسلمين جهة وجانب من الكعبة، والتنوين بدل من المضاف إليهم. وذكر البيضاوي في ذلك وجهًا آخر، وهو أن يكون الضمير لله، أي: الله موليها إياه⁽⁵⁾. قال: «وقرئ "ولكلُّ وَجْهَةٍ"⁽⁶⁾ بالإضافة، والمعنى: وكل جهة الله موليها أهلها، واللام مزيدة للتأكيد وجبرًا لضعف العامل»⁽⁷⁾.

(456). قوله: وفي قراءة؛ أي: لابن عامر⁽⁸⁾. قال البيضاوي: «وأي هو مولى تلك الجهة قد وليها»⁽⁹⁾.

(457). قوله تعالى: ﴿أَيُّنَ مَا تَكُونُوا﴾؛ قال البيضاوي: «في أي موضع تكونوا، من موافق ومخالف،

(1) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 43-44.

(2) «باعتبار غلبة ... الامتراء»: شرح من المؤلف.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (551/2).

(4) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 44.

(5) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (149/2).

(6) قرأ عبد الله بن عباس: "ولكلُّ وَجْهَةٍ". ينظر: الطبري: جامع البيان، (195/3). الزخشري: الكشاف، (205/1). أبو حيان: البحر المحيط، (36/2).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (149/2).

(8) قرأ ابن عامر: ﴿مَوْلَاهَا﴾ بفتح اللام وألف بعدها، وقرأ الباقر: ﴿مَوْلِيَهَا﴾ بكسر اللام وياء بعدها. ينظر: ابن خالويه: الحجة، (90/1). ابن الباذش: الإقناع، (302/1). ابن الجزري: النشر، (223/2).

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (149/2)، بتصرف.

مجتمع الأجزاء ومفترقها، يحشركم الله إلى المحشر للجزاء، أو أينما تكونوا من أعماق الأرض وقُلل الجبال يقبض أرواحكم، أو أينما تكونوا من الجهات المتخالفة يأت بكم الله جميعا ويجعل صلواتكم كأنها إلى جهة واحدة»⁽¹⁾ انتهى. زاد الكشاف: «كأنكم تصلون حاضري المسجد الحرام»⁽²⁾.

(458). قوله: [لسفر]⁽³⁾ عبارة الكشاف: «ومن أي بلد خرجتها للسفر»⁽⁴⁾.

(459). قوله: ﴿شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ أي: إذا صليت⁽⁵⁾.

(460). قوله: ﴿وَإِنَّهُ﴾؛ قال البيضاوي: «وإن هذا الأمر»⁽⁶⁾.

(461). قوله: كرره للتأكيد؛ قال محشيه: «قال الراغب»⁽⁷⁾: إعادة ذلك لحكمة لطيفة؛ وهو أنه ذكر

لتغير القبلة ثلاث علق من قوله: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 142-150] الأولى: إكرامه تعالى نبيه ﷺ إذ ولَّاه قبلة أبيه إبراهيم وابتغاء مرضاته، وهو قوله: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 144] الآية. الثانية: إخباره أن لكل صاحب دعوة قبلة، وهو قوله: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ﴾. الثالثة: قطع حجج المعاندين، وهو قوله: ﴿لِيَأْتِيَ النَّاسَ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: 148]. فذكر لكل علة معلولها الذي هو الفرض، وذلك قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 144] كقولك: إن هذا فرض لسبب كذا، فيفيد المعلول مع العلة⁽⁸⁾ انتهى. وقال زكريا: «ذكر بعضهم أنه كرر ذلك؛ لأنه علق بكل آية فائدة. ففي الأولى: أن أهل الكتاب يعلمون أن أمر محمد أوامر القبلة حق؛ لمشاهدتهم له في التوراة والإنجيل. وفي الثانية: أنه تعالى شهد أنه حق، وشهادة الله مغايرة لعلم أهل الكتب. وفي الثالثة: بيان العلة، وهي قطع حجة اليهود، أو لأن الأحوال ثلاثة؛ [58و/ب] / أولها: أن يكون الإنسان في المسجد الحرام. وثانيها: أن يخرج عنه ويكون في البلد. وثالثها أن يخرج عن البلد. فالآية الأولى محمولة على الأول، والثانية على الثاني، والثالثة على الثالث»⁽⁹⁾ انتهى.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (149/2)، بتصرف.

(2) الزخشري: الكشاف، (205/1).

(3) في (ب): «السفر»، والصواب ما أثبتته. ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 23.

(4) الزخشري: الكشاف، (205/1).

(5) ينظر: الزخشري: الكشاف، (206/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (149/2).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (149/2).

(7) تفسير الراغب الأصفهاني، (340/1).

(8) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 45، بتصرف.

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 219-220.

(462)*. قوله: أي: مجادلة؛ قال البيضاوي: «وسمى هذه حجة كقوله: ﴿حُجَّتْهُمْ دَاحِضَةً﴾ (الشورى: 17)؛ لأنهم يسوقون مساقها. وقيل: الحجة بمعنى الاحتجاج. وقيل: الاستثناء للمبالغة في نفي الحجة رأساً كقوله⁽¹⁾:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ

للعلم بأن الظالم لا حجة له⁽²⁾ انتهى. قال زكريا في تفسير البيت: «الفلول: كسور في حد السيف، جمع فل. والقراع: الضراب. والكتائب: جمع كتيبة، وهي الجيش. والبيت من تأكيد المدح بما يشبه الذم⁽³⁾» انتهى.

تنبيه: حيث قلنا الاستثناء لنفي المبالغة في نفي الحجية، فظاهر التنظر بالبيت يشعر بأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم، وليس بظاهر، بل الظاهر العكس، وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح، وقد سمعت من شيخنا إبراهيم الدجلي أنه مثل لذلك بقول بعضهم⁽⁴⁾:

أَرْقِيكَ، أَرْقِيكَ بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ بُخْلِ نَفْسِكَ عَلَّ اللَّهُ يَشْفِيكَ.

ولم أر من حمل الآية على ذلك، واستغفر الله تعالى، وهو العالم بمعنى كتابه.

(463). قوله: وقول المشركين ... إلى آخره؛ وقال محشيه: «وأما المعاندون من المشركين فيقولون: تحير في أمره فلا يدري على أي قبلة يثبت⁽⁵⁾».

(464). قوله: عطف على "لَيْلًا يَكُونُ"؛ قال محشيه: «فيكون التقدير فَوَلُّوا لِأَتَمِّ»⁽⁶⁾. وقال البيضاوي: «علة محذوف، أي: وأمركم لإتمام النعمة عليكم، وإرادتي إهداءكم، أو عطف على علة مقدرة، مثل: واخشوني لأحفظكم عنهم ولئلا يكون. وفي الحديث: «تمام النعمة دخول الجنة»⁽⁷⁾، وعن

(1) البيت للناطقة الذيباني. ينظر: ديوان الناطقة الذيباني، ص 44. الأصفهاني: الأغاني، (22/11). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 10.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (150/2).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 220، بتصرف.

(4) سبق تخريجه.

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 45.

(6) المصدر نفسه، ص 46.

(7) أخرجه الترمذي وأحمد وابن أبي شيبة وغيرهم بألفاظ متقاربة عن معاذ بن جبل، ولفظه عند الترمذي: سمع النبي ﷺ رجلا يدعو يقول: اللهم إني أسألك تمام النعمة، فقال: «أي شيء تمام النعمة؟» قال: دعوة دعوت بها أرجو بها الخير. قال: «فإن من تمام النعمة دخول الجنة والفوز من النار»، وقال: «هذا حديث حسن». سنن الترمذي، أبواب الدعوات، باب، رقم: 3527، (5/541). مسند أحمد، رقم: 22056، (36/379). مصنف ابن أبي شيبة، رقم: 29356، (6/46).

علي: «تمام النعمة الموت على الإسلام»⁽¹⁾ «⁽²⁾ انتهى.

(465). قوله: متعلق بـ "أتم" ... إلى آخره؛ زاد البيضاوي: «أو في الآخرة. كما أتمتها بإرسال رسول منكم، أو بما بعده، كما ذكرتمكم بالإرسال فاذكروني»⁽³⁾.

(466). قوله: يطهركم من الشرك؛ قال البيضاوي: «يحملكم على ما تصيرون به أذكيا، قدمه باعتبار القصد وأخره في دعوة إبراهيم باعتبار الفعل»⁽⁴⁾ انتهى. وأراد بدعوة إبراهيم قوله تعالى: ﴿وَأَبَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: 129]. قال زكريا: في قوله: "قدمه باعتبار القصد": «إذ التزكية من العلل الغائية، والعلة / [58ظ/ب] / الغائية متقدمة علما، متأخرة عملا، فنظر إلى الأول هنا، وإلى الثاني ثم»⁽⁵⁾ انتهى.

أقول: مثلوا ذلك بجهر⁽⁶⁾ البئر والانتفاع بالماء مثلا، فإن العمل متأخر علما وتعقلا عن الماء، متقدم عملا عليه، كما هو ظاهر، والله أعلم.

(467). قوله تعالى: ﴿بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾؛ فالصبر عن المعاصي وحفظ النفس، ﴿وَالصَّلَاةِ﴾ التي هي أم العبادات، ومعراج المؤمنين، ومناجاة رب العالمين قاله البيضاوي⁽⁷⁾.

(468). قوله: ﴿بَلْ﴾ هم ﴿أَحْيَاءُ﴾؛ قدر له مبتدأ، أو لم يجعله معطوفا على ما قبله. قال زكريا: «ليس هو عطف على أموات، ولا على هم أموات؛ لأنه ليس في حيز القول، بل هو إضراب عن نهيهم إلى الإخبار بذلك. فالجملة لا محل لها من الإعراب. قال ابن عادل⁽⁸⁾: ويحتمل أن يكون محلها نصب بقول محذوف، أي: بل قولوا ذلك لا بالقول الأول؛ لفساد المعنى، ولام قوله تعالى: ﴿لِمَنْ يُقْتَلُ﴾ للتعليل لا للتبليغ؛ لأنهم لم يبلغوا الشهداء قولهم ذلك»⁽⁹⁾.

(1) ذكره الثعلبي والبغوي بلا إسناد. الثعلبي: الكشف والبيان، (1/114). البغوي: معالم التنزيل، (1/166).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/150)، بتصرف.

(3) المصدر نفسه، (2/150).

(4) المصدر نفسه، (2/150).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 220.

(6) جهرت البئر واجتهرتها: أخرجت ما فيها من الحمأة والماء فهي مجهورة. والاجتهار: الاستخراج. ينظر: الخليل الفراهيدي: كتاب العين، مادة: جهر، (3/388). الجوهرى: الصحاح، مادة: جهر، (2/618).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/150-151)، بتصرف.

(8) ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، (3/81)، بتصرف.

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 220-221.

(469). قوله: في حواصل طيور؛ قال محشيه: «أي: أجواف طيور خضر جمع أخضر»⁽¹⁾. وقال الشارح: «أي: ترعى وتأكّل»⁽²⁾. قال البيضاوي عقب ما ذكر: «وهو تنبيه على أن حياتهم ليست بالجسد»⁽³⁾. وقال محشيه زكريا عقب ذلك: «هو ما عليه أكثر المفسرين»⁽⁴⁾. قال ابن عادل⁽⁵⁾: «ويجتمل أن حياتهم بالجسد وإن لم يشاهد، وأيد بأن حياة الروح ثابتة لجميع الأموات بالاتفاق، فلو لم تكن حياة الشهيد بالجسد لاستوى هو وغيره، ولم تكن له مزية»⁽⁶⁾ انتهى. وقال البيضاوي كالكشف⁽⁷⁾: «والآية نزلت في شهداء بدر»⁽⁸⁾ وكانوا أربعة عشر، ولم يتعرضوا لأسمائهم وقد تعرض لذلك زكريا، فقال هم: «حارثة بن سراقه، ورافع بن المعلّى، وذو الشمالين بن عبد عمر، وعمر الحولي، وسعد بن خيثمة، وصفوان بن بيضاء، وعافل بن البكير الليثي، وعبيدة بن الحارث، وعمير بن الحمام، وعمير بن أبي وقاص، وعوف ومعوذ ابنا عفراء، ومبشر بن عبد المنذر، ومهجع مولى عمر بن الخطاب، ويزيد بن الحارث»⁽⁹⁾ انتهى.

أقول: قوله: "وعوف ومعوذ ابنا عفراء": لعله أو معوذ بـ "أو" الدالة على الشك في اسمه، ابن عفراء

(1) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص46، بتصرف.

(2) المصدر نفسه، ص46، بتصرف.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (151/2).

(4) ينظر: هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (158/1). أبو الحواري: الدراية، ص315. الطبري: جامع البيان، (224/3). الثعلبي:

الكشف والبيان، (21/2). ابن عطية: المحرر الوجيز، (227/1). الرازي: مفاتيح الغيب، (125/4).

(5) ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، (80/3)، بتصرف.

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص221.

(7) الزخشي: الكشف، (206/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (151/1).

(8) أخرجه ابن منده عن عبد الله بن عباس، وابن المنذر عن الضحاك، وذكره الثعلبي والواحدي دون إسناد بألفاظ متقاربة، ولفظه عند

الضحاك: «من لم يشهد بدرا كَانَ يَقُول: لَيْتِنَا لَقِينَا قِتَالًا فَقَاتَلْنَا وَأَبْلَيْنَا، مَا رَأَوْا مِنَ الْفَضْلِ الَّذِي فَضَلَ اللَّهُ بِهِ أَهْلَ بَدْرٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي الَّذِينَ قَتَلُوا: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾» ابن المنذر: كتاب تفسير القرآن، رقم: 963،

(397/1). ابن منده: معرفة الصحابة، (325/1). الثعلبي: الكشف والبيان، (21/2). الواحدي: أسباب النزول، (44/1).

ورواية ابن منده هي من طريق السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، قال عنها السيوطي: «وأوهى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب وكثيرا ما يخرج منها الثعلبي

والواحدي». السيوطي: الإتقان، (239/4).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص221، بتصرف.

بدون ألف الثنية، وإلا لكانت خمسة عشر كما لا يخفى⁽¹⁾، فليراجع نسخة صحيحة، والله أعلم.

(470). قوله تعالى: ﴿وَلَتَبْلُوَنَّكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «ولنصيبكم إصابة من يَخْتِيرُ لأحوالكم، هل تصبرون على البلاء وتستسلمون / [59و/ب] / للقضاء؟ وقوله: ﴿بِشَىءٍ﴾: أي: بقليل من ذلك، وإنما [قلله]⁽²⁾ بالإضافة إلى ما وقاهم عنه؛ ليخفف عليهم، ويريهم أن رحمته لا تفارقهم، أو بالنسبة إلى ما يُصيبُ به معانديهم في الآخرة، وإنما أخبرهم به قبل وقوعه ليوطنوا عليه نفوسهم»⁽³⁾ انتهى.

(471). قوله: القحط؛ قال محشيه: «الأظهر بالقحط، وكأنه وضع السبب موضع المسبب. قال تعالى: ﴿وَنَقَّصَ عَظْفَ عَلَى شَيْءٍ﴾، أو "الْحَوْفِ"، ويؤيد الأول تنكيره. وعن الشافعي⁽⁴⁾: الخوف خوف الله، والجوع صوم رمضان، والنقص من الأموال الصدقات، ومن الأنفس الأمراض، ومن الثمرات موت الأولاد»⁽⁵⁾ انتهى.

(472). قوله: بالجوائح؛ قال محشيه: «جمع جائحة، وهي الآفة التي تصيب الزرع»⁽⁶⁾. قال البيضاوي: «وعن النبي ﷺ: «إذا مات ولد العبد قال الله ﷻ للملائكة: أقبضتم ولد عبدي، فيقولون: نعم، فيقول: أقبضتم ثمرة قلبه، فيقولون: نعم، فيقول الله ﷻ: ماذا قال عبدي؟ فيقولون: حمدك واسترجع، فيقول الله

(1) ثمة اختلاف في أسماء شهداء بدر بين ما جاء في "حاشية تفسير ذي الجلالين" و"فتح الجليل"، وما ذكره المصعب من احتمال وجود أحد الاسمين: عوف ومعوذ، قد أثبتتهما كتب الطبقات ضمن أسماء شهداء بدر. ينظر: الواقدي: كتاب المغازي، (21/1)، (146/1)، (162/1). ابن سعد: الطبقات الكبرى، (12/2)، (493/3). أبو نعيم: معرفة الصحابة، رقم: 5707، (2316/4). ابن الأثير: أسد الغابة، (463/4). زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 221.

(2) في (ب): «قاله»، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (151/2).

(3) المصدر نفسه، (151/2)، بتصرف.

(4) تفسير الإمام الشافعي، (242/1).

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 46.

(6) المصدر نفسه، ص 47.

سورة البقرة

ﷺ: ابنوا لعبدي بيتًا في الجنة وسموه بيت الحمد»⁽¹⁾»⁽²⁾. وذكر زكريا⁽³⁾ أن هذا الحديث رواه البخاري وغيره⁽⁴⁾، والله أعلم.

(473). قوله: مغفرة في تفسير ﴿صَلَّوْتُ﴾؛ قال البيضاوي: «الصلاة في الأصل الدعاء، ومن الله ﷺ التزكية والمغفرة، وجمعها للتنبية على كثرتها وتنوعها. المراد بالرحمة اللطف والإحسان، وعن النبي ﷺ: «مَنْ اسْتَرْجَعَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، جَبَرَ اللَّهُ مُصِيبَتَهُ، وَأَحْسَنَ عَاقِبَتَهُ، وَجَعَلَ لَهُ خَلْفًا صَالِحًا يَرْضَاهُ»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: "للتنبية على كثرتها": «أي: كالثنية في لبيك، بمعنى لا انقطاع لرافته»⁽⁷⁾.

(474). قوله: أعلام دينه؛ قال زكريا: «أي: متعبداته التي أشعرها الله، أي: جعلها شعارًا، أي علامة مناسكه لنا»⁽⁸⁾.

(475). قوله: وأصلهما القصد و[الزيارة]⁽⁹⁾؛ أي: على الترتيب الأول للأول، والثاني للثاني. وزاد

(1) أخرجه الترمذي وأحمد والطيالسي وغيرهم بألفاظ متقاربة عن أبي موسى الأشعري، ولفظه عند الترمذي: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ قَالَ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: قَبِضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: قَبِضْتُمْ مَرَّةً فَوَادِهِ، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: مَاذَا قَالَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: حَمْدُكَ وَاسْتَرْجَعَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ»، وقال: «هذا حديث حسن غريب». سنن الترمذي، أبواب الجنائز، باب فضل المصيبة إذا احتسب، رقم: 1021، (3/332). مسند أحمد، رقم: 19725، (32/500). مسند الطيالسي، رقم: 510، (1/409).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/151).

(3) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 221.

(4) أخرجه البخاري والنسائي عن أنس بن مالك، وابن ماجه عن أبي هريرة، وغيرهم، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند البخاري: قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ نَاسٍ مِنْ مُسْلِمٍ، يَتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يُبَلِّغُوا الْحَنْثَ، إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ». صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب، رقم: 1248، (2/73). سنن النسائي، كتاب الجنائز، من يتوفى له ثلاثة، رقم: 1873، (4/24). سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده، رقم: 1605، (1/512).

(5) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم والطبراني وغيرهم عن عبد الله بن عباس. الطبري: جامع البيان، رقم: 2329، (3/223). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1421، (1/265). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 13027، (12/255).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه علي بن أبي طلحة وهو ضعيف». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 3944، (2/331).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/152)، بتصرف.

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 221.

(8) المصدر نفسه، ص 221، بتصرف.

(9) في (ب): «الزيادة»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: الخلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 20.

البيضاوي قوله: «فَعَلَبَا شَرَعًا عَلَى قَصْدِ الْبَيْتِ [وزيارته]⁽¹⁾ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَخْصُوصَيْنِ»⁽²⁾.

(476). قوله: **وعليهما صنمان**؛ قال البيضاوي: «كان إسافٌ على الصفا، ونائلةٌ على المروة، وكان أهل الجاهلية إذا سَعَوْا مسحَوهما ... إلى آخره»⁽³⁾. قال زكريا: «قال القرطبي⁽⁴⁾: وذكر الصفا؛ لأن آدم وقف عليه، وأثت المروة لأن حواء وقفت عليها، وكل من إساف ونائلة اسم صنم، وزعم أهل الكتاب أنهما كانا رجلا وامرأة زنيا في الكعبة، فمسخا حجرتين، فوضعا عليهما يعتبر بهما، فلما طالت المدة عُبدَا من دون الله، وكان أهل الجاهلية إذا سَعَوْا/[59ظ/ب] مسحُوهما إلى آخر ما ذكره البيضاوي»⁽⁵⁾.

(477). قوله: **أبدأ⁽⁶⁾**؛ بلفظ المضارع المسند إلى ضمير المتكلم، وظني أن الرواية في كتب الأصحاب⁽⁷⁾ «ابدأوا» بصيغة الأمر مسندًا إلى ضمير الجماعة، فليراجع، والله أعلم.

(478). قوله: **أي: بخير**؛ أشار إلى أنه منصوب بنزع الخافض، ويجوز كونه صفة مصدر، أي: تطوعًا خيرًا، أو مفعولًا بفعل محذوف، أي: أتى⁽⁸⁾.

(479). قوله: **لعمله بالإثابة عليه**؛ وبهذا التقدير يحصل الربط بجملته الخبر بالابتداء الذي هو "من".

(480). قوله: **أو كل شيء**؛ هذا أعمّ من قول البيضاوي: «من الملائكة والثقلين»⁽⁹⁾. وقال زكريا:

(1) في (ب): «وزيادة»، والظاهر أنه تحريف وسقط، والصواب ما أثبتّه. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (152/2).

(2) المصدر نفسه، (152/2)، بتصريف.

(3) المصدر نفسه، (152/2).

(4) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (180/2).

(5) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 221-222، بتصريف.

(6) هو جزء من حديث أخرجه مسلم والربيع وغيرهما بالفاظ متقاربة عن جابر بن عبد الله، ولفظه عند مسلم: فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 158] «أبدأ بما بدأ الله به». صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم: 147 (1218)، (886/2). الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب في الكعبة والمسجد والصفا والمروة، رقم: 415، (110/1).

(7) ينظر: ابن بركة: كتاب الجامع، (366/1). محمد الكندي: بيان الشرع، (76/8). أحمد الكندي: المصنّف، (43/4). أبو ستة: حاشية الترتيب، (241/2).

(8) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (153/2). زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 222.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (154/2).

«هذا هو المشهور⁽¹⁾. وقيل: هم كل حي حتى البهائم والخنافس والعقارب؛ وقيل: هم دواب الأرض»⁽²⁾ انتهى.

(481). قوله: بالدعاء؛ متعلق بـ ﴿يَلْعَنُهُمْ﴾.

(482). قوله: ما كتموا؛ زاد البيضاوي: «وقيل: ما أحدثوه من التوبة؛ ليمحوا سمة الكفر عن أنفسهم، ويقتدي بهم أضرابهم»⁽³⁾.

(483). قوله: أي: هم مستحقو ذلك؛ قال محشيه: «دفع للتكرار، فالأول إخبار عن الواقع، والثاني عن الاستحقاق. وقيل: الثاني عن الدوام والاستمرار. وقيل: الأول لعنهم أحياء، وهذا لعنهم أمواتا»⁽⁴⁾.

(484). قوله: في ذاته ولا في صفاته؛ أي: ولا في اسمه، ولا في عبادته؛ لما قاله الأصحاب⁽⁵⁾ من أن الواحد في حق الله على أربعة. قال زكريا في تفسير هذه الآية: «إذ لا يخفى أن في قولنا: سيدكم سيدٌ واحدٌ من تقرير السيادة وتسليمها عند المتكلم ما ليس في قولنا: سيدكم واحد، وأن معنى الوحدة هنا التفرد بالسيادة، و"لا إله إلا هو" بحسب صدر الكلام نفي لكل إله سواه، وبحسب الاستثناء: إثبات له ولألوهيته؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات، سيما إذا كان بدلا، فإنه يكون هو المقصود بالنسبة، ولهذا كان البديل الذي هو المختار في كل كلام تام غير موجب بمنزلة الواجب في هذه الكلمة، حتى لا يكاد يستعمل لا إله إلا الله بالنصب، ولا إله إلا إياه. فإن قيل كيف يصح أن البديل هو المقصود، والنسبة إلى المبدل منه سلبية؟ قلنا: إنما وقعت النسبة إلى البديل بعد النقص بـ "إلا"، فالبديل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه بعد نقضه، ونقص النفي إثبات ذكر ذلك السعد التفتازاني⁽⁶⁾»⁽⁷⁾ انتهى.

(485). قوله: هو ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾؛ أشار إلى أن الرحمن خبر مبتدأ محذوف. قال البيضاوي في هذه الآية: «كالحجة / [60 و/ ب] عليها - يعني: على الوجدانية⁽⁸⁾ - فإنه كان مؤلي النعم كلها، أصولها

(1) ينظر: هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (1/162). الطبري: جامع البيان، (3/257). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/231).

الرازي: مفاتيح الغيب، (4/141). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (1/473).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص222، بتصرف.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/154)، بتصرف.

(4) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص48، بتصرف.

(5) ينظر: السوفي: السؤالات، ص103. الجيظالي: شرح النونية، (1/49). أبو ستة وآخرون: حاشية على شرح الجهالات، 57. هو

الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم التحقيق)، ص146. فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (1/252).

(6) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/447).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص223، بتصرف.

(8) «يعني: على الوجدانية»: شرح من المؤلف.

وفروعها، وما سواه إما نعمة أو منعم عليه لم يستحق العبادة أحد غيره، وهما خبران آخران لقوله إلهكم، أو لمبتدأ محذوف. قيل: لما سمعه المشركون تعجبوا وقالوا: إن كنت صادقاً فأت بآية يعرف بها صدقك فنزلت. ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ﴾ الآية [البقرة:164]. قال: «وإنما جمع السموات وأفرد الأرض؛ لأنها طبقات متفاضلة بالذات، مختلفة بالحقيقة، بخلاف الأرضين»⁽¹⁾.

(486). قوله تعالى: ﴿بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾؛ قال البيضاوي: «أي: بنفعهم، أو بالذي ينفعهم»⁽²⁾، فأشار إلى جواز الوجهين في "ما" الاسمى والحرفية. أما على تقدير الاسمى فظاهر؛ لعود الضمير إليها، وأما على تقدير الحرفية ففي ذلك خفاء بينه زكريا حيث قال: «أشار به إلى أن "ما" مصدرية، أو موصولة، والباء على الأول للسبب، وعلى الثاني للحال، تجري مصحوبة بالأعيان التي تنفع الناس، ويجوز أن تكون "ما" نكرة موصوفة وضمير فاعل "يَنْفَعُ" على الأول. قال التفتازاني⁽³⁾: أي: الظاهر أنه للبحر، أو للجري، لا للفلك؛ لكونه جمعاً. قال: قلت: بل الظاهر أنه للفلك؛ لأنه مشترك بين الجمع والواحد، - وهو هنا للواحد⁽⁴⁾ -، بمعنى الجنس، بقرينة وصفه بالتي دون اللاتي»⁽⁵⁾ انتهى. وقوله: موقورة قال محشيه: «حال كونها ثقيلة»⁽⁶⁾.

أقول: لعلها مُثَقَّلَةٌ؛ لكون موقورة صيغة مفعول كما هو ظاهر، والله أعلم.

(487). قوله: مطر؛ قال محشيه: «من" الأولى للابتداء، والثانية للبيان، والسماء يحتمل الفلك والسحاب وجهة العلو وهي تعمهما»⁽⁷⁾ انتهى. والسحاب: الغيم، قال البيضاوي: «واشتقاقه من السَّحْب؛ لأن بعضه يجر بعضاً»⁽⁸⁾.

(488). قوله تعالى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا﴾؛ قال محشيه: «عطف على أنزل أو أحيا، والأول أظهر؛ لقوله: ﴿مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾»⁽⁹⁾.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (154/2)، بتصرف.

(2) المصدر نفسه، (154/2).

(3) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (447/2).

(4) «وهو هنا للواحد»: شرح من المؤلف.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 223، بتصرف.

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 49.

(7) المصدر نفسه، ص 49.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (155/2).

(9) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 49.

(489). قوله: جنوبًا أو شمالًا؛ إذا [استقبلت] (1) المشرق فما كان عن يمينك فهو جنوب، وما كان عن شمالك فهو شمال. وزاد محشيه: «على الجنوب والشمال وقبولا ودُبُورًا» (2). وأراد الآتية من ناحية المشرق، وهي الصبا والدبور، تقابلها كما ذكره في قوله (3):

وَبَدَّلْتُ، وَالدهرُ ذُو بُدُلٍ هَيِّنًا دُبُورًا بالصَّبَا، وَالشَّمَالُ.

والله تعالى أعلم.

(490). قوله: دلالات على وحدانيته؛ أقول: وجه دلالتها على الوحدانية مقرر في علم الكلام. وأطال البيضاوي في تقرير ذلك، وآخر عباراته كافية في ذلك، وحاصلها: «إذ لو كان معه إله يقدر على ما يقدر عليه، فإن توافقت إرادتهما: فالفعل إن كان لهما لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وإن كان لأحدهما لزم ترجيح الفاعل بلا مرجح، وعجز الآخر الثاني / [60ظ/ب] / لإلهيته، وإن اختلفت: لزم التماثل والتطارد، كما أشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]. وفي الآية تنبيه على شرف علم الكلام وأهله وحث على البحث والنظر فيه» (4) انتهى. وذكر قبل هذا في معنى الآية: «عنه عليه السلام: «ويل لمن قرأ هذه الآية فمجج بها» (5) أي: لم يتفكر فيها» (6) انتهى. وكتب زكريا على قوله: "فمجج" فقال: «مجج مأخوذ من مجج الرقيق من فيه، أي: قذفه منه، فاستعير المجج؛ لعدم التفكير فيها؛ لأن من تفكر فيها فكأنه حفظها ولم يلقها من فيه» (7).

أقول: ذكر الاستعارة ولم يذكر كيفية تقريرها، والقواعد البيانية تقتضي أن تكون تبعية؛ بأن يشبه عدم التدبر من التالي لهذه الآيات، فالمجج بجامع عدم الوصول إلى المحل واستعير المجج؛ لعدم التدبر بقريظة استحالة المجج بالآيات على الحقيقة ويستعار الفعل بتبعية المصدر، والله تعالى أعلم.

(491). قوله: أصنامًا في تفسير "الأنداد"؛ زاد البيضاوي: «وقيل: من الرؤساء الذين كانوا يطيعونهم؛ لقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: 166]». قال: «ولعل المراد أعمُّ منهما، وهو ما يشغله عن الله» (8)، والله أعلم.

(1) في (ب): «استقبلت»؛ والظاهر أنه سبق قلم من الناسخ، ولعل الصواب ما قدرته.

(2) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 49، بتصرف.

(3) ديوان أبي النجم، ص 342. ابن جني: الخصائص، (1/336). السمين الحلبي: الدر المصون، (1/379).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/155)، بتصرف.

(5) سبق تخريجه.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/155).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 224.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/155-156).

(492). قوله: **بالتعظيم والخضوع**؛ الظاهر والله أعلم أنه تفسير باللازم، وإلا فالحجة كما قال البيضاوي: «ميل القلب، استعير لِحَبَّةِ القلب»⁽¹⁾. قال زكريا: «سُوَيْدَاهُ»⁽²⁾. «ثم اشتق منه الحُبُّ؛ لأنه أصابها ورسخ فيها، ومحبة العبد لله إرادة طاعته والاعتناء بتحصيل مرضاته، ومحبة الله للعبد إرادة إكرامه واستعماله في الطاعة وصونه عن المعاصي»⁽³⁾.

(493). قوله: **والكفار يعدلون في الشدة إلى الله**؛ قال في الكشاف: «يعبدون الصنم زماناً ثم يرفضونه إلى غيره، أو يأكلونه كما أكلت باهلة»⁽⁴⁾ إلهها من حيس؛ - والحيس: تمر خلط بسمن وإقط كذا في المختصر⁽⁵⁾ (6) - عام [المجاعة]⁽⁷⁾ (8). والأقط: مثلث الهمزة، شيء يتخذ من خيط الغنم.

(494). قوله: **ثبصر - أيا محمد -**؛ يعني على قراءة نافع وابن عامر ويعقوب بالتاء⁽⁹⁾، وجواب "لو" لرأيت أمراً عظيماً كما قرره المفسر، وأما على قراءة الياء فالفاعل الذين ظلموا باتخاذ الأنداد، فيرى بمعنى "يعلم" كما قدره البيضاوي⁽¹⁰⁾، وجواب "لو" على هذه القراءة: لندموا أشدَّ الندم، والله أعلم كذا كتبت، ثم رأيت المفسر تعرض بعد هذه القراءة وما يتعلّق بها، والله أعلم.

(495). قوله: **وإذ بمعنى إذا؛ جعلها البيضاوي**⁽¹¹⁾ على بابها من الدلالة على [61و/ب] / الماضي بتنزيل المستقبل منزلة الماضي؛ لتحقيق الوقوع ك: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 44].

(496). قوله: ﴿وَ﴾ **قد رأوا**؛ أشار إلى أن الواو للحال، وقد مضمرة. قال البيضاوي: «وقيل: عطف على تبرأ»⁽¹²⁾.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (156/2)، بتصرف.

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 224.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (156/1).

(4) قبيلة من قيس عيلان. ينظر: الفتازاني: حاشية على الكشاف، (449/2).

(5) الرازي: مختار الصحاح، مادة: حيس، ص 167.

(6) «والحيس ... في المختصر»: شرح من المؤلف.

(7) في (ب): «المجاعة»؛ ولعله سهو من الناسخ، والصواب ما أثبتته. ينظر: الزخشري: الكشاف، (211/1).

(8) المصدر نفسه، (211/1).

(9) قرأ نافع وابن عامر ويعقوب: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالتاء؛ على أن الخطاب للنبي. وقرأ الباقون: ﴿وَلَوْ يَرَى﴾ بالغيب. ينظر: ابن

مجاهد: السبعة، (174/1). ابن البادش: المتنع في القراءات السبع، (302/1). ابن الجزري: النشر، (224/2).

(10) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (156/2).

(11) ينظر: المصدر نفسه، (156/2).

(12) المصدر نفسه، (156/2).

(497). قوله: الوُصْلُ التي كانت بينهم ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «وأصل السبب: الحبل الذي يُرتقى به الشجرة»⁽¹⁾.

(498). قوله: حالٌ؛ نداماتٍ؛ قال البيضاوي: «هي ثالثُ مفاعيل يُرى إن كان من رؤية القلب، وإلا فَحَالٌ»⁽²⁾.

(499). قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ﴾؛ قال البيضاوي: «أصله وما يخرجون، فَعَدَلَ به إلى هذه العبارة؛ للمبالغة في الخلود، والإقنات عن الخلاص، والرجوع إلى الدنيا»⁽³⁾ انتهى.

(500). قوله: في من حرّم السوائب ... إلى آخره؛ قال محشيه: «فيمن حرّم السوائب ونحوها، من البحيرة والوصيلة والحامي، ومن الحرث والأنعام، كذا في البغوي»⁽⁴⁾. وقيل: في قوم حرّموا على أنفسهم رفيع الأطعمة والملابس»⁽⁵⁾. لكن قال زكريا: «هذا القول الأخير مرجوع»⁽⁶⁾، والمشهور أنها نزلت فيهم آية المائة: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾ [المائدة: 87]. وأما هذه الآيات فإنما نزلت في الكفار الذين حرّموا البحائر والسوائب ونحوها، ومن ثمّ عبّر هنا بـ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، وثمّ بـ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽⁷⁾ انتهى.

(501). قوله: حالٌ؛ قال محشيه: «يعني مما في الأرض على أنه مفعول، ومن للتبعيض. وقيل: محلا مفعول كلوا. وقيل: إنه صفة مصدر محذوف»⁽⁸⁾.

(502). قوله: صفةٌ مؤكّدة؛ أي: «على أنه مما يستطيه الشرع، أي: الحلال دلّ عليه»⁽⁹⁾.

(503). قوله: أو مُستلذّأ؛ «أي ما تستطيه الشهوة المستقيمة. وقيل: الطيب الطاهر، كذا في

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (156/2)، بتصرف.

(2) المصدر نفسه، (156/2).

(3) المصدر نفسه، (156/2).

(4) البغوي: معالم التنزيل، (180/1).

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 50.

(6) بمعنى: مرجوح. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 225

(7) المصدر نفسه، ص 225، بتصرف.

(8) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 50، بتصرف.

(9) المصدر نفسه، ص 50، بتصرف.

سورة البقرة

البغوي⁽¹⁾. وقيل: الطاهر من الشبهة، كذا في الكشاف⁽²⁾. قال: «وفسر كثير من السلف بما يُستطاب به في نفسه غير ضار للأبدان والعقول، كذا في تفسير الصفوي⁽³⁾»⁽⁴⁾ انتهى، والله أعلم.

(504). قوله: ظاهر العداوة؛ زاد البيضاوي: «عند ذوي البصيرة، وإن كان يُظهر الموالاة لمن [يغويه]⁽⁵⁾، وذلك سماه ولياً في قوله: ﴿أُولِيَآؤُهُمُ الطَّغُوتُ﴾ [البقرة: 257]»⁽⁶⁾.

(505). قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾؛ قال البيضاوي: «بيان لعداوته، ووجوب التحرز عن متابعتها. واستعير لتزيينه وبعثه لهم على الشر تسفيهاً⁽⁷⁾ لرأيهم، وتحقيراً لشأنهم، والسوء والفحشاء؛ ما أنكره العقل واستقبحه الشرع ... إلى آخره»⁽⁸⁾.

(506). قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «كاتخاذ الأنداد وتحليل المحرمات وتحريم الطيبات، وفيه دليل على المنع من اتباع الظن رأساً. وأما اتباع [61ظ/ب] / المجتهد لما أدى إليه ظنٌ مُستند إلى مدرَكٍ شرعي فوجوبه قطعي، والظن في طريقه كما بيّنه في الكتب الأصولية»⁽⁹⁾ انتهى.

(507). قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «الضمير للناس، وعدل الخطاب عنهم للنداء على ضلالهم، كأنه التفت إلى العقلاء وقال لهم: أنظروا إلى هؤلاء الحمقى ماذا يجيبون»⁽¹⁰⁾.

(508). قوله: لا؛ قال محشيه: «يعني العطف على محذوف، تقديره: لا نتبع ما أنزل الله بل نتبع»⁽¹¹⁾.

(509). قوله: ﴿أَلَا يَتَّبِعُونَهُمْ﴾؛ قال محشيه: «"ولو" الواو للحال، أي: أيتبعونهم في حال فرضهم غير

(1) ينظر: البغوي: معالم التنزيل، (180/1).

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (213/1).

(3) ينظر: الإيجي محمد: جامع البيان في تفسير القرآن، (117/1).

(4) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص50.

(5) في (ب): «يقويه»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (157/2).

(6) المصدر نفسه، (157/2).

(7) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «لأجله».

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (157/2).

(9) المصدر نفسه، (157/2).

(10) المصدر نفسه، (157/2).

(11) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص51.

عاقلين ولا مهديين، كذا في الكشاف⁽¹⁾»⁽²⁾ انتهى. وقال زكريا في قول البيضاوي: "و الواو للحال أو العطف"⁽³⁾ ما نصّه: «قال أبو حيان⁽⁴⁾: والقولان يجتمعان، فإن الجملة المصحوبة بـ "لو" في مثل ذلك شرطية، فإذا قيل: اضرب زيدًا ولو أحسن إليك، المعنى: وإن أحسن، فـ "لو" هنا للتنبيه على أن ما بعدها غير مناسب لما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، وليدل على أن المراد وجود الفعل في كل حال حتى في الحال⁽⁵⁾ التي لا تناسب الفعل، ولذلك يجوز: اضرب زيدًا ولو أساء. قالوا وفي الآية ونحوها عاطفة على حال مقدره، والمعطوف على الحال حال، فصَحَّ أنها حالية وعاطفة»⁽⁶⁾ انتهى.

(510). قوله: وَمَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى؛ إِنَّمَا قَدَّرَهُ لِأَجْلِ قَوْلِهِ: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾، وأما صاحب الكشاف⁽⁷⁾ فقدّر مضافا بعد "مثل"، أي: مثل داعي الذين كفروا، أو قيل: الذي ينعق، أي: ومثل الذين كفروا كبهائم الذي ينعق. قال: «والمعنى: ومثل داعيهم إلى الإيمان - في أنهم لا يسمعون من الدعاء إلا جرس [النغمة]⁽⁸⁾، ودوي الصوت من غير إلقاء أذهان ولا استبصار - كمثّل الناعق وندائه، الذي هو تصويت بها، وزجر لها، ولا تفقه شيئًا آخر ولا تعي، كما يفهم العقلاء ويعون». وذكر وجوهاً آخر في توجيه ذلك، إلى أن قال: «و[النعيق]⁽⁹⁾: التصويت. يقال: نعق المؤذن، ونعق الراعي بالضأن». إلى أن قال: «ما "نعق الغراب" فبالغين المعجمة»⁽¹⁰⁾ انتهى. وقال زكريا عقب قول البيضاوي: "على حذف مضاف"⁽¹¹⁾ ما نصّه: «أي: في المشبه والمشبه به». قال: «وفي الآية قول آخر اختاره الكرمانى⁽¹²⁾ شيخ الزمخشري يسمى بالاحتباك، وهو حذف جزء من كل طرف أثبت نظيره في الآخر، والتقدير: ومثل الذين كفروا معك يا

(1) الزمخشري: الكشاف، (213/1).

(2) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص51، بتصرف.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (157/2).

(4) أبو حيان: البحر المحيط، (103/2)، بتصرف.

(5) شرحها الناسخ في (ب) في حاشية الورقة بقوله: «قوله: "حتى في الحال التي لا تناسب" أي: كما في المثال السابق، فإن الفعل الذي هو الضرب غير مناسب للإحسان كما هو ظاهر».

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص226، بتصرف.

(7) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (214/1).

(8) في (ب): «النغمة»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتّه. ينظر: الزمخشري: الكشاف، (214/1).

(9) في (ب): «التعيق»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتّه. ينظر: المصدر نفسه، (214/1).

(10) المصدر نفسه، (214/1)، بتصرف.

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (158/2).

(12) ينظر: الكرمانى: غرائب التفسير، (191/1).

محمد كمثل الناقع مع الغنم و"با" (1) بمعنى "على" (2) انتهى. وذكر البيضاوي (3) قولاً مقابلاً / [62و/ب] للقول بتقدير المضاف، وهو أن يكون الكلام من قبيل التمثيل المركب، ونقل زكريا عن الطيبي (4) تقريره حيث قال: «بأن يكون المعنى ومثلهم في دعائهم الأصنام فيما لا جدوى فيه، كمثل الناقع بما لا يسمع إلا دعاء ونداء، والدعاء طلب الفعل، والنداء الصوت، قاله الجوهري (5). وقول القرطبي (6): الدعاء للقريب والنداء للبعيد فيه نظر، وجملة ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ معطوف على جملة ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا﴾ (7) انتهى. وانظر هل أرادوا بالتمثيل المركب الاستعارة التمثيلية، أو مطلق التشبيه في المركب، والظاهر الثاني؛ للتصريح بأداة التشبيه فليحرر، والله أعلم.

(511). قوله: **حالات تفسير الـ ﴿طَيِّبَات﴾**؛ خالف في ذلك الزمخشري (8)، وفسره بالمستلذات، وعلل ذلك بأن ما رزقه الله لا يكون إلا حلالاً، وهو مبني على مذهبهم في تخصيص الرزق بالحلال، وعندنا وعند الأشعرية (9) ما ينتفع به حلالاً كان أو حراماً كما هو معلوم، ويرد على المعتزلة أن من عاش طول عمره بالحرام غير مرزوق، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:06]، والله أعلم.

(512). قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾؛ قال في الكشاف: «إن صح أنكم تخصّونه بالعبادة، تقرّون أنه مولي النعم». قال: «وعن النبي ﷺ: «[يقول الله تعالى] (10): إني والجن والإنس في نبأ عظيم، أخلق

(1) أي: "بما" من قوله تعالى: ﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة:171]. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص226.

(2) المصدر نفسه، ص226.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (158/2).

(4) الطيبي: فتوح الغيب، (195/3).

(5) الجوهري: الصحاح، مادة: ندا، (2505/6).

(6) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (215/2).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص226 227.

(8) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (214/1).

(9) ينظر: الأشعرية: الإبانة في أصول الديانة، ص205. تبغورين: أصول الدين، ص213. أبو ستة: حاشية أبي ستة، بذيل قواعد الإسلام،

(5/1). هو الشيهاني: حاشية المصعبي على رسالة أصول الدين، (قسم التحقيق)، ص349. مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات

الإباضية، (393/1).

(10) «يقول الله تعالى» غير مثبت في (ب)، وهي إضافة لإظهار صيغة الحديث القدسي. ينظر: الزمخشري: الكشاف، (214/1).

ويعبد غيري، وأرزق ويشكر غيري»⁽¹⁾ انتهى. وقال زكريا: «هذا الحديث رواه البيهقي وغيره»⁽³⁾، والله أعلم.

(513). قوله: ما أئين من حي؛ قال زكريا: «رواه أبو داود والترمذي وحسنه بلفظ: «مَا قُطِعَ مِنْ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ»⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

(514). قوله: وخص منها السمك والجراد؛ قال زكريا: عند قول البيضاوي: "واستثنى الشرع"⁽⁶⁾: «أي: في خبر: «أحلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد، والكبد والطحال»⁽⁷⁾ رواه ابن ماجه والحاكم»⁽⁸⁾.

(515). قوله: لأنها ماله؛ قال البيضاوي: «إما في الحال؛ لأنهم أكلوا ما يلبس بالنار؛ ولكونه عقوبة عليه، فكأنه أكل النار كقوله»⁽⁹⁾:

أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرَعِكِ بَضْرَةَ بعيدة مهوى القرط طيبة النسر

ويعني بالدم الدية»⁽¹⁰⁾. قال زكريا: «والمعنى أخذت بدل قتيل أرثه ديتة، أي: كنت أخذ الدم إن لم أفزعك بضرة أتزوجها عليك، طويلة العنق طيبة الرائحة. فقوله بعيدة مهوى القرط كناية عن طول العنق ومهوى - محل سقوطه»⁽¹¹⁾ -، و القرط ما تعلق في شحمة الأذن، ووجه حلفه بذلك أن أخذ الدية عار

(1) أخرجه الطبراني والبيهقي والديلمي عن أبي الدرداء: عن النبي ﷺ قال: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِنِّي وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ فِي نَبَأٍ عَظِيمٍ، أُخْلِقُ وَيُعَبَّدُ غَيْرِي، وَأَرْزُقُ وَيُشْكِرُ غَيْرِي». الطبراني: مسند الشاميين، رقم: 974، (2/93). البيهقي: شعب الإيمان، فصل في تعديد نعم الله ﷻ، وما يجب من شكرها، رقم: 4243، (6/310). الديلمي: الفردوس، رقم: 4439، (3/166). المناوي: الإتحافات السننية، ص 30.

(2) الزخشي: الكشاف، (214/1).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 227، بتصرف.

(4) سبق تخريجه.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 227، بتصرف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/159)، بتصرف.

(7) سبق تخريجه.

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 227.

(9) عزاه أبو تمام لبعض الأعراب من غير تعيين. ينظر: المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، ص 1306. الخطيب التبريزي: شرح ديوان الحماسة، (2/413). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 111.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/159)، بتصرف.

(11) «محل سقوطه»: شرح من المؤلف.

عندهم؛ لأنه يتضمَّن [62ظ/ب] / قتل أعزته»⁽¹⁾.

(516). قوله: غضباً عليهم؛ عبارة البيضاوي: «عبارة عن غضبه عليهم، وتعريض بجرمانهم حال مقابلتهم في الكرامة والزلفى من الله»⁽²⁾ انتهى. قال زكريا: «أي: لما ثبت أنه تعالى يسألهم والسؤال كلام حَمَل نفي الكلام على الغضب فهو كناية». قال: «ويجوز بقاء الكلام على ظاهره، ويحمل نصوص السؤال على أن يقع باللسنة الملائكة»⁽³⁾ انتهى.

أقول: لا يخفى ما في كلامه فإنه يفيد أن من لم يغضب عليه يكلمه بغير واسط الملائكة وهو بعيد، لما يلزم عليه من التحديد، والله أعلم.

(517). قوله: وهو تعجيب للمؤمنين؛ أشار إلى أن "ما" تعجيبية، ولما كان التعجب حقيقة استعظام فعل فاعل خفي سببه وهو بحقيقته هذه محال في حق الله صرّفه إلى الخلق. وقال: «تعجيب» فكأنه تعالى قال: تعجبوا من صبرهم على النار، أي: من حالهم في الالتباس بموجباتها⁽⁴⁾. قال البيضاوي: «و "ما" تامة مرفوعة بالابتداء، وتخصيصها كتخصيص قولهم: شرٌّ أهرّ ذاً نابٍ⁽⁵⁾، أو استفهامية وما بعدها الخبر، أو موصولة وما بعدها صلة، والخبر محذوف»⁽⁶⁾. قال زكريا: «فيها قول رابع: أنها نكرة موصوفة وما بعدها صفة، والخبر محذوف أي: حاصل، وخامس: أنها نافية، والمعنى أن الله ما أصبرهم، أي: ما جعلهم يصبرون». وقال في قوله: "وما بعدها الخبر": «راجع إلى الوجهين قبله هما: كون "ما" تامة، أي: تعجيبية واستفهامية دخلت على الفعل المتعدي لمقصد التوبيخ، والتقدير: أي شيء صبرهم». وقال في قوله: "و⁽⁷⁾ الخبر محذوف": «تقدير الكلام: الذي جعلهم صابرين حاصل»⁽⁸⁾ انتهى.

(518). قوله: وقيل المشركون؛ المفسر اختار أن المراد بالكتاب التوراة في الموضوعين، وفسر الاختلاف بما ذكر، ووجه اختيار ذلك أن المعرف إذا أعيد كذلك يكون الثاني عين الأول كما هو القاعدة في ذلك، ونظمها الأجهوري في أبيات منها قوله⁽⁹⁾:

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 227.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (159/2). بتصرف.

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 228، بتصرف.

(4) ينظر: الزخشري: الكشاف، (1/216). البيضاوي: أنوار التنزيل، (159/2-160).

(5) مَثَلٌ يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله. ينظر: سيبويه: الكتاب، (1/329). الميداني: جمع الأمثال، (1/370).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (160/2).

(7) حرف: «و»: مكرّر في (ب).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 228، بتصرف.

(9) تنمة البيت: إلى ثلاثة فذو الأصل جلي. وهي للأجهوري كما ذكر المصعب، ولم أعثر على تحريجها.

وإن يعد مُنكراً مُنكراً
فالثاني غيرُ الأولِ بِلَا مرا
وفي سوى ذَا الثاني عينُ الأولِ إلى آخره

ويشمل قوله: "وفي سوى ذَا" ثلاث صور: معرفة أعيدت معرفة، ونكرة أعيدت معرفة، ومعرفة أعيدت نكرة، ففي الصورتين الأوليين تكونا عينا قولاً واحداً، وفي الثالثة كذلك على الراجح كما صرح بذلك الأسيوطي في [63و/ب] / شرح منظومته المسماة بعقود الجمان في علم المعاني⁽¹⁾، وصاحب المغني⁽²⁾، والله أعلم. وذكر القول الثاني وأشار إلى تضعيفه بقليل، ومثل ذلك البيضاوي⁽³⁾ كما نبّه عليه زكريا⁽⁴⁾، والله أعلم.

(519). قوله: حيث زعموا ذلك؛ بيانه ما قال البيضاوي ونصّه: «البرُّ: كل فعلٍ مرضي، والخطاب لأهل الكتاب، فإنهم أكثروا الخوض في أمر القبلة حين حُوِّلت وادعى كل طائفة - يعني: من اليهود والنصارى⁽⁵⁾ - أن البر هو التوجه إلى قبلته، فردَّ الله عليهم وقال: ليس مقصوداً بأمر القبلة، وليس البر العظيم الذي يحسن أن تذهلوا بشأنه عن غيره أمرها»⁽⁶⁾.

(520). قوله: أي: ذا البرِّ؛ أقول: لما كان البرُّ معنى و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ذات، ولا يخبر عن المعنى بالذات كالعكس، فلا بد من تقدير مضاف إما في المبتدأ أو الخبر، وقدَّره المفسرُّ في المبتدأ، واختار البيضاوي تقديره في الخبر حيث قال: «أي: ولكن البر الذي ينبغي أن يهتم به برُّ من آمن، أو ولكن ذا البر من آمن، ويؤيده قراءة: ولكن "البار"»⁽⁷⁾، والأول أوفق وأحسن. والمراد بالكتاب الجنس، [أو] ⁽⁸⁾ القرآن»⁽⁹⁾ انتهى. قال زكريا في توجيه كون الوجه الأول أحسن ما نصّه: «لأن السابق في الآية إنما هو نفي كون البرِّ تولية الوجه، والذي يستدرك إنما هو من جنس ما ينفي»⁽¹⁰⁾ انتهى. ولعل المصنّف استند فيما مشى عليه بقراءة "البار"،

(1) السيوطي: شرح عقود الجمان، ص 21.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، ص 861.

(3) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (160/2).

(4) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 228.

(5) «يعني: من اليهود والنصارى»: شرح من المؤلف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (160/2)، بتصرف.

(7) ذكرها الزمخشري والنسفي والسمين الحلبي وغيرهم دون أن ينسبوا لقارئ. ينظر: الزمخشري: الكشاف، (218/1). النسفي: مدارك

التنزيل، (153/1). السمين الحلبي: الدر المصون، (247/2).

(8) في (ب): «و»، والصواب ما أثبتّه. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (160/2).

(9) المصدر نفسه، (160/2).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 228.

فلكل وجهة، والله أعلم.

- (521). قوله: مع ﴿حَبِيْبِهِ﴾؛ قال البيضاوي: «أي: حب المال كما قال ﷺ: لما سئل: أي الصدقة أفضل؟ قال: «أن تؤتية وأنت صحيح صحيح، تأمل العيش وتخشى الفقر». وقيل: الضمير لله، أو للمصدر. والجار والمجرور في موضع الحال»⁽¹⁾ انتهى. قال زكريا: «هذا الحديث رواه الشيخان⁽²⁾»⁽³⁾. وصریح الكشاف⁽⁴⁾ أن هذا أثر عن ابن مسعود، ولفظه كما قال ابن مسعود: «أن تؤتية وأنت صحيح صحيح، تأمل العيش وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا أو لفلان كذا»⁽⁵⁾ انتهى.
- (522). قوله: القرابة؛ قال في الكشاف: «لأنهم أحقّ، قال ﷺ: «صدقتك على ذي رحمك اثنتان؛ لأنها صدقة وصلة»⁽⁶⁾، وقال: «أفضل الصدقة على ذي الرّحم الكاشح»⁽⁷⁾»، وقال في تفسير القربى

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (160/2).

(2) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة، ولفظه عند البخاري: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْبَرُ؟ فَقَالَ: «أَنْ تُصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تُخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمَلُ الْغِنَى، وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَلْقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ». صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب فضل صدقة الصحيح الشحيح، رقم: 1419، (110/2).

صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح، رقم: 92(1032)، (716/2).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 229، بتصرف.

(4) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (218/1).

(5) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأبو داود وغيرهم عن عبد الله بن مسعود موقوفاً، ولفظه عند عبد الرزاق: «أَنْ تُؤْتِيَهُ، وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ تَأْمَلُ الْعَيْشَ، وَتَخْشَى الْفَقْرَ». مصنف عبد الرزاق، كتاب الوصايا، في وجوب الوصية، رقم: 16324، (55/9). مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الزهد، كلام ابن مسعود ﷺ، رقم: 34553، (106/7). أبو داود: الزهد، رقم: 143، (146/1).

وأخرجه الزيلعي، وقال: «قلت: هكذا ذكره المصنف غير مرفوع، وقد روي موقوفاً ومرفوعاً... وكلهم لم أجد عندهم قوله: "وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَلْقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا"، وإنما هو في حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عنه». الزيلعي: تخريج الأحاديث والآثار، (101/1).

(6) أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم عن سلمان بن عامر الضبيّ، ولفظه عند الترمذي: أن النبي ﷺ قال: «الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرّحم ثنتان: صدقة وصلة». وقال: «وحديث سلمان بن عامر حديث حسن». سنن الترمذي، أبواب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة، رقم: 658، (38/3). سنن النسائي، كتاب الزكاة، الصدقة على الأقارب، رقم: 2582، (92/5). سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، رقم: 1844، (591/1).

(7) أخرجه أحمد والدارمي والحسين بن حرب عن حكيم بن حزام، والحميدي وغيره عن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند الحميدي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أفضل الصدقة على ذي الرّحم الكاشح». مسند أحمد، رقم: 15320، (36/24). سنن الدارمي، كتاب الزكاة، باب الصدقة على القرابة، رقم: 1826، (415/1). مسند الحميدي، رقم: 330، (327/1). الحسين بن حرب: البر والصلة، باب بر الوالدين والأبناء والنفقة عليهم والصدقة وأدبهم، رقم: 163، (85/1).

واليتامى: «والمراد الفقراء منهم؛ لعدم الإلباس، والمسكين الدائم السكون إلى الناس؛ لأنه لا شيء له كالمسكين بالراء للدائم السكر»⁽¹⁾ انتهى. وفي المختصر: «الكاشح الذي يضمركك العداوة، تقال: كَشَحَ له بالعداوة من باب قطع ... إلى آخره»⁽²⁾ والله أعلم.

(523). قوله: المُسَافِرُ؛ زاد في الكشاف: «المنقطع [63ظ/ب/]» قال: «وجعل ابناً للسبيل لملازمته له، كما يقال للصَّ القاطع: ابن الطريق. وقيل: هو الضيف؛ لأن السبيل ترعف به»⁽³⁾ انتهى. قال زكريا: «أي تقدمه من رَعَفَ، أي: سبق وتقدم»⁽⁴⁾.

(524). قوله: الطالين؛ قال في الكشاف: «المستطعمين قال رسول الله ﷺ: «للسائل حق ولو جاء على ظهر فرسه»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

(525). قوله: وما قبله في التطوع؛ جزم بذلك وذكر البيضاوي كالكشاف⁽⁷⁾ احتمالين حيث قال: «يحتمل أن يكون المقصود منه ومن قوله: ﴿وَأَتَى الْمَالَ﴾ الزكاة المفروضة، ولكن الغرض من الأول بيان مصارفها، وبالثاني أداؤها والحث عليها. ويحتمل أن يكون المراد بالأول نوافل الصدقات، أو حقوقاً كانت في المال سوى الزكاة. وفي الحديث: «نَسَحَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ»⁽⁸⁾»⁽⁹⁾. قال زكريا في هذا الحديث: «رواه

(1) الزخشي: الكشاف، (219/1)، بتصرف.

(2) الرازي: مختار الصحاح، مادة: كَشَحَ، ص 586.

(3) الزخشي: الكشاف، (219/1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 229.

(5) أخرجه أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة وغيرهم بألفاظ متقاربة عن الحسين بن علي، ولفظه عند أبي داود: قال رسول الله ﷺ: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ». سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب حق السائل، رقم: 1665، (98/3). مسند أحمد، رقم: 1730، (254/3). مسند ابن أبي شيبة، رقم: 789، (291/2).

(6) الزخشي: الكشاف، (219/1).

(7) المصدر نفسه، (220/1).

(8) أخرجه ابن عدي والدارقطني والبيهقي بألفاظ متقاربة عن علي بن أبي طالب، ولفظه عند الدارقطني: قال رسول الله ﷺ: «نَسَحَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ فِي الْقُرْآنِ...». ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، رقم: 1873، (386/6). سنن الدارقطني، كتاب الأشربة، الصيد والذبايح والأطعمة وغير ذلك، رقم: 4748، (507/5). البيهقي: السنن الكبرى، رقم: 19020، (439/9).

وفي رواية علي بن أبي طالب: المُسَيَّبُ بْنُ وَاصِحٍ، وقد ذكر الدارقطني أنه ضَعِيفٌ، وفيه أيضاً المُسَيَّبُ بْنُ شَرِيكِ وَعُقْبَةُ بْنُ يَقْطَانَ وقد ذكر أنهما مَثْرُوكَانِ. وأخرجه ابن حجر، وقال: «أخرجه الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ ضَعِيفٌ». ابن حجر: الدراية، رقم: 923، (214/2).

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (161/2).

الدارقطني والبيهقي، والمعنى: نسخت الزكاة وجوب كل صدقة»⁽¹⁾.

(526). قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾؛ قال البيضاوي: «والآية كما ترى جامعة للكلمات الإنسانية بأسرها، دالة عليها صريحا أو ضمنا، فإنها بكثرتها وتشعبها منحصرة في ثلاثة أشياء: صحة الاعتقاد، وحسن المعاشرة، وتهذيب النفس. وقد أشير إلى الأول بقوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ إلى ﴿وَالَّذِينَ﴾. وإلى الثاني بقوله: ﴿وَعَاتَى أَلْمَالِ﴾ إلى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾. وإلى الثالث بقوله: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ إلى آخرها، ولذلك وُصِفَ المستجمع لها بالصدق؛ نظراً إلى إيمانه واعتقاده، وبالتقوى؛ باعتبار معاشرته ومعاملته مع الحق، وإليه أشار بقوله ﷺ: «من عمل بهذه الآية استكمل الإيمان»⁽²⁾»⁽³⁾ انتهى.

(527). قوله: فَرِضَ فِي تَفْسِيرِ ﴿كُتِبَ﴾، وقوله: المماثلة في تفسير ﴿الْقِصَاصُ﴾؛ قال البيضاوي في سبب نزول الآية: «كان في الجاهلية بين حيين من أحياء العرب دماء، وكان لأحدهما طولٌ - يعني: بفتح الطاء نعمة⁽⁴⁾ - على الآخر، فأقسموا لنقتلن الحر منكم بالعبد، والذكر بالأنثى، فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت⁽⁵⁾، وأمرهم أن يتباؤوا». أي: يتساووا، من باء فلان بفلان، أي صار كفؤاً له، والباء السواء⁽⁶⁾، قاله التفتازاني⁽⁷⁾. قال: «ولا يدل على أن لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى، كما لا يدل على عكسه، فإن المفهوم حيث لم يظهر للتخصيص غرض سوى اختصاص الحكم، وقد بينا ما كان الغرض. وإنما منع مالك⁽⁸⁾ والشافعي⁽⁹⁾ قتل الحر بالعبد سواء كان عبده أو عبداً غيره، لما روي عن علي:

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 229.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر كما في الدر المنثور عن أبي ميسرة قال: «من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان». مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الزهد، رقم: 34905، (7/152). السيوطي: الدر المنثور، (1/412).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/161-162).

(4) «يعني: بفتح الطاء نعمة»: شرح من المؤلف.

(5) أخرجه عبد الرزاق عن قتادة، وأبو عبيد عن الشعبي، والبيهقي عن مجاهد، وغيره، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند أبي عبيد: «كَانَ بَيْنَ حَيِّينِ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ قِتَالٌ، وَكَانَ لِأَحَدِ الْحَيِّينِ تَفْضُلٌ عَلَى الْآخَرِ، فَقَالُوا: نَقْتُلُ بِالْعَبْدِ مِثْلَ الْحُرِّ مِنْكُمْ وَبِالْمَرْأَةِ مِثْلَ الرَّجُلِ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَبَاؤُوا» قال: هكذا قال هشيم وهي في العربية: يتباؤوا، مثالها: يتباوعوا. تفسير عبد الرزاق، رقم: 163، (1/303). أبو عبيد القاسم بن سلام: الناسخ والمنسوخ، باب الحدود وما نسخ منها، رقم: 251، (1/138). البيهقي: معرفة السنن والآثار، كتاب الديات، باب القسامة، رقم: 16399، (12/183).

(6) ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: بؤ، (1/37). ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة: بؤ، (1/312). ابن منظور: لسان العرب، مادة: بؤ، (1/37).

(7) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/463).

(8) مالك: الموطأ، (2/872). ابن رشد: المقدمات الممهدة، (3/181).

(9) ينظر: الشافعي: الأم، (6/26). الماوردي: الحاوي الكبير، (12/35).

«أن رجلا قتل عبده فجلده الرسول ﷺ ونفاه سنة ولم يُقَدَّ به»⁽¹⁾، وروى عنه أنه قال: «مِنَ السَّنَةِ أَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِذِي عَهْدٍ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ»⁽²⁾، [64و/ب] / ولأن أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- كانا لا يقتلان الحر بالعبد⁽³⁾ بين أظهر الصحابة من غير نكير ... إلى آخره»⁽⁴⁾. فإن قلت: علمنا مذهب مالك والشافعي في المسألة فما حكم المسألة عندنا؟ قلت: الحكم عندنا كذلك. قال في القواعد: «حد قتل العمد الذي يجب فيه القود أن تخرج الرمية عمداً من يد عاقل مكلف نافذ الأحكام على شخص معروف يتكافأ دمه دم القاتل من كل الوجوه مما لا يحل له قتله». فذكر محترزات القيود. إلى أن قال: «وقولنا: يتكافأ دمه دم القاتل من كل الوجوه أي: يتساوى؛ لأن الحر لا يقتل بالعبد ... إلى آخره». وأما الذكر بالأنثى، فقال: «وقولنا من كل الوجوه؛ لأن الرجل لا يقتل بالمرأة في قول بعضهم حتى يؤدي أولياؤها نصف الدية. وقال آخرون: يقتل من غير أداء شيء، وأما إن قتلها فتكافأ؛ أنه يقتل بها من غير رد شيء، كان القاتل لها واحد أو أكثر ... إلى آخره»⁽⁵⁾.

(528). قوله: ولا يقتل بالعبد؛ قال محشيه - وهو حنفي - : «هذا عند الشافعي، وأما عندنا فيجري القصاص بين الحرّ وعبد غيره؛ لقوله تعالى: ﴿أَنَّ التَّفَسَّ بِالتَّفْسِ﴾ [المائدة:45] كما بين الذكر والأنثى، وروى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن هذه الآية منسوخة بآية: ﴿وَكَتَبْنَا...﴾ [المائدة:45]، كذا في

(1) أخرجه ابن أبي شيبة والحرث وأبو يعلى وغيرهم بالفاظ متقاربة عن علي بن أبي طالب، ولفظه عند أبي يعلى: «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا، فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةً، وَنَفَاهُ سَنَةً، وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يُقَدَّ بِهِ». مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الديات، الرجل يقتل عبده من قال: "لا يقتل به"، رقم: 27510، (5/413). مسند الحرث، رقم: 524، (2/570). مسند أبي يعلى، رقم: 531، (1/404).

(2) أخرجه ابن أبي شيبة والدرناقطني والبيهقي بالفاظ متقاربة عن علي بن أبي طالب موقوفا، ولفظه عند الدراقطني: «مِنَ السَّنَةِ أَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِذِي عَهْدٍ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ». مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الديات، من قال: لا يقتل مسلم بكافر، رقم: 27477، (5/409). سنن الدراقطني، كتاب الحدود والديات وغيره، رقم: 3257، (4/155). البيهقي: معرفة السنن والآثار، كتاب الجراح، منع قتل الحر بالعبد، رقم: 15760، (12/34)، كتاب الجراح، باب لا يقتل حرُّ بعبد، رقم: 15939، (8/63). وأخرجه ابن الملقن، وقال: «وَهُوَ ضَعِيفٌ لَوَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ فِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجَعْفِيِّ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي "المَعْرِفَةِ": تَفَرَّدَ بِهِ جَابِرٌ. وَثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ». ابن الملقن: البدر المنير، (8/368).

(3) أخرجه ابن أبي شيبة والدرناقطني عن أبي بكر الصديق، والبيهقي عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفا، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند ابن أبي شيبة: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَا لَا يُقْتَلَانِ الْحُرُّ بِقَتْلِ الْعَبْدِ». مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الديات، الحر يقتل عبدا غيره، رقم: 27515، (5/413). سنن الدراقطني، كتاب الحدود والديات وغيره، رقم: 3255، (4/155). البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الجراح، باب لا يقتل حر بعبد، رقم: 15936، (8/63).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/162-163).

(5) الجيظالي: قواعد الإسلام، (2/237)، بتصرف.

الدر⁽¹⁾»⁽²⁾. والقول بالنسخ ردّه البيضاوي⁽³⁾ بأنه آية النفس بالنفس حكاية لما في التوراة، فلا يكون ناسخاً لما بعده. قال زكريا: «ولأن المراد بقوله: ﴿الَّتَفَسَّ بِالَّتَفْسِ﴾ الأحرار؛ لأن اليهود المكتوب ذلك عليهم في التوراة لم يكن فيهم رقيق؛ لأن الإرقاق إنما أبيع لنبينا ﷺ؛ لأنه من الغنائم»⁽⁴⁾ انتهى.

قلت: هذه المسألة وقع لي فيها تردد، هل يسترقون من خالفهم من الأديان عند قدرتهم على ذلك أم لا؟ وذلك حين قالوا: إذا أعطوا الجزية حلّت منهم ثلاثة، وحرمت منهم ثلاثة؛ ومن جملة ما حلّ منهم: نكاح الحرائر من نسائهم، فاستفيد من قولهم: إن الغنائم لم تحل لغير نبينا كما هو نص الحديث، عندنا أيضا أنهم لا يسترقون غيرهم، فحينئذ يكون ذكر الحرائر من نسائهم إما لبيان الواقع للاحتراز عن إمائهم إذا استرقن عند المسلمين إذا امتنعوا من أداء الجزية. وأظن المحشي⁽⁵⁾ في كتاب النكاح حملهن على ذلك، والله أعلم.

(529). قوله: ﴿مِنْ دَمٍ أَخِيهِ﴾؛ قال محشيه: «أي: من جهته وقوله تعالى: ﴿شَيْءٌ﴾ أي: من العفو، فالفعل مسند إلى المصدر؛ لأنّ عفا لازم، يقال: عفوت لفلان عمّا جنى»⁽⁶⁾ / [64ظ/ب]

(530). قوله: وإيدان؛ قال محشيه: «وهو رد على المعتزلة والخوارج»⁽⁷⁾، قلت: أشار الكشاف إلى جوابه بقوله: «وذكره بلفظ الأخوة، ليعطف أحدهما على صاحبه، بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية والإسلام»⁽⁸⁾.

وأقول أيضا: قد يستأنس لإطلاق الأخوة في الجنس والإسلام، وإن لم يكن أخا في الله بقوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:10] بعد قوله: ﴿فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾ الآية [الحجرات:09] والله أعلم بتأويل كتابه.

(531). قوله: بلا عُنْفٍ؛ قال البيضاوي عقب قوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: «والمراد به وصية العافي بأن يُطالب الدية بالمعروف، فلا يُعْتَفَ، والمعفو عنه بأن يؤديها بإحسان، وهو أن لا يَمْطَلَّ ولا يَبْحَسَ ... إلى

(1) ينظر: السيوطي: الدر المنثور، (419/1).

(2) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص53.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (163/2).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص229.

(5) ينظر: أبو ستة: حاشية كتاب النكاح، ص4.

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص54.

(7) المصدر نفسه، ص54.

(8) الزخشري: الكشاف، (221/1).

آخره»⁽¹⁾.

(532). قوله: كما حتم على اليهود القصاص... إلى آخره؛ قال محشيه: «وما اختاره المصنّف خلاف ذكره في الدر»⁽²⁾. وصحّ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- من طرق رواها البخاري وغيره: «كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ»⁽³⁾، وقال قتادة: «الدية طعمة من الله لهذه الأمة لم تحل لأمة قبلها»⁽⁴⁾. قال: «وكان القصاص في التوراة أو العفو، وفي الانجيل العفو فقط»⁽⁵⁾ انتهى.

(533). قوله: أو الدنيا بالقتل؛ قال محشيه: «أي: بأن يقتل لا محالة، ولا يؤخذ منه الدية»⁽⁶⁾.

(534). قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾؛ قال البيضاوي: «كلام في غاية الفصاحة والبلاغة من حيث جعل الشيء محل ضده، وعرف القصاص ونكر الحياة؛ ليدل على أن في هذا الجنس من الحكم نوعه من الحياة عظيما، وذلك لأن العلم به يردع القاتل عن القتل فيكون سببه حياة نفسين؛ ولأنهم كانوا يقتلون غير القاتل والجماعة بالواحد، فتثور الفتنة بينهم، فإذا اقتص من القاتل سلم الباقون، وبصير ذلك سببا لحياتهم، وعلى الأول فيه إضمار، وعلى الثاني تخصيص. وقيل: المراد بها الحياة الأخروية، فإن القاتل إذا اقتص منه في الدنيا لم يؤخذ به في الآخرة. ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ﴾ يحتمل أن يكون خبرين لحياة، وأن يكون أحدهما خبرا والآخر صلة، أو حالا عن الضمير المستكن فيه... إلى آخره»⁽⁷⁾. وقوله: "وعلى الأول فيه إضمار". قال زكريا: «إذ التقدير: ولكم في مشروعية القصاص». وقوله: "وعلى الثاني فيه

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (163/2).

(2) ينظر: السيوطي: الدر المنثور، (420/1).

(3) أخرجه البخاري والنسائي والشافعي وغيرهم عن عبد الله بن عباس موقوفا، قال: «كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ». ينظر: صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ﴾ [البقرة: 178] إلى قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 178]، رقم: 4498، (23/6). سنن النسائي، كتاب القسامة، تأويل قوله ﷺ: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 178]، رقم: 4781، (36/8). مسند الشافعي، ص 199.

(4) أخرجه المروزي والطبري وابن حاتم وغيرهم بالفاظ متقاربة عن قتادة مقطوعا، ولفظه عند المروزي: «وإِنَّمَا هِيَ رَحْمَةٌ رَحِمَ اللَّهُ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةَ، أَطْعَمَهُمُ الدِّيَّةَ وَأَحْلَاهَا لَهُمْ، وَلَمْ تَحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلَهُمْ». المروزي: تعظيم قدر الصلاة، أجوبة أدلة القائلين بتغاير الإيمان والإسلام، رقم: 604، (549/2). الطبري: جامع البيان، رقم: 2597، (374/3). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1586، (296/1).

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 54.

(6) المصدر نفسه، ص 54.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (164/2)، بتصرف.

تخصيص": «أي: تخصيص [القصاص] (1) بالقاتل» (2) انتهى.

(535). قوله: ﴿تَتَّقُونَ﴾ القتل؛ زاد البيضاوي: احتمالاً آخر في معمول ﴿تَتَّقُونَ﴾ مقدماً له. فقال: «في المحافظة على القصاص والحكم به والإذعان له ... إلى آخره» (3).

(536). قوله: مَالًا؛ قال في الكشف: / [65 و/ ب] / ما لا كثيراً. عن عائشة - رضي الله عنها -: أن رجلاً أراد الوصية وله عيال وأربعمائة دينار، فقالت: «ما أرى فيه فضلاً» (4). وأراد آخر أن يوصي فسألته: «كم مالك؟» فقال: ثلاثة آلاف. قالت: «كم عيالك؟» قال: أربعة. قالت: «إنما قال الله ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ وإن هذا الشيء يسير، فاتركه لعيالك» (5) ... إلى آخره» (6)، والله أعلم.

(537). قوله: مرفوع بـ "كُتِبَ"؛ قال محشي: «وتذكيره للفصل، وقيل: مبتدأ خبره ﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾. قال تعالى: ﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾. قيل: عند عدم الأبوين، والحاصل أن الإرث كان منحصراً في الولد» (7).

(538). قوله: ومتعلق "إِذَا" إن كانت ظرفية؛ لعله إنما أجاز ذلك مع لزوم عمل المصدر مؤخرًا، أمّا لتقدمه رتبة، فإنه معمول لـ "كُتِبَ" المتقدم، وإما لأن الظرف يتوسع فيه؛ لأنه إما زمان أو مكان، وكل حدث لا يخلو من ذلك كما نصّ على ذلك السعد في ترجمة المختصر (8). وأما البيضاوي فقال: «والعامل

(1) في (ب): «القتال»، والصواب ما أثبتته. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 230.

(2) المصدر نفسه، ص 230.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (164/2).

(4) أخرجه عبد الرزاق والطبري بالفاظ متقاربة عن عائشة موقوفا، ولفظه عند الطبري: أن رجلاً أراد أن يوصي وله ولد كثير، وترك أربعمائة دينار، فقالت عائشة: «ما أرى فيه فضلاً». مصنف عبد الرزاق، كتاب الوصايا، الرجل يوصي وماله قليل، رقم: 16354، (63/9). الطبري: جامع البيان، رقم: 2677، (395/3).

(5) أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي بالفاظ متقاربة عن عائشة موقوفا، ولفظه عند سعيد بن منصور: قَالَ لَهَا رَجُلٌ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُوصِيَ، قَالَتْ: «كَمْ مَالُكَ؟» قَالَ: ثَلَاثَةُ آلَافٍ، قَالَتْ: «كَمْ عِيَالُكَ؟» قَالَ: أَرْبَعَةٌ، فَقَالَتْ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: 180]، وَإِنَّ هَذَا الشَّيْءَ يَسِيرٌ، فَاتْرُكْهُ لِعِيَالِكَ؛ فَهُوَ أَفْضَلُ». التفسير من سنن سعيد بن منصور، باب تفسير سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ﴾، رقم: 248، (656/2). مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الوصايا، في الرجل يكون له المال الجديد القليل، رقم: 30946، (229/6). البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الوصايا، باب من استحَبَّ ترك الوصية إذا لم يترك شيئاً كثيراً استبقاء على ورثته، رقم: 12579، (442/6).

(6) الزخشي: الكشف، (223/1).

(7) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 55.

(8) ينظر: التفتازاني: مختصر المعاني، ص 10.

في "إذا" مدلول كُتِبَ⁽¹⁾ لا الوصية؛ لتقدمه؛ وقيل: مبتدأ خبره ﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾، والجمله جواب الشرطية بإضمار الفاء كقوله⁽²⁾:

..... من يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

رُدُّ⁽³⁾ بأنه إن صحَّ فمن ضرورات الشعر ... إلى آخره⁽⁴⁾.

(539). قوله: مصدرٌ مؤكَّد لمضمون الجملة قبله؛ جعله مؤكِّدًا كالبيضاوي والكشاف⁽⁵⁾. وقال زكريا:

«رَدُّهُ أبو حيان⁽⁶⁾ بأن قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ متعلِّق بـ ﴿حَقًّا﴾ أو صفة له. وكل منهما يخرج على التأكيد، أما الأول فلأن المصدر المؤكَّد لا يعمل إنما يعمل المصدر الذي ينحل إلى حرف مصدرى، والفعل أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل، وأما الثاني فلأن ﴿حَقًّا﴾ مخصص بالصفة فلا يكون مؤكِّدًا. وقيل: ﴿حَقًّا﴾ نعت لمصدر "كُتِبَ" أو أوصى، أي: كتب أو إيصاء حقا. وقيل: حال من مصدر أحدهما معرفًا⁽⁷⁾.

(540). قوله: وهذا منسوخ؛ لعل الإشارة إلى إيجاب الوصية كما جعله زكريا⁽⁸⁾ مرجع الضمير في

قول البيضاوي: «فمنسوخ بآية المواريث، ويقولون الصلوات: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، أَلَا لَأَوْصِيَّةً

(1) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: الوجوب».

(2) عَجَزَ البيت: والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ. هو لحسان بن ثابت كما في الكتاب، وتنسبه مصادر أخرى لغيره. ينظر: سيبويه: الكتاب، (64/3). يوسف السيرافي: شرح أبيات سيبويه، (114/2). أمالي ابن الشجري، (124/1)، (9/2). ابن هشام: معني اللبيب، ص80.

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري، (145/2). ابن يعيش: شرح المفصل، (109/5).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (164/2).

(5) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (224/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (165/2).

(6) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (164/2-165).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص231.

(8) ينظر: المصدر نفسه، ص230.

لِوَارِثٍ⁽¹⁾»⁽²⁾، ثم قال: «بناء على الأصح من أن الكتاب ينسخ بالسنة وإن لم تتواتر، وبذلك ظهر ما في قول بعضهم أن الكتاب لا ينسخ بالسنة»⁽³⁾، والله أعلم.

(541). قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ﴾؛ قال البيضاوي: «توقع وعلم، من قولهم أخاف أن يرسل السماء»⁽⁴⁾. قال زكريا: «[التوقع]⁽⁵⁾ وإن لم يستلزم العلم لا ينافيه، فجمع بينهما وإن كان استعماله فيما لا علم بوقوعه أظهر وأكثر»⁽⁶⁾.

(542). قوله: في ذلك قال محشيه: «أي: التبديل؛ لأنه تبديل باطل / [65ظ/ب] إلى حق بخلاف الأول»⁽⁷⁾.

(543). قوله تعالى: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ قال البيضاوي: «وعداً للمصلح، وذكر المغفرة؛ لمطابقة ذكر الإثم وكون الفعل -يعني: التبديل⁽⁸⁾ - من جنس ما يؤثم»⁽⁹⁾.

(544). قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إلى قوله: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «يعني الأنبياء والأمم من لدن آدم، وفيه توكيد وترغيب على الفعل أو تطيب على النفس - أي: لقولهم: البلية إذا

(1) أخرجه الربيع عن عبد الله بن عباس، وأبو داود عن أبي أمامة الباهلي، والترمذي والنسائي عن عمرو بن خارجه، وابن ماجه عن أنس بن مالك، وغيرهم، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند ابن ماجه: إني لَتَحْتُ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يسيل عليّ لعابها، فسمعتة يقول: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، أَلَا لَأَوْصِيَّةٌ لِّوَارِثٍ». قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب في الموارث، رقم: 667، (176/1). سنن أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، رقم: 2870، (492/4). سنن الترمذي، أبواب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، رقم: 2121، (434/4). سنن النسائي، كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث، رقم: 3641، (247/6). سنن ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، رقم: 2714، (906/2).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (165/2).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 230.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (165/2).

(5) في (ب): «التوقع»؛ ولعله سهو من الناسخ، والصواب ما أثبتته. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 231.

(6) المصدر نفسه، ص 231. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (466/2).

(7) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 55.

(8) «يعني: التبديل»: شرح من المؤلف.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (165/2).

عمت هانت⁽¹⁾ - والصوم في اللغة: الإمساك عما تنازع إليه النفس، وفي الشرع⁽²⁾: الإمساك عن المفطرات، فإنها معظم ما تشتهيهِ الأنفس⁽³⁾ انتهى. وكان عليه أن يزيد: بنية من الليل فإنها واجبة عندنا وعندهم، إلا أن الشافعي يجوزها بعد الفجر في النفل، وأبو حنيفة ولو في الفرض، خلافاً لزفر، فإنه لا يوجب في الصوم نية بناء على أنه معقول المعنى، وهو سبب الخلاف، وقد بسط الكلام في ذلك صاحب القواعد⁽⁴⁾ - رحمه الله - ومحل كتب الفروع⁽⁵⁾ والله أعلم.

(545). قوله: يكسر الشهوة التي هي مبدؤها أي المعاصي، زاد البيضاوي: «لقوله ﷺ: «فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»⁽⁶⁾»⁽⁷⁾. قال زكريا: «أي: رَضُ الخَصِيَّتَيْنِ والمراد قاطع الشهوة، وتفسيره برَضُ الخَصِيَّتَيْنِ مجاز علاقته المشابهة بين رَضَمَها ورَضَّ الذَّكْرَ، إذ كلُّ منهما قاطع للشهوة»⁽⁸⁾ انتهى. أقول: الظاهر والله أعلم أنه ليس من قبيل الاستعارة، بل هو مجاز مرسل من إطلاق الملزوم وإرادة اللزوم الذي هو قطع الشهوة، إذ لا رَضَّ للذَّكْرِ ولا للخَصِيَّتَيْنِ فيما نحن فيه، والله أعلم.

(546). قوله: نُصِبَ بِـ "الصِّيَامِ"؛ ردّه البيضاوي بوجود الفصل بينهما، قال: «والمراد بها - أي: الأيام⁽⁹⁾ - رمضان، أو ثلاثة أيام من كل شهر». إلى أن قال: «وقيل معناه: صوموا كصومهم في عدد الأيام لما روي: «أنَّ رمضان كتب على النصارى فوق في برد أو حرّ شديد فحوّلوه إلى الربيع وزادوا عليه

(1) «أي: لقولهم ... هانت»: شرح من المؤلف.

(2) ينظر: الكاساني: بدائع الصنائع، (75/2). ابن قدامة: المغني، (104/3). النووي: المجموع شرح المهذب، (247/6). القراني: الذخيرة، (485/2). أحمد اطفيش: شرح كتاب النيل، (309/3).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (165/2)، بتصرف.

(4) ينظر: الجيطالي: قواعد الإسلام، (81/2).

(5) ينظر: الماوردي: الحاوي الكبير، (859/3). الكاساني: بدائع الصنائع، (83/2). ابن قدامة: المغني، (109/3).

(6) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن مسعود، ولفظه عند البخاري: كنا مع النبي ﷺ شابا لا نجد شيئا، فقال لنا رسول الله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ». صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، رقم: 5066، (3/7). صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ووجد مؤنه واشتغال من عجز المؤمن بالصوم، رقم: 1400، (1019/2).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (166/2)، بتصرف.

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 231. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (467/2).

(9) «أي: الأيام»: شرح من المؤلف.

عشرين يوماً كفارةً؛ لتحويله»⁽¹⁾. وقيل: زادوا ذلك لموتان أصابهم»⁽²⁾ انتهى. قال زكريا: «موتان: هو بضم الميم موت يقع في الماشية»⁽³⁾، والله أعلم.

(547). قوله: وأجهده الصوم في الحالين؛ أي: في المرض والسفر. قال البيضاوي: «مرضاً يضرب الصوم ويعسر معه»⁽⁴⁾، وقال صاحب القواعد - رحمه الله - : «وقال أصحابنا: هو المرض الذي يضعفه عن الصوم ويحتاج معه إلى الإفطار، ولا يقدر أن يأكل فيه ما يبلغه إلى الليل»⁽⁵⁾. ولعل هذا القيد الأخير ذكره [مغياراً]⁽⁶⁾ لمن يجوز له تبييت الإفطار بخلاف الفطر نهاراً / [66و/ب] فإنه لا يجوز إلا عند الضرورة كما هو معلوم، والله أعلم.

(548). قوله: فعليه عدد ما أفطر؛ عبارة البيضاوي: «أي: فعليه عدة أيام المرض والسفر من أيام آخر إن أفطر، فحذف الشرط والمضاف إليه للعلم بهما ... إلى آخره»⁽⁷⁾.

(549). قوله: وهو مُدٌّ؛ لكل مسكين، أي: والمد رطل وثلث، والرطل خمس عشرة أوقية كما هو معلوم من كتب الفروع.

(550). قوله: وقيل: "لا" غير مقدرة؛ هذا الوجه هو المتبادر من الآية، وعليه درج البيضاوي تبعاً للكشاف، حيث قال: «وعلى المطيقين للصيام الذين لا عذر لهم - إن أفطروا - ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ نصف صاع من بُرٍّ، أو صاع من غيره عند أهل العراق، وعند أهل الحجاز مُدٌّ. وكان ذلك في بدء الإسلام فرض عليهم الصوم ولم يتعودوه، فاشتد عليهم، فرخص لهم في الإفطار والفدية ... إلى آخره»⁽⁸⁾.

(1) أخرجه البخاري والنحاس والطبراني وغيرهم عن دغفل بن حنظلة مرفوعاً، والطبري عن السدي مقطوعاً، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبري: «﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أما الذين من قبلنا: فالنصارى، كتب عليهم رمضان، وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا بعد النوم، ولا ينكحوا النساء شهر رمضان. فاشتد على النصارى صيام رمضان، وجعل يُقَلَّبُ عليهم في الشتاء والصيف. فلما رأوا ذلك اجتمعوا فجعلوا صياماً في الفصل بين الشتاء والصيف، وقالوا: نزيد عشرين يوماً نكفر بها ما صنعنا! فجعلوا صيامهم خمسين ...». البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 880، (3/254). الطبري: جامع البيان، رقم: 2721، (3/411). النحاس: الناسخ والمنسوخ، ص92. الطبراني: المعجم الأوسط، رقم: 8193، (8/134).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/166)، بتصرف.

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص232. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/467).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/166).

(5) الجيظالي: قواعد الإسلام، (2/99).

(6) في (ب): «معايراً»، والظاهر أنه تصحيف، ولعل الصواب ما قدرته.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/166).

(8) الزخشي: الكشاف، (1/226). البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/166)، بتصرف.

وأقول: ومذهب أهل الحجاز في الفدية هو المذهب عندنا كما في القواعد⁽¹⁾.

(551). قوله: **إلا الحامل والمرضع**؛ أقول: هذا هو المذهب، إلا أن الحامل تطعم من مالها، والمرضع تطعم من مال زوجها كما في القواعد⁽²⁾، والله أعلم.

(552). قوله: **من الإفطار والفدية**؛ عبارة البيضاوي: «من الفدية، أو تطوع الخير، أو منهما ومن التأخير [للقضاء]⁽³⁾»⁽⁴⁾.

تنبيه: إذا علمت أن الآية في من لا يطيق الصوم لكبير أو مرض لا مطلق، اندفع الإشكال في ذكر الخلاف في المسافر، هل الأفضل له الصوم أو الإفطار أو التخير؟ وهو مذهب أصحابنا⁽⁵⁾ مع قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ وكثيرا ما يقوم الإشكال في ذهني عند ذكر الخلاف في ذلك فتأمل، والله تعالى أعلم.

(553). قوله: **أنه خير**؛ عبارة البيضاوي: «ما في الصوم من الفضيلة وبراءة الذمة، وجوابه محذوف دل عليه ما قبله، أي: اخترتموه»⁽⁶⁾. وأجاز وجهًا آخر في الفعل أن يكون منزلاً منزلة اللزوم، فقال: «وقيل: معناه إن كنتم من أهل العلم والتدبر علمتم أن الصوم خير من ذلك»⁽⁷⁾، والله أعلم.

(554). قوله: **تلك الأيام**؛ إشارة إلى أنه خبر مبتدئ محذوف، وأجاز فيه البيضاوي أوجهًا من الإعراب غير ما ذكر⁽⁸⁾ وكلها ظاهرة. ثم قال: «وجعل علمًا - يعني: شهر رمضان⁽⁹⁾ - ومُنِع من الصرف؛ للعلمية والألف والنون، كما منع دأية في ابن دأية علمًا للغراب؛ للعلمية والتأنيث»⁽¹⁰⁾. قال زكريا: «علمًا للغراب»: «هو قيد في ابن دأية، ودأية البعير موضع قته»⁽¹¹⁾. قال البيضاوي أيضًا: «وقوله **الغراب**: من

(1) ينظر: الجيطالي: قواعد الإسلام، (91/2).

(2) ينظر: المصدر نفسه، (109/2).

(3) في (ب): «للقضاء»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (167/2).

(4) المصدر نفسه، (167/2).

(5) ينظر: الكدمي: المعبر، (202/2). الشقصي: منهج الطالبين، (553/1).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (167/2).

(7) المصدر نفسه، (167/2).

(8) ينظر: المصدر نفسه، (167/2).

(9) «يعني: شهر رمضان»: شرح من المؤلف.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (167/2)، بتصرف.

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 233.

صام رمضان»⁽¹⁾ على حذف المضاف لأمن اللبس، وإنما سموه بذلك؛ إما لارتماضهم فيه من حر الجوع والعطش». يعني: من ارتمض الرجل من كذا اشتد عليه وأقلقه⁽²⁾. وقال: «والارتماض من الذنوب فيه، أو ولوقوعه أيام [66ظ/ب] / رَمَضِ الحَرِّ حيث ما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة»⁽³⁾ انتهى. قال زكريا: «قال أئمة اللغة: كان أسماء الشهور في اللغة القديمة: مؤتمر، ناجر، خوان، رمضان، حنين، درنه، الأصم، وغل، ناتق، عاذل، هواع، براك، على الترتيب. وسمي المحرم؛ لتحريم القتال فيه، وصفر؛ لخلو مكة فيها عن أهلها إلى الحروب، والربيعان؛ لارتباج الناس فيهما أي إقامتهم، وجماديان؛ لجمود الماء فيهما، ورجب؛ لترجيب العرب إياه أي: تعظيمهم له، وشعبان؛ لتشعب القبائل فيه، ورمضان؛ لرمض الفصال فيه، وشوال؛ لشول أذنان اللقاح فيه، وذو القعدة؛ للعود فيه عن الحرب، وذو الحجة؛ لحجهم فيه»⁽⁴⁾ انتهى. إلا أنه قال: "على الترتيب"، ولم يذكر من أي شهر يبدأ من الشهور، ويمكن معرفة ذلك من ذكر رمضان فيكون أول الشهور القديمة لجمادى الثانية وهو مؤتمر كذا أظهر، والله أعلم.

(555). قوله: في ليلة القدر منه؛ أي: من رمضان، زاد البيضاوي تبعاً للكشاف قوله: «أو أنزل في شأنه القرآن وهو قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]». قال: «وعن النبي ﷺ: «نزلت صحف إبراهيم أول ليلة من رمضان، وأنزلت التوراة لست مضين، والإنجيل لثلاث عشرة، والقرآن لأربع وعشرين»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

فائدة: قال زكريا: «قال ابن عادل⁽⁷⁾: «يروى أن جبريل ﷺ نزل على آدم اثنتي عشرة مرة، وعلى

- (1) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة: قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان، رقم: 38، (16/1). صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، رقم: 175 (760)، (523/1).
- (2) ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: رمض، (3/1080). ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة: رمض، (2/440). ابن منظور: لسان العرب، مادة: رمض، (7/160).
- (3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/167)، بتصرف.
- (4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 233.
- (5) أخرجه أحمد والطبري وابن أبي حاتم وغيرهم بألفاظ متقاربة عن واثلة بن الأسقع، ولفظه عند أحمد: أن رسول الله ﷺ قال «أُنزِلَتْ صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَأُنزِلَتْ التَّوْرَةُ لِسِتِّ مَضِينٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْإِنْجِيلُ لِثَلَاثِ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ، وَأُنزِلَ الْفُرْقَانُ لِأَرْبَعِ وَعِشْرِينَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ». مسند أحمد، رقم: 16984، (28/191). الطبري: جامع البيان، رقم: 2814، (3/446). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 14080، (8/2516).
- (6) الزخشي: الكشاف، (1/227). البيضاوي: أنوار التنزيل، (1/167).
- (7) ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، (12/07).

إدريس أربع مرات، وعلى إبراهيم اثنتين وأربعين مرة، وعلى نوح خمسين مرة، وعلى موسى أربعمئة مرة، وعلى عيسى عشر مرات، وعلى محمد ﷺ أجمعين أربعاً وعشرين ألف مرة⁽¹⁾»⁽²⁾ انتهى.

فائدة أخرى: ينبغي التفطن لها ويبحث عن تحرير الجواب عنها، وذلك أنه تعالى قال في هذه السورة: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: 185] وتقدم بيانه، وقال في سورة الدخان: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ﴾ [الدخان: 03] وذكروا فيها قولين: قيل: ليلة القدر. وقيل: ليلة النصف من شعبان، وهو المشهور كما دل عليه قوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: 04]. أما على التأويل الثاني في هذه السورة: أي: أنزل القرآن في شأن رمضان فلا تعارض ولا إشكال، وكذا إن قلنا: المراد من الليلة المباركة ليلة القدر، وهي في رمضان، وأما على التأويل الأول على [67/و/ب] القول بأنها ليلة النصف من شعبان كما تقدم، فيقع التعارض بين الآيتين، وقد عرض لي هذا الإشكال حين كنت بطرابلس وقت مطالعتي في سورة الدخان من هذا التفسير، واجتمعت مع بعض فقهاءهم فراجعناها في بعض التفاسير، وأشاروا فيه إلى الجواب والآن غاب عني فليراجع. قلت: راجعت المسألة حين الكتابة على سورة الدخان، ونقلت هناك عن البيضاوي أنه ابتداء الإنزال من السابعة إلى سماء الدنيا في الليلة المباركة، فليراجع⁽³⁾. والله أعلم.

(556). قوله ﴿هُدًى﴾ حال، كذا ﴿وَيَتَّبِعْت﴾؛ قال البيضاوي: «حالان من القرآن، أي: أنزل وهو هدايته للناس بإعجازه وآيات واضحات مما يهدي إلى الحق، ويفرق بينه وبين الباطل بما فيه من الحكم والأحكام»⁽⁴⁾.

(557). قوله: «ولكون ذلك في معنى العلة أيضاً؛ قال محشيه: «أي: كما أنه في معنى العلة؛ لإباحة الإفطار أيضاً علة للأمر بالصوم، ولما يشتمل عليهما الجملتان من قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]»، «والتشديد» لشعبته قال تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ عدوى التكبير بـ «على»؛ لتضمنه معنى الحمد. وقيل: «على» للتعليل»⁽⁵⁾ انتهى.

(558). قوله تعالى: ﴿وَلْيُكْفِرُوا بِاللَّهِ﴾ الآية؛ قال البيضاوي كالكشفاف: «علل لفعل محذوف دل عليه ما سبق، أي: وشرع جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر، والمريض بالقضاء مراعاة عِدَّة ما أفطر فيه،

(1) لم أعثر على تحريجه، وقد أورده ابن عادل والخطيب الشربيني دون سند، وعزاه إليه. ابن عادل: اللباب، (7/12). الخطيب الشربيني:

السراج المنير، (1/120).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 233.

(3) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 557/أ.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (167/2-168).

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 56-57.

والتراخيص لتكملوا العدة ... إلى آخره على سبيل اللف، فإن قوله: ﴿وَلْيُكْمِلُوا﴾⁽¹⁾ علة الأمر لمراعاة [العدة]⁽²⁾، ﴿وَلْيُكْمِلُوا اللَّهَ﴾ علة الأمر بالقضاء، وبيان كلفيته ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ علة الترخيص والتيسير، أو لأفعال كل لفعله، أو معطوفة على علة مقدره مثل ليسهل عليكم، أو لتعلموا ما تعملون ولتكملوا، ويجوز أن يعطف على اليسر، أي: ويريد بكم لتكملوا كقوله: ﴿يُرِيدُونَ لِيُظْفِقُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [الصف:8]، والمعنى بالتكبير تعظيم الله سبحانه بالحمد لله والثناء عليه، ولذلك عُدِّي بـ "على"⁽³⁾.

(559). قوله: فأخبرهم بذلك؛ قدر هذه الجملة ليصح كون جوابه لـ "إذا"، وقدره البيضاوي بقوله: «فقل لهم إني قريب»، قال: «وهو تمثيل لكمال علمه بأفعال العباد وأقوالهم، وإطلاعه على أحوالهم بحال من قرب مكانه عنهم⁽⁴⁾»، روي: «أن أعرابيا قال: ⁽⁵⁾... إلى آخره»⁽⁶⁾. قال زكريا في قوله: "وهو تمثيل ... إلى آخره": «يعني أن القرب حقيقة في القرب المكاني، وقد يستعمل هنا في الحال الشبيه بحال من قرب مكانه مع اعتبار عدة أمور فتكون لفظ ﴿قَرِيبٌ﴾ استعارة تبعية تمثيلية»⁽⁷⁾ انتهى.

(560). قوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾؛ قال البيضاوي: «تقرير للقرب، ووعد للداعي بالإجابة»⁽⁸⁾.

(561). قوله: يهتدون في تفسير ﴿يَرْتُدُّونَ﴾؛ قال البيضاوي: «راجين إصابة الرشد وهو إصابة الحق. وقرئ / [67ظ/ب] / بفتح الشين وكسرهما» يعني: وقراءة ورش وهي قراءة بضم الشين وفتح الياء⁽⁹⁾، ثم قال أيضا: «واعلم أنه ﷺ لما أمرهم بصوم الشهر ومراعاة العدة، وحثهم على القيام بوظائف التكبير والشكر عقبهم، عقبه بهذه الآية الدالة على أنه خير بأحوالهم تأكيداً له وحثاً عليه، ثم بين أحكام الصوم

(1) في (ب): ﴿وَلْيُكْمِلُوا﴾، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (168/2).

(2) «العدة» غير مثبتة في (ب)، وهي زيادة يقتضيها السياق. ينظر: المصدر نفسه، (168/2).

(3) المصدر نفسه، (168/2)، بتصرف.

(4) كذا في (ب)، ولعل الصواب: «منهم». ينظر: المصدر نفسه، (168/2).

(5) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم وأبو الشيخ الأصبهاني وغيرهم بالفاظ متقاربة عن معاوية بن حيدة القشيري، ولفظه عند أبي الشيخ الأصبهاني: «أن أعرابيا قال أراه للنبي ﷺ أقرب ربنا فنتأخيه أم بعيداً فنتأديه؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 186]. الطبري: جامع البيان، رقم: 2904، (480/3). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1667، (314/1). أبو الشيخ الأصبهاني: العظمة، (535/2).

وفي إسناد الحديث: الصلت بن حكيم. قال ابن حجر: «الصلت بن حكيم مجهول». ابن حجر: لسان الميزان، (327/4).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (168/2).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 234. أخذه الشارح من حاشية التفتازاني. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (475/2).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (168/2).

(9) سبق تخريجها.

فقال: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ الآية⁽¹⁾.

(562). قوله: بمعنى الإفضاء؛ أشار إلى أن الرث ضَمَّن معنى الإفضاء، فلذا عدَّاه بـ "إلى"، قال البيضاوي: «وإيثاره هنا؛ لتقييح ما ارتكبه، ولذلك سماه خيانة»⁽²⁾.

(563). قوله: وبيان الأسود فحذف؛ أقول مثل هذا يسمى [بالاحتباك]⁽³⁾، قال السيوطي في كتاب "الإتقان" عند كلامه على أنواع [الحذف]⁽⁴⁾ ما نصّه: «الثالث ما يسمى بالاحتباك، وهو من أطف الأنواع وأبدعها». إلى أن قال: «وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ الآية [البقرة: 171]، التقدير: مثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق، والذي ينعق به، فحذف من الأول الأنبياء؛ لدلالة "الذي ينعق عليه"، ومن الثاني الذي ينعق به؛ لدلالة "الذين كفروا عليه"⁽⁵⁾. ثم تبين أنه ليس منه؛ لأنه حذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول فقط، فهو من قبيل الحذف عن الأواخر؛ لدلالة الأوائل، والله أعلم.

(564). قوله: شبه ما يبدو من البياض ... إلى آخره؛ ظاهره أنه من الاستعارة التصريحية للتصريح بالمشبه به الذي هو الخيطان، وكلام البيضاوي صريح في أنه تشبيه لا استعارة، حيث قال: «شبه أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق وما يمتد معه من غبش الليل بخيطين أبيض وأسود، واكتفى ببيان الخيط الأبيض بقوله: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ عن بيان الخيط الأسود؛ لدلالته عليه، ولذلك خرجا عن الاستعارة إلى التمثيل ... إلى آخره»⁽⁶⁾. قال زكريا: «أي التشبيه؛ لأن الاستعارة لا يذكر فيها المشبه، فخرج عنها الكلام إلى التشبيه، كما أن قولك: رأيت أسدا مجاز فإذا زدت: من فلان، رجع تشبيها، وإنما زيد ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ حتى كان تشبيها ولم يقتصر على الاستعارة التي هي أبلغ من التشبيه، وأدخل في الفصاحة؛ لأن من شرط المستعار أن يدل عليه الحال أو الكلام، ولو لم يذكر ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ لم يعلم أن الخيطين مستعاران فزيد ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، فكان ذلك تشبيها بليغا وخرج عن الاستعارة»⁽⁷⁾ انتهى.

فائدة: قال البيضاوي: «وما روي أنها نزلت ولم ينزل ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فعمد رجل إلى خيطين

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (168/2-169)، بتصرف.

(2) المصدر نفسه، (169/2).

(3) في (ب): «مالاحتباك»، ولعل الصواب ما قدرته.

(4) في (ب): «فحذف»، والصواب ما أثبتته. ينظر: السيوطي: الإتقان، (204/3).

(5) المصدر نفسه، (204/3)، بتصرف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (170/2).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 235. ينظر: التفنازاني: حاشية على الكشاف، (479/2).

[68و/ب] / أبيض وأسود ولا يزالون يأكلون ويشربون حتى تبيّن لهم فنزلت⁽¹⁾، إن صحَّ، فلعله كان قبل دخول رمضان وتأخيرُ البيان إلى وقت الحاجة جائز، أو اكتفى أولاً باشتهارهما في ذلك، ثم صرح بالبيان لما التبس على بعضهم»، قال: «وفي تجويز المباشرة إلى الصبح دليل على جواز إباحة الغسل إليه وصحة صوم المصبح جنبا»⁽²⁾ انتهى.

أقول: ودلالة الآية على ما ذكر تسمى دلالة إشارة كما ذكره المحشي - رحمه الله - في "حاشية الوضع"⁽³⁾، وأجاب عن هذه الشبهة بما حاصله: إذ ثبت عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا أَصْبَحَ مُفْطَرًا»⁽⁴⁾، فيجب أن يمسك عن الجماع قبل الفجر بقدر ما يغتسل فيه، جمعا بين الدليلين، والله أعلم. ولعل هذا الحديث لم يثبت عند القوم فليراجع، والله أعلم.

565)* قوله: إلى دخوله بغروب الشمس؛ زاد البيضاوي: «وإخراج الليل منه، فينفي صوم الوصال»⁽⁵⁾.

566). قوله: مقيمون بنية الاعتكاف؛ عرفه صاحب القواعد - رحمه الله - بأنه: «ملازمة المسجد على فعل العبادة»⁽⁶⁾. وعبارة البيضاوي: «اللبث في المسجد بقصد القرية»، قال: «وفيه دليل على أن الاعتكاف يكون في المسجد، ولا يختص بمسجد دون مسجد، وأن الوطاء محرم فيه ويفسده؛ لأن النهي في العبادات يوجب الفساد»⁽⁷⁾ انتهى.

(1) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظ متقاربة عن سهل بن سعد، ولفظه عند مسلم: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة:187]». قال: «كان الرجل يأخذ خيطا أبيض وخيطا أسود، فيأكل حتى يستبينهما، حتى أنزل الله ﷻ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة:187]، فبين ذلك». صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قوله الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ...﴾ [البقرة:187]، رقم: 1913، (28/3). صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم: 1091، (2/767).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (170/2)، بتصرف.

(3) لم أعر عليها.

(4) أخرجه الربيع وابن ماجه ومالك بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة، ولفظه عند الربيع: قال رسول الله ﷺ: «من أصبح جنبا أصبح مفطرا». الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور، رقم: 315، (81/1). سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الرجل يصبح جنبا وهو يريد الصيام، رقم: 1702، (543/1). مالك: الموطأ، كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنبا في رمضان، رقم: 11، (290/1).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (170/2).

(6) الجيظالي: قواعد الإسلام، (119/2).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (170/2).

قوله: وفيه دليل على أن الاعتكاف ... إلى آخره⁽¹⁾؛ قال زكريا: "قوله الاعتكاف في المسجد": «أي لا في غيره، إذ ذكر المساجد لا جائز أن يكون لجعلها شرطاً في منع مباشرة المعتكف لمنعه منها، وإن كان [خارج]⁽²⁾ المسجد، ولمنع غيره أيضا منها فيها، فتعين كونها شرطاً لصحة الاعتكاف⁽³⁾».

(567). قوله: «أبلغ من لا تعتدوها»؛ قال البيضاوي: «نهى أن يقرب الحد الحجاز بين الحق والباطل؛ لئلا يداني الباطل فضلا أن يتخطى كما [قال]⁽⁴⁾ عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، فَمَنْ رَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»⁽⁵⁾، وهو أبلغ من قوله: فلا تعتدوها ... إلى آخره⁽⁶⁾، والله أعلم.

(568). قوله: محارمه؛ عبارة البيضاوي: «مخالفة الأوامر والنواهي»⁽⁷⁾، وهي أعم من عبارة المفسر.

(569). قوله: أي: لا يأكل بعضكم مال بعض؛ قال البيضاوي: «و "بين" نصب على الظرف أو الحال من الأموال».

(570). قوله: ﴿وَلَا تَدْلُوا﴾؛ أقول: قدر البناء على أنه معطوف على المنهي، وجوز البيضاوي في ذلك وجهين، أحدهما هذا، والثاني: أن يكون منصوبا بإضمار "أن". قال: «والادلاء: الإلقاء، أي: ولا تلقوا حكومتها / [68ظ/ب] / إلى الحاكم»⁽⁸⁾.

(571). قوله تعالى: ﴿بِالْإِثْمِ﴾؛ قال البيضاوي: «لما يوجب الإثم، كشهادة الزور والأيمان الكاذبة، أو ملتبسين بالإثم»⁽⁹⁾.

(572). قوله: أنكم مبطلون؛ قال البيضاوي: «فإن ارتكاب المعصية مع العلم بها أقبح. روي «أن

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (170/2).

(2) في (ب): «خرج»، والصواب ما أثبتته. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 236.

(3) المصدر نفسه، ص 236.

(4) «قال» غير مثبتة في (ب)، وهي زيادة يقتضيها السياق. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (170/2).

(5) هو جزء من حديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بالفاظ متقاربة عن النعمان بن بشير، ولفظه عند البخاري: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «... وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ...». صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم: 52، (20/1). صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم: 107 (1599)، (1219/3).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (170/2).

(7) المصدر نفسه، (170/2).

(8) المصدر نفسه، (171/2)، بتصرف.

(9) المصدر نفسه، (171/2)، بتصرف.

سورة البقرة

عبدان الحضرمي ادعى على امرئ القيس الكندي قطعة أرض ولم تكن له بيّنة، فحكم رسول الله ﷺ بأن يحلف امرؤ القيس فهمّ به فقرأ عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77]، فارتدع عن اليمين، وسلّم الأرض إلى عبدان، فنزلت⁽¹⁾. وهو دليل على أن حكم القاضي لا ينفذ باطنًا، ويؤيده قوله ﷺ⁽²⁾: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَأَنْتُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِقِطْعَةٍ مِنَ النَّارِ»⁽³⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: "لا ينفذ باطنًا": «إذ لو نفذ باطنًا لما حصل الإثم»⁽⁵⁾، وقال في قوله: "يَكُونُ [أَلْحَنَ]"⁽⁶⁾ بِحُجَّتِهِ: «من اللحن بالفتح، وهي الفطنة، أي: أقوم وأقدر»⁽⁷⁾ انتهى.

(573). قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾؛ قال البيضاوي تبعًا للكشاف: «سأله معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم»⁽⁸⁾ (9) (10).

(574). قوله: جمع ميقات؛ قال البيضاوي: «من الوقت، والفرق بينه وبين المدة والزمان: أن المدة

(1) أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، وذكره الثعلبي والواحدي بلا سند عن مقاتل بن حيان، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند ابن أبي حاتم: «في قول الله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ يعني: بالظلم، وذلك أن امرأ القيس بن عباس وعبد الله بن أشوع الحضرمي، اختصما في أرض، وأراد امرأ القيس أن يحلف ففيه نزلت: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾». ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1702، (1/ 321). الثعلبي: الكشف والبيان، (2/ 83). الواحدي: أسباب النزول، ص 53.

(2) في (ب): ﴿الصلاة والسلام﴾، وأثبت واحدة.

(3) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن أم سلمة، والربيع عن عبد الله بن عباس، ولفظه عند البخاري: عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ». صحيح البخاري، كتاب الحليل، باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، فقضي بقيمة الجارية الميتة، ثم وجدها صاحبها فهي له، ويرد القيمة ولا تكون القيمة ثمنًا، رقم: 6967، (9/ 25). صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر، واللحن بالحجة، رقم: 4(1713)، (3/ 1337). الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، رقم: 588، (1/ 157).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/ 171).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 236.

(6) في (ب): «اللحن»، والصواب الموافق للرواية والتركيب ما أثبتته.

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 236. ينظر: التفنازي: حاشية على الكشاف، (2/ 485).

(8) كذا في "حاشية تفسير ذي الجلالين" وأنوار التنزيل والكشاف، وفي الفتح السماوي: "غنمة". ويرد اسمه في كتب التراجم: ثعلبة بن غنمة - بفتح المهملة والنون - بن الأنصاري الخزرجي. ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب، (1/ 207). ابن الأثير: أسد الغابة، (1/ 360).

(9) سبق تخريجه.

(10) الزخشي: الكشاف، (1/ 234). البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/ 171).

المطلقة امتداداً حركة الفلّك من مبدئها إلى منتهاها. والزمأن: مدة مقسومة - يعني: إلى الماضي والحال والمستقبل⁽¹⁾، والوقت: الزمان المفروض⁽²⁾ انتهى.

(575). قوله: بأن تنقبوا فيها نقباً... إلى آخره؛ المفسر ماشٍ على حمل الآية على ظاهرها، وهو الذي صدر به البيضاوي كالكشف⁽³⁾، وذكرها فيها وجهاً آخر، قال البيضاوي - بعد تقرير الوجه الأول، وذكر وجه اتصال هذه الآية بما قبلها ما نصه-: «أو أنه المراد به التنبيه على تعكسهم السؤال، وتمثيلهم بحال من ترك باب البيت ودخل من ورائه؛ والمعنى: وليس البر أن تعكسوا في مسائلكم، ولكن البرُّ برُّ من اتقى ذلك، ولم يجسر على مثله»⁽⁴⁾ انتهى.

(576). قوله: عام الحديبية؛ قال في القاموس: «الحُدَيْبِيَّةُ كدُوَيْبِيَّةٍ وقد تُشَدَّدُ: بئر قرب مكة حرسها الله تعالى، أو لشجرة حَدْبَاءَ كانت هنالك»⁽⁵⁾.

(577). قوله: لعمره القضاء؛ أقول: سُمِّيَتْ عمرة القضاء؛ لأنه ﷺ اعتمر في العام المقبل من عام الحديبية قضاءً لتلك العمرة التي أحصروا عنها. قال في القواعد: «واختلفوا [69و/ب] في المحصر بالعدو إذا حل: هل عليه إعادة العمرة أم لا؟ فقال قوم: لا إعادة عليه. وقال قوم: عليه الإعادة»، وذكر دليل الأول إلى أن قال: «واحتج من أوجب عليه الإعادة أنه ﷺ اعتمر في العام المقبل من عام الحديبية قضاءً لتلك العمرة، ولذلك قيل لها عمرة القضاء... إلى آخره»⁽⁶⁾، والله أعلم.

(578). قوله: بالابتداء بالقتال؛ زاد البيضاوي: «أو بقتال المعاهد والمفاجآت به من غير دعوة، والمثلة، وقتل من نهيتم عن قتله»⁽⁷⁾ يعني كالنساء والصبيان، والله أعلم.

(579). قوله: وجدتموهم في تفسير ﴿ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «أصل الثقف: الحدق في إدراك الشيء عِلْمًا كان أو عملاً. فهو يتضمن معنى الغلبة، ولذلك استعمل فيها، قال:

فإن ثَقَّفُونِي فَاقْتُلُونِي فَمَنْ أَثَقَّفَ فَلَيْسَ إِلَى حُلُودٍ»⁽⁸⁾

(1) «يعني: إلى الماضي والحال والمستقبل»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 236.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (172/2)، بتصرف.

(3) ينظر: الزخشري: الكشف، (1/234). البيضاوي: أنوار التنزيل، (172/2).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (172/2)، بتصرف.

(5) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: حدب، ص 73.

(6) الجيطالي: قواعد الإسلام، (2/182)، بتصرف.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (173/2)، بتصرف.

(8) المصدر نفسه، (173/2)، بتصرف.

قال زكريا في بيان البيت: «أي: إن تدركوني أيها الأعداء وقد رتم على قتلي فاقتلونني، فإن من أدركته منكم فليس له طريق إلى الخلود، أي: لا بقاء له، بل اقتله، وضمير "ليس" راجع إلى "من"»⁽¹⁾ انتهى.

(580). قوله: الشُّركُ منهم؛ اقتصر على تفسير الفتنة بالشرك، وذكر البيضاوي في تفسيرها وجهين: أحدهما هذا، والثاني: «الحنة التي يفتن بها الإنسان، كالإخراج من الوطن أصعب من القتل؛ لدوام تعبها، وتألم النفس بها»⁽²⁾.

(581). قوله تعالى: ﴿فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾؛ قال البيضاوي: «أي: فلا تعتدوا على المنتهين، إذ لا يحسن أن يُظلم إلا من ظلم، فوضع العلة موضع الحكم، أو سمى جزاء الظلم باسمه للمشاكلة كقوله: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة:194]، أو إنكم إن تعرضتم للمنتهين صرتم ظالمين، وينعكس الأمر عليكم، والفاء الأولى للتعقيب، والثانية للجزاء»⁽³⁾. وقوله: "فوضع العلة موضع الحكم"، قال زكريا: «العلة: أي علة العدو، وهي الظلم»، "موضع الحكم" «وهو: فلا تعتدوا على المنتهين». قال: «وفي ذلك مع افتقاره إلى زيادة تكلف سلم منه قول "الكشاف"⁽⁴⁾: فوضع ﴿إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ موضع المنتهين، يعني: أن هذا الخبر في معنى الطلب فيكون قوله: ﴿فَلَا عُدُونَ﴾ كناية عن قولنا: "فلا تعتدوا على المنتهين"؛ لأن إثبات العدوان على سبيل الحصر يفيد نفي العدوان عن المنتهين»⁽⁵⁾ انتهى.

(582). قوله: ردُّ لاستعظام المسلمين ذلك؛ قال البيضاوي: «قائلهم»⁽⁶⁾ المشركون عام الحديدية في ذي القعدة، وانفق خروجهم لعمره القضاء فيه، وكرهوا أن يقاتلوهم لحرمة، ف قيل لهم: / [69ظ/ ب] / هذا الشهر بذاك، وهتكه بهتكه، فلا تبالوا بهم»⁽⁷⁾.

(583). قوله تعالى: ﴿وَالْحُرْمَتُ قِصَاصٌ﴾؛ قال البيضاوي: «استدلال عليه»⁽⁸⁾، يعني على قوله: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، قال: «أي كل حرمة، وهو ما يجب أن يُحافظَ عليها يجري فيها القصاص،

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 237.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (173/2).

(3) المصدر نفسه، (173/2).

(4) ينظر: الزخشري: الكشاف، (236/1).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 237، بتصرف.

(6) بمعنى الترامي بسهام وحجارة على ما ذكره الزخشري في سورة الفتح، وعن عبد الله بن عباس: «رموا المشركين حتى أدخلوهم ديارهم»، فلا ينافي ما صحَّ في كتب الحديث أنه لم يكن قتال، بل هو صدٌّ. ينظر: الزخشري: الكشاف، (332/4). أبو حيان: البحر المحيط، (483/9). التفتازاني: حاشية على الكشاف، (490/2). زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 237.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (174-173/2).

(8) المصدر نفسه، (174/2)، بتصرف.

فلما هتكوا حرمة شهركم بالصدِّ فاجعلوا بهم مثله، وادخلوا عليهم عنوة، وقاتلوهم إن قاتلوكم»⁽¹⁾ انتهى.

(584). قوله: **الهلاك بالإسك عن النفقة في الجهاد أو تركه ... إلى آخره**؛ اقتصر في تفسير التهلكة على ما ذكر، وزاد البيضاوي قوله: «بالإسراف وتضييع وجه المعاش»، ثم استدلَّ على ما اقتصر عليه المفسر بقوله: «ويؤيده ما روي عن أبي أيوب الأنصاري أنه قال: «لما أعز الله الإسلام وكثر أهله رجعنا إلى أهلينا وأموالنا نقيم فيها ونصلحها، فنزلت»⁽²⁾. إلى أن قال: «والمراد باليد الأنفس، والتهلكة والهلاك والهلك واحد؛ وهي مصدر كالتضرُّة والتسرُّة، أي: لا توقعوا أنفسكم في الهلاك ... إلى آخره»⁽³⁾. قال زكريا: قوله: «كالتضرُّة والتسرُّة»: «بضمِّ الضاد والسين وبتشديد الراء بعدهما- والأصل الضرورة وهي الضرورة، والتسرورة وهي السرور»⁽⁴⁾.

(585). قوله: **أدوهما بحقوقهما**؛ عبارة البيضاوي: «أثوا بهما تامين، أي: مستجمع المناسك لوجه الله تعالى». قال: «وهي على هذا يدل على وجوبها، ويؤيده قراءة من قرأ: «وأقيموا الحج والعمرة»⁽⁵⁾ إلى أن قال: «وقيل: إتمامهما أنك تحرم بهما من دُويرة أهلك، أو أن تفرد لكل منهما سفراً، أو أن يجرده لهما لا يشوبهما بغرض دينوي، أو أن تكون النفقة حلالاً»⁽⁶⁾ انتهى.

فائدة: قد تتشوّف النفس إلى كيفية الإحرام بالحج والعمرة وإلى الفرق بينهما، وشروط التمتع وإن كان مشهوراً في كتب الفروع، ولا بأس بنقل عبارة القواعد؛ لاختصارها وكثرة فوائدها، حيث قال: «أما المقدّمة فهي في كيفية الإحرام وصفاته ثلاثة: إحداها: الأفراد: وهو أن يحرم بالحج مفرداً عارياً عن صفة التمتع والقران، ولا يطوف بالبيت إلا بعد النحر حيث يزوره، فإن طاف فقد كره له ذلك، وأما إن طاف وسعى فقبل عليه هدي.

والثانية: القران: وهو أن يحرم بالحج والعمرة معاً، فإذا قدم مكة طاف وسعى لعمرة ثم يبقى على إحرامه، يصلي في المسجد ولا يطوف بالبيت إلا بعد النحر لطواف الزيارة، فيحل حينئذ من إحرامه. والثالث: التمتع وهو أن يُحرم بالعمرة مفردة في أشهر الحج ولها ستة / [70 و/ب] / شروط:

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (174/2).

(2) سبق تخريجه.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (174/2)، بتصرف.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 237-238.

(5) ينظر: الطبري: جامع البيان، (7/3). البيهقي: معرفة السنن والآثار، كتاب المناسك، باب تأخير الحج، رقم: 9213، (7/38). ابن

عطية: المحرر الوجيز، (1/266).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (174/2-175)، بتصرف.

أحدها: أن يجمع بينها وبين الحج في سفره ذلك؛ لأنه إذا عاد إلى بلده بعد الإحلال من عمرته ثم سافر إلى الحج من عامه فليس بمتمتع.

الثاني: أن يكون ذلك في عامه ذلك.

الثالث: أن يفعل العمرة في أشهر الحج.

الرابع: أن يقدمها على الحج.

الخامس: أن يُنشئ الإحرام بالحج بعد فراغه منها.

السادس: أن يكون وطنه خارج الحرم. وهذه شروط التمتع، فإن عدم واحد منها فلا يكون متمتعا، وهذا إجماع من العلماء فيما وجدت⁽¹⁾.

(586). قوله: وهو مكان الإحصار عند الشافعي⁽²⁾؛ أقول: ذكر صاحب القواعد⁽³⁾ أن هذا قول الجمهور، قال: «وفي أثر أصحابنا إذا أحرم بعمرة فصَدَّ عن البيت بعدوُّ أو مَرَضٍ أنه يبعث هديه فينحر عنه في يوم معلوم، فيتحلل من إحرامه إذا مضى ذلك اليوم، ويجل له كل شيء إلا النساء والصيد فحتى يطوف بالبيت من عام قابل أو بعده⁽⁴⁾ انتهى».

(587). قوله: بثلاثة أصعب؛ وذلك لأن الصاع فيه أربعة أمداد، فإن أضربت ثلاثة في أربعة صارت اثنتي عشرة مدًا، فيقسم على ستة مساكين لكل مسكين مدان، وهو القدر الواجب عندنا أيضا، قال في القواعد: «واختلفوا كم يطعم لكل مسكين، فقال أصحابنا وجمهور الفقهاء: مُدَّان لكل مسكين بمُدِّ النبي ﷺ، وقال آخرون: يطعم من البر نصف صاع ومن التمر والشعير صاعا. وسبب الخلاف: اختلاف الآثار في الإطعام في الكفارات كما قدّمنا قبل هذا⁽⁵⁾»⁽⁶⁾ انتهى.

(588). قوله: وهو شاة... إلى آخره؛ زاد البيضاوي: «بسبب التمتع، فهو دمٌ جُبُران يذبحه إذا أحرم بالحج، ولا يأكل منه. وقال أبو حنيفة⁽⁷⁾: إنه دم نسك فهو كالأضحية⁽⁸⁾ انتهى. فإن قلت: ما الحكم

(1) الجيطالي: قواعد الإسلام، (134/2).

(2) ينظر: الشافعي: الأم، (173/2).

(3) ينظر: الجيطالي: قواعد الإسلام، (181/2).

(4) المصدر نفسه، (181/2).

(5) ينظر: المصدر نفسه، (105/2).

(6) المصدر نفسه، (179/2).

(7) ينظر: السرخسي: المبسوط، (26/4). الكاساني: بدائع الصنائع، (174/2).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (176/2).

عندنا في لحوم الهدى؟ قلت: أما لحوم هدى جزاء الصيد وفدية الأذى فلا خلاف أنه لا يأكل منه، كما أن هدى التطوع يأكل منه بلا خلاف كالضحايا، وأما هدى التمتع فذكر فيه في "القواعد"⁽¹⁾ خلافاً، وذكر فيه سبب الخلاف ولم يرجح شيئاً، والذي جرى به العمل أنه لا يأكل منه صاحبه، والله تعالى أعلم.

(589). قوله: جملة تأكيد؛ لعل التأكيد بالنسبة لوصف العشرة بـ "كاملة"، وأما [الفدلكة]⁽²⁾ فقال البيضاوي: «وفائدتها أن لا يتوهم أن "الواو" بمعنى "أو"، كقولك: جالس الحسن وابن سيرين، وأن يُعلم العدد جملة كما عُلِمَ تفصيلاً، فإن أكثر العرب لم يحسبوا الحساب، وأن المراد بالعشرة⁽³⁾ [70ظ/ب] / هو العدد دون الكثرة، فإنه يطلق لهما»⁽⁴⁾ انتهى. قال زكريا: في قوله: "كقولك جالس الحسن... إلى آخره": تبع فيه الزخشي⁽⁵⁾، وأفادا به أن الواو تأتي للإباحة كـ "أو"، وهو ما عليه بعض النحاة كما أفاده البدر الدماميني⁽⁶⁾ راداً به على قول ابن هشام في مغني⁽⁷⁾ أنه لا يعرف لنحوي. قال: بل رجع عنه في حواشيه على "التسهيل"⁽⁸⁾ حيث قال فيها راداً على من فرق: الصواب أنه لا فرق، وبسط في بيانه⁽⁹⁾ انتهى.

(590). قوله: والمراد بالثلاثة النهي؛ يعني والعدول إلى الخبر «للدلالة على أنها حقيقة بأن لا تكون وما كانت منها مستقبحة في أنفسها ففي الحج أقبح، كلبس الحرير في الصلاة، والتطريب بقراءة القرآن؛ لأنها خروج بمقتضى الطبع والعادة إلى محض العبادة»، قاله البيضاوي⁽¹⁰⁾.

(591). قوله: و ما يُتَّقَى به سؤالُ الناس؛ المصدر به في البيضاوي كالكشف⁽¹¹⁾ أن المراد التزود للمعاد، وعبارة البيضاوي: «وتزوّدوا لمعادكم التقوى فإنه خير زاد وقيل: ... إلى آخره»⁽¹²⁾.

(592). قوله: ذوي العقول؛ قال البيضاوي: «فإن قضية اللب خشية الله ﷻ وتقواه، حثهم على

(1) ينظر: الجيطالي: قواعد الإسلام، (188/2).

(2) في (ب): «الفدلكة»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (176/2).

(3) «العشرة»: مكرّر في (ب).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (176/2)، بتصرف.

(5) ينظر: الزخشي: الكشف، (241/1).

(6) الدماميني: شرح الدماميني على مغني اللبيب، (252-253/1).

(7) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص 90، 468.

(8) لم أعره عليها.

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 238-239.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (177/2)، بتصرف.

(11) ينظر: الزخشي: الكشف، (244/1).

(12) البيضاوي: أنوار التنزيل، (178/2).

سورة البقرة

التقوى، ثم أمرهم بأن يكون المقصود بها هو الله ﷻ، فيتبرؤوا عن كل شيء سواه، وهو مقتضى العقل المعرّي عن شوائب الهوى، فلذلك خصّ أولي الألباب بهذا الخطاب⁽¹⁾ انتهى.

(593). قوله: ردّاً لكرامتهم ذلك؛ قال في الكشاف: «وكان ناس من العرب يتأثمون أن يتجروا أيام الحج، وإذا دخل العشر كفّوا عن البيع والشراء فلم تقم لهم سوق، ويسمّون من يخرج بالتجارة الداج، ويقولون هؤلاء الداج وليسوا بالحاج». إلى أن قال: «وعن عمر رضي الله عنه أنه قيل له: هل كنتم تكرهون التجارة في الحج فقال: «وهل [كانت]»⁽²⁾ معاشنا إلا من التجارة في الحج»⁽³⁾، قال: وقرأ ابن عباس: «فضلاً من ربكم في مواسم الحج»⁽⁴⁾،⁽⁵⁾ والله أعلم.

(594). قوله: دفعتم في تفسير «أفصّتم»؛ قال البيضاوي: «دفعتم منها بكثرة، من أفصت الماء إذا صببته»⁽⁶⁾ بكثرة، وأصله: أفصتم أنفسكم، فحذف المفعول كما حذف في دفعت من البصرة. وعرفات: جمع سمي به [كأذرع] ⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾، وإنما ثون وكسر وفيه العلمية والتأنيث؛ لأن تنوين الجمع تنوين المقابلة لا تنوين التمكين، ولذلك يُجمع مع اللام، وذهاب الكسرة تبع ذهاب التنوين من غير عوض؛ لعدم الصرف، وهنا ليس كذلك». إلى أن قال: «وإنما سمي الوقف⁽⁹⁾ [71و/ب] / عرفة؛ لأنه نعت لإبراهيم

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (178/2).

(2) في (أ) و (ب): «كنتم»، والصواب الموافق للرواية والتركيب ما أثبتته. ينظر: الزخشي: الكشاف، (245/1).

(3) أخرجه الطبري عن عمر بن الخطاب موقوفاً، بلفظ: قلت لعمر: يا أمير المؤمنين، كنتم تتجرون في الحج؟ قال: «وهل كانت معاشهم إلا في الحج». الطبري: جامع البيان، رقم: 3788، (4/168).

وفي إسناده مندل بن علي وهو ضعيف. قال يوسف المزي: «وأصحابنا يحيى بن معين، وعلي بن المدني، وغيرهم من نظرائهم يضعفونه في الحديث». المزي: تهذيب الكمال، (28/496).

(4) قرأ عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعكرمة وعمرو بن عبيد: «فضلاً من ربكم في مواسم الحج». قال أبو حيان: «والأولى جعل هذا تفسيراً، لأنه مخالف لسواد المصحف الذي أجمعت عليه الأمة». ينظر: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾، رقم: 2050، (3/53). سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب الكري، رقم: 1734، (3/156). الطبري، جامع البيان، رقم: 3772، 3778، (4/166-167). ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 19. ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/274). أبو حيان: البحر المحيط، (2/293).

(5) الزخشي: الكشاف، (245/1).

(6) في (ب): «أصببته»، ولعله سهو من الناسخ، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (178/2).

(7) في (ب): «كأذرع»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (178/2).

(8) أذرع: اسم بلدة بالشام، ينسب إليها الخمر، في أنه لا واحد له إذ لم يوجد أذرعة ولا عرفة. ينظر: الرازي: مختار الصحاح، مادة: ذرع، ص 226. ابن منظور: لسان العرب، مادة: ذرع، (8/97).

(9) بمعنى: الموقف. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (178/2).

عليه الصلاة والسلام، فلما أبصره عرفه، أو لأن جبريل كان يدور به في المشاعر فلما أراه قال: قد عرفت، أو لأن آدم وحواء التقيا فيه فتعارفا، أو لأن الناس يتعارفون فيه. وعرفات للمبالغة في ذلك وهي⁽¹⁾ من الأسماء المرتجلة... إلى آخره⁽²⁾.

(595). قوله: هو جبل في آخر المزدلفة... إلى آخره؛ زاد البيضاوي: «يقف عليه الإمام». إلى أن قال: «وإنما سمي مشعراً؛ لأنه معلّم العبادة، ووصف بالحرام؛ لحرمة». قال: «ومعنى عند المشعر الحرام: مما يليه ويقرب منه فإنه أفضل، وإلا فالمزدلفة كلها موقف إلا وادي مُحَسَّر⁽³⁾ انتهى.

(596). قوله: حَتَّىٰ أَسْفَرَ؛ أي الصبح، يقال: أسفر الصبح إذا أضاء.

(597). قوله: ﴿لَيْنَ الضَّالِّينَ﴾؛ قال البيضاوي: «الجاهلين بالإيمان والطاعة، وإن» هي المخففة، واللام هي الفارقة. وقيل: «إن» نافية، واللام بمعنى «إلا» كقوله: ﴿وَإِن تَظُنُّكَ لَيْمَنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [الشعراء:186]⁽⁴⁾.

(598). قوله: وثُمَّ؛ للترتيب في الذكر؛ عبارة البيضاوي: «و» ثم لتفاوت ما بين الإفاضتين، كما في قولك: أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم» إلى أن قال: «وَقُرْئِ النَّاسِ بِالْكَسْرِ⁽⁵⁾، أي: الناسي يريد آدم من قوله تعالى: ﴿فَنَسِي﴾ [طه:115]، يريد أن الإفاضة من عرفة شرع قديم فلا تغيروه⁽⁶⁾ انتهى. قال زكريا: في قوله: «الناس بالكسر»: «أي: وحذف الياء كالقاض والهاد، وقرأ أيضا الناسي بالياء⁽⁷⁾»⁽⁸⁾.

(599). قوله: عند فراغ حجكم بالمفاخر؛ قال البيضاوي: «وكانت العرب إذا قضوا مناسكهم وقفوا بمئى بين المسجد والجبل فيذكرون مفاخر آبائهم ومحاسن أيامهم⁽⁹⁾».

(1) «وهي»: مكرّر في (ب).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (178/2).

(3) المصدر نفسه، (178/2-179).

(4) المصدر نفسه، (179/2).

(5) هي قراءة سعيد بن جبیر: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ بالكسر. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص20. الزمخشري: الكشاف، (247/1).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (179/2).

(7) قرأ سعيد بن جبیر أيضا: «الناسي» من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ بالياء. ينظر: البغوي: معالم التنزيل، (231/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (276/1). أبو حيان: البحر المحيط، (302/2).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص241، بتصرف.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (179/2).

(600). قوله: ونصبُ "أشدَّ" على الحال من "ذِكْرًا" المنصوب بـ "أذْكُرُوا"؛ يعني: فصاحب الحال محذوف، وهذا وجه واحد من أربعة أوجه من الإعراب الجائز في "أشدَّ"، اثنان في النصب واثنان في الجر كما ذكرها البيضاوي⁽¹⁾؛ أما النصب فأحدهما هذا، والثاني: أن يكون منصوبا بمضميرٍ دلَّ عليه المعنى تقديره: أو كونوا أشدَّ ذكراً لله منكم لأبائكم، وأما وجهها الجر فأحدهما: أن يكون «معطوفاً على الذَّكْرُ بجعل الذَّكْرُ ذاكراً على المجاز، والمعنى: فاذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم، أو كذكركم أشدَّ منه وأبلغ، أو على ما أضيف إليه على ضعف، بمعنى: أو كذكر قومٍ أشدَّ منكم ذكراً»⁽²⁾ انتهى. قال زكريا: في قوله "على المجاز": «أي: على الإسناد المجازي وصفاً [للشيء]»⁽³⁾ بوصف صاحبه، فالمعنى: فاذكروا الله ذاكرين كذكركم / [71ظ/ب] / آباءكم، أو قومٍ أشدَّ منكم ذكراً. فقوله: "في التقدير" أو كذكر أشدَّ يناسب العطف على ذكر، بل على ما أضيف إليه ذكر، وقد ذكره عقبه⁽⁴⁾. ولعل وجه الضعف أن فيه عطفاً على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ولا يخفى ما فيه من قول ابن مالك⁽⁵⁾:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتاً

ومثَّلوا النثر بقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالرَّحَامَ﴾ [النساء:1]، قال: قراءة الجر⁽⁶⁾، والله تعالى أعلم.

(601). قوله تعالى: ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾؛ قال البيضاوي: «تفصيل للذاكرين إلى مُقَلِّ لا يطلب بذكر الله إلا الدنيا، ومُكثِّرٍ يطلب به خير الدارين، والمراد به الحثُّ على الإكثار والإرشاد إليه»⁽⁷⁾.

(602). قوله: نصيب في تفسير ﴿خَلَقَ﴾؛ زاد البيضاوي: «أو من طلب خلاق»⁽⁸⁾. قال زكريا: «إن قلت الطلب إنما هو في الدنيا وأما في الآخرة فليس إلا الحظ والحرمان، قلنا: لفظ "في الآخرة" ليس ظرفاً للطلب، بل معناه ليس له في حق الآخرة، وبالنسبة إليها نصيباً أصلاً»⁽⁹⁾ انتهى. قال البيضاوي: عقب تفسير هذه الآية بما هو قريب من تفسير المصنِّف ما نصّه: «وقول علي: «الحسنة في الدنيا المرأة الصالحة

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (179/2).

(2) ينظر: المصدر نفسه، (179/2).

(3) في (ب): «المشيء»؛ ولعله سهو من الناسخ، والصواب ما أثبتته. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 241.

(4) المصدر نفسه، ص 241-242.

(5) ابن مالك: الألفية، ص 48.

(6) سبق تخريجها.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (179/2).

(8) المصدر نفسه، (179/2).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 242، بتصرف.

سورة البقرة

وفي الآخرة الحوراء، وعذاب النار امرأة سوء»⁽¹⁾. وقول الحسن: «الحسنة في الدنيا العلم والعبادة، وفي الآخرة الجنة»⁽²⁾. ﴿وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ معناه: احفظنا من الشهوات والذنوب [المؤدية]⁽³⁾ إلى النار أمثلة للمراد بها»⁽⁴⁾ انتهى. قال زكريا: «قوله: "أمثلة للمراد بها" خبر قول علي ... إلى آخره. بمعنى: أن تفسيرات علي والحسن بما ذكر أمثلة للمفسرات بها، لا محصورات فيها»⁽⁵⁾ انتهى.

(603). قوله: ثواب، ﴿مِّنْ أَجْلِ﴾ «مَا كَسَبُوا»؛ والمفسر أرجع الإشارة إلى الفريق الثاني، وذكر البيضاوي⁽⁶⁾ القول [بإرجاعه]⁽⁷⁾ إليهما أيضا.

(604). قوله: ﴿مِّنْ أَجْلِ﴾ «مَا كَسَبُوا»؛ جعل "من" تعليلية، وذكر البيضاوي احتمال كونها لبيان الجنس، حيث قال: «أي من جنسه، وهو جزاؤه». إلى أن قال: «فسمى الدعاء كسبا؛ لأنه من الأعمال»⁽⁸⁾.

(605). قوله: في قدر نصف نهار ... إلى آخره؛ زاد البيضاوي: «أو يوشك أن يقيم القيامة ويحاسب الناس، فبادروا إلى الطاعات واكتساب الحسنات»⁽⁹⁾.

(606). قوله: أي: أيام التشريق الثلاثة؛ أي: التي بعد يوم النحر، كما أن المعلومات ثلاثة قبله، واختلفوا في يوم النحر. قيل: من المعلومات. وقيل: من المعدودات. وقيل: / [72 و/ب] / معلوم ومعدد كما هو معلوم، وسميت أيام التشريق لتشريق اللحم أي: تقديده فيها، والله أعلم.

(607). قوله: أي: في ثاني أيام التشريق؛ قال البيضاوي: «يوم القرّ - هو بالقاف والراء⁽¹⁰⁾ - والذي

(1) سبق تخريجه.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة والطبري وابن أبي حاتم وغيرهم بألفاظ متقاربة عن الحسن مقطوعا، ولفظه عند الطبري: الْحَسَنَةُ فِي الدُّنْيَا الْعِلْمُ وَالْعِبَادَةُ، وَفِي الآخِرَةِ الْجَنَّةُ. مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الزهد، كلام الحسن البصري، رقم: 35315، (7/199). الطبري: جامع البيان، رقم: 3878، (4/205). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 1879، (2/358).

(3) في (ب): «المؤدية»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/180).

(4) المصدر نفسه، (2/180).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 242.

(6) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/180).

(7) في (ب): «بإرجعه»؛ وسببه سقط الألف، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (2/180).

(8) المصدر نفسه، (2/180).

(9) المصدر نفسه، (2/180).

(10) «هو بالقاف والراء»: شرح من المؤلف.

بعده»⁽¹⁾. قال زكريا: «هو أول أيام التشريق؛ لأن الناس يستقرون فيه بمنى»⁽²⁾.

(608). قوله: أي: هم مُخَيَّرُونَ في ذلك؛ قال البيضاوي: «ومعنى نفي الإثم بالتعجيل والتأخير [التخيير]⁽³⁾ بينهما، والرد على أهل الجاهلية، فإن منهم من أتم المتعجل ومنهم من أتم المتأخر»⁽⁴⁾ انتهى.

(609). قوله: ونفي الإثم ﴿لَمَنِ اتَّقَى﴾؛ أشار إلى قوله: ﴿لَمَنِ اتَّقَى﴾ خبرٌ لمبتدأ محذوف، وقدره البيضاوي: «الذي ذكر من التخيير أو الأحكام لمن اتقى»⁽⁵⁾، والله أعلم.

(610). قوله: ﴿تُحْشَرُونَ﴾؛ إليه، قال البيضاوي: «أصل الحشر الجمع وضم المتفرق»⁽⁶⁾.

(611). قوله: ولا يُعجبك في الآخرة؛ لم يتعرض لتفسير الآية لوضوحها، قال البيضاوي: «يروقك ويعظم في نفسك». قال: «والتعجب حيرة تعرض للإنسان؛ لجهله بسبب المتعجب منه»⁽⁷⁾. وقال زكريا: «وعرف بعضهم التعجب أنه استحسان الشيء والميل إليه، والتعظيم له»⁽⁸⁾.

أقول: لعل هذا المعنى هو المراد هنا في معنى الآية، وأما التعجب المبوب له في النحو بصيغتي "ما أفعل" و "أفعل به" فقد عرفوه بأنه: «استعظام فعل فاعل ظاهر المزية خفي سببه»⁽⁹⁾، وقريب من هذا قول البيضاوي: «حيرة تعرض للإنسان ... إلى آخره»⁽¹⁰⁾. قالوا: فإذا ظهر السبب بطل العجب، ولذلك لم يقع من الله على حقيقته؛ لأنه سبحانه لا يخفى عليه شيء، وإذا وقع منه صرف إلى الخلق كما في قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: 175] كما تقدم التنبيه عليه⁽¹¹⁾، والله أعلم.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (180/2).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 242. ينظر: التفنازي: حاشية على الكشاف، (508/2).

(3) في (ب): «المخير»، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (180/2).

(4) المصدر نفسه، (180/2).

(5) المصدر نفسه، (180/2).

(6) المصدر نفسه، (180/2).

(7) المصدر نفسه، (180/2).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 242.

(9) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 325.

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (180/2).

(11) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 62/ظ ب.

(612). قوله: شديد الخصومة؛ فسّر الخصام بالخصومة، وأجاز البيضاوي⁽¹⁾ مع هذا الوجه أن يكون الخصام جمع خصم كـ "صعب" و "صعباب" بمعنى: أشدّ الخصوم خصومة، والله أعلم. قال زكريا: «جوز في الخصام أن يكون مصدرًا أو جمعًا، فعلى الجمع يكون "ألدُّ" أفعل تفضيل وعلى المصدر لا يكون "ألدُّ" أفعل تفضيل؛ لأن المعنى حينئذ وهو شديد الخصومة، فإن بقي أفعل تفضيل فلا بد من مصحح؛ بجران الخبر على المبتدأ، بأن يقال: وهو ألدّ ذوي الخصام، أو يجعل هو ضمير الخصام أي: وخصامه ألدّ الخصام»⁽²⁾ انتهى.

(613). قوله: الأخنسُ بنُ شريق؛ قال محشيه: «سمي به؛ لأنه خنس، أي: تأخر يوم بدر بثلاثمائة رجل من بني زهرة عن قتال النبي ﷺ وهو حليف بني زهرة»⁽³⁾.

(614). قوله: انصرف عنك؛ زاد البيضاوي: «وقيل: إذا غلب وصار واليا»، وفرّع على هذا القول قوله: «[72/ظ ب] / وكما يفعل ولاية السوء بالقتل والإتلاف، أو بالظلم حتى يمنع الله بشؤمه القطر، فيهلك الحرث والنسل»⁽⁴⁾ انتهى.

(615). قوله: على العمل ﴿بِالْإِثْمِ﴾؛ فالظرف على كلام المفسر متعلّق بمحذوف، وصريح كلام البيضاوي تبعًا للكشاف⁽⁵⁾ أنه متعلّق بـ ﴿أَخَذْتُهُ﴾ بمعنى حملته، والباء بمعنى على، قال في الكشاف: «من قولك: أخذته بكذا إذا حملته عليه وألزمته إياه، أي: حملته العزة التي فيه وحمية الجاهلية على الإثم الذي ينهى عنه، وألزمته ارتكابه ... إلى آخره»⁽⁶⁾.

(616). قوله: كافيهِ ﴿جَهَنَّمَ﴾؛ قال البيضاوي: «﴿جَهَنَّمَ﴾ عَلمٌ لأرض العقاب»⁽⁷⁾. قال زكريا: «سميت بها؛ لبعدها قعرها، فعن رؤية أنه قال⁽⁸⁾: رُكِيَةٌ جِهَنَام [يريد]⁽⁹⁾: بعيدة القعر. وأصلها من الجهم،

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (181/2).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 243.

(3) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 61، بتصرف.

(4) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (181/2).

(5) ينظر: الزخشري: الكشاف، (251/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (181/2).

(6) الزخشري: الكشاف، (251/1).

(7) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (181/2).

(8) الجوهري: الصحاح، مادة: جهنم، (1892/5). المدني: المجموع المغيث، (382/1). مرتضى الزبيدي: تاج العروس، مادة: جهنم، (436/31).

(9) في (ب): «بريد»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتّه. ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: جهنم، (1892/5). زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 243.

وهو الكراهة والغلظ، فالنون زائدة فوزنها "أفعل". "وقيل: مُعَرَّبٌ": أي: نقل من العجمية إلى العربية وتصرف فيه، وأصله: كهنام؛ أبدلت الكاف جيما وأسقطت الألف⁽¹⁾ انتهى.

(617). قوله: وترك لهم ماله؛ فيه أن ترك المال ودفعه لا يناسب تفسير الشراء بالبيع؛ لأن البائع قابض والمشتري دافع، ويدل لما قلنا قول البيضاوي كالكشف: «بيعها ببذليها في الجهاد، أو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر حتى يُقتل، ﴿أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ طلباً لرضائه. وقيل: إنما نزلت في صهيب بن سنان الرومي أخذه المشركون وعدّوه ليرتدّ، فقال: إني شيخ كبير لا ينفعكم إن كنتُ معكم ولا يضركم إن كنت عليكم فخلّوني وما أنا عليه، وخذوا مالي، فقبلوه وأتى المدينة⁽²⁾»⁽³⁾. وقال زكريا: «قوله: "وقيل إنها نزلت في صهيب ... إلى آخره": فعليه يكون يشري بمعنى يشتري، لا بمعنى يبيع وببذل⁽⁴⁾ انتهى.

(618). قوله: السلم بفتح السين وكسرهما؛ قال البيضاوي: «فتح ابن كثير ونافع والكسائي وكسره الباوقون⁽⁵⁾». قال: «ولذلك يُطلق في الصلح والإسلام. و﴿كَافَّةً﴾ اسمٌ للجملّة؛ لأنها تكفُّ الأجزاء من التفرق، حال من الضمير أو السلم؛ لأنها تؤنث كالحرب قال⁽⁶⁾».

السِّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعٌ»
/[73و/ب/] قال: «والمعنى استسلموا لله وأطيعوه جملة، ظاهراً وباطناً. والخطاب للمنافقين، أو ادخلوا في الإسلام بكلّيتكم، ولا تخلطوا به غيره، والخطاب للمؤمني أهل الكتاب فإنهم بعد إسلامهم عظموا السبب وحرّموا الإبل وألبانها، أو في شرائع الله كلها بالإيمان بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام والكتب جميعاً، والخطاب لأهل الكتاب، أو في شعب الإسلام وأحكامه، فلا تُخلّوا بشيء والخطاب

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 243.

(2) أخرجه أبو نعيم عن عبد الله بن عباس، وابن سعد وابن شبة وغيرهما عن سعيد بن المسيب، وغيرهم، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند ابن سعد: «أقبل صهيب مهاجراً نحو المدينة وأبغاه نفر من قريش فنزل عن راحلته واتّشلت ما في كنانته ثم قال: يا معشر قريش، لقد علمتم أنّي من أركانكم رجلاً، وإيم الله لا تصلون إليّ حتى أرمي بكلّ سهم معي في كنانتي ثم أضربكم بسيفي ما بقي في يدي منه شيء، فأفعلوا ما شئتم، فإن شئتم ذلكم على مالي وخليئتم سبيلي، قالوا: نعم، ففعل. فلما قدم على النبي ﷺ، قال: ربح البيع أبا يحيى، ربح البيع، قال ونزلت: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾. ابن سعد: الطبقات الكبرى، (228/3). ابن شبة: تاريخ المدينة، (479/2). أبو نعيم: معرفة الصحابة، رقم: 5552، (4/2233).

(3) الزخشي: الكشف، (1/251). البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/181).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 243. أخذها الشارح من حاشية التفنازاني. ينظر: التفنازاني: حاشية على الكشف، (2/509).

(5) قرأ نافع وابن كثير والكسائي وأبو جعفر: ﴿فِي السِّلْمِ﴾ بفتح السين، والباوقون بالكسر. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (1/180). أبو عمرو الداني: التيسير، (1/80). ابن الجزري: النشر، (2/227).

(6) البيت للعباس بن مرداس. ينظر: ديوان العباس بن مرداس، ص 86. المستعصي: الدر الفريد، (4/102). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 166.

للمسلمين»⁽¹⁾ انتهى. قال زكريا في قوله: "والسَّلْم؛ لأنها تؤنث": «أي: لأن السَّلْم تؤنث كما أن "كافة" مؤنث بالهاء نظراً لأصلها، وتبع في كونها حالا من السلم الزمخشري⁽²⁾ وغيره، واعترضه أبو حيان⁽³⁾ بأن التاء في كافة وإن كانت للتأنيث ليست فيها له إذا كانت حالا، وابن هشام⁽⁴⁾ بأن كافة مختصة بمن يعقل. وقيل: إن كافة حال من الضمير والسلم معاً، واختاره ابن عطية⁽⁵⁾. وتعرض لتفسير البيت الذي استشهد به البيضاوي فذكر أن القائل هو العباس بن مرداس، قال: «وقبله:

أبا خراشأة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم يأكلهم الضبع

قال: «و "من" في الموضعين ابتدائية متعلقة بما قبلها، أي: يأخذ منها ما يحبه ويرضاه، فلا تسأم من طول زمانها، والحرب بالعكس، أو يكفيك اليسير منها المشار إليه بقوله: من أنفاسها جُرْع، والجُرْعَة من الماء حسوة منه، والحاصل: أنه يحرضه على الصلح ويثبطه عن الحرب»⁽⁶⁾ انتهى.

(619). قوله: ﴿حَكِيمٌ﴾ في صنعه؛ عبارة البيضاوي: «لا ينتقم إلا بحق»⁽⁷⁾.

(620). قوله: جمع [ظَلَّة]؛⁽⁸⁾ قال البيضاوي: «كقَلْل جمع قُلَّة، وهي ما أظلك. وقيد السحاب بالأبيض. وقيل: إنما يأتيهم فيه؛ لأنه مظنة الرحمة، فإذا جاء منه العذاب كان أفضح؛ لأن الشر إذا جاء من حيث لا يُحْتَسَب كان أصعب فكيف إذا جاء من حيث يُحْتَسَب الخير»⁽⁹⁾ انتهى. وزاد في الكشف قوله: «ومن ثمَّ اشدت على المتفكرين في كتاب الله قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: 47]»⁽¹⁰⁾.

(621). قوله: ثمَّ أمرُ هلاكهم؛ زاد البيضاوي وفرع منه، قال⁽¹¹⁾: «وُضِعَ الماضي موضع المستقبل؛

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (182/2)، بتصرف.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشف، (252/1).

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (339/2).

(4) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص 733.

(5) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (283/1).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 243-244. ينظر: الفتازاني: حاشية على الكشف، (510/2).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (182/2).

(8) في (ب): «ظلمة»، والصواب ما أثبتته. ينظر: الحلبي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 32.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (182/2)، بتصرف.

(10) الزمخشري: الكشف، (254/1).

(11) «قال»: مكرّر في (ب).

لدنوه و تيقن وقوعه»⁽¹⁾.

(622). قوله: بالبناء للمفعول؛ هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم على أنه من الرجح، وقرأ الباقون / [73ظ/ب] / على البناء للفاعل⁽²⁾ ... إلى آخره، قاله البيضاوي⁽³⁾.

(623). قوله: معلقة "سل"؛ فيه أن التكليف كالإلغاء خاص بأفعال القلوب ولا يظهر كون سل منها. قال البيضاوي: «و"كم" خبرية أو استفهامية مقررّة، ومحلّها نصب على المفعولية، أو الرفع بالابتداء على حذف العائد من الخبر، و"آية" مميّزها و"من" للفصل»⁽⁴⁾. قال زكريا: «في قوله: "على المفعولية": أي المفعول الثاني لـ "ءَاتَيْتَهُمْ". وقال: المفعول الأول له» يعني لـ "ءَاتَيْتَهُمْ". قال: «وحذف العائد: أي: من إتيانهم، والتقدير: آتيناهموها»⁽⁵⁾ انتهى.

(624). قوله: لأنها سبب الهداية؛ عبارة البيضاوي: «فإنها سبب الهدى الذي هو أجل النعم بجعلها سبب الضلالة، وازدياد الرجس، وبالتحريف والتأويل الزائغ»⁽⁶⁾.

(625). قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ﴾؛ قال البيضاوي: «بعدها وصلت إليه وتمكّن من معرفتها، وفيه تعريض بأنهم بدّلوها بعدما عقّلوها»⁽⁷⁾.

(626). قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾؛ قال السعد التفتازاني: «فإن قلت: كيف صلح ذلك جزاء الشرط ولا سببية ولا ترتيب؟ قلت: من جهة أن المعنى يعاقبه الله تعالى أشد العقاب؛ لأن الله تعالى شديد العقاب. ومن جهة أن التبديل سبب للإظهار أن الله شديد العقاب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53]»⁽⁸⁾.

(627). قوله: بالثمويه؛ لعله من قولهم: موه الخبر عليه أخبره بخلاف ما سأله عنه، أو الشيء طلاه بفضة أو ذهب وتحتة نحاس أو حديد كما في القاموس⁽⁹⁾ والله أعلم. قال البيضاوي: «في تفسير ﴿زَيْنَ﴾

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (183/2).

(2) ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (181/1). ابن الباش: الإقناع، (304/1). ابن الجزري: النشر، (208/2، 227).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (183/2).

(4) المصدر نفسه، (183/2)، بتصرف.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 244.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (183/2).

(7) المصدر نفسه، (183/2).

(8) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (512/2).

(9) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: ميه، ص 1253.

حَسُنَتْ فِي أَعْيُنِهِمْ وَأَشْرَبَتْ مَحَبَّتُهَا فِي قُلُوبِهِمْ حَتَّى تَهَالَكُوا عَلَيْهَا، وَأَعْرَضُوا عَنْ غَيْرِهَا، وَالْمُزَيْنُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ إِذْ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ فَاعِلُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ "زَيْنَ" عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَكُلٌّ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالْقُوَّةِ الْحَيَوَانِيَّةِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْأُمُورِ الْبَهِيَّةِ وَالْأَشْيَاءِ الشَّهِيَّةِ، مُزَيْنٌ بِالْعَرَضِ⁽¹⁾ انْتَهَى. وَفِيهِ تَعْرِيفٌ بِالزَّمْحَشَرِيِّ وَرَدُّ عَلَيْهِ، حَيْثُ قَالَ: «الْمُزَيْنُ هُوَ الشَّيْطَانُ، زَيْنٌ لَهُمُ الدُّنْيَا وَحَسَنُهَا فِي أَعْيُنِهِمْ بَوْسَاوَسُهُ وَحَبِّبُهَا إِلَيْهِمْ، فَلَا يَرِيدُونَ غَيْرَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ قَدْ زَيْنَهَا لَهُمْ بِأَنْ خَدَّاهُمْ حَتَّى اسْتَحْسَنُوهَا وَأَحْبَبُوهَا، أَوْ جُعِلَ إِمْهَالُ الْمَزِينِ تَزْيِينًا». قَالَ: «وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مِنْ قَرَأَ "زَيْنَ" لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا"⁽²⁾. / [74و؛ ب] / عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ⁽³⁾ انْتَهَى.

(628). قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ يَسْخَرُونَ﴾؛ قَدَّرَ الْمُبْتَدَأَ بَعْدَ الْوَائِ لِيَصِحَّ جَعْلُ الْجُمْلَةِ الْمُضَارِعِيَّةِ حَالًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا. قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ:

«وَذَاتُ وَوَاوٍ بَعْدَهَا انْوٍ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنَ مُسْنَدًا»⁽⁴⁾

قَالَ زَكْرِيَا: «﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ عَطْفًا عَلَى ﴿زَيْنَ﴾ وَعَدَلَ إِلَى الْمُضَارِعِ؛ لِقَصْدِ الْاسْتِمْرَارِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا فَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ لِتَصِحَّ الْوَائِ»⁽⁵⁾ انْتَهَى.

(629). قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾؛ لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَفْسَّرُ لِمَعْنَى الْفَوْقِيَّةِ، قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: «لَأَنَّهُمْ فِي عَلِيٍّ وَهُمْ فِي أَسْفَلِ السَّافِلِينَ، أَوْ لَأَنَّهُمْ فِي كِرَامَةٍ وَهُمْ فِي مَذَلَّةٍ، أَوْ لَأَنَّهُمْ يَتَقَاوَلُونَ عَلَيْهِمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ كَمَا سَخَرُوا مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا ... إِلَى آخِرِهِ»⁽⁶⁾، غَيْرَ أَنَّ الْوَجْهَ الْأَخِيرَ لَا يَلَائِمُ قَوْلَ صَاحِبِ الدَّعَائِمِ: «وَضَحِكُ الَّذِينَ آمَنُوا فِي كِتَابِهِ إِلَى قَوْلِهِ: وَلَيْسَ بِهِمْ هُزْءٌ ... إِلَى آخِرِهِ»⁽⁷⁾، كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالِ يَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: 34] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(630). قَوْلُهُ: عَلَى الْإِيمَانِ؛ أَقُولُ: كَأَنَّهُ الْمَخْتَارُ عِنْدَهُ، وَإِلَّا فَالْمَسْأَلَةُ [خِلَافِيَّةٌ]⁽⁸⁾، قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: «مُتَّفَقِينَ عَلَى الْحَقِّ فِيمَا بَيْنَ آدَمَ وَإِدْرِيْسَ أَوْ نُوحَ وَبَعْدَ الطُّوفَانِ، أَوْ مُتَّفَقِينَ عَلَى الْجَهَالَةِ وَالْكَفْرِ فِي فِتْرَةِ

(1) البِيضَاوِيُّ: أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ، (183/2).

(2) قَرَأَ مَجَاهِدٌ وَحَمِيدُ بْنُ قَيْسٍ وَأَبُو حَيَوَةَ «زَيْنَ» عَلَى بِنَاءِ الْفَعْلِ لِلْفَاعِلِ. يَنْظُرُ: ابْنُ خَالَوَيْهِ: مَخْتَصِرٌ فِي شَوَاذِ الْقُرْآنِ، ص 20. ابْنُ عَطِيَّةٍ: الْحَرَجِيُّ: الْوَجِيزُ، (284/1). أَبُو حَيَانَ: الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ، (353/2).

(3) الزَّمْحَشَرِيُّ: الْكَشَافُ، (254/1).

(4) ابْنُ مَالِكٍ: الْأَلْفِيَّةُ، ص 33.

(5) زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ: فَتْحُ الْجَلِيلِ، ص 245.

(6) البِيضَاوِيُّ: أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ، (183/2).

(7) ابْنُ النُّضْرِ الْعَمَانِيُّ: الدَّعَائِمُ، ص 12.

(8) فِي (ب): «خِلَافِيَّةٌ»؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ مِنَ النَّاسِخِ، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ مَا قَدَّرْتُهُ.

إدريس أو نوح⁽¹⁾، وقال في الكشاف: «فإن قلت: متى كان الناس أمة واحدة متفقين على الحق؟ قلت: عن ابن عباس: أنه كان بين آدم ونوح عشرة قرون على شريعة من الحق واختلفوا⁽²⁾»⁽³⁾.

(631). قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «أي: اختلفوا فبعث الله، وإنما حُذِفَ لدلالة قوله: ﴿فِيمَا اختلفوا فيه﴾، وعن كعب: الذي علمته من عدد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: مائة وأربعة وعشرون ألفاً، والمرسل منهم: ثلاثمائة وثلاثة عشر، والمذكور في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون⁽⁴⁾»⁽⁵⁾. قال زكريا: «هم آدم، وإدريس، ونوح، وهود، وصالح، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، ولوط، وموسى، وهارون، وشعيب، وزكريا، ويحيى، وعيسى، وداود، وسليمان، وإلياس، واليسع، وذو الكفل، وأيوب، ويونس، ومحمد ﷺ، وذو القرنين، وعزيز، ولقمان، على القول بنبوة الثلاثة»⁽⁶⁾.

(632). قوله: بمعنى الكتُب؛ أراد أن "ال" في الكتاب للجنس، / [74ظ/ب] / قال البيضاوي: «ولا يريد به أنه أنزل مع كل واحد كتاباً يخصه، فإن أكثرهم لم يكن معهم كتاب يخصهم، وإنما كانوا يأخذون

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (184/2).

(2) أخرجه البزار والطبري والحاكم وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس موقوفاً، ولفظه عند الطبري: «كَانَ بَيْنَ نُوحٍ وَأَدَمَ عَشْرَةَ قُرُونٍ، كُلُّهُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْحَقِّ، فَاخْتَلَفُوا، فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. مسند البزار، رقم: 4815، (99/11). الطبري: جامع البيان، رقم: 4048، (275/4). الحاكم: المستدرک، كتاب التفسير، رقم: 3654، (480/2).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه البزار، وفيه عبد الصمد بن النعمان، وثقه ابن معين، وقال غيره: ليس بالقوي». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 10858، (319/6).

(3) الزخشي: الكشاف، (256/1)، بتصرف.

(4) لم أعث على تخريجه عن كعب، وإنما أخرجه أحمد وابن أبي حاتم والطبراني عن أبي أمامة الباهلي، وابن حبان عن أبي ذر وغيرهم، ولفظه عند أحمد: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ وَفَى عِدَّةَ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: «مِائَةٌ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا الرَّسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَخَمْسَةٌ عَشْرًا جَمًّا غَفِيرًا». مسند أحمد، رقم: 22288، (618/36). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 962، (182/1). صحيح ابن حبان، كتاب البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، رقم: 361، (76/2). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 7871، (217/8).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه أحمد والطبراني في الكبير وقال: كم عدد الأنبياء؟ قال: "مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً". ومداره على علي بن يزيد، وهو ضعيف». الهيثمي: مجمع الزوائد، (159/1).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (184/2).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 245.

بكتب من قبلهم»⁽¹⁾.

(633). قوله: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ به؛ صريح كلام المفسر أن فاعل [يَحْكُمَ]⁽²⁾ هو النبي، وجوز البيضاوي فيه ثلاثة أوجه، حيث قال: «أي: الله ﷻ، أو النبي المبعوث، أو كتابه»⁽³⁾، قال زكريا عقب ذلك: «قال التفتازاني⁽⁴⁾: الأظهر عود ﴿لِيَحْكُمَ﴾ إلى الكتاب، إذ لا بد في عوده إلى الله من تكلف في المعنى؛ أي: ليظهر حكمه وإلى النبي من تكلف في اللفظ حيث لم يقل: [ليحكموا]⁽⁵⁾. وقال أبو حيان⁽⁶⁾: الأظهر عوده إلى الله، والمعنى: أنه أنزل الكتب ليفصل به بين الناس، ويؤيده قراءة «لِنَحْكُمَ»⁽⁷⁾ بالنون على الالتفات، ونسبة الحكم إلى الكتاب مجاز، كما أن إسناد النطق إليه كذلك في قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْنَا بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: 26]»⁽⁸⁾ انتهى.

(634). قوله: لم؛ فسر «لَمَّا» بـ "لم" للإشارة إلى أن أصل "لَمَّا" "لم" زيدت عليها "ما" كما قاله البيضاوي⁽⁹⁾ أيضا، وأظن أن في ذلك خلافاً ذكره صاحب المغني⁽¹⁰⁾ وزاد البيضاوي: «وفيها توقع، ولذلك جعل مقابل قد»⁽¹¹⁾. قال زكريا: «عبارة الكشاف: نظير "قد"⁽¹²⁾، أي: ولكون "لما" تفيد التوقع مع النفي، جعلت نظير "قد" في إفادتها ذلك مع الإثبات، ولهذا قال التفتازاني⁽¹³⁾ راداً على من قال أنه مقابل "قد"، بمعنى: أن الفعل المتوقع بعد "لما" منفي بخلافه بعد قد: الفعل بعد قد متوقع؛ أي: منتظر الكون،

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (184/2).

(2) في (ب): «بحكم»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (184/2).

(3) المصدر نفسه، (184/2).

(4) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (513/2).

(5) في (ب): «لم ليحكموا»، والصواب ما أثبتته. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 245.

(6) أبو حيان: البحر المحيط، (365/2)، بتصرف.

(7) قرأ عاصم الجحدري كما حكى عنه مكي: «لِنَحْكُمَ» بالنون. ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (286/1). أبو حيان: البحر المحيط، (366/2).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 245.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (185/2).

(10) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص 367.

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (185/2).

(12) الزمخشري: الكشاف، (256/1).

(13) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (515/2).

فالمنتظر في "لما" أيضا هو الفعل لا نفيه⁽¹⁾.

(635). قوله: مبيّنة ما قبلها؛ أي: مفسرة للمفرد الذي هو مثل، ويسمى ذلك استئنافا بيانياً، قال زكريا: «كان قائلاً، قال: كيف ذلك المثل، فقيل: مستهم البأساء... إلى آخره»⁽²⁾.

(636). قوله: بالنصب والرفع؛ يعني: بالنصب على تقدير كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها وهو الزلزال، وإن لم يكن مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم والرفع بالنظر؛ لكونه مؤولاً بالحال؛ لحكاية حال ماضية. قال زكريا: «فائدتها تصور تلك الحال العجيبة الشأن، واستحضار صورتها في مشاهدة السامع؛ ليتعجب منها»⁽³⁾.

(637). قوله: فأجيئوا من قبل الله... إلى آخره؛ قال التفتازاني: «فإن قلت: هلا جعل ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [75و؛ ب] / مقول الرسول، و﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ مقول من معه على طريق اللف والنشر؟ قلت: أما لفظاً فإنه لا يحسن تعاطف القائلين دون المقولين، وأما معنىً فلأنه لا يحسن ذكر قول الرسول ذلك في الغاية التي قصد بها بيان تناهي الأمر في الشدة»⁽⁴⁾ انتهى.

فائدة: قال البيضاوي عقب هذه الآية: «وفيه إشارة إلى أن الوصول إلى الله تعالى والفوز بالكرامة عنده برفض الهوى واللذات، ومكابدة الشدائد والرياضات كما قال عليه الصلاة والسلام: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾، قال زكريا: «رواه الشيخان وغيرهما، وفي رواية لهم: «حجبت»، أي: جعلت المكاره حجاباً دون الجنة، فمن خرقة دخلها، والشهوات حجاباً دون النار، فمن اقتحمه دخلها»⁽⁷⁾ انتهى.

(638). قوله: وكان ذا مال؛ زاد البيضاوي: «هِمًّا ذَا مَالٍ عَظِيمٍ»⁽⁸⁾. قال زكريا: «هِمًّا» بكسر الهاء،

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 246.

(2) المصدر نفسه، ص 246.

(3) المصدر نفسه، ص 246.

(4) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/515)، بتصرف.

(5) أخرجه البخاري عن أبي هريرة، ومسلم عن أنس بن مالك، وغيرهما، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند مسلم: قال رسول الله ﷺ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ». وعند البخاري، بلفظ: «حُجِبَتِ النَّارُ...». صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب: حجبت النار بالشهوات، رقم: 6487، (8/102). صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم: 1(2822)، (4/2174).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/185).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 246.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/185)، بتصرف.

أي: شيخًا فانيًا»⁽¹⁾.

(639). قوله: **على من**؛ عبارة البيضاوي: «وأين نضعها»⁽²⁾، ومثله عبارة "الكشاف"⁽³⁾، فعلى هذا فالسؤال عن المنفق عليه وعن المنفق كما دلَّ عليه قول المفسر أيضًا، وفيه بيان المنفق الذي هو أحد شقي السؤال، فيشكل علينا قول أهل المعاني في إخراج الكلام على خلاف المقتضى بعد التمثيل بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ وَالْأَهْلِ﴾ الآية [البقرة: 189]، وكقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ الآية [البقرة: 215]. قال في المطول: «سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها، وكل ما فيه خير فهو صالح للإنفاق، فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد»⁽⁴⁾ انتهى. ووجه الإشكال أن المذكور في سبب النزول السؤال عن الشيئين لا عن الشيء المنفق فقط، والجواب كذلك بالنظر لقوله: ﴿مَنْ خَيْرٌ﴾ اللهم إلا أن يقال التمثيل بالآية للإخراج المذكور نظرًا لظاهر قوله تعالى: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾، والله تعالى أعلم، ويرشح ما قلناه من قول زكريا: «أي: فكأنه قيل في الجواب: المنفق هو الخير، والمنفق عليهم هؤلاء»، قال: «وهذا طريق معروف في البلاغة، ولهم طريق آخر في السؤال؛ لأنه إما [75ظ/ب] / سؤال جدال وحقه أن يطابقه جوابه بلا زيادة ونقص، أو سؤال تعلم وحق المعلم أن يكون فيه كطبيب يتحرى شفاء سقيم، فيبني المعالجة على ما يقتضيه لا على ما يحكيه المريض»⁽⁵⁾ انتهى.

(640). قوله: **مكروه**؛ أشار بذلك إلى أنه مصدر بمعنى: اسم المفعول، قال البيضاوي: «كُرِهَ: شاق عليكم مكروه طبعًا، وهو مصدرٌ نُعت به للمبالغة، أو فُعل بمعنى: مفعول كالحُبز بمعنى المخبوز، وقرئ بالفتح»⁽⁶⁾ على أنه لغة فيه كالضُعب والضُعب، بمعنى الإكراه على المجاز كأنهم أكرهوا عليه؛ لشدته وعظم مشقته كقوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: 15]»⁽⁷⁾.

(641). قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «وهو جميع ما كُلفوا به، فإن الطبع [يكرهه]»⁽⁸⁾

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 246.

(2) المصدر نفسه، ص 246.

(3) الزخشري: الكشاف، (1/ 257).

(4) التفتازاني: المطول، ص 295-296.

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 246 247.

(6) قرأ عبد الرحمن السلمي: «كُرِهَ» بفتح الكاف. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 20. الثعلبي: الكشاف والبيان، (2/ 137).

أبو حيان: البحر المحيط، (2/ 379).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/ 186)، بتصرف.

(8) في (ب): «بكرهه»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (2/ 186).

وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم⁽¹⁾ انتهى. فقوله: "فإن النفس تكرهه"⁽²⁾، قال التفتازاني: «أي: لا يلزم منه كراهة حكم الله ومحبة خلافه، وهو ينافي كمال التصديق؛ لأنّ معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته، كوجع الضرب في الحد مع كمال الرضى بالحكم، والإذعان له، وهذا كما تقول: أن الكلب بقضاء الله مع أن البعض مكروه منكر غاية الإنكار، كالبائس والشورور⁽³⁾ انتهى.

(642). قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «وهو جميع ما نُهوا عنه، فإنّ النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها إلى الردى، وإنما دُكر "عسى"؛ لأنّ النفس إذا ارتاضت ينعكس الأمر عليها⁽⁴⁾. وقال بعد قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾: «وفيه دليل على أن الأحكام تتبع المصالح الراجحة وإن لم يعرف عينها⁽⁵⁾ انتهى.

(643). قوله: فقاتلوا المشركين وقتلوا ابن الحزرمي؛ قال البيضاوي: «روي أنه عليه الصلاة والسلام بعث عبد الله بن جحش بن عمته على سرية في جمادى الأخيرة - قبل بدر بشهرين -؛ ليرصد عيراً لقريش فيهم عمرو بن عبد الله الحزرمي وثلاثة معه⁽⁶⁾. قال التفتازاني: «وهم: الحكم بن كيسان، وعثمان بن عبد الله بن المغيرة، ونوفل بن عبد الله⁽⁷⁾. قال البيضاوي: «فقتلوه وأسروا اثنين واستاقوا العير، وفيها تجارة الطائف، وكان ذلك غرة رجب وهم يظنون من جمادى، فقالت قريش: استحلّ محمد الشهر الحرام شهراً يأمن فيه الخائف ويبدع^[76؛ ب] الناس فيه إلى معاشهم. وشق على أصحاب السرية، وقالوا: ما نبرح حتى تنزل توبتنا، وردّ رسول الله ﷺ العير والأسارى⁽⁸⁾». وقول البيضاوي: "يبدع¹⁰ يتفرق، وضبطه زكريا⁽¹⁰⁾ بموحدة وذال معجمة وعين مهملة وراء مشددة. قال الجوهرى: «ابدع^ر

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (186/2)، بتصرف.

(2) الزخشي: الكشاف، (258/1)، بتصرف.

(3) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (517/2)، بتصرف.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (186/2).

(5) المصدر نفسه، (186/2).

(6) المصدر نفسه، (186/2).

(7) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (517/2)، بتصرف.

(8) أخرجه النسائي وأبو يعلى وغيرهما عن جندب بن عبد الله، وأبو نعيم عن عبد الله بن عباس، بالفاظ متقاربة. النسائي: السنن الكبرى، كتاب السير، البكاء عند التشيع، رقم: 8752، (107/8). مسند أبي يعلى، رقم: 1534، (102/3). أبو نعيم: معرفة الصحابة، رقم: 2467، (954/2).

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (186/2).

(10) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 247.

القوم أي: تفرقوا»⁽¹⁾.

وهنا بحثان: أحدهما في قول البيضاوي كالكشف: «فقتلوه وأسروا اثنين واستاقوا العير» بعد قولهما: «وثلاثة معه»⁽²⁾، ولم يذكر ما فعل بالثالث، ولم أرَ من تعرَّض له من الحواشي، فليراجع.

الثاني: لا يخفى ما في كلام المفسر من المخالفة للبيضاوي كالكشف، فإن كلام المفسر صريح في أن القتال وقع في آخر يوم من جمادى، فيكون الالتباس من المشركين حيث اعترضوا عليهم بما تقدّم، وكلام البيضاوي كالكشف صريح في أن ذلك كان في غرة رجب والمسلمون يظنون من جمادى، وعليه فالالتباس على المسلمين، فلينظر ما هو المطابق للواقع، والله أعلم.

(644). قوله: ﴿قُلْ﴾ لهم ... إلى آخره؛ لم يذكر هل السائلون هم المشركون أو الموحدون، وقال البيضاوي: «والسائلون هم المشركون كتبوا إليه في ذلك تشنيعاً وتعييراً، وقيل أصحاب السرية»⁽³⁾، وقال التفتازاني: «والأظهر أن ضمير ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ للمؤمنين، أو للجميع، لا للكفار خاصة، إذ لا يلائمه الأسئلة الآتية سيما ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ﴾ [البقرة: 219] ... إلى آخره»⁽⁴⁾، ثم ظهر من قوله: "والشرك منكم"⁽⁵⁾ أنه فسّر السائلين بالمشركين، فلذلك جعل الضمير رافعاً إليهم في قوله: "والفتنة منكم" ... إلى آخره، والله أعلم.

(645). قوله تعالى: ﴿إِنْ أَسْتَعْطَوْا﴾؛ قال في الكشف: «استبعاد لاستطاعتهم كقول الرجل لعدوه: إن ظفرت بي فلا تُبِتْ، وهو واثق أنه لا يظفر به»⁽⁶⁾.

(646). قوله تعالى: ﴿فَيَسُئْتُهُمْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾؛ قال البيضاوي: «قيد الردة بالموت عليها في إحباط الأعمال كما هو مذهب الشافعي»⁽⁷⁾، والمراد بها الأعمال النافعة»⁽⁸⁾، قال زكريا: «أي: خلافاً لأبي حنيفة»⁽⁹⁾ حيث قال: إن الردة تحبط الأعمال مطلقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: 5]؛ قال:

(1) الجوهري: الصحاح، مادة: بذعر، (2/588).

(2) الزخشري: الكشف، (1/258). البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/186).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/186).

(4) التفتازاني: حاشية على الكشف، (2/517).

(5) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 34.

(6) الزخشري: الكشف، (1/259)، بتصرف.

(7) الشافعي: الأم، (6/168-169).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/187).

(9) ينظر: السرخسي: المبسوط، (2/96). الكاساني: بدائع الصنائع، (1/95).

«وأجيب بأنه محمول على المقيد عملاً بالدليلين»⁽¹⁾ انتهى.

أقول: لعل ما ذهب إليه أبو حنيفة هو ما عليه أصحابنا⁽²⁾؛ لأن الكبائر مطلقاً تبطل الثواب كما دلّ على ذلك حديث عائشة / [76ظ/ب] / - رضي الله عنها- في حق زيد بن أرقم الذي نقله صاحب "الإيضاح"⁽³⁾ ⁽⁴⁾ في كتاب البيوع كما هو مشهور، إلا أنه لا يؤمر بالإعادة بعد التوبة؛ لقوله ﷺ في إحدى الروايتين: «فإن تاب جدّد له العمل»⁽⁵⁾، وقد بسط المحشي الكلام على ذلك في "حاشية الترتيب"⁽⁶⁾ فليراجع، والله أعلم. فإن قلت: ما المراد بحبط أعمالهم في الدنيا؟ قلت: قال في الكشف: «لِمَا يفوتهم بإحداث الردة مما للمسلمين في الدنيا من ثمرات الإسلام»⁽⁷⁾ أي الدنيوية، والله أعلم.

(647). قوله: ولَمَّا ظَنَّ السَّرِيَّةَ... إلى آخره؛ عبارة الكشف: «روي⁽⁸⁾ أن عبد الله بن جحش وأصحابه حين قتلوا الحضرمي ظن قوم أنهم إن [سلموا]⁽⁹⁾ ... إلى آخره»⁽¹⁰⁾.

(648). قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾؛ قال البيضاوي: «أثبت لهم الرجاء إشعاراً بأن العمل

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 248. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشف، (519/2).

(2) ينظر: السوفي: السؤالات، ص 487. الجيطالي: قواعد الإسلام، (73/1). أبو ستة: حاشية الترتيب، (72/1). احمد اطفيش: تيسير التفسير، (29/2). فرحات الجعبري: البعد الحضاري، (583/2).

(3) أخرجه أبو يوسف وعبد الرزاق وابن الجعد وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عائشة موقفاً، ولفظه عند ابن الجعد: «أبْلغِي زَيْدًا أَنْ قَدْ أَبْطَلَتْ جِهَادَكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ تَتُوبَ، بِئْسَ مَا شَرَيْتَ، وَبِئْسَ مَا اشْتَرَيْتَ». أبو يوسف: الآثار، في البيوع والسلف، رقم: 843، (186/1). مصنف عبد الرزاق، كتاب البيوع، باب الرجل يبيع السلعة ثم يريد اشتراءها بنقد، رقم: 14813، (8/185). مسند ابن الجعد، رقم: 451، (80/1).

وأخرجه المتقي الهندي، وقال: «عبد الرزاق وابن أبي حاتم، وضَعَفَ». المتقي الهندي: كنز العمال، (4/195).

(4) ينظر: عامر الشماخي: كتاب الإيضاح، (99/3).

(5) أخرجه الربيع عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «من أشرك ساعة أحبط عمله، فإن تاب جدّد له العمل». الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب في الإيمان والإسلام والشرائع، رقم: 59، (22/1).

(6) أبو ستة: حاشية الترتيب، (71/1).

(7) الزخشي: الكشف، (259/1).

(8) أخرجه أبو يعلى والطبري وابن أبي حاتم بألفاظ متقاربة عن جندب بن عبد الله، ولفظه عند الطبري: «لما كان من أمر عبد الله بن جحش وأصحابه وأمر ابن الحضرمي ما كان، قال بعض المسلمين: إن لم يكونوا أصابوا في سفرهم أظنه قال: وزراً، فليس لهم فيه أجرٌ. فأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾». مسند أبي يعلى، رقم: 1534، (3/102). الطبري: جامع البيان، رقم: 4102، (4/319). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 2040، (2/388).

(9) في (ب): «أسلموا»، والصواب الموافق للرواية والمعنى ما أثبتته. ينظر: الزخشي: الكشف، (259/1).

(10) المصدر نفسه، (259/1).

غير موجب ولا قاطع في الدلالة سيما والعبرة بالخواتم»⁽¹⁾، وفي الكشاف: «عن قتادة⁽²⁾: هؤلاء خيار هذه الأمة، ثم جعلهم الله أهل رجاء كما تسمعون، فإنه من رجا طلب، ومن خاف هرب»⁽³⁾

(649). قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾؛ قال البيضاوي كالكشفاف: «روي أنه نزل بمكة قوله: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل:67]، فأخذ المسلمون يشربونها، ثم إن عمرَ ومعاذًا في نفر من الصحابة قالوا: أفتنا يا رسول الله في الخمر فإنها مذهبة للعقل» يعني: بفتح الميم أي: محل ذهاب العقل، ويجوز ضمُّها، قال: «فنزلت هذه الآية، فشربها قوم وتركها آخرون. ثم دعا عبد الرحمن بن عوف ناسًا منهم فشربوا، فسكروا، فأَمَّ أحدهم، فقرأ: "يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون" فنزلت: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء:43]، [فَقُلْ] ⁽⁴⁾ من يشربها، ثم دعا عتبان بن مالك سعد بن أبي وقاص في نفر فلما سَكِرُوا افتخروا وتناشدوا، فأنشد سعد شعرًا فيه هجاء الأنصار، فضربه أنصاري بلحي بعير فشجَّه، فشكا إلى رسول الله ﷺ فقال عمر: اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شافيا، فنزلت: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: 90-91]، فقال عمر: انتهينا يا

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (187/2).

(2) أخرجه الطبري عن قتادة، وابن أبي حاتم عن الربيع بن أنس مقطوعا، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الطبري: قال: «أثنى الله على أصحاب نبيه محمد ﷺ أحسن الثناء فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، هؤلاء خيار هذه الأمة. ثم جعلهم الله أهل رجاء كما تسمعون، وأنه من رجا طلب، ومن خاف هرب». الطبري: جامع البيان، رقم: 4104، (4/320). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 2041، (2/388).

(3) الزخشي: الكشاف، (259/1).

(4) في (ب): «فقال»، والصواب الموافق للرواية والمعنى ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (259/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (188/2).

سورة البقرة

رب⁽¹⁾»⁽²⁾. قال: «والخمر في الأصل مصدر خمرت إذا سترت، سمي بها عصر العنب والتمر إذا اشتد وغلا، كأنه يُخمر العقل، كما سمي / [77و؛ ب] / سكرًا؛ لأنه يسكره، أي: يحجزه، وهي حرام مطلقًا، وكذا كلُّ مسكر عند أكثر العلماء ... إلى آخره»⁽³⁾.

فائدة: قال زكريا: «قال القفال: الحكمة في وقوع التحريم على هذا الترتيب أن القوم كانوا أَلْفُوا

(1) ذكره الثعلبي من غير سند، وأخرجه الزيلعي، وقال: «قلت: غريب بهذا اللفظ».

وقد وردت هذه الرواية مفرقة من جملة أحاديث:

-أخرج الطبري عن أبي رزين: «تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا» قال: «نزل هذا وهم يشربون الخمر، فكان هذا قبل أن ينزل تحريم الخمر». وأورد الواحدي دون سند أن قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ» نزلت في عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل ونفر من الأنصار أتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: أفتنا في الخمر والميسر فإنهما مذهبة للعقل مسلبة للمال، فأنزل الله تعالى هذه الآية».

-وأخرج ابن أبي حاتم عن أنس بن مالك، قال: «كنا نشرب الخمر فأنزلت: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ» [البقرة: 219]، فقلنا نشرب منها ما ينفعنا فأنزلت في المائدة: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ» الآية [المائدة: 90]. قالوا اللهم قد انتهينا، فأرقناها إذ نودي: ألا إن الخمر قد حرمت».

-وأخرج أبو داود والترمذي -واللفظ له- والبخاري وغيرهم عن علي بن أبي طالب، قال: «صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعانا وسقانا من الخمر، فأخذت الخمر منا، وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ» [الكافرون: 1-2] ونحن نعبد ما تعبدون». قال: فأنزل الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» [النساء: 43]. وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

-وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم -واللفظ له- وغيرهم عن عمر بن الخطاب: أنه قال: اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ، فَتَرَكْتُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» [النساء: 43] إِلَى آخِرِ آيَةِ. «فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ، فَتَلَاهَا عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُا لَمْ تُوَافِقْ مِنْ عُمَرَ الَّذِي أَرَادَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ، فَتَرَكْتُ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا» [البقرة: 219]، «فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ، فَتَلَاهَا عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُا لَمْ تُوَافِقْ مِنْ عُمَرَ أَرَادَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ، فَتَرَكْتُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ» [المائدة: 90] حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ» [المائدة: 91]، «فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ فَتَلَاهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ عُمَرُ: انْتَهَيْتَا يَا رَبُّ». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. سنن أبي داود، كتاب الأشربة، باب في تحريم الخمر، رقم: 3671، (5/515)، رقم: 3670، (5/514). سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة النساء، رقم: 3026، (5/238)، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة، رقم: 3049، (5/253). سنن النسائي، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر قالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ» [المائدة: 90]، رقم: 5540، (8/286). مسند البخاري، رقم: 598، (2/211). الطبري: جامع البيان، (17/243). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 2048، (2/389). الطبراني: المعجم الأوسط، رقم: 1464، (2/125). الثعلبي: الكشف والبيان، (2/141). الحاكم: المستدرک، كتاب الأشربة، رقم: 7220، (4/158)، كتاب الأشربة، رقم: 7224، (4/159). البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب صفة أقل السكر، رقم: 1828، (1/572)، كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في تحريم الخمر، رقم: 17324، (8/495). الزيلعي: تخريج الأحاديث والآثار، (1/132).

(2) الزخشي: الكشاف، (1/259). البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/188)، بتصرف.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/188).

شرب الخمر، وكان انتفاعهم به كثيرا، فعلم أنه لو منعهم بدفعة واحدة لشقَّ عليهم، فاستعمل في التحريم هذا التدرج والرفق⁽¹⁾ انتهى.

(650)* قوله: لما يَحْصِدُ بِسَبَبِهِمَا مِنَ الْمَخَاصِمَةِ ... إِلَى آخِرِهِ⁽²⁾؛ هذا صريح في أنَّ علة التحريم ما ذكر، واختار البيضاوي أن ما فيه من الانتكاب عن المأمور وارتكاب المحذور، قال في قوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَا لِلْخَمْرِ، فَإِنَّ الْمَفْسِدَةَ إِذَا تَرَجَّحَتْ عَلَى الْمَصْلُحَةِ اقْتَضَتْ تَحْرِيمَ الْفِعْلِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا مَرَّ⁽³⁾ انتهى. وأراد بما مرَّ أن سببه نزول آية الخمر.

(651). قوله: وَإِصَابَةُ الْمَالِ بِلَا كَدٍّ فِي الْمَيْسَرِ؛ أقول: لم يذكر المفسر ولا البيضاوي صورة الميسر، قال في الكشف: «فإن قلت: كيف صفة الميسر؟ قلت: كانت لهم عشرة أقداح، وهي: الأزلام والأقلام: الفذ، والتوأم، والرقيب، والحلس، والنافس، والمسبل، والمعلى، والمنيح، والسفيح، والوغد. لكل منها نصيب معلوم من جزور ينحرونها ويجزؤونها عشرة أجزاء. وقيل: ثمانية وعشرين إلا الثلاثة وهي المنيح والسفيح والوغد». قال: «ولبعضهم⁽⁴⁾»:

لي في الدنيا سهام ليس فيهن ربيع
وأساميهن وغد وسفيح ومنيح⁽⁵⁾

للفذ: سهم، وللتوأم: سهمان، وللرقيب: ثلاثة، وللحلس: أربعة، وللنافس: خمسة، وللمسبل: ستة، وللمعلى: سبعة، يجعلونها في الربابة، وهي خريطة يضعونها على يد عدل، ثم يجلجلها ويدخل يده فيخرج باسم رجل قدحًا منها. فمن خرج له قدح من ذوات الأنصباء أخذ النصيب الموسوم به ذلك القدح، ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم يأخذ شيئًا وغرَّم ثمن الجزور كله، وكانوا يدفعون تلك الأنصباء إلى الفقراء ولا يأكلون منها ويفتخرون بذلك ويذمُّون من لم يدخل فيه، ويسمونه البرم⁽⁶⁾ انتهى.

أقول: جمعها بعضهم في بيتين فقال⁽⁷⁾:

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 248.

(2) عبارة «بما مرَّ أن سببه نزول آية الخمر» من آخر هذه الفقرة، مثبتة في أول [78/ب].

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/189).

(4) تتبعتُ البيتين في عدد من كتب التفسير، ولكن وجدتهما دون نسبة.

(5) هي أسماء السهام الثلاثة التي لا أنصباء لها. ينظر: الزخشي: الفائق، (3/391). الطيبي: فتوح الغيب، (3/356).

(6) الزخشي: الكشف، (1/262).

(7) لم أعر على تخريجه.

وأقداح أزالام الغمار عديد بنيتين منها مسبل وسفيح
وفذ وحلس والمعلى ونافس رقيب و[وغد]⁽¹⁾ توأم ومنيح

ورأيت في حاشية الحفيد على المطول بعد ذكر الأقداح المذكورة ما يخالف ما ذكره الكشاف في بيان الكيفية حيث قال: «وبيان ذلك أنه إذ هجم الشتاء وتعذرت الأقوات، اجتمع فتیان العرب لإطعام الفقراء، فيشترون جزورا بما بلغ من الثمن من غير مماكسة، ولا يؤدّون الثمن في الحال، بل يضمّنون، ثم يطلبون الجزار فينحر / [77ظ/ب] / الجزور، ويأخذ بأجرته الرأس والرجلين واليدين، ثم إنهم يقسمون الجزور عشرة أجزاء، وتجتمع الأيسار، فيأخذ كل واحد من القداح السبعة ذوات الفروض سهما على قدر يساره وهمته، ويكون الغنم والغرم على قياس فروض السهام، حتى يأخذ أكرمهم العلي ويقول: إن فزت أخذت بلا ثمن سبعة أعشار وقسمت على الفقراء، وإن خبت غرمت سبعة أعشار الثمن ولا لحم لي، ثم إذا عرف كل واحد سهمه أحضروا رجلا لم يأكل اللحم بثمن قط ويسمى عند العرب بالخرضة، فتشد عيناه، وتسلم إليه القداح، ثم يؤتى بخريطة لها مخرج ضيق لتجول فيها القداح، فيقال له: أجل⁽²⁾ القداح وأخرج قدحا، فإن خرج من الغفل⁽³⁾ يعيد الإحالة والإخراج، فإن خرج الأربعة الأول على الترتيب بأن يكون الفذ أولا، ثم التوأم، ثم الرقيب، ثم الحلس، أعطي الفذ سهما، والتوأم سهمين⁽⁴⁾، والرقيب ثلاثة، والحلس أربعة، وكان الثمن على صاحب الثلاثة الباقية إلى النافس، والمسبل، والمعلّى على قدر سهامهم، فإن خرج المعلّى أولا، ثم الرقيب، أو خرجا على العكس يكون اللحم لهما والثمن على أصحاب الخمسة الباقية على حساب سهامهم، وإن خرج المعلّى أولا ثم المسبل، أو خرجا على العكس، أخذ المعلّى سبعة أجزاء اللحم، والمسبل ثلاثة، وغرم أصحاب الخمسة الباقية ثلاثة أجزاء من نصيبه أيضا، وقس على هذا». وقال «وتفصيل هذه القصة في رسالة ضياء الدين موفق المكي ثم الخوارزمي⁽⁵⁾ انتهى. وإنما أطلت النقل في كيفية ذلك لتكرّر وقوع الميسر في القرآن، فتتشوف النفس لبيان كيفيته مع قلة التنبيه عليه، والله أعلم. / [78و؛ ب] /

(652). قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ﴾؛ قال البيضاوي: «قيل: سائله أيضا عمرو بن الجموح سأل أولا

(1) في (ب): «وعد»، والظاهر أنه تحريف، ولعل الصواب ما قدرته.

(2) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «خَلَط».

(3) الغفل: ما لا نصيب له ولا غرم عليه من القداح، فلا علامة فيه. وكانت تكثر بها القداح كراهية التهمة. ينظر: ابن منظور: لسان العرب،

مادة: غفل، (499/11). مرتضى الزبيدي: تاج العروس، مادة: (7/155).

(4) علّق عليها الناسخ في هامش (ب) بقوله: «لعله سهمين». وقد كتبت في المتن: «سهمان».

(5) لم أعره عليه.

عن المُنْفَقِ والمَصْرَفِ، ثم سأل عن كيفية الإنفاق⁽¹⁾»⁽²⁾ انتهى.

(653). قوله: أي: الفاضل عن الحاجة؛ عبارة البيضاوي: «العفو: نقيض الجهد، ومنه: يقال الأرض السهلة». إلى أن قال: «وروي أن [رجلا]⁽³⁾ أتى النبي ﷺ بيضة من ذهب أصابها في بعض المغام، فقال: خذها صدقة فأعرض عنه حتى كرر مراراً، فقال: هاتها مغضباً، فأخذها، فحذفها حذفاً لو أصابه لشجبه، ثم قال: «يأتي أحدكم بماله كله يتصدق به، ويجلس يتكفف الناس، إنما الصدقة عن ظهر غنى»⁽⁴⁾»⁽⁵⁾ انتهى. قال زكريا: في قوله: "عن ظهر غنى": «قال ابن الأثير⁽⁶⁾: والظهر قد تزداد في مثل هذا إشباعاً للكلام وتمكيناً، كأن صدقته مستندة إلى ظهر قوي»⁽⁷⁾ انتهى.

(654). قوله: كما يبين لكم ما ذكر؛ قال البيضاوي: «أي: مثل ما بين أن العفو أصلح من الجهد، أو ما ذكر من الأحكام، والكاف في محل نصب صفة لمصدر محذوف أي: تبيننا مثل هذا التبيين، وإنما وحّد العلامة - يعني: علامة المخاطب وهي الكاف في ذلك⁽⁸⁾ - والمخاطب جمع على تأويل القبيل والجمع»⁽⁹⁾ انتهى.

(655). قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾؛ قال البيضاوي: «وعيد ووعد لمن خالطهم لإفساد وإصلاح، أن يعلم أمره فيجزيه به عليه»⁽¹⁰⁾.

(1) سبق تخريجه.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (189/2).

(3) في (ب): «جبريل»، والصواب الموافق للرواية والمعنى ما أثبتته.

(4) أخرجه أبو داود والدارمي وأبو يعلى وغيرهم بالفاظ متقاربة عن جابر بن عبد الله، ولفظه عند الدارمي: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ بِمِثْلِ الْبَيْضَةِ مِنْ ذَهَبٍ أَصَابَهَا فِي بَعْضِ الْمَغَازِي، وَقَالَ أَحْمَدُ: مِنْ بَعْضِ الْمَعَادِنِ، وَهُوَ الصَّوَابُ. فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَذْهَا مِنِّي صَدَقَةً، فَوَاللَّهِ مَا لِي مَالٌ غَيْرُهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ، عَنْ رُكْبَتَيْهِ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «هَاتِيهَا مُغْضِبًا». فَحَذَفَهَا بِهَا حَذْفًا لَوْ أَصَابَهُ لَأَوْجَعَهُ أَوْ عَقَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَعْمَدُ أَحَدَكُمْ إِلَى مَالِهِ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ، ثُمَّ يَقَعُدُ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ؟ إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، خُذْ الَّذِي لَكَ لَا حَاجَةَ لَنَا بِهِ». سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب الرجل يخرج من ماله، رقم: 1673، (104/3). سنن الدارمي، كتاب الزكاة، باب النهي عن الصدقة بجميع ما عند الرجل، رقم: 1804، (410/1). مسند أبي يعلى، رقم: 2084، (65/4).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (189/2).

(6) ابن الأثير أبو السعادات: النهاية، (364/3).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 249، بتصرف.

(8) «يعني: علامة المخاطب وهي الكاف في ذلك»: شرح من المؤلف.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (189/2)، بتصرف.

(10) المصدر نفسه، (190/2).

- (656). قوله: **تُزَوِّجُوا**؛ هو بضم التاء من التزويج لا بالفتح من [التزوج]⁽¹⁾؛ لعدم صحة ذلك هنا، بخلاف ما قبلها فإنه قرأ بالوجهين: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ بالفتح على أن المعنى: ولا تتزوّجوهن. بضم⁽²⁾، أي: لا تزوّجوهن من المسلمين كما في البيضاوي⁽³⁾، والله أعلم.
- (657). قوله: **أي: أهل الشرك**؛ عبارة البيضاوي: «إشارة إلى المذكور من المشركين والمشركات»⁽⁴⁾.
- (658). قوله: **على لسان رسله**؛ عبارة البيضاوي: ﴿وَأَلَّه﴾ أي: أولياؤه، يعني: المؤمنين حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه؛ تفخيما لشأنهم»⁽⁵⁾.
- (659). قوله: **بإرادته**؛ عبارة البيضاوي: «أي: بتوفيق الله وتيسيره، أو بقضائه وإرادته»⁽⁶⁾. قال زكريا: «التفسير الأول بتقدير أن صفة فعل والثاني بتقدير أنه صفة ذات، وكل منهما ظاهر إذا أريد أن أولياءه يدعون؛ بمعنى: يأمرونه بأمر الله ورضاه كما ذكر التفتازاني⁽⁷⁾»⁽⁸⁾ انتهى.
- (660). قوله: **أي: الحيض أو مكانه: ماذا ... إلى آخره**؛ قال زكريا: «أي: عن مباشرة ما بين السرة والركبة في زمن الحيض، أو عن حكم الحيض في مباشرة / [78ظ/ب] ما ذكر، فالحيض على الأول اسم زمان، وعلى الثاني مصدر، وهو الذي اقتصر عليه المصنف⁽⁹⁾ بعد، لكن الضمير الراجع إليه في قوله: ﴿هُوَ أَدَى﴾ للدم، لا للزمان ولا للمصدر، فذلك من باب الاستخدام»⁽¹⁰⁾ انتهى.
- (661). قوله: **تركوا وطأهن**؛ قال البيضاوي: «لقوله ﷺ: «إنما أمرتم لتعزلوا مجامعتهن إذا حضن، ولم يأمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم»⁽¹¹⁾. وهو الاقتصاد بين إفراط اليهود وتفريط النصاري،

(1) في (ب): «التجوز»؛ والظاهر أنه سبق قلم من الناسخ، ولعل الصواب ما قدرته.

(2) قرأ الجمهور: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ بفتح التاء، وقرأ الأعمش شاذاً: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا﴾ بضمها. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 20. ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/296). أبو حيان: البحر المحيط، (2/416).

(3) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/190).

(4) المصدر نفسه، (2/191).

(5) المصدر نفسه، (2/191).

(6) المصدر نفسه، (2/191).

(7) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/525).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 250، بتصرف.

(9) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/191).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 250.

(11) لم أعثر على تحريجه، وقد أورده الثعلبي بغير إسناد. قال ابن حجر: «لم أجده». ابن حجر: الكافي الشاف، رقم: 152، ص 19.

فإنهم كانوا يجامعون ولا يبالون بالحيض، وإنما وصفه بأنه أدى ورتب عليه الحكم بالفاء؛ إشعاراً بأنه العلة⁽¹⁾ انتهى.

(662). قوله: أي: وقته أو مكانه؛ أشار إلى أن الحيض مصدر ميمي يأتي للمصدر والزمان والمكان، والمراد هنا الأخيران، والله أعلم.

(663). قوله: أي: يغتسلن بعد انقطاعه؛ قال زكريا: «فسر قوله: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ بالاغتسال، وفسره بعضهم بانقطاع الحيض، فجعل الغاية الانقطاع مع الاغتسال المذكور في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾»⁽²⁾ انتهى.

أقول: تفسير بعضهم بانقطاع الدم هو الذي مشى عليه صاحب "الوضع" رحمه الله حيث قال: «حَتَّى يَطْهُرْنَ» أي: يرين الطهر، ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ اغتسلن⁽³⁾. وهذا التفسير في الآية سالم من التكرار مع قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾، نعم تفسير المفسر يناسبه قراءة حمزة والكسائي وعاصم بتشديد الطاء⁽⁴⁾، والله أعلم بتفسير كتابه.

(664). قوله: كيف ﴿سِتُّنَّكُمْ﴾، من قيام وعود... إلى آخره؛ قال زكريا: «أي: بعد أن يكون المأثي واجداً وهو موضع الحرث». قال: «ف "أثي" هنا ظرف مكان على أصلها وإن كانت تستعمل استفهامية وشرطية، بمعنى: متى فتكون ظرف زمان، وتستعمل أيضاً بمعنى: كيف فتكون بمعنى الحال، قال ابن عادل⁽⁵⁾: وقد فسرت الآية بكل من هذه الوجوه. ثم نقل عن أبي حيان⁽⁶⁾ إشكالا في كونها استفهامية أو شرطية يطول الكلام في بيانه، وما يتعلّق به»⁽⁷⁾ انتهى. وقول المفسر: "أي: محل زرعكم الولد"، قال في

وأخرج بمعناه مسلم - واللفظ له - وأبو داود والترمذي وغيرهم عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها، ولم يجامعوهن في النبيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: 222] إلى آخر الآية. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النُّكاحَ». صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سورها والاتكاف في، رقم: 16(302)، (246/1). سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في إتيان الحائض ومباشرتها، رقم: 2165، (494/3). سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم: 2977، (214/5).

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (192/2).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 251.

(3) الجنائني: كتاب الوضع، ص 60.

(4) قرأ حمزة والكسائي، وخلف، وعاصم في رواية شعبة عنه ﴿يَطْهُرْنَ﴾ بتشديد الطاء والهاء، وقرأ الباقر ﴿يَطْهُرْنَ﴾ بسكون الطاء وضم الهاء. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (182/1). ابن الباش: الإقناع، (304/1). ابن الجزري: النشر، (227/2).

(5) ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، (78/4).

(6) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (429/2).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 251.

انتهى.

(667). قوله: الذين اتقوا بالجنة؛ زاد البيضاوي عقب ما ذكر: «أمر الرسول ﷺ أن ينصحهم ويبشّر من صدّقه وامثله أمره منهم»⁽¹⁾.

(668). قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «نزلت في الصديق رضي الله تعالى عنه لما حلف ألا ينفق على مسطح لا فترائه على عائشة - رضي الله عنها -⁽²⁾، أو في عبد الله بن رواحة حلف أن لا يكلم خنته⁽³⁾ بشير بن النعمان، ولا يصلح بينه وبين أخته⁽⁴⁾، والعُرْضَةُ فُعْلَةٌ بمعنى: المفعول كالقَبْضَةِ، تطلق لما يعرض دون الشيء، وللمتعرّض للأمر، ومعنى الآية على الأول: ولا تجعلوا الله [حاجزا]⁽⁵⁾ لما حلفتم عليه من أنواع الخير، فيكون المراد بالأيمان الأمور المحلوف عليها، كقوله ﷺ لابن سمرة: «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فات الذي هو خير و كفر عن يمينك»⁽⁶⁾. وأن مع صلتها عطف بيان لها، واللام صلة عُرْضَةٍ لما فيها من معنى الاعتراض، ويجوز أن تكون للتعليل ويتعلق "أن" بالفعل أو بعُرْضَةٍ، أي⁽⁷⁾: ولا تجعلوا الله عرضة لأن [تبرؤوا]⁽⁸⁾؛ لأجل أيمانكم / [79ظ/ب] / به، وعلى الثاني: ولا تجعلوه عرضا لأيمانكم فتبتدلوه بكثرة الحلف، ولذلك ذم الحلاف بقوله: ﴿وَلَا تُطْع كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم:10]، وأن تبرؤوا علة النهي، أي: أنهيكم عنه إرادة برؤكم وتقواكم وإصلاحكم بين الناس؛ لأن الحلاف مجتر على الله ﷻ، والمجترئ عليه لا يكون برا متقيا، ولا موثقا به في إصلاح ذات

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/193).

(2) سبق تحريجه.

(3) شرحها الناسخ في (ب) في حاشية الورقة بقوله: «قال في المختصر: الحتن كل من كان من قبل المرأة مثل الأب والأخ وهما الأختان، هكذا عند العرب وأما العامة فحتن الرجل عندهم زوج ابنته».

(4) سبق تحريجه.

(5) في (ب): «حاجرا»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/193).

(6) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بالفاظ متقاربة عن عبد الرحمن بن سمرة، ولفظه عند البخاري: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُسْأَلُ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِذَا أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْنِتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتِ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ». صحيح البخاري، كتاب كفارات الأيمان، باب الكفارة قبل الحنث وبعده، رقم: 6722، (8/147). صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه، رقم: 19(1652)، (3/1273).

(7) حرف: «أي» مكرّر في (ب).

(8) في (ب): «تبدوا»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته في هذا الموضع، وما يليه من المواضع الأربعة لنفس اللفظ. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/193).

البيان»⁽¹⁾ انتهى. قال زكريا: في قوله: "أَنْ تَبْرُؤُوا متعلق بعرضة ... إلى آخره ما نصّه: «تبع فيه الزمخشري، واعترض عليه بأنه إذا علق ﴿لَأَيْمَانِكُمْ﴾ [بـ] «تَجْعَلُوا»⁽²⁾ أو أن تَبْرُؤُوا بـ ﴿عُرْضَةً﴾ فقد فصل بين عرضة ومعمولها بقوله: ﴿لَأَيْمَانِكُمْ﴾ وهو أجنبي منهما؛ لأنه معمول لـ «تَجْعَلُوا» وذلك لا يجوز»⁽³⁾.

(669). قوله: بخلافها على فعل البر؛ أي: الذي هو نقيض أن لا تَبْرُؤُوا.

(670). قوله: نحو: لا والله، وبلى والله؛ قال زكريا: «هو مثال وخصه بالذكر؛ لأنه الوارد في تفسير الأمة، روى البخاري عن عائشة قالت: «أنزلت هذه الآية في قول الرجل: لا والله، وبلى والله»⁽⁴⁾، وروى أبو داود عنها: أن النبي ﷺ قال في لغو اليمين: «هو كلام الرجل في بيته: كلا والله، وبلى والله»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

(671). قوله: أي: قصده من الأيمان؛ قال البيضاوي: «والمعنى: لا يؤاخذكم الله بعقوبة ولا كفارة بما لا قصد معه، ولكن يؤاخذكم [بهما]⁽⁷⁾، أو بأحدهما بما قصدتم من الأيمان، وأوطأت فيهما قلوبكم ألسنتكم. وقال أبو حنيفة⁽⁸⁾: اللغو أن يحلف الرجل بناء على ظنه الكاذب، والمعنى لا يعاقبكم بما أخطأتم فيه، ولكن يعاقبكم بما تعمّدتم الكذب فيه»⁽⁹⁾ انتهى. وقال زكريا: في قوله: "وقال أبو حنيفة ... إلى

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (193/2)، بتصرف.

(2) في (ب): «فتجعلوا»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتّه. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 252.

(3) المصدر نفسه، ص 252، بتصرف.

(4) أخرجه البخاري ومالك وعبد الرزاق وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عائشة، ولفظه عند البخاري: «أُنزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 225] فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ». صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 225]، رقم: 4613، (6/52). مالك: الموطأ، كتاب النذور والأيمان، باب اللغو في اليمين، رقم: 9، (2/477). مصنف عبد الرزاق، رقم: 15951، (8/473).

(5) أخرجه أبو داود والطبري وابن حبان وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عائشة، ولفظه عند أبي داود: إن رسول الله ﷺ قال: «هو كلام الرجل في بيته، كلاً والله، وبلى والله». سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب لغو اليمين، رقم: 3254، (5/156). الطبري: جامع البيان، رقم: 4382، (4/429). صحيح ابن حبان، كتاب الأيمان، ذكر الإخبار عن وصف اللغو الذي لا يؤاخذ الله العبد به في كلامه، رقم: 4333، (10/176).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 252.

(7) في (ب): «بها»، والصواب ما أثبتّه؛ بقرينة قوله بعده: «أو بأحدهما». ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (193/2).

(8) ينظر: السرخسي: المبسوط، (8/226). الكاساني: بدائع الصنائع، (3/3).

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (193-194/2).

آخره": «مقابل لقوله⁽¹⁾: ولغو اليمين ما لا عقد معه»⁽²⁾ انتهى.

(672). قوله: أي: يحلفون؛ قال البيضاوي: «والإيلاء الحلف، وتعديته بـ "على"، ولكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عُدِّي بـ "من"»⁽³⁾ انتهى.

(673). قوله تعالى: ﴿تَرَبُّصٌ﴾؛ قال البيضاوي: «مبتدأ وخبره ما قبله، أو فاعلُ الظرف على خلافِ سبق. والتربص: الانتظارُ والتوقف، أضيف إلى الظرف على الاتساع، أي: للمؤلي حق التلبث في هذه المدة فلا يطالب بفيء ولا طلاق، ولذلك قال الشافعي: لا إيلاءٌ إلا في أكثر من أربعة أشهر، ويؤيده: ﴿فَإِنْ فَأَوْ﴾ رجعوا في اليمين بالحنث ... إلى آخره»⁽⁴⁾.

(674). قوله: من ضرر المرأة بالحلف؛ زاد البيضاوي: «بالفيئة التي هي كالتوبة»⁽⁵⁾.

(675). قوله: والمعنى ليس لهم بعد تربص ما ذكر إلَّا الفيئة أو الطلاق؛ قال البيضاوي: «وقال أبو حنيفة»⁽⁶⁾: الإيلاء في [80/و/ب] أربعة أشهر فما فوقها، حكمه أن المؤلي فاء في المدة بالوطة إن قدر، وبالوعد⁽⁷⁾ إن عجز صح الفيء ولزم الواطئ أن يكفر، وإلا بانته بطلقة. قال: «وعندنا يطالب بعد المدة بأحد الأمرين، فإن أبى عنهما طلق عليه الحاكم»⁽⁸⁾ انتهى.

فإن قلت: ما هو المذهب عندنا في المسألة؟ قلت: مذهب أبي حنيفة كمنهنا في هذا الحكم على ما يفهم من كلام الصلت بن خميس رحمه الله، حيث قال: «والإفاء: الجماع، وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، فإذا حلف بالله لا يقرب امرأته فلم يجامعها حتى مضت أربعة أشهر من يوم حلف، فهي تطليقة بائنة، وعليها العدة أيضا بعد الأربعة أشهر، إن كان دخل بها، والزوج في الخطأ إن شاءت المرأة تزوجته في عدتها بمهر ونكاح جديد، ولا يحل لها أن تتزوج غيره حتى تنقضي عدتها كاملة ثم تتزوج من شاءت»⁽⁹⁾ انتهى. فظاهره أنها لا تحتاج إلى حكم الحاكم ولا إلى طلاق بعد مضي المدة، والله أعلم.

(676). قوله: أي لِيَتَّظَرْنَ؛ أشار بذلك إلى أنه خبر في معنى الأمر، قال البيضاوي: «وتغيير العبارة

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (193/2).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص252.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (194/2).

(4) المصدر نفسه، (194/2).

(5) المصدر نفسه، (194/2).

(6) ينظر: السرخسي: المبسوط، (7/20-21). الكاساني: بدائع الصنائع، (3/171). الزيلعي: تبيين الحقائق، (2/261).

(7) شرحها الناسخ في هامش (ب) بقوله: «إلى أن يستشهد إن لم يقدر على الوطة».

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (194/2).

(9) أبو الحواري: الدراية، ص232، بتصرف.

للتأكيد والإشعار بأنه مما يجب أن يُسارع إلى امتثاله، وكأن المخاطب قَصَدَ أن يُمثّل الأمر فيخبر عنه، كقولك في الدعاء: رحمك الله، وبنائوه على المبتدأ يزيدُه فَضْلَ تأكيدٍ⁽¹⁾ انتهى. فقوله: "فكان المخاطب" بكسر الطاء: أي: المتكلم، وقوله: "قصد أن يمثل الأمر فيخبر عنه" قال زكريا: «أي: عن امتثال الأمر، وضمير يمثل للمخاطب بالفتح»⁽²⁾ انتهى. وقوله: "وبنائوه على المبتدأ يزيدُه فضل تأكيد": قال التفتازاني: «إما لتكرّر الإسناد، أو لأنك لما ذكرت المبتدأ أشعرت السامع بأن هناك حكما عليه، فإذا ذكرته كان أوقع عنده من أن يذكر ابتداء»⁽³⁾ انتهى.

(677). قوله: وهو الطهر أو الحيض قولان؛ أشار البيضاوي إلى دليل كلّ قول منهما، حيث قال: «وهو يطلق للحيض، كقوله ﷺ: «دعي الصلاة أيام أقرائك»⁽⁴⁾، وللطهر الفاصل بين حيضتين كقول الأعمش⁽⁵⁾:

لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا

.....

وأصله الانتقال من الطهر إلى الحيض، وهو المراد به في الآية؛ لأنه الدالّ على براءة الرحم لا الحيض، كما قال الحنفية لقوله تعالى: ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1] أي: وقت / [80ظ/ب] / عدتتهن. والطلاق المشروع لا يكون في الحيض، وأما قوله ﷺ: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان»⁽⁶⁾، فلا يقاوم ما

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/194).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 253.

(3) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/535).

(4) أخرجه البخاري والريعي وأبو داود والدارقطني وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عائشة، ولفظه عند الدارقطني: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ قالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة، فقال: «دعي الصلاة أيام أقرائك». صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، رقم: 325، (1/72). الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، رقم: 552، (1/149). سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، رقم: 282، (1/204). سنن الدارقطني، كتاب الحيض، رقم: 822، (1/394).

(5) صدره: «مُورِثَةٌ مَالًا وَفِي الْحَمْدِ رِفْعَةٌ». ينظر: ديوان الأعمش، ص 91. المبرّد: الكامل في اللغة والأدب، (1/220). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 86.

(6) أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما عن عائشة، وابن ماجه عن عبد الله بن عمر، بألفاظ متقاربة ولفظه عند الترمذي: أن رسول الله ﷺ قال: «طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان»، وقال: «حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً، إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر بن أسلم لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث». سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في سنة طلاق العبد، رقم: 2189، (3/512). سنن الترمذي، أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، رقم: 1182، (3/480). سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب في طلاق الأمة وعدتها، رقم: 2079، (1/672).

رواه الشيخان في قصة ابن عمر: «مُرّه فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعدُ وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يُطلق بها النساء»⁽¹⁾ «⁽²⁾ انتهى المراد منه. ولا بأس بالتعرض لبيان ما استشهد به من قول الأعشى، قال زكريا: «قبله مع صدره المذكور في نسخة:

أفي كل عام أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزم عزائك

مورثة مالا وفي الحي رفعة ما ضاع فيها من قروء نسائك

والاستفهام للتقرير مع شوب إنكار، وما يليه متعلق بـ "جاشم" أي: متكلف بمشقة. و"تشدُّ" مبني للمفعول. والعزم العزيمة. والعز الصبر، و"مورثة" صفة غزوة، أي: مورثة في الحي؛ لأجل ما ضاع من أطهار النساء، أي: لأجل صرف الأوقات وترك الشهوات قد ظفرت بالأمرين⁽³⁾ انتهى. وقوله: "التي أمر الله تعالى أن يطلق بها" يعني: في قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق:1].

(678)*. قوله: **والإماء فعدتهن** "قرءان بالسنة"⁽⁴⁾؛ أي لقوله **الكلية**: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان»⁽⁵⁾، قال زكريا: «رواه أبو داود والترمذي وغيرهما»⁽⁶⁾.

(679). قوله: **من الولد أو الحيض**؛ عبارة البيضاوي: «والحيض بالواو، وهي أشمل»⁽⁷⁾. قال: «وهو دليل على أن قولها مقبول في ذلك»⁽⁸⁾.

وأخرجه ابن الملقن، وقال عن رواية ابن ماجه: «وهو حديث ضعيف أيضا بسبب عمر بن شبيب الكوفي الواهي، وعطية العوفي الواهي أيضا، المذكورين في إسناده». ابن الملقن: البدر المنير، (99/8).

(1) أخرجه البخاري ومسلم والربيع وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عمر، ولفظه عند البخاري: فقال رسول الله ﷺ: «مُرّه فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعدُ، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء». صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّجْسُ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾، رقم: 5251، (41/7). صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، رقم: 1(1471)، (1093/2). الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، رقم: 529، (142/1).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (195-194/2).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 253، بتصرف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (539/2).

(4) عبارة «الترمذي وغيرهما» من آخر هذه الفقرة، مثبتة في أول [811/و/ب].

(5) سبق تحريجه.

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 253.

(7) لم أعثر على النص في المطبوع من: "أنوار التنزيل".

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (195/2)، بتصرف.

(680). قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ﴾؛ قال البيضاوي: «ليس المراد منه تقييد نفي الحلِّ بإيمانهن، بل التنبيه على أنه ينافي الإيمان، وأن المؤمن لا يجترئ عليه ولا ينبغي له أن يفعل»⁽¹⁾ انتهى.

(681). قوله: أزواجهن في تفسير "بُعُولَتُهُنَّ"؛ قال في الكشاف: «والبعول جمع بعل، والتاء لاحقة لتأنيث الجمع كما في الحزونة والسهولة. ويجوز أن يراد بالبعولة المصدر من قولك: بعلٌ حسن البعولة، يعني: وأهل بعولتهن أحقُّ بردهن برجعتهن، وفي قراءة أبي: "بردتهن"⁽²⁾»⁽³⁾ انتهى.

(682). قوله تعالى: ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾؛ قال في الكشاف: «فإن قلت: كيف جعلوا أحق بالرجعة، كان للنساء حقٌّ فيها؟

قلت: المعنى أن الرجل إن أراد الرجعة وأبتهها المرأة وجب إثارة قوله على قولها، وكان هو أحق منها، لا أن لها حقاً في الرجعة»⁽⁴⁾. [81/و/ب]

(683). قوله: على الأزواج ﴿مِثْلُ الَّذِي عَلَيَّهِنَّ﴾؛ قال في الكشاف: «والمراد بالمماثلة مماثلة الواجب للواجب في كونه حسنة، لا في جنس الفعل، فلا يجب عليه إذ غسلت ثيابه أو خبزت له أن يفعل مثل ذلك، ولكن يقابله بما يليق بالرجال»⁽⁵⁾.

(684). قوله: أي التطلق؛ قال في الكشاف: «الطلاق بمعنى التطلق كالسلام بمعنى التسليم، أي: التطلق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق، دون الجمع والإرسال دفعة واحدة»⁽⁶⁾.

قلت: ومثل ذلك عند أصحابنا، قال الصلت بن خميس رحمه الله في تفسير هذه الآية: «وإن أراد أن يطلق امرأته ثلاثاً على السنة فإذا اغتسلت من الحيض فلا يجامعها حتى يطلقها واحدة ثم يكف عنها الجماع، فإذا حاضت بعد ذلك حيضة واحدة واغتسلت وطلقها الثانية ويكف عنها الجماع حتى تحيض الثالثة، وهي بيته ونفقتة وكسوته، فإذا اغتسلت طلقها الثالثة، فتحرم عليه، ولا تحل للأزواج حتى تحيض ... إلى آخره»⁽⁷⁾، وانظر هل يخبرها بما فعل من الطلاق في كل مدة أو لا يخبرها إلا بعد الثالثة، فليراجع،

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (195/2).

(2) قرأ أبيّ وعبد الله بن مسعود "بردتهن" بزيادة التاء بعد الدال. ينظر: الفراء: معاني القرآن، (145/1). ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص21. أبو حيان: البحر المحيط، (458/2).

(3) الزخشري: الكشاف، (272/1).

(4) المصدر نفسه، (272/1).

(5) المصدر نفسه، (272/1)، بتصرف.

(6) المصدر نفسه، (273/1).

(7) أبو الحواري: الدراية، ص219، بتصرف.

والله أعلم. ثم إن المفسر إنما فسّر الطلاق بالتطليق؛ لأجل قوله: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ﴾، وفسّر الطلاق بالذي يراجع بعده واقتصر عليه، وجوّز البيضاوي⁽¹⁾ كون المراد من الطلاق الذي يراجع فيه، وهو اثنتان، واستدل له بما روى أنه عليه السلام سئل أين الثالثة، فقال عليه السلام: «أو تسريح بإحسان»⁽²⁾، أو الذي هو شرعي، وتقدّم تفسيره عن الصلت بن خميس، والله أعلم.

(685). قوله: من غير ضرار؛ عبارة البيضاوي: «بالمراجعة وحسن المعاشرة». قال: «وهو يؤيد المعنى الأول»⁽³⁾، يعني: كون الطلاق مرتين الطلاق الرجعي⁽⁴⁾.

(686). قوله: من المهور؛ عبارة البيضاوي: «من الصدقات» بضم الدال أي: المهور⁽⁵⁾. ثم قال: «روي أن جميلة أخت بنت عبد الله بن أبي بن سلول»⁽⁶⁾، كانت تبغض زوجها ثابت بن قيس، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت: لا أنا ولا ثابت، - تعني: لا أجتمع أنا وثابت⁽⁷⁾ -، لا يجمع رأسي ورأسه شيء،

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (196/2).

(2) أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم بألفاظ متقاربة عن أبي رزين مسعود بن مالك الأسدي مرسلًا، ولفظه عند سعيد بن منصور، قال: أتى رجلٌ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني سمعتُ الله يقولُ ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: 229] فأُتِيَ الثَّالِثَةُ قَالَ: «إِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ». مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب الطلاق مرتان، رقم: 11091، (337/6). سنن سعيد بن منصور، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، رقم: 1456، (384/1). مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، ما قالوا في قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَأَلَكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 229]، رقم: 19216، (190/4).

وأخرجه ابن الملقن، وقال: «وهذا مُرْسَلٌ، فإِن أَبَا رَزِينِ هَذَا مِنَ التَّابِعِينَ». ابن الملقن: البدر المنير، (75/8).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (196/2).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 255، بتصرف.

(5) المصدر نفسه، ص 255.

(6) جاء في متن "حاشية تفسير ذي الجلالين" كلا الاحتمالين بقوله: «روي أن جميلة أخت بنت عبد الله بن أبي بن سلول»، وقد أوردتها الزخشري والبيضاوي باسم: جميلة بنت عبد الله بن أبي، وهو ما نجده في مصنف عبد الرزاق. وعند ابن ماجه والطبراني: جميلة بنت سلول، واعتبرهما الأنصاري تسميتين صحيحتين، ونقل التفتازاني الاتفاق على أنها أخت عبد الله بن أبي بن سلول، رأس المنافقين، وهو ما ذكره ابن عبد البر، وجزم به ابن الأثير، وأكدّه ابن حجر في الإصابة. ينظر: سنن ابن ماجه، رقم: 2056، (663/1). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 11834، (310/11). ابن عبد البر: الاستيعاب، (1802/4). الزخشري: الكشاف، (274/1). ابن الأثير: أسد الغابة، (61/7). البيضاوي: أنوار التنزيل، (196/2). التفتازاني: حاشية على الكشاف، (542/2). ابن حجر: الإصابة، (70/8). زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 255.

(7) «تعني: لا أجتمع أنا وثابت»: شرح من المؤلف.

سورة البقرة

والله لا أعيبه في دين ولا خُلُق، ولكني أكره الكفر في الإسلام، لا أطيقه بغضا»⁽¹⁾. إلى أن قال: «فتزلت⁽²⁾ فاختلعت»⁽³⁾. قال زكريا: في قوله: "أكره الكفر في الإسلام": «أي: أكره إن أقمت عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر بغضا فيه». قال: «ويحتمل أن تريد كفران العشير»⁽⁴⁾ انتهى.

أقول: أهذا/[81ظ/ب/] الكلام الواقع منها للنبي ﷺ مع التقرير منه يدل على كفر النفاق المسمى عندهم كفر النعمة حيث جعلت بغض الزوج الذي لا يعاب في دينه كفرا، وحمله على كفران العشير يبعده قوله في الإسلام كذا ظهر لي، فليتأمل، والله أعلم.

(687). قوله: أي: الزوجان؛ قال محشيه: «وقرئ: "يُظَنَّا"⁽⁵⁾، وهو يؤيد تفسير الخوف بالظن»⁽⁶⁾.

(688). قوله: وفي قراءة: "يُخَافَا" بالبناء للمفعول؛ هي قراءة حمزة⁽⁷⁾ وقوله: فأنا يقيما: بدل، قال محشيه: «الصواب فألا يقيما كما في نسخة»⁽⁸⁾.

(1) أخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس، ولفظه عند البخاري: أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس، ما أعجب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «أترددين عليه حديقته؟» قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة». صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم: 5273، (46/7). سنن النسائي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، رقم: 3463، (169/6). سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب المختلعة تأخذ ما أعطاها، رقم: 2056، (663/1).

(2) وردت قصة اختلاع زوجة ثابت بن قيس في روايات متعددة وبسند صحيح، وقد ذكر عدد من المفسرين أنها سبب نزول الآية، فقد أخرج الطبري عن ابن جريج، قال: «نزلت هذه الآية في ثابت بن قيس وفي حبيبة»، وذكر ذلك ابن كثير في تفسيره، كما أورده الثعلبي عن أبو روق دون سند. ولكن لا نجد في طرق الحديث تصريح بنزول الآية في هذه القصة. قال المناوي: «وليس في شيء من طرق الحديث التصريح بنزول الآية في هذه القصة»، ينظر: الطبري: جامع البيان، (557/4). الثعلبي: الكشف والبيان، (302/3). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (614/1).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (196/2)، بتصرف.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 255.

(5) قرأ أبي بن كعب: "أن يُظَنَّا". ينظر: الفراء: معاني القرآن، (145/1). الطبري: جامع البيان، (550/4). أبو حيان: البحر المحيط، (471/2).

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 65.

(7) قرأ حمزة ويعقوب وأبو جعفر: «يُخَافَا» بضم الياء على البناء للمفعول، وقرأ الباقر بفتحها. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (182/1). ابن الباذش: الإقناع، (304/1). ابن الجزري: النشر، (227/2).

(8) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 65.

(689). قوله: «وَقُرْئِ»⁽¹⁾؛ يعني: شاذًا⁽²⁾.

(690). قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «تعقيب للنهي بالوعيد مبالغة في التهديد». قال: «واعلم أن ظاهر الآية يدل على أن الخلع لا يجوز من غير كراهة وشقاق، ولا يجمع ما ساق الزوج إليها، فضلا عن الزائد، ويؤيد ذلك قوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةً سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»⁽³⁾، وما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لجميلة: «أَتُرَدِّينَ عَلَيَّ حَدِيثَهُ؟ فَقَالَتْ: «أَرُدُّهَا وَأَزِيدُ عَلَيْهَا»، قال ﷺ: «أَمَا الزَّائِدُ فَلَا»⁽⁴⁾. والجمهور استكراهوه ولكن نُفِّذُوهُ، فإن المنع من العقد لا يدل على فساده، وأنه يصح بلفظ المفاداة فإنه سماه افتداء». قال: «واختلف في أنه إذا جرى بغير لفظ الطلاق هل هو فسخ أو طلاق؟ ومن جعله فسخًا احتج بقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ فإن تعقيقه للخلع بعد ذكر الطلقتين يقتضي أن تكون طلقة رابعة لو كان الخلع طلاقًا». قال: «والأظهر أنه طلاق؛ لأنه فرقة باختيار الزوج، فهو كالطلاق بالعوض، وقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ - متعلق بقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ - تفسير لقوله: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، اعترض بينهما ذكر الخلع، دلالة على أن الطلاق يقع مجاءًا تارة، وبِعْوَضٍ

(1) قرأ عبد الله بن عباس: "أَنْ تُخَافَا أَلَّا تُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ" بالناء. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 21. الزمخشري: الكشاف، (275/1). أبو حيان: البحر المحيط، (471/2).

(2) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 65.

(3) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم بالفاظ متقاربة عن ثوبان رسول الله ﷺ، ولفظه عند أبي داود: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةً سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ». قال الترمذي: «هذا حديث حسن». سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الخلع، رقم: 2226، (543/3). سنن الترمذي، أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في المختلعات، رقم: 1187، (485/3). سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب كراهية الخلع للمرأة رقم: 2055، (662/1).

(4) أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود عن عطاء، والدارقطني والبيهقي عن أبي الزبير محمد بن مسلم مرسلًا، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند الدارقطني «أَتُرَدِّينَ عَلَيَّ حَدِيثَهُ الَّذِي أُعْطَاكَ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ وَزِيَادَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا...». مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، من كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطها، رقم: 18512، (124/4). أبو داود: المراسيل، كتاب الطهارة، في الطلاق، رقم: 235، (199/1). سنن الدارقطني، كتاب النكاح، باب المهر، رقم: 3629، (376/4). البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب الوجه الذي تحل به الفدية، رقم: 14846، (514/7).

وأخرجه الزيلعي، وقال: «روي مرسلًا عن عطاء، وعن أبي الزبير». الزيلعي: نصب الراية، (244/3).

وأخرج بمعناه البخاري والنسائي وابن ماجه - واللفظ له - عن عبد الله بن عباس: «أَتُرَدِّينَ عَلَيَّ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيثَهُ، وَلَا يَزِدَّادًا. صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم: 5273، (46/7). سنن النسائي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، رقم: 3463، (169/6). سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب المختلعة تأخذ ما أعطها، رقم: 2056، (663/1).

أخرى، والمعنى: فإن طلقها بعد الثنتين ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ﴾⁽¹⁾ انتهى.

[أقول]: قوله: "فإن المنع من العقد لا يدل على فسادة": نظير ذلك قول أصحابنا⁽²⁾ أن الوالد لا يجوز له أن يهب لبعض أولاده ويترك بعضاً، مع حكمهم بصحة العقد بعد الوقوع، وما ذكره من أن الأظهر أن الفداء طلاق هو أحد القولين عندنا⁽³⁾، ونقل جابر بن زيد رحمه الله عن ابن عباس: أنه ليس بطلاق⁽⁴⁾، وينبني على الخلاف جواز الزيادة [82و/ب] على الثلاثة في الفداء إذا لم يكن طلاقاً، بخلافه إذا كان طلاقاً كما ذكر ذلك الصلت بن خميس رحمه الله في تفسير آية الفداء، ولا بأس بنقل عبارة مع طولها لما فيها من الفوائد فأقول: يقول: «لا يحل للرجل إذا أراد طلاق امرأته أن يأخذ مما أعطها، ثم استثنى المختلعة التي تحتلج من زوجها، والزوج كاره لذلك، فقال: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾، يعني: أمر الله فيما أمرهما. وذلك أن تخاف المرأة الفتنة على نفسها، إذا كانت مبغضة لزوجها فتعصي الله فيه، ويخاف الزوج إن لم تطعه امرأته أن يعتدي عليها». ثم قال: «﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ يقول: فإن علمتم، يعني: الحكام. ﴿أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ يعني: الرجل وامرأته ﴿حُدُودَ اللَّهِ﴾ يعني: أمر الله في أنفسهما، وإن نشزت المرأة على زوجها ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾». يقول: «لا حرج على الزوج والمرأة ﴿فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾ يعني: فيما افتدت المرأة نفسها من شيء مما كان أصدقها إذا تراضيا أن تفتدي المرأة نفسها من زوجها بمهرها كله، فبعض الفقهاء يجيز أن⁽⁵⁾ تفتدي المرأة منه بأكثر مما أعطها ولا يرى بأساً [بقول]⁽⁶⁾ ذلك منها، وبعضهم لا يرى أن يزداد على مهرها الذي ساق إليها». يقول: «إن ازداد فقد أرباها، فأحب ذلك إلينا أن لا يزداد على ما ساق إليها شيئاً، وبهذا نأخذ وعليه نعلم». قال: «وإنما نزلت هذه الآية في ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري وفي امرأته»، وذكر القصة المتقدمة عن البيضاوي إلى أن قال: «وقال في السورة التي يذكر فيها النساء: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ﴾ [النساء:19]، وهو الرجل يضرُّ بامرأته فلا تكون له حاجة لتفتدي منه، فنهى الله عن ذلك فقال: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، يعني: فلا تحبسوهن في المضارة؛ ﴿لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ﴾ يعني: ببعض ما أعطيتموهن من المهر، ثم استثنى إذا كانت المرأة هي المبغضة لزوجها الناشز عليه، فقال: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ يعني: العصيان البين وهو النشوز، فإذا فعلت ذلك فقد حلت الفدية للزوج ويخالعاها. ومن رأى من الفقهاء أي: أنه لا بأس أن يأخذ الرجل من

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/197-198).

(2) ينظر: أحمد الكندي: المصنّف، (13/257).

(3) ينظر: الخراساني: المدونة الكبرى، (2/254). الجنائني: كتاب النكاح، ص 272-273.

(4) الخراساني: المدونة الكبرى، (2/254).

(5) «أن» مكرّر في (ب).

(6) في (ب): «يقول»، والظاهر أنه تصحيف، ولعل الصواب ما قدرته.

امراته إذا اختلعت منه فوق ما أعطاها من المهر تلا هذه الآية / [82ظ/ب] / قول الله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، فحمل التفسير على أنه لا حرج على الرجل والمرأة فيما افتدت به المرأة من زوجها إذا كانت ناشزا كان ذلك الذي افتدت به أكثر من مهرها، أو أقل. ومن رأى أنه لا يأخذ منها أكثر ما ساق إليها تلا هذه الآية الأخرى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْبَدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء:20]، والقنطار: ألف دينار ومائتا دينار، ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾، يقول: لا يجل لكم. إلى أن قال: «فإذا رضي الزوج أن يخلع وكرهت المرأة صحبته أشهدت المرأة عند ذلك رجلين: إني قد كرهت صحبة زوجي، و إني قد أعطيت من مالي كذا وكذا تسمي المال، وإني قد خلعت نفسي منه بذلك فيقول الزوج: قد قبلت ورضيت، فإذا قال ذلك بانت منه امرأته بتطبيقه بائنة ولا رجعة لها عليها، إلا أن تشاء المرأة وقد قال جابر بن زيد عن ابن عباس: «أن الفداء ليس بطلاق، وإنما هو أخذ مال ورد مال»⁽¹⁾ يعني: وإن افتدت منه مرارا فكل ما شاء الرجل ورضيت المرأة أن تراجعها في العدة أشهد شاهدين أنه قد راجعها ثم هي امرأته، وليس ذلك إلى الولي في شيء، فإن مضت العدة فهو خاطب مع الخطاب». إلى أن قال: «ومن أضرَّ بامرأته حتى تحتلع منه، فكل شيء يأخذه منها في الفداء فهو حرام، والخلعة تطليقة بائنة في قول من يرى أن الفداء طلاق، والزوج خاطب في الخطاب إذا انقضت العدة، إن شاءت المرأة تزوجت وإن شاءت لم تتزوجه...»⁽²⁾ إلى آخر ما أطال في ذلك، والله أعلم.

(691). قوله: **ويطأها، كما في الحديث؛** قال البيضاوي: «واتفق الجمهور⁽³⁾ على أنه لا بد من الإصابة لما روي أن امرأة رفاعة قالت لرسول الله ﷺ: إن رفاعة طلقني فبِتُّ طلاقاً، وإن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وإن ما معه مثل هُدْبَةَ الثوب. فقال رسول الله ﷺ: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟» قالت: نعم، قال: «لا، حتى تذوق عُسَيْلَتَهُ ويذوق⁽⁴⁾ عُسَيْلَتِكَ»⁽⁵⁾. قال: «فالآية قيدتها السنة، ويحتمل أن يفسر النكاح بالإصابة، ويكون العقد مستفاداً من لفظ الزوج، والحكمة في هذا الحكم الردع عن التسرع إلى الطلاق، والعود إلى المطلقة / [83و/ب] / ثلاثاً والرغبة فيها. والنكاح بشرط التحليل فاسد عند

(1) لم أعثر على تخريجه

(2) أبو الحواري: الدراية، ص228-231، بتصرف. مع ملاحظة وجود فقرات لم أعثر عليها في "الدراية".

(3) ينظر: الشافعي: الأم، (23/3). ابن رشد: البيان والتحصيل، (385/4). الكاساني: بدائع الصنائع، (128/6). ابن قدامة: المغني،

(200/7). الشقصي: منهج الطالبين، (114/16).

(4) في (ب): «يذوقك»، والصواب الموافق للرواية ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (198/2).

(5) سبق تخريجه.

الأكثر⁽¹⁾، وجوزّه أبو حنيفة⁽²⁾ مع الكراهة، وقد لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له⁽³⁾ انتهي⁽⁴⁾. وانظر ما معنى قولها: "وأن ما معه مثل هدبة الثوب" فإني لم أر من تعرّض لتفسيره من الحواشي مع وجود هذا اللفظ في "الكشاف"⁽⁵⁾ أيضا، والظاهر والله أعلم أنها رمتها بالعنة، وأن ذكره في الاسترخاء كهدبة الثوب، قال في القاموس: «الهدبُ: بالضم، وبضمّتين: أشفار العينين، و[خُمَل]»⁽⁶⁾ الثوب واحدُهما بهاء⁽⁷⁾ انتهى. وذكر في باب اللام فصل الخاء أن الحمل يطلق على هدب القطيفة ونحوها⁽⁸⁾. ويدل لِمَا قلنا تمام القصة في الكشاف حيث قال: «وروي أنها لبثت ما شاء الله، ثم رجعت فقالت: إنه قد كان مسني، قال لها: «كذبت في قولك الأول، فلن أصدقك في الآخر»، فلبثت حتى قبض رسول الله، فأنت أبا بكر ﷺ فقالت: أرجع إلى زوجي الأول فقال: قد عهدت رسول الله ﷺ حين قال لك ما قال، فلا ترجعي إليه، فلما قبض أبو بكر قالت مثله لعمر، فقال: إن أتيتني بعد مرّتك هذه لأرجمّك، فمنعها⁽⁹⁾»⁽¹⁰⁾ انتهى.

تبييه: قول البيضاوي: "لما روي أن امرأة رفاعة ... إلى آخره"، قال زكريا: «رواه الشيخان» يعني مسلما والبخاري. قال: «وابن الزبير بفتح الزاي وكسر الباء، والعسيلة مجازٌ عن قليل الجماع، إذ يكفي

(1) ينظر: الخراساني: المدونة، (2/311). مالك: الموطأ، (2/531). الشافعي: الأم، (5/85). ابن قدامة: المغني، (7/180).

(2) ينظر: السرخسي: المبسوط، (6/10). الكاساني: بدائع الصنائع، (3/188).

(3) أخرجه أبو داود عن علي بن أبي طالب، والترمذي والنسائي عن عبد الله بن مسعود، وابن ماجه عن عبد الله بن عباس، وغيرهم، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند ابن ماجه: «لعن رسول الله ﷺ المحلل، والمحلل له». سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في التحليل، رقم: 2076، (3/420). سنن الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في الحل والمحلل له، رقم: 1120، (3/420). سنن النسائي، كتاب الطلاق، باب: إحلال المطلقة ثلاثا وما فيه من التغليظ، رقم: 3416، (6/149). سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم: 1935، (1/622).

وتعقب الزيلعي رواية أبي داود وفي سندها الحارث وهو ابن عبد الله الأعور فقال: «وهو معلول بالحارث». الزيلعي: نصب الراية، (3/239).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/198).

(5) ينظر: الزخشري: الكشاف، (1/275).

(6) في (ب): «حمل»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص 143.

(7) المصدر نفسه، مادة: هدب، ص 143.

(8) الجوهري: الصحاح، مادة: خل، (4/1689)، بتصرف.

(9) أخرجه أحمد عن عبد الله بن عباس، وعبد الرزاق عن عائشة، بألفاظ متقاربة، ولفظه عند أحمد: ثم جاءته بعد، فأخبرته أن قد مسها، فمنعها أن ترجع إلى زوجها الأول، وقال: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ إِيمَانُهُ أَنْ تُحِلَّهَا لِرِفَاعَةَ، فَلَا يَتِمُّ لَهُ نِكَاحُهَا مَرَّةً أُخْرَى»، ثم أتت أبا بكر وعمر في خِلَافَتِهِمَا، فَمَنَعَاهَا كِلَاهُمَا. مسند أحمد، رقم: 3441، (5/408). مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب ما يحلها لزوجها الأول، رقم: 11133، (6/347).

(10) الزخشري: الكشاف، (1/275)، بتصرف.

قليل انتشار، شُبِّهت تلك اللذة بالعسل وصُغرت بالهاء؛ لأن الغالب على العسل التأنيث، قاله الجوهري⁽¹⁾ «(2) انتهى».

(692). قوله تعالى: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾؛ أقول: لم يتعرَّض المفسِّر لمعنى الظن ها هنا، قال البيضاوي: «إن كان في ظنهما أنهما يقيمان ما حدَّه الله وشرعه من حقوق الزوجية، وتفسيرُ الظن بالعلم ها هنا غير سديد؛ لأن عواقب الأمور غيب تُظنُّ ولا تعلم، ولأنه لا يقال: علمت أن يقوم زيد؛ لأن [الناصبه]⁽³⁾ للتوقع، وهو ينافي العلم»⁽⁴⁾ انتهى. وفي معناه عبارة "الكشاف"⁽⁵⁾، والله أعلم.

(693). قوله: يتدبَّرون؛ عبارة البيضاوي: «يفهمون ويعملون بمقتضى العلم»⁽⁶⁾.

(694). قوله: قَارَبْنَ انْقِضَاءَ عِدَّتِهِنَّ؛ قال البيضاوي: «والبلوغ: هو الوصول إلى الشيء، وقد يقال للذنو منه على الاتساع، وهو المراد في الآية؛ ليصح أن يُرتب عليه ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ الآية، إذ لا إمساك بعد انقضاء / [83ظ/ب] / الأجل». قال: «والمعنى: فراجعوهن من غير ضرار، أو خلوهن حتى تنقضي عدتهن من [غير]⁽⁷⁾ تطويل، وهو إعادة الحكم في بعض صورته للاهتمام به»⁽⁸⁾ انتهى. قال زكريا: في بيان هذه العبارة ما نصه⁽⁹⁾: «المراد ببعض صورته الإمساك أو التسريح، وبالاهتمام القرب من انقضاء العدة، بيِّن به أنه لا تكرار في ذلك، فإن قلت: ما فائدة الجمع بين ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ وبين ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ مع أن الأمر بالشيء نهي عن ضده أو يستلزمه؟ قلت: الأمر بالشيء لا يفيد التكرار، ولا يتناول جميع الأوقات، بخلاف النهي، فأفاد ذكر الثاني دفع توهم أن المراد بالأول ما لا يتناول ذلك»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(695). قوله: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ﴾؛ قال البيضاوي: «ولا تراجعوهن إرادة الإضرار بهن، كأن المطلق يترك المعتدة حتى تشارف الأجل ثم يراجعها؛ لتطول العدة عليها، فنهي عنه بعد الأمر بضده مبالغة».

(1) الجوهري: الصحاح، مادة: عسل، (5/1764).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص256.

(3) في (ب): «الناصبية»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/198).

(4) المصدر نفسه، (2/198).

(5) ينظر: الزخشري: الكشاف، (1/276).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/198)، بتصرف.

(7) في (ب): «عمر»، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (2/199).

(8) المصدر نفسه، (2/199).

(9) «المراد ببعض صورته ... هذه العبارة ما نصه»: مكرَّر في (ب).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص256.

وَنُصِبَ ﴿ضِرَارًا﴾ عَلَى الْعَلَّةِ، أَوْ الْحَالِ⁽¹⁾ انتهى.

(696). قوله: مفعول له؛ استشكل زكريا تعدد المفعول له، قال: «لأن المفعول له لا يتعدد إلا بالعطف، وهو مفقود». قال: «ولا يكون بدلا؛ لأنه متعذر لاختلاف الإعراب ويجوز كونه علة لـ ﴿ضِرَارًا﴾ على جعله حالا⁽²⁾ انتهى.

(697). قوله: بمخالفتها؛ جعل الهزء على غير ظاهره، حيث فسره بلازمه؛ من الإعراض عنها، والتهاون في العمل بها، وهذا هو المصدر به في البيضاوي، حيث قال: «بالإعراض عنها، والتهاون في العمل لما فيها من قولهم [لِمَنْ]⁽³⁾ لم يجد في الأمر إنما أنت هازئ، كأنه نهى عن الهزؤ وأراد به الأمر بضده⁽⁴⁾. وزاد في الكشاف لفظ: «ويقال: كن يهوديا، ولا تلعب بالتوراة»⁽⁵⁾، وذكرنا قولنا ثانيا فقلا: «وقيل: كان الرجل يطلق ويعتق ويتزوج ويقول: كنت لاعبا. وعن النبي ﷺ: «ثلاث جدّهن جدّ وهزلهن جدّ: الطلاق والنكاح والرجعة»⁽⁶⁾ انتهى⁽⁷⁾.

أقول: المذكور عندنا: "والعتاق" بدل "الرجعة"⁽⁸⁾.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (199/2).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 257، بتصرف.

(3) في (ب): «لم»، والصواب ما أثبتّه. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (199/2).

(4) المصدر نفسه، (199/2)، بتصرف.

(5) الزمخشري: الكشاف، (277/1)، بتصرف.

(6) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة وأبو إبراهيم إسماعيل بن جعفر وغيرهم بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة، ولفظه عند أبي إبراهيم إسماعيل بن جعفر: أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث جدّهن جدّ وهزلهن جدّ: الطلاق، والنكاح، والرجعة». سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الطلاق على الهزل، رقم: 2194، (3/516). سنن الترمذي، أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في الجدل والهزل في الطلاق، رقم: 1184، (3/482). سنن ابن ماجة، كتاب الطلاق، باب من طلق أو نكح أو راجع لاعبا، رقم: 2039، (1/658). حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، رقم: 442، ص 502. وأخرجه ابن حجر، وقال: «أبو داود وابن ماجة والحاكم والدارقطني والبيهقي، من حديث أبي هريرة، وفي إسناده ضعف». ابن حجر: الكافي الشاف، رقم: 167، ص 20.

(7) الزمخشري: الكشاف، (277/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (199/2).

(8) جاء في المدونة: «وكان عمر بن الخطاب يقول: أربع مبهمات مغلقات مقفلات، ليس فيهن رد: النكاح، والطلاق، والعتق، والنذر». ينظر: الخرساني: المدونة الكبرى، (314/2).

وأخرج الحارث -واللفظ له- عن عبادة بن الصامت، والطبراني عن فضالة بن عبيد وابن عدي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَجُوزُ اللَّعْبُ فِي ثَلَاثِ: الطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ وَالْعِتَاقِ، فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجِبْنَ». مسند الحارث، رقم: 503، (1/555). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 780، (18/304). ابن عدي: الكامل، رقم: 1551، (6/5).

ثم أقول: ينظر كيف أجاز أصحابنا الرجوع للزوجة والزوج قبل العقد مع ثبوت هذا الحديث عندنا، ورتبوا على ذلك أن الراجع منهما يرُدُّ ما أخذ من الهدايا دون الآخر، كما يعلم بالوقوف على ذلك من كتب الفروع⁽¹⁾، اللهم / [84و/ب] / إلا أن يحمل الحديث على ما بعد العقد بأن يحمل النكاح على عقده المتعارف، وإن كان بعيداً، والله أعلم، فليحرر.

(698). قوله: بالإسلام؛ أي: بالهداية إليه.

(699). قوله: ما فيه من الأحكام؛ أقول: فسّر الحكمة بذلك، وفسرها البيضاوي تبعاً للكشاف بالسنة، قال: «وأفردهما بالذكر؛ إظهاراً لشرفهما»⁽²⁾، والله أعلم.

(700). قوله: خطاب للأولياء؛ أقول: اختار القول بأنه خطاب للأولياء؛ لأنه المناسب لسبب النزول⁽³⁾ كما ذكره غيره، قال البيضاوي: «المخاطب به الأولياء»، واستدل له بما ذكر، إلى أن قال: «فيكون دليلاً على أن المرأة لا تزوج نفسها، إذ لو تمكنت منه لم يكن لعضل الولي معنى، ولا يعارضُ بإسناد النكاح إليهن؛ لأنه بسبب توقفه على إذهنهن. وقيل: الأزواج الذين يعضلون نساءهم بعد مضي العدة، ولا يتكونهن يتزوجن عدواناً وقسراً»⁽⁴⁾؛ لأنه جواب قوله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ﴾. وقيل: الأولياء والأزواج. وقيل: الناس كلهم، والمعنى لا يوجد فيما بينكم هذا الأمر، فإنه إذا وجد بينهم وهم راضون به كانوا كالفاعلين له». قال: «والعضل: الحبس والتضييق، ومنه: عُضِلَت الدجاجة إذا نشيت بيضها فلم تُخرج»⁽⁵⁾ (6) انتهى. واختار صاحب "الكشاف"⁽⁷⁾ هذا القول الأخير، والله أعلم.

وأخرجه ابن حجر، وقال معقبا على رواية ابن عدي: «وفي إسناد غالب بن عبد الله وهو متروك». ابن حجر: الدراية، (91 / 2).

(1) ينظر: الجناوني: كتاب النكاح، ص 53. الشقصي: منهج الطالبين، (256 / 15).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (200/2). ينظر: الزخشي: الكشاف، (277 / 1).

(3) أخرج البخاري - واللفظ له - وأبو داود والطيالسي وغيرهم عن معقل بن يسار، قال: زوّجت أختا لي من رجلٍ فطلّقها، حتّى إذا انقضت عدتها، جاء يخطبها، فقلتُ له: زوّجتك، وفوّجتك، وأكرمتك فطلّقتها، ثمّ جئت تخطبها، لا والله لا تعود إليها أبداً. وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله هذه الآية، ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232] فقلتُ: «الآن أفعلُ يا رسول الله». قال: فزوّجها إياه». صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلا بولي، رقم: 5130، (16 / 7). سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في العضل، رقم: 2087، (429 / 3). مسند الطيالسي، رقم: 972، (243 / 2).

(4) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «قهرًا».

(5) ينظر: الجوهرى: الصحاح، مادة: عضل، (1767 / 5). ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة: عضل، (346 / 4). ابن منظور: لسان العرب، مادة: عضل، (451 / 11).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (200/2).

(7) ينظر: الزخشي: الكشاف، (278 / 1).

(701). قوله: **أَنَّ أُخْتِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ... إِلَى آخِرِهِ**؛ قال زكريا: «رواه البخاري وغيره من غير تسمية المرأة، واسمها [جمل]⁽¹⁾ على ما قاله المصنّف في نسخة. وقيل: اسمها: جميل بالتصغير على ما قاله في أخرى. وقيل: فاطمة. وقيل: ليلي⁽²⁾، وهذه القولة محلها قبل التي قبلها.

(702). قوله: **أَيُّ: الْأَزْوَاجِ وَالنِّسَاءِ**؛ عبارة البيضاوي: «أي: الخُطَاب والنساء، وهو ظرف لـ ﴿أَنْ يَنْكِحَنَّ﴾، أو ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾. قال أبو البقاء: «يجوز أن يكون حالا من الفاعل، أو أن يكون صفة لمصدر محذوف؛ أي: تراضياً كائنا بالمعروف، وأن يتعلّق بنفس الفعل⁽⁴⁾» انتهى.

(703). قوله: **النهي عن المعضل في تفسير ﴿ذَلِكَ﴾**؛ هو تفسير لاسم الإشارة، وأما الكاف فجوز البيضاوي فيه أربعة أوجه، حيث قال: «والخطاب للجمع على تأويل القبيل، أو كل واحد، أو أن الكاف مجرد الخطاب والفرق بين الحاضر والمنقضي دون تعيين المخاطبين، أو للرسول ﷺ». لما قال زكريا: «والحاصل أنّ الكاف لخطاب الجمع بالتأويل السابق، أو لخطاب المفرد وهو كل واحد، / [84ظ/ب] / أو الرسول، أو لمجرد الخطاب. "والفرق": أي: ولعدم الفرق بين الحاضر والمنقضي: أي الغائب⁽⁵⁾» انتهى. وكلامه ظاهر إلا في قوله: "أي: ولعدم الفرق... إلى آخره" ففيه تأمل؛ لعدم وجود النفي في عبارة البيضاوي حتى يفسره بقوله: أي: ولعدم الفرق... إلى آخره، وكأنه تفسير لما هو المراد في الواقع من أن الحكم لا يختص بالحاضر ولا غائب، بل يتوجه إلى جميع المكلفين، والله أعلم.

(704). قوله: **أَيُّ: لِيَرْضَعْنَ**؛ أشار باللام إلى أنه خبر فيه معنى الأمر. قال البيضاوي: «أمر عبر عنه بالخبر؛ للمبالغة. ومعناه: الندب، أو الوجوب، فيخصّ بما إذا لم يرتضع الصبي إلا من أمه، أو لم يوجد له ظئر، - أي: مرضع⁽⁶⁾ -، أو عجز الوالد عن الاستئجار. والوالدات يعم المطلقات وغيرهن. وقيل: يختص بهن، إذ الكلام فيهن⁽⁷⁾».

فإن قلت: هل الحكم عندنا كذلك أم لا؟ فالجواب: أن الحكم كذلك. قال ابن خميس رحمه الله في تفسير الآية بعد كلام طويل، قال: «وبلغنا عن ابن عباس أنه قال: إن لم يقبل الولد ثدياً غير ثدي أمه،

(1) في (ب): «حمل»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتّه؛ لورود ذكرها بعد ذلك بالتصغير. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 257.

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 257.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (200/2).

(4) العكبري: التبيان، (184/1).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 257.

(6) «أي: مرضع»: شرح من المؤلف. ينظر: المصدر نفسه، ص 258.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (201/2).

فإن الأم تجبر على رضاع ولدها، وإن كرهت. فإن لم يكن للزوج مال فليس عليه نفقة، لتنفق الأم الذي لها⁽¹⁾، وإذا رضيت الأم برضاع ولدها فهي أحق به حتى يدرك الولد فيختر أحد والديه». قال: «وبلغنا عن عمر بن الخطاب -رحمه الله- أنه طلق امرأته أم عاصم وله⁽²⁾ منها ابن، فأراد عمر أن يأخذ الابن منها، فاختصما إلى أبي بكر - وهو يومئذ خليفة - فقالت أم عاصم: يا خليفة رسول الله؛ ولدي خرج من بطني. وقال عمر: خرج من صلبي. فقال أبو بكر: ريجها وفراشها خير له منك يا عمر حتى يدرك الغلام فيختار، فقضى بالولد لأمه⁽³⁾، فلما توفي أبو بكر واستخلف عمر انطلق أيضا رجل وامرأته المطلقة فاختصما إلى عمر في ولدهما، فقالت المرأة: يا أمير المؤمنين كان بطني له وعاء، وكان حجري له حواء، وكان ثديي له سقاء، وحمله على شهوة وحملته أنا على كره. قال عمر: صدقت، كذلك كان عمر، فقضى لها بالولد⁽⁴⁾»⁽⁵⁾ انتهى.

لكن قوله: "حتى يبلغ فيختار" مخالف لما عليه العمل في زماننا عند من أدركنا من أنه إذا كان يلبس ثيابه وحده فالأب أولى به، والله تعالى أعلم، فليراجع.

(705). قوله: **صفة مؤكدة**؛ زاد البيضاوي: «لأنه مما يتسامح فيه»⁽⁶⁾.

(706). **قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾**؛ قال البيضاوي: [85و/ب] / «بيان للمتوجه إليه

(1) لم أعثر على تحريجه.

(2) «له»: مكرر في (ب).

(3) أخرجه مالك وعبد الرزاق وابن أبي شيبه بالفاظ متقاربة عن أبي بكر الصديق موقوفا، ولفظه عند عبد الرزاق: طلق عمر بن الخطاب امرأته الأنصارية أم ابنه عاصم فلقبها تحمله بمحسر، ولقيه قد فطم ومشى، فأخذ بيده ليتزعه منها ونازعها إياه حتى أوجع الغلام وبكى، وقال: أنا أحق بابني منك فاختصما إلى أبي بكر فقضى لها به، وقال: «ريجها وحرها وفرشها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه» ومحسر: سوق بين قبا وبين الحديبية، وزعم لي أهل المدينة إنما لقي جدته الشمسوس تحمله بمحسر». مالك: الموطأ، كتاب الوصية، باب ما جاء في المونت من الرجال ومن أحق بالولد، رقم: 6، (2/767). مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب أي الأبوين أحق بالولد، رقم: 12601، (7/154). مصنف ابن أبي شيبه، كتاب الطلاق، ما قالو في الرجل يطلق امرأته ولها ولد صغير، رقم: 19123، (4/180).

(4) لم أعثر عليه عن عمر بن الخطاب، وقد أخرجه أبو داود وأحمد وعبد الرزاق وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ولفظه عند أبي داود: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَثَدْيِي لَهُ سِقَاءٌ، وَحَجْرِي لَهُ حَوَاءٌ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي، وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ: أَنتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُنْكِحِي». سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد، رقم: 2276، (3/588). مسند أحمد، رقم: 6707، (11/310). مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب: أي الأبوين أحق بالولد، رقم: 12597، (7/153).

(5) أبو الحواري: الدراية، ص 238-239، بتصرف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/201).

الحكم، أي: ذلك لمن أراد إتمام الرضاعة، أو متعلق بـ ﴿يُرْضَعَنَّ﴾ فإن الأب يجب عليه الإرضاع كالنفقة والأم تُرضع له. وهو دليل على أن أقصى مدة الإرضاع حولان، ولا عبرة به بعدهما، وأنه يجوز أن ينقص عنه⁽¹⁾ انتهى. قال زكريا: «الحكم: هو الوجوب أو الندب»⁽²⁾. وقال: «في قوله: "لمن أراد إتمام الرضاعة": هو الأب والأم»⁽³⁾ انتهى.

(707). قوله: أي الأب في تفسير ﴿الْمَوْلُودَ لَهُ﴾؛ قال البيضاوي: «وتغيير العبارة - أي: من الوالد إلى المولود له»⁽⁴⁾؛ للإشارة إلى المعنى المقتضي لوجوب الإرضاع أو مؤن المرضعة عليه»⁽⁵⁾.

(708). قوله: شرعاً⁽⁶⁾؛ فسره البيضاوي بقوله: «حسبما يراه الحاكم و[يفي]⁽⁷⁾ به وسعته»⁽⁸⁾.

(709). قوله: على وليه في ماله؛ قال زكريا: «أي: إن كان له مال، وإلا أجبرت الأم على إرضاعه. وقيل: المراد بالوارث الباقي من الأبوين»: وهو الأم من قوله عليه الصلاة والسلام في: «واجعله الوارث منا»⁽⁹⁾. قال: «أوله: «اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا واجعلهما الوارث منا» رواه الترمذي وحسنه، والمعنى: واجعل كلا منهما في لزومه لنا مدة الحياة كأنه باق بعد الموت»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(710). قوله: صادراً فيه؛ إشارة إلى أن الجار والمجرور صفة لـ "تشاور". والمشورة كما قال

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (201/2).

(2) لم أعر على النص في النسخة المخطوطة التي بين يدي من: "فتح الجليل". ووجدتها في بحث حَقَّق جزء من فتح الجليل بلفظ: «للمتوجه إليه الحكم أي الندب والوجوب ذلك أي التقدير [و144أ] جولين». ينظر: إبراهيم عيسى: فتح الجليل للقاضي زكريا الأنصاري، (قسم التحقيق)، ص 71.

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 258.

(4) «أي: من الوالد إلى المولود له»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 258.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (201/2)، بتصرف.

(6) في متن الجلالين: «بقدر طاقته»، غير أننا أثبتنا ما جاء في (ب)؛ لأنه هو الأقرب، من وجوه: أولاً: أغلب ما فسَّر به الجلالين الألفاظ: «بالمعروف»، «من معروف»، «قولا معروفا»، هو قوله: «شرعاً». ثانياً: تحاشى المصعبى التكرار، لأنَّ قوله: «بقدر طاقته» هنا هو نفسه تفسير ما جاء بعدها: ﴿لَا تَكَلَّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: طاقتها.

(7) في (ب): «يفيء»، والصواب ما أثبتته. البيضاوي: أنوار التنزيل، (201/2).

(8) المصدر نفسه، (201/2)، بتصرف.

(9) هو جزء من حديث أخرجه الترمذي وابن مبارك وابن أبي الدنيا وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن عمر، ولفظه عند الترمذي: قلما كان رسول الله ﷺ يقوم من مجلس حتى يدعو بهؤلاء الدعوات لأصحابه: «... وَمَتَّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَفُؤُونَنَا مَا أَحْيَيْتُنَا، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا...». سنن الترمذي، أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في عقد التسبيح باليد، رقم: 3502، (5/528). ابن المبارك: الزهد والرقائق، باب ما جاء في التوكل، رقم: 431، ص 144. ابن أبي الدنيا: اليقين، رقم: 2، ص 31.

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 258-259، بتصرف.

البيضاوي: «استخراج الرأي، من قولك شُرْتُ العسل إذا استخرجته»⁽¹⁾، انتهى.

(711). قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾؛ قال البيضاوي: «وإنما اعتبر تراضيهما مراعاة لصلاح الطفل، وحدار أن يقوم أحدهما على ما يضرُّ به؛ لغرض»⁽²⁾ انتهى.

(712). قوله: ﴿أَنْ تَسْتَرْضِعُوا﴾ المراضع؛ أشار بذلك إلى أن المفعول الأول محذوف، وأن «استرضع» يتعدى إلى المفعولين بنفسه، ومثله عبارة البيضاوي⁽³⁾. قال زكريا: «جری كالزخشري»⁽⁴⁾ على أن «استرضع» يتعدى إلى مفعولين بنفسه، والجمهور⁽⁵⁾ على أنه إنما يتعدى للثاني بحرف الجر، تقديره هنا: لأولادكم، وجرى عليه المصنّف في أول كلامه»⁽⁶⁾، يعني: البيضاوي. وانظر أين تقدم له تعديته باللام، ولعله في قوله: «والمرأة ترضع له»⁽⁷⁾، والله أعلم.

(713). قوله: أي: أردتم إيتاءه لهن؛ قال البيضاوي: «كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة:6]، وقرأ ابن كثير: "مَّا أَتَيْتُمْ"⁽⁸⁾، من: أتى إليه إحسانا إذا فعله. وقرئ: "أوتيتم"⁽⁹⁾ أي: ما أتاكم الله وأقدركم عليه من [الأجرة]⁽¹⁰⁾»⁽¹¹⁾ انتهى. ولم يتعرض المفسر لجواب "إذا"، قال البيضاوي: «محذوف دل عليه ما قبله»⁽¹²⁾. قال زكريا: «وإنما قدر ذلك - يعني: أردتم إيتاءه»⁽¹³⁾؛ / [85ظ/ب] / لأن ما تحقق إيتاؤه، يتصور تسليمه في المستقبل، وكذا يقدر في قراءة: "مَّا أَتَيْتُمْ" أي: ما أردتم فعله، بخلاف قراءة: "مَّا أوتيتم"...

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (202/2).

(2) المصدر نفسه، (202/2).

(3) ينظر: المصدر نفسه، (202/2).

(4) ينظر: الزخشري: الكشاف، (281/1).

(5) ينظر: الأخفش: معاني القرآن، (157/1). الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، (210/1). العكبري: التبيان، (186/1). أبو حيان: البحر المحيط، (508/2). السمين الحلبي: الدر المنصون، (473/2).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص259، بتصرف.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (202/2).

(8) قرأ ابن كثير: ﴿مَّا أَتَيْتُمْ مَّا أَتَيْتُمْ﴾ بقصر الهمزة من باب المجيء، وقرأ الباقون: ﴿مَّا أَتَيْتُمْ﴾ بالمد من باب الإعطاء. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (183/1). ابن الباذش: الإقناع، (304/1). ابن الجزري: النشر، (228/2).

(9) روى شيبان عن عاصم: ﴿مَّا أوتيتم﴾ مبني للمفعول. ينظر: الزخشري: الكشاف، (281/1). أبو حيان: البحر المحيط، (510/2).

(10) في (ب): «الأخرة»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (202/2).

(11) المصدر نفسه، (202/2)، بتصرف.

(12) المصدر نفسه، (202/2).

(13) يعني: أردتم إيتاءه: شرح من المؤلف.

إلى آخره»⁽¹⁾، والله أعلم.

(714). قوله: بالجميل كطيب النفس؛ زاد البيضاوي: «وليس اشتراط التسليم لجواز الاسترضاع، بل لسلوك ما هو الأولى والأصلح للطفل»⁽²⁾.

(715). قوله: لا يخفى عليه شيء؛ قال البيضاوي: «فيه حث وتسديد»⁽³⁾.

(716). قوله: ليتربصن؛ المناسب والله أعلم ترك اللام؛ لأنه خبر عن «الذيين»، وجعل الطلب خبراً للمبتدأ لا يخفى ما فيه، نعم يجوز تقدير مضاف قبل الموصول، أي: وأزواج الذين، ويترتب على الاحتمالين احتياج الأول إلى تقدير العائد إلى المبتدأ، وهو قول المفسر: «بعدهم» دون الثاني؛ لأن المراد بالأزواج النساء، وقد أخبر عنهن بـ «يتربصن» وفيه العائد، والله أعلم.

فائدة: قال البيضاوي: «وتأنيث العشر باعتبار الليالي؛ لأنها غرر الشهور والأيام، ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط، ذهاباً إلى الأيام حتى إنهم يقولون صمتَ عشرًا، ويشهد له قولهم: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه:103] ثم ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه:104]. ولعل المقتضي لهذا التقدير: أن الجنين في غالب الأمر يتحرك لثلاثة أشهر إن كان ذكراً، ولأربعة إن كان أنثى، فاعتبر أقصى الأجلين، وزد عليه العشر استظهاراً، إذ ربما تضعف حركته في المبادئ، فلا يحسُّ بها. وعموم اللفظ يقتضي تساوي المسلمة والكتابية فيه كما قال الشافعي⁽⁴⁾، والحررة والأمة كما قاله الأصم⁽⁵⁾، والحامل وغيرها، لكن القياس اقتضى [تصنيف]⁽⁶⁾ المدة للأمة، والإجماع خصَّ الحامل [منه]⁽⁷⁾ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 259، بتصرف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/551).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/202).

(3) المصدر نفسه، (2/202).

(4) الشافعي: الأم، (5/240).

(5) ينظر: الجصاص: أحكام القرآن، (2/120). ابن عبد البر: الاستذكار، (6/177). إلكيا الهراسي: أحكام القرآن، (1/195).

(6) في (ب): «تصنيف»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/203).

(7) في (ب): «عنه»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: المصدر نفسه، (2/203).

حَمَلُهَا [الطلاق:4]. وعن علي وابن عباس -رضي الله عنهما-: إنها تعتدُّ بأقصى الأجلين احتياطاً⁽¹⁾»⁽²⁾ انتهى.

أقول: ما نقله عن ابن عباس هو مذهب أصحابنا⁽³⁾، قال في الديوان: «وأما المتوفى عنها زوجها فعَدَّتْهَا أربعة أشهر وعشراً، إلا إن كانت حاملاً فعَدَّتْهَا بعد الأجلين»⁽⁴⁾.

أقول: فلو مات زوجها ولم تعلم بموته إلا بعد مضي المدة المذكورة، فهل تستأنف المدة أم تتزوج من حينها؟ قولان لأصحابنا. قال في الديوان: «وأما لو مات زوجها ولم تعلم بموته إلا بعد أربعة أشهر وعشر، فتبين لها ذلك بالأمناء، فقد [86و؛ ب] / أجزاء ذلك، وتتزوج إن شاءت إذا وقتوا لها وقتاً تتم فيه عدتها، وإن لم يُوقتوا لها فإنها تأخذ من حين علمت بموت زوجها». إلى أن قال: «ومنهم من يقول: تستقبل للعدة من حين علمت في هذا كله بقصد وثية»⁽⁵⁾. انتهى.

(717). قوله: لو حتم؛ قال البيضاوي: «التعريض والتلويح: إيهام المقصود بما لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، كقول السائل: جئتكم لأسلم عليكم، والكناية: هي الدلالة على الشيء بذكر لوازمه وروادفه، كقولك: طويل النجاد للطويل، وكثير الرماد للمضياف»⁽⁶⁾ انتهى. زاد في الكشاف: «وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على [الغرض]⁽⁷⁾ يسمى: التلويح؛ لأنه يلوح منه ما تريد، والله أعلم»⁽⁸⁾. ثم قال البيضاوي: «الخطبة بالضم والكسر اسم الحالة، غير أن المضمومة خُصَّتْ بالموعظة، والمكسورة بطلب

(1) أخرجه البخاري ومسلم والربيع وغيرهم بألفاظ متقاربة عن أم سلمة، ولفظه عند مسلم: أن أبا سلمة بن عبد الرحمن، وابن عباس، اجتمعوا عند أبي هريرة، وهما يذكران المرأة تُنفُسُ بعد وفاة زوجها بليالٍ، فقال ابن عباس: عدتها آخر الأجلين، وقال أبو سلمة: قد حلت، فجعلنا يتنازعان ذلك، قال: فقال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريباً مولى ابن عباس، إلى أم سلمة، يسألها عن ذلك، فجاءهم فأخبرهم، أن أم سلمة قالت: «إن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليالٍ، وإنها ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأمرها أن تتزوج». صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب «وأولت الأحمال أجلهن أن يصعن حملهن»، رقم: 4909، (155/6). صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، رقم: 1485،

(2/1122). الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب الحداد والعدة، رقم: 540، (1/147).

وأخرجه المناوي، وقال: «أخرجه عن علي أبو داود في ناسخه». المناوي: الفتح السماوي، رقم: 185، (1/292).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/203).

(3) ينظر: عمرو بن فتح: أصول الدينونة الصافية، ص 153. الحضرمي: مختصر الخصال، ص 329. الجناوني: كتاب النكاح، ص 313.

(4) مجموعة من المشايخ: الديوان، كتاب النكاح والطلاق، ص 208.

(5) المصدر نفسه، ص 210، بتصرف.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/203).

(7) في (ب): «عرض»، والظاهر أنه تصحيف، ولعل الصواب ما قدرته.

(8) الزخشري: الكشاف، (1/283)، بتصرف.

المرأة»⁽¹⁾، والله أعلم.

(718). قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾؛ قال البيضاوي: «استدراك عن محذوف دلّ عليه "سَتَذَكُرُونَهُنَّ"، أي: فاذكروهن، ولكن لا تواعدوهن نكاحاً أو جماعاً، عبّر بالسر عن الوطء؛ لأنه يُسرّ ثم عن العقد؛ لأنه سبب فيه. وقيل: معناه لا تواعدوهن في السر، على أن المعنى بالمواعدة في السر المواعدة بما يُستُهجن»⁽²⁾ انتهى.

(719). قوله: لكن تفسيراً لقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا﴾؛ يفيد أن الاستثناء منقطع من "سِرًّا"، وضعفه البيضاوي حيث قال في تفسير الآية: «وهو أن تُعْرَضُوا ولا [تُصْرِحُوا]⁽³⁾، والمستثنى منه محذوف أي: لا تواعدوهن مواعدةً إلا مواعدةً معروفة، أو إلا مواعدةً بقول معروف. وقيل: إنه استثناء منقطع من "سِرًّا"، وهو ضعيف؛ لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض، وهو غير موعود»⁽⁴⁾. قال زكريا: «أي: بل واقع في الحال»⁽⁵⁾.

(720). قوله: أي: على عقده، أي: لأن العزم يتعدى بـ "على". وقيل: ضمن معنى: "تنووا" فيكون مفعولاً به⁽⁶⁾. قال البيضاوي: «ذكر العزم مبالغة في النهي عن العقد، أي: ولا تعزموا عقدة النكاح. وقيل: معناه لا تقطعوا عقدة النكاح، فإن أصل العزم القصد»⁽⁷⁾ انتهى. قال زكريا: «حاصله لا تبرموا عقدة النكاح بأن تقدموا عليه، فالعزم متعلق بنفس العقد؛ لأن العزم قصد، والقصد بالأفعال دون الذوات»⁽⁸⁾ انتهى.

(721). قوله: لمن يحدّره؛ عبارة البيضاوي: ﴿عَفُورٌ﴾ لمن عزم ولم يفعل خشية من الله ﷻ⁽⁹⁾.

(722)*. قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾⁽¹⁰⁾؛ قال البيضاوي: «إلا أن تفرضوا، أو حتى تفرضوا

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (204-203/2).

(2) المصدر نفسه، (204/2).

(3) في (ب): «ولا يصرّحوا»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتّه. ينظر: المصدر نفسه، (204/2).

(4) المصدر نفسه، (204/2).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 260.

(6) ينظر: العكبري: التبيان، (188/1). الأشموني: شرح ألفية ابن مالك، (449/1). الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 67.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (204/2).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 260، بتصرف.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (204/2).

(10) فقرة «قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ... مهر المثل. انتهى»: موضعها في [86 ظ/ب].

أو وتفرضوا، و[الفرض⁽¹⁾]: تسمية المهر، و﴿فَرِيضَةً﴾ نصب على المفعولة به. فَعِيْلَةٌ بمعنى: مفعول. والتاء لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، ويحتمل المصدر ... إلى آخره⁽²⁾، قال زكريا: في قوله: "إلا أن تفرضوا ... إلى آخره": «ذكر أن مدخول "أو" منصوب بأن مضمرة، [أو]⁽³⁾ إنَّ "أو" بمعنى إلا، أو إلى التي عبر عنها بـ حتى؛ كقولك: لألزمك أو تقضيني حقي، وهذا ما اقتصر عليه المصنّف في نسخة كالكشف⁽⁴⁾. وقيل: إنَّ مدخولها مجزوم عطفا على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ و "أو" على بابها لأحد الشيين. وقيل: معطوف على جملة محذوفة، أي: فرضتم أو لم تفرضوا على حذف حرف الجزم وإبقاء عمله. وقيل: معطوف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ و "أو" بمعنى الواو، وهذا مذكور في نسخة، فهو من زيادة المصنّف على الكشف، فينتفي الجناح عن المطلق على الأول بانتفاء الجماع، وعلى الثاني بانتفاء الجماع أو الفرض، وعلى الثالث بانتفاء الجماع فَرَضَ أو لم يَفْرِضْ، وعلى الرابع بانتفائهما، فإن انتفاء الجماع دون الفرض وجب نصفه، أو الفرض دون الجماع وجب مهر المثل⁽⁵⁾ انتهى.

(723). قوله: أي: لا تباعة عليكم، في الطلاق؛ قال زكريا: «بكسر / [86ظ/ب] الباء، ما يتبع المال أو البدن من قرائب الحقوق، وهو من: تَبَعْتُ الرجل بحقي⁽⁶⁾».

(724). قوله: وطلّقوهنَّ ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾؛ أقول: قدّر المعطوف عليه قوله: "وظلقوهن"، ومثله كلام البيضاوي⁽⁷⁾، واعترضه زكريا⁽⁸⁾، فإن الأولى أن يقدر: فلا تعطوهن المهر؛ لأن طلاقهن معلوم من قوله: ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُ﴾.

(725). قوله: يفيد أنه لا [نظر]⁽⁹⁾ إلى قدر الزوجة؛ أقول: هو كذلك عندنا، وإنما ينظر الأمناء لحال الزوج من عسر أو يسر، قال: في [الديوان]⁽¹⁰⁾: «والمتعة ليس لها حد محدود؛ لأن الله تعالى لم يحد فيها، فقال: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾، وإنما يرجع ذلك إلى نظر ذوي عدل من المسلمين، وهذه

(1) في (ب): «الفرض»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (204/2).

(2) المصدر نفسه، (204/2)، بتصرف.

(3) في (ب): «و»، والصواب ما أثبتته. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 260.

(4) ينظر: الزخشري: الكشف، (1/284).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 260-261، بتصرف. ينظر: الفتازاني: حاشية على الكشف، (2/557).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 260، بتصرف.

(7) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (204/2).

(8) ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 261.

(9) في (ب): «نظير»، والصواب ما أثبتته. ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 38.

(10) في (ب): «الأموال»، والصواب ما أثبتته. ينظر: أبو ستة: حاشية كتاب النكاح، ص 70.

المتعة إنما أوجبها الله للتي لم يفرض لها الشيء، فطلقها قبل أن يمسه، خصها الله تعالى بذلك في كتابه». إلى أن قال: «وذكروا أن رجلا تزوج امرأة ولم يفرض لها في عهد النبي ﷺ فطلقها قبل أن يمسه، فقال له النبي ﷺ: «أطلقتها؟» فقال: نعم، إني لم أجد نفقتها، فقال له: «متعها ولو بقلنسوتك، أما إنها لا تسوى شيئا / [87/و/ب] ولكن أحبُّ أن أحبي سنتي»⁽¹⁾. قال: «وأما غيرها من النساء ففيهن اختلاف، فقال بعض العلماء: هن المتعة كلهن إلا التي لها نصف والمفتدية، ومنهم⁽²⁾ من يقول: كل امرأة أخذت الصداق بالمسيس فلا متعة لها، ومنهم من يقول: هن المتعة كلهن، ومنهم من يقول: ليس هن متعة إلا التي أوجبها الله لها في كتابه... إلى آخره»⁽³⁾.

أقول: الذي جرى به العمل أن التي لم يفرض لها وطلقها قبل المس فالمتعة واجبة وغيرها مستحب، وقدرها ريال واحد أو ملاءة، ومرجعها إلى اجتهاد الحاكم أو جماعة المسلمين، والله تعالى أعلم.

(726). قوله: المطيعين في تفسير ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾؛ عبارة البيضاوي: «الذين يحسنون إلى أنفسهم بالمسارعة إلى الامتثال، أو إلى المطلقات بالتمتع، وسماهم "مُحْسِنِينَ" للمشاركة ترغيبا وتحريضا»⁽⁴⁾ انتهى. قال زكريا: «أي: لمشارفتهم الفعل على حد قوله ﷺ: «من قتل قتيلا فله سلبه»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾ انتهى.

(727). قوله: أي: الزوجات؛ قال البيضاوي: «والصيغة تحتل التذكير والتأنيث، والفرق أن الواو في الأول ضمير والنون علامة الرفع، وفي الثاني لام الفعل والنون ضمير، والفعل مبني، فلذلك لم يؤثر فيه أن ها هنا ونصب المعطوف عليه»⁽⁷⁾ انتهى.

(728). قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾؛ قال البيضاوي: «يريد الوجه الأول وعفو الزوج على وجه التخيير ظاهر، وعلى الوجه الآخر - أي: وهو أن الطلاق مشطر بنفسه وهو الأصح عند

(1) ذكره عدد من المفسرين بالفاظ متقاربة، وذكر مقاتل بن سليمان والثعلبي والبغوي وغيرهم أنه سبب نزول قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: 236]، دون أن يوردوا سنده، قال ابن حجر: «لم أجده». تفسير مقاتل بن سليمان، (1/200). الثعلبي: الكشف والبيان، (2/188). البغوي: معالم التنزيل، (1/283). ابن حجر: العجائب، (1/596)؛ الكافي الشاف، رقم: 171، ص 21.

(2) «ومنهم»: مكرّر في (ب).

(3) مجموعة من المشايخ: الديوان، كتاب النكاح والطلاق، ص 171، بتصرف. وتتنظر تفصيل المسائل في المصادر الآتية: الخراساني: المدونة الكبرى، (2/324). الجنائني: كتاب النكاح، ص 301-304. الشقصي: منهج الطالبين، (15/389-390).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/205).

(5) سبق تحريجه

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 261، بتصرف.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/205)، بتصرف.

الشافعي⁽¹⁾، فالعفو عبارة عن الزيادة على الحق، وتسميتها عفواً إما على المشاكلة، وإما لأنهم يسوقون المهر إلى النساء عند الزواج، فمن طلق قبل المسيس استحقَّ استرداد النصف، فإذا لم يستردّه فقد عفا عنه. وعن جبير بن مطعم: أنه تزوج امرأة وطلّقها قبل الدخول فأكمل لها الصداق، وقال أنا أحق بالعفو⁽²⁾»⁽³⁾ انتهى.

(729). قوله: [أقوال]⁽⁴⁾؛ ذكر جميعها البيضاوي بدلائلها حيث قال: «أي: الوسطى بينها، أو الفضلى منها خصوصاً، وهي صلاة العصر لقوله عليه الصلاة والسلام يوم الأحزاب: «شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ نَارًا»⁽⁵⁾. وفضلها لكثرة اشتغال الناس في وقتها واجتماع الملائكة. وقيل: صلاة الظهر؛ لأنها في وسط النهار، فكانت أشق الصلوات عليهم، فكانت أفضل لقوله عليه الصلاة / [87ظ/ب] / والسلام: «أفضل العبادات أحمرها»⁽⁶⁾»⁽⁷⁾. وقيل: صلاة الفجر؛ لأنها بين صلاتي

(1) «أي: وهو ... الشافعي»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 261.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة والطبري والدارقطني بالفاظ متقاربة عن جبير بن مطعم موقوفاً، ولفظه عند الدارقطني: «أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي نَضْرٍ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا بِالصَّدَاقِ كَامِلًا، فَقَالَ: «أَنَا أَحَقُّ بِالْعَفْوِ مِنْهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾». مصنف ابن أبي شيبة، كتاب النكاح، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، رقم: 16980، (3/544). الطبري: جامع البيان، رقم: 5323، (5/152). سنن الدراقطني، كتاب النكاح، باب المهر، رقم: 3714، (4/421).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/205).

(4) في (ب): «أقول»، ولعله سهو من الناسخ. ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 39.

(5) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بالفاظ متقاربة عن علي بن أبي طالب، ولفظه عند مسلم: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: «شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا». صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، رقم: 2931، (4/43). صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم: 205(627)، (1/437).

(6) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «أي: أشدها وأقواها».

(7) يرد ذكر الحديث في كتب التفسير دون سند، وهو منسوب في غريب الحديث - لأبي عبيد-، وفي النهاية - لابن الأثير- لعبد الله بن عباس، بلفظ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: أَحْمَرُهَا». أبو عبيد القاسم بن سلام: غريب الحديث، رقم: 876، (5/248). ابن الأثير أبو السعادات: النهاية، (1/440)، مادة: حَمَزَ.

وأخرجه السخاوي، وقال: «قال المزي: هو من غرائب الأحاديث، ولم يروى في شيء من الكتب الستة»، وقال السيوطي: «لا يعرف». السخاوي: المقاصد الحسنة، (1/130). السيوطي: الدرر المنتثرة، (1/51).

وأخرج بمعناه البخاري -واللفظ له- ومسلم وغيرهما عن عائشة، قالت: يا رسول الله، يصدر الناس بنسكين، وأصدر بنسك؟ فقيل لها: «انتظري، فإذا طهرت، فاخرجي إلى التنعيم، فأهلي ثم اثبتينا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك أو نصبك». صحيح البخاري، أبواب

الليل والنهار، والواقعة في الحد المشترك بينهما؛ ولأنها مشهودة. وقيل: المغرب؛ لأنها المتوسط بالعدد، ووترا لها. وقيل: العشاء؛ لأنها بين جهرتين واقعتين طرفي [الليل]⁽¹⁾، وعن عائشة -رضي الله عنها- أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ: «والصلوات الوسطى وصلاة العصر»⁽²⁾ ⁽³⁾، فتكون صلاة من الأربع خصت بالذكر مع العصر لانفرادهما بالفضل. وقُرى بالنصب على الاختصاص والمدح⁽⁴⁾ انتهى كلام البيضاوي. ولا بأس بنقل ما عليه من التقييد من محبيه زكريا حيث قال: «في قوله: "وهي صلاة العصر": تبع فيه أصحاب الشافعي عملاً بقوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي»⁽⁶⁾، وقد صحَّ حديث أنها العصر لقوله عليه الصلاة والسلام ... إلى آخره». وقال: «في قوله: "أحزها": بجاء مهملة وزاي، أي: أقواها وأشدّها» وقال: «في قوله: "المتوسطة بالعدد": أي: لأن عددها بين عددي الركعتين والأربع. وفي قوله:

العمرة، باب أجر العمرة على قدر النصب، رقم: 1787، (5/3). صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم: 126 (1211)، (876/2).

(1) في (ب): «النهار»، والصواب ما أثبتّه. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (206/2).

(2) أخرجه مسلم والربيع وغيرهما بالفاظ متقاربة عن عائشة، ولفظه عند مسلم: أن أبا يونس، مولى عائشة قال: أمرتني عائشة، أن أكتب لها مصحفًا، وقالت: إذا بلغت هذه الآية، فأذني: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ [البقرة: 238] قَالَ: فَلَمَّا بَلَغْتَهَا أَذْنْتُهَا، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ [البقرة: 238]، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم: 207 (629)، (437/1). الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في الأذان، رقم: 185، (47/1).

(3) قول عائشة: «وصلاة العصر» يعدّ قراءة شاذة، حيث لم يثبتها أحد من القراء الذين قامت الحجة بقراءتهم، فهي مخالفة للمصحف الإمام، ولما أجمع عليه الحفاظ. كما أنها معارضة بآثار تفيد أنها أدرجت على سبيل التفسير والإيضاح لقوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ فعند الطبري: عن حميدة مولاة عائشة قالت: أوصت عائشة لنا بمتاعها، فوجدت في مصحف عائشة: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ وَهِيَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾. كما أنه قد ورد ما يدل على نسخ هذه القراءة: فقد أخرج مسلم -واللفظ له- وأحمد والطبري وغيرهم عن البراء بن عازب، قال: نزلت هذه الآية: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: 238] وَصَلَاةِ الْعَصْرِ فَقَرَأْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ، فَتَرَكْتُ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ [البقرة: 238] فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقِي لَهُ: هِيَ إِذْ صَلَاةِ الْعَصْرِ. قَالَ الْبَرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ، وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ». ينظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم: 208 (630)، (438/1). مسند أحمد، رقم: 18673، (613/30). الطبري: جامع البيان، رقم: 5437، (5/192). أبو حيان: البحر المحيط، (545/2). السيوطي: الإتقان، (279/1). الشوكاني: فتح القدير، (295/1). صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ص 112.

(4) قرأت عائشة وأبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي: ﴿وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ بالنصب. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 22. ابن عطية: المحرر الوجيز، (322/1). أبو حيان: البحر المحيط، (547/2).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (206/2)، بتصرف.

(6) ينظر: النووي: المجموع شرح المذهب، (63/1). ابن القيم: إعلام الموقعين، (160/6).

"ووتر النهار": أي: بعده من المواترة وهي المتابعة، ومواترة له أي: لصلواته من الوتر وهي الفرد؛ لأنها وتر وصلوات النهار الشفع⁽¹⁾.

قوله⁽²⁾: وعن عائشة - رضي الله عنها - ... إلى آخره؛ رواه مسلم، ولا دلالة فيه على أن العشاء هي الوسطى، وإنما يدل على مغايرة العصر للوسطى، فتكون الوسطى غير العصر، وهو ما ذكره بقوله: فتكون صلاة من الأربع⁽³⁾ انتهى.

(730). قوله: أي: مُشاةً صلُّوا؛ أشار بذلك إلى أن "رَجَالًا" حال من الواو في "صلوا" المحذوف مع عامله، قال البيضاوي: «فصلُّوا راجلين أو راكبين و"رَجَال": جمع راجلٍ أو رَجُلٍ بمعناه: كقائم وقيام». قال: «وفيه دليل على وجوب الصلاة حال المسايقة، وإليه ذهب الشافعي⁽⁴⁾. وقال أبو حنيفة⁽⁵⁾: لا يصلي حال المشي والمسايقة ما لم يكن الوقوف»⁽⁶⁾ انتهى.

أقول: ذكر صاحب القواعد رحمه الله أن الصلاة تتغير لخمس أسباب أحدها: للخوف وستأتي إن شاء الله صورتها في سورة النساء عند الكلام عليها⁽⁷⁾، الثاني: تغييرها لصلاة المسايقة كيف ما أمكنه، وإن لم يستطع أداءها إلا بالتكبير فليكبّر خمساً لكل صلاة، حيث كان وجهه. قال: «ولم نسمع أنه يجمع بين الصلاتين بالتكبير، وكذلك الراكب إذا لم يستطع النزول [لمخافة]⁽⁸⁾ العدو أو غيره، صلى على دابته واقفاً أو سائراً، حيث توجهت إذا خاف الطلب، ولم يكن باغياً، وإذا كان هو الطالب صلاها صلاة تامة، وإن كان مُنْهَزمًا مطلوباً كَبُرَ خمساً / [88و/ب] / كما قدمنا في المسايقة ... إلى آخره، وتماخى الخمسة: القصر في السفر، والمرض المانع من استيفاء أركانها، وصلاة الجمعة كما هو مذكور فيه»⁽⁹⁾ [10]، [47و/أ] / والله أعلم.

(731). قوله: وفي قراءة بالرفع؛ قال البيضاوي: «قرأها بالنصب أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 261-262.

(2) أي: البيضاوي، في الحديث السابق.

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 262.

(4) ينظر: الشافعي: الأم، (1/106). الماوردي: الحاوي الكبير، (2/1066).

(5) ينظر: السرخسي: المبسوط، (1/123). الكاساني: بدائع الصنائع، (1/245).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/206-207).

(7) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 138 و/أ.

(8) في (ب): «لمخالفة»، والصواب ما أثبتته. ينظر: الجيظالي: قواعد الإسلام، (1/354).

(9) الجيظالي: قواعد الإسلام، (1/354)، بتصرف.

(10) نهاية الحرم في (1).

عن عاصم⁽¹⁾ على تقدير: والذين يتوفون منكم يوصون وصية، أو كَتَبَ اللهُ عليهم وصية، أو ألزم الذين يتوفون وصية. ويؤيد ذلك قراءة⁽²⁾: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْوَصِيَّةُ لِأَزْوَاجِكُمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ مَكَانَهُ. وقرأ الباقون بالرفع على تقدير: ووصية الذين يتوفون، أو وحكمهم وصية، أو والذين يتوفون أهل وصية ... إلى آخره⁽³⁾.

(732). قوله: وَيُعْطُونَ مَتَاعًا؛ قَدَّرَ الْعَامِلُ لِقَوْلِهِ ﴿مَتَاعًا﴾، قَالَ فِي الْكَشَافِ: «وَقَرَأَ أَبِي: "مَتَاعٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا"⁽⁴⁾. وَرَوَى عَنْهُ: "فَمَتَاعٌ لِأَزْوَاجِهِمْ"⁽⁵⁾. وَ﴿مَتَاعًا﴾ نَصَبٌ بِالْوَصِيَّةِ، إِلَّا إِذَا أَضْمُرَتْ يَوْصُونَ، فَإِنَّهُ نَصَبٌ بِالْفِعْلِ. وَعَلَى قِرَاءَةِ أَبِي نُصِبَ بـ "مَتَاعٌ"؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى التَّمْتِيعِ، كَقَوْلِكَ: حَمَدَ الشَّاكِرِينَ ... إِلَى آخِرِهِ"⁽⁶⁾.

(733). قوله: ﴿عَزَّزْتُ إِيَّاهُمْ﴾ حَالٌ؛ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾، وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: «بَدَلَ مِنْهُ - أَي: مِنْ "مَتَاعٌ"⁽⁷⁾ -، أَوْ مَصْدَرًا، كَقَوْلِكَ: هَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ مَا يَقُولُ، أَوْ حَالٌ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ، أَي: غَيْرَ مُخْرَجَاتٍ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ أَنْ يُوصُوا قَبْلَ أَنْ يَحْتَضِرُوا لِأَزْوَاجِهِمْ بِأَنْ يَمْتَعَنَ بَعْدَهُمْ حَوْلًا بِالسُّكْنَى ... إِلَى آخِرِهِ"⁽⁸⁾.

(734). قوله: كَالْتَرْتِينَ وَتَرَكَ الْإِحْدَادَ ... إِلَى آخِرِهِ؛ زَادَ الْبَيْضَاوِيُّ قَوْلَهُ: «وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجِبُ عَلَيْهَا مَلَازِمَةُ مَسْكَنِ الزَّوْجِ، وَالْحِدَادَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ خَيْرَةً بَيْنَ الْمَلَازِمَةِ وَأَخَذِ النَّفْقَةِ، وَبَيْنَ الْخُرُوجِ وَتَرْكِهَا"⁽⁹⁾ انتهى.

(735). قوله: ﴿عَزَّزْتُ فِي مَلِكِهِ﴾ عِبَارَةٌ الْبَيْضَاوِيُّ: «يَنْتَقِمُ مِنْ خَالَفِهِ مِنْهُمْ. ﴿حَكِيمٌ﴾ يُرَاعِي

(1) قرأ أبو عمرو وابن عامر وحمة وحفص عن عاصم: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (184/1). ابن الباقون: الإقناع، (305/1). ابن الجزري: النشر، (228/2).

(2) قرأ عبد الله بن مسعود: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْوَصِيَّةُ لِأَزْوَاجِكُمْ» مكان قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾. ينظر: الفراء: معاني القرآن، (156/1). الأخفش: معاني القرآن، (192/1). ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 22.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (207/2)، بتصرف.

(4) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (554/2).

(5) قرأ أبي: «وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا فَمَتَاعٌ لِأَزْوَاجِهِمْ». ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 22. ابن عطية: المحرر الوجيز، (326/1).

(6) الزخشي: الكشاف، (289/1)، بتصرف.

(7) «أي: من "متاع": شرح من المؤلف.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (207/2)، بتصرف.

(9) المصدر نفسه، (207/2).

مصالحهم»⁽¹⁾.

(736). قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا طَلَّكَتِ مَتَّعٌ﴾ ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «أثبت المُنْتَعَةَ للمطلقات جميعاً بعدما أوجبها لواحدة منهن، وإفراد بعض العام بالحكم لا يُخصِّصه، إلا إذا جوزنا تخصيص المنطوق بالمفهوم، ولذلك أوجبها ابن جبير لكل مطلقة، وأوجب غيره لما يعم التمتع الواجب والمستحب. وقال قوم: المراد بالمتاع نفقة العدة، ويجوز أن تكون اللام للعهد والتكرير للتأكيد، أو لتكرار القصة»⁽²⁾ انتهى. قال زكريا: «في قوله: "إذا جوزنا تخصيص المنطوق بالمفهوم" أي: وهو الأصح، وفي قوله: "ولذلك" أي: ولأجل أن إفراد بعض بالحكم لا تخصيص مطلقاً»⁽³⁾.

أقول: تقدّم أن الحكم عندنا⁽⁴⁾ وجوب المتعة التي طلقت قبل المس ولم يُسم لها صداق، ويُسنُّ غيرها استحباباً، ولا يجبر لها كما نصوا على ذلك في كتب الفروع، والله أعلم. / [47ظ/أ] /
(737). قوله: كما يَبَيِّنُ لكم ما ذُكِرَ؛ قال البيضاوي: «الإشارة إلى ما سبق»⁽⁵⁾ من أحكام الطلاق والعدَّة»⁽⁶⁾.

(738). قوله: تتدبَّرون؛ عبارة البيضاوي: «لعلكم تفهمونها فتستعملون العقل فيها»⁽⁷⁾.

(739). قوله: أي: يَنْتَهِي عِلْمُكُمْ؛ فسَّرَ الرؤية بمعنى العلم بالانتهاء؛ لتعديته بـ "إلى" كما هو ظاهر. قال البيضاوي: «وقد يخاطب به من لم يرَ ولم يسمع، فإنه صار مثلاً في التعجب»⁽⁸⁾. قال زكريا عقب هذه العبارة ما نصّه: «هو الأوجه هنا وفاقاً للتفتازاني»⁽⁹⁾ حيث قال: الأوجه عموم الخطاب به دلالة على شيوع القصة وشهرتها، بحيث ينبغي لكل أحد أن يتعجب منها، كأنه حقيق بأن يُحمَل على الإقرار برؤيتهم، وإن لم يرههم، ولم يسمع بقصَّتِهِمْ، ولم يكونوا من أهل الكتاب وأهل الأخبار الأولين». قال⁽¹⁰⁾: «وتحقيق جري هذا الكلام مجرى المثل أنه شَبَّهَ حال من لم يره بحال من رآهم، في أنه ينبغي أن لا تخفى عليه هذه

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (207/2).

(2) المصدر نفسه، (207/2-208)، بتصرف.

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 263.

(4) ينظر: الخراساني: المدونة الكبرى، (324/2). الجنائني: كتاب النكاح، ص 301. الشفصي: منهج الطالبين، (390-389/15).

(5) في (ب): «إلى ما ذكر سبق».

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (208/2)، بتصرف.

(7) المصدر نفسه، (208/2).

(8) في (ب): «التعجب».

(9) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (563/2).

(10) في (ب): «وقال».

القصّة، فإنّه ينبغي أن يتعجب منها، ثم أجرى الكلام معه كما يجري مع من رآهم وسمع قصتهم قصداً⁽¹⁾ إلى التعجب واشتهر في ذلك». قال: «وإنما كان ما ذكر أوّجه؛ ليكون الخطاب عاماً، وعمومه كما قاله الطيبي⁽²⁾: أوفق للنظم؛ لأن الكلام مع المؤمنين في شأن الأولاد والأزواج»⁽³⁾ انتهى.

(740). قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَرِهِمْ﴾؛ ذكر المفسر أنّهم قوم من بني إسرائيل، ولم يذكر بلدهم. قال البيضاوي: «يريد أهل داوردان قرية قبل واسط ... إلى آخره»⁽⁴⁾. كذا كتبت، ثم ظهر أن هؤلاء غير الذين هم من بني إسرائيل.

(741). قوله: بدعاء نبيهم حزقيل؛ قال البيضاوي: «قيل: مرّ حزقيل داوردان وقد عريت عظامهم وتفرقت أوصالهم، فتعجب من ذلك، فأوحى الله إليه: ناد فيهم أن قوموا بإذن الله، فنادى، فقاموا يقولون: سبحانك اللهم وبمحمدك لا إله إلا أنت». قال: «وفائدة القصّة تشجيع المؤمنين على الجهاد، والتعرض للشهادة، وحثهم على التوكل، والاستسلام للقضاء»⁽⁵⁾ انتهى. / [48/و/أ]

قوله: ﴿سَمِيعٌ﴾ لأقوالكم، ﴿عَلِيمٌ﴾ بأحوالكم (742)؛ عبارة البيضاوي: ﴿سَمِيعٌ﴾ بما يقوله المتخلف والسابق. ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يضمّره وهو من وراء الجزاء»⁽⁶⁾. قال زكريا: «وهو: أي: كل منهما. "من وراء الجزاء": أي⁽⁷⁾: المقدر، أي: يسوق الله متى شاء وحيث شاء، وقال الطيبي⁽⁸⁾: هو مَثَلٌ؛ يريد أن الله تعالى لا بد أن يجازي المتخلف والسابق، كما أن السائق للشيء⁽⁹⁾ من ورائه لا بد أن يوصله إلى ما يريد. والمعنى يستفاد من قوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وهو كما تقول⁽¹⁰⁾ لمن تُهدّده: أنا أعلم بحالك، أي: لا أنساها وأجازيك عليها»⁽¹¹⁾ انتهى.

(743). قوله: بإنفاق ماله في سبيل الله؛ هذا تصوير للقرض لله، وفي البيضاوي: «من استفهامية

(1) في (ب): «وقصداً».

(2) الطيبي: فتوح الغيب، (452/3).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 263، بتصرف.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (208/2).

(5) المصدر نفسه، (208/2)، بتصرف.

(6) المصدر نفسه، (208/2).

(7) في (ب): «و».

(8) الطيبي: فتوح الغيب، (455/3).

(9) «للشيء»: سقطت من (ب).

(10) في (ب): «يقول».

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 264. ينظر: التفاضل: حاشية على الكشاف، (564/2).

مرفوعة الموضع بالابتداء، و"ذا" خبره، و"الذي" صفة ذا أو بدله، وإقراض الله ﷻ مثل لتقديم العمل الذي به يطلب ثوابه»⁽¹⁾ ه. قال زكريا: «تشبيها بإعطاء المعين؛ ليقضي ويطلب بدله، وهو حقيقة الإقراض. وقوله: "مثل تشبيه مركب"؛ لأنه تشبيه حالة منتزعة من عدة أمور بحالة كذلك، وإنما صار مثلاً لكثرة استعماله وفُشُوهُ»⁽²⁾ ه، وقوله تعالى: ﴿قَرَضًا حَسَنًا﴾ يحتتمل أن القرض بـ "أن" على مصدرية، أو بمعنى المفعول كما أشار إليه البيضاوي بقوله: «إقراضاً حسناً مقروئاً بالإخلاص وطيب النفس، أو مقرضاً حالاً طيباً ... إلى آخره»⁽³⁾.

(744). قوله: ﴿فَيُضْعِفُهُ﴾؛ قال البيضاوي: «فيضعف جزاءه، أخرجه على صورة المبالغة للمبالغة. وقرأ عاصم بالنصب⁽⁴⁾ على جواب الاستفهام حملاً على المعنى، فإن ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾⁽⁵⁾ في معنى: أيقرض الله أحداً»⁽⁶⁾.

(745). قوله: من عشر إلى أكثر من سبعمائة؟؛ قال البيضاوي: «وأضعافاً جمع ضعف، ونصب على الحال من الضمير المنصوب، أو المفعول الثاني؛ لتضمن المضاعفة معنى التصيير أو المصدر على أن الضعف اسم لمصدر وجمعه للتنويع»⁽⁷⁾ انتهى.

(746). قوله: يوسع ... إلى آخره؛ قال في الكشاف: «فلا تبخلوا عليه بما وسع عليكم، لا يُبدلُكم الضيقة بالسعة»⁽⁸⁾.

(747). قوله: جماعة؛ قال البيضاوي: «جماعة يجتمعون للتشاور، ولا واحد له كالقوم، و "من" للتبعض»⁽⁹⁾ انتهى. قال زكريا: «لا واحد له»: أي: من لفظه، بل هو اسم جمع، ويجمع على أملاء، كقوم وأقوام»⁽¹⁰⁾ هـ.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (209/2).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 264. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (564/2).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (209/2).

(4) قرأ عاصم ﴿فَيُضْعِفُهُ﴾ بنصب الفاء والباقون برفعها. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (185/1). ابن الباذش: الإقناع، (305/1). ابن الجزري: النشر، (228/2).

(5) «الله» مكرّر في (ب).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (209/2)، بتصرف.

(7) المصدر نفسه، (209/2).

(8) الزخشري: الكشاف، (291/1).

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (209/2).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 264.

(748). قوله: شَمُوِيل؛ قال محشيه: «بفتح الشين المعجمة وكسر الواو»⁽¹⁾ وأما قول البيضاوي: «هو يُوَشَع»⁽²⁾. قال زكريا: «ضعفه ابن عطية»⁽³⁾؛ لأن يُوَشَع فتى موسى، وبينه وبين داود قرون كثيرة»⁽⁴⁾، والله أعلم.

(749). قوله: لتقرير التوقع؛ قال البيضاوي: «والمعنى أتوقع جُبنكم عن القتال إن كتب عليكم، فأَدْخَلَ "هل" على فعل التوقُّع مُستفهِمًا عما هو المتوقع عنده تقريرًا وتنبهًا»⁽⁵⁾. قال زكريا: «أي: هل قاربتم أن لا تقاتلوا، والمعنى: أتوقع أن لا تقاتلوا كما في قوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: 22]»⁽⁶⁾ ه.

(750). قوله: أي: لا مانع من ذلك ... إلى آخره؛ [48ظ/أ] عبارة البيضاوي: «أي⁽⁷⁾: أي غرض لنا في ترك القتال؟ وقد عرض لنا ما يوجهه ويحثه⁽⁸⁾؛ من الإخراج عن الأوطان، والإفراد عن الأولاد، وذلك أن جالوت ومن معه من العمالقة كانوا يسكنون بساحل بحر الروم بين مصر وفلسطين، فظهروا على بني إسرائيل، فأخذوا ديارهم، وسبوا أولادهم، وأسروا من أبناء الملوك أربعمائة وأربعين»⁽⁹⁾ انتهى. والعمالقة: قال في القاموس: «قوم تفرقوا في البلاد من ولد عمليق، كقنديل أو قرطاس، ابن لاود بن إرم بن يسام»⁽¹⁰⁾. وفلسطين: بكسر الفاء وقد تفتح: بلاد بيت المقدس.

(751). قوله: وهم الذين عبروا النهر مع طالوت؛ قال البيضاوي: «ثلاثمائة وثلاثة عشر، بعدد أهل بدر»⁽¹¹⁾.

(752). قوله: إلى إرسال طالوت؛ قال البيضاوي: «عَلِمَ عِبْرِيٌّ كداود، وجَعَلَهُ فَعَلُوتًا من الطول تعسُّف، يدفعه منع صرفه»⁽¹²⁾. قال زكريا: «أي: لاقتضائه سببين وليس إلا العلمية والعجمة، ولا عجمة

(1) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 69.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (209/2).

(3) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، (330/1).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 264.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (209/2)، بتصرف.

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 264، بتصرف.

(7) «أي»: سقطت من (ب).

(8) في (ب): «يحث».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (209/2).

(10) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص 912، 681، بتصرف.

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (209/2).

(12) المصدر نفسه، (210/2).

مع الاشتقاق من الطول إلا بتأويل، وهو أنه اسم أعجمي وافق عربيا هو فعلوت من الطول، فحكم بالاشتقاق نظرا إلى ظاهر الموافقة، ومنع الصرف نظرا إلى حقيقة العجمة⁽¹⁾. انتهى.

(753). قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾؛ قال زكريا: «حالٌ من الضمير في له؛ لأن المعطوف أعني: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً﴾ حالٌ منه؛ لكونه بيانا لهيئته، فكذا المعطوف عليه؛ لئلا يلزم العطف على الحال مع اختلاف ذي الحال كما تقول: لقيته مصعداً و منحدرًا، بمعنى: مصعداً هو و منحدرًا أنا. وإنما لم تجعل الواو الثانية أيضا للحال على الترادف؛ لأن الأصل هو العطف والجمع فيما قصد إثباته جميعا، ذكر ذلك السعد التفتازاني⁽²⁾»⁽³⁾ انتهى.

(754). قوله: لأنه ليس من سبط المملكة ولا النبوة؛ قال البيضاوي: «وإنما قالوا ذلك؛ لأن طالوت كان فقيراً راعياً، أو سقاء، أو دباغاً من أولاد بنيامين، ولم يكن فيهم النبوة والملك، وإنما كانت النبوة في أولاد لاوي، والملك في أولاد يهودا، وكان فيهم من السبطين خلق»⁽⁴⁾ انتهى. قال في الكشاف عقب هذه القصة: «وروي أن نبيهم دعا الله حين طلبوا منه ملكاً فأتي بعصى يقاس بها من يملك عليهم فلم يسأوها إلا طالوت»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾ انتهى.

(755). قوله: وكان أعلم بني إسرائيل ... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «لما استبعدوا تملكه لفقره، وسقوط نسبه، ردَّ عليهم ذلك، أولاً: بأن العمدة فيه اصطفاه الله ﷺ وقد اختاره عليكم، / [49و/أ] / وهو أعلم بالمصالح منكم. وثانياً: بأن الشرط وفور العلم؛ ليتمكن به من معرفة الأمور السياسية، وجسامة البدن؛ ليكون أعظم خطراً في القلوب، وأقوى على مقاومة العدو ومكابدة الحروب، لا ما ذكرتم، وقد زاد الله فيهما، وكان الرجل القائم يمد يديه فينال رأسه. وثالثاً: بأنه تعالى مالك الملك على الإطلاق فله أن يؤتیه من يشاء. ورابعاً: بأنه واسع الفضل يُوسِع على الفقير ويغنيه عالم بمن⁽⁷⁾ يليق بالملك من النسب

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 264-265. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/566).

(2) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/566-567).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 265.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/210).

(5) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم بالفاظ متقاربة عن السدي مقطوعاً، ولفظه عند الطبري: «أتى النبي ﷺ بعضاً تكون مقدارا على طول الرجل الذي يعث فيهم ملكاً، فقال: إن صاحبكم يكون طول هذه العصا. ففاسوا أنفسهم بها، فلم يكونوا مثلها. ففاسوا طالوت بها فكان مثلها». الطبري: جامع البيان، رقم: 5652، (5/313). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 2461، (2/466).

(6) الزخشري: الكشاف، (1/192).

(7) في (ب): «بما».

وغيره»⁽¹⁾ انتهى.

(756). قوله: **لما طلبوا آية على ملكه؛** عبارة البيضاوي: «لما طلبوا منه حجة على أنه ﷺ اصطفى طالوت وملكه عليهم»⁽²⁾.

(757). قوله: **صندوق؛** أقول: لم يبيّن وجه تسمية الصندوق تابوتاً، وبيّنه البيضاوي حيث قال: «فعلّوت من التّوب، فإنه لا يزال يرجع إليه ما يخرج منه». قال: «وليس بفاعول لقلّة؛ نحو: سلسّ وقلق، ومن قرأه بالهاء فلعله أبدله منه كما أبدل من تاء التّأنيث؛ لاشتراكهما في الهمس والزيادة، يريد به صندوق التوراة، وكان من خشب الشمشار مُمَوَّهاً بالذهب نحواً من ثلاثة أذرع في ذراعين»⁽³⁾. قال زكريا: «في قوله: "وليس بفاعول": أي: من تبتّ، بل فعلوتا من تاب. وفي قوله: "لقلّة" نحو: سلسّ وقلق": أي: مما فاؤه ولامه من جنس واحد. وفي قوله: "خشب الشمشار": أي: بمجمعتين الأولى مكسورة خشبٌ يُعمل منه الأمشاط»⁽⁴⁾، انتهى.

(758). قوله: **طمأنينة؛** ظاهره أن الضمير راجع إلى التابوت، وجوّز البيضاوي فيه ذلك وأن يعود للإتيان: «أي: في إتيانه سكون لكم وطمأنينة». وعلى الأول: «أي: مودع فيه ما يسكنون إليه وهو التوراة». قال: «وكان موسى عليه الصلاة والسلام إذا قاتل قَدَمَهُ، فتسكن نفوس بني إسرائيل ولا يفرون. وقيل: صورة كانت فيه من زبرجد أو ياقوت لها رأس وذئب كراس الهرة وذئبها وجناحان، فتبتن فيرف⁽⁵⁾ التابوت نحو العدو وهم يتبعونه، فإذا استقر ثبتوا وسكنوا ونزل النصر. ... إلى آخره»⁽⁶⁾. قال زكريا: «فتبتن فيرف: من الأنين، يقال: إن المريض يبتن فيرف أي: من الرفيف وهو السير السريع»⁽⁷⁾ انتهى.

(759). قوله: **أي تركاه؛** المفسر ماش على أن الأول مقحم، فلذا قال: أي تركاه، يعني: موسى وهارون، وجوّز البيضاوي فيه ثلاثة أوجه حيث قال: «وآلُهما: أبناؤهما، أو أنفسهما. والآل مفخم؛ لتفخيم شأنهما، أو أنبياء / [49ظ/أ] / بني إسرائيل؛ لأنهم أبناء عمه»⁽⁸⁾ انتهى. قال زكريا: «في قوله: "لأنهما أبناء عمهما": أي: عم موسى وهارون؛ لأن عمران هو ابن فاهت بن لاوي بن يعقوب، فكان

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (210/2).

(2) المصدر نفسه، (210/2).

(3) المصدر نفسه، (210/2).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 265.

(5) شرحها الناسخ في هامش (ب) بقوله: «قوله: أي: فيمشي».

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (211/2).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 265.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (211/2)، بتصرف.

أولاد يعقوب آلهما، أي: بنو عمهما»⁽¹⁾ هـ.

(760). قوله: حال من فاعل "يَأْتِيكُمْ"؛ أي: التابوت. قال في الكشاف: «وكان رفعه الله بعد موسى، فنزلت به الملائكة تحمله وهم ينظرون إليه، فكان ذلك آية لاصطفاء الله طالوت. وكان مع موسى ومع أنبياء بني إسرائيل بعده يستفتحون به، فلما غيَّرت بنو إسرائيل غلبهم عليه الكفار، فكان في أرض جالوت، فلما أراد الله أن يملك طالوت أصابهم بلاء حتى هلكت خمس مدائن، فقالوا: هذا بسبب التابوت بين أظهرنا، فوضعه على ثورين فساقتهما الملائكة إلى طالوت»⁽²⁾. انتهى

(761). قوله: خرج في تفسير ﴿فَصَلِّ﴾؛ قال البيضاوي: «انفصل بهم عن بلاده؛ لقتال العمالقة. وأصله: فصل نفسه عنه، ولكن لما كثر حذف مفعوله، صار كاللزام». قال: «روي: أنه قال لهم لا يخرج معي إلا الشباب النشيط الفارغ، فاجتمع إليه من اختاره ثمانون ألفاً... إلى آخره»⁽³⁾»⁽⁴⁾.
(762). قوله: مُخْتَبِرُكُمْ؛ أي: يعاملكم معاملة المختبر بما اقترحموه.

(763). قوله: بين الأردن وفلسطين؛ قال محشيه: «الأردن: بمضمومة وسكون راء وضم دال. في القاموس⁽⁵⁾ كورة بالشام. وفلسطين: بكسر فاء وقد تفتح: بلاد بيت المقدس»⁽⁶⁾. وتقدم لنا نقل هذا المعنى عنه⁽⁷⁾، والله أعلم.

(764). قوله: أي من مائه؛ أقول: إنما قدر المضاف؛ لأن النهر اسم لموضع جري الماء، واستعمل في الماء مجازاً عقلياً علاقته الحالية والمحلية كما هو مشهور، والله أعلم.
(765). قوله: يَذُقُّه؛ قال البيضاوي: «من طعم الشيء إذا ذاقه»⁽⁸⁾ مأكولاً أو مشروباً. قال⁽⁹⁾:

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 265.

(2) الزخشري: الكشاف، (293/1)، بتصرف.

(3) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم بالفاظ متقاربة عن السدي مقطوعاً، ولفظه عند الطبري: «لما جاءهم التابوت آمنوا بنبوة شمعون، وسلموا ملك طالوت، فخرجوا معه وهم ثمانون ألفاً». الطبري: جامع البيان، رقم: 5708، (5/339). تفسير ابن أبي حاتم، رقم: 2495، (472/2).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (2/211).

(5) ينظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص 681.

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 69، بتصرف.

(7) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 48/ظ أ.

(8) في (ب): «أذاقه».

(9) البيت للعرجي، ينظر: ديوان العرجي، ص 109. الأصفهاني: الأغاني، (3/329). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 74.

«..... وإن شئت لم أطمع نفاقًا ولا بردًا»⁽¹⁾.

زاد في الكشاف: «ألا ترى كيف عطف عليه البرد وهو للنوم. ويقال: ما ذقت غماضا»⁽²⁾ انتهى.
قال زكريا: في بيان هذا البيت: «قال: أي: العرجي، أو الحارث بن خالد المخزومي. "وإن شئت لم أطمع: أي: لم أذق. "نفاقًا ولا بردًا": صدره⁽³⁾: فَإِن شِئْتُ حَرَمْتُ النَّسَاءَ سِوَاكُمْ.
وقال في مخاطبة النساء سواكم: تعظيما لهن كما يخاطب الواحد بالجمع. و"النفاق": بضم النون ويقاف وخاء معجمة: الماء العذب الذي ينفخ الفؤاد يبرده أي: يكسر⁽⁴⁾ العطش، والبرد النوم ولولا استعمال لم أطمع بمعنى لم أذق لم يصح / [50 و/أ] دخوله على النوم»⁽⁵⁾ انتهى. قال البيضاوي عقب ذلك تبعا للكشاف: «وإنما علم ذلك - يعني: أن الله مُبتليكم بنهر ... إلى آخره⁽⁶⁾ - بالوحي إن كان نبيا كما قيل، أو بإخبار النبي»⁽⁷⁾ ه.

تنبيه: قال في الكشاف: «ونحو هذا الابتلاء ما ابتلي به أهل أيلة من ترك الصيد مع إتيان الحيتان شُرْعًا، بل هو أشد وأصعب»⁽⁸⁾.

(766). قوله: وهم الذين جاوزوه؛ أقول: جزم بأن المراد بـ ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهَ﴾ الذين جاوزوا النهر مع طالوت، وذكر البيضاوي⁽⁹⁾ كالكشف الخلاف في ذلك. قال في الكشاف: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ يعني: الخالص منهم، الذين نصبوا بين أعينهم لقاء الله وأيقنوه، أو الذين تيقنوا أنهم يُستشهدون عما قريب ويلقون الله، والمؤمنون مختلفون في قوة اليقين ونصوح البصيرة. وقيل: الضمير في: ﴿قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ﴾ للكثير الذين انخدلوا⁽¹⁰⁾، والذين يظنون هم القليل الذين ثبتوا معه، كأنهم تناولوا بذلك،

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (212/2).

(2) الزخشي: الكشاف، (294/1).

(3) «صدره»: سقطت من (ب).

(4) في (ب): «بكسر».

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 265-266.

(6) «يعني: أن الله ... إلى آخره»: شرح من المؤلف. ينظر: المصدر نفسه، ص 266.

(7) الزخشي: الكشاف، (295/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (212/2).

(8) الزخشي: الكشاف، (295/1).

(9) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (212/2).

(10) في (ب): «انخدلوا».

والنهر بينهما. يُظهِر أولئك عذرَهُمْ في الانخِذال⁽¹⁾، ويرد عليهم هؤلاء ما يعتذرون به⁽²⁾ انتهى.

(767)*. قوله: جماعة تفسيرا لـ ﴿فِئَةٍ﴾؛ قال البيضاوي: «والفئة: الفرقة من الناس، من فأوت رأسه إذا شققته، أو من فاء إذا رجع، فوزئها [فِعة]»⁽³⁾ أو فِلة⁽⁴⁾ انتهى. أي: محذوفة اللام على الأول، أو العين على الثاني، وذكر أن "كم" تحتل الخبر والاستفهام، و"من" مبيّنة أو مزيدة⁽⁵⁾.

(768). قوله تعالى: ﴿لِجَالُوتَ﴾؛ قال في الكشاف: «جالوت: جبار من العمالقة من أولاد عمليق بن عاد»⁽⁶⁾.

(769). قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «وفيه ترتيب بليغ، إذ سألوا أولا إفراغ الصبر في قلوبهم الذي هو ملاك الأمر، ثم ثبات القَدَم في مداحض الحرب المسبب عنه، ثم النصر على الأعداء المرتب عليهما غالبا»⁽⁷⁾. انتهى. قال زكريا: «قال الطيبي⁽⁸⁾: فعليه كان الواجب أن يؤتى بالفاء - أي: في "وئبت" و "انصرتنا"⁽⁹⁾ - دون الواو، فالجواب: ما قاله صاحب المفتاح⁽¹⁰⁾: أن الواو أبلغ؛ لأن تعويل الترتيب حينئذ موكول إلى ذهن السامع دون اللفظ»⁽¹¹⁾ انتهى.

(770). قوله: وكان في عسكر طالوت؛ قال في الكشاف: «كان إيشى - يعني: بكسر الهمزة⁽¹²⁾ - أبو داود في عسكر طالوت مع ستة من بنيه، وكان داود سابعهم، /50ظ/أ/ وهو صغير يرعى الغنم، فأوحى إلى شمويل أن داود بن إيشى هو الذي يقتل جالوت، فطلبه من أبيه، فجاء وقد مرَّ بطريقه بثلاثة أحجار، ودعا كل واحد منها أن يحمله، وقالت له: إنك تقتل بنا جالوت، فحملها في مِخْلَاته ورمى بها

(1) في (ب): «الانخزال».

(2) الزخشي: الكشاف، (295/1)، بتصرف.

(3) في (f) و (ب): «فعه»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتّه. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (212/2).

(4) المصدر نفسه، (212/2).

(5) ينظر: المصدر نفسه، (212/2).

(6) الزخشي: الكشاف، (296/1).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (212-213).

(8) ينظر: الطيبي: فتوح الغيب، (473/3).

(9) «أي: في "وئبت" و "انصرتنا": شرح من المؤلف.

(10) عبارة السكاكي: في الفصل والوصل والجامع بين الجمل المنفصلة في المعنى: «فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن، وأن العقل سلطان مطاع». ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم، ص253.

(11) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص266-267.

(12) «يعني: بكسر الهمزة»: شرح من المؤلف. ينظر: المصدر نفسه، ص267.

جالوت فقتله، وزوجه طالوت بنته»⁽¹⁾ انتهى.

(771). قوله: ومنطق الطير؛ عبارة الكشاف: «صنع الدروع، وكلام الطير والدواب، وغير ذلك»⁽²⁾.

(772). قوله: بغلبة المشركين؛ عبارة البيضاوي: «ولولا أنه ﷺ يدفع بعض الناس ببعض، وينصر

المسلمين على الكفار، ويكف بهم فسادهم، لغلبوا وأفسدوا في الأرض، أو لفسدت الأرض بشؤمهم»⁽³⁾ انتهى.

(773). قوله: هذه الآيات؛ قد أوضحها البيضاوي بقوله: «إشارة إلى ما قص من حديث الألوف،

وتمليك طالوت، وإتيان التابوت، وانهزام الجبابرة، وقتل داود»⁽⁴⁾ انتهى.

(774). قوله: ﴿تِلْكَ أَلْسُلُ﴾؛ أقول: لم يتعرّض المفسر لمرجع الإشارة، بل تعرّض لإعرابها فقط،

وتعرّض البيضاوي لذلك تبعاً للكشاف حيث قال: «إشارة إلى الجماعة المذكورة قصصها في السورة، أو المعلومة للرسول ﷺ، أو جماعة الرسل. واللام للاستغراق»⁽⁵⁾ انتهى.

(775). قوله: كموسى؛ قال في الكشاف: «منهم من فضّله الله بأن كلمه من غير سفير»⁽⁶⁾، وهو موسى

عليه السلام⁽⁷⁾.

أقول: وفي قوله: "وهو موسى" بمعرفة الطرفين، إشارة إلى الرد على من قال موسى ومحمد عليهما

السلام كما حكاه البيضاوي، حيث قال: «وقيل: موسى ومحمد عليهما السلام، كالم موسى ليلة الحيرة»

أي: بفتح الحاء، أي: تحييره في معرفة طريقه من مسيره من مدين إلى مصر. قال: «وفي الطور، ومحمدًا ليلة

المعراج حين كان قاب⁽⁸⁾ قوسين أو أدنى ... إلى آخره»⁽⁹⁾.

أقول: لا يخفى ما فيه من التحديد المحض عند من حمل آية النجم على ذلك، والصحيح أن المراد به

جبريل حيث رآه على صورته التي هو عليها كما سيأتي في تفسير المحلي لذلك⁽¹⁰⁾. نعم صاحب

(1) الزخشي: الكشاف، (296/1).

(2) المصدر نفسه، (296/1)، بتصرف.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (213/3).

(4) المصدر نفسه، (213/3).

(5) الزخشي: الكشاف، (297/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (213/3).

(6) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «واسطة».

(7) الزخشي: الكشاف، (297/1).

(8) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «قدر».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (213/3).

(10) ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 526.

سورة البقرة

الجهالات⁽¹⁾ جعل كلام موسى لله سبحانه على ظاهره، واعترضه المحشي⁽²⁾ رحمه الله بأنه يلزم عليه التحديد المحض كما هو مشهور، والله تعالى أعلم بمعاني كتابه.

(776). قوله: أي: محمداً تفسيراً لـ ﴿بَعْضُهُمْ﴾؛ قال في الكشاف: «وفي هذا الإبهام من تفخيمه وإعلاء قدره ما لا يخفى، لما فيه من الشهادة؛ [لأنه]⁽³⁾ العَلَمُ الذي لا يشبهه، والمتميز / [51و/أ] / الذي لا يلتبس، ويقال للرجل: من فعل هذا؟ فيقول: أحدكم أو بعضكم، يريد به الذي تعرف واشتهر بنحوه من الأفعال، فيكون أفخم من التصريح به». قال: «وسئل الحطيئة عن أشعر الناس فذكر زهيراً والنابعة ثم قال: ولو شئت لذكرت الثالث، أراد نفسه، ولو قال: ولو شئت لذكرت نفسي، لم يفخم أمره». قال: «ويجوز أن يريد: إبراهيم ومحمداً وغيرهما من أولي العزم من الرسل صلوات الله عليهم. وعن ابن عباس: كنا في المسجد نتذاكر فضل الأنبياء، فذكرنا نوحاً بطول عبادته، وإبراهيم بخلته، وموسى بتكليم الله إياه، وعيسى برفعه إلى السماء، وقلنا: رسول الله أفضل منهم، بعث إلى الناس كافة وغفر ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وخاتم الأنبياء. فدخل فقال: فيم أنتم؟ فذكرنا له. فقال: لا ينبغي لأحد أن يكون خيراً من يحيى بن زكريا⁽⁴⁾، فذكر أنه لم يعمل سيئة قط، ولم يهْم بها⁽⁵⁾»⁽⁶⁾ انتهى.

(1) قال أبو عمار: «فأما كلُّ معناه كلُّ غيره كما قال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء:164]». ينظر: تبغورين: الجهالات، 12 و. أبو عمار: شرح الجهالات، ص 204.

(2) ينظر: أبو ستة وآخرون: حاشية على شرح الجهالات، 75 ظ-76 و.

(3) «لأنه»: غير واضحة في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(4) في (ب): «أبي زكريا».

(5) أخرجه أحمد والبخاري وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس، ولفظه عند الطبراني: كُنَّا فِي حَلَقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ نَتَذَاكِرُ فَضَائِلَ الْأَنْبِيَاءِ، أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟ فَذَكَرْنَا نُوحًا وَطُولَ عِبَادَتِهِ رَبَّهُ، وَذَكَرْنَا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، وَذَكَرْنَا مُوسَى كَلِيمَ اللَّهِ، وَذَكَرْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَذَكَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا تَذَكَّرُونَ بَيْنَكُمْ؟» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَذَاكِرْنَا فَضَائِلَ الْأَنْبِيَاءِ، أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟ فَذَكَرْنَا نُوحًا وَطُولَ عِبَادَتِهِ، وَذَكَرْنَا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، وَذَكَرْنَا مُوسَى كَلِيمَ اللَّهِ، وَذَكَرْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَذَكَرْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَمَنْ فَضَّلْتُمْ؟ قُلْنَا فَضَّلْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَعَثَكَ اللَّهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَعَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، وَأَنْتَ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَمَا سَمِعْتُمْ اللَّهَ كَيْفَ وَصَفَهُ فِي الْقُرْآنِ فَقَالَ: ﴿يَحْيَى حَمِيدٌ يَتَّقِي خَيْرًا مِنْ الْكَيْدِ بِقُوَّةٍ وَأَتَيْنَتْهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مرم: 12]، فَفَرَأَ حَتَّى بَلَغَ ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: 39] لَمْ يَعْمَلْ سَيِّئَةً قَطُّ، وَلَمْ يَهْمْ بِهَا». مسند أحمد، رقم: 2294، (4/144). مسند البزار، رقم: 4784، (78/11). مسند أبي يعلى، رقم: 2544، (4/418). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 12938، (12/218).

وأخرجه ابن حجر، وقال: «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ... وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ وَهُمَا ضَعِيفَانِ». ابن حجر: التلخيص الحبير، (4/365).

(6) الزخشي: الكشاف، (1/297-298).

(777). قوله: **تَبَّتْ عَلَىٰ إِيمَانِهِ**؛ زاد البيضاوي: «تفضلاً». وبعد قوله: ﴿مَنْ كَفَرَ﴾: «لإعراضه عنه بخذلانه»⁽¹⁾.

(778). قوله: **مِنْ تَوْفِيقٍ مَنْ شَاءَ، وَخِذْلَانٍ مَنْ شَاءَ**؛ قال البيضاوي: «فيوفق من يشاء فضلاً، ويخذل من يشاء عدلاً. والآية دليل على أن الأنبياء متفاوتة الأقدام»⁽²⁾، وأنه يجوز تفضيل بعضهم على بعض، ولكن بقاطع؛ لأن اعتبار الظن بما يتعلق بالعمل - يعني: لا بما يتعلق بالعقائد⁽³⁾ - وأن الحوادث بيد الله ﷻ، بمشيئته خيراً كان أو شراً، إيماناً أو كفراً»⁽⁴⁾ انتهى.

(779). قوله: **بِغَيْرِ إِذْنِهِ**؛ ومثله كلام البيضاوي⁽⁵⁾، وأشارا بذلك لما هو عندهم من إثبات الشفاعة للعصاة، وأما صاحب الكشاف فقال: «لأن الشفاعة ثم في زيادة الفضل لا غير»⁽⁶⁾. فيؤخذ منه أن المعتقد عندهم مساو لما هو عندنا⁽⁷⁾ من نفي الشفاعة في الكبائر، وتخصيصها برفع الدرجات كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: 28]، وغير ذلك كما هو معلوم، والله تعالى أعلم.

(780). قوله: **وَفِي قِرَاءَةِ بَرَفِ الثَّلَاثَةِ**؛ قال محشيه: «لغير المكي والبصري»⁽⁸⁾ قال البيضاوي: «وإنما رفعت ثلاثتها مع قصد التعميم؛ لأنها في التقدير جواب: هل فيه بيع، أو خلة، أو شفاعاة؟ وقد فتحها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب⁽⁹⁾ على الأصل»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(781). قوله: **بِاللَّهِ، أَوْ بِمَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ**؛ قال البيضاوي: «يريد والتاركون للزكاة هم الذين ظلموا أنفسهم، أو وضعوا / [51ظ/أ] / المال في غير موضعه وصرفوه على غير وجهه، فوضع الكافرون موضعه

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (214/3)، بتصرف.

(2) ولعل المقصود: الأقدار والمنازل.

(3) «يعني: لا بما يتعلق بالعقائد»: شرح من المؤلف. ينظر: زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 267.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (214/3)، بتصرف.

(5) ينظر: المصدر نفسه، (214/3).

(6) الزخشري: الكشاف، (299/1).

(7) ينظر: هود بن محكم: تفسير كتاب الله العزيز، (103/1)، (28/3). الجيपालي: شرح النونية، (151/2). أبو ستة: حاشية الترتيب،

(25/3)، (205/5). سعيد الكندي: التفسير الميسر، (51/1). المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 242/و، أ، 284/و، أ.

(8) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 69.

(9) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ بالنصب في كل ذلك بلا تنوين، وقرأ الباقر جميع ذلك بالرفع

والتنوين. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (187/1). ابن بادش: الإقناع، (305/1). ابن الجزري: النشر، (211/2).

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (214/3).

تغليظاً وتهديداً كقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [آل عمران: 97] مكان من لم يَحُجَّ ... إلى آخره⁽¹⁾. قال زكريا: «حيث شبه فعلهم الذي هو ترك الزكاة بالكفر، فهو استعارة تبعية»⁽²⁾ انتهى.

أقول: أنظر لهذا التعسف والتأويل لظاهر القرآن ليوافق ما هو عندهم من عدم إطلاق الكفر على العصي، مع ثبوته كثيرا في السنة أيضا كما هو مشهور، مع أن كفر النعمة ثابت وشائع عندهم أيضا، والله تعالى أعلم.

(782). قوله: لا معبود بحق؛ إنما جعل المنفي هو المعبود بحق؛ لئلا يلزم الخلف والكذب؛ لكثرة المعبودات الباطلة، ولا يلزم استثناء الشيء من نفسه؛ لأن المستثنى منه كلي، والمستثنى جزئي، والمعنى: لا معبود بحق إلا الفرد الموجود منه، كما هو منصوص عليه في كتب التوحيد. ثم إن قول المفسر: "في الوجود" يدل على أنه يُضمَر لـ "لا" خبرٌ في مثل هذا التركيب، وفيه خلاف عند النحاة.

(783). قوله: الدائم البقاء؛ أقول: هذا تفسير باللازم كما دل عليه تفسير البيضاوي حيث قال: «الْحَيُّ» الذي يصح أن يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ وكلُّ ما يصح له فهو واجب، لا يزول لامتناعه عن القوة والإمكان⁽³⁾ انتهى. قال زكريا في بيان هذه العبارة: «لامتناعه»: أي: الواجب عن القوة والإمكان، أي: عن الاتصاف بهما؛ لأنهما من صفات الحدوث، بجعل عطف الإمكان على القوة عطف تفسير⁽⁴⁾ انتهى. (784). قوله: المبالغ في القيام بتدبير خلقه؛ أقول: أخذ المبالغة من الصيغة، قال البيضاوي: «فيعُول، من قام بالأمر إذا حفظه»⁽⁵⁾.

(785). قوله: نُعَاسٍ في تفسير "السنة"؛ قال البيضاوي: «فَتُور يتقدّم النوم. قال ابن الرقاع⁽⁶⁾:

وَسَنَانٌ⁽⁷⁾ أَقْصَدَهُ النَّعَاسُ فَرَنَّقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ»⁽⁸⁾.

أقول: وقيل هذا البيت كما رأيت على نسخة من حاشية الكشاف:

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (214/3).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 267. ينظر: التفنازي: حاشية على الكشاف، (574/2).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (215/3).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 267.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (215/3).

(6) البيت لعدي بن الرقاع، وذكر المرزوقي عن الأصمعي: أنه لأحمد بن الرقاع. ينظر: المبرد: الكامل في اللغة والأدب، (122/1). أمالي

القالبي، (228/1). الأصفهاني: الأغاني، (275/3)، (354/9). محب الدين أفندي: تزييل الآيات، ص 269.

(7) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «وصف رجل».

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (215/3).

لولا الحياءُ وأنَّ رأسي قد [عنا] (1) فيه المشيب لزلتُ أمَّ القاسمِ
وكأَنَّها وسط النساءِ أعارها عينيه أهورُ من جاذِرِ جاسمِ
وسنانُ أقصدَه النَّعاسُ فرنَّقتُ في عينه سِنَّةٌ وليسَ بنائمِ

قال السعد: «والسِنَّةُ أصلها وسِنَّة كعِدة، وسِنَّ بالكسر يوسِّن فهو [52و/أ] / وسنانُ. "أقصدَه": أصابه من رماه فأقصدَه أي: قتله مكانه. و "رنق": النعاس أي: خالط عينه من رنق الطائر: وقف في الهواء صافاً جناحيه يريد الوقوع، دلَّ البيت على أن الوسِّن هو النعاس لا النوم الخفيف، ووسنانُ صفة أهور». قال: «وفي تقديم السنَّة مراعاة ترتيب الوجود على طريقة ﴿لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف:49]، قصدًا إلى الإحاطة والإحصاء» (2) انتهى. وذكر زكريا أن: «أحورُ فاعل أعارَ، والجاذِر جمع جاذِر بذال مُعجمة ولد البقرة الوحشية، وجاسم قرية من قرى الشام» (3) انتهى.

(786). قوله: ﴿وَلَا نَوْمٌ﴾؛ قال البيضاوي: «النوم حال تُعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الأبخرة المتصاعدة، بحيث تقف الحواس الظاهرة عن الإحساس رأساً» (4) هـ.

(787). قوله: ﴿مُلْكًا وَخَلْقًا وَعَبِيدًا﴾؛ قال البيضاوي: «تقرير لقيوميته، واحتجاج على تفرد في الألوهية، والمراد بما فيها: ما وجد فيهما، داخلا في حقيقتهما، أو خارجاً عنهما مُتمكناً فيهما، فهو أبلغ من قوله: "له ملك السموات والأرض وما فيهن"» (5) انتهى.

(788). قوله: ﴿أَي لَا أَحَدٌ يَشْفَعُ﴾ ... إلى آخره؛ قال في الكشاف: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ بيانٌ لملكوته وكبريائه، وإنَّ أحداً لا يتمالك أن يتكلم يوم القيامة إلا إذا أذن له في الكلام كقوله: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النبا:38]» (6) انتهى.

(789). قوله: ﴿فِيهَا؟﴾؛ قال محشبه: «أي: في الشفاعة المفهومة من يشفع، كقوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة:8]» (7).

- (1) في (أ) و (ب): «عنا»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب: «عنا»، أو «عسا». ينظر: المبرد: الكامل في اللغة والأدب، (1/122). الأصفهاني: الأغاني، (3/275).
- (2) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/575).
- (3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص268.
- (4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/215).
- (5) المصدر نفسه، (3/215).
- (6) الزخشي: الكشاف، (1/301).
- (7) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص69.

(790). قوله: أي: أمر الدنيا والآخرة؛ هو لفٌ ونشرٌ مرتب، وقيل: عكسه. وفيه أقوال آخر كما في البيضاوي⁽¹⁾.

(791). قوله: قيل: أحاط علمه... إلى آخره؛ ذكر المفسر للكرسي ثلاثة معان، وزاد البيضاوي تبعا للكشاف رابعا مُصدِّراً به حيث قال: «تصوير لعظمته وتمثيل مجرد كقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: 67]، ولا كرسي في الحقيقة، ولا قاعد»⁽²⁾ يعني: جالسا. وقال محشيه في قوله: "وقيل: الكرسي بعينه": «أي: جسم بين يدي العرش، ولذلك سمي كرسيًا، وهذا القول أصح»⁽³⁾ انتهى. وزاد البيضاوي قوله: «ولعله الفلك المشهور بفلك البروج»⁽⁴⁾. قال زكريا: «أي: الذي هو محل الكواكب الثابتة، وهذا على قاعدة الفلاسفة وفيه بُعد»⁽⁵⁾ انتهى.

(792). قوله: يُثقله؛ قال البيضاوي: «أخوذ من الأود، وهو الاعوجاج»⁽⁶⁾.

فائدة: في بيان ما اشتملت عليه هذه الآية من الفوائد، قال البيضاوي: «وهذه الآية مشتملة [52/ظ/أ] على أمهات المسائل الإلهية، فإنها دالة على أنه ﷻ موجود واحد في الإلهية، متصف بالحياة، واجب الوجود لذاته، موجِد لغيره، إذ القيوم هو القائم بنفسه، المُقيّم لغيره، منزّه عن التحيز والحلول، مبرأ عن التغير والفتور، لا يُناسب الأشباح، ولا يعتريه ما يعترى الأرواح، مالك المُلك والملكوت، ومبدع الأصول والفروع، ذو البطش الشديد، الذي لا يشفع عنده إلا من أذن له، عالم الأشياء كلها، جليلها وخفيها، كليلها وجزئها، واسع الملك والقدرة، كل ما يصح أن يملك ويقدر عليه، لا يؤده شاق، ولا يشغله شأن، متعال عما يدركه، وهو عظيم لا يحيط به فهم، ولذلك قال ﷻ: «إن أعظم آية في القرآن آية الكرسي، من قرأها بعث الله له ملكًا يكتب من حسناته ويمحو من سيئاته إلى الغد من تلك الساعة»⁽⁷⁾.

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (215/3).

(2) الزخشري: الكشاف، (301/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (215-216/3).

(3) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 70.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (216/3).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 268.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (217/3).

(7) أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أبي بن كعب، ولفظه عند مسلم: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» [البقرة: 255]. قال: فضرب في صدري، وقال: «والله ليهنك العلم أبا المنذر». صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف، وآية الكرسي، رقم: 258 (810)، (556/1). سنن أبي داود، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في آية الكرسي، رقم: 1460، (588/2). مسند أحمد، رقم: 21278، (200/35).

وقال: «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة، لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت، ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابد، ومن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجاره وجار جاره، والآيات حوله»⁽¹⁾ «⁽²⁾ انتهى. قال زكريا: في حديث: "من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة... إلى آخره" ما نصه: «رواه النسائي وابن حبان وغيرهما». قال: «يعني: لم يبق من شرائط دخول الجنة إلا الموت، فكأن الموت يمنع؛ ويقول: لا بد من حضوري أولاً لتدخل الجنة. وفي حديث: "ومن قرأها إذا أخذ مضجعه": رواه البيهقي أيضاً»⁽³⁾ «⁽⁴⁾ انتهى.

(793). قوله: أي: ظهر بالآيات البينات أن الإيمان رشد، والكفر غي؛ أقول مثله عبارة البيضاوي، وزاد قوله: «والعاقل متى تبين له ذلك بادرت نفسه إلى الإيمان طلباً للفوز بالسعادة والنجاة، فلم يحتج إلى الإكراه والإلجاء. وقيل: إخبار في معنى النهي، أي: لا تُكْرِهوا في الدين، وهو إما منسوخ بقوله: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التحریم:9]، أو خاص بأهل الكتاب لما روي أن أنصارياً كان له ابنان تنصراً قبل المبعث، ثم قدما المدينة فلزمهما⁽⁵⁾ أبوهما، وقال: والله لا أدعكما حتى تُسلما، فأبيا، فاختموا إلى رسول الله ﷺ فنزلت⁽⁶⁾ «⁽⁷⁾ انتهى.

أقول: ما حمل عليه الآية آخرًا من أنها خاصة بأهل الكتاب مستدلاً بسبب النزول هو المناسب لما هو

(1) أخرجه النسائي والروائي والطبراني وغيره عن أبي أمامة الباهلي، ولفظه عند الطبراني: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ، إِلَّا الْمَوْتُ». النسائي: السنن الكبرى، رقم: 9848، (44/9). مسند الروائي، رقم: 1268، (311/2). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 7532، (114/8).

وقوله: «لأ يواظب عليها إلا صديق، أو عابد...» هو جزء من حديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة حفظ إلى الصلوة الأخرى، ولأ يحافظ عليها إلا نبي، أو صديق، أو شهيد». ثم قال البيهقي بعدها: «وهذا أيضاً إسنادُه ضعيفٌ». البيهقي: شعب الإيمان، رقم: 2175، (57/4). وأخرجه ابن حجر، وقال: «وإسناده ضعيف». ابن حجر: الكافي الشاف، رقم: 184، ص 22.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (217/3-218).

(3) سبق تخريجه.

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 269، بتصرف.

(5) في (ب): «فلزتهما».

(6) أخرجه الطبري وابن كثير عن عبد الله بن عباس، وذكره الواحدي عن السدي، ولفظه عند الطبري: قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾، قال: «نزلت في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف يقال له الحصين، كان له ابنان نصرانيان، وكان هو رجلاً مسلماً، فقال للنبي ﷺ: ألا أستكرهما فإنهما قد أبيا إلا النصرانية؟ فأنزل الله فيه ذلك». الطبري: جامع البيان، رقم: 5817، (409/5). الواحدي: أسباب النزول، ص 84. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (682/1).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (219/3)، بتصرف.

المعتقد عند [53و/أ] / أصحابنا من التفرقة بين الإكراه في الدين، وعلى الدين كما صرح به صاحب السؤالات⁽¹⁾، كما يعلم بالوقوف عليه، والله تعالى أعلم.

(794). قوله: ﴿بِالطَّغُوتِ﴾ الشيطان أو الأصنام؛ زاد البيضاوي: «أو كل ما عُبدَ من دون الله، أو صدَّ عن عبادة الله. فَعَلُّوتٌ مِنَ الطَّغْيَانِ قُلِبَتْ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ»⁽²⁾. قال زكريا: «أي: قلبًا مكانيًا، إذ أصله: طَعُوتٌ، جعلت اللام مكان العين، والعين مكان اللام فصار طَوَّغُوتٌ، تحركت اللام وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصار طاغوت. وقيل: طاغوت مصدر كرهوت وجبروت ويكون واحدًا مثل: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَّحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء:60]، وجمعًا مثل: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ﴾ [البقرة:257]»⁽³⁾ انتهى. وأراد باللام في قوله: "تحركت اللام" أي: بحسب الأصل، وأما الآن فصارت عينا كما هو ظاهر، والله أعلم.

(795). قوله: تَمَسَّكٌ؛ أشار إلى زيادة السين، وظاهر البيضاوي أنها ليست زائدة حيث قال: «طَلَبَ الإمساك من نفسه بالعروة الوثقى من الحبل الوثيق، وهي مستعارة لمتمسك الحق من النظر الصحيح، والرأي القويم»⁽⁴⁾.

أقول: أراد الاستعارة التمثيلية. قال السعد في عبارة الكشاف بقوله: "وهذا تمثيل"⁽⁵⁾ ما نصّه: «شبهه التدين بالدين الحق، والثبات على الهدى والإيمان بالتمسك بالعروة الوثقى، المأخوذة من الحبل المحكم المأمون تقطعها، ثم ذكر المشبه به وأراد المشبه»⁽⁶⁾ انتهى.

(796). قوله: انقطاع؛ يؤخذ من البيضاوي أن إطلاق الانفصام على الانقطاع مجاز، حيث قال: «يقال: فصمته فانفصم إذا كسرت»⁽⁷⁾، انتهى. وعليه فهي استعارة تصريحية أصلية ووجه شبه تفرُّق الأجزاء، والله تعالى أعلم.

(797). قوله: ﴿لَا انْقِطَاعَ لَهَا﴾؛ قال محشيه: «ومن حكَمَ شيخ مشايخنا الشيخ أبي الحسن البكري:

(1) ينظر: السوفي: السؤالات، ص 389.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (219/3).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 269.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (219/3)، بتصرف.

(5) الزخشي: الكشاف، (304/1).

(6) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (579/2).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (219/3).

الإيمان إذا دخل القلب أمن السلب، ولذا قيل: إنما رجَعَ مَنْ رَجَعَ من الطريق»⁽¹⁾ انتهى.

(798). قوله: الكفر؛ أقول: تفسير الظلمات بالكفر يقتضي التجوز في الذين آمنوا، بأن يراد بهم يريدو الإيمان كما في الكشف⁽²⁾، وأما البيضاوي فقال: «يخرجهم بهدايته وتوفيقه من ظلمات الجهل، واتباع الهوى، وقبول الوسواس»⁽³⁾ والشُّبُه المؤدية إلى الكفر، ﴿إِلَى التَّوْرِ﴾ أي: الهدى الموصل إلى الإيمان». قال: «والجملة خبر بعد خبر، أو حال من المستكن في الخبر، أو من الموصول، أو منهما»⁽⁴⁾ انتهى.

(799). قوله: ذَكَرُ الإِخْرَاجِ إِمَّا فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِهِ: ﴿يُخْرِجُهُمْ﴾؛ [53ظ/أ] قال محشيه: «أي: فيكون من باب المشاكلة»⁽⁵⁾.

(800). قوله: أو في كل من آمن بالنبي قبل مبعثه... إلى آخره؛ أقول: ذكر البيضاوي القول بأنها نزلت في قوم ارتدوا عن الإسلام⁽⁶⁾. قال: «وإسناد الإخراج إلى الطاغوت باعتبار السبب لا يأبى تعلق قدرته تعالى وإرادته به»⁽⁷⁾ انتهى. وكأنه قصد بذلك الجواب عن شبهة المعتزلة في تمسكهم بمثل هذه الآية⁽⁸⁾ على نسبة الكفر والمعاصي للشيطان، ونفيهم إرادته تعالى لها. هذا، وقد نقل زكريا أن الآية نزلت في قوم آمنوا بعيسى، حيث قال: «روى الطبراني عن ابن عباس: أنها نزلت في قوم آمنوا بعيسى، فلما بعث محمد كفروا به»⁽⁹⁾، وهو غير القولين المذكورين»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(801). قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾... إلى آخره؛ قال البيضاوي: «لعل عدم مقابله بوعده

(1) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص70.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشف، (1/304). التفتازاني: حاشية على الكشف، (2/579).

(3) في (ب): «الوسواس».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/219)، بتصرف.

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص70، بتصرف.

(6) لم أعثر على تخريجه.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/220).

(8) في (ب): «الآيات».

(9) أخرجه ابن المنذر كما في الدر المنثور والطبراني بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس، ولفظه عند الطبراني: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظُّعُوثُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ التَّوْرِ إِلَى الظُّلْمَتِ﴾ [البقرة: 257] «هُم قَوْمٌ آمَنُوا بَعِيسَى، فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ كَفَرُوا بِهِ». الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 11114، (11/82). السيوطي: الدر المنثور، (2/23).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه الطبراني، وفيه أبو بلال الأشعري، وهو ضعيف». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 10879، (6/323).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص269.

المؤمنين تعظيم لشأنهم»⁽¹⁾.

(802). قوله: جَادَلْ؛ هو تفسير لقوله: ﴿حَآجَّ﴾، ولم يتعرض لمعنى الاستفهام في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، قال البيضاوي: «تعجيبٌ من حاجة [نمرود]⁽²⁾ وحماته»⁽³⁾.

(803). قوله: لَ⁽⁴⁾؛ قال محشيه: «لام علة من فعل مقدر»⁽⁵⁾ انتهى. ولعله أراد بالفعل المقدر ما أشار إليه المفسر وقرره [بقوله]⁽⁶⁾: «حمله على ذلك ... إلى آخره»⁽⁷⁾. قال البيضاوي: «أي: أبطره إيتاء الملك وحمّله على الحاجة، أو حاج؛ لأجله شكراً له على طريقة العكس، كقوله: عاديتني؛ لأنني أحسنت إليك»⁽⁸⁾. قال زكريا: في قوله: "لأجله شكراً" ما نصّه: «اشترك مع القول الأول في أن اللام المقدره متعلّقة بالحاجة، وافتراقاً بأن الحاجة في الأول: لأجل إيتاء الملك له، أبطره وأورثه الكبر والعتوّ، وفي الثاني: لأجل أن إيتاء الملك له نعمة تقتضي الشكر، فجعل الحاجة شكراً على طريقة العكس، فاللام للتعليل والسببية، إما حقيقة بمعنى: أن إيتاء الملك صار سبباً للتكبر والعتوّ كما في الأول، أو استعارة وتشبيهاً لا استعقاباً لإيتاء الحاجة باستعقاب العلة المعلول كما في الثاني»⁽⁹⁾ انتهى.

أقول: هذه العبارة للسعد التفتازاني في حاشيته على الكشاف⁽¹⁰⁾، وزاد قوله: «كما دخلت اللام في قوله: ﴿فَالْتَقَطَهُ ءَأَلٌ فَرَعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص:8] على ما ليس بغرض تشبيهاً له بما هو غرض، فها هنا تشبيه بالعلية والسببية، وثمة بالمعلولية والغرضية والتمثيل بقوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة:82] في أنهم جعلوا شكر الرزق ضد ما كان ينبغي أن يكون»⁽¹¹⁾ انتهى.

(804). قوله: ﴿إِذْ﴾ بدلٌ من "حَآجَّ"؛ زاد البيضاوي [54/و/أ] /: «ظرفٌ لـ "حَآجَّ" أو بدلٌ من: "أَنْ»

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (220/3).

(2) في (f) و (ب): «إبراهيم»، والصواب ما أثبتّه. ينظر: المصدر نفسه، (220/3).

(3) المصدر نفسه، (220/3).

(4) «ل»: سقطت من (ب).

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص70، بتصرف.

(6) في (f): «يقوله»، والصواب ما أثبتّه من (ب).

(7) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ص43.

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (220/3).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص269-270.

(10) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (579/2).

(11) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (579/2).

عَاتَنَهُ اللَّهُ الْمَلِكُ " على الوجه الثاني»، يعني: وهو قوله: «أو وقت أن أتاه الله الملك»⁽¹⁾ المعطوف على ل
"أَنْ عَاتَنَهُ اللَّهُ الْمَلِكُ".

(805). قوله: منتقلا إلى حُجَّةٍ أَوْضَحَ مِنْهَا؛ قال البيضاوي: «أعرض إبراهيم عن الاعتراض على معارضته الفاسدة إلى الاحتجاج بما لا يقدر فيه على نحو هذا التمويه؛ دفعا للمشغبة، وهو في الحقيقة عدول⁽²⁾ عن مثال خفي إلى مثال جلي عن مقدوراته التي يعجز عن الإتيان بها غيره، لا عن حجة إلى أخرى. ولعل نمrod زعم أنه يقدر أن يفعل كل جنس يفعل الله، فنقضه إبراهيم بذلك، وإنما حمّله عليه بَطَرِ الْمَلِكِ وحمّاقته، أو اعتقاد الحلول. وقيل: لما كسر إبراهيم الأصنام حسبه أيامًا، ثم أخرجه ليحرقه، فقال له: من ربك الذي تدعو إليه، وحاجّه فيه»⁽³⁾ انتهى.

أقول: قول البيضاوي: "زعم أنه يقدر أن يفعل كل جنس ... إلى آخره": أشار به إلى أن الجزئية إنما تناقض الكلية، فلو لم يعتقد الكلية الموجبة لم يكن قوله: "إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ" ... إلى آخره، الذي هو في قوة الجزئية مناقضا له. ثم إن قوله: "دفعا للمشغبة"، قال زكريا: «جواب ما يقال ما كان ينبغي للنبي أن ينتقل، بل كان عليه إزاحة الشبهة دفعا لوهم الإفحام». قال: «والمشغبة من الشغب بالتسكين وهو تهيج الشر، تقول: شَعَبْتُ عليهم وشغبت لهم وشغبتهم بمعنى، قاله الجوهري⁽⁴⁾. وقوله: "وحمّاقته": أي: حمّاقه المَلِكِ، أو حمّاقه نمrod، والوصف بها على الأول مجاز، وعلى الثاني حقيقة. وقوله: "أو اعتقاد الحلول": أي: اعتقاد نمrod أن الله تعالى حلٌّ فيه، فيقدر بواسطته⁽⁵⁾ أن يفعل كل جنس يفعل الله»⁽⁶⁾ انتهى.

فائدة: قال محشي المفسر: «إن النمrod ملك الدنيا كلّها ومكث في السلطنة أربع مائة سنة»⁽⁷⁾ انتهى.
(806). قوله: تَحْيِرَ وَدَهْشَ؛ هذا المعنى على قراءة البناء للفاعل، وعبارة البيضاوي: «فصار مبهوتا،

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (220/3)، بتصرف.

(2) في (ب): «عدول».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (220-221/3).

(4) الجوهري: الصحاح، مادة: شغب، (157/1).

(5) في (ب): «بواسطته أنه يقدر»، وعبارة: «أنه يقدر» مشطوبة في (أ).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 270.

(7) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 71.

وقرئ: فَبَهَتْ⁽¹⁾، أي: فغلب إبراهيمُ الكافر⁽²⁾ انتهى.

(807). قوله: الكاف: زائدة؛ كأنه الراجح عنده، والمصدّر به في البيضاوي تبعاً للكشاف أنها بمعنى: مثل، حيث قال: «تقديره⁽³⁾: أو رأيت مثل الذي، فحذف لدلالة "أَلَمْ تَرَ" عليه، وتخصيصه بحرف التشبيه؛ لأن المُنْكَر للإحياء كثير، والجاهل بكيفيته أكثر من أن يُحصى، بخلاف مدعي الربوبية. وقيل: الكاف مزيدة ... إلى آخره»⁽⁴⁾. قال زكريا: «في قوله: "تقديره أو رأيت مثل [54ظ/أ] / الذي ... إلى آخره": تبع فيه الكشاف. وقال التفتازاني⁽⁵⁾: تقرير المقام أن كلا من لفظة: "ألم تر"، و "أرأيت" يستعمل لقصد التعجب، إلا أن الأول يتعلق بالمتعجب منه، فيقال: ألم تر إلى الذي صنع كذا؟ ! بمعنى أنه من الغرابة بحيث لا يرى له مثلٌ، ثم أطال في بيان ذلك. وذكر أبو حيان⁽⁶⁾ وجهاً غير ما ذكر الشارح، وقال ما حاصله: وتحتل⁽⁷⁾ أن لا يكون العطف بتأويل شيء مما ذكر، بل يكون الكاف اسماً فيكون في موضع جر عطفاً على الذي، والتقدير: ألم تر إلى الذي حاجّ وإلى مثل الذي مر⁽⁸⁾. قال: والأولى الحمل على هذا الوجه، وإنما عرض لهم الإشكال حتى احتاجوا إلى التأويل من حيث اعتقاد حرفية الكاف، انتهى. وقول المصنّف: "فحذف لدلالة ألم تر عليه": أي: لأن كلا منهما كلمة تعجب. وقوله: "تخصيصه بحرف التشبيه... إلى آخره": أشار به إلى أن الكاف مشعرة بمعنى الكثرة، فرتب عليها ما ذكر⁽⁹⁾ انتهى.

(808). قوله: وهو عزيز؛ قال محشيه: «وعليه الأكثر. وقيل: إرميا. وقيل: حزقييل. وقيل: الخضر كذا في المبهمات⁽¹⁰⁾. وقيل: كافر بالبعث»⁽¹¹⁾ انتهى.

(1) قرأ مجاهد وابن السميع اليماني: "فَبَهَتْ" بفتح الباء والهاء، على معنى فبهت إبراهيم الذي كفر. كما حكى أبو الحسن الأخفش قراءة "فبهت" بكسر الهمزة ودهش، وقرأ أبو حيوة: "فَبَهْتُ"، بفتح الباء وضم الهمزة. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 23. ابن جني: المحتسب، (134/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (347/1). أبو حيان: البحر المحيط، (629/2).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (221/3).

(3) في (ب): «تقدير».

(4) الزخشي: الكشاف، (306/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (221/3).

(5) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (579/2).

(6) أبو حيان: البحر المحيط، (631/2).

(7) في (ب): «يحتمل».

(8) علّق المؤلف في هامش (أ) بقوله: «أي: على قرينة».

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 270، بتصرف.

(10) السيوطي: مفحّمات الأقران، ص 22.

(11) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 71، بتصرف.

أقول: هذا القول الأخير أيده البيضاوي⁽¹⁾ بنظمه مع نمروود. قال التفتازاني: «المراد بنظمهما في سلك أنه سبق الكلام للتعجب من حالهما، وكلمة الاستبعاد - أي: الآتية بعد⁽²⁾ - في مثل هذا المقام تُشعر بالإنكار ظاهراً، وما يقال أنه قد انتظم مع إبراهيم أيضاً فغير مستقيم، وإنما ذلك مجرد مقارنة في الذكر، إذ لم يذكر على الوجه الذي ذكره إبراهيم، وهو معنى الإنظام في السلك»⁽³⁾ انتهى.

(809). قوله: كيف؛ أشار إلى ﴿أَنْتَى﴾ في محل نصب على الحال، ويجوز كونه في موضع نصب على الظرف، بمعنى: متى. قال البيضاوي: «استعظما لقدرة المحيي إن كان القائل مؤمناً، واستبعاداً إن كان كافراً»⁽⁴⁾.

(810). قوله: والبثه؛ قال محشيه: «أشار إلى أن "البثه" متعلق بمائة عام، فإنه لا يجوز أن يتعلق بقوله: فأماه؛ لأن الإماتة لا تكون إلا في لحظة»⁽⁵⁾.

(811). قوله: ﴿قَالَ﴾ تعالى؛ أشار بذلك إلى أن القائل هو الله. قال البيضاوي: «وساغ أن يكلمه وإن كان كافراً؛ لأنه آمن بعد البعث، أو مشارف الإيمان. وقيل: ملك»⁽⁶⁾ انتهى. قال زكريا: «ولو سلم أنه لم يكن كذلك، فيجوز أن يكلم الله الكافر؛ لقصد الهداية⁽⁷⁾، كما جاز للإهانة مثل: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: 18]، و﴿أَحْسَبُوا فِيهَا﴾ [المؤمنون: 108]»⁽⁸⁾ انتهى.

أقول: لا يخفى أن هذا لا يناسب ما هو المعتقد مع قوله / [55 و/ أ] / تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ الآية [الشورى: 51]، والله أعلم.

(812). قوله: لأنه نام أول النهار فقبض، وأحيي عند الغروب؛ لعله قبل الغروب؛ ليتأتى قوله تعالى: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، والأظهر قول البيضاوي: «وقيل: مات⁽⁹⁾ ضحى، وبعث بعد المائة قبيل الغروب، فقال

(1) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (221/3).

(2) «أي: الآتية بعد»: شرح من المؤلف.

(3) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (582/2).

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (221/3).

(5) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 71.

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (221/3).

(7) «لقصد الهداية»: مكرّر في (أ).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 271، بتصرف.

(9) في (ب): «متى»، وهو خطأ بين.

قبل النظر إلى الشمس يوماً، ثم التفت فرأى بقية منها، فقال: أو بعض يوم⁽¹⁾ انتهى.

(813). قوله: **فَرَأَاهُ مَيْتًا ... إِلَى آخِرِهِ**؛ زاد البيضاوي: «أو انظر إليه سالماً في مكانه كما ربطته، حفظناه بلا ماء وعلف كما حفظنا الطعام والشراب من التغير». قال: «والأول أدل على الحال وأوفق لما بعده»⁽²⁾ ه. قال زكريا: «على الحال»: أي: وهو طول المدة. «وأوفق لما بعده»: أي: وهو قوله: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ ... إلى آخره، وإبقاء الطعام والشراب على حالهما مع تطاول المدة إظهاراً لكمال قدرته الباهرة، وأبلى الحمار دليلاً على تطاول المدة»⁽³⁾.

(814). قوله: **فَعَلْنَا ذَلِكَ لِلْعِلْمِ**⁽⁴⁾؛ أشار بذلك إلى أن قوله: ﴿وَلِنَجْعَلَكَ﴾ معطوف على علة محذوفة مع معلولها. قال البيضاوي: «روي أنه أتى قومه على حماره، وقال: أنا عَزِيرٌ، فكذبوه، فقرأ التوراة من الحفظ، ولم يحفظها أحد قبله، فعرفوه بذلك، وقالوا: هو ابن الله. وقيل: لما رجع إلى سربه كان شاباً وأولاده شيوخاً، فإذا حدثهم بحدث قالوا: حديث مائة سنة»⁽⁵⁾ ه.

(815). قوله: **ثُحِرْكُهَا**؛ وترفع بعضها إلى بعض وتركبها عليه؛ و«كَيْفَ» منصوب بـ«نَنْشُرُ»⁽⁶⁾، والجملة حال من «الْعِظَامِ»؛ أي: انظر إليها حياً ... إلى آخره. قال زكريا: «وما قيل من أنه ليس بشيء»⁽⁷⁾؛ لأن الجملة الاستفهامية لا تقع حالا، وإنما تقع حالا كيف وحدها، نحو: كيف ضربت زيداً ممنوع»⁽⁸⁾ انتهى.

(816). قوله: **ذَلِكَ**؛ أشار إلى أن فاعل «تَبَيَّنَ» راجع إلى ما تقدم، وذكر فيه البيضاوي احتمالين، حيث قال: «فاعلُ «تَبَيَّنَ» مُضْمَرٌ، يُفَسِّرُهُ ما بعده، تقديره: «فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير». فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، أو يُفَسِّرُهُ ما قبله؛ أي: فلما تبين له ما أشكل عليه»⁽⁹⁾. قال زكريا: «أي:

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (221/3).

(2) المصدر نفسه، (221/3).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 271.

(4) في (ب): «لنعلم».

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (221/3-222).

(6) قرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ بالزاي المنقوطة، وقرأ الباقون: ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ بالراء المهملة، وروى أبان عن عاصم ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ بفتح النون الأولى وضم الشين والراء. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (189/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (350/1). ابن

الجزري: النشر، (231/2).

(7) «بشيء»: سقطت من (ب).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 272.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (222/3).

وهو أمر الإمامة والإحياء، وزال عنه الشك والاستبعاد، قال: أتيقن الله على كل شيء قدير⁽¹⁾.

(817). قوله: وفي قراءة: "اعلم"⁽²⁾ أمر من الله له؛ زاد البيضاوي: «أو هو نفسه خاطبها به على طريقة التبكيث»⁽³⁾ .

(818). قوله: سألته مع علمه بإيمانه إلى قوله: غرضه؛ أي: غرض إبراهيم بسؤاله عن كيفية الإحياء، قال التفتازاني: في قوله: ﴿أَوْ لَمْ تُؤْمِنُ﴾: «الاستفهام للتقرير، / [55ظ/أ] / ووجهه أنه وإن لم يطلب إلا تبصير كيفية الإحياء، وهو مشعر بالتصديق بالإحياء، لكن طلب ذلك بالنسبة إلى بعض الطالبين قد يكون لحصول العلم، فأجاب بأني مصدق، ولكن للعيان لطيف معني، وبالمشاهدة يحصل اطمئنان لا يكون مع العلم النفسي، لما فيه من الإحساس الذي قلما يقع فيه شك»⁽⁴⁾ انتهى.

فائدة: قال البيضاوي - عقب تفسير هذه الآية - : «وفيه إيحاء إلى أن إحياء النفس بالحياة الأبدية إنما يتأتى بإماتة حب الشهوات والزخارف الذي هو صفة الطاوس، والصولة المشهور بها الديك⁽⁵⁾، وخسة النفس وبعد الأمل المتصف بهما الغراب، والترفع والمسارة الموسوم بهما الحمام»⁽⁶⁾ انتهى.

(819). قوله: أمْلَهُنَّ إِلَيْكَ؛ أقول: جَوَّزَ فِي "صَرْهُنَّ" الكسر والضم⁽⁷⁾ البيضاوي⁽⁸⁾ كالمفسر، وزاد قوله: «لتأملها وتعرف شأنها؛ لئلا يلتبس عليك بعد الإحياء»⁽⁹⁾. واستشهد على ذلك بيتين من الشعر، وذكر زكريا تفسيرهما، ولا بأس بنقل تفسيرهما؛ ليكون عوناً لمن رام مطالعة البيضاوي. قال البيضاوي: «وقرأ حمزة ويعقوب: ﴿فَصَرْهُنَّ﴾ بالكسر وهما لغتان. قال⁽¹⁰⁾:

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 272.

(2) قرأ حمزة والكسائي: ﴿قَالَ اعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ بالوصل، وإسكان الميم على الأمر، وكذلك قرأ بها أبو رجاء. ينظر: الأخفش: معاني القرآن، (198/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/351). ابن الجزري: النشر، (2/231).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/222).

(4) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/584).

(5) في (ب): «لديك».

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/222)، بتصرف.

(7) قرأ أبو جعفر وحمزة وخلف ورويس راوي يعقوب: ﴿فَصَرْهُنَّ﴾ بكسر الصاد، وقرأ الباقر: ﴿فَصَرْهُنَّ﴾ بضمها. ينظر: أبو عمرو الداني: التيسير، (1/82). ابن الباذش: الإقناع، (1/306). ابن الجزري: النشر، (2/232).

(8) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/223).

(9) المصدر نفسه، (3/222).

(10) ينظر: محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 138. محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 60.

ولَكِنَّ أَطْرَافَ الرَّمَايحِ تُصِرُّنَهَا⁽¹⁾.

وقال:

وَفَرَعٌ يَصِيرُ الْجَيْدَ وَحَفٌّ كَأَنَّهُ عَلَى اللَّيْثِ قِنَوَانُ الْكُرُومِ

قال زكريا: «صدر البيت الأول: وما صيد الأعناق فيهم حلية». قال: «الصيد» بفتح الياء مخففة: الميل والاعوجاج، يعني: أن إمالة الأعناق إنما هي من الرماح، و«الصور»: الميل. وقال في البيت الثاني: «قال: أي: بعض بني سليم - وأنشده أي: البيت الثاني⁽⁴⁾». «الفرع»: الشعر التام، وهو مجرور برب، والجيد منصوب بنزع الخافض، أي: في الجيد. و«الوحف»⁽⁵⁾ بالحاء المهملة والفاء: الشعر الكثير الأسود، وهو صفة لـ «فرع». و«الليث»: بكسر اللام وبتاء فوقية: صفحة العنق. و«قنوان»: جمع قنو وهو العنقود. و«الدوائح» بجاء مهملة: المثقلات الحمل⁽⁶⁾ انتهى.

(820). قوله: سريعاً؛ ظاهر هذا التفسير أن ﴿سَعِيًّا﴾ صفة مصدر محذوف، وظاهر تفسير البيضاوي⁽⁷⁾ بساعات مسرعات طيرانا أو مشيا أنه منصوب على الحال من فاعل ﴿يَأْتِيَنَّكَ﴾.

(821). قوله: صفة نفقات؛ أشار بذلك إلى تقدير مضاف في ﴿الَّذِينَ﴾، وذكر البيضاوي ذلك، وزاد احتمال تقدير المضاف في ﴿حَبَّةٍ﴾ حيث [56/و/أ] قال: «﴿مَثَلُ الَّذِينَ﴾ أي: مثل نفقتهم كمثل حبة، أو مثلهم كمثل باذر حبة على حذف المضاف»⁽⁸⁾ انتهى.

(822). قوله تعالى: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾؛ قال البيضاوي: «أسند الإنبات إلى الحبة لما كانت من الأسباب كما يسند إلى الأرض والماء، والمنبت على الحقيقة هو الله ﷻ، والمعنى: أنه يخرج منها ساق يتشعب منها سبع شعب، لكل منها سنبله فيها مائة حبة، وهو تمثيل لا يقتضي وقوعه، وقد يكون في الدرة والدخن وفي البر في الأراضي المغلة»⁽⁹⁾ أي: كثيرة الغلة، انتهى.

(1) علّق المؤلف في هامش (أ) بقوله: «صدره: وما صيد الأعناق فيهم حلية».

(2) في (ب): «الروائح».

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (223/3).

(4) «وأنشده أي: البيت الثاني»: شرح من المؤلف.

(5) في (ب): «الحواف».

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 272-273. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (584/2).

(7) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (223/3).

(8) المصدر نفسه، (223/3).

(9) المصدر نفسه، (223/3).

(823). قوله: فضله؛ عبارة البيضاوي: «لا يضيق عليه ما يتفضل به من الزيادة. ﴿عَلِيمٌ﴾ بنية المنفق، وقدر إنفاقه»⁽¹⁾.

(824). قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ الآية؛ قال البيضاوي: «نزلت في عثمان، فإنه جهز جيش العسرة بألف بعير، بأقتابها وأحلاسها، وعبد الرحمن بن عوف فإنه أتى النبي ﷺ بأربعة آلاف درهم صدقة»⁽²⁾. والمن: أن يعتد بإحسانه على من أحسن إليه. والأذى: أن يتناول عليه بسبب ما أنعم عليه. قال: «و"ثم" للتفاوت بين الإنفاق وترك المن والأذى»⁽³⁾، انتهى.

(825). قوله: [كإبطال] ⁽⁴⁾... إلى آخره؛ أشار إلى أنه على حذف مضافين.

(826). قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾؛ قال البيضاوي: «وفيه تعريض بأن الرياء والمن والأذى على الإنفاق من صفة الكفار، ولا بد للمؤمن أن يجتنب عنها»⁽⁵⁾ هـ.

أقول: إنما حمل الآية على التعريض، وصرفها عن ظاهرها، موافقة لما هو المعتقد عندهم من عدم إطلاق الكافر على العاصي، وعلى ما هو المعتقد عندنا، فالآية على ظاهرها؛ لصدق اسم الكافر على من ذكر، والله أعلم.

(827). قوله: ومن: ابتدائية؛ أقول: جوز البيضاوي هذا الوجه، وصدّر القول بأنها للتبعيض، وقال في توجيهه ما نصّه: «وتشبيهاً بعض أنفسهم على الإيمان، فإن المال تشقيق الروح، فمن بذل ماله لوجه الله ﷻ بُت بعض نفسه، ومن بذل ماله وروحه ثبتها كلها، أو تصديقاً للإسلام وتحقيقاً للجزاء مبتدأ من أصل أنفسهم». قال: «وفيه تنبيه على أن حكمة الإنفاق للمنفق تزكية النفس عن البخل، وحب المال»⁽⁶⁾ انتهى.

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (224/3).

(2) ذكره الواحدي عن الكلبي بدون سند، وأورده مقاتل بن سليمان في تفسيره، وذكره الثعلبي والبغوي عن عبد الرحمن بن سمرة دون سند، تفسير مقاتل بن سليمان، ص 219. الثعلبي: الكشف والبيان، (258/2). الواحدي: أسباب النزول، (87/1). البغوي: معالم التنزيل، (360/1).

والكلبي ضعيف متروك. العقيلي: الضعفاء الكبير، رقم: 1632، (76/4).

وقد وردت أحاديث في كتب السنن عن ثناء النبي ﷺ في صنيع عثمان من تجهيز جيش العسرة، وتصدق عبد الرحمن بنو عوف، وليس فيها أنها سبب نزول الآية.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (224/3).

(4) في (أ) و (ب): «كإيصال»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: المحلى والسيوطي: تفسير الجلالين، ص 44.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (225/3).

(6) المصدر نفسه، (225/3).

(828). قوله: **مِثْلِي مَا يُثْمَرُ غَيْرَهَا**؛ زاد البيضاوي: «والمراد بالضَّعْفِ المثل، كما أريد بالزوج⁽¹⁾ الواحد في قوله: ﴿مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود:40]. وقيل: أربعة أمثاله، [56ظ/أ] ونصبه على الحال أي: مضاعفاً⁽²⁾ انتهى.

(829). قوله: **يُصِيبُهَا**؛ أشار بذلك إلى أن "ظَلُّ" مبتدأ ويصيبها خبر، وذكر البيضاوي في ذلك احتمالات حيث قال: «أي: فيصيبها، أو بالذي يصيبها ظلٌّ، أو فطَلُّ يكفيها؛ لكرم منبتها، وبرودة هوائها؛ لارتفاع مكانها. وهو المطر الصغير⁽³⁾ القطر». قال: «والمعنى: أن نفقات هؤلاء زاكية عند الله ﷻ، لا تضيع بحال، وإن كانت تتفاوت باعتبار ما ينضم إليها من أحواله ... إلى آخره»⁽⁴⁾.

(830). قوله: **فِي جَازِيكُمْ بِهِ**؛ قال البيضاوي: «تحذير عن الرياء، وترغيب في الإخلاص»⁽⁵⁾.

(831). قوله: **ثَمَرٌ ﴿مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾**؛ قال البيضاوي: «جَعَلَ الجنةَ منهما مع ما فيها من سائر الأشجار تغليياً لهما؛ لشرفهما وكثرت منافعهما، ثم ذَكَرَ أن فيها كل الثمرات، ليدل على احتوائها على سائر أنواع الأشجار، ويجوز أن يكون المراد بالثمرات المنافع»⁽⁶⁾ انتهى. قال زكريا: «في قوله: "تغليياً لهما" أي: فيكون المعنى له جنة من كل الأشجار المثمرة، فيصح أن له من كل الثمرات، فسقط ما قيل إنه إذا كانت الجنة من النخيل والأعناب كيف يكون له فيها من كل الثمرات»⁽⁷⁾ انتهى.

(832). قوله: **فَضَعُفَ عَنِ الْكَسْبِ**؛ قال البيضاوي: «فإن الفاقة⁽⁸⁾ والعالاة⁽⁹⁾ في الشيخوخة أصعب، والواو للحال، أو للعطف، حملاً على المعنى، وكأنه قيل: أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر»⁽¹⁰⁾ انتهى. قال زكريا: «وإنما قال حملاً على المعنى؛ لأن "أن" المصدرية وإن كانت صالحة للدخول على الماضي مثل: عجبت من أن قام، لكنها إذا نصبت المضارع كانت للاستقبال قطعاً، فلم تصح للماضي، فلم يصح عطف "أصابه" على "يكون"، فأجاب بأن الواو في "وَأَصَابَهُ" للحال بتقدير قد، أو "أن" العطف حملاً على

(1) في (ب): «فالزوج».

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (225/3).

(3) في (ب): «الصغر».

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (225/3).

(5) المصدر نفسه، (225/3).

(6) المصدر نفسه، (226/3).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 274، بتصرف. ينظر: التفنازاني: حاشية على الكشاف، (588/2).

(8) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «الحاجة».

(9) شرحها الناسخ في (ب) بقوله: «الفقر».

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (226/3).

المعنى كما في ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنَّ﴾ [المنافقون:10] بالجزم على تضمين "فَأَصَدَّقَ" معنى الشرط، فيُعطف عليه مجزوم، كأنه قيل: أيود أحدكم لو كانت له جنةٌ وأصابه الكبر حتى إن تمنى حصول الجنة الموصوفة، أيضا منكر منفي، باعتبار هذين العطفين، والحاصل أن الكلام إنكار، واستبعاد لتمني هذا المجموع⁽¹⁾ هـ.

(833). قوله: ربح شديدة؛ [57/و/أ] قال البيضاوي: «والإعصار ربح عاصف، تنعكس من الأرض إلى السماء، مستديرة كعمود، والمعنى: تمثيل حال مَنْ يفعل الأفعال الحسنة ويضم إليها ما يُحِبُّها، كرىء، وإيذاء في الحسرة والأسف، إذا كان يوم القيامة، واشتدَّ حاجته إليها، وجَدَّها مُحِبَّةً بحال مَنْ هذا شأنه ... إلى آخره»⁽²⁾.

أقول: وهذا معنى قول المفسر فقدها أحوج ما كان إليها، فقوله: "أحوج" منصوب على الحال من فاعل فقد، والله تعالى أعلم.

وقال في الكشاف: «وعن عمر رضي الله عنه أنه سأل عنها الصحابة فقالوا: الله أعلم، فغضب وقال: قولوا نعلم أو لا نعلم؟ فقال ابن عباس: في نفسي شيء منها يا أمير المؤمنين. فقال: قل يا ابن أخي ولا تحقر نفسك، قال: ضرب مثلا لعمل. قال: لأي عمل؟ قال: لرجل يعمل الحسنات، ثم بعث الله له الشيطان فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله⁽³⁾، وعن الحسن: هذا مثل قل - والله - من يعقله من الناس: شيخ كبير ضعف جسمه، وكثر صبيان، أفقر ما كان إلى جنته، وإن أحدكم والله أفقر ما يكون إلى عمله إذا انقطعت عنه الدنيا⁽⁴⁾»⁽⁵⁾ انتهى.

(834). قوله: أي: من المذكور؛ فسّر الضمير بالمذكور ليشمل الأمرين، وذكر البيضاوي فيه احتمالين، وذكر وجه تخصيص عوده لما أخرجنا، حيث قال: «ولا تقصدوا الرديء منه، أي: من المال، أو مما أخرجنا.

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 274-275، بتصرف. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/589).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/226).

(3) أخرجه البخاري وأبو داود والطبري وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عمر بن الخطاب موقوفاً، ولفظه عند البخاري: قال عمر رضي الله عنه يوماً لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: فيم ترون هذه الآية نزلت: ﴿أَيُّودُ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ [البقرة: 266]؟ قالوا: الله أعلم، فغضب عمر، فقال: «قولوا نعلم أو لا نعلم»، فقال ابن عباس: في نفسي منها شيء يا أمير المؤمنين، قال عمر: «يا ابن أخي قل ولا تحقر نفسك»، قال ابن عباس: ضربت مثلا لعمل، قال عمر: «أي عمل؟» قال ابن عباس: لعمل، قال عمر: «لرجل غني يعمل بطاعة الله عز وجل، ثم بعث الله له الشيطان، فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله». صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿أَيُّودُ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِمَّنْ خَلِئَ﴾، رقم: 4538، (6/31). أبو داود: الزهد، من زهد عمر رضي الله عنه وأخباره، رقم: 81، (1/96). الطبري: جامع البيان، رقم: 6096، (5/545).

(4) لم أعثر على تحريجه، وقد ذكره الثعالبي في تفسيره بقوله: «ونقل الثعلبي عن الحسن دون إسناد. الثعالبي: الجواهر الحسان، (1/522).

(5) الزخشري: الكشاف، (1/314).

وتخصيصه بذلك؛ لأن التفاوت فيه أكثر»⁽¹⁾.

(835). قوله: حال من ضمير "تَيَمَّمُوا"؛ أي: حال مقدرة كما قاله البيضاوي⁽²⁾، ووجهه⁽³⁾ زكريا «بأن الإنفاق من الخبيث يقع بعد القصد إليه لا معه»⁽⁴⁾، والله أعلم.

(836). قوله: بالتساهل وغيض البصر؛ قال البيضاوي: «مجاز من أغمض بصره إذا غضبه»⁽⁵⁾. وقال زكريا: «واستعمال الإغماض في التسامح كناية واستعارة»⁽⁶⁾ انتهى.

أقول: ظاهر قوله كناية واستعارة أنه من قبيل الاستعارة بالكناية، وليس بظاهر، ولعله: "أو استعارة"، بـ "أو" لا بالواو، فيكون المعنى إما على وجه الكناية وهي إطلاق الملزوم وإرادة لازمته، أو العكس كما هو معلوم، أو على وجه الاستعارة التبعية، وتقريرها: أن يقال شبه التساهل بغض البصر، واستعير له لفظه، واشتق [57ظ/أ] من الغض تغمضوا، بمعنى: تساحوا، وتساهلوا، والله تعالى أعلم.

(837). قوله: ﴿غَنِيٌّ﴾ عن نفقاتكم؛ زاد البيضاوي: «وإنما يأمركم به لانتفاعكم»⁽⁷⁾.

(838). قوله: يُخَوِّفُكُمْ فِي تَفْسِيرِ ﴿يَعِدُّكُمْ﴾؛ قال في الكشاف: «الوعد يستعمل في الخير والشر، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج:72]»⁽⁸⁾. قال زكريا: «يقال: وعدته خيراً ووعدته شراً، فإذا حذفوا الخير والشر، قالوا في الخير وعدة، وفي الشر إبعاد ووعيد»⁽¹⁰⁾ انتهى.

(839). قوله: بالبخل ومنع الزكاة؛ قال في الكشاف: «ويغريكم على البخل، ومنع الصدقات، إغراء

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (226/3).

(2) ينظر: المصدر نفسه، (226/3).

(3) في (ب): «وجه».

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 275.

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (226/3).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 275. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (590/2).

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (226/3).

(8) الزخشري: الكشاف، (315/1).

(9) هو قول الفراء. ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: وعد، (551/2). الرازي: مختار الصحاح، مادة: وعد، ص 740. مرتضى الزبيدي:

تاج العروس، مادة: (307/9).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 275. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (591/2).

الأمير للمأمور»⁽¹⁾ ه. قال زكريا: «أشار به إلى أن في يأمركم استعارة تبعية»⁽²⁾ انتهى. ولا يخفى تقريرها.

(840). قوله: خَلْفًا مِنْهُ؛ زاد البيضاوي: «في الدنيا أو في الآخرة»⁽³⁾.

(841). قوله: يَتَّعِظُ؛ زاد البيضاوي: «أو ما يتفكر كالمذكر لما أودع الله في قلبه من العلوم بالقوة»⁽⁴⁾.

(842). قوله: فيجازيكم عليه؛ قال زكريا: «أي: أن إثبات العلم كناية عن هذا المعنى، وإلا فهو

معلوم»⁽⁵⁾.

(843). قوله: مانعين من عذابه؛ قال زكريا: «هو على طريق التوزيع والمقابلة»، يعني: من باب مقابلة

الجمع بالجمع على حد ركب القوم دوابهم. قال: «أي: لا ناصر لظالم قط، فسقط ما قيل أن نفي الأنصار لا يوجب نفي الناصر»⁽⁶⁾ انتهى.

أقول: هذه الآية صريحة في نفي الشفاعة في أهل الكبائر، ولا يقال المراد بالظالمين المشركون؛ لأننا نقول الظالم أعم خصوصاً حيث قال المفسر بمنع الزكاة والنذر... إلى آخره، والله أعلم.

(844)*. قوله: أي: النوافل؛ الظاهر أنما حملها على النوافل لأجل قوله بعد ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ لأنه

لو حمل على الفرض لزم جواز إعطائها للأغنياء، وهو غير مستقيم، فليتأمل. وقال البيضاوي تبعاً للكشاف: «فالإخفاء خير لكم، وهذا في التطوع، ومن لم يُعرف بالمال، فإن إبداء الفرض لغيره أفضل لنفي التهمة. عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: «صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها سبعين»⁽⁷⁾ ضعفاً، وصدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها بخمسة وعشرين»⁽⁸⁾ انتهى. ويحتمل أن المفسر حمل الصدقات على النوافل؛ لما نقل عن ابن عباس، أو للأمرين معاً، والله أعلم.

(1) الزخشي: الكشاف، (315/1).

(2) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 275. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (591/2).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (227/3).

(4) المصدر نفسه، (227/3).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 275-276. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (592/2).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 276. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (592/2).

(7) في (ب): «سبعين».

(8) أخرجه الطبري والحكيم الترمذي بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس موقوفاً، ولفظه عند الطبري: قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقَتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تَحْفُوها وَتُوْثُوها أَلْفَقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فَجَعَلَ اللهُ صَدَقَةَ السَّرِّ فِي التَّطَوُّعِ تَفْضُلًا عَلَانِيَتِهَا بِسَبْعِينَ ضِعْفًا، وَجَعَلَ صَدَقَةَ الْفَرِيضَةِ: عَلَانِيَتِهَا أَفْضَلَ مِنْ سِرِّهَا، يُقَالُ: بِخَمْسَةِ وَعَشْرِينَ ضِعْفًا، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا. الطبري: جامع البيان، رقم: 6197، (583/5). الحكيم الترمذي: نوادر الأصول، (87/4).

(9) الزخشي: الكشاف، (316/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (227/3).

(845). قوله: أي: نِعْمَ شَيْئًا إِبْدَاؤَهَا؛ قال زكريا: «يعني: أن "هي" هو المخصوص بالمدح، لكن يجذف المضاف ليحسن ارتباط الجزء بالشرط»⁽¹⁾ هـ.

(846). قوله: ﴿وَيُكْفِّرُ﴾ بالياء والنون؛ قال البيضاوي: «قراءة ابن عامر وعاصم في رواية حفص بالياء؛ أي: والله يكفر أو الإخفاء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو [58/و/أ] / وعاصم في رواية [ابن عياش]⁽²⁾ ويعقوب بالنون⁽³⁾ مرفوعا على أنه جملة مبتدأة، أو اسمية معطوفة على ما بعد الفاء؛ أي: ونحن نُكْفِرُ». قال: «وقرأ نافع وحمة والكسائي به مجزوما على محل الفاء وما بعده، وقرئ بالتاء مرفوعاً ومجزوماً⁽⁴⁾، والضمير للصدقات»⁽⁵⁾.

(847). قوله: بباطنه كظاهره؛ قال البيضاوي: «ترغيب في الأسرار»⁽⁶⁾.

(848). قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدُنُهُمْ﴾؛ قال زكريا: «أي: إلى الخيرات التي منها الإنفاقات الثلاثة المذكورة المبرأة عن المن والأذى، وعن الرياء وعن إنفاق⁽⁷⁾ الخبيث، وقد أشار إليها بقوله: [وإنما عليك الإرشاد]⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

(849). قوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾؛ قال البيضاوي: «صريح في أن الهداية من الله ﷻ و⁽¹⁰⁾ بمشيئته، وإنما يخص بقوم دون قوم»⁽¹¹⁾.

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 276. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (592/2).

(2) في (أ) و(ب): «ابن عباس»، والظاهر أنه تحريف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (228/3).

(3) قرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص: ﴿وَيُكْفِّرُ﴾ بالياء، وقرأ الباقر: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ بالنون، مع اختلاف في رفع الراء وجزمها. حيث قرأ نافع وحمة والكسائي ويعقوب وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقر برفعها. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (191/1). ابن عطية: المحرر الوجيز، (366/1). ابن الجزري: النشر، (236/2).

(4) قرأ عبد الله بن عباس وجماعة: "وَنُكْفِرُ" بالتاء وكسر الفاء وجزم الراء. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 24. الطبري: جامع البيان، (584/5). ابن عطية: المحرر الوجيز، (366/1).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (228/3).

(6) المصدر نفسه، (228/3).

(7) في (ب): «إنفاقه».

(8) «وإنما عليك الإرشاد»: مخرومة في (أ)، وما أثبتته من (ب).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 276.

(10) «و»: سقطت من (ب).

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (228/3).

(850). قوله: خبرٌ بمعنى النهي؛ هذا القول حكاة البيضاوي بقليل، حيث قال⁽¹⁾ في قوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾: «حال، وكأنه قال: وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم غير منفقين إلا لابتغاء وجه الله ﷻ وطلب ثوابه، أو عطف على ما قبله. أي: وليس نفقتكم إلا لابتغاء وجهه ﷻ، فما لكم تمنون بها وتنفقون الخبيث. وقيل: نفي في معنى النهي»⁽²⁾ انتهى.

(851). قوله: والجملتان تأكيد للأولى؛ زاد البيضاوي: «أو ما يخلف المنفق استجابة لقوله ﷻ: «اللهم اجعل لمنفق خلفا ولممسك تلفاً»⁽³⁾. قال: «روي: أن ناسا من المسلمين كانت لهم أصهار ورضاع في اليهود، وكانوا ينفقون عليهم، فكرهوا لما أسلموا أن ينفقوهم فنزلت⁽⁴⁾. وهذا في غير الواجب، أما الواجب فلا يجوز صرفه إلى الكافر»⁽⁵⁾ انتهى. وذكر زكريا أن ذلك الحديث: «رواه البخاري»⁽⁶⁾. وقال في قوله: "روي أن ناسا من المسلمين ... إلى آخره: «رواه النسائي والحاكم»⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾ انتهى. وأظن أن المحشي رحمه الله حكاة بلفظ: «أن ملكا في السماء يدعو بذلك»⁽⁹⁾ والله أعلم بحقيقة الحال.

(852). قوله: خبر لمبتدأ محذوف؛ وأجاز فيه البيضاوي⁽¹⁰⁾ أن يكون متعلقا بمحذوف، أي: اعمدوا للفقراء، أو اجعلوا ما تنفقونه للفقراء، والله أعلم.

(853). قوله: نزلت في أهل الصفة ... إلى آخره؛ قال في الكشاف: بعد أن قدم أنهم «الذين أحصرهم

(1) «قال»: سقطت من (ب).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (228/3).

(3) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ما من يوم يصبح العباد فيه، إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقا خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا». صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾، رقم: 1442، (2/115). صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب في المنفق والممسك، رقم: 57(1010)، (2/700).

(4) أخرجه أبو عبيد وابن زنجويه والبخاري وغيرهم بالفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس، ولفظه عند أبي عبيد: «كَانَ نَاسٌ لَهُمْ أَسْبَاءٌ وَقَرَابَةٌ مِنْ قُرَيْظَةَ وَالنُّضَيْرِ، وَكَانُوا يَتَّقُونَ أَنْ يَتَّصِدُّوا عَلَيْهِمْ، وَيُرِيدُونَ لَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُنْفِقُكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 272]. أبو عبيد القاسم بن سلام: كتاب الأموال، رقم: 1992، (1/728). ابن زنجويه: الأموال، كتاب الصدقة وأحكامها وسننها، باب ما جاء في الصدقة على أهل الذمة، رقم: 2290، (3/1211). مسند البزار، رقم: 5042، (11/257).

(5) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/228-229).

(6) يقصد المصعب حديث: «اللهم اجعل لمنفق خلفاً ولممسك تلفاً»، وقد سبق تحريجه.

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 276.

(8) سبق تحريجه.

(9) لم أعثر على تحريجه..

(10) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/229).

سورة البقرة

الجهاد لا يستطيعون لاشتغالهم به ضرباً في الأرض للكسب. وقيل: هم أصحاب الصفة، وهم نحو من أربعمئة رجل من مهاجري قريش، لم تكن لهم مساكن [58ظ/أ] في المدينة ولا عشائر، فكانوا في صفة المسجد - وهي سقيفته -، يتعلمون القرآن بالليل ... إلى آخره⁽¹⁾، فعلم منه ما المراد بالصفة، والله أعلم. (854). قوله: يا مخاطباً؛ أشار بذلك إلى أن الخطاب لغير مُعَيَّن، وصدّر البيضاوي بالقول بأن الخطاب للنبي ﷺ، حيث قال: «والخطاب للرسول، أو لكل أحد»⁽²⁾ انتهى.

(855). قوله: أي لا سؤال لهم أصلاً ... إلى آخره؛ بيان ذلك أن النفي إذا دخل على قيد ومقيّد تارة يتسلط عليهما معا وتارة على أحدهما، واستشهد البيضاوي⁽³⁾ للوجه الأول بقول الشاعر⁽⁴⁾:

على لاجبٍ لا يهتدي بمناره

وتمامه كما قال زكريا: «..... إذا سافه العودُ الدِّيافيُّ جرَّجراً».

قال: «و"اللب": الطريق الواسع. و"سافه" بسين مهملة وفاء: شمه. و"العود" بالعين المفتوحة وبالبدال المهملتين: الجمل المُسِين، وجمعه عَوْدَة. و"الديافي" بالبدال المهملة وتحتية وفاء: الضخم الجليل، نسبة إلى دياف موضع بالجزيرة. و"الجرجرة": صوت يردده البعير في حنجرتة. والشاهد في "لا يهتدي بمناره"، أو أن ذلك نفي للأمرين، وهو المراد هنا؛ لأنه أدخل في التعفف، وفي أنهم يُحسَبون أغنياء، لكن المصنّف كالزخشي ضَعَفَه⁽⁵⁾؛ بأن هذه الطريقة إنما تحسُن إذا كان ذلك القيد كاللازم نحو: لا شفيح يطاع، فإن الغالب من حال الشفيح أن يطاع، فيكون نفي اللازم نفياً للملزوم بطريق بُرهاني، وليس الإلحاف بالنسبة إلى السؤال كذلك»⁽⁶⁾ انتهى.

(856). قوله تعالى: ﴿بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾؛ قال البيضاوي: «أي: يعمرون الأوقات والأحوال بالخير. نزلت في أبي بكر، تصدَّق بأربعين ألف دينار: عشرة بالليل وعشرة بالنهار، وعشرة بالسر وعشرة بالعلانية ...

(1) الزخشي: الكشاف، (318/1).

(2) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (229/3).

(3) ينظر: المصدر نفسه، (229/3).

(4) البيت لامرئ القيس. ينظر: ديوان امرئ القيس، ص96. أبو عبيد البكري: سمط اللالي، (918/9). محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص43.

(5) ينظر: الزخشي: الكشاف، (318/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (229/3).

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص276-277. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (595/2).

إلى آخره (1) (2).

(857). قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾؛ قال البيضاوي: «خبر ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ والفاء للسببية. وقيل:

للعطف، والخبر محذوف، أي: ومنهم الذين، ولذلك جَوَزَ الوقف على ﴿وَعَلَانِيَةً﴾ (3) انتهى.

(858). قوله: أي يأخذونه؛ قال البيضاوي: «وإنما ذَكَرَ الأكل؛ لأنه أعظم منافع المال، ولأن الربا شائع في المطعومات، وهو زيادة في الأجل، بأن يباع مطعوم [59و/أ] / بمطعوم، أو نقد بنقد إلى أجل، أو في العوض، بأن يباع أحدهما بأكثر منه من جنسه». قال: «وإنما كتب بالواو كالصلاة للتفخيم على لغة، وزيدت الألف بعدها تشبيهاً بواو الجمع» (4) انتهى.

(859). قوله: متعلق بـ "يَقُومُونَ"؛ تبع فيه الكشاف: قال محشيه: «أي: لا يقومون من المس الذي بهم؛ بسبب أكل الربا، أو بـ "يقوم" (5) أي: كما يقوم المصروع من جنونه، والمراد بالمس مسّ الشيطان». قال: «وهذا الوجه أولى» (6) انتهى.

أقول: قال في الكشاف: ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾ أي: المصروع. ويخبطه الشيطان من زعمات العرب، يزعمون أن الشيطان يخبط الإنسان فيصرع. والخبط الضرب على غير استواء كخبط العشواء، فورد (7) على ما كانوا يعتقدون (8).

أقول: في كون خبط الشيطان للإنسان من زعمات العرب نظر، فإن إنكار ذلك من إنكار المحسوس؛ لمشاهدتنا لكلام الجن على لسان المصروع. وقال السعد في حاشيته على الكشاف: «في قوله: "أي: المصروع": تفسير للذي يتخبطه الشيطان، وجعل الخبط والمسّ من زعماتهم لا يدل على إنكار الجن، لكن

(1) لم أعر عليه بهذا اللفظ، وقد أخرج عبد الرزاق - واللفظ له - والطبراني والواحدي عن عبد الله بن عباس، وغيرهم: في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: 274] قال: «نزلت في علي، كانت معه أربعة دراهم، فأفق بالليل درهماً، وبالنهار درهماً، وسراً درهماً، وعلانية درهماً». تفسير عبد الرزاق، (1/371). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 11164، (11/97).
الواحدي: أسباب النزول، (1/91).

وأخرجه الهيثمي، وقال: «رواه الطبراني، وفيه عبد الواحد بن مجاهد وهو ضعيف». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 10884، (6/324).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/229).

(3) المصدر نفسه، (3/229-230).

(4) المصدر نفسه، (3/230).

(5) في (ب): «أب - يقوم».

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 74.

(7) في (ب): «فوره».

(8) الزخشري: الكشاف، (1/320).

قوله: "ورأيتهم⁽¹⁾ لهم في الجن قصص" ربما يشعر بذلك ... إلى آخره⁽²⁾.

أقول: لعل الزمخشري مذهبه كمذهب الأطباء في إنكار مسّ الجن، ويزعمون أن الاختبال الحاصل للممسوس من غلبة بعض الطبائع على بعض، كما سمعته من بعض من يدعي المعرفة بالطب، والله تعالى أعلم.

(860). قوله: من عكس التشبيه مُبالغاً؛ قال زكريا: «إذ به صار المشبه مشبهاً به وبالعكس، وشأن المشبه به أن يكون أقوى من المشبه»⁽³⁾. قال البيضاوي: «كأنهم جعلوا الربا أصلاً وقاسوا به البيع، والفرق بين، فإنه من أعطى درهمين بدرهم ضيّع درهماً، ومن اشترى سلعة تساوي درهماً بدرهمين فلعل مساس الحاجة إليها، أو توقع رواجها يجبر هذا الغبن»⁽⁴⁾.

(861). قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾؛ قال في الكشاف: «فيه دلالة على أن القياس يهدمه النص»⁽⁵⁾. قال السعد: «حيث نقل قياسهم وأبطله بمجرد قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ من غير تعرض لفساد القياس»⁽⁶⁾.

(862). قوله تعالى: ﴿قُلْهُ مَا سَلَفَ﴾ / [59ظ/أ]؛ قال البيضاوي: «و"ما" في موضع الرفع بالظرف إن جعلت⁽⁷⁾ من موصولة، وبالابتداء إن جعلت شرطية على رأي سيويه أن الظرف غير معتمد على ما قبله»⁽⁸⁾ انتهى.

(863). قوله تعالى: ﴿خَلْدُونَ﴾؛ قال في الكشاف: «هذا دليل على تخليد الفساق»⁽⁹⁾. وكتب عليه السعد حيث قال: «وهذا استدلال بين الفساد؛ لأن الكلام في مستحلي الربا، والمعنى: من عاد إلى ما كان عليه، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: 276]؟». قال: «وأما الجواب بأنه للتغليظ فيآباه سياق الكلام». قال: «هذا، ولكن لا يخفى أن في قوله: ﴿قُلْهُ مَا سَلَفَ﴾ بعض نبو عن جعل هذا

(1) في (ب): «ورأيته».

(2) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/ 595).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 277.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/ 230).

(5) الزمخشري: الكشاف، (1/ 321).

(6) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/ 596).

(7) في (ب): «جملة».

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/ 230).

(9) الزمخشري: الكشاف، (1/ 321).

جزاء للاعتقاد والاستحلال، وأن المراد: من جاءته موعظة فانتهى عن أكل الربا، فإنه إذا جعل النار جزاء للاستحلال، بقي جزاء مرتكب الفعل غير المذكور في الكلام، مع أنه المقصود الأهم الأتم، فإنه إذا علم أن جزاء الفعل خلود النار، علم أن جزاء الاعتقاد الذي هو كفر يكون ذلك أو فوقه، بخلاف العكس»⁽¹⁾ انتهى. ولا يخفى ما فيه من الإنصاف، والله أعلم.

(864). قوله: **يَزِيدُهَا وَيُنْمِيهَا**؛ زاد البيضاوي: «وعنه ﷺ: «إن الله يقبل الصدقة فيرببها كما يُربي أحدكم مهره»⁽²⁾. وعنه ﷺ: «ما نقصت زكاة من مال قط»⁽³⁾. قال زكريا: «رواه أحمد بلفظ: «ما نقص مال من صدقة»⁽⁴⁾»⁽⁵⁾ انتهى.

(865). قوله **تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ كُلُّ كَفَّارٍ﴾**؛ قال زكريا: «يحمل على التعميم بعد السلب»⁽⁶⁾ لا قبله، فيكون من عموم السلب لا سلب العموم»⁽⁷⁾ انتهى.

(866)*. قوله: **بتحليل الربا؛ تقدّم ما فيه.**

(867). قوله: **لَمَّا طَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ**؛ قال البيضاوي: «روي: أنه كان لثقيف مال على بعض

(1) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (596/2).

(2) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أبي هريرة، ولفظه عند الترمذي: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيرببها لأحدكم كما يربي أحدكم مهره،...». وقال: «هذا حديث حسن صحيح». صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم: 1410، (108/2). صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم: 63(1014)، (702/2). سنن الترمذي، أبواب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة، رقم: 662، (41/3).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (231/3).

(4) أخرجه مسلم والترمذي عن أبي هريرة، وأحمد وغيره عن عبد الرحمن بن عوف، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند أحمد: إن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث والذي نفس محمد بيده، إن كنت لحالفا عليهن لا ينقص مال من صدقة فتصدقوا، ولا يعفو عبد عن مظلمة يتبغي بها وجه الله إلا رفعه الله بها عزا». صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع، رقم: 69(2588)، (2001/4). سنن الترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في التواضع رقم: 2029، (376/4). مسند أحمد، رقم: 1674، (208/3).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 277.

(6) «السلب»: سقطت من (ب).

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 277.

قريش، فطالبوهم عند المَحَلِّ بالمال والربا، فنزلت⁽¹⁾«⁽²⁾. قال زكريا: «المَحَلُّ بفتح الميم وكسر الحاء، أي: وقت حلول الدين»⁽³⁾ انتهى.

فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة:279] هل المراد التوبة⁽⁴⁾ من [الشرك]⁽⁵⁾ أو⁽⁶⁾ من المعاملة بالربا؟ قلت: يفهم من الكشف أن المراد من الشرك⁽⁷⁾ بدليل⁽⁸⁾ قول الكشف: «فإن قلت: هذا حكمهم إن تابوا، فما حكمهم لو لم يتوبوا؟ قلت: قالوا: يكون ما لهم فينا للمسلمين»⁽⁹⁾ انتهى. ثم رأيت السعد قال في قوله: "يكون ماله فينا" ما نصّه: «هذا، إنما يصحُّ لو كان الخطاب للمستحلِّين الذين آمنوا بألسنتهم، وأما المؤمنون ظاهراً وباطناً، فإذا لم يتوبوا فحكمهم التعزير، وإن كانوا ذوي شوكة فالحاربة»⁽¹⁰⁾ إ هـ.

(868). قوله: لا يَدِيْ لَنَا بِجْرِهِ؛ قال زكريا: «أي: لا طاقة لنا؛ لأن المباشرة والدفع إنما يكونان باليدين، فكأن يديه معدومتان؛ لعجزه عن الدفع، قاله ابن الأثير⁽¹¹⁾، وهو من قبيل لا أبا له، بإقحام اللام؛ لتأكيد الإضافة. وعند ابن الحاجب⁽¹²⁾ بحذف النون تشبيهاً بالمضاف»⁽¹³⁾ / [60 و/أ] /

(869). قوله: [﴿وَإِنْ﴾] وَقَعَ غَرِيمٌ ﴿ذُو عُسْرَةٍ﴾؛ أشار إلى أن "كان" تامة، بمعنى: وقع وحصل،

(1) أخرجه أبو يعلى عن عبد الله بن عباس، والطبري عن ابن جريج، وابن أبي حاتم عن السدي، بألفاظ متقاربة. مسند أبي يعلى، رقم: 2668، (74/5). الطبري: جامع البيان، رقم: 6259، (23/6). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 2913، (2/548). وأخرجه الهيثمي، وقال: «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، وَهُوَ كَذَّابٌ». الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 6589، (4/119).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (231/3).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 278.

(4) في (ب): «بالتوبة».

(5) في (أ): «المشرك»، وفي (ب): «المشركين». ولعل الصواب ما قدرته؛ بدليل ما بعده: «قلت: يفهم من الكشف أن المراد من الشرك».

(6) في (ب): «و».

(7) في (ب): «الشرك به».

(8) في (ب): «قيل».

(9) الزخشري: الكشف، (322/1).

(10) التفتازاني: حاشية على الكشف، (597/2).

(11) ابن الأثير أبو السعادات: النهاية، (693/5).

(12) ينظر: ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، (416/1).

(13) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 278.

(14) «﴿وَإِنْ﴾»: زيادة من (ب).

وأَنْ "ذو" صفة لموصوف محذوف. قال البيضاوي: «وقرئ "ذا" (1) عُسرة» (2)، أي: وإن كان الغريم ذا عُسرة» (3). وقال التفتازاني: في قول الكشاف: "وإن وقع" (4): «إشارة إلى أن "كان" تامة، وصحَّ وقوع فاعله جثة باعتبار ما يتضمَّنُه من معنى الحدث، وأما في قراءة عثمان فناقصة، وقدر "إن كان الغريم": دون أن كان غريم؛ لأن الضمير معرفة سيما إذا كان مبتدأ. "الإنظار": التأخير والمهلة. "المياسرة": المساهلة. و"المقبرة" و"المشرفة": بالفتح قياس، وبالضم شاذ؛ لأنهما من أسماء المكان، وأما الميسرة فمصدر، و"قرئ بهما"، بفتح السين وضمها (5) حال كون الاسمين "مضافين" إلى ضمير ذو عُسرة، واعتبر حذف التاء جواباً عما قال الأخفش (6) أنه غير جائز؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعَلٌ إِلَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ» (7) انتهى.

(870). قوله: بالإبراء؛ قال البيضاوي: «أكثر ثواباً من الإنظار، أو خير مما تأخذون؛ لمضاعفة ثوابه ودوامه. وقيل: المراد بالتصدق الإنظار» (8)؛ لقوله ﷺ: «لا يحل دَيْنٌ رجل مسلم فيؤخره إلا كان له بكل يوم صدقة» (9) (10) انتهى. قال زكريا: «لا يَحِلُّ بكسر الحاء: أي: يجب، من حَلَّ الدين إذا وجب، وأما بضمها فمعناه ينزل. "فيؤخره": بالرفع عطفاً على يَحِلُّ، والنفي منسحب على المجموع، بمعنى: لا يكون حلول دين يعقبه تأخير. "إلا كان له بكل يوم صدقة": استثناء مفرغ في موقع الصفة، والمعنى: كلما كان

(1) في (ب): «ذو».

(2) قرأ بها أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عباس. ينظر: الفراء: معاني القرآن، (186/1). ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص24. أبو حيان: البحر المحيط، (716/2).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (232/3).

(4) عبارة الزمخشري: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ: وإن وقع غريم من غمائمكم ذو عُسرة أو ذو إعسار». ينظر: الزمخشري: الكشاف، (322/1).

(5) قرأ نافع: «مَيْسِرَةٌ» بضم السين، وقرأ الباقون: «مَيْسِرَةٌ» بفتحها. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (192/1). ابن الباذش: الإقناع، (308/1). ابن الجزري: النشر، (236/2).

(6) ينظر: الجوهري: الصحاح، (857/2). الرازي: مختار الصحاح، ص745. ابن منظور: لسان العرب، (296/5).

(7) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (597-598/2).

(8) سقط من (ب) قوله: «قال البيضاوي: ... الإنظار».

(9) أخرجه ابن ماجه والرويانى وغيرهما عن بُرَيْدَةَ بنِ الحُصَيْبِ، وأحمد والطبراني عن عمران بن حصين، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند أحمد: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَمَنْ أَخْرَهَ كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ». سنن ابن ماجه، كتاب الصدقات، باب إنظار المعسر، رقم: 2418، (808/2). مسند أحمد، رقم: 19977، (188/33). مسند الرويانى، رقم: 13، (66/1). الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 603، (240/18).

وأخرجه الهيثمي، وقال معقبا على رواية الطبراني: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو داود الأعمى، وهو كذاب». وهذا الراوي في سند أحمد، وابن ماجه، والرويانى، وأبي يعلى. الهيثمي: مجمع الزوائد، رقم: 6677، (135/4).

(10) البيضاوي: أنوار التنزيل، (232/3).

سورة البقرة

هذا كان ذلك، والحديث رواه بمعناه الإمام أحمد⁽¹⁾ انتهى.

(871). قوله: هو يوم القيامة؛ زاد البيضاوي: «أو يوم الموت فتأهبوا لمصيركم إليه. وقرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم⁽²⁾»⁽³⁾ انتهى. ونقل: «عن ابن عباس أن هذه الآية آخر آية نزل بها جبريل، وقال: وضعها في رأس المائتين والثمانين من البقرة⁽⁴⁾، وعاش رسول الله ﷺ بعدها أحدًا وعشرين يومًا⁽⁵⁾. وقيل⁽⁶⁾: سبعة أيام. وقيل⁽⁷⁾: ثلاث ساعات⁽⁸⁾» انتهى. قال زكريا: «هذا الحديث رواه البخاري⁽⁹⁾، كما روي عنه أيضا أن⁽¹⁰⁾ آخر آية نزلت آية الربا⁽¹¹⁾، محمول على حذف مضاف، أي: آخر آية الربا، لكن يخالف الروايتين ما روى الحاكم في المستدرک عن أبي بن كعب أنه قال: / [60ظ/أ] / آخر آية نزلت:

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 279، بتصرف. ينظر: الفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/598).

(2) قرأ أبو عمرو ويعقوب: ﴿تَرْجَعُونَ فِيهِ﴾ مبنيًا للفاعل، وقرأ الباقر بضم التاء وفتح الجيم مبنيًا للمفعول. ينظر: ابن الباذش: الإقناع، (1/308). أبو حيان: البحر المحیط، (2/719). ابن الجزري: النشر، (2/208).

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/233).

(4) أخرجه البخاري والنسائي والطبري وغيرهم عن عبد الله بن عباس: «﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ قال ابن عباس: «هذه آخر آية نزلت على النبي ﷺ». صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب موكل الربا، رقم: 2085، (3/59). النسائي: السنن الكبرى، كتاب التفسير، قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، رقم: 10991، (10/39). الطبري: جامع البيان، رقم: 6311، (6/39).

أما عبارة: «وقال: وضعها في رأس المائتين والثمانين من البقرة»: فأخرجها الثعلبي عن عبد الله بن عباس. الثعلبي: الكشاف والبيان، (2/289). ورواية الثعلبي هي من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن عبد الله بن عباس، قال عنها السيوطي: «وأوهى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس». السيوطي: الإقناع، (4/239).

(5) ذكره البغوي دون سند عن عبد الله بن عباس. وعزاه القرطبي إلى عبد الله بن عمر. البغوي: معالم التنزيل، (1/347). القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (3/375).

(6) ذكره مقاتل في تفسيره، وأورده ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبیر، قال: «وعاش النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية تسع ليال». تفسير مقاتل بن سليمان، (5/273). ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، رقم: 2944، (28/544).

(7) ذكره القرطبي دون إسناد. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (3/375).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/233).

(9) سبق تخريجه.

(10) في (ب): «أنه».

(11) أخرجه البخاري عن عبد الله بن عباس، وابن ماجه وأحمد عن عمر بن الخطاب، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند البخاري: «آخر آية نزلت على النبي ﷺ آية الربا». صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، رقم: 4544، (6/33). سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب التغليظ في الربا، رقم: 2276، (2/764). مسند أحمد، رقم: 246، (1/361).

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة:128] إلى آخر السورة⁽¹⁾، وعليه اقتصر المصنّف في آخر براءة⁽²⁾ (3) (4) هـ

(872). قوله: كسَلَمٍ أو قَرْضٍ؛ قال البيضاوي: «تقول داينته إذا عاملته نسيئة، معطيا أو آخذا. وفائدة⁽⁵⁾ ذَكَرَ الدين أن لا يُتوهم من التداين المجازاة، ويُعلم تنوعه إلى المؤجل والحال فإنه الباعث على الكتبة، ويكون مرجع الضمير في ﴿فَأَكْتَبُوهُ﴾ ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ معلوم بالأيام، لا بالحصاد وقدم الحاج⁽⁶⁾ انتهى.

(873). قوله: استيثاقاً ودفعاً للنزاع؛ زاد البيضاوي: «والجمهور على أنه استحباب. وعن ابن عباس: أن المراد به السَلَم. وقال: لما حرّم الله الربا أباح السلف⁽⁷⁾» (8) انتهى.

يعني: وعليه يكون الإشهاد واجبا؛ لأنه من الأمور الستة الواجبة فيه كما هو ظاهر، وأما بيع الدين من غير سلم فحكى صاحب الإيضاح رحمه الله فيه خلافا، حيث استدل بالآية وقال: «والأمر للوجوب، إلا أن يأتي دليل ينقله إلى خلاف الوجوب». إلى أن قال: «وفي الأثر: وإن باع بغير شهود - يعني: الدين - فلا يجوز. وكذلك إن أشهد من لا تجوز شهادته». إلى أن قال: «ومنهم من قال: البيع جائز بغير شهود، وهذا القول عندي أصح؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه باع من أعرابي بغيراً فجحدته الثمن بمشورة بعض

(1) أخرجه أحمد والطبري والحاكم وغيرهم بالفاظ متقاربة عن أبي بن كعب، ولفظه عند الحاكم: «آخر ما نزل من القرآن ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾»، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. مسند أحمد، رقم: 21113، (42/35). الطبري: جامع البيان، رقم: 17514، (588/14). الحاكم: المستدرک، كتاب التفسير، تفسير سورة التوبة، رقم: 3296، (2/368).

(2) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (87/11).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 279.

(4) جمع البيهقي بين اختلاف روايات آخر ما نزل من القرآن بقوله: «قُلْتُ: هَذَا الْاِخْتِلَافُ يَرْجِعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أُخْبِرَ بِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ مَا ذَكَرَ مِنْ أَوَاخِرِ الْآيَاتِ الَّتِي نَزَلَتْ». وذكر القرطبي أن القول الأول أي: أن آخر آية نزلت قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ أعرف وأكثر وأصح وأشهر. ينظر: البيهقي: دلائل النبوة، (142/7). القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (375/3).

(5) «و» سقطت من (ب).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (234/3).

(7) أورده الثعلبي دون إسناد، وأخرج الشافعي -واللفظ له- وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم عن عبد الله بن عباس موقوفا، قال: «أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾». مسند الشافعي، كتاب الاستقراض، رقم: 597، (171/2). مصنف عبد الرزاق، كتاب البيوع، باب لا سلف إلا إلى أجل معلوم، رقم: 14064، (5/8). مصنف ابن أبي شيبة، رقم: 22319، (481/4). الثعلبي: الكشف والبيان، (290/2).

(8) البيضاوي: أنوار التنزيل، (234/3).

المنافقين، فلم يجد النبي ﷺ بينة عليه، فجاء خزيمه بن ثابت الأنصاري فقال: أنا أشهد لك عليه يا رسول الله؟ فقال: «من أين علمت ذلك؟» فقال: لأنك صادق، ولأننا نصدّقك في خبر السماء فسُمّي ذا الشهادتين⁽¹⁾». ⁽²⁾ وقال بعد ذلك: «وإن باعه ولم يُشهد عليه فجدده المشتري فلا يكون له الأجر في ذلك المال. وروي: من طريق الشعبي عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم، رجل أعطى يتيماً مالاً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: 5]، ورجل كانت له امرأة سيئة الخلق، ورجل كان له على رجل دينٌ ولم يشهد عليه فأنكره⁽³⁾»⁽⁴⁾ / [61و/أ] انتهى. قال المحشي رحمه الله: قوله: "فلا يكون له الأجر": «في ذلك المال هذا في الحقيقة يدل على وجوب الإشهاد، وأي مصيبة أعظم من فوات الأجر»⁽⁵⁾ انتهى.

ولقائل أن يقول: أعظم منه ثبوت الذنب لمن ترك الإشهاد على تقدير وجوبه، والله أعلم.

(874). قوله: لا يزيد في المال ولا يُنقص؛ زاد البيضاوي: «وهو في الحقيقة أمرٌ للمتدائنين باختيار كاتب فقيه دين حتى يجيء مكتوبه موثقاً به، معدلاً بالشرع»⁽⁶⁾.

(875). قوله: والكاف: متعلقة بـ "يَأْب"؛ أقول: ويحتمل أن يتعلّق بـ "يكتب"، أو بقوله: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾،

(1) أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عمارة بن ثابت، ولفظه عند أبي داود: «أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي، فاستتبعه النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه، فأسرّع النبي ﷺ المشي وأبطأ الأعرابي، فطَفِقَ رجالٌ يعترضون الأعرابي فيسأومونه بالفرس، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ فقال إن كنت مبتاعاً هذا الفرس وإلا بعته، فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي فقال: "أو ليس قد ابتعته منك؟ فقال الأعرابي: لا، والله ما بعته، فقال النبي ﷺ: "بلى قد ابتعته منك"، فطَفِقَ الأعرابي يقول: هلّم شهيداً، فقال خزيمه بن ثابت: أنا أشهد أنك قد باعته، فأقبل النبي ﷺ على خزيمه فقال: "بم تشهد؟" فقال: بتصديقك يا رسول الله، فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمه بشهادة رجلين». سنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يقضي به، رقم: 3607، (5/459). سنن النسائي، كتاب البيوع، التسهيل في ترك الإشهاد على البيع، رقم: 4647، (7/301). مسند أحمد، رقم: 21883، (36/205).

(2) عامر الشماخي: كتاب الإيضاح، (3/422-423).

(3) أخرجه الطحاوي والحاكم والبيهقي مرفوعاً، وابن أبي شيبة وغيره موقوفاً بألفاظ متقاربة عن أبي موسى الأشعري، ولفظه عند ابن أبي شيبة: «ثلاثة يدعون فلما يستجاب لهم: رجلٌ أعطى سفيهاً ماله»، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: 5]، ورجلٌ كانت عنده امرأة سيئة الخلق فلم يطلّقها أو لم يفارقها، ورجلٌ كان له على رجلٍ حقٌ فلم يشهد عليه». مصنف ابن أبي شيبة، كتاب النكاح، المرأة الصالحة والسيئة الخلق، رقم: 17144، (3/559). الطحاوي: شرح مشكل الآثار، رقم: 2530، (6/357). الحاكم: المستدرک، كتاب التفسير، تفسير سورة النساء، رقم: 3181، (2/331). البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب الاختيار في الإشهاد، رقم: 20517، (10/247).

(4) عامر الشماخي: كتاب الإيضاح، (3/449).

(5) أبو ستة: حاشية أبي ستة، بذييل كتاب الإيضاح، (3/449).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/234).

وقد ذكر في الكشاف الأوجه الثلاثة، وبيّن معنى كل منها، حيث قال: «كما علّمه الله مثل ما علّمه الله كتابة الوثائق لا يبدل ولا يغير. وقيل: هو كقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: 77]، أي: ينفع الناس بكتابته كما نفعهم الله بتعليمها. وعن الشعبي: هي فرض كفاية⁽¹⁾، وكما علّمه الله: يجوز أن يتعلّق بـ ﴿أَنْ يَكْتُبَ﴾، وبقوله: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾. فإن قلت: أي فرق بين الوجهين؟ قلت: إن علقته بأن يكتب فقد نُهي عن الامتناع عن الكتابة المقيدة، ثم قيل له فليكتب يعني: فليكتب تلك الكتابة لا يعدل عنها للتوكيد، وإن علقته بقوله: "فَلْيَكْتُبْ" فقد نهي عن الامتناع من الكتابة على سبيل الإطلاق. ثم أمر بها مقيدة⁽²⁾ انتهى. وقال زكريا: «في قوله: "مثل ما علّمه الله... إلى آخره"⁽³⁾: "ما" مصدرية أو كافة على ما مال إليه التفتازاني⁽⁴⁾، أو موصولة أو نكرة موصوفة وعليهما فالضمير لـ "ما"، وعلى الأولين للكاتب والمفعول الثاني لعلم على كل التقادير⁽⁵⁾ محذوف، أي: يكتب مثل ما علّمه الله كتابة الوثائق⁽⁶⁾ انتهى.

(876). قوله: الكاتب؛ هو مفعول و"الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ" فاعل يُمَلِّلُ. قال في الكشاف: «ولا يكن⁽⁷⁾ المُمَلِّي إلا مَنْ وجب عليه الحق؛ لأنه هو المشهود على ثباته في ذمته وإقراره به. والإملاء والإملال لغتان قد نطق بهما القرآن⁽⁸⁾ انتهى. قال زكريا: «الأولى لغة تميم، والثانية لغة أهل الحجاز»⁽⁹⁾ انتهى. يعني: فلغة أهل الحجاز كهذه، ولغة تميم كقوله: ﴿فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ﴾ [الفرقان: 5] كما مثّل به الكشاف⁽¹⁰⁾، والله أعلم.

(877). قوله: مبذراً تفسيرا للسفيه؛ عبارة الكشاف: «محجوراً عليه؛ لتبذيره وجهله بالتصرف»⁽¹¹⁾.

- (1) نقل ابن العربي وابن الجوزي ونظام الدين النيسابوري عن الشعبي أن ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾: فرض كفاية، وعزى الماوردي إليه أنه واجب عليه في حال فراغه. ينظر: الماوردي: النكت والعيون، (1/355). ابن العربي: أحكام القرآن، (1/329). ابن الجوزي: زاد المسير، (1/251). نظام الدين النيسابوري: غرائب القرآن، (2/74).
- (2) الزخشي: الكشاف، (1/325).
- (3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/234).
- (4) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/600).
- (5) في (ب): «التقدير».
- (6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 279.
- (7) في (ب): «ولا يكون».
- (8) الزخشي: الكشاف، (1/325).
- (9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 280، بتصرف.
- (10) ينظر: الزخشي: الكشاف، (1/325).
- (11) ينظر: المصدر نفسه، (1/325 - 326).

وعبارة البيضاوي: «ناقص العقل مُبذراً»⁽¹⁾ انتهى.

(878). قوله: **أشهدوا على الدين**؛ أقول: أشار بذلك إلى أن استفعل بمعنى: أفعل، وليست السين فيه للطلب. قال زكريا: في قول البيضاوي: "واطلبوا"⁽²⁾ ما نصّه: «أشار به إلى أن [61ظ/أ] السين للطلب، ويحتمل كما قال أبو حيان⁽³⁾: أن يكون الفعل بمعنى: أفعل، أي: وأشهدوا كـ "استيقن"، بمعنى: أيقن، واستعجل بمعنى أعجل»⁽⁴⁾ انتهى.

(879). قوله: **يشهدون**؛ أشار بذلك إلى أنه خبرٌ لقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، وقدّر البيضاوي⁽⁵⁾: فليشهد أو فالمُسْتَشْهَد، فعلى الأول فاعل بفعل محذوف، وعلى الثاني خبرٌ لمبتدأ محذوف، و«اقتصر الكشف»⁽⁶⁾ على الأول من تقديرَي البيضاوي. واعترضه التفتازاني⁽⁷⁾ بأن الأنسب أن يقدر: فالشهيذان رجل وامرأتان، إذ المأمور هم المخاطبون لا الشهداء. وقدّر أبو حيان⁽⁸⁾: فالشاهد، وقدّر بعضهم: فليكن⁽⁹⁾، وهو مناسب لقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا﴾⁽¹⁰⁾ انتهى، قاله زكريا، والله أعلم. قال البيضاوي: «وهذا مخصوص بالأموال عندنا»⁽¹¹⁾. وقال المحشي: «وقال في المدارك»⁽¹²⁾: وشهادة النساء مع الرجال إنما تقبل فيما عدا الحدود والقصاص»⁽¹³⁾ هـ.

أقول: وكذا الحكم عندنا⁽¹⁴⁾، فإن قلت: كيف ساغ لملك⁽¹⁵⁾ ومن تبعه إجازةُ الشاهد الواحد مع

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (235/3).

(2) المصدر نفسه، (235/3).

(3) أبو حيان: البحر المحيط، (727/2).

(4) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 280.

(5) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (235/3).

(6) الزخشي: الكشف، (326/1).

(7) ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشف، (602/2).

(8) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (728/2).

(9) ينظر: الرازي: مفاتيح الغيب، (95/7). ابن جزي: التسهيل، (139/1). نظام الدين النيسابوري: غرائب القرآن، (75/2).

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 280، بتصرف.

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (235/3).

(12) النسفي: مدارك التنزيل، (228/1).

(13) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 76.

(14) ينظر: الكدومي: المعتمر، (46/2). محمد الكندي: بيان الشرع، (279/4). الشقصي: منهج الطالبين، (24/10).

(15) ينظر: ابن رشد: بداية المجتهد، (226/4). ابن قدامة: المغني، (264/5). القرافي: الذخيرة، (78/9).

سورة البقرة

اليمين بعد قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الآية. قلت: استدللّ بما روي أنه ﷺ حَكَمَ بشاهد ويمين⁽¹⁾. وذكر في جمع الجوامع⁽²⁾ أنه آحاد، وهو لا يعارض القطعي، ولم أر من ذكره من أصحابنا، ولعله لم يثبت عندنا بالكلية، والله تعالى أعلم.

(880). قوله: وتعدّد النساء لأجل ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ ... إلى آخره؛ أقول: قد يؤخذ من علة تعدّد النساء أن التذكير خاصٌّ بهن، فلو تحمّل شاهدان شهادة ولم يكتبها ونسي أحدهما فلا يُعول على تذكير الشاهد الآخر وهو كذلك، وقد يقال العبرة بالتذكّر فمن تذكّر شهد، ومن لم يتذكر بعد التذكير فلا يشهد؛ لأن الشهادة لا تكون إلا عن علم لقوله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ [يوسف: 81]، فلا فرق بين الذكر والأنثى، وإنما خصّ الأنثى؛ لأنها مظنة الغفلة والنسيان والله أعلم، فليراجع وليحرّر، والله أعلم.

(881). قوله: لأثمه سببه؛ قال محشيه: «لأن الضلال سبب التذكير، فنزل منزلته»⁽³⁾. ه. زاد البيضاوي: «ونظيره قولهم: أعددت السلاح أن يجيء عدوّ فادفعه، فكأنه قيل: إرادة أن تُدكّر إحداهما الأخرى إن ضلّت، وفيه إشعار بنقصان عقليهن وقلة ضبطهن»⁽⁴⁾.

(882). قوله: إلى تحمّل الشهادة وأدائها؛ وعليه فتسميتهن شهداء من قبيل مجاز الأول والمشاركة كما نبه عليه البيضاوي كالكشف⁽⁵⁾، والله أعلم.

(883). قوله: ثمّلوا؛ قال البيضاوي: / [62و/أ] / «ولا تمّلوا من كثرة مدايناتكم أن تكتبوا الدين أو الحق أو الكتاب. وقيل: كني بالسأم عن الكسل؛ لأنه صفة المنافق، ولذلك قال التعليل: «لا يقول المؤمن

(1) أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجّة عن عبد الله بن عباس، والترمذي عن أبي هريرة، وغيرهم، بالفاظ متقاربة، ولفظه عند ابن ماجّة: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ». صحيح مسلم، كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم: 3(1712)، (3/1337). سنن أبي داود، كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم: 3608، (5/460). سنن الترمذي، أبواب الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، رقم: 1343، (3/619). سنن ابن ماجّة، كتاب الأحكام، باب القضاء بالشاهد واليمين، رقم: 2370، (2/793).

(2) أورد الجلال المحلي الحديث ثم علّق عليه بقوله: «بناء على أن المتواتر لا ينسخ بالأحاد»، أما السيوطي فقد اقتصر على إيراد الحديث بلفظ: «قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ». ينظر: السيوطي: جمع الجوامع، (6/287). العطار: حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع، (2/126).

(3) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص76، بتصرف.

(4) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/235)، بتصرف.

(5) ينظر: الزخشري: الكشف، (1/326). البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/235).

كسَلْتُ»⁽¹⁾»⁽²⁾. قال التفتازاني: «يعني: أن السامة والملاية إنما تكون بعد الشروع فيه، والإكثار منه، والمراد هنا النهي عن الكسل من أن يكتب ابتداء، فكفى عنه بالسامة لكونها - أي: السامة⁽³⁾ - من لوازمه - الكسل⁽⁴⁾ - وروادفه، ولم يجعله مجازاً؛ لعدم المانع في الجملة»⁽⁵⁾ انتهى.

(884). قوله: قليلاً أو كثيراً؛ زاد البيضاوي: «أو مختصراً كان الكتاب أو مُشَبَّعاً»⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.

(885). قوله: اعدل ثم قوله أي: اعود في تفسيري "أَقْسَطُ" و "أَقْوَمُ"؛ قال البيضاوي: «وهما مبنيان من أقسط وأقام على غير قياس، أو من قاسط بمعنى: ذي قسط وقويم، وإنما صحت الواو في أقوم كما صحت في التعجب لجموده»⁽⁸⁾ ه. وقال زكريا: «أي: لا من قسط وقام؛ لأن قسط بمعنى: جار، والمعنى هنا على العدل، والفعل منه أقسط، فلزم أن يكون أقسط في الآية من المزيد بقصد الزيادة في المقسط، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: 9] لا من المجرد؛ لأن معناه الزيادة في القاسط وهو الجائر، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: 15]، وكذا أقوم معناه: أشد إقامة لا قياماً. "على غير قياس": إذ القياس أن يكون البناء من المجرد لا من المزيد، أو من قاسط أي: وقاوم⁽⁹⁾. "بمعنى: ذي قسط": أي: عدل. وبمعنى "قويم": أي: ذي استقامة على طريقة النسب ك: لأبن وتامر، فيكون أفعل لا فعل له»⁽¹⁰⁾ ه.

(886). قوله: تشكوا في قدر الحق والأجل؛ زاد البيضاوي: «جنس الحق والشهود»⁽¹¹⁾.

(887). قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾: تقع؛ أقول: أشار بذلك إلى أن تَكُونَ تامة، وصرح بالقول الثاني بعد، قال البيضاوي: عقب قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً﴾ ما نصه: «استثناء»⁽¹²⁾ عن الأمر بالكتابة. والتجارة

(1) لم أعر على تخريجه. قال المناوي: «لم أفق عليه». المناوي: الفتح السماوي، رقم: 227، (1/331).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/235).

(3) «أي: السامة»: شرح من المؤلف.

(4) «الكسل»: شرح من المؤلف.

(5) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/604)، بتصرف.

(6) في (ب): «مُشَبَّعاً».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/235).

(8) المصدر نفسه، (3/235).

(9) في (ب): «قاوم».

(10) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 280-281. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (2/604).

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/235).

(12) في (ب): «استثنى».

سورة البقرة

الحاضرة تعمّ المبايعة بدين أو عين، وإدارتها بينهم تعاطيهم إياها يدًا بيد، فلا بأس أن لا تكتبوا؛ لبعده عن النزاع والنسيان، ونصب عاصم "تَجْرَةً"⁽¹⁾ على أنه الخبر والاسم مضمر تقديره: إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة، كقوله⁽²⁾: / [62ظ/أ] /

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءنا إذا كان يومًا ذا كواكب أشنعًا

ورفعها الباقون على أنها الاسم والخبر تديرونها، أو على كان التامة⁽³⁾ انتهى. وتعرض زكريا لتفسير البيت المستشهد به، فقال: «بني أسد»: منادى. "هل تعلمون بلاءنا": أي: قتالنا من قولهم: أبلى فلان بلاء حسنًا إذا قاتل مقاتلة محمودة. "إذا كان يومًا ذا كواكب أشنعًا": هو صفة لـ"يومًا"، واليوم الأشنع الذي اشتد شره، وكونه "ذا كواكب"⁽⁴⁾ كناية عن سره⁽⁵⁾ وظلامه على العين بحيث تُرى الكواكب، أو عن كثرة الغبار بحيث يستر⁽⁶⁾ ضوء الشمس المانع من رؤية الكواكب حتى صار اليوم مظلمًا كالليل ترى فيه الكواكب، والشاهد في "كان" حيث أضمر فيها اسمها وهو بلاءنا أو اليوم، والمعنى: على الأول إذا كان "بلاءنا" في يوم موصوف بما ذكر⁽⁷⁾ انتهى.

(888). قوله: وهذا وما قبله أمر ندب؛ تقدّم ما في ذلك من الخلاف نقلًا عن الإيضاح فليراجع⁽⁸⁾، والله أعلم. وزاد البيضاوي: «وقيل: للوجوب، واختلف في إحكامها ونسخها»⁽⁹⁾. قال زكريا: «في قوله: ثم اختلف في إحكامها»: بكسر⁽¹⁰⁾ الهمزة من أحكمت الشيء أي: أتقنته، والاختلاف في إحكامها

(1) قرأ عاصم: ﴿تَجْرَةً﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (193/1). ابن الباذش: الإقناع، (308/1). ابن الجزري: النشر، (237/2).

(2) البيت لعمر بن شاس بن عبيد (ت: نحو 20هـ). ذكره ابن منظور والزبيدي بلفظ: إذا كان يوم ذو كواكب أشهب. ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: ظلم، (378/12). مرتضى الزبيدي: تاج العروس، مادة: ظلم، (32/33). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 167.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، (235-236).

(4) في (ب): «كوكب».

(5) في (ب): «شره».

(6) في (ب): «يسر».

(7) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 281. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (604/2).

(8) ينظر: المصعبي: حاشية تفسير ذي الجلالين، 60ظ/أ.

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (236/3)، بتصرف.

(10) «بكسر» سقطت من (ب).

ونسخها محله القول بوجوبها، وإلا فظاهر أنها مُحكمة قطعاً»⁽¹⁾ انتهى.

(889). قوله: صاحب الحق؛ هو مفعول لقوله: ﴿وَلَا يُضَارَّ﴾ وهو مبني على أنه مبني للفاعل، وأشار

بقوله: "أو لا يضُرُّهما صاحبُ الحقّ... إلى آخره" إلى البناء للمفعول، فلذلك قال البيضاوي: «يحتمل البناءين»⁽²⁾. قال زكريا: «فيحملُ عليهما معاً، أو على كل منهما، والأول أولى»⁽³⁾ انتهى.

(890). قوله: حال مقدرة؛ قال محشيه: «جوّزه أبو البقاء»⁽⁴⁾، وقال السفاقيسي⁽⁵⁾ فيه: إن المضارع الواقع حالاً لا يدخل عليه الواو»⁽⁶⁾ انتهى.

أقول: ولأبي البقاء أن يجيب بأنه على تقدير المبتدأ إكماً قال في الخلاصة:

«وذات واو بعدها انو مبتداً له المضارع اجعلن مُسنَدًا»⁽⁷⁾

ومثّلوه بقولهم: خرجت وأصك عينه، أي: وأنا أصك، والله أعلم.⁽⁸⁾

(891)*. قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ قال البيضاوي: «كرّر لفظه "الله" في الجمل الثلاثة؛ لاستقلالها، فإن الأولى حثٌّ على التقوى، والثانية وعدٌّ بإنعامه، والثالثة تعظيم لشأنه؛ ولأنه أدخل في التعظيم من الكناية»⁽⁹⁾ انتهى. وهذه القولة حقها أن تكون قبل التي قبلها.

(892). قوله: اشتراط القبض؛ قال محشيه: «خلافاً لمالك»⁽¹⁰⁾. وقال زكريا في قول البيضاوي: «والجمهور على اشتراط القبض فيه»⁽¹¹⁾ ما نصّه: «أي: في لزومه لا في صحته»⁽¹²⁾ انتهى.

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 181.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (236/3).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 181.

(4) العكبري: التبيان، (232/1).

(5) لم أعر عليه في المطبوع من كتابه "المجيد في إعراب القرآن المجيد"، الذي اقتصر فيه محققه على إعراب البسملة والفاحة، وكذا في المخطوط الذي ابتداء من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97].

(6) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 77.

(7) ابن مالك: الألفية، ص 33.

(8) سقط من (ب) قوله: «ومثّلوه... والله أعلم».

(9) البيضاوي: أنوار التنزيل، (236/3).

(10) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 77.

(11) البيضاوي: أنوار التنزيل، (237/3).

(12) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 281.

أقول: في قوله محشيه: «خلافاً للمالك» نظر، حيث / [63و/أ] / كان القبض في الرهن⁽¹⁾ عند الشافعي شرط تمام، وهو معنى قول زكريا: «شرط في لزومه»، فلا فرق بين مذهب مالك والشافعي في شرطيته، ويمكن أن يقال عند مالك نفسه لا يشترط القبض، بل يكفي عنده القبول كما هو ظاهر عبارة الكشاف، حيث قال: «وعند مالك يصح الارتهان بالإيجاب والقبول بدون القبض»⁽²⁾ انتهى. وعند أئمة المالكية خلاف هل هو شرط تمام أو شرط صحة؟ قال ابن عاصم في منظومته:

« وَالْحَوْزُ مِنْ تَمَامِهِ وَإِنْ حَصَلَ وَلَوْ مُعَارًا عِنْدَ رَاهِنٍ بَطَلٌ »⁽³⁾

قال شارحه: «يعني: أن الحوز من تمام الرهن، ولا يصح إلا به، فلذلك إذا عاد ليد راهنه بأي وجه فرض يبطل ابن يونس، قال الله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ فلزم بهذا استدامة القبض وهو شرط في صحته، فمتى عاد إلى الرهن، أو أجره منه، أو أعاره إياه، أو رده إليه، بأي وجه حتى يكون الرهن هو الحائز له، خرج من الرهن ... إلى آخره»⁽⁴⁾. وقد عرفت مما تقدم أن الحكم عندنا على أن شرطه القبض في الحال، وإن لم يحصل بطل كما نص على ذلك المحشي رحمه الله في كتاب البيوع من الإيضاح⁽⁵⁾، والله أعلم. وقد فهم من قول شارح ابن عاصم: «فإن عاد إلى الرهن أو أجره منه أو أعاره إياه ... إلى آخره»، أن معنى قولهم إذا جالت يد الرهن في الرهن بطل، أي: بأمر المرتهن كما قيده بذلك المحشي⁽⁶⁾ رحمه الله كما هو ظاهر، والله أعلم.

(893). قوله: من السوء والعزم عليه؛ قال محشيه: «قال في المدارك»⁽⁷⁾: ولا يدخل الوسوس وحديث النفس فيما يخفيه الإنسان؛ لأن ذلك ليس في وسعه الخلو منه، ولكن ما اعتقده وعزم عليه. قال: «والحاصل إن عزم الكفر كفر، وخطرة الذنوب من غير عزم معفو عنه، وعزم الذنب إذا ندم عليه ورجع عنه معفو، فأما إذا هم بسيئة وهو ثابت على ذلك إلا أنه منع منه مانع لا باختياره فإنه لا يعاقب على ذلك عقوبة فعله، أي: فالعزم على الزنا لا يعاقب عقوبة الزنا، وهل يعاقب عقوبة عزم الزنا، قيل: لا؛

(1) في (ب): «الدهن».

(2) الزخشري: الكشاف، (1/329).

(3) ابن عاصم: تحفة الحكام، ص 31.

(4) ميارة: الإتقان والإحكام، (1/108-109).

(5) أبو ستة: حاشية أبي ستة، بذييل كتاب الإيضاح، (4/214).

(6) المصدر نفسه، (4/209).

(7) النسفي: مدارك التنزيل، (1/231-232).

سورة البقرة

لقوله ﷻ: «إن الله عفا عن أمي ما حدثت به أنفسهم / [63ظ/أ] ما لم تعمل أو تتكلم⁽¹⁾ به»⁽²⁾، والجمهور⁽³⁾ على أن الحديث في الخطرة دون العزم، وأن المواخذة في العزم ثابتة، وإليه مال الشيخ أبو منصور وشمس الأئمة الحلواني⁽⁴⁾، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [النور:19]، وعن عائشة -رضي الله عنها-: «ما همَّ العبد بالمعصية⁽⁵⁾ من غير عمل يعاقب على ذلك بما يلحقه من الهم والحزن في الدنيا»⁽⁶⁾. وفي أكثر التفاسير⁽⁷⁾ أنه لما نزلت هذه الآية جزعت الصحابة ﷻ وقالوا: أنؤاخذ بكل ما حدثت به أنفسنا فنزل قوله: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽⁸⁾، فتعلقت ذلك بالكسب دون العزم، وفي بعضها إنها نسخت بهذه الآية، والمحققون على أن

(1) في (ب): «تكلم».

(2) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة، ولفظه عند مسلم: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ، أَوْ تَكَلَّمَ بِهِ». صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكراهة، رقم: 5269، (46/7). صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب، رقم: 202(127)، (116/1).

(3) ينظر: الماوردي: الحاوي الكبير، (3/957). السرخسي: المبسوط، (1/425). الوارجلاني: الدليل والبرهان، (3/112). ابن قدامة: المغني، (3/129). القرافي: الذخيرة، (9/171).

(4) ينظر: السرخسي: المبسوط، (1/232). الكاساني: بدائع الصنائع، (6/213).

(5) في (ب): «بمعصية».

(6) ذكره النسفي دون إسناد. النسفي: مدارك التنزيل، (1/232).

(7) ينظر: الطبري: جامع البيان، (6/104). الماوردي: النكت والعيون، (2/299). ابن عطية: المحرر الوجيز، (1/389). الرازي: مفاتيح الغيب، (7/103). أبو حيان: البحر المحيط، (2/751). ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، (1/729).

(8) لم أعر على تحريجه بهذا اللفظ، وأخرج مسلم -واللفظ له- وأحمد والطبري وغيرهم عن أبي هريرة: لما نزلت على رسول الله ﷺ ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 284]، قال: فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فأتوا رسول الله ﷺ ثم برکوا على الركب، فقالوا: أي رسول الله، كلفنا من الأعمال ما نطبق، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطبقها، قال رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»، قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم، ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَيْكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 285]، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 286]... صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ﴾، رقم: 199(125)، (1/115). مسند أحمد، رقم: 9344، (15/198). الطبري: جامع البيان، رقم: 6456، (6/104).

النسخ يكون في الأحكام دون الأخبار»⁽¹⁾ انتهى.

قلت: وفي كتاب أبي المؤثر الصلت بن خميس رحمه الله أن هذه الآية منسوخة كما نقل عن بعض أهل التفسير، حيث قال: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ﴾ يعني: أن تعلموا بالستكم ما في قلوبكم أو تسروه ﴿يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ الآية، فقال المسلمون: يا رسول الله إنا تحدثنا أنفسنا بالشرك والمعصية ولا نعملها أفياحاسبنا الله بهذا؟ وشتق ذلك عليهم، فنسختها هذه الآية التي بعدها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ يعني: لا يؤاخذهم بما حدثهم به أنفسهم ما لم يعملوه أو يتكلموا به، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ يعني: ما عملت من الخير. ﴿وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبَتْ﴾ يعني: ما عملت من الإثم، فقال عليه السلام عند ذلك: «إن الله تجاوز عن أمي ما حدثوا به أنفسهم ما لم يعملوه أو يتكلموا به»⁽²⁾، ورفع النسيان والخطأ عن هذه الأمة»⁽³⁾ انتهى.

أقول: بقي من حفطي قديما من كلام الشيخ إبراهيم الوارجلاني رحمه الله رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه أن بعض الصحابة شكوا له ما يجدون في أنفسهم فقال صلى الله عليه وسلم: «ذلك من برازخ الإيمان»⁽⁴⁾، فليراجع، والله أعلم.

فإن قلت: المذهب⁽⁵⁾ أن النسخ لا يدخل الأخبار لِمَا فِيهِ من التبدل، وقال تعالى: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ﴾ [ق:29]، وإنما يكون النسخ في الأوامر والنواهي كما هو معلوم، والجواب والله أعلم أن النسخ يكون في الأحكام من النقل من الثقيل إلى الخفيف كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ الآية [الأنفال:65]، وهذه نظير لها⁽⁶⁾، [64/و/أ] حيث رفع الحساب عن ما يخفى في النفس بما تكلموا به وما عملوه، وليس هذا من الأخبار المحض، والله أعلم، تعالى أعلم، فليحرر.

(894). قوله: ﴿مَنْ يَشَأْ﴾ تعذيبه؛ قال البيضاوي: «وهو صريح في نفي وجوب التعذيب»⁽⁷⁾. وعن

(1) الملا علي القاري: الجمالين للجلالين، ص 77-78.

(2) سبق تخريجه.

(3) لم أعر عليه في المطبوع من "الدراية".

(4) أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد وغيرهم بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة، ولفظه عند مسلم: جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاضم أحدنا أن يتكلم به، قال: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟» قالوا: نعم، قال: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ». صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها رقم: 209(132)، (119/1). سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في رد الوسوسة، رقم: 5111، (7/434). مسند أحمد، رقم: 9694، (15/433).

(5) ينظر: السوفي: السؤالات، ص 227. الشماخي: كتاب شرح مختصر العدل والإنصاف، ص 471-472.

(6) في (ب): «نظيرها».

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/237).

بذلك ما هو المعتقد عندهم من كون العاصي في المشيئة، ويجاب عنه بما حمل الآية عليه الزخشيحي حيث قال: «يَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ» لمن استوجب المغفرة بالتوبة. «وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» من استوجب العقوبة بالإصرار ... إلى آخره»⁽¹⁾. وقال جابر رحمه الله في قوله تعالى: «وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» [النساء: 48] بعد قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ». قال: «شاء أن يغفر للتأديب، قال تعالى: «وَإِنِّي لَعَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ» الآية [طه: 82]»⁽²⁾، والله أعلم.

(895). قوله: أي: فهو؛ أشار إلى جواز الوجهين في المعطوف، قال في الكشاف: «وقرئ "فَيَغْفِرُ" وَيُعَذِّبُ" مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على: فهو يغفر ويعذب»⁽³⁾»⁽⁴⁾ انتهى.
أقول: ويجوز النصب أيضا في غير القرآن كما قال في الخلاصة:

«والفعل من بعد الجزأ إن يقرنُ بالفا أو الواو بتثنية قَمِنُ»⁽⁵⁾

وقال البيضاوي: «وقد رفعهما ابن عامر وعاصم ويعقوب على الاستئناف، وجزمهما الباقيون عطفاً على جواب الشرط، ومن جزم بغير فاء جعلهما بدلاً بدل البعض من الكل أو الاشتمال لقوله»⁽⁶⁾:
مئى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا بَجْدَ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا»⁽⁷⁾.

قال زكريا: «لأنه أريد يحاسبكم معناه المجازي؛ فهما بدل بعض، كضربتُ زيدا رأسه، أو معناه الحقيقي؛ فهما بدل اشتمال كأحبت زيدا علمه»⁽⁸⁾ انتهى. وتعرض لتفسير البيت فقال: "تلمم" بضم التاء أي: تنزل وهو بدل بعض من تأتينا نظراً إلى أنه إتيان لا يتوقف فيه، أو بدل اشتمال منه، نظراً إلى أنه بدل حقيقة، فالفعل مجزوم بدل من الشرط. وقال: "حطباً جزلاً": غليظاً قوياً. وفي قوله: "وناراً تأججاً" أي: اشتعل، وألفه للتثنية، أو للحطب وحده، أو للنار بتأويلها بالقبس، ووصف الحطب بالجزل / [64ظ/أ/]

(1) الزخشيحي: الكشاف، (330/1)، بتصرف.

(2) المصدر نفسه، (330/1).

(3) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وهمة والكسائي وخلف: «فَيَغْفِرُ ... وَيُعَذِّبُ» بجزم الراء والباء منهما، والباقيون برفعهما. ينظر: ابن مجاهد: السبعة، (195/1). أبو حيان: البحر المحيط، (752/2). ابن الجزري: النشر، (237/2).

(4) الزخشيحي: الكشاف، (330/1).

(5) ابن مالك: الألفية، ص 47.

(6) البيت لعبيد الله بن الحر. ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، (281/4). محب الدين أفندي: تنزيل الآيات، ص 57. محمد عليان المرزوقي: مشاهد الإنصاف، ص 21.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (237/3).

(8) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 282.

إشارة إلى قوة النار، وكثرة الضيفان، وفرط الاهتداء إلى النار⁽¹⁾ انتهى. وقال زكريا أيضا في قوله: "وإدغام الراء في اللام لحن"⁽²⁾ ما نصّه: «تبع فيه الزمخشري، وهو مبني على القول بأن الراء إنما تدغم في الراء؛ لتكررها الفأث بإدغامها في اللام. وردّ بأن ذلك قراءة أبي عمرو⁽³⁾، وهي متواترة، مع أن القول بامتناع إدغام الراء في اللام إنما هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون، بل وبعض البصريين كأبي عمرو فقائلون بالجواز كما نقله عنهم أبو حيان⁽⁴⁾، ومن علم حجة على من لم يعلم⁽⁵⁾ انتهى.

(896). قوله: بالجمع والإفراد؛ قال في الكشاف: «وقرأ ابن عباس: "وكتابه" يريد القرآن، أو الجنس. وعنه الكتاب أكثر من الكُتُب». قال: «فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أريد بالواحد الجنس - والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها - لم يخرج منه شيء. وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع⁽⁶⁾ انتهى. قال التفتازاني: «يعني: أن الإضافة كاللام للتعين، والإشارة فيه إلى حصة من الجنس أو إلى الجنس، وحينئذ قد تدل القرينة على البعضية، فيصرف إلى البعض، وقد لا يصرّف إلى الكل، وهو معنى الاستغراق، وكما أن في جانب القلة تنتهي البعضية في المفرد إلى الواحد، وفي الجمع إلى الثلاث، كذلك في جانب الكثرة يرتقي إلى المفرد إلى أن لا يخرج منه فرد، وفي الجمع إلى أن لا يخرج منه جمع؛ لأن معناه ما فيه الجنسية من الجموع، وذلك لا يوجد إلا في الواحد والاثنين، وهذا معنى ما قيل: إن استغراق المفرد أشمل، وأن الكتاب أكثر من الكتب، وما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَأَلْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: 17] أن الملك أعمُّ من الملائكة، يعني: أن قولك: ما من ملك إلا وهو شاهد، أعمُّ من قولك: ما من ملائكة⁽⁷⁾، وهذا في النكرة المنفية مسلّم؛ للقطع بأن "لا رجل" نفي لكل فرد بخلاف "لا رجال"، وكذا في نحو: كل رجل، وكل رجال، وأما في المعرف فلا للقطع، واتفاق أئمة التفسير والأصول والنحو على أن الحكم في مثل "الرجال فعَلُوا كذا" على كل فرد لا على كل جماعة، وهكذا فسره في كل موضع من هذا الكتاب فليتبدر⁽⁸⁾ انتهى.

(897). قوله تعالى: ﴿لَا تُفَرِّقْ / [65 و/أ] / بَيْنَ أَحَدٍ﴾؛ قال البيضاوي: «واحد في معنى الجمع؛

(1) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 282. ينظر: التفتازاني: حاشية على الكشاف، (607 / 2).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (237 / 3).

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، (753 / 2).

(4) ينظر: المصدر نفسه، (618 / 1)، (753 - 754 / 2).

(5) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 283.

(6) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (331 / 1).

(7) المصدر نفسه، (601 / 4).

(8) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (608 / 2)، بتصرف.

لوقوعه في سياق النفي»⁽¹⁾. قال زكريا: «زاد على الكشاف⁽²⁾ التعليل، وقد أشار التفتازاني⁽³⁾ إلى رده، حيث قال: من زعم أن معنى الجمع في أحد أنه نكرة في سياق النفي، فعمت فكانت بهذا الاعتبار في معنى الجمع كسائر النكرات فقد سهأ، وإنما معناه ما ذكر في كتب اللغة⁽⁴⁾ أن "أحدًا" اسم لمن يصلح أن يخاطب، يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع، المذكر⁽⁵⁾ والمؤنث، فحيث أضيف "بين" إليه أو أعيد ضمير الجمع إليه أو نحو ذلك، فالمراد جمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه، فمعنى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ﴾ لا نفرق بين جمع من الرسل، ومعنى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: 47] فما منكم من جماعة، ومعنى: ﴿كَلَّا إِنَّكَ كَأَنَّكَ كَافٍ بَيْنَ النَّسَاءِ﴾ [الأحزاب: 32] كجماعة من جماعات النساء»⁽⁶⁾ انتهى.

(898). قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ من خير أي: ثوابه؛ قال البيضاوي كالكشاف: «وتخصيص الكسب بالخير والاكْتِسَاب بالشر؛ لأن الاكْتِسَاب فيه اعتمال، والشرّ تشتهيه النفس وتنجذب إليه، فكانت [أجدًا]⁽⁷⁾ في تحصيله وأعمل بخلاف الخير»⁽⁸⁾ انتهى. قال زكريا: «والاعتمال: اضطراب في العمل ومبالغة واجتهاد»⁽⁹⁾ هـ.

(899). قوله: تركنا الصواب لا عن عمد؛ كأنه تفسير للخطأ، وذكر البيضاوي في تفسير الآية وجهين، فقال: «أي: لا تؤاخذنا بما أدى بنا إلى نسيان، أو خطأ من تفريط وقلة مبالاة، أو بأنفسهما⁽¹⁰⁾؛ إذ لا يمتنع المؤاخذة بهما عقلا، فإنّ الذنوب كالسوموم، فكما أن⁽¹¹⁾ تناولها يؤدي إلى الهلاك - وإن كان خطأ - فتعاطي الذنوب لا يبعد أن يفضي إلى العقاب وإن لم يكن عزيمة، لكنه تعالى وعد التجاوز عنه رحمةً وفضلاً، فيجوز أن يدعو الإنسان به استدامةً واعتداداً بالنعمة فيه، ويؤيد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام:

(1) البيضاوي: أنوار التنزيل، (238/3).

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، (331/1).

(3) التفتازاني: حاشية على الكشاف، (609/2).

(4) ينظر: الجوهري: الصحاح، مادة: أحد، (440/2). ابن منظور: لسان العرب، مادة: وحد، (448/3).

(5) في (ب): «والمذكر».

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 283-284.

(7) في (أ) و (ب): «أحدًا»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما أثبتته. ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، (239/3).

(8) الزمخشري: الكشاف، (332/1). البيضاوي: أنوار التنزيل، (239/3).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 284.

(10) في (ب): «بأنفاسها».

(11) «أن» سقطت من (ب).

«رفع عن أمي الخطأ والنسيان»⁽¹⁾»⁽²⁾ انتهى. وكتب زكريا على قوله: "بما أدى بنا إلى نسيان" ما نصّه: «فسرّ بهذا؛ لأن المؤاخذة إنما هي بالمقدور، والخطأ والنسيان ليسا بمقدورين»⁽³⁾. وكتب على قوله⁽⁴⁾ / [65/ظ/أ] / "أو بأنفسهما" ما نصّه: «عطف على "بما أدى"، أي: لا تؤاخذنا بهما اعتباراً»⁽⁵⁾ بما قد يترتب عليهما، كما أشار إليه بعد أن النسيان مثلاً قد لا يعذر صاحبه، كمن رأى نجاسة بيدنه، فأخّر غسلها إلى أن نسي وهي عليه، عدّ مقصراً»⁽⁶⁾ انتهى.

(900). قوله: وقرض موضع النجاسة؛ أي: في إزالتها. زاد البيضاوي: «وخسين صلاة في اليوم والليلة»⁽⁷⁾. قال زكريا: «نسب التكليف بها إلى بني إسرائيل، ونسبها غيرهما من المفسرين»⁽⁸⁾ إلى اليهود، ولا تنافي بينهما، إذ المراد من بني إسرائيل هم اليهود منهم، فلا يرد ما قيل: أن بني إسرائيل لم يفرض عليهم خمسون صلاة، بل ولا خمس صلوات، مع أن من حفظ حجة على من لم يحفظ»⁽⁹⁾ انتهى.

(901). قوله: قيل له عقب كل كلمة قد فعلت⁽¹⁰⁾؛ زاد البيضاوي كالكشاف حديثين آخرين، حيث

(1) أخرجه الربيع وابن ماجه والطحاوي وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس، ولفظه عند الربيع: قال النبي ﷺ: «رَفَعَ اللهُ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا لَمْ يَسْتَطِيعُوا، وَمَا أَكْرَهُوا عَلَيْهِ». الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، رقم: 794، (1/206). سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم: 2045، (1/659). الطحاوي: شرح معاني الآثار، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره، رقم: 4649، (3/95).

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/239).

(3) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 284.

(4) «وكتب على قوله»: مكرّر في (1).

(5) في (ب): «اعتبار».

(6) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 284، بتصرف.

(7) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/240).

(8) ينظر: الثعلبي: الكشف والبيان، (2/307). البغوي: معالم التنزيل، (1/358). الرازي: مفاتيح الغيب، (7/121). النسفي: مدارك التنزيل، (1/234).

(9) زكريا الأنصاري: فتح الجليل، ص 285.

(10) أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن عباس، ولفظه عند مسلم: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: 284]، قال: دخل قلوبهم منها شيء، لم يدخل قلوبهم من شيء، فقال النبي ﷺ: «قُولُوا: سَعَيْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا». قال: فالقى الله الإيمان في قلوبهم، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 286] «قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ» ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِضْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: 286] «قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ» ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [البقرة: 286] «قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ». صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾، رقم: 200 (126)، (1/116). سنن الترمذي، أبواب تفسير

سورة البقرة

قال: «وعنه عليه الصلاة والسلام: «أنزل الله آيتين من كنوز الجنة، كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بألفي سنة، من قرأهما بعد العشاء الآخرة أجزأته عن قيام الليل»⁽¹⁾. وعنه عليه الصلاة والسلام: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»⁽²⁾»⁽³⁾. قال: «وهو يردُّ قول من استكَّره أن يقال سورة البقرة، وقال: ينبغي أن يقال السورة التي تذكر فيها البقرة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «السُّورَةُ الَّتِي تُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقْرَةَ [فُسْطَاطٌ]⁽⁴⁾ الْقُرْآنَ، فَتَعَلَّمُوهَا فَإِنَّ تَعَلُّمَهَا بَرَكَةٌ وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ، وَلَنْ تَسْتَطِيعَهَا الْبَطَلَةُ، قِيلَ: وَمَا الْبَطَلَةُ؟ قَالَ: السَّحْرَةُ»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾ انتهى.



القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم: 2992، (5/ 221). النسائي: السنن الكبرى، كتاب التفسير، قوله: «وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ»، رقم: 10993، (40/10).

(1) سبق تخريجه.

(2) سبق تخريجه.

(3) الزخشي: الكشاف، (1/ 333). البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/ 240-241).

(4) في (1) و (ب): «فُسْطَاس»، والصواب الموافق للرواية ما أثبتته.

(5) أخرجه الديلمي عن أبي سعيد الخدري: «السُّورَةُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا الْبَقْرَةَ فَسْطَاطُ الْقُرْآنِ فَتَعَلَّمُوهَا فَإِنَّ تَعَلِيمَهَا بَرَكَةٌ وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ». الديلمي: الفردوس، رقم: 3599، (2/ 344).

وأخرج بمعناه مسلم -واللفظ له- وأحمد والدارمي وغيرهم عن أبي أمامة الباهلي: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «... اقْرَأُوا سُورَةَ الْبَقْرَةَ، فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ». قال معاوية: بلغني أن البطلة: السحرة. صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة القرآن، وسورة البقرة رقم: 252(804)، (1/ 553). مسند أحمد، رقم: 22193، (36/ 531).

سنن الدارمي، كتاب فضائل القرآن، باب: في فضل سورة البقرة وآل عمران، رقم: 3712، (1/ 771).

(6) البيضاوي: أنوار التنزيل، (3/ 241).

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

أولاً- التفسير

1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت: 327هـ): تفسير القرآن العظيم، تح: أسعد محمد الطيب، ط3، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، 1419هـ.
2. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ): زاد المسير في علم التفسير، تح: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1422هـ.
3. ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر (ت: 543هـ): أحكام القرآن، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1424هـ/ 2003م.
4. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم (ت: 319هـ): كتاب تفسير القرآن، تح: سعد بن محمد السعد، ط1، دار المآثر، المدينة النبوية - السعودية، 1423هـ/ 2002م.
5. ابن جزى الكلبي، أبو القاسم محمد بن أحمد (ت: 741هـ): التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، ط1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، 1416هـ.
6. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (ت: 775هـ): اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419هـ/ 1998م.
7. ابن عاشور، محمد الطاهر (ت: 1393هـ): تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.
8. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت: 542هـ): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ.
9. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت: 774هـ): تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، دم، 1420هـ/ 1999م.
10. أبو الحواري، محمد بن الحواري العماني (حي في: 272هـ): الدراية وكنز الغناية ومنتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية، تح: وليد عوجان، دط، منشورات جامعة مؤتة، الأردن، 1414هـ/ 1994م.
11. أبو الليث السمرقندي، نصر بن محمد (ت: 373هـ): بحر العلوم، تح: محمود مطرجي، دط، دار الفكر، بيروت - لبنان، دت.

12. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت: 745هـ): البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي جميل، دط، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1420هـ.
13. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي (ت: 215هـ): معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ/ 1990م.
14. اطفيش، احمد بن يوسف (ت: 1332هـ): تيسير التفسير، تح: إبراهيم بن محمد طلّاي، دط، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر، 1424هـ/ 2003م.
15. إلكيا الهراسي، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 504هـ): أحكام القرآن، تح: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1405هـ.
16. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت: 1270هـ): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1415هـ.
17. الإيجي، محمد بن عبد الرحمن (ت: 905هـ): جامع البيان في تفسير القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1424هـ/ 2004م.
18. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت: 516هـ): معالم التنزيل في تفسير القرآن، تح: محمد عبد الله النمر وآخرون، ط4، دار طيبة للنشر والتوزيع، دم، 1417هـ/ 1997م.
19. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي (ت: 885هـ): نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - مصر، دت.
20. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت: 685هـ): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد صبحي بن حسن خلاق ومحمود أحمد الأطرش، ط1، دار الرشيد، دمشق - سوريا؛ مؤسسة الإيمان، بيروت - لبنان، 1421هـ/ 2000م.
21. بيوض، إبراهيم بن عمر (ت: 1401هـ): في رحاب القرآن، دط، جمعية التراث، القرارة - الجزائر، 1429هـ/ 2008م.
22. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت: 793هـ): حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزنجشري، تح ج1: عبد الفتاح عيسى البربري، إشراف الكامل إمام الخولي، رسالة دكتوراه في البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، مصر، سنة: 1398هـ/ 1978م.
23. الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت: 875هـ): الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1418هـ.
24. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد (ت: 427هـ): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1422هـ/ 2002م.

25. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي (ت:370هـ): أحكام القرآن، تح: محمد صادق القمحاوي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دت.
26. الجمل، سليمان بن عمر العجيلي (ت:1204هـ): الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دت.
27. الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم (ت:741هـ): لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1415هـ.
28. الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد شمس الدين (ت:977هـ): السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، دط، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة - مصر، 1285هـ.
29. الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (ت:606هـ): مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1420هـ.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت:502هـ):
30. المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، الدار الشامية، دمشق - سوريا؛ بيروت - لبنان، 1412هـ.
31. تفسير الراغب الأصفهاني (المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة)، تح: محمد عبد العزيز بسيوني، ط1، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، 1420هـ/1999م.
32. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت:311هـ): معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شليبي، ط1، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1408هـ/1988م.
33. زكريا الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد (ت:926هـ): فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل، (مخ)، نسخ: محمد عاشق بن عمر تركي، جامعة الملك سعود، السعودية، رقم:1399، رقم الصنف: 212 ف أ. (نسخة مصورة).
34. الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر (ت:538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1407هـ.
35. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت:756هـ): الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دط، دار القلم، دمشق - سوريا، دت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ):
36. الدرّ المنتور في التفسير بالمأثور، دط، دار الفكر، بيروت - لبنان، دت.
37. نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، دط، كلية الدعوة

- وأصول الدين - جامعة أم القرى، السعودية، 1424هـ/ 2005م.
38. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: 204هـ): تفسير الإمام الشافعي، تح: أحمد بن مصطفى الفران، ط1، دار التدمرية، السعودية، 1427هـ/ 2006م.
39. الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت: 816هـ): الحاشية على كتاب الكشاف، دط، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1385هـ/ 1966م.
40. شهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (ت: 1069هـ): عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي»، دط، دار صادر، بيروت - لبنان، دت.
41. الشوكاني، محمد بن علي (ت: 1250هـ): فتح القدير، ط1، دار ابن كثير؛ دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، 1414هـ.
42. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310هـ): جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاکر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1420هـ/ 2000م.
43. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت: 743هـ): فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، ط1، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات، 1434هـ/ 2013م.
44. عيسى، إبراهيم عبد الحسين (معاصر): فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل، وهي حاشية على تفسير البيضاوي، للقاضي زكريا الأنصاري (ت 926هـ) "الآية 142 من سورة البقرة الى آخر السورة" دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1428م/ 2007م.
45. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ): معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دت.
46. القاري، الملا علي بن سلطان محمد الهروي (ت: 1014هـ): الجمالين للجلالين، راجعه: محمد عبد القادر شاهين، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت.
47. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 671هـ): الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، 1384هـ/ 1964م.
48. القونوي، عصام الدين إسماعيل بن مُحَمَّد (ت: 1195هـ)، وابن التمجيد، مصلح الدين بن إبراهيم الرومي (ت: 880): حاشيتا القونوي وابن التمجيد على البيضاوي، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ/ 2001م.
49. الكرماني، أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة (ت: 505هـ): غرائب التفسير وعجائب التأويل، دط، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - السعودية، مؤسسة علوم القرآن، بيروت - لبنان، دت.
50. كروم، الحاج أحمد: تفسير الشيخ صالح بن عمر لعلي (1870-1928) "القول الوجيز في تفسير

كتاب الله العزيز تحقيق مقدّمة التفسير والفتاحة أتمودجاً، رسالة ماجستير مرقونة، جامعة أريس، و.م. الأمريكية، 1436-1437هـ/2015-2016م.

51. الكندي، سعيد بن أحمد بن سعيد (ت: 1207هـ): التفسير الميسر للقرآن الكريم، تح: مصطفى بن محمد شريفى ومحمد بن موسى بابا عمى، ط1، دنا، دم، 1418هـ/1998م.

52. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 450هـ): النكت والعيون تفسير الماوردي، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت.

53. مجاهد بن جبر، أبو الحجاج (ت: 104هـ): تفسير مجاهد، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، ط1، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، 1410هـ/1989م.

54. المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد (ت: 864هـ) والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ): تفسير الجلالين الميسر، تح: فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، 2003م.

55. المصعبى، أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت: 1187هـ): حاشية تفسير ذي الجلالين، (مخ)، 662 ورقة، نسخ: المؤلف [بالمقارنة]، ت ن: 1181هـ، المكتبة البارونية، جربة - تونس، رقم: 01، (نسخة مصورة).

56. مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، أبو الحسن (ت: 150هـ): تفسير مقاتل بن سليمان، تح: عبد الله محمود شحاته، ط1، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان، 1423هـ.

57. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت: 710هـ): مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: يوسف علي بديوي، ط1، دار الكلم الطيب، بيروت - لبنان، 1419هـ/1998م.

58. نظام الدين النيسابوري، الحسن بن محمد القمي (ت: 850هـ): غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تح: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1416هـ.

59. هود بن محكم الهواري (ق 3 هـ): تفسير كتاب الله العزيز، تح: بالحاج بن سعيد شريفى، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1990م.

60. الواحدى، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (ت: 468هـ): الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت.

ثانياً- القراءات وعلوم القرآن

61. ابن البادش، أبو جعفر أحمد بن علي (ت: 540هـ): الإقناع في القراءات السبع، دط، دار الصحابة للتراث، دم، دت.

62. ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد (ت: 833هـ): النشر في القراءات العشر، تح:

- علي محمد الضباع، دط، المطبعة التجارية الكبرى، دم، دت.
63. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ): المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دط، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، دم، 1420هـ/ 1999م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ):
64. الحجة في القراءات السبع، تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق، بيروت، 1401هـ.
65. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، دط، مكتبة المتنبى، القاهرة - مصر، دت.
66. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت: 324هـ): كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف ط2، دار المعارف، مصر، 1400هـ.
67. أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي (ت: 224هـ): الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، تح: محمد بن صالح المديفر، ط2، مكتبة الرشد - شركة الرياض، الرياض - السعودية، 1418هـ/ 1997م.
68. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت: 377هـ): الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاوي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا؛ بيروت - لبنان، 1413هـ/ 1993م.
69. أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان (ت: 444هـ): التيسير في القراءات السبع، تح: أوتو تريزل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1404هـ/ 1984م.
70. زكريا الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد (ت: 926هـ): إعراب القرآن العظيم، تح: موسى على موسى مسعود، ط1، دنا، دم، 1421هـ/ 2001م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ):
71. الإتقان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل إبراهيم، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.
72. مفحمت الأقران في مبهمات القرآن، تح: مصطفى ديب البغا، ط1، مؤسسة علوم القرآن، دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، 1403هـ/ 1982م.
73. صبحي الصالح (ت: 1407هـ): مباحث في علوم القرآن، ط24، دار العلم للملايين، دم، 2000م.
74. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ): التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دط، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، دت.
75. القطن، مناع بن خليل (ت: 1420هـ): مباحث في علوم القرآن، ط3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، دم، 1421هـ/ 2000م.

76. كفاي، محمد عبد السلام (ت: 1972م) وعبد الله الشريف: في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، دط، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، دت.
77. المدني، محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني (ت: 581هـ): المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، تح: عبد الكريم العزباوي، دط، جامعة أم القرى بمكة؛ دار المدني بجدة، السعودية، 1406هـ/ 1986م - 1408هـ/ 1988م.
78. مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد أبو محمد (ت: 437هـ): مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1405هـ.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هـ):
79. إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1421هـ.
80. الناسخ والمنسوخ، تح: محمد عبد السلام محمد، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1408هـ.
81. النشار، أبو حفص سراج الدين عمر بن قاسم (ت: 938هـ): المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ويليه موجز في ياءات الإضافة بالسور، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ/ 2001م.
- ثالثاً- أصول التفسير ومناهجه**
82. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم (ت: 728هـ): مقدّمة في أصول التفسير، دط، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، 1490هـ/ 1980م.
83. ابن يوسف، سليمان بن داود (ت: 1412هـ): مساهمة علماء الإباضية في علم التفسير والحديث والفقّه والبيان، دط، مطبعة أبو داود، دم، 1992م.
84. بوتردين، يحيى بن صالح (معاصر): الشيخ محمد بن يوسف اطفيش ومذهبه في تفسير القرآن بالمقارنة إلى تفسير أهل السنة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، 1410هـ/ 1989م.
85. الحاج موسى، بشير بن موسى (معاصر): جهود علماء وادي مزاب في خدمة القرآن، الشيخ اطفيش نموذجاً، محاضرة مرقونة، مقدّمة في ملتقى جهود علماء الجزائر في خدمة القرآن وعلومه، جمعية مولود قاسم، سيدي بلعباس، 2013م.
86. حفار، إبراهيم بن أبي بكر (ت: 1373هـ): رسالة شروط المفسر، تح: يحيى بن موسى قزريط وعيسى بن محمد الحاج سعيد، ط1، المركز العلمي للدين والشريعة الإسلامية، المسجد الكبير العتيق الإباضي، غرداية - الجزائر، 1442هـ/ 2021م.
87. الذهبي، محمد حسين (ت: 1397هـ): التفسير والمفسرون، دط، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، دت.

88. الرومي، فهد بن عبد الرحمن (معاصر): **إتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1418هـ/1997م.
89. زغيشي، سعاد (معاصرة): **منهج هود بن محكم الهواري في التفسير** رسالة دكتوراه مرقونة، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، 1427-1428هـ/2006-2007م.
90. الزيدي، كاصد ياسر: **منهج الجلالين في تفسير القرآن الكريم**، مجلة الرافدين، 1394هـ/1974م.
91. الشيباني، سلطان بن مبارك بن حمد (معاصر): **الإنتاج الإباضي في علم التفسير**، من القرن السابع الهجري إلى القرن الرابع عشر (دراسة توثيقية)، بحث تخرج من معهد العلوم الشرعية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 1421 - 1422هـ/2000 - 2001م.
92. الشيخ بالحاج، محمد بن بابا (ت: 1443هـ): **القرآن تفسيره ومفسرؤه السنة روايتها ورواتها**، دط، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر، 1984م.
93. الطوفي، سليمان بن عبد القوي (ت: 716هـ): **الإكسیر في علم التفسير**، تح: عبد القادر حسين، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، 1397هـ/1977م.
94. العاصمي، سليم بن سعيد بن سليم (معاصر): **تفسير القرآن الكريم عند الإباضية من القرن الأول حتى القرن السادس الهجري** دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مرقونة، جامعة آل البيت، الأردن، 1419هـ/1998م.
95. عكي علواني، محمد (معاصر): **محمد بن يوسف اطفیش ومنهجيته في تفسيره التيسير**، رسالة ماجستير، المعهد الوطني العالي لأصول الدين، الجزائر، 1411هـ/1990-1991م.
96. عيساوي، عبد الغاني (معاصر): **جهود علماء الجزائر في علم التفسير زمن العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2015-2016م.
97. الكافيحي، محي الدين محمد بن سليمان (ت: 879هـ): **التيسير في قواعد علم التفسير**، تح: مصطفى محمد حسين الذهبي، ط1، مكتبة القدسي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1419هـ/1998م.
98. الكندي، عبد الله بن سليمان بن ماجد (معاصر): **جهود علماء الإباضية في التفسير من القرن السابع حتى أوائل القرن الخامس عشر الهجري**، رسالة ماجستير، قسم أصول الدين، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، 1424-1425هـ/2003-2004م.
99. الكومي أحمد السيد ومحمد أحمد يوسف القاسم (معاصر): **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، ط1، دنا، القاهرة، 1402هـ/1982م.
100. محمد عمر فاروق وسمين أحمد (معاصر): **التفسير المقارن عند المفسرين: دراسة تحليلية**، مجلة تهذيب الأفكار، ع2، يوليو - ديسمبر 2018م.

101. المشني، مصطفى إبراهيم (معاصر): التفسير المقارن دراسة تأصيلية، مجلة الشريعة والقانون، ع26، ربيع الأول 1427هـ/أفريل 2006م.
102. مولاي عمر بن حماد (معاصر): علم أصول التفسير، ط1، مؤسسة البحوث والدراسات (مبدع)، فاس - المغرب؛ دار السلام، القاهرة - مصر، 1431هـ/2010م.
103. الوائلي، سعيد بن سليمان بن خلفان (معاصر): البعد الحضاري لتفسير القرآن عند الإباضية، أطروحة دكتوراه مرقونة، جامعة الزيتونة، الجمهورية التونسية، 1429-1430هـ/2008-2009م.
- رابعاً- الحديث والتخريج وأسباب النزول
- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت:281هـ):
104. الصمت وآداب اللسان، تح: أبو إسحاق الحويني، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1410هـ.
105. العقوبات، تح: محمد خير رمضان يوسف، ط1، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، 1416هـ/1996م.
106. العمر والشيب، تح: نجم عبد الله خلف، ط1، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، 1412هـ.
107. المحتضرين، تح: محمد خير رمضان يوسف، ط1، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، 1417هـ/1997م.
108. المطر والرعد والبرق، تح: طارق محمد سكلوع العمودي، ط1، دار ابن الجوزي، الدمام - السعودية، 1418هـ/1997م.
109. اليقين، تح: ياسين محمد السورس، دط، دار البشائر الإسلامية، دم، دت.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت:235هـ):
110. الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، تح: كمال يوسف الحوت، ط1، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، 1409هـ.
111. مسند ابن أبي شيبة، تح: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، ط1، دار الوطن، الرياض - السعودية، 1997م.
- ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو (ت:287هـ):
112. الأحاد والمثاني، تح: باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط1، دار الراية، الرياض - السعودية، 1411هـ/1991م.
113. الزهد، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط2، دار الريان للتراث، القاهرة - مصر، 1408هـ.

114. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت:606هـ): **النهاية** في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دط، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، 1399هـ/1979م.
115. ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد (ت:340هـ): **معجم ابن الأعرابي**، تح: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط1، دار ابن الجوزي، السعودية، 1418هـ/1997م.
116. ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت:230هـ): **مسند ابن الجعد**، تح: عامر أحمد حيدر، ط1، مؤسسة نادر، بيروت - لبنان، 1410هـ/1990م.
117. ابن الضريس، أبو عبد الله محمد بن أيوب (ت:294هـ): **فضائل القرآن**، باب فيما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالمدينة، تح: غزوة بدير، ط1، دار الفكر، دمشق - سورية، 1408هـ/1987م.
118. ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك (ت:181هـ): **الزهد والرقائق**، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت.
119. ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي (ت:804هـ): **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تح: مصطفى أبو الغيط وآخرون، ط1، دار الهجرة، الرياض - السعودية، 1425هـ/2004م.
120. ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد (ت:430هـ): **أمالي ابن بشران**، ط1، دار الوطن، الرياض - السعودية، 1418هـ/1997م.
121. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت:354هـ): **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تح: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1408هـ/1988م.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (ت:852هـ):
122. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تح: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط1، مؤسسة قرطبة، مصر، 1416هـ/1995م.
123. **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تح: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، دت.
124. **العجاب في بيان الأسباب**، تح: عبد الحكيم محمد الأنيس، دط، دار ابن الجوزي، دت.
125. **الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**، دط، دم، دت.
126. **لسان الميزان**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، دار البشائر الإسلامية، دم، 2002م.

127. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق (ت: 311هـ): صحيح ابن خزيمة، تح: محمد مصطفى الأعظمي، ط3، المكتب الإسلامي، دم، 1424هـ/ 2003م.
128. ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم (ت: 238هـ): مسند إسحاق بن راهويه، تح: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط1، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - السعودية، 1412هـ/ 1991م.
129. ابن زبر الربيعي، أبو سليمان محمد بن عبد الله (ت: 379هـ): وصايا العلماء عند حضور الموت، تح: صلاح محمد الخيمي وعبد القادر الأرنؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق - سوريا؛ بيروت - لبنان، 1406هـ/ 1986م.
130. ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد (ت: 251هـ): الأموال، تح: شاعر ذيب فياض، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، 1406هـ/ 1986م.
131. ابن سيد الناس، أبو الفتح اليعمري محمد بن محمد (ت: 734هـ): عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، ط1، دار القلم، بيروت - لبنان، 1414هـ/ 1993م.
132. ابن شبة، أبو زيد عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة (ت: 262هـ): تاريخ المدينة، تح: فهميم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، 1399هـ.
133. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: 365هـ): الكامل في ضعفاء الرجال، تح: يحيى مختار غزاوي، ط3، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1409هـ/ 1988م.
134. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت: 571هـ): تاريخ دمشق، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دم، 1415هـ/ 1995م.
135. ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: 276هـ): غريب الحديث، تح: عبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد - العراق، 1397هـ.
136. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ): سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دط، دار إحياء الكتب العربية؛ فيصل عيسى البابي الحلبي، دم، دت.
- ابن منده أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد (ت: 395هـ):
137. معرفة الصحابة، تح: عامر حسن صبري، ط1، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 1426هـ/ 2005م.
138. الإيمان، تح: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1406هـ.
139. ابن وهب، أبو محمد عبد الله (ت: 197هـ): الجامع في الحديث، تح: مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، ط1، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، 1416هـ/ 1995م.

140. أبو إبراهيم إسماعيل بن جعفر (ت: 180هـ): حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، تح: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض؛ شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، 1418هـ/1998م.
141. أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر (ت: 369هـ): العظمة، تح: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط1، دار العاصمة، الرياض - السعودية، 1408هـ.
- أبو داود سليمان بن الأشعث السّجستاني (ت: 275هـ):
142. الزهد، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم وأبو بلال غنيم بن عباس، ط1، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان - مصر، 1414هـ/1993م.
143. المراسيل، تح: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1408هـ.
144. سنن أبي داود، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، ط1، دار الرسالة العالمية، دم، 1430هـ/2009م.
145. أبو ستة، أبو عبد الله محمد بن عمر القصبي الجربي (ت: 1088هـ): حاشية الترتيب على الجامع الصحيح، تح: إبراهيم بن محمد طلّاي، دط، دار البعث، قسنطينة - الجزائر، 1994م.
- أبو غنيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي (ت: 224هـ):
146. غريب الحديث، تح: حسين محمد محمد شرف، ط1، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة - مصر، 1404هـ/1984م.
147. كتاب الأموال، تح: خليل محمد هراس، دط، دار الفكر، بيروت - لبنان، دت.
- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت: 430هـ):
148. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دط، السعادة، مصر، 1394هـ/1974م.
149. دلائل النبوة، تح: محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس، ط2، دار النفائس، بيروت - لبنان، 1406هـ/1986م.
150. صفة الجنة، تح: علي رضا عبد الله، دط، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، دت.
151. معرفة الصحابة، تح: عادل بن يوسف العزازي، ط1، دار الوطن للنشر، الرياض - السعودية، 1419هـ/1998م.
152. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلية (ت: 307هـ): مسند أبي يعلى، تح: حسين سليم أسد، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، 1404هـ/1984م.
153. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد (ت: 182هـ): الآثار، تح: أبو الوفا، دط،

- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت.
154. الأجرّي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله (ت: 360هـ): الشريعة، تح: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، ط2، دار الوطن، الرياض - السعودية، 1420هـ/ 1999م.
155. أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله (ت: 241هـ): مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، دم، 1421هـ/ 2001م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: 256):
156. الأدب المفرد، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط3، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، 1409هـ/ 1989م.
157. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، دم، 1422هـ.
158. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت: 292هـ): مسند البزار (البحر الزخار)، تح: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، 1988 - 2009م.
159. البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر (ت: 840هـ): مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تح: محمد المنتقى الكشناوي، ط2، دار العربية، بيروت - لبنان، 1403هـ.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت: 458هـ):
160. الأسماء والصفات، تح: عبد الله بن محمد الحاشدي، ط1، مكتبة السوادي، جدة - السعودية، 1413هـ/ 1993م.
161. السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1424هـ/ 2003م.
162. دلائل النبوة، تح: عبد المعطي قلعجي، ط1، دار الكتب العلمية؛ دار الريان للتراث، دم، 1408هـ/ 1988م.
163. شعب الإيمان، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط1، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية؛ الدار السلفية، بومباي - الهند، 1423هـ/ 2003م.
164. معرفة السنن والآثار، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان؛ دار قتيبة، دمشق - بيروت؛ دار الوعي، حلب - دمشق؛ دار الوفاء، المنصورة - القاهرة، 1412هـ/ 1991م.
165. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت: 279هـ): سنن الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر

- وآخرون، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1395هـ/1975م.
166. الحارث بن محمد بن أبي أسامة (ت:282هـ): بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، المتتقي: الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر، تح: حسين أحمد صالح الباكري، ط1، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة - السعودية، 1413هـ/1992م.
167. الحافظ العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم (ت:806هـ): المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، ط1، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، 1426هـ/2005م.
168. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت:405هـ): المستدرک على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1411هـ/1990م.
169. الحسين بن الحسن بن حرب السلمي أبو عبد الله (ت:246هـ): البر والصلة (عن ابن المبارك وغيره)، تح: محمد سعيد بخاري، ط1، دار الوطن، الرياض - السعودية، 1419هـ.
170. الحكيم الترمذي، محمد بن علي أبو عبد الله (ت: نحو 320هـ): نوادر الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد الرحمن عميرة، دط، دار الجليل، بيروت - لبنان، 1992م.
171. الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير (ت:219هـ): مسند الحميدي، تح: حسن سليم أسد الداراني، ط1، دار السقا، دمشق - سوريا، 1996م.
172. الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر (ت:327هـ): مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، تح: أيمن عبد الجابر البحيري، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة - مصر، 1419هـ/1999م.
173. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (ت:385هـ): سنن الدارقطني، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1424هـ/2004م.
174. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت:255هـ): مسند الدارمي (سنن الدارمي)، تح: نبيل هاشم الغمري، ط1، دار البشائر، بيروت - لبنان، 1434هـ/2013م.
175. الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار (ت:509هـ): الفردوس بمأثور الخطاب، تح: السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1406هـ/1986م.
176. الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي (ت: حوالي سنة: 170هـ): الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ترتيب: أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، دط، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت - لبنان؛ مكتبة الاستقامة، مسقط - سلطنة عمان، دت.
177. الروياني، أبو بكر محمد بن هارون (ت:307هـ): مسند الروياني، تح: أيمن علي أبو يمان، ط1، مؤسسة قرطبة، القاهرة - مصر، 1416هـ.

178. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ): اللآلئ المنتورة في الأحاديث المشهورة، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1406هـ/ 1986م.
179. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت: 538هـ): الفائق في غريب الحديث والأثر، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة، لبنان، دت.
- الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد (ت: 762هـ):
180. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تح: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط1، دار ابن خزيمة، الرياض، 1414هـ.
181. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، تح: محمد عوامة، ط1، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت - لبنان؛ دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - السعودية، 1418هـ/ 1997م.
182. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت: 902هـ): المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ط1، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1405هـ/ 1985م.
- سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، أبو عثمان (ت: 227هـ):
183. التفسير من سنن سعيد بن منصور، تح: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، ط1، دار الصمعي للنشر والتوزيع، دم، 1417هـ/ 1997م.
184. سنن سعيد بن منصور، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، الدار السلفية، الهند، 1403هـ/ 1982م.
185. السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم الجرجاني (ت: 427هـ): تاريخ جرجان، تح: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، ط4، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1407هـ/ 1987م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ):
186. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، تح: محمد بن لطف الصباغ، دط، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض - السعودية، دت.
187. جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، تح: مختار إبراهيم الهائج وآخرون، ط2، الأزهر الشريف، القاهرة - مصر، 1426هـ/ 2005م.
188. لباب النقول في أسباب النزول، ضبطه وصححه: أحمد عبد الشافي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت.

189. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: 204هـ): مسند الإمام الشافعي، رثبه: محمد عابد السندي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1370هـ/ 1951م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ):
190. الدعاء، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1413هـ.
191. المعجم الأوسط، تح: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دط، دار الحرمين، القاهرة - مصر، دت.
192. المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، دت.
193. مسند الشاميين، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1405هـ/ 1984م.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ):
194. شرح مشكل الآثار، تح: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، دم، 1415هـ/ 1494م.
195. شرح معاني الآثار، تح: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، ط1، عالم الكتب، دم، 1414هـ/ 1994م.
196. الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود (ت: 204هـ): مسند أبي داود الطيالسي، تح: محمد بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر، مصر، 1419هـ/ 1999م.
- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر (ت: 211هـ):
197. المصنّف، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، المجلس العلمي، الهند، 1403هـ.
198. تفسير عبد الرزاق، تح: محمود محمد عبده، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419هـ.
199. عبد بن حميد بن نصر أبو محمد (ت: 249هـ): المنتخب من مسند عبد بن حميد، تح: مصطفى العدوي، ط2، دار بلنسية للنشر والتوزيع، دم، 1423هـ/ 2002م.
200. العجلوني، أبو الفداء إسماعيل بن محمد (ت: 1162هـ): كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، دط، مكتبة القدسي، القاهرة - مصر، 1351هـ.
201. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت: 322هـ): الضعفاء الكبير، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، دار المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، 1404هـ/ 1984م.
202. مالك بن أنس الأصبحي: الموطأ، تصحيح وتعليق وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1406هـ/ 1985م.
203. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين (ت: 975هـ): كنز العمال في سنن الأقوال

- والأفعال، تح: بكري حياني وصفوة السقا، ط5، مؤسسة الرسالة، دم، 1401هـ/1981م.
204. المجلسي، محمد باقر (ت:1111هـ): بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، دط، مؤسسة الوفاء، بيروت - لبنان، دت.
205. المحاملي، أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد (ت:330هـ): أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع، تح: إبراهيم القيسي، ط1، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم، عمان - الأردن والدمام - السعودية، 1412هـ.
206. المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج (ت:294هـ): تعظيم قدر الصلاة، تح: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، 1406هـ.
207. مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت:261هـ): صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دت.
208. معمر بن راشد بن أبي عمرو (ت:153هـ): الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، المجلس العلمي، باكستان، 1403هـ.
- المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين (ت:1031هـ):
209. الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية، تح: محمد عفيف الزعبي، دط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، دت.
210. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، تح: أحمد مجتبي، دط، دار العاصمة، الرياض - السعودية، دت.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني (ت:303هـ):
211. السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1421هـ/2001م.
212. المجتبي من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، 1406هـ/1986م.
213. هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر (ت:243هـ): الزهد، تح: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط1، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، 1406هـ.
214. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر (ت:807هـ): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: حسام الدين القدسي، دط، مكتبة القدسي، القاهرة - مصر، 1414هـ/1994م.

215. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (ت: 468هـ): أسباب نزول القرآن، تح: عصام بن عبد المحسن الحميدان، ط2، دار الإصلاح، الدمام - السعودية، 1412هـ / 1992م.
- خامساً- اللغة والمعاجم والدواوين
216. الأبيشي، شهاب الدين أبي الفتح محمد بن أحمد (ت: 852هـ): المستطرف في كل فن مستظرف، تح: مفيد محمد قميحة، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1986م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت: 646هـ):
217. الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، دط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، 1402هـ / 1982م.
218. أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن - دار الجليل، بيروت، 1409هـ / 1989م.
219. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316هـ): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1988م.
220. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي (ت: 542هـ): أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، 1413 هـ / 1991م.
221. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت: 686هـ): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، دم، 1420هـ / 2000م.
222. ابن يَحْمَان، إبراهيم بن عبد الرحمن الثميني (ت: 1232هـ): ديوان ابن يَحْمَان، دراسة وتحقيق: يحيى بن بهون حاج احمد، دط، دار الهدى، عين مليلة - الجزائر، 2007م.
223. ابن جُنِّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ): الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط، عالم الكتب، بيروت - لبنان، دت.
224. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت: 669هـ): شرح جمل الزجاجي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419هـ / 1998م.
225. ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ): معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دط، دار الفكر، دم، 1399هـ / 1979م.
226. ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي (ت: 672هـ): ألفية ابن مالك، دط، دار التعاون، دم، دت.
227. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (ت: 711هـ): لسان العرب، ط3،

دار صادر، بيروت - لبنان، 1414هـ.

- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ):

228. شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، دنا، القاهرة - مصر، 1383هـ.

229. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1985م.

230. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت: 643هـ): شرح المفصل للزخشي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ/ 2001م.

231. أبو الأسود الدؤلي (ت: 69هـ): ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري (ت: 290هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين، ط2، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، 1998م/ 1418هـ.

232. أبو الطيب المتنبي، أحمد بن الحسين الجعفي (ت: 354هـ): ديوان أبي الطيب المتنبي، دط، دار بيروت، بيروت - لبنان، 1403هـ/ 1983م.

233. أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد العنزي (ت: 211هـ): ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1406هـ/ 1986م.

234. أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله (ت: 449هـ): اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، تح: محمد سعيد المولوي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض - السعودية، 1429هـ/ 2008م.

235. أبو النجم، الفضل بن قدامة العجليّ (ت: 130هـ): ديوان أبي النجم العجلي، جمع وشرح وتحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دط، مطبوعات اللغة العربية بدمشق، سوريا، 1427هـ/ 2006م.
- أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت: 231هـ):

236. ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، تح: محمد عبده عزام، ط4، دار المعارف، القاهرة - مصر، 1983م.

237. ديوان الحماسة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1418هـ/ 1998م.

- أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت: 487هـ):

238. سمط اللالي في شرح أمالي القالي، نسخ وتصحيح: عبد العزيز الميمني، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت.

239. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تح: إحسان عباس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت -

لبنان، 1971م.

240. أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون (ت: 356هـ): الأماشي، وضع وترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط2، دار الكتب المصرية، دم، 1344هـ/ 1926م.

241. أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (ت: 395هـ): ديوان المعاني، دط، دار الجيل، بيروت - لبنان، دت.

242. الأشموني، نور الدين علي بن محمد (ت: 900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419هـ/ 1998م.

243. الأصفهاني، أبو الفرج (ت: 356هـ): الأغاني، تح: سمير جابر، ط2، دار الفكر، بيروت - لبنان، دت.

244. الأعشى، ميمون بن قيس (ت: 7هـ): ديوان الأعشى، دط، دنا، دم، دت.

245. امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت: 80 قبل الهجرة): ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1425هـ/ 2004م.

246. البُخَيْرَمي، سليمان بن محمد بن عمر (ت: 1221هـ): تحفة الحبيب على شرح الخطيب، دط، دار الفكر، دم، 1415هـ/ 1995م.

247. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، 1418هـ/ 1997م.

- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت: 793هـ):

248. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هندراوي، ط3، دار الكتب العلمية، دت.

249. مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح)، ط1، دار الفكر، قم - إيران، 1411هـ.

250. جرير بن عطية بن حذيفة الحطفي (ت: 110هـ): ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة - مصر، دت.

251. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 1407هـ/ 1987م.

252. حاتم الطائي، أبو عدى (ت: 46 قبل الهجرة): ديوان حاتم الطائي، شرحه: أحمد رشاد، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1423هـ/ 2002م.

- الخطيب الثبريزي، أبو زكرياء يحيى بن علي (ت: 502هـ):

253. شرح القصائد العشر، ط2، إدارة الطباعة المنيرية، دم، 1352هـ.

254. شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس)، دط، دار القلم، بيروت - لبنان، دت.
255. شرح ديوان عنتر، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1412هـ/1993م.
256. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبي عبد الرحمن (ت:170هـ): كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دط، دار ومكتبة هلال، دم، دت.
257. الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر (ت:828هـ): شرح الدماميني على مغني اللبيب، تصحيح: أحمد عزو عناية، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، 1428هـ/2007م.
258. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت: بعد 666هـ): مختار الصحاح، تح: محمود خاطر، دط، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، 1415هـ/1995م.
259. رؤبة بن العجاج (ت:145هـ): ديوان رؤبة بن العجاج مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البرنوسي، دط، دار ابن قتيبة، الكويت، دت.
260. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت:311هـ): معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شليبي، ط1، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1408هـ/1988م.
261. زكريا الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد (ت:926هـ): غاية الوصول في شرح لب الأصول، دط، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، دت.
262. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت:538هـ): المستقصى في أمثال العرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1987م.
263. زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رباح المزني (ت:13 قبل هـ): ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدّم له: علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1408هـ/1988م.
264. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت:626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1407هـ/1987م.
265. سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:180هـ): الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دط، دار الجليل، بيروت، لبنان، دت.
266. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:368هـ): شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م.
267. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله (ت:385هـ): شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الريح هاشم، دط، مكتبة الكليات الأزهرية؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة

- مصر، 1394هـ/1974م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ):

268. شرح شواهد المغني، علق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان، دط، لجنة التراث العربي، دم، 1386هـ/1966م.

269. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998م.

270. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وبهامشه: حلية اللب المصون على الجوهر المكنون، لأحمد الدمنهوري، دط، دار الفكر، دم، دت.

271. صفي الدين الحلبي، أبو المحاسن عبد العزيز بن السرايا (ت: 750هـ): ديوان صفي الدين الحلبي، دط، دار صادر، بيروت - لبنان، دت.

272. العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي (ت: نحو 18هـ): ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، دط، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد - العراق، 1388هـ/1968م.

273. عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 471هـ): أسرار البلاغة في علم البيان، تح: عبد الحميد هندراوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ/2001م.

274. عبيد بن الأبرص، أبو زباد (ت: نحو 25 قبل الهجرة): ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: أشرف أحمد عدرة، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1414هـ/1994م.

275. العرجي، عبد الله بن عمر بن عمرو (ت: نحو 120هـ): ديوان العرجي، رواية أبي الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، شرح وتحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي، ط1، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة، بغداد - العراق، 1375هـ/1956م.

276. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ): شرح ديوان المتنبي، تح: مصطفى السقا وآخرون، دط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، دت.

277. عمرو بن معدى كرب الزبيدي (ت: 21هـ): شعر عمرو بن معدى، جمعه ونسقه: مطاع الطرايشي، ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، 1405هـ/1985م.

278. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: 817هـ): القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1426هـ/2005م.

279. الكميّ الأسدي (ت: 126هـ): ديوان الكميّ بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت - لبنان، 2000م.

280. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت:285هـ): **الكامل في اللغة والأدب**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، 1417هـ/1997م.
281. **مجموعة من الباحثين: معجم مصطلحات الإباضية**، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 1433هـ/2012م.
282. **محب الدين أفندي**، أبو الفضل محمد بن أبي بكر (ت:1016هـ): **تنزيل الآيات**، دط، PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY، دم، دت.
283. **مرتضى الزبيدي**: أبو الفيض، محمد بن محمد (ت:1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: مجموعة من المحققين، دط، درا الهداية، دم، دت.
284. **المرزوقي**، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت:421هـ): **شرح ديوان الحماسة**، تح: غريد الشيخ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1424هـ/2003م.
285. **المرزوقي**، محمد عليان (ت:1355هـ): **مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف**، دط، دنا، دم، دت.
286. **المستعصي**، محمد بن أيذر (ت:710هـ): **الدر الفريد وبيت القصيد**، تح: كامل سلمان الجبوري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1436هـ/2015م.
287. **الميداني**، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت:518هـ): **مجمع الأمثال**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، دت.
288. **النابغة الذبياني**، زياد بن معاوية (ت:18 قبل الهجرة): **ديوان النابغة الذبياني**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة - مصر، دت.
- سادساً- العقيدة والفكر والحضارة**
289. **ابن النضر العماني** (ت:690هـ)، أبو بكر أحمد: **الدعائم**، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1409هـ/1988م.
290. **أبو الربيع سليمان بن يخلف المزاتي** (ت:471هـ): **التحف المخزونة في إجماع الأصول الشرعية**، تح: حمزة بن بوسهال بومعقل، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 1438هـ/2017م.
291. **أبو ستة**، أبو عبد الله محمد بن عمر القصبي الجربي (ت:1088هـ) وآخرون: **حاشية على شرح الجهالات**، 31 ورقة، نسخ: سعيد بن عيسى الباروني، المكتبة البارونية، جربة - تونس، رقم: 24/57.
- **أبو عمار عبد الكافي بن أبي يعقوب** (ت: قبل 570هـ/1174م):
292. **الموجز «آراء الخوارج الكلامية»**، تح: عمار طالي، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،

الجزائر، 2013م.

293. شرح الجهالات، (مخ)، 252ص، ت ن: 1324ه، مكتبة آل يدر، بني يزقن، غرداية - الجزائر، رقم: 079.

294. أبو نصر فتح بن نوح الملوشائي (النصف الأول ق 7ه): متن النونية في العقيدة الإسلامية، تح: عمر بن أحمد بازين، دنا، دم، 1416ه/ 1996م.

295. اسماوي، صالح بن عمر (ت: 1442ه): العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب، ط1، مطبعة الفنون الجميلة، الجزائر، 1429ه/ 2008م.

296. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 324ه): الإبانة عن أصول الديانة، تح: فوقية حسين محمود، ط1، دار الأنصار، القاهرة - مصر، 1397ه.

297. اطفيش، أبو اسحاق إبراهيم (ت: 1385ه): الدعاية إلى سبيل المؤمنين، ط3، مكتبة الضامري، السيب - سلطنة عمان، 1436ه/ 2015م.

298. اطفيش، أحمد بن يوسف (ت: 1332ه): شرح الدعائم، دط، دنا، دم، 1325ه.

299. الأمير الحسين بن بدر الدين محمد (ت: 662ه): العقد الثمين في معرفة رب العالمين، تح: محمد يحيى سالم عزان، ط2، مكتبة التراث الإسلامي، صعده؛ دار التراث اليمين، صنعاء، 1415ه/ 1995م.

300. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت: 756ه): المواقب، تح: عبد الرحمن عميرة، ط1، دار الجليل، بيروت - لبنان، 1997م.

301. باباوا عمر، خضير بن بكير (معاصر): الفكر العقدي الإباضي بالمغرب من بداية القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي إلى نهاية القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه مرقونة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة - الجزائر، 1438-1439ه/ 2017-2018م.

302. البغدادي أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت: 429ه): أصول الدين، ط1، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية، اسطنبول - تركيا، 1346ه/ 1928م.

303. بَكَلِّي، عبد الرحمن بن عمر (ت: 1406ه): كلمات خالدة للبكري - جمهرة خطب ومحاضرات، دط، مكتبة البكري، غرداية - الجزائر، 1429ه/ 2008م.

- تبغورين بن عيسى الملسوطي (النصف الأول ق: 6ه/ 12م):

304. أصول الدين، تح: ونيس الطاهر عامر، ط1، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، سلطنة عمان، 1426ه/ 2005م.

305. الجهالات، (مخ)، 14 ورقة، دنا، جمعية الشيخ أبي إسحاق اطفيش، غرداية - الجزائر، رقم: 35. (نسخة مصورة).

- الجعيري، فرحات بن علي (معاصر):

306. البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية، دط، جمعية التراث، القرارة - الجزائر، 1991م.

307. دور المدرسة الإباضية في الفقه والحضارة الإسلامية، دط، دار الجويني، دم، 1988م.

308. الجويني، أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله (ت: 478): كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369هـ/1950م.

- الجيطالي، أبو طاهر إسماعيل بن موسى (ت: 750هـ):

309. شرح النونية (مخ)، 3 أجزاء، 304 ورقة، نسخ: عيسى بن سعيد بن إبراهيم المصعبي اليزجني (ت: 1092هـ)، ت ن: 1092هـ، مكتبة القطب، بني يزقن، غرداية - الجزائر، رقم: 3/هـ. (نسخة مصورة).

310. قناطر الخيرات، دط، دنا، دم، دت.

311. السرحني، يوسف بن إبراهيم بن سعيد (معاصر): قطوف إسلامية، إجابات مختصرة لأسئلة تهم كل مسلم ومسلمة، ط2، مكتبة الاستقامة، روي - سلطنة عمان، 1421هـ.

312. السوفي، أبو عمرو عثمان بن خليفة (ق6هـ/12م): السؤالات (مخ)، 519ص، نسخ: أحمد بن عياد بن سعيد اليفرنسي النفوسي، دم، (نسخة مصورة).

313. الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي السيد زين الدين (ت: 816): شرح السيد الشريف الجرجاني على المواظف لعضد الدين الإيجي، عليه حاشية عبد الحكيم السيالكتوتي وحاشية حسن حلبي، دط، منشورات صهيب حسن الشافعي الأشعري، دم، دت.

314. الشماخي، أبو العباس أحمد بن سعيد (ت: 928هـ): شرح الشماخي، بذيل مقدمة التوحيد، مع شرح لأبي سليمان التلاتي، دط، خليفة بن سعيد الشيباني، دم، دت.

315. الشيهاني، هو بن عيسى (معاصر): حاشية أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي على رسالة أصول الدين لـ: تبغورين، دراسة وتحقيق، دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، الرباط - المملكة المغربية، 1415-1416هـ/1994-1995م.

- عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني (ت: 415):

316. شرح الأصول الخمسة، تح: عبد الكريم عثمان، دط، مكتبة وهبة، القاهرة - مصر، دت.

317. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تح: فؤاد السيد، ط1، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية،

بيروت - لبنان، 1439/2017م.

318. عمروس بن فتح، أبو حفص المساكني (ت: 283هـ): أصول الدينونة الصافية، تح: حاج أحمد بن محو كروم، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1420هـ/1999م.

319. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت: 505هـ): الاقتصاد في الاعتقاد، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1424هـ/2004م.

320. المصعبي، أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت: 1187هـ): حاشية الديانات، (مخ)، 8 ورقات ضمن مجموع، نسخ: محو بن باحمد بابا وموسى، ت ن: قبل 1376هـ، مكتبة محمد الحاج سعيد، الرقم في الفهرس: 10، رقم في الخزانة: 14، (نسخة مصورة).

321. الوارجلاني، أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم (ت: 550هـ): الدليل والبرهان، تح: سالم بن حمد الحارثي، دط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1403هـ/1983م.

322. وينتن، مصطفى بن الناصر (معاصر): كتاب شرح أصول الدين للشيخ احمد بن يوسف اطفيش دراسة وتحقيق القسم الأول"، بحث دكتوراه، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 1427-1428هـ/2006-2007م.

سابعاً- الفقه والأصول

323. الشماخي، عامر بن علي (ت: 792هـ): كتاب الإيضاح، ط5، مكتبة مسقط، عُمان، 1425هـ/2004م.

324. ميارة، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الفاسي (ت: 1072هـ): الإتيقان والإحكام في شرح تحفة الحكام (شرح ميارة)، دط، دار المعرفة، دم، دت.

325. ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت: 771هـ): رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1419هـ/1999م.

326. ابن إمام الكاملية، كمال الدين محمد بن محمد (ت: 874هـ): تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول «المختصر»، تح: عبد الفتاح أحمد قطب الدخيسي، ط1، دار الفاروق الحديثة، القاهرة - مصر، 1423هـ/2002م.

327. ابن بركة، أبو محمد عبد الله بن محمد البهلوي العماني (ت: بين 342 و355هـ): كتاب الجامع، تح: مصطفى بن صالح باجو، دط، وزارة التراث والثقافة، مسقط - سلطنة عمان، 2017م.

328. ابن خلفون، أبو يعقوب يوسف المزاتي (ق 6هـ): أجوبة ابن خلفون، تح: عمرو خليفة النامي، ط1، دار الفتح، بيروت - لبنان، 1394هـ/1974م.

- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت:595هـ):
329. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل مستخرجة، تح: محمد حجي وآخرون، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1408هـ/1988م.
330. المقدمات الممهدة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1408هـ/1988م.
331. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دط، دار الحديث، القاهرة - مصر، 1425هـ/2004م.
332. ابن عاصم، أبو بكر محمد بن محمد بن محمد (ت:829هـ): تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، تح: محمد عبد السلام محمد، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة-مصر، 1432هـ/2011م.
- ابن عبد البر، أبو عمرو يوسف بن عبد الله (ت:463هـ):
333. الاستذكار، تح: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.
334. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، دط، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
335. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي (ت:620هـ): المغني، دط، مكتبة القاهرة، مصر، 1388هـ/1968م.
336. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت:751هـ): إعلام الموقعين عن رب العالمين، تعليق وتخريج: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وأبو عمر أحمد عبد الله أحمد، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، 1423هـ.
- أبو ستة، أبو عبد الله محمد بن عمر القصبي الجربي (ت:1088هـ):
337. حاشية أبي ستة، بذييل قواعد الإسلام لإسماعيل الجيطالي، تح: بشير بن موسى الحاج موسى، ط1، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر، 1418هـ/1998م - 1422هـ/2001م.
338. حاشية أبي ستة، بذييل كتاب الإيضاح لعامر الشماخي، ط5، مكتبة مسقط، عمان، 1425هـ/2004م.
339. حاشية كتاب النكاح، (مخ)، 79ص، دنا، مكتبة أحمد الخليلي، عمان، (نسخة مصورة).
- اطفيش، أحمد بن يوسف (ت:1332هـ):
340. شامل الأصل والفرع، تصحيح: أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، دط، دنا، دم، دت.
341. شرح كتاب النيل وشفاء العليل للقطب اطفيش، ط2، دار الفتح، بيروت، ودار التراث العربي، ليبيا ومكتبة الإرشاد، 1392هـ/1972م.

342. الأغبري، إسماعيل بن صالح بن حمدان (معاصر): المدخل إلى الفقه الإباضي، ط1، مكتبة الضامري، السيب - سلطنة عمان، 1434هـ/2013م.
343. الأمدى، سيف الدين حسن علي (ت:631هـ): الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، دط، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان؛ دمشق - سوريا، دت.
344. بابا وإسماعيل، زهير بن مسعود (معاصر): كتاب فتح الله: شرح مختصر العدل والإنصاف للشيخ أحمد بن يوسف اطفيش باب المنطوق والمفهوم دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2008م.
- باجو، مصطفى بن صالح (معاصر):
345. أبو يعقوب الوارجلاني وفكره الأصولي مقارنة بأبي حامد الغزالي، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1415هـ/1995م.
346. منهج الاجتهاد عند الإباضية، ط1، مكتبة الجيل الواعد، مسقط - عُمان، 1426هـ/2005م.
347. الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم (ت: 403 هـ): التقريب والإرشاد (الصغير)، تح: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، ط2، مؤسسة الرسالة، دم، 1418هـ/1998م.
348. البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد (حي في:363هـ): جامع أبي الحسن البسيوي، تح: الحاج سليمان بن إبراهيم بابزيز، داود بن عمر بابزيز، ط1، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 2008م.
349. بكوش، يحيى بن محمد (ت:1435): فقه الإمام جابر بن زيد، ط1، مكتبة الضامري، السيب - سلطنة عمان، 1435هـ/2014م.
- الجناوني، أبو زكرياء يحيى بن أبي الخير (ق: 5هـ/11م):
350. كتاب الأحكام، مذيلا بحاشية أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي، تح: أحمد هو كروم وعمر أحمد بازين، ط1، مطبعة مازون، دم، 1419هـ/1999م.
351. كتاب النكاح، تعليق: علي يحيى معمر، دط، مكتبة وهبة، القاهرة - مصر، دت.
352. كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، تعليق: أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، ط1، مطبعة الفجالة الجديدة، دم، دت.
353. الجويني، أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله (ت:478): البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم محمود الديب ط4، الوفاء، المنصورة - مصر، 1418هـ.
354. الجيطالي، أبو طاهر إسماعيل بن موسى (ت:750هـ): قواعد الإسلام، تح: عبد الرحمن بن عمر بكلي، ط1، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر، 1976م - 1977م.

355. الحاج موسى، بشير بن موسى (معاصر): شرح نظم مسائل الذرائع لأبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي الجزائري نزيل جربة، دراسة وتحقيق مع تطبيقات على نماذج من صيغ التمويل الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير مرقونة، جامعة أريس، و.م. الأمريكية، 1438 - 1439هـ / 2017 - 2018م.
356. الحضرمي، إبراهيم بن قيس الهمداني (ت: 475هـ): مختصر الخصال، تح: عبد الرحمن بن محمد بن نبهان الخروصي، ط1، مكتبة مسقط - سلطنة عمان، 1432هـ / 2011م.
357. الخراساني، أبو غانم بشر بن غانم (ت: أوائل ق 3هـ): المدونة الكبرى، بتعليق قطب الأئمة الشيخ أحمد بن يوسف اطفيش، تح: مصطفى بن صالح باجو، ط1، وزارة التراث والثقافة، مسقط - سلطنة عمان، 1428هـ / 2007م.
- الراشدي، مبارك بن عبد الله (معاصر):
358. الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي وفقهه (45-145هـ)، ط1، مطابع الوفاء، المنصورة - مصر، 1413هـ / 1993م.
359. نشأة التدوين للفقهاء واستمراره عبر القرون، ط1، دنا، دم، 1422هـ / 2001م.
360. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ): البحر المحيط في أصول الفقه، ط1، دار الكنتي، دم، 1414هـ / 1994م.
361. زكريا الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد (ت: 926هـ): الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، دط، المطبعة الميمنية، دم، دت.
362. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن (ت: 743هـ): تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق - القاهرة، 1313هـ.
363. السبكي، علي بن عبد الكافي: (ت: 756هـ) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول لليضاوي، تح: جماعة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1404هـ.
364. السرخسي، محمد بن أحمد (ت: 490هـ): المبسوط، دط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1414هـ / 1993م.
365. الشقصي، خميس بن سعيد (ت، بين: 1059-1090هـ): منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، تح: سالم بن حمد الحارثي، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1413هـ / 1993م.
- الشماخي، أبو العباس أحمد بن سعيد (ت: 928هـ):
366. كتاب شرح مختصر العدل والإنصاف، تح: مهني بن عمر التيواجني، رسالة دكتوراه، (حلقة ثالثة)، الجامعة الزيتونية، تونس، 1411هـ / 1990م.

367. كتاب مختصر العدل والإنصاف، تح: فرقة بحث من طالبات كلية الإصلاح للتربية والعلوم الإسلامية، دط، جمعية الإصلاح، غرداية - الجزائر، 1440هـ/2018م.
368. الشوكاني، محمد بن علي (ت:1250هـ): إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أحمد عزو عناية، ط1، دار الكتاب العربي، دم، 1419هـ/1999م.
369. الشيخ بالحاج، محمد بن بابا (ت:1443هـ): الاجتهاد في المذهب الإباضي، (محاضرة في الملتقى السابع عشر للفكر الإسلامي، قسنطينة - الجزائر، 8-15 شوال 1403هـ/ 19-25 جويلية 1983م).
370. العطار، حسن بن محمد بن محمود (ت:1250هـ): حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع دط، دار الكتب العلمية، دم، دت.
371. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت:505هـ): إحياء علوم الدين، دط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، دت.
372. القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد (ت:684هـ): الذخيرة، تح: محمد حجي وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1994م.
373. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (ت:587هـ): بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1406هـ/1986م.
374. الكدومي، أبو سعيد محمد بن سعيد (حي في:272هـ): المعبر، دط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1405هـ/1984م.
375. الكندي، أبو بكر أحمد بن عبد الله (ت:557هـ): المصنّف، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 1437هـ/2016م.
376. الكندي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ت:508هـ): بيان الشرع، دط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، 1402-1405هـ/1985-1985م.
377. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت:204هـ): الأم، دط، دار المعرف، بيروت - لبنان، 1410هـ/1990م.
378. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت:450هـ): الحاوي الكبير، دط، دار الفكر، بيروت - لبنان، دت.
379. مجموعة من المشايخ: الديوان، كتاب النكاح والطلاق، (مخ)، 120 ورقة، دنا، دت، خزانة الشيخ محمد بن سليمان بن ادريسو، بني يزقن - غرداية، رقم:108، (نسخة مصورة).
380. مصباح، عيسى بن باحمد (معاصر): الشماخي وآراؤه الأصولية، رسالة ماجستير مرقونة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013-2014م.

381. المصعبي، أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت: 1187هـ): حاشية على شرح مختصر العدل والإنصاف، (مخ)، 192 ورقة، دنا، دت، دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، رقم: ب 22069. نسخة مصورة).

- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: 676هـ):

382. المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، دط، دار الفكر، بيروت - لبنان، دت.

383. روضة الطالبين وعمدة المفتين، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دط، دار الكتب العلمية، دم، دت.

384. الوارجلاني، أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم (ت: 550هـ): العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف، دط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1404هـ/ 1984م.

ثامناً- التاريخ والسّير والتراجم والفهارس

385. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم (ت: 630هـ): أسد الغابة، تح: عادل أحمد الرفاعي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1417هـ/ 1996م.

386. ابن العماد العكري، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت: 1089هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرنؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق - سوريا؛ بيروت - لبنان، 1406هـ/ 1986م.

387. ابن تعاريت، سعيد بن الحاج علي (ت: 1355هـ): رسالة في تاريخ جربة، (مخ)، 120 ص، دنا، دت، جمعية الشيخ أبي إسحاق اطفيش، غرداية - الجزائر، رقم: 110، (نسخة مصورة).

388. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (ت: 852هـ): الإصابة في تمييز الصحابة، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1415هـ.

389. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: 808هـ): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دط، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1421هـ/ 2000م.

390. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد (ت: 230هـ): الطبقات الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1410هـ/ 1990م.

391. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله (ت: 463هـ): الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تح: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت - لبنان، 1412هـ.

392. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب (ت: 213هـ): السيرة النبوية، تح: مصطفى السقا وآخرون، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1375هـ/ 1955م.

393. ابن يوسف، سليمان بن داود (ت:1412هـ): حلقات من تاريخ المغرب الإسلامي، دط، مطبعة أبو داود، الحراش - الجزائر، 1993م.
394. أبو اليقظان، إبراهيم (ت:1393هـ): ملحق لسير الشماخي، (مخ)، مكتبة الشيخ عمي سعيد، غرداية، (نسخة مصورة).
395. أبو زكرياء، يحيى بن أبي بكر (ت:471هـ): كتاب سير الأئمة وأخبارهم، تح: إسماعيل العربي
دط، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1399هـ/1979م.
396. الأدنه وي، أحمد بن محمد (ت: ق 11هـ): طبقات المفسرين، تح: سليمان بن صالح الخزي، ط1، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، 1417هـ/1997م.
397. الأسعد، عبد الكريم محمد (ت:1432هـ): الوسيط في تاريخ النحو العربي، ط1، دار الشواق، الرياض - السعودية، 1413هـ/1992م.
398. إسماعيل باشا، بن محمد أمين بن مير الباباني (ت:1399هـ): إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دت.
399. اطفيش، أبو اسحاق إبراهيم (ت:1385هـ): الفرق بين الإباضية والخوارج، ط4، مكتبة الضامري، السيب - سلطنة عمان، 1431هـ/2021م.
400. أعوش، بكير بن سعيد (معاصر): أضواء إسلامية على المعالم الإباضية، بيانها. حقائقها. تاريخها، ط4، مكتبة الضامري، السيب - سلطنة عمان، 1430هـ/2009م.
401. أم. أتش. كاسترس: بيليوغرافيا الإباضية، تر: موحد ومادي و خديجة كير، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 1433هـ/2012م.
402. بابا عمي، محمد بن موسى وآخرون: معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر، قسم المغرب الإسلامي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1421هـ/2000م.
403. باجي، صالح: الإباضية بالجرید في العصور الإسلامية الأولى، ط1، دار بوسلامة، تونس، 1396هـ/1976م.
404. الباروني، يوسف بن احمد (ت:1417هـ): جزيرة جربة في موكب التاريخ، إعداد وتحقيق: سعيد بن يوسف الباروني، دط، دنا، دم، 1998م.
405. بجاز، إبراهيم بن بكير (معاصر): الدولة الرستمية 160-296هـ/777-909م، دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط3، منشورات ألفا، الصنوبر البحري - الجزائر، 1431هـ/2010م.

406. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ): التاريخ الكبير، تح: السيد هاشم الندوي، دط، دار الفكر، دم، دت.
407. البرادي، أبو القاسم بن إبراهيم (حي في: 810هـ): الجواهر المتقاة، ط1، دار الحكمة، لندن، 2014م.
408. بسكر، محمد (معاصر): أعلام الفكر الجزائري من خلال آثارهم المخطوطة والمطبوعة، دط، دار كردادة، بوسعادة - الجزائر، 2013م.
409. بشير ضيف بن أبي بكر بن البشير بن عمر الجزائري (معاصر): فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث نماذج متنوعة للعلوم والمجهول، ط1، منشورات ثالة، الجزائر، 2002م.
410. البغدادي أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت: 429هـ): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، 1977م.
411. البيطار، عبد الرزاق بن حسن (ت: 1335هـ): حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تح: محمد بهجة البيطار، ط2، دار صادر، بيروت - لبنان، 1413هـ/ 1993م.
412. تاديوس ليفيتسكي (ت: 1992م): المؤرخون الإباضيون في أفريقيا الشمالية، تر: ماهر جرار وريما جرار، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 2000م.
- الجعيري، فرحات بن علي (معاصر):
413. ملامح عن الحركة العلمية عند الإباضية بجزيرة جربة من الفتح الإسلامي سنة: 47هـ إلى أواخر القرن الثاني عشر هجري، محاضرة مرقونة، مُقدّمة في المؤتمر الدولي لتاريخ جزيرة جربة، 07-11 أبريل 1982م.
414. نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة، دط، المعهد القومي للآثار والفنون، وزارة الشؤون الثقافية، تونس، 1975م.
415. جمعية الشيخ أبي إسحاق اطفيش لخدمة التراث والمكتبة البارونية: فهرس مخطوطات المكتبة البارونية لمؤسسها سعيد بن عيسى الباروني (1188-1281هـ/ 1775-1865م)، جمعية الشيخ أبي إسحاق اطفيش لخدمة التراث، صفر 1440/ أكتوبر 2018م.
416. الجيلالي، عبد الرحمن بن محمد (ت: 1431هـ): تاريخ الجزائر العام، ط2، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، 1384هـ/ 1965م.
417. الحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت: 1067هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دط، مكتبة المثني، بغداد - العراق، 1941م.
418. الحاج سعيد، يوسف بن بكير (معاصر): تاريخ بني مزاب، دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط3، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر، 1435هـ/ 2014م.

419. الخصبي، محمد بن راشد بن عَزِيْز (ت:1411هـ): الزُّمْرُدُ الفائق في الأدب الرائق، ط2، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 1427هـ/2006م.
420. الداودي، شمس الدين محمد بن علي (ت:945هـ): طبقات المفسرين، دط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت.
421. دُبُوز، محمد علي (ت:1402هـ): نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ط1، المطبعة التعاونية، دم، 1385هـ/1965م.
422. الدرجيني، أبو العباس أحمد بن سعيد (ت:670هـ): طبقات المشايخ بالمغرب، تح: إبراهيم طُلَّاي، دط، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، دت.
423. الزركلي، خير الدين بن محمود (ت:1396هـ): الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 2002م.
424. سالم بن يعقوب (ت:1408هـ): تاريخ جزيرة جربة ومدارسها العلمية، إعداد: فرحات بن علي الجعيري، ط2، مجموعة سراس، تونس، 2006م.
- السالمي، نور الدين عبد الله بن حميد (ت:1332هـ):
425. ثحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ط1، مكتبة الجيل الواعد، مسقط - سلطنة عمان، 1437هـ/2016م.
426. اللمعة المرضية من أشعة الإباضية، دط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1981م.
427. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت:902هـ): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، دت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ):
428. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، دت.
429. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1387هـ/1967م.
430. كتاب التحدث بنعمة الله تعالى، تح: اليزابث ماري سارتين، دط، المطبعة العربية الحديثة، مصر، دت.
431. الشماخي، أبو العباس أحمد بن سعيد (ت:928هـ): السير، دط، المطبعة البارونية، القاهرة - مصر، 1301هـ.

432. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر (ت: 548هـ): الملل والنحل، دط، مؤسسة الحلبي، دم، دت.
433. الشوكاني، محمد بن علي (ت: 1250هـ): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، دت.
434. ضيائي، علي أكبر (معاصر): معجم مصادر الإباضية، ط2، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، طهران، 1424هـ / 2003م.
435. طلّاي، إبراهيم بن محمد (ت: 1443هـ): مزاب بلد كفاح دراسة تاريخية اجتماعية تلقي الضوء على نشأة هذا البلد وحياة ساكنيه، دط، دار البعث، قسنطينة - الجزائر، 1970م.
436. عبد المنعم الحفني (معاصر): موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، ط1، دار الرشد، القاهرة - مصر، 1413هـ / 1993م.
437. عبد الوهاب، حسن حسني (ت: 1388هـ): العمر في المصنّفات والمؤلفين التونسيين، مراجعة وإكمال: محمد العروس المطوي وبشير البكوش، ط1، بيت الحكمة المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، تونس؛ دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1990م.
- عوض محمد خليفات (معاصر):
438. الأصول التاريخية للفرقة الإباضية، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، دت.
439. النظم الاجتماعية والتربوية عند الإباضية في إفريقية في مرحلة الكتمان، دط، دار مجدلاوي، عمان - الأردن، دت.
440. نشأة الحركة الإباضية، دط، دار مجدلاوي، عمان - الأردن، دت.
441. العيّدروس، محي الدين عبد القادر بن شيخ (ت: 1038هـ): النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1405هـ.
442. المحيي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين (ت: 1111هـ): خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دط، دار صادر، بيروت - لبنان، دت.
443. محفوظ، محمد (ت: 1408هـ): تراجم المؤلفين التونسيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1405هـ / 1985م.
444. مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي (ت: 1360هـ): شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1424هـ / 2003م.

445. مركز الدراسات القرآنية: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم، دط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، 1424هـ.
446. المزني، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت: 742هـ): تهذيب الكمال، تح: بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1400هـ / 1980م.
- معمر، علي يحيى (ت: 1400هـ):
447. الإباضية دراسة مركزية في أصولهم وتاريخهم، دط، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر، 1985م.
448. الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في تونس، ط1، دار الثقافة، بيروت - لبنان، 1385هـ / 1966م.
449. الإباضية في موكب التاريخ، الحلقة الأولى: نشأة المذهب الإباضي، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة - مصر، 1384هـ / 1964م.
450. الإباضية في موكب التاريخ، الحلقة الرابعة: الإباضية في الجزائر، دط، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر، 1985م.
- مؤسسة الشيخ عمي سعيد:
451. فهرس مخطوطات الخزانة العامة، شعبان 1423هـ / أكتوبر 2002م.
452. فهرس مخطوطات خزانة آل اشقب، جمادى الأولى 1433هـ / أبريل 2012م.
453. فهرس مخطوطات خزانة البكري، ربيع الأول 1437هـ / ديسمبر 2015م.
454. فهرس مخطوطات خزانة الشيخ الحاج حمو بن إبراهيم تاملت، ذو الحجة 1438هـ / أوت 2017م.
455. فهرس مخطوطات خزانة الشيخ حمو بابا موسى، شعبان 1424هـ / أكتوبر 2003م.
456. فهرس مخطوطات خزانة دار التلاميذ "إروان" لمسجد أبي سالم بقصر تجننت، إصدار: 02، شوال 1441هـ / 2020م.
457. ناصر، محمد بن صالح (معاصر): منهج الدعوة عند الإباضية، ط2، جمعية التراث، القرارة - الجزائر، 1419هـ / 1999م.
458. النامي، عمرو خليفة (غيب: 1406هـ): دراسات عن الإباضية، ترجمة: ميخائيل خوري، مراجعة: د. ماهر جرار، دقق وراجع أصوله وعلق عليه: محمد صالح ناصر ومصطفى صالح باجو، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2001م.
459. النوري، حمو محمد عيسى (ت: 1412هـ): نبذة من حياة المزبانيين الدينية والسياسية والعلمية من

سنة 1505م إلى 1962م، دط، دار البعث، قسنطينة - الجزائر، دت.

460. نويهض، عادل (ت: 1417هـ): معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، ط3، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، 1409هـ/ 1988م.

461. الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت: 207هـ): كتاب المغازي، تح: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت - لبنان، دت.

كتب منهجية البحث العلمي

462. الأنصاري، فريد (ت: 1430هـ): أجديات البحث في العلوم الشرعية، ط1، منشورات الفرقان، الدار البيضاء - المملكة المغربية، 1417هـ/ 1997م.

463. رمضان عبد التواب (ت: 1422هـ): مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، 1406هـ/ 1986م.



فهرس الآيات القرآنية:

سورة الفاتحة:

- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 05] 271
 ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 05] 191

سورة البقرة:

- ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 02] 174
 ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: 05] 125
 ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6-7] 134
 ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: 09] 131، 128
 ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 10] 329
 ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: 13] 121
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: 16] 190
 ﴿مِثْلُهُمْ كَمِثْلِ الَّذِينَ اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17] 225، 112
 ﴿صُمُّ بَعْضٌ عُمًى﴾ [البقرة: 18] 217
 ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَةٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: 19] 241، 143
 ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 20] 237
 ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: 22] 240
 ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: 23] 342
 ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: 24] 132
 ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: 26] 135
 ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: 34] 164
 ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: 35] 165
 ﴿يَبْنَئِي إِسْرَءِيلَ... وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ [البقرة: 40] 331
 ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: 48] 128
 ﴿أَتَاْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَثَلَوْنَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 44] 129
 ﴿يَبْنَئِي إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 46] 105
 ﴿حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: 55] 147
 ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: 61] 266
 ﴿وَالْتَصَّرَى وَالصَّعِيْبِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: 62] 129
 ﴿وَالْيَتَمَى وَالْمَسْكِينِ﴾ [البقرة: 83] 130
 ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: 92] 120

- ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 100] 316
- ﴿تَبَدَّهٗ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: 100] 316
- ﴿وَلَتَكُن مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 104] . 64، 139
- ﴿ثُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: 108] 115
- ﴿وَمَن يَتَّبِدِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: 108] 133
- ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: 110] 130
- ﴿أَن يُدْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [البقرة: 114] 130
- ﴿وَأَبَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: 129] 119، 353
- ﴿وَمَن يَرْعَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: 130] 138
- ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: 132] 128
- ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ حَلَّتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: 134] 129
- ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: 135] 324
- ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ [البقرة: 140] 138
- ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ...وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 142] 351
- ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾ [البقرة: 143] 147
- ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 144] 351، 344
- ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 144] 351
- ﴿لِيَأْتِيَ الْبُكْرَىٰ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: 148] 351
- ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ ۗ بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ [البقرة: 154] 110
- ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: 155] 128
- ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: 164] 359
- ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لِآيَاتٍ﴾ [البقرة: 164] 144
- ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: 166] 360
- ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ﴾ [البقرة: 171] 384
- ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: 171] 131
- ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: 175] 397
- ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة: 179] 148
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: 180] 119
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183] 381
- ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184] 379
- ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184] 380
- ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: 185] 139، 382
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185] 382
- ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: 186] 132

- 384 ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ [البقرة: 187]
- 145 ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: 187]
- 406 ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ [البقرة: 189]
- 389 ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 194]
- 139 ، 63 ﴿مَتَىٰ نَصَرَ اللَّهُ الْآلَ إِنَّا نَصَرُ اللَّهَ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 214]
- 406 ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 215]
- 408 ، 133 ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: 219]
- 133 ، 130 ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 224]
- 424 ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 229]
- 440 ﴿عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَىٰ الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: 236]
- 27 ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: 238]
- 129 ﴿فَأَصَابَهُ وَاِبِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 246]
- 468 ، 363 ﴿أُولِيَاءُ لَهُمُ الطَّغُوتُ يُجْرِجُونَهُمْ﴾ [البقرة: 257]
- 115 ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 259]
- 194 ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]
- 36 ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: 269]
- 481 ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: 276]
- 482 ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا فَكْرًا مِنْ رُءُوسِ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة: 279]
- 145 ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282]
- 306 ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 282]

سورة آل عمران:

- 244 ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 28]
- 203 ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: 64]
- 343 ، 125 ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ وَالْإِنجِيلَ إِلَّا مِنْ بَعْدِي﴾ [آل عمران: 65]
- 387 ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77]
- 194 ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]
- 458 ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [آل عمران: 97]
- 191 ، 175 ﴿أَنْتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: 102]
- 169 ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: 105]
- 131 ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [آل عمران: 106]
- 172 ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: 120]
- 145 ﴿وَلَمْ يَصُرُوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أُولَٰئِكَ جَزَاءُهم مَعْفَرَةٌ مِّن رَّبِّهم وَجَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [آل عمران: 135-136]
- 137 ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: 169]

﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: 170] 172

سورة النساء:

﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 01] 395، 333

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: 05] 487

﴿وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: 19] 427

﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَعَاتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ فِنْطَارًا﴾ [النساء: 20] 428

﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَارَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: 21] 62

﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: 43] 410

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَّحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: 60] 462

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65] 39

﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80] 209، 131

﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكَّهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء: 88] 210

﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: 164] 78

سورة المائدة:

﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: 05] 408

﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 06] 436

﴿أَعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 08] 460، 307

﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: 12] 271

﴿أَنْ التَّفَسَّسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: 45] 372

﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: 64] 227

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾ [المائدة: 87] 362

﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ... فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: 90-91] 410

﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْحَيِّثُ وَالطَّيِّبُ﴾ [المائدة: 100] 170

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: 101] 137

﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ أَحْرَانُ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: 112] 125

﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [الأنعام: 116] 343، 114

سورة الأنعام:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: 01] 78

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: 01] 240

﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرَ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: 19] 237

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103] 161

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 121] 17

سورة الأعراف:

﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: 12] 266

﴿أَخْرَجَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: 18] 468

﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ﴾ [الأعراف: 43] 341

﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 44] 361

﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: 75] 253

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [الأعراف: 96] 191، 175

﴿سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 143] 264

﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: 172] 309

﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾ [الأعراف: 202] 222

سورة الأنفال:

﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: 37] 346

﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ﴾ [الأنفال: 56] 316

سورة التوبة:

﴿بِرَأۡةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 01] 344

﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 03] 61

﴿وَخَضُّمٌ كَالَّذِي خَاصُوا﴾ [التوبة: 69] 226

﴿الَّذِينَ بَوَّأُوا الْعِبْدُونَ﴾ [التوبة: 112] 332

﴿فَزَادَهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: 125] 212

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: 128] 486

سورة يونس:

﴿جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: 27] 342

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ [يونس: 59] 194

﴿فَإِن كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: 94] 188

سورة هود:

﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 06] 365، 195

﴿مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ آتْنَيْنِ﴾ [هود: 40] 472

﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88] 15

سورة يوسف:

﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: 35] 170، 165

﴿أَعَصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف: 36] 190

﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: 52] 192

- ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ [يوسف: 81] 490
 ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] 417

سورة الرعد:

- ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ﴾ [الرعد: 13] 233
 ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ﴾ [الرعد: 26] 268
 ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: 37] 42

سورة إبراهيم:

- ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: 34] 184

سورة الحج:

- ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: 29] 264
 ﴿فَأَخْرَجَ مِنْهَا فِرْعَانَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: 34] 268

سورة النحل:

- ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44] 39
 ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53] 401
 ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: 60] 225
 ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: 67] 410
 ﴿وَمِنْكُمْ مَّن يَرُدُّ إِلَى أَرْضِ الْعُمَرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل: 70] 83، 56

سورة الإسراء:

- ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾ [الإسراء: 23] 330
 ﴿قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: 23] 185
 ﴿وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44] 329، 119
 ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: 57] 239
 ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: 78] 265، 164
 ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفْيَاكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: 93] 322، 115
 ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: 101] 312، 118

سورة الكهف:

- ﴿فَلَعَلَّكَ بَئِخٌ تَفْسَكُ﴾ [الكهف: 06] 283
 ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾ [الكهف: 12] 284
 ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: 50] 266
 ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: 50] 318
 ﴿لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ جَرًّا﴾ [الكهف: 77] 281

سورة مريم:

261 ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 04]

سورة طه:

200 ﴿وَلَا صَلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71]

437 ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: 103]

394 ﴿فَنَسِي﴾ [طه: 115]

سورة الأنبياء:

360، 298 ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]

260 ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٥٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: 26-27]

458، 122 ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: 28]

249 ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: 34]

192 ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [الأنبياء: 49]

245 ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: 78]

264 ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: 87]

سورة الحج:

475 ﴿التَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: 72]

سورة المؤمنون:

468 ﴿أَحْسَبُوا فِيهَا﴾ [المؤمنون: 108]

332 ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ...أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون: 01-10]

سورة الفرقان:

488 ﴿فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ﴾ [الفرقان: 05]

سورة الشعراء:

312 ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 27]

189 ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: 50]

279 ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: 63]

282 ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: 129]

350 ﴿إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168]

394 ﴿وَإِنْ تَطَّلُنَا لِمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [الشعراء: 186]

﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 192-195]

42.....

سورة القصص:

- ﴿فَالْتَفَتَهُمْ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: 8] 465
 ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: 26] 47
 ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ [القصص: 28] 169
 ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: 77] 488
 ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: 83] 199

سورة الروم:

- ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ دَالِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الروم: 40] 242

سورة لقمان:

- ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25] 239

سورة السجدة:

- ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: 16] 239

سورة الأحزاب:

- ﴿رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: 31] 185
 ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ الدِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: 32] 342

سورة سبأ:

- ﴿لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: 24] 190

سورة فاطر:

- ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: 08] 215
 ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظُّلُّ وَلَا الخُرُورُ﴾ [فاطر: 19 - 21] 235
 ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: 32] 202، 169
 ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: 33] 202، 169

سورة ص:

- ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبُؤُا الخِصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: 21-22] 105
 ﴿كَيْتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مَبْرُكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: 29] 6
 ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: 75] 266

سورة الزمر:

- ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: 21] 241
 ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: 47] 400
 ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 62] 237
 ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: 67] 460

﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: 68] 233

سورة غافر:

﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ﴾ [غافر: 36-37] 241

سورة فصلت:

﴿كَيْتُبُ فَصَلَتِ عَائِيَّتُهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 03] 42

﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَكَ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: 05] 310

﴿فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 12] 330

﴿أَنْذَرْتَكُمْ صَعِقَةً مِثْلَ صَعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: 13] 233

سورة الشورى:

﴿حُجِّبَتْهُمْ دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: 17] 352

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى: 51] 468

سورة الزخرف:

﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾ [الزخرف: 19] 240

﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: 87] 239

سورة الجاثية:

﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: 26] 404

سورة الدخان:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ﴾ [الدخان: 03] 382، 139

﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: 04] 382

سورة الأحقاف:

﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: 30] 197

﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: 15] 406

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: 23] 342

سورة محمد:

﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: 22] 449

سورة الفتح:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: 10] 209، 131

﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: 10] 313

﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح: 26] 191، 175

سورة ق:

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: 37] 207 ، 206

سورة الحجرات:

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: 09] 491

﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: 10] 373

﴿فَإِن بَعَثَ إِحْدَهُمَا عَلَىٰ الْأُخْرَىٰ﴾ [الحجرات: 09] 373

سورة النجم:

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4] 40

﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: 37] 333

سورة الواقعة:

﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: 82] 465 ، 194

سورة الحديد:

﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: 12] 228

سورة الحشر:

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 07] 39

﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْفُرْعَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾ [الحشر: 21] 302

سورة الذاريات:

﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ﴾ [الذاريات: 53] 330

سورة الملك:

﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: 02] 233

سورة القلم:

﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: 10] 418 ، 172

سورة الطلاق:

﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 01] 422 ، 421

﴿وَأُولَٰئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 04] 438

سورة النحر:

﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [النحر: 09] 462

سورة الحاقة:

﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ﴾ [الحاقة: 11] 222

سورة الصف:

383 ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [الصف: 08]

سورة الجمعة:

234 ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ [الجمعة: 05]

سورة المنافقون:

473 ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ﴾ [المنافقون: 10]

سورة الجن:

491 ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: 15]

سورة المزمل:

187 ﴿إِنَّا سَأَلْنَاكَ عَلَيَّكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: 05]

سورة القيامة:

215 ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾ [القيامة: 40]

سورة الإنسان:

230 ﴿وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ عَائِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: 24]

سورة النبأ:

460 ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النبأ: 38]

سورة الانفطار:

134 ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: 13-14]

202 ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: 13-14]

سورة المطففين:

402، 221 ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: 34]

سورة البروج:

291 ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ... فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: 10]

سورة الإخلاص:

341 ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 01]

سورة الفلق:

79 ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: 04]

سورة البينة:

320 ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: 01]

فهرس الأحاديث النبوية والآثار:

- 366، 117..... «أحلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد، والكبد والطحال»
- 418..... «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير و كفر عن يمينك»
- «إذا مات ولد العبد قال الله ﷻ للملائكة: أقبضتم ولد عبدي، فيقولون: نعم، فيقول: نعم، فيقول الله ﷻ: ماذا قال عبدي؟ فيقولون: حمدك واسترجع، فيقول الله ﷻ: ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة وسموه بيت الحمد» 356.....
- 369..... «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحْمِ الْكَاشِحِ»
- 442..... «أفضل العبادات أحمرها»
- 340..... «ألا إنما أوليائي المتقون»
- 327..... «ألا لا يحجّن بعد هذا العام مشرك، ولا يطوفنّ بالبيت عريان»
- 313..... «الآن ألقى الأحبة محمداً وحزبه»
- 477..... «اللهم اجعل لمنفق خلفاً ولممسك تلفاً»
- 435..... «اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا واجعلهما الوارث منا»
- «إن أعظم آية في القرآن آية الكرسي، من قرأها بعث الله له ملكاً يكتب من حسناته ويمحو من سيئاته إلى الغد من تلك الساعة»
- 461.....
- «أن الأمم يوم القيامة يجحدون تبليغ الأنبياء، فيطالبهم الله ببينة التبليغ - وهو أعلم بهم - إقامة للحجة على المنكرين، فيؤتى بأمة محمد ﷺ فيشهدون، فتقول الأمم: من أين عرفتم؟ فيقولون: علمنا ذلك بإخبار الله ﷻ في كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق، فيؤتى بمحمد ﷺ فيسأل عن حال أمته، فيشهد بعدلتهم» 345.....
- 428..... «أن الفداء ليس بطلاق، وإنما هو أخذ مال ورد مال»
- 377..... «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، أَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»
- 250..... «إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا»
- 250..... «إن الله يستحي من ذي الشبهة المسلم أن يُعذبه»
- 481..... «إن الله يقبل الصدقة فيريبها كما يُربي أحدكم مهره»
- «أن امرأة رفاعة قالت لرسول الله ﷺ: إن رفاعة طلقني فبنتٌ طلاقي، وإن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وإن ما معه مثل هُدْبَةِ الثوب. فقال رسول الله: أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ قالت: نعم، قال: لا، حتى تذوق عُسَيْلَتَهُ ويذوق عُسَيْلَتِكَ» 428، 149.....
- 369..... «أن تؤتيه وأنت صحيح شحيح، تأمل العيش وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا أو لفلان كذا»
- «أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض لها في عهد النبي ﷺ فطلّقها قبل أن يمسهَا، فقال له النبي ﷺ: أطلّقتهَا؟، فقال: نعم، إني لم أجد نفقتها، فقال له: «متّعها ولو بقلنسوتك، أما إنها لا تسوى شيئاً ولكن أحبُّ أن أحيي سنتي» 441.....
- 371..... «أن رجلاً قتل عبده فجلده الرسول ﷺ ونفاه سنة ولم يُقَدِّه به»
- 379..... «أن رمضان كتب على النصارى فوقع في برد أو حرٍّ شديد فحوّلوه إلى الربيع وزادوا عليه عشرين يوماً كفارة؛ لتحويله»
- «أن عبدان الحضرمي ادعى على امرئ القيس الكندي قطعة أرض ولم تكن له بيّنة، فحكم رسول الله ﷺ بأن يحلف امرؤ القيس فهّم به فقراً عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمِنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» [آل عمران: 77]، فارتدع عن اليمين، وسلّم الأرض إلى عبدان، فنزلت» 387.....
- «إن فنحاص بن عازوراء وزيد بن قيس ونفراً من اليهود قالوا لحذيفة بن اليماني وعمار بن ياسر بعد وقعة أُحُد: ألم تروا ما أصابكم؟ ولو كنتم على الحق ما هزمتم، فأرجعوا إلى ديننا فهو خير لكم وأفضل، ونحن أهدى منكم سبيلاً. فقال عمار: كيف نقض العهد فيكم؟ قالوا شديد. قال: فإني قد عاهدت أن لا أكفر بمحمد ما عشت. فقالت اليهود: أما هذا قد صبا. وقال حذيفة: وأما أنا فقد

- رضيت باللّه ربّاً، وبمحمد نبياً، وبالإسلام ديناً، وبالقرآن إماماً، وبالكعبة قبله، وبالمؤمنين إخواناً. ثم أتيا رسول الله وأخبراه فقال:
- 322 «أصبتما خيراً وأفلحتما»
- 386 «إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمِيًّا، وَإِنَّ حِمِيَّ اللَّهِ مَحَارِمُهُ، فَمَنْ رَتَعَ حَوْلَ الْحِمِيِّ، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»
- 478 «أن ملكا في السماء يدعو بذلك»
- 266 «أن من الملائكة ضرباً يتوالدون يقال لهم الجن ومنهم إبليس»
- 337 «أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى، ورؤيا أمي»
- «أنزل الله آيتين من كنوز الجنة، كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بألفي سنة، من قرأهما بعد العشاء الآخرة أجزأتاه عن قيام الليل»
- 501، 176.....
- 328 «أنزلت لَمَّا قال اليهودُ: عزيزُ ابنُ الله، والنصارى: المسيح ابن الله، ومشركو العرب: الملائكة بناتُ الله»
- 419 «أنزلت هذه الآية في قول الرجل: لا والله، وبلى والله»
- 415 «إنما أمرتم لتعزلوا مجامعتهن إذا حضن، ولم يأمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم»
- «إنمّا أنا بشرٌ، وأنتم تختصمون إليّ، ولعلَّ بعضكم يكونُ ألحنَ بحجّته من بعضٍ، فأقضي له على نحو ما أسمعُ منه، فمن قضيتُ له بشيءٍ من حقِّ أخيه فإنمّا أقطعُ له بقِطعةٍ من النَّارِ»
- 387 «إنما نزلت في صهيب بن سنان الرومي أخذه المشركون وعدّوه ليرتدّ، فقال: إني شيخ كبير لا ينفعكم إن كنتُ معكم ولا يضرّكم إن كنت عليكم فحلّوني وما أنا عليه، وخذوا مالي، فقبلوه وأتى المدينة»
- 399 «أنه أخذ بيد عمر فقال: «هذا مقام إبراهيم»، فقال عمر [أفلا] نتخذة مصلى - يريد أفلا نؤثره لفضله بالصلاة تبركا به، وتيمنا بموطئ قدم إبراهيم -، فقال: «لم أؤمر بذلك»، فلم تغب الشمس حتى نزلت
- 334 «أيما امرأة سألت زوجها طلاقها في غير بأس، فحرام عليها رائحة الجنة»
- 426 «تمام النعمة الموت على الإسلام»
- 353 «تمام النعمة دخول الجنة»
- 352 «ثلاث جدّهن جدّ وهزلهن جدّ: الطلاق والنكاح والرجعة»
- 431 «ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم، رجل أعطى بيّتما مالا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: 05]، ورجل كانت له امرأة سيئة الخلق، ورجل كان له على رجل دينٌ ولم يشهد عليه فأنكره»
- 487 «جاء حبيب على فاقة، لا أفلح من قد ندم»
- 313 «حُقَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»
- 405 «حكى عن الحسن أن أحدهم يؤتى بالصّحفة فيأكل، ثم يؤتى بأخرى فيراها مثل الأولى فيقول ذلك، فتقول الملائكة: كلُّ فاللون واحد والطعم مختلف»
- 248 «دعي الصلاة أيام أقرانك»
- 421 «روى الطبراني عن ابن عباس: أنها نزلت في قوم آمنوا بعيسى، فلما بعث محمد كفروا به، وهو غير القولين المذكورين»
- 464 «روي أن أنصاريًا كان له ابنان تنصّرا قبل المبعث، ثم قدما المدينة فلزمهما أبوهما، وقال: والله لا أدعكما حتى تُسلما، فأبيا، فاختمصوا إلى رسول الله ﷺ فنزلت»
- 462 «روي أن جميلة أخت بنت عبد الله بن أبي بن سلول، كانت تبغض زوجها ثابت بن قيس، فأتت رسول الله ﷺ وقالت: لا أنا ولا ثابت، - تعني: لا أجمع أنا وثابت-، لا يجمع رأسي ورأسه شيء، والله لا أعيبه في دين ولا خلُق، ولكني أكره الكفر في الإسلام، لا أطيعه بغضا»
- 425 «روي أن عبد الله بن أبي وأصحابه خرجوا ذات يوم فاستقبلهم نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال لهم عبد الله: انظروا كيف أردُّ هؤلاء السفهاء عنكم، [وأخذ] بيد أبي بكر، فقال: مرحبا بالصديق سيد بني تيم، وشيخ الإسلام وثاني رسول الله في الغار، الباذل نفسه وماله، ثم أخذ بيد عمر، فقال: مرحبًا بسيد بني عدّيّ الفاروق القوي في دين الله، الباذل نفسه وماله لرسول الله، ثم أخذ بيد

- علي، فقال: مرحبًا بابن عم رسول الله وخَتْنِه، سيد بني هاشم، ما خلا رسول الله. ثم افترقوا، فقال لأصحابه: كيف رأيتموني؟ فأثنا عليه خيرًا، فنزلت» 219
- «روي أن عبد الله بن سوريا من أحبار فدك - وفي القاموس: أنه أسلم ثم كفر - حاج رسول الله ﷺ، وسأله عمَّن يهبط عليه بالوحي؟ فقال: جبريل، فقال: ذاك عدوُّنا ولو كان غيره لآمنا بك، وقد عادانا مرارا، وأشدُّها أنه أنزل على نبينا أن بيت المقدس سيخربُه بخت نصر، بعثنا من يقتله فلقية ببابل غلاما مسكينا فدفع عنه جبريل. وقال: إن كان ربكم أمره بهلاككم فإنه لا يسلِّطكم عليه، وإن لم يكن إياه فعلى أي حق تقتلونه؟. وقيل: أمر الله أن يجعل النبوة فينا، فجعلها في غيرنا» 315
- «روي أنه ﷺ أمر موسى عليه الصلاة والسلام أن يسري ببني إسرائيل، فخرج بهم فصبَّحهم فرعون وجنوده، وصادفهم على شاطئ البحر، فأوحى الله ﷻ إليه أن اضرب بعصاك البحر، فضربه فظهرت فيه اثنا عشر طريقا يابسا فسلكوها فقالوا: يا موسى نخاف أن يغرَّق بعضنا فلا نعلم، ففتح الله ﷻ فيها كُوى فتراءوا وتسامعوا حتى عبروا البحر، ثم لما وصل إليه فرعون ورآه منفلقا اقتحم فيه هو وجنوده، فالتظم عليهم وأغرقهم أجمعين» 280
- «روي أنه ﷺ حكَّم بشاهد ويمين» 490
- «روي أنه حجر طوري حملة معه، وكان حجرا مربعا له أربعة أوجه، كانت تنبُع من كل وجه ثلاثة أعين، لكل سبط عين تسيل في جدول إلى السبط الذي أمر أن يسقيهم، وكانوا ستمائة ألف، وسعة العسكر اثنا عشر ميلا» 287
- «روي أنه عليه الصلاة والسلام بعث عبد الله بن جحش بن عمته على سرية في جمادى الأخيرة - قبل بدر بشهرين -؛ ليرصد عيرا لقريش فيهم عمرو بن عبد الله الحضرمي وثلاثة معه» 407
- «روي أنه كان لعمر ﷺ أرض بأعلى المدينة وكان ممرة على مدارس اليهود، فكان يجلس إليهم ويسمع كلامهم، فقالوا: يا عمر، قد أحببناك، وإنا لنطمع فيك، فقال: والله ما أجيئكم لحبكم، ولا أسألکم لأني شاك في ديني، وإنما أدخل عليكم لأزداد بصيرة في أمر محمد، وأرى آثاره في كتابكم، ثم سألتهم عن جبريل، فقالوا: ذاك عدوُّنا يُطلع محمداً على أسرارنا، وهو صاحب كل خسف وعذاب، وإن ميكائيل يجيء بالخصب والسلام. فقال لهم: وما منزلتُهما من الله؟ قالوا: أقرب منزلة، جبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، وميكائيل عدوُّ لجبريل. فقال عمر: لئن كانا كما تقولون فما هما بعدوِّين، ولأنتم أكفر من الحمير، ومن كان عدوًّا لأحدهما كان عدوًّا لله. ثم رجع عمر فوجد جبريل قد سبقه بالوحي، لقد وافقك ربك يا عمر، قال عمر: لقد رأيته في دين الله بعد ذلك أصلب من الحجر» 315
- «روي أنه نزل بمكة قوله: ﴿وَمَنْ تَمَرَّتِ النَّخِيلُ وَالْأَعْنَبُ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: 67]، فأخذ المسلمون يشربونها، ثم إن عمر ومعاذًا في نفر من الصحابة قالوا: أفتنا يا رسول الله في الخمر فإنها مذهبة للعقل... فنزلت هذه الآية، فشربها قوم وتركها آخرون. ثم دعا عبد الرحمن بن عوف ناسًا منهم فشربوا، فسكروا، فأمر أحدهم، فقرأ: "يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون" فنزلت: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: 43]، فقلَّ من يشربها، ثم دعا عتيان بن مالك سعد بن أبي وقاص في نفر فلما سكرُوا افتخروا وتناشدوا، فأنشد سعد شعرا فيه هجاء الأنصار، فضربه أنصاري بلحي بعير فشجَّه، فشكا إلى رسول الله ﷺ فقال عمر: اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا، فنزلت: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: 90-91]، فقال عمر: انتهينا يا رب» 411
- «روي عن النبي ﷺ أنه باع من أعرابي بعيرا فجحدته الثمن بمشورة بعض المنافقين، فلم يجد النبي ﷺ بينة عليه، فجاء خزيمة بن ثابت الأنصاري فقال: أنا أشهد لك عليه يا رسول الله؟، فقال: من أين علمت ذلك؟ فقال: لأنك صادق، ولأننا نصدِّقك في خبر السماء فسُمِّي ذا الشهادتين» 487
- «روي عنه أيضا أن آخر آية نزلت آية الربا» 485
- «روي: أن ناسا من المسلمين كانت لهم أصهار ورضاع في اليهود، وكانوا ينفقون عليهم، فكروهوا لَمَّا أسلموا أن ينفقوهم فنزلت» 477
- «روي: أنه قال لهم لا يخرج معي إلا الشباب النشيط الفارغ، فاجتمع إليه من اختاره ثمانون ألفا... إلى آخره» 452
- «روي: أنه كان لتثقيف مال على بعض قريش، فطالبوهم عند المحل بالمال والربا، فنزلت» 482
- «سئل أين الثالثة، فقال ﷺ: أو تسريح بإحسان» 424

- 442 «شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ نَارًا»
- 476 «صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها سبعين ضعفا، وصدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها بخمسة وعشرين»
- 369 «صدقتك على ذي رحمك اثنتان؛ لأنها صدقة وصلة»
- 422، 421 «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان»
- «عام لكل من خرب مسجداً، أو سعى في تعطيل مكان مرشح للصلاة، وإن نزل في الروم لما نحزوا بيت المقدس وخرّبوه وقتلوا أهله، أو المشركين لما منعوا رسول الله ﷺ أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية»
- 326 «عن ابن عباس أن هذه الآية آخر آية نزل بها جبريل، وقال: وضعها في رأس المائتين والثمانين من البقرة، وعاش رسول الله ﷺ بعدها أحدًا وعشرين يوما. وقيل: سبعة أيام. وقيل: ثلاث ساعات»
- 485 «عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: يا رب ألم تخلقني بيدك؟ قال: بلى، قال: إني تبتُّ وأصلحت أراجعي إلى الجنة؟ قال: نعم»
- 269 «عن البراء بن عازب قَدِمَ النبي ﷺ المدينة فصلى نحو بيت المقدس نحو ستة عشر شهراً، ثم وجه إلى الكعبة. وقيل: كان ذلك في رجب بعد زوال الشمس قبل قتال بدر بشهرين، ورسول الله في مسجد بني سلمة وقد صلى بأصحابه ركعتين من صلاة الظهر، فتحول في الصلاة واستقبل الميزاب، وحول الرجال مكان النساء، والنساء مكان الرجال، فسمى المسجد مسجداً القبلتين»
- 349 «عن جبير بن مطعم: أنه تزوج امرأة وطلّقها قبل الدخول فأكمل لها الصداق، وقال أنا أحق بالعفو»
- 442 «عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً أراد الوصية وله عيال وأربعمائة دينار، فقالت: ما أرى فيه فضلاً. وأراد آخر أن يوصي فسألته: كم مالك؟ فقال: ثلاثة آلاف. قالت: كم عيالك؟ قال: أربعة. قالت: إنما قال الله ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ وإنّ هذا الشيء يسير، فاتركه لعيالك ... إلى آخره»
- 375 «عن علي وابن عباس -رضي الله عنهما -:إنها تعتدُّ بأقصى الأجلين احتياطاً»
- 438 «عن قتادة: هؤلاء خيار هذه الأمة، ثم جعلهم الله أهل رجاء كما تسمعون، فإنه من رجا طلب، ومن خاف هرب»
- 410 «عن كعب: الَّذِي عَلِمْتَهُ مِنْ عَدَدِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَالْمُرْسَلُ مِنْهُمْ: ثَلَاثُمِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ عَشْرَ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ بِاسْمِ الْعِلْمِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ»
- 403 «فإن تاب جدّد له العمل»
- 409 «فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»
- 378 «فقيل: لم؟ قال: لأنني لا أشك في محمد ﷺ أنه نبي، فأما ولدي فلعل والدته خانت، فقبّل عمر ﷺ رأسه»
- 349 «قال القرطبي: وذكر الصفا؛ لأن آدم وقف عليه، وأنت المروة لأن حواء وقفت عليها، وكل من إساف ونائلة اسم صنم، وزعم أهل الكتاب أنهما كانا رجلا وامرأة زنيا في الكعبة، فمسخا حجرتين، فوضعا عليهما يعتبر بهما، فلما طالت المدة عُبدَا من دون الله، وكان أهل الجاهلية إذا سعوا مسخوهما إلى آخر ما ذكره البيضاوي»
- 357 «قال قتادة:» الدية طعمة من الله لهذه الأمة لم تجلّ لأمة قبلها»
- 374 «قال لجميلة: أتدّين عليه حديقته؟ فقالت: أردّها وأزيد عليها، قال ﷺ: أما الزائد فلا»
- 426 «قول الحسن: الحسنة في الدنيا العلم والعبادة، وفي الآخرة الجنة»
- 396 «قول علي: الحسنة في الدنيا المرأة الصالحة وفي الآخرة الحوراء، وعذاب النار امرأة السوء»
- 396 «قول عمر ﷺ: لو لم يخفِ الله لم يعصه»
- 236 «كان في الجاهلية بين حيين من أحياء العرب دماء، وكان لأحدهما طولٌ - يعني: بفتح الطاء نعمة -على الآخر، فأقسموا لقتلن الحر منكم بالبعد، والذكر بالأثني، فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت، وأمرهم أن يتباؤوا»
- 371 «كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَةُ»
- 374 «كانا لا يقتلان الحر بالبعد بين أظهر الصحابة من غير نكير ... إلى آخره»
- 372 «لا أشكّ ولا أسأل»
- 188 «لا أفلح من قد ندم: "أراد به أنه كان يتمنى الموت، وما ندم على التمني حين جاءه الموت»
- 313

- 340 «لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم»
- 484 «لا يحل ذئب رجل مسلم فيؤخره إلا كان له بكل يوم صدقة»
- 491 «لا يقول المؤمن كسلت»
- 429 «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له»
- 195 «لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ طَيِّبًا، فَاخْتَرْتَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ، مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ مِنْ حَلَالِهِ»
- 370 «للسائل حق ولو جاء على ظهر فرسه»
- 390 «لما أعر الله الإسلام وكثر أهله رجعنا إلى أهلينا وأموالنا نقيم فيها ونصلحها، فنزلت»
- 368 «لما سئل: أيُّ الصدقة أفضل؟ قال:» أن تؤتبه وأنت صحيح صحيح، تأمل العيش وتخشى الفقر»
- 347 «لما وجه إلى الكعبة قالوا: كيف بمن مات يا رسول الله قبل التحويل من إخواننا؟ فنزلت»
- 296 «لو ذبحوا أي بقره أرادوا لأجزأتهم، ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم»
- 366 «ما أبين من حيي»
- 252 «ما أصاب المؤمن من مكروه فهو كفارة لخطاياها حتى نخبة النملة»
- 310، 111 «ما زالت أكلة خبير تعادني، فهذا أوان قطعت أبهرى»
- 366، 117 «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْهَمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ»
- 251 «ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها، إلا كُتِبَ له بها درجة، ومُحِيت عنه بها خطيئة»
- 482 «ما نقص مال من صدقة»
- 481 «ما نقصت زكاة من مال قط»
- «مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعدُ وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يُطَلَّقَ بها النساء»
- 422 «مَنْ اسْتَرْجَعَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، جَبَرَ اللَّهُ مُصِيبَتَهُ، وَأَحْسَنَ عَاقِبَتَهُ، وَجَعَلَ لَهُ خَلْفًا صَالِحًا يَرْضَاهُ»
- 356 «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا أَصْبَحَ مُفْطِرًا»
- 385 «مَنْ الشُّنَّةُ أَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِذِي عَهْدٍ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ»
- 372 «من صام رمضان»
- 381 «من عمل بهذه الآية استكمل الإيمان»
- 371 «من قتل قتيلًا فله سلبه»
- 441، 191 «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»
- 501، 176 «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ... إلى آخره»
- 461 «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة، لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت، ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابد، ومن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجارِ جاره، والأبياتِ حوله»
- 461 «من قرأ سورة مريم أعطي عشر حسنات بعدد من كذب زكريا وصدق به، ويحيى ومريم وعيسى وسائر الأنبياء المذكورين فيها، وبعدد من دعا الله في الدنيا ومن لم يدع الله»
- 177 «نزلت صحف إبراهيم أول ليلة من رمضان، وأنزلت التوراة لست مضمين، والإنجيل لثلاث عشرة، والقرآن لأربع وعشرين» ...
- 381 «نزلت في عثمان، فإنه جهز جيش العسرة بألف بغير، بأقنابها وأحلاسها، وعبد الرحمن بن عوف فإنه أتى النبي ﷺ بأربعة آلاف درهم صدقة»
- 471 «نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ»
- 370 «هو كلام الرجل في بيته: كلا والله، وبلى والله»
- 419 «واجعله الوارث منا»
- 435 «والآية نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر»
- 354

- 443 «والصلوات الوسطى وصلاة العصر».....
- 303 «وآية الرجم " حيث بدلوه بالجلد وتحميم الوجه، أي: تسويده»
- «وبلغنا عن عمر بن الخطاب -رحمه الله- أنه طلق امرأته أم عاصم وله منها ابن، فأراد عمر أن يأخذ الابن منها، فاختصما إلى أبي بكر - وهو يومئذ خليفة - فقالت أم عاصم: يا خليفة رسول الله؛ ولدي خرج من بطني. وقال عمر: خرج من صليبي. فقال أبو بكر: ريحها وفاضها خير له منك يا عمر حتى يدرك الغلام فيختار، فقضى بالولد لأمه، فلما توفي أبو بكر واستخلف عمر انطلق أيضا رجل وامرأته المطلقة فاختصما إلى عمر في ولدتهما، فقالت المرأة: يا أمير المؤمنين كان بطني له وعاء، وكان حجري له حواء، وكان ثديي له سقاء، وحمله على شهوة وحملته أنا على كره. قال عمر: صدقت، كذلك كان عمر، فقضى لها بالولد»..... 434
- «وجعلت قرة عيني في الصلاة»..... 277، 276.....
- «وروي أن [رجلا] أتى النبي ﷺ ببيضة من ذهب أصابها في بعض المغانم، فقال: خذها صدقة فأعرض عنه حتى كرر مرارا، فقال: هاتها مغضبا، فأخذها، فحذفها حذفاً لو أصابه لشجه، ثم قال: «يأتي أحدكم بماله كله يتصدق به، ويجلس يتكفف الناس، إنما الصدقة عن ظهر غنى»..... 414
- «وروي أن سعد بن معاذ سمعها منهم فقال: يا عداء الله، عليكم لعنة الله، والذي نفسي بيده لئن سمعتها من رجل منكم يقولها لرسول الله ﷺ لأضربن عنقه، فقالوا: أو لستم تقولونها، فنزلت»..... 320
- «وروي أن عبد الله بن سلام دعا ابني أخيه سلمة ومهاجرًا إلى الإسلام، فقال لهما: قد علمنا أن الله تعالى قال في التوراة: إني باعث من ولد إسماعيل نبيا اسمه أحمد، فمن آمن به فقد اهتدى ورشد، ومن لم يؤمن به فهو ملعون. فأسلم سلمة وأبى مهاجر أن يسلم، فنزلت»..... 339
- «وروي أن نبيهم دعا الله حين طلبوا منه ملكا فأتي بعضى يقاس بها من يملك عليهم فلم يسأوها إلا طالوت»..... 450
- «وروي أن وفد نجران لما قدموا على رسول الله ﷺ أتاهم أبحار اليهود فتناظروا حتى ارتفعت أصواتهم، فقالت اليهود: ما أتمت على شيء من الدين، وكفروا بعبسى والإنجيل. وقالت النصرارى نحوه، وكفروا بموسى والتوراة»..... 325
- «وروي أنها لبثت ما شاء الله، ثم رجعت فقالت: إنه قد كان مسني، قال لها: كذبت في قولك الأول، فلن أصدقك في الآخر، فلبثت حتى قبض رسول الله، فأتت أبا بكر ﷺ فقالت: أرجع إلى زوجي الأول فقال: قد عهدت رسول الله ﷺ حين قال لك ما قال، فلا ترجعي إليه، فلما قبض أبو بكر قالت مثله لعمر، فقال: إن أتيتني بعد مرتك هذه لأرجمك، فمنعها»..... 429
- «وعن ابن عمر نزلت في صلاة المسافر على الراحلة أيما توجهت. وعن عطاء: عميت القبلة على قوم فصلوا إلى أنحاء مختلفة، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم فعذروا. وقيل: فأينما تولوا للدعاء والذكر ولم يرد الصلاة»..... 328
- «وعن النبي ﷺ: يقول الله تعالى: إني والجن والإنس في نأ عظيم، أخلق ويُعبد غيري، وأرزق ويُشكر غيري»..... 365
- «وعن عمر ﷺ أنه سأل عنها الصحابة فقالوا: الله أعلم، فغضب وقال: قولوا نعم أو لا نعم؟ فقال ابن عباس: في نفسي شيء منها يا أمير المؤمنين. فقال: قل يا ابن أخي ولا تحقر نفسك، قال: ضرب مثلا لعمل. قال: لأي عمل؟ قال: لرجل يعمل الحسنات، ثم بعث الله له الشيطان فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله»..... 473
- «وكان القصاص في التوراة أو العفو، وفي الانجيل العفو فقط»..... 374
- «ولمَن زعم أنه لم يكن من الملائكة أن يقول: إنه كان جنيا نشأ بين أظهر الملائكة، وكان مغمورا بالألوف منهم فغلبوا عليه ... إلى آخره»..... 266
- «وما روي أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كذب ثلاث كذبات ما نصه: لما روى البخاري ومسلم في حديث الشفاعة: فيقول إبراهيم: إني كذبت ثلاث كذبات وذكر قوله في الكوكب: «هُذَا رَبِّي»، وقوله: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا»، وقوله: «إِنِّي سَقِيمٌ»..... 214
- «ومن قرأها إذا أخذ مضجعه»..... 461
- «ويل لمن قرأ هذه الآية فمَجَّ بها»..... 360، 142.
- «يا بلال روِّحنا»..... 277

فهرس الأبيات الشعرية:

الصفحة	البيت
	-أ-
229	ويصعدُ حتى يَظُنُّ الجهولُ بأنَّ له حاجةً في السماء
	-ب-
197	يا لهفَ زِيَابَةَ للحارثِ فالـ صَاحِبِ فالعَائمِ فالآثِبِ
352 ، 138	ولأَعْيَبِ فيهِمُ غَيْرَ أَنَّ سِيوفَهُمُ بهنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ
183	أفادتكمُ النعماءُ لا تَلقِنِي في النعمِ العازِبِ
198	يا ابن زِيَابَةَ إن تَلقِنِي والله لو لاقِيتهُ وحده لآبِ سيفانا مع الغالبِ
336	فإن أتت فالقولُ أضمر تُصب فان أوتت فالقولُ أضمر تُصب
239	فقد جعلتُ فُلوصَ بني سُهَيْلٍ من الأكوارِ مرَّعها قَريبُ
279	كانَّ حُيولنا كانتَ قَدِيمًا تُسَقَى في فُحُوفِهِمُ الحَلِيبَا فَمَرَّتْ غَيْرَ نَافِرَةٍ عَلَيهِمُ تَدُوسُ بنا الجِماجِمَ والتَّربِيبَا
	-ت-
395	وليس عندي لازما إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مشتا
	-ج-
496	متى تَأْتِينَا تُلُومُ بنا في دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا ونارًا تَأجَّجَا
	-ح-
470	وفَرَعٍ يَصِيرُ الجِيدَ وَخَفَ كأنه على اللَّيْثِ قِنوانُ الكُرومِ الدَّوائِحِ
412	لي في الدنيا سهام وأساميهن وغد ليس فيهن ربيح وسفيح ومنيح
413	وأقداح أزلام الغمار عديد وفذ وحلس والمعلى ونافس بنيتين منها مسبل وسفيح رقيب ووغد توأم ومنيح
	-د-

453	فَإِنْ شِئْتُ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ وَإِنْ شِئْتُ لَمْ أُطْعَمَ نُقَاحًا وَلَا بَرَدًا
254	سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا وَمَشَايخِ كَأَنَّهُمْ مِنْ طَوْلِ مَا التَّمُوا مُرَدًّا
254	ثِقَالٍ إِذَا لَاقُوا خِفَافٍ إِذَا دُعُوا قَلِيلٍ إِذَا عُذُّوا، كَثِيرٍ إِذَا شُدُّوا
147، 402، 492	وذات واو بعدها انو مبتدأ له المضارع اجعلن
388	فَإِنْ تَتَّقُونِي فَاقْتُلُونِي فَمَنْ أَتَّقَفْ فَلَيْسَ إِلَى خُلُودِ
241	أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نِدًّا وَمَا تَيْمٌ لَدِي حَسَبٍ نَدِيدٌ
-ر-	
242	وَلِرَهْطِ حَرَّابٍ وَقَدْ سُورَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غَرَابُهَا بِمُطَارٍ
254	إِنَّ الْكِرَامَ كَثِيرٌ فِي الْبِلَادِ وَإِنْ قَلُّوا كَمَا غَيْرُهُمْ قُلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا
478	عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعُودُ الدِّيَافِي جَرَجِرَا
264	قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاخِرِ
223	أَخَذْتُ بِالْجُمَةِ رَأْسًا أَزْعَرَا وَبِالْثَنَائِي الْوَاضِحَاتِ الدُّرُدْرَا وَبِالطَّوِيلِ الْعُمَرِ عُمَرًا حَيْدَرًا كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِذْ تَنَصَّرَا
224	وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنُ دَأِيَةٍ وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي
366	أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرَعِكِ بِضِرَّةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقِرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ
294	وَأَخْبِرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ
367	وَإِنْ يَعِدُ مُنْكَرٌ مُنْكَرَا وَفِي سِوَى ذَا الثَّانِي عَيْنِ الْأَوَّلِ فَالثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ بِلَا مَرَا إِلَى آخِرِهِ
-ع-	
400	أَبَا خِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
399	السَّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعُ
235	فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ

329	أَمِنْ رِيحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورُّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ
	-ف-
206	لَمَّا رَأَيْتُ بَنِي الزَّمَانِ وَمَا بِهِمْ خِلٌّ وَفِيٍّ، لِلشَّدَائِدِ أَصْطَفِي أَيَقُنْتُ أَنَّ الْمَسْتَحِيلَ ثَلَاثَةٌ الْعَوْلُ وَالْعِنَاءُ وَالخِلُّ الْوَفِي
184	إِذَا نَسَبَةٌ لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ رُمَتْهَا بَوَجْهِ لُهُ عَقْلُ اللَّيْبِ يُوَالِفُ فَشُكْرٌ لَدَى عُرْفٍ أَخْصُصُ جَمِيعَهَا وَفِي لُغَةٍ لِلْحَمْدِ عُرْفًا مُتْرَادِفُ عُمُومٌ لَوَجْهِ فِي سِوَاهُنَّ نِسَبَةٌ فِذِي نَسَبٌ سِتٌّ لِمَنْ هُوَ عَارِفُ
	-ق-
310 ، 112 فِي آدَانَ وَازدَدَ وَادَّكِرَ دَالًا بَقِي
	-ك-
422	أَفِي كَلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمُ غَزْوَةٍ تَشْدُ لِأَقْصَاهَا عَزِيمَ عَزَائِكَ مُورْتَةٌ مَالًا وَفِي الْحَيِّ رَفْعَةٌ مَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قِرْوَى نَسَائِكَ
352 ، 138	أَرْقِيكَ، أَرْقِيكَ بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ بُخْلِ نَفْسِكَ عَلَّ اللَّهُ يَشْفِيكَ
	-ل-
360	وَبَدَّلْتُ، وَالدهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا، وَالشَّمْمَالُ
235	كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي
249	أَلَا أَنْعَمَ صَبَاحًا أَثْبَاهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْصَمُنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْبِ الْخَالِي وَهَلْ يَنْعَمُنْ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيْتُ بِأَوْجَالِ
304	تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ تَمَنَّى دَاوُدَ الزُّبُورَ عَلَى رِسْلِ
493	وَالْحَوَزُ مِنْ تَمَامِهِ وَإِنْ حَصَلَ وَلَوْ مُعَارًا عِنْدَ رَاهِنٍ بَطَلُ
229	هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَزَّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ التُّزُولَا

	-م-	
196	وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ	إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ
233	وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ
459	فِيهِ الْمَشِيبَ لَزَرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ عَيْنِيهِ أَحْوَرُ مِنْ جَاذِرِ جَاسِمِ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمِ	لَوْلَا الْحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِي قَدْ عَثَا وَكَأَنَّهَا وَسَطُ النِّسَاءِ أَعَارَهَا وَسُنَانُ أَقْصَدِهِ النُّعَاسُ فَرَنْقَتِ
229	مَا بَيْنَ قَلَّةِ رَأْسِهِ وَالْمِعْصَمِ	فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يُنْشِنُهُ
229	لَهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ	لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفِ
221	مِنَ الْكَافِرِينَ الْفُلْحُ، وَالظَّفَرُ بِالنَّعَمِ لَهُ خِيفَةُ الْجَدْلَانِ قَهَقَهُ أَوْ بَسَمِ وَمَا حُوِّلُوهُ فِي الْجَنَانِ مِنَ الْقِسَمِ	وَضَحِكُ الَّذِينَ آمَنُوا فِي كِتَابِهِ وَلَيْسَ بِهِمْ هُزْءٌ، وَلَا يَعْتَرِيهِمْ بَلِ الضَّحِكِ مَعْنَاهُ السَّرُورُ بِفُوزِهِمْ
340	لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ
-ن-		
376	مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
217	إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ
340	إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عَرِيَانًا	رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبِرَانَا
190 البيت	وَأَمَّا الْهَدَى هَدَى بِيَانٍ وَعَصْمَةٌ
229	مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقٍ ثَمَّ لَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ وَلَيْسَ لَهُمْ دِينٌ إِذَا اثْتَمِنُوا صُمْ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرَتْ بِهِ وَإِنْ ذُكِرَتْ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أُذُنُوا	
496	بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِينِ	وَالْفَعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ
265، 164	وَأَعْرَفُ النَّاسِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ	أَلَيْسَ أَوَّلُ مَنْ صَلَّى لِقَبْلَتِكُمْ
208، 113	عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِينِينَا كَانُوا جَمِيعًا وَافْرِينَا	إِنْ الْمَنَائِي يَطَّلِعُنَ فَتَذَرُهُمْ شَتَى وَقَدْ
-ه-		
308	ضَلِيلِ أَهْوَى الصَّبِيِّ تَنْدُمُهُ	قُلْتُ لِزَيْرٍ لَمْ تَصَلُهُ مَرِيْمُهُ

الفهارس العامة

223، 222	أَعْمَى الْهُدَى بِالْجَاهِلِينَ الْعُمَّةَ	وَمَهْمَةٍ أَطْرَافُهُ فِي مَهْمَةٍ
470	وَلَكِنْ أَطْرَافَ الرِّمَاحِ تَصِيرُ نَهَا

فهرس الأعلام:

- إبراهيم عليه السلام 467، 466، 465، 403، 351، 341، 339، 337، 335، 334، 332، 299، 214.....
 ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي 21، 36، 115، 192، 214، 241، 248، 261، 269، 282، 286،
 296، 297، 298، 303، 318، 325، 326، 333، 349، 356، 374، 381، 383، 387، 396، 403، 409، 410، 411،
 450، 452، 482، 485
- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد 117، 153، 285، 355، 387، 414، 424، 442، 483
 ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر 236، 483
 ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن 41
 ابن العماد العكري 74، 75، 76، 77
 ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي 265، 309، 332، 353، 381، 382، 416
 ابن النضر العماني 154، 221، 402
 ابن بَحْمَان، إبراهيم بن عبد الرحمن الثميني 71، 72
 ابن تعاريت، سعيد بن الحاج علي 27، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 62، 63، 64، 65، 68، 69، 70، 71، 72، 81،
 82، 83، 93، 532
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم 38، 39، 40، 41
 ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي 461
 ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد 49
 ابن ذكوان 203
 ابن زَيْبَابَة 198
 ابن سلام 217
 ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي 154
 ابن عاصم أبي بكر محمّد الغرناطي 153، 156، 494
 ابن عامر الشامي، أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي 116، 131، 203، 204، 212، 280، 286، 332، 334، 339، 350،
 361، 444، 445، 469، 476، 497
- ابن عطية الأندلسي 21، 34، 36، 39، 132، 153، 165، 194، 203، 212، 222، 231، 245، 246، 249، 269، 285،
 286، 295، 302، 306، 320، 332، 337، 339، 346، 354، 358، 390، 393، 394، 400، 402، 404، 415، 443،
 445، 449، 466، 469، 476، 495
- ابن عياش، أبو بكر 476
 ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي 318
 ابن كثير المكي، أبو سعيد عبد الله 132، 204، 280، 436، 458، 476
 ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني 117، 366
 ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي 75، 147، 294، 310، 336، 395، 397، 402، 439، 493، 497
 ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى 117، 144، 177، 296، 297
 ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف 153، 154، 196، 236، 298، 319، 325، 368، 376، 392، 400،

- ابن يوسف، سليمان داود 24 ، 23
- أبو الحواري محمد بن الحواري العماني 434 ، 428 ، 423 ، 420 ، 354 ، 155 ، 149 ، 95 ، 42 ، 35 ، 27 ، 26 ، 25
- أبو الطيب الممتني 279 ، 254 ، 253
- أبو المؤثر الصلت بن خميس 496 ، 433 ، 427 ، 424 ، 423 ، 420 ، 172 ، 170 ، 162 ، 157 ، 155 ، 126 ، 26
- أبو النظر الكلبي 485 ، 482 ، 471 ، 354 ، 320 ، 303 ، 221 ، 219 ، 134 ، 133
- أبو اليقظان، إبراهيم 82 ، 81 ، 69 ، 64 ، 60 ، 59 ، 57 ، 56 ، 55 ، 54 ، 27
- أبو أيوب الأنصاري 390 ، 115
- أبو بكر الصديق 479 ، 434 ، 429 ، 418 ، 372 ، 219 ، 186 ، 154 ، 153 ، 152 ، 134 ، 133 ، 122 ، 77 ، 74 ، 68 ، 49
- أبو بلال مرداس بن حدير 464 ، 17 ، 16
- أبو تمام 366 ، 229 ، 198 ، 197 ، 123
- أبو حنيفة النعمان 444 ، 429 ، 420 ، 419 ، 409 ، 408 ، 391 ، 378 ، 327 ، 186 ، 162 ، 140 ، 121
- أبو حيان الأندلسي 281 ، 278 ، 276 ، 267 ، 266 ، 231 ، 222 ، 204 ، 203 ، 189 ، 165 ، 154 ، 142 ، 116 ، 45 ، 31 ، 22
- 285 ، 287 ، 302 ، 320 ، 332 ، 337 ، 341 ، 344 ، 346 ، 347 ، 350 ، 364 ، 376 ، 389 ، 393 ، 394 ، 400 ، 402 ، 404 ، 406 ، 415 ، 416 ، 423 ، 425 ، 426 ، 436 ، 443 ، 445 ، 466 ، 483 ، 484 ، 489 ، 495 ، 497 ، 498
- أبو حيوة 402 ، 245 ، 132
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني 419 ، 414 ، 411 ، 370 ، 369 ، 366 ، 277 ، 268 ، 267 ، 250 ، 213 ، 117 ، 115
- 421 ، 422 ، 426 ، 429 ، 431 ، 434 ، 438 ، 454 ، 474 ، 484 ، 487
- أبو زكريا يحيى بن أبي بكر الوارجلاني 22 ، 21
- أبو زكرياء يحيى بن زكرياء 27
- أبو ستة، أبو عبد الله محمد بن عمر القصبي الجربي 157 ، 155 ، 145 ، 111 ، 95 ، 93 ، 88 ، 71 ، 70 ، 69 ، 68 ، 59 ، 27
- 160 ، 178 ، 186 ، 196 ، 237 ، 317 ، 357 ، 358 ، 365 ، 373 ، 385 ، 409 ، 440 ، 456 ، 458 ، 478 ، 487 ، 489 ، 494
- أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة 22 ، 20 ، 18
- أبو عمار عبد الكافي 70
- أبو عمرو بن العلاء البصري 484 ، 458 ، 444 ، 401 ، 204
- أبو منصور الماتريدي 495 ، 317 ، 126
- أبو نصر فتح بن نوح الملوشائي 190 ، 154 ، 70
- أبو هريرة 481 ، 477 ، 438 ، 431 ، 405 ، 385 ، 381 ، 369 ، 356 ، 327 ، 297 ، 296 ، 214 ، 213 ، 186 ، 129 ، 121 ، 111
- 482 ، 490 ، 495 ، 496
- أبي بن كعب 486 ، 485 ، 483 ، 461
- أحمد باشا بن يوسف القرمانلي 72
- أحمد بن حنبل 484 ، 481 ، 318 ، 13
- الأحنف بن قيس 16
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة 484 ، 469 ، 466 ، 445 ، 436 ، 243 ، 132
- الأخنس بن شريق 398 ، 117
- إدريس عليه السلام 403 ، 402
- آدم عليه السلام 403 ، 402 ، 394 ، 381 ، 377 ، 357 ، 309 ، 287 ، 282 ، 269 ، 267 ، 266 ، 265 ، 263 ، 261 ، 259 ، 213 ، 164
- إسحاق عليه السلام 403 ، 341 ، 339 ، 299 ، 213 ، 110
- إسرائيل . 78 ، 138 ، 270 ، 278 ، 280 ، 283 ، 296 ، 299 ، 300 ، 306 ، 310 ، 326 ، 374 ، 447 ، 449 ، 450 ، 451 ، 452

- بنيامين 339، 450
- بوتردين، يحيى بن صالح 23، 24، 26، 30، 31، 35
- البيجوري، برهان الدين أبو إسحق إبراهيم بن أحمد 73
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر 56، 63، 79، 87، 96، 105، 109، 110، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 136، 139، 140، 142، 143، 144، 145، 147، 148، 151، 152، 154، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 173، 174، 175، 176، 177، 180، 183، 184، 185، 186، 187، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 316، 317، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 496، 497، 498، 499
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين 121، 122، 176، 221، 238، 246، 267، 365، 370، 371، 372، 375، 390، 411، 426، 431، 461، 462، 486، 487
- بُيُوض، إبراهيم بن عمر 38
- تبغورين بن عيسى الملقب بملشوطي 9، 68، 70، 155، 161، 196، 365، 456
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى 115، 117، 143، 176، 250، 251، 328، 334، 345، 347، 352، 356، 366، 369، 377، 411، 416، 421، 422، 426، 429، 431، 435، 476، 481، 482، 490
- النتفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر 63، 113، 118، 119، 120، 131، 137، 142، 144، 151، 152، 153، 154، 156، 157، 158، 159، 162، 169، 170، 172، 174، 180، 183، 184، 188، 190، 193، 194، 195، 201، 206، 208، 210، 211، 216، 223، 225، 228، 230، 234، 236، 243، 245، 247، 255، 256، 263، 271، 272، 276، 280، 284، 285، 287، 289، 291، 293، 294، 295، 298، 301، 305، 310، 312، 333، 341، 342، 343، 344، 346، 358، 359، 361، 371، 375، 377، 378، 379، 383، 384، 387، 389، 397، 399، 400، 401، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 415، 417، 421، 422، 424، 437، 440، 446، 447، 448، 450، 458، 459، 463، 465، 466، 469، 470، 473، 474، 475، 476، 479، 480، 481، 483، 484، 488، 489، 491، 492، 498، 499
- ثابت بن قيس 424، 425، 427
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني 337

- ثعلبة بن غنم 387 ، 133
 الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد 34 ، 122 ، 133 ، 177 ، 194 ، 219 ، 222 ، 226 ، 246 ، 249 ، 287 ، 295 ، 306 ، 314 ،
 320 ، 339 ، 353 ، 354 ، 387 ، 406 ، 411 ، 415 ، 425 ، 441 ، 471 ، 474 ، 485 ، 486
 جابر بن زيد 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 29 ، 34 ، 115 ، 171 ، 189 ، 224 ، 326 ، 427 ، 428 ، 457
 جابر بن سمرة 418
 الجادوي، سعيد بن يحيى 59 ، 60 ، 64
 الجادوي، عبد الله بن سعيد بن يحيى 60
 جالوت 144 ، 449 ، 452 ، 454 ، 455
 جبريل 197 ، 278 ، 287 ، 292 ، 309 ، 315 ، 381 ، 394 ، 414 ، 456 ، 484
 جَبَلَة بن الأيهم 224
 جبير بن مطعم 442
 جرير بن عطية الكلبي 241 ، 246 ، 298
 الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي 21
 الجعيري، برهان الدين أبو إسحاق 34
 الجعيري، فرحات 6 ، 19 ، 27 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 54 ، 55 ، 56 ، 57 ، 58 ، 59 ، 61 ، 64 ، 65 ، 66 ، 68 ، 82 ، 85 ، 86 ،
 93 ، 94 ، 96 ، 98 ، 152 ، 156 ، 157 ، 166 ، 174 ، 202 ، 254 ، 358 ، 409
 الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي 80
 جميلة بنت عبد الله بن أبي بن سلول 424 ، 426
 الجنائني، أبو زكرياء يحيى بن الخير 56 ، 71 ، 155 ، 201 ، 237 ، 253 ، 291 ، 416 ، 417 ، 427 ، 432 ، 438 ، 441 ، 446
 الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد 152 ، 153 ، 193 ، 209 ، 223 ، 224 ، 231 ، 232 ، 260 ، 265 ، 273 ، 274 ، 283 ،
 298 ، 306 ، 323 ، 324 ، 326 ، 338 ، 353 ، 365 ، 371 ، 381 ، 398 ، 407 ، 408 ، 429 ، 430 ، 432 ، 466 ، 475 ، 484
 499
 الجيطالي، أبو طاهر إسماعيل بن موسى 30 ، 36 ، 44 ، 46 ، 57 ، 68 ، 71 ، 114 ، 140 ، 155 ، 173 ، 190 ، 201 ، 237 ، 253 ،
 254 ، 265 ، 300 ، 349 ، 358 ، 372 ، 378 ، 379 ، 380 ، 385 ، 388 ، 391 ، 392 ، 409 ، 444 ، 458
 الحاج خليفة 22 ، 75 ، 76 ، 77 ، 80 ، 94
 الحاج سعيد، يوسف بن بكير 27 ، 49 ، 50 ، 55 ، 56 ، 57 ، 59 ، 61 ، 64 ، 67 ، 69 ، 81
 الحاج موسى، بشير بن موسى 9 ، 28 ، 55 ، 56 ، 57 ، 72 ، 82 ، 85 ، 100
 الحارث بن خالد المخزومي 453
 الحارث بن همام الشيباني 123 ، 198 ، 199
 حارثة بن سراقه 110 ، 354
 الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله 117 ، 121 ، 121 ، 238 ، 246 ، 366 ، 403 ، 411 ، 431 ، 457 ، 478 ، 485 ،
 486 ، 487
 حذيفة بن اليمان 133 ، 236 ، 313 ، 322
 حزقيل داوردان 447 ، 467
 حسان بن ثابت 164 ، 265
 الحسن البصري، أبو سعيد 42 ، 132 ، 238 ، 248 ، 287 ، 306 ، 396 ، 473
 الحطيئة أبو مليكة 456
 حفّار، إبراهيم 31 ، 32 ، 37 ، 45 ، 46 ، 47

- حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر 476 ، 445 ، 444 ، 13
- الحكم بن كيسان 407 ، 118
- حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة 497 ، 476 ، 470 ، 469 ، 445 ، 444 ، 425 ، 416 ، 333 ، 280 ، 203
- خالد بن معدان 241
- خالد بن يزيد الشيباني 229
- خزيمة بن ثابت الأنصاري 487
- الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد شمس الدين 382 ، 344 ، 332 ، 177 ، 158
- الخليلي، أحمد بن حمد 46 ، 45 ، 42 ، 41 ، 40 ، 39 ، 38 ، 37 ، 35 ، 23
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد 370
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن 414 ، 369 ، 19 ، 13
- داود التميمي 449 ، 403 ، 144
- داود بن إيشي 454
- الداوودي، شمس الدين محمد بن علي 74
- دُبُوز، محمد علي 69 ، 62 ، 58 ، 55 ، 54 ، 53 ، 52 ، 51 ، 50 ، 49 ، 44
- الدرجيني، أبو العباس أحمد بن سعيد 155 ، 51 ، 25 ، 23 ، 21 ، 18 ، 16
- الدلجلي، إبراهيم 352 ، 138 ، 62
- الدماميني، بدر الدين 392 ، 154
- الذهبي، محمد حسين 179 ، 175 ، 174 ، 97 ، 96 ، 79 ، 78 ، 76 ، 41 ، 40 ، 34 ، 33 ، 29
- ذو الشمالين بن عبد عمر 354
- ذو القرنين 403
- ذو الكفل عليه السلام 403
- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر 250 ، 189 ، 162 ، 157
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر 152
- الراشدي، مبارك بن عبد الله 26 ، 22
- رافع بن المعلّى 354
- ريبولون 339
- الربيع بن حبيب 443 ، 438 ، 422 ، 421 ، 409 ، 387 ، 385 ، 377 ، 357 ، 303 ، 191 ، 117 ، 36 ، 30 ، 29 ، 22 ، 13
- رشيد رضا 77
- رفاعة القرظي 429 ، 428 ، 149 ، 148 ، 129
- رمزان 339
- روبيل 339
- روني 339
- رؤف بن ثابت الأنصاري 51
- الزرقاني، محمد عبد العظيم 77 ، 76 ، 42 ، 41 ، 34
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله 291 ، 262 ، 236 ، 43 ، 41 ، 31
- زكريا الأنصاري، 53 ، 105 ، 110 ، 114 ، 116 ، 117 ، 118 ، 121 ، 126 ، 130 ، 131 ، 142 ، 144 ، 147 ، 152 ، 156 ، 157 ، 159 ، 161 ، 162 ، 164 ، 166 ، 167 ، 169 ، 170 ، 173 ، 175 ، 176 ، 177 ، 180 ، 184 ، 185 ، 186 ، 187 ، 188 ، 189 ، 190 ، 193 ، 194 ، 198 ، 199 ، 200 ، 201 ، 202 ، 205 ، 206 ، 207 ، 208 ، 209 ، 210 ، 211 ، 212 ، 213 ، 214 ، 215

،236 ،234 ،233 ،232 ،231 ،230 ،229 ،228 ،227 ،226 ،225 ،224 ،223 ،222 ،221 ،220 ،219 ،218 ،217 ،216 ،215 ،214 ،213 ،212 ،211 ،210 ،209 ،208 ،207 ،206 ،205 ،204 ،203 ،202 ،201 ،200 ،199 ،198 ،197 ،196 ،195 ،194 ،193 ،192 ،191 ،190 ،189 ،188 ،187 ،186 ،185 ،184 ،183 ،182 ،181 ،180 ،179 ،178 ،177 ،176 ،175 ،174 ،173 ،172 ،171 ،170 ،169 ،168 ،167 ،166 ،165 ،164 ،163 ،162 ،161 ،160 ،159 ،158 ،157 ،156 ،155 ،154 ،153 ،152 ،151 ،150 ،149 ،148 ،147 ،146 ،145 ،144 ،143 ،142 ،141 ،140 ،139 ،138 ،137 ،136 ،135 ،134 ،133 ،132 ،131 ،130 ،129 ،128 ،127 ،126 ،125 ،124 ،123 ،122 ،121 ،120 ،119 ،118 ،117 ،116 ،115 ،114 ،113 ،112 ،111 ،110 ،109 ،108 ،107 ،106 ،105 ،104 ،103 ،102 ،101 ،100 ،99 ،98 ،97 ،96 ،95 ،94 ،93 ،92 ،91 ،90 ،89 ،88 ،87 ،86 ،85 ،84 ،83 ،82 ،81 ،80 ،79 ،78 ،77 ،76 ،75 ،74 ،73 ،72 ،71 ،70 ،69 ،68 ،67 ،66 ،65 ،64 ،63 ،62 ،61 ،60 ،59 ،58 ،57 ،56 ،55 ،54 ،53 ،52 ،51 ،50 ،49 ،48 ،47 ،46 ،45 ،44 ،43 ،42 ،41 ،40 ،39 ،38 ،37 ،36 ،35 ،34 ،33 ،32 ،31 ،30 ،29 ،28 ،27 ،26 ،25 ،24 ،23 ،22 ،21 ،20 ،19 ،18 ،17 ،16 ،15 ،14 ،13 ،12 ،11 ،10 ،9 ،8 ،7 ،6 ،5 ،4 ،3 ،2 ،1 ،0 ،-1 ،-2 ،-3 ،-4 ،-5 ،-6 ،-7 ،-8 ،-9 ،-10 ،-11 ،-12 ،-13 ،-14 ،-15 ،-16 ،-17 ،-18 ،-19 ،-20 ،-21 ،-22 ،-23 ،-24 ،-25 ،-26 ،-27 ،-28 ،-29 ،-30 ،-31 ،-32 ،-33 ،-34 ،-35 ،-36 ،-37 ،-38 ،-39 ،-40 ،-41 ،-42 ،-43 ،-44 ،-45 ،-46 ،-47 ،-48 ،-49 ،-50 ،-51 ،-52 ،-53 ،-54 ،-55 ،-56 ،-57 ،-58 ،-59 ،-60 ،-61 ،-62 ،-63 ،-64 ،-65 ،-66 ،-67 ،-68 ،-69 ،-70 ،-71 ،-72 ،-73 ،-74 ،-75 ،-76 ،-77 ،-78 ،-79 ،-80 ،-81 ،-82 ،-83 ،-84 ،-85 ،-86 ،-87 ،-88 ،-89 ،-90 ،-91 ،-92 ،-93 ،-94 ،-95 ،-96 ،-97 ،-98 ،-99 ،-100 ،-101 ،-102 ،-103 ،-104 ،-105 ،-106 ،-107 ،-108 ،-109 ،-110 ،-111 ،-112 ،-113 ،-114 ،-115 ،-116 ،-117 ،-118 ،-119 ،-120 ،-121 ،-122 ،-123 ،-124 ،-125 ،-126 ،-127 ،-128 ،-129 ،-130 ،-131 ،-132 ،-133 ،-134 ،-135 ،-136 ،-137 ،-138 ،-139 ،-140 ،-141 ،-142 ،-143 ،-144 ،-145 ،-146 ،-147 ،-148 ،-149 ،-150 ،-151 ،-152 ،-153 ،-154 ،-155 ،-156 ،-157 ،-158 ،-159 ،-160 ،-161 ،-162 ،-163 ،-164 ،-165 ،-166 ،-167 ،-168 ،-169 ،-170 ،-171 ،-172 ،-173 ،-174 ،-175 ،-176 ،-177 ،-178 ،-179 ،-180 ،-181 ،-182 ،-183 ،-184 ،-185 ،-186 ،-187 ،-188 ،-189 ،-190 ،-191 ،-192 ،-193 ،-194 ،-195 ،-196 ،-197 ،-198 ،-199 ،-200 ،-201 ،-202 ،-203 ،-204 ،-205 ،-206 ،-207 ،-208 ،-209 ،-210 ،-211 ،-212 ،-213 ،-214 ،-215 ،-216 ،-217 ،-218 ،-219 ،-220 ،-221 ،-222 ،-223 ،-224 ،-225 ،-226 ،-227 ،-228 ،-229 ،-230 ،-231 ،-232 ،-233 ،-234 ،-235 ،-236 ،-237 ،-238 ،-239 ،-240 ،-241 ،-242 ،-243 ،-244 ،-245 ،-246 ،-247 ،-248 ،-249 ،-250 ،-251 ،-252 ،-253 ،-254 ،-255 ،-256 ،-257 ،-258 ،-259 ،-260 ،-261 ،-262 ،-263 ،-264 ،-265 ،-266 ،-267 ،-268 ،-269 ،-270 ،-271 ،-272 ،-273 ،-274 ،-275 ،-276 ،-277 ،-278 ،-279 ،-280 ،-281 ،-282 ،-283 ،-284 ،-285 ،-286 ،-287 ،-288 ،-289 ،-290 ،-291 ،-292 ،-293 ،-294 ،-295 ،-296 ،-297 ،-298 ،-299 ،-300 ،-301 ،-302 ،-303 ،-304 ،-305 ،-306 ،-307 ،-308 ،-309 ،-310 ،-311 ،-312 ،-313 ،-314 ،-315 ،-316 ،-317 ،-318 ،-319 ،-320 ،-321 ،-322 ،-323 ،-324 ،-325 ،-326 ،-327 ،-328 ،-329 ،-330 ،-331 ،-332 ،-333 ،-334 ،-335 ،-336 ،-337 ،-338 ،-339 ،-340 ،-341 ،-342 ،-343 ،-344 ،-345 ،-346 ،-347 ،-348 ،-349 ،-350 ،-351 ،-352 ،-353 ،-354 ،-355 ،-356 ،-357 ،-358 ،-359 ،-360 ،-361 ،-362 ،-363 ،-364 ،-365 ،-366 ،-367 ،-368 ،-369 ،-370 ،-371 ،-372 ،-373 ،-374 ،-375 ،-376 ،-377 ،-378 ،-379 ،-380 ،-381 ،-382 ،-383 ،-384 ،-385 ،-386 ،-387 ،-388 ،-389 ،-390 ،-391 ،-392 ،-393 ،-394 ،-395 ،-396 ،-397 ،-398 ،-399 ،-400 ،-401 ،-402 ،-403 ،-404 ،-405 ،-406 ،-407 ،-408 ،-409 ،-410 ،-411 ،-412 ،-413 ،-414 ،-415 ،-416 ،-417 ،-418 ،-419 ،-420 ،-421 ،-422 ،-423 ،-424 ،-425 ،-426 ،-427 ،-428 ،-429 ،-430 ،-431 ،-432 ،-433 ،-434 ،-435 ،-436 ،-437 ،-438 ،-439 ،-440 ،-441 ،-442 ،-443 ،-444 ،-445 ،-446 ،-447 ،-448 ،-449 ،-450 ،-451 ،-452 ،-453 ،-454 ،-455 ،-456 ،-457 ،-458 ،-459 ،-460 ،-461 ،-462 ،-463 ،-464 ،-465 ،-466 ،-467 ،-468 ،-469 ،-470 ،-471 ،-472 ،-473 ،-474 ،-475 ،-476 ،-477 ،-478 ،-479 ،-480 ،-481 ،-482 ،-483 ،-484 ،-485 ،-486 ،-487 ،-488 ،-489 ،-490 ،-491 ،-492 ،-493 ،-494 ،-495 ،-496 ،-497 ،-498 ،-499

403 ،289..... زكريا عليه السلام
 ،175 ،174 ،173 ،172 ،170 ،169 ،156 ،152 ،149 ،142 ،120 ،96 ،79 ،27، أبو القاسم محمود بن عمر
 ،214 ،213 ،212 ،206 ،205 ،202 ،201 ،200 ،199 ،196 ،195 ،193 ،192 ،191 ،190 ،189 ،186 ،183 ،177 ،176 ،175 ،174 ،173 ،172 ،171 ،170 ،169 ،168 ،167 ،166 ،165 ،164 ،163 ،162 ،161 ،160 ،159 ،158 ،157 ،156 ،155 ،154 ،153 ،152 ،151 ،150 ،149 ،148 ،147 ،146 ،145 ،144 ،143 ،142 ،141 ،140 ،139 ،138 ،137 ،136 ،135 ،134 ،133 ،132 ،131 ،130 ،129 ،128 ،127 ،126 ،125 ،124 ،123 ،122 ،121 ،120 ،119 ،118 ،117 ،116 ،115 ،114 ،113 ،112 ،111 ،110 ،109 ،108 ،107 ،106 ،105 ،104 ،103 ،102 ،101 ،100 ،99 ،98 ،97 ،96 ،95 ،94 ،93 ،92 ،91 ،90 ،89 ،88 ،87 ،86 ،85 ،84 ،83 ،82 ،81 ،80 ،79 ،78 ،77 ،76 ،75 ،74 ،73 ،72 ،71 ،70 ،69 ،68 ،67 ،66 ،65 ،64 ،63 ،62 ،61 ،60 ،59 ،58 ،57 ،56 ،55 ،54 ،53 ،52 ،51 ،50 ،49 ،48 ،47 ،46 ،45 ،44 ،43 ،42 ،41 ،40 ،39 ،38 ،37 ،36 ،35 ،34 ،33 ،32 ،31 ،30 ،29 ،28 ،27 ،26 ،25 ،24 ،23 ،22 ،21 ،20 ،19 ،18 ،17 ،16 ،15 ،14 ،13 ،12 ،11 ،10 ،9 ،8 ،7 ،6 ،5 ،4 ،3 ،2 ،1 ،0 ،-1 ،-2 ،-3 ،-4 ،-5 ،-6 ،-7 ،-8 ،-9 ،-10 ،-11 ،-12 ،-13 ،-14 ،-15 ،-16 ،-17 ،-18 ،-19 ،-20 ،-21 ،-22 ،-23 ،-24 ،-25 ،-26 ،-27 ،-28 ،-29 ،-30 ،-31 ،-32 ،-33 ،-34 ،-35 ،-36 ،-37 ،-38 ،-39 ،-40 ،-41 ،-42 ،-43 ،-44 ،-45 ،-46 ،-47 ،-48 ،-49 ،-50 ،-51 ،-52 ،-53 ،-54 ،-55 ،-56 ،-57 ،-58 ،-59 ،-60 ،-61 ،-62 ،-63 ،-64 ،-65 ،-66 ،-67 ،-68 ،-69 ،-70 ،-71 ،-72 ،-73 ،-74 ،-75 ،-76 ،-77 ،-78 ،-79 ،-80 ،-81 ،-82 ،-83 ،-84 ،-85 ،-86 ،-87 ،-88 ،-89 ،-90 ،-91 ،-92 ،-93 ،-94 ،-95 ،-96 ،-97 ،-98 ،-99 ،-100 ،-101 ،-102 ،-103 ،-104 ،-105 ،-106 ،-107 ،-108 ،-109 ،-110 ،-111 ،-112 ،-113 ،-114 ،-115 ،-116 ،-117 ،-118 ،-119 ،-120 ،-121 ،-122 ،-123 ،-124 ،-125 ،-126 ،-127 ،-128 ،-129 ،-130 ،-131 ،-132 ،-133 ،-134 ،-135 ،-136 ،-137 ،-138 ،-139 ،-140 ،-141 ،-142 ،-143 ،-144 ،-145 ،-146 ،-147 ،-148 ،-149 ،-150 ،-151 ،-152 ،-153 ،-154 ،-155 ،-156 ،-157 ،-158 ،-159 ،-160 ،-161 ،-162 ،-163 ،-164 ،-165 ،-166 ،-167 ،-168 ،-169 ،-170 ،-171 ،-172 ،-173 ،-174 ،-175 ،-176 ،-177 ،-178 ،-179 ،-180 ،-181 ،-182 ،-183 ،-184 ،-185 ،-186 ،-187 ،-188 ،-189 ،-190 ،-191 ،-192 ،-193 ،-194 ،-195 ،-196 ،-197 ،-198 ،-199 ،-200 ،-201 ،-202 ،-203 ،-204 ،-205 ،-206 ،-207 ،-208 ،-209 ،-210 ،-211 ،-212 ،-213 ،-214 ،-215 ،-216 ،-217 ،-218 ،-219 ،-220 ،-221 ،-222 ،-223 ،-224 ،-225 ،-226 ،-227 ،-228 ،-229 ،-230 ،-231 ،-232 ،-233 ،-234 ،-235 ،-236 ،-237 ،-238 ،-239 ،-240 ،-241 ،-242 ،-243 ،-244 ،-245 ،-246 ،-247 ،-248 ،-249 ،-250 ،-251 ،-252 ،-253 ،-254 ،-255 ،-256 ،-257 ،-258 ،-259 ،-260 ،-261 ،-262 ،-263 ،-264 ،-265 ،-266 ،-267 ،-268 ،-269 ،-270 ،-271 ،-272 ،-273 ،-274 ،-275 ،-276 ،-277 ،-278 ،-279 ،-280 ،-281 ،-282 ،-283 ،-284 ،-285 ،-286 ،-287 ،-288 ،-289 ،-290 ،-291 ،-292 ،-293 ،-294 ،-295 ،-296 ،-297 ،-298 ،-299 ،-300 ،-301 ،-302 ،-303 ،-304 ،-305 ،-306 ،-307 ،-308 ،-309 ،-310 ،-311 ،-312 ،-313 ،-314 ،-315 ،-316 ،-317 ،-318 ،-319 ،-320 ،-321 ،-322 ،-323 ،-324 ،-325 ،-326 ،-327 ،-328 ،-329 ،-330 ،-331 ،-332 ،-333 ،-334 ،-335 ،-336 ،-337 ،-338 ،-339 ،-340 ،-341 ،-342 ،-343 ،-344 ،-345 ،-346 ،-347 ،-348 ،-349 ،-350 ،-351 ،-352 ،-353 ،-354 ،-355 ،-356 ،-357 ،-358 ،-359 ،-360 ،-361 ،-362 ،-363 ،-364 ،-365 ،-366 ،-367 ،-368 ،-369 ،-370 ،-371 ،-372 ،-373 ،-374 ،-375 ،-376 ،-377 ،-378 ،-379 ،-380 ،-381 ،-382 ،-383 ،-384 ،-385 ،-386 ،-387 ،-388 ،-389 ،-390 ،-391 ،-392 ،-393 ،-394 ،-395 ،-396 ،-397 ،-398 ،-399 ،-400 ،-401 ،-402 ،-403 ،-404 ،-405 ،-406 ،-407 ،-408 ،-409 ،-410 ،-411 ،-412 ،-413 ،-414 ،-415 ،-416 ،-417 ،-418 ،-419 ،-420 ،-421 ،-422 ،-423 ،-424 ،-425 ،-426 ،-427 ،-428 ،-429 ،-430 ،-431 ،-432 ،-433 ،-434 ،-435 ،-436 ،-437 ،-438 ،-439 ،-440 ،-441 ،-442 ،-443 ،-444 ،-445 ،-446 ،-447 ،-448 ،-449 ،-450 ،-451 ،-452 ،-453 ،-454 ،-455 ،-456 ،-457 ،-458 ،-459 ،-460 ،-461 ،-462 ،-463 ،-464 ،-465 ،-466 ،-467 ،-468 ،-469 ،-470 ،-471 ،-472 ،-473 ،-474 ،-475 ،-476 ،-477 ،-478 ،-479 ،-480 ،-481 ،-482 ،-483 ،-484 ،-485 ،-486 ،-487 ،-488 ،-489 ،-490 ،-491 ،-492 ،-493 ،-494 ،-495 ،-496 ،-497 ،-498 ،-499
 229 زهير بن أبي سلمى
 17 ،16 زياد بن أبيه
 409 زيد بن أرقم
 322 ،133..... زيد بن قيس
 93 ،82 ،81 ،72 ،71 ،70 ،69 ،68 ،66 ،65 ،64 ،63 ،61 ،60 ،59 ،58 ،57 ،55 ،54 ،52 ،50 سالم بن يعقوب
 442 ،236 ،74 ،73 السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن
 60 السدويكشي، عمر بن ويران
 75 سراج الدين عمر الورددي
 25 سرحان بن سعيد السرحني
 410 سعد بن أبي وقاص
 354 سعد بن خيثمة
 320 سعد بن معاذ
 42 سعيد بن المسيب
 485 ،394 ،387 ،287 ،42..... سعيد بن جبير
 493 ،154..... السفاسقي، أبو إسحاق إبراهيم

- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر 154، 190، 225، 454
- سليمان القطبي 403
- السمهودي، نور الدين أبو الحسن علي 74
- السوفي، أبو عمرو عثمان بن خليفة 160، 161، 164، 265، 266، 330، 462
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان 132، 219، 244، 245، 286، 291، 292، 367، 376، 481
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر 22، 34، 41، 42، 45، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 84، 132، 142، 144، 153، 161، 165، 219، 221، 226، 236، 262، 265، 286، 295، 296، 318، 320، 339، 340، 354، 367، 371، 373، 374، 384، 442، 443، 464، 467، 485، 490
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس 74، 77، 117، 121، 140، 145، 147، 157، 167، 186، 277، 291، 327، 348، 355، 371، 372، 374، 378، 391، 408، 420، 428، 429، 437، 442، 443، 444، 486، 494
- شريف، بالحاج بن سعيد 24، 25، 26
- شعبان القنوشي 71
- شعيب القطبي 289، 403
- الشمّاخي، أبو العباس أحمد بن سعيد 16، 17، 18، 23، 24، 27، 30، 31، 34، 36، 54، 55، 57، 59، 60، 64، 68، 69، 71، 81، 82، 114، 155، 158، 159، 164، 174، 262، 290، 291، 321، 330، 409، 487، 496
- الشمّاخي، عامر بن علي 71، 486
- شمعون 339
- شمّويل 449، 454
- شوخ 339
- الشوكاني، محمد بن علي 22، 39، 74، 75، 189، 262، 443
- الشيباني، سلطان بن مبارك 9، 25، 82، 98
- الشيخ بالحاج، محمد بن بابا 20، 21، 22، 23، 24، 35، 37، 39، 40، 45، 46، 47
- الشيّهاني، حمو بن عيسى 9، 55، 57، 70، 82، 85، 100، 101، 109، 152، 156، 166، 168، 196، 201، 237، 253، 277، 358، 365
- صالح القطبي 403
- الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي 80
- صفوان بن بيضاء 354
- صُهيب بن سنان الرومي 218، 399
- الضحّاك بن مزاحم 42
- طالوت 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد 79، 121، 144، 195، 213، 246، 313، 356، 365، 379، 403، 411، 424، 431، 457، 461، 464، 479، 484
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير 21، 35، 36، 39، 115، 132، 134، 143، 144، 165، 188، 214، 231، 246، 248، 249، 261، 267، 269، 278، 280، 282، 286، 288، 295، 296، 297، 303، 305، 315، 318، 325، 326، 333، 339، 350، 354، 356، 358، 374، 375، 379، 381، 383، 390، 393، 396، 403، 409، 410، 411، 419، 425
- 442، 443، 450، 452، 462، 474، 476، 482، 485، 486، 495
- طلحة بن مصرّف 132، 245
- الطوفي، سليمان بن عبد القوي 29

- الطبيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله 112، 154، 156، 174، 190، 207، 233، 274، 292، 295، 296، 303، 365،
412، 447، 454
- عاد 151، 233، 235، 278، 315، 391، 454، 481، 494
- عاصم بن أبي النجود، أبو بكر 13، 129، 131، 132، 153، 189، 203، 251، 280، 328، 349، 401، 404، 416، 434،
436، 445، 448، 469، 476، 492، 497
- العاصمي، سليم بن سعيد 35
- عاقل بن البكير الليثي 354
- عامر بن شراحيل الشعبي 487، 488
- عائشة أم المؤمنين .. 16، 19، 111، 134، 142، 149، 251، 375، 409، 418، 419، 421، 429، 442، 443، 444، 495
- عباد بن سليمان 262
- عبد الرحمن بن الزبير 148، 149، 428، 429
- عبد الرحمن بن رستم 22، 23
- عبد الرحمن بن عوف 471
- عبد الله بن إباح 17، 18، 19، 20
- عبد الله بن أبي سلول 218، 424
- عبد الله بن المبارك بن واضح 121، 186
- عبد الله بن جحش 118
- عبد الله بن جحش 407، 409
- عبد الله بن رواحة 134، 418
- عبد الله بن سلام 196، 338
- عبد الله بن سوريا 113، 315
- عبد الله بن عباس 16، 19، 21، 22، 29، 34، 36، 42، 43، 115، 117، 121، 132، 133، 143، 144، 186، 196،
219، 221، 238، 246، 247، 261، 266، 267، 269، 280، 286، 288، 292، 296، 314، 318، 320، 323، 325،
326، 333، 344، 347، 349، 350، 354، 356، 372، 374، 377، 387، 389، 393، 399، 403، 407، 425، 426،
428، 427، 428، 429، 433، 438، 442، 456، 457، 462، 464، 473، 474، 476، 477، 479، 482، 483، 484،
485، 486، 498، 490
- عبد الله بن عمر 19، 117، 273، 303، 318، 328، 421، 422، 435، 485
- عبد الله بن مسعود 40، 41، 112، 124، 191، 192، 238، 246، 276، 288، 369
- عبد الله بن وهب الراسبي 16
- عبد الملك بن مروان 18، 19، 20
- عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم 23
- عبيد الله بن زياد 16
- عبيدة بن الحارث 354
- عتبان بن مالك 410
- العتبي، زين الدين رضوان 74
- عثمان بن عبد الله المغيرة 118، 407
- عثمان بن عفان 305، 471
- العراقي 346

- عزير التليلا 468 ، 403 ، 328 ، 314
- عطاء بن أبي رباح 426 ، 328 ، 67.....
- العكيري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين 439 ، 436 ، 433 ، 341 ، 327 ، 326 ، 325 ، 323 ، 279 ، 267 ، 153 ، 147 ، 130 ، 493
- علقمة بن قيس النخعي 238
- العلقمي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن 80
- علي باشا بن محمد التركي 72
- علي بن أبي طالب 442 ، 438 ، 429 ، 411 ، 396 ، 395 ، 372 ، 371 ، 370 ، 353 ، 213 ، 158 ، 16
- عمار بن ياسر 456 ، 322 ، 313 ، 254 ، 253 ، 237 ، 133 ، 70 ، 36 ، 26 ، 23 ، 19
- عمار طالبي 26
- عمر الحولي 354
- عمر بن الخطاب 485 ، 473 ، 434 ، 431 ، 429 ، 411 ، 410 ، 393 ، 372 ، 354 ، 334 ، 315 ، 236 ، 219 ، 171
- عمر بن سعيد بن محمد بن زكريا الجربي 53
- عمرو بن عبد الله الحضرمي 409 ، 407 ، 118
- عمرو بن قرّة 195 ، 194.....
- عمليق 449
- عمي سعيد الجربي 86 ، 85 ، 83 ، 72 ، 71 ، 68 ، 56 ، 50 ، 5
- عمير بن أبي وقاص 354
- عمير بن الحمام 354
- عوف ابن عفراء 354
- عيساوي، عبد الغاني 173 ، 98 ، 85 ، 83 ، 9 ، 8.....
- عيسى بن عمر الهمداني 245 ، 132.....
- عيسى التليلا 464 ، 456 ، 403 ، 382 ، 341 ، 337 ، 325 ، 309 ، 308 ، 245 ، 177 ، 132 ، 129 ، 68.....
- الفرسطائي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر 51 ، 49
- فرعون 465 ، 280 ، 278 ، 169
- فنحاص بن عازوراء 322 ، 133.....
- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب 299 ، 261 ، 231 ، 152
- القاري، الملا علي بن سلطان محمد الهروي 80 ، 105 ، 111 ، 117 ، 126 ، 147 ، 152 ، 157 ، 159 ، 167 ، 180 ، 184 ، 185 ، 186 ، 188 ، 190 ، 193 ، 194 ، 199 ، 203 ، 204 ، 211 ، 212 ، 218 ، 226 ، 226 ، 236 ، 237 ، 239 ، 246 ، 247 ، 277 ، 299 ، 300 ، 301 ، 317 ، 318 ، 319 ، 324 ، 335 ، 347 ، 348 ، 349 ، 350 ، 351 ، 352 ، 354 ، 355 ، 358 ، 359 ، 362 ، 360 ، 362 ، 363 ، 372 ، 373 ، 374 ، 375 ، 377 ، 382 ، 398 ، 425 ، 426 ، 439 ، 443 ، 449 ، 452 ، 458 ، 460 ، 463 ، 464 ، 466 ، 467 ، 479 ، 480 ، 489 ، 490 ، 493 ، 494 ، 496
- قالون عيسى بن مينا 204
- قتادة بن دعامة السدوسي 410 ، 374 ، 371 ، 326 ، 286 ، 191 ، 188
- قراطس 449
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد 486 ، 485 ، 365 ، 357 ، 302 ، 231 ، 226 ، 158 ، 154 ، 34 ، 21
- القفال الشاشي، أبو بكر محمد بن علي 411
- قنديل 449

- 278 قيصر
- 75 الكافيحي، محي الدين محمد بن سليمان
- 80 الكرخي، بدر الدين محمد بن محمد
- 364 الكرمانلي، أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة
- 497، 476، 469 الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة
- 278 كِشْرَى
- 403 كعب الأخبار
- 22 الكندي، أبو بكر أحمد بن عبد الله
- 98، 95، 86، 85، 82، 27، 9 الكندي، عبد الله بن سليمان
- 79 الكواشي، موفق الدين أحمد بن يوسف
- 339 كودا
- 339 كيشان
- 449 لاؤد بن إرم بن يسام
- 451، 450، 339 لاوي
- 31 لعلي، صالح بن عمر
- 403 لقمان عليه السلام
- 403، 339، 288 لوط عليه السلام
- ، 385، 377، 375، 372، 371، 356، 327، 276، 259، 250، 186، 167، 153، 145، 129، 121، 13، أنس مالك بن أنس
- 494، 461، 450، 434، 429، 424، 419، 416، 411، 409، 405
- 459، 421، 337، 235، 233، 17 المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد
- 354 مبشر بن عبد المنذر
- ، 399، 371، 361، 339، 334، 330، 305، 302، 291، 281، 280، 245، 222، 212، 204، 203، 132، 42 مجاهد
- 497، 492، 483، 479، 476، 469، 466، 458، 448، 445، 436، 425، 416، 402، 401
- ، 311، 308، 303، 186، 185، 84، 80، 79، 78، 77، 76، 75، 74، 73، 24 المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد
- 490، 471، 464، 456، 442، 440، 408، 400، 356، 351، 346، 337، 329، 325، 319
- 43، 34 محمد الطاهر بن عاشور
- 443، 186، 121 محمد بن الحسن الشيباني
- 27 محمد بن جعفر الأزكوي
- 77، 76 محمد عبده
- 26 محمد محمد زناتي عبد الرحمن
- 339، 110 مدان
- 339، 110 مدين
- 457، 332، 309، 261، 246، 233، 177، 176، 88 مريم عليها السلام
- 418، 134 مسطح بن أثاثة
- ، 349، 327، 303، 273، 252، 251، 233، 214، 213، 191، 176، 149 مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري
- 495، 481، 477، 442، 438، 429، 422، 418، 405، 387، 386، 385، 381، 378، 369
- 278 مصعب بن ريان

- المصعبي، أبو يعقوب يوسف بن محمد 4، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 13، 14، 21، 26، 49، 51، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 70، 71، 72، 76، 81، 82، 83، 84، 85، 87، 88، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 183، 188، 191، 196، 199، 201، 204، 207، 237، 253، 277، 285، 329، 335، 352، 358، 365، 367، 382، 397، 435، 444، 452، 458، 478، 492
- معاذ بن جبل..... 133، 352، 387، 410
- معاوية بن أبي سفيان..... 16
- مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ..... 433
- مَعْمَرُ، عَلِيٌّ يَحْيَى..... 16، 17، 18، 19، 23، 24، 25، 35، 44، 50، 51، 54، 55، 59، 67، 81، 93
- معوذ بن عفراء..... 354، 355
- المنأوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين 75، 177، 238، 247، 266، 339، 365، 425، 438، 491
- مِهْجَعُ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ..... 354
- موسى عليه السلام 47، 169، 278، 280، 281، 283، 291، 303، 312، 325، 341، 382، 403، 449، 451، 455
- ميارة، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الفاسي..... 153
- الناطقة الذبياني..... 243
- نافع المدني، أبو رويم 17، 116، 189، 204، 212، 214، 222، 280، 286، 291، 330، 334، 339، 361، 399، 401، 476، 483، 497
- النامي، عمرو بن خليفة..... 19، 20، 21، 23، 26، 53، 54، 59، 70، 71، 72، 155
- نجران بن زيدان بن سبأ 117، 324، 325
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني 461، 478، 485، 487
- النفسي، أبو البركات عبد الله بن أحمد 189، 193، 276، 302، 317، 344، 349، 368، 494، 495
- النفوسي، أبو المنيب محمد بن يانس 23، 24
- النمرود 464، 465، 466، 467
- نوح عليه السلام 288، 291، 402، 403
- نوفل بن عبد الله 118، 407
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف 75، 317، 378، 443
- هارون عليه السلام 278، 283، 403، 451
- هشام، بن عمار بن نصير بن ميسرة 203، 204
- هود بن محكم الهواري 21، 25، 27، 34، 35، 42، 44، 45، 95، 154، 164، 165، 170، 173، 180، 246، 354، 358، 458
- هود عليه السلام 403
- الوارجلاني، أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم 17، 20، 24، 30، 35، 36، 37، 53، 63، 126، 155، 159، 166، 201، 210، 237، 253، 254، 306، 321، 495، 496
- الوائلي، سعيد بن سليمان 82، 98
- ورث، عثمان بن سعيد بن عدي المصري 132، 203، 204، 383

27 ، 26	وليد عوجان
54	ويرو بن سليمان أبو دحمان
403 ، 289	يحيى <small>عليه السلام</small>
354	يزيد بن الحارث
403	اليسع <small>عليه السلام</small>
339	يشسرخود
452 ، 403 ، 341 ، 339 ، 299 ، 270	يعقوب <small>عليه السلام</small>
484 ، 476 ، 470 ، 458 ، 361 ، 330 ، 185 ، 132	يعقوب، بن إسحاق بن زيد الحضرمي
339	يفتوني
450	يهودا
339 ، 290 ، 118	يهودا
403 ، 339 ، 278	يوسف <small>عليه السلام</small>
449	يوشع بن نون
403	يونس <small>عليه السلام</small>

فهرس قضايا علوم القرآن:

الصفحة	المسألة
242، 141، 114	تعريف السورة والحكمة من تسوير القرآن
238، 141	المكي والمدني
197، 141، 125	نزول القرآن
484، 141	آخر ما نزل
185، 140	القراءات السبع
186، 140	هل البسمة آية من كل سورة
187، 140، 120	حروف فواتح السور
114، 321، 323، 370، 372، 376، 461، 491، 495	الناسخ والمنسوخ
473، 465، 249، 225	أمثال القرآن
492، 351، 344، 331	التكرار في القرآن
134، 202، 220، 228، 237، 242، 244، 278، 383	التناسب بين الآيات والسور
500، 460	فضائل سورة البقرة وبعض آياتها
382، 139	موهم الاختلاف والتناقض
184، 113	تعريف التفسير

فهرس المسائل العقديّة التي صرح فيه المصعبي برأي مذهب الإباضي :

الصفحة	المسألة
الإلهيات	
358	مفهوم التوحيد
237 ، 168 ، 146	مفهوم القدرة
297 ، 252 ، 141	مفهوم الإرادة
460	صفات الله تعالى
467	كلام الله لعباده
321 ، 197 ، 137 ، 126	حدوث القرآن
النبوءات	
455	أفضلية الرسل
السمعيات	
265	علاقة إبليس بالملائكة
317	هاروت وماروت ملكان
246 ، 106	وجود الجنة والنار
475 ، 457 ، 277 ، 141	نفي الشفاعة للظالمين وأهل الكبائر
201 ، 169	مصير مرتكب الكبيرة
402	مكانة المؤمن يوم القيامة
الإنسانيات	
290	مفهوم الإيمان
461	الإيمان رشد والكفر غي
228	ظلمات الكفر
471	صفات الكفار
305	معنى السيئة

الفهارس العامة

254، 166، 126	مفهوم الإصرار على الصغيرة
457	إطلاق الكفر على مرتكب الكبيرة
408، 146	إحباط الأعمال بالكبائر (إبطال الثواب)
365، 196، 168، 141	الرزق حلال وحرام
مصطلحات كلامية	
236، 141	مفهوم الشيء
402	الأمة الواحدة
264، 164	معنى السجود لآدم
291	معنى نحلة «الصابئة»

فهرس المسائل الفقهية التي صرّح فيها المصعبي برأي مذهب الإباضي:

الموضوع	المسألة	الصفحة
العبادات		
الطهارات	متى يجل وطمء الحائض؟	416
الصلاة	هل الواجب في القبلة استقبال عين الكعبة أو الجهة؟	348
	كيفية أداء الصلاة	444 ، 146
الصوم	تعريف الصيام	378 ، 140
	اشتراط الطهارة من الحدث الأكبر في الصوم	384 ، 137
	أيهما أفضل للمسافر الصوم أو الإفطار؟	380 ، 137
	المرض المبيح للإفطار في رمضان	379
	ما يلزم الحامل والمرضع عند الإفطار في رمضان	380
	الاعتكاف	385 ، 114
	الحج	أنواع الحج
أحكام الإحصار في الحج		391 ، 388 ، 141
حكم الأكل من هدي الحج		391
الكفارات	مقدار طعام المسكين في الكفارات	391 ، 379 ، 146
المعاملات		
البيوع	اشتراط القبض في الرهن	493 ، 141
	حكم الإشهاد في بيع الدين	485 ، 141
الديون	توثيق الديون والإشهاد عليها	485
الأحوال الشخصية		
النكاح	حكم العدول عن الخطبة	432
	أحكام الرضاعة	433
	أحكام الطلاق السني	423

420	أحكام الإيلاء	الطلاق والعدة والحضانة
427	أحكام الخلع	
446 ، 440 ، 160	أحكام المتعة	
438 ، 146	أحكام عدة المرأة المتوفى عنها زوجها	
434 ، 149	أحقية الأم المطلقة أو الأب بالولد	
القضاء		
488 ، 146	أحكام شهادة النساء	
372 ، 141	المماثلة في القصاص	

فهرس المحتويات:

إهداء
شكر وعرفان
الرموز المستعملة في البحث:
مقدمة:	6
أولاً- قسم الدراسة	16

الفصل الأول:

□ لمحة عن علم التفسير عند الإباضية

المبحث الأول: نشأة المذهب الإباضي وأصوله الفكرية	16
المطلب الأول: نشأة المذهب الإباضي	16
المطلب الثاني: الأصول الفكرية	19
المبحث الثاني: مؤلفات التفسير عند الإباضية حتى عهد المصعبي	21
المطلب الأول: تفاسير مفقودة:	21
المطلب الثاني: تفاسير موجودة:	25
المبحث الثالث: أصول التفسير عند الإباضية	29
المطلب الأول: قضايا علم التفسير في المؤلفات الإباضية	29
المطلب الثاني: موقف الإباضية من التفسير بالمأثور والرأي	33
المطلب الثالث: مصادر التفسير وشروط المفسّر	38

الفصل الثاني:

شخصية المصعبي والتعريف بحاشية

تفسير ذي الجلالين

المبحث الأول: أبو يعقوب المصعبي عصره وحياته الأسرية والعلمية	49
المطلب الأول: عصر أبي يعقوب المصعبي	49
المطلب الثاني: حياة أبي يعقوب المصعبي الأسرية والعلمية	54
المطلب الثالث: آثار المصعبي	67
المبحث الثاني: التعريف بحاشية تفسير ذي الجلالين	73
المطلب الأول: تفسير "الجلالين" لجلال الدين المحلي والسيوطي	73
المطلب الثاني: "حاشية تفسير ذي الجلالين" للمصعبي	81

الفصل الثالث:

منهج المصعبي في "حاشية تفسير ذي الجلالين"

100	المبحث الأول: أسلوب المصعبي في الحاشية ومصطلحاته وصيغه في الترجيح.
100	المطلب الأول: أسلوب المصعبي في الحاشية.
101	المطلب الثاني: مصطلحات المصعبي في الحاشية.
103	المطلب الثالث: صيغ المصعبي في الترجيح.
108	المبحث الثاني: طريقة المصعبي في تأليف "حاشية تفسير ذي الجلالين".
109	المطلب الأول: شرح كلام "الجلالين" وتكميله والتعقيب عليه.
127	المطلب الثاني: تناول آيات القرآن بالإيضاح لما أغفله "الجلالين".
134	المطلب الثالث: أساليب أخرى في التأليف.

الفصل الرابع:

مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين"،

ومزاياها ومآخذها

151	المبحث الأول: مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين" ومنهج المصعبي في التعامل معها.
151	المطلب الأول: مصادر "حاشية تفسير ذي الجلالين".
157	المطلب الثاني: منهج المصعبي في التعامل مع المصادر.
163	المبحث الثاني: مزايا "حاشية تفسير ذي الجلالين" ومآخذها.
163	المطلب الأول: سمات "حاشية تفسير ذي الجلالين" ومزاياها.
173	المطلب الثاني: مآخذ "حاشية تفسير ذي الجلالين".
178	الخاتمة:
182	ثانيا- قسم التحقيق:
183	[المقدمة]
186	[سورة البقرة]
501	قائمة المصادر والمراجع:
538	فهرس الآيات القرآنية:
549	فهرس الأحاديث النبوية والآثار:
555	فهرس الأبيات الشعرية:
560	فهرس الأعلام:
573	فهرس قضايا علوم القرآن:
574	فهرس المسائل العقدية التي صرح فيه المصعبي برأي مذهبه الإباضي:
576	فهرس المسائل الفقهية التي صرح فيها المصعبي برأي مذهبه الإباضي:
578	فهرس المحتويات:
580	ملخص البحث:
582	Research Summary

مُلخَصُ البَحْثِ

حظي علم التفسير بمقام جليل بين العلوم الشرعية، فتهيأ لخدمته عبر تاريخ الإسلام علماء صرفوا في سبيله جهوداً مباركة، تجلّت في مصنّفات وتآليف، كشفوا فيها عن معاني النص القرآني ومقاصده في العقيدة والتشريع.

وقد أسهم الإباضية في خدمة القرآن إسهاماً كبيراً، غير أن نسبة معتبرة من نفائسهم في علم التفسير لا تزال حبيسة الرفوف ومرتعة للأرضة، تنتظر يد صبور يحفظها من الضياع، ويُشيع في الخلق نفعها.

ولا شك أن الوفاء لجهود هؤلاء الأعلام وترسّم خطاهم؛ بالتعريف بتراثهم يعدُّ أولويةً علميةً وضرورةً حضاريةً؛ للاستمرار في أداء واجب مدارس كتاب الله تعالى ومداومة النظر في آياته، ولربط الماضي بالحاضر، وصياغة فكر متجدّد متّصل بالجدور.

من أجل هذا جاءت رغبتني في تحقيق جزء من هذا الإرث النفيس، وإحيائه وإخراجه للناس محققاً، وتمكين الباحثين من الاقتراب أكثر من النصوص التفسيرية الإباضية.

يأتي هذا البحث لدراسة وتحقيق أحد كتب التفسير، وهو: «حاشية تفسير ذي الجلالين لأبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي (ت: 1187هـ/ 1773م)». ومتن الحاشية هو تفسير "الجلالين" لجلال الدين المحلي (ت: 864هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ).

وتتحدّد معالم البحث من خلال قسم الدراسة الذي كان مدار الحديث فيه عن لمحة عن علم التفسير عند الإباضية، والوقوف عند شخصية أبي يعقوب المصعبي، والتعريف بحاشيته على "الجلالين"، ودراسة منهجه فيها، وأما قسم التحقيق الذي تحدّد بالمقدمة وسورة البقرة فكان لبسط النصّ المحقّق لحاشية تفسير ذي الجلالين، بما يقتضيه من ضبط الفروق بين النسخ، وتوثيق المصادر، والتخریجات المطلوبة.

توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

1. أسهم أبو يعقوب في الحركة العلمية بجزيرة من خلال تفرّغه للتدريس بالجامع الكبير، بجزيرة، حيث تخرّج على يديه أفواج من الطلبة، وكذا تآليفه التي قاربت عشرين مؤلّفاً، أغلبها في فنّ الحواشي، حتى لقّب بالحشي الثاني بعد محمد بن أبي عمر أبي ستة.

2. أولى المصعبي عناية خاصة بحاشيته على "الجلالين"، فهي مؤلّفه الوحيد في التفسير، وتبرز قيمتها العلمية من خلال خدمة المصعبي لتفسير "الجلالين" توضيحاً وشرحاً وتكميلاً، وكون الحاشية إضافة هامة إلى مؤلّفات التفسير، بخاصة التفسير المقارن، وإضاءة لجانب من إسهامات علماء مزاب والجزائر في علم التفسير.

3. يقوم منهج المصعبي في تعامله مع متن "الجلالين" على ثلاثة أسس: الأول- شرح كلام "الجلالين" وتكميله، والمقارنة بينه وبين غيره من التفاسير. الثاني- تناول آيات القرآن بالإيضاح، مُتمِّماً لما أغفله "الجلالين". الثالث- توظيف أساليب أخرى في التأليف، وإن لم يصرِّح بها، ولكن يمكن ملاحظة أمثلتها في ثنايا الحاشية.

4. اعتمد المصعبي في حاشيته على مصادر متنوّعة إباضية وغير إباضية، بلغ عددها خمسة وثلاثين مصدراً، وتوزَّع هذه المصادر على فنون مختلفة.

5. تحظى "حاشية تفسير ذي الجلالين" بمنزلة جليلة بين كتب التفسير عند الإباضية، بما نالت من إعجاب كتب التراجم، فهي لا تقلُّ منزلة عما كُتِبَ على "الجلالين" من حواشٍ، أو أُلِّفَ في التفسير عامة. إلا أنها كأى عمل بشري لم تسلم من بعض الملاحظات على منهج المؤلف، كالتوسُّع وكثرة النقل، والتساهل في إيراد أحاديث ضعيفة في فضائل السور.

6. أتاح لنا قسم التحقيق من الحاشية الوقوف على رأي المذهب في ستٍّ وعشرين مسألة عقديّة، وستٍّ وعشرين مسألة فقهية، وأربع عشرة قضية من قضايا علوم القرآن.

Research Summary

The science of interpretation" Tafsir " has a great place among the forensic sciences. Throughout the history of Islam, scholars have spent blessed efforts for its sake, which were manifested in works and authorships, in which they revealed the meanings of the Qur'anic text and its purposes in belief and legislation.

The Ibadis have made a great contribution to the service of the Qur'an, but a significant percentage of their efforts in the science of interpretation is still trapped on the shelves , waiting for a patient hand that preserves it from loss, and spreads its benefit among the people.

There is no doubt that fulfilling the efforts of these figures and charting their steps; Introducing their heritage is a scientific priority and a civilized necessity. To continue to perform the duty of studying the Book of God Almighty and to constantly consider its verses, to link the past with the present, and to formulate a renewed thought related to the roots.

For this reason came my desire to achieve a part of this precious legacy, and revive it and bring it out to the people as achieved, and to enable researchers to get closer to the exegetical texts of Ibadis.

This research comes to the study and investigation of one of the books of interpretation, which is: **“A footnote to the interpretation of Dhul-Jalalayn by Abu Ya'qub Yusuf bin Muhammad al-Musabi (T.: 1187 AH / 1773 AD).”**The text of the footnote is Al-Jalalain's interpretation of Jalal Al-Din Al-Mahali (T.: 864 AH), and Jalal Al-Din Al-Suyuti (T.: 911 AH).

The parameters of the research are determined by the study section in which the discussion was about a glimpse of the science of interpretation in the Ibadhis, standing at the personality of Abu Ya'qub Al-Musabi, introducing his margin to Al-Jalalain, and studying his method in it. As for the investigation section, which was specified in the introduction and Surat Al-Baqarah, it was to extend the verified text of Footnote to the interpretation of Dhul-Jalalayn with what it requires of controlling the differences between copies, documenting the sources, and the required extracts.

The study reached a number of results, including:

1. Abu Yaqoub contributed to the scientific movement in Djerba through his full-time teaching at the Great Mosque, in Djerba, where he graduated groups of students, as well as his authorship of nearly twenty titles, most of them in the art of footnotes, until he was called the second stuffed after Muhammad bin Abi Omar Abi Six.

2. Al-Musabi paid special attention to his footnote on Al-Jalalayn, as it is his only title on interpretation, and its scientific value emerges through Al-Mas'abi's service for the interpretation of Al-Jalalayn for clarification, explanation and supplementation. interpretation.

Research Summary

3. Al-Masabi's approach to dealing with the text of Al-Jalalain is based on three foundations: The first - explaining and supplementing the words of Al-Jalalain, and comparing it with other interpretations. The second - dealing with the verses of the Qur'an with clarification, completing what "Al-Jalalain" omitted. Third - using other methods of writing, although not explicitly stated, but examples of which can be seen in the footnote.

4. Al-Musabi relied in his entourage on a variety of Ibadi and non-Ibadi sources, numbering thirty-five sources, and these sources are distributed on different arts.

5. A footnote to the interpretation of Dhul-Jalalain earned a great rank among the books of interpretation of the Ibadis, as it has won the admiration of the translation books, as it is no less in status than what was written on the Jalalain footnotes, or written in interpretation in general. However, like any human work, it was not spared from some observations on the author's approach, such as the expansion and the abundance of transmission, and the leniency in mentioning weak hadiths on the virtues of the surahs

6. The investigation section of the footnote allowed us to find out the opinion of the doctrine in twenty- six doctrinal issues, twenty-six jurisdictional issues, and fourteen issues of Quranic sciences.